الفوائد الضيائية
المشهور
بـ«ملاجامي»
تأليف
نور الدين عبد الرحمن الجامي
المتوفى سنة ٨٩٨ هـ
اعتنى به
إلياس قبلان
Şifa

الفوائد الضيائية
المشهور
بـ«ملا جامي»

تأليف

نور الدين عبد الرحمن الجامي
المتوفى سنة ٨٩٨ هـ

اعتنى به

إلياس قبلان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين.

وبعد، فإن اللغة العربية عبارة عن اثني عشر علماً مجموعة في قوله:

نحو وصرف عروض ثم قافية ... وبعدها لغة قرض وإنشاء
خط بيان معان مع محاضرة ... والاشتقاق لها الآداب أسماء

وكلها باحثة عن اللفظ العربي من حيث ضبطه وتفسيره وتصويره وصياغته إفراداً وتركيباً.

والذي له حق التقدم من هذه العلوم المذكورة «النحو»؛ إذ به يعرف صواب الكلام من خطئه، ويستعان بواسطته على فهم سائر العلوم.

النحوُ يُصْلِحُ من لسانِ الأَلْكَنِ ... والمرءُ تُكْرِمُهُ إذا لم يَلْحَنِ
وإذا طلبتَ من العلومِ أجلَّها ... فأجلُّها نفعاً مُقِيمُ الأَلْسُن

ومن أهم الكتب في هذ العلم كتاب «الكافية» لابن الحاجب، ومن أهم شرحه «الفوائد الضيائية» لنور الدين عبد الرحمن الجامي المتوفى سنة ٨٩٨ هـ التي ما زال يدرس في الأفغانستان والهند والعراق وإيران وتركيا.

وأنا قرأت هذا الكتاب من شيوخنا الكرام، وأردت خدمة هذا الكتاب بتحقيقه مع تعليقات مفيدة من حواشيها.

والله أسأل أن ينفعني وطلبة العلم، وما توفيقي إلا بالله.

إلياس قبلان

ترجمة ابن الحاجب

هو عثمان بن عمر بن أبي بكر جمال الدين بن الحاجب، ولد في (إسنا) بأقصى صعيد مصر سنة ٥٧٠ هـ، فأخذه أبوه إلى القاهرة وكان حاجباً لعز الدين موسك الصلاحي، فدرس فيها علوم القرآن والعربية، وتفقه على مذهب الإمام مالك، فأصبح من أبرز فقهاء زمانه حتى قيل فيه: «إنه شيخ المالكية في عصره»، ومع هذا كان عالماً بالقراءة والنحو، بارعاً بعلم الأصول. وقد ألف في جميع هذه العلوم، من أبرز شيوخه القاسم الشاطبي، وأبو الجود اللخمي، وأبو الفضل الغزنوي، وأبو الحسن الأبياري، ومن تلاميذه ابن العماد زين الدين، وجمال الدين بن مالك.

قصد ابن الحاجب في آخر زمانه الإسكندرية للإقامة فيها، ففاجأه الموت في السادس والعشرين من شوال سنة ٦٤٦ هـ.

آثار ابن الحاجب

(أ) آثاره النحوية والصرفية:

١ - إعراب بعض آيات القرآن الكريم.

٢ - إلى ابنه المفضل.

٣ - الأمالي النحوية.

٤ - الإيضاح: وهو شرح لمفصل الزمخشري.

٥ - رسالة في العشر.

٦ - الشافية، وهي كتاب في الصرف على غرار أختها «الكافية» في الاختصار والشمول، وقد شرحها مؤلفها ابن الحاجب كما شرح أختها الكافية.

٧ - شرح المصنف ابن الحاجب للشافية.

٨ - شرح الكافية.

٩ - شرح كتاب سيبويه.

١٠ - شرح المقدمة الجزولية.

١١ - شرح الوافية.

١٢ - القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة. وهي منظومة تتألف من ثلاثة وعشرين

بيتاً، ذكر فيها ابن الحاجب المؤنثات السماعية الخالية من علامة التأنيث.

١٣ - الكافية.

١٤ - المسائل الدمشقية.

١٥ - المكتفى للمبتدى شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(ب) آثار ابن الحاجب الأخرى:

١ - جامع الأمهات أو مختصر الفروع: وهو مختصر فقهي.

٢ - جمال العرب في علم الأدب.

٣ - ذيل على (تاريخ دمشق) لابن عساكر.

٤ - شرح الهادي.

٥ - عقيدة ابن الحاجب.

٦ - عيون الأدلة: وهو مختصر المنتهى.

٧ - مختصر المنتهى في الأصول.

٨ - معجم الشيوخ.

٩ - المقصد الجليل في علم الخليل.

١٠ - منتهى السؤال والأمل في علمي الأصول والجدل.

الكافية

درس ابن الحاجب كتاب سيبويه، وأمعن فيه بل شرحه. ودرس ابن الحاجب كتاب المفصل للزمخشري، وبالغ في اهتمامه به، وشرحه. استفاد ابن الحاجب من متون أخر في العربية في دراسته للعربية.

فقد ألف كتابه (الكافية) بصياغة جديدة أهلته بأن يمثل مرحلة جديدة من مراحل التأليف النحوي، تتميز بالمنهجية والاختصاص، وتتسم بالميل الشديد إلى الاختصار مع قصد الإحاطة والشمول، وذلك ما يتطلبه الاتجاه التعليمي للنحو في هذه المرحلة، على أن ابن الحاجب لم يبتعد كثيراً عن المفصل فقد اقتفى أثر الزمخشري فيه في نواح عديدة.

كافية ابن الحاجب خالية من المقدمة، وخالية من الحمد له، وقد أشار إلى هذا الجامي، واعتذر له.

ومن ناحية التقسيم والترتيب فقد حذا ابن الحاجب حذو الزمخشري في المفصل ما عدا بعض الاختلافات. وامتاز عنه بجعله موضوعات الكافية نحوية محضة. وأفرد للموضوعات الصرفية كتابًا خاصًا بها سماه الشافية، فلم يحتج في الكافية إلى ذكر (القسم المشترك) التي تدور موضوعاته في الصرف. وبفصل النحو عن الصرف وجعل اختصاص الكافية بالنحو، والشافية بالصرف يكون ابن الحاجب قد نهج منهجاً يقوم على التخصص التأليفي.

تسابق النحاة إلى شرحها، وذلك لملاءمتها للدرس النحوي من حيث إنها على وجازتها قد حوت مقاصد النحو بأسرها، ولما لها من مميزات أهلتها لذلك، ومن النحاة من ولع بها ولعاً شديداً حتى نسب إليها، فاشتهر بالكافيجي.

ومن مظاهر إعجاب العلماء بها واعتزازهم كثرة ما قيل في حقها حتى أنها لفرط تأثيرها فيهم شحذت قرائح بعضهم فقال فيها شعراً، من ذلك قول بعضهم:

ما أبصرت عين بمثل الكافية ... مجموعة تدرى المآرب شافية

يا طالباً للنحو إلزم حفظها ... واعلم يقيناً أنها لك كافية

وقال الآخر:

صاغ الإمام الفاضل ابن الحاجب ... درراً فأخفاها كغمز الحاجب

لما تواتر حسنها بين الورى ... قالت: أنا السحر الحلال فحاج بي

شروح الكافية

ومن شروحها:

١ - شرح إبراهيم بعروش، واسمه: الوافية في شرح الكافية.

٢ - شرح إبراهيم بن عرب شاه الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ).

٣ - شرح إبراهيم أبي إسحاق بن محمد بن عبد القادر القاولي الرباطي.

٤ - شرح أحمد بن الحسن الجاربردي (ت ٧٤٦ هـ) واسمه: شكوك على الحاجبية.

٥ - شرح أحمد بن شمس الدين بن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨ هـ) واسمه: النهاية في شرح الكافية.

٦ - شرح ابن الملا أحمد بن محمد الحلبي (ت ٩٩٠ هـ).
٧ - شرح أحمد بن محمد الرصاصي (ت ٦٥٨ هـ) واسمه: منهج الطالب.
٨ - شرح أحمد بن محمد الزبيدي الإسكندري المالكي (ت ٨٠١ هـ).
٩ - شرح أحمد بن محمد بن يوسف الخالدي الصفدي (ت ١٠٣٤ هـ).
١٠- شرح أحمد البارودي.
١١- شرح أحمد الجبلي.
١٢- شرح أحمد بن الهندي.
١٣-شرح بالفارسية لإعجاز أحمد في الكافية.
١٤- شرح إسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهوي.
١٥-شرح الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني.
١٦-شرح لإمام الحرمين اسمه: كفاية العافية.
١٧-شرح حاجي بابا إبراهيم بن عثمان الطوسيوي (ت ٨٧٠ هـ) واسمه: أوفى الوافية.
١٨-شرح بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٢٣ هـ).
١٩-شرح بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك المعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦ هـ).
٢٠-شرح البرقعلي.
٢١-شرح برهان الدين بن شهاب الدين عبدالله جاني، وهو باللغة الفارسية واسمه: حل تركيب الكافية.
٢٢-شرح أبي بكر الخبيصي (ت ٨٠١ هـ) واسمه: الموشح.
٢٣-شرح تاج الدين أحمد بن عبد القادر بن مكتوم القيسي (ت ٧٤٩ هـ).
٢٤-شرح تاج الدين بن عبد الله بن أبي الحسن الأردبيلي التبريزي (ت ٧٤٦ هـ).
٢٥-شرح تاج الدين أحمد بن محمود العجمي الخجندي الشافعي.
٢٦-شرح تقي الدين إبراهيم بن حسين بن عبدالله بن ثابت النحوي الطائي، واسمه: التحفة الوافية.

٢٧-شرح تقي الدين النيلي البغدادي واسمه: التحفة الشافية.

٢٨-شرح جلال الدين أحمد بن علي بن محمود الغجدواني (ت ٧٢٠ هـ).

٢٩-شرح لجمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري، واسمه: البرود الصافية والعقود الصافية للكافية بالمعاني الثمانية وافية.

٣٠-شرح المصنف جمال الدين عثمان بن الحاجب.

٣١-شرح حسن راست.

٣٢-شرح حسين بن أحمد زيني زاده. ألفه سنة ١١٦٧هـ. واسمه: معرب الكافية.

٣٣-شرح حسين بن عزمي زاده.

٣٤-شرح حكيم شاه محمد بن المبارك القزويني.

٣٥-شرح خالد الأزهري (ت ٩٠٥ هـ)

٣٦-شرح خضر بن إلياس الكمولوجوني واسمه: الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية.

٣٧-شرح داود بن محمد بن داود المالكي الأزهري.

٣٨-شرح رضي الدين محمد بن الحسن الإسترابادي (ت ٦٨٦ هـ) هو من أشهر الشروح وأحسنها جمعاً وشمولاً وتحقيقاً.

٣٩-ثلاث شروح لركن الدين حسن بن محمد الإسترابادي: الشرح الأكبر، والشرح المتوسط، والشرح الصغير، والأول يسمى: البسيط، والثاني: يسمى الوافية، وهو المشهور.

٤٠-شرح ركين الدين الحسن بن محمد الحديثي العلوي (ت ٧١٥ هـ).

٤١-شرح للشيخ رودس زاده، واسمه: الإيضاح.

٤٢-شرح سراج الدين محمد بن عمر الحلبي.

٤٣-شرح الشيخ سعد بن أحمد التبلي.

٤٤-شرح باللغة التركية للمولى سودى (ت ١٠٠٠ هـ).

٤٥-شرح السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ).

٤٦-شرح للسيد الشريف الجرجاني بالفارسية واسمه: الترجمة الشريفية.

٤٧-شرح شمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني (ت ٧٤٩ هـ).

٤٨-شرح شمس الدين أحمد بن عمر زاولي دولة آبادي (ت ٨٤٨ هـ).

٤٩-شرح شهاب الدين أحمد بن شمس الدين بن عمر الزاولي الدولة آبادي (ت ٨٤٩ هـ) والمعروف بشرح الهندي.

٥٠-شرح صفي الدين نصير، واسمه: غاية التحقيق.

٥١-شرح مقدمة الكافية لطاهر بن أحمد.

٥٢-شرح عبد الغفور اللاري (ت ٩١٢ هـ).

٥٣-شرح بالفارسية لابن عبد النبي بن علي أحمد نكري واسمه: لامع الغموض.

٥٤-شرح لعبد الله بن يحيى الناظري، وألفه سنة (٨٩٦ هـ)، واسمه: اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية.

٥٥-شرح بالفارسية لعبد الواحد بن إبراهيم قطب.

٥٦-شرح عز الدين عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس، أكمله سنة (٦٩٤ هـ).

٥٧-شرح المولى عصام الدين الإسفرائيني (ت ٩٤٣ هـ).

٥٨-شرح علاء الدين البسطامس مصنفك (ت ٨٧٥ هـ).

٥٩-شرح علاء الدين الغفاري.

٦٠-شرح عماد الدين يحيى بن حمزة (ت ٧٤٩ هـ) واسمه: الأزهار الصافية.

٦١-شرح علم الدين قاسم بن يوسف بن معوضة، واسمه: إيضاح المعاني السنية.

٦٢-شرح الشيخ عيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦ هـ).

٦٣-شرح فاضل أفندي.

٦٤-شرح فخر أحمد الجيلي الإصفندي.

٦٥-شرح الفقاعي.

٦٦-شرح لفلك العلا التبريزي (ت بعد سنة ٧٠٠ هـ) واسمه: الهادية إلى حل الكافية.

٦٧-شرح كمال الدين محمد بن معين الدين محمد الفسوي القنوي الفارسي.
٦٨-شرح كمال الدين بن علي بن إسحاق، واسمه: عون الوافية بشرح كتاب الكافية.
٦٩-شرح محمد بن أحمد بن حسن الرصاص، واسمه: منهاج الطالب إلى فهم الكافية.
٧٠-شرح محمد تقي بن حسن، وألفه سنة ١٢٧٥هـ.
٧١-شرح محمد بن حسن الرؤوس (قبل سنة ٧١٣ هـ) واسمه: التحفة الصافية في شرح الكافية.
٧٢-شرح محمد حسين كوكيلوئي، واسمه: حل تركيب الكافية.
٧٣-شرح محمد بن سعيد خان.
٧٤-شرح محمد عبد الحق حيدر آبادي، أكمله سنة (١٢٨٦ هـ)، واسمه: تسهيل الكافية.
٧٥-شرح محمد عبد الغني الأردبيلي.
٧٦-شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد.
٧٧-شرح محمد بن عز الدين مفتي (ت ١٠٥٠ هـ).
٧٨-شرح محمد بن علي الطائي.
٧٩-شرح محمد بن محمد الأسدي القدسي (ت ٨٠٨ هـ) واسمه: المناهل الصافية في حل الكافية.
٨٠-شرح محمود بن أدهم (حوالي سنة ٩٠٠ هـ) وعليه حاشية لعز الدين محمد المهدي (حوالي سنة ١٠١٠ هـ).
٨١-شرح محمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكتاني.
٨٢-شرح مسعود بن يحيى الكشافي. ألفه سنة (٨١٤ هـ).
٨٣-شرح بالفارسية لمعين الدين محمد أمين الهروي.
٨٤-شرح الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن الأفضل الأيوبي صاحب حماه (ت ٣٣٢ هـ).
٨٥-شرح موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت ٦٤٣ هـ).
٨٦-شرح موهوب بن قاسم الشافعي (ت ٦٦٥ هـ).

٨٧-شرح مير حسين المبيدي واسمه: مرضى الرضى.

٨٨-شرح ناصر الدين عبد الله البيضاوي (ت ٧١٦ هـ) وعليه تعليقات لمولى صادق الكيلاني، أكملها سنة (٩٦١ هـ).

٨٩-شرح نجمْ الدين أحمد بن محمد القمولي (ت ٧٢٧ هـ).

٩٠-شرح نجم الدين الرضا.

٩١-شرح لنجم الدين سعيد العجمي، وهو شرح كبير تناول متن الكافية وشرح المصنف لها واسمه: الشرح السعيدي.

٩٢-شرح نصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢ هـ).

٩٣-شرح نعمة الله بن عبد الله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢ هـ).

٩٤-شرح نور الدين بن شرف بن نور الله الشوشتري.

٩٥-شرح نور الدين عبد الرحمن الجامي، واسمه: الفوائد الضيائية.

٩٦-شرح نور الدين علي بن إبراهيم الشيرازي، تلميذ السيد الشريف الجرجاني.

٩٧-شرح يعقوب بن أحمد بن حاج عوض (ت ٨٤٥ هـ).

٩٨-شرح يوسف بن أحمد النظامي.

ترجمة نور الدين عبد الرحمن الجامي

هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي. لقبه الذي اشتهر به: نور الدين، وقيل: إن لقبه الأولى هو عماد الدين. والظاهر أن عماد الدين كان لقبه أولاً، ثم صار لقبه الذي اشتهر نور الدين. وكنيته: كما ذكر بعضهم هي: أبو البركات. هذا هو الثابت عن لقب وكنية صاحب الترجمة.

أما نسبته فقد أجمعت الكتب التي ذكرت على نسبته إلى (جام) فعرف بالجامي، وجام ولاية بخراسان انتقل إليها جده ووالده من بلدهما الأصلي وهو (دشت) محلة من أعمال أصفهان، وذلك بسبب بعض الحوادث، فكان آباء صاحب الترجمة ينسبون إلى (دشت) مدة إقامتهم في (جام).

وولادته في قرية (خرجرد) من قرى (ولاية جام) وتقع بين مشهد وهراة ذلك في عشاء الثالث والعشرين من شعبان سنة (٨١٧ هـ) ثمانمائة وسبع عشرة من الهجرة النبوية الشريفة.

أما نسبه، فقد ذكرت بعض المصادر أنه ينتهي إلى الإمام محمد بن الحسن الشيباني رضي الله عنه تلميذ الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه وصاحب أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم ابن حبيب الأنصاري رضي الله عنه. وشيبان قبيلة عربية معروفة، من رجالها العظماء المثنى بن حارثة الشيباني صاحب معركة ذي قار ومعن بن زائدة الشيباني أحد الأجواد المشهورين عن العرب.

أما أسرته، فقد تزوج الجامي ابنة مرشده في الطريقة النقشبندية الشيخ سعد الدين الكاشغري، فأنجبت له أربعة أبناء، توفي الأول بعد ولادته بيوم واحد، وتوفي الثاني بعد سنة من ولادته، واسمه صفي الدين محمد. أما الثالث فهو ضياء الدين يوسف الذي كان من أبناء السلامة، وقد خصه الجامي بالذكر في بعض مؤلفاته، وكان تأليف «الفوائد الضيائية» لأجله، وقد ذكر الجامي أن ولادته في سنة اثنتين وثمانين وثمانمائة. أما الابن الرابع، فهو ظهير الدين عيسى، ولد بعد تسع سنوات من ولادة أخيه ضياء الدين يوسف، وتوفي بعد أربعين يوماً من ولادته.

توفي الجامي في الثامن عشر من المحرم سنة (٨٩٨ هـ) ثمان وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية في مدينة هراة بناحية (خيابان). ودفن الجامي جوار مرقد الشيخ سعد الدين الكاشغري مرشده في الطريقة النقشبندية.

آثار الجامي

ظهرت معظم مؤلفات الجامي في أواخر سني حياته، وذلك للاستقرار والأمن اللذين كانا سائدين في هذه الفترة مع رعاية السلاطين له وتقديرهم كما ذكرت سابقاً.

ومؤلفاته تبحث عن علوم مختلفة ومتنوعة: منها المنثور، ومنها المنظوم، ومنها ما ألف بالعربية، ومنها ما ألف بالفارسية.

(أ) آثاره باللغة العربية:

١ - تفسير القرآن الكريم.

٢ - الدرة الفاخرة: وهي رسالة في تحقيق مذهب الصوفية والمتكلمين والحكماء والمتقدمين وتقرير قولهم في وجود الواجب لذاته، وحقائق أسمائه وصفاته.

٣ - رسالة «لا إله إلا الله»: وهي رسالة صغيرة في التوحيد.

٤ - شرح دعاء القنوت: وهو شرح صغير يقع في ورقتين.

٥ - شرح الرسالة العضدية، لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٥٦ هـ).
٦ - شرح فصوص الحكم لابن العربي.
٧ - الفوائد الضيائية:

(ب) آثاره باللغة الفارسية:

١ - أشعة اللمعات: وهو شرح لكتاب اللمعات للشيخ فخر الدين إبراهيم الهداني المشهور بالعراقي.

٢ - بهارستان، ويسمى الإرشادية أو إرشادية بهارستان: ألف الجامي هذا الكتاب لأجل ابنه ضياء الدين يوسف، وكان في العاشرة من عمره في ذلك الوقت.

٣ - تاريخ هراة.

٤ - جهل حديث: وهي رسالة تتضمن ترجمة لأربعين حديثاً، نظمها الجامي في أربعين قطعة كل قطعة منها ترجمة لحديث، وتاريخ تأليفها سنة (٨٨٦ هـ).

٥ - ديوان قصائد وغزليات: وهو ديوان شعري يتألف من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يتضمن أشعار الجامي.

والقسم الثاني: يتضمن أشعاره في منتصف عمره.

والقسم الثالث: يتضمن أشعاره في آخر أيام حياته.

٦ - رسالة أركان الحج.

٧ - رسالة تجنيس خط: وهي رسالة منظومة من مفردات اللغة العربية التي حدث لها بعض التحريف والتبديل، والتي تحتوي على أكثر من معنى.

٨ - رسالة درفن قافية: وقد ورد اسم هذه الرسالة في بعض الكتب: الرسالة الوافية في علم القافية. وهي مختصر واف لقواعد علم القوافي.

٩ - رسالة شرح رباعيات: وهي رسالة في التوحيد.

١٠ - رسالة صغير درمعمى: وهي رسالة شعرية، تناول فيها الجامي فن المعمى.

١١ - رسالة في السلسلة النقشبندية.

١٢ - رسالة في العروض.

١٣ - رسالة في الوجود بحسب القسمة العقلية.

١٤ - رسالة كبير درمعمى: وهي رسالة نثرية في أصول المعمى وقواعده.

١٥ - رسالة منشآت: وهي مجموعة من الرسائل والمكاتبات التي كان الجامي يخاطب بها أرباب الجاه والجلال، وأصحاب الفضل والكمال.

١٦ - الرسالة النائية: وهي رسالة في معنى حقيقة الناس.

١٧ - سخنان خواجه بارسا: وهي رسالة صغيرة تتألف من خمس صفحات، ترجم فيها الجامي حياة أحد أفراد الطريقة النقشبندية وهو «محمد بارسا البخاري» الذي كان من أكابر وعظماء هذه الطريقة، المتوفى ٨٢٢ هـ.

١٨ - شرح حديث أبي ذر العقيلي.

١٩ - شرح النقابة مختصر الوقاية، للشيخ صدر الشريعة عبيد بن مسعود الحنفي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وشرح الجامي مختصر ممزوج بالعربية.

٢٠ - شواهد النبوة: يبدأ الجامي هذا الكتاب بخطبة باللغة العربية، يذكر فيها سبب تأليفه لهذا الكتاب، ذلك أن جماعة من أصدقائه من بينهم (مير عليشير) طلبوا منه أن يكتب كتاباً يضمنه سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم بعد أن كتب عن سيرة العظماء والصوفية في كتابه «نفحات الأنس».

٢١ - لجة الأسرار: وهي قصيدة في التصوف.

٢٢ - لوائح: وهي رسالة مختصرة بالنثر الفارسي المسجوع، تتألف من مقالات في موضوعات التصوف.

٢٣ - لوامع أنوار الكشف والشهود على قلوب أرباب الذوق والوجود، في شرح القصيدة الخمرية الفارضية.

٢٤ - مثنويات هفت أورنك: وهي عبارة عن سبع مثنويات أنشدها الجامي في فترات مختلفة.

٢٥ - مناقب شيخ الإسلام عبد الله الأنصاري.

٢٦ - مناقب الشيخ جلال الدين الرومي.

٢٧ - نفحات الأنس: شرع في تأليفه بطلب من مير عليشير نوائي سنة (٨٨١ هـ)، وأتمه سنة (٨٨٣ هـ). ويشتمل هذا الكتاب على شرح اثنين وثمانين وخمسمائة (٥٨٢ هـ) شخص من كبار رجال الصوفية، وعلى أربع وثلاثين من النساء الصوفيات.

٢٨ - نقد النصوص في شرح نقش الفصوص، للإمام محيي الدين بن العربي: يمتزج في هذا الكتاب النثر الفارسي بالنثر العربي، وكتبه الجامي بأسلوب بسيط وواضح.

٢٩- حاشية على المفتاح.

٣٠-رسالة في أسئلة الهندستان وأجوبتها.

٣١- رسالة في الإصطرلاب.

٣٢- رسالة في بيت أمير خسرو الدهلوي.

٣٣- رسالة في المعمى المتوسط.

٣٤ - رسالة في الموسيقى.

٣٥- رسالة في الهيئة.

٣٦- الصرف المنظوم.

٣٧ - هدية الخلان في لطائف البيان.

الفوائد الضيائية شرح الجامي لكافية ابن الحاجب

اشتهرت كافية ابن الحاجب وكثرت شروحها، ومن هذه الشروح «الفوائد الضيائية» للجامي، الذي حاول فيه أن يحل مشكلات الكافية، ويفيد من الشروح الأخرى التي سبقت شرحه وذلك باختيار ما يراه مهما ذا فائدة منها، ويضيف إلى ذلك زيادات من عنده، مراعياً حاجة المتعلمين من أصحاب التحصيل، وبخاصة ولده ضياء الدين يوسف لذلك سماه «الفوائد الضيائية» ولهذا يقول في مقدمته: أما بعد، فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر ... نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف، حفظه الله سبحانه وتعالى عن موجبات التلهف والتأسف، وسميتها بـ«الفوائد الضيائية»، لأنه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية، نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من أصحاب التحصيل».

وقد انتهى الجامي من تأليفه لهذا الشرح في آخر عمره، وذلك قبل سنة واحدة من وفاته، وقد ذكر الجامي تاريخ إتمامه في خاتمة الكتاب. فقال: وقد استراح من مكد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي ... ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية عليه أفضل التحية.

ونظراً لما لشرح الجامي من مميزات وفوائد كانت ذا وقع طيب على نفوس المتعلمين ذاع صيته وطارت شهرته في الآفاق. حتى أصبح الكتاب الدراسي الذي احتل ساحة المتعلمين والمهتمين بهذا العلم في بلاد المشرق.

حواشي الفوائد الضيائية

١ - حاشية إبراهيم بن سليمان الكردي.

٢ - حاشية إبراهيم بن محمد عصام الدين الإسفرائيني المتوفى سنة (٩٤٣ هـ).

٣ - حاشية إبراهيم بن محمد الميموني المتوفى سنة (١٠٧٩ هـ).

٤ -حاشية أحمد بن إبراهيم الحلبي، وصل فيها إلى آخر المرفوعات وتوفي سنة (٩٧١ هـ).

٥ - حاشية أحمد الأبيوري.

٦ - حاشية أحمد قرجة الحميدي المتوفى سنة (١٠٢٤ هـ).

٧ - حاشية بابا سيد بن محمد البخاري.

٨ - حاشية جمال الدين بن شيخ ناصر الدين.

٩ - حاشية حسن البحري على أول شرح الجامي.

١٠-حاشية حسين القراوي.

١١-حاشية زيني زاده الرومي.

١٢-حاشية صادق حلوائي.

١٣-حاشية صدر الدين أبي الصفاء الحسيني ملا صدر الحلواني.

١٤-حاشية أبي طالب بن أمير الفتح الشيرازي.

١٥-حاشية عبد الله الأزهري، واسمها: القول السامي على كلام منلا جامي.

١٦-حاشية عبد الله بن صالح بن معين الإسلامبولي.

١٧-حاشية عبد الله بن طورسون الشهير بفيضي، المتوفى سنة (١٠١٩هـ).

١٨-حاشية عبد الحكيم لاهوري.

١٩- حاشية عبد الرحمن بن محمود الإسفرائيني.

٢٠ - حاشية عبد الرحيم بن عبد الكريم صفيوري، وهي: حل شواهد الفوائد الضيائية.

٢١-حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى سنة (٩١٢ هـ). وعليها حاشية لعبد الحكيم السيالكوتي المتوفى سنة (١٠٦٧ هـ). وحاشية أخرى لعبد الله اللبيب، وأخرى لغلام حيدر، وأخرى لعبد الله بن إبراز ككخل، وأخرى لغلام محمد قاضي لاهور.

٢٢-حاشية عبد الكريم الكرماني. ألفه سنة (١٠٣٥ هـ).

٢٣-حاشية عصمت الدين محمود.

٢٤-حاشية عصمة سهازنبوري المتوفى سنة (١٠٣٩ هـ).

٢٥ - حاشية علي بن أمر الله، كتبها باسم السلطان سليم بن سليمان خان.

٢٦ - حاشية علي الشاكر بن حسين الجركس البارسي.

٢٧-حاشية عناية الله بن نعمة الله البخاري المتوفى سنة (١٢٧٣ هـ).

٢٨-حاشية محرم أفندي البوسنوي الإسلامبولي.

٢٩-حاشية محمد أبي البقاء بن أحمد.

٣٠-حاشية محمد بن أحمد السمرقندي.

٣١-حاشية محمد حافظ الدين الطشقندي.

٣٢-حاشية محمد رحمي بن الحاج أحمد الأكيني، أتمها سنة (٣١٣ هـ).

٣٣-حاشية محمد سعدي جعفري وهي باللغة الفارسية ألفها سنة (١١٠٢ هـ).

٣٤ - حاشية محمد شمس كوهستاني ألفها سنة (٩٥٢ هـ)

٣٥ - حاشية محمد شريف بن محمد الحسيني العلوي.

٣٦ - حاشية محمد صادق الكابلي.

٣٧ - حاشية محمد بن صلاح مصلح الدين اللاري المتوفى سنة (٩٧٩ هـ).

٣٨ - حاشية محمد عصمة الله بن محمود البخاري.

٣٩ - حاشية محمد بن علي خواجكي شيرازي.

٤٠ - حاشية محمد بن عمر كابلي.

٤١ - حاشية محمد بن موسى البسنوي.

٤٣ - حاشية مقصود أفندي، وهي حاشية على خطبة الفوائد الضيائية.

٤٣ - حاشية نعمة الله بن عبد الله الجزائري. المتوفى سنة (١١١٢ هـ).

٤٤ - حاشية نور الحق بن عبد الحق الدهلوي المتوفى سنة (١٠٢٣ هـ).

٤٥ - حاشية وجيه الدين الأرزنجاني.

٤٦-حاشية وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى سنة (١٠٠٠ هـ).

الفوائد الضيائية

[مقدمة الشارح]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ[١] لوليْه[٢]، والصلاةُ على نبيه[٣]، وعلى آله[٤] وأصحابه[٥]، المتأدبين[٦] بآدابه[٧].

---

[١] ولا بد في مقام الحمد خمسة أشياء: الحامد: هو المصنف، والمحمود: هو الله تعالى، والمحمود عليه: هو النعمة، والمحمود به: هو الألفاظ، والحمد: هو الأمر المعنوي بين الحامد والمحمود.
قوله: «الحمد» مصدر المعلوم، واللام للجنس أو الاستغراق، أي: كل حمد من الأزل إلى الأبد من أي حامد كان.
ويحتمل أن يكون مصدر المجهول أو القدر المشترك بين المصدرين. فإن مقام حمد سبحانه يلائمه الاستيعاب كما يلائمه الاستغراق. ويحتمل أن يكون الحاصل بالمصدر.

[٢] اللام متعلق بالخبر. الإضافة في «لوليه» للاستغراق. والضمير البارز فيه راجع إلى الحمد.
قوله: «لوليه» أي: للحري بجنس الحمد. لا يخفى ما في ترك التصريح باسمه سبحانه من التعظيم والإجلال وادعاء التعيين. وإن الوهم لا يذهب إلى أن الجدير بالحمد غيره تعالى. وتعليق الحمد صريحاً بما يشعر بالعلية وغرابة الأسلوب التي تجلب الطباع إليه لكون الجديد لذيذاً.

[٣] خبره، والضمير البارز راجع إلى الولي، تقديره: على نبي ولي الحمد.
قوله: «والصلاة على نبيه» النبي: إنسان بعثه الله تعالى إلى الخلق لتبليغ أحكامه. والرسول أخص منه، وهو إنسان كذلك يكون له كتاب وشريعة. والأصل في الإضافة: العهد الخارجي. فبهذا الأصل ينصرف إلى نبينا صلى الله عليه وسلم. وقد تكون للجنس والاستغراق، فيكون المعنى: والصلاة على كل نبي له تعالى. فوجه اختياره على الرسول: إما بحسب اللفظ فلرعاية السجع، وإما بحسب المعنى. فعلى الثاني ظاهر؛ لأنه أشمل، وعلى الأول فللدلالة على أنه صلى الله تعالى عليه وسلم يستحق الصلاة بمرتبة النبوة. ويعلم منه أن استحقاقه بمرتبة الرسالة بطريق الأولى.

[٤] أي: أهل بيته.

[٥] جمع صاحب كطاهر وأطهار، أو جمع صحب -بسكون الحاء- كنهر وأنهار، أو صحِب -بكسر الحاء- كنمر وأنمار مخفف صاحب بناء على ما قيل: من أن «فاعلاً» لا يجمع على أفعال.

[٦] صفة الآل، والأصحاب على سبيل البدل، أو من عطف الحذف والتفسير لإبهام الناشئ منه، تقديره: وعلى آله المتأدبين وأصحابه المتأدبين.

[٧] التزم أهل السنة بإدخال «على» على الآل رداً على الشيعة، فإنهم منعوا ذكر «علي» بين النبي وآله، وينقلون في ذلك حديثاً في الصحاح: آل الرجل أهله وعياله، وآله أيضاً أتباعه. هذا ولو حمل على الثاني يكون ذكر الأصحاب تخصيصاً بعد التعميم. وللفقهاء أقوال في تعيين آل الرسول، وهذا المقام لا يسعه. في الصحاح: الأدب: أدب النفس وأدب الدرس. ولا يخفى أن آله وأصحابه متأدبون بآداب نفسه وآداب درسه، وهو تبليغ الكتاب والأحكام. وفي ذكر الأدب براعة الاستهلال؛ لأن النحو من قسم الأدب.

أما بعد[١]، فهذه[٢] فوائد[٣] وافية[٤] بحل[٥] مشكلات الكافية[٦]، للعلامة[٧] لمشتهر[٨] في المشارق والمغارب[٩]، الشيخ[١٠] ابن الحاجب[١١]، -تغمده ....

---

[١] كلمة «بعد» من الظروف اللازمة الإضافة التي بعد قطعها عن الإضافة. وتقدير ما أضيف إليها يبنى على الضم، وههنا كذلك. والعامل فيه إما لنيابتها عن الفعل؛ إذ أصل «أما بعد»: مهما يكن من شيء بعد الحمد والصلاة، فحذف «مهما يكن من شيء» وأقيم «أما» مقامه كما يحذف الجملة، ويقام «نَعَمْ» مقامها في قولنا: «نَعَمْ» لمن قال: «أقام زيد؟».

[٢] أي: هذه الأمور الحاضرة في العقل استحضر المعاني التي سيذكرها في كتابه على وجه الإجمال. وأورد اسم الإشارة لبيانها. وأسماء الإشارة ربما تستعمل في الأمور المعقولة وإن كان وضعها للأمور المبصرة الحاضرة في مرأي المخاطب، لكن لا بد من نكتة. والنكتة هنا إما الإشارة إلى إتقانه هذه المعاني حتى صارت لكمال علمه بها كأنها مبصرة عنده، ويقدر على الإشارة إليها، وإما الإشارة إلى كمال فطانة الطالب إلى أن بلغ مبلغاً صارت المعاني معه كالمبصرات عنده، واستحق أن يشار له إلى المعقول بالإشارة الحسية. وفي ذلك مبالغة في حث الطالب على تحصيل المعاني.

[٣] جمع فائدة، وهو ما استفدت من علم أو مال أو جاه. فأدله المال يفيد، أي: ثبت له المال. فلك أن تريد بالفوائد الثوابت، يعني: هذه أمور ثابتة بعيدة عن البطلان.

[٤] أي: كثيرة تامة، يقال: وَفَى الشيء وُفِيّاً على «فعول»، أي: كثر وتم. فقوله: «بحل» متعلق بـ«وافية» على تضمين معنى التعلق. ولك أن تجعل الوافية من «وَفَى بِعَهْدِهِ» أي: لم يَغْدِر. فقوله: «بحل» متعلق بالوافية، لكن الأول أبلغ وأتم معنى. والفوائد: اسم لكتاب في المعاني، والوافية: اسم للمتوسط، والمشارق كتاب في الحديث. وفي درج أسماء الكتب بلا شائبة تكلف مزيد تحسين للكلام البليغ.

[٥] والحل مصدر «حَلَّ» بمعنى فَكَّ، ومضارعه «يَحُلُّ» بضم العين. وأما مضارع «حَلَّ» ضد حرم فبالكسر. والذي بمعنى نزل ففي مضارعه وجهان.

[٦] المشكل: من الإشكال بمعنى الاشتباه. وإنما سمي الحق الخفي مشكلًا؛ لأنه يشبه الباطل. والتاء في «الكافية» للمبالغة، أو النقل من المعنى الوصفي إلى الاسمي، أو التأنيث باعتبار أن الكتاب رسالة.

[٧] صفة الكافية، أو حال منها.

قوله: «للعلامة» تاؤه للبالغة. ولم يطلق على الله سبحانه مع أنه الجدير بذلك لمانع، وهو توهم التأنيث.

[٨] بكسر الهاء، ويجوز الفتح أيضاً؛ لأنه جاء لازماً ومتعدياً.

[٩] هما كنايتان عن جميع الأرض والبلاد. وذلك لأن من عادة العرب ذكر طرفي الشيء وإرادة الجميع.

[١٠] وإعرابه: إما بالجر على البدلية عن العلامة، أو الرفع بتقدير: هو، أو النصب بتقدير: أعني. فالجر أولى لعدم التقدير فيه.

[١١] عطف بيان للشيخ، وتابع له في الإعراب الثلاثة. وهو كنية صاحب الكافية. واسمه عثمان. وهمزته قطعية؛ إذ لا يراد منه المعنى الإضافي.

الله تعالى بغفرانه [١]، وأسكنه بُحْبُوحَة جنانه [٢]-، نظمتُهَا [٣] في سِلْكِ التقرير، وسِمْطِ التحرير [٤]، للولد العزيز ضياء الدين [٥] يوسف [٦]، -حفظه [٧] الله سُبْحَانَهُ [٨] وتعالى عن مُوجِبَات التلهف والتأسف [٩]، وسميتها [١٠] بـ«الفوائد

---

[١] قال في الحاشية: التغمد الستر، انتهى. يعني: ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه، أو الناشيء من محض فضله من غير سابقية العمل. ويجوز أن يجعل كناية عن الإحاطة، أي: أحاط الله بغفرانه وجعله شاملاً له.

[٢] البُحْبُوحة: -بضم الباء- الوسط، وهو نصب على الظرفية. والجِنان -بالكسر- جمع جَنة -بالفتح-، وهي في الأصل حديقة ذات أشجار ونخيل. بحبوحة الدار وسطها، ومن كل شيء وسطه وخياره.

[٣] يقال: نظمت اللؤلؤ، أي: جمعتها في سلك. وهي صفة ثانية لـ«فوائد»، وضميرها للفوائد. فكأنه شبه الفوائد المنتشرة بالدرر والجواهر سواء كان المراد منها الألفاظ الدالة على المعاني، أو المعاني المدلولة عن الألفاظ. وشبه ترتيب الألفاظ الدالة على المعاني، أو ترتيب نفس المعاني بالنظم.

[٤] والسلك: الخيط.

والتقرير: جعل الشيء في قراره، أو الحمل على الإقرار. والحمل على الثاني أبلغ في مدح الكتاب.

والسمط: السلك ما دام فيه الخرز، وإلا فهو سلك.

والتحرير: التقويم. وفي إضافة السمط إلى التحرير إشارة إلى أن تحريره لا يفارق الفوائد التي كاللآلئ.

[٥] هذا لقبه، عطف بيان، أو بدل منه، والثاني هو الأولى.

[٦] يجوز فيه الإعراب الثلاثة. والجر أولى لسلامته عن الحذف. إما بالبدلية عن الولد، أو بعطف البيان عنه. وضياء الدين لقب ولده. ويوسف اسمه.

[٧] أي: يوسف.

[٨] نصب على المصدرية، وعامله محذوف وجوباً؛ لأنه بدل عنه، وهو علم جنس للتسبيح. وإضافته لا تبطل علميته لكونها لمجرد الإيضاح كما في حاتم طي.

وقال الرضي: لا دليل على علميته؛ لأن أكثر ما يستعمل مضافاً.

[٩] كلاهما بمعنى الحزن.

وجمع الألفاظ المترادفة في الخطب جائز، بل قد يورث حسناً.

وقيل: التلهف: الحزن بسبب إتيان فعل لا بد من تركه.

والتأسف: الحزن بسبب ترك فعل لا بد من الإتيان به.

قال عبد الحكيم: التلهف: الحسرة والحزن على فوات المطلوب. والتأسف: الحسرة والحزن على نزول المكروه.

[١٠] أي: سميت الفوائد التي نظمتها عطف على نظمتها، والتسمية تتعدى إلى مفعولين بنفسها، نحو: «سميت ابني زيداً»، وتتعدى إلى الثاني بالباء، نحو: «سميت ابني بزيد»، وههنا من القسم الثاني.

الضيائية[١]»؛ لأنه لهذا الجمع والتأليف[٢] كالعلة الغائية[٣] نفعه[٤] الله تعالى بها[٥] وسائرَ[٦] المبتدئين من أصحاب التحصيل[٧]، وما توفيقي إلا بالله[٨]،......

---

[١] فإن قلت: قد تقرر في محله أن النسبة إلى ابن الزبير «زبيري»، فكيف جعل النسبة إلى الضياء الدين ضيائية؟

قلت: مبنى النسبة في التركيب الإضافي الجزء الثاني إن كان مقصوداً في التركيب الإضافي. وإن لم يكن مقصوداً فيه فبالنسبة إلى الجزء الأول. والمقصود في «ضياء الدين» الجزء الأول ليجعل الشخص ضياء للدين، والمقصود في «ابن الزبير» الزبير ليرتفع قدر الشخص بالنسبة إلى الزبير بخلاف عبد مناف، فإن المقصود إظهار كماله في العبودية حتى خص من بين عباد، المضاف إليه باسم العبد، كأنه العبد.

فإن قلت: لِمَ لم ينسبه إلى اسمه مع أن النسبة إليه خالية من تكلف الحذف؟

قلت: لأن المنسوب إليه اشتهر باللقب، ولأن في اللقب ما يمدحه ويجعله حقيقاً بأن يجعل علة غائية للتأليف، ولأن فيه نسبة إلى الضياء بحسب أصل المعنى، فيشعر بأنه يضيء القلوب، ويزيل عنها ظلمة الريوب.

[٢] الأولى ترك الجمع؛ لأنه لا فائدة فيه إلا إخراج الفقرتين عن المساواة.

[٣] فاعلم أن العلل أربع عندهم:

العلة الفاعلية: وهي مؤلف هذا الكتاب.

والعلة المادية: وهي الألفاظ وكلمات الكتاب.

والعلة الصورية: جرم هذا الكتاب.

والعلة الغائية: ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود.

وضياء الدين يوسف متقدم في التصور، لكن لم يتأخر في الوجود. والعلة الغائية تعلمه هذا الشرح. ولو قال: لأن تعلمه العلة الغائية لصح واتضح وكفى في النسبة.

[٤] أي: يوسف.

[٥] أي: بالضيائية.

[٦] بالنصب عطف على ضمير «نفعه». والسائر من السؤر بمعنى الباقي.

وقيل: وقد يستعمل بمعنى الجميع، وهو في كلام المصنفين كالزمخشري. وقد أثبته في القاموس على قلة.

[٧] أي: من المتعلمين؛ لأنه التحصيل خاص في العرف بتحصيل العلم، وهذا احتراز من أهل الصنائع والحرف.

[٨] التوفيق: جعل الأسباب موافقة للمطلوب.

قال عبد الحكيم: ويشترط أن يكون المطلوب خيراً. فإنه إذا كان شرّاً يقال له: الخذلان.

قال عصمت: قوله: «وما توفيقي إلا بالله» لما أسند هذا النظم اللطيف والتأليف الشريف إلى نفسه قال: وما توفيقي إلا بالله دفعاً، لتوهم ادعاء الاستقلال.

والتوفيق: جعل الأسباب موافقة لمسبباتها. والمراد: أن يكون أسباب حصول هذا التأليف موافقة له ليس إلا بالله تعالى.

قيل: لا بد من تقييد مفهوم التوفيق بما يخصه بالخير، فإن جعل أسباب الشر موافقاً له لا يسمى توفيقاً.

ثم لا يخفى أن فاعل التوفيق هو الله سبحانه. ومن قاعدتهم: أنه لا ينسب الفعل إلى فاعله بالباء،

وهو حسبي[١]، ونعم الوكيل[٢].

اعلم أن الشيخَ -رحمه الله- لم يصدِّر رسالتَهُ هذه[٣] بحمد الله سبحانه[٤]، بأن جَعَلَه[٥] جزءاً منها[٦]، هضماً لنفسه[٧] بتخييل أن كتابه[٨] هذا من حيث إن كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سَنَنِهَا، ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقاً، حتى يكون بتركه[٩] أَقْطَعَ، لجواز إتيانه[١٠] بالحمد من غير أن يجعله جزءاً من كتابه.

بل بـ«من»، ويدخل الباء على الآلة. فلا يقال: «الضرب بزيد» إذا كان الضارب زيداً، بل «من زيد»، فالمناسب أن يقال: «وما توفيقي إلا من الله».

ويمكن أن يقال: لما وقع في كلام الله تعالى بهذا الوجه اختار هذا تبركاً بكلامه.

فإن قلت: ينقل الكلام إلى كلام الله تعالى؟

قلت: لا بد من تطبيق القاعدة بكلام الفصحاء لا العكس، فوقوعه في الكلام الفصيح يدل على عدم صحة ما ذكرتم.

[١] الحسب في الأصل مصدر يستوي فيه الواحد والمذكر وفروعهما. وههنا بمعنى اسم الفاعل ليصح الحمل، أي: محسبي وكافي. فلا يتعرف بالإضافة فهو الخبر لا الضمير المتقدم؛ إذ لا يخبر عن نكرة بمعرفة إلا في صور ليس هذا منها.

واعلم أن «حسب» إن ذكر بعد النكرة فهو صفة لها، وإن بعد المعرفة فحال. وإنه إن استعمل بحرف جر أصلي كان مفتوح السين نحو قولك: هذا بحسب ذاك، أي: بقدره، وإلا كان ساكنها.

[٢] الوكيل: من يفوَّض إليه الأمور. والجملة عطف على جملة، هو: حسبي. والمخصوص محذوف، أو عطف على «حسبي» لتضمنه معنى الفعل، والمخصوص هو الضمير المتقدم.

[٣] صفة الرسالة، مثل: «مررت بزيد هذا».

[٤] الباء في «بحمد الله» للتعدية، أي: لم يجعل بحمد الله في صدر رسالته. والباء في «بأن جعله» للملابسة، أي: تصديراً ملابساً بأن جعله جزءاً.

[٥] متعلق بالتصدير، وتصوير للمنفي، وهو ظاهر.

[٦] الجار والمجرور صفة لجزء، والضمير البارز راجع إلى الرسالة.

[٧] مفعول له لما يتضمنه قوله: «لم يصدر»، أي: ترك تصدير الكتاب هضماً لنفسه؛ إذ لو لم يؤول أفاد أن التصدير لم يكن للهضم، بل لأمر آخر بناء على ما اشتهر من أن النفي إذا دخل على المقيد بقيد توجه إلى ذلك القيد.

[٨] وذلك الكسر بتخييل أن كتابه من حيث إنه صنعه لا من حيث اشتماله على المسائل ليس في مرتبة كتب السلف، حتى يلزم بذلك الترك مخالفتهم، فانهم إنما يستحسنون جعله جزءاً فيما يعتنون بشأنه، وما هو في مرتبة كتبهم.

[٩] أي: بترك الحمد كتباً وفعلًا.

[١٠] أي: المصنف.

وبدأ[١] بتعريف الكلمة والكلام؛ لأنه[٢] يبحث في هذا الكتاب[٣] عن أحوالهما[٤]، فمتى لم يعرفا[٥]، كيف يبحث عن أحوالهما؟ وقدم الكلمة على الكلام[٦]، لكون أفرادها[٧] جزءاً من أفراد الكلام، ومفهومها جزءاً من مفهومه[٨]، فقال: (**الْكَلِمَةُ**[٩])

---

[١] عطف على «لم يصدر».

[٢] أي: المصنف.

[٣] إشارة إلى أن موضوع علم النحو: الكلمة والكلام، فيبحث فيه تارة عن أحوال الكلمة، وتارة عن أحوال الكلام.

[٤] أي: الكلمة والكلام. قوله: «لأنه يبحث في هذا الكتاب عن أحوالهما» أي: عن أحوال منسوبة إليهما من حيث إنها منسوبة إليهما سواء أثبتت لأنفسهما أو لأقسامهما من حيث إنها أقسامهما. وفيه إشارة إلى أنهما موضوعَا النَّحْوِ ردّاً على من قال: موضوعه: الكلمة أو الكلام؛ لعدم اختصاص البحث بواحد منهما، وجعل البحث عن أحدهما راجعاً إلى الآخر تكلف.

[٥] الفاء للتفريع. وقوله: لم يعرفا: إما بتشديد الراء من التعريف، أو بتخفيفها من المعرفة. وعلى كلا التقديرين مبنى هذا الكلام على أن معرفتهما السابقة التي يستدعيها بيان الأحوال يتوقف على التعريف إن تم تم، وإلا فلا.

[٦] أي: قدم الكلمة باعتبار التعريف كما هو المناسب بالسابق، أعني قوله: «بدأ بتعريف الكلمة والكلام»، أو قدم الكلمة باعتبار التعريف والتقسيم كما هو المناسب باللاحق؛ إذ جعل قوله: «لكون أفرادها جزءاً من أفراد الكلام» علة لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام. وقوله: «ومفهومها جزءاً من مفهومه» علة لتقديم تعريفها على تعريفه بطريق اللف والنشر المشوش. فإن قلت: كون أفراد الكلمة جزءاً من أفراد الكلام لا يكون باعثاً لتقديم تقسيم الكلمة على تقسيم الكلام؛ إذ التقسيم يكون للمفهوم لا للأفراد؟ قلت: التقسيم وإن كان للمفهوم، لكن الأفراد ملحوظة ومنظورة فيه، والغرض منه تمييز بعض الأفراد من بعض آخر.

[٧] أي: أفراد الكلمة. قوله: «وقدم الكلمة على الكلام لكون أفرادها» هذه وجوه أربعة للتقديم: الأول: توقف تحقق مفهوم الكلام على مفهوم الكلمة. والثاني: توقف تحقق معرفة مفهوم الكلام على معرفة مفهوم الكلمة. والثالث: توقف تحقق فرد الكلام على فرد الكلمة. والرابع: توقف تحقق معرفة فرد الكلام على معرفة مفهوم أفراد الكلمة، فتدبر.

[٨] أي: الكلام.

[٩] الفاء للتعقيب، ومدخولها إما معطوف على «بدأ»، فالمعنى: لما أراد الابتداء بتعريف الكلمة والكلام، فقال: الكلمة كذا، والكلام كذا، أو معطوف على «قدم»، فمعناه: لما أراد تقديم تعريف الكلمة، فقال: الكلمة لفظ إلى آخره. وإنما قدرنا الإرادة في نظم الكلام؛ لأن الابتداء بالتعريف، أو تقديم التعريف

قيل: هي والكلام مشتقان من الكَلْمِ[١] -بتسكين اللام-: وهو الجرح[٢]، لتأثير معانيهما[٣] في النفوس كالجرح[٤]. وقد عبر بعض الشعراء[٥] عن بعض تأثيراتهما[٦] بالجَرْحِ، حيث[٧] قال:

جِرَاحَاتُ السِّنَانِ لَهَا الْتِئَامُ[٨] وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسَانُ[٩]

إنما يحصل بأن يقال في أول الأمر: الكلمة الكلمة كذا، فليس قوله: الكلمة كذا عقيب الابتداء أو التقديم، بل عقيب الإرادة.

وقد جوز بعضهم أن يكون الفاء للتفسير، يعني: أن الابتداء بتعريف الكلمة أو التقديم لتعريفه هو القول في أول الأمر: الكلمة كذا.

[١] أي: بالاشتقاق الصغير كما هو المتبادر عند الإطلاق كاشتقاق صيغ الماضي، والمضارع، واسم الفاعل، والمفعول من المصدر.

فاعلم أن الاشتقاق نزع لفظ من آخر بشروط أربعة:

أحدها: أن يكون اللفظان متناسبين معنى بأن يكونا مشتركين في الدلالة على أصل المعنى.

ثانيها: أن يكونا متناسبين تركيباً بأن يشتملا على الحروف الأصلية.

وثالثها: أن يكونا متغايرين في الصيغة.

رابعها: أن يكون المشتق زائداً على المشتق منه بشيء من المعنى.

والمثال المشتمل على جميع ما ذكر «ضارب» مع «الضرب».

[٢] الجَرْح -بفتح الجيم- مصدر «جَرَحَهُ يَجْرَحُهُ» -بفتح العين- فيهما. وأما الجُرْح -بضم الجيم- فهو اسم بمعنى الجراحة.

[٣] أي: الكلمة والكلام.

[٤] إن اكتفى بمطلق التأثير في التشبيه بالجرح يكون جارياً في الألفاظ باعتباره تأثيراتها الحسنة والسيئة، لكن قوله: «وقد عبر إلى آخره» يدل على أنه أراد التأثير بإحداث الألم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ (سورة البقرة:٣٧). أصل الكلمة الكلم، وهو التأثير المدرك بإحدى الحاستين: السمع، والبصر كالكلام والجراحة.

[٥] قال الشارح الكازروني: قائله: أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولم يبلغ ذلك الشارح، ولو بلغه لم يرض بأن يعبر عنه ببعض الشعراء.

[٦] أي: الكلمة والكلام. هو التأثير بإحداث الألم المعبر عنه بالجرح.

[٧] يحتمل التعليل والمكان.

[٨] الجراحات جمع جراحة -بكسر الجيم-.

والالتئام -مهموز العين-: البرء.

والسنان -بالكسر- الرمح.

[٩] اللسان جاء بمعنى اللغة والجراحة المخصوصة، وكلاهما يحتمل ههنا.

والكَلِم -بكسر اللام-: جنس[1] لا جمع، كـ«تمر وتمرة»[2] بدليل قوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ[3]﴾[4].

وقيل: جمع[5]، حيث[6] لا يقع إلا على الثلاث فصاعداً[7].

والكلم الطيب يؤول ببعض الكلِم[8].

واللام فيها[9] للجنس[10]، التاء للوحدة[11]، ولا منافاة بينهما[12]، لجواز اتصاف

---

[1] ههنا ثلاثة مذاهب:
أحدها: أنه اسم جنس، وهو المختار عند الجمهور، فيكون مفرداً لفظاً.
ثانيها: أنه جمع، وإليه ذهب الزمخشري وصاحب اللباب.
ثالثها: أنه اسم جمع، نقلها الأزهري في التصريح عن بعضهم.
وتحقيق ذلك يتوقف على بيان الفرق بين هذه الثلاثة.

[2] والفرق بينه وبين التمر: بأنه لم يطلق إلا على الثلاث، بخلاف «التمر» نشأ من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص، والتمر باقٍ على وضعه.

[3] فإنه لو كان جمعاً لوجب التأنيث، وبدليل أنه ليس من أوزان الجمع، لكونه مسنداً إلى ضمير جمع غير العقلاء.

[4] سورة فاطر، ١٠.

[5] وإليه ذهب الجوهري وصاحب اللباب وبعض من النحويين حيث قالوا: جمع الكلمة كلمات وكلم. وقيل في التوفيق بين مذهب الجمهور وهذا القول: إن من قال: إنه ليس بجمع أراد أنه الجمع المستعمل في المعنى ليس بجمع بحسب اللفظ والوضع. ومن قال: إنه جمع أراد أنه مستعمل في معنى الجمع حيث لا يطلق إلا على ما فوق الاثنين.

[6] كلمة «حيث» للتعليل.

[7] حال، وعامله محذوف، تقدير الكلام: لأنه لا يقع إلا على الثلاث، فيزاد ما يقع هو عليه صاعداً.

[8] فإن الصاعد إلى محل العرض ليس إلا بعض الكلم، وهو الطيب ككلمة التوحيد لا الخبيث، فجاز أن يعبر عنها ببعض الكلم، فتأويله كتأويل الرحمة بالإحسان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة الأعراف:٥٦).

[9] أي: في الكلمة.

[10] هذا الوجه هو المختار؛ لأن المقام يقتضي تعريف المصطلح عليه، لا تعريف الفرد النوعي للمعنى اللغوي، أو لما يطلق عليه هذا اللفظ كما في صورة لام العهد الخارجي، ولا بيان الطرد حتى يكون اللام للاستغراق، والتعريف ليس إلا للطبيعة من حيث هي، فاللام للجنس والطبيعة.

[11] ولقائل أن يمنع ذلك في المعنى العرفي خصوصاً عند من عدل في تعريف الكلمة عن اللفظة إلى اللفظ. وقال: الوحدة غير مرادة. ولئن سلم فيجوز القول بتجريدها عن معنى الوحدة، كما تجرد في مقام التعريف أسماء الأجناس عن الوحدة على تقدير وضعها للفرد المنتشر، وليس التاء نصّاً في الوحدة حتى يمتنع التجريد بدليل «كلمتين وتمرتين».

[12] أي: بين التاء واللام أن بين الجنس والوحدة.

الجنس بالوحدة[١]، والواحد بالجنسية[٢]. يقال: «هذا الجنس واحد»، و«ذلك الواحد جنس».

ويمكن حملها[٣] على العهد الخارجي بإرادة الكلمة المذكورة على أَلْسِنَةِ النحاة.

(لَفْظٌ) اللفظ في اللغة: الرمي[٤]، يقال: «أَكَلْتُ التَّمْرَةَ، وَلَفَظْتُ النَّوَاةَ» أي: رَمَيْتُهَا[٥]، ثم نقل في عرف النحاة[٦] ابتداءً[٧]، أو بعد جعله[٨] بمعنى الملفوظ[٩]، كـ«الخلق» بمعنى المخلوق إلى ما يَتَلَفَّظُ به الإنسانُ[١٠] حقيقة كان أو حكماً، مهملًا

---

[١] طبيعية كانت أو صناعية أو غير ذلك. وفيه نظر لأن هذه الوحدة مغايرة للوحدة التي هي مدلول التاء، فإنها فردية لا جنسية. ويمكن أن يجاب: بأن الكلمة اللغوية إذا خصت بما هو مصطلح النحاة صارت الوحدة التي هي في الكلمة اللغوية وحدة جنسية. ويلزم من ذلك ألا تكون نسبة الكلمة الاصطلاحية إلى الكلم كنسبة «تمرة» إلى «تمر».

[٢] يعني: أن بين الجنس والواحد تصادقاً، فيجوز أن يجعل الجنس أصلًا، والواحد وصفاً له، وأن ينعكس.

فاعلم أن الوحدة نوعان: جنسية وفردية، أي: إما صفة للجنس أو صفة لفرد من الجنس؛ يقال: هذا جنس واحد، وهذا فرد واحد من الجنس، فاتصف الجنس بالواحد، وبالعكس، فلا منافاة بينهما، بل هما يتصادقان.

[٣] أي: اللام.

[٤] ورمي الشيء من الفم والتكلم.

[٥] أي: النواة.

[٦] هذا الاصطلاح غير مختص بالنحاة، بل جميع أرباب العربية يريدون هذا المعنى.

[٧] منصوب على الظرفية.

[٨] أي: جعل اللفظ.

[٩] فعلى الأول: لا يحتاج إلى مؤنة تعدد النقل، وهو من قبيل تسمية المسبب باسم السبب، أو تسمية المتعلَّق –بالفتح– باسم المتعلِّق –بالكسر–.

وعلى الثاني: يكون العلاقة بين المنقول إليه والمنقول عنه أقوى؛ إذ يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام، وفيه أن الظاهر أن يكون الملفوظ بمعنى المرمي حقيقة، والمعنى المنقول إليه هو ما يتلفظ به حقيقة أو حكماً، فيكون النسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول إليه هي العموم من وجه، فلم يكن من قبيل تسمية الخاص باسم العام.

قال الفاضل المحشي: ويجوز أن يجعل منقولاً من اللفظ بمعنى الرمي من الفم، أو بمعنى التكلم ابتداءً، أو بواسطة.

[١٠] الباء للتعدية، والتلفظ بمعنى التكلم والنطق.

كان أو موضوعاً[١]، مفرداً كان أو مركباً[٢].

واللفظ الحقيقي[٣]: كـ«زَيْدٍ» و«ضَرَبَ»[٤]، والحكمي: كالمنوي في «زَيْدٌ ضَرَبَ» و«اضْرِبْ»؛ إذ ليس من مقولة الحرف والصوت[٥] أصلًا، ولم يوضع له[٦] لفظٌ[٧]. وإنما عبروا عنه[٨] باستعارة لفظ المنفصل له من نحو: «هو»[٩] و«أنت»،وأَجْرَوْا عليه[١٠]

---

[١] المشهور في كلام النحاة مهملًا كان أو مستعملًا. وإنما عدل؛ لأن المهمل ما لم يوضع، وهو يقابل الموضوع لا المستعمل. وكأنهم قصدوا بالمستعمل ما أمكن استعماله، وبالمهمل ما لم يكن استعماله، وبعد ما ذكره أولى؛ لأن المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل.

[٢] قيل: إنما صح إطلاق اللفظ على المركب من الحروف؛ لأنه في الأصل مصدر.

[٣] لا يخفى أنه إذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكماً، فالمستكن في «اضرب» أيضاً لفظ حقيقي، فالصواب: والمتلفظ به الحقيقي.

[٤] قيل: ترك مثال الجرف اكتفاءً بالكاف أو الواو في «زيد وضرب»، لكن لا يخفى بعده.ويمكن أن يقال: ليس مقصوده ذكر جميع الأقسام للكلمة حتى يجب عليه أن يذكر مثال الحروف أيضاً، بل المراد أن يذكر مثال اللفظ الحقيقي والحكمي، وأن يبين أن الألفاظ التي في «زيد ضرب» بعضها حقيقي، وبعضها حكمي، فقال: إن «زيد» و«ضرب» في «زيد ضرب» لفظ حقيقي. والمستتر في تحت «ضرب» لفظ حكمي. فعلى هذا يكون قوله: في «زيد ضرب» ظرفاً لمجموع قوله: «واللفظ الحقيقي واللفظ الحكمي» لا الثاني فقط لما هو الظاهر.

[٥] الذي هو أعم من الحرف. ولا أدري أنه من أي مقولة هو؟ قال المصنف في شرح الإيضاح: إن المستتر هو المحذوف، لكن عبر عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل.

[٦] أي: للمنوي.

[٧] فليس في «اضرب» إلا الفاعل المعقول من غير أن يكون فاعل ملفوظ. واكتفى بفهمه من غير لفظ اعتبار لفظ، فأقيم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ أيضاً، كجعله جزء الكلام المعقول، فهو ليس من مقولة معينة، بل تارة يكون واجباً، وتارة يكون ممكناً جسماً أو عرضاً، وتارة يكون من مقولة الصوت إذا رجع الضمير إلى الصوت.
فقوله: «ليس من مقولة الحرف والصوت» أصلاً ليس على ما ينبغي، فاحفظه، فإنه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء: لا أدري من أي مقولة هو؟ فليت قولي بلغه.

[٨] لما توهم أن مثل لفظ «هو» و«أنت» بني لتحقق ذلك المنوي، فكيف يقال: لم يوضع له لفظ، فدفع بأن لفظ المنفصل بني لتحقق ضمير المنفصل، لكنه قد يستعار ذلك المنفصل له. وقد يقال: إن هذا القول لتأييد أنه لم يبن له لفظ. والمعنى: أنه لو وضع لفظ لكان التعبير عنه بهذا اللفظ، لكنه يعبر عنه باستعارة لفظ المنفصل له، فلم يوضع له لفظ.

[٩] للمنوي في «زيد ضرب»، و«أنت» للمنوي في «اضرب».

[١٠] أي: على ذلك المنوي من كونه مسنداً إليه، ومؤكداً، ومعطوفاً عليه إلى غير ذلك.
قوله: «وأجروا عليه» عطف على قوله: «ليس من مقولة الحرف والصوت» لا على قوله: «عبروا عنه»؛ إذ المقصود منه إثبات حكمية المنوي لا دفع التوهم المذكور، وكبراه مطوية. تقريره: بطريق الشكل الأول أن المنوي أمر أجروا عليه أحكام اللفظ، وكل ما أجري عليه أحكام اللفظ، فهو اللفظ حكماً، فالمنوي لفظ حكماً.

أحكامَ اللفظ [١]، فكان [٢] لفظاً حكماً لا حقيقة [٣].

والمحذوف لفظٌ حقيقة [٤]؛ لأنه [٥] قد يَتَلَفَّظُ به الإنسان في بعض الأحيان [٦]، وكلمات الله تعالى داخلة فيه [٧]؛ إذ هي [٨] مما يَتَلَفَّظُ به الإنسان [٩].

وعلى هذا القياس كلمات الملائكة، والجن [١٠]، والدوال الأربع [١١]: -وهي الخطوطُ، والعقودُ، والإشاراتُ، والنُّصَبُ [١٢] غيرُ داخلةٍ في اللفظ [١٣]، فلا حاجة إلى

---

[١] من كونه مسنداً إليه، ومعطوفاً عليه، وذا حال، وغير ذلك.

[٢] ذلك المنوي.

[٣] تفريع على الدليلين. والمناسب أن يقال: فلم يكن لفظاً حقيقة، بل حكماً ليكون الأول تفريعاً على الدليل الأول. والثاني على الثاني بطريق اللف والنشر المرتب، لكنه اختار هذا الطريق إشارة إلى أن المقصود الأصلي إثبات كون المنوي لفظاً حكماً، ونفي حقيقته طفيلي لإثبات ذلك، فتأمل، أو يجعل التفريع عقيب المتفرع عليه، ويليه بقدر الإمكان.

[٤] لما أشار إلى أن اللفظ حقيقي وحكمي أراد أن يبين أن المحذوف من القسم الأول دون القسم الثاني. ويمكن أن يكون هذه العبارة مع ما سبق من قوله: «واللفظ الحكمي كالمنوي» إشارة إلى رد ما نقل عن المصنف أنه قال في إيضاح المفصل: المستتر هو المحذوف، لكن عبروا عن المحذوف الذي هو الفاعل بالمستتر صوناً للسان عن حذف الفاعل.
وجه الرد: أن التحقيق أن المستتر لفظ حكمي، فلو كان محذوفاً لكان حقيقة، ولم يتحقق اللفظ الحكمي، فيرد، فلا يحتاج إلى تعميم ما يتلفظ به الإنسان من الحقيقي والحكمي.

[٥] أي: لأن المحذوف كذلك.

[٦] أي: في غير هذا التركيب الذي حذف «هو» فيه.

[٧] أي: في اللفظ بمقتضى هذا التعريف؛ لأنها مما يتلفظ به الإنسان في بعض الأحيان، وإن كانت بالقياس إليه سبحانه لا يصدق عليها، أو لأن من شأنها أن يتلفظ بها الإنسان، أو لأنها مما يتلفظ بها حكماً كالمنويات.

[٨] أي: الكلمة اللفظية المكتوبة في المصاحف.

[٩] أي: إذ هي مما يتلفظ به الإنسان إما بالفعل أو من شأنه أن يتلفظ به. وكل ما هو كذلك فهو لفظ يرد عليه أن كون جميع كلمات الله تعالى كذلك ممنوع.

[١٠] لا يقال على الوجهين الأولين: إن ما يتلفظ به الإنسان مغاير بالشخص لما تكلم به الحق سبحانه، فكيف يصح صدق ما ذكر عليها؛ لأنا نقول: هذا تدقيق فلسفي غير ملتفت عند الأدباء، فإن اختلاف المحل عندهم كاختلاف المكان.
ثم لا يخفى أن هذا الاعتذار إنما يحتاج إليه إذا ثبت أن لكلمات الله سبحانه قياماً به، وهو يخالف ما عليه المحققون، أو نقض بما في علمه من الكلمات، أو بما يظهر في غير الإنسان.

[١١] وكذا أمثالها مثل: «ضرب» النقارة الدالة على ركوب السلطان.

[١٢] جمع نصبة، وهي ما وضع لتعيين المسافة أو الطريق، كذا قال الفاضل المحشي. فلم يتناول للعلم الدال على التعبير المشترك فهو أيضاً من أمثالها.

[١٣] الذي هو أول أجزاء التعريف. ولما لم تدخل فيه لم يحتج في تصحيح التعريف إلى اعتبار إخراجه بقيد حتى يلزم علينا به ارتكاب تعسف كما تعسفوا حيث قالوا: إن الجنس والفصل إذا كان بينهما عموم من وجه جاز الاحتراز بالجنس لجواز أن يعتبر الفصل جنساً، والجنس فصلاً.

قيد يُخْرِجُهَا[١].

وإنما قال: «لفظ» ولم يقل: «لفظة»؛ لأنه[٢] لم يقصد الوحدة[٣]، والمطابقة غيرُ لازمةٍ[٤]، لعدم الاشتقاق[٥] مع كون اللفظ أَخْصَرَ[٦].(وُضِعَ[٧]) الوضع: تخصيص شيء[٨] بشيء[٩]، بحيث[١٠] متى أُطْلِقَ أو أُحِسَّ[١١] الشيء الأول، فُهِمَ منه[١٢] الشيء الثاني.

---

[١] أي: الدوال الأربع.

[٢] أي: المصنف.

[٣] إما لأن مثل «عبد الله» علماً داخل في الكلمة عنده، خارج عنها عند من قال: «لفظة». وأما في قوله: فإنه لا يقال له: لفظة واحدة. وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله في الإيضاح.

[٤] بل غير جائزة؛ لأن المصدر لا يحتمل التأنيث والتثني والتجمع وإن أريد به معنى الصفة. صرح به في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ (سورة يوسف:٨٥). وإنما قيل: غير لازمة اكتفاءً بأدنى ما يكفي.

[٥] مطابقة الخبر للمبتدأ مشروطة بثلاثة شروط:

الأول: الاشتقاق وما في حكمه.

والثاني: والإسناد إلى الضمير الراجع إلى المبتدأ.

والثالث: وعدم تساوي التذكير والتأنيث كـ«جريح».

وقد انتفت هنا الثلاثة بأسرها.

[٦] فيكون الاختصار بترك التاء فقط. والأول هو المتبادر، ولذا قصر عليه العصام.

[٧] وهو بمنزلة الفصل يخرج الألفاظ المهملة.

واعلم أن الفعل الواقع في التعريفات ماضياً كان أو غيره يراد به الاستمرار غالباً.

قوله: «الوضع» في اللغة: جعل الشيء في حيز، فكأن الواضع بتعيينه يجعل المعنى حيز اللفظ.

[٨] ملحوظ بخصوصه أو بعمومه كهيئة المفردات والمركبات.

[٩] سواء كان ملحوظاً بخصوصه أو بعمومه، ولا يدخل في الموضوع المحرف؛ لأن الحرف الأول لم يقصد جعله في حيز، بل قصد المعنى به يتوهم أنه مجعول له.

[١٠] أي: حال كون ذلك الشيء المخصص ملابساً لتلك الحيثية التي هي مضمون الشرطية. وبه يخرج تخصيص حروف الهجاء لغرض التركيب.

[١١] بغير السمع. وفيه تنبيه على قسمي الموضوع من اللفظ وغيره كالدوال الأربع، وإلا فيكفي أن يقال: «متى أحس».

إن قلت: إن الكلية غير صادقة إلا بعد انضمام العلم بالتخصيص إلى الشرط؟

قلنا: لا يبعد أن يقال: هذا الانضمام مراد، ومفهوم من العبارة، إذ العبارة ظاهرة في أن التخصيص علاقة بها يثبت الدلالة. ومن المعلوم أن لا بد في الدلالة من العلم بالعلاقة، فكأنه قال: متى أطلق أو أحس وعلم ذلك التخصيص.

[١٢] إن لم يكن مفهوماً، أو فهم منه فهم قصد والتفات، فلا يرد شبهة تحصيل الحاصل.

قيل: يخرج عنه[١] وضع الحرف، حيث لا يفهم معناه[٢] متى أطلق، بل إذا أطلق مع ضم ضميمة[٣]؟

وأجيب عنه: بأن المراد متى أطلق إطلاقاً صحيحاً[٤]، وإطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح.

ولا يبعد أن يقال[٥]: إن المراد بإطلاق الألفاظ أن يستعملها[٦] أهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم، فلا حاجة إلى اعتبار قيد زائد.

(لِمَعْنًى) المعنى: ما يُقْصَدُ بشيء[٧].

فهو:

١-إما مَفْعَل اسم مكان[٨]، بمعنى المقصد.

٢-أو مصدر ميمي[٩]، بمعنى المفعول[١٠].

٣-أو مخفف مَعْنِيّ[١١] اسم مفعول، كمَرْمِيّ.

ولما كان المعنى مأخوذاً في الوضع، فذِكر المعنى بعده[١٢] مبني على تجريده[١٣] عنه[١٤]، فخرج به[١٥] المهملات، والألفاظ الدالة بالطبع[١٦]؛ إذ لم يتعلق بها[١٧] وضع

---

[١] أي: عن تعريفه.

[٢] أي: معنى الحرف.

[٣] الأولى: بل متى أطلق مع ضميمة.

[٤] ولذا لم يكتف بـ«أحس». وكذا الحال في الوجه الثاني.

[٥] يعني: أنه لا حاجة إلى التقييد، فإن المتبادر من الإطلاق الاستعمال في المقاصد، والاستعمال فيها لا يكون بدون الضميمة.

[٦] أي: يستعمل تلك الألفاظ.

[٧] أي: اصطلاحاً. وقد يكتفى فيه بصحة القصد.

[٨] من مصدر المعلوم، أو المجهول.

[٩] للمعلوم أو المجهول.

[١٠] يجوز ألا يعتبر نقله إليه، فيرتفع مؤنة النقل.

[١١] تخفيفاً غير قياسي. والذي جرأه على هذا الاحتمال مع بعده لفظاً الميل إلى جانب المعنى، واستعمال المشدد بمعنى المخفف، فيقال: معنى الكلام ومَعْنِيّه واحد.

[١٢] أي: بعد ذكر الوضع.

[١٣] أي: على انتزاع المعنى.

[١٤] أي: عن الوضع.

[١٥] أي: بقيد الوضع.

[١٦] وكذا الألفاظ الدالة بالعقل فقط، كما يدل عليه الدليل. ولك أن تجعل الطبع في مقابلة الوضع.

[١٧] أي: بالمهملات والألفاظ الدالة.

وتخصيص أصلاً، وبقيت حروف الهجاء[١] الموضوعة لغرض التركيب لا بإزاء المعنى، وخرجت[٢] بقوله: «لمعنى»؛ إذ وضعها لغرض التركيب لا بإزاء المعنى.

فإن قلت: قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر[٣]، فكيف يصدق عليه[٤] أنه[٥] وضع لمعنى[٦]؟

قلنا: المعنى ما يتعلق به القصد[٧]، وهو أعم من أن يكون لفظاً أو غيره.

فإن قلت: قد وضع بعض الكلمات[٨] المفردة بإزاء الألفاظ المركبة، كلفظ «الجملة» و«الخبر»، فكيف يكون موضوعاً[٩] لمفرد؟

قلنا: هذه الألفاظ وإن كانت بالقياس إلى معانيها مركبة، لكنها[١٠] بالقياس إلى ألفاظها الموضوعة بإزائها مفردة.

---

[١] أي: حروف تعدد بأساميها كألف با تا، وهي حروف المباني المقابلة لحروف المعاني.

[٢] الحروف المذكورة.

[٣] الأولى قد وضع بعض الكلمات بإزاء بعض آخر ليتضح فساد التعريف لعدم صدقه عليه.

[٤] أي: على ذلك البعض.

[٥] أي: ذلك البعض.

[٦] اعلم أنه لو قال المصنف: «وضع لمفرد» لكان التعريف أخصر وأسلم إلا أنه أدرج المعنى لفائدة.
فإن قلت: بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء كيف يصح هذا السؤال؟
قلت: لما تقرر عند السائل مقدمة وهمية، هي أن المعنى لا يكون لفظاً لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة المعنى. خص كلمة «ما» في تعريف المعنى بما سوى اللفظ. وتخصيص كملة «ما» في التعريفات سنة مؤكدة.

[٧] فيه أنه إن أراد مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان؛ لأن المعنى ما يقصد بشيء، وهو أخص ما يتعلق به القصد. وإن أراد صدق ما يتعلق به القصد على المعنى صدق الأعم على الأخص لا يلزم من كونه أعم من اللفظ كون المعنى أعم. ألا ترى أن الحيوان صادق على الإنسان، ولا يلزم من كونه أعم من الفرس كون الإنسان أعم منه. ويمكن أن يقال: أراد الأول. واللام في القصد للعهد الخارجي، فيؤول إلى القصد بشيء. نعم لو قال: ما يقصد بشيء لكان أخصر وأوضح.

[٨] حاصله: نقض لتعريف الكلمة بعدم صدقه على بعض الأفراد، وناشٍ عن قيد الإفراد الذي هو صفة المعنى على الراجح، لكن بمدخلية الجواب السابق، فلذا فرع عليه بـ«الفاء»، فلا يرد أنه لا وجه لإيراده هذا السؤال ههنا.

[٩] أي: لا يكون موضوعاً لمفرد، بل هو موضوع لمركب، فلا يكون التعريف جامعاً.

[١٠] أي: إلا أن هذه الألفاظ.

وقد أجيب عن الإشكالين[١]: بأنه ليس ههنا[٢] لفظ وضع بإزاء لفظ آخر مفرداً كان أو مركباً، بل بإزاء مفهوم كلي أفراده ألفاظ، كلفظة الاسم، والفعل، والحرف، والخبر، والجملة، وغيرها.

ولا يخفى عليك أن هذا الحكم منقوض بأمثال الضمائر الراجعة إلى ألفاظ مخصوصة مفردة أو مركبة[٣]، فإن الوضع فيها[٤] وإن كان عامّاً[٥]، لكن الموضوع له خاص، فليس هناك مفهوم كلي[٦]، هو الموضوع له في الحقيقة[٧].

(مُفْرَدٍ) وهو:

١-إما مجرور على أنه صفة لـ«معنى»، ومعناه حينئذ[٨]: ما لا يدل جزء لفظه على جزئه. وفيه أنه يوهم أن اللفظ موضوع[٩] للمعنى المتصف بالإفراد والتركيب

---

[١] الإشكال الأول: وهو أنه قد وضع بعض الألفاظ بإزاء بعض آخر فكيف إلى آخره.
الإشكال الثاني: وهو أنه قد وضع بعض الكلمات المفردة بإزاء الألفاظ المركبة إلى آخره.

[٢] أي: فيما بين الألفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ.
وقيل: في مقام نقض تعريف الكلمة.

[٣] صرح بذلك ليتحقق مادة الإشكال الثاني أيضاً. فالعطف بالواو أنسب لهذا الغرض إلا أن يقال: ذكر «أو» بملاحظة إرجاع الضمير باعتبار أصل التحقق.

[٤] أي: تلك الضمائر.

[٥] الضمير المحرور أعني: «فيها» إن كان راجعاً إلى الضمائر، فقوله: «وإن كان عامّاً» حينئذ بيان للواقع، وإشارة إلى أن الوضع فيها لو فرض أنه ليس بعام، فهو أولى بأن لم يكن هناك مفهوم كلي. وإن كان راجعاً إلى أمثال الضمائر فقوله: «وإن كان عامّاً» إشارة إلى ما ليس الوضع فيه عامّاً، فإنه أولى بهذا الحكم مثل أسماء حروف التهجي والسور والكتب.

[٦] أي: في مقام رجع الضمائر إلى الألفاظ المخصوصة، أو في مقام وضع أمثال الضمائر بإزاء الألفاظ المخصوصة.

[٧] قيد الموضوع له بقوله: «في الحقيقة»؛ لأنه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازاً، فيقولون: ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره، فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعاً له مجازاً. والمراد أنه موضوع لجزئيات هذا المفهوم.

[٨] وفي معناه احتمالات:
الأول: معنى المفرد المذكور.
والثاني: معنى الموصوف بالمفرد.
والثالث: أن يكون المراد من المعنى ما هو المذكور في المتن. والضمير للمفرد، فتأمل.

[٩] وذلك لأنك إذا عبرت عن شيء بما فيه معنى الوصفية، وعلقت به معنى مصدرياً إما في صيغة فعل أو غيرها فهم منه في عرف اللغة أن ذلك الشيء موصوف بتلك الصفة حال تعلق ذلك المعنى به لا

قبل الوضع، وليس الأمر كذلك، فإن اتصاف المعنى بالإفراد والتركيب إنما هو بعد الوضع، فينبغي أن يُرْتَكَبَ فيه[١] تجوز، كما يرتكب في مثل: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا»[٢].

٢-أو مرفوع على أنه صفة لـ«لفظ»، ومعناه[٣] حينئذ: ما لا يدل جزؤه[٤] على جزء معناه. ولا بد حينئذ من بيان نكتة في إيراد أحد الوصفين جملة فعلية[٥]، والآخر مفرداً[٦]. وكأَنَّ[٧] النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الإفراد، حيث أَتَى به بصيغة المضي[٨]، بخلاف الإفراد.

٣-وأما نصبه وإن لم يساعده رسم الخط، فعلى أنه حال من الضمير المستكن في «وضع»[٩]، أو من «المعنى»[١٠]، فإنه[١١] مفعول به[١٢] بواسطة اللام. ووجه صحته[١٣]: أن الوضع وإن كان متقدماً على الإفراد بحسب الذات، لكنه مقارن له بحسب الزمان، وهذا القدر كافٍ لصحة الحالية[١٤].

بسببه. وإنما قال: «يوهم» مع أن القاعدة تقتضيه اقتضاء بيناً لظهور المراد ههنا.

[١] أي: في دفع الإيهام.

[٢] وهو مجاز بطريق المشارفة، فكذا في المفرد.

[٣] أي: معنى اللفظ المفرد.

[٤] من حيث إنه جزؤه لا يدل على جزء معناه. المفهوم من كلام الشيخ الرضي: أن الإفراد صفة اللفظ عند المنطقيين، وصفة للمعنى عند النحاة، لكن المشهور أن الإفراد في عرف النحاة صفة للفظ بالذات، وبالعرض للمعنى.

[٥] لأن المتكلم بليغ لا يظن به أن يخلو اختياره هذه الخصوصية عن نكتة.

[٦] لا يخفى لطف هذا البيان.

[٧] أتى بـ«كأن» الدال على الشك والظن إشارة إلى أنه يمكن أن يكون النكتة غيرها.

[٨] فاستعير صيغة السبق الزماني للسبق الرتبي.

[٩] إن قلت: لو كان حالًا منه لكان يجنبه كما في «ضربت قائماً زيداً»؟ قلنا: لا نسلم لزوم ذلك عند الكل، فإن بعضهم يراعون رتبة الحال، وهي التأخير عن الفاعل والمفعول به. ولئن سلم فذلك إذا لم تكن قرينة دالة على تعيين ذي الحال، وقد تحققت ههنا؛ لأن الإفراد صفة للفظ بالذات، أو إذا تغير المعنى على تقدير جعله حالاً عما يليه. ولا خفاء في أن إفراد المعنى يؤول إلى إفراد اللفظ.

[١٠] ولم يتقدم عليه مع أنه نكرة؛ لأنه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور.

[١١] أي: المعنى.

[١٢] للفعل. واللام واسطة في كونه مفعولًا ومعمولًا له، فاتحد عامل الحال وصاحبها.

[١٣] أي: وجه صحة وقوع المفرد حالًا سواء كان من الضمير المستكن في «وضع» أو من «المعنى».

[١٤] لا دخل للمعية الذاتية في الحالية. ولا يتفاوت بها الحال كما يوهمه قوله: وهذا القدر كاف لصحة الحالية.

وقيد «الإفراد»[١] لإخراج المركبات مطلقاً، سواء كانت كلامية أو غير كلامية. فيخرج به عن حد الكلمة، مثل: «الرجل»[٢]، و«قائمة»، و«بصري»، وأمثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه، لكنه يُعَدُّ[٣] لشدة الامتزاج لفظة واحدة، وأعرب بإعراب واحد[٤].

ويبقى مثل: «عبد الله» علماً داخلاً فيه، مع أنه معرب بإعرابين[٥]. ولا يخفى[٦] على الفطن العارف بالغرض من علم النحو أنه لو كان الأمر بالعكس لكان أَنْسَبَ.

وما أورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال: «هي: اللفظة الدالة

---

[١] سواء كان صفة لمعنى أو للفظ، أو حالًا عن أحدهما.

[٢] ومثل: «رجل» أيضاً، فإن لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقاً. وأما تاء التأنيث المتحركة وألفاه وياء النسبة وعلامتا التثنية والجمع كـ«مسلمان ومسلمون».
فذهب الشيخ الرضي وجماعة إلى أنها أيضاً من حروف المعاني.
وذهب جماعة إلى أنها من حروف المباني، وجعلوا مجموع الصيغة دالاًّ على المعنى المقصود إلا أن تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف نسبت الدلالة إليها كما نسب الطلب إلى سين «استفعل»، والمطاوعة إلى «نون» انفعل.

[٣] من «عد» المتعدي إلى اثنين.

[٤] كأن المراد بالإعراب معنى يشمل الحركة الإعرابية والبنائية. والحاصل: أنه لم يعتبر لكل من الجزأين حاله اللائق، فإن الحرف الأخير في «قائمة» لم يستحق الإعراب، بل البناء والمستحق للإعراب هو «قائم»، فجعل المجموع ككلمة واحدة، فأعرب بإعرابها. ولا يخفى أن هذا ظاهر في «قائمة» و«بصري» و«حبلى» و«حمراء» دون الرجل ورجل والمثنى والجمع بالواو والنون، فإن المعرب في الأول ليس إلا الجزء الثاني، وفي الثاني الجزء الأول. وكذا في الأخيرين، فإن علامة التثنية والجمع فيهما إعراب بالحقيقة، وفيه تأمل.

[٥] إن قلت: ما توجيه الإعرابين لكلمة واحدة وتعدد الإعراب ليس إلا لتعدد المقتضي، ولا تعدد للمقتضي في كلمة واحدة في إطلاق واحد؟
قلنا: قد نعتبر في الأعلام الأحوال التي يقتضيها الوضع السابق، وهو باعتبار الوضع السابق كلمتان.
وقال صاحب اللباب: إن إعراب آخره محكي كما في «تأبط شرّاً». ولما كان الآخر مشغولاً، والأول فارغاً أظهر إعرابه في الجزء الفارغ كما أظهر إعراب ما بعد غير في الاستثناء في الغير، فليس لـ«عبد الله» علماً إلا إعراب واحد.

[٦] اعلم أن الغرض من علم النحو: معرفة أحوال اللفظ وتصحيح إعرابه، فإهمال جانب اللفظ، والميل إلى جانب المعنى لا يلائم ذلك الغرض.
ولا يخفي أن ذلك الإهمال لا يجري في كل ما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة، بل فيما أعرب بإعراب الكلمة الواحدة.

على معنى مفرد بالوضع»، فمثل: «عبد الله» علماً خرج عنه، فإنه لا يقال له: «لفظة واحدة»[١]. وبقي مثل: «الرجل»، و«قائمة»، و«بصري»[٢] مما يُعَدُّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلاً فيه، فأخرجه بقيد الإفراد، ولو لم يخرجه بتركه لكان أنسب[٣]، كما عرفت.

واعلم أن الوضع يستلزم الدلالة؛ لأن الدلالة: كون الشيء بحيث يفهم منه شيء آخر، فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة. فبعد ذكر الوضع لا حاجة إلى ذكر الدلالة، كما وقع في هذا الكتاب، لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لإمكان أن تكون بالعقل، كدلالة لفظ «ديز» المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ، وأن تكون بالطبع، كدلالة لفظ «أح أح» على وجع الصدر، فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع، كما في المفصل.

[أقسام الكلمة]

(وَهِيَ) أي: الكلمة[٤]: (اسْمٌ، وَفِعْلٌ، وَحَرْفٌ) أي: منقسمة إلى هذه الأقسام[٥] الثلاثة منحصرة فيها[٦]؛ (لِأَنَّهَا[٧]) أي: الكلمة لما كانت موضوعةً لمعنى، والوضع

---

[١] هكذا قالوه. وفيه أنه إن أريد باللفظ أدنى ما يطلق عليه اللفظ كهمزة الاستفهام لم يدخل في التعريف إلا نزر من الكلمات. وإن أريد ما له نوع وحدة لم يخرج منه مثل «عبد الله» علماً. وإن أريد خصوص وحدة فلا يدل اللفظة عليه.
إن قلت: اللفظة للمرة، والمفهوم منها ما تكلم به دفعة؟
قلنا: لا شبهة في جواز التكلم بـ«عبد الله» علماً دفعة، بل يجب أن يتكلم به كذلك، اللّهم إلا أن يقال: المراد بالمرة ما تكلم به مرة، وليس فيه ما يصح أن يتكلم به مرتين. فخرج عنه «عبد الله» علماً لاشتماله على كلمتين يصح أن يتكلم بهما مرتين.

[٢] يعني: قبل ملاحظة قيد الإفراد، أو المراد أنه بقي في قيد إخراج ذلك القيد مثل: «عبد الله».

[٣] ولك أن تقول: المراد بالمفرد أعم من المفرد حقيقة أو حكماً.

[٤] لا يقال الضمير: إما أن يرجع إلى لفظ الكلمة، أو إلى مفهومها، وعلى التقديرين لا يصح الحكم عليها بأنها اسم وفعل وحرف؛ لأنا نقول: المراد مفهومه. والمعنى أن هذا المفهوم منقسم إلى هذه الأقسام.

[٥] السر في تثليث القسمة تباين أحوال الأقسام واختلافها مادة وصورة للكلام.

[٦] لما كان الغالب في التقسيم قصد الحصر فيما يذكر من الأقسام. وقد يخلو عنه أيضاً صرح بأن المراد ههنا الحصر، وإرادة الحصر إما مفهوم من قوله: لأنها إما أن تدل إلى آخره، أو من السكوت في معرض بيان الأقسام.

[٧] متعلق بما يفهم من الجملة السابقة من معنى الانقسام أو الانحصار. ويكفي هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير اعتبار لفظ في نظم الكلام على ما قالوا: إن الظرف يكفيه رائحة الفعل. وبعضهم

يستلزم الدلالة. فهي: (إِمَّا) من صفتها[1]: (أَنْ تَدُلَّ عَلَى مَعْنًى) كائن (فِي نَفْسِهَا) أي: في نفس الكلمة. والمراد بكون المعنى في نفسها: أن تدل عليه بنفسها، من غير حاجة إلى انضمام كلمة أخرى[2] إليها لاستقلاله بالمفهومية.

(أَوْ) من صفتها: أن (لاَ) تدل على معنى في نفسها، بل تدل على معنى تحتاج في الدلالة عليه إلى انضمام كلمة أخرى إليها، لعدم استقلاله بالمفهومية. وسيجيء تحقيق ذلك في بيان حد الاسم إن شاء الله تعالى.

القسم (الثَّانِي): وهو ما لا يدل على معنى في نفسها (الْحَرْفُ[3]) كـ«من»، و«إلى»، فإنهما يحتاجان في الدلالة على معنييهما، أعني: الابتداءَ والانتهاءَ[4] إلى كلمة أخرى، كـ«البصرة والكوفة»[5] في قولك: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ». وإنما سمي هذا

يقدرون عامل الظرف في نظم الكلام. وعبارة الشرح يحتملهما.

[1] قيل: التقدير هكذا؛ لأن حالها، أو دلالتها، أو لأنها إما ذات دلالة. ولا يخفى أن تقدير الشرح مما يقبله الطبع السليم غاية القبول. أما تقدير الحال والدلالة فلا يناسب مقام تقسيم الكلمة. ولا القول بأن الثاني حرف، والأول اسم أو فعل. ويستدعي عدم صحة الحصر على الأول، وعدم صحة الحمل على الثاني؛ لأن حال الكلمة لا تنحصر في الدلالة وعدمها، ودلالتها لا يصح حمل عدم الدلالة عليها مع أن الضرورة التي دعت إلى التقدير إنما نشأت من الثاني، فالأليق التأويل فيه لا في الأول. وأما تقدير الذات فيخالف ما اقتضاه زيادة «أن»، وكذا جعل «أن يدل» بمعنى الدال. التقدير في هذا المقام مبني على ما حكموا به من أن الفعل مع «أن» في تأويل المصدر. ولو وضع هناك المصدر بدله احتيج إلى ما ذكر، لكن النظر إلى المعنى يغني عنه؛ إذ ليس في معنى المصدر حقيقة، ولا يخلو من خدشة.

[2] مفرداً أو مركبًا إليها.

[3] استئناف؛ لأنه لما قال: إما كذا أو كذا كأن سائلًا قال؟ ما الأول وما الثاني؟ فقال: الثاني الحرف، والأول إما كذا أو كذا معطوفاً على الجملة الاستئنافية. ولك أن تعطف أوَّلاً ثم تجعل المجموع جواباً. وكذا الحال في قوله الثاني الاسم، والأول الفعل.

[4] فيه أن تفسير معنى «من» و«إلى» بالابتداء والانتهاء غير صحيح، فإن معنى هذين اللفظين معنى مستقل بالمفهومية، فلا يكون معنى «من» و«إلى»، ولأنه لو كان معنى الابتداء والانتهاء معنى «من» و«إلى» يكون معناهما معنى حرفيّاً، فيكون لفظ الابتداء والانتهاء حرفين، ولأنه مخالف لما سيأتي من أنهما موضوعان لجزئيات معنى الابتداء والانتهاء. والجواب: أن المراد من الابتداء والانتهاء هو جزئياتهما بتقدير المضاف، فتأمل.

[5] يفهم من ظاهر هذه العبارة أن احتياج كلمة «من» و«إلى» في الدلالة على معناهما إلى مدخولهما فقط مع أن الواقع ليس كذلك، فإن معناهما نسبتان مخصوصتان بين متعلقهما ومدخولهما، فلا بد من ذكر متعلقهما أيضاً إلا أن يقال: مقصوده التنبيه على احتياج الحروف في الدلالة على معناه ضميمة، فاكتفى بذكر بعض الضميمات. ويمكن جعل قوله: كالبصرة إشارة إلى ذلك أيضاً.

القسم حرفاً؛ لأن الحرف في اللغة: الطرف، وهو في طرف، أي: في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام[١]، وهو لا يقع[٢] عمدة فيه، كما ستعرف.

(وَ) القسم (الأَوَّلُ) وهو ما يدل على معنى في نفسها: (إِمَّا) من صفتها: (أَنْ يَقْتَرِنَ) ذلك المعنى[٣] المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها (بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ[٤]) أعني: الماضي، والحال[٥]، والاستقبال[٦]، أي: حين يفهم ذلك المعنى[٧] عنها يفهم أحد الأزمنة الثلاثة أيضاً مقارناً له[٨] (أَوْ) من صفتها: أن (لَا) يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها مع أحد الأزمنة الثلاثة.

القسم (الثَّانِي): وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (الاسْمُ). وهو مأخوذ من السمو، وهو العلو، لاستعلائه[٩] على أخويه[١٠]، حيث يتركب منه وحده الكلام دون أخويه.وقيل[١١]: من الوسم، وهو العلامة؛ لأنه علامة على مسماه.

---

[١] لأن مفهومه في طرف مقابل لمفهومهما، وهو كونه ما لا يدل على معنى في نفسه.

[٢] أي: لا يقع عمدة مستقلة وإن وقع جزءاً منها في بعض المواد.

[٣] أرجع الضمير المستتر في «أن يقترن» إلى المعنى؛ لأنه المقترن حقيقة بأحد الأزمنة، لكن وصف الكلمة بالاقتران حينئذ من قبيل الوصف بحال المتعلق. ويجوز إرجاعه إلى الكلمة بأن يقرأ «تقترن» بالتاء، ويراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول، لكن التعبير من الحال الواقعة بين الدال والمدلول بالاقتران غير شائع.

[٤] الإضافة للعهد الذهني، والثلاثة صفة الأزمنة. وأورد عليه بأن الثلاثة مذكر والأزمنة مؤنث، فلا مطابقة بينهما، وأن الأزمنة جمع والثلاثة مفرد. وأجيب عن ذلك: بأن اسم العدد إذا وقع صفة الجمع أو خبراً أو مضافاً إليه لا يقع صفة لمفرده أو خبراً أو مضافاً إليه نحو: والأسباب المانعة تسعة، وسبع ليال وثمانية أيام. والنكتة فيه أنه إذا وقع صفة لجمع إن اعتبر أقل الجمع يلزم أن يكون الأزمنة تسعة، وإن اعتبر ما فوقه يلزم أن يزاد.

[٥] إشارة إلى أن اللام في المتن للعهد الخارجي العلمي. فلا يرد حين إذا وقع هذا اللفظ في الحدود إيراد الألفاظ المبهمة المجملة في التعريفات ولو كانت ضمنية.

[٦] الحال: ما أنت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان، والماضي: ما تقدم عليه، والاستقبال: ما تأخر عنه.

[٧] تفسير لقوله: «أن يقترن»، وبيان لحاصل المعنى.

[٨] حال من المعنى، أي: حال كونه مقارناً لأحد الأزمنة. وفيه رمز إلى أن الاقتران بمعنى المقارنة، ثم إنه مقارنة المظروف بالظرف كما لا يخفى.

[٩] لأنه يرفع المسمى.

[١٠] أي: مثليه، أعني: الفعل والحرف، ففيه مجاز.

[١١] وهو الكوفيين. ووجه التمريض كون مذهبهم مرجوحاً.

(وَ) القسم (**الْأَوَّلُ**) وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة (**الْفِعْلُ**). سمي به، لتضمنه الفعل[١] اللغوي[٢]، وهو المصدر.(**وَقَدْ عُلِمَ**[٣] **بِذَلِكَ**[٤]) أي: بوجه[٥] حصر الكلمة في الأقسام الثلاثة (**حَدُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا**[٦]) أي: من تلك الأقسام. وذلك لأنه قد علم به، أي: بوجه الحصر[٧]:

١-أن الحرف: كلمة لا تدل على معنى في نفسها، بل تحتاج إلى انضمام كلمة أخرى إليها.

٢-والفعل: كلمة تدل على معنى في نفسها، لكنه[٨] مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

٣-والاسم: كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة.

فالكلمة مشتركة[٩] بين الأقسام الثلاثة. والحرف ممتاز عن أخويه، بعدم الاستقلال في الدلالة. والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الاسم بالاقتران. والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال، وعن الفعل بعدم الاقتران.

---

[١] ولك أن تقول: لمشابهته الفعل في أن له مصدراً كما للفعل.

[٢] وهو المعنى المعتد به في الفعل حتى يراد عند الإطلاق هذا المعنى، وهو المعنى الذي في نفسه، فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول.

[٣] الواو للاعتراض لتنبيه من لا يجديه الإشارة أو للعطف على انحصرت؛ لأنها أو للعطف على العلم بالانحصار الذي أفاده الدليل، أي: علم انحصار الكلمة، وقد علم بذلك أي: بوجهه. وعلى هذا التقدير يحتمل أن يكون الواو للحال.

[٤] الباء للاستعانة أو للسببية، اختار اسم الإشارة موضع الضمير للإشارة إلى زيادة تمكنه في الذهن وكمال إنكشافه، وإيراد «ذلك» دون «هذا» لبعده من الحس بسبب كونه أمراً معنوياً، أو استحقاقه التعظيم لكمال جودته.

[٥] الوجه بمعنى الدليل. والباء بمعنى «مع».

[٦] إضافة الحد إلى «كل» بمعنى اللام. ويجوز التصريح بها. وإضافة «كل» إلى واحد بمعنى اللام أيضاً، لكنه يمتنع التصريح بها كما حققه قدس سره في بحث الإضافة من أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها، بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام كيوم الأحد، وكل رجل وكل واحد. و«من» في قوله: «منها» للتبعيض، والجار والمجرور صفة لقوله: «واحد».

[٧] لا وجه لإرجاع الضمير، ثم تفسيره بقوله: «أي: بوجه الحصر»، بل الأولى أن يقال: لأنه قد علم بوجه الحصر إلا أن يقال: أشار بذكر الضمير ههنا إلى أن الإشارة في قوله: «وقد علم بذلك» وقع موقع الضمير، وفيه بعد.

[٨] الأولى ترك «لكنه».

[٩] أي: اسم مفعول بمعنى مشترَك فيها. والأقسام مشترِكات بالكسر، يعني: أن الكلمة جنس تحته هذه الأنواع الثلاثة.

فَعُلِمَ لكل واحد منها معرِّف جامع لأفراده، ومانع عن دخول غيرها فيه. وليس المراد بالحد ههنا[١]، إلا المعرف الجامع المانع. ولله در المصنف[٢]، حيث أشار إلى حدودها في ضمن دليل الحصر، ثم نَبَّهَ عليها بقوله: «وقد علم بذلك»، ثم صرح بها فيما بعد[٣] بناءً على تفاوت مراتب الطبائع[٤].

[الكلام]

(الْكَلَامُ[٥]) في اللغة: ما يتكلم به[٦] قليلًا كان أو كثيراً[٧]. وفي اصطلاح النحاة: (مَا تَضَمَّنَ) أي: لفظ تضمن[٨] (كَلِمَتَيْنِ) حقيقة أو حكماً، أي: يكون كل واحدة منهما في ضمنه[٩]. فالْمُتَضَمِّنُ: -اسم فاعل- هو المجموع، والْمُتَضَمَّنُ: -اسم مفعول- هو

---

[١] أي: في هذا الفن، فإن الحد عند الأدباء هو المعرف الجامع المانع، أو في هذا المقام؛ لأن المركب مما به الاشتراك، وما به الامتياز لا يستلزم أن يكون حدّاً مقابلاً للرسم.

[٢] الدر في اللغة: اللبن، وفيه خير كثير عند العرب، فأريد به الخير مجازاً. فيقال في الذم: لا در دره، أي: لا كثر خيره، وفي المدح: لله دره. وذلك لأن العرب إذا عظموا شيئاً نسبوه إلى الله سبحانه قصداً إلى أن غيره لا يقدر عليه. وقد يقال: اللام للتعجب، والدر اللبن، والمعنى: تعجبوا من لبن أم ربت به كاملاً في العلم أو القدر إلى غير ذلك من الصفات الكمالية.

[٣] هذا التصريح في حد الحرف غير ظاهر، فإن ما فهم في ضمن دليل الحصر هو ما لا يدل على معنى في نفسها، وما صرح به بعد هو ما دل على معنى في غيره، فهما متغايران وإن كانا متلازمين.

[٤] أي: العقول.

[٥] لم يعطف على السابق؛ لأنه فصل آخر من الكلام.

[٦] ثم استعمل استعمال المصدر، فقيل: كلمته كلاماً كأعطى عطاء مع أنه في الأصل لما يعطى.

[٧] لا يظهر داع إلى ترك بيان المعنى اللغوي للكلمة، وهو اللفظة، وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان. ولا يخفى أن الكلمة أنسب بمعناه الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة، وأن الكلمة لا يناسب المعنى الاصطلاحي للكلام، فتخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحاً ليس لمجرد التمييز بينهما في الاسم، ومن المعاني اللغوية للكلام ما يكون مكتفياً به في أداء المرام على ما في القاموس. ولا يخفى أنه أشد مناسبة بما اصطلح عليه، فالأولى أن يجعل النقل عنه إليه.

[٨] تضمن الكل لجزأيه.

[٩] فإن التثنية اختصار العطف، فكأنه قال: كلمة وكلمة. قيل: لو جعلت الباء للاستعانة لم يحتج إلى هذا التأويل؛ لأن المتضمِّن بالكسر مجموع الكلمتين والإسناد، والمتضمَّن بالفتح مجموع الكلمتين، ولو جعلت بمعنى «مع» احتيج إلى أن يؤول بأن يقال: المتضمِّن بالكسر الأجزاء الثلاثة: الكلمتان والهيئة، والمتضمَّن بالفتح كل واحد من الأجزاء الثلاثة. ولا يخفى أن هذا القول مبني على جعل الهيئة جزءاً للكلام، ويلزم حينئذ ألا يكون الكلام لفظاً حقيقة، بل مسامحة. ولو لم يجعل جزءاً له كما في الشرح احتيج إلى التأويل.

كل واحدة من الكلمتين، فلا يلزم اتحادهما[١]. (بِالْإِسْنَادِ) أي: تضمناً حاصلًا بسبب إسناد[٢] إحدى الكلمتين إلى الأخرى.

والإسناد: نسبة إحدى الكلمتين[٣] حقيقة أو حكماً[٤] إلى الأخرى، بحيث يفيد المخاطب فائدة[٥] تامة يصح السكوت عليها[٦].

فقوله: لفظ «ما» يتناول المهملات، والمفردات، والمركبات الكلامية والغير الكلامية.

وبقيد «تضمن كلمتين» خرجت المهملات[٧] والمفردات.

وبقيد «الإسناد» خرجت المركبات الغير الكلامية، مثل: «غُلَامِ زَيْدٍ»، و«رَجُلٍ فَاضِلٍ».

وبقيت المركبات الكلامية، سواء كانت خبرية[٨]، مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ»، و«ضَرَبْتُ

---

[١] أي: المتضمن والمتضمن في تضمن الكل لكل جزء. ولا يخفى أنه لو جعلت الهيئة جزءاً للكلام كان لتضمن الكلام للكلمتين معنى واضح لا يحتاج إلى هذا التدقيق. ولم يلتفت لاحتياجه إلى تصحيح كون الهيئة التي ليست بلفظ جزء من اللفظ. ولو جعل المتضمِّن بالكسر مجموع الكلمتين، والإسناد كما قيل، فإطلاق اللفظ عليه يحتاج إلى تأويل؛ إذ الإسناد ليس بلفظ. وأيضاً الإسناد ليس بجزء للكلام، فإنه إن أريد منه نسبة أحد الأمرين إلى آخر، فهو مفهوم الكلام، وإن أريد منه ضم كلمة إلى أخرى، فهو صفة لأجزائه، فتأمل.

[٢] ويجوز أن يكون الباء للإلصاق، أي: تضمناً ملصقاً بالإسناد.

[٣] أو ضم إحدى الكلمتين، أو نسبة مدلول إحدى الكلمتين.

[٤] الكلمة الحكمية ما يصح وقوع مفرد موقعه لا يقال: يخرج عنه الإسناد الذي في الجملة الشرطية؛ لأن الشرط قيد للجزاء على زعم المصنف وزعمهم. ولذا قالوا: إن الإسناد إليه من خواص الاسم. وقال: لا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم. ولو جعل الرابط بين الشرط والحزاء كما حققه السيد لخرج عنه قطعاً؛ إذ لا يصح التعبير عن طرفي الشرطية بمفرد. والدليل على أن الرابط بينهما صدق قولك: إن «ضربتني ضربتك»، وإن لم يوجد منك ضرب المخاطب.

[٥] أي: من شأنه أن يقصد به إفادة المخاطب فائدة يصح السكوت عليها، أي: لو سكت المتكلم عليها لم يكن لأهل العرف مجال تخطئته ونسبته إلى القصور في باب الفائدة. فدخل فيه إسناد الجملة الواقعة خبراً أو صفة أو صلة. ودخل أيضاً إسناد الجملة التي علم مضمونها المخاطب.

[٦] صفة كاشفة للفائدة.

[٧] الصرفة. وأما المركب من كلمتين ومهمل، فلا يخرج.

[٨] أي: محكية بها عن الواقع.

هِنْدٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ»، أو إنشائية[١] مثل: «اضْرِبْ» و«لَا تَضْرِبْ»، فإن كل واحد منهما تضمن كلمتين، إحداهما: ملفوظة[٢]، والأخرى: منوية، وبينهما إسناد يفيد[٣] المخاطب[٤] فائدة تامة، وحيث[٥] كانت الكلمتان أعم من أن تكونا كلمتين حقيقة أو حكماً[٦].

دخل في التعريف مثل: «زيد أبوه قائم»[٧]، أو «قام أبوه»[٨]، أو «قائم أبوه»[٩]، فإن الأخبار في هذه الجمل مع أنها مركبات[١٠] في حكم الكلمة المفردة[١١]، أعني: «قائم الأب»[١٢].

ودخل فيه أيضاً مثل: «جسق مهمل»، و«ديز مقلوب زيد»، مع أن المسند إليه فيهما مهمل، ليس بكلمة، فإنه في حكم هذا اللفظ[١٣].

---

[١] أي: غير محكية بها عن الواقع.

[٢] أي: ملفوظة حقيقة، والأخرى: منوية أي: ملفوظة حكماً.

[٣] الأولى: نسبة تفيد إلى آخره.

[٤] الأولى أن يقال: بينهما نسبة يفيد المخاطب؛ لأن الإسناد معتبر فيه هذا الوصف، فبعد ذكر الإسناد لا حاجة إليه إلا أن يحمل على الصفة الكاشفة، وفيه بعد لا يخفى.

[٥] هي تعليلية، أو مكانية، والأول أولى.

[٦] يندرج في «حكماً» ما يكون إحدى كلمتيه كلمة حكماً.

[٧] مثال لكلام خبره جملة اسمية.

[٨] عطف على «أبوه قائم» مثال لكلام خبره جملة فعلية.

[٩] عطف على «أبوه قائم»، مثال لكلام خبره مركب من اسم الفاعل وفاعله، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة، بل مشبه بالجملة.

[١٠] في كون الخبر في «زيد قائم أبوه» مركباً نظر؛ لأن الخبر عندهم هو «قائم»، وفاعله خارج عن الخبر. ولا يذهب عليك أن الأمثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين أعم من الكلمتين حقيقة أو حكماً.

[١١] لأن النسبة في تلك المركبات مجملة، فيجوز التعبير عنها بما يفيد الإجمال، وهو المفرد.

[١٢] ليس المقصود مجموع قائم الأب، فإنه مركب، وليس بكلمة، بل المراد القائم المضاف، والمضاف إليه خارج عنه.

[١٣] فلا يصح القول بأن الألفاظ موضوعة لأنفسها حتى يحتاج إلى هذا التأويل لما حققه السيد الشريف من أن الألفاظ غير دالة على أنفسها، بل هي تحضر بأنفسها لا بدوال في ذهن السامع، فيحكم عليها، ولئن سلمت دلالتها فليست بالوضع لثبوتها في الألفاظ المهملة.

اعلم أن كلام المصنف ظاهر في أن نحو: «ضربت زيداً قائماً» بمجموعه كلام[١]، بخلاف كلام صاحب المفصل، حيث قال: «الكلام: هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»، فإنه صريح في أن الكلام هو «ضربت» فقط، والمتعلقات خارجة عنه[٢].

ثم اعلم أن صاحب المفصل وصاحب اللباب ذَهَبَا إلى ترادف الكلام والجملة، وكلام المصنف أيضاً ينظر إلى ذلك[٣]. فإنه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الإسناد مطلقاً، ولم يقيده بكونه مقصوداً لذاته[٤].

ومن جعله أخصَّ[٥] من الجملة قيده به، فحينئذ يصدق الجملة على الجمل الخبرية[٦] الواقعة أخباراً، أو أوصافاً[٧]، بخلاف الكلام[٨].

---

[١] إنما قال: «ظاهر» لجواز أن يراد به: ما تضمن كلمتين فقط. قيل: لا يخفى أنه لا يلزم عليه ارتكاب تحقيق أفراد من الكلام في هذا التركيب. قلت: تحقق أفراد من الكلام في هذا التركيب كتحقق أفراد منه في «ضربت» أقوم «رجلاً ضرب وهو قائم» على تعريف المفصل أيضاً. ولا يذهب عليك أن خبر المبتدأ في قولنا: «زيد ضربت عمراً في داره» مجموع ما ذكر لا مجرد «ضربت». وقد اتفقوا على أن خبر المبتدأ هنا جملة، فالكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب أن يكون مجموع ما جعل خبراً. وهكذا في الحال والصفة إذا كانتا جملتين، فينبغي أن يجعل عدول المصنف عدولاً عن عبارة تعريفه لا عدولاً عن مذهبه.

[٢] أي: المعمولات غير الفاعل كالمفعول والحال. ويجوز فيها كسر اللام نظراً إلى أن الفعل عامل فيها، وفتحها نظراً إلى أن الحدث يتعلق بها، والمتعارف هو الأول.

[٣] أي: يميل إلى الترادف. وفيه مجاز، فلا تغفل.

[٤] بيان لمعنى الإطلاق، أي: سواء كان الإسناد مقصوداً لذاته أو لا.

[٥] أي: ومن اعتقد أن الكلام أخص كالرضي والهندي قيد الإسناد بالأصلي المقصود لذاته.

[٦] الأولى: على الجمل الواقعة أخباراً من غير قيد الخبرية، وكأنه قيدها بها؛ لأن الإنشائية عنده لا يقع خبراً، والواقعة خبراً مثل: «زيد اضربه» في تأويل «زيد» مقول في حقه «اضربه»، وبعد يتجه أن مادة افتراق الجملة عن الكلام لا يقتصر على الجملة الخبرية كما يوهمه البيان، بل من مادة الافتراق «اضربه» في «زيد اضربه» سواء كان خبراً أو متعلقاً بالخبر. وقوله: «أخباراً أو أوصافاً» يزاد عليه أو أحوالاً أو جملة قسمية أو شروطاً، فإن الحكم في الجزاء عند المصنف، وإلا لم يصح قوله: ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين، ولا يكون تعريفه جامعاً.

[٧] أو جملة قسمية، فإن الكلام هو جواب القسم، والجملة القسمية للتأكيد أو شرطاً، فإن الكلام هو الجزاء على زعمهم. وأما على التحقيق فليس شيء من الشرط والجزاء كلاماً، بل الكلام هو المجموع.

[٨] فإنه لا يصدق عليها؛ لأن الإسناد فيها وسيلة لما هو المقصود بذاته.

وفي بعض الحواشي[١]: أن المراد بالإسناد: هو الإسناد المقصود لذاته، وحينئذ يكون الكلام عند المصنف أيضاً أخص[٢] من الجملة.

(وَلاَ يَتَأَتَّى) أي: لا يحصل (ذَلِكَ) أي: الكلام[٣] (إِلَّا فِي) ضمن (اسْمَيْنِ).

أحدهما: مسند.

والآخر: مسند إليه. (أَوْ فِي) ضمن (اسْمٍ) مسند إليه (وَفِعْلٍ) مسند.

وفي بعض النسخ: «أو في فعل واسم».

فإن التركيب الثنائي العقلي بين الأقسام الثلاثة يرتقي إلى ستة أقسام:

ثلاثة منها: من جنس واحد: اسم واسم، فعل وفعل، حرف وحرف.

وثلاثة منها من جنسين: اسم وفعل، اسم وحرف، فعل وحرف.

ومن البين: أن الكلام لا يحصل بدون الإسناد، والإسناد لا بد له من مسند ومسند إليه، وهما لا يتحققان إلا في اسمين، أو في اسم وفعل.

وأما الأقسام الأربعة الباقية: ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان، وفي الفعل والفعل، والفعل والحرف المسند إليه مفقود، وفي الاسم والحرف أحدهما مفقود، فإن الاسم إن كان مسنداً، فالمسند إليه مفقود، وإن كان مسنداً إليه، فالمسند مفقود. ونحو: «يا زيد» بتقدير: «أدعو[٤] زيداً»، فلم يكن من تركيب الحرف والاسم[٥]، بل من تركيب الفعل والاسم، الذي هو المنوي[٦] في «أَدْعُو».

---

[١] أي: المنسوبة إلى المصنف، فإنه كتب حواشي على هامش الكتاب حال المذاكرة، أو الحواشي التي كتبها التلامذة بإملائه، وهي المسماة بـ«الأمالي» غير الإيضاح شرح الكتاب.

[٢] ويقال: إن قول المصنف في بحث حروف الاستفهام: إن لها صدر الكلام ينافي هذا المرام.

[٣] أشار بذلك إلى الكلام لا إلى تعريفه، أو إلى التضمن، أو إلى الإسناد كما قيل: لأن الكلام مسوق للكلام ولبعده، ولأن قوله: «ولا يتأتى» إشارة إلى تقسيم الكلام بعد تعريفه كما أن قوله: «وهي: اسم وفعل وحرف» تقسيم للكلمة بعد تعريفها. وإنما صرح فيه بأداة الحصر للعناية بشأن الحصر؛ لأن التركيب العقلي من الاثنين يرتقي إلى ستة.

[٤] المنقول إلى الإنشاء قبل التقديم أو بعده.

[٥] كما ذهب إليه المبرد. ولذا صرح المصنف بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة. وقيل: لأن تعريف الكلام يرشد إلى أقسام ستة في بادئ الرأي بخلاف تعريف الكلمة.

[٦] أي: المقدر في «أدعو»، وهو أنا، فالمنادى ليس بجزء من الجملة.

(**الاسْمُ: مَا دَلَّ**) أي: كلمة[١] دلت[٢] (**عَلَى مَعْنًى**) كائن (**فِي نَفْسِهِ**[٣]) أي: في نفس ما دل[٤]، يعني: الكلمة. فتذكير الضمير[٥] بناء على لفظ الموصول[٦].

قال المصنف في «الإيضاح شرح المفصل»: «الضمير في ما دل على معنى في نفسه[٧] يرجع إلى معنى، أي: ما دل على معنى باعتباره[٨] في نفسه[٩]، وبالنظر إليه[١٠]

---

[١] وإلا دخل في التعريف المركب والدوال الأربع، والقرينة على ذلك جعل الاسم من أقسام الكلمة.

[٢] إشارة إلى كلمة «ما» كناية من الكلمة لئلا يتناول هذا التعريف بعض المركبات والدوال الأربع.

[٣] جعله صفة لمعنى سواء رجع ضميره إلى «ما» أو إلى «معنى»، ولم يجعله ظرفاً لغواً لـ«دل» أو حالًا عن ضميره حتى يكون معناه على الأول «ما دل بنفسه» أو «في حد ذاته»، وعلى الثاني «ما دل حال كونه معتبراً في حد ذاته»؛ لأن في جعل «في» بمعنى الباء خلاف المذهب المختار، ومجازاً غير مشهور في التعريف، وأن الدلالة الوضعية غير ثابتة للفظ في حد ذاته، بل هي ثابتة له بالقياس إلى الوضع مع أن صحة تلك المعاني مبنية على قصور في دلالة الحرف، ولا قصور إلا في معناه لاحتياجه تصوراً أو التفاتاً إلى الغير. وذلك الاحتياج قبل الوضع السابق على الدلالة، وبالوضع لم يثبت حاجة أخرى بالذات. ولا يلزم من ذلك قصور في الدلالة، فإن كثيراً من المعاني الاسمية يتوقف على تصور الغير، وكثيراً منها يحتاج في تفهيمها إلى ضميمة كتقدم المرجع في ضمير الغائب والخطاب والتكلم في ضميري المخاطب والمتكلم، والإشارة في اسم الإشارة وغير ذلك. وبالجملة توقف فهم المسمى على شرط لفظاً كان أو غيره لا يستلزم قصوراً في الدلالة كما لا يستلزم ذلك القصور توقفه على القائل والفاعل.

[٤] لا نفس الاسم بأن يرجع الضمير إلى الاسم، وإلا يلزم الدور.

[٥] أي: ضمير «في نفسه»، أو مطلق الضمير المذكور في «ما دل على معنى في نفسه» ليتناول الضمير المستتر في «دل» أيضاً، فإن تذكيره أيضاً بناء على لفظ الموصول.

[٦] ظاهر العبارة تدل على أن معنى الموصول يقتضي تأنيث الضمير باعتبار كونه كلمة، وتذكيره بملاحظة لفظه فقط. وفيه بحث، فإن لفظ كلمة «ما» عبارة عما يراد من لفظ الكلمة لا عن لفظ الكلمة المشتملة على تاء التأنيث، وما يراد من لفظ الكلمة ليس فيه تأنيث كتأنيث معنى هند مثلاً، فتأنيثه باعتبار اللفظ الدال عليه، وهو لفظ الكلمة، فإذا عبر عنه بلفظ «ما» لم يكن فيه تأنيث لا في اللفظ ولا في المعنى، فتذكير الضمير الراجع إلى «ما» باعتبار اللفظ والمعنى.

[٧] أي: الضمير البارز، وإلا ففيه ضمير آخر أيضاً لا يرجع إلى المعنى، بل إلى الموصول، وهو الضمير المستتر في «ما دل». ولو قال: الضمير «في نفسه» يرجع إلى المعنى لكان أخصر وأحفظ من المناقشة.

[٨] أي: المعنى.

[٩] أي: في نفس المعنى.

[١٠] أي: إلى المعنى.

في نفسه، لا باعتبار أمر خارج عنه، كقولك: «الدار في نفسها حكمها كذا» أي: لا باعتبار أمر خارج عنها. ولذلك قيل: الحرف ما دل على معنى في غيره، أي: حاصل في غيره، أي: باعتبار متعلِّقه[١]، لا باعتباره[٢] في نفسه[٣]» انتهى كلامه[٤].

ومحصوله[٥]: ما ذكره بعض المحققين[٦] حيث قال: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته[٧]، وموجوداً قائماً بغيره[٨]، كذلك في الذهن معقول[٩] هو مُدْرَك قصداً

---

[١] يجوز بفتح اللام وكسرها، وهو السير والبصرة في قولك: سرت من البصرة؛ لأن «من» ههنا دال على معنى، وهو الابتداء الحاصل في السير باعتبار الحال، والبصرة باعتبار المحل.

[٢] أي: باعتبار المعنى.

[٣] أي: في نفس الحرف الجار متعلق باعتباره.

[٤] أي: كلام المصنف في الإيضاح.

[٥] أي: محصل كلام المصنف في الإيضاح ونتيجته.

[٦] يعني السيد الشريف في حاشية المطول، كأنه أراد الشارح التنبيه على أن هذا التحقيق ليس من السيد الشريف، كما هو المشهور، بل أخذه من كلام المصنف، وليس كما ظنه؛ لأن الناظر في كلام الإيضاح يعرف أن المصنف بعيد عن هذا التحقيق، وإن كان عبارته الجملة المنقولة وقعت اتفاقاً بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق، كيف وقد ذكر أن الفرق بين الأسماء اللازمة الإضافة والحروف أن الواضع شرط في دلالة الحروف على معناه ذكر المتعلق، ولم يشترط ذلك في الأسماء اللازمة الإضافة، وإنما التزم الإضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر المضاف إليه. ولا خفاء في أنه بعد الوضع، ولا دخل للوضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفاً على ذكر المتعلق، فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام، بل المصنف أيضاً يستحق أن يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الأئمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام: يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة، ويبعد عنه بمراحل تارة أخرى.

[٧] أي: كما أن الموجود الخارجي قد يكون وصفاً لأمر تابعاً له. وقد لا يكون كذلك الموجود في الذهن قد يكون تابعاً لأمر في الملاحظة، وقد لا يكون. وفيه تشبيه المعقول بالمحسوس. ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة «في»، وهو أنه لما شابه المعنى الحرفي التابع لأمر العرض القائم بالجوهر التابع له صح أن ينسب إلى ذلك الأمر بلفظة «في» كما ينسب العرض إلى محله بلفظة «في». والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح أن يقال: إنه كائن في نفسه بمعنى أنه لم يكن في غيره كما يقال: إن الجوهر قائم بذاته بمعنى أنه غير قائم بغيره.

[٨] لو قيل: كما أن في الخارج موجوداً قائماً بذاته هو موجود في ذاته، وموجوداً قائماً بغيره هو موجود في غيره، لكان غاية في إيضاح معنى الحرف، وما يقابله، وتنويراً تاماً لاستعمال «في» الحدود الثلاثة، فإن في قولهم: السواد في زيد ليس كما في قولهم: الماء في الكوز، بل بمعنى الاعتبار، وللدلالة على أن وجود السواد ليس إلا باعتبار المحل كما أن معنى الموجود في نفسه أنه موجود من غير اعتبار غيره.

[٩] الأولى معلوم. ولا يذهب عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بأن القائم بذاته لا يصير قائماً بغيره، والقائم بغيره لا يصير قائماً بذاته، بخلاف المدرك قصداً، والمدرك تبعاً، فربما يقصد إلى المدرك تبعاً،

ملحوظ في ذاته، يصلح أن يحكم عليه وبه، ومعقول هو مدرك تبعاً، وآلة لملاحظة غيره[١]، فلا يصلح لشيء منهما[٢]. فالابتداء مثلًا إذا لاحظه العقل قصداً[٣] وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته[٤]، ولزمه تعقل متعلِّقه[٥] إجمالًا[٦] وتبعاً، من غير حاجة إلى ذكره[٧]، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط[٨]، فلا حاجة في الدلالة عليه[٩] إلى ضم كلمة أخرى[١٠] إليه، لتدل على متعلقه. وهذا هو المراد[١١] بقولهم: إن للاسم[١٢] والفعل معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه، إذا

فيصير مدركاً قصداً وبالعكس.

[١] بهذا المعنى. والمراد بالغير هو المتعلق.

[٢] إذ الصالح لهما لا يكون إلا ما هو ملتفت بالذات بداهة.

[٣] منصوب على المصدرية، أي: ملاحظة قصدية، أو على الحالية، أي: حال كونه مقصوداً وملابساً باعتبار الذات، أو على التمييز أي: بطريق القصد.

[٤] تفسير لقوله: مستقلًا بالمفهومية.

[٥] بكسر اللام والمتعلق ههنا ما أضيف إليه لفظ الابتداء مثل ابتداء الكتاب أو ابتداء القراءة أو غير ذلك.

[٦] نصب على التمييز من النسبة الإسنادية.

[٧] لأن المتعلق الإجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه، وهو شيء ما مفهوم من لفظ الابتداء. ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات، بل ملتفتاً بالتبع كفت دلالته هذه، بخلاف ما لو كان ملتفتاً بالذات، فإنه لا بد حينئذ من ذكر متعلقه بضم كلمة أخرى ليدل عليه.

[٨] لا يقال: الحصر المستفاد من قوله: «فقط» ممنوع لجواز أن يدل لفظ آخر أيضاً على هذا المعنى كلفظ الأول، لأنا نقول: الحصر إضافي بالنسبة إلى الحرف. والمراد أنه مدلول لفظ الابتداء. ولا يمكن أن يكون مدلول «من»، أو نقول: إن المراد من قوله: «فقط» أنه لا يحتاج إلى أمر آخر في كونه دالاً عليه. وقوله: «لا حاجة في الدلالة إلى آخره» بيان له.

[٩] والدلالة هنا من دل المتعدي كما أن قوله: لتدل من دل اللازم.

[١٠] أي: إلى لفظ الابتداء.

[١١] أي: عدم احتياج الكلمة في الدلالة على المعنى إلى انضمام أمر آخر هو المراد بكون المعنى في نفس الكلمة المستفاد من قولهم: إن للاسم إلى آخره.

[١٢] يعني: أن ليس مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة أنه مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى، ويدخل الحرف فيه، بل معناه: أنها إذا انتقلت وحدها إلى ذهن السامع انتقل معها المعنى إليه، فكأن قالب الكلمة كظرف إذا نقل انتقل بما فيه، فلذا قيل: إن المعنى في نفس الكلمة، وما يقال من أن للحرف معنى كائناً في غيره، فمعناه: أنه إذا انتقل وحده إلى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى، فكأن قالب الحرف كظرف خال، فلا يقال: معناه فيه، بل يقال: إنه في غيره إذ به يظهر.

لاحظه[١] العقل من حيث هو[٢] حالة بين السير والبصرة[٣] مثلًا، وجعله آلة لتعرف حالهما[٤]، كان معنى غير مستقل بالمفهومية[٥]، ولا يصلح أن يكون محكوماً عليه وبه. ولا يمكن أن يتعقل[٦]، إلا بذكر متعلقه بخصوصه، ولا أن يدل عليه[٧]، إلا بضم كلمة دالة على متعلقه.

والحاصل[٨]: أن لفظ «الابتداء» موضوع لمعنى كلي، ولفظة «من» موضوعة لكل واحد من جزئياته[٩] المخصوصة المتعقَّلة، من حيث إنها[١٠] حالات لمتعلقاتها[١١]، وآلات لتعرف أحوالها[١٢]، وذلك المعنى الكلي يمكن أن يتعقل قصداً، ويلاحظ في حد ذاته، فيستقل بالمفهومية، ويصلح أيضاً أن يكون محكوماً عليه وبه.

وأما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية، ولا تصلح أن تكون محكوماً عليها، وبها؛ إذ لا بد في كل منهما[١٣] أن يكون ملحوظاً قصداً، ليمكن أن تُعْتَبَرَ النسبةُ[١٤]

---

[١] أي: مفهوم لفظ الابتداء.

[٢] أي: مفهوم لفظ الابتداء.

[٣] وهو معنى قائم بالسير بالقياس إلى البصرة.

[٤] وهي كون السير مبتدأ، وكون البصرة مبتدأ منه.

[٥] أي: معنى متلفتاً بالتبع.

[٦] أي: لا يمكن معرفة ذلك الابتداء المأخوذ على هذا الوجه إلا بذكر متعلقه المخصوص. ثم المتعقل إما المتكلم إن كان الذكر بالضم أو السامع إن كان بالكسر.

[٧] بصيغة المجهول. وفاعله المحذوف هو المتكلم، فالدلالة بمعنى الإرشاد.

[٨] أي: حاصل الفرق بين لفظ الابتداء وبين لفظ «من».

[٩] لأنه لا تستعمل إلا في الجزئيات، ويعلم الوضع بالاستعمال، والقول بأنه مجاز لا حقيقة له مما لا ضرورة فيه. ثم الظاهر أن تلك جزئيات إضافية لا حقيقية كما قيل لأنها حصص لمفهوم الابتداء لوحظت تبعاً وإثبات الأفراد له مما لا شاهد عليه. والظاهر أيضاً أنه يجوز أن يلاحظ قصداً، لكن لا يبقى حينئذ معنى حرفياً. قيل: إن معنى «من» ليس من جزئيات الابتداء، بل الابتداء من لوازمه، وأنه في نفسه يأبى عن الالتفات إليه قصداً.

[١٠] أي: تلك الجزئيات.

[١١] أي: لمتعلقات أنفسها.

[١٢] أي: أحوال المتعلقات.

[١٣] أي: من المحكوم عليه ومن المحكوم به.

[١٤] فيه منع، فإن كل في كل إنسان كاتب آلة لملاحظة أفراده مع اعتبار النسبة بينه وبين غيره، فلا بد من التخصيص.

بينه وبين غيره، بل تلك الجزئيات لا تتعقل إلا بذكر متعلقاتها، لتكون آلات لملاحظة أحوالها [١]، وهذا هو المراد بقولهم [٢]: إن الحرف تدل على معنى في غيرها.

وإذا عرفت هذا علمت [٣] أن المراد بكينونة المعنى في نفسه: استقلاله بالمفهومية، وبكينونة المعنى في نفس الكلمة: دلالتها [٤] عليه من غير حاجة إلى ضم كلمة أخرى إليها، لاستقلاله [٥] بالمفهومية.

فمرجع كينونة المعنى [٦] في نفسه، وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه إلى أمر واحد، وهو استقلاله [٧] بالمفهومية.

ففي هذا الكتاب [٨] الضمير المجرور في «نفسه»:

١-يحتمل أن يرجع إلى «ما» الموصولة، التي هي عبارة عن الكلمة، وهذا هو الظاهر، ليكون على طبق ما سبق [٩] في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة.

٢-ويحتمل أن يرجع إلى المعنى تنبيهاً على صحة إرادة كلا المعنيين [١٠]، ولكن عبارة «المفصل» ظاهرة في المعنى الأخير [١١]، وإرجاع الضمير إلى المعنى [١٢]، لعدم مسبوقيتها [١٣]

---

[١] أي: أحوال المتعلقات.

[٢] أي: بقول النحاة.

[٣] وعلمت أيضاً أن كينونة المعنى في غيره من المعاني أو في كلمة أخرى عدم الاستقلال بالمفهومية.

[٤] أي: الكلمة.

[٥] أي: المعنى.

[٦] مبتدأ خبره قوله: إلى أمر واحد، وهو مصدر ميمي بقرينة ذكر «إلى»، أي: فرجوعهما إليه. وفي بعض النسخ لم يوجد كلمة «إلى»، فالمرجع حينئذ اسم مكان.

[٧] أي: المعنى.

[٨] جواب شرط مقدر أي: إذا كان رجوع الكينونتين إلى أمر واحد، ففي هذا الكتاب أعني: الكافية الضمير المجرور إلى آخره.

[٩] وليوافق بالضمير الذي قبله، وهو ضمير «دل»، ولأنه لا يحتاج حينئذ إلى صرف كلمة «في» عن معناها الحقيقي، فتأمل.

[١٠] أحدهما: أن يكون في نفس ما دل.

والثاني: أن يكون في نفس المعنى.

[١١] أي: كون المعنى ملحوظاً في نفسه. وذلك لقرب المرجع ورد العبارة إلى ما هو المشهور، وحملها على ما هو ملاك امتياز الحرف عن أخويه.

[١٢] أي: لم يصرف عن الظاهر بإرجاع الضمير إلى «ما»، كما في عبارة هذا الكتاب لعدم مسوقيتها إلى آخره.

[١٣] أشار إلى أن الظاهر من نفس العبارة المعنى الأخير، ولا يصار إلى المعنى الأول إلا لداع، وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الأخير. قال ابن مالك في التسهيل: إذا دار الضمير بين الأقرب والأبعد فهو للأقرب.

ما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة، ولهذا جزم المصنف هناك برجوعه إلى المعنى. وبما سبق من التحقيق ظهر أنه لا يختل حد الاسم جمعاً، ولا حد الحرف منعاً بالأسماء اللازمة الإضافة، مثل: «ذو، وفوق، وتحت، وقدام، وخلف» إلى غير ذلك؛ لأن معانيها[١] مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية[٢]، ملحوظة في حد ذاتها، لزمها تعقل متعلقاتها إجمالاً[٣] وتبعاً، من غير حاجة إلى ذكرها[٤].

لكن لما جرت العادة باستعمالها[٥] في مفهوماتها مضافة إلى متعلقات مخصوصة؛ لأنه الغرض من وضعها، لزم ذكرها، لفهم هذه الخصوصيات، لا لأجل فهم أصل المعنى، فهي دالة على معانيها معتبرة في حد نفسها لا في غيرها، فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف.

ولما كان الفعل دالاًّ على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني، أعني: الحدث، وكان ذلك المعنى مقترناً بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الفعل، أخرجه[٦] بقوله: (غَيْرِ مُقْتَرِنٍ بِأَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلاَثَةِ[٧]) أي: غير مقترن مع أحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظه الدال عليه. فهو[٨] صفة بعد صفة[٩] لـ«لمعنى»[١٠].

---

[١] أي: معنى كل واحد من تلك الأسماء.

[٢] لا يقال: لو كان كذلك لصح الإخبار عن فوق وتحت وقدام وخلف، أو الإخبار بها مع أنها لازمة الظرفية؛ لأنا نقول: المفهوم المستقل يقتضي صحة الحكم عليه أو به إذا أخذ في حد ذاته، ولا يقدح في استقلاله امتناع الحكم عليه أو به لما يعرضه سواء كان ذلك العارض جزءاً لمدلول ما يدل عليه كـ«متى» أو خارجاً عنه كالظروف المذكورة، فإن معنى الظرفية داخل في الأول خارج عن الثاني.

[٣] نصب على التمييز من نسبة اللزوم إلى فاعله، وهو التعقل.

[٤] أي: إلى ذكر متعلق كل واحد منها لكونها في الدلالة على معانيها مستقلة.

[٥] أي: باستعمال كل واحد من تلك الأسماء.

[٦] أي: أخرج المصنف الفعل.

[٧] يعني زماناً أنت فيه، وزماناً قبله وزماناً بعده. وشهرة أمرها كفت مؤنة التفسير.

[٨] أي قوله: غير مقترن بالجر.

[٩] وفي بعض النسخ: «وهو» بالواو، وهو الظاهر. وأما الفاء فهي للبيان؛ إذ التفريع غير مناسب. ثم هو مجرور على تقدير الوصفية. ويجوز نصبه بأن يكون حالاً من المعنى، ورفعه بأن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: وهو غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وإنما اختار الجر بالوصفية؛ لأن النصب على الحالية يحتاج إلى تكلف جعل المعنى مفعولاً به، وحينئذ يحتاج إلى تقييد الدلالة بحال عدم الاقتران، والرفع على الخبرية يحتاج إلى ارتكاب الحذف.

[١٠] أو حال عنه وهو بعيد.

فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم، وبالثانية الفعل.

والمراد بعدم الاقتران[١]: أن يكون بحسب الوضع الأول.

فدخل فيه[٢] أسماء الأفعال؛ لأن جميعها:

١-إما منقولة عن المصادر[٣] الأصلية، سواء كان النقل فيه صريحاً[٤]، نحو: «رويد»، فإنه[٥] قد يستعمل[٦] مصدراً أيضاً، أو غير صريح، نحو: «هيهات»، فإنه وإن لم يستعمل مصدراً، إلا أنه على وزن «قوقاة» مصدر «قوقى».

٢-أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتاً، نحو: «صه».

٣-أو عن الظرف.

٤-أو عن الجار والمجرور، نحو: «أمامك زيداً»[٧]، و«عليك زيداً»[٨]، فليس لشيء منها الدلالة على أحد الأزمنة الثلاثة، بحسب الوضع الأول.

وخرج عنه[٩] الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: «عسى وكاد» لاقتران معناهما[١٠] به[١١] بحسب أصل الوضع. وخرج عنه[١٢] المضارع أيضاً، فإنه[١٣] على تقدير اشتراكه[١٤]

---

[١] أي: المراد بعدم اقتران المعنى المستقل أن يكون ذلك العدم بحسب الوضع.

[٢] أي: في حد الاسم.

[٣] يعني: أن جميعها لا يخلو من أن يكون بعضها منقولة عن المصادر، وبعضها منقولة عن الظرف والجار والمجرور، فيكون من قبيل تقسيم الكل إلى الأجزاء. وقوله: «منقولة عن المصادر» معناه: أن الكل في الأصل مصادر موضوعة لمعنى مصدري نقل إلى معنى الفعل، وهذا المعنى متبادر من تلك العبارة من غير مسامحة.

[٤] بأن يثبت استعماله في المعنى المصدري أولًا، ثم ينقل.

[٥] أي: رويد.

[٦] أي: قليلًا.

[٧] أي: تقدم.

[٨] أي: الزم.

[٩] أي: عن حد الاسم.

[١٠] أي: معنى الأفعال المنسلخة عن الزمان.

[١١] أي: بالزمان.

[١٢] أي: عن حد الاسم الفعل.

[١٣] أي: المضارع.

[١٤] وهو الراجح على ما قيل من أنه للحال حقيقة، وللاستقبال مجازاً أو بالعكس.

بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين[١] من الأزمنة الثلاثة، فيدل على واحد معين أيضاً في ضمنهما[٢]؛ إذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه، نعم يقدح في إرادة المعين إرادة ما سواه، وأين الدلالة من الإرادة؟

[خواص الاسم]

ولما فرغ[٣] من بيان حد الاسم، أراد أن يذكر بعض خواصه[٤]، ليفيد[٥] زيادة معرفة به[٦]، فقال: (وَمِنْ خَوَاصِّهِ[٧]) منبهاً بصيغة جمع الكثرة على كثرتها[٨]، وبـ«من» التبعيضية[٩] على أن ما ذكره بعض منها. وهي جمع خاصة[١٠]، وخاصة الشيء: ما يختص به[١١]، ولا يوجد في غيره، وهي[١٢]:

-إما شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له، كالكاتب بالقوة للإنسان.

-أو غير شاملة، كالكاتب بالفعل له[١٣].

---

[١] وهما الحال والاستقبال.

[٢] قد عرفت أن اللفظ المشترك لا يدل إلا بالقرينة، فلا يدل إلا على زمان واحد.

[٣] المصنف من بيان حد الاسم.

[٤] من اللفظ والمعنى.

[٥] أي: ليعلم المصنف بذكر بعض الخواص.

[٦] أي: بالاسم.

[٧] خبر قدم للاهتمام به، أو للقصر، أو مبتدأ كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾ (سورة البقرة:٨). ولا يبعد أن يقال: يفهم حينئذ أن المذكور أقل من المتروك.

[٨] التي تتجاوز العشرة قالوا: إنها تبلغ قريباً من ثلاثين.

[٩] بقرينة دخولها على الجمع، فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية اتصالية يشهد عليه قولك: هذا من الناس، أو من الإنسان. لا يقال: يفهم منه أنه لو لم يأت بـ«من» لكان الحكم صحيحاً لكنه عارٍ عن التنبيه مع أنه لا يصح؛ لأن أقل مرتبة جميع الكثرة عشرة؛ لأنا نقول: لا نسلم لزوم ذلك. ولئن سلم فلا نسلم أن أقل مرتبته العشرة؛ إذ لا فرق بينه وبين جمع القلة في جانب القلة. ولئن سلم فكثيراً ما يقوم كل منها مقام الآخر، فذلك مجاز غير عزيز.

[١٠] أي: جمع كثرة للخاصة اسم فاعل أو خاص، فإنهما بمعنى واحد، وتأنيثها لكونها حالة الشيء، أو التاء للمبالغة أو النقل. وقيل: هي مصدر بوزن العافية.

[١١] أي: بالشيء.

[١٢] أي: الخواص.

[١٣] أي: للإنسان.

١-فمن خواص الاسم: (دُخُولُ اللاَّمِ) أي: لام التعريف[١]. ولو قال[٢]: دخول حرف التعريف[٣] لكان شاملًا للميم في قوله صلى الله عليه وسلم: «ليس من امبر امصيام في امسفر»، لكنه[٤] لم يتعرض له[٥] لعدم شهرته، وفي اختياره[٦] اللام إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها[٧]، زيدت عليها همزة الوصل[٨]، لتعذر الابتداء بالساكن.

وأما الخليل: فقد ذهب إلى أنها «ال» كـ«هل»[٩] و«بل».

والمبرد: إلى أنها[١٠] الهمزة[١١] المفتوحة وحدها، زيدت اللام، للفرق بينها وبين همزة الاستفهام.

وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم؛ لأنه[١٢] لتعيين معنى مستقل[١٣] بالمفهومية، يدل عليه اللفظ مطابقة، والحرف لا يدل على المعنى المستقل بالمفهومية، والفعل يدل عليه تضمناً لا مطابقة.

وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع أفراد الاسم، فإن حرف التعريف لا يدخل

---

[١] احترز به عن لام الأمر ولام الابتداء ولام التأكيد، فإنها تدخل على الفعل.

[٢] المصنف.

[٣] مكان دخول اللام.

[٤] أي: إلا أن المصنف.

[٥] أي: لدخول مثل هذا الميم.

[٦] أي: في ضمن اختياره اللام على حرف التعريف، أو في اختياره اللام على الألف واللام، أو الألف هذه الإشارة.

[٧] لأن نقيض التعريف التنكير. ودليله حرف ساكن، فكذا دليل نقيضه، فيتوافق النقيضان في الدال، ويتوافق دليلاهما.

[٨] مفتوحة مع أنها مكسورة في سائر المواضع؛ لأن الخفة فيها مطلوبة لكثرة استعمالها.

[٩] وأيضاً لو لم يكن كـ«هل» كان المناسب كسرة الهمزة.

[١٠] أي: حرف التعريف.

[١١] يضعفه شيوع حذفه في الوصل، والعلامة لا تحذف.

[١٢] أي: حرف التعريف موضوع.

[١٣] إن اللام الداخلة على اللفظ الذي أريد به معناه لتعيين المعنى المستقل، ومنحصرة في الجنس والعهد لا اللام مطلقاً، فإنها قد تدخل على اللفظ، ولا تعيين فيه، فلا عهد ولا جنس كاللام الداخلة على المعرف بالتعريف اللفظي.

على الضمائر، وأسماء الإشارة، وغيرها[١]، كالموصولات، وكذلك سائر الخواص الخمس[٢] المذكورة هٰهنا.

٢-(وَ) منها: دخول (الْجَرِّ[٣]). وإنما اختص دخول الجر بالاسم؛ لأنه[٤] أثر حرف الجر[٥] في المجرور به[٦] لفظاً، وفي المجرور به تقديراً، كما في الإضافة المعنوية.

ودخول حرف الجر لفظاً أو تقديراً يختص بالاسم؛ لأنه[٧] لإفضاء معنى الفعل إلى الاسم، فينبغي أن يدخل الاسم، ليفضي معنى الفعل إليه.

وأما الإضافة اللفظية[٨]، فهي فرع للمعنوية، فينبغي ألا يخالف الأصل، بأن يختص[٩] بما يخالف ما يختص به الأصل، أعني: الفعل، أو يزيد عليه[١٠] بأن يعم الاسم والفعل.

---

[١] أي: غير الضمائر.

[٢] اعلم أن تلك الخواص كما أنها ليست شاملة ليست أكثرها خاصة حقيقية، بل إضافية لوجودها في غير الاسم إذا لم يرد به معناه، نعم إذا أريد به المعنى لا يوجد فيه. ولذلك طوى بيان الاطراد والانعكاس. ثم اعلم أنه اختار هذه الخمس؛ لأن كلاً منها متضمن لخواص كثيرة، فإن اللام متضمنة لأنواع التعريف، والجر متضمن لاختصاص حروف الجر، وهي كثيرة، والتنوين لاختصاص أصنافه ومعانيها، والإضافة لاختصاص كونه مضافاً أو مضافاً إليه، والتعريف والتخصيص والتخفيف، والإسناد إليه لاختصاص كونه موصوفاً وذا حال ومفعولاً ومميزاً. وأيضاً لتلك الخواص خواص ومزايا كثيرة مبنية في علم المعاني لا توجد في غيرها من الخواص.

[٣] أراد بالجر كما هو الظاهر الدال على الإضافة إليه. وحينئذ يكون عطفاً على اللام لفظه أو محله. ولو أريد بالجر مصدر جر مجهولاً كان عطفاً على دخول اللام، وقس عليه التنوين. وإنما قدم الجر على التنوين مع أن بينه وبين لام التعريف مناسبة التقابل؛ لأنهما إذا اجتمعا في كلمة كان التنوين متأخراً عنه في الوجود. وأما تقديم اللام عليهما، فإن الصدر موقعها. وأما تقديم الثلاثة على ما بقي، فلأنها لفظية، وهي أظهر من المعنوية في الدلالة على الاختصاص. وأما تقديم الإسناد إليه على الإضافة، فلأنه مدار الكلام، ولتضمنه خواص كثيرة.

[٤] أي: الجر.

[٥] أي: حرف أثره الجر أو حرف يجر معنى الفعل إلى الاسم، ويعضد الأول حرف الجزم.

[٦] أي: بحرف الجر.

[٧] أي: حرف الجر وضع.

[٨] أي: أما الجر الذي ليس أثر حرف الجر كما في الإضافة اللفظية، فلأنها فرع للمعنوية، أو لأنه لا يكون إلا فيما كان فاعلاً أو مفعولاً، والفعل والجرف لا يكونان كذلك.

[٩] بيان للمخالفةبأنها متصورة على وجهين: أحدهما: أن يختص بقسم مقابل للاسم، وهو الذي يختص به الإضافة المعنوية، وذلك القسم المقابل ليس إلا الفعل؛ لأن الحرف لعدم استقلال معناه غير صالح لأن يضاف إليه شيء.وثانيهما: أن يزيد على الاسم بأن يدخله والفعل.

[١٠] أي: على الأصل.

٣-(وَ) منها: دخول (التَّنْوِينِ) بأقسامه، إلا تنوين الترنم، وسيجيء في آخر الكتاب إن شاء الله تعالى تعريفه[١]، وبيان أقسامه[٢] على وجه يَظْهَرُ جهةُ اختصاص ما عدا تنوينَ الترنمِ به[٣]، وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به[٤].

٤-(وَ) منها: (الْإِسْنَادُ إِلَيْهِ) وهو[٥] بالرفع عطف على «دخول»، لا على مدخوله؛ لأن المتبادر من الدخول الذكر في الأول، أو اللحوق بالآخر، وكلاهما[٦] منتفيان[٧] في الإسناد[٨]، وكذا في الإضافة. والمراد به[٩]: كون الشيء مسنداً إليه.

وإنما اختص هذا المعنى بالاسم؛ لأن الفعل[١٠] وُضِعَ لِأَنْ يكون أبداً[١١] مسنداً فقط، فلو جعل مسنداً إليه لزم خلاف وضعه.

٥-(وَ) منها: (الْإِضَافَةُ) أي: كون الشيء مضافاً، بتقدير حرف الجر لا بذكره[١٢] لفظاً. ووجه اختصاصها بالاسم: اختصاص لوازمها من التعريف، والتخصيص[١٣]،

---

[١] أي: تعريف التنوين.

[٢] وأقسامه خمسة.

[٣] أي: بالاسم.

[٤] أي: بالاسم.

[٥] أي: الإسناد إليه.

[٦] يعني الذكر في الأول، واللحوق في الآخر.

[٧] يعني: لا يوجدان.

[٨] أي: لأنه أمر معنوي لا لفظي، والدخول واللحوق من عوارض الألفاظ.

[٩] يعني: بالإسناد إليه.

[١٠] يعني: أن العرب لاحظت معنى الفعل منساقاً إلى أمر مرتبطاً به لا غير، بخلاف معنى الاسم، فإنه لاحظته لا على وجه منساق إلى شيء، أو منساق إليه شيء، فلذا كان صالحاً للمتقابلين.

[١١] منصوب على الظرفية، أي: في الأزمان كلها.

[١٢] أي: بذكر حرف الجر.

[١٣] المراد بالتخصيص تقليل اشتراك الأفراد. ولا يراد بالفعل إلا الطبيعة، فلا يقبل التخصيص. وفيه تأمل لجواز أن تقول: «ضرب يوم» مريداً به نفس الطبيعة، ولا شبهة في أن هذه الإضافة للتخصيص. ولا يخفى أن هذا النوع من التخصيص جارٍ في الفعل كتخصيصه بالظرف والحال. فإن قلت: جريانه فيه باعتبار معناه المصدري، وهو معنى اسمي فلم يوجد إلا في الاسم؟ قلنا: المعنى المصدري سواء كان في قالب المصدر أو الفعل صالح لذلك التقييد وكيف لا؟ والمعنى المصدري المدلول عليه بالفعل مظروف للزمان الذي هو المدلول عليه بالفعل. وأيضاً لو صح ذلك لم يصح النقض الآتي بـ«مررت بزيد»، فإن الربط المدلول عليه بالباء ليس إلا بين المرور وزيد.

والتخفيف به[١]. وإنما فسّرنا الإضافة بكون الشيء مضافاً[٢]؛ لأن الفعل أو الجملة[٣] قد يقع[٤] مضافاً إليه، كما في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٥]. وقد يقال: هذا بتأويل المصدر، أي: «يوم نفع الصادقين»، فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً تختص بالاسم. وإنما قيدنا الإضافة بقولنا: «بتقدير حرف الجر»، لئلا ينتقض بقولنا: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فإن «مَرَرْتُ» مضاف إلى «زيد» بواسطة حرف الجر لفظاً.

[الأسماء المعربة]

(وَهُوَ) أي: الاسم قسمان: (مُعْرَبٌ[٦] وَمَبْنِيٌّ[٧])؛ لأنه[٨] لا يخلو إما أن يكون مركباً مع غيره، أو لا.

---

[١] وذلك بحذف التنوين، أو ما يقوم مقامه. ولا يوجد شيء من ذلك في أخويه. وأما الحسن الوجه فمحمول عليه طرداً للباب.

[٢] أي: لا بمعنى ناعت للمضاف والمضاف إليه جميعاً. وإنما لم نجعله في مقابلة كون الشيء مضافاً إليه؛ إذ لا دليل على تقدير إليه، والعطف على الإسناد بعيد، ولقوله قدس سره فالإضافة بتقدير حرف الجر مطلقاً، ولأن المصنف ردد عبارة المفصل بين هذين الاحتمالين حيث قال: والإضافة كذلك يعني: من الخواص إلا أنه لم يرد بها الإضافة مطلقاً، فإن أسماء الزمان تضاف إلى الفعل. وإنما أراد المضاف أو أراد الجمع؛ لأنه إنما يضاف إلى الفعل بتأويل المصدر، انتهى.

إن قلت: كيف يصح إرادة الجميع من الإضافة؟

قلنا: لا شبهة في أنا نجد بين المضافين حالة مقيسة تارة إلى طرف، وتارة إلى أخرى، فلعله يدعي أنها يجوز أن تتصور مجردة عن خصوصية الطرفين، وأن لفظة الإضافة موضوعة لها، أو يدعي أن إطلاق الإضافة على قدر مشترك هي مجاز فيه، وحمل الجميع على إرادتها على سبل البدل بعيد.

[٣] أشار إلى اختلاف القولين ذهب المصنف إلى الأول، وذهب بعضهم إلى الثاني. قال الشيخ الرضي: الظاهر أن المضاف إليه لفظاً في نحو: «أتيتك يوم قدم زيد» الجملة الفعلية لا الفعل وحده كما أن الاسمية في قولك: «أتيتك زمن الحجاج الأمير» هي المضاف إليها. وأما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف إليه الزمان في الجملتين.

[٤] أي: الفعل أو الجملة.

[٥] سورة المائدة: ١١٩.

[٦] من الإعراب بمعنى الإظهار، أو إزالة الفساد، وهو محل إظهار المعاني، وإزالة فساد الالتباس، أو من «أعربت الكلمة» إذا جعلت الإعراب فيها. والوجه ظاهر لا من الإعراب العرفي باعتبار أن الإعراب يتحقق فيه؛ لأن القياس معرِب -بكسر الراء- كذا في الإيضاح. وفيه أنه لو جاز أخذ صيغة منه لجاز أن يكون اسم مكان لا صفة، حتى يكون القياس ما ذكره.

[٧] من البناء المقصود فيه القرار وعدم التغير. وذلك لأنه شبه صوغه في قالب هيئة لا تغير بالبناء.

[٨] أي: الاسم.

والأول: إما أن يشبه مبني الأصل أو لا، وهذا أعني: المركب الذي لم يشبه مبني الأصل، هو المعرب، وما عداه أعني: غير المركب، والمركب الذي يشبه مبني الأصل مبني.

(**فَالْمُعْرَبُ**[١]) الذي هو قسم من الاسم[٢] (**الْمُرَكَّبُ**) أي: الاسم الذي ركب مع غيره تركيباً يتحقق معه عامله. فيدخل فيه «زيد، وقائم، وهؤلاء» في قولك: «زيد قائم»، و«قام هؤلاء»، بخلاف ما ليس بمركب أصلاً من الأسماء المعدودة نحو: «ألف، با، تا، زيد، عمرو، بكر»، وبخلاف ما هو مركب مع غيره، لكن لا تركيباً يتحقق معه عامله[٣]، كـ«غلام» في «غلام زيد»[٤]، فإن جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف (**الَّذِي لَمْ يُشْبِهْ**) أي: لم يناسب[٥] مناسبة مؤثرة في منع الإعراب[٦] (**مَبْنِيَّ الْأَصْلِ**) أي: مبني الذي هو الأصل في البناء[٧]، فالإضافة بيانية، وهو[٨]:

١-الماضي.

---

[١] الفاء للتفسير، والمصحح لدخول الفاء الموضوعة للتعقيب على المفسر كون ذكر ذلك المفسر بعد ذكر المفسر.

[٢] يعني: أن اللام الداخلة على هذا الاسم للعهد، والإشارة إلى القسم الذي هو الاسم المعرب. وذلك لأنه ذاكر أحوال الاسم وأقسامه.

[٣] أعم من أن يكون ذلك العامل لفظيّاً، أو معنويّاً مذكوراً أو محذوفاً، فالمقارنة المفهومة من لفظ «مع» هي المقارنة بحسب المعنى. ثم لا يخفى أن اعتبار هذا القيد بعيد؛ إذ لا قرينة في العبارة تدل عليه. وأيضاً اعتبار العامل في تعريف المعرب يستلزم الدور، فإن الإعراب معتبر في تعريف العامل، والمعرب معتبر فيتعريف الإعراب، فلو كان العامل معتبراً في تعريف المعرب يلزم الدور كما لا يخفى.

[٤] الغلام بسكون الميم؛ لأنه كسائر الأسماء المعدودة.

[٥] فسر الإشباه الذي هو المشاركة في الكيفية بالمناسبة التي هي أعم منه؛ لأن المصنف فسره بذلك. وذلك لأن مانع الإعراب هو الثاني لا خصوصية الأول. ولذا قال: المبني ما ناسب.

[٦] مبنية في بحث المبني، فلا يلزم في التعريف جهالة كما يلزم فيه إذا فسر المناسبة بالمناسبة التي لها قوة ولم يبين، فإن للقوة عرضاً واسعاً، وليس بعمومه مراداً.

[٧] لم يفسر بما أصله البناء؛ لأنه بهذا المعنى لا ينحصر في الثلاثة؛ لأن أصل جميع الأفعال البناء، وإنما الإعراب فيها لعارض المشابهة بالاسم، ولأن فيه صرف العبارة عن الظاهر؛ لأن المتبادر من مبنى الأصل أنه مبني، وذلك بحسب الأصالة دون العروض. والمتبادر مما أصله البناء أن أصله أن يبنى سواء بني كما هو أصله، أو عرض له الإعراب.

[٨] أي: المبني الأصل ثلاثة.

٢-والأمر بغير اللام.

٣-والحرف.

وبهذا القيد خرج مثل: «هؤلاء» في مثل: «قام هؤلاء»، لكونه [١] مشابهاً لمبني الأصل، كما سيجيء في بابه [٢] إن شاء الله تعالى.

اعلم أن «صاحب الكشاف» جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة المذكورة معربة. وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك: «أَعْرَبْتُ»، فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على آخر الكلمة بعد التركيب، بل في المعرب اصطلاحاً، فاعتبر العلامة [٣] مجرد الصلاحية، لاستحقاق الإعراب بعد التركيب، وهو [٤] الظاهر من كلام الإمام عبد القاهر. واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل [٥]، ولهذا أخذ «التركيب» في تعريفه [٦].

وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم معرباً، فلم يعتبره أحد، ولذلك يقال: لم تعرب الكلمة، وهي معربة. وإنما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور [٧] من أن المعرب: ما اختلف آخره باختلاف العوامل؛ لأن الغرض من تدوين علم النحو [٨] أن يعرف به [٩] أحوال أواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب، ولم

---

[١] أي: لكون هؤلاء فيه.

[٢] أي: باب المبنى. فيه أن صاحب الكافية لم يبين في باب المبني أن مناسبة كل مبنى لمبنى الأصل من أي جهة، كما يفهم من هذا الكلام.

[٣] يعني: أن العلامة اكتفي في تحقق المعرب بكونه قابلًا لوجود أسباب الإعراب فيه سواء وجدت كـ«زيد» في «قام زيد» أو لم توجد كـ«زيد». والمصنف لم يكتف به، بل زاد مع القابلية وجود الأسباب التي بها يستحق الاسم لأن يعطى الإعراب وهي التركيب، وتحقق العامل معه، وعدم المشابهة لمبني الأصل.

[٤] أي: ما اعتبره العلامة.

[٥] لا حاجة ههنا إلى ذكر الصلاحية؛ إذ الاستحقاق بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاستحقاق.

[٦] إذ به يحصل الاستحقاق بالفعل. وأما وجود الإعراب بالفعل فلم يعتبره أحد. والحاصل أن العلامة اعتبر الإعراب بالقوة البعيدة من الفعل، والمصنف اعتبر الإعراب بالقوة القريبة من الفعل.

[٧] كأنهم وقعوا في ذلك من لفظ المعرب، ووجود الإعراب في أفراده، فتوهموا أن حقيقته العرفية ذلك، ولم يعرفوا أنه ذلك من عوارضه المفارقة.

[٨] اعلم أن الغرض من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام، بل الغرض منه معرفة الهيئات التركيبية، وتقديم ما حقه التقديم، وتأخير ما حقه التأخير مثلاً وجوب تقديم المتضمن بمعنى الاستفهام على سائر أجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو، فالأولى أن يقول من جملة الغرض من علم النحو إلى آخره.

[٩] أي: بعلم النحو.

يعرف أحكامها بالسماع منهم[١]، فإن العارف بأحكامها كذلك[٢] مستغنٍ عن النحو، ولا فائدة له[٣] معتدّاً بها في معرفة اصطلاحاتهم.

فالمقصودِ من معرفة المعرب مثلاً أن يعرف أنه[٤] مما يختلف آخره في كلامهم، ليجعل آخره مختلفاً، فيطابق كلامهم[٥]، فمعرفته[٦] متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره، فلو كان معرفته[٧] المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف، وتعريفه به، وجب أن يعرف[٨] أوّلًا بأنه[٩] مما يختلف آخره[١٠] في كلام العرب، لِيُعْرَفَ أنه[١١] مما يختلف آخره، فيلزم تقدم الشيء على نفسه. فينبغي أن يعرف أوَّلاً بغير ما عرفه به الجمهور، ويُجْعَلَ ما عرفوه به من جملة أحكامه، كما فعله المصنف.

(وَحُكْمُهُ) أي: من جملة أحكام المعرب، وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب (أَنْ يَخْتَلِفَ آخِرُهُ) أي آخر المعرب، أي: الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتاً، بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكماً[١٢] إذا كان إعرابه[١٣] بالحروف، أو صفة[١٤] بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكماً إذا كان إعرابه بالحركة، (بِاخْتِلاَفِ

---

[١] أي: من العرب.

[٢] أي: معرفة تتبع والسماع منهم مستغن عن تعلم ما جمعه المدوّن، ورتبه بخلاف من لم يتتبع أصلًا، أو تتبع ولم يعرف أحكامها، فإنه محتاج إلى تعلم المدوّن. وذلك التعلم إن كان مع الدليل، فذلك التعلم علم النحو اتفاقاً، وإن لم يكن معه فهو علم النحو، أو حكاية عنه على اختلاف فيه.

[٣] أي: لذلك الشخص العارف.

[٤] أي: المعرب.

[٥] أي: كلام العرب.

[٦] أي: معرفة ذات المعرب.

[٧] أي: معرفة المعرب.

[٨] المعرب.

[٩] أي: المعرب.

[١٠] باختلاف العوامل.

[١١] أي: المعرب.

[١٢] المراد بالتبدل الحقيقي تبدل ذات الدال، وبالتبدل الحكمي تبدل دلالته المقصودة مع بقاء الذات، فإن هذا التبدل في حكم تبدل الذات.

[١٣] أي: المعرب.

[١٤] أي: حالة شبيهة بالصفة لا صفة حقيقية؛ لأن الحركة لا تقوم بالحرف، بل تقوم بما يقوم به الحرف، لكنها تابعة له.

الْعَوَامِلِ[١]) أي: بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه[٢] في العمل، بأن يعمل بعض منها[٣] خلاف ما يعمل البعض الآخر. وإنما خصصنا اختلافها[٤] بكونه[٥] في العمل، لئلا ينتقض[٦] بمثل قولنا: «إن زيداً مضروب»، و«إني ضربتُ زيداً»، و«إني ضارب زيداً»، فإن العامل في «زيد» في هذه الصور مختلف بالاسمية، والفعلية، والحرفية، مع أن آخر المعرب لم يختلف باختلافه.

(لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً) نصب على التمييز، أي: يختلف لفظ آخره[٧]، أو تقديرُهُ[٨]، أو على المصدرية، أي: يختلف اختلاف لفظ أو تقدير[٩].

والاختلاف لفظاً: كما في قولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، و«رَأَيْتُ زَيْداً»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ». وتقديراً: كما في قولك: «جَاءَنِي فَتًى»، و«رَأَيْتُ فَتًى»، و«مَرَرْتُ بِفَتًى»، فإن أصله:

---

[١] فإن قلت: الفاعل لا يجمع على فواعل إلا اسماً؟
قلت: فليكن جمع عاملة؛ لأن العامل قلما يكون غير كلمة. وقيل: العامل صار اسماً في عرف النحاة.

[٢] إنما قيد العوامل بالداخلة عليه؛ لأن معرباً لا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما، ولا يختلف آخره به، وإنما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه. وهذا أولى مما قيل: خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم عنه بكلمة «من» باعتبار العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو: من زيد؟ ومن زيداً؟ أو من زيد؟ إذا قيل: جاءني زيد، ورأيت زيداً، أو مررت بزيد. ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبدأ والخبر؛ لأن الدخول إما اللحوق بالآخر أو الأول، وذا لا يتصور في الأمور المعنوية.

[٣] أي: من العوامل.

[٤] أي: اختلاف العوامل.

[٥] أي: بكون الاختلاف واقعاً.

[٦] وليكون اللفظ محمولًا على ما يقصد به في عرفهم إلا هو.

[٧] أي: صورة آخره.

[٨] أي: يختلف آخره بحسب التقدير سواء كان بحسب تقدير نفس الآخر فقط، كما في مسلمي، أو تقديره وتقدير صفته كما في عصا وقاض، أو بحسب تقديره بالصفة فقط، كما في حبلى وغلامي، فإن آخرهما لا يمتنع عن قبول الإعراب بحسب الفرض والحكم، وإن كان يمتنع عن قبوله بحسب الخارج.

[٩] أي: اختلافاً منسوباً إلى الصورة، أو إلى التقدير. وإنما لم يقل اختلافاً ملفوظاً أو مقدراً بحذف الموصوف؛ لأن الاختلاف ملفوظ مجازاً باعتبار سبيله وسببه لو جعلت الحركة لفظاً، ولم يجعل قوله: لفظاً أو تقديراً تفصيلاً للعوامل، أي: سواء كانت العوامل ملفوظة أو مقدرة؛ لأن العامل لا ينحصر في الملفوظ والمقدر؛ لأنه قد يكون معنوياً، ولأنه لا يلائم قوله الآتي: التقديري واللفظي في بيان ضبط إعراب الأسماء. وذلك لأن الظاهر أنه إشارة إلى ما يشير إليه قوله: لفظاً أو تقديراً.

فتي، وفتياً، وبفتي[١]، انقلبت الياءُ ألفاً، فصار الإعراب تقديريّاً.

والاختلاف اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، كما أشرنا إليه، لئلا ينتقض بمثل قولنا: «رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، و«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ»[٢]، وقولنا: «رَأَيْتُ مُسْلِمين، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمين»[٣]، مثنى أو مجموعاً.

فإنه قد اختلف العوامل فيه في العمل، ولا اختلاف في آخر «أحمد» حقيقة بل حكماً، فإن فتحة «أحمد» بعد الناصب علامة النصب[٤]، وبعد الجار علامة الجر، وكذا الحال في التثنية والجمع، فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكماً لا حقيقة.

فإن قلتَ: لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب، ولا في العوامل[٥] إذا ركب[٦] بعض الأسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الأصل مع عامله ابتداءً[٧]؛ ويترتب عليه

---

[١] ذكر الباء لئلا يسوي المبتدئ بينه وبين فتي لاتخاذهما خطّاً.

[٢] ورأيت حبلى، ومررت بحبلى.

[٣] أي: مدلول هاتين الصورتين، فإذن يظهر شموله للمثنى والمجموع.

[٤] أي: علامة هي النصب الذي دل على المفعولية، وقس عليه علامة الحر.

[٥] سواء أريد بالعوامل الجماعة، أو ما فوق الواحد.

[٦] إلى قوله: مع عامله ابتداءً. إن قلت: التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان العامل لفظيّاً، فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداءً مسبوقاً بالتركيب الذي يتحقق معه عاملان معنويان، فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل؟ أجيب: بأن المراد باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل. وذلك لا يوجد فيما فرض؛ لأن عمل العامل المعنوي ليس إلا الرفع.

[٧] أي: إذا ركب كائناً مع عامله، ومتحققاً معه. فقوله «مع» ليس ظرفاً للتركيب، ومن جعله ظرفاً للتركيب أورد عليه أن التركيب مع العامل لا يكون إلا إذا كان لفظيّاً، فيجوز أن يكون التركيب مع العامل ابتداء، ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين؛ فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل. وأجاب عنه: بأنه لا يتحقق بعاملين معنويين، وعامل لفظي اختلاف العوامل؛ إذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا. وفيه نظر من وجوه:
الأول: أن المراد بالعوامل ما فوق الواحد، كما لا يخفى.
والثاني: أنه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر.
والثالث: أن العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع. وإنما ينحصر فيه عامل معنوي ليس معنى الفعل، وللعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل أقسام متعددة ناصبة للظرف والمفعول معه.
والرابع: أنه لا اتجاه للسؤال؛ لأنه لم يقل: كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه شيء عليه. لا تقول:

الإعراب، بل هناك حدوث الإعراب بدخول العامل؟

قلتُ: هذا حكم آخر[١] من أحكام المعرب، والاختلاف حكم آخر، فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر، لا فساد فيه[٢]. فإن للمعرب أحكاماً كثيرة لم تذكر ههنا، فليكن هذا الحكم أيضاً من هذا القبيل. غاية الأمر: أن هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة.

(**الْإِعْرَابُ: مَا**) أي: حركة أو حرف[٣] (**اخْتُلِفَ آخِرُهُ**) أي: آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتاً أو صفة[٤] (**بِهِ**[٥]) أي: بتلك الحركة أو الحرف. وحين يراد[٦] بـ«ما»

إذا سبق على التركيب مع العوامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل؛ لأنا نقول: التركيب للاسم المعدود، لكن لا ابتداء بل ثانياً. ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع العامل ابتداء إذا لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل، وإن سبق عليه تركيب لا مع العامل. ولو لم يكن التركيب تابعاً للاسم المعدود لم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى.

[١] حاصله: أن حكم الشيء لا يلزم أن يكون لازماً له.

إن قلت: يجوز أن يقيد الاختلاف بالعوامل بأحد الأزمنة، وحينئذ يكون لازماً للمعرب وإن لم يكن قبل تقييده بالظرف لازماً له؟

قلنا: فيه صرف الكلام عن الظاهر بلا ضرورة مع أنه بعد ذلك التقييد أيضاً غير لازم لجواز أن يتحقق معرب لم يتحقق معه عوامل في شيء من الأزمنة. نعم قابلية الاختلاف بالعوامل من لوازمه. ولما كان المتبادر فعلية الاختلاف لم يتعرض له.

وقيل: المراد بالاختلاف الأول معنى يشمل الاختلاف الذي مبدأه حاله البنائي، والاختلاف الثاني الوجود. وقد عبر عنه بالاختلاف للمشاكلة، وبالعوامل جنس العامل، فإن اللام الداخلة على الجمع قد تبطل الجمعية، ولا يخفى بعد ذلك كله.

[٢] أي: في عدم الدخول.

[٣] كان القرينة عليه شهرة أمر الإعراب بأنه حركة، أو حرف، أو ما سيذكره في ضبط إعراب الأسماء، ولا يخفى بعده.

[٤] أما اختلاف الآخر، أي: تحوله ذاتاً، فكما يتحول واو «أبوك» ألف «أباك». وأما تحوله صفة، فكما يتحول ضمة «زيد» إلى فتحة.

[٥] اعترض عليه بأن التعريف غير جامع؛ لأن تغير «مسلمان» و«مسلمون» ليس في الآخر؛ إذ الآخر هو النون. وأجابوا عنه: بأن النون فيهما كالتنوين في المفرد. ولعلهم أرادوا به أن هذه الحيثية لما وجدت فيه في بعض الأوقات جاز أن يجعل الحرف السابق عليه بالنظر إلى هذه الحيثية في حكم الآخر، وإن كان بالنظر إلى كونه علامة للتثنية، والجمع ليس في حكم الآخر. وإنما قلنا: «في بعض الأوقات»؛ لأنه قد لا يكون بمنزلة التنوين. وذلك في المثنى والجمع المعرفين باللام لامتناع اجتماع اللام والتنوين.

[٦] مبني للمفعول من «أراد يريد».

الموصولة: الحركة، أو الحرف، لا يرد العامل والمقتضي. ولو أبقيت على عمومها [١] لخرجا [٢] بالسببية المفهومة من قوله: «به»، فإن المتبادر من السبب هو السبب القريب، والعامل والمقتضي من الأسباب البعيدة.

وبقيد الحيثية خرجت حركة نحو: «غلامي»؛ لأنه [٣] معرب على اختيار المصنف، لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب، ليس من حيث إنه معرب [٤]، بل من حيث إنه ما قبل ياء المتكلم.

وبهذا القدر تم حد الإعراب جمعاً [٥] ومنعاً [٦]، لكن المصنف أراد أن ينبه على فائدة اختلاف وضع الإعراب [٧]، فضم إليه [٨] قوله: «ليدل على المعاني [٩] المعتورة عليه»، وكأنه أراد هذا المعنى حيث قال [١٠]: ليس هذا من تمام الحد؛ لا أنه خارج عن الحد.

واللام في «ليدل» [١١] متعلق بأمر خارج عن الحد، يعني: وضع الإعراب [١٢] المفهوم

---

[١] كلمة «لو» تشعر بترجيح الاحتمال الأول، وهو تخصيص ما بالحركة والحرف لاستعمالها فيما يمتنع وقوعه مع أن هذا الاحتمال أولى، فالأولى ذكر «إذ» بدل «لو».

[٢] أي: العامل والمقتضي.

[٣] أي: ما أضيف إليها.

[٤] لوجوده قبل عامل الجر، بل قبل مطلق العامل. وكذلك الحال في الصورة المذكورة.

[٥] أي: جامعاً لأفراده.

[٦] أي: مانعاً عن دخول غيره فيه.

[٧] وترجيح الإتيان به على تركه، وأراد التنبيه على فائدة وضع الإعراب في الأسماء دون الأفعال والحروف.

[٨] أي: الحد.

[٩] جمع معنى بمعنى ما يقوم بالشيء، ويقابله العين.

[١٠] أي: في شرحه على هذا الكتاب. والأوجه أن المصنف ومن قال: هو علة وضع الإعراب أرادوا أنه متعلق بوضع الإعراب المفهوم من فحوى الكلام، وإلا لم ينطبق الغرض على الفعل؛ لأن الدعوى على تقدير تعلقه باختلف أن اختلاف الآخر لغرض الدلالة على المعاني. وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الآخر، بل وضع الإعراب مطلقاً.

[١١] معطوف على اسم «إن» وخبرها.

[١٢] أي: وضع الإعراب في الأسماء ليدل على المعاني، ويتضح به المعاني في نفس الأسماء من غير استعانة إلى العامل والقرينة، فذلك للاعتناء بشأنها.

من فحوى الكلام، فإنه بعيد[١] عن الفهم غاية البعد، فاللام فيه متعلق بقوله: «اختلف»، يعني: اختلف آخره.

(لِيَدُلَّ) الاختلاف، أو ما به الاختلاف (عَلَى الْمَعَانِي) يعني: الفاعلية[٢]، والمفعولية، والإضافة (الْمُعْتَوِرَةِ) على صيغة اسم الفاعل[٣] (عَلَيْهِ) أي: على المعرب، متعلق بـ«معتورة» على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء. يقال: اعتوروا الشيء، وتعاوروه، إذا تداولوه، أي: أخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة والبدلية، لا على سبيل الاجتماع. فإذا تداولت المعاني المقتضية للإعراب على المعرب متعاقبة، متناوبة غير مجتمعة لتضادها، ينبغي أن يكون علاماتها[٤] أيضاً كذلك، فوقع بسببها[٥] اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووضع بحيث يختلف به[٦] آخر المعرب، لاختلاف تلك المعاني.

---

[١] إذ لا نظر إلى وضعه لا قصداً ولا تبعاً.

[٢] قال الشيخ الرضي: المعاني المعتورة هي كون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة حرف الجر أو بواسطته.

[٣] لا على صيغة اسم المفعول كما توهم بعضهم حتى يكون المعنى: أن الأسماء تأخذها على سبيل المناوبة. وذلك لأن توصيف المعاني بهذا الوصف ليس إلا لأن المعاني باعتبار هذا الوصف تقتضي الإعراب، والوصف الذي به اقتضاء الإعراب هو كون أحدها طارياً أبداً لا كون أحدها مطرواً عليه، فإذن تعين الكسر، وتوافقه أيضاً الرواية. ويرشدك إلى ما ذكرناه ما قاله الشيخ الرضي: وهو أن المعاني في الكلمة قد يطرأ بعضها على بعض، ولا بد للطاري من علامة مميزة له من المطرو عليه. ومن ثم احتاج المجاز إلى قرينة، والطاري الغير اللازم لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات، بل قد يغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والتكسير. وقد يجتلب له حرف كما في المثنى، وقد يكون كلمة مستقلة كالمضاف إليه الدال على معنى في المضاف، وإن كان طريان المعنى لازماً للكلمة، فإن كان الطارئ واحداً ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة؛ لأنها تطلب للملتبس بغيره. وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء، فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة، ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم فجعلت علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الجروف، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد التي لم تجلب، ومن هذا التقرير يظهر وجه ما يقال: إن الأصل في الأسماء الإعراب، وفي الأفعال والحروف البناء.

[٤] وهي: الرفع والنصب والجر.

[٥] أي: بسبب المعاني المختلفة أصلًا.

[٦] أي: بأصل الإعراب.

وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب[١]؛ لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب على صفته[٢].

ولا شك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها[٣] أيضاً متأخراً عن الدال عليه، وهو مأخوذ من «أعربه» إذا أوضحه، فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية، ومن «عربت معدته» إذا فسدت على أن تكون الهمزة للسلب، فيكون معناه حينئذ: إزالة الفساد، سمي به؛ لأنه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض.

(وَأَنْوَاعُهُ) أي: أنواع إعراب الاسم ثلاثة[٤]: (رَفْعٌ، وَنَصْبٌ، وَجَرٌّ) هذه الأسماء الثلاثة مختصة بالحركات والحروف الإعرابية. ولا تطلق على الحركات البنائية أصلاً، بخلاف الضمة والفتحة والكسرة، فإنها مستعملة في الحركات البنائية غالباً، وفي الحركات الإعرابية على قلة.

(فَالرَّفْعُ) حركة كان أو حرفاً (عَلَمُ الْفَاعِلِيَّةِ) أي: علامة كون الشيء فاعلاً حقيقة أو حكماً[٥]، ليشمل الملحقات بالفاعل أيضاً، كالمبتدأ والخبر وغيرهما.

(وَالنَّصْبُ) حركة كان أو حرفاً (عَلَمُ الْمَفْعُولِيَّةِ) أي: علامة كون الشيء مفعولاً

---

[١] أي: الإعراب بالحركة التي هو الأصل أو الإعراب مطلقاً في آخر المعرب حقيقة أو حكماً، فإن الواقع بعد أكثر حروف الكلمة، كأنه الواقع بعد الكل؛ لأن الأكثر في حكم الكل، وكون الجركة بعد الكلمة يظهر بإشباعها.

[٢] أي: صفة المسمى والمدلول. وذلك بناء على أن الفاعلية ومقابليها صفات للمدلول. وقد جعلها الشيخ الرضي صفات للدال، وهي كونه عمدة أو فضلة. فقال: جعل الإعراب في الآخر؛ لأن الدال على الوصف بعد الموصوف.

[٣] أي: على الصفة.

[٤] أشار به إلى أن مجموع قوله: «رفع ونصب وجر» خبر واحد ليصح الحمل على قوله: «وأنواعه»، فيكون العطف مقدماً على الحمل، كما في قولك: «البيت سقف وجدران».

[٥] وذلك إذا كان الاسم عمدة. وهذا الوصف يستدعي الرفع، لكنه قد يتخلف عنه بعلة المشابهة بالفضلة. ولا يخفى أن هذا التعميم هو الحق. والقول بأن الرفع والنصب للفاعلية والمفعولية، ويكونان فيما يشابهها بطريق الاستعارة بعيد لا دليل عليه. نعم الرفع والنصب بالفاعل والمفعول أحق، ومن جعل الياء فيهما للنسبة، وأراد الخاصة المنسوبة إلى الفاعل والمفعول، فتوجيهه بحسب المعنى راجع إلى ما في الشرح، وتوجيه الشرح أقرب من توجيهه إلى الفهم.

حقيقة أو حكماً[١]، ليشمل الملحقات به.

(وَالْجَرُّ) حركة كان أو حرفاً (عَلَمُ الْإِضَافَةِ) أي: علامة كون الشيء مضافاً إليه[٢]. وإذا كانت الإضافة نفسها مصدراً لم يحتج إلى إلحاق الياء المصدرية[٣] إليها، كما في الفاعلية والمفعولية.

وإنما اختص الرفع بالفاعل[٤]، والنصب بالمفعول؛ لأن الرفع ثقيل، والفاعل قليل؛ لأنه واحد، فأعطي الثقيل للقليل[٥]، والنصب خفيف[٦]، والمفاعيل كثيرة؛ لأنها خمسة، فأعطي الخفيف للكثير، ولما لم يبق للمضاف إليه علامة غير الجر جُعِلَ علامة له.

[العامل]

(وَالْعَامِلُ) لفظيّاً كان أو معنويّاً (مَا بِهِ[٧] يَتَقَوَّمُ[٨]) أي: يحصل (الْمَعْنَى الْمُقْتَضِي) أي: معنى من المعاني[٩] المعتورة على المعرب المقتضية (لِلْإِعْرَابِ).

ففي[١٠]: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، «جاء» عامل؛ إذ به[١١] حصل معنى الفاعلية[١٢] في

---

[١] وذلك فيما إذا كان الاسم فضلة.

[٢] بقرينة المقابلة للفاعلية والمفعولية، فإنه مقابل لهما لا يكون الشيء مضافاً. وإنما لم يقل: حقيقة أو حكماً؛ لأن الجر لا يوجد في غير المضاف إليه. وأما نحو: بحسبك زيد، فلما كان الجار زائداً فيه لم يعتدوا به، أو كان الجر زائداً كالجار، فكأنه ليس علامة.

[٣] الأولى لم يصح إلحاق الياء المصدرية؛ لأن الياء المصدرية لا تلحق المصدرية.

[٤] الاختصاص إضافي بالنسبة إلى المفاعيل والمضاف إليه، وإلا فالرفع غير مختص بالفاعل، بل موجود في الملحقات بالفاعل أيضاً. وإنما بين الاختصاص في الفاعل لكونه أصلاً في الإعراب من حيث إنه معمول ما هو أصل في العمل. فإن قلت: المضاف إليه أيضاً قليل فلِمَ لم يعط الرفع إياه؟ قلت: الاهتمام بشأن الفاعل أكثر لكونه معمول ما هو أصل في العمل، أو المراد أن الفاعل لو وجد في الكلام الواحد لا يكون إلا واحداً، بخلاف المضاف إليه والمفاعيل، فيكون الفاعل قليلاً في الكلام، فأعطى الثقيل إياه.

[٥] الأولى ترك اللام؛ لأنه المفعول الثاني لـ«أعطى»، ودخول لام التقوية في المعمول المتأخر لا يجوز.

[٦] أو ضعيف، والفضلة ضعيفة، فجعل الضعيف للضعيف.

[٧] الباء للسببية.

[٨] تقديم الجار والمجرور للاهتمام لا للحصر؛ إذ لا دخل له في التعريف.

[٩] فسر بالنكرة إشارة إلى أن اللام في المعنى للعهد الذهني الذي هو في حكم النكرة؛ إذ المتقوم بالعامل هو معنى ما من المعاني المعتورة.

[١٠] الفاء للتفسير والإيضاح.

[١١] أي: بسببه.

[١٢] لأن له استدعاء الإسناد إليه.

«زيد»، فجعل الرفع علامة لها[١]، وفي «رأيت زيداً»، «رأيت» عامل؛ إذ به حصل معنى المفعولية[٢] في «زيد»، فجعل النصب علامة لها[٣]، وفي «مررت بزيد»، «الباء» عامل[٤]؛ إذ به حصل معنى الإضافة في «زيد»، فجعل الجر علامة لها[٥].

[المعرب بالحركة]

(**فَالْمُفْرَدُ**[٦] **الْمُنْصَرِفُ**) أي: الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعاً[٧]، ولا غير منصرف كـ«زيد» و«رجل».

---

[١] أي: لمعنى الفاعلية.

[٢] أي: بالفعل الذي في «رأيت»؛ لأن له استدعاء التعلق. قال الكوفية: مجموع الفعل والفاعل عامل في المفعول؛ لأنه صار فضلة بمجموعهما.

[٣] أي: لمعنى المفعولية.

[٤] أي: في لفظه. وأما في محله فالعامل هو الفعل، ومحله النصب. أما في «غلام زيد»، فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر. وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر.

[٥] أي: لمعنى الإضافة.

[٦] لما فرغ من بيان الإعراب والعامل والمعنى المقتضي أراد تفصيل اقتضاء المعنى المقتضي، فإنه تارة يقتضي الحركات الثلاث، وتارة ما سوى الفتحة، وتارة ما سوى الكسرة، وتارة يقتضي الحروف الثلاث، وتارة ما سوى الواو منها، وتارة ما سوى الألف، فهذه أقسام ستة.

[٧] المفرد في المشهور يطلق على ما يقابل المركب، وعلى ما يقابل الجملة، وعلى ما يقابل المضاف، وعلى ما يقابل المثنى والمجموع. والمراد هنا الأخير بقرينة المقابلة. إن قيل: لا بد من تقييده بكونه غير الأسماء الستة، وما ألحق بالمثنى والمجموع؛ لأنها داخلة في المفرد خارجة عن الحكم، فلا يجاب بأنها غير داخلة فيما حكم عليه، بناء على أن القضية مهملة، أو أن الأسماء الستة وبعض ما ألحق بالمثنى غير خارجة؛ لأن شمول الحكم يستدعي شموله لجميع الأفراد لا شموله لجميع الأفراد في جميع الأحوال؛ لأن مقام الضبط يأباه مع أن ذكر المنصرف حينئذ لإخراج غير المنصرف الذي لم يضف ولم يعرف باللام أصلاً لا لإخراج غير المنصرف مطلقاً كما هو الظاهر، بل يجاب بأنها غير داخلة بواسطة ذكرها فيما بعد، وبيان إعرابها.

إن قيل: قد بين فيما بعد إعراب غير المنصرف، فكان ينبغي أيضاً أن يكتفي بذلك، ولا يصرح بقيد الانصراف هنا احترازاً عنه؟ أجيب: بأن تلك الأسماء محصورة، وغير المنصرف لا يكاد ينحصر، فاحتيط في الاحتراز عنه لئلا يقع غلط في أمور كثيرة، واكتفى في الاحتراز عن المحصورة بأدنى شيء؛ إذ ليس الاعتناء بحالها كالاعتناء بما لا ينحصر مع أن الاختصار في العبارة مطلوب له جدّاً.

(وَ) كذا (**الْجَمْعُ الْمُكَسَّرُ الْمُنْصَرِفُ**[١]) أي: الاسم الذي لم يكن بناء الواحد فيه[٢] سالماً[٣]، ولم يكن غير منصرف، كـ«رجال» و«طلبة».

فالإعراب في هذين القسمين[٤] من الاسم على الأصل من وجهين:

أحدهما: أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركة[٥]، والإعراب فيهما بالحركة.

وثانيهما: أنه إذا كان الإعراب بالحركة، فالأصل أن يكون بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، والإعراب فيهما بالحركات الثلاث في الأحوال الثلاث، فالإعراب فيهما:

١-(**بِالضَّمَّةِ رَفْعاً**) أي: حالة الرفع.

٢-(**وَالْفَتْحَةِ نَصْباً**) أي: حالة النصب.

٣-(**وَالْكَسْرَةِ جَرّاً**) أي: حالة الجر.

فنصب قوله: «رفعاً، ونصباً، وجرّاً» على الظرفية، بتقدير مضاف، ويحتمل النصب على الحالية أو المصدرية.

فالقسم الأول: مثل: «جَاءَنِي رَجُلٌ»، و«رَأَيْتُ رَجُلاً»، و«مَرَرْتُ بِرَجُلٍ».

والقسم الثاني: مثل: «جَاءَنِي طَلَبَةٌ»، و«رَأَيْتُ طَلَبَةً»، و«مَرَرْتُ بِطَلَبَةٍ».

---

[١] إنما لم يقل: فالمفرد والجمع المكسر المنصرفان؛ لأنه قصد نوع تلقيب، ولأنه يلزم الفصل بين الصفة وموصوفها بما ليس صفة له، وهو المكسر، أو لتوهم التغليب كما قيل، وهو بعيد جدّاً؛ لأن مقام الفرق بين المنصرف وغير المنصرف يأبى عن ذلك. ولو لم يأب عن توهم التغليب لم يأب عن توهم المشاكلة في المذكور، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً﴾ (الكهف:٢٩)، في مقابلة وحسنت مرتفقاً.

[٢] أي: في ذلك الجمع.

[٣] الأظهر أن يقال: الذي لم يكن ملحقاً بآخر واحده، واو ونون ولا ألف وتاء ليظهر خروج مثل: سنون وضربات عنه، ويظهر دخول فلك جمعاً لفلك فيه.

[٤] الأولى ذكر هذا القول بعد شرح قوله: بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً.

[٥] ليكون الدال على صفة الشيء كالصفة الدال عليه، ولأنها أخف الدوال. وهذا مراد من قال: لأنها أبعاض الحروف، فالاعتراض عليه بأن كونها أبعاضاً أمر وهمي، ولو سلم فلا يقتضي إلا الأصالة بحسب الذات لا في الإعراب ليس بشيء.

(جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ[١]) وهو ما يكون بالألف والتاء[٢]. واحترز به[٣] عن المكسر[٤]، فإنه قد علم[٥] (بِالضَّمَةِ) رفعاً، (وَالْكَسْرَةِ) نصباً وجرّاً، فإن النصب فيه[٦] تابع للجر إجراء للفرع على وتيرة[٧] الأصل[٨] الذي هو جمع المذكر السالم، فإن النصب فيه[٩] تابع للجر -كما سيجيء ذكره- مثل: «جَاءَتْنِي مُسْلِمَاتٌ»، و«رَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ»، و«مَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ».

(غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ بِالضَّمَّةِ) رفعاً (وَالْفَتْحَةِ) نَصْباً وجرّاً، فالجر فيه تابع للنصب، -كما سنذكره- نحو: «جَاءَنِي أَحْمَدُ»، و«رَأَيْتُ أَحْمَدَ»، و«مَرَرْتُ بِأَحْمَدَ».

---

[١] قدمه على غير المنصرف لانحطاطه عن أقسام الاسم المعرب لشبهه بالفعل، وهو بصدد بيان أقسام المعرب وإعرابها، ولأنه أكثر خلافاً للأصل من جمع المؤنث حيث ترك فيه إحدى الحركات مع التنوين، بخلاف جمع المؤنث، ولأن جمع المؤنث السالم أكثر ارتباطاً بالقسمين الأولين؛ لأنه مقابل للأول، ومناسب للثاني باعتبار الجزء الأول، ومقابل للثاني باعتبار الجزء الثاني، وليكون ذكرهما على ترتيب ذكر مقابليهما. قال قدس سره في الحاشية قوله: «السالم» مرفوع على أنه صفة للجمع انتهى، لا مجرور على أنه صفة للمؤنث، حتى يكون المعنى المؤنث الذي سلم عن التغيير إذا جمع. وجاز توصيف المضاف إلى ذي اللام بذي اللام عند الجمهور؛ لأنهما في درجة من التعريف عندهم. وأما عند المبرد فتعريف المضاف المكتسب من المضاف إليه أنقص، ومثله بدل عنده.

[٢] سواء كان واحده مؤنثاً كمسلمات جمع مسلمة، أو مذكراً كسجلات جمع سجل، ومرفوعات جمع مرفوع، وسواء كان جمعاً بحسب الحال أو بحسب الأصل، فدخل عرفات فيه. لا يخفى أن تفسيره بما ذكر سواء كان بحسب العرف أو بعموم المجاز كما يدخل مثل سجلات يخرج نحو ثبين جمع ثبة، وكما لا حاجة في إدخال الأول إلى تقدير مضاف، وهو صيغة أو معطوف، وهو ما على صيغته لم يحتج في إخراج الثاني إلى تقدير المضاف.

[٣] أي: بالسالم.

[٤] عن جمع المذكر السالم، فإنه سيعلم. ولقائل أن يقول: الاحتراز ليس علم أو سيعلم، بل لأنه لا يشاركه في هذا الحكم على أنه لم يعلم المكسر مطلقاً، بل المنصرف.

[٥] يعني قد علم أن إعراب المكسر ليس كذلك، وإلا فمجرد العلم لا يوجب الاحتراز عنه.

[٦] أي: في جمع المؤنث السالم.

[٧] أي: على طريقة.

[٨] وإنما جعل إعرابه على وتيرة الأصل؛ لأنه ليس في آخره حرف صالح لأن يجعل إعراباً، بخلاف جمع المذكر السالم، لكن يلزم بسبب جعل إعرابه بالحركة مزية الفرع على الأصل.

[٩] أي: في الجمع المذكر السالم.

(أَخُوكَ، وَأَبُوكَ، وَحَمُوكِ) بكسر الكاف؛ لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها، فلا يضاف إلا إليها. (وَهَنُوكَ) والهن: الشيء الْمُنْكَر الذي يُسْتَهْجَنُ ذِكْرُهُ، كالعورة[١]، والصفات الذميمة، والأفعال القبيحة. وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية. (وَفُوكَ) وهو أجوف واوي، لامه هاء؛ إذ أصله فَوَهٌ[٢]. (وَذُو مَالٍ) وهو لفيف مقرون بالواوين؛ إذ أصله ذَوَوٌ، وإنما أضيف «ذو» إلى الاسم الظاهر دون الكاف؛ لأنه[٣] لا يضاف إلا إلى أسماء الأجناس[٤].

فإعراب هذه الأسماء الستة[٥]: (بِالْوَاوِ) رفعاً[٦]، (وَالأَلِفِ) نصباً، (وَالْيَاءِ) جرّاً، ولكن لا مطلقاً، بل حال كونها:س

١-مكبرة؛ إذ مصغراتها[٧] معربة بالحركات[٨]، نحو: «جَاءَنِي أُخَيُّكَ»، و«رَأَيْتُ أُخَيَّكَ»، و«مَرَرْتُ بِأُخَيِّكِ».

٢-وموحدة؛ إذ المثنى والمجموع منها معرب بإعراب التثنية والجمع. وإنما لم يصرح[٩] بهذين القيدين اكتفاءً بالأمثلة.

---

[١] من الرجل والمرأة.

[٢] حذفت الهاء لمجرد التخفيف، ثم تقلب الواو ياء إذا أضيف إلى ياء المتكلم، فيقال: في، وقد يستعمل بالميم أيضاً فيقال: فمي. وإذا أضيف إلى غير ياء المتكلم فيرد الميم إلى الواو، فيتلفظ بها حال الرفع، وتقلب الواو ألفاً حال النصب، وياء حال الجر.

[٣] أي: ذو.

[٤] كالمال والعلم.

[٥] أي: لا بخصوصها، بل بعمومها إذ كثيراً ما يجري حكم على شخص، ويراد به الحكم على نوعه، فحاصله: أن الأسماء الستة حكمها كذا قيل في توجيه تلك الإرادة أن اللفظ إذا أريد به مجرد اللفظ يكون علماً، والعلم يصح تأويله بالصفة المشتهر مسماه بها، فيصح أن يؤول أبوك إلى آخره بالصفة التي اشتهرت بها، وهي كونها أسماء ستة، وفيه ما مر من تزييف كون اللفظ موضوعاً لنفسه.

[٦] لا بالحركة التقديرية أو اللفظية، وهي حركة ما قبل حروف المد، كما قيل للزوم الإعراب في الوسط، والعدول إلى خلاف الأصل، وهو التقدير مع الغناء عنه.

[٧] أي: ما يصغر منها. وإنما قلنا ذلك؛ لأن «ذو» لا يصغر.

[٨] لأنه يتحرك عينه ولامه وجوباً ليتم وزن فعيل، وحرف العلة المجعول إعراباً يجب سكونه ليشابه الحركة.

[٩] المصنف.

٣-(مُضَافَةً[١])؛ لأنها إذا كانت مكبرة، وموحدة، ولم تكن مضافة أصلًا، فإعرابها بالحركات، نحو: «جَاءَنِي أَخٌ»، و«رَأَيْتُ أَخاً»، و«مَرَرْتُ بِأَخٍ».

٤-فينبغي أن تكون مضافة، ولكن (إِلَى غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ)؛ لأنها[٢] إذا كانت مضافة إلى ياء المتكلم، فحالها كسائر الأسماء المضافة إليها[٣].

ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال، لئلا يتوهم[٤] اشتراط إضافتها بكونها[٥] إلى الكاف. وإنما جعل إعراب هذه الأسماء بالحروف؛ لأنهم[٦] لما جعلوا إعراب المثنى، وجمع المذكر السالم بالحروف، أرادوا أن يجعلوا إعراب بعض الآحاد أيضاً كذلك، لئلا يكون بينهما[٧] وبين الآحاد[٨] وحشة ومنافرة تامة.

وإنما اختاروا أسماء ستة؛ لأن إعراب كل من المثنى والمجموع ثلاثة، فجعلوا[٩] في مقابلة كل إعراب اسماً، وإنما اختاروا هذه الأسماء الستة[١٠]، لمشابهتها المثنى[١١]

---

[١] فيه تغيير لنظم المتن حيث أخر قوله: «مضافة» عن قوله «بالواو» إلى آخره. وذلك إما لأنه جعل قوله: «مضافة» حالاً من المستتر في الظرف، وجعل الظرف عاملاً فيه. وحينئذ تكون العبارة محمولة على التقديم والتأخير، وإلا فالحال لا يتقدم على العامل المعنوي، فلذا قدم ما أخره، أو لأن للمازج تغيير النظم لنكتة كالعناية، أو حسن الموقع، أو موافقة الأسلوب السابق إلى غير ذلك. ولا يخفى أن قوله: «مضافة» يجوز أن يكون حالاً من معمول الإعراب المفهوم من المقام أو المقدر في نظم الكلام.

[٢] أي: لأن هذه الأسماء.

[٣] أي: إلى الياء.

[٤] تفصيله: أن خصوصية المضاف إليه المذكور غير معتبرة، والقصد إلى نفي الإضافة إلى ياء المتكلم فقط في غاية الخفاء، فاحتيج إلى التصريح به، وليس الاحتراز عن المصغر بصيغة المكبر، ولا عن المثنى والمجموع بصيغة الواحد كذلك.

[٥] أي: الإضافة.

[٦] أي: النحاة أو العرب.

[٧] أي: بين المثنى والجمع المذكر.

[٨] ولأن الحروف وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب لثقلها وخفة الجركات إلا أنها أقوى؛ لأن كل حرف من تلك الحروف كحركتين أو أكثر، فكرهوا أن يستند المثنى والمجموع مع كونهما فرعين للمفرد بالإعراب الأقوى.

[٩] أي: فوضعوا.

[١٠] لا يخفى أن هذا الوجه في غاية الضعف، والأقرب منه أن يقال: المعرب بالجروف في الفرع والملحق به ستة: المثنى وكلا واثنان والجمع وأولو وعشرون، فجعلوا في مقابلة كل فرع أصلاً.

[١١] في كون معانيها منبئة عن تعدد كالأخ للأخ دون غد ليظهر ذلك التعدد، وخصوا ذلك بحال الإضافة.

والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد، ولوجود حرف صالح [١] للإعراب في أواخرها، حين الإعراب سماعاً، بخلاف سائر الأسماء المحذوفة الأعجاز كـ«يد ودم»، فإنه لم يسمع فيها [٢] من العرب إعادةُ الحروف المحذوفة [٣] عند الإعراب.

(**الْمُثَنَّى**) وما يلحق به، (وَ) هو (**كِلاَ** [٤]) وكذا «كلتا [٥]»، ولم يذكره لكونه فرع «كلا»... (**مُضَافاً**) أي: حال كون «كلا» أو «كلتا» مضافاً (**إِلَى مُضْمَرٍ**).

وإنما قيد بذلك؛ لأن «كلا» باعتبار لفظه مفرد، وباعتبار معناه مثنى، فلفظه يقتضي الإعراب بالحركات، ومعناه يقتضي الإعراب بالحروف، فروعي فيه كلا الاعتبارين [٦].

---

[١] فاستكرهوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية مع أن اللام في أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط، لكونها محذوفة قبل نسياً منسياً، فهي إذن كالحركات المجتلبة للإعراب، وكذا الواو في فوك؛ لأنها كانت مبدلة منها الميم في الإفراد، فلم ترد إلى أصلها إلا للإعراب. قال الشيخ الرضي: الأقرب عندي أن اللام في الأربعة الأُوَلِ، والعين في الباقيين في حالة الرفع علم العمدة، والألف والياء في النصب والجر علم الفضلة والمضاف إليه مع كونهما بدلين من لام الكلمة وعينها، وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها للتخفيف. وقال المصنف: إن الواو والألف والياء مبدلة من لام الكلمة في أربعة، ومن عينها في الباقيين؛ لأن دليل الإعراب لا يكون من سنخ الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل منه، وهو الإعراب كالتاء في بنت تفيد التأنيث، ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام البدل مقام المبدل منه. واعترض عليه بألا محذور في جعل الإعراب من سنخ الكلمة لغرض التخفيف كما في المثنى والمجموع، وله أن يقول: أن علامتي التثنية والجمع ليستا من حروف المباني، بل من حروف المعاني.

[٢] أي: في الأسماء المحذوفة الأواخر غير الأسماء الستة.

[٣] من الأواخر.

[٤] وهو ليس بمثنى؛ لأنه لم يثبت كل في المفرد، ولجواز رجوع ضمير الواحد إليه كقولك: كلا الرجلين جاء قال الله تعالى: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾ (سورة الكهف:٣٣)، وللزوم الألف في الأحوال الثلاث حال إضافته إلى المظهر، ولجواز إمالته، فإن المثنى لا يمال، وألفه بدل من الواو لإبدال التاء منها في المؤنث، ولم تبدل التاء من الياء إلا في اثنتين. وقال السيرافي: بدل من الياء لسماع الإمالة، ولا يميلون اسماً ثلاثياً على غير الشذوذ، إلا ما كان من ذوات الياء.

[٥] التاء بدل من الألف، والألف للتأنيث؛ لأن علامة التأنيث لا تكون متوسطة، وما أضيف إليه كلا وكلتا يجب أن يكون مثنى أو ضميره، ولا يجوز أن يكون متعدداً غير تثنية إلا في الشعر كقولك: كلا زيد وعمرو، وإلحاق التاء بكلا مضافاً إلى المؤنث أفصح من تجريده. واختلف في ألف «كلا» أنه في الأصل واو أو ياء، والأكثرون على الأول.

[٦] أي: اعتبار اللفظ واعتبار المعنى.

فإذا أضيف[١] إلى المظهر[٢] الذي هو الأصل، روعي جانب لفظه[٣] الذي هو الأصل، وأعرب بالحركات التي هي الأصل، لكن تكون حركاته تقديرية؛ لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين، نحو: «جَاءَنِي كِلاَ الرَّجُلَيْنِ»، و«رَأَيْتُ كِلاَ الرَّجُلَيْنِ»، و«مَرَرْتُ بِكِلاَ الرَّجُلَيْنِ».

وإذا أضيف إلى المضمر الذي هو الفرع[٤]، روعي جانب معناه الذي هو الفرع، وأعرب بالحروف التي هي الفرع، نحو: «جَاءَنِي كِلاَهُمَا»، و«رَأَيْتُ كِلَيْهِمَا»، و«مَرَرْتُ بِكِلَيْهِمَا»، فلذلك قيد كون إعرابه بالحروف بكونه مضافاً إلى مضمر[٥].

(وَاثْنَانِ) وكذا «اثنتان» و«ثنتان»[٦]، فإن هذه الألفاظ وإن كانت مفردة، لكن صورتها صورة التثنية، ومعناها معنى التثنية[٧]، فألحقت بها[٨] (بِالْأَلِفِ) رفعاً (وَالْيَاءِ) المفتوح ما قبلها نصباً وجرّاً، كما سيجيء.

(جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمُ) والمراد به: ما سمي به اصطلاحاً. وهو الجمع بالواو والنون، أو بالياء والنون. فيدخل فيه[٩] نحو: «سنين وأرضين» مما لم يكن واحده مذكراً، يجمع بالواو والنون.

(وَ) ما أُلْحِقَ به وهو (أُولُو) جمع «ذو» لا عن لفظه[١٠]، (وَعِشْرُونَ وَأَخَوَاتُهَا[١١])

---

[١] كلا وكلتا.

[٢] يجب في هذا المظهر أن يكون معرفة.

[٣] أي: لفظ «كلا».

[٤] قيل: إنه إذا كان مضافاً إلى المضمر، فالأغلب كونه جارياً على المثنى، وهو موافق له لفظاً ومعنى. وأصل المثنى أن يكون معرباً، فالأولى جعله موافقاً لمتبوعه في الإعراب، ثم اطرد ذلك فيما إذا لم يتبع المثنى المعرب، نحو: جئنا كلانا، وأما إذا أضيف إلى المظهر، فإنه لا يجري على المثنى أصلاً.

[٥] لا يخفى أنه مستدرك لا طائل تحته.

[٦] أي: لفظان موضوعان لمؤنث اثنان؛ لأن التاء فيهما لست لتأنيث؛ إذ تاء التأنيث لا تلحق في وسط الكلمة.

[٧] لأنه تكرار الوحدة مرة.

[٨] أي: بالتثنية.

[٩] أي: في الجمع.

[١٠] فلا يكون جمعاً سالماً لوجوب أن يكون مفرده عن لفظه. وكذا أولات جمع ذات لا عن لفظها، فلا يكون جمع المؤنث السالم، فينبغي أن يذكر أولات مع جمع المؤنث السالم ملحقاً به. وأما ذوو فهو جمع سالم، فلذا لم يعده من ملحقاته. وإنما قدم أولو على عشرين لأنه جمع، ولا يدل على عدد معين، كما هو مقتضى الجمع.

[١١] المراد بالأخت المثل على ما أشار إليه بقوله: ونظائرها السبع، وبه فسر التنزيل حيث فسر ﴿كُلَّمَا دَخَلَتْ أُمَّةٌ لَعَنَتْ أُخْتَهَا﴾ (سورة الأعراف:٣٨)، فاستعارة الأخت للمثل استعارة عربية غير مصنوعة للنحاة.

أي: نظائرها السبع، وهي «ثلاثون إلى تسعين»، وليس «عشرون» جمع «عشرة»، ولا «ثلاثون» جمع «ثلاثة»، وإلا لصح إطلاق «عشرين» على «ثلاثين»؛ لأنه[١] ثلاثة مقادير العشرة، وإطلاق ثلاثين على التسعة؛ لأنه[٢] ثلاثة مقادير الثلاثة، وعلى هذا القياس البواقي. وأيضاً هذه الألفاظ تدل على معانٍ معينة، ولا تعيين في الجموع. فإعرابها (بِالْوَاوِ) رفعاً (وَالْيَاءِ) نصباً وجرّاً.

وإنما جعل إعراب المثنى مع ملحقاته، والجمع مع ملحقاته بالحروف؛ لأنهما فرعان للواحد، وفي آخرهما حرف يصلح للإعراب، وهو[٣] علامة التثنية والجمع[٤]، فناسب أن يجعل ذلك الحرف إعرابهما، ليكون إعرابهما فرعاً لإعرابه[٥]، كما أنهما فرعان له؛ لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركة.

ولما جعل إعرابهما بالحروف، وكان حروف الإعراب ثلاثة، وإعرابهما[٦] ستة: ثلاثة للمثنى، وثلاثة للمجموع، فلو جعل إعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلاثة لَوَقَعَ الالتباس بينهما.

ولو خص المثنى بها بقي المجموع بلا إعراب، ولو خص المجموع بها بقي المثنى بلا إعراب، فَوُزِّعَتْ عليهما[٧] بأن جعلوا الألف علامة الرفع في المثنى؛ لأنه[٨] الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو: «يضربان» و«ضربا»، والواو علامة الرفع في المجموع؛ لأنه[٩] الضمير المرفوع للجمع في الفعل نحو: «يضربون» و«ضربوا»، وجعلوا إعرابهما[١٠] بالياء حالة الجر على الأصل، وفرقوا بينهما بأن فتحوا ما قبل

---

[١] أي: ثلاثين.

[٢] أي: التسعة.

[٣] أي: ذلك الحرف.

[٤] قال الشيخ الرضي: جعلت الألف علامة للتثنية، والواو علامة للجمع لمناسبة الألف بخفته لقلة عدد المثنى، والواو بثقله لكثرة عدد الجمع، وهذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو: ضربا، وضربوا، وأنتما، وأنتموا، وهما وهموا، وكما، وكموا.

[٥] أي: إعراب الواحد.

[٦] أي: إعراب المثنى والجمع.

[٧] أي: على المثنى والجمع.

[٨] أي: الألف.

[٩] أي: الواو.

[١٠] أي: المثنى والجمع.

الياء في التثنية، لخفة الفتحة وكثرة التثنية، وكسروه في المجموع لثقل الكسرة، وقلة المجموع، وحملوا النصب على الجر، لا على الرفع لمناسبة النصب الجر، لوقوع كل منهما[١] فضلة في الكلام.

[الإعراب التقديري واللفظي]

ولما فرغ من تقسيم الإعراب إلى الحركة والحرف[٢]، وبيان مواضعهما[٣] المختلفة، شرع في بيان مواضع الإعراب اللفظي والتقديري اللذين أشير إلى تقسيمه[٤] إليهما[٥] فيما سبق. ولما كان التقديري أقل، أشار إليه أوّلًا، ثم بين أن اللفظي ما عداه، فقال: (التَّقْدِيرُ) أي: تقدير الإعراب (فِيمَا) أي: في الاسم المعرب الذي (تَعَذَّرَ) الإعراب فيه[٦]، أي: امتنع ظهوره في لفظه، وذلك إذا لم يكن الحرف الذي هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرابية، كما في الاسم المعرب بالحركة، الذي في آخره[٧] ألف مقصورة[٨]، سواء كانت موجودة في اللفظ كـ«العصا» بلام التعريف، أو محذوفة[٩] بالتقاء الساكنين (كَـ«عَصًا») بالتنوين، فإن الألف المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة.

---

[١] أي: من النصب والجر، أي: ما فيه أحدهما.

[٢] يعني: قوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف إلى ههنا إشارة إلى تقسيم الإعراب إلى الإعراب بالحركة والإعراب بالحروف، وبيان مواضعهما المختلفة في أنهما في بعض المواضع بالحركة الثلاث أو بالحروف الثلاثة، وفي بعض المواضع بالحركتين أو الحرفين.

[٣] مواضع الإعراب بالحركة ومواضع الإعراب بالحروف.

[٤] أي: تقسيم الإعراب.

[٥] أي: إلى اللفظي والتقديري.

[٦] ففيه حذف العائد. والضمير المستتر راجع إلى الإعراب. ولك أن تقول: الذي تعذر إعرابه، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أعني: الضمير فصار مرفوعاً مستتراً في الفعل.

[٧] أي: في موضع آخره فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف. ولك أن تقول: إن آخر الاسم عام، والألف خاص فلا يلزم الاتحاد.

[٨] سميت بها؛ لأنها ضد الممدودة، أو لأنها ممنوعة من الحركات مطلقاً، والقصر المنع، والأول أولى بدليل مقابلتها للممدودة، وعدم اختصاص المنع بالألف لتحققه في ميم غلامي.

[٩] وهي في حكم الثابت، ولهذا لم يعرب ما قبل الألف. ولخفاء أمر هذا القسم وظهور مقابله مثل بالأول وترك الثاني.

(وَ) كما في الاسم المعرب بالحركة، المضافة إلى ياء المتكلم، نحو: (غُلاَمِي[1])، فإنه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل، امتنع أن يدخل عليه حركة أخرى بعد دخوله، موافقة لها، أو مخالفة.

فما ذهب إليه بعض من أن إعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي.

(مُطْلَقاً) أي: في الأحوال الثلاث، يعني: كون الإعراب تقديرياً في هذين النوعين من الاسم المعرب، إنما هو في جميع الأحوال غير مختص ببعضها.

(أَوِ اسْتُثْقِلَ) عطف على قوله: «تعذر»، أي: تقدير الإعراب فيما تعذر، أو في الاسم الذي استثقل ظهور الإعراب في لفظه[2]، وذلك إذا كان محل الإعراب قابلًا للحركة الإعرابية، ولكن يكون ظهوره[3] في اللفظ ثقيلًا على اللسان، كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسورة ما قبلها، سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين (كَ«قَاضٍ») أو غير محذوفة كـ«القاضي» (رَفْعاً وَجَرّاً) أي: في حالتي الرفع والجر[4]، لا في حالة النصب، لاستثقال الضمة والكسرة على الياء[5] دون الفتحة.

---

[1] خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو أي: ما تعذر عصا وأمثاله وغلامي وأمثاله، أو صفة مصدر محذوف أي: تعذراً كتعذر عصا وغلامي. وإن جعلت الكاف اسمية جاز أن يكون كعصا وغلامي بدلاً من قوله: ما تعذر، أو بياناً له. وقوله: مطلقاً على التقدير الأول حال من مدخول الكاف، والعامل فيه ما يتضمنه الكاف من معنى التمثيل، أو ما يفهم من الكلام من التعذر، أو تقدير الإعراب، وعلى التقدير الثاني حال مما أضيف إليه التعذر المحذوف أو ظرف أو مصدر لذلك المحذوف. والمعنى: كتعذره في زمان مطلق أو تعذراً مطلقاً، وعلى التقدير الثالث حال من قوله: كعصا وغلامي، والعامل فيه ما هو عامل في الظرف المستقر أو ظرف لذلك العامل.

[2] أي: لفظ الاسم المعرب.

[3] أي: ظهور الإعراب.

[4] يعني: أن قوله رفعاً وجرّاً ظرف للاستثقال المقدر، والمعنى كاستثقال قاض وقت مرفوعيته ومجروريته، أو وقت رفع العامل وجره له. ولك أن تجعل مصدراً أي: استثقال رفع وجر، أو حالاً مما أضيف إليه الاستثقال المقدر أي: حال كونه مرفوعاً ومجروراً إلى غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرنا في قوله: مطلقاً.

[5] المكسورة ما قبلها. قال الشيخ الرضي: وذلك محسوس لضعف الياء، وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة، فإن سكن ما قبلها لم تستثقل الحركتان كظبي وكرسي.

(وَنَحْوُ: مُسْلِمِيّ) عطف على قوله: «كقاض»[١]، يعني: تقدير الإعراب للاستثقال.

قد يكون في الإعراب بالحركة، وقد يكون في الإعراب بالحروف نحو: «مُسْلِمِيّ»، بخلاف تقدير الإعراب للتعذر، فإنه مختص بالإعراب بالحركة (رَفْعاً) يعني: تقدير الإعراب في نحو: «مسلمي»، إنما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر، نحو: «جاءني مسلمي»، فإن أصله «مسلموي»[٢] بسقوط النون بالإضافة، فاجتمع الواو والياء، والسابق منهما ساكن، فانقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء، وكسر ما قبل الياء، فلم يبق علامة الرفع، التي هي الواو في اللفظ، فصار الإعراب في حالة الرفع تقديريّاً، بخلاف حالتي النصب والجر، فإن الإدغام لا يخرج الياء عن حقيقتها، فإن الياء المدغمة أيضاً ياء.

وقد يكون الإعراب بالحروف تقديريّاً[٣] في الأحوال الثلاث[٤] في مثل: «جاءني أبو القوم»، و«رأيت أبا القوم»، و«مررت بأبي القوم»، فإنه لما سقط حروف الإعراب عن اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الإعراب لفظاً، بل صار تقديريّاً.

(وَاللَّفْظِيُّ) أي: الإعراب المتلفظ به (فِيمَا عَدَاهُ) يعني: فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الإعراب، أو استثقل.

[الممنوع من الصرف]

ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف، وكان غير المنصرف أقل من المنصرف[٥]، وبمعرفته يعرف المنصرف على قياس الإعراب التقديري واللفظي

---

[١] مرفوعاً أو منصوباً لا على قوله: قاض؛ إذ لو قصد حينئذ بلفظ نحو تمثيل تقدير الإعراب كان مستدركاً لإفادة الكاف إياه. ولو قصد به كون اللفظ جمعاً سالماً بالواو والنون مضافاً إلى ياء المتكلم لم يحتج أيضاً إلى ذكره؛ إذ ليس المقصود في التمثيلات خصوصية المذكورات، بل يراد المذكورات وأخواتها، ولهذا لم يجمع بين الكاف ونحوها.

[٢] قال الفاضل الهندي: إن تلفظ الإعراب في مسلمي بعد الإعلال متعذر وقبله مستثقل كما في عصا، لكن المؤثر في التقدير في عصا ما بعد الإعلال من التعذر، وفي مسلمي ما قبله من الاستثقال؛ لأن إعرابه بالواو، وثقله يوجب تقديرها بخلاف عصا، فإن إعرابه بالحركة، وثقله يوجب إبدال الحرف لا الإسكان وتقدير الحركة.

[٣] وضابطه: ما إذا كان الإعراب مدة ولاقى ساكناً.

[٤] للاستثقال. وضابطه: ما إذا كان الإعراب مدة ولاقى ساكناً، نحو: والمقيمي الصلاة بجر الصلاة ونصبها، فخرج نحو: مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع، فإن إعرابه لا يكون مدة أصلاً.

[٥] أي: أقل أفراداً منه؛ لأن شرائطه ومعانداته أكثر، وأنه كلما كان الشيء أكثر شروطاً كان أقل أفراداً.

عرَّف غير المنصرف، واكتفي بتعريفه، فقال: (غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ[١]: مَا) أي: اسم معرب[٢] (فِيهِ عِلَّتَانِ[٣]) تؤثران باجتماعهما[٤]، واستجماع شرائطهما[٥] فيه أثراً، سيجيء ذكره (مِنْ) علل (تِسْعٍ[٦] أَوْ) علة (وَاحِدَةٌ مِنْهَا) أي: من تلك التسع (تَقُومُ) هذه العلة الواحدة (مَقَامَهُمَا) أي: مقام هاتين العلتين بأن تؤثر وحدها تأثيرهما.

(وَهِيَ) أي: العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين من الأمور التسعة، لا كل واحد منها، حتى يقال: لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الأمور، وذلك المجموع[٧]:

---

[١] المنصرف مأخوذ من الصرف، وهو الفضل والزيادة، وإنما سمي المنصرف به لاشتماله على زيادة على الإعراب، أعني: علامته، وهي التنوين، أو لاتصافه بزيادة تمكن. ولذا يقال له: الأمكن. ولما عري مقابله عن تلك الزيادة سمي بغير المنصرف.

[٢] جعل «ما» موصوفة لا موصولة؛ لأن حق الخبر أن يكون نكرة، ولئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير المبتدأ؛ لأن «غير» لا يكتسب التعريف من المضاف إليه. وفيه أن المراد بغير المنصرف معناه العرفي، وهو مفهوم محصل لم يلاحظ فيه معنى المغايرة. وله أن يقول: إنه بهذا المعنى أيضاً نكرة؛ لأن الظاهر أنه اسم جنس لا علم جنس؛ لأنه علم ضروري ولا ضرورة هنا. والقول بأنه خبر قدم يخالف الأسلوب الشائع من تقديم المعروف، وجعله موضوعاً، والقاعدة المحفوظة أيضاً من أن سبق العلم بشيء يستدعي جعله موضوعاً، وقد سبق العلم بغير المنصرف.

[٣] فاعل الطرف، أو مبتدأ قدم خبره، والجملة صفة ما. العلة في اللغة: عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية. وفي اصطلاح النحاة ليست بمعنى الموجب، بل بمعنى ما ينبغي أن يختار المتكلم عند حصوله أمراً يناسبه. وذلك الأمر المناسب يسمى بالحكم. فعلى هذا يكون إطلاق العلة على كل واحد مجازاً، لكن صريح كلام المصنف في الإيضاح يدل على أن إطلاق السبب على كل من التسع حقيقة، وبنى ذلك على أن صاحب المفصل ثَنَّى السبب في تعريف غير المنصرف حيث قال: ما فيه سببان، ولم يقل: ما فيه سبب. ولا يخفى أن هذا الوجه جار في العلتين أيضاً، فيكون إطلاق العلة على كل واحد حقيقة عنده. فاعل الظرف، أو مبتدأ قدم خبره، والجملة صفة ما.

[٤] هذا القيد إشارة إلى أن مثل «حبلى» و«مصابيح» علمين خارج عن هذا الجزء من التعريف، داخل في الحزء الآخر منه، وهو قوله: «أو واحدة منها تقوم مقامهما»؛ لأنهما وإن كان فيهما علتان، لكن المؤثر العلة الواحدة، وهي التأنيث في الأول، والجمعية في الثاني لا العلمية، ولهذا لو نكرا لم ينصرفا أيضاً.

[٥] قيد بذلك لئلا يتوهم أن مجرد اجتماع العلتين كاف في التأثير، حتى يلزم أن يكون مثل «نوح» غير منصرف مع أنه منصرف.

[٦] لم يقل: من تسع علل، حتى يكون المحذوف المضاف إليه لا الموصوف؛ لأن شرط حذف المضاف إليه لم يتحقق فيه.

[٧] عدل لقد بلغ تنكير الأسباب في هاتين البيتين نهاية الحسن؛ إذ السبب عدل ما، لا كل عدل، وهو عدل لا يكون علة البناء، وكذا السبب وصف ما، وهو الوصف الأصلي وهكذا. وحينئذ كان المناسب تنكير النون أيضاً، إلا أنه لم يساعده النظم، فما أحسن مما قال بعض الشارحين: إن الألف واللام فيه زائدة.

(عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ   وَعُجْمَةٌ، ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ)

والعدول في عطف هاتين العلتين[١] من الواو إلى «ثم»، لمجرد المحافظة[٢] على الوزن.

(وَالنُّونُ[٣] زَائِدَةً مِنْ قَبْلِهَا أَلِفٌ   وَوَزْنُ فِعْلٍ وَهَذَا الْقَوْلُ تَقْرِيبُ)

فقوله: «زائدة»، منصوب على أنه حال[٤]؛ إذ المعنى: ويمنع النون الصرف[٥] حال كونها زائدة.

وقوله: «ألف»[٦] فاعل الظرف المتقدم، أعني: من قبلها، أو مبتدأ خبره الظرف المتقدم.

ولا يخفى أنه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الألف، مع أنها أيضاً زائدة، ولهذا يعبر عنهما بالألف والنون الزائدتين، ولو جعل «الألف» فاعلاً[٧] لقوله: «زائدة»[٨]،

---

[١] ثم للتراخي في الزمان. ويستعار للتراخي في الرتبة، فيكون ما بعده أعلى رتبة مما قبله أو أدنى. ولا يخفى أن الجمع أعلى مرتبة مما قبله ومما بعده. فكلمة «ثم في» العلتين لهذه النكتة الجليلة.

[٢] فجردت عن التراخي، وأريد مجرد المشاركة، وذلك لأن ثبوت العلية للجمع ليس متأخراً عن ثبوتها لما سبق، وكذا الحال في التركيب.

[٣] فيه مساهلة؛ إذ العلة مجموع الألف والنون.

[٤] أو صفة موصوف محذوف، أو منصوب بتقدير أعني؛ لأن النون لما ذكرت مطلقة احتيج إلى تعيين المراد. ويجوز أن يكون مرفوعاً على أنه صفة للنون؛ لأن اللام للعهد الذهني زيدت للمحافظة على الوزن يدل عليه تنكير البواقي، أو بدل بحذف موصوف أي: نون زائدة، أو خبر مبتدأ محذوف أي: هي زائدة، والجملة معترضة.

[٥] وذلك لأن قوله: عدل إلى آخره تعداد للموانع؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف أي: تلك التسع هذه، أو بدل من تسع، أو بيان لها، فالعامل هو المنع المفهوم من المقام من غير تقديره في نظم الكلام. قيل: يجوز أن يكون عاملها التعريف المستفاد من اللام كما قيل في قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ﴾ (سورة الزمر:٦٧).

[٦] الجملة حال من صاحب الحال الأولى، فيكون من الأحوال المترادفة، أو من ضميره المستتر في زائدة، فيكون من الأحوال المتداخلة أو صفة.

[٧] الفرق بين بُيِّن ما إذا جعل ظرفاً للزيادة، أو لنفس الزائد؛ إذ على الأول يفهم زيادتهما، وتقدم زيادة الأولى على الثانية، وعلى الثاني لا يفهم إلا تقدم الأولى بحسب الوضع على الثانية.

[٨] هذا مما لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف أرباب التأليف؛ إذ لا يقصد به إلا التقدم في الذكر، ففهمه في عبارتهم بعيد جداً.

والظرف متعلقاً بالزيادة، وأريد بزيادة الألف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة، وتقدم الألف عليها في هذا الوصف، لَفُهِمَ زيادتهما جميعاً. وهذا كما إذا قلت: «جاءني زيد راكباً من قبله أخوه»، فإنه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب، وتقدم أخيه عليه في هذا الوصف.

وقوله: «وهذا القول تقريب»[١] يعني: أن ذكر العلل[٢] بصورة النظم تقريب لها إلى الحفظ[٣]؛ لأن حفظ النظم أسهل، أو القول بأن كل واحد من الأمور التسعة علة، قول تقريبي لا تحقيقي؛ إذ العلة في الحقيقة اثنان منها لا واحدة، أو القول بأنها تسع تقريب لها إلى الصواب؛ لأن في عددها خلافاً:

فقال بعضهم[٤]: إنها تسعة.

وقال بعضهم: إنها اثنتان[٥].

وقال بعضهم: إنها إحدى عشرة[٦].

ولكن القول بأنها تسع تقريب لها إلى ما هو الصواب من المذاهب الثلاثة.

ثم إنه ذكر أمثلة العلل[٧] التسع المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال:

(مِثْلُ: عُمَرَ) مثال للعدل[٨].

---

[١] ما ثبت في كلامهم الوجوه الثلاثة المذكورة. ولنا وجه رابع، وهو الاعتذار من مسامحات وقعت للناظم في هذه الأبيات لعدم مساعدة النظم بأن المقصود تقريب غير المنصرف، والعلل من الحفظ لا يتحقق القول فيها؛ إذ لا يساعده النظم. وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الأول مما ذكرنا. ومنها إيهام العلل كما بين في تنكيرها، ومنها ما في قوله: والنون زائدة مما ذكره الشارح، ومما يذكر لك من أن السبب مجموع الألف والنون لا مجرد الألف.

[٢] من فسر التقريب بالأقرب، فلعله فهم من المبالغة المفهومة من حمل المصدر على صاحبه، أو من الصيغة، فإن باب التفعيل يجيء للتكثير، وفيه أنه إذا كان متعدياً يجيء لتكثير المفعول لا لتكثير الفعل.

[٣] أي: إلى حفظ المبتدئ وضبطه لا بمعنى الحفظ من العيوب.

[٤] كالزمخشري والمصنف والبيضاوي.

[٥] وهو صدر الأفاضل والقاضي عضد ومن معهما.

[٦] وهو صاحب اللباب ومن تبعه.

[٧] أي: أراد ذكرها توضيحاً لها. وفيه مقابلة الجمع، فيصار إلى التوزيع.

[٨] يعني أنه غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر باجتماع العلة الأخرى، وهي العلمية، وهذا العدل هو كونه مخرجاً عن صيغته الأصلية إلى هذه الصيغة المخصوصة لا أن نفس هذا المثال عدل، وكذا الحال في الأمثلة الباقية. فإن نفس الأسماء ليست علة، بل هي غير منصرف تحقق فيها العلل، فتأمل.

(وَأَحْمَرَ) مثال للوصف.

(وَطَلْحَةَ) مثال للتأنيث.

(وَزَيْنَبَ) مثال للمعرفة.

وفي إيراد «زينب» مثالاً للمعرفة بعد «طلحة» إشارة إلى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي [١].

(وَإِبْرَاهِيمَ) مثال للعجمة.

(وَمَسَاجِدَ) مثال للجمع.

(وَمَعْدِي كَرِبَ) مثال للتركيب.

(وَعِمْرَانَ) مثال للألف والنون.

(وَأَحْمَدَ) مثال لوزن الفعل.

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم غير المنصرف [٢]، والأثر المترتب [٣] عليه من حيث اشتماله على علتين [٤]، أو علة واحدة تقوم مقامهما: (أَنْ لَا كَسْرَ) فيه (وَلَا تَنْوِينَ [٥]).

وذلك لأن لكل علة فرعية [٦]، فإذا وقع في الاسم علتان [٧] حصل فيه فرعيتان، فيشبه الفعل [٨] من حيث إن له فرعيتين بالنسبة إلى الاسم:

---

[١] يعني: أن التأنيث اللفظي معتبر وإن كان مع التذكير الحقيقي الذي لا يعتبر تأنيث الفعل معه، فلا يقال: جاءت طلحة، وكذا المعنوي الذي خفي فيه العلامة.

[٢] الظاهر أن الإضافة للاستغراق.

[٣] عطف تفسير للحكم، وإشارة إلى أن الحكم ههنا بمعنى الحكم المتعارف عند الأصوليين.

[٤] إنما قال ذلك؛ لأن الحكم يضاف إلى العلة حقيقة لا إلى ما فيه العلة. ورجع الضمير إلى وجود أحد الأمرين من العلتين، وما يقوم مقامهما صرف عن المنساق إلى الفهم.

[٥] إنما ذكر الكسرة ههنا مع أن انتفاءها قد علم بقوله: غير المنصرف بالضمة والفتحة؛ لأنه أراد الجمع بين الحكمين، فإنه أقرب ضبطاً. ولا يخفى أن ذلك الحكم لم يظهر في المثنى وجمع المذكر السالم علمين للمؤنث، إلا إذا أعربا إعراب المفرد، كما ذهب إليه بعضهم.

[٦] اعلم أن الفرعية لا تختص بفرعية الموقوف للموقوف عليه، بل يشملها وغيرها كفرعية المرجوح للراجح، وأنها لا تنحصر فيما ذكر ككون الاسم مثنى إلى غير ذلك، لكن لم يعتبروها ولم يعلم وجهه.

[٧] لم يقنع بفرعية واحدة؛ لأن المشابهة بالفرعية غير ظاهرة، ولا قوية؛ إذ الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة، بل يحتاج في إثباتها إلى تكلف. وكذا إثبات الفرعية في الأسماء بسبب هذه العلل خفي. ولم تكف واحدة إلا إذا قامت مقام اثنتين.

[٨] اعلم أن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل العمل والبناء، فإذا شابه الاسم الفعل في تمام معناه، كما في أسماء الأفعال يبنى، ويعطي عمله، وإذا شابهه في تركيب الحروف الأصلية، وفي جزء معناه كاسم

إحداهما: افتقاره إلى الفاعل.

وأخراهما: اشتقاقه من المصدر.

فمنع منه الإعراب[١] المختص بالاسم، وهو الجر والتنوين، الذي هو علامة التمكن.

وإنما قلنا: إن لكل علة فرعية:

لأن العدل فرع المعدول عنه[٢].

والوصف فرع الموصوف[٣].

والتأنيث فرع التذكير؛ لأنك تقول: «قائم»[٤]، ثم تقول: «قائمة».

والتعريف فرع التنكير؛ لأنك تقول: «رجل»، ثم تقول: «الرجل»[٥].

والعجمة في كلام العرب فرع العربية؛ إذ الأصل في كل كلام ألا يخالطه لسان آخر.

الفاعل يعطى عمله، ولا يبني لضعف أمر الفعل في البناء. ولذا يعرب المضارع بتطفله على الاسم، وإذا شابهه بوجه بعيد ككونه فرعاً، فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل في البناء، ولا يعطى بها عمل الفعل لخلوه من المعنى الفعلي، بل ينزع بها علامة الإعراب، وهو التنوين، ثم يتبعه الكسر، أو ينزعان معاً.

[١] وفي تقديم الكسرة على التنوين إشارة إلى ذلك، أو منع التنوين أوَّلا، ثم أتبع الكسرة. وقد جوز المصنف الأمرين في (الإيضاح). ومال الشيخ الرضي إلى الثاني بعود الكسرة بضرورة عود التنوين، وعدم ضرورة عودها. وإنما أتبع الكسر التنوين؛ لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف أيضاً كما في الوقف واللام والإضافة، فأرادوا النص من أول الأمر على أنه لم يسقط إلا لمشابهته الفعل، فحذفوا صورة الكسر التي لا تدخل الفعل. وقال المصنف: إنما يتبعه؛ لأن الكسر يلازم التنوين، يعني: أن أي موضع يدخله التنوين يدخله الكسر، فإذا انتفى التنوين من غير عوض انتفى الكسر أيضاً؛ لأنه يلازمه. وإنما قال: من غير عوض؛ إذ لو انتفى التنوين مع العوض، وهو اللام أو الإضافة لم ينتف الكسر؛ لأن وجود العوض وجود المعوض.

[٢] لأن الأصل بقاء الاسم على حاله.

[٣] لتوقف معناه على ما يقوم به.

[٤] فهو فرع له لفظاً. ولما غلب المذكر على المؤنث كان فرعاً له في المعنى، هكذا قالوه. وفيه بحث؛ لأن التأنيث طارٍ على «قائم» مطلقاً لا على «قائم» من حيث هو مجرد عن التاء، والمذكر هو هذا لا ذاك، فإنه المشترك بين المذكر والمؤنث.

[٥] يعني أن التعريف طار على التنكير غالباً إما بوضع جديد أو بأداة، فهو فرع له لفظاً. ولما كان ما يعرفه كان مجهولاً لنا كان التعريف فرعاً للتنكير معنى.

والجمع فرع الواحد.

والتركيب فرع الإفراد.

والألف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه[١]. ووزن الفعل فرع وزن الاسم؛ لأن أصل كل نوع[٢] ألا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر، فإذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعاً لوزنه الأصلي.

(وَيَجُوزُ) أي: لا يمتنع[٣] سواء كان ضرورياً أو غير ضروري **(صَرْفُهُ[٤])** أي: جعله في حكم المنصرف بإدخال الكسر والتنوين فيه، لا جعله منصرفاً حقيقة، فإن غير المنصرف عند المصنف: ما فيه علتان أو واحدة تقوم مقامهما، وبإدخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما[٥].

وقيل: المراد بالصرف[٦] معناه اللغوي[٧] لا الاصطلاحي.

والضمير في «صرفه» راجع إلى «حكمه».

(لِلضَّرُورَةِ) أي: لضرورة وزن الشعر، أو رعاية القافية، فإنه إذا وقع غير المنصرف

---

[١] منهم من قال: إن منعهما للصرف لمضارعتهما لألفي التأنيث الممدودة في انتفاء التاء، وكونهما زيدتا معاً وحذفتا معاً، وكون أولى الحرفين في كل مدة والثانية حرفاً شبيهاً بحرف العلة. ولا يخفى أنه لا بد حينئذ من إثبات الفرعية بين المشبه والمشبه به.

[٢] يفيد فرعية قسم إلى القسم الآخر الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع.

[٣] الجواز قد يراد به الإمكان الخاص، وهو سلب الضرورة عن الطرفين. وقد يراد به الإمكان العام، وهو سلب الضرورة عن الجانب المقابل، ولا يجوز إرادة المعنى الأول لوجوب الصرف في الضرورة، بل يراد به المعنى الثاني، ويقيد بجانب الوجود، فلذا فسره بقوله: لا يمتنع.

[٤] لا يجوز عكسه، وذلك لأن الضرورة تَرُدُّ الأشياء إلى أصولها، ولا تخرج الأشياء عن أصولها. ولهذا جاز قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور إلا نادراً. وجوَّز الكوفيون وبعض البصريين العكس للضرورة بشرط العلمية.

[٥] فيه أن غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان، فيجوز أن تخرجا من التأثير بالضرورة أو باعتبار التناسب، فلا حاجة إلى ضرورة الصرف عن ظاهره.

[٦] قائله: الشارح الهندي. وإنما أتى بصيغة التمريض إشارة إلى ضعفه؛ لأن المناسب بالمقام هو الأول مع أن الثاني أيضاً مجاز بالنسبة إلى اصطلاح النحاة، وإن كان حقيقة بالنسبة إلى اللغة، ومعناه اللغوي التغيير، ومعناه الاصطلاحي الخلو عن العلتين.

[٧] الظاهر من الصرف معناه الاصطلاحي. والظاهر من ضمير «صرفه» رجوعه إلى غير المنصرف بحكم قوله: وحكمه، والحاجة تندفع بترك الظاهر الأول؛ فلا وجه لترك الظاهر الثاني، فافهم.

في الشعر، فكثيراً ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن، أو انزحاف يخرجه عن السلاسة.

أما الأول: فكقوله:

صُبَّتْ[١] عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ أَنَّهَا ... صُبَّتْ عَلَى الْأَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيَا

وأما الثاني فكقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَان لَنا إِنَّ ذِكْرَهُ[٢] ... هو الْمِسْكُ مَا كررتَهُ يَتَضَوَّعُ

فإنه لو فتح نون «نعمان» من غير تنوين يستقيم الوزن، ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة، كما يحكم به سلامة الطبع.

فإن قلت: الاحتراز[٣] عن الزحاف ليس بضروري[٤]، فكيف يشمله قوله: «للضرورة»؟

قلنا: الاحتراز عن بعض الزحافات إذا أمكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء.

وأما الضرورة الواقعة لرعاية القافية، فكما في قوله:

سلام على خير الأنام وسيد ... حبيب إله العالمين محمد

بشير نذير هاشمي مكرم ... عطوف رؤوف من يسمى بأحمد

---

[١] في الحاشية هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم وأوله:

ماذا على من شم تربة أحمد ... أن لا يشم مدى الزمان غواليا

مرثية بالتخفيف.

والمعنى: ما الذي أو أي شيء وقع على من شم تربة أحمد في ألا يشم مدى الزمان وامتداده أنواع الغالية والاستفهام للإنكار. والمعنى: لم يقع عليه شيء؛ لأنه استغنى بشمه عن شم الغوالي، أو المعنى: ماذا أوجب على من شم تربة أحمد ألا يشم إلى آخره، والاستفهام للتعجب من عظم الموجب، وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي.

[٢] يجوز الكسر في «إن»، وحينئذ يكون الجملة استئنافية، والفتح وحينئذ يكون منصوباً بنزع الخافض، وهو اللام. وإنما لم يمثل للضرورة لظهور أمرها.

[٣] إلى قوله: ضروري، فالمراد بالضرورة ما عده الشعراء ضرورة.

[٤] أي: فلا يجب الصرف لأجله، بل يجوز كما في حال التناسب، ولا يخفى وجه تفريع هذا السؤال على ما قبله.

فإنه لو قال: «بأحمد» لا يخل بالوزن، ولكنه يخل بالقافية، فإن حرف الروي في سائر الأبيات، الدالُ المكسورةُ.

(**أَوْ لِلتَّنَاسُبِ**) أي: ويجوز صرف غير المنصرف، ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف؛ لأن رعاية التناسب بين الكلمات أمرٌ مهمٌّ عندهم، وإن لم يصل إلى حد الضرورة.

(**مِثْلُ**: ﴿**سَلاَسِلاً وَأَغْلاَلاً**[1]﴾) حيث صرف «سلاسلًا»[2] لتناسب المنصرف الذي يليه[3]، أعني: «أغلالًا»، فقوله: «سلاسلًا وأغلالًا» مثال لمجموع غير المنصرف[4] الذي صرف، والمنصرف الذي صرف غير المنصرف لتناسبه.

(**وَمَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا**[5]) أي: العلة الواحدة[6] التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع، علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما مقام العلتين لتكررهما:

إحداهما: (**الْجَمْعُ**) البالغ إلى صيغة منتهى الجموع[7]، فإنه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة، كـ«أكالب» و«أساور» و«أناعيم»، أو حكماً كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف، والحركات، والسكنات، كـ«مساجد» و«مصابيح».

وثانيهما: التأنيث، لكن لا مطلقاً، بل بعض أقسامه (**وَ**) هو (**أَلِفَا التَّأْنِيثِ**[8]) المقصورة والممدودة[9]، أي: كل واحدة منهما كـ«حبلى» و«حمراء»؛ لأنهما لازمتان للكلمة وضعاً، لا تفارقانها أصلاً، فلا يقال في «حبلى»: حُبْلٌ، ولا «حمراء»: حُمْرٌ، فيجعل

---

[1] على قراءة نافع والكسائي وأبي بكر.

[2] تعليل لصحة التمثيل به، أو للمكان إشارة إلى قراءة أخرى بدون رعاية التناسب.

[3] هذا في خصوص المادة، وإلا فقد يكون المنصرف الذي يجعل الغير المنصرف مناسباً له في كلام آخر مقدماً عليه أو مؤخراً عنه، كما صرف «قواريرا» لرعاية فواصل الآيات.

[4] أي: الغير المنصرف الذي وقع في التركيب وكلام الفصيح.

[5] اللائق تقديمه على الحكم؛ لأنه بصدد بيان ما أبهمه في حد غير المنصرف.

[6] يشير إلى أن هذا تفصيل لما أجمله المصنف في تعريف غير المنصرف حيث قال فيه: «أو واحدة منها تقوم» إلى آخره وإلى أن «ما» موصولة، وأن الموصول للعهد حيث قال: من العلل التسع.

[7] زاد لفظ الصيغة؛ لأن «مساجد» مثلًا ليس منتهى الجموع، بل على صيغته ووزنه، يعني: أن كونه على تلك الصيغة يقوي الجمعية، بخلاف الصفة مثلاً.

[8] فيه مسامحة. والمراد التأنيث الواقع بسبب إحداهما.

[9] الهمزة في الممدودة منقلبة عن الألف، وهي للتأنيث دون الألف التي قبلها. ولمّا لم يفارق إحداهما الأخرى نسبتا إلى التأنيث تغليباً.

لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر، فصار التأنيث مكرراً، بخلاف التاء، فإنها ليست لازمة للكلمة[١]، بحسب أصل الوضع، فإنها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث، فلو عُرِضَ اللزوم لعارض كالعلمية[٢] مثلًا، لم يَقْو قوةَ اللزوم[٣] الوضعي.

[العدل]

(**فَالْعَدْلُ**[٤]) مصدر مبني للمفعول[٥]، أي: كون الاسم معدولًا: (**خُرُوجُهُ**) أي: خروج الاسم[٦]، أي: كونه مخرجاً (**عَنْ صِيغَتِهِ**[٧] **الْأَصْلِيَّةِ**) أي: عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون ذلك الاسم عليها[٨]. ولا يخفى عليك أن صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات، فبإضافة الصيغة إلى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها. وإن المتبادر من خروجه عن صيغته الأصلية أن تكون المادة باقية، والتغيير إنما

---

[١] أي: لبنائها وإن اتفق في بعض الأسماء لزومها كحجارة وتجارة.

[٢] بيان للعارض، أي: لأن الأعلام لا تتغير كما أن ضروب الأمثال كذلك.

[٣] من باب علم. وقوة منصوب بنزع الخافض، أي: مثل قوة اللزوم الوضعي الكائن في مثل حبلى وحمراء.

[٤] الفاء لتفسير العدل وأخواته، أي: بيان نفس مفهوم السبب، أو شرط تأثيره وعليته، وهو في اللغة: الصرف، يقال: اسم معدول، أي: مصروف عن بنيته.

[٥] فيصح تفسيره بالخروج؛ لأن مفهومه أعم من أن يكون مستنداً إلى الإخراج أو لا، وإن كان المتبادر الخروج بنفسه. وإنما لم يفسر المصنف مصدر المعلوم؛ لأنه لا يدل على ما هو مسبب للمنع إلا ضمناً؛ لأن السبب ما قام بالاسم؛ إذ به يتحقق الفرعية، وهو ههنا المعدولية لا ما قام بالمتكلم.

[٦] أي: خروج مادته؛ إذ لا يتصور خروج الكل عن جزئه.

[٧] كأنه أراد بها ما يشمل صورته الحكمية أيضاً، فإن خروج سحر معيناً من السحر ليس خروجاً عن صورته الحقيقية؛ إذ لا دخل للام فيها، نعم لها دخل في صورته الحكمية؛ لأن اللام بمنزلة جزء الكلمة، ولذا لا يجوز الفصل بينها وبين مدخولها، ومع هذا يبقى الإشكال؛ لأنها غير متناولة للصورة الحاصلة بـ«من» أو الإضافة. ولهذا يغير التفسير بأنه خروج عما هو حقه من الصيغة، أو استلزام كلمة أخرى معه. وفيه أنه يلزم أن يكون يوم الجمعة معدولاً عن صمت في يوم الجمعة مع أنه ليس معدولاً عنه. ولا يرد على تفسير المصنف؛ إذ ليس لـ«في» مدخل في صورته الحكمية لجواز الفصل بينها وبين مدخولها بالحرف الزائد. ويمكن أن يقال: إن ذلك الخروج غير تام؛ لأن المقدر في حكم الملفوظ.

[٨] خروج الاسم عن صيغته الأصلية بهذا المعنى في «عمر» غير ظاهر؛ لأنه ليس هناك أصل وقاعدة يقتضي أن يكون «عمر» على صيغة «عامر» إلا أن يقال: لما اقتضى ضرورة منع الصرف إلى أن يحكم بأنه معدول حكم بأنه يسمى باسم الفاعل من العمارة، فـ«عمر» اسم الفاعل من العمارة، خرج عن صيغته التي هي على مقتضى القاعدة، وهي «عامر» إلى «عمر».

وقع في الصورة فقط، فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز[١]، مثل: «يد ودم»، فإن المادة ليست باقية فيهما، وأن خروجه عن صيغته الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى، أي: مغايرة للأولى. ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة، كما كانت الأولى داخلة تحته، فخرجت عنه المغيرات القياسية[٢].

وأما المغيرات الشاذة[٣] فلا نسلم أنها مخرجة عن الصيغة الأصلية، فإن الظاهر أن مثل: «أقوس» و«أنيب» من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما، أعني: «أقواساً» و«أنياباً»، بل إنما جمع «القوس» و«الناب» ابتداء على «أقوس» و«أنيب»[٤] على خلاف القياس من غير أن يعتبر جمعهما أوّلاً على «أقواس» و«أنياب» وإخراج «أقوس» و«أنيب» عنهما.

وقال بعض الشارحين: قد جوَّز بعضهم تعريف الشيء بما هو أعم منه إذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه، فيمكن أن يقال: المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل، لا عن كل ما عداه، فحيث[٥] حصل بتعريفه هذا التمييز لا بأس بكونه أعم

---

[١] وكذا المحذوفة الأوائل مثل عدة، والمحذوفة الأواسط كمقول في وجه. ولا يبعد أن يقال: خرج عنه كل ما غير بإبدال حرف أصلي إلى حرف آخر كالمقام والإيلاء، فإن المادة ليست باقية فيها، فلم يبق من المغيرات القياسية إلا المدغمات، فهي الخارجة باعتبار قيد المغايرة لا غير. هكذا ينبغي أن يحقق هذا المقام، فما قيل في بيان قوله: فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام.

[٢] كالمقام قيل: لم تدخل في الخروج؛ لأنها مخرجة لا خارجة، وفي دخول المعدولات حينئذ، تأمل.

[٣] كالجموع والمصغرات والمنسوبات الشاذة. وأما القلب كأيس في يئس فقيل: إنه ليس خارجاً عن صورته؛ إذ لا مدخل لتقديم بعض الحروف على بعض في الوزن، فإنه أمر اعتباري. وأما نحو فخذ وعنق بسكون العين فقيل: إنه لم يخرج خروجاً تامّاً؛ إذ يستعمل على الصيغة الأصلية أكثر من استعماله على الصيغة الفرعية. واللفظ إذا أطلق انصرف إلى الكامل. ولا يخفى أن الاحتياج إلى هذا العذر على تقدير كون تغيره غير قياسي.

[٤] ولهذا يضافان إليهما، فيقال: جمعهما ولو كانا مخرجين عن أقواس وأنياب لنسبا إليهما.

[٥] كلمة «حيث» مكاني أو تعليلي. ويفهم من كلامه أن هذا التوجيه مرضي له مع أن الظاهر أن المقصود في هذا المقام تمييز غير المنصرف عن المنصرف لا مجرد تمييز بعض العلل عن بعض. ولا شك أن هذا التعريف للعدل لا يتميز به غير المنصرف من المنصرف، فإنه إذا سمي بالجموع الشاذة مثلاً شخص لم يعلم أنها منصرف أو غير منصرف، بل يتوهم أنها غير منصرف لتحقق العلمية والعدل بهذا التعريف الأعم منها.

منه، فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف إلى ارتكاب تلك التكلفات[١].

واعلم أنا نعلم قطعاً[٢] أنهم لما وجدوا «ثُلَاثَ، ومَثْلَثَ، وأُخَرَ وجُمَعَ وعُمَرَ» غير منصرف، ولم يجدوا فيها سبباً ظاهراً غير الوصفية أو العلمية احتاجوا[٣] إلى اعتبار سبب آخر، ولما لم يصلح للاعتبار إلا العدل، اعتبروه فيها، لا أنهم تنبهوا للعدل[٤] فيما عدا «عمر» من هذه الأمثلة، فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر.

ولكن لا بد في اعتبار العدل من أمرين:

أحدهما: وجود الأصل للاسم المعدول.

وثانيهما: اعتبار إخراجه عن ذلك الأصل؛ إذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الإخراج.

ففي بعض تلك الأمثلة[٥] يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه، فوجوده محقق بلا شك، وفي بعضها لا يوجد دليل غير منع الصرف، فيفرض له أصل، ليتحقق العدل بإخراجه عن ذلك الأصل، فانقسام العدل إلى التحقيقي

---

[١] لما كانت العبارة غير صريحة في إفادة بعض القيود سماه تكلفات، وإلا فهو قدر العبارة على وجه يفهم المقصود بطريق التبادر منها من غير تكلف.

[٢] كأن وجهه أن نظر النحاة في تتبعهم أولًا إلى إعراب الكلمة وبنائها، فإذا نظروا إلى إعراب ثلاثة وأخواته وجدوا إعرابها إعراب منع الصرف. ولما علموا بالتتبع أن منع الضرف لا يكون إلا بفرعيتين حقيقة أو حكماً فتشوا عن حال تلك الأمثلة، فوجدوا فرعية ظاهرة، وهي العلمية والوصفية، ولم يجدوا أخرى، فاضطروا إلى اعتبار فرعية أخرى، ولم يصلح للاعتبار إلا العدل، فاعتبروه، ثم فتشوا عن حال الأصل، ففي بعض الأمثلة لم يجدوا ما يدل على ثبوت الأصل إلا اقتضاء العدل المعدول عنه، وفي بعضها وجدوا دليلاً آخر، فالثاني هو العدل التحقيقي أي: العدل المنسوب إلى ما هو محقق، أي: في الخارج. والأول هو العدل التقديري أي: العدل المنسوب إلى ما هو مقدر ليس ثابتاً في الخارج.

[٣] جواب «لما» أي: اضطروا لحفظ قاعدتهم إلى سبب آخر.

[٤] اعلم أن التنبه على ذات السبب في غير العدل والجمع التقديري مقدم على منع الصرف، ولا يتوقف على معرفة منع الصرف أصلاً. وأما علمية الأسباب فلا يعرف في شيء منها إلا بعد معرفة منع الصرف. وأما في العدل التحقيقي فإن كان هو الخروج عما هو القياس، فيمكن أن يعرف بدون معرفة منع الصرف كسائر الأسباب، وإن كان هو الخروج عما كان للمادة، كما قرر في الشرح، فلا يعرف إلا بمنع الصرف.

[٥] وهو ما عدا عمر، وهذا إشارة إلى التفتيش عن حال أصولها.

والتقديري[١] إنما هو باعتبار كون ذلك الأصل محققاً أو مقدراً.

وأما اعتبار إخراج المعدول عن ذلك الأصل ليتحقق العدل، فلا دليل عليه إلا منع الصرف. فعلى هذا قوله: (تَحْقِيقاً[٢]) معناه: خروجاً كائناً عن أصل محقق، يدل عليه دليل غير منع الصرف.

(كـ«ثُلاَثَ وَمَثْلَثَ»[٣])، والدليل على أصلهما أن في معناهما تكراراً دون لفظهما. والأصل: أنه إذا كان المعنى مكرراً يكون اللفظ أيضاً مكرراً، كما في «جاءني القوم ثلاثةً ثلاثةً»[٤].

فعلم أن أصلهما لفظ مكرر، وهو «ثلاثة ثلاثة». وكذا الحال في «أُحَاد» و«موحد» و«ثناء» و«مثنى» إلى «رُبَاع»[٥] و«مَرْبَع» بلا خلاف، وفيما وراءها إلى «عشار ومعشر» خلاف، والصواب مجيئها.

والسبب[٦] في منع صرف «ثلاث ومثلث»، وأخواتهما العدل والوصف؛ لأن الوصفية العرضية التي كانت في «ثلاثة ثلاثة»[٧] صارت أصلية في «ثلاث ومثلث»

---

[١] المشهور أن انقسام العدل إليهما ليس باعتبار الأصل، بل باعتبار أن عدل بعض الأمثلة ثابت بغير منع الصرف، وعدل بعضها ثابت بمجرد منع الصرف. ولعل وجهه أن إثبات الأصل قصداً إثبات للفرع ضمناً، فإذا ثبت بدليل غير منع الصرف أن أصل «ثلاث»: ثلاثة ثلاثة، ثبت أن «ثلاث» فرعه، وليس فرعيته لذلك الأصل إلا باعتبار المعدول عنه، فقد ثبت العدل بدليل غير منع الصرف. إن قلت: فكيف يصح قوله الآتي فلا دليل عليه إلا منع الصرف؟ قلنا: أراد به أن الدليل المؤثرالمثبت أوّلاً للعدل في نظر النحاة واعتبارهم ليس إلا منع الصرف أو ضرورة مثله. وأما ثبوت العدل فيما لا ضرورة فيه كما سيجيء فبالعرض.

[٢] وصف بحال المتعلق. وأما على المشهور فمعناه: خروج تحقيق، أي خروجاً محققاً كرجل سواء بمعنى رجل مسيء، فيكون وصفه بالتحقيق وصفاً بحال نفسه، وكذا معنى قوله: تقديراً.

[٣] صفة بعد صفة لـ«خروجاً» أو خبر محذوف أي: ذلك الخروج كخروج ثلاث.

[٤] كلاهما منصوبان على الحالية، مؤول بلفظ واحد، أي مفصلًا بهذا التفصيل، فلما كان كلا اللفظين عبارة عن الحال، أجري الإعراب عليهما.

[٥] أراد بـ«إلى» تعيين الحد، وإلا فالأظهر الواو بدل «إلى».

[٦] إلى قوله: العدل، والوصف عند سيبويه. وذهب جماعة إلى أن السبب تكرار العدل؛ لأنه عدل فيه عن صيغة إلى صيغة، وعن مكرر إلى غير مكرر، أو اسمية إلى وصفية.

[٧] اعلم أن ثلاثة من أسماء العدد، وهي موضوعة للوحدات لا لما له الوحدات، حتى يكون أوصافاً بحسب الأصل، نعم يستعمل فيما له الوحدات مجازاً. وذلك المعنى المجازي لثلاثة ثلاثة لما وضع لفظ ثلاث ومثلث له صارت الوصفية أصلية بالقياس إلى وضعهما. ولقائل أن يمنع كون ثلاثة ثلاثة باعتبار الوضع التركيبي مجازاً في المعنى الوصفي.

لاعتبارها فيما وضعا له.

(وَأُخَرَ) جمع «أخرى» مؤنث «آخر»، وآخر اسم التفضيل؛ لأن معناه في الأصل: أشد تأخراً، ثم نقل إلى معنى «غير».

وقياس اسم التفضيل أن يستعمل باللام، أو الإضافة، أو بكلمة «من»، وحيث لم يستعمل بواحد منها علم أنه معدول من أحدها.

فقال بعضهم: إنه معدول عما فيه اللام[١]، أي: عن الآخر.

وقال بعضهم: إنه معدول عما ذكر معه «مِنْ» أي: عن آخر مِنْ.

وإنما لم يذهب أحد إلى تقدير الإضافة[٢]؛ لأنها توجب[٣] التنوين، أو البناء، أو إضافة أخرى مثلها[٤]، نحو: «حينئذ» و«قبل» و:

يا تيم تيم عدي....

وليس في «أخر» شيء من ذلك، فتعين أن يكون معدولاً عن أحد الآخرين[٥].

(وَجُمَعَ) جمع «جمعاء» مؤنث «أجمع»، وكذلك «كتع وبتع وبصع»، وقياس «فعلاء

---

[١] يؤيده لزوم المطابقة للموصوف إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً، كما هو شأن المستعمل باللام. قيل: لكن يدفعه لزوم تخالف المعدول والمعدول عنه تنكيراً وتعريفاً؟ وأجيب عنه: بجواز عدول الاسم لفظاً ومعنى، كما في سحر إذا أردت به سحراً بعينه، وهو سحر ليلتك، فإنه معدول عن السحر لفظاً ومعنى. أما لفظاً: فلأن كل جنس أطلق وأريد به فرد معين من أفراده، فلا بد من لام العهد سواء صار بالغلبة علماً، نحو: النجم أو لا نحو: ﴿فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذاً وَبِيلاً﴾ (سورة المزمل:١٦). وأما معنى: فلأنه لو كان معنى اللام محفوظاً لبني لتضمنه معنى الحرف مع أنه معرب وغير منصرف في المشهور. وذلك بالعدل والعلمية المقدرة كأمس حالة الرفع عند بني تميم، فإنه المعدول عن الأمس، وغير منصرف بالعلمية المقدرة والعدل. وأما حالتي النصب والجر فمبني عندهم، وكضحى إذا أردت به ضحى يومك عند الجوهري. والقياس يقتضي أن يكون صباح ومساء معينين كأمس وسحر مع أنهما منصرفان اتفاقاً.

[٢] أي: فرضها واعتبارها.

[٣] الحصر ممنوع بما ذهب إليه الخليل في أجمع وأخواته، فالأولى أن يقال: إن المضاف إليه لا يحذف إلا إذا جاز إظهاره، ولا يجوز إظهاره ههنا.

[٤] في المضاف إليه سواء كان المضاف الثاني تكراراً للأول أو لا، نعم يشترط أن يكون تابعاً للأول. ولذا قال الشيخ الرضي: بدل تلك العبارة: أو دلالة ما أضيف إليه تابع ذلك المضاف إليه نحو: إلا علالة أو بداهة سابح.

[٥] يجوز فيه ضم الهمزة وفتحها.

أفعل» إن كانت صفة[١] أن تجمع على «فعل» كـ«حمراء» على «حمر»، وإن كانت اسماً أن تجمع على «فعالى» أو «فعلاوات» كـ«صحراء» على «صحارى» أو «صحراوات»، فأصلها: إما «جمع»، أو «جماعى»، أو «جمعاوات»[٢]، فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل، فأحد السببين فيها العدل التحقيقي، والآخر الصفة الأصلية، وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً، وفي «أجمع» وأخواته أحد السببين: وزن الفعل، والآخر: الصفة الأصلية.

وعلى ما ذكرناه[٣] لا يرد الجموع الشاذة، كـ«أنيب، وأقوس»، فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما، كـ«الأنياب والأقواس» كيف ولو اعتبر جمعهما أوّلاً على «أنياب وأقواس»، فلا شذوذ في هذه الجمعية، ولا قاعدة للاسم المخرج، ليلزم من مخالفتها الشذوذ[٤]، فمن أين يحكم فيهما بالشذوذ؟ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول.

(أَوْ تَقْدِيراً) أي: خروجاً كائناً عن أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره، وفرضه منع الصرف لا غير (كَـ«عُمَرَ»[٥]) وكذلك زفر، فإنهما لما وجدا غير منصرفين، ولم يوجد فيهما سبب ظاهر، إلا العلمية اعتبر فيهما العدل، ولما توقف اعتبار العدل على وجود الأصل، ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما «عامر وزافر» عدل عنهما إلى «عمر وزفر».

(وَ) مثل: (بَابُ قَطَامِ) المعدولة عن «قاطمة»، وأراد ببابها: كل ما هو على «فعال» عَلَماً للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء (فِي) لغة (بَنِي تَمِيمٍ)، فإنهم[٦] اعتبروا العدل

---

[١] عليه الأكثرون. واعترض عليه بأن فعلاء إنما يجمع على فعل إذا كان مذكره مجموعاً على فعل أيضاً. وأجمع مجموع على أجمعون لا على جمع.

[٢] قال بعض المحققين: لا يخفى أن القياس في جمع التكثير الذي هو جمع ليس جمعاوات، فلا يحتمل أن يكون معدولاً عنها، انتهى. ويمكن أن يقال: لا مانع من اعتبار عدوله عن الجمع السالم وإن كان صورته يشبه الجمع المكسر.

[٣] من تفسير معنى الخروج عن الصيغة الأصلية، وتبيينه بالأمثلة لا يرد الجموع الشاذة، أي: لا ينتقض التفسير بها.

[٤] فلا يثبت الشذوذ في أقوس لا باعتبار كونه جمع قوس؛ لأن الجمع أقواس لا أقوس، ولا باعتبار عدوله عن أقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول.

[٥] خبر مبتدأ محذوف أي: ذلك الخروج كخروج عمر، أو صفة بعد صفة لـ«خروجاً» أي: خروجاً كائناً عن أصل مقدر مثل: خروج عمر.

[٦] أي: بني تميم أو النحاة في لغتهم.

في هذه الباب، حملاً له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة، مثل: «حضار وطمار»، فإنهما مبنيتان، وليس فيهما إلا سببان[١]: العلمية والتأنيث، والسببان لا يوجبان البناء، فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء[٢]. فلما اعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء، اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً، حملاً على نظائره مع عدم الاحتياج إليه، لتحقق السببين لمنع الصرف: العلمية والتأنيث، فاعتبار العدل فيه إنما هو للحمل على نظائره، لا لتحصيل سبب منع الصرف، ولهذا يقال: «ذكر باب قطام» ههنا ليس في محله؛ لأن الكلام فيما قدر فيه العدل، لتحصيل سبب منع الصرف، وإنما قال: «في بني تميم»؛ لأن الحجازيين يبنونه، فلا يكون مما نحن فيه.

والمراد من بني تميم أكثرهم، فإن الأقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية، بل جعلوها غير منصرف، فلا حاجة إلى اعتبار العدل فيها، لتحصيل سبب البناء، وحمل ما عداها عليها.

[الوصف]

(**الْوَصْفُ**[٣]) وهو كون الاسم دالًّا على ذات مبهمة[٤] مأخوذة مع بعض صفاتها،

---

[١] فيه أنه لو أريد أنه ليس فيهما شيء إلا السببان، فهو ظاهر المنع، وإن أريد أنه ليس فيهما موجب بناء إلا سببان، ففيه أنهما ليسا موجبين للبناء، وفيهما وزن فعال، وهو يوجب البناء. فالصواب: وليس فيهما إلا الوزن، والوزن لا يستقل في إيجاب البناء.

[٢] وهو العدل والوزن لا المجموع.

[٣] اللام للعهد الخارجي. والوصف يطلق على معنيين:
أحدهما: الصفة، وهو الاسم الدال على ذات مبهمة إلى آخره.
وثانيهما: ما ذكره الشارح من المعنى المصدري.
وهذا هو علة منع الصرف؛ لأنها حالة في الاسم الغير المنصرف لا نفس الصفة؛ لأنها عين الاسم وذاته، وهي ليست بعلة، فبهذا ظهر وجه تفسير الشارح بكون الاسم إلى آخره.
قوله: (الوصف) لم يعرف المصنف في هذا الباب إلا العدل؛ لأن غيره إما معرف في هذا الكتاب في محله، وإما مستغن عن البيان، لشهرته فيما بين المحصلين أو عرف العدل لعدوله فيه عن تعريف السلف، بخلاف الأسباب الباقية حيث لم يعدل فيها. والشارح فسر من الأسباب الباقية ما لم يفسره المصنف في محله.

[٤] لم يتعين إلا ببعض الصفات التي أخذت معها. وفيه نظر؛ لأن الأوصاف المأخوذة من صفات مقيسة إلى ذوات معينة لا تدل على ذات مبهمة، بل تدل على تلك الذوات المعينة، فإن الفياض المأخوذ

سواء كانت هذه الدلالة [١]، بحسب الوضع، مثل: «أحمر»، فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة [٢]، أو بحسب الاستعمال مثل: «أربع» في «مررت بنسوة أربع»، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد، فلا وصفية فيه بحسب الوضع، بل قد تَعْرِضُ الوصفية كما في المثال المذكور [٣]، فإنه لما أجري فيه على «النسوة»، التي هي من قبيل المعدودات لا الأعداد علم أن معناه: «مررت بنسوة موصوفة بالأربعية» [٤]، وهذا معنى وصفي عَرَضَ له في الاستعمال، لا أصلي بحسب الوضع، والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته [٥]، فلذلك قال المصنف -رحمه الله تعالى-: (شَرْطُهُ) أي: شرط

من الفيض الذي هو كثرة الماء يدل على ماء كثير لا على ذات ما لها كثرة المائية، فإنه بعيد. وكذلك المصغر يدل على ذات معينة متصفة بالحقارة مع أنه وصف مثلاً أدير مصغر أدور جمع دار يدل على أن أدور متصفة بالحقارة مع أنه وصف. ولذا كان غير منصرف بالوصفية ووزن الفعل الذي كان في المكبر، فإن التصغير لا يخل بالوزن فيما أوله إحدى الزوائد الأربع، فالأولى أن يقال: كون الاسم دالاً على ذات مبهمة لم يتعين إلا ببعض الصفات المأخوذة معها أو بما قيس إليه ذلك البعض. إن قلت: إذا كان المصغر وصفاً، فكيف يصح منع طليحة بالعلمية والتأنيث؟

قلنا: هذا من باب توسعاتهم حيث لم يفرقوا بين المصغر والمكبر.

[١] القرينة على التعميم قوله: «شرطه».

[٢] أي: في «أحمر». والموصول مع الصلة صفة البعض؛ لأنه يأخذ التأنيث من المضاف إليه، مثل: «قطعت بعض أنامله». قال بعض المحققين: والذكورة أيضاً، انتهى. وفيه أن مثل الذكورة والأنوثة لو كانت من جملة الصفات التي كان الأخذ معها موجباً للوصفية يلزم أن يكون جميع الأسماء النكرة وصفاً؛ لأنها تدل على ذات مبهمة مأخوذة مع الذكورة والأنوثة، فيلزم أن يكون مثل: إنسان وفرس وحيوان وحجارة وتجارة وكتابة وصفاً وليس كذلك.

[٣] يفهم من هذا الكلام أن الوصفية إنما تعرض لأسماء العدد إذا جعلت نعتاً لمعدود. وأطلقت عليه دون سائر استعمالاته مع أن كل اسم عدد استعمل مع مميزه يراد منه المعدود، كما صرح الشارح به في مباحث التمييز. فلا شك أنه يراد منه حينئذ ذات ما له ذلك المرتبة من مراتب العدد، فيكون أكثر استعمالات العدد، بل جميعها في معنى الوصفية.

[٤] الصواب: متصفة.

[٥] فإنه في معرض الزوال، فكأنه لم يثبت، والسبب الرافع الأصل، وهو ههنا الصرف لا يكون إلا إذا كان راسخاً. قال الشيخ الرضي: لم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي، والاستدلال بانصراف «أربع» مدخول لجواز أن يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل بقبوله التاء. وما يقال: من أن التاء في «أربعة» ليست طارية على «أربع» كما هي طارية على «يعمل»؛ لأن أربعة للمذكر وأربعاً للمؤنث، والمذكر مقدم في الرتبة على المؤنث ليس بشيء؛ لأنه إذا جاز ألا يعتد بالوزن

الوصف[١] في سببية منع الصرف (أَنْ يَكُونَ) وصفاً (فِي الْأَصْلِ[٢]) الذي هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية، لا أن تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال، سواء بقي على الوصفية الأصلية أو زالت عنه.

(فَلاَ تَضُرُّهُ[٣]) بأن تخرجه عن سببية منع الصرف (الْغَلَبَةُ) أي: غلبة الاسمية على الوصفية. ومعنى الغلبة: اختصاصه ببعض أفراده، بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة، كما أن «أسود» كان موضوعاً لكل ما فيه سواد، ثم كثر استعماله في «الحية السوداء»، بحيث لا يحتاج في الفهم عنه إلى قرينة.

(فَلِذَلِكَ[٤]) المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة (صُرِفَ[٥]) لعدم أصالة الوصفية (أَرْبَعٌ فِي) قولهم: («مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ»، وَامْتَنَعَ) من الصرف، لعدم مضرة الغلبة (أَسْوَدُ[٦] وَأَرْقَمُ) حيث صارا اسمين (لِلْحَيَّةِ) الأول: للحية السوداء، والثاني: للحية التي فيها سواد وبياض.

(وَأَدْهَمُ) حيث صار اسماً (لِلْقَيْدِ) من الحديد، لما فيه من الدُّهْمَة، أعني: السواد، فإن هذه الأسماء وإن خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية، لكنها بحسب أصل الوضع

الأصلي في «يعمل» بسبب عروض تاء تخرجه عن الوزن، فكيف يعتد بالوزن العارض في أربع مع كونه في الأصل خارجاً عن شرط اعتبار الوزن. قال السيد قدس سره: وليس أيضاً بشيء ما قيل من أن المانع قبول تاء التأنيث، وهذه التاء ليست للتأنيث، بل للتذكير؛ لأن قولك: «أربعة رجال» أو «زيدين» باعتبار الجماعة، انتهى. والتذكير مفهوم من اختصاصها بجماعة الذكور. ويؤيد ما قاله انقلاب التاء هاء في الوقف، وعدم انصراف قولهم: أربعة نصف ثمانية. وقال المصنف: التاء القادحة هي الداخلة قياساً، والتاء في أربعة ليست كذلك.

[١] ينبغي أن يقيد أيضاً بألا يكون في العلم عند سيبويه، وألا يكون زائلًا بالعلمية عند الأخفش.

[٢] يجوز جعل «في الأصل» خبر «أن يكون»، فلا حاجة إلى تقدير وصفاً حتى يتوهم جعل الاسم والخبر أمراً واحداً.

[٣] الفاء للتفريع.

[٤] الفاء للنتيجة، فيدل على ترتيب العلم. واللام للتعليل، فيفيد ترتب المعلوم، فلا يغني أحدهما عن الآخر. وذلك إشارة إلى ما ذكر من مجموع الأصلين المترتب أحدهما على الآخر لا إلى الأصل الأول، ليصح عطف امتنع على صرف. ووجه ذلك: أن يجعل مجموع المعطوف والمعطوف عليه متفرعاً على مجموع الأصلين، ويحال رد كل فرع إلى أصله على ذهن المتعلم. وأما قوله: «وضعف» فهو عطف على صرف بلا إشكال.

[٥] نسب الصرف إلى الكل؛ لأنه صفة لجزئه.

[٦] أي: صرف «أسود» أو امتنع «أسود» من الصرف.

أوصاف، ولم يهجر استعمالها في معانيها الأصلية أيضاً بالكلية، فالمانع من الصرف في هذه الأسماء: الصفة الأصلية، ووزن الفعل.

وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية، فلا إشكال في منع صرفها، لوزن الفعل، والوصف في الأصل والحال.

(وَضَعُفَ مَنْعُ «أَفْعَى»[1]) اسماً (لِلْحَيَّةِ) على زعم وصفيته، لتوهم اشتقاقه من «الفَعْوَة» التي هي الخبث.

(وَ) كذلك منع (أَجْدَلٍ لِلصَّقْرِ) على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة.

(وَأَخْيَلٍ لِلطَّائِرِ) أي: لطائر ذي خِيْلان[2] على زعم وصفيته، لتوهم اشتقاقه من الخال.

ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أوصافاً أصلية، فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقاً[3]، لا في الأصل، ولا في الحال[4]، مع أن الأصل في الاسم الصرف[5].

[التأنيث بالتاء]

(التَّأْنِيثُ) اللفظي الحاصل (بِالتَّاءِ[6]) لا بالألف، فإنه لا شرط له[7]. (شَرْطُهُ) في

---

[1] فإن قلت: لو أوجب تقدير الوصفية من غير تحقق ضعف منع الصرف لأوجب تقدير العدل أيضاً من غير تحقق ضعف منع الصرف في «عمر» فلم لم يحكم بالضعف فيه؟

قلت: تقدير السبب بعد تحقق منع صرف «عمر» لا يوجب ضعفه. وإنما يوجب ضعفه منع الصرف لتقديره، ولم يتحقق منع الصرف في «أفعى» كما في «عمر».

[2] جمع خال، وهو المعروف.

[3] قيد لم يقصد.

[4] أما الأول فظاهر أنه لم يثبت. وأما الثاني فلأن المستعمل لم يقصد بتلك الألفاظ إلا أنواعاً مخصوصة من غير ملاحظة خبث وقوة وخال وإن كانت في نفسها متصفة بتلك الأوصاف.

[5] أي: لعدم احتياجه إلى الشرط، وليكون إعرابه بأتم وجه.

[6] قال العصام: قيده باللفظي ليقابل المعنوي، ولا يقابله بالتاء لاشتراكها بينهما. وأنا أظن أن مراد المصنف التأنيث الذي يعرف بالتاء، والمعنوي لم يعرف بالتاء، بل بأمارات تدل على اعتبار العرب تأنيثه فاعرفه فإنه دقيق، وبالاعتبار حقيق يقال: المراد تاء تنقلب هاء، فتاء أخت ليست للتأنيث، ولو سمي به مذكر لا يمتنع، ولو سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات. فقال الزمخشري: عرفات تنصرف. ولذا يجري عليه الكسر والتنوين؛ لأن هذه التاء ليست للتأنيث، ويمنع من تقدير تاء التأنيث إذا لم يعهد في كلامهم اجتماعها مع تاء التأنيث. وقال غيره: يمنع من الصرف، ولا يمنع من غير المنصرف كثرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة.

[7] للزوم الألف.

سببية منع الصرف: (**الْعَلَمِيَّةُ**) أي: علمية الاسم المؤنث، ليصير التأنيث لازماً[١]؛ لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر الإمكان[٢]، ولأن العملية وضع ثان، وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة[٣].

(وَ) التأنيث (**الْمَعْنَوِيُّ**[٤] **كَذَلِكَ**) أي: كالتأنيث اللفظي بالتاء[٥] في اشتراط العلمية فيه، إلا أن بينهما فرقاً، فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب منع الصرف، وفي المعنوي شرط لجوازه.

ولا بد في وجوبه من شرط آخر، كما أشار إليه[٦] بقوله: (**وَشَرْطُ تَحَتُّمِ تَأْثِيرِهِ**[٧]) أي: شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف أحد الأمور الثلاثة:

١-(**زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلاَثَةِ**) أي: زيادة حروف الكلمة على ثلاثة، مثل: «زينب».

٢-(**أَوْ تَحَرُّكُ**) الحرف (**الْأَوْسَطِ**[٨]) من حروفها الثلاثة، مثل: «سقر».

٣-(**أَوِ الْعُجْمَةُ**) مثل: «ماه وجور».

وإنما اشترط في وجوب تأثير التأنيث المعنوي[٩] أحد الأمور الثلاثة، ليخرج

---

[١] إذ التاء التي للتأنيث غير لازمة للكلمة، بل يؤتى بها عند إرادة الذات المؤنث. وأما التاء التي هي جزء الكلمة كتاء حجارة وتجارة، فهي فرع تاء التأنيث في باب منع الصرف، فشرطه العلمية في الاسم المشتمل عليها أيضاً بتبعية تاء التأنيث، وإن كانت هي لازمة للكلمة.

[٢] إشارة إلى أنه قد يتصرف في الأعلام أيضاً بالترخيم ونحوه.

[٣] أي: بقدر الإمكان.

[٤] أي: ما يكون تاؤه مقدرة، ولا مجال لتقدير الألف للزومها.

[٥] قيل: لأن المقدر عندهم أضعف من الظاهر، وشرط الظاهر العلمية.

[٦] أي: أشار إلى ما ذكره من الأمرين، وهو أن العلمية في المعنوي شرط الجواز، وأحد الأمور هو شرط الوجوب.

[٧] أي: مع العلمية أحد الأمور الثلاثة. فعبارة المصنف قاصرة. ولا يبعد أن يجعل الضمير للمعنوي وجد فيه شرط العلمية.

[٨] جعل الأوسط عبارة عن أوسط الثلاثة المذكورة في قوله: زيادة على الثلاثة، وحينئذ لزم أن يكون لتحرك الأوسط شرط الوجوب في الثلاثي. وعلى هذا القياس تكون العجمة شرط الوجوب في الساكن الأوسط منه. والأحسن أن تحرك الأوسط عبارة عن تحرك أوسط الكلمة ثلاثياً كان أو خماسياً، فإذا سمي بإبرهم من لغات إبراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلاثة للوجوب.

[٩] وإنما لم يجعل الأمور الثلاثة شرط تحتم تأثير العلمية؛ لأن العلمية تجتمع مع أسباب أخر، وتؤثر من غير اشتراط هذه الأمور.

الكلمة بثقل أحد الأمور الثلاثة[١] عن الخفة، التي من شأنها أن تعارض ثقل أحد السببين[٢]، فتزاحم تأثيره.

وثقل الأولين ظاهر، وكذا العجمة؛ لأن لسان العجم ثقيل على العرب.

(فَهِنْدٌ يَجُوزُ صَرْفُهُ) نظراً إلى انتفاء شرط تحتم تأثير التأنيث المعنوي، أعني: أحد الأمور الثلاثة.

ويجوز عدم صرفه نظراً إلى وجود السببين فيه.

(وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ) علماً لطبقة من طبقات النار.

(وَمَاهُ وَجُورُ) علمين لبلدتين[٣] (مُمْتَنِعٌ) صرفها[٤].

أما زينب: فللعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحتم تأثيره، وهو الزيادة على الثلاثة.

وأما سقر: فللعلمية والتأنيث المعنوي، مع شرط تحتم تأثيره، وهو تحرك الأوسط.

وأما ماه وجور: فللعلمية والتأنيث المعنوي مع شرط تحتم تأثيره، وهو العجمة.

(فَإِنْ[٥] سُمِّيَ بِهِ) أي: بالمؤنث المعنوي (مُذَكَّرٌ، فَشَرْطُهُ) في سببية منع الصرف (الزِّيَادَةُ عَلَى الثَّلاثَةِ[٦])؛ لأن الحرف الرابع في حكم تاء التأنيث قائم مقامها.

---

[١] إن قلت: هذا الثقل يوجب تحتم تأثير كل من العلمية والتأنيث، وتحتم تأثير كليهما، فلم جعله المصنف موجباً لتحتم تأثير التأنيث؟ قلنا: لأن الكلام مسوق لبيان شرط التأنيث، أو لأن المحتاج إلى التقوية، هو التأنيث، لكونه معنوياً دون العلمية، وفي الأخير بحث؛ لأنه لا يلائم البيان الذي ذكره الشارح.

[٢] يفهم من هذا الكلام أن أسباب منع الصرف لا يخلو عن ثقل، وهذا غير ظاهر في العدل والوصف والمعرفة، وليس الثقل أمراً اعتبارياً حتى يتحقق باعتبار المعتبر.

[٣] أشار بقوله: لبلدتين إلى وجه تأنيث العلمين. اعلم أن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة مثلًا، فيمتنع صرفها، وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان مثلاً فتصرف. وقد يعتبر كل منهما فجاز الوجهان. إذا عرفت هذا فنقول: إن كان الاستعمال معلوماً فذلك، وإن لم يكن معلوماً فلك فيه الوجهان. وكذا أسماء القبائل في تأويلها بالقبيلة والحي.

[٤] أو ممتنع كل منها عن الصرف. والأول أوفق بقوله: يجوز.

[٥] الفاء للتفصيل.

[٦] قال عبد الغفور: وههنا شروط تركها. أحدها: ألا يكون ذلك المؤنث مذكراً بحسب الأصل، فالمؤنث الذي كان منقولاً عن مذكر إذا سمي به مذكر صرف، وكذا حائض، فإنه في الأصل لمذكر، وهو الشخص؛ لأن الأصل في الصفات أن يكون المجرد عن التاء منها صيغة المذكر. وثانيها: ألا يكون تأنيثه محتاجاً إلى تأويل غير لازم كرجال، فإن تأنيثه بتأويل الجماعة، وهو غير لازم لجواز تأويله

(**فَقَدَمٌ**) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل (**مُنْصَرِفٌ**)؛ لأن التأنيث الأصلي زال بالعلمية للمذكر، من غير أن يقوم شيء مقامه، والعلمية وحدها لا تمنع الصرف.

(**وَعَقْرَبُ**) وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي إذا سمي به رجل (**مُمْتَنِعٌ**) صرفها؛ لأنه وإن زال التأنيث بالعلمية للمذكر، فالحرف الرابع قائم مقامه، بدليل أنه إذا صُغِّرَ «قدم» ظهر التاء المقدرة، كما يقتضيه قاعدة التصغير[١]، فيقال: «قُدَيْمَة»، بخلاف «عقرب»، فإنه إذا صُغِّرَ يقال: «عُقَيْرِب» من غير إظهار التاء[٢]؛ لأن الحرف الرابع قائم مقامه، فـ«عقرب» إذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية والتأنيث الحكمي[٣].

| المعرفة |

(**الْمَعْرِفَةُ**) أي: التعريف[٤]؛ لأن سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة. (**شَرْطُهَا**) أي: شرط تأثيرها في منع الصرف: (**أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً**[٥]) أي: تكون هذا النوع من جنس التعريف على أن تكون الياء مصدرية، أو منسوبةً[٦] إلى العلم، بأن

بالجمع. وثالثها: ألا يغلب استعماله بحسب معناه الجنسي في المذكر. ثم أن تساوى استعماله مذكراً ومؤنثاً، فتساوى الصرف ومنعه. وإن غلب استعماله مؤنثاً، فمنع الصرف راجح. وإن لم يستعمل إلا مؤنثاً، فمنع الصرف واجب. والسر في اشتراط الأولين أن التأنيث المذكور في الأول بقسميه طارئة، وفي الثاني بعارض تأويل غير لازم، وقد زال بالعلمية ما طرأ وما عرض، فلم يبق التأنيث. والسر في اشتراط الثالث أن الحكم للغالب. ومما ذكرنا يظهر وجه ترك الشروط.

[١] أي: من رد الأشياء إلى أصولها.

[٢] في تصغيره لئلا يلزم اجتماع النائب والمنوب عنه.

[٣] وهو الحرف الرابع؛ لأنه في حكم تاء التأنيث.

[٤] يجوز أيضاً أن يقدر المضاف، أي: تعريف المعرفة وأن تعتبر الحيثية، أي: المعرفة من حيث إنها معرفة.

[٥] قيل: لم يقل شرطه علمية؛ لأن المراد بالمعرفة التعريف، وهو ليس علماً. إن قلت: يجوز أن يراد علمية ما فيه التعريف كما أراد في قوله: التأنيث بالتاء، شرطه العلمية علمية ما فيه التأنيث؟ قلنا: هناك لام أبدل عن المضاف إليه، وليس هنا لام. إن قلت: لم لم يأت باللام ههنا حتى يكون أخصر؟ قلنا: للزوم التكرار لفظاً. إن قلت: فيلزم التكرار في اشتراط العجمة؟ قلنا: لا لزيادة قوله: في العجمية.

[٦] بالنصب عطف على قوله: هذا النوع، أي: أن تكون تلك المعرفة منسوبة إلى العلم نسبة الصفة إلى الموصوف.

تكون حاصلة في ضمنه[١] على أن تكون الياء للنسبة.

وإنما جعلت مشروطة بالعلمية؛ لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد إلا في المبنيات، ومنع الصرف من أحكام المعربات، والتعريف باللام أو الإضافة يجعل غير المنصرف منصرفاً[٢]، أو في حكم المنصرف كما سيجيء، فلا يتصور كونه سبباً لمنع الصرف، فلم يبق إلا التعريف العلمي[٣].

وإنما جعل المعرفة سبباً، والعلمية شرطها، ولم يجعل العلمية سبباً، كما جعل البعض[٤]؛ لأن فرعية التعريف للتنكير أظهر[٥] من فرعية العلمية له.

[العجمة]

(**الْعُجْمَةُ**) وهي: كون اللفظ مما وضعه غير العرب[٦]، ولتأثيرها في منع الصرف شرطان:

١-(**شَرْطُهَا**) الأول: (**أَنْ تَكُونَ عَلَمِيَّةً**) أي: منسوبة إلى العلم (**فِي**) اللغة (**العَجَمِيَّةِ**) بأن يكون متحققة في ضمَن العلم في العجم حقيقة كـ«إبراهيم» أو حكماً بأن ينقله العرب من لغة العجم إلى العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كـ«قالون»، فإنه كان في العجم اسم جنس[٧]، سمي به أحد رواة القراء[٨]، لجودة قراءته، قبل أن يتصرف فيه العرب، فكأنه كان علماً في العجمية.

---

[١] الأولى فيه «فيه». الأظهر أن يقال: حاصلة فيه حصول الصفة في موصوفها. ولا يخفى أن التعريف الذي شرط تأثيره بالعلمية لا تحقق له إلا تحقق العلمية بخلاف البواقي، فإن تحققها مغاير لتحقق العلمية.

[٢] أي: حقيقة أو حكماً. وفي بعض النسخ: يجعل غير المنصرف منصرفاً، أو في حكمه، وهو ظاهر. قوله: (يجعل غير المنصرف منصرفاً) أو في حكم المنصرف.

[٣] هذا مبني على أن السبب الآخر في «أجمع» وأخواته الصفة الأصلية أو العلمية لا التعريف بالإضافة المقدرة أو اللام المقدرة، كما ذهب إليه جمع.

[٤] أي: جار الله. واستغنى عن الاشتراط.

[٥] لأن الفرعية لمقابلة التنكير، والتعريف يذكر في مقابلة التنكير لا العلمية.

[٦] لا غير. وطريق معرفتها النقل، وإجماع أهل اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد.

[٧] بمعنى الجيد في لغة الروم.

[٨] سمي به رواية عيسى بن مينا.

وإنما جعلت شرطاً[١] لئلا يتصرف فيها[٢] مثل تصرفاتهم في كلامهم[٣]، فيضعف فيه العجمة، فلا تصلح سبباً لمنع الصرف. فعلى هذا لو سمي بمثل «لِجام» لا يمتنع صرفه، لعدم علميته في العجمية.

٢-(وَ) شرطها الثاني: أحد الأمرين: (تَحَرُّكُ) الحرف (الْأَوْسَطِ[٤] أَوْ زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثَةِ) أي: على ثلاثة أحرف، لئلا تعارض الخفة أحد السببين.

(فَنُوحٌ مُنْصَرِفٌ) هذا تفريع بالنظر إلى الشرط الثاني، فانصراف «نوح» إنما هو لانتفاء الشرط الثاني. وهذا اختيار المصنف[٥]؛ لأن العجمة سبب ضعيف؛ لأنه أمر معنوي[٦]، فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط.

وأما التأنيث المعنوي: فإن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات، فله نوع قوة، فجاز أن يعتبر مع سكون الأوسط، وألا يعتبر.

---

[١] يحقق الاشتراك ما قاله الشيخ الرضي. وهو: أن العجمة في الأعجمي يقتضي ألا يتصرف فيها تصرف كلام العرب، ووقوعها في كلامهم يقتضي أن يتصرف فيها تصرف كلامهم. فإذا وقعت فيه أوّلاً مع العلمية، وهي منافية للام والإضافة، فامتنعتا معها جاز أن يمتنع معها ما يعاقبهما أيضاً، أعني التنوين رعاية لحق العجمة حين أمكنت، فيتبع الكسر التنوين على ما هو عادة، وبقي الاسم قابلاً لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر أن الطاري يزيل حكم المطرو عليه، فيقبل الإعراب وياء النسبة، وتخفيف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها، نحو: جرجان وآذربايجان في كركان وآذر بايكان. وأما إذا لم يقع الأعجمي في كلام العرب أوّلاً مع العلمية قبل اللام والإضافة؛ إذ لا مانع، فيقبل التنوين أيضاً مع الكسر، كما يقبل سائر التصرفات.

[٢] أي: في الكلمة العجمية مثل تصرفاتهم في كلامهم، فيمتنع عن الإضافة واللام، وما يقابلهما أي: التنوين، فلا تدخله الكسرة أيضاً. وإن لم يمتنع من قبول ياء النسبة والإعراب وقلب بعض الحروف وحذفه تخفيفاً، نحو: جرجان في كركان، وجبرال وجبريل في جبرائيل.

[٣] أي: في كلام العرب كإدخال اللام والإضافة. ثم إذا لم يتصرف فيه بإدخالهما ناسب ألا يتصرف فيه بإدخال التنوين أيضاً؛ لأنها من مقولة واحدة في الكون لإتمام الكلمة.

[٤] ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن الشرط الثاني الزيادة على الثلاثة، ولا اعتبار لتحرك الأوسط في تأثير العجمة؛ لأن الثلاثي -سواء كان متحرك الأوسط أو ساكنه- خفيف، ووضع كلام العجم على الطول، فكأن الثلاثي ليس منه.

[٥] وذهب الزمخشري إلى أن «نوحاً» كهند. ولعله قاس العجمة على التأنيث المعنوي، أو حمله على ذلك تحتم منع الصرف ماه وجور.

[٦] أي: ليس له علامة لفظية. الضمير للعجمة، وسبب تذكيره أمر معنوي، وضمير اعتبارها للعجمة أيضاً.

فإن قلت: قد اعتبرت العجمة[١] في «ماه وجور» مع سكون الأوسط فيما سبق، فلم لم تعتبر ههنا؟

قلنا: اعتبارها فيما سبق، إنما هو لتقوية سببين[٢] آخرين، لئلا يقاوم سكون الأوسط أحدهما، ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال.

(وَشَتَرَ[٣]) وهو اسم حصن بديار بكر (وَإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ) صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما، فإن في «شتر» تحرك الأوسط، وفي «إبراهيم» الزيادة على الثلاثة.

وإنما خص التفريع بالشرط الثاني؛ لأن غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو: «نوح»، ولهذا قدم انصرافه مع أنه متفرع على انتفاء الشرط الثاني، والأولى تقديم[٤] ما هو متفرع على وجوده، كما لا يخفى.

واعلم أن أسماء الأنبياء عليهم السلام[٥] ممتنعة عن الصرف إلا ستة: محمد، وصالح، وشعيب، وهود، لكونها عربية، ونوح، ولوط لخفتهما.

وقيل: إن «هوداً»[٦] كـ«نوح»[٧]؛ لأن سيبويه قرنه معه، ويؤيده ما يقال من أن العرب من ولد إسماعيل، ومن كان قبل ذلك، فليس بعربي، و«هود» قبل إسماعيل فيما يذكر، فكان كـ«نوح».

[الجمع]

(الْجَمْعُ[٨]) وهو سبب[٩] قائم مقام السببين (شَرْطُهُ) أي: شرط قيامه مقام

---

[١] هذا وأن يندفع بما ذكره، لكنه يرد أنك لِمَ لم تعتبر المانعة من الصرف في ماه وجور العجمة بشرط التأنيث؟ ويدفعه ما سبق من ترجيح التأنيث على العجمة.

[٢] أي: لتقوية أحد سببين، وهو التأنيث؛ إذ العلمية مستغنية عن التقوية. ويدل على هذا قوله: «ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر» دون أن يقول لتقوية سببين.

[٣] قيل: يجوز أن يقال: امتناع صرفها لتأويلها بالبقعة. وفيه أنه لا يستعمل إلا مذكراً. ولا يرجع إليه ضمير المؤنث، وللمناقشة فيه مجال. فلو مثل بلمك اسم أبي نوح النبي عليه السلام لكان أسلم.

[٤] الواو للحال أو للعطف على مدخول كلمة مع، أي: ومع أن الأولى تقديم فرع الأمر الوجودي على العدمي. وهذا غير خافٍ؛ إذ الوجود أشرف خصال ومنبع كل كمل.

[٥] هذه قاعدة مشهورة ذكر في كثير من كتب النحو، لكن ينقض بنحو: شيث وعزيز، فإنهما منصرفان كما يدل عليه النصوص.

[٦] قائله الشيخ الرضي حيث قال: إن هوداً مثل نوح في كونه أعجمياً.

[٧] اختير «نوح» في التمثيل لكونه اتفاقياً، وكون «هود» اختلافياً.

[٨] هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم وصفته. والمراد ههنا الصفة.

[٩] أي: الجمعية، أو جمعية الجمع، أو الجمع من حيث إنه جمع. ويجوز أن يجعل اللام في الجمع للعهد، أي: جمعه يقوم مقام سببين، ليظهر تفسير الضمير في قوله: «شرطه» بما ذكره قدس سره.

السببين[١] (صِيغَةُ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ[٢]) وهي: «الصيغة التي كان أولها مفتوحاً، وثالثها ألفاً، وبعد الألف حرفان[٣] متحركان، أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن»، وهي التي لا تجمع جمع التكسير مرة أخرى، ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع؛ لأنها جمعت في بعض الصور مرتين[٤] تكسيراً، فانتهى تكسيرها المغير للصيغة.

فأما جمع السلامة: فإنه لا يغير الصيغة، فيجوز أن يجمع جمع السلامة، كما يجمع «أيامِن» جمع «أَيْمُن» على «أيامِنِين»، و«صواحب» جمع «صاحبة» على «صواحبات»، وإنما اشترطت بذلك، لتكون صيغته مصونة عن قبول التغيير[٥]، فتؤثر.

(بِغَيْرِ هَاءٍ[٦]) منقلبة عن تاء التأنيث[٧] حالة الوقف، أو المراد بها تاء التأنيث، باعتبار ما يؤول إليه حالة الوقف، فلا يرد نحو: «فَوَارِه» جمع «فَارِهَة».

وإنما اشترط كونها بغير هاء[٨]؛ لأنها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كـ«فَرَازِنَة»، فإنها على زنة «كَرَاهِيَة وطَوَاعِيَة» بمعنى: الكراهة والطاعة. فيدخل في قوة جمعيته فُتُور، ولا حاجة إلى إخراج نحو: «مَدَائِنِيّ»[٩]، فإنه مفرد محض[١٠] ليس جمعاً، لا في الحال ولا في المآل، وإنما الجمع «مَدَائِن»، وهو لفظ آخر، بخلاف

---

[١] الأظهر شرط تأثيره. وما ذكره بعيد عن الفهم.

[٢] منتهى مصدر ميمي، مضاف إلى الفاعل، أي: صيغة ينتهي بها جموع التكسير، بمعنى أن تلك الصيغة من حيث إنها غير قابلة للتكسير، فلا يرد النقض بـ«رجال» بناء على أنه بخصوصه غير قابل للتكسير، فإن وزن فعال قابل للتكسير، ولذا يجمع حمار على حمير.

[٣] أولهما مكسور، أو ثلاثة أولها مكسور. فلا يرد النقض بصحارى وكمالات.

[٤] أي: لأنها صيغة جمع جمع، وهو تعليل للعلة المستفادة من قوله: لهذا.

[٥] فتصير لازمة، فيصح أن يرفع أصلًا، وهو الصرف.

[٦] الباء للملابسة، والغير بمعنى النفي، والمعنى بلا هاء، بل لا بهاء، كما في قولك: كنت بغير مال، فإن المعنى: كنت بلا مال، بل لا بمال لا أنك كنت بما يغاير المال، وهو خبر آخر لشرطه، أو صفة لقوله: صيغة.

[٧] فعلى الأول: يكون قوله: بغير هاء مقيداً بحالة الوقف، وعلى الثاني: يكون مقيداً بخلافه.

[٨] وهنا نكتة جليلة يجب أن ينبه عليها، وهو أنه قال المصنف هنا: بغير هاء، وفي وزن الفعل غير قابل للتاء فرقاً بين الجمع ووزن الفعل في ذلك؛ لأن «يعمل» منصرف مع خلوه عن التاء لمجيء «يعملة»، و«جوارب» في جمع «جورب» بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة.

[٩] بزيادة ياء النسبة، كما قيل مع أنه لو زيد لخرج نحو: كراسي مع أنه غير منصرف.

[١٠] لا يصح إلا معاملة المفرد بخلاف فرازنة، فإنه جمع محض لا يصح إلا معاملة الجمع.

«فَرَازِنَة»، فإنها جمع «فِرْزِين أو فِرْزَان»[١] بكسر الفاء.

فعلم مما سبق أن صيغة منتهى الجموع على قسمين:

أحدهما: ما يكون بغير هاء.

وثانيهما: ما يكون بهاء.

فأما ما يكون بغير هاء، فممتنع صرفه، لوجود شرط تأثيرها.

(كَمَسَاجِدَ) مثال لما بعد ألفه حرفان.

(وَمَصَابِيحَ) مثال لما بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن.

(وَأَمَّا فَرَازِنَةٌ) وأمثالها مما هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء (فَمُنْصَرِفٌ[٢]) لفوات شرط تأثير الجمعية، وهو كونها بلا هاء.

(وَحَضَاجِرُ عَلَماً لِلضَّبْعِ[٣]) هذا جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: إن «حضاجر» علم جنس للضبع، يطلق على الواحد والكثير[٤]، كما أن «أسامة» علم جنس للأسد[٥]، فلا جمعية فيه، وصيغة منتهى الجموع ليست من أسباب منع الصرف، بل هي شرط للجمعية[٦]، فينبغي[٧] أن يكون منصرفاً، لكنه غير منصرف.

---

[١] هو معرب.

[٢] قيل: ليست «أما» للتفصيل لعدم التعدد، ولا للاستئناف لسبق كلام آخر، إلا أن يقال: الاستئناف لعدم سبق الإجمال. وإنما لم يقل: «فمنصرفة»؛ لأن المنصرف صار اسماً، فيجوز اعتبار اسميته، أو لأن المراد نحو: فرازنة، أو لأن المراد اللفظ، وهذا هو الظاهر. لا يقال: فعلى هذا يكون غير منصرف بالعلمية والتأنيث، فكيف يصح تنوينه؛ لأنا نقول: تنوينه للمناسبة ومشاكلة المسمى مع أنه يجوز ألا يكون منوّناً.

[٣] ليس منصوباً بـ«أعني»؛ لأن المنصوب به لا يخلو عن مدح أو ذم أو ترحم، ولا يستقيم هنا شيء من تلك المعاني، بل هو منصوب على أنه حال من المستتر في غير منصرف، وجاز أن يتقدم معمول ما أضيف إليه غير إذا كان بمعنى النفي، فإنه حينئذ في قوة «لا»، وجاز فيه ما جاز في «لا» من تقديم معمول المدخول، وزيادة «لا» فيما عطف على المدخول لتأكيد النفي. ولا يخفى ما فيه من إيهام أن امتناع صرفه مخصوص بحال العلمية، وليس كذلك لامتناع صرفه حال التنكير أيضاً. وفي بعض النسخ: علم بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وينبغي أن يكون الجملة اعتراضية لا حالية، ليخلو الكلام عن ذلك الإيهام.

[٤] لكن هذا الإطلاق ليس كإطلاق الجمع، بل على واحد واحد، فهو أيضاً ينافي الحمعية.

[٥] فالفرق بين أسد وأسامة أن الأول: اسم جنس موضوع للأفراد، والثاني: علم جنس موضوع للحقيقة.

[٦] أي: فلا بد من الجمعية أيضاً؛ إذ لا فائدة في وجود الشرط بدون المشروط.

[٧] تفريع على قوله: فلا جمعية فيه بالنظر إلى انتفاء سائر الأسباب فيه.

وتقرير الجواب: أن «حضاجر» حال كونه علماً للضبع (**غَيْرُ مُنْصَرِفٍ**) لا للجمعية الحالية، بل للجمعية الأصلية[١]؛ (**لأَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْجَمْعِ**[٢]) فإنه كان في الأصل جمع «حضجر» بمعنى: عظيم البطن، سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها، كأنَّ كل فرد منها جماعة من هذا الجنس، فالمعتبر في منع صرفه، هو الجمعية الأصلية.

فإن قلت: لا حاجة في منع صرفه إلى اعتبار الجمعية الأصلية، فإن فيه العلميةَ والتأنيثَ؛ لأن الضبع هي أنثى الضبعان؟

قلنا: علميته غير مؤثرة، وإلا لكان بعد التنكير منصرفاً، والتأنيث غير مسلم؛ لأنه علم لجنس الضبع، مذكراً كان أو مؤنثاً.

وإنما اكتفى المصنف في التنبيه على اعتبار الجمعية الأصلية بهذا القول، ولم يقل: «الجمع شرطه: أن يكون في الأصل» كما قال في الوصف؛ لئلا يتوهم[٣] أن الجمعية كالوصف[٤]، قد تكون أصلية معتبرة، وقد تكون عارضة غير معتبرة، وليس الأمر كذلك؛ إذ لا يتصور العروض في الجمعية.

(**وَسَرَاوِيلُ**) جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال: قد تَفَصَّيْتَ عن الإشكال[٥] الوارد على قاعدة الجمع بـ«حضاجر» بجعل الجمع أعم من أن يكون في الحال أو في الأصل، فما تقول في سراويل فإنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الأصل؟

---

[١] الجمعية وإن كانت منافية للعلمية كالوصفية، لكن اعتبارها ليس مع اعتبار العلمية حتى يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد. ومن قال الجمعية غير منافية للعلمية لجواز تسمية الأشخاص برجال، فلم يأت بشيء؛ لأن نوع الإبهام مناف للعلمية لازم لمعنى الجمعية، كما أن الإبهام المنافي للعلمية لازم لمعنى الوصفية. نعم يجوز أن يبقى شائبة من معنى الجمعية في العلم، كما يجوز أن يبقى شائبة من معنى الوصفية فيه، كما إذا سميت شخصاً ذا حمرة بالأحمر. قال في الحاشية: الضبع هي الأنثى، والضبعان هو المذكر. والجمع ضباعين كسرحان وسراحين.

[٢] أي: عن معنى الجمع؛ لأن الجمع هو المنقول لا المنقول عنه.

[٣] بل لأنه لا شرط له حتى يشترط به.

[٤] ولإمكان اعتبار الجمعية المطلقة.

[٥] في القاموس: أفصى تخلص من خير أو شر كتفصي، هذا كلامه. وقد أشار بهذا التقدير إلى وجه تقديم حضاجر على سراويل، وفيه نظر، وله وجهان آخران هما أنه أقوى، ودفعه أوضح.

فأجاب: بأنه قد اختلف في صرفه ومنعه منه، فهو (**إِذَا لَمْ يُصْرَفْ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ**[١]) في موارد الاستعمال[٢]، فيرد به الإشكال على قاعدة الجمع، كما قلت.

(**فَقَدْ قِيلَ**) في التفصي عنه: (**إِنَّهُ**) اسم (**أَعْجَمِيٌّ**[٣]) ليس بجمع، لا في الحال، ولا في الأصل، (**حُمِلَ**) في منع الصرف (**عَلَى مُوَازِنِهِ**[٤]) أي: على ما يوازنه من الجموع العربية، كـ«أناعيم ومصابيح»، فإنه في حكمهما من حيث الوزن، فهو وإن لم يكن من قبيل الجمع حقيقة، لكنه من قبيله حكماً[٥]، فالجمعية على هذا التقدير أعم من أن تكون حقيقية أو حكمية، فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الأسباب التسعة، وهو الحمل على الموازن.

(**وَقِيلَ**) هو اسم (**عَرَبِيٌّ**) ليس بجمع تحقيقاً؛ لأنه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير، لكنه (**جَمْعُ سِرْوَالَةٍ تَقْدِيراً**[٦]) وفرضاً، فإنه لما وُجِدَ غير منصرف، ومن قاعدتهم: أن هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف قدر حفظاً لهذه القاعدة أنه جمع «سروالة»، فكأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة[٧]، ثم جمعت سروالة على سراويل.

---

[١] الضمير لعدم الصرف، أي: عدم صرفه الأكثر. ولا حاجة إلى تقدير قوله: في موارد الاستعمال، وجعله في تقدير، وهو مذهب الأكثر بعيد جدّاً لا يفهم، وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف النحاة فيه، وهو وإن اشتهر ففيه شيء.

[٢] أو مذهب الأكثر.

[٣] خبر مبتدأ محذوف.

[٤] لأنه دخيل، والدخيل يميل إلى المجانس، وإنما لم يمنع من الصرف آجر المعرب مخففاً حملًا على موازنة من أفعل علماً؛ لأن جميع ما يوازنه ليس ممنوعاً من الصرف كأكلب وأبحر.

[٥] اعتذار عن أنه لم يعد الحمل على الموازن من الأسباب. وقد يعتذر عنه بأنه سبب على سبيل الاحتمال لا على القطع. قال المصنف في شرحه: يلزم هؤلاء أن يقولوا: الجمع وما أشبه الجمع. وقد قال بعضهم بذلك.

[٦] أي: قدر تقديراً.

[٧] هذه عبارة السيد إنما قال: «كأنه»؛ لأن السروالة لم تجيء بمعنى قطعة من السراويل، بل جاءت بمعنى قطعة الخرقة، فيكون المفرد كالجمع مفروضاً. وإنما لم يجعل جمعاً لها بالمعنى الثاني حتى يكون المفرد متحققاً؛ لأن السراويل مختص بالإزار، فلا يصح أن يكون السروالة بهذا المعنى مفرداً له. ولقائل أن يقول: إن سراويل منقول من المعنى الجمعي إلى هذا الجنس، ولم يلاحظ فيه معنى الأقطاع أصلاً، فجاز أن يكون منقولاً إليه من معنى الأقطاع لا من أقطاع الإزار.
إن قيل: نقل الجمع إلى الواحد في الأجناس لم يجيء، نعم جاء في الأشخاص كمدائن؟
أجيب: بأن ذلك في الجمع المحقق لا في مطلق الجمع، وبأن المفرد إذا اشتمل على الأقطاع جاز إطلاق اسم تلك الأقطاع عليه كما يقال: ثوب شراذم جمع شِرذمة، وهي القطعة. وفيه أن ذلك من باب إجراء الجمع على الواحد لا من باب إطلاق الجمع عليه، اللّهم إلا أن يقال: إذا صح الإجراء صح الإطلاق.

(**وَإِذَا صُرِفَ**[١]) أي: سراويل لعدم تحقق جمعيته تحقيقاً، والأصل في الأسماء الصرف (**فَلاَ إِشْكَالَ**) بالنقض به على قاعدة الجمع[٢]، ليحتاج إلى التفصي عنه.

(**وَنَحْوُ: جَوَارٍ**) أي: كل جمع منقوص[٣] على «فواعل» يائيّاً كان أو واوِيّاً كالجواري والدواعي[٤] (**رَفْعاً وَجَرّاً**) أي: في حالتي الرفع والجر[٥] (**كَ«قَاضٍ»**) أي: حكمه حكم «قاض»، بحسب الصورة في حذف الياء عنه، وإدخال التنوين عليه، تقول: «جاءتني جوارٍ»، و«مررت بجوارٍ»، كما تقول: «جاءني قاض»، و«مررت بقاض».

وأما في حالة النصب فالياء متحركة مفتوحة، نحو: «رأيت جواريَ»، فلا إشكال في حالة النصب؛ لأن الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع، بخلاف حالتي الرفع والجر، فإنه قد اختلف فيه؟

فذهب بعضهم: إلى أن الاسم منصرف، والتنوين فيه تنوين الصرف؛ لأن الإعلال المتعلق بجوهر الكلمة[٦] مقدم على منع الصرف الذي هو من أحوال الكلمة بعد تمامها، فأصل «جوار»[٧] في قولك: «جاءتني جوار»: «جواري» بالضم والتنوين، بناء

---

[١] لما كان عدم الصرف غالباً، والصرف مغلوباً كان لفظ «إذا» في الأول واقعاً موفعه، وفي الثاني واقعاً موقع «إن» للمشاكلة.

[٢] لا يخفى أن نفي جنس الإشكال بهذا المعنى لا ينافي إثبات الإشكال من وجه آخر، هو أن سراويل إذا صرف كان ينبغي أن يصرف مصابيح؛ لأنه يوازن مفرداً كما يصرف فرازنة؛ لأنه يوازن كراهية. ويمكن أن يدفع بأن سراويل مفرد أعجمي، ولا اعتبار لموازنة الأعجمي أو بالندور أو بتقدير الجمع في سراويل مطلقاً صرف أو لم يصرف. وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع. فمن نظر إلى التقدير منعه من الصرف. ومن نظر إلى وقوعه على الواحد صرفه.

[٣] وكذا كل مفرد غير منصرف منقوص كقاض اسم امرأة، وأعيل مصغر لا مقصور كأعلى، فإن الألف فيه ثابتة لخفتها.

[٤] مثال للجمع المنقوص الواوي، فإنه جمع داعية، هي في الأصل داعوة من الدعوة.

[٥] يعني رفعاً وجرّاً ظرف، فهو متعلق بمعنى النحو. ولما لم يقيد المشبه به يكونه في وقت الرفع والجر، وهو أيضاً مقيد به، أصلحه الشارح بتأويل قوله: كقاض بأن المراد منه أن حكمه حكم قاض بحسب الصورة إلى آخره. والأظهر أن مراده به أن مراد المصنف رحمه الله أنه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه، حتى يكون حاكماً بانصرافه. قال عبد الغفور: إشارة إلى أنهما منصوبتان على الظرفية، والعامل فيهما المماثلة المستفادة من الكاف.

[٦] ولأن الإعلال سببه قوي، وهو الاستثقال المحسوس، ومنع الصرف سببه ضعيف، وهو مشابهة غير محسوسة.

[٧] إلى قوله: بناء على أن الأصل في الاسم الصرف فيه أن الصرف أيضاً من أحوال الكلمة بعد تمامها، فيتأخر عن الإعلال بناء على ما ذكره من أن الإعلال متقدم مما يعرض على الكلمة بعد تمامها.

على أن الأصل في الاسم هو الصرف، فبني الإعلال على ما هو الأصل، ثم سقطت الضمة للثقل، والياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوار» على وزن «سلام وكلام»[١]، فلم يبق على صيغة منتهى الجموع، فهو بعد الإعلال أيضاً منصرف، والتنوين فيه للصرف، كما كان قبل الإعلال كذلك.

وذهب بعضهم: إلى أنه بعد الإعلال غير منصرف[٢]؛ لأن فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع؛ لأن المحذوف بمنزلة المقدر[٣]، ولهذا لا يجري الإعراب على الراء، والتنوين فيه تنوين العوض، فإنه لما سقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة، أو عن حركتها هذا التنوين. وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت.

وفي لغة بعض العرب: إثبات الياء في حالة الجر، كما في حالة النصب، تقول: «مررت بجواري» كما تقول: «رأيت جواري»، وبناء هذه اللغة[٤] على تقديم منع الصرف على الإعلال، فإنه حينئذ[٥] تكون الياء مفتوحة في حالة الجر، والفتحة خفيفة، فما وقع فيه الإعلال. وأما في حالة الرفع، فأصل «جوار»: «جواري» بالضمة بلا تنوين، حذفت الضمة للثقل، وعوض عنها التنوين[٦]، فسقطت الياء لالتقاء الساكنين، فصار «جوار»، وعلى هذه اللغة لا إعلال إلا في حالة واحدة، بخلاف اللغة المشهورة، فإن فيها الإعلال في حالتين، كما عرفت.

---

[١] يعني: لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع، ويكون على وزن المفردات مثل فرازنة.

[٢] يفهم منه أن من جعله غير منصرف يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف، سواء كان التنوين عوضاً عن الياء، أو عن الحركة. وينبغي أن يكون كذلك لأن منع الصرف لو كان مقدماً على الإعلال لوجب الفتح حالة الجر. والقول بأن الفتح في حكم الكسر؛ لأنه بمعناه بعيد، لكن من قال: إن التنوين عوض عن الحركة، هو المبرد. والمفهوم من كلام الرضي: إن منع الصرف مقدم على الإعلال عنده، وأصل جوار جواري بالتنوين؛ لأن أصل الاسم الصرف. ثم جواري بحذفها وإثبات الحركة، ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال، ثم جوار بتعويض التنوين عن الحركة ليخف الثقل بحذف الياء للساكنين.

[٣] يفهم منه أن صاحب هذا المذهب يجعل الإعلال مقدماً على منع الصرف.

[٤] مبتدأ خبره قوله: على تقديم أي: بناء لغة بعض العرب كائن على تقديم منع الصرف على الإعلال.

[٥] علة لكون بناء هذه اللغة على تقديم المذكور. وقوله: مفتوحة أي: بدون تنوين.

[٦] أي: عوضت عن الضمة كما قاله به المبرد حتى التقى ساكنان، فسقطت إلى آخره.

(**التَّرْكِيبُ**) وهو: «صيرورة كلمتين، أو أكثر كلمة واحدة[١] من غير حرفية جزء[٢]»، فلا يَرِدُ نحو: «النجم وبصري» علمين.

(**شَرْطُهُ: الْعَلَمِيَّةُ**[٣]) ليأمن من الزوال[٤]، فيحصل له قوة[٥]، فيؤثر بها في منع الصرف.(**وَأَلّاَ يَكُونَ بِإِضَافَةٍ**[٦])؛ لأن الإضافة[٧] تخرج المضاف إلى الصرف، أو إلى حكمه، فكيف تؤثر في المضاف إليه[٨] ما يضاده أعني: منع الصرف؟ (**وَلَا بِإِسْنَادٍ**)؛ لأن الأعلام المشتملة على الإسناد من قبيل المبنيات[٩]، نحو: «تَأَبَّطَ شَرّاً»، فإنها باقية في حال العلمية على ما كانت عليها قبل العلمية، فإن التسمية بها إنما هي لدلالتها على قصة غريبة، فلو تطرق إليها التغيير يمكن أن تفوت تلك الدلالة، وإذا كانت من قبيل

---

[١] ولا شبهة في أن التركيب الذي يناسب أن يعد من الأسباب تركيب يوجد في الأسماء، وهو المعرف ههنا لا مطلق التركيب، فصح التعريف جمعاً لا يقال، فإذن لا حاجة إلى اشتراطه بالعلمية؛ لأن المركب المجعول كلمة واحدة لا يكون إلا علماً؛ لأن نقول: لا نسلم الحصر لجواز أن ينقل أوّلاً إلى معنى جنسي، أو ينقل أوّلاً إلى معنى علمي، ثم ينقل إلى معنى جنسي كما إذا نكر ذلك العلم. ولو سلم فنقول: العلمية شرط لتحققه وثبوته لا اشتراطه.

[٢] إن قلت: اعتبار هذا القيد فيما أريد بالتركيب من غير اعتبار نفي الإضافة والإسناد تحكم؟ قلنا: الجرف لما كان شديد الالتصاق بالكلمة لم يظهر أثر تركيبهما، فلم يعدا من جنس التركيب الذي يناسب أن يعد سبباً، بخلاف التركيب من الاسمين إسنادياً كان أو إضافياً. ولما لم يوجد التركيب من الفعلين لم يحتج إلى نفيه بوجه.

[٣] يجوز أن يكون الياء مصدرية، وأن تكون للنسبة كما لا يخفى.

[٤] أي: بسبب الانحلال.

[٥] أي: لزوم.

[٦] الباء للملابسة، أي: ألا يكون ذلك التركيب ملابساً لهيئة الإضافة والإسناد. وذلك لأن كل كلمة نقلت عن مركب إعرابها وبناؤها باعتبار المنقول عنه، ومعناها باعتبار المنقول إليه، فلا يصح اعتبار منع صرفها باعتبار وضعها العلمي لامتناع اعتبار حكمه.

[٧] أو لأن تأثيرها إما في الجزء الأول، وهو باطل لما عرفت، أو إما في الجزء الثاني على قياس بعلبك، وهو أيضاً باطل؛ لأنه مشغول بإعراب الحكاية.

[٨] أي: إذا كان في طبع شيء اقتضاء أمر لا يجوز أن يكون فيه اقتضاء ما يضاده سيما في مادة واحدة حكماً، فإن المركب الإضافي في حكم كلمة واحدة.

[٩] عند جماعة منهم المصنف. ومن قبيل المعربات المحكية عند جمع. ولا يبعد حينئذ أن يحكم بعدم انصرافه وإن لم يظهر أثره لفظاً.

المبنيات، فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من أحكام المعربات؟

فإن قلت: كان على المصنف[١] أن يقول: وألا يكون الجزء الثاني من المركب صوتاً، ولا متضمناً بحرف العطف ليخرج مثل: «سيبويه ونفطويه»، ومثل: «خمسة عشر، ستة عشر» علمين[٢]؟

قلنا: كأنه اكتفى[٣] في ذلك[٤] بما ذكره فيما بعد[٥]، إنهما من قبيل المبنيات. وأما الأعلام المشتملة على الإسناد، فلم يذكر بناءها أصلاً، فلذلك احتاج إلى إخراجها.

(**مِثْلُ: بَعْلَبَكَّ**) فإنه علم لبلدة[٦] مركب من «بَعْل»، وهو اسم صنم و«بَكّ» وهو اسم صاحب هذه البلدة، جُعِلاَ اسماً واحداً من غير أن يقصد[٧] بينهما نسبة[٨] إضافية أو إسنادية أو غيرهما[٩].

[الألف والنون]

(**الْأَلِفُ وَالنُّونُ**[١٠]) المعدودان من أسباب منع الصرف، تسميان مزيدتين؛ لأنهما من الحروف الزوائد[١١]، وتسميان مضارعتين أيضاً، لمضارعتهما لألفي التأنيث[١٢]

---

[١] كلمة «على» تستعمل للوجوب.

[٢] قيد خمسة عشر وستة عشر بكونهما علمين، مع أن العلمية لا بد في كلها ليكون من موارد النقض، إلا أنه اكتفى بسيبويه ونفطويه لكونهما مشهورين بالعلمية، أو ثلاثة باعتبار النوعين أي: الذي كان الجزء الثاني منه صوتاً، والذي كان متضمناً لحرف العطف.

[٣] إنما قال: «كأنه»؛ لأن المذكور فيما بعد مع بعده حكم لما يتضمنه حرف العطف بالفعل لا لما يتضمنه بحسب الأصل. ومن الجائز التخالف في الحكم. ولذا ذهب بعضهم إلى أن نحو: خمسة عشر علماً معرب غير منصرف. ومن ههنا ينقدح جواب آخر هو أن المصنف وافقهم في منع الصرف.

[٤] أي: في إخراج مثل سيبويه وخمسة عشر.

[٥] أي: في بحث المبنيات.

[٦] فيه أنه إذا كان بعلبك علماً لبلدة يجوز أن يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث كماه وجور، فلم يكن مثالاً قطعياً للتركيب المؤثر في منع الصرف.

[٧] بل من غير نقل عن مركب مستعمل في معنى، فيكون علماً على الارتجال.

[٨] لا في الحال ولا في الأصل، بخلاف «عبد الله» علماً، فإنه قصد بين جزئيه نسبة في الأصل.

[٩] لا حاجة إلى هذا، فإن وجود نسبة غير إضافية وإسنادية لا يضر في تأثير التركيب، فلا حاجة إلى نفيها.

[١٠] قيل: الواو بمعنى «مع». ولك اعتبار العطف أوّلا، ثم الحكم عليه بقوله: إن كانا إلى آخره.

[١١] بالفعل. فلو احتمل لفظ نونه الأصالة جاز صرفه كحسان لجواز أن يكون من الحسن، كما جاز أن يكون من الحس ويمنع حينئذ.

[١٢] أي: المقصورة والممدودة.

في منع دخول تاء التأنيث عليهما[١].

وللنحاة خلاف في أن سببيتهما لمنع الصرف:

إما كونهما مزيدتين، وفرعيتهما للمزيد عليه[٢].

وإما مشابهتهما لألفي التأنيث[٣].

والراجح هو القول الثاني[٤].

ثم إنهما (إِنْ كَانَا فِي اسْمٍ) يعنى به: ما يقابل الصفة[٥]، فإن الاسم المقابل للفعل والحرف: إما ألا يدل[٦] على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كـ«رجل وفرس»، أو يدل كـ«أحمر، وضارب، ومضروب».

فالأول: يسمى اسماً.

والثاني: صفة.

فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى، لا الاسم الشامل[٧] للاسم والصفة.

---

[١] ضمير التثنية في «عليهما» يحتمل ثلاث احتمالات: الأول: أن يرجع إلى الألف والنون المزيدتين، والثاني: أن يرجع إلى ألفي التأنيث، والثالث: أن يرجع إلى مجموع المشبه والمشبه به، وعلى التقادير المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة كما لا يخفى.

[٢] لا يظهر على هذا التقدير وجه اشتراطهم انتفاء التاء إلا أن يقال: وجهه أن المجرد عن التاء أصل لما زيد عليه التاء، والأصالة تنافي الفرعية التي تؤثران بسببها.

[٣] أي: في منع دخول تاء التأنيث.

إن قلت: لا بد في السبب من فرعية ولا فرعية على هذا المذهب؟

قلنا: السبب إما المشابهة أو المشابه، فإن كان الأولى فهي فرع للطرفين وهو ظاهر، وإن كان الثاني فهو فرع لما زيد عليه، لكنه سبب غير أصلي لتوقفه على المشابهة مع أن المشبه من عداد المشبه به، فلا حاجة فيه إلى إثبات فرعية مغايرة لفرعية المشبه به.

[٤] لأن اشتراط انتفاء فعلانة على القول الأول غير ظاهر. وإن قيل: إنه ليتحقق فرعيتهما من غير شائبة أصالة؛ إذ لو دخل التاء لكانا أصليتين للتاء الزائدة عليهما؛ لأنه لو ضعف الفرعية بزيادة شيء عليه لضعفت بزيادة في التثنية.

[٥] يعني: لا ما يقابل الفعل والحرف. وأما من قال: ولا الاسم المقابل للكنية، والمقابل للمهمل، والمقابل للظرف اللازم الظرفية أتى بما لا يعنيه؛ إذ لا يذهب السامع في هذا المقام إلى غير المقابل للفعل والحرف، حتى يحتاج الشارح إلى نفيه.

[٦] قدم المفهوم العدمي على الوجودي مع شرف الوجودي، ومع أن الأعدام تعرف بملكاتها؛ لأن المفهوم العدمي مفهوم الاسم، والمفهوم الوجودي مفهوم الصفة، والاسم مقدم على الصفة في نفسه، وفي كلام المصنف أيضاً.

[٧] ولا الاسم المقابل للقب والكنية. والمقابل للمهمل، والمقابل للطرف اللازم الظرفية.

(فَشَرْطُهُ) أي: شرط الألف والنون في منعهما من الصرف، وإفراد الضمير باعتبار أنهما سبب واحد[١]، أو شرط ذلك الاسم[٢] في امتناعه من الصرف[٣] (**الْعَلَمِيَّةُ**[٤]) تحقيقاً للزوم زيادتهما، أو ليمتنع التاء[٥]، فيتحقق شبههما بألفي التأنيث، (**كَعِمْرَانَ**[٦] **أَوْ**) كانا (**فِي صِفَةٍ**[٧]، **فَانْتِفَاءُ فَعْلَانَةَ**) أي: إن كان الألف والنون في صفة، فشرطه انتفاء «فعلانة»، يعني: امتناع دخول تاء التأنيث عليه، ليبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها، ولهذا انصرف «عُرْيَان» مع أنه صفة؛ لأن مؤنثه «عُرْيَانَة».

(**وَقِيلَ**) شرطه: (**وُجُودُ فَعْلَى**[٨])؛ لأنه متى كان مؤنثه «فَعْلَى» لا يكون «فعلانة»، فيبقى مشابهتهما لألفي التأنيث على حالها.

(**وَمِنْ ثَمَّةَ**) أي: ومن أجل المخالفة في الشرط (**اخْتُلِفَ فِي رَحْمَنَ**) في أنه منصرف أو غير منصرف[٩]، فإنه ليس له مؤنث، لا «رَحْمَى» ولا «رَحْمَانَة»؛ لأنه صفة خاصة لله تعالى، لا يطلق على غيره تعالى، لا على مذكر ولا على مؤنث.

فعلى مذهب من شَرَطَ انتفاء «فعلانة»، فهو غير منصرف.

وعلى مذهب من شَرَطَ وجود «فعلى» فهو منصرف.

(**دُونَ سَكْرَانَ**)، فإنه لا خلاف في منع صرفه، لوجود الشرط على المذهبين؛ فإن

---

[١] أو مجموع وتثنية الضمير في قوله: إن كانا باعتبار تعددهما في أنفسهما.

[٢] فيه أنه يخالف الشروط السابقة، لكن يخلو عن لزوم تنافر بين اعتباري الواحدة والتعدد كما في التوجيه الأول.

[٣] هذا بعيد عن الفهم؛ لأنه صار في المعنى الأول كالعلم في هذا البحث، وإن كان يلائمه أن السبب الآخر في هذا الاسم لا يتحقق بدون العلمية.

[٤] منهم من قال: إنها شرط وسبب. ومنهم من قال: إنها شرط محقق للمشابهة لا سبب؛ لأنهما كألفي التأنيث يقومان مقام علتين.

[٥] أو ليتحقق سبب آخر، كما عرفت في التركيب.

[٦] وسلمان وعثمان. فقد جاء في الاسم حركات الفاء، وفي الصفة لم يجيء كسر الفاء، وجاء فتحها وضمها أيضاً، لكن المؤنث حينئذ مع التاء.

[٧] فيه أنه عطف بـ«أو» على عاملين مختلفين، وليس على شرطه. قيل: الصواب الواو بدل «أو»؛ لأن الألف والنون توجدان في الاسم والصفة؟ وأجيب: بأن الترديد ليس باعتبار نفس الطبيعة، بل باعتبار فردها، وفردها لا يكون إلا في أحدهما. ويمكن أن يجاب: بأن «أو» للتنويع.

[٨] الظاهر أن فتح الفاء لم يكن شرطاً فيه، لكن في أكثر موارده بالفتح.

[٩] الأولى في أنه غير منصرف.

مؤنثه «سكرى» لا «سكرانة».

(وَ) دون (نَدْمَانَ[١]) فإنه لا خلاف في صرفه، لانتفاء الشرط على المذهبين؛ لأن مؤنثه «ندمانة» لا «ندمى».

هذا إذا كان «ندمان» بمعنى «النديم».

وأما إذا كان بمعنى النادم، فهو غير منصرف بالاتفاق؛ لأن مؤنثه «ندمى» لا «ندمانة».

[وزن الفعل]

(وَزْنُ الْفِعْلِ) وهو: «كون الاسم على وزن يعد من أوزان الفعل[٢]»، وهذا القدر لا يكفي في سببية منع الصرف، بل (شَرْطُهُ) فيها أحد الأمرين:

١-(إِمَّا أَنْ يَخْتَصَّ) في اللغة العربية (بِالْفِعْلِ) بمعنى[٣] أنه لا يوجد في الاسم العربي إلا منقولاً من الفعل[٤] (كَـ«شَمَّرَ») على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير[٥]، فإنه نقل من هذه الصيغة، وجعل علماً لفرس، وكذلك «عَثَّرَ» لموضع[٦]،

---

[١] لما كان المراد بـ«ندمان» اللفظ كان علماً غير منصرف، فينبغي ألا ينون ولا يكسر هنا إلا لمشاكلة المسمى.

[٢] سواء كان له زيادة نسبة إلى الفعل أو لا. فالإضافة في قوله: «وزن الفعل» محمولة على النسبة لا على زيادة النسبة، وإلا لم يحتج إلى قوله: «فشرطه». ولك أن تحمل عليها، وتحمل قوله: «فشرطه» على شرط التحقق لا على الاشتراط؛ لأن السببية ليست إلا للفرعية، ولا فرعية إلا فيما له زيادة اختصاص بالفعل.

[٣] في أكثر نسخ المتن به، والضمير راجع إلى الفعل، وضمير «يختص» راجع إلى الوزن أو بالعكس، وذا أعرب كما هو المشهور.

[٤] وفهم ذلك من الاختصاص باعتبار أن المتبادر الاختصاص في اللغة العربية؛ لأن الكلام فيها، والمنقول من الفعل مستعار في الاسم، واستعارة الشيء من أحد لا يمنع اختصاص المستعار به على أن لك أن تجعل كـ«شَمَّرَ» قيداً للاختصاص، فتستفيد منه المراد بالاختصاص في هذا المقام.

[٥] وهو بمعنى المرور حادّاً أو مختالًا أو التقليص على ما في القاموس. والمناسب بعلم الفرس أن يكون علماً منقولاً من معنى المرور حادّاً، والفرس فرس الحجاج، وكأنه لم يعينها تحاشياً عن ذكر الحجاج. والأظهر أن التمثيل بالعلم، وإلا فيحتمل أن يكون المقصود بالتمثيل شمر معروفاً أو مجهولاً كـ«ضرب»، ويؤيد كونه علماً تقدمه على «ضرب» مع كونه ثلاثياً مجرداً؛ لأن التمثيل بـ«ضرب» مبني على فرض العلمية. وبـ«شمر» لتحقق اسميته، فهو أولى بالتقديم.

[٦] في القاموس: هي مأسدة، وجعل معناه الفعلي جعله ذا كبوة.

و«بَذَّرَ»[١] لماء، و«خَضَّمَ»[٢] لرجل، أفعال نقلت إلى الاسمية.

وأما نحو: «بَقَّمَ» اسماً لصيغ معروف، وهو العَنْدَم، و«شَلَّمَ» علماً[٣] لموضع بالشام، فهو من الأسماء العجمية المنقولة إلى العربية، فلا يقدح في ذلك الاختصاص.

(وَ) مثل: (ضُرِبَ) على البناء للمفعول[٤] إذا جعل علماً لشخص، فإنه أيضاً غير منصرف للعلمية ووزن الفعل. وإنما قيدنا بالبناء للمفعول، فإنه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل[٥]، ولم يذهب إلى منع صرفه إلا بعض النحاة[٦].

٢-(أَوْ يَكُونَ[٧]) غير مختص، لكن يكون (فِي أَوَّلِهِ) أي: في أول وزن الفعل[٨]، أو أول ما كان على وزن الفعل (زِيَادَةٌ) أي: زيادة حرف، أو حرف زائد[٩] من حروف

---

[١] من بذر المال، أي: أسرف.

[٢] من خضم الشيء أكله بجميع فمه.

[٣] مرتجلًا بالعبرانية لموضع بالشام، يقال: هو بيت المقدس.

[٤] وزن فعل مجهولًا من الخواص لم يأت في أسماء الأجناس إلا دئل لدويبة. وقيل: العرب قد تنقل الفعل إلى أسماء الأجناس وإن كان قليلاً، كقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله تعالى ينهاكم عن قيل وقال». فيجوز أن يكون منقولاً من دئل بمعنى أسرع. وأما دئل علماً لقبيلة، فيجوز أن يكون منقولاً منه، ومن دأل بمعنى مشى مشياً مخصوصاً، والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل في شمس شمس بالضم. وأما الوعل لغة في الوعل، والرئم بمعنى الاست فشاذان.

[٥] بخلاف بناء المجهول، فإنه لم يجيء في الأسماء إلا ألفاظ قليلة ملحقة بالعدم، كحكم وسلم ورجب.

[٦] هذا لا يصلح وجهاً للتقييد بالبناء للمفعول. وإنما قال: يوجه به شرط الاختصاص بالفعل أو الزيادة. وذلك البعض يونس، فإن الوزن المشترك عنده سبب مطلقاً، وعيسى بن عمر النحوي، فإنه ذهب إلى أن الوزن المشترك يؤثر بشرط نقل اللفظ من الفعل إلى الاسم.

[٧] إنما لم يقل بدله: «أو يغلب» كما قاله النحاة؛ لأن فاعلًا إذا جعل علماً لمذكر كان منصرفاً مع أنه غالب في الأفعال. ولم يجيء في السماء إلا حاتم وعالم وساسم اسم شجر أسود، ولأن في إثبات الغلبة زيادة مؤنة، لايقال في إثبات الاختصاص أيضاً تلك الزيادة؛ لأنا نقول: لعله لم يجد فيه ما يحترز به عن ذلك المحذور. إن قلت: هذا الوزن إنما يصح سبباً إذا كان له زيادة اختصاص بالفعل، حتى يظهر فرعيته، وزيادة الاختصاص إما بالاختصاص بالفعل أو بالغلبة؟ قلنا: زيادة تلك الحروف قياسية في جميع الأفعال المتصرفة، فصارت لاطرادها في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل.

[٨] لما كان المراد من وزن الفعل: كون الاسم على وزن الفعل صح رجع الضمير إلى الوزن وإلى الموزون كما هو المقصود.

[٩] على الأول صح لفظة «في»؛ لأن الصفة تنسب إلى موصوفها بـ«في»، وهو شائع. وكذا على الثاني؛ لأن النسبة بين قوله: أوله وبين الحرف الزائد العموم من وجه، ويصح نسبة العام إلى الخاص بـ«في» وبالعكس، أو لأن المراد في موضع أوله.

«أَتَيْنَ»[١] (كَزِيَادَتِهِ) أي: مثل زيادة حرف، أو حرف زائد في أول الفعل (غَيْرَ قَابِلٍ) أي: حال كون وزن الفعل[٢]، أو ما كان على وزن الفعل غير قابل (لِلتَّاءِ[٣])؛ لأنه يخرج الوزن بهذا التاء، لاختصاصها بالاسم[٤] عن أوزان الفعل.

ولو قال: غير قابل للتاء قياساً، بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لأجله لم يرد عليه «أربع» إذا سمي به[٥] رجل، فإن لحوق التاء به للتذكير، فلا يكون قياساً، ولا «أسود»، فإن مجيء التاء في أسود للحية الأنثى ليس باعتبار الوصف الأصلي الذي لأجله يمتنع من الصرف، بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل اشتراط عدم قبول التاء[٦] (امْتَنَعَ أَحْمَرُ) عن الصرف؛ لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء.

(وَانْصَرَفَ يَعْمَلٌ) لقبوله التاء؛ لمجيء «يعملة» للناقة القوية على العمل والسير.

(وَمَا فِيهِ عَلَمِيَّةٌ مُؤَثِّرَةٌ) أي: كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة، أو مع شرطية لسبب آخر[٧]. واحترز بذلك[٨] عما يجامع ألفي التأنيث، أو صيغة منتهى الجموع، فإن كل واحد[٩] منهما كافٍ في منع الصرف، لا تأثير فيه للعلمية.

---

[١] إما في الحال أو في الأصل، كما في هرق أمراً مغيراً الأرق، ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزائد لم يضر.

[٢] حال من ضمير «أوله». وإنما لم يجعله شرطاً للشق الأول؛ لأنه لاختصاصه بالفعل لا يقبل التاء أصلًا.

[٣] كأنه أراد غير قابل للتاء بحسب الوضع. فلا يرد النقض بـ«أسود»؛ إذ قياس مؤنثه أن يكون على فعلاء.

[٤] أي: لأن الداخلة على الفعل هي الساكنة.

[٥] أربع إذا سمي به لا يقبل التاء، فلا حاجة لدفعه إلى تقييد عدم القبول بقولنا: «قياساً»، إنما يحتاج إليه لتصحيح قول النحاة: إن انصراف «أربع» إنما هو لعدم أصالة الوصف.

[٦] فيه أن وجود الشرط لا يستلزم انتفاء المشروط. فالأولى أن يقال: من أجل وجود وزن الفعل مع سبب آخر، وتحقق شرطه امتنع «أحمر» من الصرف.

[٧] لا بالشرطية المحضة عند الجمهور خلافاً لجماعة حيث قالوا: تأثير علمية الاسم الذي فيه الألف والنون ليس إلا لتحقق السبب فيه، وهو المشابهة بألف التأنيث الممدودة.

[٨] أي: بقوله: مؤثرة عما، أي: عن علمية يجامع إلى آخره فهي صفة احترازية. قوله: بالسببية المحضة حال من فاعل مؤثرة.

[٩] علة مصححة للاحتراز عنهما، أي: فإن كلًّا من السببين كافٍ في منع الصرف بدون العلمية، فمثل حمراء وحضاجر إذا نكرا لم يصرفا.

(إِذَا نُكِّرَ) بأن يؤول العلم بواحد من الجماعة[١] المسماة به[٢]، نحو: «هذا زيد، ورأيت زيداً آخر»، فإنه أريد به المسمى بزيد، أو يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه[٣] به، نحو قولهم: «لكل فرعون موسى»، أي: لكل مبطل محق (صُرِفَ لِمَا تَبَيَّنَ) أي: ظهر حين بيّن[٤] أسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق (مِنْ أَنَّهَا) أي: العلمية (لاَ تُجَامِعُ مُؤَثِّرَةً إِلاَّ مَا) أي: السبب الذي (هِيَ) أي: العلمية (شَرْطٌ فِيهِ) وذلك في التأنيث بالتاء لفظاً أو معنى، والعجمة، والتركيب، والألف والنون المزيدتين، فإن كل واحدة من هذه الأسباب الأربعة مشروطة بالعلمية (إِلاَّ الْعَدْلَ وَوَزْنَ الْفِعْلِ) استثناء مما بقي من الاستثناء الأول[٥]، أي: لا تجامع غير ما هي شرط فيه، إلا العدل ووزن الفعل، فإن العلمية تجامعهما مؤثرة، كما في «عمر» و«أحمد»[٦]، وليست شرطاً فيهما،

---

[١] أي: بمفهوم صالح لأن يراد به واحد من الجماعة.

[٢] المراد بالجماعة: ما فوق الواحد. فلا يرد أنه يوجب ألا ينكر المشترك بين اثنين. والمعنى يؤوّل بمفهوم المسمى المنكر، فيكون معنى هذا زيد، هذا مسمى بزيد. فقوله: واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به، فلا حاجة إلى تأويله بمفهوم صادق على واحد من الجماعة، كما ظن به بعض الظن. وقوله: «فإنه أريد به المسمى» أي: هذا المفهوم في ضمن فرد ما، فاللام فيه للعهد الذهني، وكان الأوضح أن بقول: مسمى بزيد، ومما يجب أن ينبه عليه في هذا المقام، ولم يتنبه له أحد أن المراد بالتنكير التنكير حكماً؛ إذ بالتأويل لا يصير نكرة حقيقية؛ إذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين، لا ما أريد به غير معين مجازاً.

[٣] قيد الاشتهار باعتبار الأغلب، وإلا يجوز أن يؤول بوصف غير مشتهر بقرينة. واعلم أن العلم الذي كان في الأصل وصفاً، واشتهر مسماه بهذه الصفة الأصلية، فإذا نكر بإرادة هذه الصفة لا شك أنه يعود فيه الوصفية، فلا يلزم بهذا النوع من التنكير أن يكون منصرفاً، فتأمل.

[٤] يعني: ظهر من غير بيانه، بل في ضمن بيان أسباب منع الصرف وشرائطها. ولذا اختار «تبين» على «بين». ولا يخفى عليك أن كلام المصنف مغلق. ولو قال: كل ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف؛ لأنه إذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد لما تبين إلى آخره لكان واضحاً.

[٥] أي: استثناء بعد تقييد المستثنى منه بالاستثناء الأول، فلم يلزم تعدد الاستثناء من أمر واحد بلا عاطف؛ لأن الأول استثناء من المطلق، والثاني استثناء من المقيد. ونظير ذلك ما يقال في توجيه ظرفين من جنس: إذا كانا متعلقين بفعل واحد بلا عاطف. ولو جعل المصنف قوله: «العدل ووزن الفعل» معطوفاً على قوله: «ما هي شرط فيه» لكان أظهر دلالة، وأخصر عبارة. ولعل النكتة في الفصل اختلاف تأثير العلمية في المعطوف والمعطوف عليه وغرابة الأسلوب.

[٦] اتفق النحاة على أن العلمية مؤثرة مع العدل في اسم لم يوضع إلا علماً كعمر، ومع وزن الفعل سواء كان الاسم غير منصرف قبل العلمية كأحمد أو لا كأصبع ويزيد. واختلفوا في تأثيرها مع العدل في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلاث ومثلث. فذهب أكثر النحاة إلى انصرافه؛ لأن العدل تابع

كما في «ثلاث وأحمر».

(وَهُمَا) أي: العدل ووزن الفعل (مُتَضَادَّانِ[1])؛ لأن الأسماء المعدولة بالاستقراء على أوزان مخصوصة[2] ليس شيء منها من أوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف (فَلاَ يَكُونُ) أي: لا يوجد معها شيء من الأمر الدائر[3] بين مجموع هذين الشيئين وبين أحدهما فقط (إِلاَّ أَحَدُهُمَا) فقط لا مجموعهما[4].

(فَإِذَا نُكِّرَ) غير المنصرف الذي أحد أسبابه العلمية (بَقِيَ بِلاَ سَبَبٍ[5]) أي: لم يبق فيه سبب[6] من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الأسباب الأربعة المذكورة؛ لأنه قد انتفى أحد السببين الذي هو العلمية بذاتها، والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث وصف هو سببيته، فلا يبقى فيه سبب من حيث هو سبب.

(أَوْ عَلَى سَبَبٍ وَاحِدٍ) فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل.

هذا وقد قيل على قوله: «وهما متضادان» أَنَّ «اصمِت» بكسرتين علماً للمفازة من أوزان الفعل مع وجود العدل فيه، فإنه أمر من «صَمَتَ يَصْمُتُ»، وقياسه أن يجيء بضمتين، فلما جاء بكسرتين علم أنه معدول عنه؟ والجواب: أن هذا أمر غير محقق؛

للوصف، وقد زال بالعلمية. وذهب جماعة إلى عدم انصرافه اعتباراً للعدل الأصلي. وإليه مال الشيخ الرضي قائلاً: إن العدل أمر لفظي، وهو باقٍ. وأما أخر وجمع وأخواته أعلاماً فغير منصرفة عند سيبويه اعتباراً للعدل الأصلي، ومنصرفة عند الكوفيين.

[1] دفع لما يتوهم من أن القاعدة المذكورة منقوضة بكلمات جامعة للعدل والوزن والعلمية. فإن العلمية مؤثرة فيها مع أنها غير منصرفة بعد التنكير. وقد يدفع أيضاً بأن العلمية غير مؤثرة معهما لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورودها.

[2] هي أوزان ثلاث ومثلث وأخر وسحر وأمس عند تميم، وقطام أيضاً عندهم.

[3] يعني: أن المستثنى منه ليس سبب المنع مطلقاً، لعدم صحة الحكم، ولا السبب الذي هو أحد الأمرين فيها للزوم استثناء الشيء من نفسه، بل مفهوماً مردداً بين مجموع السببين وأحدهما، أو مفهوماً مساوياً له، أعني: ما يجامعه العلمية المؤثرة، ولم يكن مشروطاً بها. وهذا المعنى وإن كان منحصراً في أحدهما، لكنه أعم منه بحسب التصور. وهذا القدر كافٍ في صحة الاستثناء، كما يقال في كلمة التوحيد.

[4] لا حاجة بعد القصر بالنفي والاستثناء إلى قوله: «فقط»، ولا إلى قوله: «لا مجموعهما» كما بين في محله.

[5] أي: إن كان معها غير واحد منهما.

[6] وإن كانت الأربعة مجتمعة كما في آذربيجان.

لجواز ورود «اصمِت» بكسرتين، وإن لم يشتهر، فالأوزان التي تحقق فيها العدل تحقيقاً كان أو تقديراً لم تجامع وزن الفعل.

وأيضاً قد عرفت[١] فيما تقدم أن مجرد وجود أصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف إياه، واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الأصل، وههنا لا يقتضيه؛ لوجود سببين في «اصمِت» وراء العدل، وهما العلمية والتأنيث.

ثم إنه أشار إلى استثناء مثل: «أحمر» علماً إذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله: (**وَخَالَفَ سِيبَوَيْهِ الْأَخْفَشُ**) الأخفش المشهور، هو أبو الحسن، تلميذ سيبويه. ولما كان قول التلميذ أظهر[٢] مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله أصلًا، وأسند المخالفة إلى الأستاذ[٣]، وإن كان غير مستحسن تنبيهاً على ذلك (**فِي**) انصراف (**نَحْوِ: أَحْمَرَ عَلَماً**[٤]) والمراد: بـ«نحو: أحمر» ما كان معنى الوصفية فيه، قبل العلمية ظاهراً غير حفي، فيدخل فيه سكران وأمثاله.

ويخرج عنه «أفعل» للتأكيد نحو: «أجمع»، فإنه منصرف عند التنكير بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه[٥] قبل العلمية، لكونه بمعنى «كل»، وكذلك أفعل التفضيل[٦] المجرد عن «من» التفضيلية، فإنه بعد التنكير منصرف بالاتفاق؛ لضعف معنى الوصفية فيه، حتى صار «أفعل» اسماً[٧]، وإن كان معه «من»، فلا ينصرف بلا خلاف؛ لظهور معنى الوصفية فيه بسبب «من» التفضيلية.

---

[١] به يندفع النقض بآخر على وزن أفعل حيث قيل: إنه معدول عما كان معه اللام أو الإضافة أو «من».

[٢] يبعد أن يجعل الأخفش فاعلًا؛ إذ يلزم حينئذ جعل قول سيبويه أصلًا مع أنه مناف للقاعدة الحقة عنده، وامتناع النصب اعتباراً بتقدير اللام. والقول بأنه منصوب على الظرفية، أو الحالية، أو كونه بدل الاشتمال بعيد.

[٣] هذا مبني على أن فاعل المخالفة من هو البادي للفعل وإن كان مفعولها أيضاً فاعلًا ضمناً. ثم إن الأستاذ لفظ مركب أعجمي بمعنى المعلم والماهر في صنعته، وليس بعربي؛ إذ لا يوجد كلمة عربية اجتمع فيها السين والذال.

[٤] حال، والعامل هي المماثلة أو المخالفة. وعلى الثاني ذو الحال، نحو: أو ما أضيف إليه كما في قوله تعالى:
﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (سورة النساء:١٢٥).

[٥] بخلاف أفعل فعلاء. ولذا لا يعمل أفعل التفضيل في الظاهر دون أفعل فعلاء.

[٦] ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل: أحمر.

[٧] أي: كاسم أفعل الخالي عن الصفة كأرنب مثلًا.

(إِذَا نُكِّرَ اعْتِبَاراً[١] لِلصِّفَةِ الْأَصْلِيَّةِ) أي: إنما خالف سيبويه الأخفش، لأجل اعتباره الوصفية الأصلية[٢] (بَعْدَ التَّنْكِيرِ)، فإنه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية، فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الأصلية، وسبب آخر، كوزن الفعل[٣] والألف والنون المزيدتين.

فإن قلت: كما أنه لا مانع من اعتبار الوصفية الأصلية لا باعث على اعتبارها أيضاً، فلم اعتبرها؟ وذهب إلى ما هو خلاف الأصل[٤] فيه، أعني: منع الصرف؟

قيل: الباعث على اعتبارها امتناع «أسود» و«أرقم» مع زوال الوصفية عنهما[٥] حينئذ، وفيه بحث[٦]؛ لأن الوصفية لم تزل عنهما بالكلية، بل بقي فيهما شائبة من الوصفية؛ لأن «الأسود» اسم للحية السوداء، و«الأرقم» للحية التي فيها سواد وبياض، وفيهما شمة من الوصفية، فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في «أحمر» بعد التنكير؛ لأنها قد زالت عنه بالكلية.

وأما الأخفش[٧] فذهب إلى أنه منصرف، فإن الوصفية قد زالت بالعلمية، والعملية بالتنكير، والزائل لا يعتبر من غير ضرورة، فلم يبق فيه إلا سبب واحد، وهو وزن الفعل أو الألف والنون، وهذا القول أظهر[٨].

ولما اعتبر سيبويه الوصف الأصلي بعد التنكير، وإن كان زائلاً لزمه أن يعتبره في حال العلمية أيضاً، فيمتنع نحو: «حاتم» من الصرف للوصف الأصلي والعلمية.

---

[١] يجوز أن يكون مصدراً لـ«خالف»؛ لأن ذلك الاعتبار نوع مخالفة.

[٢] بمعنى أن المعدوم يجعله كالثابت.

[٣] أي: في مثل أحمر، والألف والنون في نحو: سكران.

[٤] يعني: باعتبار هذا المحذور. وهو الذهاب إلى خلاف الأصل، وهو منع الصرف.

[٥] يعني: أن أسود وأرقم حال غلبة الإسمية زائل الوصفية، مع أنهم اعتبروها وجعلوا أسود وأرقم غير منصرف للوصفية ووزن الفعل، فاعتبارها بعد العلمية أولى.

[٦] إن قيل: جاز اعتبار شمة من الوصفية في العلم كما إذا سميت بـ«أحمر» من فيه حمرة؟ أجيب بأن المقصود الأهم في وضع الأعلام المنقولة غير ما وضع له لغة. ولذلك تراها مجردة عن المعنى الأصلي كـ«زيد».

[٧] قال الرضي: قال الأخفش في كتاب الأوسط: إن خلافه في نحو: أحمر إنما هو في مقتضى القياس. وأما السماع فهو على منع الصرف.

[٨] وقد سبق ما دل على كونه أظهر. ومن موجباته أن العلمية الأصلية تمتنع عن اعتبارها؛ لأنه لا وجه لاعتبارها، والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الأصل، وتترجح عليها بقرب العهد والقوة.

فأجاب عنه المصنف بقوله: (وَلاَ يَلْزَمُهُ) أي: سيبويه من اعتبار الوصفية الأصلية بعد التنكير في مثل: «أحمر» علماً (بَابُ حَاتِمٍ) أي: كل علم كان في الأصل وصفاً مع بقاء العلمية، بأن اعتبر فيه أيضاً الوصفية الأصلية، وحَكَمَ بمنع صرفه للعلمية والوصفية الأصلية (لِمَا يَلْزَمُ) في «باب حاتم» على تقدير منعه من الصرف (مِنْ اعْتِبَارِ الْمُتَضَادَّيْنِ) يعني: الوصفية والعلمية، فإن العلم للخصوص[١]، والوصف للعموم (فِي حُكْمٍ وَاحِدٍ[٢]) وهو منع صرف لفظ واحد، بخلاف ما إذا اعتبرت الوصفية الأصلية مع سبب آخر، كما في «أسود» و«أرقم».

فإن قلت: التضاد إنما هو بين الوصفية المحققة[٣] والعلمية[٤]، لا بين الوصفية الأصلية الزائلة والعلمية، فلو اعتبرت الوصفية الأصلية والعلمية في منع صرف مثل: «حاتم» لا يلزم اجتماع المتضادين؟

قلنا: تقدير أحد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد، وإن لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين، لكنه شبيه به، فاعتبارهما معاً غير مستحسن[٥].

[انكسار غير المنصرف]

(وَجَمِيعُ الْبَابِ) أي: باب غير المنصرف[٦]:

١-(بِاللاَّمِ) أي: بدخول لام التعريف عليه، ٢-(أَوِ الْإِضَافَةِ) أي: إضافته إلى غيره.

(يَنْجَرُّ) أي: يصير مجروراً (بِالْكَسْرِ) أي: بصورة الكسر[٧] لفظاً أو تقديراً.

وإنما لم يكتف بقوله: «ينجر»؛ لأن الانجرار قد يكون بالفتح، ولا بأن يقول: «ينكسر»؛ لأن الكسر يطلق على الحركات البنائية أيضاً.وللنحاة خلاف في أن هذا

---

[١] أي: موضوع للخاص، والوصف مذكور للعام، والأوضح في بيان التضاد، فإن العلمية كون اللفظ موضوعاً لذات معينة من غير اعتبار صفة، والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الإبهام مع اعتبار صفة.

[٢] أي: في شأن أثر واحد وتحصيله.

[٣] أي: بالفعل لا المفروضة.

[٤] أي: الحالية.

[٥] لا يخفى عليك أن سوق الدليل قبل إيراد السؤال بقوله: «فإن قلت»، وجوابه أن اللازم أي: اعتبار متضادين في حكم واحد باطل، ويقتضي جوابه أن اعتبار الوصفيّة حال العلمية غير مستحسن.

[٦] يعني: أن اللام للعهد.

[٧] يعني: أنه أراد بالكسر صورة الكسر بطريق الاستعارة؛ لأن الكسر بلا تاء من ألقاب البناء عند البصريين. ويطلق على الحالة الإعرابية مجازاً. فالظاهر أن يقول بالكسرة لعدم اختصاصها بالبناء.

الاسم في هذه الحالة منصرف، أو غير مُنصرف؟

فمنهم من ذهب إلى أنه منصرف مطلقاً؛ لأن عدم انصرافه إنما كان لمشابهته الفعل، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم، أعني: اللام أو الإضافة[١]، قويت جهة الاسمية، فرجع إلى أصله الذي هو الصرف، فدخله الكسر دون التنوين؛ لأنه لا يجتمع مع اللام والإضافة.

ومنهم من ذهب إلى أنه غير منصرف مطلقاً، والممنوع من غير المنصرف بالأصالة هو التنوين، وسقوط الكسر إنما هو بتبعية التنوين، وحيث ضعفت[٢] مشابهته للفعل لم تؤثر إلا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو الكسر، فعاد الكسرُ إلى حاله، وسقط التنوين لامتناعه من الصرف.

ومنهم من ذهب إلى أن العلتين إن كانتا باقيتين مع اللام أو الإضافة كان الاسم غير منصرف، وإن زالتا معاً، أو زالت إحداهما كان منصرفاً.

وبيان ذلك: أن العلمية تزول باللام أو الإضافة[٣]، فإن كانت العلمية شرطاً للسبب الآخر زالتا معاً، كما في «إبراهيم»، وإن لم يكن شرطاً، كما في «أحمد» زالت إحداهما، وإن لم تكن هناك علمية، كما في «أحمر» بقيت العلتان على حالهما، وهذا القول أنسب بما عرَّف به المصنف غير المنصرف.

[المرفوعات]

(**الْمَرْفُوعَاتُ**[٤]) جمع «المرفوع» لا «المرفوعة»[٥]؛ لأن موصوفه الاسم، وهو

---

[١] دون سائر الخواص كالفعلية والمفعولية. قيل: وجه ذلك أنهما مغيرتان لمدلول الاسم بخلاف البواقي.

[٢] قيل في توجيه عدم سقوط الكسرة: إن التنوين كالثابت لوجود خلفه، وهو اللام أو الإضافة، أو أنه محذوف لا لمنع الصرف، بل للإضافة أو اللام. وفيه انهم صرحوا بأن الإضافة في حواج بيت الله معاقبة للتنوين المقدر.

[٣] فيه أن اللام تجامع العلمية إذا كان العلم في الأصل مصدراً أو صفة كالفضل والحسن.

[٤] إنما جمع ولم يأت بالمفرد؛ لأن تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان أن المرفوع ليس إلا واحداً هو الفاعل، فأزال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد إلا أنها في المجرورات لمجرد المشاكلة، وفي المنصوبات مستعارة للكثرة، وههنا في موقعها.

[٥] لما ذهب الوهم من قاعدة تصرف صيغة اسم المفعول إلى أن يكون المرفوعات جمع مرفوعة لا مرفوع حكم بعكس ذلك لرفع ذلك التوهم.

مذكر لا يعقل[١]، ويجمع هذا الجمع مطرداً صفةُ المذكر الذي لا يعقل؛ كـ«الصَّافِنَات» للذكور من الخيل[٢]، و«جِمَال سِجلات» أي: ضَخْمَات وكـ«الأَيَّامِ الخَالِيَاتِ».

(هُوَ) أي: المرفوع الدال عليه «المرفوعات»[٣]؛ لأن التعريف إنما يكون للماهية[٤] لا للأفراد[٥]

(مَا اشْتَمَلَ) أي: اسم[٦] اشتمل (عَلَى عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ[٧]) أي: علامة كون الاسم

---

[١] أي: ويجوز أن يجمع بالألف والتاء صفة المذكر الذي لا يعقل من غير اشتراط شيء آخر، كما جاز أن يجمع المؤنث بهذا الجمع.

[٢] كتب في الحاشية: الصافن من الخيل الذي يقوم على ثلاثة قوائم، وأقام الرابعة على طرف الحافر، هذا كلامه. والسِّبَحْلُ على وزن القِمَطْر الضخم كالكتف للعظيم الجسد، والأيام الخاليات مجاز؛ لأن خلا المكان بمعنى مات، أو مضى على ما في القاموس، وتخلية المكان بالموت أو المضي ليس حال الأيام، بل حال ما فيها.

[٣] دلالة الجمع على الجنس لا على فرده. فعلى هذا التفسير تكون جملة «هو ما اشتمل» منقطعة عن السابق، وهو إما موقوف وقف الأسماء الغير المركبة مذكور للفصل، أو مرفوع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر محذوف المبتدأ، والتقدير: المرفوعات هذه، أو هذه المرفوعات. واللام لاستغراق الأنواع، ويحتمل على التقدير الأول العهد إلى ما يفهم من السابق حيث قال: وأنواعه: رفع ونصب وجر، وفيه تأمل.

[٤] فمن جعل الضمير راجعاً إلى كل واحد من المرفوعات أول إلى المرفوعات. وقال: توحيده وتذكيره بالنظر إلى خبره، أعني: ما اشتمل فإن المبتدأ هو الخبر، فيجوز مطابقته له كما يجوز مطابقته للمرجع لم يأت بشيء إلا أن يقال: إن اللام أبطلت معنى الجمعية، وإقحام صيغة الجمع للإشارة إلى تعدد الأنواع، أو يقال: إن الكلام محمول على الطرد.

[٥] فيلغو ذكر المفرد والإشعار به في مقام التعريف. ولك أن تقول: السنة فيما بين الأدباء تفسير المفرد المذكر لا فروعه.

[٦] فسر بالاسم؛ لأن الكلام في مرفوعات الأسماء. وأيضاً لو أبقى على عمومه لصدق تعريف المرفوع على الحروف الأواخر كدال «زيد» في «جاء زيد» مثلاً مع أن المرفوع هو «زيد».

فإن قيل: تفسير «ما» بالاسم في تعريف المرفوع يخرج الخبر الجملة عن التعريف مع أنه من جملة المرفوعات؟

أجيب: أن الاسم أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، كما سيصرح بذلك في تعريف الفاعل والخبر الجملة اسم حكماً. وفيه أن هذا مخالف لما سيأتي في بحث المبتدأ واسلخبر. ولما هو المقرر عندهم من أن الجملة يكون خبراً مع بقاء كونها جملة من غير تأويلها بالمفرد، اللّهم إلا أن يقال: إن المراد بالاسم الحكمي ما يصلح لأن يعبر عنه بالاسم المفرد مثل ما قاله المنطقيون في المفرد بالقوة. وبالجملة التي وقع خبر المبتدأ يصلح لأن يعبر عنها بالاسم المفرد كهذا أو ذاك كما بين في موضعه.

[٧] لم يقل: «على الرفع»؛ لأن الخفاء في المرفوع ليس إلا باعتبار مأخذه، فإذا أخذ المأخذ في تعريفه صار من قبيل أخذ المعرف في تعريفه. ولئن تنزل عن ذلك فلا شبهة في إيهام الدور، ولأنه خال عن الإشارة إلى أصالة الرفع في الفاعل، وعن زيادة الإيضاح المناسبة لمقام التعريف.

فاعلاً، وهي: «الضمة، والواو، والألف».

والمراد باشتمال الاسم عليها: أن يكون موصوفاً بها[١] لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً.

ولا شك أن الاسم موصوف بالرفع المحلي[٢]؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة معربٌ لكان مرفوعاً لفظاً أو تقديراً، وكيف يختص الرفع[٣] بما عدا الرفع المحلي؟ وهو يبحث مثلاً[٤] عن أحوال الفاعل إذا كان مضمراً متصلًا، كما سيجيء.

[الفاعل]

(فَمِنْهُ) أي: من المرفوع[٥]، أو مما اشتمل[٦] على عَلَمِ الفاعلية (الْفَاعِلُ).

---

[١] أي: كالموصوف بها، فإن الحركات والحروف الإعرابية، وإن لم تكن أوصافاً لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها بالتلفظ وتبعيتها للمعرب. ويجوز أن يقال: إن صيغة المرفوع كصيغة المعلوم للنسبة، فالمرفوع ما له نسبة إلى علامة الفاعلية بكونه ملابساً لها ملابسة الكل لجزئه وتضمنه له، أو ملابسة المطرو عليه للطارئ، أو المراد بالاشتمال، هو هذه الملابسة.

[٢] رد لما خققه الفاضل الهندي في هذا المقام حيث قال: الإعراب المحلي لا يشتمل عليه اللفظ، فلا يكون هؤلاء في «جاءني هؤلاء» مرفوعاً؛ إذ معنى الرفع المحلي أنه في محل لو كان ثمة اسم معرب لكان مرفوعاً، هذا كلامه. فلم يرد بذاك أن المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشتملانه، بل أراد أن شمولهما له ليس إلا بضرب من المسامحة الشائعة. ولقد تعرض الشارح بالفاضل، بل شنع عليه تشنيعاً لطيفاً بأن دليلك يثبت نقيض دعواك؛ لأن الاسم موصوف بالرفع المحلي، فيكون مشتملاً على الرفع محلاً كما أنه باعتبار اتصافه بالرفع اللفظي مشتمل على الرفع لفظاً. ولا يخفى أن الفاضل ليس في معرض هذا التعرض؛ لأن الاتصاف بالرفع المحلي يوجب البراءة عن الرفع حقيقة، والاشتمال عليه حكماً. ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة. ولك أن تقول: إن مقصود الشارح أيضاً هو التنبيه على كون الاسم موصوفاً بالرفع المحلي، وداخلاً في المرفوع وإن خلا عن الرفع حقيقة، وليس مقصوده التعرض بالفاضل.فإن قلت: المعرب محلاً هل هو معرب بالحركة أو بالحروف، وهو بحيث لو فرض في محله المعرب بالحرف كان معرباً بالحرف، ولو فرض المعرب بالحركة كان معرباً بالحركة؟قلت: الأقرب بالاعتبار أن يجعل مثل الذي معرباً بالحركة محلاً، ومثل «اللذان واللذين» معرباً بالحرف محلاً.

[٣] لعل الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية، أو جعل اللام للعهد.

[٤] ليس تخصيص الرفع بما عدا المحلي مع البحث عن أحوال الفاعل المبني بتلك المثابة من الاستبعاد لجواز أن يكون البحث عنه تقريبياً، ومثله غير نادر في كتب العلوم.

[٥] فإن الكلام مسوق له. و«من» ابتدائية اتصالية. ويأبى عنه قوله: «ومنها المبتدأ»؛ لأن الضمير فيه راجع إلى المرفوعات، ومن تبعيضية.

[٦] لقربه. ويجوز أن يجعل راجعاً إلى المرفوعات بضرب من التأويل كالمذكور والقسم الأول والجمع والقبيل، ويوافقه قوله: «ومنها المبتدأ».

وإنما قدَّمه؛ لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور[١]؛ لأنه جزء الجملة الفعلية[٢] التي هي أصل الجمل[٣]، ولأن عامله أقوى[٤] من عامل المبتدأ.

وقيل[٥]: أصل المرفوعات المبتدأ؛ لأنه باقٍ[٦] على ما هو الأصل في المسند إليه، وهو التقديم، بخلاف الفاعل، ولأنه يحكم عليه بكل حكم[٧] جامد ومشتق، فكان أقوى، بخلاف الفاعل، فإنه لا يحكم عليه إلا بالمشتق[٨].

(وَهُوَ) أي: الفاعل (مَا) أي: اسم حقيقة أو حكماً؛ ليدخل فيه[٩] مثل قولهم[١٠]: «أَعْجَبَنِي أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً» (أُسْنِدَ إِلَيْهِ[١١]):

١-(الْفِعْلُ) بالأصالة لا بالتبعية، ليخرج عن الحد توابع الفاعل[١٢].

---

[١] أي: أصل فيما بين أنواع المرفوعات عند الخليل وأتباعه. والأصل بمعنى ما يبتنى عليه الشيء.

[٢] ولأنه لا يحذف بدون المسند، وفيه أنه قد يحذف كقولك: «ما ضرب وأكرم إلا أنا»، وقولهم: بدا لك أي رأى، ويدفع بأنه نادر، ولأنه لا ينتسخ بالعامل. وفيه أن قد ينتسخ نحو: «كفى بالله»، ويدفع بأنه نادر غير مطرد، والحرف زائد.

[٣] لأن التركيب فيها أشد، وامتزاج أحد الجزئين، وهو الفعل بالآخر أكثر، ولأنها يشتمل الخبر والإنشاء وضعاً بجوهرها من غير حاجة إلى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية، ومن جهات أصالة الفاعل أنه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه، وكأنه لم يلتفت إليه؛ لأنه ينتقض بنحو: «ما ضرب وأكرم إلا أنا»، وقولهم بذلك أي: رأى، ومنها أن رفعه لا ينسخ بالنواسخ، وكأنه تركه لأنه أورد عليه نحو: كفى بالله، وإن اعتذر بأنه نادر غير مطرد، والباء زائدة، لكن حديث عدم الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد، نحو: «ما جاءني من أحد».

[٤] لأنه موجود محسوس بخلاف عامل المبتدأ، فإنه عدمي معقول، وقوة المؤثر تقتضي قوة الأثر، فالفاعل في المرفوعية أقوى من المبتدأ. ولا يعارضه ما ذكر في المبتدأ؛ لأنه لا يفيد قوة رفعه، بل يفيد فضيلة حاله.

[٥] القائل سيبويه ومن معه.

[٦] ولأن ما عداه يصلح أن يرد إليه فهو أم المرفوعات، كما أن ألف الاستفهام أصل فيه لقيامها مقام كلماته.

[٧] أو لأنه يحكم عليه بمتعدد، فله استيعاب، وهو فضيلة وكمال.

[٨] حقيقة أو حكماً، فإن المصدر العامل في قوة «أن» مع الفعل.

[٩] فإن قلت: لم لم يعمل بعموم كلمة «ما» ليستغنى عن التعميم؟ قلت: لأن تخصيص كلمة «ما» في التعريفات بما يستدعيه المقام سنة مؤكدة يرى تركها سيئة.

[١٠] أي: ليدخل فيه الفاعل في مثل قولهم.

[١١] الإسناد ههنا بمعنى النسبة ناقصة كانت أو تامة، خبرية أو إنشائية، مثبتة كانت أو منفية، محققة كانت أو مفروضة.

[١٢] قال بعض المحققين: المراد بإخراج التوابع إخراج بعضها، وهو المعطوف بالحرف والبدل؛ إذ لا إسناد إلى التوابع إلا فيهما، بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان.

وكذا المراد في جميع حدود[١] المرفوعات والمنصوبات[٢] والمجرورات غير التوابع بقرينة ذكر التوابع بعدها[٣].

٢-(**أَوْ شِبْهُهُ**[٤])،أي: ما يشبهه في العمل[٥]. وإنما قال ذلك؛ ليتناول فاعل «اسم الفاعل، والصفة المشبهة، والمصدر، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والظرف».

(**وَقُدِّمَ**) أي: الفعل أو شبهه (**عَلَيْهِ**[٦]) أي: على ذلك الاسم. واحترز به عن نحو: «زيد» في «زَيْدٌ ضَرَبَ»؛ لأنه مما أسند إليه الفعل[٧]؛ لأن الإسناد إلى ضمير شيء إسناد إليه في الحقيقة[٨]، لكنه مؤخر عنه.

---

[١] يعني: لا بد من اعتبار قيد الأصالة في تعريفات هذه الثلاثة لإخراج توابعها.

[٢] يعني: لا بد من اعتبار الأصالة في تعريفات تلك المصطلحات لإخراج توابعها، فتأمل.

[٣] لا يخفى بعدها عن التعريف.

[٤] «أو» للتنويع لا للشك أو التشكيك.

قال عصمت: «أو شبهه» لا يقال: ذكر «أو» التي للترديد، والشك لا يلائم في التعريف الذي هو للتعيين والتحقيق؛ لأنا نقول: كلمة «أو» ههنا للتنويع إشارة إلى أن الفاعل المعرف ههنا نوعان: يصدق على أحدهما ما أسند إليه الفعل، وعلى الآخر ما أسند إليه شبه الفعل.

[٥] أو في الدلالة على الحدث، ولا يخرج فاعل الظرف؛ لأنه فاعل لعامله حقيقة.

قال العصام: قوله: «أي: ما يشبهه في العمل» لم يقل: «في الاشتقاق» لئلا يخرج المصدر، ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف. والأظهر أن إطلاق شبه الفعل على هذه الأمور قبل العمل؛ لأنهم يعللون عمل هذه الأمور بمشابهة الفعل، فالأولى أن يفسر بالمشابهة في الدلالة على الحدث، والظرف أيضاً يدل على الحصول والثبوت، كأنه يشارك صيغة الحاصل في تلك، ولذا وجب حذف عامله.

[٦] عطف على «أسند»، الجملة حالية بتقدير «قد»، والضمير فيه راجع إلى أحد الأمرين المستفاد من لفظة «أو».

[٧] رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله: «وقدم» لدفع توهم فاعلية «زيد» في المثال المذكور بناء على توهم إسناد «ضرب» إلى «زيد»، والغفلة عن الضمير المستتر. وإنما احتاجوا إلى هذا التكلف لحملهم الإسناد على الإسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر. واعلم أن تعريف الفاعل على رأي البصريين إنما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد، فإن «زيد» في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين، فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد احتيج إليه لتمام التعريف، كما ذهب إليه الشارح أوّلاً كما ذهب إليه غيره.

[٨] لأنه مقرر الإسناد، ولو أريد الإسناد بحسب الدلالة اللغوية لكان ذكر قوله: «قدم» لرفع توهم الدخول، وإليه مال المصنف في شرح الإيضاح.

والمراد تقديمه عليه وجوباً[١]؛ ليخرج عنه المبتدأ المقدم عليه خبره، نحو: «كَرِيمٌ مَنْ يُكْرِمُكَ». فإن قلت: قد يجب تقديمه إذا كان المبتدأ نكرة، والخبر ظرفاً، نحو: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ»[٢]؟ قلت: المراد وجوب تقديم نوعه[٣]، وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه، بخلاف نوع ما أسند إلى الفاعل.

(عَلَى جِهَةِ قِيَامِهِ بِهِ) أي: إسناداً واقعاً[٤] على طريقة قيام الفعل[٥]، أو شبهه به، وطريقة قيامه به أن يكون على صيغة المعلوم[٦]، أو على ما في حكمها كاسم الفاعل، والصفة المشبهة.

واحترز بهذا القيد عن مفعول[٧] ما لم يسم فاعله[٨] كـ«زيد» في «ضُرِبَ زَيْدٌ» على صيغة المجهول، والاحتياج إلى هذا القيد إنما هو على مذهب من لم يجعله داخلاً في الفاعل كالمصنف. وأما على مذهب من جعله داخلاً فيه كصاحب المفصل[٩]، فلا حاجة إلى هذا القيد، بل يجب ألا يقيد به.

(مِثْلُ): «زيد» في (قَامَ زَيْدٌ[١٠]). فهذا مثال لما أسند إليه الفعل. (وَ) مثل: «أبوه» في

---

[١] لأنه الفرد الكامل، واللفظ إذا أطلق ينصرف إليه.

[٢] فيصدق على «رجل» أنه أسند إليه شبه الفعل، أعني الظرف مقدماً عليه وجوباً، فيدخل في تعريف الفاعل ما ليس بفاعل.

[٣] أي: نوع الفعل أو شبهه المسند إلى ذلك الاسم. قيل: والقرينة أنه بصدد تعريف نوع من المرفوعات.

[٤] إشارة إلى أن قوله: «على جهة قيامه» متعلق بـ«أسند»، أو صفة لمصدره. قيل: يحتمل أن يكون حالًا بعد حال، ولا يخلو عن شيء؛ لأن الفعل لا يكون على طريقة القيام، بل الإسناد يكون كذلك.

[٥] أي: قيام مدلوله، يقال: عملت هذا العمل على وجه عملك، وعلى جهته، أي: على طرزه وطريقته وشكله.

[٦] أي: ذلك علامتها أو من لوازمها، وذلك لأن القيام ثبوت موجود لأمر، واتصاف ذلك الأمر به، والتعبير عنه ليس إلا بصيغة المعلوم؛ لأن مصدر المجهول لا يوجد أصلاً، ومصدر المعلوم قد يوجد لكن فيه تأمل. والمراد بالإسناد الذي هو على طريقة القيام ثبوت شيء لأمر ثبوتاً يماثل القيام ويشاكله في المعنى، أو في التعبير فتعبيره تعبير القيام. إن قلت: فعلى هذا يخرج الإسناد الذي هو نفس القيام؟ قلنا: للقيام أفراد بعضها يماثل بعضاً.

[٧] ووجه الاحتراز به أن الفعل المجهول واسم المفعول يفيدان وقوع الضرب على المسند إليه.

[٨] وإن كان للمصدر المجهول؛ لأنه في قوة «أن» مع الفعل المجهول.

[٩] ومعه الشيخ عبد القاهر وأكثر البصريين.

[١٠] أشار بذلك إلى المسامحة الشائعة في مقام التمثيل بذكر الكل مع أن المقصود التمثيل بالجزء.

(زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ[١]). فهذا مثال لما أسند إليه شبه الفعل.

(وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ)[٢]، أي: ما ينبغي أن يكون الفاعل عليه[٣]، إن لم يمنع مانع (أَنْ يَلِيَ[٤] الفِعْلَ) المسند إليه[٥]، أي: يكون بعده[٦] من غير أن يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته؛ لأنه كالجزء من الفعل؛ لشدة احتياج الفعل إليه[٧]، ويدل على

---

[١] قيل: لو قال: «أبواه» بصيغة التثنية لكان نصّاً فيما قصده، فإن «أبوه» بصيغة المفرد يحتمل أن يكون مبتدأ قدم عليه خبره. ورد بأن احتمال كونه مبتدأ باطل، فإنه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على الخبر، كما في «زيد قائم»، فتأمل.

[٢] يشير إلى أن اللام للعهد، أي: الأولى لحال الفاعل بالنظر إلى نفسه، فلذا فسر بقوله: أي: ينبغي إلى آخره. فالمراد بالانبغاء الأولوية الغير الواصلة إلى حد الوجوب؛ لأن الانبغاء يستعمل بمعنى اللزوم واللياقة. قال عبد الغفور: قوله: «في الفاعل» وكذا الأصل فيما هو بمعناه أن يقرب من الفعل، ويتقدم على ما ليس بمعناه كالمفعول الأول من باب «أعطيت» بالنسبة إلى مفعوله الثاني، وكذا الحال في المفعول بلا واسطة بالقياس إلى المفعول بواسطة.

[٣] الحاصل: أن الفاعل من حيث هو فاعل يقتضي قربه من الفعل ورجحانه، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض يقتضي رجحان البعد أو وجوبه، ونظير ذلك ما يقال: إن الماء بطبعه يتقضي البرودة، لكن قد يزول ذلك الاقتضاء بعارض مسخن.

[٤] هو في اللغة: ما يبنى عليه شيء. وفي العرف: القاعدة.
إن قلت: لم آثر هذه العبارة على قولك الأولى: «أن يلي» مع أنه أوضح وأحسن لمراعاة الاشتقاق؟
قلنا: لأن في لفظ «الأصل» لمحاً إلى قرب الفاعل من الفعل، كأنه بمنزلة قاعدة لا يجوز هدمها، وأنه ليس بمجرد أولويته، بل يبتنى عليه بعض الأحكام كما بينه بقوله: «فلذلك جاز إلى آخره»، ففيه زيادة تشويق إلى استماع الحكم الملقى.
قال عبد الغفور: قوله: «أن يلي الفعل» لم يقل: أن يليه مع أنه أخصر وأشمل لشموله شبه الفعل أيضاً، فوضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن في الذهن والإشارة إلى أن الفعل أصل في هذا الحكم، وشبه الفعل ملحق به.

[٥] يعني: اللام للعهد، وإنما قال: الأصل أن يلي الفعل، ولم يقل: أن يليه، فيرجع الضمير إلى أحد الأمرين، فيكون أخصر وأشمل لإبهام الأخصر وإيهامه أن الأصل أن يلي الفعل الفاعل، فيتوهم أن الداعي إلى الولي هو الفعل، والمقصود أنه الفاعل، ولدلالة الاقتصار على ذكر الفعل على أن الشبه أولى بهذا الحكم؛ لأن الفعل مع قوة عمله إذا كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل، فبالطريق الأولى ألا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل.

[٦] حقيقة. ولا يخفى أن هذا التكلف مما يحتاج إليه في التعريف أيضاً في قوله: «وقدم عليه»، وكأنه لم يتنبه له فأهمله أو حكماً كما في الفاعل المستتر، فإن البعدية هنا حكمية كوجوده؛ إذ هو خلاف الأصل لمانع الاستتار.

[٧] لأن النسبة إلى الفاعل مقوم لمدلول الفعل، وطرف النسبة الذي هو فاعل ههنا داخل في قوام النسبة إلى الفاعل ومقوم لها، ومقوم المقوم مقوم، فكما أن الهيئة لدلالتها على النسبة كانت جزءاً للفعل كذلك الفاعل لدلالة على ما هو داخل في قوام النسبة كان في عداد جزئه.

ذلك[١] إسكان اللام في «ضَرَبْتُ»؛ لأنه لدفع توالي أربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة.

(فَلِذَلِكَ[٢]) الأصل الذي يقتضي تقديم الفاعل على سائر معمولات الفعل (جَازَ «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ») لتقدم مرجع الضمير، وهو «زيد» رتبة[٣]، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر مطلقاً، بل لفظاً فقط، وذلك جائز[٤].

(وَامْتَنَعَ: «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً») لتأخر مرجع الضمير، وهو «زيد» لفظاً ورتبة، فيلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، وذلك غير جائز، خلافاً للأخفش وابن جني[٥]،

---

[١] دلالة «إن» كما أن السابق دل عليه دلالة «لم». ويدل أيضاً تلك الدلالة وضع إعراب الفعل بعد الفاعل، نحو: يضربان، ويضربون، وتضربين.

[٢] اللام للتعليل يفيد أن كون الولي أصلًا علة لجواز المثال الأول وامتناع الثاني. والفاء إما للتفريع، فتفيد ترتيب العلم بالجواز، والامتناع فيهما على العلم بالأصل السابق، أو للتعليل، فيكون من باب الاستدلال بالمعلول على العلة. فلا استدراك في الجمع بين الفاء واللام. ولا يخفى أن امتناع المثال المذكور وإن كان يترتب على الأصل المذكور، لكنه لا يتوقف عليه لثبوته على تقدير تساويهما في المرتبة، فلا يصح الاستدلال بالامتناع عليه.

[٣] تقدم الشيء على أمر رتبة: كون الشيء بحالة مقتضية للتقدم سواء تقدم بالفعل أو لم يتقدم، وهو حينئذ في حكم المتقدم؛ لأن ثبوت السبب في قوة ثبوت المسبب، فيكون من قبيل وضع السبب موضع المسبب.

[٤] أي: عند الجمهور. والأولى جوازه لوروده في كلام الفصحاء. وقد حصر بعضهم مواضع الإضمار قبل الذكر في سبعة: أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم وبئس وبابهما، ولا يفسره إلا التمييز، نحو: نعم رجلاً زيد. ثانيها: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين والمهمل ثانيهما. ثالثها: أن يكون مخبراً عنه، ومفسره خبره، نحو: ﴿وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (سورة الأنعام:٢٩) ، أي: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها.رابعها: ضمير الشأن والقصة، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾ (سورة الإخلاص:١)، ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ﴾ (سورة الأنبياء:٩٧). خامسها: أن يجر بـ«رب»، ويفسره التمييز، نحو: «ربه رجلاً».سادسها: أن يكون أبدلت عنه مرجعه، فكان مفسراً له، نحو: «ضربته زيداً»، وقولهم: اللّهم صل عليه الرؤوف الرحيم.سابعها: أن يكون متصلاً بفاعل مقدم يفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيداً، كذا في شذور الذهب.

[٥] .بسكون الياء. فإنهما جوزا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضاء الفاعل. وفيه أنه لا يقتضي تقديمه على الفاعل، نعم يستدعي تقدمه على ما سوى الفاعل. قال الشيخ الرضي: الأولى تحويز ذلك، وليس للبصرية المنع مع قولهم في باب التنازع، انتهى. قيل: تحويز الإضمار قبل الذكر في باب التنازع في العمدة، والضمير المضاف إليه غير عمدة. وقيل: تجويزه للضرورة؛ إذ لو لم يضمر لزم إما حذف الفاعل، وهو غير جائز، أو التكرار وهو قبيح، وفيه أن ارتكاب القبيح أهون من ارتكاب الممتنع مع أن مثل ما ذكره جارٍ هنا؛ لأن حذف المضاف

ومستندهما في ذلك قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتَمٍ[١]   جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

وأجيب عنه: بأن هذا لضرورة الشعر، والمراد عدم جوازه في سَعَةِ الكلام، وبأنه لا نسلم أن الضمير يرجع إلى «عدي»، بل إلى المصدر[٢] الذي يدل عليه الفعل، أي: «جَزَى رَبُّ الْجَزَاءِ».

[تقديم الفاعل على المفعول]

(وَإِذَا انْتَفَى الإِعْرَابُ) الدال على فاعلية الفاعل، ومفعولية المفعول بالوضع (لَفْظاً[٣] فِيهِمَا) أي: في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً وفي ضمن الأمثلة[٤] أيضاً، والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الأمثلة[٥] (وَالْقَرِينَةُ) أي: الأمر الدال عليهما لا بالوضع[٦]؛ إذ

إليه بلا قرينة غير جائز، وإظهاره يوجب التكرار، وقد يقال: إن إعمال الثاني يقتضي إلغاء الأول في الاسم الظاهر، فلو أظهر لم يظهر كونه ملغى.

قال العصام: قوله: «وذلك غير جائز خلافاً للأخفش وابن جني» لا مطلقاً، بل إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به أو بالمفعول به ضمير الفاعل، بل لم يخالفا في عدم جواز الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة وإن اشتهر ذلك منهما، بل اتفقا فيه وخالفا في لزومه في المثال المذكور كما أوضحناه لك. ففي قوله: «خلافاً للأخفش وابن جني» نظر. ولك أن تقول الخلاف في تأخر مرجع الضمير لفظاً ورتبة، لا في قوله: «وذلك غير جائز».

[١] الجملة دعائية. والمراد بالكلاب العاويات: إما شرار الناس أو حقيقتها. قال قدس سره في الحاشية: عوى الكلب يعوي عواء إذا صاح، انتهى. وقد فعل جملة إخبارية وقعت على سبيل التفاؤل بأن الدعاء قد أجيب.

[٢] جعل الضمير إلى «عدي» هو المعنى الجزيل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ؛ لأنه الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء إلى ربه، ولأن الرب هو الملجأ للرجل، فإذا انتقم للمظلوم منه يكون أشد عليه.

[٣] تمييز، أي: إذا انتفى لفظ الإعراب.

[٤] فإن إحضار الفرد متضمن لإحضار جنسه خصوصاً إذا لم يكن الغرض متعلقاً بخصوص فرد كما في التمثيلات.

[٥] أو في ضمن ذكر المقابل الذي هو الفاعل لانتقال الذهن من أحد المتقابلين إلى الآخر.

[٦] فيه أنه إن أريد لا بالوضع له يلزم أن يكون اللفظ الدال على المعنى المجازي قرينة عليه، ولم يقل به أحد. وإن أريد لا بالوضع له ولا لما يستلزمه يلزم ألا يكون اللفظ قرينة بمعناه التضمني والالتزامي مع أنه قد يكون اللفظ قرينة لهما. فالأولى أن يقال في تفسير القرينة: هي الأمر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه.

لا يعهد أن يطلق على ما وضع بإزاء شيء أنه قرينة عليه، فلا يرد[١] أن ذكر الإعراب مستغنى عنه؛ إذ القرينة شاملة له، وهي:

١-إما لفظية، نحو: «ضَرَبَتْ مُوسَى حُبْلَى»[٢].

٢-أو معنوية نحو: «أَكَلَ الْكُمَّثْرَى يَحْيَى». (أَوْ كَانَ) الفاعل (مُضْمَراً مُتَّصِلاً) بالفعل[٣]:

١-بارزاً كـ«ضَرَبْتُ زَيْداً».

٢-أو مستكناً كـ«زَيْدٌ ضَرَبَ غُلاَمَهُ»، بشرط أن يكون المفعول متأخراً عن الفعل؛ لئلا ينتقض بمثل: «زَيْداً ضَرَبْتُ».

(أَوْ وَقَعَ مَفْعُولُهُ) أي: مفعول الفاعل (بَعْدَ «إِلاَّ») بشرط توسطها بينهما[٤] في صورتي التقديم والتأخير[٥]، نحو: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْراً» (أَوْ) بعد (مَعْنَاهَا) نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً» (وَجَبَ تَقْدِيمُهُ[٦]) أي: تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور[٧].

---

[١] مع أن التعميم بعد التخصيص شائع.

[٢] فإن القرينة فيه اتصال علامة الفاعل بالفعل. ومن القرائن اللفظية الإعراب الظاهر في تابع أحدهما أو كليهما، نحو: «ضرب موسى عيسى الظريف» أو اتصال ضمير الثاني بالأول، نحو: «ضرب فتاه موسى».

[٣] ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح، وهو كون الضمير مما لا يستقل في التلفظ، فإذا كان الفاعل هكذا لا يصح تقديم المفعول عليه. فلا يطلب قوله «متصلاً» صلة. ولا فائدة في قول الشارح: «بالفعل»، بل يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل، وليس كذلك لجريانه في «رويد زيداً» مثلاً.

[٤] أي: بعد «إلا» الواقعة بينهما في صورة التقديم الثابت والتأخير الذي يحكم بامتناعه، يعني: أن التقديم الثابت مشروط بتوسط «إلا» بينهما؛ إذ لو لم يتوسط، وقدم الفاعل على المفعول لزم الفصل بين أداة الاستثناء والمستثنى، وذلك غير جائز. والتأخير الممتنع أيضاً مشروط بتوسط «إلا» بينهما لما سيذكره قدس سره.

[٥] أي: وجوب التقديم وامتناع التأخير الذي هو لازمه كلاهما مشروط بتوسط «إلا» لإفادة انقلاب المعنى في هذه الصورة. وأما في صورة تقديم المفعول مع «إلا»، فلا يلزم الانقلاب بحسب الظاهر إلا أنه غير مستحسن.

[٦] أي: على ما يكون بعد الفعل؛ إذ المقصود امتناع الفصل بينه وبين الفعل؛ فلا يرد «زيداً ضربت». فلو قال: وجب أن يليه لكان أوضح.

[٧] لا يقال: لا حاجة إلى هذا القول في جزاء الشرط، فإن الشرط يدل على هذا؛ لأنا نقول: لما وقع البعد بين حرفي الشرط والجزاء توهم أن الجزاء متعلق بالأخير، فدفع هذا الوهم بذلك القول، أو نقول:

أما في صورة انتفاء الإعراب والقرينة فيهما: فللتحرز عن الالتباس[١].

وأما في صورة كون الفاعل ضميراً متصلاً: فلمنافاة الاتصال الانفصال[٢].

وأما في صورة وقوع المفعول بعد «إلا»، لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير، فلئلا ينقلب الحصر المطلوب، فإن المفهوم من قوله: «مَا ضَرَبَ زَيْدٌ إِلاَّ عَمْراً» انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو» مع جواز أن يكون «عمرو» مضروباً لشخص آخر[٣]، والمفهوم من قوله: «مَا ضَرَبَ عَمْراً إِلَّا زَيْدٌ» انحصار مضروبية «عمرو» في «زيد» مع جواز أن يكون «زيد» ضارباً لشخص آخر، فلو انقلب أحدهما[٤] بالآخر بينهما لانقلب الحصر المطلوب.

وإنما قلنا: «بشرط توسطها[٥] بينهما في صورتي التقديم والتأخير»؛ لأنه لو قدم المفعول على الفاعل مع «إلا»[٦] فيقال: «مَا ضَرَبَ إِلَّا عَمْراً زَيْدٌ»، فالظاهر أن معناه انحصار ضاربية «زيد» في «عمرو»؛ إذ الحصر إنما هو فيما يلي «إلا»، فلا ينقلب

مقصوده تحرير المدعى ليستدل على كل منها بقوله: أما في صورة انتفاء الإعراب إلى آخره.

[١] المخل بالمقصود مع رعاية النظم الطبيعي. لقائل أن يقول: التحرز عن الالتباس المخل يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفعل في نحو: «موسى ضرب عيسى» لالتباسه بالاسمية التي تخل بالمقصود.

[٢] يعني: لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل. فإن قلت: إنما يلزم انفصال الفاعل لو كان المفعول منفصلاً. وأما إذا كان المفعول أيضاً متصلاً فلا، أي: لا يلزم الانفصال، نحو: «ضربتك» كما لا يلزم الانفصال في «ضربتك»؟ قلت: على هذا يلزم تقديم الأضعف على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة، والفاعل المضمر المتصل بالفعل كالجزء للفعل لفظاً ومعنى. فلو دخل المفعول بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمة بين أجزاء كلمة، وذا لا يجوز.

[٣] هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصّاً. أما إذا كان عامّاً فلا، كقولك: «ما ضرب أحد إلا زيداً»، وذلك لأنه لم يبق أحد حتى يصح أن يكون «زيد» مضروباً له.

[٤] أي: أحد هذين التركيبين بالآخر بأن يقدم المفعول، ويؤخر الفاعل، ويقع إلا بينهما.

[٥] يجب عند أكثر النحاة تقديم الفاعل إذا كان المفعول بعد «إلا»، ولا يجوز تقديم المفعول لا مع «إلا» ولا بدونها، ويجوز تقديم المفعول مع «إلا» عند السكاكي وجماعة من النحويين. فالظاهر في حل عبارة المتن أن يكون على مذهب أكثر النحويين. وكأنه دعا الشارح إلى حل عبارة المتن على مذهب السكاكي أن المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى. ولك أن تتكلف في التعلل، فتقول: المراد أنه يلزم الانقلاب في بعض الصور، وحمل الباقي عليه طرداً للباب.

[٦] كما ذهب إليه السكاكي وجماعة من النحويين. وأما عند أكثرهم فلا يجوز؛ لأنهم لم يجوزوا أن يعمل ما قبل «إلا» فيما بعد المستثنى بها إلا أن يكون تابعاً له أو معمولاً لغير عامله أو مستثنى منه، فكأنه قدس سره حمل كلامه على ما هو المتفق عليه، أو مال إلى ما ذهب إليه الجماعة.

الحصر المطلوب، فلا يجب تقديم الفاعل، لكن لم يستحسنه بعضهم؛ لأنه من قبيل قصر الصفة على شيء قبل تمامها[١].

وإنما قلنا: «الظاهر أن معناه كذا» لاحتمال أن يكون معناه: «مَا ضَرَبَ أَحَداً أَحَدٌ إلاَّ عَمْراً زَيْدٌ»[٢]، فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر، وهو أيضاً خلاف المقصود.

وأما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى «إلا»؛ لأن الحصر ههنا في الجزء الأخير، فلو أخر الفاعل انقلب المعنى قطعاً.

[تأخير الفاعل عن المفعول]

(وَإِذَا اتَّصَلَ بِهِ[٣]) أي: بالفاعل: ١-(ضَمِيرُ مَفْعُولٍ) نحو: «ضَرَبَ زَيْداً غُلَامُهُ».

٢-(أَوْ وَقَعَ) أي: الفاعل (بَعْدَ «إلاَّ») المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتأخير، نحو: «مَا ضَرَبَ عَمْراً إلاَّ زَيْدٌ»، وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفاً.

٣-(أَوْ) وقع الفاعل بعد (مَعْنَاهَا) أي: معنى «إلا»، نحو: «إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْراً زَيْدٌ».

٤-(أَوْ اتَّصَلَ مَفْعُولُهُ) بأن يكون المفعول ضميراً متصلاً بالفعل[٤] (وَهُوَ) أي: الفاعل (غَيْرُ) ضمير (مُتَّصِلٍ بِهِ) نحو: «ضَرَبَكَ زَيْدٌ» (وَجَبَ تَأْخِيرُهُ[٥]) أي: تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور.

---

[١] ففيه عدول عن الأصل مع منع مانع عن العدول، ولا يجوز العدول بلا منع مانع عن الأصل فضلًا عن جوازه مع المانع عن العدول.

[٢] كما ذهب إليه جماعة من النحويين. وأما عند أكثرهم فلا يجوز استثناء شيئين بأداة واحدة بلا عطف، وللمجوزين أن يستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِيَ الرَّأْيِ﴾ (سورة هود:٢٧)، أي: وما نراك اتبعك أحد في حال من الأحوال إلا الذين هم أراذلنا في بادئ الرأي، أي: بلا روية قوية، وقد يرد بأن الظرف متعلق بفعل مقدر، أي: اتبعوا في بادئ الرأي، أو بأن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل.

[٣] وكذا إذا اتصل بصلة أو صفة ضمير المفعول عند من لم يجوز الفصل بين الصفة والموصوف بالأجنبي، نحو: «ضرب زيداً الذي ضرب غلامه» و«أكرم هنداً رجل ضرب غلامها».

[٤] بقي فيه نحو: «زيد ضربك»، فإن المفعول فيه ضمير متصل بالفعل،مع أنه يجب تقديم الفاعل، فأخرجه بقوله: «وهو غير متصل».

[٥] لم يقل: وجب تقديمه، أي: المفعول؛ لأنه ذاكر أحوال الفاعل.

أما في صورة اتصال ضمير المفعول به: لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة[١]. وأما في صورة وقوعه بعد «إلا» أو معناها: لئلا ينقلب الحصر المطلوب[٢]. وأما في صورة كون المفعول ضميراً متصلاً، والفاعل غير متصل: لمنافاة الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل، بخلاف ما إذا كان الفاعل أيضاً ضميراً متصلاً، فإنه يجب حينئذ تقديم الفاعل، نحو: «ضَرَبْتُكَ».

[حذف الفعل]

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) الرافع للفاعل (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[٣]) دالة على تعيين المحذوف:

١-(جَوَازاً) أي: حذفاً جائزاً[٤] (فِي مِثْلِ) قولك: (زَيْدٌ[٥]) أي: فيما كان جواباً لسؤال[٦] محقق (لِمَنْ قَالَ: «مَنْ قَامَ؟») سائلًا عمن يقوم به القيام، فيجوز أن تقول: «زيد» بحذف «قام» أي: «قَامَ زَيْدٌ»، ويجوز أن تقول: «قَامَ زَيْدٌ» بذكره. وإنما قدر الفعل دون الخبر؛ لأن تقدير الخبر يوجب حذف الجملة، وتقدير الفعل يوجب حذف جزئيها، وَالتَّقْلِيلُ فِي الْحَذْفِ أَوْلَى.

(وَ) كذا يحذف الفعل جوازاً فيما كان جواباً لسؤال مقدر في نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نَهْشَل: (لِيُبْكَ) على البناء للمفعول (يَزِيدُ) مرفوع[٧] على أنه مفعول ما لم

---

[١] ينبغي أن يكون في وجوب تأخير الفاعل في هذه الصورة خلاف الأخفش وابن جني. أما على ما ذكره الشارح فلجواز الإضمار قبل الذكر عندهما. وأما على ما نقلناه من مذهبيهما فلأن رتبة المفعول عندهما أن يلي الفعل، ويكون في موضع الفاعل فلم يلزم من تأخيره الإضمار قبل الذكر رتبة، فتأمل.

[٢] لأن مضروبية ما قبل إلا محصورة فيما بعدها، والضاربية محتملة، فلو قدمت الفاعل لانعكس المعنى.

[٣] مقام الفعل في الدلالة على ما هو المرام. واللام للوقت لا للأجل؛ لأن قيام القرينة مصحح لا باعث.

[٤] إشارة إلى أن «جوازاً» مصدر بمعنى اسم الفاعل، ونصبه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو الحذف.

[٥] خبر مبتدأ محذوف، أي: هو في مثل كما هو الشائع في التمثيلات.

[٦] وكون السؤال قرينة إنما هو باعتبار جزئه الذي هو «قام». وقوله: «فيجوز» مع ما عطف عليه تفريع على كون المثال مما يجوز فيه الحذف.

[٧] والأصل على «يزيد»؛ لأن البكاء يتعدى بـ«على»، لكنها تحذف لكثرة الاستعمال. نقل عن العارف الرومي قدس سره: أن «يزيد» منادى بحذف حرف النداء، والجملة الندائية معترضة. وذلك لأن

يسم فاعله (ضَارِعٌ) أي: عاجز ذليل، وهو فاعل الفعل المحذوف، أي: «يُبْكِيه ضارعٌ»[١] بقرينة السؤال المقدر[٢]، وهو «من يبكيه؟». وأما على رواية «لِيَبْكِ يزيدَ» على البناء للفاعل، ونصب «يزيدَ» فليس مما نحن فيه[٣]. (لِخُصُومَةٍ[٤]) متعلق بـ«ضارع»[٥] أي: يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء؛ لأنه كان ظهيراً للعجزة والاذلاء، وآخر البيت:

.... وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطِيحُ[٦] الطَّوَائِحُ

والمختبط: السائل من غير وسيلة[٧].

والإطاحة: الإهلاك.

و«الطوائح»: جمع «مُطِيحَة»[٨] على غير القياس كـ«لَوَاقِح» جمع «مُلْقِحَة»[٩].

المناسب للمقام أن يدعى أن «الضارع» و«المختبط» لما وقعا في شدة ونقمة بسبب موتك يا يزيد ناسب أن يبكى عليهما دونك؛ لأنك في رخاء ونعمة.

[١] نكرة مفيدة للعموم وإن كان في حيز الإثبات مثل تمرة خير من جرادة ، كما هو المناسب لمقام المدح، وإليه أشار بقوله: أي: يبكيه من يذل إلا أن العموم عرفي لا حقيقي كما لا يخفى.

[٢] المدلول عليه بلفظ المبني للمفعول، فإنه منشأ للالتباس والتردد، وهو منشأ للسؤال، فنزل السبب منزلة المسبب.

[٣] وعلى البناء للمفعول أيضاً لو جعل «يزيد» منادى حذف حرف ندائه، وجعل مضارع مفعول ما لم يسم فاعله «لبيك» لا يكون مما نحن فيه. نقل هذا التوجيه عن المولى الرومي.

[٤] اللام للأجل كما هو الظاهر. وحينئذ يراد بالخصومة خصومة غيره. ويحتمل أن يكون للوقت، وحينئذ يحتمل خصومته وخصومة غيره.

[٥] وإن لم يعتمد على شيء؛ لأن الجار يكتفي برائحة من الفعل، لا بيبكيه المقدر؛ لأن هذا البكاء بكاء فوته، لا بكاء الخصومة مع أنها ليست سبباً قريباً للبكاء.

[٦] حكاية حال ماضية قد يورد الماضي بصورة الحال إذا كان الأمر هائلًا لاستقراره في الخيال مع بقاء أثره.

[٧] أي: بغير علقة وسابقة حق، يقال: اختبطني فلان، وأصله من خبطت الشجرة إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها.

[٨] بمعنى مهلكة على خلاف القياس، يعني: على حذف الزوائد من المزيد كما يقال: أعشب فهي عاشب. وملقحة من الإلقاح.

قال عبد الغفور: قوله: «والطوائح جمع مطيحة» على حذف الزوائد، كما يقال: أعشب فهو عاشب، ولا يقال: مطيحات على القياس. ويجوز أن يكون جمع طائح للنسبة، مثل: ماء دافق، يقال: طاح يطوح وطاح يطيح، أي: ذهب.

[٩] الأولى أن يقال: جمع ملقح؛ لأن المراد منه الفحل. واللواقح الرياح التي تهب في الربيع. وتحمل الأشجار بسببها وتتزهر.

و«مما» يتعلق [١] بـ«مختبط» [٢]، و«ما» مصدرية [٣]، يعني: «ويَبكيه أيضاً من يسأل بغير وسيلة من أجل إهلاك المهلكات ماله، وما يتوسل به إلى تحصيل المال؛ لأنه كان معطي السائلين بغير وسيلة».

٢-(وَ) قد يحذف الفعل الرافع للفاعل؛ لقيام قرينة دالة على تعيينه [٤] (وُجُوباً) أي: حذفاً واجباً (فِي مِثْلِ) قوله تعالى:(﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ [٥]﴾) أي: في كل موضع حذف الفعل، ثم فسّر لرفع الإبهام الناشيء من الحذف، فإنه لو ذكر المفسَّر لم يبقَ المفسِّر مفسِّراً بل صار حشواً، بخلاف المفسَّر الذي فيه إبهام بدون حذفه، فإنه يجوز الجمع بينه وبين مفسِّره كقولك: «جَاءَنِي رَجُلٌ أَيْ زَيْدٌ»، فتقدير الآية: «وإن استجارك أحد من المشركين استاجرك»، فـ«أَحَدٌ» فيها فاعل فعل محذوف وجوباً، وهو استجارك الأولُ المفسَّرُ بـ«استجارك» الثاني، وإنما وجب حذفه؛ لأن مفسِّره قائم مقامه مغنٍ عنه، ولا يجوز أن يكون «أَحَدٌ» مرفوعاً بالابتداء؛ لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم، بل لا بد له من الفعل.

٣-(وَقَدْ يُحْذَفَانِ) أي: الفعل والفاعل (مَعاً [٦]) دون الفاعل وحده (فِي مِثْلِ: «نَعَمْ») جواباً (لِمَنْ قَالَ: «أَقَامَ زَيْدٌ؟») أي: «نَعَمْ، قَامَ زَيْدٌ» فحذفت الجملة الفعلية [٧]، وذكر

---

[١] ولفظ «مما» متعلق بـ«مختبط» لا بـ«يبكيه» ففيه تعريض للرضي والهندي.

[٢] قال في الحاشية: وتعلقه بـ«يبكيه» المقدر مما يأباه سليقة الشعر؛ لأنه لما بين سبب الضراعة ناسب أن يبين سبب الاختياط أيضاً، هذا كلامه.

[٣] لأنها أمكن من الموصولة بمعنى التي أهلكتها الطوائح من الأموال.

[٤] فيه أن القرينة لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم الإبهام من حذفه، ولم يحتج إلى ذكر المفسر، بل القرينة في هذه الصورة تدل على أصل الفعل مطلقاً لا على تعيينه، فإن حرف الشرط في هذا المثال قرينة أصل الفعل لا لخصوص «استجارك» إلا أن يقال: مراده من القرينة الدالة على تعيين المحذوف هي المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر، فتأمل.

[٥] أي: فيما حذف وفسر: إما بنفس المحذوف، أو بما يفهم منه معناه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ (سورة الحجرات:٥). والتقدير: لو ثبت أنهم صبروا، فحذف «ثبت»، وفسر بأن الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض. وذلك فيما بعد «لو» خاصة سواء كان للشرط أو للتمني. وبهذا ظهر أن ما ذكره الشارح أنه لو ذكر الفعل لصار المفسر حشواً لا يتم.

[٦] لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل، بل يحذف أي كلام كان سواء كان اسمياً أو فعلياً قصيراً كان أو طويلاً، مركباً من الفعل والفاعل، أو من الفعل وجميع متعلقاته.

[٧] إنما تقدم الجملة؛ لأنا نفهم نسبة تامة. ونعم غير صالحة لإفادتها؛ لأنها حرف غير مستقل بالمفهومية.

«نَعَمْ» في مقامها[١]، وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب[٢]؛ لعدم قيام ما يؤدى مؤداه في مقامه كالمفسر، فيلزم في الكلام استدراك، وإنما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بأن يقال أي: «نَعَمْ، زَيْدٌ قَامَ»؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كونه جملة فعلية.

[التنازع]

(وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلاَنِ[٣]) بل العاملان[٤]؛ إذ التنازع يجري في غير الفعل أيضاً[٥]، نحو: «زَيْدٌ مُعْطٍ وَمُكْرِمٌ عَمْراً»، و«بَكْرٌ كَرِيمٌ وَشَرِيفٌ أَبُوهُ». واقتصر على الفعل[٦]؛ لأصالته في العمل. وإنما قال: «الفعلان» مع أن التنازع قد يقع في أكثر من فعلين[٧] اقتصاراً على أقل مراتب التنازع، وهو الاثنان (ظَاهِراً) أي: اسماً ظاهراً واقعاً (بَعْدَهُمَا) أي: بعد الفعلين؛ إذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الأول[٨]؛ إذ هو يستحقه قبل الثاني، فلا يكون فيه مجال التنازع، ومعنى تنازعهما فيه أنهما بحسب

---

[١] فيه أن كلمة «نعم» إن كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام الجملة بعد حذفها. وأما إذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام نفسها سواء ذكرت الجملة أو حذفت، وههنا ليس كذلك إلا أن يقال: المراد بذكر «نعم» مقام الجملة الاكتفاء بها عن ذكر الجملة.

[٢] وقد يحذفان وجوباً كما في المنادى، والحال المؤكدة، والتحذير.

[٣] من قبيل تجاذبنا الثوب.

[٤] قال بعض المحققين: لكن ينبغي أن يخص العامل بغير المصدرين في نحو: «أعجبني ضرب وقتل زيد»، فإنه لا يصح فيه قطع النزاع على مذهب البصري والكوفي؛ إذ لا يضمر الفاعل في المصدر. ثم إن الأولى أن يشار إلى أن المراد بالفعل العامل في قوله: وقد يحذف الفعل أيضاً.

[٥] لكن ينبغي أن يخص العاملان بغير المصدرين، نحو: «أعجبني ضرب وقتل زيد»، فإنه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي؛ إذ لا يضمر الفاعل في المصدر، ولا يذهب عليك أن أولى مقام بالتنبيه على أن المراد بالفعل العامل قوله: والأصل أن يلي الفعل.

[٦] يجوز أن يراد بالفعلين العاملان على طريقة تغليب الأكثر على الأقل، أو الأصل على الفرع.

[٧] نحو: كما صليت وسلمت وباركت ورحمت وترحمت على إبراهيم. وحينئذ يكون الأخير كالثاني، والبواقي كالأول عند البصريين. والأول هو الأولى، والبواقي كالثاني عند الكوفيين.

[٨] هذا رد لقول بعض الشارحين من أن التنازع متصور في صورة التقديم عليهما إذا كان التنازع في المفعولية، وفي صورة التوسط بينهما أيضاً إذا كان التنازع في المفعولية؛ إذ الأول يقتضي الفاعل والثاني المفعول. قال عبد الغفور: قوله: «معمول للفعل الأول» اتفاقاً. فلا يجري فيه النزاع بين الفريقين سواء اعتبر التنازع بين الفعلين كما اعتبر بعضهم أو لم يعتبر.

المعنى يتوجهان إليه[١]، ويصح أن يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع[٢] معمولًا لكل واحد منهما على البدل[٣].

فحينئذ[٤] لا يتصورٍ تنازعهما في الضمير المتصل[٥]؛ لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلاً بالفعل الثاني، وهو مع كونه متصلاً بالفعل الثاني لا يجوز أن يكون معمولاً للفعل الأول[٦]، كما لا يخفى.

وأما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو: «مَا ضَرَبَ وَأَكْرَمَ إِلاَّ أَنَا»[٧]، ففيه تنازع، لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم، وهو إضمار الفاعل في الأول عند البصريين، وفي الثاني عند الكوفيين؛ لأنه لا يمكن إضماره مع «إلا»؛ لأنه حرف لا يصح إضماره ولا بدونه لفساد المعنى؛ لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل، والمقصود إثباته له.

ومراد المصنف بالتنازع[٨] ههنا ما يكون طريق قطعه إضمار الفاعل، فلهذا خصه

---

[١] لوقوعه بخصوصه أو بعمومه طرفاً لنسبتهما. وإنما قلنا بالعموم ليدخل فيه مثل: «حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً». ولا يخفى أن ذلك التوجيه إما بحسب الأصل والطبع، أو بحسب التصور السابق على التحقيق بمرتبتين؛ إذ لا نزاع بالفعل حال تحقق الفعلين لوجدان كل منهما معموله، ولا حال التصور الذي هو مبدأ للتحقق.

[٢] أي: لا يأبى من حيث إنه واقع في ذلك الموضع أن يكون معمولًا لكل منهما ليتصور النزاع. ولا يخفى أن منطلقاً في حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً لا يأبى عن وقوعه معمولاً للفعل الثاني، بل يأبى عن ذلك تثنية المفعول الأول، والتخالف بين المفعولين، وأن الضمير المتصل بالفعل من حيث إنه واقع في ذلك الموضع يأبى عن وقوعه معمولاً لغير ذلك الفعل، فظهر الفرق بينهما.

[٣] أي: لا على الاجتماع والمعية؛ إذ لا يجوز اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد، وهم يجرون العوامل النحوية مجرى المؤثرات الحقيقية.

[٤] أي: حين إذ كان معنى التنازع في الظاهر ما ذكر، واعتبر فيه صحة كون المتنازع فيه معمولًا مع وقوعه في مكانه.

[٥] مطلقاً، أي: سواء كان ضمير غائب، أي: مخاطب أو متكلم، وسواء كان ضميراً مرفوعاً أو غيره.

[٦] إذ لا يطلب فعل أن يكون رافعاً لما اتصل بفعل آخر، كما لا يخفى.

[٧] هذا منقوض بمثل: «أقائم أو قاعد أنت» فإن «قائم» و«قاعد» تنازعا في «أنت». ويمكن قطع التنازع بالإضمار على مذهب الكوفية والبصرية بلا كلفة. ولا يخفى عليك أن «قائم» مع استتار فاعله هنا مبتدأ؛ إذ ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبراً له، فهو صفة واقعة بعد حرف الاستفهام رافعة لغير الظاهر، فينتقض به حد المبتدأ أيضاً، فليكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج إلى تنبيه مبتدأ في محله.

[٨] لأنه المناسب لما هو بصدده، وذلك لأنه يخالف ما يقتضيه الأصل السابق على رأي البصرية، فاحتيج إلى الاستثناء، ويوافقه على رأي الكوفية، فيكون من تفاريع الأصل السابق. وأما ذكر المفعول فلتتميم البحث.

بالاسم الظاهر[١]. وأما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف، وعلى مذهب الفراء فيعملان معاً. وأما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه؛ لأن طريق القطع عندهم[٢] الإضمار، وهو ممتنع لما عرفتَ[٣].

(فَقَدْ يَكُونُ[٤]) أي: تنازع الفعلين:

١-(فِي الْفَاعِلِيَّةِ[٥]) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم الظاهر فاعلًا له، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية[٦] (مِثْلُ: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ»).

٢-(وَ) قد يكون تنازعهما (فِي الْمَفْعُولِيَّةِ[٧]) بأن يقتضي كل منهما أن يكون الاسم

---

[١] إن قلت: حكم الاسم الظاهر الواقع بعد «إلا» حكم الضمير المنفصل، فلا بد من تخصيص الظاهر؟ قلنا: لعل المراد جواز القطع بالإضمار قياساً، لكن لما لم يستعمل إلا بطريق الحذف كان ينبغي أن يحذف.

[٢] قال الشيخ الرضي: يلزم البصريين في هذا المقام، أي: في مقام «ما ضرب وما أكرم إلا أنا أو إلا زيد» متابعة الكسائي في مذهبه؛ لأنه يوافقونه ههنا في أنه من باب الحذف لا الإضمار؛ إذ لا يستعمل إلا كذلك.

[٣] أي: والحال أن الإضمار الذي هو طريق القطع عند الجمهور ممتنع فيما ذكر لما عرفت آنفاً من لزوم استتار الحرف أو فساد المعنى.

[٤] الفاء جزاء الشرط، والجملة جزائية. ويجوز أن يكون الفاء للاعتراض، والجملة معترضة، والجزاء قوله: فإن أعملت الأول إن كان قوله: ويختار بالواو على ما في أكثر النسخ. وقوله: ويختار إن كان بالفاء على ما في بعض النسخ.
قال عبد الغفور: قوله: «فقد يكون» الظاهر بحسب اللفظ أنه جزاء، وبحسب المعنى أنه بيان لأقسام التنازع، وحينئذ يكون الجزاء قوله: فإن أعلمت، أو المقدر الذي هو جاز إعمال كل منهما، أو فيختار كما في بعض النسخ.

[٥] تفصيل وبيان للتنازع المجمل المذكور في الشرطية. وجزاء الشرط قوله: «فيختار البصريون إعمال الثاني» إذا كان بالفاء. وأما إذا كانَ بالواو فقوله: «فقد يكون في الفاعلية» جزاء الشرط. ثم اعلم أن النزاع في مفعول ما لم يسم فاعله داخل في النزاع في الفاعلية إما باختيار مذهب من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلاً في الفاعل، أو بتعميم الفاعل من أن يكون حقيقياً أو حكمياً، ولا يجوز إدخاله في المفعولية، فإن إطلاق المفعول على مفعول ما لم يسم فاعله غير شائع لا بالتعميم من الحقيقي والحكمي ولا بغيره. وأيضاً على تقدير أن يكون المفعول شاملاً لمفعول ما لم يسم فاعله لا بد من إظهاره عند إعمال الثاني واقتضاء الأول مفعول ما لم يسم فاعله عند البصري مع أنه يضمر في الأول ولا يظهر.

[٦] وإن اقتضى أحدهما فاعلًا حقيقياً، والآخر مفعول ما لم يسم فاعله الذي هو فاعل حكمي.

[٧] الظاهر أن تعميم المفعولية أيضاً من الحقيقي والحكمي، ليتناول التنازع في الحال في قولك: «جاء زيد وضربت عمراً راكباً».

الظاهر مفعولاً له، فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية (مِثْلُ: «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً»).

٣-(وَ) قد يكون تنازعهما (فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ) وذلك يكون على وجهين[١]:

أحدهما: أن يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر، ومفعولية اسم ظاهر آخر، فيكونان متفقين في ذلك الاقتضاء، مثل: «ضَرَبَ وَأَهَانَ زَيْدٌ عَمْراً»، وليس هذا قسماً ثالثاً من التنازع[٢]، بل هو اجتماع القسمين الأولين.

وثانيهما: أن يقتضي أحد الفعلين فاعلية اسم ظاهر، والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه. ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة. وهذا هو القسم الثالث المقابل للأولين.

فقوله: (مُخْتَلِفَيْنِ[٣]) لتخصيص هذه الصورة بالإرادة، يعني: «قد يكون تنازع الفعلين[٤] واقعاً في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء»، وذلك لا يتصور إلا إذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحداً، وإنما لم يورد مثالاً للقسم الثالث؛ لأنه إذا أخذ فعل من المثال الأول، وفعل من المثال الآخر حصل مثال القسم الثالث، وذلك يتصور على وجوه كثيرة، مثل: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»، و«أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْداً»، و«ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْداً»، و«أَكْرَمَنِي وَضَرَبْتُ زَيْداً»، وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعاً.

(فَيَخْتَارُ) النحاة (الْبَصْرِيُّونَ[٥] إِعْمَالَ) الفعل (الثَّانِي) لقربه[٦] مع تجويز إعمال الأول.

---

[١] وله وجه آخر أيضاً غير ما ذكر من الوجهين، وهو أن يقتضي أحد الفعلين الفاعل والمفعول، والآخر المفعول فقط نحو: «ضربت وحبست زيداً منطلقاً» إن كان النزاع في «زيداً منطلقاً» بأن يكون فاعلاً ومفعولاً للأول، أو يكون مفعولاً للثاني.

[٢] بل اجتماع القسمين الأولين، فإن وحدة المقسم معتبرة في جميع التقسيمات لئلا يخل في الحصر اجتماع القسمين.

[٣] حال، والعامل فيه معنى فعل يستفاد من الضمير المستتر في قوله: فقد يكون لرجوعه إلى تنازع الفعلين المدلول عليه بقوله: إذا تنازع الفعلان لا أن العامل نفس الضمير، فيكون هذا التركيب مثل هذا زيد قائماً في أن العامل فيه فعل توهمي.

[٤] نبه على حالية مختلفين، وعلى ذي الحال والعامل أيضاً، وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع إلى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه؛ لأن الضمير لا يعمل ولو رجع إلى نفس المصدر.

[٥] لم يقل: فالمختار إعمال الثاني خلافاً للكوفيين مع أنه أخصر وبعبارته في البيان أوفق؛ لأنه حينئذ لا يعلم أن المختار عند الكوفيين الأول لاحتمال المساواة.

[٦] أي: قربه مع مساواة العاملين في القوة، فينتقض بمثل: زيد يضرب ومكرم عمراً.

(وَ) يختار النحاة (الْكُوفِيُّونَ إِعْمَالَ الأَوَّلِ) أي: إعمال الفعل الأول مع تجويز إعمال الثاني لسبقه، وللاحتراز عن الإضمار قبل الذكر[١].

(فَإِنْ أَعْمَلْتَ) الفعل (الثَّانِي) كما هو مذهب البصريين، وبدأ به؛ لأنه المذهب المختار الأكثر استعمالاً (أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي) الفعل (الأَوَّلِ) إذا اقتضى الفاعلَ؛ لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير، وللزوم التكرار بالذكر[٢] وامتناع الحذف (عَلَى وَفْقِ) الاسم (الظَّاهِرِ[٣]) الواقع بعد الفعلين، أي: على موافقته إفراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً؛ لأنه مرجع الضمير، والضمير يجب[٤] أن يكون موافقاً للمرجع في هذه الأمور (دُونَ الْحَذْفِ[٥])؛ لأنه لا يجوز حذف الفاعل إلا إذا سد شيء مسده (خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ[٦])، فإنه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزاً عن الإضمار قبل الذكر. ويظهر أثر الخلاف في نحو: «ضَرَبَانِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ» عند البصريين، و«ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي الزَّيْدَانِ» عند الكسائي.

(وَجَازَ[٧]) أي: إعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الأول الفاعل[٨] (خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ)، فإنه لا يجوز إعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الأول الفاعل؛ لأنه يلزم

---

[١] فينبغي أن يقول: وحذف الفاعل والتكرار.

[٢] أي: بالإظهار، يعني: أن في معمول الفعل الأول عند إعمال الثاني ثلاث احتمالات: الإضمار، والحذف، والذكر. فاختاروا الإضمار لجوازه في العمدة، ولم يختاروا الحذف؛ لأنه يلزم حذف الفاعل من غير أن يسد شيء مسده، ولم يختاروا ذكر الفاعل؛ لأنه يوجب تكرار اللفظ.

[٣] حال من الفاعل، أي: على وفق لفظه، أو على وفق معناه كأن يكون الفاعل لفظ"نفس"، وتريد به مذكراً.

[٤] أراد بالضمير جنسه، فلذا أظهر في موضع الإضمار.

[٥] صرح به ليرتبط به قوله: "خلافاً للكسائي"، ولهذا لم يذكر "ودون الإضمار"؛ لأنه لم يذهب إليه أحد.

[٦] أصله يخالف قوله: الإضمار قول الكسائي خلافاً.

[٧] الجملة اعتراضية ذكرت لبيان قول الفراء.

[٨] الأولى أن يضم إلى هذا الكلام قولنا: وإضمار الفاعل في الفعل الأول عند الجمهور وحذف الفاعل عن الأول عند الكسائي. ثم يقول خلافاً للفراء، فإن الخلاف يتعلق بجميعها، ولا يرتبط دليله أعني: قوله: لأنه يلزم على تقدير إعماله إما الإضمار قبل الذكر أو حذف الفاعل إلا بملاحظة ما ذكرنا، فإن بمجرد إعمال الثاني لا يلزم الإضمار قبل الذكر في الأول، أو حذف الفاعل فيه، فلا بد من تقييد إعمال الثاني بهذين القيدين.

على تقدير إعماله: إما الإضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور، أو حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي، بل يجب عنده إعمال الفعل الأول، فإن اقتضى الثاني الفاعل أضمرته، وإن اقتضى المفعول حذفته أو أضمرته، تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَانِي الزَّيْدَانِ»، «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ الزَّيْدَانِ»، «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُمَا الزَّيْدَانِ»، ولا يلزم حينئذ محذور.

وقيل: روي عنه تشريك الرافعين[١] أو إضماره بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب، تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ هُوَ»، وَ«ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْداً هُوَ» ورواية المتن غير مشهورة عنه.

(وَحَذَفْتَ الْمَفْعُولَ) تحرزاً عن التكرار[٢] لو ذكر، وعن الإضمار قبل الذكر في الفضلة لو أضمر (إِنْ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ[٣] وَإِلَّا) أي: وإن لم يستغن عنه (أَظْهَرْتَ) أي: المفعول، نحو: «حَسِبَنِي مُنْطَلِقاً وَحَسِبْتُ زَيْداً مُنْطَلِقاً»؛ لأنه لا يجوز حذف أحد مفعولي باب «حَسِبْتُ»[٤]، ولا يجوز إضماره؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر في الفضلة[٥].

(وَإِنْ أَعْمَلْتَ الْفِعْلَ الأَوَّلَ) كما هو مختار الكوفيين (أَضْمَرْتَ الْفَاعِلَ فِي) الفعل (الثَّانِي) لو اقتضاه، نحو: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي زَيْدٌ» إذا جعلت «زَيْد» فاعل «ضَرَبَنِي»، وأضمرت في «أَكْرَمَنِي» ضميراً راجعاً إلى «زيد» لتقدمه رتبة، فلا محذور فيه حينئذ: لا حذف الفاعل ولا الإضمار قبل الذكر لفظاً ورتبة، بل لفظاً فقط وهو جائز، (وَأَضْمَرْتَ الْمَفْعُولَ فِي) الفعل (الثَّانِي) لو اقتضاه (عَلَى) المذهب (الْمُخْتَارِ[٦]) ولم تحذفه وإن

---

[١] فيلزم توارد العلتين على معلول واحد، وذلك غير جائز، وذلك لأن العوامل النحوية بمنزلة المؤثرات الحقيقية عندهم.

[٢] أي: تكرار الاسم التنازع فيه وإن كان فاعلًا في إحدى المرتين، ومفعولًا في الأخرى.

[٣] شرط استغنى عن الجزاء لتقدم ما يدل عليه.

[٤] لأن مفعوله بالحقيقة مضمون المفعولين؛ لأنه متعلق الحسبان والعلم، فلو حذف أحد مفعوليه لزم حذف بعض الأجزاء لمفعول واحد. واعترض عليه بأنه يجوز في السعة وغيرها وإن كان قليلاً؛ لأن كلاً منهما في الظاهر مفعول برأسه.

[٥] لا بد أن يقول: والفصل الكثير بين الفعل ومفعوله لشديد الاقتضاء له لئلا يتجه عليه أنه فليؤخر الضمير عن الظاهر. ولا يخفى أن الإضمار أو التكرار أو الفصل لازم في التقدير، فالمقصود الاحتراز عن التصريح وإخفاء ما هو لازم من القبيح.

[٦] الأولى على الاستعمال المختار. وكأنه أراد بالمذهب الاستعمال.

جاز حذفه؛ لئلا يتوهم[١] أن مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور، ويكون الضمير حينئذ راجعاً إلى لفظ متقدم رتبة، كما تقول: «ضَرَبَنِي وَأَكْرَمْتُهُ زَيْدٌ» (إِلاَّ أَنْ يَمْنَعَ مَانِعٌ[٢]) من الإضمار، كما هو القول المختار، ومن الحذف كما هو القول الغير المختار، (فَتُظْهِرَ) المفعول، فإنه إذا امتنع الإضمار والحذف لا سبيل إلا إلى الإظهار، نحو: «حَسِبَنِي وَحَسِبْتُهُمَا مُنْطَلِقَيْنِ الزَّيْدَانِ مُنْطَلِقاً» حيث أعمل «حَسِبَنِي»، فجعل[٣] «الزيدان» فاعلًا له، و«منطلقاً» مفعولاً له، وأضمر المفعول الأول في «حَسِبْتُهُمَا»، وأظهر المفعول الثاني وهو «منطلقين» لمانع، وهو أنه لو أضمر مفرداً خالف المفعول الأول[٤]، ولو أضمر مثنى خالف المرجع، وهو قوله: «منطلقاً».

ولا يخفى أنه لا يتصور التنازع[٥] في هذه الصورة، إلا إذا لاحظت المفعول الثاني اسماً دالاً على اتصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وإفراده، وإلا فالظاهر أنه لا تنازع بين الفعلين[٦] في المفعول الثاني؛ لأن الأول يقتضي مفعولًا مفرداً، والثاني مفعولاً مثنى، فلا يتوجهان إلى أمر واحد، فلا تنازع. ولما استدل[٧] الكوفيون على أولوية إعمال الفعل الأول بقول امرئ القيس:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ... كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

حيث قالوا: قد تَوَجَّهَ الفعلان، أعني: «كفاني ولم أطلب» إلى اسم واحد وهو «قليل من المال»، فاقتضى الأول رفعه بالفاعلية، والثاني نصبه بالمفعولية، وامرئ

---

[١] فإن قلت: كون المختار عدم الحذف لا يحتاج إلى بيان سبب؛ لأنه الأصل؟ قلت: ليس الأصل مختاراً مطلقاً، بل إذا لم يدع داع إلى خلافه، وإلا لكان الذكر مختاراً مطلقاً، والحقيقة مختارة مطلقاً دون المجاز، فلا بد لكون مختاراً مطلقاً من أمر زائد على الأصالة، وهو هنا ما ذكره.

[٢] أي: أضمرت في جميع الأوقات إلا وقت منع مانع.

[٣] الفاء لتفصيل المجمل كما في توضأ وغسل وجهه ويديه.

[٤] وتأويل المفعول الأول بكل واحد بعيد.

[٥] مبني على أن تأويل المفعول الأول بكل واحد مما لا يعبأ به.

[٦] فيه أن إعراب التثنية في الاسم الظاهر كإعراب الرفع والنصب والتذكير والتأنيث، فكما يجوز أن يتبدل الإعراب والتذكير والتأنيث عند الإعمالين يجوز أن يتبدل إعراب المثنى أيضاً فيهما.

[٧] لا يقال: لقائل أن يقول: لا يجوز أن يكون من باب إعمال الأول، وإلا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح، وهو حذف المفعول؛ لأنا نقول: الحذف لضرورة انسكار الوزن.

القيس الذي هو أفصح شعراء العرب أعمل الأول، فلو لم يكن إعمال الأول أولى لما اختاره؛ إذ لا قائل بتساوي الإعمالين[١].

فأجاب المصنف[٢] عن طرف البصريين وقال: (وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ[٣]: «كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ» لَيْسَ مِنْهُ) أي: من باب التنازع (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) على تقدير توجه كل من «كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ»[٤] إلى «قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ» لاستلزامه عدم السعي[٥] لأدنى معيشة، وانتفاء كفاية قليل من المال، وثبوتَ طلبه المنافي لكل منهما[٦]، وذلك لأن لفظ «لو» يجعل مدخوله المثبت شرطاً كان أو جزاءً أو معطوفاً على أحدهما منفيّاً، والمنفي من ذلك مثبتاً.

فعلى هذا ينبغي أن يكون مفعول «لَمْ أَطْلُبْ» محذوفاً، أي: «لم أطلب العز والمجد» كما يدل عليه البيت المتأخر، أعني قوله:

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وحينئذ يستقيم المعنى، يعني: «أنا لا أسعى لأدني معيشة، ولا يكفيني قليلٌ من المال، ولكني أطلب المجد الأصيل الثابت، وأسعى له».

---

[١] فيه أنه يجوز أن يكون امرؤ القيس يسوي الإعمالين، لكنه اختار الأول لاستلزامه ما هو الواجب.

[٢] جواب لما، وإتيان الفاء في جوابه الماضي لفظاً واقع قليلًا، كذا فهم من الرضي في بحث الظروف.

[٣] صرح باسمه تنبيهاً على قوة الاستشهاد، وضرورة الجواب عنه. وقوله: «كفاني» بدل أو بيان لقول.

[٤] إن قلت: هذا إذا كان «لم أطلب» معطوفاً على «كفاني». وأما إذا كانت الجملة حالية، أو معترضة، أو معطوفة على الشرطية. فلا يلزم هذا الفساد؟

قلنا: لا يجوز الأول للزوم تقييد الجزاء بنقيض الشرط، ولا الأخيران للزوم حمل الكلام على التأكيد دون التأسيس مع أن واو العطف والاعتراض ينبو عن ذلك. وذلك لأن نفي السعي مستلزم لنفي الطلب.

إن قلت: السعي الطلب البليغ، فيكون أخص من الطلب، ونفي الخاص لا يستلزم نفي العام؟

قلنا: المراد بالسعي هنا الطلب مطلقاً؛ لأن الكفاية تحتاج إلى الطلب لا إلى الطلب البليغ.

[٥] وجعل نقيض الشرط جزاء له.

[٦] أما منافاته لعدم السعي، فلما مر من أن المراد من السعي الطلب. وأما منافاته لعدم الكفاية، فلما يدل عليه صريح الشرطية.

(**مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ**) أي: مفعول فعل أو شبه فعل [١] لم يذكر فاعله، وإنما لم يفصله عن الفاعل [٢]، ولم يقل: «ومنه» كما فصل المبتدأ حيث قال: «ومنها: المبتدأ» لشدة اتصاله بالفاعل [٣] حتى سماه بعض النحاة فاعلًا (**كُلُّ مَفْعُولٍ** [٤] **حُذِفَ فَاعِلُهُ** [٥]) أي: فاعل ذلك المفعول، وإنما أضيف إلى المفعول، لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به (**وَأُقِيمَ هُوَ** [٦]) أي: المفعول (**مُقَامَهُ**) أي: مقام الفاعل في إسناد الفعل أو شبهه إليه.

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله، وإقامته مقام الفاعل إذا كان عامله فعلاً (**أَنْ تُغَيَّرَ صِيغَةُ الْفِعْلِ إِلَى «فُعِلَ»**) أي: الماضي المجهول [٧] (**وَ«يُفْعَلُ»**) أي: المضارع المجهول، فيتناول مثل: «**افْتُعِلَ وَاسْتُفْعِلَ ويُفْتَعَلُ ويُسْتَفْعَلُ**» وغيرها من الأفعال المجهولة المزيدة فيها.

(**وَلاَ يَقَعُ** [٨]) موقع الفاعل (**الْمَفْعُولُ الثَّانِي مِنْ**) مفعولي (**بَابِ «عَلِمْتُ»** [٩])؛ لأنه مسند إلى المفعول الأول إسناداً تامّاً، فلو أسند الفعل إليه ولا يكون إسناده إلا تامّاً

---

[١] الأظهر الأخصر مفعول عامل لم يسم فاعله. وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل على مفعول الفعل المحذوف الفاعل، نحو: اضربوا القوم، واضربا القوم، واضربي القوم، وأمثالها مما لا يحصى، فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحاً.

[٢] اعلم أن الفصل هو ترك العطف، وكان المصنف في هذا الكتاب فصل العنوانات، وهو واقع ههنا أيضاً. وأما إيراد «منه» أو «منها» في أول عنوانات المرفوعات والمنصوبات فليس عادة له حتى يحتاج في تركه إلى نكتة، بل يحتاج في إيراده على خلاف الأسلوب في قوله: ومنها المبتدأ والخبر إلى نكتة.

[٣] لقيامه مقام الفاعل، واشتراكه معه في الأحكام.

[٤] فيه أن المنظور في التعريف الجنس لا الفرد، فلا يصح لفظ «كل» فلعله أقحم للإشعار بالطرد.

[٥] بالمعنى المذكور لا الفاعل الحقيقي، فلا يرد النقض بـ«أنبت الربيع البقل»؛ لأن الفاعل بالمعنى المذكور مذكور لا محذوف.

[٦] أكد الضمير المستكن لئلا يتوهم إسناد الفعل إلى قوله: «مقامه»، فيلزم خلو الجملة المعطوفة على الجملة الواقعة صفة عن الضمير.

[٧] يعني: أنه أراد بالعلم أشهر أوصافه، أو أراد بالشخص جنسه. ويجوز تقدير معطوف أي: إلى فعل ونحوه.

[٨] أي: لا يصح وقوعه لا أنه لا يقع في الاستعمال، وإلا كان الأنسب أن يقول: لم يقع، وألا يخصص الحكم بالمفعول الثالث من باب «أعلمت»؛ لأن الثاني منه أيضاً لم يقع في استعمال مقام الفاعل.

[٩] لم يرد به أفعال القلوب كما هو المتبادر، بل كل فعل متعد إلى مفعولين هما مسند ومسند إليه، نقل أن المتأخرين جوزوا ذلك.

لزم كونه مسنداً ومسنداً إليه معاً، مع كون كل من الإسنادين تامّاً، بخلاف: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ»؛ لأن أحد الإسنادين وهو إسناد المصدر غير تام (وَلاَ) المفعول (الثَّالِثُ مِنْ) مفاعيل (بَابِ «أَعْلَمْتُ»[١])؛ إذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب «عَلِمْتُ» في كونه مسنداً.

(وَالْمَفْعُولُ لَهُ) بلا لام[٢]؛ لأن النصب فيه مُشعِر بالعلية[٣]، فلو أسند إليه الفعل فَاتَ النصب والإشعار، بخلاف ما إذا كان مع اللام، نحو: «ضَرَبَ لِلتَّأْدِيبِ».

(وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ كَذَلِكَ[٤]) أي: كل من المفعول له والمفعول معه كذلك أي: كالمفعول الثاني والثالث من باب «عَلِمْتُ» و«أَعْلَمْتُ» في أنهما لا يقعان موقع الفاعل.

أما المفعول له، فلما عرفت.

وأما المفعول معه؛ لأنه لا يجوز إقامته مقام الفاعل مع الواو التي أصلها العطف؛ إذ هي دليل الانفصال، والفاعل كالجزء من الفعل، ولا بدون الواو، فإنه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه.

(وَإِذَا وُجِدَ الْمَفْعُولُ بِهِ) في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل (تَعَيَّنَ) أي: المفعول به (لَهُ) أي: لوقوعه موقع الفاعل، لشدة شبهه بالفاعل[٥]

---

[١] قلت: لو اكتفى بقوله: ولا الثالث لصح؛ لأنه لا ثالث إلا لباب «أعلمت». قيل: لم يقع الثاني أيضاً.

[٢] قيل: مع اللام أيضاً لا يقع.

[٣] قيل: النصب في الظرف أيضاً مشعر بالظرفية، فلا بد من بيان فارق، ويمكن بيانه بأن ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية، والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له، فإن ذاته لا تقتضي العلية، وإنما يعلم عليته بالنصب كقصدها.

[٤] نبه على أن الكلام من عطف الجملة الاسمية على الفعلية، وليس قوله: والمفعول له من قبيل عطف المفرد. وإنما رجح هذا الاحتمال؛ لأن الأول يستدعي إعادة لا في المفعول له والمفعول معه، وفي هذا الاحتمال تجديد أسلوب البيان، وجعل كذلك عمدة، والأولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب «علمت» ليكون إشارة إلى واحد بعينه.

[٥] قيل: لبناء الفعل المجهول له، وكون إسناده إليه حقيقة، وإلى غيره مجازاً. ولا يصار إلى غير الحقيقة مع إمكانها. وفيه أن معنى قولهم: لا يصار إلى المجاز مع إمكان الحقيقة أن الكلام إذا دار بين الحقيقة والمجاز، فالحمل على المعنى الحقيقي متعين؛ لأن المتكلم بالحقيقة متعين مع إمكان التكلم بالمجاز، فالأظهر أن يقال: إن الإسناد إلى ما سواه مجاز عقلي، ولا يمكن المجاز العقلي مع وجود ما هو له.

في توقف تعقل الفعل عليهما، فإن الضرب مثلاً كما أنه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب، بخلاف سائر المفاعيل، فإنها ليست بهذه الصفة (تَقُولُ: ضُرِبَ زَيْدٌ) بإقامة المفعول به مقام الفاعل (يَوْمَ الْجُمُعَةِ) ظرف زمان (أَمَامَ الأَمِيرِ) ظرف مكان (ضَرْباً شَدِيداً) مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة. وفائدة وصف الضرب [١] بالشدة التنبيه على أن المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصِّص؛ إذ لا فائدة فيه [٢] لدلالة الفعل عليه (فِي دَارِهِ) جار ومجرور شبيه بالمفاعيل [٣] أقيم مقام الفاعل مثلها (فَتَعَيَّنَ «زَيْدٌ»، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: وإن لم يوجد في الكلام المفعول به (فَالْجَمِيعُ) أي: جميع ما سوى المفعول به [٤] (سَوَاءٌ [٥]) في جواز وقوعها موقع الفاعل.

(وَ) المفعول (الأَوَّلُ مِنْ بَابِ «أَعْطَيْتُ») أي: الفعل المتعدي إلى المفعولين ثانيهما غير الأول (أَوْلَى) بأن يقوم مقام الفاعل (مِنْ) المفعول (الثَّانِي)؛ لأن فيه معنى الفاعلية [٦] بالنسبة إلى الثاني؛ لأنه عاطٍ، أي: آخذ، نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً» مع جواز

---

[١] وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث قال: يوم الجمعة ولم يقل زماناً. وفائدة المكان المعين حيث قال: أمام الأمير، ولم يقل مكاناً للتنبيه على أن الزمان المطلق والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل عليهما على ما قيل. وعلى هذا ينبغي ألا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية الإبهام مقام الفاعل بأن يقال: ضرب شخص، وكذا المفعول بواسطة إذا كان في غاية العموم، نحو: ضرب في مكان.

[٢] والفاعل محل الفائدة، فيجب أن يكون ما يقوم مقامه محلًّا لها. ولهذا لا يقع الزمان والمكان المبهمان مقام الفاعل لدلالة الفعل عليهما. فعلى هذا وجب تقييد قوله: فالجميع سواء بما سيذكره.

[٣] بلا واسطة. وإنما قيدنا بذلك؛ لأن الظرف وإن كان معه في مفعول فيه عند المصنف، فلا يظهر حينئذ القول بالتشبيه.

[٤] وهو الزمان المعين، والمكان المعين، والمصدر المقيد، والمفعول بالواسطة. إن قلت: ينبغي أن يكون المفعول بالواسطة متعيناً لأن يقع مقام الفاعل؛ لأنه مفعول به؟ قلنا: صورة الجر لما كانت منافية لحالة الفاعل أعني: الرفع منعت أن يكون في درجة المفعول بلا واسطة.

[٥] قيل: لو قال: والبواقي سواء لكان أخصر وأظهر، يعني: أن البواقي سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل، وامتناع وقوعها موقعه. وفيه أن حال البواقي قد علمت عل تقدير وجود المفعول به. وإنما المجهول حالها على تقدير عدمه، فالتعرض لحالها على تقدير وجوده مستدرك مع أنه أراد التصريح برد مَنْ قال: إن البواقي على تقدير عدمه ليست سواء، كما أراد التصريح برد مَنْ قال: إن المفعول به إذا وجد مع المفاعيل لم يتعين فقال: وإذا وجد إلى آخره.

[٦] قيل: ينبغي أن يكون المفعول الأول من باب «أعلمت» أولى من الثاني؛ لأنه العالم، والثاني هو المعلوم.

«أُعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً»، وذلك عند الأمن من اللبس. وأما عند عدمه[١]، فيجب إقامة المفعول الأول، نحو: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً».

[المبتدأ والخبر]

(وَمِنْهَا: الْمُبْتَدَأُ[٢] وَالْخَبَرُ) وفي بعض النسخ: «وَمِنْهُ»[٣]، يعني: من جملة المرفوعات، أو من جملة المرفوع[٤]: المبتدأ والخبر، جَمَعَهما في فصل واحد؛ للتلازم الواقع بينهما على ما هو الأصل فيهما[٥]، واشتراكهما في العامل المعنوي[٦].
(فَالْمُبْتَدَأُ: هُوَ[٧] الاسْمُ[٨]) لفظاً[٩] أو تقديراً، ليتناول، نحو: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ

---

[١] إن قلت: يجوز دفع الالتباس بلزوم المفعول الثاني في مركزه؟
قلنا: خوف الالتباس باقٍ؛ لأن التأخير وإن دل على أنه مفعول ثانٍ، لكنه لما كان مع ذلك صالحاً لأن يكون مفعولاً أوّلاً، وهو أولى بأن يقوم مقام الفاعل أمكن أن تقع الحيرة والاشتباه، وكثيراً ما يحترز عن خوف اللبس.
[٢] عطف على قوله: فمنه الفاعل.
[٣] الأوجه أن المراد حينئذ ومن الفاعل، وفائدته التنبيه على أنه من ملحقات الفاعل، ولذا جعل الرفع علم الفاعلية.
[٤] بيان لحاصل المعنى لا أن «من» للتبعيض. ويحتمل أن يراد التبعيض بتقدير المضاف، أي: من جملة أفراده.
[٥] أي: في باب المبتدأ والخبر، وهو أن يكون المبتدأ مسنداً إليه دون ما إذا كان مسنداً، فإنه مبتدأ يصار إليه للضرورة، فلهذا لم يكن «قائم» في «أقائم أبوه زيد» مبتدأ لاحتمال أن يكون خبراً لـ«زيد». وليس لهذا القسم من المبتدأ خبر؛ لأنه مع مرفوعه كلام تام كالفعل مع فاعله، فلا معنى لتقدير خبر مسند إليه، كما تكلفه كثير من النحاة.
[٦] وهو ههنا تجريد الاسم عن العوامل اللفظية للإسناد، أي: إسناده إلى شيء أو إسناد شيء إليه.
[٧] قيل: أتى بصيغة الفصل الدالة على الحصر هنا دون الحدين السابقين مع أن الحصر مستفاد من مقام التعريف للزوم اطراده وانعكاسه، إما لأنه اكتفى في بعض الحدود بدلالة صورة التصريح على صورة الاكتفاء، أو لأنه أراد التصريح بالحصر ليكون ردّاً على مَنْ زعم أن اسم الفعل مبتدأ، وفيه نظر، لأن صيغة الفصل تفيد حصر المسند لا حصر المسند إليه. ولو سلم ذلك فهي لتأكيد الحصر؛ لأن المسند إليه إذا عرف باللام يفيد حصره على المسند. ولو سلم أنها لأصل الحصر، فنقول: إن اسم الفعل مبتدأ عند المصنف، فكيف يصح الحصر على زعمه؟ اللّهم إلا أن يقال: أراد حصر المبتدأ الذي اتفق عليه، ومن الواجب أن يحمل عليه ليصح التعريف. ولا يخفى أن الحصر حينئذ ليس للرد.
[٨] لم يرد بالاسم ما يقابل الصفة، كما تقتضيه مقابلته للصفة لجواز أن يكون هذا القسم من المبتدأ صفة مثل «ضارب» في «زيد ضارب» محمول على «زيد».
[٩] أي: بلا تأويل نحو: «زيد» في «زيد قائم» أو تقديراً أي: تأويلًا. فإن قوله: "أن تصوموا" في تأويل: صيامكم، والمضاف إليه خارج، وكذلك "تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"في تقدير: سماعك بالمعيدي خير، وكذلك قولك: زيد قائم قضية في تقدير هذا اللفظ، وقولك: الحيوان الناطق ينتقل بنقل قدميه، فكان داخلاً في الاسم التقديري.

لَكُمْ﴾[١] (الْمُجَرَّدُ[٢] عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ) أي: الذي لم يوجد فيه عامل لفظي أصلًا[٣].

واحترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي «إِنَّ» و«كَانَ»، وكأنه أراد بالعامل اللفظي: ما يكون مؤثراً في المعنى؛ لئلا يخرج عنه مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ».

(مُسْنَداً إِلَيْهِ[٤]) واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ[٥] الخارج عن هذا القسم، فإنهما لا يكونان إلا مسندين (أَوِ الصِّفَةُ) سواء كانت مشتقة كـ«ضارب، ومضروب وحسن» أو جارية مجراها كـ«قُرَيْشِيّ»[٦] (الْوَاقِعَةُ بَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ) كـ«ما» و«لا»[٧] (وَأَلِفِ الاسْتِفْهَامِ[٨]) ونحوه[٩] كـ«هل[١٠]، وما، ومن». وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام ونفي مع قبح، والأخفش يرى ذلك حسناً[١١]، وعليه قول الشاعر:

---

[١] سورة البقرة، ١٨٤.

[٢] قيل: إنما يصح لفظ التجريد مع أنه يقتضي سبق الوجود؛ لأن إمكان الوجود واحتماله قد ينزل منزلة الوجود، كقولك: ضيق فم الركية.

[٣] يعني: أن العبارة وإن كانت ظاهرة في سلب العموم، لكن المراد عموم السلب: إما باعتبار أن اللام أبطلت معنى الجمعية، فصار الجنس منفياً، أو باعتبار أن سلب العموم وإن كان أعم من عموم السلب، لكن المراد هو هذا بقرينة المقام. وأما القول بأن العبارة إن حملت على العدول أفاد عموم السلب، فغير ظاهر. وإنما أكد النفي بقوله: «أصلاً» ردّاً على مَنْ زعم أن المراد بالعوامل اللفظية نواسخ المبتدأ والخبر كـ«باب إن» وأخواته لئلا ينتقض التعريف بقولك: بحسبك درهم، وذلك لأن الذهن لا ينتقل من العوامل اللفظية إلى خصوص النواسخ.

[٤] حال من الضمير في المجرد الراجع إلى الاسم.

[٥] قد أشار به إلى أن المبتدأ مشترك معنوي لا أن لفظ المبتدأ مشترك لفظي، كما ذهب إليه الشيخ الرضي، وإلا لزم استعمال اللفظ المشترك في معنيين.

[٦] فإنه في قوة منسوب إلى قريش.

[٧] أي: وكذا "إن" النافية نحو: إن ضارب إلا زيد، أي: ما ضارب إلا زيد، فضارب مبتدأ وما بعده فاعله ساد مسد الخبر.

[٨] الأولى حذف الحرف، والألف ليكون أخصر وأشمل، فيدخل "إنما وغير وهل" وغيرها من كلمات الاستفهام.

[٩] فذكر الألف للأصالة. ولا يخفى أن مثل هذا الاعتبار لا يناسب التعريف.

[١٠] وأين ومتى وكيف وكم وأيان التمثيل بـ"هل" وما ذكرناه ظاهر. وأما التمثيل بـ"من" فلا يصح بأن يقول: من قائم أبوه؛ لأن قائم صفة صالحة لأن تكون خبراً لمن، وما يصلح أن يكون خبراً لا يصلح أن يكون مبتدأ. ولعل تمثيله بقولك: من ضارب زيد على أن "من" مفعول لضارب، وقس عليه "ما".

[١١] وكأن المصنف لم يعترف به، فلذا وللرد على من جعل أسماء الأفعال مبتدأة أتى بضمير الفصل الدال على حصر المبتدأ في الخبر، فإنه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص.

فـ«خير» مبتدأ، و«نحن» فاعله[١]، ولو جعل «خير» خبراً عن «نحن» لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو «من» بأجنبي، وهو غير جائز لضعف عمله، بخلاف ما لو كان فاعلاً، لكونه كالجزء (رَافِعَةً لِظَاهِرٍ) أو ما يجري مجراه[٢]. وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي﴾[٣].

واحترز به عن نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»؛ لأن «أقائمان» رافع لضمير عائد إلى «الزيدان»، ولو كان رافعاً لهذا الظاهر لم يجز تثنيته[٤].

(مِثْلُ: زَيْدٌ قَائِمٌ) مثال للقسم الأول من المبتدأ.

(وَمَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي.

(وَأَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ) مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام.

(فَإِنْ طَابَقَتْ) أي: الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام[٥] اسماً (مُفْرَداً) مذكوراً بعدها نحو: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ، وَأَقَائِمٌ زَيْدٌ».

واحترز به عما إذا طابقت مثنى، نحو: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ» أو مجموعاً نحو: «أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ»، فإنها حينئذ خبر «ليس» إلا (جَازَ الأَمْرَانِ[٦]) كون الصفة مبتدأ، وما بعدها

---

[١] فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسماً ظاهراً في مسألة الكحل، فتعين كون «نحن» مبتدأ، وكون «منكم» مفسراً لمحذوف تقديره: "فخير منكم نحن عند الناس"، فلما حذف فسر بقوله: "منكم". ولو صح ما ذكره لصح أخير نحن، فينتقض قاعدة جواز الأمرين به؛ لأنه من جواز الأمرين، وقد خرج من القاعدة؛ لأن خيراً ليس مطابقاً لمفرد، فافهم. وبعد يرد انتقاض القاعدة بقولنا: أخير منكم عند الناس.

[٢] بتقدير المعطوف أو من باب عموم المجاز. ولك أن تريد بالظاهر معناه اللغوي أي: البارز.

[٣] سورة مريم:٤٦.

[٤] على اللغة المشهورة.

[٥] نبه بهذا على أن ضمير «طابقت» لم يرجع إلى الصفة المذكورة بجميع أوصافها، فإنه لم يعتبر ههنا كونها رافعة لظاهر، فإنها لو كانت رافعة لظاهر لم يصح جعلها خبراً.

[٦] قيل: لو كان «زيد» مبتدأ ينبغي ألا يجوز «أقائم زيد؟»؛ لأنه يلزم تقديم الخبر مع أنه يوجب الالتباس بالفاعل كما في «زيد قام»؟ وأجيب: بأن «قام زيد» يتعين فيه كون «زيد» فاعلاً بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة، لأنه لا يشتمل على خلاف الأصل بخلاف كونه مبتدأ، فيلتبس المقصود التباساً شديداً بخلاف «أقائم زيد؟»، فإن الفاعلية يشتمل على كون «قائم» مبتدأ على خلاف الأصل، وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم الخبر على خلاف الأصل، فلا يختفي المقصود بسبب كون خلافه أظهر كل

فاعلها يسد مسد الخبر، وكون ما بعدها مبتدأ، والصفة خبراً مقدماً عليه. فهنا ثلاث صور:

إحداها: «أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»، ويتعين حينئذ أن يكون «الزَّيْدَانِ» مبتدأ، و«أَقَائِمَانِ» خبراً مقدَّماً عليه.

وثانيها: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، ويتعين حينئذ أن يكون «الزَّيْدَانِ» فاعلاً للصفة قائماً مقام الخبر.

وثالثها: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، ويجوز فيه الأمران، كما عرفت.

(**وَالْخَبَرُ: هُوَ الْمُجَرَّدُ**[١]) أي: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية؛ لأن الكلام في مرفوعات الاسم، فلا يصدق على «يَضْرِبُ» في «يَضْرِبُ زَيْدٌ»[٢]: أنه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة؛ لأنه ليس باسم (**الْمُسْنَدُ بِهِ**) أي: ما يوقع به الإسناد[٣].

واحترز به عن القسم الأول من المبتدأ؛ لأنه مسند إليه لا مسند به.

(**الْمُغَايِرُ لِلصِّفَةِ الْمَذْكُورَةِ**) في تعريف المبتدأ.

الاختفاء، فيجوز الأمران. يقول العصام: لا ضرورة في تقديم الخبر في «زيد قام» حتى يرتكب الالتباس لأجلها، وفي «أقائم زيد؟» يجب تقديم «قائم» لتضمن الاستفهام وتعلق الاستفهام به، والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول: فالضرورة قائمة في «أقام زيد؟». قلت: لا ضرورة لجواز «زيد أقام؟» بخلاف «زيد أقائم؟» فتأمل.

[١] أي: المعهود أعني: المجرد عن العوامل، فيخرج نحو الفاعل.

قال عبد الغفور: ولك أن تقول أي: هو المرفوع المجرد إلى آخره؛ لأنه ذاكر أقسام المرفوع، فلا يصدق التعريف على «يضرب» في «يضرب زيد»؛ لأنه ليس مرفوعاً بالمعنى المذكور، وهذا الوجه أسلم من تقدير الاسم؛ لأن المراد به إن كان الاسم حقيقة خرج عنه بعض الأخبار. وهو ما إذا كان مركباً أو لفظاً يراد به نفسه كالجسق وضرب ومن، وإن كان الاسم حقيقة أو حكماً دخل فيه المثال المذكور. والجملة أيضاً مع أنه مصرح بخلافه. وذلك لصحة التعبير عنها بالاسم. ويمكن أن يقال: إن المثال المذكور لا يصح التعبير عنه بالاسم مع بقاء ربطه، فإن ربط «يضرب» إلى «زيد» ليس بمعنى هو هو وربط الاسم الذي أقيم مقامه على «زيد» بمعنى هو هو نعم بقي أمر الجملة، اللّٰهم إلا أن يراد بالاسم الحكمي لفظ يعد واحداً، ويصح التعبير عنه بالاسم.

[٢] وكذا لا يصدق على «يضرب» في «زيد يضرب».

[٣] قد أشار به إلى أن الباء متعلقة بالإيقاع المضمن لا بالإسناد؛ لأنه بنفسه يتعلق بالمسند، فلا حاجة إلى الباء.

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ. ولك أن تقول: المراد المسند به [١] إلى المبتدأ، أو تجعل الباء «به» بمعنى «إلى» [٢]، والضمير المجرور راجعاً إلى المبتدأ، وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ [٣]، ويكون قوله: «المغاير للصفة المذكورة» تأكيداً.

واعلم أن العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء، أي: تجريد الاسم عن العوامل اللفظية؛ ليسند إلى شيء [٤] أو يسند إليه [٥] شيء. فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ.

والخبر رافع لهما عند البصريين.

وأما عند غيرهم:

فقال بعضهم [٦]: الابتداء عامل في المبتدأ، والمبتدأ عامل في الخبر.

وقال آخرون [٧]: كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر.

وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية.

[الأصل في المبتدأ]

(وَأَصْلُ الْمُبْتَدَأِ) أي: ما ينبغي أن يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مانع (التَّقْدِيمُ)

---

[١] إلى المبتدأ بقرينة أنهما ركنان متلازمان، كما أشار إليه بذكرهما معاً في العنوان.

[٢] قال في الحاشية: وكأن النكتة في تغيير العبارة ألا يشتبه بالمسند إليه المذكور في تعريف المبتدأ، وحينئذ يظهر لقوله: «به» فائدة، وإلا لا حاجة إليه. قد بينا وجه عدم الاحتياج إليه.

[٣] كما يخرج به «يضرب» في «يضرب زيد»، لكن فيه أن «ضارب» في «زيد ضارب» وفي «زيد ضارب أبوه» يخرج عنه؛ لأنه مسند إلى فاعله، لا إلى المبتدأ مع أنه خبر، اللّٰهم إلا أن يقال: إن الخبر هو مجموع اسم الفاعل وفاعله لا اسم الفاعل وحده، لكن لما لم يكن المجموع قابلاً للإعراب أجري الإعراب على الجزء القابل للإعراب، أو يقال: المراد بالإسناد إلى المبتدأ أعم من أن يكون إسناداً إلى المبتدأ نفسه، كما في «زيد جسم» أو إلى ضميره أو إلى متعلَّقه. وفيه نظر لأن «ضارب» لم يسند إلى شيء أصلاً؛ لأن الإسناد هو النسبة التامة، ونسبة «ضارب» إلى فاعله ليست تامة، ولأنه يصدق على «يضرب» في «زيد يضرب أبوه»، و«يضرب» في «زيد يضرب» و«يضرب» في «زيد أبوه يضرب» مع أنها ليست أخباراً لـ«زيد».

[٤] كما في القسم الثاني من المبتدأ.

[٥] كما في القسم الأول منه. وهذا القيد لإخراج تجرد الأسماء المعدود؛ لأنه لِلْعَدِّ لا للإسناد.

[٦] وهو سيبويه.

[٧] وهم الكسائي والفراء ومن معهما.

على الخبر لفظاً؛ لأن المبتدأ ذات، والخبر حال من أحوالها[١]، والذات متقدِّمة على أحوالها.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن الأصل في المبتدأ التقديم لفظاً[٢] (جَازَ) قولهم: (فِي «دَارِهِ زَيْدٌ»[٣]) مع كون الضمير عائداً إلى «زيد» المتأخر لفظاً لتقدمه رتبة؛ لأصالة التقديم.

(وَامْتَنَعَ) قولهم: («صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ») لعود الضمير إلى «الدار»، وهو في حيز الخبر الذي أصله التأخير، فيلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظاً ورتبة، وهو غير جائز.

[مسوغات الابتداء بالنكرة]

(وَقَدْ يَكُونُ الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً[٤]) وإن كان الأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأن للمعرفة معنى معيناً، والمطلوب المهم[٥] الكثير الوقوع في الكلام، إنما هو الحكم على الأمور المعينة، ولكنه لا يقع نكرة على الإطلاق، بل (إِذَا تَخَصَّصَتْ[٦]) تلك النكرة (بِوَجْهٍ مَا[٧]) من وجوه التخصيص؛ إذ بالتخصيص يقل اشتراكها، فتقرب من المعرفة[٨].

---

[١] غالباً فلا يرد النقض بقولك: «المنطلق زيد». إن قيل: هذا الدليل جارٍ في الفاعل، فينبغي أن يكون أصله التقديم؟ أجيب: بأن تقديم الحكم في الجملة الفعلية لكونه عاملاً في المحكوم عليه، ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول. وإنما اعتبر الأمر اللفظي دون الأمر المعنوي؛ لأن الأمر اللفظي طارٍ، والاعتبار بالطاري دون المطرو عليه، وبأن الفعل محتاج إلى الاسم، والاسم مستغنٍ عن الفعل، فأرادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل.

[٢] وأما التقديم رتبة، فهو أمر لازم للمبتدأ لا ينفك عنه.

[٣] خلافاً للكوفيين، فإن "في داره" عامل عندهم، ومرتبته التقدم على "زيد".

[٤] إنما لم يقدم عليه مواضع لزوم تقديم المبتدأ على الخبر وعكسه مع أنه المناسب للأصل الذي مهده آنفاً لئلا يلزم الانتشار بينه وبين الأصلين الآخرين، وهما تعريف المبتدأ، وإفراد الخبر المفهومين من لفظة «قد» في قوله: «قد يكون المبتدأ نكرة»، وفي قوله: «والخبر قد يكون جملة»، ولئلا يلزم تقديم ما يبتنى ابتناء ما على المبتنى عليه، كما يظهر عند التفصيل.

[٥] القول بأن الحكم على الطبيعة المستفادة من المعرف بلام الجنس مهم دون الحكم عليها إذا كانت مستفادة من النكرة غير ظاهر.

[٦] أي: حقيقة أو حكماً ليشمل نحو: "ما أحد خير منك"، فإنه وإن لم يحصل فيه تقليل الاشتراك، لكنه في حكم ما قل اشتراكه في التعين أو يقال: فيه اكتفاء، والمراد: إذا تخصصت أو تعينت.

[٧] لفظة «ما» زائدة أو صفة. لما كان التخصيص منحصراً في أمثال الأمثلة المذكورة كان الأنسب أن يقول: إذا تخصصت بمثل "ولعبد مؤمن" إلى آخره؛ لأن لفظة ما ينبئ عن عدم الانحصار.

[٨] التي هي منافية للشركة غالباً، فلا يرد أن مزية «ادخل السوق» على «ادخل سوقاً» في قلة الشركة غير ظاهرة، وكما أنه يقل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم إلا أنه خص بالذكر ما هو الغالب. ويكفي للوقوع مبتدأ.

(مِثْلُ) قوله تعالى: (﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾[١])، فإن «العبد» متناول للمؤمن والكافر، وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة[٢]، فجعل مبتدأ، و«خير» خبره.

(وَ) مثل قولك: («أَرَجُلٌ فِي الدَّارِ أَمْ امْرَأَةٌ»[٣]) فإن المتكلم بهذا الكلام يعلم[٤] أن أحدهما في الدار، فيسأل المخاطب عن تعيينه، فكأنه قال: أي: من الأمرين المعلوم كون أحدهما في الدار كائن فيها؟ فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة، فجعل «الرجل» مبتدأ، و«في الدار» خبره.

(وَ) مثل قولك: («مَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ») فإن النكرة فيها وقعت في حيز النفي، فأفادت عموم الأفراد وشمولها، فتعينت وتخصصت[٥]، فإنه لا تعدد في جميع الأفراد[٦]، بل هو أمر واحد، وكذا كل نكرة في الإثبات قصد بها العموم، نحو: «تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ»[٧].

(وَ) مثل قولهم: (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ) لتخصصه بما يتخصص به الفاعل[٨] لشبهه به؛ إذ يستعمل في موضع «مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلاَّ شَرٌّ»[٩]، وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره

---

[١] سورة البقرة، ٢٢١.

[٢] قيل: لا معنى لعدم صحة إنسان خير من فرس، وصحة حيوان ناطق خير من فرس، بل صحة جسم نامٍ خير من حجر؟ قلت: ما ذكر سر نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء، ولا مناقشة في الأسرار لذوي الأبصار.

[٣] ومما يتخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام، فإنه يصح أن يقال: رجل أو يقال: امرأة، فإنه تخصص بعلم المخاطب بثبوته في الدار على وجه الاحتمال، فكأنه قال: رجل احتمله عندك أنه في الدار.

[٤] فيه أن هذا التخصيص عند المتكلم؛ لأنه يعلم كون أحدهما في الدار، والاختصاص المصحح هو الاختصاص عند المخاطب. وفيه أيضاً: أن هذا التخصيص منتفٍ في مثل «أرجل في الدار؟». فينبغي أن يمتنع الابتداء به مع أنه صحيح.

[٥] يعني: أن المراد بالتخصيص ههنا: التعيين بقطع الاحتمالات أو تقليلها، فلا يرد ما قيل من ألا تخصيص ههنا؛ لأن التخصيص أن يجعل لبعض من الجملة شيئاً ليس لسائر أمثاله.

[٦] خلاصة هذا الوجه جارٍ فيما إذا أريد بالنكرة نفس الطبيعة، فإنه لا تعدد فيها بل هي أمر واحد.

[٧] هذا قول أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية الجرادة إذا قتله مَنْ أحرم، والمقصود أنه يتصدق بما شاء، وعموم النكرة مع الإثبات في المبتدأ كثير، وفي الفاعل قليل نحو: ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ وَأَخَّرَتْ﴾ (سورة الانفطار:٥)، بخلاف ما في حيز النفي، فإنه يستوي فيه المبتدأ والفاعل وغيرهما.

[٨] لا يخفى ما فيه من التكلف؛ لأنه جعل بمنزلة ما في تخصيصه خفاء.

[٩] أو لأنه كان في الأصل فاعلًا لـ«أهر» قدم لإفادة التخصيص والحصر.

هو صحة كونه محكوماً عليه بما أسند إليه، فإنك إذا قلت: «قام» علم منه أن ما يذكر بعده أمر يصح أن يحكم عليه بالقيام. فإذا قلت: «رجل» فهو في قوة: «رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام».

واعلم أن المهر[١] للكلب بالنباح المعتاد[٢] قد يكون خيراً[٣] كما إذا كان مجيء حبيب مثلاً، وقد يكون شرّاً كما إذا كان مجيء عدو، والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به، فيكون شرّاً لا خيراً.

فعلى الأول: يصح القصر بالنسبة إلى الخير، فمعناه: «شر لا خير أهر ذا ناب».

وعلى الثاني: لا يصح، فيقدر وصف[٤] حتى يصح القصر، فيكون المعنى: «شر عظيم لا حقير أهر ذا ناب»، وهذا مَثَلٌ[٥] يُضْرَبُ لرجل قوي أدركه العجز في حادثة.

(وَ) مثل قولك: («فِي الدَّارِ رَجُلٌ») لتخصصه بتقديم الخبر؛ لأنه إذا قيل: «في الدار» علم[٦] أن ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار[٧]، فهو في قوة التخصيص بالصفة.

(وَ) مثل قولك: (سَلاَمٌ عَلَيْكَ[٨]) لتخصصه بنسبته إلى المتكلم[٩]؛ إذ أصله:

---

[١] بضم الميم وكسر الهاء وتشديد الراء اسم فاعل من الإهرار بمعنى الإنباح وتصويت الكلب، وهذا مأخوذ من الهندي.

[٢] فيه مسامحة؛ إذ الهرير صوت للكلب دون نباحه على ما في الصحاح.

[٣] قيل: لا بالنسبة إلى الكلب. أما بالنسبة إليه، فشر، وفيه نظر، لأنه يهر إذا رأى الحبيب للنشاط؛ لأنه يراه غير أجنبي، ونباحه إذ رأى العدو لاضطرابه حيث يراه أجنبيّاً.

[٤] وقد يكتفى بجعل التنوين للتعظيم، والأول أنسب بحال هذا العلم، والثاني بعلم المعاني فلا تغفل، فالمثال إنما يكون للمخصص بما يخصص به الفاعل إذا استعمل في نباح معتاد. وأما إذا استعمل في نباح غير معتاد، فالمثال للمخصص بالصفة.

[٥] فتخصيص الابتداء إنما يحتاج إليه باعتبار أصل التركيب. وأما باعتبار المعنى التمثيلي، فالتركيب مقيد من غير حاجة إلى تخصيص المبتدأ.

[٦] جزماً بخلاف ما إذا قيل: "قائم رجل"، فإن «قائماً» يحتمل أن يكون مبتدأ. ولذلك خص بالظرف. وفيه بحث إذ قائم لا يحتمل أن يكون شيئاً من قسمي المبتدأ. ولك أن تقول: التخصيص بالظرف لسعته.

[٧] أورد عليه أن "قائم رجل" كذلك. ويمكن أن يعتذر بأن هذا سر نحوي لا يطرد اعتباره. ولا يخفى أن الأولى أن يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف.

[٨] والمراد: كل نكرة كان مصدراً، ووقع في مقام الدعاء سواء كان من لفظه فعل كما في مثال المصنف أو لا، نحو: "ويل لك"، وسواء كان الدعاء بالمنفعة أو بالمضرة.

[٩] فيه أن هذا لا يجري في كل دعاء؛ إذ ليس معنى «ويل لك» وَيْلِي لك؛ لأن الويل هو الهلاك، ولا ويلك لك لعدم الفائدة بل معناه الهلاك لك. والقول بأن المراد بالويل دعاء الشر إطلاقاً لاسم المسبب على

«سَلَّمْتُ سَلاَماً عَلَيْكَ»، فحذف الفعل وعدل إلى الرفع لقصد الدوام والاستمرار، فكأنه قال: «سلامي أي: سلام من قِبَلِي عليك».

هذا[١] هو المشهور فيما بين النحاة[٢]، وقال بعض المحققين[٣] منهم: مدار صحة الإخبار عن النكرة على الفائدة[٤]، لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهاتها إلى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة، فعلى هذا يجوز أن يقال: «كَوْكَبٌ انْقَضَّ السَّاعَةَ» لحصول الفائدة، ولا يجوز أن يقال: «رَجُلٌ قَائِمٌ» لعدمه، وهذا القول أقرب إلى الصواب[٥].

[الخبر يكون جملة]

ولما كان الخبر المعرّف فيما سبق مختصّاً بالمفرد[٦]، لكونه قسماً من الاسم فلم تكن الجملة داخلة فيه أراد أن يشير إلى أن خبر المبتدأ قد يقع جملة أيضاً، فقال:

السبب، فيكون التقدير دعائي الشر لك بعيد، فالأولى أن يقال: تنكير سلام لرعاية أصله حين كان مصدراً منصوباً، وإنما أخر الجار والمجرور لتقديم الأهم، للمتبادر إلى المراد؛ إذ لو قدم الخبر لربما ذهب الوهم إلى اللعنة.

[١] إشارة إلى اشتراط التخصيص بوجه ما في صحة وقوع النكرة مبتدأ.

[٢] إما إشارة إلى الحكم بأن النكرة يجب أن تتخصص حتى يقع مبتدأ، فحينئذ يكون قوله: وقال بعض المحققين منهم إلى آخره عديلاً له، وإما إشارة إلى ما ذكره في تفسير سلام عليك، والمقصود منه الإشارة إلى ما فيه من المناقشة التي ذكره الفاضل الهندي.

[٣] وهو ابن الدهّان بتشديد الهاء.

[٤] الضابط في تجويز الإخبار عن المبتدأ والفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين جهل المخاطب بالنسبة، فإن كان جاهلاً بها صح الإخبار وإن كان المخبر عنه نكرة، وإن كان عالماً بها يصح الإخبار وإن كان المخبر عنه معرفة.

[٥] لظهور وجهه وورود الاستعمال عليه كقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ (سورة القيامة:٢٢)، و﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ﴾ (سورة ق:٣٠)، وقوله: فيوم علينا ويوم لنا إلى غير ذلك مما لا يعد، وإرجاعها إلى المخصصات المذكورة تكلف.

[٦] الباء داخل على المقصور عليه. والمفرد بمعنى ما يقابل الجملة، فيشمل المثنى والمجموع والمركب بأقسامه.

قال عبد الغفور: قد عرفت أن الخبر المعرف يجوز أن يكون مطلق الخبر كما هو الظاهر. فقوله: والخبر قد يكون جملة، للإشارة إلى تقسيمه، وكون أفراده أصلاً.

(وَالْخَبَرُ: قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً[١]):

١-اسمية (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»).

٢-(وَ) فعلية، مثل: («زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ») ولم يذكر الظرفية[٢]؛ لأنها راجعة إلى الفعلية[٣].

وإذا كان الخبر جملة، والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها (فَلاَ بُدَّ) في الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (مِنْ عَائِدٍ[٤]) يربطها به، وذلك العائد إما ضمير كما في المثالين المذكورين أو غيره: كاللام في «نِعْمَ الرَّجُلُ[٥] زَيْدٌ»، ووضع المظهر موضع المضمر[٦] في نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾[٧]، وكون الخبر تفسيراً للمبتدأ[٨] نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾[٩].

---

[١] لم يقيد بكونها خبرية، فكأنه تبع جمهور النحاة في أن الإنشائية، ولو كانت قسمية صح أن تكون خبراً للمبتدأ، ومنهم من منعوا متمسكين بما لا طائل تحته، وقد تبع السيد الشريف هؤلاء متمسكاً بأن الخبر يجب أن يكون حالاً من أحوال المبتدأ، والإنشاء ليس حالاً من أحواله إلا بتأويل مثلاً إذا قلت: «زيد اضربه»، فطلب الضرب صفة قائمة بالمتكلم ليست من أحوال «زيد» إلا باعتبار كونه متعلقاً للطلب، أو كونه مقولاً في حقه، واستحقاقه أن يقال فيه ذلك.

[٢] لم يذكر الشرطية أيضاً، لأن الشرط عند أهل العربية قيد للجزاء، كما هو المشهور، والجزاء اسمية أو فعلية ولو بالآخرة.

[٣] بمعنى أنها نائبة عن الفعلية، وإلا فالظرفية جملة لانتقال إسناد الفعل إلى الظرف، ولهذا استتر فيه ضمير كان فاعلاً للفعل. ولك أن تقول: لم يذكرها لأنها سبقت غير مرة، بل متصلاً بهذه المسألة.

[٤] جواب شرط محذوف، أي: إذا كان جملة فلا بد من عائد. وكذا في الخبر المفرد المشتق أو المؤول به أيضاً. ووجه التخصيص بالجملة أن العائد في الخبر المفرد غير لازم كما إذا لم يكن مشتقاً نجو: «زيد إنسان أو جسم». وقال الكسائي: لا بد في خبر كان مطلقاً من عائد حتى قال: معنى كان زيد أخوك هو.

[٥] لا يخفى أن «نعم الرجل» من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر إلا أن الظاهر صلح لوضعه موضع المضمر باعتبار لام العهد، فلا معنى لجعله قسيماً له.

[٦] جاز مقام التعظيم مطلقاً، وفي غيره جاز في جملتين مطلقاً، هذا في سعة الكلام. وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط أن يكون بلفظ الأول، وعند الأخفش مطلقاً.

[٧] سورة الحاقة:٢.

[٨] الأولى عين المبتدأ ليشمل قولنا: الشأن زيد قائم، ومقول عمرو قائم.

[٩] الإخلاص:١.

(وَقَدْ يُحْذَفُ) العائد إذا كان ضميراً[١]، لقيام قرينة[٢] نحو: «الْبُرُّ الْكُرُّ بِسِتِّينَ دِرْهَماً»، و«السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» أي: «الكر منه» و«منوان منه» بقرينة أن بائع البر والسمن لا بسعر غيرهما.

(وَمَا وَقَعَ ظَرْفاً) أي: الخبر الذي وقع ظرف زمان أو مكان أو جارّاً ومجروراً[٣] (فَالأَكْثَرُ[٤]) من النحاة وهم البصريون[٥] على (أَنَّهُ[٦])

أي: الخبر الواقع ظرفاً (مُقَدَّرٌ) أي: مؤول[٧] (بِجُمْلَةٍ) بتقدير الفعل فيه[٨]؛ لأنه إذا قدّر فيه الفعل يصير جملة فعلية، بخلاف ما إذا قدّر فيه اسم الفاعل، كما هو مذهب الأقل، وهم الكوفيون، فإنه يصير حينئذ مفرداً.

وجه الأكثر: أن الظرف لا بد له من متعلّق[٩] عامل فيه، والأصل في العمل هو

---

[١] وأما غير الضمير، فيكون الخبر عين المبتدأ لا يقبل الحذف، ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف. وكذا لام العهد إذ مع الحذف لا ينساق الذهن إلا إلى الضمير.

[٢] دل كلامه على أن الحذف شائع كلما قام قرينة، وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور بـ«من» إذا كان في جملة اسمية يكون المبتدأ منها جزءاً من مبتدئها. وأما في غيرها ففي المرفوع لا يجوز الحذف، والمنصوب والمجرور سماعي.

[٣] لا يخفى أن الظرف هو اسم الزمان والمكان، وإطلاقه على الجار والمجرور الذي ليس بزمان ولا بمكان بطريق المجاز، فمن إرادة المجموع يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، إلا أن يقال بعموم المجاز بأن يراد معنى مجازي شامل لجميعها.

[٤] الفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط، فإن «ما» في ما وقع موصولة أو موصوفة.

[٥]فيه أنه لو كان هذا مذهب البصريين، فالمناسب أن يقال: وما وقع ظرفاً فهو مقدر بجملة خلافاً للكوفيين؛ لأن المصنف تابع للبصريين، ويذكر مذهب البصريين، وينقل الخلاف لو وقع من واحد.

[٦] أشار إلى تقدير الجار ليرتبط بالمبتدأ، أي: قوله: فالأكثر. ويجوز تقدير المضاف لهذا الربط بأن يقال: فحكم الأكثر أنه مقدر بجملة.

[٧] فسر التقدير بالتأويل؛ لأن التقدير يوهم أن يقدر الجملة في نظم الكلام، فيلزم أن تكون الجملة محذوفة، وليس كذلك، بل الخبر الجملة هو نفس هذا الظرف، واعتبار الفعل من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف بتأويل هذه الجملة. ويجوز أن يراد التعيين كما يقال: الفروض المقدرة في كتاب الله أي: المعينة في كتاب الله.

[٨] وذلك الفعل من أفعال العموم غالباً، كالكون والثبوت والحصول والوجود. ويجوز تقدير فعل من أفعال الخصوص عند قرينة.

[٩] قيل: اتفق النحاة على ذلك. وفيه بحث: لأن الظرف لا بد له من مظروف، والمظروف في «زيد في الدار» هو «زيد»، ولا حاجة إلى أمر آخر هذا؟ قلت: الظرف يكون ظرفاً لأمر من أمور «زيد» من قيامه أو سكونه أو حصوله أو غير ذلك، فلا بد من تقديره ليتم البيان.

الفعل[١]، فإذا وجب التقدير، فالأصل أولى.

ووجه الأقل: أنه خبره، والأصل في الخبر الإفراد[٢].

[وجوب تقديم المبتدأ]

ثم إن الأصل في المبتدأ التقديم، وجاز تأخيره[٣]، لكنه قد يجب[٤] لعارض كما أشار إليه بقوله: (وَإِذَا كَانَ الْمُبْتَدَأُ مُشْتَمِلاً[٥] عَلَى مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ) أي: على معنى وجب له صدر الكلام[٦] كالاستفهام[٧]، فإنه يجب حينئذ تقديمه حفظاً لصدارته (مِثْلُ: «مَنْ أَبُوكَ؟»)، فإن «من» مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام، وهو الاستفهام، فإن معناه: «أهذا أبوك أم ذاك؟» و«أبوك» خبره، وهذا مذهب سيبويه[٨].

وذهب بعض النحاة[٩] إلى أن «أبوك» مبتدأ لكونه معرفة[١٠]، و«من» خبره الواجب

---

[١] والقياس على نحو: "الذي في الدار"، و"كل رجل في الدار". إن قيل: تقدير الجملة في المثالين للضرورة، ولا ضرورة فيما نحن فيه؟ قلنا: المتبادر إلى الذهن من الظرف المستقر معنى واحد، فإذا ثبت تقدير الجملة في بعض المواضع ثبت في الكل.

[٢] ليتوافق الركنان. ولا يخفى أن عدم إفادة الزمان، والتقوى يقوي الإفراد.

[٣] للاتساع وعدم التضيق كما هو مشرب العرب، ولهذا كان لغتهم أوسع اللغات.

[٤] الأحكام الخمسة كما تكون في الشرع تكون في النحو وغيره.

[٥] اشتمال الدال على مدلوله سواء كانت دلالته بنفسه أو بما يجاوره من أمر متقدم عليه، نحو: «أزيد قائم؟» أو أمر متأخر عنه نحو: «غلام مَنْ جاءك؟»

[٦] أي: صدر داله أو صدر نفسه مسامحة.

[٧] وغيره من القَسَمِ، والتمني، والترجي، وضمير الشأن، ولام الابتداء، والشرط ولو بنوع تضمن، مثل: الذي يأتيني فله درهم. وبالجملة: ما يغير أصل الكلام، ويجعله نوعاً آخر، وإنما اقتضى التصدير؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير على أصله، فلو جوز أن يجيء بعده ما يغيره لم يَدْرِ السامع إذا سمع بذلك المغير أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير أو مغير لما سيجيء بعده من الكلام، فيتشوش بذلك ذهنه.

[٨] للإشارة إلى أنه المختار. لم يمثل المصنف بالمثال المتفق عليه، نحو: «مَنْ جاءك؟»

[٩] بل غير سيبويه. قيل: لأن «من زيد؟» معناه: النجار أو الخياط مثلًا، والوصف متعين للخبرية، والمقدمة الأولى ممنوعة لصحة الإخبار بالكنى في الجواب، وكذا الثانية لصحة الإخبار عن الخياط بزيد.

[١٠] ولا يجوز تنكير المبتدأ مع تعريف الخبر. نقل عن ابن الحاجب في دفعه: أن «من» معرفة؛ لأنه في قوة «أزيد أم عمرو أم خالد؟»، وتطرق الإبهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها تنكيراً. ولا يخفي ضعفه. ونقل عن سيبويه جواز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة إذا كانت النكرة متضمنة

تقديمه على المبتدأ، لتضمنه معنى الاستفهام.

(أَوْ كَانَا) أي: المبتدأ والخبر (مَعْرِفَتَيْنِ[١]) متساويين في التعريف أو غير متساويين ولا قرينة[٢] على كون أحدهما مبتدأ، والآخر خبراً[٣]، نحو: «زَيْدٌ الْمُنْطَلِقُ»[٤].

(أَوْ) كانا (مُتَسَاوِيَيْنِ[٥]) في أصل التخصيص لا في قدره[٦]، حتى لو قيل: «غُلَامُ رَجُلٍ صَالِحٍ خَيْرٌ مِنْكَ» لوجب تقديمه أيضاً (مِثْلُ: «أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي») دفعاً للاشتباه[٧].

(أَوْ كَانَ الْخَبَرُ فِعْلاً لَهُ[٨]) أي: للمبتدأ احتراز عما لا يكون فعلًا له كما في قولك: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ»، فإنه لا يجب فيه تقديم المبتدأ، لجواز أن يقال: «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» لعدم الالتباس، (مِثْلُ: «زَيْدٌ قَامَ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) أي: تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور[٩].

أما في الصورة الأول، فلما ذكرناه.

وأما في الصورة الأخيرة، فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل مفرداً، مثل:

للاستفهام أو أفعل التفضيل مقدماً على خبره، والجملة صفة لما قبلها نحو: «مررت برجل أفضل منه أبوه».

[١] الضابط في جعل إحداهما مبتدأ والأخرى خبراً: أن ما زعمت أن السامع يطلب العلم بكونه وصفاً للأخرى تجعله خبراً.

[٢] فلو وجدت قرينة معينة للمراد لم يجب التقديم مثل: «أبو حنيفة أبو يوسف»؛ إذ المقصود تشبيه الثاني بالأول. ومنه لعاب الأفاعي القاتلات لعابه.

[٣] موجب لتقديم المبتدأ.

[٤] الظاهر أنه مثال للمعرفتين.

[٥] قيل: لو أريد به التساوي في التعريف والتخصيص كان غنى عن قوله: أو كانا معرفتين، لكنه لم يكتف به لذهاب الوهم إلى التساوي في درجة التعريف. وفيه أن مثل هذا الوهم غير مهروب عنه لثبوته في التساوي في التخصيص، فالأولى أن يقال: لم يكتف به لفوات التفصيل.

[٦] فالمراد التساوي في صحة وقوعه مبتدأ.

[٧] مع رعاية الأصل.

[٨] أي: صورة. فخرج بقوله: «له» «قام أبوه» في «زيد قام أبوه»، وبقوله: «صورة» خرج «الزيدان قاما»؛ لأن الخبر ليس فعلاً صورة كذا قيل. وفيه أن «زيد قام أبوه» ليس الخبر فيه فعلاً صورة، فلا حاجة لإخراجه إلى قيد له. فمعنى قوله: «أو كان الخبر فعلاً له» أو كان الخبر مشتملاً على فعل له.

[٩] ليس الجزاء مقيداً بقوله: في هذه الصور، وإلا لكان القيد لغواً لإغناء الشرط عنه، فينبغي أن يحمل على أنه أشار إلي أن الجزاء جزاء لشروط متعددة.

«زيد قام»، فإنه إذا قيل: «قام زيد» التبس المبتدأ بالفاعل أو بالبدل[١] عن الفاعل إذا كان مثنى أو مجموعاً[٢]، فإنه إذا قيل في مثل: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وقاما الزيدان، وقاموا الزيدون» يحتمل أن يكون «الزيدان والزيدون» بدلاً عن الفاعل، فالتبس المبتدأ به أو بالفاعل على هذا التقدير أيضاً على قول مَنْ يجوز كون الألف والواو حرفاً دالاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في «ضَرَبَتْ هِنْدٌ».

[وجوب تقديم الخبر]

(**وَإِذَا تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ**[٣]) أي: الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة جملة أو غير جملة (**مَا لَهُ صَدْرُ الْكَلاَمِ**) أي: معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام[٤] (**مِثْلُ**: «**أَيْنَ زَيْدٌ؟**») فـ«زيد» مبتدأ، و«أين» اسم متضمن للاستفهام خبرهن وهو ظرف، فإن قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة ومفرداً صورة، وإن قدر باسم الفاعل كان مفرداً صورة وحقيقة. وعلى التقديرين ليس بجملة صورة.

واحترز به عن نحو: «زَيْدٌ أَيْنَ أَبُوهُ؟»؛ إذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته[٥].

(**أَوْ كَانَ**) الخبر بتقديمه[٦] (**مُصَحِّحاً لَهُ**[٧]) أي: للمبتدأ من حيث إنه مبتدأ، فتقديمه

---

[١] مَنْ لَمْ يَقُلْ بوجوب التقديم في مثل: «الزيدان قاما» لم يلتفت إلى الالتباس بالبدل أو الفاعل بناء على أن السامع لا يحمل عليه لاستلزام عود الضمير قبل ذكر مرجعه وخلاف الأصل.

[٢] قيل: وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه، فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان أخف.

[٣] أي: نفسه إذ لو تضمن متعلقه لا يجب إلا تقديم متعلقه، نحو: «غلام زيد راكب» تفنن في العبارة حيث قال: تضمن، ولم يقل: اشتمل.

[٤] قيل: الموجب لتصدر الخبر منحصر في الاستفهام. وفيه نظر لمكان النفي نحو: «ما قائم زيد».

[٥] اعلم أن ما يقتضي صدر الكلام يكفيه أن يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليه شيء من ركني تلك الجملة، ولا ما صار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كأن وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي تدخلها. فلا يقال: إن من تصربه أضربه. وأما جواز قولك الذي «إن تضربه يضربك» فلأن الموصول لا يثير في صلته معنى.

[٦] احترز عن كون الخبر بتأخيره مصححاً لكونه مبتدأ نحو: «زيد قام»، فإن «زيد» إنما يصح كونه مبتدأ لتأخر «قام» حتى لو تقدم «قام» يجب كونه فاعلاً.

[٧] كما في «زيد قام»، فإنه لو أخر «زيد» لا يكون مبتدأ، بل يكون فاعل «قام».

يصحح وقوعه مبتدأ (مِثْلُ: «فِي الدَّارِ رَجُلٌ») فإن «في الدار» خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت، فلو أخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة.(أَوْ) كان (لِمُتَعَلِّقِهِ) بكسر اللام[١] أي: كان لمتعلق الخبر التابع له[٢]

تبعية يمتنع معها تقديمه[٣] على الخبر، فلا يرد نحو: «عَلَى اللهِ عَبْدُهُ مُتَوَكِّلٌ» (ضَمِيرٌ) كائن (فِي) جانب (الْمُبْتَدَإِ[٤]) راجع إلى ذلك المتعلق؛ إذ لو أخر لزم الإضمار قبل الذكر لفظاً ومعنى (مِثْلُ: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً») فقوله: «مثلها» أي: «مثل التمرة» مبتدأ، وفيه ضمير لمتعلق الخبر، وهو التمرة؛ لأن الخبر وهو قوله: «على التمرة» و«التمرة» متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل[٥].

(أَوْ) كان الخبر (خَبَراً عَنْ «أَنَّ»[٦]) المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤول بالمفرد مبتدأ؛ إذ في تأخيره خوف لبس[٧] «أن» المفتوحة بالمكسورة[٨] في التلفظ

---

[١] ويجوز فتحها بناء على أن الخبر هو الفعل المقدر، والفعل متعلق بالمجرور بسبب حرف الجر.

[٢] لم يقل المصنف: أو لجزء الخبر، ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل، مثل: «قرين كل رجل ضيعته»، والأخصر الأوضح أن يقول: أي: لمتعلق الخبر الذي يمنع تقديمه عليه. وإنما أراد بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق العامل بالمعمول؛ لأن لمتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضميراً في المبتدأ في مثل: «على الله عبده متوكل» مع أنه لا يجب تقديم الخبر. وقد يقال: أراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل ليشمل مثل: «قرين كل رجل ضيعته»، والفضل للمتقدم.

[٣] إنما حكم بامتناع تقديمه للزوم تقدم الشيء على نفسه، فإن الخبر في المثال المذكور على التمرة، فلو قدم التمرة عليه لزم ذلك المحذور.

[٤] نفسه. أما إذا كان في صفته، فلا يجب التقديم نحو: «على التمرة زبد مثلها» لجواز تأخير الخبر بأن يتوسط بين المبتدأ وصفته لجواز الفصل بين الصفة والموصوف.

[٥] إنما لم يجعل الخبر الفعل المقدر، والتعلق من باب تعلق المعمول بعامله لعدم اطراده في مثل: «غلام رجل مثله» إذا جعلت مثله مبتدأ.

[٦] بشرط ألا يكون «أن» بعد أما، نحو: أما أنك خارج، فلا أصدقه، فإنه لا يجب حينئذ تقديم الخبر لعدم الالتباس؛ لأن الجملة التامة لا تقع بين «أما» وفائها.

[٧] دون تقديمه، فإنه حينئذ متعين لأنْ يكون خبراً عن «أن» المفتوحة مع اسمها وخبرها؛ إذ لا يجوز أن يكون مما في حيز «إن» المكسورة معنى لصدارتها ولا مما في حيز «أن» المفتوحة معنى؛ لأنها موصولة، ولا يجوز تقديم ما في حيز الموصول عليه، فتعين أن يكون خبراً إما لـ"أن" المفتوحة مع اسمها وخبرها، أو لـ"أن" المكسورة معهما، والثاني باطل؛ لأنها جملة تامة غير مؤولة بمفرد، فتعين الأول.

[٨] لجواز أن يكون المذكور بعدها خبراً آخر لها أو ظرفاً لخبرها.

لإمكان الذهول عن الفتحة[١] لخفائها أو في الكتابة[٢] (مِثْلُ: «عِنْدِي أَنَّكَ قَائِمٌ» وَجَبَ تَقْدِيمُهُ) أي: تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور، كما ذكرنا.

[تعدد الخبر]

(وَقَدْ يَتَعَدَّدُ[٣] الْخَبَرُ) من غير تعدد المخبَر عنه[٤]، فيكون اثنين فصاعداً، وذلك التعدد:

إما بحسب اللفظ والمعنى جميعاً[٥]، ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مِثْلُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ وَعَاقِلٌ» وبغير العطف (مِثْلُ: «زَيْدٌ عَالِمٌ عَاقِلٌ»).

وإما بحسب اللفظ فقط، نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ»، فإنهما في الحقيقة خبر واحد[٦]، أي: «مز»[٧]، وفي هذه الصورة[٨] ترك العطف أولى[٩].

---

[١] وجواز الحمل على سبق اللسان؛ لأن صدر الكلام موقع «إن» المكسورة.

[٢] لم يعهد رفع لبس الكتابة بالتقديم، نعم يعهد بالزيادة نحو: عمرو.

[٣] لفظة «قد» للتقليل أو للتحقيق.

[٤] ومع تعدده أيضاً. إما بالعطف نحو: «زيد وعمرو قائم وقاعد» أو بغير العطف في أحدهما، أو في كليهما، وليس له مثال واقع، بل مجرد احتمال. ويجوز تعدد المخبَر عنه من غير تعدد الخبر، نحو: «زيد وعمرو رجلان، وحلو حامض من الطعوم». ولم يتعرض له في جانب المبتدأ لقلته في الكلام.

[٥] ذلك التعدد: إما غير واجب كما في مثال المتن، أو واجب كقولك: «هما عالم وجاهل»، وحينئذ يجب العطف، وتوجيهه أن يعطف أوّلاً، ثم يجعل المجموع خبراً على إرادة التفصيل اعتماداً على فهم السامع، وليس في المعطوفين ضمير المبتدأ؛ لأن المبتدأ مفكوك تقديراً، فكأنك قلت في المثال المذكور: «أحدهما عالم، والآخر جاهل»، ولهذا جاز أن يجعله مما نحن فيه؛ لأن المخبر عنه متعدد حقيقة. فعلى هذا جاز أن يكون قوله قدس سره من غير تعدد المخبر عنه احترازاً عنه. ويؤيده قوله فيما بعد، ويستعمل ذلك على وجهين.

[٦] لأن المقصود إثبات الكيفية المتوسطة. فإن قلت: يلزم خلو الحلو مثلًا من الضمير، فيكون الخبر المشتق خالياً عن الضمير على أنه يكذبه وجوب "هذان حلوان حامضان؟" قلت: اعتبر في كل منهما ضمير استحق المجموع، كما أجري على كل إعراب استحق المجموع.

[٧] قال في الحاشية: المز الجامع بين الحلاوة والحموضة.

[٨] أي: في صورة تعدد الخبر لفظاً فقط ترك العطف أولى لشدة الاتصال بينهما.

[٩] هذا إنما يتم فيما إذا لم يتعدد المبتدأ معنى نحو: هما عالم وجاهل، فإنه حينئذ العطف واجب؛ لأنه يجمع المتعدد أوّلاً في هذه الصورة بالعطف، ثم يجعل خبراً، ويجب أن يكون هذا الخبر جامداً لفظاً أو تقديراً لئلا يلزم خلو الخبر المشتق عن ضمير المبتدأ، فهما عالم وجاهل في تقديرهما: رجل عالم ورجل جاهل.

ونظر بعض النحاة[١] إلى صورة التعدد وجوَّز العطف، ولا يبعد أن يقال: مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف؛ لأنه التعدد بالعاطف لا خفاء فيه[٢]، ولا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما، وأيضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه[٣]، ولهذا أورد في المثال الخبر المتعدد بغير عاطف، ولو جعل التعدد أعم، فالاقتصار عليه لذلك.

[دخول الفاء في خبر المبتدأ]

(**وَقَدْ يَتَضَمَّنُ الْمُبْتَدَأُ مَعْنَى الشَّرْطِ**[٤]) وهو سببية الأول للثاني[٥] أو للحكم به[٦]، فلا يرد عليه[٧] نحو: ﴿**وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ**﴾[٨]، فيشبه المبتدأ الشرط[٩] في سببيته للخبر سببية الشرط للجزاء.

(**فَيَصِحُّ دُخُولُ الْفَاءِ فِي الْخَبَرِ**) ويصح عدم دخوله فيه[١٠]، نظراً إلى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط. وأما إذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ، فيجب دخول

---

[١] وهو أبو علي الفارسي وتبعه الرضي.

[٢] أي: في جوازه، ففي تمثيل المصنف إظهار لما خَفِيَ وإعراض عما ظهر.

[٣] إلا أن المعطوف على الخبر في حكمه.

[٤] الإضافة بيانية أو لامية.

[٥] قال الشيخ الرضي: ليس معنى الشرط سببية الأول للثاني، بل لزوم الثاني للأول، كما في جميع الشرط والجزاء، فلا يرد نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ (سورة النحل:٥٣)، لكن الشارح فسره بما يوافق كلام المتن في بحث كلم المجازاة.

[٦] فإن الجمل الجزائية كثيراً ما تورد ولا يراد مضمونها، بل يراد الإخبار بها.

[٧] أي: على هذا الأصل هذا المثال أي خروجه، فلا يكون الأصل جامعاً، ولم يدفع بالحكم بشذوذه لكثرته، وتوجيه الورود على ما قالوا: إن كون النعمة معهم ليس سبباً لكونه من الله. ولو قيل: بتعليل أفعاله تعالى بالغرض لكان سبيلاً إلى ظهور تضمنه معنى الشرط، فوقوع الزمخشري في هذه الإشكال غفلة عن سهولة حال العاقل على قاعدة الاعتزال.

[٨] سورة النحل:٥٣.

[٩] لما كان المبتدأ دخيلًا في هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره، وفي جواز كون الصلة أو الصفة ماضية أريد بها المضي لكنه قليل، وفي جواز كون الظرف صلة أو صفة له.

[١٠] لإفادة المبتدأ والخبر فائدة تامة غير السببية، فلا حاجة إلى الفاء. وأما عند قصد السببية، فلا بد من الفاء لإفادته. وأما عند عدم قصد السببية، فلا حاجة إلى الفاء، فذكره يكون لغواً فيجب تركه، وفيه أن الاحتمال عند استعمال هذا المبتدأ في التراكيب منحصر في قصد السببية وعدمه، ففي الاستعمال إيراد الفاء أو تركه واجب، فصحة دخول الفاء الخالي من الوجوب والامتناع كما ذكره الشارح لم يكن في استعماله.

الفاء فيه. وأما إذا لم يقصد، فلم يجب دخوله فيه، بل يجب عدمه.

(**وَذَلِكَ**) المبتدأ المتضمن معنى الشرط إما (**الاسْمُ الْمَوْصُولُ بِفِعْلٍ**[١] **أَوْ ظَرْفٍ**[٢]) أي: الذي جعلت صلته جملة فعلية أو ظرفية مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق. وإنما اشترط أن يكون صلته فعلاً أو ظرفاً مؤولاً بالفعل، ليتأكد مشابهته الشرط؛ لأن الشرط لا يكون إلا فعلاً، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف به[٣].

(**أَوِ النَّكِرَةُ الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا**[٤]) أي: بأحدهما، وفي حكمها الاسم المضاف إليها (**مِثْلُ: الَّذِي يَأْتِينِي**[٥]) هذا مثال للاسم الموصول بفعل.

(**أَوْ** الذي (**فِي الدَّارِ**[٦]) هذا مثال للاسم الموصول بظرف، (**فَلَهُ دِرْهَمٌ**).

وأما مثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور، فقوله تعالى: ﴿**قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ**[٧]﴾[٨]، (**وَ**) مثل: (**كُلُّ رَجُلٍ يَأْتِينِي**[٩]) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل.

---

[١] ماضياً كان باقياً على معناه أو غيره على خلاف الشرط، فإنه لا يكون إلا مستقبلًا في المعنى، والأول هنا قليل، والشرط لا يكون ظرفاً أيضاً. قيل: لا ينحصر هذا فيما ذكره؛ لأن المبتدأ الذي دخل عليه «أما» والمبتدأ الذي يكون أحد الأسماء المتضمنة بمعنى الشرط أيضاً كذلك، وهذا مما يقضي منه العجب، فإن مدخول «أما» والأسماء المتضمنة لمعنى الشرط كالشرط في الفاء، وليست مصححة لدخولها، ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل والمفعول؛ لأنه الموصول بفعل معنى.
قال عبد الغفور: أو ما في قوته كاسمي الفاعل والمفعول الواقعين صلة للام الموصولة.

[٢] أراد به الزمان والمكان والجار والمجرور.

[٣] لأنهما في حكم لفظ واحد. وكذا الحال في المضاف والمضاف إليه.

[٤] ينبغي أن يقول به؛ لأن العائد إلى المعطوف والمعطوف عليه بـ«أو» يفرد.

[٥] الأغلب في صلة الموصول صيغة الاستقبال. وقد جاء الماضي بمعنى الاستقبال أيضاً، وهو غير نادر.

[٦] ليست لفظة «أو» للتردد، بل للتخيير بين العبارتين.

[٧] إن قيل: الموصول ليس عامّاً؛ إذ لا يريد أن كل موت تفرون منه يلقاكم؛ إذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه كالموت بالقتل فالمراد الجنس، وصحة دخول الفاء مبنية على العموم؛ إذ به يصير مشبهاً بأسماء الشرط في العموم والإبهام، فتكون الفاء فيه زائدة أو يكون الموصول خبراً؟ قلنا: قال الشيخ الرضي: لا يجب العموم في الموصول كما في أسماء الشرط لما ذكرنا في وجه المخالفة، نعم، الأغلب فيه العموم.

[٨] سورة الجمعة:٨.

[٩] فإن قلت: المبتدأ هو كل لا رجل، فيكون مثالًا للمضاف إلى الموصوف بفعل لا للمبتدأ النكرة الموصوفة بفعل؟ قلت: لا نسلم ذلك بل الموصوف في هذا المثال هو «كل رجل».

(أَوْ) كل رجل (فِي الدَّارِ) هذا مثال للاسم الموصوف بظرف (فَلَهُ دِرْهَمٌ).

وأما مثال للاسم المضاف إلى النكرة الموصوفة بأحدهما، فقولك: «كُلُّ غُلَامِ رَجُلٍ يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

(وَلَيْتَ وَلَعَلَّ) من الحروف المشهبة بالفعل إذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره (مَانِعَانِ) عن دخوله عليه؛ لأن صحة دخول الفاء عليه[١] إنما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء، و«ليت ولعل» يزيلان تلك المشابهة[٢]؛ لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، والشرط والجزاء[٣] من قبيل الأخبار، وذلك المنع إنما هو (بِالاتِّفَاقِ) من النحاة، فلا يقال: «لَيْتَ وَلَعَلَّ الَّذِي يَأْتِينِي أَوْ فِي الدَّارِ فَلَهُ دِرْهَمٌ».

فإن قيل: باب «كَانَ»[٤] وباب «عَلِمْتُ» أيضاً مانعان بالاتفاق، فما وجه تخصيص «ليت ولعل»؟

قيل: تخصيصهما ببيان الاتفاق إنما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقاً[٥]. ووجه ذلك: التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها[٦].

(وَأَلْحَقَ بَعْضُهُمْ) قيل: هو سيبويه («إِنَّ») المكسورة (بِهِمَا) أي: بـ«ليت ولعل» في المنع عن دخول الفاء على الخبر، والأصح أنها لا تمنع عنه؛ لأنها لا تخرج الكلام عن الخبرية

---

[١] ولأن دخول الفاء بملاحظة مشابهة المبتدأ بكلمات الشرط ومقتضاها التصدر، ومقتضاه امتناع دخول النواسخ مطلقاً عليه. وإنما جاز دخول «إن» لأنها لا تغير معنى الكلام.

[٢] وذلك لأن الشرط والجزاء يحتملان الصدق والكذب لكونهما خبراً، والكلام الذي فيه شيء من "ليت ولعل" لا يحتملهما لكونه إنشاء.

[٣] أي: الجملة الشرطية لا تكون إلا خبرية، فلا يرد أن الجزاء قد يكون إنشاء.

[٤] في التسهيل: أن المنع من حيث التتبع والاستعمال إنما يتحقق في «ليت» و«لعل». وكذا الاختلاف على هذا الوجه إنما وقع في «إن» المكسورة. وأما المنع والاختلاف في غيرها، فمن باب القياس هذا. فظهر وجه كل تخصيص وقع من المصنف في هذا المقام.

[٥] أي: لا مطلق النواسخ حتى يرد ما ذكر.

[٦] أو ذلك التخصيص لذكر أخبار الحروف المشبهة في المرفوعات، والتصريح بأن أمره كأمر خبر المبتدأ.

إلى الإنشائية[١]، ويؤيده قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ﴾[٢].

فإن قيل: قد ألحق بعضهم «أن» المفتوحة و«لَكِنَّ» بـ«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، فما وجه تخصيص «إِنَّ» المكسورة بالإلحاق؟

قيل: بعضهم الذي ألحق «إِنَّ» بهما هو سيبويه[٣] فاعتد بقوله وذكره، ولم يعتد بقول من سواه، فلم يذكره، مع أن كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء[٤]، فما يدل على عدم منع «إِنَّ» المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق، وما يدل على عدم منع «أَنَّ» المفتوحة و«لَكِنَّ» عن دخول الفاء قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ للهِ خُمُسَهُ﴾[٥]، وقول الشاعر:

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِياً لَكُمْ ... وَلَكِنَّ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

[حذف المبتدأ والخبر]

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُبْتَدَأُ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ**[٦]) لفظية أو عقلية (**جَوَازاً**) أي: حذفاً جائزاً لا واجباً. وقد يجب حذفه[٧] إذا قطع النعت بالرفع[٨]، نحو: «الحَمْدُ لله أَهْلُ الْحَمْدِ»

---

[١] فيه أنه صرح آنفاً أن باب «كان» وباب «علمت» مانعان بالاتفاق مع أنهما لا يخرجان الكلام من الخبرية إلى الإنشائية، فلم ينحصر علة الحكم في ذلك، فالاستدلال على عدم المنع بعدم الإخراج من الخبرية إلى الإنشائية ليس بصحيح.

[٢] سورة آل عمران، ٩١.

[٣] نقل عن المصنف أنه قال في الإيضاح: منع سيبويه من دخول الفاء في خبر «إن» بعيد من جهة النقل والفقه. أما النقل، فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ بقوله: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي﴾ (سورة الجمعة:٨). وأما الفقه، فيبعد منه وقوعه في مخالفة الواضحات.

[٤] ذهب هذا البعض إلى منع هذه الحروف من دخول الفاء في الخبر مع عدم مساعدة القرآن وكلام الفصحاء كذلك في غاية القبح. والنحاة استنبطوا قواعد النحو من كلام الفصحاء، فكيف يخالفون في الحكم بكلام الفصحاء؟

[٥] سورة الأنفال:٤١.

[٦] اللام للوقت لا للأجل؛ لأنه مصحح لا مقتضٍ وداعٍ، والدواعي مذكورة في علم البلاغة.

[٧] قيل: لا يجب حذفه أصلًا؛ لأنه ركن أصيل في الكلام، ونحو: «الحمد لله أهل الحمد» محمول على حذف الخبر أي: أهل الحمد هو، والقول بأن المخصوص بالمدح أو الذم خبر مما لا يعتد به.

[٨] أي: يجعل إعرابه مخالفاً لإعراب المنعوت.

أي: «هو أهل الحمد»، وإنما وجب حذفه، ليعلم[١] أنه كان في الأصل صفة، فقطع لقصد المدح أو الذم أو غير ذلك، فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك القصد، ويجب حذفه أيضاً عند من قال في «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»: إن تقديره: «هو زيد» (كَقَوْلِ الْمُسْتَهِلِّ) أي: المبتدأ المحذوف جوازاً مثل المبتدأ المحذوف في مقول المستهل المبصر لِلْهِلَالِ[٢] الرافع صوته عند إبصاره (الْهِلَالُ وَاللهِ) أي: «هذا الهلال والله» بالقرينة الحالية[٣]، وليس من باب حذف الخبر بتقدير: «الهلالُ هذا»؛ لأن مقصود المستهل تعيين شيء[٤] بالإشارة والحكم عليه بالهلالية، ليتوجه إليه الناظرون ويروه كما يراه، وإنما أتى بالقسم جرياً على عادة المستهلين غالباً، ولئلا يتوهم[٥] نصب الهلال عند الوقف.

(وَ) قد يحذف (الْخَبَرُ جوازاً) أي: حذفاً جائزاً، لقيام قرينة من غير إقامة شيء مقامه (مِثْلُ) الخبر المحذوف جوازاً في قولك: (خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ[٦])، فإن تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب: «خرجت فإذا السبع واقف» على أن يكون «إذا» ظرف زمان للخبر المحذوف من غير ساد مسده، أي: «ففي وقت خروجي السبع واقف».

(وَ) قد يحذف الخبر لقيام قرينة (وُجُوباً) أي: حذفاً واجباً (فِيمَا الْتُزِمَ[٧]) أي:

---

[١] حاصل الكلام: أنه صفة لما قبله في المعنى، لكنه قطع عنه، وجعل إعرابه مخالفاً لإعراب ما قبله؛ لأن في الافتنان وتغيير المألوف زيادة تنبيه، وإيقاظ للسامع للإصغاء إليه. وذلك إنما يكون لشدة الاهتمام به، وشدة الاهتمام بمدح أو ذم أو ترحم، يعتني به زيادة اعتناء، فكأنه أراد أنه امتاز من بين الصفات بالمدح أو الذم أو الترحم ولو ذكر المبتدأ لم يبق في صورة الوصف، فلم يتبين أنه في الأصل وصف ثم غير.

[٢] صفة كاشفة لقوله: المستهل؛ لأن معناه الطالب لرؤية الهلال، والإبصار الرؤية ومن هذا القبيل: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ﴾ (سورة فصلت: ٤٦)، أي: فعمله لنفسه.

[٣] وهي حالة كون القائل مبصراً لِلْهِلَالِ.

[٤] لا تعيين الهلال بالإشارة.

[٥] نصب الهلال بـ«رأيت أو أرى». وذلك لأن الأصل في المفردات الوقف.

[٦] الفاء للعطف حملًا على المعنى أي: خرجت ففاجأت كذا، وقيل: جواب الشرط، ولعله أراد بهما لزوم ما بعدها لما قبلها، أي: مفاجأة السبع لازمة لخروجي. وقيل: زائدة، وفيه أنه لا يجوز حذفها.

[٧] يقال: ألزمته الشيء فالتزمه، أي: قبل ملازمته.

في التركيب[1] الذي التزم (**فِي مَوْضِعِهِ**) أي: في موضع الخبر (**غَيْرُهُ**) أي: غير الخبر. وذلك في أربع أبواب[2] على ما ذكره المصنف:

أولها: المبتدأ الذي بعد «لولا»[3] (**مِثْلُ**: «**لَوْلَا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا**») أي: «لولا زيد موجود»؛ لأن «لولا» لامتناع الشيء لوجود غيره، فيدل على الوجود، وقد التزم في موضع الخبر جواب «لولا»، فيجب حذفه لقيام قرينة، والتزام قائم مقامه، هذا إذا كان الخبر عامّاً. وأما إذا كان خاصّاً فلا يجب حذفه[4] كما في قوله:

وَلَوْلاَ الشِّعْرُ بِالْعُلَمَاءِ يُزْرِي ... لَكُنْتُ الْيَوْمَ أَشْعَرَ مِنْ لَبِيدِ

هذا على مذهب البصريين.

وقال الكسائي: الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر، أي: «لولا وجد زيد».

وقال الفراء: «لولا هي» الرافعة[5] للاسم الذي بعدها.

وثانيها: كل مبتدأ كان مصدراً صورة[6] أو بتأويله منسوباً إلى الفاعل[7] أو المفعول أو كليهما، وبعده حال[8] أو كان اسم تفضيل مضافاً إلى ذلك المصدر، وذلك مثل: «ذَهَابِي رَاجِلاً» و«ضَرْبُ زَيْدٍ قَائِماً» إذا كان زيد مفعولاً به (**وَ**) مثل: («**ضَرْبِي زَيْداً**

---

[1] الأظهر بحسب اللفظ أن يقال: أي: في خبر، وإلا لزم خلو الجملة عن العائد بحسب الظاهر؛ لأن ضمير في موضعه وغيره راجع إلى الخبر. وإنما قلنا: بحسب الظاهر؛ لأن الذهن ينساق من الخبر إلى كونه واقعاً في التركيب، فيغني غناء الضمير.

[2] لا يقال: هناك قسم آخر، وهو ما إذا كان الخبر ظرفاً، فإن متعلقه خبر، وهو واجب الحذف؛ لأنا نقول: الخبر بحسب الظاهر، بل بحسب الحقيقة ليس إلا الظرف. والتقدير ليس إلا لرعاية أمر لفظي، فليس هو من باب حذف الخبر والتزام غيره مسده.

[3] الأولى أن يقول: المبتدأ الذي بعد «لولا» وخبره عام ليستغنى عن قوله: هذا إذا كان الخبر عامّاً، وكأنه اختار ما اختار تنبيهاً على أن تعيين النحاة الضابطة الأولى قاصر لا بد من تقييده.

[4] لعدم دلالة «لولا» عليه، ولو دل بالقرينة الخارجة جاز الحذف بلا وجوب.

[5] ولا يخفى أنه لا بد من القول بحذف مسند الكلام، فحينئذ إن كان خبراً فيلزم كون المسند إليه معمولًا لا لعامل لفظي دون الخبر.

[6] الأولى كان مصدراً أو مؤولًا به، فإن المتبادر من الصدر صورة ألا يكون مصدراً حقيقة، فافهم.

[7] قال الرضي: بدل منسوباً مضافاً إلى الفاعل أو المفعول أو إلى الفاعل والمفعول نحو: تضاربنا.

[8] ويجب في هذه الحال الواو إذا كانت جملة اسمية. قال عبد الغفور: مفردة كانت أو جملة اسمية كانت أو فعلية، والاسمية يجب معها الواو على الأصح.

قَائِماً») أو «قائمين» و«أَنْ ضَرَبْتَ زَيْداً قَائِماً» و«أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتُوتاً» و«أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الأَمِيرُ قَائِماً»[١].

فذهب البصريون إلى أن تقديره: «ضربي زيداً حاصلٌ إذا كان قائماً»[٢]، فحذف «حاصل» كما يحذف متعلقات الظروف[٣] نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، فبقي «إذا كان قَائِماً»، ثم حذف «إذا» مع شرطه[٤] العامل في الحال[٥]، وأقيم الحال مقام الظرف[٦]؛ لأن في الحال معنى الظرفية، فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر، فيكون الحال قائماً مقام الخبر.

وقال الرضي: هذا ما قيل فيه، وفيه تكلفات كثيرة[٧]،والذي يظهر لي أن تقديره بنحو: «ضربي زيداً يلابسه قائماً»

---

[١] قال الشيخ الرضي: يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بأن تقول: أخطب ما يكون الأمير قائم؛ لأن أول الكلام كان مجازاً، والمجاز يونس المجاز، فجعل آخره مجازاً. فإن قلت: فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا يتم القاعدة؟ قلت: إذا رفع «قائم» لم يكن التركيب من القاعدة لانتفاء الحال. ولا يخفى أن ما ذكره من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما إذا كان أوله مجازًا كما أفاده تعليله أن يكون الحكم مبنيّاً على اطراد الباب، وجوَّز الشيخ الرضي وغيره جعل المصدر في أخطب ما يكون الأمير حينيّاً أي: أوقات كونه، فالمراد بالفعل المضاف إلى المصدر أعم من المضاف إليه بلا واسطة أو بواسطة.

[٢] تقديره: إذا كان ليحصل للحال عامل سوى المصدر؛ إذ المصدر لا يجوز أن يكون عاملًا فيه كما ستعرفه. ولا يجوز أن يكون العامل حاصلاً؛ لأن ذا الحال هو غير المصدر، وفاعل حاصل هو المصدر، فلو جعل حاصلاً عاملاً اختلف عامل الحال وصاحبه وهو لا يجوز عندهم، وبهذا عرف أن مَنْ جَوَّزَ الاختلاف له أن يخالف في تقدير: إذا كان، ويكتفي بتقدير: حاصل.

[٣] الأولى متعلق الظرف.

[٤] سمي مدخولها شرطاً، وإن كانت "إذا" ظرفية لرائحة معنى الشرط، و"إذا" هذه للاستمرار كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تُفْسِدُوا﴾ (سورة البقرة:١١).

[٥] إذ هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما يخفى.

[٦] أي: القائم مقام الخبر، فالمقام بضم الميم.

[٧] قال في الحاشية: وهي من حذف "إذا" مع الجملة المضاف إليها، ولم يثبت في غير هذا المكان، ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة إلى معنى التامة؛ لأن معنى قولهم: حاصل إذا كان قائماً ظاهر في معنى الناقصة، ومن قيام الحال مقام الظرف، انتهى. إنما عدلوا عنه لأن مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته إلا نكرة، ولو كان خبراً لسمع تعريفه مرة، ولأن الواو في الجملة الاسمية الواقعة موقع هذا المنصوب لازمة، ولو كانت خبراً لها لم يلزم الواو؛ لأن دخول الواو في أخبار الأفعال الناقصة ليست إلا لتشبيهها بالحال. وذلك لا يقتضي اللزوم.

إذا أردت الحال عن المفعول و«ضربي زيداً يلابسني قائماً» إذا كان عن الفاعل أولى. ثم نقول: حذف المفعول الذي هو ذو الحال، فبقي: «ضربي زيداً يلابس قائماً»، ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة تقول: «الذي ضربتُ قائماً زيدٌ» أي: «ضَرَبْتُهُ» ثم حذف «يلابس» الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال، وقام الحال مقامه، كما تقول: «راشداً مهديّاً» أي: «سر راشداً مهديّاً». فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة.

وقال الكوفيون: تقديره: «ضربي زيداً قائماً حاصلٌ» بجعل «قائماً» من متعلقات المبتدأ، ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده، وتقييد المبتدأ المقصود عمومه[١] بدليل الاستعمال.

وذهب الأخفش[٢]: إلى أن الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف إلى صاحب الحال أي: «ضربي زيداً ضربه قائماً»[٣].

وذهب بعضهم: إلى أن هذا المبتدأ لا خبر له[٤]، لكونه بمعنى الفعل[٥]؛ إذا المعنى: «ما أضربُ زيداً إلا قائماً»[٦].

وثالثها: كل مبتدأ اشتمل[٧] خبره على معنى المقارنة، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى «مع» (وَ) ذلك مثل: («كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ»[٨]) أي: «كل رجل مقرون مع

---

[١] اتفاقاً. وذلك لأن اسم الجنس المعروف باللام إذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه، فهو الظاهر في الاستغراق دفعاً للترجيح بلا مرجح.

[٢] يرد عليه أنه يلزم حذف المصدر مع بقاء معموله. وذلك ممتنع عندهم؛ لأنه في قوة أن الموصولة مع الفعل، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته.

[٣] ولا عيب فيه إلا أنهم لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله؛ لأنه كحذف "أن" مع الفعل مع بقاء معموله، وهو حذف الموصول مع بعض صلته، ولم يجوزوه.

[٤] كما في القسم الثاني من المبتدأ.

[٥] يؤيده امتناع تأكيده بكل وأمثاله وامتناع توصيفه.

[٦] لا يخفى أن استفادة الحصر على هذا التقدير غير ظاهرة.

[٧] قال الشيخ الرضي: الظاهر أن حذف الخبر في مثله غالب لا واجب. قال الكوفيون: إن الواو مع ما بعدها خبر؛ لأنها بمعنى "مع"، ولو أتى بـ"مع" كان خبراً، فكذا ما هو بمعناه. وفيه أن المعطوف لا يصح أن يكون خبراً. ولا يجوز أن يقال: إعرابه منقول عن الواو؛ لأن مع إذا وقع خبراً لا يستحق الرفع لفظاً حتى ينقل إلى ما بعده، بل يكون منصوباً.

[٨] قال في الحاشية: الضيعة في اللغة العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع. وههنا كناية عن مُصْحَفِها، أعني الصنعة، انتهى. إن قلت: لا يجوز رجوع الضمير في «ضيعته» إلى كل لظهور فساد المعنى، ولا

ضيعته»[١]، فهذا الخبر واجب حذفه[٢]؛ لأن الواو تدل على الخبر الذي هو مقرون، وأقيم المعطوف في موضعه[٣].

ورابعاً: كل مبتدأ يكون مقسماً به[٤] وخبره القَسَم (وَ) ذلك مثل: («لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا»[٥]) أي: «لعمرك وبقاؤك[٦] قسمي» أي: ما أقسم به، فلا شك أن «لعمرك» يدل على القسم المحذوف، وجواب القَسَم قائم مقامه، فيجب حذفه. و«العُمْر والعَمْر» بمعنى واحد، ولا يستعمل مع اللام[٧] إلا المفتوحة[٨]؛ لأن القسم موضع التخفيف، لكثرة استعماله.

إلى رجل؛ لأنه ليس مقصوداً؟ قلنا: المقصود واضح، فإن المعنى أن كل رجل مع ضيعة ذلك الرجل. قيل في توجيهه: التقدير: كل رجل مقرون هو وضيعته على أن يكون ضيعته معطوفة على ضمير الخبر، فيجوز سدها مسد الخبر. وفيه أنه يلزم ثلاثة أمور: حذف المؤكد، وجواز الرفع، والنصب في ضيعته، كما في «جئت أنا وزيداً»، وعدم الاندراج في القاعدة المذكورة؛ لأن ضيعته ليست معطوفة على المبتدأ. ويمكن أن يجاب: أما عن الأول: فبأن حذف المؤكد مع المؤكد جائز. وأما عن الثاني: فبأن المفعول معه لا بد له من فعل غير المدلول عليه بالواو. وأما عن الثالث: فبأن المراد العطف على المبتدأ نظراً إلى الصورة.

[١] كما تقول: زيد قائم وعمرو. وإنما لم يقل: كل رجل وضيعته مقرونان كما هو الظاهر؛ لأن الخبر إذا كان مثنى، فمحله بعد المعطوف، وليس بعد المعطوف لفظ يسد مسد الخبر. ولا يجوز أن يجعل المعطوف ساداً مسد الخبر؛ لأنه من تتمة المبتدأ. قيل: لهذا الخبر حيثيتان: حيثية كونه خبراً عن زيد، وحيثية كونه خبراً عن ضيعته فهو من حيث إنه خبر عن «زيد» جاز أن يقال: وضيعته ساد مسد الخبر، ويكفي في النيابة حيثية واحدة.

[٢] وجعل الشيخ الرضي حذف الخبر ههنا غالباً لا واجباً.

[٣] لأن المعطوف على المبتدأ وإن كان من تتمته، لكنه يذكر بعد الخبر، فيصح أن ينوب عن الخبر، ويشغل مكانه.ومن أشكل عليه هذا قال هو معطوف على ضمير، وهو فاعل الخبر أي: كل رجل مقرون هو وضعيته، فحذف المؤكد مع المؤكد وهو جائز. ومعنى كلامهم: كل مبتدأ عطف عليه بالواو وبمعنى «مع» أنه عطف عليه صورة لا حقيقة. ولا يخفى أنه يستغنى عنه لما ذكرنا.

[٤] ومتعيناً للقسم، فإن تعينه له يدل على تعين الخبر، فنحو: «أمانة الله لأفعلن كذا» لا يجب حذف خبره.

[٥] قد يستعمل «لعمرك» في قسم السؤال نحو: لعمرك لأفعلن.

[٦] أشار بهذا العطف التفسير إلى أن العُمْرَ بالضم الحياة والبقاء.

[٧] في القاموس: العمر بالضم والفتح البقاء، وبالفتح الدين. قيل: ومنه لعمري.

[٨] أي: يستعمل مع اللام الموطئة للقسم في مقام وقع مقسماً به إلا المفتوحة.

(خَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا) أي: من المرفوعات[١] خبر «إن»[٢] وأخواتها أي: أشباهها[٣] من الحروف الخمس الباقية، وهي: «إِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ»، وهي مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء[٤] على المذهب الأصح؛ لأنها لما شابهت[٥] الفعل المتعدي كما تجيء عملت رفعاً ونصباً مثله.

(هُوَ) أي: خبر «إِنَّ» وأخواتها (الْمُسْنَدُ) إلى شيء آخر (بَعْدَ دُخُولِ) أحد (هَذِهِ الْحُرُوفِ[٦]) عليهما.

فقوله: «المسند» شامل لخبر كان وخبر المبتدأ، وخبر "لا" التي لنفي الجنس وغيرها.

وقوله: «بعد دخول هذه الحروف» خرج جميعها عنه. والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لإيراث أثرها فيهما لفظاً أو معنى[٧]، فلا ينتقض

---

[١] أشار به إلى أن قوله: خبر إن وأخواتها مبتدأ محذوف الخبر، وذلك بقرينة ما سبق. فقوله: هو المسند ابتداء كلام. ويحتمل أن يكون المسند خبره. وقوله: هو صيغة الفصل. وإنما لم يقل: ومنهما لأنه في الأصل خبر المبتدأ، فلم يفصل بما هو مشعِر بكونه باباً على حِدَةٍ.

[٢] يحتمل أن يكون مراده إن منها مقدر في نظم الكلام. وقوله: «خبر إن مع منها المحذوف» كلام برأسه. ويحتمل أن يكون مجموع قوله: خبر إن وأخواتها هو المسند بعد دخولها كلاماً واحداً، ولم يكن منها محذوفاً فيه، وقول الشارح أي: من المرفوعات إشارة إلى أنه ليس من خبر المبتدأ، بل ذكره؛ لأنه من المرفوعات.

[٣] استعير الأخوات للأشباه والنظائر لما بينهما من التقارب والتماثل كما بين الأخوات.

[٤] كما ذهب إليه الكوفيون لضعف تلك العوامل عن عملين.

[٥] ولأن اقتضاءها للجزأين على السواء، فالأولى أن تعمل فيهما.

[٦] زاد لفظ «أحد» ليصدق التعريف على كل واحد من أفراد المعرف. إن قلت: المعرف إن كان مجموع أخبار تلك الحروف فلا خفاء في عدم صدقه عليها؛ لأنها ليست بعد دخول أحدها، وإن كان كلاً من خبر إن وأخواتها فلا يصدق على مجموع أخبار أخواتها أنها بعد دخول أحدها؟ قلنا: المعرف حقيقة خبر هذا الباب. وذلك إما بتقدير المضاف أي: خبر باب إن وأخواتها أو يجعل قوله: إن وأخواتها مجازاً عن هذا المعنى. وإنما لم يحمل كلامه على توزيع يتضمن تعريفات كل واحد واحد؛ لأن المقام مقام التعريف، وأن المناسب للتوزيع: أخبار إن وأخواتها بصيغة الجمع.

[٧] أما لفظاً، فبالعمل فيهما. وأما معنى، فلانسحاب معانيها إلى معانيهما، فإن تأكيد الحكم مثلًا ينسحب إلى المحكوم به وعليه. وعلى كل تقدير لا ينتقض التعريف بمثل يقوم، وبخبر المبتدأ الذي بعد «إن»

التعريف بمثل: «يقوم» في قولنا: «إِنَّ زَيْداً يَقُومُ أَبُوهُ»، فإن «يقوم» ههنا من حيث إسناده إلى «أبوه» ليس مما يدخل عليه «إِنَّ» بهذا المعنى، بل إنما دخل على جملة هي «يَقُومُ أَبُوهُ»، فلا يحتاج إلى أن يجاب عنه: بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف، ويلزم منه استدراك قوله: «بعد دخول هذه الحروف»، ولا إلى أن يجاب: بأن المراد بالمسند الاسم المسند، فيحتاج إلى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل: «إِنَّ زَيْداً يَقُومُ مؤول بقائم (مِثْلُ) «قائم» في («إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ»)، فإنه المسند بعد دخول هذه الحروف.

(وَأَمْرُهُ كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ) أي: حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة، وفي أحكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً، وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد، ولا يحذف إلا إذا علم، والمراد أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه، ولا يلزم من ذلك أن كل ما يصح أن يكون خبراً للمبتدأ يصح أن يقع خبراً لباب «إن» حتى يرد أنه يجوز أن يقال: «أَيْنَ زَيْدٌ؟»[١] و«مَنْ أَبُوكَ؟»، ولا يجوز أن يقال: «إِنَّ أَيْنَ زَيْداً؟»[٢] و«إِنَّ مَنْ أَبَاكَ؟».

(إِلاَّ فِي تَقْدِيمِهِ[٣]) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه، فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم، وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ، وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل، فأريد أن يكون عملها فرعيّاً أيضاً، والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع، والأصلي أن يتقدم[٤] المرفوع على المنصوب، فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل، لنقصانها عن درجة الفعل.

المكفوفة بـ«ما» أو بعد «إن» المخففة الملغاة.

[١] اضربه، ولا يجوز أن يقال: إن زيداً اضربه.

[٢] لأن الاستفهام ينافي التحقيق.

[٣] حق العبارة أن يقال: إلا في التقديم؛ لأنه استثناء عن وجوه الشبه. ووجه الشبه يجب أن يكون مشتركاً بين المشبه والمشبه به، والقول برجوع الضمير إلى المتكلم بعيد.

[٤] كما مر في قوله: والأصل أن يلي الفعل.

(إِلاَّ إِذَا كَانَ الْـخَبَرُ ظَرْفاً[١]) أي: ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفاً، فإن حكمه إذا حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾[٢]، وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة[٣] نحو: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْراً، وَإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً»، وذلك لتوسعهم[٤] في الظروف ما لا يتوسع في غيرها.

[خبر لا لنفي الجنس]

(خَبَرُ «لاَ» الَّتِي) الكائنة (لِنَفْيِ الْجِنْسِ[٥]) أي: لنفي صفته؛ إذ «لَا رَجُلَ قَائِمٌ» مثلًا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه (هُوَ الْمُسْنَدُ) إلى شيء آخر، هذا شامل لخبر المبتدأ أو خبر «إِنَّ» أو «كَأَنَّ» وغيرها (بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول «لا»، فخرج به سائر الأخبار.

والمراد بدخولها ما عرفت في خبر «إِنَّ»، فلا يرد نحو: «يَضْرِبُ» في «لاَ رَجُلَ يَضْرِبُ أَبُوهُ» (نَحْوُ: «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفٌ»). إنما عدل[٦] عن المثال المشهور، وهو

---

[١] استثناء مفرغ. والتقدير: إلا في تقديمه في كل حال من أحوال الخبر إلا إذا كان ظرفاً. ويجوز أن يكون استثناء من معنى الكلام. والحاصل: أن أخبار هذه الحروف تخالف خبر المبتدأ في جواز التقديم في الأوقات كلها إلا وقت كونه ظرفاً.

[٢] سورة الغاشية:٢٥.

[٣] فيه بحث؛ لأن «إن» يصحح وقوع النكرة مبتدأ، صرح به الشيخ عبد القاهرة في دلائل الإعجاز، فليس حكمه إلا جواز التقديم، فقول المصنف إلا إذا كان ظرفاً قاصر.

[٤] وذلك لأن كل محدث لا بد أن يكون في زمان أو مكان، فصار الظرف مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره من الأجنبي، وأجري الجار والمجرور مجراه لمناسبته للظرف؛ إذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور.

[٥] إذا دخلت على النكرة. وإنما عملت عمل «إن»؛ لأنها تشابه «إن» في إفادة المبالغة، فإن «لا» لمبالغة النفي، و«إن» لمبالغة الإثبات، فيكون من باب حمل النظير على النظير. وقيل: لأن «لا» نقيض «إن»، فيكون من باب حمل النقيض على النقيض.

[٦] قال المصنف: ليس تمثيل النحاة بـ«لا رجل ظريف» حسناً؛ لأن «ظريف» في الظاهر صفة اسم «لا»؛ لأن خبر «لا» يحذف كثيراً. والمثال ينبغي أن يكون ظاهراً فيما يمثل له. وفي مثالنا لا يحتمل ظريف إلا الخبر؛ لأن المضاف المنفي بـ"لا" لا يوصف إلا بمنصوب. واعترض عليه بأن ذلك مذهب جماعة منهم. وأما الآخرون فقد جوزوا الرفع حملاً على المحل كما في توابع اسم "إن".

قولهم: «لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ» لاحتمال حذف الخبر، وجعل «في الدار» صفة [١]، بخلاف ما ذكر؛ لأن «غلام رجل» معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته [٢] على ما هو الظاهر [٣] (فِيهَا) أي: «في الدار» خبر بعد خبر لا ظرف «ظريف» ولا حال؛ لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه [٤]، وإنما أتى به؛ لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل، وليكون مثالاً لنوعي خبرها [٥] الظرف وغيره. (وَيُحْذَفُ) خبر «لا» هذه حذفاً (كَثِيراً [٦]) إذا كان الخبر عامّاً كـ«الموجود والحاصل» لدلالة النفي عليه [٧] نحو: «لا إله إلا الله» أي: «لا إله موجود إلا الله».

(وَبَنُو تَمِيمٍ لاَ يُثْبِتُونَهُ) أي: لا يظهرون الخبر في اللفظ؛ لأن الحذف عندهم واجب، أو المراد أنهم لا يثبتونه أصلاً لا لفظاً ولا تقديراً، فيقولون معنى قولهم: «لاَ أَهْلَ وَلاَ مَالَ»: «انتفى الأهل والمال»، فلا يحتاج إلى تقدير الخبر، وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبراً في مثل: «لاَ رَجُلَ قَائِمٌ» على الصفة دون الخبر.

[اسم ما ولا المشبهتين بليس]

(اسْمُ «مَا» وَ«لاَ» الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِـ«لَيْسَ») في معنى النفي، والدخول على المبتدأ

---

[١] قال المصنف: المثال الحسن ما يكون واضحاً غير محتمل؛ لأنه للإيضاح فحقه أن يستغني عن الإيضاح، وكما أن في الدار في "لا رجل في الدار" يحتمل أن يكون صفة «رجل» يحتمل ذلك في «لا غلام رجل»، فلذلك عدل عن جزئي المثال.

[٢] هكذا قال المصنف. واعترض عليه بأنه يجوز عند جماعة. فزاد الشارح لدفعه قوله: على ما هو الظاهر، يعني أن رفع صفة المعرب المنصوب خلاف الظاهر، فالاحتمال الظاهر في «لا غلام رجل ظريف» الخبرية دون الوصفية. وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه.

[٣] إنما قال ذلك لجواز ارتفاع صفته حملًا على المحل، كما ذهب إليه جماعة.

[٤] من الحال بدون سماحة.

[٥] وليكون مثالًا للخبر المتعدد، فإنه أحوج إلى الإيضاح، فلو ترك بيان نوعي الخبر لكان أشمل.

[٦] قدر موصوفاً كثيراً مصدراً لفعل، والمشتهر في مثله تقدير الزمان، وهو الملائم لقوله: وبنو تميم لا يثبتونه أصلاً.

[٧] يقال: لأن النفي يقتضي منفياً. ولما لم يكن قرينة خصوص ينصرف إلى العام. وقيل: لأن النفي رفع الوجود. ورد بأن النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه، وللوجود لغيره، فلا يدل على الوجود في نفسه، وهو ليس بشيء؛ لأن المتبادر من النفي نفي الوجود في نفسه، كما أن المتبادر من الوجود الوجود في نفسه، فينصرف عن الإطلاق إلى نفي الوجود في نفسه.

والخبر[١]، ولهذا يعملان عملها (**هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**) هذا شامل للمبتدأ، ولكل مسند إليه (**بَعْدَ دُخُولِهِمَا**) خرج به غير اسم «ما ولا» وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد «أبوه» في «**مَا زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ**» (**مِثْلُ**: «**مَا زَيْدٌ قَائِماً**»، وَ«**لاَ رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ**»).

وإنما أتى بالنكرة بعد «لا» لأن «لا» لا تعمل إلا في النكرة، بخلاف «ما»، فإنه يعمل في النكرة والمعرفة. هذا لغة أهل الحجاز.

وأما بنو تميم، فلا يثبتون لهما العمل، ويقولون: «الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كان قبل دخولهما»، وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾[٢].

(**وَهُوَ**) أي: عمل «ليس»[٣] (**فِي «لَا»**) دون «ما» (**شَاذٌّ**) قليل[٤] لنقصان مشابهة «لا» بـ«ليس»؛ لأن «ليس» لنفي الحال، و«لا» ليس كذلك، فإنه للنفي مطلقاً، بخلاف «ما»، فإنه أيضاً لنفي الحال، فيقتصر عمل «لا» على مورد السماع[٥] نحو قوله:

مَنْ صَدَّ[٦] عَنْ نِيرَانِهَا ... فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

أي: لا براح لي، ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس[٧]؛ لأنه إذا كان لنفي الجنس لا

---

[١] وفيه أن كون مدخول «لا» مبتدأ قبل دخول «لا» مع كونه نكرة صرفة محل نظر، فتأمل.

[٢] سورة يوسف:٣١.

[٣] هذا مفهوم من إضافة الاسم إلى "ما ولا"، لا تقول: المستفاد من إضافة عملهما لا عمل ليس. قلت: الحكم بالشذوذ على عملهما لا على عملهما عمل "ليس" حتى يتوهم كثرة عمل آخر. وإنما قال الشارح: أي: عمل "ليس" تعييناً لما هو الواقع. ومن قال: العمل مستفاد من التشبيه بـ"ليس" فقد يعد. وكذا تجويزه رجوع الضمير إلى التشبيه؛ لأن التشبيه واقع من غير الشذوذ. وإنما الشذوذ في نتيجة التشبيه؛ لأنه لا شذوذ في نفيه ودخوله على المبتدأ والخبر.

[٤] حمله على الشذوذ في الاستعمال. والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس.

[٥] وهو النكرة. ومن قال: وهو الشعر، فبيانه مخل.

[٦] كتب في الحاشية: الصدود الإعراض، والبراح الزوال. والضمير في نيرانها للحرب، أي: من أعرض عن نيران الحرب، فلا زوال لي عنها.

[٧] رد على الشيخ الرضي حيث قال: إنه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعد «لا»، فإن التكرار إنما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها. بقي احتمال أن يكون لا براح من قبيل اللاشيء، فجعل الشاعر نفسه عدم المفارقة، كما يجعل الرجل عين العدل في رجل عدل، واحتمال ألا يكون "لا" عاملاً لجواز أن يكون متعلق الظرف مرفوعاً، فلا استشهاد في البيت على عمل "لا".

يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر، ولا تكرار في البيت.

اعلم أن المراد بالمسند[١] والمسند إليه في هذه التعريفات، ما يكون مسنداً أو مسنداً إليه بالأصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد، فلا ينتقض بالتوابع.

[المنصوبات]

ولما فرغ من المفرفوعات شَرَعَ[٢] في المنصوبات، وقدَّمها على المجرورات، لكثرتها ولخفة النصب[٣]، فقال: (**الْمَنْصُوبَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ**). قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات.

والمراد بعلَم المفعولية: علامة كون الاسم مفعولاً[٤] حقيقة أو حكماً، وهي أربع: الفتحة والكسرة، والألف، والياء، نحو: «رأيت زيداً، ومسلمات، وأباك، ومسلمَيْنِ، ومسلِمِينَ».

[المفعول المطلق]

(**فَمِنْهُ**) أي: من المنصوب[٥] أو مما اشتمل على علم المفعولية[٦] (**الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ**) سمي به، لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه[٧] من غير تقييده بـ«الباء، أو

---

[١] هذا التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل.

[٢] أي: أراد أن يشرع.

[٣] وذلك باعتبار الخفة التي هي الأصل في الإعراب، والخفيف يعلو على الثقيل، ولأن مناسبة المنصوب بالمرفوع أكثر من مناسبته بالمجرور من حيث اشتمال تعريفيهما على الفاعلية والمفعولية اللتين هما كالمتضايفين، فتأمل، ومن حيث تلازمهما في أكثر الأحوال، وهي الأفعال المتعدية.

[٤] أي: من حيث إنه علامة كون الاسم مفعولًا، فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية، ولا طرد تعريف المنصوبات بـ«مررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين» بل «مررت بزيد». وقوله: وهي أي: علامة كون الاسم مفعولاً لا مع قيد الحيثية، فلا حاجة إلى تقييد الأمور الأربعة بالحيثية.

[٥] يعني: أن الضمير راجع إلى المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات موافقاً لضمير هو في قوله: ما اشتمل، وهو المناسب باعتبار جعل القسم موافقاً لما جعل معرفاً.

[٦] ليوافق ضمير «اشتمل» الراجع إلى «ما»، وهو المناسب باعتبار قرب المرجع.

[٧] لغة. وأما اصطلاحاً فيصح الإطلاق على كل من الخمسة، وهو ما قرن بفعل لفائدة، ولم يسند إليه ذلك الفعل، وتعلق به تعلقاً مخصوصاً. ولا يخفى أنه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله، فإنه مفعول ولم يشمله التعريف إلا أن يقال: إطلاق المفعول عليه باعتبار أنه كان في الأصل مفعولاً اصطلاحياً.

في، أو مع، أو اللام» بخلاف المفاعيل الأربعة الباقية[1]، فإنه لا يصح إطلاق صيغة المفعول عليها[2] إلا بعد تقييدها بواحدة منها، فيقال: «المفعول به، أو فيه، أو معه، أو له».

(وَهُوَ) أي: المفعول المطلق (اسْمُ مَا فَعَلَهُ فَاعِلُ[3] فِعْلٍ) والمراد بفعل الفاعل إياه، قيامه به بحيث يصح إسناده إليه[4]، لا أن يكون مؤثراً فيه[5] موجداً إياه، فلا[6] يرد عليه مثل: «مَاتَ مَوْتاً[7]، وَجَسُمَ جَسَامَةً، وَشَرُفَ شَرَفاً»، وإنما زيد لفظ الاسم[8]؛

---

[1] حصر النحاة المفاعيل في الخمسة. وقال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل الحال داخلة في المفاعيل، فقال للحال: هو مفعول مع قيد مضمونه؛ إذ المجيء في «جاءني زيد راكباً» فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً. ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية، انتهى. ولا يبعد أن يقال: إن المفعول ما يتعلق به الفعل أوّلاً وبالذات، والحال ليست كذلك؛ لأن تعلقها به بواسطة أنها مبينة لهيئة فاعله أو مفعوله. وكذا المستثنى لأن تعلقه به بواسطة أنه مخرج عن أمر يقع معموله على سبيل الاتفاق. ومن ههنا أعني: من أن تعلق المفاعيل بالفعل بالذات، وتعلق غيرها بالواسطة، يظهر توجيه جعل النصب في المفاعيل أصلاً، وفي غيرها تبعاً.

[2] أي: لا يصح إطلاق المفعول اللغوي عليها، فلا ينافي إطلاق المفعول العرفي على الخمسة. إن قلت: من ضرورات صدق المقيد صدق المطلق، فكيف يصح القول بصدق المقيد، وامتناع صدق المطلق؟ قلنا: مطلق هذه المقيدات معنى يشمل «به، وله، وفيه، ومعه» لا المفعول كما في «زيد حسن الغلام».

[3] حقيقة أو حكماً. فدخل فيه «ضرب ضرباً» على صيغة المجهول.

[4] أي: على تقدير: إن كان مثبتاً أو سواء كان بطريق النفي أو الإثبات، فلا يبطل الطرد بمثل «ما ضربت ضرباً شديداً».

[5] كما ذهب إليه بعضهم، فيشكل عليه دخول الأمثلة الآتية.

[6] تفريع على قوله: والمراد إلى آخره، أي: لا يرد على التعريف أنه غير جامع، ففيه رد للفاضل الهندي.

[7] وكذا «ضرب زيد ضرباً» على صيغة المجهول؛ لأنه فعله بمعنى أنه قام بفاعل معنى الفعل المذكور، أي: بما قام به معنى الفعل المذكور، فلا حاجة مع هذا التفسير إلى جعل الفاعل أعم من الفاعل حقيقة أو حكماً، ليدخل فيه مثل: «ضرب زيد ضرباً»، كما ظن البعض بعض الظن.

[8] ما ذكره في وجه زيادة الاسم واضح لا مرية فيه، إنما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه دون أخواته، فلذا احتيج إلى ما قيل: إن زيادته لإخراج ضرب الثاني في «ضرب ضرب زيد»، فإن ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور. ويتجه عليه أمران:
أحدهما: ما قيل: إن ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل؛ لأنهم لا يجرون صفات المعاني التضمنية على الألفاظ، وإنما يجرون صفات المعاني المطابقية.
وثانيهما: ما تقول: إنه لا ينفع لإخراج «زيد ضارب ضارب»، فالوجه أن يقال: زيادة الاسم ههنا وتركه في أخواته تفنن في البيان، والشارح جعل الاسم محذوفاً في تعريفات أخواته اكتفاء بذكره في تعريفه.

لأن «ما فعله الفاعل» هو المعنى[١]، والمفعول المطلق من أقسام اللفظ، ويدخل فيه المصادر كلها[٢].

(مَذْكُورٍ) صفة للفعل، وهو أعم[٣] من أن يكون مذكوراً حقيقة، كما إذا كان مذكوراً بعينه، نحو: «ضَرَبْتُهُ ضَرْباً» أو حكماً كما إذا كان مقدراً نحو: ﴿فَضَرْبَ الرِّقَابِ﴾[٤]، أو اسماً[٥] فيه معنى الفعل، نحو: «ضَارِبٌ ضَرْباً»، وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكماً، نحو: «الضَّرْبُ وَاقِعٌ عَلَى زَيْدٍ».

(بِمَعْنَاهُ) صفة ثانية[٦] للفعل، وليس المراد به أن الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم، فإن معنى الاسم جزء معناه، بل المراد أن معنى الفعل مشتمل عليه[٧] اشتمال الكل

---

[١] لقائل أن يقول: لو لم يزد لصح أيضاً؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما في سائر حدود المفاعيل.

[٢] وغيرها مما في حكمها كالويل بمعنى الهلاك، أراد بالمصدر اسم الحدث الجاري على الفعل. وإنما سمي به؛ لأنه من صدر إذا رجع، وهو محل رجوع الفعل إليه لأخذه منه على مذهب البصرية، أو محل رجوعه إلى الفعل على مذهب الكوفية. وقد يطلق على المفعول المطلق؛ لأنه في الغالب مصدر. وإنما قلنا: في الغالب؛ لأنه قد لا يكون مصدراً. وحينئذ إما أن يدل على الحدث نحو: الويل، أو لا يدل عليه، لكن يصدق عليه نحو: «ضربته أنواعاً، ورأيته ألفاً».

[٣] يعني: أن الفعل الاصطلاحي المذكور أعم. وذلك التعميم إما باعتبار كونه مذكوراً وهو ظاهر، أو باعتبار كونه فعلاً كما أفاد بقوله: أو إسماً معطوفاً على قوله: مقدراً، فالفعل المذكور حكماً يشمل المقدر، والاسم الذي فيه معنى الفعل.

[٤] سورة محمد:٤.

[٥] عطف على قوله: «مذكوراً» أوّلا، يعني: الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر والاسم؛ لأن المراد أعم من الفعل وشبهه، كما هو الشائع.

[٦] أي: احترازية خرج بها نحو: كرهت قيامي، كما ستعرفه.

[٧] لم يرد اشتمال مفهوم الفعل على مفهوم الاسم، وإلا لخرج مثل: «جلست جلسة وضربت شيئاً» إذا كنى به عن الضرب، بل أراد أن تحقق الفعل باعتبار جزئه الذي هو المنسوب تحقق مدلول الاسم، وذكر من حيث إنه بيان للجزء ومتحد معه. ولا يخفى حينئذ دخول المثالين، وخروج «كرهت كراهتي»؛ لأن الكراهة التي هي مدلولة للفعل مغايرة للكراهة التي هي متعلقها في التحقق لتقدم وتأخر بينهما. وكذا يخرج «ضربته تأديباً»؛ لأن الضرب وإن كان هو التأديب بحسب التحقق لكن لم يذكر التأديب من حيث إنه الضرب بل ذكر من حيث إنه علة له لا يقال: قيد الاتحاد أيضاً يخرج «كرهت كراهتي»، فلا حاجة في إخراجه اعتبار القيد السابق؛ لأنا نقول: قيد الاتحاد من تتمة السابق وتوابعه، فلا معنى لاعتبار بدون اعتبار أصله.

على الجزء، فخرج به مثل: «تأديباً» في قولك: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً»[١]، فإنه وإن كان مما فعله فاعل فعل مذكور، لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل، وكذلك خرج به مثل: «كَرَاهَتِي» في نحو: «كَرِهْتُ كَرَاهَتِي»، فإن للكراهة اعتبارين[٢]:

أحدهما: كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور، واشتق منها فعل أسند إليه. ولا شك أن معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ.

وثانيهما: كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة، فإذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الأول كما في قولك: «كَرِهْتُ كَرَاهَةً» فهو مفعول مطلق. وإذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك: «كَرِهْتُ كَرَاهَتِي» فهو مفعول به لا مفعول مطلق؛ إذ ليس ذلك الفعل مشتملاً عليه بهذا الاعتبار، بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به. فخرج بهذا الاعتبار عن الحد، وانطبق الحد على المحدود جامعاً ومانعاً[٣].

(وَيَكُونُ) أي: المفعول المطلق:

١-(لِلتَّأْكِيدِ[٤]) إن لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل[٥].

٢-(وَالنَّوْعِ) إن دل على بعض أنواعه[٦].

---

[١] هذا إذا لم يقصد من التأديب الضرب. وأما إذا قصد ذلك فلا، كما هو مذهب الزجاج.

[٢] الأولى أن يقال: فإن ههنا كراهتين إحداهما ما وجد من فعل، وعبر عنها بكراهتي. والأخرى: ما وجد بعدها، وتعلقت بتلك الكراهة الأولى تعلق الفعل بالمفعول به، فعبر عنها بقولك: كرهت فهما متغايران بحسب الوجود. ويجوز أن يراد بكراهتي معنى مصدر كرهت لا ما وقعت سابقة عليها، فحينئذ يكون مفعولاً مطلقاً، والفعل مشتمل على ما قصد منه مثل ما ذكر في "كرهت".

[٣] حالان من الحد. ولا يرد جوامد تقام مقام المفعول المطلق مثل: ترباً وجندلًا؛ لأنهما ليسا مفعولًا مطلقاً، بل جاريتان مجراه. وبعض النحاة زاد في التعريف أو جارٍ مجراه، فحينئذ تحتاج إلى أن تريد بالاسم المذكور ما يعم الجاري مجراه.

[٤] أي: لتأكيد ما هو المسند حقيقة، نحو: «ضربت ضرباً»، فإنه لتأكيد الضرب المدلول عليه بـ«ضربت» لا تأكيد الإسناد والزمان أيضاً. فلو قيل: إنه لتأكيد الفعل كان مسامحة. وفائدته: دفع توهم السهو أو دفع توهم التجوز. وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾، أي: كلمه بذاته لا بترجمان بأن أمره بالتكلم لموسى عليه السلام.

[٥] المصدر المعرف بلام الجنس إن كان للتأكيد وجب تخصيص الزيادة بما يفيد النوع والعدد، وإن كان للنوع وجب أن يقال بدل قوله على بعض أنواعه: على الزيادة غير العدد.

[٦] يريد الدلالة على بعض أنواعه فقط، أو في ضمن الدلالة على جميع أنواعه، لئلا يخرج نحو: «ضربت جميع أنواع الضرب».

٣-(وَالْعَدَدِ) إن دل على عدده[١].

(مِثْلُ: جَلَسْتُ جُلُوساً) للتاكيد، (وَجِلْسَةً) بكسر الجيم للنوع (وَجَلْسَةً) بفتحها للعدد.

(فَالْأَوَّلُ) أي: الذي للتأكيد (لاَ يُثَنَّى وَلاَ يُجْمَعُ)؛ لأنه دال[٢] على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد[٣]، والتثنية والجمع يستلزمان التعدد، فلا يقال: «جَلَسْتُ جُلُوسَيْنِ أَوْ جُلُوسَاتٍ» إلا إذا قصد به النوع أو العدد[٤] (بِخِلَافِ أَخَوَيْهِ) اللذين هما للنوع والعدد، نحو: «جَلَسْتُ جِلْسَتَيْنِ أَوْ جِلْسَاتٍ» بكسر الجيم أو فتحها.

(وَقَدْ يَكُونُ[٥]) المفعول المطلق (بِغَيْرِ لَفْظِهِ[٦]) أي: مغايراً للفظ فعله[٧]:

١-إما بحسب المادة (نَحْوُ: قَعَدْتُ جُلُوساً[٨]).

٢-وإما بحسب الباب، مثل: «أَنْبَتَهُ اللهُ نَبَاتاً حسناً»[٩]، وسيبويه يقدِّر له عاملًا[١٠] من بابه، أي: «قَعَدْتُ وَجَلَسْتُ جُلُوساً» و«أَنْبَتَهُ اللهُ فَنَبَتَ نَبَاتاً».

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) الناصب للمفعول المطلق (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ):

---

[١] أي: عدد الفعل لا عدد نوعه، وبهذا امتاز المثنى للنوع عن المثنى للفرد الشخصي.

[٢] هكذا قيل، والأظهر في العبارة أن يقال: لأنه دال على الماهية الغير القابلة للتعدد في نفسها، بخلاف فردها شخصياً كان أو نوعياً، فإنه قابل لذلك، ولهذا جاز تثنية أخويه وجمعهما لإرادة الفرد منهما.

[٣] وإلا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل.

[٤] لا يكفي في قصد تعدد المصدر تحدد الأمثال من غير تخلل ما يقابله، فلو قام زيد دائماً ولم يجلس في تلك الأوقات كان ذلك قياماً واحداً.

[٥] «قد» ههنا للتقليل؛ لأنه وإن كان كثيراً في نفسه قليل بالإضافة إلى ما إذا كان بلفظه أو للتكثير مجازاً كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾ (سورة البقرة:١٤٤).

[٦] وحينئذ كان أبلغ وأوكد مما كان بلفظه.

[٧] وهو إما مصدر أو غير مصدر. وقد مر أمثلته. ومنها الضمير الراجع إلى مضمون عامله أو غير عامله نحو: «يدرسه» أي: الدرس، وأعجبني الضرب الذي ضربته. ومنها اسم إشارة المشار به إلى غير مضمون عامله، نحو: «أعجبني ضربي فضربت ذاك».

[٨] قد يفرق بين القعود والجلوس بأن القعود للقائم والجلوس للنائم.

[٩] فإنه مصدر «نبت»، فجعل منصوباً بـ«أنبت» إما لأنه في ضمنه لأن معنى «أنبت» جعله ذا نبات ينبت، وأنه مطاوع له، أو لأنه جعل بمعنى الإنبات، وفيه تأمل. وقيل: إنه بمعنى التنبيت كالسلام بمعنى التسليم. وقيل: إنه ليس من هذا الباب؛ لأنه مغير إنبات.

[١٠] أي: في ما عدا مثل: «ضربته أنواعاً»، الظاهر مع سيبويه في مثل: «أنبت الله نباتاً» دون مثل: «قعدت جلوساً».

١-(جَوَازاً كَقَوْلِكَ: لِمَنْ قَدِمَ) من سفره: (خَيْرَ مَقْدَمٍ[١]) أي: قدمت قدوماً خير مقدم، فـ«خير» اسم تفضيل، ومصدريته باعتبار الموصوف أو المضاف إليه؛ لأن اسم التفضيل له حكم ما أضيف إليه[٢].

٢-(وَوُجُوباً[٣]) أي: حذفاً واجباً[٤] (سَمَاعاً) أي: سماعياً[٥] موقوفاً على السماع لا قاعدة له يعرف بها[٦].

(نَحْوُ: سَقْياً) أي: «سقاك الله سقياً»[٧].

(وَرَعْياً) أي: «رعاك الله رعياً»[٨].

(وَخَيْبَةً) أي: «خاب خيبة» من خَابَ الرَّجُلُ خَيْبَةً إذا لم ينل ما طلبه.

(وَجَدْعاً) أي: «جَدَعَ جَدْعاً» والجدع: قطع الأنف والأذن[٩] والشفة واليد.

(وَحَمْداً) أي: «حَمِدْتُ حَمْداً».

(وَشُكْراً) أي: «شَكَرْتُ شُكْراً».

(وَعَجَباً) أي: «عَجِبْتُ عَجَباً»، فإنه لم يوجد في كلامهم استعمال الأفعال العاملة في هذه المصادر، وهذا معنى وجوب الحذف سماعاً[١٠].

---

[١] وحينئذ يكون خبراً أو دعاءً. وكذا إذا قيل لمن يمضي إلى السفر، وحينئذ يكون دعاءً.

[٢] لما ذكرنا من أنه بعض ما أضيف إليه.

[٣] عطف على قوله: «جوازاً» بمعنى. وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة وجوباً.

[٤] أشار إلى أن وجوباً منصوب على المصدرية باعتبار أنه بمعنى اسم الفاعل، وصفة للمصدر المحذوف.

[٥] فيكون صفة لـ«وجوباً» أو حالًا عنه. ويجوز أن يكون مفعولًا مطلقاً بتقدير: سمع سماعاً.

[٦] يعني: أن نسبة هذا الحذف إلى السماع باعتبار أن يسمع من العرب بحيث لم يثبت الفعل أصلًا بسبب وجوب الحذف من غير قاعدة يعرف بها وجوب الحذف.

[٧] هذا دعاء باعتبار ذات المخاطب أو باعتبار فروعه.

[٨] هذا أيضاً دعاء له: إما باعتبار ذات المخاطب بأن رزقه الله تعالى من حيث لا يحتسب في الخصب والرخاء، أو باعتبار مواشيه بأن جعل الله مرعاها ذي نباتات طرية كثيرة.

[٩] في الرضي: كلمة «أو» بدل كلمة "و"، وهو الموافق للغة. وهو دعاء عليه بالذل وقبح الحال.

[١٠] لا يخفى أنه لو كان معنى وجوب الحذف سماعاً هذا لكان القياسي أيضاً واجب الحذف سماعاً؛ لأنه لم يوجد في كلام العرب استعمال الأفعال العاملة فيه، بل معنى وجوب الحذف سماعاً أنه لم يوجد استعمال الأفعال العاملة فيه، ولا قاعدة له يعرف بها.

قيل: عليه قد قالوا: «حَمِدْتُ اللهَ حَمْداً[1]، وَشَكَرْتُهُ شُكْراً، وَعَجِبْتُ عَجَباً».

فأجاب بعضهم[2]: بأن ذلك ليس من كلام الفصحاء.

وبعضهم: بأن وجوب الحذف[3] إنما هو فيما استعمل باللام، نحو: «حمداً له، وشكراً له، وعجباً له».

(وَ) قد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفاً واجباً (قِيَاساً) أي: حذفاً قياسيّاً يعلم له ضابط كلي يحذف معه الفعل لزوماً (فِي مَوَاضِعَ) متعددة:

(مِنْهَا[4]) أي: من هذه المواضع موضع (مَا وَقَعَ) أي: مفعول مطلق وقع (مُثْبَتاً[5]) أي: أريد إثباته[6] لا نفيه، فإنه لو أريد نفيه[7] نحو: «مَا زَيْدٌ سَيْراً» لا يجب حذفه (بَعْدَ نَفْيٍ) داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبراً عنه (أَوْ) بعد (مَعْنَى نَفْيٍ

---

[1] يعني: أن هذه المصادر الثلاثة ليست مما وجب حذف عاملها سماعاً، كما ذكره المصنف، فإنهم قد قالوا: حمدت الله حمداً إلى آخره بذكر الأفعال العاملة فيها.

[2] لا يخفى أن الجواب الأول بعيد، وإن كان موافقاً لما ذكره المصنف. الجواب الثاني يقتضي أن يقال في المثال: حمداً له، وشكراً له، وعجباً له باللام.

[3] قال الشيخ الرضي: الذي أرى أن هذه المصادر وأمثالها إذا بين فاعلها أو مفعولها بالإضافة أو بحرف الجر، ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف نواصبها، يعني: قياساً، وإذا لم يبين لم يجب. وذلك مثل: صبغة الله، وكتاب الله، وسبحان الله، ولبيك، وسعديك، وسحقاً له، أي: بعداً له وحمداً لك. وأما انتصاب مثل قولهم: حمدت حمده، فليس على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول. ويجوز أن تكون الإضافة في حمده لبيان النوع أي: الحمد الذي ينبغي كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ (سورة إبراهيم:٤٦).

[4] لم يقل: هي كذا وكذا؛ لأن المواضع لا تنحصر فيما ذكر، فإن منها المصدر الذي يقصد به التوبيخ، نحو: «أقعوداً والناس قيام»، وقد تنوب الصفة مقامه نحو: «أقاعداً والناس قيام».

[5] إنما اشترط كون المصدر مثبتاً بعد نفي أو كونه مكرراً؛ لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على التجدد، فينافيه وضعاً وإن لم يُنَافِهِ استعمالاً، فإن المضارع قد يستعمل للدوام وإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً، نحو: «ما زيد إلا سير» وزيد سير سير لينمحى عن الكلام معنى الحدث رأساً لعدم صريح الفعل وعدم المفعول الدال عليه، ولهذا المعنى أعني: لزيادة المبالغة رفعوا بعض المصادر التي يجب حذف عاملها، نحو: «الحمد لله وسلام عليك».

[6] لا حاجة إلى حمل المثبت على ما أريد إثباته.

[7] وذلك لفوات الحصر الذي قصده يوجب الحذف، وكذا الحال إذا كان مثبتاً، لكن لم يكن بعد نفي.

دَاخِلٍ[١] عَلَى اسْمٍ[٢] لَا يَكُونُ) المفعول المطلق (خَبَراً عَنْهُ[٣]) أي: عن ذلك الاسم. وإنما قال: «على الاسم»؛ لأنه لو دخل على فعل نحو: «مَا سِرْتُ إِلاَّ سَيْراً» و«إِنَّمَا سِرْتُ سَيْراً» لا يكون منه. وإنما وصف الاسم بألا يكون المفعول المطلق خبراً عنه؛ لأنه لو كان خبراً عنه نحو: «مَا سَيْرِي إِلاَّ سَيْرٌ شَدِيدٌ» لكان مرفوعاً على الخبرية[٤] (أَوْ وَقَعَ) المفعول المطلق (مُكَرَّراً[٥]) أي: في موضع الخبر[٦] عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه[٧]، فلا يرد عليه نحو: ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكّاً دَكّاً﴾[٨]، وإنما جمع بين الضابطتين[٩] لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه[١٠] (نَحْوُ: مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْراً) أي: «تَسِيرُ سَيْراً» (وَمَا أَنْتَ إِلاَّ سَيْرَ الْبَرِيدِ) أي: «تَسِيرُ سَيْرَ الْبَرِيدِ». هذان مثالان

---

[١] قيل: صفة لـ«نفي». والأظهر: أن يقال: صفة لكل من نفي ومعنى نفي.

[٢] مبتدأ أو منسوخ ابتداؤه بالعامل. قال الشيخ الرضي: دخول النفي على الاسم المذكور ليس بشرط، لجواز أن يكون في نحو: «ما كان زيد إلا سيراً» و«ما وجدتك إلا سير البريد» انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما جاز أن يكون منصوباً بـ«كان» أو «وجد»، فالشرط أن يكون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو، أي: المصدر خبراً عنه.

[٣] أي: داخل على طالب للخبر، ولا يكون المصدر خبراً عنه لعدم قصد المتكلم خبريته. والمراد بالدخول الدخول صورة أو معنى ليشمل «ما كان زيد إلا سيراً» بمعنى «إلا يسير سيراً»، فإن النفي وإن لم يدخل على زيد لفظاً، لكنه داخل معنى؛ لأنه لنفي السير عن زيد كما في «ما زيد إلا سيراً» وخرج بقولنا: لا يكون خبراً عنه بقصد المتكلم، نحو: «ما زيد إلا سير» بالرفع. وقيل: المعنى لا يصلح أن يكون خبراً بلا تأويل أو مبالغة، وفيه نظر؛ لأنه يصدق مع ذلك «ما زيد إلا سير» مع أنه ليس محذوف الفعل.

[٤] قيل: فلا يكون مفعولًا مطلقاً؛ لأنه مرفوع. ورد بأن المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل؟ قلت: لا يكون مفعولاً مطلقاً؛ لأنه معمول للعامل المعنوي، والمفعول المطلق لا يكون كذلك، وفيه نظر، فالأولى أن يمثل بما حالك إلا سيراً شديداً، فإن حذف فعله لا يجب، بل يصح ما حالك إلا أن تسير سيراً شديداً.

[٥] لو قال: أو مكرراً بالعطف على «مثبتاً» لكان أخصر إلا أنه احترز عن توهم عطفه على قوله: «خبراً».

[٦] لا يخفى أن العبارة لا تفيد هذا القيد إلا بتكلف.

[٧] لا يخفى أنه لا نفي العبارة بتقدير هذا، وكأنه جعل المصنف ضمير «وقع» راجعاً إلى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبراً عنه؛ لأنه مما ذكر ضمناً، لكنه بعيد أيضاً. والأخصر الأوضح هو أن يقال: مما وقع مثبتاً بـ«إلا» أو معناه أو مكرراً لا يكون خبراً عنه.

[٨] سورة الفجر:٢١.

[٩] لا يخفى أنهما قد يجتمعان نحو: «ما زيد إلا سيراً سيراً»، وحينئذ ينبغي أن يقال: إن الحذف أوجب.

[١٠] فيه أنه يقتضي أن يجمع بين قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة.

لما وقع مثبتاً بعد نفي، وإنما أورد مثالين تنبيهاً على أن الاسم الواقع موقع الخبر[١] ينقسم إلى النكرة والمعرفة، أو إلى ما هو فعل للمبتدأ، وإلى ما يشبه به فعله، أو إلى مفرد ومضاف.

(**وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْراً**) أي: «تَسِيرُ سَيْراً» مثال لما وقع بعد معنى النفي.

(**وَزَيْدٌ سَيْراً سَيْراً**) أي: «يَسِيرُ سَيْراً سَيْراً» مثال لما وقع مكرراً.

(**وَمِنْهَا**) أي: من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها (**مَا وَقَعَ**) أي: موضع مفعول مطلق وقع (**تَفْصِيلاً**[٢] **لأَثَرِ مَضْمُونِ جُمْلَةٍ**[٣] **مُتَقَدِّمَةٍ**[٤]).

والمراد بمضمون الجملة: مصدرها[٥] المضاف إلى الفاعل أو المفعول، وبأثره: غرضه[٦] المطلوب منه، وبتفصيل الأثر: بيان أنواعه المختلفة المحتملة[٧] نحو قوله تعالى: (**﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ﴾**[٨]) أي: بعد شق الوثاق **﴿وَإِمَّا فِدَاءً﴾**). فقوله: **﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾** جملة مضمونها شد الوثاق، والغرض المطلوب من **﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ﴾** إما المن أو الفداء، ففصّل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله: **﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا**

---

[١] أو على أنه يكون للتأكيد والنوع. ولم يلتفت الشارح إلى هذا الوجه؛ لأنه يوهم الحصر فيهما، أو على أنه قد يكون بحيث يجب تقدير عامله بعد «إلا» كالمثال الأول؛ إذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير المطلق، وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني، فإنه يصح فيه تقدير العامل قبل إلا، أي: ما أنت تسير إلا سير البريد.

[٢] إنما وجب حذف الفعل ههنا لدلالة الجملة المتقدمة على المصدر الذي ينتقل الذهن منه إلى غاياته التي هي المصادر وقيامها مقام عواملها.

[٣] إنشائية أو خبرية نحو: «زيد يكتب». فأما قراءة بعد أو «بيعاً»، ويشتري طعاماً فإما بيعاً وإما أكلًا. وإنما قال: مضمون جملة ليخرج نحو: له سفر يصح صحة، أو يغتنم اغتناماً لا ليخرج نحو: له سفر سفراً قريباً أو سفراً بعيداً؛ لأن السفر القريب والبعيد ليس من آثار السفر، بل من أنواعه.

[٤] بيان للواقع، أو احتراز إذا جوّز تقديم التفصيل، نحو: إما تمنون منّاً أو تفدون فداء شدوا.

[٥] أي: المصدر المفهوم منها.

[٦] أي: غايته، وإنما سمى غاية الشيء أثراً؛ لأنها تحصل بعده كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

[٧] هكذا فسره الشيخ الرضي، وتبعه الشارح. والظاهر أن المراد من الاحتمال: أن يكون الآثار على سبيل البدل. فعلى هذا يلزم ألا يكون الحذف واجباً في «فشدوا الوثاق» منّاً بعد وإما فداء أو ففداء أو ثم فداء، ولم يذكر المحتملة لتناوله.

[٨] سورة محمد:٤.

فِدَاءً﴾[١] أي: إما تمنون منّاً بعد الشد وإما تفدون فداءً».

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع (مَا وَقَعَ) أي: موضع مفعول مطلق وقع (لِلتَّشْبِيهِ) أي: لأن يشبه به أمر[٢] آخر. واحترز به عن نحو: «لِزَيْدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حَسَنٍ»[٣]؛ لأنه لم يقع للتشبيه (عِلاَجاً[٤]) أي: حال كونه دالًّا على فعل من أفعال الجوارح. واحترز به عن نحو: «لِزَيْدٍ زُهْدٌ زُهْدَ الصُّلَحَاءِ»؛ لأن الزهد ليس من أفعال الجوارح (بَعْدَ جُمْلَةٍ). احترز به عن نحو: «صَوْتُ زَيْدٍ صَوْتُ حِمَارٍ»[٥] (مُشْتَمِلَةٍ) تلك الجملة (عَلَى اسْمٍ[٦]) كائن (بِمَعْنَاهُ) أي: بمعنى المفعول المطلق.

---

[١] سورة محمد:٤.

[٢] أي: لأن يشبه بما ناب منابه أمر، فإنه الواقع بعد الجملة بحسب الظاهر لا المفعول المطلق. لا يقال: فإذن يخرج عن الضابطة إذا ذكر المفعول المطلق نفسه؛ لأنا نقول: قد جرت عادتهم على حذفه، ولزوم مصدر في موضعه. فعلى هذا لو فسر قوله: ما وقع للتشبيه بموضع مصدر وقع؛ لأن يشبه به أمر لسلم عن المناقشة.

[٣] قال سيبويه: يجب في مثله الرفع على أنه بدل أو وصف لكونه مع وصفه كاسم واحد كما جعلوا الحال الموطئة حالاً؛ لأن في وصفه معنى الحالية، ولذلك لم يجعله تأكيداً لفظيّاً؛ لأنه يفيد ما لم يفده الأول. قال الشيخ الرضي: لا منع عندي من أن يكون تأكيداً، وإذا ترك المصدر وأتى بالوصف نحو: «له صوت حسن»، فالأولى الاتباع، ويجوز النصب على حذف الموصوف.

[٤] ليس في كثير من النسخ. ولم يكن في نسخة الشيخ الرضي. ولذا قال: ولا بد من شرط آخر، وهو أن يكون الاسم عارضاً غير لازم ليدل على معنى الفعل المقدر أعني: الحدث، فيخرج نحو: «لزيد زهد زهد الصلحاء». ولا يخفى أنه لا يخرج نحو: «له حركة في المعقولات حركة في المحسوسات»، بخلاف اشتراط كونه علاجاً، فإنه أيضًا يخرج.

[٥] جوز نصبه على الحالية، ورفعه على أنه بدل، أو عطف بيان، أو صفة بتقدير مثل، أو بتأويله بمنكر هذا إذا كان منكراً. أما إذا عرف فرفعه لا يكون بالوصفية إلا عند الخليل؛ لأنه بتقدير مثل، وهو لا يعرف بالإضافة. وإنما لم يجوز الجمهور أن يكون العامل المصدر المذكور؛ لأنه لا يصلح تأويله بـ«أن» مع الفعل وعمله لهذا التأويل، وإنما لم يجز؛ لأن «أن» مع الفعل مرجو، وهو في هذا المقام مقطوع به.

[٦] إنما اشترط ذلك ليدل على الفعل المقدر، فإن الجملة باشتمالها على الاسم تدل على نفس الفعل، وباشتمالها على صاحبها تدل على ما لا بد للفعل منه أعني: الفاعل. قال سيبويه: هذه الدلالة تغني غناء التقدير، وحسنه الشيخ الرضي. إن قيل: لم لم يجعلوا الاسم المذكور عاملاً كما قال بعضهم. أجيب: بأن المصدر عندهم لا يعمل إلا إذا صح تقديره بـ«أن» وفعل منه، ويسمج ذلك في «مررت به»، فإذا له صوت؛ لأنه قطع بوقوع الصوت، وأن يصوت ليس قطعاً بوقوعه.

واحترز به عن نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ»[١] **(وَ)** على **(صَاحِبِهِ)** أي: على صاحب ذلك الاسم، أي: الذي قام به معناه.

واحترز به عن نحو: «مَرَرْتُ بِالْبَلَدِ فَإِذَا بِهِ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ» **(نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ فَإِذَا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ[٢])** أي: يصوت صوت حمار، من «صَاتَ[٣] الشَّيْءُ صَوْتاً» بمعنى: صوَّت توصيتاً، فـ«صوت حمار» مصدر وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة، هي قوله: «له صوت»، وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق، وهو صوت، ومشتملة على صاحب ذلك الاسم، وهو الضمير المجرور في «له». **(وَ)** نحو: مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا له **(صُرَاخٌ صُرَاخَ[٤] الثُّكْلَى)** أي: يصرخ صراخ الثكلى، وهي: امرأة مات ولدها.

(وَمِنْهَا) أي: من تلك المواضع **(مَا وَقَعَ)** أي: موضع مفعول مطلق وقع **(مَضْمُونَ جُمْلَةٍ[٥] لَا مُحْتَمَلَ لَهَا)** أي: لهذه الجملة **(غَيْرُهُ[٦])** أي: غير المفعول المطلق **(نَحْوُ: لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ[٧] اعْتِرَافاً)** أي: «اعترفت اعترافاً»[٨]، فـ«اعترافاً» مصدر وقع مضمون

---

[١] قال الشيخ الرضي: الأولى في مثله الاتباع بأن يكون وصفاً أو بدلًا. وضعف نصبه؛ لأن الجملة المتقدمة ليست إذن كالفعل لخلوها مما لا بد للفعل منه. وقد أجازوا النصب فيه على الحال أو المصدر، لكن لا يجب حذف العامل.

[٢] جاز انتصابه على أحد تأويلي الوصف، وذو الحال الضمير المستكن في «له». وأجاز غير سيبويه رفعه على أنه بدل، أو عطف بيان، أو وصف:

وإما على حذف مضاف أي: مثل صوت حمار، كما ذهب إليه الخليل. ويجوز التعريف بأن يقول: صوت الحمار؛ لأن مثلاً لا يتعرف بالإضافة. ورد عليه سيبويه بأنه لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل، أي: مثل الطويل.

وإما على أنه جامد مؤول بالمشتق، أي: مَنكر فإذا عرف كان بدلاً أو عطف بيان لا غير.

[٣] إلى آخره يعني: أن صوتاً جاء مصدراً بمعنى التصويت، فلا حاجة إلى القول بأنه اسم، وأنه استعمل استعمال المصدر كالعطاء بمعنى الإعطاء وأن عامله يصوت من التصويت.

[٤] قيل: هو اسم استعمل استعمال المصدر.

[٥] حال أو خبر لـ«وقع» على أنه بمعنى «كان». وهذا أظهر معنى.

[٦] أي: لا احتمال للجملة من المصادرة غيره، فمحتمل مصدر ميمي وغيره مفعوله.

[٧] له خبر، و«على» متعلق به، أو بالعكس، ولكل وجه لفظي ومعنوي. ومن هذا القبيل قول المجيب: الله أكبر دعوة الحق، أي: دعاء إلى الحق؛ لأنه دعاء إلى الصلاة. ومنه أيضاً: «إن زيداً لقائم قسماً»؛ لأن قسماً بمعنى التأكيد، وهو الحاصل في الكلام السابق بسبب «إن» واللام.

[٨] قال الشيخ الرضي: الجملة المتقدمة في هذا القسم وما يقابله عاملة لتأديتها معنى الفعل.

جملة، وهي: «لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ»[١]؛ لأن مضمونه الاعتراف، ولا محتمل لها سواه.

(وَيُسَمَّى[٢]) هذا النوع من المفعول المطلق (تَأْكِيداً لِنَفْسِهِ) أي: نفس المفعول المطلق؛ لأنه إنما يؤكد نفسه وذاته[٣]، لا أمراً يغايره ولو بالاعتبار.

(وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مَضْمُونَ جُمْلَةٍ لَهَا) أي: لهذه الجملة (مُحْتَمَلٌ غَيْرُهُ[٤]) أي: غير المفعول المطلق (نَحْوُ: زَيْدٌ قَائِمٌ حَقّاً) أي: حَقَّ حَقّاً من «حَقَّ يَحِقُّ» إذا ثبت[٥] ووجب، فـ«حَقّاً» مصدر وقع مضمون جملة، وهي قوله: «زَيْدٌ قَائِمٌ» ولها محتمل غيره؛ لأنها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل.

(وَيُسَمَّى[٦]) هذا النوع من المفعول المطلق (تَأْكِيداً لِغَيْرِهِ)؛ لأنه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة، فالمؤكَّد -اسم مفعول- من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكِّد -اسم فاعل- من حيث إنه

---

[١] لا يخفى أن مضمون الجملة على ما ذكره سابقاً هو مصدرها المنسوب إلى فاعل أو مفعول، و«اعترافاً» بالنسبة إلى قوله: «له عليّ ألف درهم» ليس كذلك، ولا حقاً في مقابله بالنسبة إلى «زيد قائم» كذلك، اللّهم إلا أن يقال: إن المصدر المأخوذ من «زيد قائم» هو حقية هذا القول المحتمل، فتأمل.

[٢] أي: هذه التسمية من المتأخرين.

[٣] كما يؤكد «ضرباً» في «ضربت ضرباً نفسه» إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد، أعني: الفعل، وفي مسألتنا يؤكد مضمون الجملة الاسمية.

[٤] أخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال غيره نحو: «رجع القهقري» أو لم يكن نحو: «ضربت ضرباً».

[٥] يجوز أيضاً أن يكون من حق الأمر بمعنى تحققه، وكان منه على يقين، فالمقصود حينئذ إثبات كونه على يقين، ودفع كونه على شك، فإنه من محتملات الجملة كما أن الباطل والكذب من محتملاتها. ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف أي: قولاً حقاً كما قاله الشيخ الرضي من أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد بغيره: إما صريح القول أو ما في معنى القول قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ (سورة مريم:٣٤)، ونحو: لأفعلنه البتة، أي: قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة ليس فيه تردد بحيث أجزم به ثم يبدو لي، ثم أجزم به مرة أخرى، فيكون قطعتان أو أكثر، بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر. وكذا قولهم: أفعله البتة أي: جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة، فالبتة بمعنى القول المقطوع به، وكان اللام فيها في الأصل للعهد أي: القطعة المعلومة التي لا تردد فيها، فنقول التقدير الأصلي في مثل هذا المصدر أن تجعل الجملة المتقدمة مفعولاً به لـ«قلت»، وهذا المصدر مفعولاً مطلقاً لـ«قلت» بياناً للنوع، فالقول الناصب مدلول الجملة المتقدمة؛ لأن المتكلم إذا تكلم بجملة فهي مقوله.

[٦] هذا أيضاً من المتأخرين.

منصوص عليه بالمصدر.

ويحتمل[١] أن يكون المراد أنه تأكيد لأجل غيره ليندفع، وعلى هذا ينبغي أن يكون المراد بالتأكيد لنفسه أنه تأكيد لأجل نفسه؛ ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل.

(وَمِنْهَا: مَا وَقَعَ مُثَنًّى) أي: على صيغة التثنية وإن لم يكن للتثنية[٢]، بل للتكرير والتكثير. ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الإضافة، أي: «مثنى مضافاً إلى الفاعل أو المفعول»[٣]؛ لئلا يرد مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[٤] أي: رجعاً مكرراً كثيراً، وفي جعل المثال من تتمة التعريف لإفادة هذا القيد تكلف[٥].

(مِثْلُ: لَبَّيْكَ) أصله: «أُلِبُّ[٦] لَكَ إِلْبَابَيْنِ» أي: «أقيم لخدمتك، وامتثال أمرك، ولا أبرح عن مكاني إقامة كثيرة متتالية»، فحذف الفعل[٧] وأقيم المصدر مقامه، ورد إلى الثلاثي بحذف زوائده، ثم حذف حرف الجر من المفعول، وأضيف المصدر إليه، فصار «لَبَّيْكَ». ويجوز[٨] أن يكون من «لَبَّ» بالمكان بمعنى «أُلِبُّ»، فلا يكون محذوف الزوائد.

---

[١] إليه ذهب المصنف، وزيف لفوات حسن التقابل؛ لأن اللام في «تأكيداً لنفسه» للصلة لا للأجل، اللّٰهم إلا أن يصرف الكلام عن الظاهر، وتجعل للأجل كما قال: وعلى هذا ينبغي إلى آخره.

[٢] الأولى ترك «إن»؛ لأن عدم إرادة التثنية معتبرة في هذه الضابطة، و«إن» الوصلية لا تفيد ذلك، بل تجتمع بإرادة التثنية أيضاً.

[٣] قال بعض المحققين: ومع هذا القيد ينتقض بـ«ضربت ضربي الأمير»، فإنه مثنى مضافاً إلى الفاعل، فلا بد أن يقال: مضافاً إلى فاعل الفعل أو مفعوله، ومع ذلك ينتقض بـ«ضرب زيد ضربته»، فالوجه أن يقيد الإضافة بكونها لا لبيان النوع. وقد صرح بهذا القيد الرضي، انتهى. ويمكن أن يقال: إنه صرح الشارح بأن المراد بمثنى أن يكون على صيغة التثنية، ولم يكن المراد التثنية، بل التكرير والتكثير، ومع هذا قال: لا بد في تتميم القاعدة من قيد الإضافة، أي: مثنى مضافاً، فإذا كان مثنى بهذا المعنى لم يرد مواد النقض المذكورة؛ إذ الظاهر أن المعنى على خصوص التثنية لا على التكرير والتكثير، كما لا يخفى.

[٤] سورة الملك: ٤.

[٥] إذ الشائع تمام التعريف بدون المثال على أن التقييد بالمثال يفيد ظاهره اشتراط كون المثنى للتكثير، واشتراط الإضافة إلى المفعول.

[٦] لا ألبي من التلبية؛ لأنها مأخوذة من لبيك.

[٧] إلى آخره كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية، فيتفرغ لاستماع المأمور به حتى يمثله.

[٨] قيل: أصله لبّاً، وهو مفرد أضيف إلى الضمير، فقلب ألفه ياء، كلدى أو ليس بشيء لبقاء يائه مضافاً إلى المظهر.

(وَ) على هذا القياس (سَعْدَيْكَ) أي: «أُسْعِدُكَ إِسْعَاداً بَعْدَ إِسْعَادٍ» بمعنى «أُعِينُكَ» إلا أن «أُسْعِدُ» يتعدى بنفسه، بخلاف «أُلِبُّ»، فإنه يتعدى اللام.

[المفعول به]

(الْمَفْعُولُ بِهِ[١]: هُوَ مَا وَقَعَ) أي: اسم ما وقع (عَلَيْهِ فِعْلُ الْفَاعِلِ) ولم يذكره[٢] اكتفاءً بما سبق في المفعول المطلق.

والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه: تعلقه به[٣] بلا واسطة حرف جر، فإنهم يقولون[٤] في «ضَرَبْتُ زَيْداً»: إن الضرب واقع على «زيد»، ولا يقولون في «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»[٥]: إن المرور واقع عليه، بل ملتبس به.

فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية، فإنه لا يقال في واحد منها: إن الفعل واقع عليه،

---

[١] اللام فيه: إما موصول، وضمير «به» راجع إليه، أي: الذي فعل به، أو للتعريف بناء على عدم قصد الحدوث من لفظ المفعول، وضمير «به» راجع إلى موصوفه، أي الشيء المفعول به. وعلى التقديرين لفظ «المفعول» مسند إلى «به». ويجوز إسناده إلى المصدر، أي: الذي فعل فعل متعلق به أو فعل فعل بسببه، ويسمى به؛ لأنه تعلق به على أن يكون الباء للصلة متعلقاً بالمفعول باعتبار تضمنه معنى التعلق، أو لأنه أوقع الفعل بسببه على أن يكون الباء للسببية، وسببيته باعتبار أنه محل الفعل، والمحل سبب لوجود الحال، وتحقق السببية في غيره لا يقدح في وجه التسمية؛ لأنه مصحح لا مرجح.

[٢] أي: الاسم. ولك أن تقول: لا حاجة إليه؛ لأنهم يجرون صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر، وفيه مناقشة؛ لأن أسماء الاستفهام مثلاً قد يكون مفعولاً به، وليس وقوع الفعل عليها من صفات مدلولاتها المطابقية، بل من صفات مدلولاتها التضمنية.

[٣] نفياً أو إثباتاً. والمراد تعلقه به أولًا. فخرج الحال والتمييز والمستثنى. قال المصنف: المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بما لا يعقل إلا به. ولا يخفى أن خروج الثلاثة ظاهر. لا يقال: ينتقض التعريف بـ«عمرو» في اشتراك «زيد وعمرو»؛ لأن نسبة الاشتراك إليهما إسناد، والإسناد لا يسمى تعلقاً. ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل، و«عمرو» فاعل حقيقة وإن لم يسم فاعلاً لفظًا. وأما قولك: «ضارب زيد عمراً» فليس «عمرو» مما قصد جهة فاعليته، بل قصد جهة مفعوليته، أعني: تعلق الفعل به من حيث الوقوع.

[٤] لما فسر وقوع فعل الفاعل على المفعول به بتعلقه به بلا واسطة حرف الجر، وفي كون هذا المعنى متبادراً منه خفاء بينه بقوله: فإنهم يقولون يعني: أن أهل اللغة يريدون منه هذا المعنى في متعارفهم.

[٥] لا يقال: لا يصح إخراجه؛ لأنه مفعول به؛ لأنا نقول: لا نسلم أنه مفعول به مطلقاً غير مقيد بقيد في اصطلاحهم، بل هو مفعول به بواسطة حرف الجر. وكلامنا في المطلق. وقد صرح بذلك الشيخ الرضي.

بل فيه أو له أو معه، والمفعول المطلق مما يفهم من مغايرته[١] لفعل الفاعل، فإن المفعول المطلق عين فعله.

والمراد بفعل الفاعل: فعل اعتبر إسناده[٢] إلى ما هو فاعله حقيقة أو حكماً.

فخرج به مثل «زيد» في «ضُرِبَ زَيْدٌ»[٣] على صيغة المجهول، فإنه لم يعتبر إسناده إلى فاعله.

ولا يشكل بمثل: «أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً»، فإنه يصدق على «درهماً» أنه ما وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر إسناد الفعل إليه، فإن مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل.

وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل، فلا يرد[٤] أنه لو قال: «ما وقع عليه الفعل» لكان أخصر. (نَحْوُ: ضَرَبْتُ زَيْداً)، فإن «زيداً» قد وقع عليه بلا وساطة حرف جر فعل اعتبر إسناده إلى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم.

(وَقَدْ يَتَقَدَّمُ) المفعول به[٥] (عَلَى الْفِعْلِ) العامل فيه، لقوة الفعل[٦] في العمل، فيعمل فيه متقدماً ومتأخراً[٧]:

إما جوازاً[٨]: مثل: «اللهَ أَعْبُدُ» و«وَجْهَ الْحَبِيبِ أَتَمَنَّى».

---

[١] لا حاجة إلى هذا الاعتبار لإخراجه؛ لأنه لا يقال: الضرب وقع الضرب أو الضربة، بل يقال: وقع الضرب أو الضربة.

[٢] الأولى فعل أسند، وكذا الأولى في قوله: فإنه لم يعتبر إسناده لم يسند.

[٣] الأولى أن يقال: فخرج به زيد، ودخل درهماً في «أعطي زيد درهماً»، وإخراج «زيد» إنما يتم لو لم يكن مفعول به في اصطلاحهم، وهو الأرجح الأليق بالاعتبار ما لم يوجد منهم تصريح بأنه مفعول به. وقولهم: بأن المفعول به وفيه يصح أن يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول ما لم يسم فاعله مفعولاً به أو مفعولاً فيه كما لا يخفى. فمن منع عدم كونه مفعولاً به خفي عليه المانع لدقته.

[٤] لعل المورد نظر إلى أنه مفعول به، لكنه مرفوع.

[٥] وكذا سائر المفاعيل سوى المفعول معه لمراعاة أصل الواو، فإنها في الأصل للعطف، وموضعها أثناء الكلام.

[٦] نبه على أن ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الأصل، كما في نظائره، لكن ينبغي أن يعلم أن اسم الفاعل والمفعول كالفعل.

[٧] حالان من الفاعل أو المفعول، أو خبران لـ«كان» المحذوف، واسمه راجع إلى الفعل أو المفعول.

[٨] إشارة إلى أن تقدم المفعول على الفعل بأحد الوجوه الثلاثة: إما جائزاً، وإما واجب، وإما ممتنع.

وإما وجوباً فيما تضمن[١] معنى استفهام أو شرط نحو: «مَنْ رَأَيْتَ؟ وَمَنْ تُكْرِمْ يُكْرِمْكَ». وهذا إذا لم يكن مانع من التقدم، كوقوعه في حيز «أَنْ»[٢] نحو: «مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَكُفَّ لِسَانَكَ».

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْفِعْلُ) العامل في المفعول به (لِقِيَامِ قَرِينَةٍ[٣]) مقالية أو حالية (جَوَازاً نَحْوُ: زَيْداً لِمَنْ قَالَ مَنْ أَضْرِبُ؟) أي: «أضرب زيداً»، فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال، ونحو: «مكة» للمتوجه إليها، أي: «تُرِيدُ مَكَّةَ؟»[٤]، فحذف الفعل للقرينة الحالية.

(وَوُجُوباً فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ) تخصيصها بالذكر ليس للحصر[٥]، لوجوب الحذف في باب الإغراء[٦]، والمنصوب على المدح أو الذم أو الترحم نحو: «أخاك أخاك» أي: الزمه، بل لكثرة مباحثها بالنسبة إلى هذه الأبواب.

(الْأَوَّلُ) من تلك المواضع الأربعة (سَمَاعِيٌّ) أي: مقصور على السماع لا يتجاوز عن أمثلة محدودة مسموعة بأن يقاس عليها أمثلة أخرى (نَحْوُ: «امْرَأً وَنَفْسَهُ»[٧]) أي: اترك أمراً أو نفسه (﴿انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ﴾[٨]) [٩] أي: انتهوا عن التثليث واقصدوا خيراً

---

[١] وكذا فيما إذا كان معمولًا لما يلي الفاء التي في جواب «أما». ولم يكن له منصوب سواه كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (سورة الضحى:٩).

[٢] وكوقوع فعله مؤكدًا بالنون؛ لأن تقديمه دليل في ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً، فيتنافران في الظاهر.

[٣] اللام للتوقيت. أي: وقت قيام قرينة لا للتعليل، فإن التعليل لقيام القرينة إنما يصح في الحذف جوازاً. وأما في الحذف وجوباً فلا يكفي القرينة، بل لا بد مع القرينة من أمر آخر ليحذف، فلم يكن قيام القرينة علة الحذف، بل في وقت قيامها تحقق باعث الحذف.

[٤] الأولى أي: أتريد مكة؟ بالاستفهام.

[٥] ذكر الجمهور على أن العدد لا يفيد الحصر. فإن قلت: فما فائدة ذكره؟ قلت: لينضبط المذكور عند السامع، ولا ينقلب شيء، لكن يتجه أن المذكور خمسة، خامسها: المندوب على طريقة المصنف. فرعاية مذهبه تقتضي أن يجعل الأبواب خمسة.

[٦] أشار في الحاشية إلى تعريف الأمور الأربعة بأمثلتها حيث قال: نحو: «أخاك أخاك» أي: الزمه، ونحو: «الحمد لله الحميد»، ونحو: «أتاني زيد الفاسق الخبيث»، ونحو: «مررت بزيد المسكين».

[٧] الواو إما للعطف، ومعناه: الحث على الفرار عن نفسه، وإما بمعنى «مع» ومعناه: قصر يده ولسانه عنه.

[٨] سورة النساء:١٧١.

[٩] أي: مما أنتم فيه. والقرينة على تقدير الفعل أنك إذا نهيت عن شيء، ثم جيء بما لا ينهى عنه، بل هو مما يؤمر به انساق الذهن إلى نحو: اقصد أو ائت، أو ما يفيد هذا المعنى، وليست هذه ضابطة لوجوب

لكم وهو التوحيد (**وَأَهْلاً وَسَهْلاً**[١]) أي: أتيت أهلًا أي: مكاناً مأهولًا أي: معموراً لا خراباً، أو أهلاً لا أجانب[٢] وطئت سهلًا من البلاد لا حزناً.

[المنادى]

(**وَ**) الموضع (**الثَّانِي**) من تلك المواضع الأربعة (**الْمُنَادَى**[٣]: **وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالُهُ**[٤]) أي: توجهه إليك بوجهه أو بقلبه، كما إذا ناديت مقبلًا[٥] عليك بوجهه حقيقةً، مثل: «يَا زَيْدُ» أو حكماً مثل: ﴿**يَا سَمَاءُ**﴾[٦] و﴿**يَا جِبَالُ**[٧]﴾[٨] و﴿**يَا أَرْضُ**﴾[٩]، فإنها نزلت أوّلاً منزلة من له صلاحية النداء[١٠]، ثم أدخلت عليها حرف النداء، وقصد

الحذف لجواز ذكر الفعل معها. وإنما يجب إذا ترك الفعل في جميع الاستعمالات، نحو: «حسبك خيراً لك» أي: حسبك ما فعلت من هذا الأمر، و«ائت خيراً لك» و«وراءك أوسع لك» أي: تَنَحَّ واقصد مكاناً أوسع لك. ومن هذا القبيل عند الزمخشري: وانته أمراً قاصداً، أي: وسطاً. وأما عند سيبويه، فلا. ولعله سمع ذكر فعله. إذا عرفت ذلك فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر.

[١] عطف مثال على مثال.

[٢] أي: كما جاز أن يكون صفة لـ«مكان» جاز أن يكون المراد أهل الشخص في مقابلة الأجانب جمع الأجنبي، فكأنك قلت: أتيت أهلك وأقاربك.

[٣] وهو كل مفعول به سمي منادى في الاصطلاح سواء كان لازم النداء في السعة، نحو: يا لكاع أو لا. واعلم أن النداء بضم النون أو كسرها الصوت أو رفع الصوت. وذلك لأن ما كان على وزن فعال يجوز فيه الضم والكسر، نحو: نباح. وقال السجاعي: النداء بالمد والقصر لغة: الدعاء، واصطلاحاً: دعاء بحروف مخصوصة. وقال أبو البقاء: الدعاء إحضار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريع المشغول، وتهييج الفارغ.

[٤] أي: الاسم المطلوب إقباله، لكن تركه اكتفاءً بما سبق من أنه لا بد من اعتبار الاسم. ويجوز أن يراد باللام الموصول، ويجعل كناية عن الاسم، وقدر المعنى في إقباله: أي: الاسم الذي طلب إقبال معناه. ويجوز أن يكتفى على المسامحة المشهورة بإعطاء حال المعنى للفظ، وعدم تقدير المعنى أو بإعطاء حال اللفظ للمعنى، وعدم اعتبار الاسم في التعريف.

[٥] مفعول ناديت. وقيل: الإقبال التوجه مطلقاً، أي بوجه أو بقلب أو غيرهما، فيتناول لنداء الباري تعالى، وغير ذي الأرواح مما ليس بمنادى حقيقة، بل على سبيل التنزيل.

[٦] سورة هود: ٤٤.

[٧] ولك أن تقول: إن نداء هؤلاء من باب التخييل لتشبيههما بمن له صلاح النداء.

[٨] سورة سبأ: ١٠.

[٩] سورة هود: ٤٤.

[١٠] لسرعة امتثال الأمر.

نداؤها، فهي في حكم من يطلب إقباله، بخلاف المندوب؛ لأنه المتفجع عليه، أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع، لا لتنزيله منزلة المنادى، وقصد نداؤه، فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادي.

ولهذا أفرد المصنف أحكامه بالذكر فيما بعدُ، وفيه تحكم[١]، فإن المنادي المندوب أيضاً كما قال بعضهم[٢]: منادى مطلوب إقباله حكماً على وجه التفجع، فإذا قلت: «يَا مُحَمَّدَاهُ»، فكأنك تناديه وتقول له: «تَعَالَ فَأَنَا مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ».

فالأولى إدخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل[٣].

وقيل: الظاهر من كلام سيبويه أيضاً أنه داخل في المنادى.

(بِحَرْفٍ نَائِبٍ مَنَابَ «أَدْعُو»[٤]) من الحروف الخمسة، وهي: «يَا، وَأَيَا، وَهَيَا، وَأَيْ، وَالْهَمْزَةُ»[٥].

واحترز به عن نحو: «لِيُقْبَلْ زَيْدٌ»[٦] (لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً) تفصيل للطلب، أي: طلباً لفظيّاً بأن يكون آلة الطلب لفظية[٧] نحو: «يَا زَيْدُ» أو تقديريّاً بأن يكون آلته مقدرة نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٨]، أو للنيابة أي: نيابة لفظية بأن يكون النائب

---

[١] يمكن دفعه بأن المندوب باب واسع كثير الدوران على ألسنتهم، فاستبعد جعله مجازاً غير ملحق بالحقيقة، بخلاف ما عداه، فإنه قليل الوقوع.

[٢] هو الجزولي. ويؤيده قولهم في المراثي: لا تبعد أي: لا تهلك، كأنهم من ضنهم بالميت تصوروه حيّاً، فكرهوا موته، فقالوا: لا تبعد أي: لا بعدت ولا هلكت.

[٣] وكأنه منع المصنف عن ذلك أنهم لم يعدوا كلمة «وا» من حروف النداء.

[٤] الإنشائي؛ لأن الجملة الندائية إنشائية. فالأولى: تقدير دعوت أو ناديت؛ لأن الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي.

[٥] الأول أعم، والثاني للبعيد، والثلاثة الأخيرة للقريب، وهذه الخمسة سبعة في الحقيقة؛ لأن في الهمزة وأي لغتين، أعني القصر والمد، وبلفظ «وا» تصير أدوات النداء ثمانية. وإنما لم يذكره ههنا لما سبق أن المندوب عند المصنف غير معدود من المنادى. واعلم أن "يا" أصل حروف النداء وأكثرها استعمالاً، ولا يقدر عند الحذف سواها، ولا ينادى اسم الله إلا بها.

[٦] ولم يقل: «عن نحو: أطلب إقبال زيد» كما قال بعضهم؛ لأنه ظاهر في الإخبار، فلا يكون زيد مطلوباً إقباله، بل مخبراً عن طلب إقباله.

[٧] الطلب اللفظي يتوقف على لفظية آلته والمطلوب، فأيهما قدر صار الطلب تقديريّاً، فالاحتمال الثالث من أقسام هذا الاحتمال، فتأمل.

[٨] سورة يوسف:٢٩.

ملفوظاً أو تقديرياً بأن يكون النائب مقدراً كما في المثالين المذكورين أو للمنادى[١]، والمنادى الملفوظ مثل: «يَا زَيْدُ»، والمقدر مثل: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾[٢] أي: «ألا يا قومُ اسجدوا».

وانتصاب المنادى عند سيبويه على أنه مفعول به، وناصبه الفعل المقدر[٣]، وأصل «يَا زَيْدُ»: أَدْعُو زَيْداً، فحذف الفعل حذفاً لازماً، لكثرة استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته.

وعند المبرد بحرف النداء؛ لسده مسد الفعل[٤].

وقال أبو علي[٥] في بعض كلامه: إن «يا وأخواته» أسماء أفعال، فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب أي: مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذاهب كلها مثل: «يَا زَيْدُ» جملة، وليس المنادي أحد جزئي الجملة، فعند سيبويه كلا جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدران.

وعند المبرد: حرف النداء قائم مقام أحد جزئي الجملة أي: الفعل والفاعل مقدر[٦].

وعند أبي علي: أحد جزأيها اسم الفعل، والآخر ضمير مستتر فيه.

---

[١] بأن يكون حالًا من ضمير «إقباله».

[٢] سورة النمل: ٢٥.

[٣] وهو ينصب المصدر اتفاقاً، نحو: «يا زيد» دعاء حقّاً، والحال أيضاً عند المبرد نحو: «يا زيد قائماً» إذا ناديته في حال القيام.

[٤] فيه أن القول بأنه ساد مسد الفعل يستدعي بحسب الظاهر أن يكون نسبة العمل إليه مجازاً. والظاهر أن سيبويه يجوز هذا المجاز.

[٥] رد بأن الهمزة من أدوات النداء، واسم الفاعل لا يكون أقل من حرفين، وبأن ضمير المتكلم لا يستتر في اسم الفعل، وبأنه لو كان اسم فعل لتم بدون المنادى لكونه جملة.

وأجيب عن الأول: بأن أدوات النداء لكثرة استعمالاتها جاز فيها ما لا يجوز في غيرها، ألا ترى إلى الترخيم.

وعن الثاني: بأنه قد يستتر نحو «أف» بمعنى «أتضجر».

وعن الثالث: بأنه قد يعرض للجملة ما لا يستقل به كلاماً كالجملة القسمية والشرطية.

[٦] فيه أن الحرف لا يقوم مقام الفعل في إفادة معناه، والفاعل ضمير مستتر لا يكون أيضاً مقدراً إلا بتبعية الفعل، فلا بد أن يحمل كلام المبرد على أن الحرف قائم مقام الفعل في العمل، وكلا جزئي الجملة مقدران.

(وَيُبْنَى) أي: المنادى، قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب؛ لقلتها[١] بالنسبة إلى النصب، ولطلب الاختصار في بيان النصب[٢] بقوله: «وينصب ما سواهما» (عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ[٣]) أي: على «الضمة[٤]، أو الألف، أو الواو» التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء[٥] أو الفعل مسند[٦] إلى الجار والمجرور أعني: «به» ولا ضمير فيه، وإرجاع الضمير إلى الاسم غير ملائم لسوق الكلام[٧].

(إِنْ كَانَ) أي: المنادى (مُفْرَداً) أي: لا يكون مضافاً[٨] ولا شبه مضاف[٩]، وهو كل اسم[١٠] لا يتم معناه إلا بانضمام أمر آخر إليه (مَعْرِفَةً) قبل النداء[١١] أو بعده، وإنما بني المفرد المعرفة؛ لوقوعه موقع الكاف الاسمية[١٢] المشابهة لفظاً ومعنى لكاف الخطاب

---

[١] باعتبار المحل، فإن محلها اثنان: مفرد معرفة ومستغاث بخلاف محال النصب، فإنها ثلاثة، أو لقلتها بحسب التحقيق والاستعمال، وفيه خدشة.

[٢] الذي هو كثير يناسب فيه الاختصار والضبط، وإلا لو عكس الأمر وفصل النصب والخفض والفتح. ثم قيل: ويبنى على ما يرفع به فيما سوى ذلك لحصل الاختصار في المبني على ما يرفع به.

[٣] أي: بالضرورة لا بالإمكان العام، لا يقال: فينتقض الحكم بالعلم الموصوف بـ«ابن» مضاف إلى علم آخر؛ لأن ذكره فيما بعد بمنزلة الاستثناء.

[٤] لفظاً أو تقديراً كما في المقصور والمنقوص، والمبني قبل النداء مثل: يا هذا، ويا هؤلاء، ويا أنت. وجوز أيضاً يا إياك نظراً إلى كونه مفعولاً. وإذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على قدر الضرورة.

[٥] يعني: أنه من قبيل «أرضعت هذه المرأة هذا الشاب».

[٦] عطف بحسب المعنى؛ إذ كأنه قال: الفعل مسند إلى ضمير المنادى، أو الفعل مسند إلى الجار والمجرور.

[٧] لأن الكلام مسوق لبيان المنادى؛ لكنه خالٍ عن التكلف الذي في رجوع الضمير إلى المنادى.

[٨] بالإضافة المعنوية، ولا شبه مضاف. ويندرج فيه الإضافة بالإضافة اللفظية.

[٩] يعني: إن المفرد مقابل للمضاف، لكن أريد الفرد الكامل منه، فيخرج شبه المضاف أيضاً. أما إخراج المنادى المجرور باللام أو المفتوح بالألف بتلك الإرادة، فبعيد.

[١٠] هذا مأخوذ من الضابطة التي ذكرها الشيخ الرضي للمشبه بالمضاف، وهي كل اسم يجيء أمر بعده من تمامه من حيث المعنى، لكن لا انضباط لها في شيء، فإنهم قالوا: إن الموصوف بجملة أو ظرف شبه مضاف في باب النداء، مثل: «يا مقيما» دون باب "لا" التي لنفي الجنس.

[١١] لا يقال: يلزم اجتماع التعريفين، وهو ممتنع؛ لأنا نقول: الممتنع اجتماع آلتي التعريف. لا يقال: يلزم ذلك الاجتماع في المنادى المضاف إلى المعرفة؛ لأنا نقول: صورة الإضافة ليست نصّاً في التعريف مع أن محل الدخول مختلف.

[١٢] اعلم أن الأسماء المظهرة مما لا خطاب فيها؛ إذ هي كلها غيب، إلا أنه لما سرى إليه الخطاب بواسطة حرف النداء جرى مجرى المضمر الذي وضع للخطاب، وصار في حكمه. وإنما عدلوا عن الأصل

الحرفية[١]، وكونه مثلها إفراداً وتعريفاً[٢]، وذلك لأن «يَا زَيْدُ» بمنزلة «أَدْعُوكَ»، وهذه الكاف ككاف «ذلك» لفظاً ومعنى. وإنما قلنا: «ذلك»؛ لأن الاسم لا يبنى إلا لمشابهته الحرف أو الفعل، ولا يبنى لمشابهته الاسم المبني.

(مِثْلُ: «يَا زَيْدُ» وَ«يَا رَجُلُ») مثالان لما هو مبني على الضمة، أولهما معرفة قبل النداء، وثانيهما معرفة بعد النداء.

(وَ«يَا زَيْدَانِ»[٣]) مثال المبني على الألف.

(وَيَا زَيْدُونَ) مثال المبني على الواو.

(وَيُخْفَضُ) أي: ينجر المنادى (بِلاَمِ الاسْتِغَاثَةِ[٤]) أي: بلام تدخله وقت الاستغاثة[٥] به، وهي لام التخصيص[٦] أدخلت على المستغاث دلالةً[٧] على أنه مخصوص من بين أمثاله بالدعاء (نَحْوُ: «يَا لَزَيْدٍ»[٨]) وإنما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له[٩] إذا حذف المستغاث نحو: «يَا لِلْمَظْلُومِ»[١٠] أي: «يا قوم»، فإنه لو لم يفتح لام المستغاث لم يعلم أن المظلوم في هذا المثال مستغاث أو مستغاث له، ولم يعكس الأمر؛ لأن

إلى الظاهر لئلا يتسارع إلى فهم كل واحد من الحضار أنه هو المخاطب والمدعو.

[١] فقولهم: المبني ما ناسب مبني الأصل بمعنى المناسبة له بواسطة أو بغير واسطة. ويمكن أن يجعل علة البناء عروض الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد منه إلى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب، فيبنى لتلك المشابهة بالحرف، وتلك الحاجة وإن فقدت بالعلم لكن لم يعتبر فقدانه طرداً للباب.

[٢] إنما اعتبرهما ليتقوى جهة الاتحاد، ولا يلزم بناء المضاف وما في حكمه والنكرة الغير المعينة.

[٣] إن قيل: العلم إذا ثنى أو جمع لزم فيه اللام بدلًا من تعريفه الزائل بالتنكير، فكيف يصح هذان المثالان؟ أجيب عنه: بأن لفظة «يا» قائمة مقام اللام.

[٤] خص لفظة «يا» بالاستغاثة.

[٥] يعني: الإضافة لأدنى ملابسة، وليس من قبيل إضافة اللفظ إلى مدلوله، كما هو المتبادر.

[٦] مقوية لـ«أدعو» المقدر لضعفه بالإضمار.

[٧] على أنه مخصوص هذه الدلالة لا بد أن يكون لأمر يعتنى به، وذلك الأمر المعتنى به يجوز أن يكون إغاثة أو تعجباً أو تهديداً إلى غير ذلك، لكن لم تقع تلك الدلالة حالة النداء إلا مع أحد الثلاثة.

[٨] قال بعض المحققين: لا يكون الاستغاثة بغير كلمة «يا»، ولا يكون لام الاستغاثة إلا في مقام الإغاثة أو التعجب أو التهديد.

[٩] واللام في المستغاث له متعلقة بما تعلق به لام المستغاث، وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو: يا الله من ألم الفراق، وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام أي: أستغيث بالله من ألم الفراق.

[١٠] المناسب يكون القوم منادى مستغاثاً أن يقال في التقدير: يا لقوم أو يا قوماً.

المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير[١] التي يفتح لام الجر معها نحو: «لَكَ»، بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير، فإن عطفت على المستغاث بغير «ياء» نحو: «يَا لَزَيْدٍ، وَلِعَمْرٍو» وكسرت لام المعطوف؛ لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث، وإن عطفت مع «يا» فلا بد من فتح لام المعطوف أيضاً نحو: «يَا لَزَيْدٍ، وَيَا لَعَمْرٍو»، وإنما أعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة؛ لأن علة بنائه[٢] كانت مشابهته للحروف، واللام الجارة من خواص الاسم، فبدخولها ضعفت عليه مشابهته للحرف، فأعرب على ما هو الأصل فيه.

قيل: قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد[٣] أيضاً، فلام التعجب نحو: «يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلدَّوَاهِي»، ولام التهديد نحو: «يَا لَزَيْدٍ لَأَقْتُلَنَّكَ»، فلم أهمل المصنف ذكرهما[٤]، وكيف يصدق[٥] قوله فيما بعدُ: «وينصب ما سواهما» كليّاً؟

وأجيب[٦]: بأن كلًّا من هاتين اللامين لام الاستغاثة، كأَنَّ المهدِّد -اسم فاعل- يستغيث بالمهدَّد[٧] -اسم مفعول- ليحضر، فينتقم منه، ويستريح من أَلِمَ خصومته، وكأَنَّ المتعجِّب يستغيث بالمتعجَّب منه ليحضر، فيقضى منه التعجب، ويتخلص منه.

---

[١] لو جعل هذا نكتة لفتح اللام من أول الأمر لكفى، ولا يحتاج إلى دفع الالتباس بين المستغاث والمستغاث له الذي مادته أقل من القليل.

[٢] إن قيل: دخول الجار على غير المنصرف لا يوجب صرفه، فكيف يوجب إعراب المبني؟ أجيب عنه: بأن علة بنائه في غاية الضعف، وبأنه بدخول اللام صار بعيداً عما هو مدار الشبه وهو «يا»، خارجاً عن الإفراد. وفيه أن البدل يبنى مع بعده، وأن الإفراد هنا في مقابلة الإضافة لا في مقابلة التركيب، ولا يبعد أن يجاب عنه: بأن حرف النداء واللام إذا اجتمعا كانت الغلبة للام لقربها، كما في تنازع الفعلين.

[٣] أي: بلام تدخل على المنادى وقت التعجب أو وقت التهديد، فالإضافة لأدنى ملابسة.

[٤] اعتراض بأن المناسب ذكر هذا المنادى أيضاً عند إرادة ذكر أنواع المنادى.

[٥] اعتراض آخر بأنه عند عدم ذكر هذا المنادى في هذا المقام يلزم عدم صدق قوله فيما بعد، وينصب ما سواهما كليّاً مع أن الظاهر أنه قاعدة كلية.

[٦] أي: عن الاعتراضين، فما قيل: أو بأن قوله مثله: يا عبد الله من تتمة القاعدة مبنئ عن الغفلة.

[٧] فيه أنه يأبى عن هذا التوجيه أن المتكلم بهذا النداء في حضور المهدد والمتعجب منه، وأنه لا معنى للاستغاثة بشيء ليخصر، فينتقم منه؛ لأنه لا يتصور الإغاثة منه، فالوجه أن يقال: يستغيث بالمهدد ليغير حاله، ويترك ما يوجب قتله أو ضربه، فيغيث المهدد، ويخلصه عن إثم القتل أو الضرب، أو يستغيث به له بأن ينجي نفسه عن القتل بتغير أحواله وترك مساوي خصاله، ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته، فيغير حاله، ويدفع عنه ما يوجب هذا التعجب.

وأجيب: عن لام التعجب بوجه آخر -ذكرهُ المصنف في الإيضاح- وهو أن المنادى في قولهم: «يَا لَلْمَاءِ، وَيَا لَلدَّوَاهِي» ليس الماء ولا الدواهي، وإنما المراد «يَا قَوْمُ أَوْ يَا هَؤُلاَءِ اعجبوا للماء وللدَّوَاهي».

ولا يخفى عليك أن القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر. وأما على تقدير فتحها، فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها[1] حينئذ، كما هو الظاهر مما سبق.

(وَيُفْتَحُ) أي: يبني المنادى على الفتح (لِإِلْحَاقِ أَلِفِهَا[2]) أي: ألف الاستغاثة بآخره، لاقتضاء الألف فتح ما قبلها (وَلاَ لاَمَ فِيهِ[3]) حينئذ؛ لأن اللامَ يقتضي الجرَّ والألفَ الفتحَ، فَبَيْنَ أثريهما تنافٍ، فلا يحسن الجمع بينهما (مِثْلُ: «يَا زَيْدَاهُ») بإلحاق الهاء به للوقف.

(وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهُمَا) أي: ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث، مع اللام أو الألف لفظاً أو تقديراً، إن كان معرباً قبل دخول حرف النداء؛ لأن علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه، وما غيره مغير عن حاله، وما سوى المفرد المعرفة:

إما ما لا يكون مفرداً بأن يكون مضافاً أو شبه مضاف.

وإما ما يكون مفرداً ولكن لا يكون معرفة.

وإما ما لا يكون مفرداً ولا معرفة.

فالقسم الأول: وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه مضافاً (مِثْلُ: «يَا عَبْدَ اللهِ»).

والقسم الثاني: وهو ما لا يكون مفرداً؛ لكونه شبه مضاف مثل: (يَا طَالِعاً جَبَلاً[4]).

---

[1] الإشكال إنما يكون إذا انحصر وجه الفتح فيما سبق، وإلا فلا إشكال؛ إذ يجوز أن يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة، فتأمل.

[2] اللام للتوقيت، أي: يبنى على الفتح وقت ألف الاستغاثة. ويجوز أن يكون للتعليل بأن يكون علة لخصوص الفتح لا لأصل البناء، بل علة البناء ما سبق في المنادى المبني على ما يرفع به، وفيه أن هذا إنما يصح إذا كان المستغاث بالألف مفرداً معرفة. وأما إذا كان مضافاً كما في قولك: يا أمير المؤمنيناه فلا؛ إذ ليست العلة المذكورة للبناء جارية حينئذ.

[3] قال الخليل: لأن اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث، فلا يجتمعان، وتلك الزيادة كزيادة المندوب واو، أو ياء، أو ألف.

[4] فيه أنه إن لم يعتبر اعتماده على موصوف مقدر لم يصح عمله، وإن اعتبر لم يكن مضارعاً للمضاف؛ لأنه موصوف بمفرد اللّهم إلا أن يفرق بين المنعوت المذكور والمقدر، لكن بقي شيء، وهو أن طالعاً جبلاً جاز أن يكون معرفة، ولهذا يوصف بالمعرفة، فكيف يصح أن يكون موصوفه نكرة اللّهم إلا أن يقال: إن الوصف لما وقع موقع الموصوف لم يمتنع قصد تعريفه.

والقسم الثالث: وهو ما يكون مفرداً، ولكن لا يكون معرفة مثل: (يَا رَجُلاً) مقولاً (لِغَيْرِ مُعَيَّنٍ) أي: لرجل غير معين. وهذا توقيت لنصب «رجلاً»[١] لا تقييد له؛ لأنه إذا كان منصوباً لا يحتمل المعين[٢].

والقسم الرابع: وهو ما لا يكون مفرداً ولا معرفة مثل: «يَا حَسَناً وَجْهُهُ ظَرِيفاً»[٣]، ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالاً؛ إذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على انفراده مع أن المثال الثاني يحتمله، فيمكن أن يراد بقوله: «يَا طَالِعاً جَبَلاً» هذه العبارة أعم من أن يراد بها معين أو غير معين.

فأمثلة الأقسام بأسرها مذكورة، وهذه الأمثلة كلها مثال لما سوى المستغاث أيضاً، فلا حاجة إلى إيراد مثال له على حدة.

[توابع المنادي]

(وَتَوَابِعُ الْمُنَادَى[٤] الْمَبْنِيِّ) على ما يرفع به[٥] (الْمُفْرَدَةُ) حقيقة أو حكماً، إنما قيد المنادى بكونه مبنياً؛ لأن توابع المنادى المعرب[٦] تابعة للفظه فقط[٧].

---

[١] أي: يقال: يا رجلًا بالنصب حال كون «رجل» لغير معين لا حال كون رجلًا لغير معين.

[٢] أي: لأن رجلًا حال كونه منصوباً لا يحتمل المعين، فلا حاجة إلى التقييد بغير المعين، فيكون مستدركاً.

[٣] قال قدس سره في الحاشية: وإنما قيدناه بقوله: ظريفاً ليكون نصّاً في كونه نكرة لم يقصد به معين، فإنه لو قصد به معين، يقال: يا حسناً وجهه الظريف، انتهى. اعلم أن شبه المضاف إذا قصد به معين وجب تعريف وصفه إلا إذا كان منعوتاً بجملة أو ظرف، فإنه لا يوصف بالمعرفة، فلا يقال: يا حليماً لا يعجل القدوس، بل يقال: قدوساً، وذلك لأنه كره وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة وإن كان ذلك قبل النداء.

[٤] يريد التوابع من كل وجه، أعني التابع في الصورة والحقيقة. فخرج يا أيها الرجل؛ لأنه تابع صورة منادى حقيقة. وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما يخرجه، فمن ذكر هنا ما يجيء في كلام الشارح، فلم يتتبع كلامه أدنى تتبع.

[٥] قيل: هو المتبادر من لفظ المبني هنا؛ لأنه قيل فيه: ويبنى دون غيره.

[٦] غير البدل والمعطوف الآتي حكمهما.

[٧] سواء كان منصوباً أو مجروراً نحو: يا لزيد وعمرو، ولم يحملوا على محله النصب، كما في "أعجبني ضرب زيد وعمراً".

وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به[١]؛ لأن توابع المستغاث بالألف لا يجوز فيها الرفع نحو: «يَا زَيْدَاه وَعَمْراً» لا «وَعَمْرٌو»؛ لأن المتبوع مبني على الفتح.

وقيد التوابع بكونها مفردةً؛ لأنها لو لم تكن مفردةً لا حقيقة ولا حكماً كانت مضافةً بالإضافة المعنوية، وحينئذ لا يجوز فيها إلا النصب، وإنما جعلنا المفردة أعم من أن تكون مفردة حقيقة بألا يكون مضافاً معنوياً ولا لفظيّاً ولا شبه مضاف أو حكماً بأن يكون مضافاً لفظيّاً أو مشابهاً به، فإنهما لما انتفت فيهما[٢] الإضافة المعنوية كانا في حكم المفرد؛ ليدخل فيها المضافة بالإضافة اللفظية، والمشبهة بالمضاف؛ لأنهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو: «يَا زَيْدُ الحَسَنُ الْوَجْهُ، وَالحَسَنَ الْوَجْهُ» و«يَا زَيْدُ الحَسَنُ وَجْهُهُ[٣]، وَالحَسَنَ وَجْهُهُ».

ولما لم يجز الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها، ولم يجز فيما هو جارٍ فيه مطلقاً، بل لا بد في بعضها من قيد، فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها. وصرح بالقيد فيما هو محتاج إليه، فقال: (مِنَ التَّأْكِيدِ) أي: المعنوي[٤]؛ لأن التأكيد اللفظي[٥] حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً، نحو: «يَا زَيْدُ زَيْدُ»[٦]، وقد يجوز إعرابه رفعاً ونصباً، وكان المختار عند المصنف ذلك، ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي (وَالصِّفَةِ[٧]) مطلقاً (وَعَطْفِ الْبَيَانِ[٨]) كذلك (وَالْمَعْطُوفِ) بحرف (الْمُمْتَنِعِ دُخُولُ

---

[١] هذا القيد مستفاد من الحكم، فإن الرفع لا يتصور في تابع المستغاث بالألف. قيل: وكذا لا يتصور الرفع في توابع العلم الموصوف بـ«ابن» إذا كان مفتوحاً. ولك أن تقول: إن اللام في المبني للعهد إلى ما فهم من قوله: ويبنى على ما يرفع به، فلا حاجة حينئذ إلى التقييد.

[٢] فاعتبر حكم المفرد ليتحقق العمل بالشبه بالمفرد كما تحقق العمل بالشبه بالمضاف إذا كانتا منادى.

[٣] ويا هؤلاء العشرون رجلًا.

[٤] صرح في شرح المفصل به.

[٥] وذلك لأن الثاني عين الأول لفظاً أو معنى، فكأن حرف النداء باشره كما باشر الأول.

[٦] نص في التأكيد، وفي جعل أبي عليّ ذلك بدلًا، وجعل سيبويه إياه عطف بيان نظر؛ لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول، وإذا وصفت الثاني فأبو عمرو يضم الثاني على أنه توكيد لفظي موصوف أو بدل منه لما حصل له من الوصفية كما في قوله تعالى: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ (سورة العلق: ١٥-١٦)، ولا يجوز أن يكون صفة؛ لأن العلم لا يوصف به.

[٧] قال الأصمعي: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر، وارتفاع العالم أو انتصابه في مثل: يا زيد العالم على الاختصاص، وفيه أنه لا يلزم من الشبه التساوي في جميع الأحكام.

[٨] ذهب الشيخ الرضي إلى أنه بدل، فحكمه حكم البدل عنده.

«يَا» عَلَيْهِ[1]) يعني المعرف باللام، بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول «يا» عليه، فإن حكمهما غير حكمها كما سيجيء.

(تَرْفَعُ[2] حَمْلًا عَلَى لَفْظِهِ) الظاهر أو المقدر[3]؛ لأن بناء المنادى عرضي، فيشبه المعرب، فيجوز أن يكون تابعه تابعاً للفظه.

(وَتُنْصَبُ حَمْلاً عَلَى مَحَلِّهِ)؛ لأن حق توابع المبني أن يكون تابعاً لمحله، وهو ههنا منصوب المحل بالمفعولية نحو: «يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ وَأَجْمَعِينَ» في التأكيد و«يَا زَيْدُ الْعَاقِلُ وَالْعَاقِلَ» في الصفة، واقتصر على مثالها[4]؛ لأنها أكثر وأشهر استعمالًا، و«يَا غُلَامُ بَشَرٌ وَبَشَراً» في عطف البيان، و«يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالحَارِثَ» في المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه.

(وَالْخَلِيلُ) ابن أحمد -وهو أستاذ سيبويه[5]- (فِي الْمَعْطُوفِ) بحرف الممتنع دخول «يا» عليه[6] (يَخْتَارُ الرَّفْعَ) مع تجويزه النصب[7]؛ لأن المعطوف بحرف[8] في

---

[1] لم يقل: والمعطوف المعرف باللام مع أنه أخصر ليشعر إلى مانع الاستقلال، وهو امتناع دخول "يا" عليه، وليخرج نحو: يا محمد والله لتعين الرفع.

[2] ولا تبنى الصفة كما في "لا رجل ظريف"؛ لأن النفي متوجه إلى الصفة دون النداء، والرافع هو حرف النداء لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضاً مطرداً، ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء.

[3] مثل: يا فتى ويا هؤلاء، فإن ضمتهما تقديرية مفروضة، كما ذهب إليه الشيخ الرضي. والأظهر أن يقال: أن لهؤلاء ضمّاً محليّاً؛ لأن مفرداً معرفة معرباً لو وقع موقعه لضم كما أن له نصباً محليّاً؛ لأن مضافاً لو وقع موقعه لكان منصوباً.

[4] لأنه أول ما يمكن أن يمثل فيه بالمعرف باللام المنافي لحرف النداء، وهو أولى بالتمثيل ليعلم أنه ثبت فيه أثر حرف النداء مع منافاته له.

[5] وهو الذي قال صاحب إعراب الفاتحة في شأنه: لم يتقدمه مثله، ولم يخلف مثله. وقال المحقق الشريف في حاشية الكشاف: وهو أعلى كعباً من سيبويه.

[6] يعني: أن اللام للعهد والجار والمجرور متعلق بقوله: يختار.

[7] لأن المراد بالاختيار الحكم بالأولوية.

[8] نظر أبو عمرو إلى جانب اللفظ، ونظر الخليل إلى جانب المعنى واستقلاله، فجعله مرفوعاً تنبيهاً على الاستقلال. إن قلت: ينبغي أن يختار الرفع إذا كان المتبوع غير المضموم تعين هذا الوجه؟ أجيب عنه: بأنه أراد التنبيه على الاستقلال مع رعاية الاتباع اللفظي، ولا يتصور ذلك إلا إذا كان المتبوع مضموماً.

الحقيقة منادى مستقل، فينبغي أن يكون على حالة جارية عليه[١] على تقدير مباشرة حرف النداء[٢] له، وهي الضمة أو ما يقوم مقامها، ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة إعراباً، فصارت رفعاً.

(وَأَبُو عَمْرٍو) ابن العلاء النحوي القارئ المقدم على الخليل، يختار فيه (النَّصْبَ) مع تجويزه الرفع، فإنه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلاً، فله حكم التبعية، وتابع المبني تابع لمحله، ومحله النصب[٣].

(وَأَبُو الْعَبَّاسِ) المبرد (إِنْ كَانَ) المعطوف المذكور (كَالْحَسَنِ) أي: كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه[٤] (فَكَالْخَلِيلِ) أي: فأبو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه؛ لإمكان جعله منادى مستقلاً بنزع اللام عنه (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل: «النَّجْم والصَّعق» (فَكَأَبِي عَمْرٍو) أي: أبو العباس مثل أبي عمرو في اختيار النصب؛ لامتناع جعله منادى مستقلاً.

(وَالْمُضَافَةُ[٥]) عطف على «المفردة»[٦]، أي: وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالإضافة الحقيقية (تُنْصَبُ)؛ لأنها إذا وقعت منادى تنصب[٧]، فنصبها إذا

---

[١] فيه أنه لو باشر المضاف بالإضافة اللفظية أو شبه المضاف حرف النداء لكان منصوباً، فينبغي ألا يختار فيهما الرفع.

[٢] فيه أنه على هذا ينبغي أن يكون المعطوف الذي هو مضاف بالإضافة اللفظية أو مشابه به منصوباً عند الخليل.

[٣] فيه أنه على هذا ينبغي أن يكون المختار النصب عند أبي عمرو في سائر التوابع أيضاً، فلا وجه للتخصيص بالمعطوف المذكور.

[٤] فسر العلم الذي يجوز نزع اللام عنه بالمعرف باللام الذي قصد بلامه التعريف أو جعل لامه جزء العلم. وذلك يكون في علم هو اسم جنس في الأصل، خص بفرد منه بخاصة له اقتضت ذلك التخصيص، ويسمى علماً غالباً.

[٥] أي: بالإضافة المعنوية.

[٦] وتنصب على ترفع عطف أمرين على معمولي عامل واحد؛ لأن العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هوالابتداء.

[٧] فيه أن هذا الدليل يقتضي ألا فرق بين المضاف بالإضافة الحقيقية واللفظية، والمشابه للمضاف؛ لأنه يجري في جميعها مع أنه أدخل المضاف بالإضافة اللفظية والمشبه بالمضاف في المفرد الذي حكمه جواز الرفع والنصب.

وقعت توابع أولى؛ لأن حرف النداء لا يباشرها مثل: «يَا تَمِيمُ كُلَّهُمْ»[١] في التأكيد، و«يَا زَيْدُ ذَا الْمَالِ» في الصفة، و«يَا رَجُلُ أَبَا عَبْدِ اللهِ» في عطف البيان، ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول «يا» عليه مضافاً؛ لأن اللام يمتنع دخولها على المضاف بالإضافة الحقيقية.

(وَالْبَدَلُ وَالْمَعْطُوفُ غَيْرُ مَا ذُكِرَ[٢]) أي: غير المعطوف الذي ذكر من قبلُ، وهو المعطوف الممتنع دخول «يا» عليه، فغيره المعطوف الذي لا يمتنع دخول «يا» عليه.

(حُكْمُهُ[٣]) أي: حكم كل واحد منهما (حُكْمَ الْمُنَادَى الْمُسْتَقِلِّ) الذي باشره حرف النداء، وذلك لأن البدل هو المقصود بالذكر، والأول كالتوطئة لذكره، والمعطوف المخصوص[٤] هو المنادى المستقل في الحقيقة، ولا مانع من دخول حرف النداء عليه، فيكون حرف النداء مقدراً فيه (مُطْلَقاً) أي: حال كون كل واحد منهما[٥] مطلقاً[٦] في هذا الحكم[٧] غير مقيد بحال من الأحوال، أي: سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مضارعين للمضاف أو نكرتين، فالبدل مثل: «يَا زَيْدُ بَشَرُ، وَيَا زَيْدُ أَخَا عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ طَالِعاً جَبَلاً، وَيَا زَيْدُ رَجُلاً صَالِحاً»، والمعطوف مثل: «يَا زَيْدُ وَعَمْرو»، و«يَا زَيْدُ وَأَخَا عَمْرٍو»، و«يَا زَيْدُ وَطَالِعاً جَبَلاً»، و«يَا زَيْدُ وَرَجُلاً صَالِحاً».

(وَالْعَلَمُ) أي: العلم المنادى المبني على الضم[٨]: إما كونه منادى؛ فلأن الكلام فيه، وإما كونه مبنيّاً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحة المبني عن جواز ضمه[٩]،

---

[١] نظراً إلى أن «تميماً» في نفسه غائب. وجوز الشيخ الرضي «كلكم» نظراً إلى الخطاب العارض.

[٢] صفة أو بدل.

[٣] أي: حكم كل واحد منهما، ويجوز إرجاع الضمير إلى مجموعهما بتأويلهما بما بقي، فعلى هذا لو قال: وما بقي حكمه حكم المستقل لكان أخصر.

[٤] أي: الممتاز من بين التوابع بعدم امتناع دخول «يا» عليه، وهو المجرد عن حرف التعريف.

[٥] أو الضمير إليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع، فيعلم منه أنه لو قال: وما بقي حكمه حكم المستقل لكان أخصر.

[٦] وحال كون كل منهما تابعاً لمفرد أو مضاف.

[٧] أي: في كونه كالمنادى المستقل الذي باشره حرف النداء، وفيه لطافة.

[٨] فخرج «عبد الله» و«زيدان» و«زيدون» إذا جعلتهما علماً.

[٩] لأنه لم يعرف من البناء إلا البناء على الضم أو الفتح، وفيه نظر لجواز أن ينبئ اختيار الفتح عن جواز الجر في «يا لزيد بن معيث».

فإن جواز الضمة لا يكون إلا في المبني على الضم (**الْمَوْصُوفُ**[١] **بِـ«ابْنٍ»**) مجرد عن التاء أو ملحق بها[٢] أعني: «ابنة» بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفة، كما هو المتبادر[٣] إلى الفهم، فيخرج عنه مثل: «يا زيدُ الظريفُ ابنُ عمرٍو» (**مُضَافاً**) أي: حال كون ذلك الابن مضافاً (**إِلَى عَلَمٍ آخَرَ**)، فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم؛ لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به، لكن (**يُخْتَارُ فَتْحُهُ**) لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات، والكسرة مناسبة للتخفيف، فخففوه بالفتحة[٤] التي هي حركته الأصلية[٥]؛ لكونه مفعولًا.

(**وَإِذَا نُودِيَ الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ**[٦]) أي: إذا أريد نداؤه[٧] (**قِيلَ:**) مثلًا[٨] (**«يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»**) بتوسيط «أي»[٩]

مع هاء التنبيه[١٠] بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام؛ تحرزاً عن اجتماع

---

[١] فإن قلت: هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع؟ قلت: هو من مسائل التابع باعتبار أن التوابع المضاف أوجب اختيار بناء المنادى على الفتح.

[٢] يعني: من غير تغير؛ إذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو.

[٣] المتبادر ما هو الأعم.

[٤] وتحذف الألف خطاً في «ابن وابنة»، وخففوا العلم الجامع لتلك الصفات في غير النداء بحذف تنوينه والألف خطاً في «ابن».

[٥] أي: سهل ذلك كون الفتحة حركته المستحقة في الأصل.

[٦] فيه أن نداء مثنى العلم وجمعه المعرفين باللام بحذف اللام لا بالتوسيط، فيقال في الزيدان والزيدون: يا زيدان ويا زيدون. وقد يجاب: بأن اللام فيهما لجبر نقص التعريف الزائل بالتنكير لا للتعريف، فيخرجان بقوله: المعرف باللام.

[٧] كثيراً ما يطلق الأفعال الاختيارية ويراد مبدأها، أعني: الإرادة.

[٨] إنما قال: مثلًا؛ لأن قصد نداء المعرف باللام على إطلاقه لا يستلزم قول يا أيها الرجل وأخويه بخصوصها. ولك أيضاً في تصحيح الاستلزام أن تريد بقوله: يا أيها الرجل وأخويه الكلام الذي وسط فيه أي: أو هذا أو أيهذا كما قيل في: لكل فرعون موسى: أن المراد لكل ظالم عادل.

[٩] هي موصوفة. قال الأخفش: هي موصولة حذف صدر صلتها وجوباً لمناسبة التخفيف للمنادي. ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة. وإنما لم ينتصب مع أنها مشبهة بالمضاف؛ لأنها إذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم.

[١٠] المشاركة لحرف النداء في التنبيه؛ لأن النداء أيضاً تنبيه، فانجبر بقرب هاء التنبيه ما فات ببعد حرف النداء.

آلتي التعريف بلا فاصلة (وَ«يَا هَذَا الرَّجُلُ»[١]) بتوسيط «هذا»[٢] (وَ«يَا أَيُّهَذَا الرَّجُلُ») بتوسيط الأمرين معاً.

(وَالْتَزَمُوا[٣]) يعني: العرب (رَفْعَ «الرَّجُلُ»[٤]) مثلًا وإن كان صفة، وحقها جواز الوجهين: «الرفع والنصب» كما مر (لِأَنَّهُ) أي: «الرجل» مثلاً (هُوَ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ[٥]) فالتزموا رفعه؛ لتكون حركته الإعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى، فيدل على أنه هو المقصود بالنداء، وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى، ولهذا لم يذكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم[٦] عن تلك القاعدة.

(وَتَوَابِعِهِ) بالجر عطف على «الرجل» أي: والتزموا رفع توابع الرجل مضافةً أو مفردةً، نحو: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ الظَّرِيفُ، وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ذُو الْمَالِ»؛ (لِأَنَّهَا تَوَابِعُ) منادى (مُعْرَبٍ[٧]) وجواز الوجهين إنما يكون في توابع المنادى المبني.

---

[١] والفرق بين «أيها» و«هذا» أن «أيها» لا يكون مقصوداً بالنداء أصلًا. وهذا يحتمل الأمرين، وإذا كان هذا مقصوداً بالنداء، فالرجل مقصود بالصفة. فيجوز رفعه ونصبه، «هذا» إذا كان أي موصوفة. وأما إذا كان موصولة كما هو رأي الأخفش، فيجوز كونه مقصوداً بالنداء مثل هذا، فتأمل.

[٢] ليس نصّاً في الوصلة، فإنه قد يقصد نداءه بخلاف أي، فإنه نص فيها، ولذلك قد يقتصر على هذا، ويؤتى بتابعه كما يؤتى بتابع تابعه، فيقال: يا هذا الرجل وعبد الله معطوفاً على هذا، ولا يجوز عطفه على الرجل؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، ويمتنع وصف باب هذا إلا بذي اللام، ولا يجوز الاقتصار على أيها، ولا يؤتى بتابعه، بل يؤتى بتابع تابعه، فلا يصح يا أيها الرجل وعبد الله لامتناع وصف أيها إلا بذي اللام.

[٣] فيه رد على الأخفش حيث جعل "أي" موصولة؛ لأنه على هذا التقدير لا حاجة إلى نكتة التزام الرفع.

[٤] يفهم من هذا القول أنه لم يختر مذهب الأخفش؛ لأنه على مذهبه لا حاجة إلى نكتة التزام رفع الرجل؛ لأنه على مذهبه خبر مبتدأ، فيكون مرفوعاً لا محالة.

[٥] بحسب الواقع لا بحسب اللفظ، فإنه ذكر ليدل على معنى في المتبوع.

[٦] الذي جعل وسيلة إلى نداء المعرف باللام، وإلا فلا يجوز إخراج صفة الاسم المبهم مطلقاً، فإن الاسم المبهم الذي كان مقصوداً بالنداء، فصفته ترفع وتنصب، فلا وجه لإخراجه عن تلك القاعدة.

[٧] اندفع بتقدير المنادى ما يقال من أن تابع المعرب قد يجوز فيه الوجهان، نحو: إن زيداً قائم وعمرو بالرفع والنصف. وقد يدفع أيضاً بأن التنوين في معرب للوحدة، فلا ينتقض الحكم بالمثال المذكور؛ لأن «عمراً» في المثال المذكور ليس تابعاً لمعرب واحد، فإن «زيداً» باعتبار تعدد إعرابه معربان لا معرب واحد. وفيه أن للمعرف باللام أيضاً إعرابين. أما الرفع فظاهر. وأما النصب فلأنه منادى معنى، فيكون منصوب المحل.

(وَقَالُوا) بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام، وهي اجتماع الأمرين:

أحدهما: كون اللام عوضاً عن محذوف.

وثانيهما: لزومها للكلمة (يَا اللهُ)؛ لأن أصله «إله»، حذفت الهمزة، وعوّضت اللام عنها[١] وأدغمت، ولزمت الكلمة، فلا يقال في سعة الكلام «لاهٌ»[٢]، ولما لم يجتمع هذان الأمران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز، ولهذا قال: (خَاصَّةً[٣]).

وأما مثال: «النَّجْم والصَّعِق» وإن كانت اللام لازمة في مثلهما، لكن ليست عوضاً عن محذوف.

وأما «الناس» وإن كانت اللام فيه عوضاً عن الهمزة؛ لأن أصله «الأناس» لكن ليست لازمة للكلمة؛ لأنه يقال: «ناس» في سعة الكلام، فلا يجوز أن يقال: «يا النَّجْم، ويا الناس»، ولعدم جريان هذه القاعدة في «الَّتِي» في قولهم:

مِنْ أَجْلِكِ يَا الَّتِي تَيَّمْتِ قَلْبِي ... وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَصْلِ عَنِّي

لأن لامها ليست عوضاً عن محذوف، وإن كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ، وفي «الغُلاَمَانِ» في قولهم:

فَيَا الْغُلاَمَانِ اللَّذَانِ فَرَّا ... .

لانتفاء الأمرين كليهما حكموا بأنه أشذُّ شذوذاً[٤].

---

[١] ولهذا لا يجمع بينهما إلا قليلًا.

[٢] قد يقال في غيرها نحو قوله: يسمعها لاهه الكبار بضم الكاف أي: الكبير.

[٣] هذا إشارة إلى ثلاثة أحكام للفظ "الله" في باب النداء: قطع همزته واختصاص ندائه بكملة يا من بين حروف النداء كاختصاص نداء أيها وأيتها ذكره في مغني اللبيب، ونداؤه بلا توسط المبهم، وتخصيصه بالحكم الأخير، وإن كان أشد تناسباً بالمقام، فمن ضيق الفطن الذي لا يليق بالكرام. ولك أن تجعل معنى قوله: «خاصة» أنك تقول: يا الله خاصة من غير أن تقول: يا أيها الله مثلاً في حين. ومن خصائص هذا اللفظ أنه يحذف منه حرف النداء، ويعوض عنه الميم المشددة في آخره، فيجب حذفه، وهو مختص بالدعاء.

[٤] الظاهر أشذ، كأنهم توسلوا في التفضيل بصيغة «أشد»، ولم يبنوا من الشذوذ لجعل الشذوذ بمنزلة العيب.

(وَلَكَ) أي: وجاز لك (فِي مِثْلِ: «يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ») أي: في تركيب[١] تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة[٢] ولي الثاني اسم مجرور بالإضافة، في الأول: (الضَّمُّ وَالنَّصْبُ)، وفي الثاني: النصب فحسب.

أما الضم في الأول[٣]: فلأنه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر.

وأما النصب فعلى أنه مضاف إلى «عَدِيّ» المذكور، و«تَيْمَ» الثاني تأكيد لفظي[٤] فاصل بين المضاف والمضاف إليه، وذلك مذهب سيبويه[٥] أو مضاف إلى «عدي»[٦] المحذوف بقرينة المذكور، وذلك مذهب المبرد، والسيرافي أجاز الفتح[٧] مكان النصب على أن يكون في الأصل: «يَا تَيْمُ -بالضم- تَيْمَ عَدِي» ففتح اتباعاً لنصب الثاني كما في «يَا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو»، وتعين النصب في الثاني؛ لأنه إما تابعُ مضافٍ[٨] أو تابعٌ مضافٌ[٩]، وتمام البيت:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لاَ أَبَا لَكُمُ[١٠] لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوءَةٍ عُمَرُ

---

[١] أو فيما قصد ذكر المنادى مضافاً، ثم كرر المضاف قبل ذكر المضاف إليه.

[٢] أما أن الأول مفرد صورة فظاهر. وأما أن الثاني مفرد؛ فلأنه تكرار الأول بعينه. وأما عدي فحاله مجهولة بحسب الظاهر.

[٣] قيل: نصب الثاني حينئذ ليس على أنه تأكيد؛ لأنه خرج عن العلمية بالإضافة، وأن القصد إلى المضاف يغاير القصد إلى المفرد، وأن المضاف أوضح من المفرد، فلا يكون عين الأول، فإذا كان الأول توطئة كان الثاني بدلاً، وإذا كان مراداً كان الثاني عطف بيان.

[٤] وإنما جيء بتأكيد المضاف بينه وبين المضاف إليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف إليه، ولا تنوين معوض عنه، ولا بناء على الضم، وجاز الفصل به بينهما في السعة؛ لأنه لما كرر الأول بلفظه وحركته بلا تغيير صار الثاني كأنه هو الأول، فكأنه لا فصل. ألا ترى أنك تقول: إن «إن زيداً قائم» مع امتناع الفصل بين «إن» واسمها إلا بالظرف، وأنه قال: ولا لـ"لما" بهم أبداً دواء مع أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم.

[٥] المذهب لأستاده هو الخليل، وهو تابع له فيه.

[٦] المحذوف لئلا يلزم التقديم والتأخير والفصل.

[٧] كان المصنف لم يختر، بل أشار إلى رده بتقديم الخبر، أعني: لك حتى ينحصر الاحتمال في الضم والنصب.

[٨] بالإضافة كما ذهب إليه سيبويه، وتأكيد لفظي، والتأكيد اللفظي في الأغلب حكمه حكم الأول، وحركته حركة إعرابية كانت أو بنائية، فكما أن الأول محذوف التنوين للإضافة كذلك الثاني مع أنه ليس بمضاف.

[٩] بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي.

[١٠] قال الجوهري في لا أبا لك: هو مدح، ومعناه: أنك ماجد شجاع لا تحتاج إلى من ينصرك ويقوم بأمرك. وقال الأزهري: هو شتم لا شتم فوقه، أي: لست بابن رَشْدَة.

والبيت لجرير حين أراد عمر التميمي الشاعر أن يهجوه، فقال جرير خطاباً لبني تيم: لا تتركوا عمر أن يهجوني فيلقينكم في سوءة -أي: مكروه- من قبلي»، يعني: مهاجاته إياهم.

[المنادى المضاف إلى ياء المتكلم]

(وَ) المنادى (**الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَجُوزُ فِيهِ**) وجوه أربعة:

١-فتح الياء[١]، مثل: (**يَا غُلَامِيَ**).

٢-وسكونها[٢]، مثل: (**يَا غُلَامِي**).

٣-وسقوط الياء اكتفاءً بالكسرة[٣] إذا كان قبله كسرة؛ احترازاً عن نحو: «يا فتايْ» مثل: (**يَا غُلَامِ**).

٤-وقلبها ألفاً[٤] مثل: (**يَا غُلَامَا**).

وهذان الوجهان يقعان غالباً في النداء؛ لأن النداء موضع تخفيف؛ لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة، ليتخلص منه ويتوجه إلى المقصود من الكلام، فخفّف «يا غلامي» بوجهين -حذف الياء وإبقاء الكسرة دليلاً عليه وقلب الياء ألفاً- لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة، وهما أي: -هذان الوجهان- وإن كانا واقعين في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، لكن لا يقعان في كل منادى كذلك، بل فيما غلب عليه الإضافة إلى ياء المتكلم، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: «يا عَدُوِ، ويا عَدُوّا»، وقد جاء شاذّاً[٥] في المنادى «يا غُلاَمَ» بالفتح اكتفاءً بالفتحة عن الألف.

---

[١] وهو الأصل كما هو المشهور، والسكون أكثر.

[٢] وهو الأكثر.

[٣] وقد يضم، وذلك في الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد. ومنه القراءة الشاذة: ﴿رب احكم﴾، بضم الباء.

[٤] روماً للخفة ولامتداد الصوت ورفعه المناسب للنداء. قيل: هذه لغة طي، فإنهم يبدلون الياء الواقعة بعد الكسرة ألفاً، فيقال في بقي وفني بقا وفنا، وفي جارية وناصية جاراة وناصاة.

[٥] قال الشيخ الرضي: أما فتح يا بني، والأصل يا بنيا فليس بشاذ، كما شذ في يا غلام لاجتماع يائين.

ويكون المنادى[١] المضاف إلى ياء المتكلم (بِالْهَاءِ) في هذه الوجوه كلها(وَقْفاً[٢]) أي: في حالة الوقف، تقول: «يَا غُلاَمِيَه، وَيَا غُلاَمِيْه، ويَا غُلاَمِه، وَيَا غُلاَمَاه» فرقاً بين الوقف والوصل.

(وَقَالُوا) أي: العرب في محاوراتهم («يَا أَبِي» وَ«يَا أُمِّي») على الوجوه الأربعة، كسائر ما أضيف إلى ياء المتكلم مع وجوه أخر زائدة عليها، لكثرة استعمال ندائهما في كلامهم، كما أشار إليها فقوله: (وَيَا أَبَتَ وَيَا أُمَّتَ مَعاً) أي: قالوا: «يا أبَت ويا أمَّت» أيضاً بإبدال الياء بالتاء[٣] (فَتْحاً وَكَسْراً) أي: حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء أو مكسورة لمناسبة الياء[٤].

وقد جاء بالضم أيضاً نحو: «يَا أَبَتُ وَيَا أُمَّتُ»؛ لإجرائه مجرى المفرد المعرفة، ولم يذكره للقلة.

(وَ) قالوا: «يَا أَبَتَا وَيَا أُمَّتَا» (بِالْأَلِفِ[٥]) بعد التاء جمعاً بين العوضين (دُونَ الْيَاءِ) فما قالوا: «يَا أَبَتِي وَيَا أُمَّتِي» احترازاً عن الجمع بين العوض والمعوّض عنه، فإنه غير جائز.

(وَ) قالوا: («يَا ابْنَ أُمِّ» وَ«يَا ابْنَ عَمِّ» خَاصَّةً) هذا الاختصاص بالنظر إلى الأم والعم، أي: لا يقال: «يَا ابْنَ أَخِي، وَيَا ابْنَ خَالِي» لا بالنظر إلى الابن أيضاً، فإنهم يقولون: «يَا بِنْتَ أُمِّ، وَيَا بِنْتَ عَمِّ» على الوجوه الأربعة (مِثْلُ: بَابِ «يَا غُلاَمِي») فقالوا:

«يَا ابْنَ أُمِّي، وَيَا ابْنَ عَمِّي» بفتح الياء وسكونها[٦].

---

[١] يعني: أن الباء في قوله: «بالهاء» للملابسة والظرفية معطوفة على الفعلية الواقعة خبراً. وقوله: وقفاً إما حال أو ظرف. ولك أن تقدر فعلاً معطوفاً على الفعلية، أي: يوقف بالهاء وقفاً.

[٢] قال الشيخ الرضي: إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الوقف، وإذا وقفت على يا غلامي بسكون الياء وصلاً، فالوقف عليها بالسكون أجود. ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً. وذلك على مذهب من وقف على القاضي بإسكان الضاد، وإذا وقفت على يا غلامي بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف، وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح.

[٣] الباء صلة الإبدال. وإنما تدخل على المتروك فهو التحتانية، وما فوقها الفوقانية دون العكس كما سبق الأوهام.

[٤] يعني: أن الكسرة حركة مناسبة للحرف المبدل منه، فيكون في المبدل شائبة من المبدل منه.

[٥] عطف بحسب المعنى على "يا أبت"، فإن قولنا: وبالألف في معنى و"يا أبتا"، فيعطف على"يا أبت"، أو عطف على فتحاً وكسراً أي: وكائنة بالألف، أو عطف على محذوف أي: بلا ألف، والتقدير: قالوا: يا أبت ويا أمت بلا ألف وبالألف، فتأمل.

[٦] وقالوا أيضاً: بالهاء وقفاً، فالأولى الإشارة إليه أيضاً.

و«يَا ابْنَ أُمِّ، وَيَا ابْنَ عَمِّ» بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة.

و«يَا ابْنَ أُمَّا، وَيَا ابْنَ عَمَّا» بإبدال الياء ألفاً.

(وَقَالُوا) بزيادة وجه آخر شذ في المضاف إلى ياء المتكلم («يَا ابْنَ أُمَّ» وَ«يَا ابْنَ عَمَّ») بحذف الألِف، والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال، وطول اللفظ، وثقل التضعيف.

[ترخيم المنادى]

ولما كان من خصائص النداء الترخيم[١]، شرع في بيانه، فقال: (وَتَرْخِيمُ الْمُنَادَى جَائِزٌ) أي: واقع[٢] في سعة الكلام[٣] من غير ضرورة شعرية دعت إليه، فإن دعت إليه ضرورة، فبالطريق الأولى (وَهُوَ فِي غَيْرِهِ) أي: غير المنادى واقع (ضَرُورَةٌ) أي: لضرورة شعرية[٤] داعية إليه لا في سعة الكلام.

(وَهُوَ) أي: ترخيم المنادى[٥] (حَذْفٌ[٦] فِي آخِرِهِ) أي: في آخر المنادى[٧] (تَخْفِيفاً)

---

[١] أي: الترخيم في سعة الكلام. والترخيم من رخم الكلام من باب كرم أو نصر بمعنى: لان وسهل، فهو رخيم. والجارية إذا صارت سهلة النطق يقال: رخيمة. ومنه الترخيم في الأسماء؛ لأنه سهل النطق بها.

[٢] يعني: أن الجواز وقوعي.

[٣] هذا القيد يتبادر إليه الذهن. ويؤيده مقابلة الجواز للضرورة. ولك ألا تقيد بجعل الجواز شاملًا للضرورة. وإنما وقع ترخيم المنادى في السعة لكون المقصود في النداء هو المنادى له، فيقصد سرعة الفراغ منه إلى ما هو المقصود مع ندرة الالتباس؛ لأن الإنسان في حال ندائه أكثر انتباهاً لاسمه منه في غير حال النداء.

[٤] إشارة إلى أنه مفعول له، لكن فعله فعل الترخيم المفهوم من الكلام لا فعل الجواز؛ لأنه صفة الترخيم، والضرورة والاضطرار صفة المرخم، فلم يتحد فاعلمها، وحذف اللام مشروط باتحاد الفاعل والحمل على عدم الاشتراط، كما ذهب إليه بعضهم بعيد؛ لأنه يخالف مذهب المصنف. ولك أن ترفع ضرورة على الخبرية، أي: الترخيم في غيره أثر ضرورة نحو قوله: «ديار مية أذمى تساعفنا»، الأصل مية.

[٥] الرخمة بالمعجمة كالرحمة بالمهملة صيغة ومعنى. ويقال: كلام رخيم أي: رقيق والترخيم التليين والحذف.

[٦] الأظهر أن يتقدم تعريف الترخيم على حكمه، لكن قدمه؛ لأنه المقصود.

[٧] فخرج حذف ياء يا غلامي؛ لأنه ليس آخر المنادى بدليل اعتبار الإعراب فيما قبله، ودخل فيه حذف الكلمة الأخيرة في بعلبك بدليل إجراء الإعراب عليها.

أي: لمجرد التخفيف[١]، لا لعلة أخرى[٢] مفضية إلى الحذف المستلزم للتخفيف.

فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصاً بترخيم المنادى، ويعلم منه ترخيم المنادى بالمقايسة.

ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقاً بإرجاع الضمير المرفوع إلى الترخيم مطلقاً[٣]، والضمير المجرور إلى الاسم[٤].

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط ترخيم المنادى على التقدير الأول أو شرط الترخيم إذا كان واقعاً في المنادى[٥] على التقدير الثاني أمور أربعة، ثلاثة منها عدمية:

١-وهي (أَلّا يَكُونَ مُضَافاً[٦]) حقيقة أو حكماً[٧]، فدخل فيه المشبه بالمضاف أيضاً؛ إذ لا يمكن الحذف من الأول؛ لأنه ليس آخر أجزاء المنادى نظراً إلى المعنى[٨]، ولا من الثاني[٩]؛ لأنه ليس آخر أجزائه[١٠] نظراً إلى اللفظ، فامتنع الترخيم فيهما[١١] بالكلية.

٢-(وَ) أن (لاَ) يكون (مُسْتَغَاثاً) ولا مجروراً باللام، لعدم ظهور أثر النداء فيه من

---

[١] فخرج نحو: قاض؛ لأن حذفه للإعلال، وكذا نحو: يد لأن حذف آخره للزوم أحد الأمرين: إما تقدير الإعراب إذا أسكن الآخر، وإما إجراء الإعراب على حرف العلة إذا حرك، وذلك ثقيل. وقيل في إخراجه إن الترخيم حذف في التركيب، والحذف في يد حالة الإفراد.

[٢] من قال: إنه حذف في الآخر بلا علة، أو على سبيل الاعتباط أراد هذا المعنى، والاعتباط في اللغة: ذبح الشاة بلا علة.

[٣] لأن ذكر المقيد مستلزم لذكر المطلق.

[٤] لأن الترخيم لا يوجد في غير الاسم.

[٥] ولك أن ترجع الضمير إلى قوله: ترخيم المنادى.

[٦] لو قال: أن يكون مفرداً لكان أولى؛ لأنه أظهر في إخراج شبه المضاف إذا سبق منه جعل المفرد في مقابلة المضاف وشبهه.

[٧] قيل: اكتفى بذكر المضاف من المشبه به؛ إذ هما يتحدان حكماً.

[٨] هذا ظاهر إذا كان المركب الإضافي علماً، فإن الجزء الأول بمنزلة زاي «زيد». وأما إذا لم يكن علماً فبيانه أن المضاف من حيث هو مضاف لا يتم بدون المضاف إليه.

[٩] خلافاً للكوفيين نحو قوله: ﴿خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ﴾ أي: آل عكرمة.

[١٠] هذا ظاهر إذا لم يكن المركب الإضافي علماً. أما إذا كان علماً، فلأن المركب الإضافي يراعى حال جزأيه قبل العلمية في استقلال كل من الجزئين بإعرابه.

[١١] بعد رعاية اللفظ والمعنى.

النصب أو البناء، فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى، ولا مفتوحاً بزيادة الألف؛ لأن الزيادة تنافي الحذف، ولم يذكر المندوب؛ لأنه غير داخل في المنادى عنده، وما وقع في بعض النسخ: «ولا مندوباً» فكأنه من تصرف الناسخين، مع أن وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر، وهو أن الأغلب فيه زيادة الألف في آخره لمد الصوت إظهاراً للتفجع، فلا يناسبه الترخيم الذي للتخفيف.

٣-(وَ) أن (لَا) يكون (**جُمْلَةً**[١])؛ لأن الجملة محكية بحالها فلا تتغير.

٤-والشرط الرابع: أحد أمرين وجوديين (و) هو (**أَنْ يَكُونَ**) المنادى:

(**إِمَّا عَلَماً زَائِداً عَلَى ثَلاثَةِ أَحْرُفٍ**)؛ لأنه لعلميته ناسبه التخفيف بالترخيم، لكثرة نداء العلم مع أنه لشهرته يكون فيما أبقى منه دليل على ما ألقي، ولزيادته على الثلاثة لم يلزم نقص الاسم[٢] عن أقل أبنية المعرب بلا علة موجبة[٣].

(**وَإِمَّا**) اسماً متلبساً (**بِتَاءِ التَّأْنِيثِ**[٤]) وإن لم يكن علماً ولا زائداً على الثلاثة؛ لأن وضع التاء على الزوال، فيكفيه أدنى مقتضٍ للسقوط، فكيف إذا وقع موقعاً يكثر فيه سقوط الحرف الأصلي، ولم يبالوا ببقاء نحو: «ثبة» و«شاة» بعد الترخيم على حرفين؛ لأن بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم، بل مع التاء أيضاً كان ناقصاً عن ثلاثة أحرف؛ إذ التاء كلمة أخرى برأسها، ولا يرخّم بغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة إلا ما شذ من نحو: «يَا صَاحِ» في «يَا صَاحِبُ» ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى.

ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية[٥] المحذوف بسببه، فقال:

---

[١] بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو: يا تأبط.

[٢] الذي في حكم المعرب، وإنما قيد به لجواز النقص فيما ليس في حكم المعرب، نحو: ما، ومن. وأما نحو: يد، فالحذف فيه شاذ، والشاذ لا يعبأ به.

[٣] إنما قيد به لجواز النقص بالعلة الموجبة كعصا.

[٤] قد كثر الترخيم فيه، ولهذا عومل آخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم، أعني: فتح التاء، وإذا وقف على ذلك المرخم ألحق آخره هاء السكت، فيقال في يا طلح يا طلحه، وذلك لأنهم يلحقون هاء السكت بآخر ما ليست حركته حركة إعرابية، ولا مشبهة بها، وقليل ما يوقف على السكون، وقد يغني عن الهاء في الشعر ألف الإطلاق نحو: قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا.

[٥] ويمكن أن يقال: شرع في أقسام الترخيم، أو شرع في بيان خصوصيات الترخيم بعد الفراغ من بيان شرائط مطلق الترخيم.

(فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ) أي: آخر المنادى (زِيَادَتَانِ) كائنتان (فِي حُكْمِ) الزيادة (الْوَاحِدَةِ) في أنهما زيدتا معاً.

واحترز به عن نحو: «ثَمَانِيَة ومَرْجَانَة»، فإن الياء والنون فيهما زيدتا أوَّلاً، ثم زيدت تاء التأنيث، فلم يحذف منهما إلا الآخر (كَأَسْمَاءَ) إذا جعلتها «فَعْلاء» من الوَسَامَة أي: الحُسْن كما هو مذهب سيبويه لا «أَفْعَالاً» لا جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره؛ لأنه يكون حينئذ من باب «عَمَّار»[١]

(وَ«مَرْوَانَ») أَوْ كَانَ في آخره (حَرْفٌ صَحِيحٌ) أي: صحيح أصلي[٢]، لتبادره إلى الذهن؛ لأن الغالب في الحرف الصحيح الأصالة، فيخرج منه نحو: «سِعْلاة»؛ لأنه لا يحذف منه إلا التاء، وهو أعم[٣] من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيشمل مثل: «مَرْمِي ومَدْعُوّ»، فإن الحرف الأخير منهما في حكم الصحيح في الأصالة[٤] (قَبْلَهُ مَدَّةٌ) أي: «ألف، أو واو، أو ياء» ساكنة[٥] حركة ما قبلها من جنسها[٦]، والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها إلى الذهن؛ لغلبتها وكثرتها[٧]، فيخرج منه نحو: «مختار»، فإنه لا يحذف منه[٨] إلا الحرف الأخير (وَهُوَ) أي: والحال أن ما في آخره حرف صحيح قبله مدة (أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ) من الحروف كـ«منصور وعمار ومسكين»، لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على أقل أبنية المعرب، وإنما لم يأخذ هذا القيد[٩] في قوله: «زيادتان في حكم الواحدة»؛ لأن نحو: «ثُبُون وقُلُون» يرخم بحذف زيادته؛ لأن بقاء الكلمة فيه

---

[١] في أن في آخره حرفاً صحيحاً قبله مدة، فهو حينئذ أيضاً من قبيل ما يحذف منه حرفان عند الترخيم، لكن من الضابطة الثانية دون الأولى.

[٢] لو أراد عن الحرف الأصلي سواء كان حرف علة، أو لم يكن ليشمل مثل مرمي ومدعو، فلا يحتاج إلى التعميم من الحقيقي والحكمي، لكن أراد أن يصحح لفظ الصحيح بقدر الإمكان.

[٣] إنما عم؛ لأن ترخيم مثل مدعو ومرمي بحذف الحرف الأخير والمدة السابقة.

[٤] أو في صحة إجراء الإعراب عليه يوافقه ما قيل من أن مثل: دلو وظبي ملحق بالاسم الصحيح لصحة إجراء الإعراب عليه.

[٥] احتراز عن نحو كنهور على وزن سفرجل عظيم السحاب ومشيرف على وزن مدحرج، أي: مقطوع شريافه، وهو ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع.

[٦] احترز به عن نحو: رجيل وسنور، فإنهما لا يسمى مدة.

[٧] أو المراد ما هو مدة مطلقاً، وألف مختار لم يكن في أصله مدة، وإنما صار مدة بالإعلال.

[٨] خلافاً للأخفش، فإنه يحذف المدة أيضاً.

[٩] ولك أن تأخذه فيهما، وتجعل ثبون أكثر من أربعة أحرف في الأصل.

على حرفين ليس للترخيم (حُذِفَتَا) أي: الحرفان الأخيران في كلا القسمين:
أما في الأول: فلما كانتا في حكم الواحدة، فكما زيدتا معاً حذفتا معاً.
وأما في الثاني: فلأنه لما حذفت الأخير مع صحته وأصالته حذفت المدة الزائدة؛ لئلا يرد الْمَثَل السائر: «صُلْتُ على الأسد وبُلْتُ عن النَّقَد».
(وَإِنْ كَانَ مُرَكَّباً) ويعلم من بيان شرط الترخيم أنه لا يكون مضافاً ولا جملة، مثل: «بَعْلَبَكَّ وخَمْسَةَ عَشَرَ» علمين (حُذِفَ الاسْمُ الْأَخِيرُ) فيقال في بعلبك: «يَا بَعْلَ»، وفي «خمسة عشر»[١]: «يَا خَمْسَةَ»[٢]، لنزوله منزلة تاء التأنيث في كون كل منهما كلمة على حدة، صارت بمنزلة الجزء.
(وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ) المذكور من الأقسام الثلاثة (فَحَرْفٌ وَاحِدٌ[٣]) أي: فيحذف حرف واحد، لحصول الفائدة المقصودة، وعدم موجب حذف الأكثر نحو: «يا حَارُ ويَا مَالُ» في «يا حَارِثُ ويا مَالِكُ».
(وَهُوَ) أي: المنادى المرخم (فِي حُكْمِ) المنادى (الثَّابِتِ[٤]) لجميع أجزائه، فيبقى الحرف[٥] الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله (عَلَى) الاستعمال

---

[١] قالوا: إذا رخمت اثنا عشرة واثنتا عشرة واثني عشر واثنتا عشرة حذفت عشر مع الألف والتاء؛ لأن عشر بمنزلة النون في اثنان. قال المصنف: وفيه نظر من جهة الثاني اسم برأسه.
[٢] وفي الوقف تقلب التاء هاء كما أنك لو سميت رجلًا بمسلمتين ورحمت ووقف قلت: يا مسلمه بالهاء.
[٣] أي: فالمحذوف حرف واحد أتى هنا بالجملة الاسمية بقرينة الفاء لكون هذا الحذف كثيراً مستمرّاً. إن قلت: استمراره تجددي، وهو مستفاد من المضارع لا من الاسمية؟ قلنا: هذا إذا نظر إلى أفراد الحذف. أما إذا نظر إلى نفس الطبيعة فثبوتي. والشارح قدس سره نظر إلى الأفراد كما هو المتبادر، وإلى مناسبة المضارع للماضي الواقع جزاء في الشق السابق، فقدر المضارع، والفاء الجزائية تدخل على المضارع المثبت.
[٤] إن قيل: إنما يجعلون المحذوف في حكم الثابت إذا كان الحذف لعلة موجبة، وليس الحذف هنا لعلة موجبة، فينبغي أن يجعل المحذوف فيه كالمحذوف في يد ودم؟ أجيب عنه: بأن المحذوف هنا لعلة قياسية مطردة، فجعلوه كالمحذوف للعلة الموجبة.
[٥] إلا في مواضع:
منها: اسم أزال الترخيم ما يوجب حرف لين منه، فيقال في أعلون وقاضون أعلى وقاضي.
ومنها: اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلي السكون كان مدغماً في ذلك المحذوف، وقبله ألف نحو: أسحار بكسرة الهمزة أو فتحها وهو نبت. فسيبويه يفتح الآخر، وغيره يجيز الكسرة أيضاً وإن لم يكن أصلي السكون يرد إلى أصل حركته إن لزم ساكنان نحو: يا راد وإن لم يلزم ساكنان، فالنحاة يبقون الساكن على سكونه نحو: يا محمر، والفراء يرد إلى أصل حركته، وهو الكسر.

(الْأَكْثَرِ فَيُقَالُ) في «يا حَارِثُ» (يَا حَارِ) بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم (وَ) في «يا ثَمُودُ» (يَا ثَمُو) بواو متطرفة بعد ضمة (وَ) في «يا كَرَوَانُ» (يَا كَرَوَ) بواو متحركة بعد فتحة.

(وَقَدْ يُجْعَلُ) «قد» للتقليل أي: ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الأقل (اسْماً بِرَأْسِهِ) كأنه لم يحذف منه شيء، فيكون له في بنائه وإعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الأصل (فَيُقَالُ[١]: «يَا حَارُ») بالضم كأنه اسم مفرد معرفة برأسه، فيضم (وَيَا ثَمِي)؛ لأنه لما جعل «ثَمُو» اسماً برأسه، صارت الواو طرفاً بعد ضمة، فلا جرم قلبت ياء[٢] وكسر ما قبلها كـ«أَدْلٍ» في «أَدْلُو»[٣] (وَيَا كَرَا[٤])؛ لأنه لما جعل «كَرَوَ» اسماً برأسه ارتفع مانع الإعلال، وهو وقوع الساكن بعد الواو، فانقلبت الواو ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

[المندوب]

(وَقَدِ اسْتَعْمَلُوا[٥]) يعني: العرب (صِيغَةَ النِّدَاءِ) يعني «يا»[٦] خاصة (فِي الْمَنْدُوبِ)؛ لأنه لا يدخل عليه سواها[٧]، لكونها أشهر صيغها[٨]، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى.

---

[١] الفاء فصيحة أي: إذا كان كذلك فيقال، أو عاطفة عطف الفعلية على الاسمية المؤولة بالفعلية كأنه قيل: يجعل المنادى ثابتاً بجميع أجزائه، أو المحذوف ثابتاً فيقال.

[٢] لأنه لم يأت في كلام العرب اسم متمكن آخره واو، قبلها ضمة، إلا وتقلب الواو ياء، والضمة كسرة نحو: التغازي والأدلي، والمنادى في حكم المتمكن لعروض بنائه.

[٣] لأن المنادى في حكم المعرب لعروض بنائه، فأعل بما يعل به الاسم المعرب. ولم يجعل في حكم هو مع أنه مبني.

[٤] مثَّل بثلاثة أمثلة؛ لأن التغير في الاستعمال الأقل: إما بالحركة فقط، أو بالحرف، أو بكليهما.

[٥] لا وجه لإيراد المندوب في أثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه، فالأولى أن يؤخر عن بحث المنادى برمته.

[٦] إشعار بأن «يا» أصل في حروف النداء حتى يعبر عنه بصيغة النداء. ويجوز أن يراد بصيغة النداء مجموع المنادى مع الياء للتنبيه على أن صيغة النداء استعيرت للمندوب.

[٧] علة لذكر قوله: خاصة.

[٨] ولهذا أطلق صيغة النداء، وأريد «يا» خاصة لانصراف المطلق إليه، ولم يقل: وقد استعملوا «يا» في المندوب مع أنها أخصر وأظهر للتنبيه على أن الصيغة أعيرت للمندوب.

والمندوب في اللغة: «ميت يبكى عليه أحد، ويعد محاسنه؛ ليعلم الناس أن موته أمر عظيم؛ ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع».

وفي الاصطلاح: (هُوَ الْمُتَفَجَّعُ عَلَيْهِ[١]) وجوداً أو عدماً (بِـ«يَا» أَوْ «وَا»[٢]) فالمتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه، كالميت الذي يبكى عليه النادب، والمتفجع عليه وجوداً ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت، فالحد شامل لقسمي المندوب مثل: «يَا زَيْدَاه ويَا عَمْرَاه»، ومثل: «يَا حَسْرَتَاه، وَيَا مُصِيبَتَاه، ويَا وَيْلاَه».

(وَاخْتُصَّ) المندوب (بِـ«وَا») ممتازاً به[٣] عن المنادى، لعدم دخوله عليه، بخلاف «يا»، فإنه مشترك بينهما.

(وَحُكْمُهُ) أي: حكم المندوب (فِي الإِعْرَابِ وَالْبِنَاءِ حُكْمَ الْمُنَادَى) أي: مثل حكمه، يعني: إذا وقع المندوب على صورة قسم من أقسام المنادى، فحكمه في الإعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى، كما إذا كان مفرداً معرفة يضم، وإذا كان مضافاً أو مشابهاً به ينصب، ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة جميع أقسام المنادى ليرد أنه لا يقع نكرة[٤]؛ لأنه لا يندب إلا المعرفة.

(وَ) جاز (لَكَ زِيَادَةُ الْأَلِفِ[٥] فِي آخِرِهِ) أي: آخر المندوب[٦] لمد الصوت المطلوب في الندبة (فَإِنْ خِفْتَ اللَّبْسَ[٧]) أي: التباس ذلك اللفظ عند زيادة الألف بغيره عدلت

---

[١] صلته اللام، فالظاهر المتفجع له. ولعل على بمعنى لام الأجل كما يقال في المحمود عليه، أو لتضمن معنى البكاء. وفيه أنه لا يشمل المتفجع عليه وجوداً.

[٢] الباء للإلصاق صفة للمتفجع عليه، وليست للسببية أو الاستعانة.

[٣] أشار به إلى أن الباء متعلق بالاختصاص لتضمنه معنى الامتياز. ودخول الباء في المقصور أعرب من دخوله في المقصور عليه.

[٤] ليس ورود هذا باعثاً قوياً على تأويل قوله: وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى بما أوله به لكون قوله: ولا يندب إلا المعروف في حكم المستثنى عن قوله: وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى.

[٥] قال الأندلسي: إذا كان المندوب مع «يا» يجب زيادة الألف لئلا يلتبس بالمنادى. وقال الرضي: إن كانت قرينة تدل على الندبة لا يجب زيادة الألف مع ياء أيضاً، وإلا فيجب.

[٦] وقد يلحق في آخر غير المندوب.

[٧] قال الشيخ الرضي: المتحرك بالحركات الإعرابية لا يلحقه إلا الألف، ويقدر الإعراب نحو: وا ضرب الرجلا في المسمى بضرب الرجل، وكذا المتحرك بالحركات البنائية إلا عند اللبس، والمصنف يتبعها

إلى حرف مد مجانس حركة آخر المندوب[١] من كسرة أو ضمة، كما إذا أردت ندبة غلام مخاطبة (قُلْتَ: وَا غُلاَمَكِيهِ) لا «وَا غُلاَمَكَاه»؛ لالتباسه بندبة غلام مخاطب.

(وَ) إذا أردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت: (وَا غُلاَمَكُمُوهْ)؛ إذ الميم أصلها الضم[٢]، لا «غُلاَمَكُمَاه» لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين.

(وَ) جاز (لَكَ الْهَاءُ) أي: إلحاقها بهذا المدات (فِي) حال (الْوَقْفِ) لبيانها.

(وَلاَ يُنْدَبُ) من قسم المندوب المتفجع عليه عدماً[٣] (إِلَّا) الاسم (الْمَعْرُوفُ[٤]) الذي اشتهر المندوب به؛ ليعذر النادب بمعرفته في ندبته والتفجع عليه (فَلاَ يُقَالُ: «وَا رَجُلاَهْ»)؛ إذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن إليه ويعرف به؛ ليعذر النادب بالندبة عليه.

(وَامْتَنَعَ) إلحاق الألف بصفة المندوب، بل يجب أن يلحق بالموصوف مثل: «وا زَيْدَاه الطَّوِيل»؛ لأن اتصاله بالصفة ليس كاتصال المضاف بالمضاف إليه؛ لأنه جيء به لتمام المضاف[٥] فهو كالجزء بخلاف الصفة، فإنه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص أو التوضيح، فلهذا جاز مثل: «يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَاه» ولم يجز (مِثْلُ: وَا زَيْدُ الطَّوِيلاَهْ خِلاَفاً لِيُونُسَ)، فإنه يجوز إلحاق الألف بآخر الصفة، فإن اتصال الموصوف بالصفة، وإن كان في اللفظ أنقص من الاتصال بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه أتم منه من جهة المعنى، لاتحادهما بالذات، فإن الطويل هو زيد لا غيرُ، بخلاف المضاف

مدة من جنسها، ولا يغير حركة البناء للزومها. قال سيبويه: تقول في ندبة يا غلام بإسقاط ياء الإضافة يا غلاما. قال الشيخ الرضي: الأولى أن يقال: يا غلامي لحصول اللبس بندبة يا غلام بالضم.

[١] قال بعض المحققين: والأظهر أن الواو والياء منقلبتان من الألف لحفظ حركة آخر المندوب.

[٢] دفع دخل مقدر، وهو أن الواو كيف يكون مجانساً لحركة الآخر، فإن الآخر في غلامكم ساكن، فدفع بأن الميم في الأصل مضمومة حتى أن بعض القراء ضموا الميم في أنتم وكم.

[٣] هذا التقييد غير مفهوم من عبارة المصنف، والعلة التي ذكرت في اشتراط المفرد فيه في المتفجع عليه يجري في المتفجع عليه وجوداً أيضاً.

[٤] سواء كان علماً أو غير علم نحو: وا من قلع باب خيبراه. وما حكاه الكوفيون من قولهم: وا رجلا مسبحاه فشاذ.

[٥] لأن الاسم إنما يتم بالتنوين، أو اللام، أو بنون التثنية أو الجمع، أو الإضافة بخلاف الصفة، فإنه جيء بعد تمام الموصوف، فلهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف في سعة الكلام دون المضاف والمضاف إليه.

والمضاف إليه، فإنهما متغايران بالذات. وحكى يونس: أن رجلاً ضاع له قَدَحان فقال: «وَا جُمْجُمَتَيَّ الشَّاميتِيناه». والجُمْجُمَة: القَدَح[١].

[حذف حرف النداء]

(وَيَجُوزُ) لقيام قرينة (حَذْفُ حَرْفِ النِّدَاءِ إِلاَّ) إذا كان مقارناً (مَعَ الاسْمِ الْجِنْسِ[٢]) ونعني به: ما كان نكرة[٣] قبل النداء[٤] سواء تعرف بالنداء كـ«يا رجلُ» أو لم يتعرف مثل: «يا رجلاً»؛ لأن نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم[٥]، فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن إلى أنه منادى.

(وَالإِشَارَةِ) أي: وإلا مع اسم الإشارة؛ لأنه كاسم الجنس[٦] في الإبهام (وَالْمُسْتَغَاثِ وَالْمَنْدُوبِ)؛ لأن المطلوب فيهما مد الصوت، وتطويل الكلام، والحذف ينافيه، فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلمُ سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة «الله»، فإنه لا يحذف منه إلا مع إبدال الميم المشددة منه نحو: «اللَّهُمَّ» أو بغير بدل (نَحْوُ: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[٧])، أي: «يا يوسفُ» ولفظة «أي» إذا وصف بذي اللام (نَحْوُ: «أَيُّهَا الرَّجُلُ») أي: «يا أيها الرجلُ» أو بالموصوف بذي اللام (نَحْوُ: «أَيُّهَذَا الرَّجُلُ») أي: «يا أيها الرجلُ»، فلا يجوز الحذف من «أيهذا» من غير أن يوصف هذا بذي اللام، والمضاف إلى أي معرفة[٨] كانت نحو: «غُلَامُ زَيْدٍ

---

[١] قال بعض المحققين: ومن الغرائب أنه قال المصنف في شرح المفصل: الجمجمة الرأس، ولعله الكأس، والخطأ من الناسخ.

[٢] الأولى إلا مقارناً مع اسم الجنس؛ لأنه لا وجه بتقدير إذا كان.

[٣] سواء كان مضافاً أو غيره، وفيه رد على من قال: المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه.

[٤] وفيه رد على من قال: المراد باسم الجنس ما دخل اللام عليه.

[٥] وأما غير العلم من المعارف وإن لم يكثر كثرة العلم، فألحق بالعلم لمزيد المناسبة بالعلم، فلا يرد فاء التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم.

[٦] ولأنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وبين كون الاسم مشاراً إليه وكونه منادى أي: مخاطباً تنافر ظاهر، فلما أخرج في النداء عن ذلك الأصل احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييرهن وجعله مخاطباً، وهي حرف النداء.

[٧] سورة يوسف:٢٩.

[٨] عطف على قوله: لفظة أي.

افْعَلْ كَذَا»، والموصولات نحو: «مَنْ لاَ يَزَالُ مُحْسِناً أَحْسِنْ إِلَيَّ». وأما المضمرات، فشذ نداؤها نحو: «يَا أَنْتَ وَيَا إِيَّاكَ».

(وَشَذَّ) حذف حرف النداء من اسم الجنس (فِي «أَصْبِحْ لَيْلُ») أي: «صِرْ صبحاً[١] يا ليلُ» حذف حرف النداء من الليل مع أنه اسم جنس شذوذاً، قالته امرأة امرئ القيس[٢] حين كرهته (وَفِي «افْتَدِ مَخْنُوقُ»[٣]) أي: «يا مخنوقُ» قاله شخص[٤] وقع في الليل على نائم مستلقٍ فخنَقه، وقال: «إِفْتَدِ مَخْنُوقُ»، حذف حرف النداء عن المخنوق مع أنه اسم جنس شذوذاً (وَ) في («أَطْرِقْ كَرَا») أي: «يَا كَرَوَانُ» وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس، وترخيم غير العلم.

قيل: هي رُقْية[٥] يصيدون بها الكروان، يقولون: «أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَةَ فِي الْقُرَى»، فيسكن ويطرق حتى يصاد[٦]، والمعنى: أن النعام الذي هو أكبر منك قد أصطيد وحمل إلى القرى فلا تخلي أيضاً.

(وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى؛ لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازاً نَحْوُ: «أَلاَ يَا اسْجُدُوا») بتخفيف «ألا» على أنه حرف تنبيه، و«يا» حرف نداء، أي: «يَا قَوْمُ اسْجُدُوا»، والقرينة امتناع دخول «يا» على الفعل، بخلاف قراءة ﴿أَلاَّ يَسْجُدُوا﴾[٧] بتشديد اللام؛ لأنه ليس من هذا الباب، فإن «أَنْ» ناصبة[٨] للمضارع، أدغمت نونها في لام «لا»، و«يَسْجُدُوا» فعل مضارع سقط نونه بالنصب.

---

[١] أو ادخل في الصباح.

[٢] فلما أصبحت أخذت منه الطلاق، وهو مثل في شدة طلب الشيء. وقيل مثل يستعمله المغموم.

[٣] قيل: هو مثل للتحريض على تخليص النفس من الورطة الشديدة.

[٤] صار مثلًا للحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة.

[٥] إذا سمعها تلبد بالأرض، فيلقى عليه ثوب، فيصاد، صار مثلًا لمن تكبر، وقد تواضع من هو أشرف منه.

[٦] بأن يلقى عليه ثوب، فيصاد صار مثلًا لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه.

[٧] سورة النمل: ٢٥.

[٨] وألا يسجدوا مفعول لا يهتدون قبله، ولا زائدة أو بدل من أعمالهم، أو متعلق بصدهم، أو يزين بتقدير لام التعليل.

(وَهُوَ) أي: ما أضمر عامله على شريطة التفسير (كُلُّ اسْمٍ[١] بَعْدَهُ فِعْلٌ[٢] أَوْ شِبْهُهُ). احترز به[٣] عن نحو: «زَيْدٌ أَبُوكَ»، ولا يريد به أن يليه الفعل أو شبهه متصلًا به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزءْ الكلام الذي بعده[٤] نحو: «زَيْداً عَمْرٌو ضَرَبَهُ، وَزَيْداً أَنْتَ ضَارِبُهُ»[٥] (مُشْتَغِلٌ[٦]) ذلك الفعل أو شبهه (عَنْهُ[٧]) أي: عن العمل في ذلك الاسم (بِضَمِيرِهِ) أي: بالعمل في ضميره (أَوْ فِي مُتَعَلِّقِهِ) أي: متعلق ذلك الاسم أو متعلق ضميره[٨].

وحاصله: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً بالعمل في ضمير ذلك الاسم أو متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث (لَوْ سُلِّطَ[٩]) لمجرد

---

[١] أقحم لفظ «كل» لبيان المانعية.

[٢] لم يقل: كل مفعول؛ لأن المتبادر من المفعول المفعول به. وما أضمر عامله أعم من المفعول به، حتى يتناول المفعول فيه، وإن كان البحث فيما أضمر عامله الذي هو المفعول به، ولأن التصريح بالمفعول يخرج ما عدا صور النصب. ولم تكن من مظان الإضمار على شريطة التفسير بخلاف الاسم، فإنه يدخله بحسب الظاهر، فيكون ما عدا صور النصب من مظان الإضمار على شريطة التفسير، ويناسب أن يبين أحواله.

[٣] أي: بقوله: بعده فعل أو شبهه.

[٤] أي: بحيث يصح أن يكون ذلك الاسم من تتمة هذا الكلام؛ إذ سلط ذلك الفعل أو شبهه عليه بقرينة قوله: لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه.

[٥] لا بد لشبه الفعل مما يعتمد عليه إما قبل الاسم المحدود نحو: زيد هنداً ضاربها وأزيداً ضاربه العمران، أو بعده كالمثال المذكور في الشرح ومثل: «زيداً ضاربه عمرو» على أن يكون «عمرو» مبتدأ و«ضاربه» خبراً له.

[٦] صفة لأحد الأمرين المفهوم من لفظة «أو»، أو لكل من الأمرين على سبيل التنازع.

[٧] متعلق بالاشتغال لتضمين معنى الفراغ، أو لأن الاشتغال بمعنى الإعراض.

[٨] في هذا التوجيه تصريح بالتزام الضمير، وتعلقه بالضمير بأن يكون الضمير من تتمته بوجه ما، ويتصور ذلك بوجوه:

منها: أن يكون المتعلق مضافاً إلى الضمير سواء كان ذلك المتعلق معمولاً بالأصالة للفعل وشبهه نحو: «زيداً ضربت غلامه» أو بالتبعية نحو: «زيداً ضربت عمراً وغلامه».

ومنها: أن يكون المتعلق موصولاً أو موصوفاً بعامل الضمير أو معطوفاً عليه موصول عامل الضمير أو موصوفه نحو: «زيداً لقيت عمراً، و«الذي يضربه أو رجلاً يضربه».

[٩] إشارة إلى قوله: لو سلط صفة بعد صفة لأحد الأمرين.

رفع ذلك الاشتغال (عَلَيْهِ) أي: على ذلك الاسم (هُوَ) أي: أحد الأمرين الفعل أو شبهه بعينه (أَوْ مُنَاسِبُهُ[١]) أي: ما يناسبه بالترادف[٢] أو اللزوم (لَنَصَبَهُ) أي: لنصب أحد هذين الأمرين الاسم بالمفعولية؛ كما هو الظاهر المتبادر[٣].

فبقيد الاشتغال[٤] بالضمير أو متعلّقه خرج نحو: «زَيْداً ضَرَبْتُ».

وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد الاشتغال خرج نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ»، فإن المانع من عمل «ضَرَبْتُهُ» في «زيد» ليس مجرد اشتغاله بضميره، فإن زيداً عمل معنى الابتداء فيه ورفعه إياه أيضاً مانع عن ذلك.

وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر «كان» في نحو: «زَيْداً كُنْتُ إِيَّاهُ»[٥].

وههنا صور أربع:

إحداها: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه.

والثانية: اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف[٦].

والثالثة: اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم[٧].

والرابعة: اشتغال الفعل بالمتعلق، ولا يتصور حينئذ إلا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم[٨]، ولهذا أورد المصنف أربعة أمثلة، ثلاثة منها للمشتغل بالضمير

---

[١] ليس في أكثر النسخ، بل في شيء من كتبه، وإنما ألحقه غيره ليدخل فيه الأمثلة الأخيرة. ويمكن أن يعني: بتسليطه تسليطه بعينه أو بلازمه، فلا حاجة في دخولها إلى الإلحاق.

[٢] قيل: فيه مساهلة؛ لأن الترادف في المفردات لا غير، وفيه بحث؛ لأن العامل مجرد الفعل أو شبهه لا المركب وهو مفرد.

[٣] متعلق بجميع أمور اعتبرها في كلام المتن لا بمجرد قوله: بالمفعولية.

[٤] شروع في بيان فوائد القيود المذكورة في الحد.

[٥] ولا يخفى أنه خرج خبر كان بقوله: كل اسم؛ لأنه كما أن المتبادر في هذا المقام من قوله: لنصب النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم المفعول، ولك أن تقول: كل اسم أعم من المفعول، والتعريف لمطلق ما أضمر عامله على شريطة التفسير، ومنه «زيداً كنت إياه»، فلا معنى لتقييد قوله: لنصبه لإخراجه.

[٦] فيه مساهلة لأن الترادف إنما يكون في المفردات.

[٧] ولو بواسطة كما إذا توالت أسماء منصوبات بمقدرات نحو: «زيداً أخاه غلامه ضربته» أي: لابست زيداً أهنت أخاه ضربت غلامه.

[٨] وجوز الشيخ الرضي في هذا القسم تقدير نفس الفعل مع تقدير متعلقه، فتقول في «زيداً ضربت غلامه»: أن التقدير «ضربت» متعلق «زيد ضربت غلامه»، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للمعل المقدر،

بأقسامه الثلاثة، وواحد للمشتغل بالمتعلق، والأحسن في ترتيبها[١] حينئذ تأخير مثال المشتغل بالمتعلق، كما لا يخفى وجهه.

(**نَحْوُ**: «**زَيْداً ضَرَبْتُهُ**») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه.

(**وَ**«**زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ**») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب بالترادف، فإن «مررت» بعد تعديته بالباء مرادف لـ«جَاوَزْتُ».

(**وَ**«**زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ**») مثال الفعل المشتغل بالمتعلق.

(**وَ**«**زَيْداً حُبِسْتُ عَلَيْهِ**») مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم، فإن حبس الشيء على الشيء يلزمه ملابسته للمحبوس عليه.

(**وَيُنْصَبُ**) «زيد» في هذه الأمثلة (**بِفِعْلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ مَا بَعْدَهُ**[٢] **أَيْ**: «**ضَرَبْتُ**») يعني: الفعل المفسر الناصب لـ«زيد» في «زَيْداً ضَرَبْتُهُ»: «ضَرَبْتُ» المقدر، فإن الأصل فيه: «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُهُ»[٣] أضمر «ضَرَبْتُ» الأول لوجود مفسره، أعني: «ضَرَبْتُ» الثاني.

(**وَ**) على هذا القياس (**جَاوَزْتُ**) فإنه مفسر بما يرادفه، أعني: «مَرَرْتُ بِهِ» (**وَآهَنْتُ**)

ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدر. وكذا جوز تقدير المجاوزة مع المتعلق في «زيداً مررت بغلامه». وجوز أيضاً فيما عدا الصورة الأولى تقدير فعل الملابسة.

[١] وجهه الغير المخفي بمقتضى سوق كلامه خلوص أقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها. وله وجه آخر وهو خلوص أمثلة المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها. ولما فعل المصنف أيضاً وجهان حسنان:

الأول: عدم الفصل بين الأفعال المعروفة بالفعل المجهول أعني: «حبست عليه».

والثاني: تقديم المسلط بنفسه، ثم المسلط بمرادفه، ثم المسلط باللازم إلا أنه قدم في هذا التقسيم ما هو أعرف فيه، تأمل.

[٢] لا بالمفسر كما ذهب إليه بعضهم. لا يخفى أن ما عدا الصورة الأولى يجوز أن يعد ما بعد الاسم المحدود ناصباً بتكلف بأن يقال: إنها سادة مسد أفعال صالحة لأن ينصبها، وفي قوتها أعني: جاوزت، وأهنت، ولابست. وأما الصورة الأولى: ففيها إشكال؛ إذ لا يجوز تعلق فعل طالب لمفعول واحد بمفعولين بالأصالة، فتعلقه بأحدهما بطريق التبعية بأن يكون أحدهما بدلاً من الآخر، فإن كان الثاني بدلاً من الأول لزم تعلق الفعل بالبدل قبل تعلقه بالمبدل منه مع لزوم الفصل بينهما بالجملة، وإن كان الأول بدلاً من الثاني لزم تقدم التابع على المتبوع مع لزوم الفصل بينهما بالجملة.

[٣] الأولى أن يقال: فإن الأصل «ضربت زيداً» بترك «ضربته»، فإن في الأصل الفعل الأول موجود بدون الثاني، وبعد حذفه احتيج إلى المفسر، ففسر بالثاني أو يقال: فإن التقدير: «ضربت زيداً ضربته».

فإنه مفسر بما يستلزمه أعني: «ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ»، فإن ضرب الغلام يستلزم إهانة سيده (وَلاَبَسْتُ)، فإنه مفسر بما يستلزمه، أعني: «حَبَسْتُ عَلَيْهِ».

ثم إن الاسم الواقع في مظان الإضمار[١] على شريطة التفسير إما المختار أو الواجب فيه الرفع أو النصب أو يستوي فيه الأمران، وإلى هذه الصور الخمس أشار المصنف فقال: (وَيُخْتَارُ) في الاسم المذكور (الرَّفْعُ بِالابْتِدَاءِ[٢]) أي: بكونه مبتدأ؛ لأن تجرده عن العوامل اللفظية[٣] يصحح رفعه بالابتداء ويرجح (عِنْدَ عَدَمِ قَرِينَةٍ خِلاَفَهُ) أي: قرينة ترجح خلاف الرفع[٤]، يعني: النصب؛ لأن قرينتي الصحة[٥] فيهما متساويتان؛ لأن وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب، فمتى لم يرجح النصب قرينة أخرى يرجح الرفع بسلامته عن الحذف[٦]، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» (أَوْ عِنْدَ وُجُودِ الْقَرِينَةِ) المرجحة من الجانبين، ولكن يكون القرينة المرجحة للرفع (أَقْوَى مِنْهَا) أي: من تلك القرينة المرجحة للنصب (كَـ«أَمَّا»[٧]) الداخلة على ذلك الاسم (مَعَ غَيْرِ الطَّلَبِ[٨]) أي:

---

[١] قال في الحاشية: أي مواقع يظن في بادئ النظر أنه من قبيل الإضمار على شريطة التفسير وإن لم يكن منه في الواقع.

[٢] يحتمل أمرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ والخبر، وحينئذ لا يتعين بذكره كونه مبتدأ، والثاني مصدر للمبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ، وفيه رد لجعل رافعه فعلاً مجهولاً مقدراً؛ لأنه ارتكاب ما لا حاجة إليه، وإشعار بجهة كون الرفع مختاراً وهو الاستغناء من تكلف تقدير العامل.

[٣] لا بد له من قيد آخر، وهو الإسناد يعرف الداعي لتعريف الابتداء. وفيه أن تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله: يصحح إلا أن يقال المراد: صحة تجرده تصحح، فتدبر.

[٤] أراد بترجيحه تقوية جانب النصب سواء كانت مع وجوبه أو اختياره على الرفع أو مساواته له. وقيد القرينة بالمرجحة لأن القرينة المصححة للنصب موجودة في مثل «زيد ضربته»، ولأن انتفاء القرينة المطلقة يستدعي وجوب الرفع لا اختياره، نعم لو جعلت ضمير قوله: عند عدم قرينة خلافه راجعاً إلى اختيار الرفع لم يحتج إلى هذا القيد، وفيه بعد.

[٥] متعلق بـ«يختار» لا بتفسير قرينة خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع، كما توهم.

[٦] يقال: يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع. ورد بأن السلامة عن الحذف أرجح، لكن حينئذ يكون «زيد ضربته» مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة أقوى من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب، والمشهور خلافه، بل يلزم ألا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه.

[٧] قال الشيخ الرضي: قرينة الرفع التي تجامع قرينة النصب، وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروه: أما وإذا للمفاجأة.

[٨] لم يقل: مع الخبر مع أنه أخصر للإشارة إلى انتفاء ما يوجب اختيار النصب، والأولى أن يقول أيضاً: ومع عطف الجملة التي بعدها على فعلية، أو مع كونها جواباً لجملة استفهامية فعلية نحو: «أما زيد

بشرط ألا يكون الفعل المشتغل عنه طلباً كالأمر والنهي والدعاء[١] نحو: «لَقِيْتُ الْقَوْمَ، وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ»، فالعطف على الفعلية قرينة للنصب، وكلمة «أما» قرينة للرفع، وهي أقوى؛ لأنها لا يقع بعدها غالباً إلا المبتدأ، بخلاف عطف الاسمية على الفعلية، فإنه كثير الوقوع في كلامهم مع أنها تأيّدت بالسلامة عن الحذف أيضاً، وإنما قال مع غير الطلب احترازاً عما إذا كانت مع الطلب نحو: «أَمَّا زَيْداً فَاضْرِبْهُ»؛ فإن المختار حينئذ هو النصب، فإن الرفع يقتضي[٢] وقوع الطلب خبراً، وهو لا يجوز إلا بتأويل.

(وَ) مثل «أما» مع غير الطلب («إِذَا») الواقع على الاسم المذكور (لِلْمُفَاجَأَةِ) في كونه من أقوى قرائن الرفع مثل: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرٌو»، فإن المختار فيه الرفع، فإن «إذا» للمفاجأة لا تدخل إلا على الجملة الاسمية غالباً، وما وقع في بحث الظروف من أن «إذا» المفاجأة يلزم بعدها الاسمية، فالمراد بلزوم الاسمية[٣] غلبة وقوعها بعدها، فلا تناقض.

(وَيُخْتَارُ النَّصْبُ) في الاسم المذكور (بِالْعَطْفِ[٤]) أي: بسبب عطف جملة هو فيها (عَلَى جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ) متقدمة (لِلتَّنَاسُبِ) أي: لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة

فقد أكرمته» في جواب «أيهم أكرمت»؛ لأن القرينة التي تقوى جانب النصب، هي التناسب والتطابق المذكوران.

[١] وخص الطلب بها؛ لأنها إذا كانت مع غيرها كالاستفهام مثلًا لم يكن من هذا الباب لامتناع التسليط على الاسم.

[٢] أو إن الجملة الطلبية قلما تكون اسمية لاختصاص الطلب بالفعل. ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحروف الاستفهام والعرض والتحضيض، ولا يعارضه السلامة عن الحذف لكثرة وقوعه في كلامهم.

[٣] والمراد لزوم الاسمية في غير هذا الموضع لورود النصب ههنا.

[٤] علة جملة فعلية حقيقة أو حكماً، نحو: مررت برجل ضارب عمراً وهنداً يقتلها، فإن اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه. واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو: «أحسن بزيد وعمرو يضربه»، لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقاً بالأسماء، يقال: والظاهر أن الجملة الثانية في المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة، وإلا لزم عطف الخبرية على الإنشائية، وفيه أن «عمرو يضربه» استعمل في إنشاء التحزن والتحسر. ومما أظنه أنه ينبغي أن يستثنى ما إذا كانت الجملتان مقولي القول نحو: «قال زيد عمر وقائم وبكراً ضربته»، فإنه ليس العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب باعتبار أنهما مقولان، ولا تفاوت في المقولية بين الإنشاء.

والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين، نحو: «خَرَجْتُ فَزَيْداً لَقِيْتُهُ».

(وَبَعْدَ حَرْفِ النَّفْيِ) يعني: «ما، ولا، وإنْ، وليس، ولم، ولما، ولن» من هذه الجملة؛ إذ هي عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها، لضعفها في العمل[١] نحو: «مَا زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، ولاَ زَيْداً ضَرَبْتُهُ»، و«إِنَّ زَيْداً ضَرَبْتُهُ إِلاَّ تَأْدِيباً».

(وَ) بعد (حَرْفِ الاسْتِفْهَامِ) نحو: «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ؟»، وإنما قال: «حرف الاستفهام»[٢]؛ لأنه يختار الرفع في اسم الاستفهام[٣]، مثل: «مَنْ أَكْرَمْتَهُ؟» ولم يقل: «همزة الاستفهام» ليشمل مثل: «هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ؟»، فإنه يجوز وإن استقبحه النحاة لاقتضاء «هل» لفظ الفعل؛ لأنه بمعنى «قد» في الأصل، فلا يكفي فيه تقدير الفعل[٤].

(وَ) بعد («إِذَا» الشَّرْطِيَّةِ) الدالة على المجازاة[٥] في الزمان نحو: «إِذَا عَبْدَ اللهِ تَلْقَاهُ فَأَكْرِمْهُ».

(وَ) بعد («حَيْثُ»[٦]) الدلالة على المجازاة في المكان نحو: «حَيْثُ زَيْداً تَجِدْهُ فَأَكْرِمْهُ».

(وَفِي) ما قبل (الأَمْرِ وَالنَّهْيِ) يعني: موضع وقوع الاسم المذكور قبل الأمر والنهي

---

[١] كأنه أراد أنه لا يقدر وجوباً؛ لأنه يكفي فيما هو بصدده نفي وجوب التقدير، فلا يرد أن من وجوه الفرق بين لم ولما أنه يجوز حذف فعل «لما» دون «لم» كما سيأتي في محله، فلا يصح أنه لا يقدر معمول «لما» هذا، لكن الظاهر أن جواز حذف الفعل بعد «لما» فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب.

[٢] لو قال: «والاستفهام» عطفاً على حرف النفي لخرج عنه نحو: «من ضربته؟»؛ لأنه ليس بعد الاستفهام، بل معه فما ذكره لا يصير نكتة لإدراج الحرف، وإنما يصير نكتة لذكر بعد، واختياره على معنى الاستفهام، فتأمل. وأما وجه ذكر الحرف فهو أن اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح، فلا يجوز «متى زيداً ضربته» صرح به الرضي.

[٣] إذا كان هو الاسم المحدود. أما إذا كان الاسم المحدود بعده نحو: «متى زيداً ضربته» كان حكمه حكم «هل» كما صرح به الشيخ الرضي. فلو قال: أو بعد كلمة الاستفهام لكان أشمل، نعم لو قال: أو مع الاستفهام لم يصح لما ذكره قدس سره.

[٤] مع جواز التلفظ به. والسر في ذلك على ما ذكره أن «هل» طالبة للفعل، فإذا لم تجد فعلًا تسلط عنه كما في «هل زيد خارج»، وإذا وجدت فعلاً تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلا بأن تعانقه. ولهذا قبح «هل زيد خرج».

[٥] لكنها قاصرة عن إفادتها؛ إذ ليس مدخولها على خطر الوجود، بل قطعي الحصول.

[٦] دون «حيثما»، فإن حكمها حكم «متى».

مثل: «زَيْداً اضْرِبْهُ، وَزَيْداً لاَ تَضْرِبْهُ».

وإنما اختير في هذه المواضع أي: بعد حرف الاستفهام، والنفي، و«إذا» الشرطية، و«حيث»، وما قبل الأمر والنهي النصب في الاسم المذكور (إِذْ هِيَ) أي: هذه المواضع (مَوَاقِعُ الْفِعْلِ[١]) أي: مواضع وقوع الفعل فيها أكثر[٢]، فإذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديراً، وإلا فلا.

(وَ) كذلك يختار النصب في الاسم المذكور (عِنْدَ خَوْفِ لَبْسِ الْمُفَسِّرِ[٣]) أي: التباس ما هو مفسر في حال النصب، لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة، بل من حيث هو خبر في حال الرفع (بِالصِّفَةِ)، فلا يعلم أنه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود أو صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود، فالالتباس إنما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر عل تقدير النصب ووصفيته، لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة؛ فإن التركيب لا يحتملهما معاً (مِثْلُ) قوله تعالى: (﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾)[٤] بنصب «كل» على الإضمار بشريطة التفسير، ولو رفع بالابتداء وجعل «خلقناه» خبراً له كان موافقاً للنصب في أداء المقصود، لكن خيف لبسه بالصفة، لاحتمال كون قوله: «بِقَدَرٍ» خبراً له وهو خلاف المقصود، فإن الحكم على كل شيء بأنه مخلوق لنا بقدر، لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا أنه بقدر، فإنه يوهم كون بعض الأشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الأفعال الاختيارية للعباد.

(وَيَسْتَوِي الْأَمْرَانِ[٥]) أي: الرفع والنصب، فللمتكلم أن يختار كل واحد منهما بلا

---

[١] فيه أنه لا يثبت المدعى لجواز تقدير فعل رافع، فيقال في «إذا زيد يقتله» إذا قتل زيد يقتله. ويمكن أن يقال: الأولى مطابقة المفسر للمفسر، وفيه فوات ذلك.

[٢] يعني: أن إضافة المواضع إلى الفعل باعتبار أن لها مزيد اختصاص بالفعل لا أنها مخصوصة به، يدل عليه اختيار النصب.

[٣] عطف على قوله: في الأمر. إنما أتى بلفظ الخوف للفرق بين تحقق اللبس وتوهمه، فإن الأول إنما يكون عند تساوى الاحتمالات، ورفعه واجب، والثاني عند رجحان البعض، ورفعه مختار كما نحن فيه. وذلك لأن اللفظ إذا دار بين كونه خبراً وصفة كان الأولى أن يحمل على الخبر، لما فيه من الفائدة التامة.

[٤] سورة القمر:٤٩.

[٥] في الاختيار.

تفاوت (فِي مِثْلِ: «زَيْدٌ قَامَ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ») أي: عنده أو في داره ونحو ذلك[١]، وإلا لا يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير أي: يستوي الأمران فيما إذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين، أي: جملة اسمية خبرها جملة فعلية، فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل، والوجهان مستويان، لحصول التناسب فيهما، ففي الرفع تكون اسمية، فيعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية، وفي النصب يكون فعلية، فيعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية.

فإن قلت: السلامة من الحذف مرجحة للرفع؟

قلنا: هي معارضة بقرب المعطوف عليه[٢].

فإن قلت: لا تفاوت في القرب والبعد بينهما؛ إذ الكُبرى أيضاً قريبة غير مفصولة عنها؟

قلنا: هذا باعتبار المنتهى[٣]، وأما باعتبار المبتدأ فالصغرى أقرب[٤].

(وَيَجِبُ النَّصْبُ) أي: نصب الاسم المذكور (بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ[٥]) والمراد به ههنا «إن ولو»، فإن «أما» وإن كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب (وَ) كذا يجب نصبه بعد (حَرْفِ التَّحْضِيضِ) وهو: «هَلاَّ وَأَلاَّ[٦] وَلَوْلَا وَلَوْمَا»، وإنما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل[٧] لفظاً أو تقديراً نحو: («إِنْ زَيْداً ضَرَبْتَهُ ضَرَبَكَ») مثال لحرف الشرط (وَ«أَلَّا

---

[١] فإن قلت: فلا يصح كونه مما يستوي فيه الأمران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت: إذا كان المقصود إكرام عمرو عنده، فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع أيضاً.

[٢] ولك أن تقول: فالنصب مرجح باستغنائه عن تكلف جعل الجملة خبراً.

[٣] إذا جعل الجملة خبراً. وأما إذا جعل الفعل وحده خبراً، واعتبر إسناده إلى المستتر الذي هو في حكم الملفوظ كما قيل في «زيد عرف» كانت الكبرى مفصولة باعتبار المنتهى الذي هو الضمير.

[٤] لم يعهد فيما بين أرباب العربية اعتبار مثل هذا القرب، ولا بد لاعتباره من شاهد.

[٥] وما في حكمه من الأسماء الراسخة في الشرطية.

[٦] بالتشديد جوز الخليل فيها التخفيف.

[٧] قال الشيخ الرضي: لا شك أن التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص حروفها بالأفعال إلا أن بعضها بقيت على ذلك الأصل كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كـ«ليت» و«لعل»، وبعضها استعملت في القبيلتين مع أولويتها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي، وبعضها اختلف في اختصاصها كـ«أل» للعرض. وكذا «إن» الشرطية، فإن المرفوع في أن امرؤ هلك يجوز عند الأخفش أن يكون مبتدأ.

زَيْداً ضَرَبْتَهُ») مثال لحرف التحضيض.

(وَلَيْسَ: «أَزَيْدٌ ذُهِبَ بِهِ» مِنْهُ) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير، فإن «زيداً» فيه وإن كان يظن في بادئ النظر أنه مما أضمر عامله على شريطة التفسير، والمختار فيه النصب؛ لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام، لكن يظهر بعد تعمق النظر أنه ليس منه، فإنه وإن صدق عليه [١] أنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره، لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه؛ لأن «ذهب به» لا يعمل النصب، وكذا مناسبه أعني: «أُذْهِبَ».

فإن قلت: لا ينحصر المناسب في «أُذْهِبَ» فليقدر مناسب آخر ينصبه مثل: «يُلاَبِسُ أو أَذْهَبَ» على صيغة المعلوم، فيكون تقديره: «زَيْداً يُلاَبِسُهُ الذَّهَابُ بِهِ، أَوْ يُلاَبِسُهُ أَحَدٌ بِالذَّهَابِ بِهِ، أَوْ أَذْهَبَهُ أَحَدٌ».

قلنا: المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور أو يلازمه مع اتحاد ما أسند إليه [٢]، فالاتحاد فيما ذكرته مفقود.

وإذا كان الأمر كذلك (فَالرَّفْعُ) أي: رفع «زيد» في المثال (وَاجِبٌ) بالابتداء [٣]، ونصبه غير جائز بالمفعولية، فليس من باب الإضمار على شريطة التفسير، فكيف مما يختار فيه النصب؟

(وَكَذَا) أي: مثل: «أَزَيْدٌ ذَهَبَ بِهِ؟» قوله تعالى: (﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾) [٤]، أي: في صحائف أعمالهم، فهو ليس من باب الإضمار على شريطة التفسير؛ لأنه لو جعل منه لصار التقدير: «فَعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ فِي الزُّبُرِ»، فقوله: «في الزبر» إن كان متعلقاً بـ«فَعَلُوا» فسد المعنى؛ لأن صحائف أعمالهم ليست محلاً لفعلهم؛ لأنهم لم يوقعوا

---

[١] قال الشيخ الرضي: ما حاصله: أن ليس الفعل الواقع بعده مشتغلًا عنه بضميره؛ لأن معنى الاشتغال عنه بالضمير الاشتغال عن نصبه بنصب الضمير. والضمير هنا مرفوع المحل. وتجويز نصبه باعتبار إسناد ذهب إلى المصدر المدلول عليه به حتى يكون المعنى ذهب الذهاب به ضعيف لعدم اختصاص المصدر المدلول عليه بالفعل يعني: ويجب أن يكون المصدر النائب مناب الفعل مخصوصاً.

[٢] فيه أنه لا يفهم اعتبار هذا القيد من تعريف ما أضمر عامله، فلا بد من الإشارة إليه في التعريف؛ إذ التعريفات محمولات على المتبادر.

[٣] كذا ذكره المصنف. وفيه أنه يجوز أن يكون مرفوعاً بـ«أذهب» المقدر لرعاية الاستفهام. ويوافق ضابطة ذكرها في شرح المفصل.

[٤] سورة القمر:٥٢.

فيها فعلاً، بل الكرام الكاتبون أوقعوا فيها كتابة أفعالهم، وإن كان صفة لـ«شيء» مع أنه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود؛ إذ المقصود: إن كل شيء هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها؛ موافقاً لقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ﴾[١]، لا أن كل شيء كائن في صحائف أعمالهم مفعول لهم، فالرفع لازم على أن يكون «كل شيء» مبتدأ، والجملة الفعلية صفة لـ«شيء»، والجار والمجرور في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ، تقديره: «كل شيء هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر[٢] صغيرة ولا كبيرة».

واعلم أنه قد سبق أن الاسم المذكور إذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره أو متعلقه أمراً أو نهياً فالمختار فيه النصب، والظاهر[٣] أن قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾[٤] داخل تحت هذه القاعدة مع أن القراء اتفقوا فيه على الرفع، إلا في رواية شاذة عن بعضهم[٥]، فاضطر النحاة إلى أن تمحلوا لإخراجه عن هذه القاعدة المذكورة؛ لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار، فأشار المصنف إلى ما تمحلوا لإخراجه عنها فقال: (**وَنَحْوُ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي**[٦] **فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا﴾**[٧] **الْفَاءُ**) فيه مرتبط (**بِمَعْنَى الشَّرْطِ**[٨] **عِنْدَ الْمُبَرِّدِ**[٩]) لكون الألف واللام

---

[١] سورة القمر: ٥٣.

[٢] أي: لا يترك سيئة كبيرة ولا صغيرة.

[٣] لا يمنع الفاء بحسب الظاهر دخوله في هذا الباب؛ لأن ما بعدها قد يعمل فيما قبلها نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (سورة المدثر:٣).

[٤] سورة النور: ٢.

[٥] هو عيسى ابن عمرو.

[٦] الواو إما للعطف على كل شيء فعلوه، فيكون التقدير: وكذا نحو: ﴿الزانية والزاني﴾، وقوله الفاء بمعنى الشرط تعليل، وجملة قوله: وجملتان بتقدير المبتدأ أي: هذه الآية جملتان تعليل آخر معطوف على الأول، وإما للعطف على قوله: وكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ﴾ (القمر:٥٢)، وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط المشيرة إلى التعليل خبر لقوله نحو: ﴿الزانية﴾، بتقدير العائد، وقوله: جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الإعراب.

[٧] سورة النور:٢.

[٨] فتكون الباء صلة. ويجوز أن تكون للسببية.

[٩] قيل: ظرف لعامل الظرف المقدر. والأظهر أنه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر كما أن قوله عند سيبويه ظرف للنسبة بين المبتدأ والخبر، يوافق قوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللهِ الْإِسْلَامُ﴾ (سورة آل

في «الزانية والزاني» مبتدأ موصولاً فيه معنى الشرط، واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط، فخبر المبتدأ كالجزاء، والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط؛ لدلالته على سببيته للجزاء، ومثل هذا الفاء[١] لا يعمل ما في حيزه في ما قبله، فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله، فتعين فيه الرفع.

(وَ) الآية (جُمْلَتَانِ) مستقلتان (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ) إذ «الزانية»[٢] مبتدأ محذوف المضاف[٣]، و«الزاني» عطف عليه، والخبر محذوف، أي: حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعدُ، وقوله: «فاجلدوا» جملة ثانية لبيان الحكم الموعود، والفاء عنده أيضاً للسببية، أي: إن ثبت زناهما[٤] فاجلدوا.

وقيل: زائدة[٥] أو للتفسير[٦]، وجزء الجملة[٧] لا يعمل في جزء جملة أخرى، فيمتنع التسليط، فلا يدخل في الضابطة، فتعين الرفع.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الفاء فمعنى الشرط، ولم تكن الآية جملتين أيضاً، فهي يكون داخلة تحت الضابطة (فَالْمُخْتَارُ) حينئذ فيها (النَّصْبُ) واختيار النصب[٨] باطل؛ لاتفاق القراء على الرفع، فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط أو جعل الآية جملتين، لتعين الرفع.

عمران:١٩).

[١] إنما قال: مثل لأن الفاء إذا كانت زائدة أو غير واقعة موقعها لغرض كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (سورة الضحى:٩)، جاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها.

[٢] توجيه المبرد أقوى من هذا التوجيه لعدم احتياجه إلى إضمار. ولذا قدمه المصنف، لكن فيه أنه يلزم أن يكون الإنشاء خبراً.

[٣] أو خبر كذلك. والتقدير: هذا حكم الزانية والزاني، كما يقال في المفصل واللباب.

[٤] شرعاً. وذلك بأربعة شهداء أو بالإقرار.

[٥] وما بعدها ابتداء كلام. ولا يخفى أن القول بالزيادة مع ظهور احتمال السبب بعيد.

[٦] لأن «اجلدوا» إيجاب، والإيجاب متضمن للوجوب الذي هو الحكم.

[٧] يجوز أن يقال: إن ما بعد فاء التفسير أو السببية إذا كانت الفاء واقعة موقعها لا تعمل فيما قبلها.

[٨] يعني: أن الشرطية إشارة إلى قياس استثنائي استثنى فيه نقيض التالي ليثبت نقيض المقدم. وهو ما ذهب إليه المبرد وسيبويه. وإنما حمله على ذلك إذ لو لم يحمله لكان معناه أن اختيار النصب واقع على بعض التقادير، لكنه غير واقع أصلاً، فإن الشاذ لا يعبأ به.

(الرَّابِعُ) من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها (التَّحْذِيرُ). وإنما وجب حذف الفعل فيه، لضيق الوقت[١] عن ذكره.

(وَهُوَ) في اللغة: «تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه».

وفي إصطلاح النحاة: (مَعْمُولٌ[٢]) أي: اسم عمل فيه النصب بالمفعولية[٣] (بِتَقْدِيرِ: «اتَّقِ»[٤] تَحْذِيراً) أي: حُذِّرَ ذلك المعمول تحذيراً، فيكون مفعولًا مطلقاً، أو ذُكر تحذيراً، فيكون مفعولاً له (مِمَّا بَعْدَهُ[٥]) أي: مما بعد ذلك المعمول (أَوْ ذُكِرَ الْمُحَذَّرُ مِنْهُ مُكَرَّراً[٦]) على صيغة المجهول عطفاً على «حُذِّر» أو «ذُكِر» المقدر.

فإن قلت: فعلى هذا لا بد من ضمير في المعطوف كما كان في المعطوف عليه؟

قلنا: نعم[٧]، لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر؛ إذ تقدير الكلام أو معمول بتقدير «اتق» ذكر مكرراً، إلا أنه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد إلى المعمول إشعاراً بأنه محذر منه لا محذر.

(مِثْلُ: «إِيَّاكَ وَالأَسَدَ»[٨] وَ«إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ») هذان مثالان لأول نوعي التحذير،

---

[١] في كلا قسمي التحذير ضيق وقت، وهو أضيق في القسم الثاني منه. ولهذا لا يذكر المحذر منه.

[٢] نقل إليه لتعلق التحذير به لكونه محذراً أو محذراً منه.

[٣] أشار به إلى أن إطلاق المعمول على اللفظ باعتبار أنه محل لأثر العامل.

[٤] الأنسب بالصناعة أن يقال: بـ«اتق» بدون التقدير.

[٥] هذا القسم الذي هو المحذر: إما ظاهر أو مضمر. والظاهر لا يجيء إلا مضافاً إلى المخاطب. والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطباً. وقد يجيء متكلماً نحو: إياي والشر. وسيبويه يقدر بنحو: لا حذر، وغيره يقدر بنحو حذر خطاباً. والأول أولى، كذا ذكره الشيخ الرضي.

[٦] هذا القسم يكون ظاهراً أو مضمراً سواء كان الظاهر مضافاً، أو لا والمضمر متكلماً أو مخاطباً أو غائباً.

[٧] أو قلنا: بتقدير العائد. والتقدير: أو ذكر المحذر منه من نوعيه أو باستتار ضمير في ذكر، وجعل المحذر منه بدلاً منه.

[٨] قال الشيخ الرضي: قال المصنف: الأصل اتقك ثم لما لم يجمعوا بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد جاؤوا بالنفس مضافاً إلى الكاف، فقالوا: اتق نفسك، فلما حذفوا الفعل حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه، فرجع الكاف، ولم يجز أن يكون متصلاً؛ لأن عامله مقدر، فصار منفصلاً. ثم قال: وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه. والأولى أن يقال: هو بتقدير إياك بعد بتأخير العامل. وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا كان أحدهما منفصلاً.

ومعناهما: «بَعِّدْ نَفْسَكَ مِنَ الأَسَدِ وَالأَسَدَ مِنْ نَفْسِكَ»، و«بَعِّدْ نَفْسَكَ عَنْ حَذْفِ الأَرْنَبِ» وهو ضربه بالعصا، و«بَعِّدْ حَذْفَ الأَرْنَبِ عَنْ نَفْسِكَ»، وعلى التقديرين المحذر منه هو الأسد والحذف، فإن المراد من تبعيد الأسد أو الحذف من نفسك تحذيرها منهما، لا تحذيرهما منها.

(وَ«الطَّرِيقَ الطَّرِيقَ») مثال لثاني نوعيه أي: «اتق الطريقَ الطريقَ».

ولا يخفى[١] عليك أن تقدير «اتق» في أول النوعين غير صحيح؛ لأنه لا يقال: اتقيتُ زيداً من الأسدِ»، فينبغي أن يقدر فيه مثل: «بَعِّدْ وَنَحِّ» وتقدير «بَعِّدْ» في مثال النوع الثاني غير مناسب؛ لأن المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده، فالصواب أن يقال[٢]: بتقدير «بَعِّدْ أو اتَّقِ» أو نحوهما، فيقدر مثل: «بَعِّدْ» في جميع أفراد النوع الأول، وفي بعض أفراد النوع الثاني مثل: «نَفْسَكَ نَفْسَكَ»، فإن المعنى على هذا: «بَعِّدْ نَفْسَكَ مِمَّا يُؤْذِيكَ[٣] كَالأَسَدِ وَنَحْوِهِ»، ويقدر مثل: «اتق» في بعضها كالمثال المذكور.

قيل: لفظ الأسد في «إِيَّاكَ وَالأَسَدَ» خارج عن النوعين، فينبغي ألا يكون تحذيراً. وليس كذلك، فإنه أيضاً تحذير؟

وأجيب: بأنه تابع للتحذير، والتوابع خارجة عن المحدود، بدليل ذكرها فيما بعدُ.

(وَتَقُولُ) في قسمي النوع الأول: (إِيَّاكَ مِنَ الأَسَدِ[٤]) كما كنت تقول: «إياك والأسد» (مِنْ أَنْ تَحْذِفَ) كما كنت تقول: «إياك وان تُحْذَفَ» (وَ) تقول في المثال الأخير: («إِيَّاكَ أَنْ تَحْذِفَ بِتَقْدِيرِ «مِنْ») أي: «إياك من أن تُحْذَفَ»؛ لأن حذف حرف الجر[٥] عن «أَنَّ وأَن» قياس.

---

[١] إلى قوله غير صحيح. يمكن أن يضمن في اتق معنى التبعيد. ويكون التقدير: اتق مبعداً نفسك. ولا يخفى أن في تقدير اتق مع تضمينه معنى التبعيد تأكيداً ليس في تقدير بعد.

[٢] يمكن أن يقال: أراد تقدير اتق ونحوه.

[٣] فيه تأمل؛ لأن نفسك محذر منه لا محذر. فكيف يصح القول بأن المعنى بعد نفسك مما يؤذيك؟ اللّٰهم إلا أن يقال: إن اتقاء الشخص من نفسه. والتحذير منها ليس إلا لإيقاعها الشخص في ضر، فالمحذر منه في الحقيقة هو الضر، وهي محذرة بالمآل، فإذا نظر إلى المآل صح هذا المعنى.

[٤] فتذكر المحذوف، وتحذف المعطوف؛ لأن المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معاً.

[٥] لأن «أن» حرف موصولة طويلة بصلتها، لكونها مع الجملة التي بعدها في تأويل اسم، فلما طال لفظ «ما» هو في الحقيقة اسم واحد، أجازوا فيه التخفيف قياساً بحذف حرف الجر.

(وَلاَ تَقُولُ) في المثال الأول: «(إِيَّاكَ الْأَسَدَ» [١]؛ لِامْتِنَاعِ تَقْدِيرِ «مِنْ») وشذوذه من غير «أَنَّ وأَنْ».

فإن قلت: فليكن بتقدير العاطف؟

قلنا: حذف العاطف أشد شذوذاً؛ لأن حذف حرف الجر قياس مع «أَنَّ وأَنْ»، شاذ كثير في غيرهما. وأما حذف العاطف، فلم يثبت إلا نادراً.

[المفعول فيه]

(الْمَفْعُولُ فِيهِ [٢]: هُوَ مَا فُعِلَ فِيهِ [٣] فَعْلٌ) أي: حدث [٤] (مَذْكُورٌ [٥]) تضمناً [٦] في ضمن الفعل الملفوظ أو المقدر أو شبهه كذلك، أو مطابقة إذا كان العامل مصدراً [٧].

فقوله: «ما فعل فيه فعل» شامل لأسماء الزمان والمكان [٨] كلها، فإنه لا يخلو زمان أو مكان عن أن يفعل فيهما [٩] فعل سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما أو لا [١٠].

وقوله: «مذكور» خرج به ما لا يذكر فعلٌ فُعِلَ فيه نحو: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمٌ طَيِّبٌ»، فإنه وإن كان فُعل فيه فعلٌ لا محالة، لكنه ليس بمذكور، ولكن بقي مثل: «شَهِدْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ» داخلاً فيه، فإن «يوم الجمعة» يصدق عليه أنه فعل فيه فعلٌ مذكور؛ فإن شهود يوم الجمعة لا يكون إلا يوم الجمعة، فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية أي: المفعول فيه: «ما فعل فيه فعل مذكور من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور» لخرج مثل هذا المثال

---

[١] أما قول الشاعر: «فإياك إياك المراء فإنه» فلضرورة الشعر، أو لأن إياك إياك من باب الأسد الأسد. والمراء منصوب بمثل «اترك» أو «احذر»، أو لأن المراء في تأويل أن تمارى.

[٢] أي: ومنه المفعول فيه، أو هذا باب المفعول فيه، أو المفعول فيه هو كذا. وهو فصل على الأخير، وصدر استئنافية على الأولين.

[٣] أي: في مسماه، أو في نفسه مسامحة، أو اسم ما فعل فيه.

[٤] وهو الفعل اللغوي.

[٥] أي: مؤدى.

[٦] إلى قوله: «أو مطابقة» كأنه أراد بالمطابقة الدلالة على المقصود بالأصالة، وبالتضمن ما يقابلها، فيندرج في المذكور المستعمل في المعنى الالتزامي وما له لمح إلى معنى.

[٧] أو ما بمعناه بأن يكون اسم المصدر.

[٨] المراد باسم الزمان المعنى الإضافي لا المفهوم الاصطلاحي، وهو ظاهر.

[٩] صوابه: فيه.

[١٠] لفظاً أو تقديراً، وهو المراد بالذكر، والمذكور في هذا البحث فلا تغفل.

منه، فإن ذكر «يوم الجمعة» فيه ليس من حيث إنه فعل فيه فعل مذكور، بل من حيث إنه وقع عليه فعل مذكور. ولا يخفى على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة إلى قوله: «مذكور» إلا لزيادة تصوير المعرف.

قوله: (مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ[١]) بيان لـ«ما» الموصولة أو الموصوفة، إشارة إلى قسمي المفعول فيه[٢]، وتمهيد لبيان حكم كل واحد منهما.

وهو أي: المفعول فيه ضربان:

١-ما يظهر فيه «في»، وهو مجرور بها.

٢-وما يقدر فيه «في»، وهو منصوب بتقديرها.

وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير «في». وأما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه. وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور أيضاً مفعولاً فيه، ولذلك قال: (وَشَرْطُ نَصْبِهِ) أي: شرط نصب المفعول فيه (تَقْدِيرِ «فِي»)؛ إذ التلفظ بها يوجب الجر.

(وَظُرُوفُ الزَّمَانِ كُلُّهَا) مبهماً كان الزمان أو محدوداً[٣] (تَقْبَلُ ذَلِكَ) أي: تقدير «في»؛ لأن المبهم منها جزء مفهوم الفعل، فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر، والمحدود منها محمول عليه أي: على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو: «صُمْتُ دَهْراً، وَأَفطَرْتُ الْيَوْمَ».

(وَظُرُوفُ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ) مكاناً (مُبْهَماً[٤] قَبِلَ ذَلِكَ) أي: تقدير «في» حملًا على الزمان المبهم، لاشتراكهما في الإبهام، نحو: «جَلَسْتُ خَلْفَكَ» (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن مبهماً، بل يكون محدوداً (فَلاَ) تقبل تقدير «في»؛ إذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم

---

[١] قد يجعل المصدر حيناً بحذف المضاف، أو يجعل المصدر مجازاً عن الحين لاشتراكها في مدلولية الفعل، وعلامة المظروفية والظرفية. وقد يجعل العين مكاناً نحو: جلست في الشمس أي: في مكانها إذا أريد بالشمس النور، أو في مكان أثرها إذا أريد بها الجرم.

[٢] إشارة إلى أن قوله: من زمان ليس قيداً احترازياً بناء على أن في محمولة على الظرفية الحقيقية، فليس كل مجرور بـ«في» مفعولاً فيه.

[٣] اتفق القوم على أن المبهم من الزمان ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم والليلة والشهر والسنة.

[٤] جعل الضمير راجعاً إلى المكان، وإلا لوجب أن يقول: إن كانت ولما كانت إضافة الظروف إلي المكان بيانية لم يحتج الجملة الواقعة خبراً إلى عائد؛ لأن عائد المبين عائد المبين.

لاختلافهما ذاتاً وصفة، نحو: «جَلَسْتُ فِي الْمَسْجِدِ».

(وَفُسِّرَ الْمُبْهَمُ) من المكان (بِالْجِهَاتِ السِّتِّ[1]) وهي: «أمام، وخلف، ويمين، وشمال، وفوق، وتحت»، وما في معناها، فإن «أمام زيد» مثلاً يتناول جميع ما يقابل وجهه إلى انقطاع الأرض، فيكون مبهماً.

ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال (وَحُمِلَ عَلَيْهِ) أي: على المبهم المفسر بالجهات الست («عِنْدَ[2] وَلَدَى» وَشِبْهُهُمَا) نحو: «دون وسوى» (لِإِبْهَامِهِمَا[3]) أي: لإبهام «عند ولدى»، ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه؛ لأن حكمه حكمهما.

وفي بعض النسخ: «لإبهامها» كما هو الظاهر.

وكذا حمل على المبهم من المكان (لَفْظُ «مَكَانٍ»[4]) وإن كان معيناً، نحو: «جَلَسْتُ مَكَانَكَ» (لِكَثْرَتِهِ) في الاستعمال مثل الجهات الست لا لإبهامه.

(وَ) كذا حمل عليه (مَا بَعْدَ «دَخَلْتُ»[5]) وإن كان معيناً (نَحْوُ: «دَخَلْتُ الدَّارَ»)

---

[1] هذا تفسير أكثر المتقدمين. وأما تفسير غيرهم، فمنهم من قال: إن المبهم من المكان هو النكرة، والمعين منه هو المعرفة. وفيه أن نحو خلفك معرفة مع أنه منصوب اتفاقاً. ويمكن دفعه بأنه ملحق بالنكرة لإبهامه أو بأنه نكرة حقيقة لما قاله الفاضل الهندي في الإرشاد من أن الجهات الست لا تتعرف بالإضافة كما لا يتعرف مثل بها. ومنهم من فسرهما بمثل ما فسر المبهم والمعين من الزمان، وتدخل في المبهم الجهات الست، وعند، ولدى ووسط وبين وتلقاء، وليس كل منهم عندهم جائز النصب؛ لأن جانب وما بمعناه من جهة ووجه بمعناها، وكنف وذري لا يقال فيها مثلاً زيد جانب عمرو بل يقال: في جانبه أو إلى جانبه. وكذا خارج وداخل وليس أيضاً كان معين مجروراً عندهم، فإن المقادير المسموحة كالفرسخ، والميل منصوبة.

[2] ينبغي أن يذكر أمر المقادير المسموحة أيضاً، فإنها منصوبة اتفاقاً. قال الشيخ الرضي: ينبغي أن تحمل على الجهات الست لمشابهتها لها في الانتقال، فإن تعيين ابتداء الفرسخ مثلاً لا يختص موضعاً دون موضع، بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول الخلف قداماً واليمين شمالاً.

[3] أراد بالإبهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي.

[4] بشرط أن يكون في عامله معنى الاستقرار، فلا يقال: كتبت المصحف مكان كذا. قال الشيخ الرضي: اسم المكان الذي في أوله ميم زائدة إن كان مشتقّاً من حدث بمعنى الاستقرار، والكون ينتصب بالدال على ذلك الحدث، وبما ينتصب به المكان المختص وهو "دخلت وسكنت ونزلت" وإن لم يكن كذلك، فلا ينتصب إلا بما ينتصب به المكان المختص.

[5] وكذا سكنت ونزلت.

لكثرته في الاستعمال، لا لإبهامه (عَلَى الْأَصَحِّ) أي: على المذهب الأصح، فإنه ذهب بعض النحاة إلى أنه مفعول به، لكن الأصح أنه مفعول فيه، والأصل استعماله بحرف الجر، لكنه حذف لكثرة استعماله، وهذا محل تأمل، فإن الفعل لا يطلب المفعول فيه إلا بعد تمام معناه. ولا شك أن معنى الدخول لا يتم[١] بدون الدار مثلًا، وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه، كما إذا قلت: «دخلت الدار في البلد الفلاني»، فالظاهر أنه مفعول به لا مفعول فيه. ومما يؤيد ذلك أن كل فعل نسب إلى مكان خاص بوقوعه فيه يصح أن ينسب إلى مكان شامل له ولغيره، فإنه إذا قلت: «ضربت زيداً في الدار» التي هي جزء من البلد، فكما يصح أن تقول: «ضربت زيداً في الدار» كذلك يصح أن تقول: «ضربته في البلد»، وفعل الدخول بالنسبة إلى الدار ليس كذلك[٢]، فإنه إذا قال الداخل في البلد: «دخلت الدار» لا يصح أن يقول: «دخلت البلد»، فنسبة الدخول إلى الدار ليست كنسبة الأفعال إلى أمكنتها التي فعلت فيها، فلا تكون الدار مفعولاً فيه، بل تكون مفعولاً به.

وقيل: معناه على الاستعمال الأصح، فيكون إشارة إلى أن استعمال «دخلتُ» مع «في» نحو: «دخلت في الدار» صحيح، لكنَّ الأصح استعماله بدون «في». ونقل عن سيبويه أن استعماله بـ«في» شاذ.

(وَيُنْتَصَبُ) أي: المفعول فيه (بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ) بلا شريطة التفسير، نحو: «يوم الجمعة» (فِي جَوَابِ مَنْ قَالَ: «مَتَى سِرْتَ؟») أي: سرتُ يوم الجمعة.

(وَبِعَامِلٍ مُضْمَرٍ عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ) نحو: «يوم الجمعة صمتُ فيه»، والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به.

---

[١] فيكون في صلة له كما أن عن صلة لضده الذي هو الخروج استدل الشيخ الرضي على أن الدخول لازم بلزوم كلمة «في» في غير المكان ودخولها في المكان. ويكون الدخول فعلاً، والفعول من المصادر اللازمة غالباً، وبكونه ضد الخروج وهو لازم. ولا يخفى أن ما ذكره يدل على نفي التعدي بلا واسطة.

[٢] فيه أنه يصح ذلك في دخلت الباب، دخلت الدهليز، دخلت الدار. وإذا كان الباب مفعولًا فيه فكذلك كل ما بعد "دخلت".

(**الْمَفْعُولُ لَهُ: هُوَ مَا فُعِلَ لِأَجْلِهِ**) أي: لقصد تحصيله، أو بسبب وجوده. وخرج به سائر المفاعيل مما فعل مطلقاً، أو به، أو فيه، أو معه (**فَعْلٌ**[١]) أي: حدث (**مَذْكُورٌ**) أي: ملفوظ حقيقة أو حكماً، فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدراً، كما إذا قلت: «تأديباً» في جواب من قال: «لم ضربت زيداً».

فقوله: «مذكور» احترازٌ عن مثل: «**أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ**».

فإن قلت: كيف يصح الاحتراز به عنه، وهو أي: الفعل الذي فُعل لأجله مذكور في الجملة كما في «**ضَرَبْتَ زَيْداً؟**»

قلنا: المراد مذكور معه.

فإن قلت: هو مذكور معه في «**ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً؟**».

قلنا: المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه، ويرد حينئذ نحو: «**أَعْجَبَنِي التَّأْدِيبُ الَّذِي ضَرَبْتَ لِأَجْلِهِ**»[٢]، اللّٰهم إلا أن يراد بذكره معه[٣] إيراده معه للعمل فيه[٤].

(**مِثْلُ: «ضَرَبْتُهُ تَأْدِيباً لَهُ»**[٥]) مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل، وهو الضرب، فإن

---

[١] أي: ما هو حامل على الفعل، وهو مقدم إما بحسب التصور أو بحسب التحقق.

[٢] بل يرد «أعجبني التأديب»؛ لأنه يصدق عليه أنه ما فعل لأجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه في قوله: أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله.

[٣] لا يقال: يخرج مفعول له المجرور، نحو: جئتك للسمن؛ لأن العامل في المجرور هو الجار لا الفعل؛ لأن التحقيق أن العامل في المجرور هو الفعل، وأنه المنصوب محلاً، والجار بمنزلة الهمزة والتضعيف.

[٤] فيه أن تعريف المفعول له ليعرف حكمه، وهو انتصابه بالفعل، فلو توقف معرفته على أنه ينتصب بالفعل. وأورد الفعل لينصبه لدار. وفيه أيضاً أنه يرد عليه بعد أعجبني التأديب الذي ضربت لأجله، بل أعجني التأديب أيضاً؛ لأنه يصدق على التأديب أنه ما فعل لأجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب «ضربت زيداً للتأديب» فافهم.

[٥] إلى قوله: فإن التأديب إنما يحصل بالضرب. قيل: التأديب عين الضرب، فكيف يحصل به؟ وأجيب: بأنه يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب. وإنما نصب التأديب لتضمنه التأدب، ويكذبه امتناع "ضربته تأدباً"، كما صرح به الرضي ناقلاً عن النحاة، فالجواب منع أن التأديب عين الضرب، بل هو إحداث التأدب، والضرب سبب الإحداث وُوسيلته.

التأديب إنما يحصل بالضرب [١] ويترتب عليه.

(وَ«قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً» [٢]) مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود، فإن القعود إنما وقع بسبب الجبن، والقائل [٣] بكون المفعول له معمولًا مستقلًّا غير داخل في المفعول المطلق يخالف (خِلاَفاً) ظاهراً (لِلزَّجَّاجِ [٤]، فَإِنَّهُ) أي: المفعول له (عِنْدَهُ) أي: عند الزجاج (مَصْدَرٌ [٥]) من غير لفظ فعله، فالمعنى عنده في المثالين المذكورين: «أَدَّبْتُهُ بِالضَّرْبِ تَأْدِيباً، وَجَبُنْتُ فِي الْقُعُودِ عَنِ الْحَرْبِ جُبْناً» [٦]، أو «ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ تَأْدِيبٍ، وَقَعَدْتُ قُعُودَ جُبْنٍ» [٧].

ورد قول الزجاج [٨] بأن صحة تأويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته. ألا ترى إلى صحة تأويل الحال بالظرف من حيث إن معنى «جاء زيد راكباً» جاء زيد وقت الركوب من غير أن تخرج عن حقيقتها.

---

[١] إن قلت: كيف يحصل التأديب بالضرب، ويترتب عليه مع اتحادهما بحسب الذات؟ قلنا: أراد ترتب ما يتضمنه التأديب، أعني: التأدب. قال الشيخ الرضي: العلة الحاملة التأدب، وإنما نصب التأديب لتضمنه العلة الحقيقية، ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان. ولو صرحت بالعلة الحقيقية لم ينتصب عند النحاة.

[٢] قيل: ولو قال وجاريته شجاعة لكان أحسن أي: أحسن بمقام المنازعة للزجاج، وإظهار الجلادة، ويحتمل أن يقال فيه تعريض عليه وتنبيه على عدم دقته، والاكتفاء بظاهر الأمر.

[٣] والقول بكون المفعول له مفهوماً مستقلًّا، كما هو المفهوم من الكلام يخالف خلافاً لقول الزجاج.

[٤] لا فائدة لقوله: ظاهراً. والأظهر أن يقدر: يخالف الزجاج هذا القائل خلافاً؛ لأن قول النحاة أصل، والخلاف إنما وقع منه.

[٥] لما رأى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلًا وبياناً له كما في «ضربت تأديباً»، فإن معناه: أدبت بالضرب تأديباً.

[٦] فيه أن القعود مغاير بالذات للجبن، فإنه مقدم على القعود بحسب التحقق، فكيف يصح أن يكون مصدراً مغايراً للفظ فعله اللّٰهم إلا أن يراد بالجبن أثر الكيفية القائمة بالنفس، وهو القعود عن الحرب كما قد يراد بالشجاعة الأثر المترتب على الكيفية النفسانية، وهو الإقدام. ولا يخفى أن في ذلك مخالفة من وجه آخر.

[٧] الظاهر أن المصدر حقيقة هو المحذوف لا المذكور. وإطلاق المصدر عليه لنيابته عن المحذوف كما في «ضربته سوطاً» أي: ضرب سوط، فالقول بأنه على هذا التقدير مصدر من غير لفظ فعله لا يخلو عن شيء.

[٨] ورده المصنف أيضاً بأن معنى ضربته تأديباً ضربته للتأديب اتفاقاً. وقولك: للتأديب ليس بمفعول مطلق، فكذا تأديباً الذي بمعناه.

(وَشَرْطُ نَصْبِهِ) أي: شرط انتصاب المفعول له، لا شرط كون الاسم مفعولاً له، فالسمن والإكرام في قولك: «جِئْتُكَ لِلسَّمْنِ وَلِإِكْرَامِكَ الزَّائِرَ عِنْدَهُ» مفعول له على ما يدل عليه حده، وهذا كما قال في المفعول فيه أن شرط نصبه تقدير «في»، وهذا أيضاً خلاف اصطلاح القوم (تَقْدِيرُ اللاَّمِ)؛ لأنها إذا ظهرت لزم الجر، وخص اللام بالذكر[١]؛ لأنها الغالب في تعليلات الأفعال، فلا يقدر غيرها من «من أو الباء أو في» مع أنها من دواخل المفعول له، كقوله تعالى: ﴿خَاشِعاً مُتَصَدِّعاً مِنْ خَشْيَةِ اللهِ﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿فَبِظُلْمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا﴾[٣]، وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتِ النَّارَ فِي هِرَّةٍ»، أي: لأجلها.

ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ، وإبقائها في النية، وكان الأصل إبقاءها في اللفظ والنية، فلا حاجة في إبقائها في النية إلى الشرط، بل الحاجة إليه إنما يكون في حذفها من اللفظ، ولهذا قال: (وَإِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُهَا) ولم يكتف بإرجاع ضمير الفاعل إلى تقدير اللام، فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها (إِذَا كَانَ) المفعول له (فَعْلاً) احتراز عما إذا كان عيناً[٤]، نحو: «جئتك للسمن» (لِفَاعِلِ الْفِعْلِ الْمُعَلَّلِ بِهِ) أي: اتحد فاعله وفاعل عامله[٥].

احتراز عما إذا كان فعلاً لغيره نحو: «جئتك لمجيئك إياي» (وَمُقَارِناً لَهُ) أي: للفعل المذكور (فِي الْوُجُودِ) بأن يتحد زمان وجودهما[٦] نحو: «ضربته تأديباً»؛ إذ زمان الضرب والتأديب واحد؛ إذ لا مغايرة بينهما إلا بالاعتبار، أو يكون زمان وجود أحدهما[٧] بعضاً من زمان وجود الآخر[٨]، نحو: «قعدت عن الحرب جبناً»، فإن زمان الفعل أعني: القعود بعض زمان المفعول له، أعني: الجبن ونحو: «شَهِدْتُ الْحَرْبَ

---

[١] التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون «في» في المفعول فيه مبني على الغفلة عن أن الباء أيضاً من دواخل المفعول فيه، نحو: قمت بالمسجد.

[٢] سورة الحشر: ٢١.

[٣] سورة النساء: ١٦٠.

[٤] ينبغي أن يقول: احتراز عما إذا كان غير فعل ليشمل نحو: جئتك للسواد.

[٥] أشار إلى أن المصنف لو قال هكذا لكان أولى، فإنه الواضح الأخصر.

[٦] فالعبارة الواضحة الموجزة إنما جاز حذفها إذا اتحد فاعله وفاعل عامله وزمانهما.

[٧] بأن يكون آخره أول الحدث، أو بالعكس، أو بغير ذلك.

[٨] لا حاجة إلى هذا التصحيح في المثال المذكور؛ لأن علة العقود هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه، إلا أن يقال: بعد الجبن منْ أوله إلى آخره جبناً واحداً لا جبناً متعددة.

إِيقَاعاً لِلصُّلْحِ[١] بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ»، فإن زمان المفعول له أعني: إيقاع الصلح بعض زمان الفعل أعني: شهود الحرب.

واحترز بذلك القيد عما إذا لم يكن مقارناً له في الوجود، نحو: «أكرمتك اليوم لوعدي بذلك أمس».

وإنما اشترط هذه الشرائط؛ لأنه بهذه الشرائط[٢] يشبه المصدر، فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به، بخلاف ما إذا اختل شيء منها.

[المفعول معه]

(الْمَفْعُولُ مَعَهُ) أي: الذي فعل بمصاحبته بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه، أو المفعول في وقوع الفعل عليه.

فقوله: «معه» مفعول ما لم يسم فاعله أسند إليه المفعول كما أسند إلى الجار والمجرور في المفعول به، وفيه، وله، والضمير المجرور راجع إلى اللام. واعتذر عن نصبه بما جوّزه بعض النحاة من إسناد الفعل إلى لازم النصب، وتركه منصوباً جرياً على ما هو عليه في الأكثر، وإليه ذهب في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[٣] على قراءة النصب، وفي بعض الحواشي: أن هذا الرأي شريف جدّاً[٤].

وقيل: الوجه أن يجعل من قبيل: .... وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ[٥]

فإن مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع إلى مصدره، أي: حيل الحيلولة؛ لأن «بَيْنَ» للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل، فعلى هذا معناه: الذي فعل فعل بمصاحبته على أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميراً راجعاً إلى مصدره، والضمير المجرور للموصول.

---

[١] لا يخفى أنه يصح هذا التركيب وإن لم يوقع الشاهد الصلح، فلم يجب كونه مقارناً له في الوجود إذا لم يجب الوجود فضلاً عن المقارنة، فبالوجود إلا أن يقال: المراد بالمقارنة هنا أعم من المقارنة في الوجود في الواقع، أو في قصد الفاعل.

[٢] قال المصنف: إنما اشترط ذلك؛ لأن علة الأفعال كثيراً ما تجيء جامعة للشرائط، فحصولها دليل على اللام المقدرة.

[٣] سورة الأنعام: ٩٤.

[٤] لجعل ما هو محط الفائدة قائماً مقام الفاعل، ولخلوه عن تكلف اعتبار ضمير راجع إلى مصدر الفعل، عن جعل المصدر نائباً مناب الفاعل من غير تخصيص.

[٥] قال قدس سره في الحاشية: العير الحمار الوحشي والأهلي. والنزوان: الوثوب.

(هُوَ مَذْكُورٌ بَعْدَ الْوَاوِ) احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء[١] (لِمُصَاحَبَةِ مَعْمُولِ فِعْلٍ) اللام متعلق بـ«مذكور»[٢]، أي: يكون ذكره بعد الواو لأجل مصاحبته معمول فعل وإفادته إياها سواء كان ذلك المعمول[٣] فاعلًا، نحو: «اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشَبَةَ»[٤]، أو مفعولاً نحو: «كَفَاكَ وَزَيْداً دِرْهَمٌ»، وسواء كان ذلك الفعل (لَفْظاً) أي: لفظيّاً كالمثالين المذكورين (أَوْ مَعْنًى) أي: معنويّاً، نحو: «مَا لَكَ وَزَيْداً؟» أي: ما تصنع وزيداً، والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل[٥] مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو: «سِرْتُ وَزَيْداً»، أو مكان واحد[٦] نحو: «لَوْ تُرِكَتِ النَّاقَةُ[٧] وَفَصِيلَهَا لَرَضَعَتْهَا»، فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فإنها لا تدل إلا على المشاركة في أصل الفعل دون المصاحبة.

اعلم أن مذهب جمهور النحاة[٨] أن العامل في المفعول معه الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى «مع»، وإنما وضعوا «الواو» موضع «مع»؛ لكونها أخصر، وأصلها واو العطف[٩] التي فيها معنى الجمع، فناسب معنى المعية.

---

[١] لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره، بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء أيضاً، فالحق أن المقصود الاحتراز عن المذكور بعد «مع»، ولولاه لقال المذكور لمصاحبته إلى آخره.

[٢] فيه لطافة ولو قال: بالمذكور لكان ألطف، فتدبر.

[٣] شرط بعضهم كون المعمول فاعلًا نظراً إلى أن «عمراً» في قوله: «ضربت زيداً وعمراً» معطوف اتفاقاً لا مفعول معه. وينتقض ما قاله بنحو: «حسبك وزيداً»، فإن الكاف في المعنى مفعول؛ إذ المعنى: يكفيك.

[٤] أي: تساوى الماء والخشبة في العلو أي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبة أرفع من الماء، والخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته.

[٥] فلا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس كما ذهب إليه الأخفش، ويجوز غيره استدلالًا بقولهم: ما زلت أسير والنيل، فإن الماء لا يسير بل يجري. ويمكن أن يقال: المراد بالسير المعنى المجازي الشامل للسير والجريان.

[٦] المشهور الاكتفاء بوحدة الزمان.

[٧] على صيغة المجهول. ولو جعلته صيغة معروفة لكان من باب «ضربت زيداً وعمراً»، ولم يكن مما نحن فيه.

[٨] قال عبد القاهر: هو منصوب بنفس الواو. وفيه أن الأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى مع مطلقاً لنصبت في كل رجل وضيعته. وقال الأخفش: منصوب نصب الظروف؛ لأنها قامت مقام مع لكن لما كانت في الأصل حرفاً أعطى النصب ما بعدها.

[٩] ولهذا لا يجوز تقديم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقاً. ولا على مصاحبة خلافاً لأبي الفتح. قال الشيخ الرضي: لا أرى منعاً من تقديم المفعول معه على عامله إذا تأخر عن المصاحب كما

(**فَإِنْ كَانَ**) أي: وجد[1] (**الْفِعْلُ**) أي: ما يدل على الحدث، فيعم الفعل، واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها (**لَفْظاً وَجَازَ**) أي: لم يجب (**الْعَطْفُ**) ولم يمتنع، فلا ينتقض بمثل: «ضَرَبْتُ زَيْداً وَعَمْراً» لوجوب العطف[2] فيه (**فَالْوَجْهَانِ**[3]) أي: العطف والنصب على المفعولية جائزان (**نَحْوُ**: «**جِئْتُ أَنَا وَزَيْداً**») بالنصب على المفعولية (وَ«**زَيْدٌ**») بالرفع على العطف.

(**وَإِلاَّ**) أي: وإن لم يجز العطف بل يمتنع (**تَعَيَّنَ النَّصْبُ**[4] **مِثْلُ**: «**جِئْتُ وَزَيْداً**») فإن العطف فيه ممتنع[5]، لعدم الفاصلة، لا بتأكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره.

(**وَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ مَعْنًى**) أي: أمراً معنوياً مستنبطاً من اللفظ (**وَجَازَ**) أي: لم يمتنع (**الْعَطْفُ تَعَيَّنَ الْعَطْفُ**[6]) حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة[7]، مع جواز وجه آخر، وهو العطف (**نَحْوُ**: «**مَا لِزَيْدٍ وَعَمْرٍو؟**» **وَإِلاَّ**[8]) أي: وإن لم يجز العطف بل امتنع (**تَعَيَّنَ النَّصْبُ**) حيث لا وجه سواه (**نَحْوُ**: «**مَا لَكَ وَزَيْداً؟**» وَ«**مَا شَأْنُكَ وَعَمْراً؟**») فإنه امتنع العطف فيهما؛ لأن العطف على الضمير المجرور[9] بلا إعادة

جاز تقديم المعطوف على عامله إذا تأخر عن المعطوف عليه.

[1] جعل كان تامة، فقوله: لفظاً تمييز أو حال. ويحتمل أن تكون ناقصة. والأول أولى، تأمل تعرف.

[2] إنما وجب العطف فيه؛ لأن الأصل في هذه الواو العطف. وإنما يعدل عنه نصاً على المراد من المصاحبة. وفي المثال المفروض لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر. إن قلت: فإن عمراً في المثال المذكور ليس مفعولاً معه، وكلامنا فيه، فلا حاجة إلى قوله: لم يجب ليخرج؟ قلنا: كان الكلام هنا لا يختص به، وإلا لم يقل بعد ذلك تعين العطف.

[3] جعله مفعولًا معه ومعطوفاً لا العطف وعدمه حتى يتحد الشرط والجزاء.

[4] ذهب غير المصنف إلى ترجيحه.

[5] ذهب الجمهور إلى أن العطف في الصورة المذكورة قبيح. ولهذا قالوا فيها: إن النصب مختار.

[6] عند غير المصنف ترجح العطف. فإن قلت: ما لزيد وعمرو خارج عن التقسيم؛ لأنه ليس مفعولًا معه، بل من التوابع؟ قلت: هو مفعول معه إذا صرح بمعنى الفعل، فيقال: ما يصنع زيد وعمرو؟ والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة غير المعمول به سواء كان مفعولاً معه ظاهراً أو حقيقة، فافهم.

[7] قال الشيخ الرضي: الحاجة ثابتة فيه، وهي التنصيص على المصاحبة. ولهذا جوز القوم النصب مع اختيار العطف.

[8] الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا.

[9] قال الشيخ الرضي: الكوفيون يجوزونه في السعة، والبصريون للضرورة. وأما في السعة فيجوزونه بتكلف. وذلك بإضمار حرف الجر مع أنه لا يعمل مقدراً لضعفه. قال الأندلسي: يجوز العطف على ضعف إن لم يقصد النص على المصاحبة، وهو أولى مما قاله المصنف لوروده في القرآن كقوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (سورة النساء:١)، بالجر في قراءة حمزة.

الجار غير جائز، ولم يجز عطف «عمراً» على الشأن[١]؛ إذ السؤال عن شأنهما لا عن شأن أحدهما ونفس الآخر.

وإنما حكمنا[٢] بمعنوية الفعل في هذه الأمثلة (**لأنَّ الْمَعْنَى: «مَا تَصْنَعُ؟»**) وما يماثله، فمعنى «**ما شأنك وزيداً؟**» ما تصنع وزيداً، ومعنى «**ما لك وزيداً؟**»: ما تصنع وزيداً، ومعنى «**ما لزيد وعمرو؟**» ما يصنع زيد وعمرو.

[الحال]

(**الْحَالُ**[٣]) لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها (**وَهُوَ مَا يُبَيِّنُ هَيْئَةَ الْفَاعِلِ**[٤] **أَوِ الْمَفْعُولِ بِهِ**) أي: من حيث هو فاعل أو مفعول به[٥]، كما هو الظاهر،

---

[١] فيه بحث لجواز العطف بجعل الكلام على حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه، والنصب وإن ترجح بالسلامة عن الحذف يرجح الرفع بالاستغناء عن أعمال العامل المعنوي.

[٢] تكلف في بيان المعلل بقوله: لأن المعنى ما تصنع؟ والأظهر أن المعلل النصب أي: نصب الاسم في هذين المثالين؛ لأن المعنى ما تصنع؟

[٣] لفظ يغلب فيه التأنيث من حال بمعنى تغير، ففيه تنبيه على أن الحال لا يكون أمراً خلقياً، فلا يجوز جاءني زيد أحمر أو طويلاً.

[٤] الهيئة في الأصل: الحالة الظاهرة للمتهييء للشيء، كذا في المغرب. والمراد هنا الحالة، وهي أعم من أن يكون بحسب تحققها، وهي الحال المحققة أو بحسب تقديرها وهي الحال المقدرة، نحو قوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ (سورة الزمر:٧٣)، أي: مقدرين الخلود. نحو خط هذا الثوب قميصاً، ونحو قوله تعالى: ﴿وَبَشَّرْنَاهُ بِإِسْحَاقَ نَبِيّاً﴾ (سورة الصافات:١١٢)، أي: مقدرة نبوته. وأيضاً هي أعم من أن يكون باعتبار حال نفس الفاعل والمفعول، أو باعتبار حال متعلقهما، فلا يرد النقض بـ«جاء زيد وأبوه قائم»، لكن يرد النقض بقولك: «أتيتك وزيد قائم». وينسب إلى صاحب المفصل في دفعه أنه قال في بعض حواشيه: إن "وزيد قائم" يبين هيئة لازم الفاعل أو المفعول به، أعني: زمان الإتيان. وقد استمر في كلامهم التعبير عن الملزوم باللازم، فكان هيئة اللازم هيئة الملزوم. وذلك بعيد، لأن قيام زيد ليس هيئة لزمان زيد إلا بتأويل، وإن زمان الإتيان لما كان مبايناً مفارقاً عن فاعل الإتيان، وعن مفعوله لم يلائم دعوى الاتحاد بينهما على أن عبارة التعريف لا تدل عليه دلالة ظاهرة. وقال الشيخ الرضي: الحق أن الحال على ضربين: منتقلة ومؤكدة. ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما، فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو المفعول أو بما يجري مجراهما، وبقولنا: جزء كلام يخرج الجملة الثانية في ركب زيد ويركب مع ركوب غلامه إذا لم نجعلهما حالاً، وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقرراً لمضمون جملة. وقولنا: «غير حدث» احتراز عن نحو: «رجع رجوعاً».

[٥] في دلالة الحال على أن مدلولها هيئة للفاعل، أو المفعول به من حيث إنه فاعل أو مفعول نحوي، تأمل. نعم إنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول في زمان تعلق الفعل بهما.

فبذكر الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز، وبإضافتها إلى الفاعل أو المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل أو المفعول به كصفة المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ الْعَالِمُ أَخُوكَ»، وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل أو المفعول به، فإنها تدل على هيئة الفاعل أو المفعول به مطلقاً، لا من حيث هو فاعل أو مفعول، وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع[١]، فلا يخرج منه مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً رَاكِبَيْنِ»[٢].

(**لَفْظاً**) أي: سواء كان الفاعل أو المفعول الذي وقع الحال عنه لفظاً أي: لفظيّاً بأن يكون[٣] فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام، ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام، سواء كانا ملفوظين حقيقةً أو حكماً.

(**أَوْ مَعْنًى**[٤]) أي: معنوياً بأن يكون فاعلية الفاعل أو مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه.

والمراد بالفاعل أو المفعول أعم من أن يكون حقيقة أو حكماً، فيدخل فيه الحال عن المفعول معه، لكونه في معنى الفاعل أو المفعول به. وكذا المفعول المطلق مثل: «ضَرَبْتُ الضَّرْبَ شَدِيداً»، فإنه بمعنى: «أَحْدَثْتُ الضَّرْبَ شَدِيداً»، وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف إليه، كما إذا كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً يصح حذفه، وقيام المضاف إليه مقامه، فكأنه الفاعل أو المفعول به[٥] نحو: ﴿**بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً**﴾[٦]،

---

[١] إذا توافقت حال الفاعل والمفعول جاز التعريف كقولك: «ضربت راكباً زيداً راكباً»، والجمع كقولك: «لقيت زيداً راكبين». وإذا اختلفتا فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا نحو: «لقيت هنداً مصعداً منحدرة»، وإن لم تكن فالأولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه، نحو: «لقيت منحدراً زيداً مصعداً»، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل ليقع أحد الحالين بجنب صاحبه، هكذا قال الشيخ الرضي. وقال بعض شراح المفصل: حق الحال المفرقة أن ترتب على حد ترتيب صاحبها.

[٢] يجوز فيه «ضرب زيد راكباً وعمر راكباً». وأما إذا تخالفت حال الفاعل أو المفعول، فلا بد من التفريق، فإن لم يكن قرينة فالأولى جعل كل منهما بجنب صاحبها. وقد يذكر على سبيل اللف والنشر المرتب. وقيل: حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بجنبه، وتأخير حال الفاعل.

[٣] يرشدك إلى هذا تفصيل العامل.

[٤] تمييز عن الفاعل والمفعول، أو حال عنهما، أو خبر لـ«كان» المقدر كما أشار إليه في الشرح.

[٥] فإن تعلق فعل شخص بمفهومين علامة اتحادهما ذاتاً.

[٦] سورة البقرة: ١٣٥.

و﴿أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً﴾[١] فإنه يصح أن تقول: «بل نتبع إبراهيم» مقام «بل نتبع ملة إبراهيم»، «أن يأكل أخاه» مقام «أن يأكل لحم أخيه»، أو كان المضاف فاعلاً أو مفعولاً، وهو جزء المضاف إليه، فكان الحال عن المضاف إليه[٢] هو الحال عن المضاف، وإن لم يصح قيامه مقامه، كما في قوله تعالى: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاَءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[٣]، فقوله: «مصبحين» حال من «هؤلاء» باعتبار أن الدابر المضاف إليه جزؤه؛ فإن دابر الشيء أصله، و«الدابر» مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع، فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله.

ولو قرئ[٤]: «تَبَيَّنَ» على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعل، أو «يُبَيَّنَ» على صيغة المضارع المجهول[٥] من باب التفعيل، وجعل الجار والمجرور متعلقاً به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه أو المفعول المطلق من غير حاجة إلى تعميم الفاعل أو المفعول[٦] إلا لدخول ما وقع حالًا عن المضاف إليه.

(مِثْلُ: «ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً») مثال اللفظي الملفوظ حقيقة، فإن فاعلية «تاء المتكلم» ومفعولية «زيد» إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، وهما ملفوظان حقيقة.

---

[١] سورة الحجرات: ١٢.

[٢] لأن الداخل في الذات في حكم الذات.

[٣] سورة الحجر: ٦٦.

[٤] هذا موافق لما قاله بعضهم من جواز الحال عن المفعول معه وعن المصدر بلا تأويل. والجمهور جوزوا الحال عنهما لتأويلهما بالفاعل أو المفعول به. ولا يخفى أنه لو قرئ كذلك لزم جواز الحال عن المفعول فيه.

[٥] أو على صيغة المضارع المعلوم المخاطب، وهو أوفق بما هو المشهور.

[٦] لا يخفى أن المتبادر من غير حاجة إلى تعميم الفاعل أو المفعول لدخول أحد الحالين، فحينئذ لا يصح استثناء قوله: إلا لدخول ما وقع حالاً عن المضاف إليه عنه. واعلم أن قراءة عبارة المتن على أحد هذين الوجهين إنما يصح إذا تحقق أن مذهب النحاة أن الحال يقع عن المفعول مطلقاً، ولا تتقيد بالمفعول به محققاً أو مؤولاً بجعل العرب الحال في «ضربت الضرب شديداً» عن الضرب بلا تأويل بإحداث الضرب.

(وَ«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً»[١]) مثال للفظي الملفوظ حكماً[٢]، فإن فاعلية الضمير المستكن في الظرف إنما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه، والضمير المستكن ملفوظ حكماً.

(وَ«هَذَا زَيْدٌ قَائِماً») مثال للمعنوي؛ لأن مفعولية «زيد»[٣] ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه، بل باعتبار معنى الإشارة أو التنبيه[٤] المفهومين من لفظ «هذا». ولا شك أنهما ليسا مما يقصد المتكلم الإخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام «أشير» أو «أنبه» ويصير «زيد» به مفعولاً لفظيّاً، بل مفعوليته إنما هي باعتبار معنى «أشير» أو «أنبه» الخارج عن منطوق الكلام المعتبر، لصحة وقوع القائم حالاً، فهي معنوية لا لفظية.

(وَعَامِلُهَا[٥]) أي: عامل الحال (إِمَّا الْفِعْلُ) الملفوظ أو المقدر نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً قَائِماً» و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَائِماً» إن كان الظرف مقدراً بالفعل.

(أَوْ شِبْهُهُ) وهو ما يعمل عمل الفعل، وهو من تركيبه[٦]:

---

[١] مثال اللفظي الملفوظ حكماً. هذا توجيه جيد لكن المصنف جعله في شرحه مثالًا للفاعل المعنوي، ويتجه عليه أن فاعل الظرف فاعل لفظي؛ لأن عامله مقدر في نظم الكلام، اللّٰهم إلا أن يقال: إن اعتبار عامله لما لم يكن لضرورة المعنى كان في حكم المفهوم من الفحوى. ولا يجوز أن يقال: إن «قائماً» حال عن «زيد» وهو مبتدأ لكنه فاعل معنى لاتحاده مع الضمير الذي هو فاعل الظرف؛ لأنه يلزم اختلاف عامل الحال وصاحبها، وذا لا يجوز عند الأكثرين على أنه لا يصير فاعلاً معنوياً على التفسير المذكور.

[٢] رد على ما في شرح المصنف أنه مثال للحال عن الفاعل معنى.

[٣] الظاهر أنه إذا اعتبر العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الإشارة لاتصالها به، بل الظاهر أن الإشارة المستنبطة منه أيضاً عامل فيه؛ لأن الإشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم الإشارة، وذكر «زيد» ليس لتعلق الإشارة به بل للحكم به، فتدبر.

[٤] الأول أولى لأن «زيداً» مشار إليه لا منبه عليه، فإن المنبه عليه حقيقة هو ذا زيد مع تقارب الاسم والفعل.

[٥] فصل العامل ههنا لتحقيق لفظية الفاعل والمفعول ومعنويتهما، وليكون توطئة لامتناع تقدم الحال على العامل المعنوي، وجواز تقدمها على الفظي المفهوم من تخصيص الامتناع به. وكأنه أراد ألا يفصل بين مباحث التقديم، وإلا لكان المناسب أن يذكر ما هو توطئة له عقب ذلك التفصيل.

[٦] أي: يشمل على حروف الفعل المفيد هو لمعناه. وحينئذ خرج اسم الفعل عن شبهه. ولا يخفى أنه لا يدخل في معنى الفعل على ما صرح به الشارح، فالأولى أن يفسر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل.

١-كاسم الفاعل نحو: «زَيْدٌ ذَاهِبٌ رَاكِباً» و«زَيْدٌ فِي الدَّارِ قَاعِداً» إن كان الظرف مقدراً باسم الفاعل.

٢-وكاسم المفعول نحو: «زَيْدٌ مَضْرُوبٌ قَائِماً».

٣-والصفة المشبهة نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ ضَاحِكاً».

(أَوْ مَعْنَاهُ) المستنبط [١] من فحوى الكلام من غير التصريح به أو تقديره، كالإشارة [٢] والتنبيه في نحو: «هَذَا زَيْدٌ قَائِماً» كما مر، وكالنداء والتمني والترجي [٣] والتشبيه في نحو: «يَا زُيْدُ قَائِماً»، و«لَيْتَكَ عِنْدَنَا مُقِيماً»، و«لَعَلَّهُ فِي الدَّارِ قَائِماً»، و«كَأَنَّهُ الأَسَدُ صَائِلاً» [٤].

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الحال (أَنْ تَكُونَ نَكِرَةً)؛ لأن النكرة [٥] أصل، والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب إلى صاحبها يحصل لها، والتعريف زائد على الغرض.

(وَ) أن يكون (صَاحِبُهَا مَعْرِفَةً)؛ لأنه محكوم عليه في المعنى، فكان الأصل فيه التعريف (غَالِباً) أي: ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها، بل في غالب موادها أي: في أكثرها، وبيان ذلك أن مواد وقوع الحال حالاً على قسمين:

أحدهما: ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة [٦] نحو: «جاءني رجل من بني تميم فارساً» أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها [٧] نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ

---

[١] ولا عمل لكل ما يستنبط، فإن إن وأن والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط منها بل العمل سماعي، وجعل حروف النداء منه مبني على ألا يكون المنادى بتقدير أدعو، بل العامل في المنادى حرف النداء، فهي ليست من العامل المعنوي عند المصنف. ومما سمع عند النحاة التمني والترجي. وخالفهم الشيخ الرضي في أن المعنى على تقييد خبر التمني بالحال لا على تقييد التمني.

[٢] دون الاستفهام والنفي، وإن وأن من الحروف المشبهة لعدم ورود الاستعمال على عملها.

[٣] قال الشيخ الرضي: الظاهر أنهما ليسا بعاملين؛ لأنهما ليسا مقيدين، بل المقيد هو الخبر فهو العامل. فيه بحث لأنك إذا قلت: ليت ابني فقيراً راجع وجعلت فقيراً قيداً للخبر لكان المعنى ليت ابني راجع وهو فقير، وليس المعنى على ذلك، بل معناه تمنيت ابني كان فقيراً راجعاً.

[٤] وزيد كعمرو كاتباً، وزيد أسد صائلًا بحذف أداة التشبيه.

[٥] قيل: ولأن الحال جواب لكيف، والسؤال ينافي المعلومية. وفيه أن المفعولية له جواب لـ«لم» مع أنه يصح أن يكون معلوماً، والحال أن المعلوم باعتبار يجوز أن يكون مجهولاً باعتبار آخر.

[٦] لو قيل: «مخصوصة» بدل «موصوفة» ليشمل المخصوصة بالإضافة لكان أحسن.

[٧] وعمومها بنفسها، أو بوقوعها في حيز نهي أو نفي أو ما بمعناه.

﴿أَمْرٍ حَكِيمٍ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا﴾[١] إن جعلت «أمراً» حالًا[٢] من «كل أمر». أو واقعة في حيز الاستفهام[٣] نحو: «هَلْ أَتَاكَ رَجُلٌ رَاكِباً»، أو بعد «إلا» نقضاً للنفي[٤]، نحو: «مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إِلاَّ رَاكِباً»، أو مقدماً عليه الحال[٥] نحو: «جَاءَنِي رَاكِباً رَجُلٌ».

وثانيهما: ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الأمور، وغالب مواد وقوع الحال وأكثرها هو هذا القسم، ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة، فقوله: «غالباً» قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة، لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال: إن غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية، ويحتاج إلى أن يصرف الكلام عن ظاهره، ويجعل قوله: «وصاحبها[٦] معرفة» مبتدأ وخبراً معطوفاً على قوله: «وشرطها: أن تكون نكرة».

(وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ[٧]) وَلَمْ يَذُدْهَا[٨] وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٩]

---

[١] سورة الدخان: ٤-٥.

[٢] أشار به إلى أنه ليس نصاً في الاستشهاد لجواز أن يكون منصوباً على الاختصاص، أو على الحال عن ضمير الفاعل في «أنزلناه» أي: آمرين أمراً، أو عن ضمير مفعوله. لا يخفى أنك لو جعلت حالاً من كل أمر ليس أيضاً نصّاً في المقصود لجواز أن يكون حالاً عنه من حيث إنه مخصوص بالإضافة أو بالوصف.

[٣] لأنها تشبه النكرة الواقعة في حيز النفي في كونها غير موجبة.

[٤] لم يغير قدس سره في تعيين صورة النكرة عبارة اللباب حيث قال: لا يكون أي: صاحب الحال إلا نكرة موصوفة، أو مغنية غناء المعرفة لاستغراقها، أو في حيز الاستفهام، أو بعد إلا نقضاً للنفي، أو مقدماً عليه الحال، انتهى.

[٥] إنما حسن التنكير حينئذ؛ لأن التقديم يؤمن الالتباس بالصفة.

[٦] وحينئذ يكون غالباً ظرفاً للنسبة بين المبتدأ والخبر، أو معنى فعلى مستفاد من قوله: معرفة أي: يتعرف غالباً.

[٧] أورد أمثلة موثوقاً بها للنقض الأول من شعر لبيد، والثاني مما شاع في المحاورات والمخاطبات. ولم يورد الأول على وجه يشعر بشعريته إما الاشتهار البيت فيما بينهم بحيث يكفي الإشارة إليه، وإما لأنها أيضاً شائع في المحاورات بحيث لا يحتاج إلى التمسك بوقوعه في شعر البليغ. قال صاحب القاموس: يقال: أورد أبله العراك أي: أوردها للماء جميعاً. والأصل عراكاً، فأدخل «ال»، ولم يتغير معنى المصدر، هذا كلامه.

[٨] قال قدس سره في الحاشية: الزوج المنع.

[٩] قال قدس سره في الحاشية: الإشفاق: الجوف. والنغص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نغص الرجل نغصاً أي: لم يتم مراده، انتهى.

البيت للَبِيد يصف الحمار الوحش، والأُتُن يقول: «أرسل الحمار الوحش الأتن»، وكان المراد بالإرسال: البعث أو التخلية [١] بين المرسل وما يريد، أي: أرسلها معتركة متزاحمة أي: متزاحمة، «ولم يذدها» أي: لم يمنعها عن العراك، «ولم يشفق» أي: لم يخف على نَغَص الدخال أي: على أنه لم يتم شرب بعضها للماء بالدخال، و«الدخال» هو أن يشرب البعير ثم يرد [٢] من العَطَن إلى الحوض [٣]، ويدخل بين بعيرين عطشانين، ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه، ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض أو المعنى على نغص مثل نغص الدخال.

(وَ«مَرَرْتُ بِهِ وَحْدَهُ» [٤] **وَنَحْوُهُ)** مثل: «فعلته جهدك» [٥] بلفظ الخطاب **(مُتَأَوَّلٌ)** [٦] بالنكرة فلا يرد نقضاً على قاعدة اشتراط كونها نكرة، وتأويلها على وجهين:

أحدهما: أنها مصادر لأفعال محذوفة [٧] أي: «تعترك [٨] العراك» و«ينفرد وحده»

---

[١] الظاهر هو الثاني. وعطف لم يذددها للتفسير.

[٢] مضاف مجهول.

[٣] كتب في الحاشية: العطن: ما حول الحوض والبئر من مبارك الإبل. والمبرك المناخ.

[٤] قال قدس سره في الحاشية: الوحد مصدر «وحد يحد يقال: وحداً ووحدة كوعد يعد وعداً ووعدة، انتهى. قال الشيخ الرضي: وحده لازم الإفراد والتذكير والإضافة إلى الضمير، ولازم النصب إلا في مواضع مخصوصة. قيل: يجوز أن يقال: إن أصله التاء، ثم حذفت لقيام المضاف إليه مقامه كما قيل في «أقام الصلاة».

[٥] بصيغة الخطاب قال قدس سره في الحاشية: الجهد ههنا بضم الجيم، والجهد بفتح الجيم وضمها الاجتهاد. وقال الفراء: هو بفتح الجيم المشقة، وبضمها الطاقة.

[٦] أي: كل واحد منها كذا قيل. قلت: وكذا ضمير نحوه، بل هو أحق بالتأويل. والأظهر أن المراد بنحو: العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو: مررت بهم الجم الغفير أي: كثيراً ساتراً بكثرتهم وجه الأرض، ونحوه: دخلوا الأول فالأول، أي: أوّلاً فأوّلاً، وبنحو: وحده المصاف من المصادر ومن غيرها نحو: جاءني الرجال ثلاثتهم إلى عشرتهم، فإن هذه الأسماء الثمانية مضافات إلى ضمائر ما تقدم منصوبات على الحالية في الحجاز لوقوعها موقع النكرة، فإنها في معنى مجتمعين في المجيء، وتأكيدات لما قبلها في تميم معربات بإعرابه. ولا يبعد أن يجعل الحال التي هي جملة داخلة في نحوه؛ لأن الجملة ليست بنكرة؛ إذ هي كالمعرفة من أقسام الاسم، بل هي مؤولة بالنكرة، فجعل العراك ونحوه مصدراً للجملة الحالية المحذوفة إطالة للطريق.

[٧] والأصح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة. ويجوز تقدير الصفة أي: معركة؛ لأن الأصل في الحال الإفراد، فجرى الشارح على مذهب الأكثر. ومن لم يتنبه زاد على كلام الشارح حيث قال: الأفعال محذوفة أو صفات، فسوى بينهما.

[٨] إشارة إلى أن العراك مصدر لم يستعمل فعله، بل استعمل المزيد فيه.

أي: انفراده و«تجتهد جهدك»، فهذه الجمل الفعلية وقعت حالاً[١]، وهذه المصادر منصوبة على المصدرية.

وثانيهما: أنها معارف موضوعة موضع النكرات[٢]، أي: معتركة ومنفرداً ومجتهداً، فالصورة وإن كانت معرفة فهي في التقدير نكرة، كما أن «حسن الوجه» في صورة المعرفة، وهي في المعنى نكرة.

(فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهَا) أي: صاحب الحال[٣] **(نَكِرَةً[٤] مَحْضَةً)** لم يكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم، ولم تكن الحال مشتركة[٥] بينها وبين المعرفة نحو: جَاءَنِي رَجُلٌ وَزَيْدٌ رَاكِبَيْنِ» **(وَجَبَ تَقْدِيمُهَا)** أي: تقديم الحال على صاحبها، ليتخصص[٦] النكرة بتقديمها؛ لأنهما في المعنى مبتدأ وخبر[٧]، ولئلا يلتبس بالصفة في النصب[٨] في مثل قولنا: «ضَرَبْتُ رَجُلاً رَاكِباً»، ثم قدمت في سائر المواضع وإن لم يلتبس؛ طرداً للباب.

---

[١] الظاهر أحوالًا.

[٢] هذا هو الوجه المرجح الذي يليق أن يكتفى به بجريانه في الأحوال المعرفة كلها بخلاف الأول، فإنه لا يجري إلا في المصادر.
قال عبد الغفور: يعني: أن اللام للعهد الذهني أو زائدة.

[٣] يعني: المفردة؛ إذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواحد من الضمير والواو وكلاهما.

[٤] والحال مفرداً؛ إذ لو كانت جملة لوجب الواو لا التقديم.

[٥] الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة، ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة، نحو: «جاءني رجل وزيد راكبين». فبقوله: «نكرة» يخرج صاحب الحال المشتركة. ولا حاجة إلى زيادة قيد. ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة. ومن هذا يظهر وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالباً، فاحفظه، فإنه لأضيافنا.

[٦] فيه أن الحال إما عن الفاعل، أو عن المفعول به، وكل منهما مختص بالحكم المتقدم، فلا حاجة إلى تخصيص آخر، اللّٰهم إلا أن يقال: الحال حكم آخر فلا يجدي التخصيص الحاصل بالقياس إلى حكم آخر.

[٧] فيه أن «جاء قائماً رجل» في الحقيقة «قائم رجل»، فالتخصيص بالخبر المقدم الذي ليس بظرف، وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء لا تقول: الحال بمنزلة الظرف، فتقديمه كتقديم الخبر الظرف؛ لأنا نقول: لا يصح الإخبار عن الجثة بظرف الزمان.

[٨] ينبغي ألا يقيد تخصيص ذي الحال بالإضافة إلى النكرة ولا بصفة ولا باستغراق، نحو: رأيت غلام رجل راكباً، ورأيت رجلاً عالماً راكباً، ونحو: ما رأيت رجلاً راكباً؛ لأن الالتباس بالصفة باقٍ بعد.

(وَلاَ تَتَقَدَّمُ) أي: الحال فيما عدا مثل: «زَيْدٌ قَائِماً كَعَمْرٍو قَاعِداً»[١] (عَلَى الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ[٢]). قد عرفت فيما قبل العامل المعنوي، وإنما هو مقدر بالفعل أو اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه أعني: الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل أو شبهه. فعلى هذا معنى الكلام[٣]: أن الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقاً[٤] (بِخِلاَفِ الظَّرْفِ) أي: بخلاف ما إذا كان العامل ظرفاً أو شبهه، فإن فيه خلافاً، فسيبويه لا يجوزه أصلاً، نظراً إلى ضعف الظروف في العمل، وجوزه الأخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو: «زَيْدٌ قَائِماً فِي الدَّارِ». فأما مع تأخر المبتدأ عن الحال، فإنه وافق سيبويه في المنع، فلا يجوز «قَائِماً زَيْدٌ فِي الدَّارِ» ولا «قَائِماً فِي الدَّارِ زَيْدٌ» اتفاقاً. ويحتمل[٥] أن يكون معناه: أن الحال وإن كان مشابهاً للظرف لما فيه من معنى الظرفية، إلا أن الظرف يتقدم على عامله المعنوي، لتوسعهم في الظروف، والحال لا تتقدم عليه. هذا إذا لم يكن الظرف داخلاً في العامل المعنوي[٦]. وأما

---

[١] يعني: فيما دل على حدثين غير متميزين بالعبارة مختلفين بالحال بأن يتعلق لكل منهما حال، فإنه يجب أن يلي متعلق كل حدث صاحبه، وإن لزم التقدم على العامل الضعيف، فإن التشبيه يدل على حدث قائم بالمشبه، وعلى حدث قائم بالمشبه به، وتعلق بما قام بالمشبه القيام، وبما قام بالمشبه به القعود.

[٢] ولا على الفعل الغير المنصرف. ولا على الفعل المصدر بما له صدر الكلام، ولا على المصدر بالحروف المصدرية، ولا على المصدر باللام الموصول، ولا على أفعل التفضيل فيما عدا هذا بسراً أطيب منه رطباً، فهو من قبيل زيداً قائماً كعمرو قاعداً.

[٣] وحينئذ يكون قوله: بخلاف الظرف حالًا عن قوله: على العامل المعنوي، كما أنه حال عن ضمير لا يتقدم على الاحتمال الثاني، ويحتمل أن يكون اعتراضية بتقدير المبتدأ.

[٤] كون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل الظرف، وكون أحدهما متفقاً عليه، والآخر مختلفاً فيه مما لا يفيده العبارة أصلاً. ولا يرضى به المتدرب في الاستفادة من دلالات الكلام، فالوجه أن يقال: المراد أنه لا يتقدم على العامل المعنوي أصلاً بخلاف الظرف، فإنه يتقدم عليه في الجملة، وهو فيما تقدم المبتدأ على الحال، فيكون بناء الكلام على مذهب الأخفش، وبعد يتجه أن العامل المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه أصلاً بخلاف العامل الفعل والمشتق أيضاً، فإن الحال يتقدم عليهما مطلقاً، فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من وجه.

[٥] فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بأن قوله: بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير يتقدم، وعلى الاحتمال الأول بقوله: على العامل المعنوي حالاً كان أو جملة معترضة.

[٦] فيه نظر؛ لأن الظرف لا يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفاً أو شبهه من الجار والمجرور، وإذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح أن الظرف يتقدم على العامل المعنوي.

إذا جعلته داخلاً[١] في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم، فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير[٢].

(وَ) كما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك (لاَ) يتقدم (عَلَى) ذي الحال (الْمَجْرُورِ[٣]) سواء كان مجروراً بالإضافة[٤] أو بحرف الجر، فإن كان مجروراً بالإضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقاً[٥]، نحو: «جَاءَتْنِي مُجَرَّداً عَنِ الثِّيَابِ ضَارِبَةُ زَيْدٍ»، وذلك لأن الحال تابع وفرع لذي الحال[٦]، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف، فلا يتقدم تابعه أيضاً، وإن كان مجروراً بحرف الجر ففيه خلاف، فسيبويه وأكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه، للعلة المذكورة، وهو المختار عند المصنف، ولهذا قال: (عَلَى الْأَصَحِّ).

ونقل عن بعضهم: الجواز استدلالاً بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾[٧]، ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة: أن حرف الجر معدٍّ للفعل كالهمزة والتضعيف، فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه، فإذا قلت: «ذَهَبَتْ رَاكِبَةً بِهِنْدٍ» فكأنك قلت: «أَذْهَبَتْ رَاكِبَةً هِنْداً»، فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجروراً.

وأجاب بعضهم عن هذا الاستدلال: بجعل «كافة» حالاً عن الكاف[٨]، والتاء

---

[١] وإليه ذهب المصنف في شرحه.

[٢] لأن اللائق حينئذ استثناؤه عن العامل المعنوي لا أن يبين المخالفة بقوله: بخلاف الظرف.

[٣] المتبادر من عبارة المتن، ولا على العامل المجرور، فالأنسب الأوضح أن يقال: ولا يتقدم على المجرور في الأصح، ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف. وأما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقاً عند البصريين، وممتنع عند الكوفيين إلا في مرفوع تقدم عامله على الحال.

[٤] استثنى منه ما إذا كان المضاف جزء المضاف إليه، أو جاز قيام المضاف إليه مقامه، فإنه يجوز التقديم، لكن على قلة نحو: يتحرك ماشياً يد زيد، ونتبع حنيفاً ملة إبراهيم.

[٥] إلا إذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه، وإقامة المضاف إليه مقامه نحو: ﴿وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً﴾ (سورة النساء:١٢٥).

[٦] نقض بجواز «راكباً جاء زيد» مع عدم جواز تقديم ذي الحال. ولك أن تعتذر بجواز تقديم ذي الحال لأداء هذا المعنى بعينه إلا أنه لا يسمى فاعلاً، بل مبتدأ.

[٧] سورة سبأ: ٢٨.

[٨] والمعنى: ما أرسلناك إلا مانعاً للناس عما يضرهم. إن قلت: إنه عليه السلام كما أرسل مانعاً ناهياً أرسل آمراً فكيف يصح الحصر؟ قلنا: الحصر إضافي لا حقيقي كما إذا جعلته حالاً من الناس؛ لأنه صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الثقلين. إن قلت: الحال قيد للعامل، فيلزم أن يكون الكف في وقت

للمبالغة[١].

وبعضهم: بجعلها صفة لمصدر أي: إرسالة كافة[٢].

وبعضهم: بجعلها مصدراً[٣] كالكاذبة والعافية.

والكل تكلف وتعسف[٤].

(وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى هَيْئَةٍ) أي: على صفة سواء كان الدال مشتقّاً أو جامداً[٥] (صَحَّ أَنْ يَقَعُ حَالاً) من غير أن يؤول الجامد بالمشتق؛ لأن المقصود من الحال بيان الهيئة، وهو حاصل به[٦]، وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال، وتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق. ومع هذا فلا شك أن الأغلب في الحال الاشتقاق (مِثْلُ) «بُسْراً» و«رُطَباً» في قولهم: (هَذَا بُسْراً[٧]) وهو ما بقي فيه حُمُوضة[٨] (أَطْيَبُ مِنْهُ

الإرسال، وليس كذلك لتراخيه عنه؟ قلنا: الحال مقدرة، والتقدير لا يلزم أن يكون من صاحب الحال كما مرت الإشارة إليه.

[١] كالكافية والشافية. وكثير منهم ذهبوا إلى أن تاء المبالغة مخصوصة بفعال وفعول ومفعال.

[٢] أي: عامة شاملة.

[٣] أي: تكف كفّاً. والجملة حال مقدرة.

[٤] أما كون الأول تكلفاً، فلأن تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى أنكرها البعض في غير فعال وفعول ومفعال، والاستشهاد بالكافية والشافية غير سديد؛ لأنه يحتمل تقدير موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها. وأما كون الثاني تكلفاً فلا حاجة إلى تقدير الموصوف. وأما كون الثالث تكلفاً، فلأن إتيانه مصدراً غير معلوم. وأما كون الثالث تعسفاً، فلأن كافة كقاطبة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعاً.

[٥] قال الشيخ الرضي: من الأحوال الغير المشتقة قياساً الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً﴾ (سورة يوسف:٢)، ونحو: جاء زيد رجلاً بهياً. ومنها ما يقصد به التشبيه نحو: جاء زيداً أسداً، أي: مثل أسداً وشجاعاً. ومنها الحال في نحو: بعت الشاء شاة ودرهماً. وضابطته: أن تقصد التقسيط، فتجعل لكل جزء من أجزاء المجزأ قسطاً، وتنصب ذلك القسط على الحال، وتأتي بعده بجزء تابع بواو إما مع واو العطف، أو بحرف الجر نحو: بعت البر قفيزين بدرهم.

[٦] فيه أن المقصود من النعت أيضاً بيان للهيئة. ومع ذلك اشترط المصنف فيه أن يكون مشتقّاً أو جامداً، يكون وضعه لغرض المعنى، فينبغي أن يكون الحال أيضاً كذلك؛ إذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة، وليس الغرض من وضعه تلك.

[٧] بفتح الباء، وقد يضم، كذا في القاموس.

[٨] الأظهر أن يقال: ما بقي فيه نوع عفوصة. أول ما بدا من النخل طلح، ثم خلال بالفتح، ثم بلح بالتحريك، ثم بسر، ثم رطب، ثم تمر.

رُطَباً) وهو ما فيه حلاوة صرفة، فهما مع كونهما جامدين حالان، لدلالتهما على صفة البُسْرية والرَطْبية، ولا حاجة إلى أن يؤول البسر بـ«الْمُبْسِر»[١] والرطب بـ«الْمُرْطِب» من «أَبْسَرَ النَّخْلُ»: إذا صار ما عليه بُسْراً، و«أَرْطَبَ» إذا صار ما عليه رطباً، والعامل في «رَطْباً» «أطيب» باتفاق النحاة، وفي «بسراً» أيضاً عند محققيهم، وتقدم «بسراً» على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل؛ لأنه إذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم أن يلي كل منهما متعلقه، والبسرية تعلقت بالمشار إليه بـ«هذا» من حيث إنه مفضّل، وهذه الحيثية وإن لم تكن معتبرة فيه إلا بعد إضماره في «أطيب»، لكنه لما كان الضمير بالنسبة إلى المظهر كالعدم[٢] أقيم المظهر مقامه، وأوجبوا أن يليه، والرطبية تعلقت به من حيث إنه مفضل عليه، وهو ضمير «منه»، فيجب أن يليه.

قال الرضي: «وأما الضمير المستكن في أفعل»، فإنه وإن كان مفضّلاً لكنه لما لم يظهر كان كالعدم، ومع هذا فلا أرى بأساً بأن يقال وإن لم يسمع: «زَيْدٌ أَحْسَنُ قَائِماً مِنْهُ قَاعِداً».

وذهب بعضهم: إلى أن العامل في «بسراً» اسم الإشارة أي: أشير إليه حال كونه بسراً، وهذا ليس بصحيح؛ لأنه يمكن أن يكون المشار إليه التمر اليابس، فلا تتقيد الإشارة بحالة البسرية[٣]، ولأنه يصح حيث وقع موقع اسم الإشارة اسم لا يصح إعماله فيه نحو: «تَمْرَةُ نَخْلِي بُسْراً أَطْيَبُ مِنْهُ رَطْباً»[٤].

(وَتَكُونُ) أي: الحال (جُمْلَةً[٥]) لدلالتها على الهيئة كالمفردات، فيصح أن وقعت حالاً مثلها، ولكن يجب أن تكون الجملة الحالية (خَبَرِيَّةً) محتملة للصدق والكذب؛

---

[١] هذا إذا كان هذا إشارة إلى النخل؛ لأن المبسر هو النخل كما يدل عليه اشتقاقه. وأما إذا كان إشارة إلى التمر كما هو الظاهر، فتأويلها بالنضج وغير النضج أو المدرك وغير المدرك.

[٢] الأظهر لما كان المستتر بالنسبة إلى المظهر والبارز كالعدم، فافهم.

[٣] فيه أنه فليكن حينئذ حالًا مقدرة.

[٤] يقال: هذا المثال مصنوع لا يوثق به.

[٥] قال الشيخ الرضي: قد تقام الجملة الحالية مقام مفرد، فيعرب الجزء الأول منهما إعراب الحال، ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال، وفاه إلى في شاذ، نحو يداً بيد أي: ذو يد بذي يد أي: النقد بالنقد، ونحو: بعت الشاء بشاة بدرهم، والأصل كل شاة بدرهم، وكذا قولهم: بعت الشاء شاة ودرهماً. والواو بمعنى مع كما في «كل رجل وضيعته» أي: شاة ودرهم مقرونان، فنصب ههنا الجزآن لقبولهما الإعراب. قال الخليل: يجوز أن يأتي به على الأصل نحو: بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم.

لأن الحال بمنزلة الخبر[1] عن ذي الحال، وإجراؤها عليه في قوة الحكم بها عليه، والجمل الإنشائية لا تصلح أن يحكم بها على شيء، ولما كانت الجملة مستقلة في الإفادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها، والحال مرتبطة بغيرها، فإذا وقعت الجملة حالاً لا بد لها من رابطة تربطها إلى صاحبها، وهي: «الضمير والواو»[2].

والجملة الخبرية: إما اسمية أو فعلية.

والفعلية إما يكون فعلها مضارعاً مثبتاً، أو مضارعاً منفيّاً، أو ماضياً مثبتاً، أو ماضياً منفيّاً، فهذه خمس جمل.

(فَالاسْمِيَّةُ[3]) أي: الجملة الاسمية الحالية متلبسة:

(بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعاً)؛ لقوة الاسمية في الاستقلال، فناسب أن تكون الرابطة فيها في غاية القوة، نحو: «جِئْتُ وَأَنَا رَاكِبٌ»، و«جِئْتُ وَأَنْتَ رَاكِبٌ»، و«جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ رَاكِبٌ».

(أَوْ بِالْوَاوِ وَحْدَهَا)؛ لأنها تدل على الربط في أول الأمر[4]، فاكتفى بها مثل قوله صلى الله تعالى عليه وسلم: «كُنْتُ نَبِيّاً وَآدَمُ بَيْنَ الْمَاءِ وَالطِّينِ»، وهذا أي: الربط بالواو وحدها، أو بها مع الضمير إنما يكون في الحال المنتقلة. وأما في الحال المؤكدة فلا يجوز الواو، تقول: هو الحق لا شك فيه، وذلك لأن الواو لا تدخل بين المؤكَّد والمؤكِّد؛ لشدة الاتصال بينهما.

(أَوْ بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ عَلَى ضَعْفٍ)؛ لأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء، فلا يدل على الربط في أول الأمر، نحو: «كَلَّمْتُهُ فُوهُ إِلَى فِيَّ»، فلا بد من الواو على الصحيح.

---

[1] ولأن الحال تفيد تعلق الفعل بالفاعل أو المفعول بوقت وقوع مضمونها، ولا يقصد من الإنشاء وقوع مضمونه.

[2] لما كانت الجملة الحالية فضلة احتاجت إلى زيادة ربط. ولهذا لا يكون الواو رابطة في الجملة الواقعة خبراً أو وصفاً إلا إذا حصل لهما أدنى انفصال. وذلك بوقوعهما بعد «إلا» نحو: ما جئتك إلا وأنت بخيل، وما جاءني إلا وهو فقير.

[3] وفي حكمها الجملة المصدرة بـ«ليس»؛ لأنها لمجرد النفي على الأصح، ولا تدل على الزمان، فهو كحرف نفي داخل على الاسمية. وقد تخلو الاسمية من الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو: خرجت زيد على الباب، وهو قليل.

[4] لأنها في الأصل للجمع مع السابق، فهي داعية إلى النظر إلى السابق.

(وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ[١]) أي: الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعاً مثبتاً متلبسة: (بِالضَّمِيرِ[٢] وَحْدَهُ) لمشابهته لفظاً ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ يُسْرِعُ».

(وَمَا سِوَاهُمَا) أي: ما سوى الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي[٣] أو الماضي المثبت أو المنفي (بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعاً أَوْ بِأَحَدِهِمَا) وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير، لعدم قوة استقلالها كالاسمية. فالمضارع المنفي نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ مَا يَتَكَلَّمُ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدُ وَمَا يَتَكَلَّمُ عَمْرٌو».

والماضي المثبت نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ خَرَجَ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ وَقَدْ خَرَجَ عَمْرٌو».

والماضي المنفي نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ مَا خَرَجَ غُلاَمُهُ»، أو «جَاءَنِي زَيْدٌ وَمَا خَرَجَ عَمْرٌو».

(وَلاَ بُدَّ فِي الْمَاضِي الْمُثْبَتِ) لا المنفي (مِنْ) دخول لفظة («قَدْ») المقرّبة زمان الماضي إلى الحال لغة على الماضي المثبت الواقع حالاً، ليدل[٤] بها على قرب زمانه إلى زمان صدور الفعل من ذي الحال أو وقوعه عليه تجوزاً؛ لأن المتبادر من الماضي المثبت إذا وقع حالاً أن مضيه إنما هو بالنسبة إلى زمان العامل، فلا بد من «قد» حتى تقربه إليه، فيقاربه، وهذا بخلاف مذهب الكوفيين، فإنهم لا يوجبون «قد» ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت (ظَاهِرَةً) في اللفظ نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ قَدْ رَكِبَ غُلاَمُهُ»

---

[١] والحال المؤكدة مثله كما عرفت. وكذا المضارع المنفي بكلمة ما، والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة لا في الأغلب. ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن.

[٢] قد سمع بالواو. وذلك لأنها جملة وإن شابهت المفرد، أو لأنه خبر مبتدأ محذوف. ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما.

[٣] وإن كان بـ«لم» خلافاً للأندلسي فإنه قال: لا بد فيه من الواو وإن كان مع الضمير. قال الشيخ الرضي: إذا انتهى المضارع بلفظة "ما" لم يدخله الواو. وإذا انتهى المضارع بـ"لا" لزمه الضمير. والأغلب تجرده عن الواو.

[٤] هذا تحقيق ذكره السيد الشريف قدس سره.

(أَوْ مُقَدَّرَةً) منوية نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[١]، أي: قد حصرت صدورهم.

وهذا بخلاف مذهب سيبويه والمبرد، فإنهما لا يجوزان حذف «قد»، فسيبويه يؤول قوله تعالى: ﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٢] بـ«قَوْماً حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ»، فتكون جملة «حَصِرَتْ» صفة موصوف محذوف هو الحال، والمبرد يجعله جملة دعائية، وإنما لم يشترط ذلك في المنفي، لاستمرار النفي بلا قاطع، فيشتمل زمان الفعل.

(وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ[٣]) في الحال لقيام قرينة حالية (كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ) أي: الشارع في السفر أو المتهيىء له («رَاشِداً مَهْدِيّاً») أي: سر راشداً مهدياً، بقرينة حال المخاطب، وقوله: «مهديّاً» إما صفة لـ«راشداً»، أو حال بعد حال، أو مقالية كقولك: «راكباً» لمن يقول: «كيف جئتَ؟» أي: جئت راكباً بقرينة السؤال، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى قَادِرِينَ﴾[٤]، أي: بلى نجمعها قادرين.

(وَيَجِبُ) حذف العامل (فِي) بعض الأحوال (الْمُؤَكِّدَةِ[٥]) وهي أي: الحال المؤكدة مطلقاً هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجوداً غالباً بخلاف المنتقلة، والمنتقلة قيد للعامل، بخلاف المؤكدة[٦] (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفاً») فإن العطوفية لا تنتقل عن الأب في غالب الأمر (أَيْ: أُحِقُّهُ) بفتح الهمزة أو ضمها من «حَقَّقْتَ الأَمْرَ» بمعنى: تحققته وصرت منه على يقين، أو من: «أَحْقَقْتَ الأَمْرَ» بهذا المعنى بعينه أو بمعنى

---

[١] سورة النساء: ٩٠.

[٢] سورة النساء: ٩٠.

[٣] وقد يجب قياساً في مواضع: منها: ما إذا بين الحال ازدياد ثمن أو غيره مقرونة بالفاء أو ثم، فتقول في الثمن: بعته بدرهم فصاعداً أو ثم زائداً أي: فذهب الثمن صاعداً، أو ثم ذهب الثمن زائداً آخذاً في الازدياد. وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءاً من القرآن فصاعداً، أو ثم زائداً أي: فذهبت القراءة كل يوم في الزيادة والصعود.

[٤] سورة القيامة: ٣-٤.

[٥] وكذا في حال تبين ازدياد ثمن، أو غيره مما دخله الفاء أو ثم نحو: بعته بدرهم فصاعداً، وقرأت جزءاً من القرآن فصاعداً أي: فذهب القراءة في الصعود.

[٦] فإنها ليست قيداً مخصصاً للعامل، فالقول بأن الحال مطلقاً قيد للعامل غير صحيح إلا أن يراد أنها قيد له بحسب العبارة والتصور.

أثبته، أي: تحققت أبوته[١] لك وصرت منها على يقين، أو أثبتها كذلك عطوفاً، وقال صاحب المفتاح: أحق التقديرات عندي أن يقدر: يحني عطوفاً.

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط وجوب حذف عاملها[٢] (أَنْ تَكُونَ مُقَرِّرَةً) أي: مؤكدة (لِمَضْمُونِ جُمْلَةٍ) احترز به عما يؤكد بعض أجزائها كالعامل في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾[٣]، فإنه لا يجب حذفه (اسْمِيَّةٍ) احترز به عما إذا كانت فعلية، فإنه لا يجب حذف عاملها، كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى: ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾[٤] إنه حال مؤكدة من فاعل «شَهِدَ» ولا بد ههنا من قيد آخر، وهو أن يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل فيها، وإلا لكان عاملها مذكوراً، فكيف يكون حذفه واجباً، نحو: «اللهُ شَاهِدٌ قَائِماً بِالْقِسْطِ».

[التمييز]

(التَّمْيِيزُ[٥]: مَا) أي: الاسم الذي (يَرْفَعُ الإِبْهَامَ).

واحترز به عن البدل، فإن المبدل منه حكم التَّنْحِيَة، فهو ليس يرفع الإبهام عن شيء، بل هو ترك مبهم وإيراد معين.

(الْمُسْتَقِرَّ) أي: الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له، من حيث إنه موضوع له[٦]. فإنه المستقر وإن كان بحسب اللغة هو الثابت مطلقاً، لكنَّ المطلق منصرف إلى

---

[١] دفع لما ذكره المحقق الرضي من أنه لا معنى لقولك: تيقنت الأب في حال كونه عطوفاً، نعم يصح أن يكون المعنى أعلمه عطوفاً، لكن عطوفاً حينئذ مفعول ثانٍ لا حال. ووجه الدفع أن حقه في تقدير أحق أبوته بحذف المضاف لظهور المقصود وإقامة المضاف إليه مقامه، وهكذا أثبته.

[٢] أو شرطها في وجوب حذف عاملها. إنما قدرت هذه الأمور الثلاثة؛ لأن الحق أن الحال المؤكدة قد تكون مؤكدة لجملة فعلية، كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الشعراء:١٨٣) أي: لا تفسدوا. ومن خصص المؤكدة بالجملة الاسمية يؤول أمثاله بالمصادر، فيجعل قوله تعالى: «مفسدين» بمعنى الإفساد. وكثيراً ما يجيء صيغة الصفة مقام المصدر.

[٣] سورة النساء: ٧٩.

[٤] سورة آل عمران: ١٨.

[٥] ويقال له: التبيين والتفسير والمميز بكسر الياء. قيل: وقد يقال بفتحها؛ لأن المتكلم يميزه من بين الأجناس، ويرفع الإبهام.

[٦] لعل الوضع شامل للوضع النوعي المجازي؛ لأن أسماء العدد والوزن والكيل إذا أريد بها المعاني الحقيقية، وهي العدد والكيل والوزن لا تستدعي تمييزاً. وإنما تستدعيه إذا أريد بها المعدود والمكيل والموزون.

الفرد الكامل[١]، وهو الوضعي.

واحترز به عن نحو: «رَأَيْتُ عَيْناً جَارِيَةً»، فإن قوله: «جارية» وإن كان يرفع الإبهام عن قوله: «عَيْناً»، لكنه غير مستقر بحسب الوضع[٢]، بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له.

وكذا يقع به الاحتراز عن أوصاف المبهمات[٣] نحو: «هَذَا الرَّجُلُ»، فإن «هذا» مثلاً: إما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته، أو لكل جزئي جزئي منه، ولا إبهام في هذا المفهوم[٤] الكلي، ولا في واحد واحد من جزئياته، بل الإبهام إنما نشأ من تعدد الموضوع له أو المستعمل فيه، فتوصيفه بـ«الرجل» يرفع هذا الإبهام، لا الإبهام الواقع في الموضوع له من حيث إنه موضوع له.

وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان في مثل قولك: «أبو حفص عمر»، فإن كل واحد من «أبي حفص» و«عمر» موضوع لشخص معين لا إبهام فيه، لكن لما كان «عمر» أشهر منه زال بذكره الخفاء الواقع في «أبي حفص» لعدم الاشتهار لا الإبهام الوضعي.

(عَنْ ذَاتٍ) لا عن وصف[٥].

---

[١] دفع لما ذكره الشيخ الرضي من إن لفظ المستقر لا يدل إلا على الثابت المطلق. ويمكن أن يدفع أيضاً بأن الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم، وقد يقال في مقابلة الحادث الطارئ، والمراد ههنا هو الثاني.

[٢] ولهذا يكون حقيقة في كل واحد من معانيها، بخلاف العشرين، فإن إطلاقه على خصوص حصة منها مجاز.

[٣] قيل: يمكن أن يقال: إن التوابع كلها خارجة لذكرها فيما بعد، لا يقال: فحينئذ لا حاجة إلى ذكر المستقر؛ لأن صفة المشترك قد خرجت بذلك؛ لأنا نقول: يجوز أن يقال: إن ذكر المستقر لإخراج القرائن الأخر المعينة لما يراد من المشترك.

[٤] إن قلت: هذا يقتضي ألا يصح التميز عن اسم الإشارة مع أن كثيراً منهم ذهبوا إلى أن مثلًا في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً﴾ (سورة المدثر:٣١) تمييز عن ذا لا حال عنه. وكذا الحال في رجلاً في «حبذا رجلاً». قلنا: لعل هذا منهم مبني على إرادة مبهم من اسم الإشارة كما في «ربه رجلاً ونعم رجلاً».

[٥] فرق بين النعت والحال والتمييز: بأن وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف في شيء، فهو يرفع الإبهام عن وصف، ووضع التمييز لرفع الإبهام عن نفس الاسم وبيان أنه من أي جنس، فرجل عاقل لبيان صفة العقل في «زيد»، و«رطل زيتاً» لبيان أن الرطل كائن تحت الزيت. وذلك فرق واضح لا

واحترز به عن النعت والحال، فإنهما يرفعهان الإبهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات.

وتحقيق ذلك: أن الواضع لما وضع «الرطل» مثلاً لنصف «مَنّ»، فلا شك أن الموضوع له معنى معين متميز عما هو أقل من النصف كـ«الربع»، وعما هو أكثر منه كـ«مَنٍّ ومَنَّين»، ولا إبهام فيه إلا من حيث ذاته[١] أي: جنسه، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه من جنس العسل أو الخَلّ أو غيرهما، وإلا من حيث وصفه[٢]، فإنه لا يعلم منه بحسب الوضع أنه بغدادي أو مكي، فإذا أريد رفع الإبهام الوصفي الثابت فيه بحسب الوضع أتبِع بصفة أو حال، فيقال: «رطل بغدادي»، وإذا أريد رفع الإبهام الذاتي قيل: «زيتاً»، فـ«زيتاً» يرفع الإبهام المستقر عن الذات لا النعت والحال، فإنهما يرفعان الإبهام عن الوصف.

(**مَذْكُورَةٍ أَوْ مُقَدَّرَةٍ**) صفتان لـ«ذات» إشارة إلى تقسيم التمييز، فالمذكورة نحو: «رطل زيتاً»، والمقدرة نحو: «طَابَ زَيْدٌ نَفْساً»، فإنه في قوة قولنا: «طاب شيء» منسوب إلى «زيد» و«نفساً» يرفع الإبهام عن ذلك الشيء المقدر فيه.

(**فَالأَوَّلُ**) أي: القسم الأول من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مذكورة يرفعه (**عَنْ مُفْرَدٍ**) ويعني به: ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف (**مِقْدَارٍ**) صفة لـ«مفرد»، وهو ما يقدر به الشيء[٣] أي: يعرف به قدره ويتبين (**غَالِباً**) أي: في غالب المواد وأكثرها.

(**وَذَلِكَ**) أي: رفع الإبهام مطلقاً يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في أكثر

خفاء فيه إلا من حيث حمل الذات على الجنس. ولو أريد بالذات ما يقابل المفهوم لصح وكان أوضح، فيقال في «رطل زيتاً»: إن فرد الرطل مبهم لا يعلم من أي جنس؟ فلما قيل: زيتاً بين ذاته بأن يبين أنه من جنس الزيت، وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارساً، فإنه يرفع الإبهام عن الصفة، فإن الغرض من وضع المشتق المعنى إلا أن يقال: التمييز إخراج الاسم عن وضعه الذي لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس.

[١] فيه مساهلة؛ إذ ذات الرطل بالمعنى المذكور هي الصنجة، ولا إبهام فيها. إنما الإبهام فيما يوزن بها.

[٢] هو بالحقيقة راجع إلى الوزن كما أن الأول راجع بالحقيقة إلى الموزون.

[٣] وذلك إما مقياس مشهور موضوع لذلك كالعدد والرطل، أو مقياس غير مشهور، ولا موضوع لذلك كقوله تعالى: ﴿مِلءُ الأَرْضِ ذَهَباً﴾ (سورة آل عمران:٩١). والملء قدر ما يملأ به الشيء، وقولك: عندي مثل زيد رجلاً. وأما غيرك إنساناً وسواك رجلاً، فمحمول على مثلك بالضدية، ونحو: بطولك رجلاً ويعرضك عرضاً.

المواد، وذلك لأن الإبهام فيه أكثر.

والمقدار: (إِمَّا) متحقق (فِي) ضمن (عَدَدٍ نَحْوُ: «عِشْرُونَ دِرْهَماً») وسيأتي ذكر تمييز العدد، وبيانه في باب أسماء العدد.

(وَإِمَّا فِي) ضمن (غَيْرِهِ) أي: غير العدد كالوزن (نَحْوُ: «رِطْلٌ زَيْتاً»)، فإن الرطل نصف المنّ.

(وَ) نحو: («مَنَوَانِ سَمْناً»[١])، وكالكيل نحو: «قَفِيزَانِ بُرّاً»، وكالذراع نحو: «ذِرَاعٌ ثَوْباً».

(وَ) كالمقياس نحو: («عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبَداً»).

والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات؛ لأن قولك: «عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَماً، وَرِطْلٌ زَيْتاً، وَذِرَاعٌ ثَوْباً، وَعَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً». المراد بها: المعدود، والموزون، والمذروع، والمقيس لا غيرُ. وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة الثلاثة[٢]؛ لأنه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد، وهو التنوين[٣] كما في «رِطْلٌ زَيْتاً» والنون[٤] كما في «مَنَوَانِ سَمْناً»، أو الإضافة كما في «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً»، ولهذا لم يستوف أقسام المقادير، وكرر بعضها، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها، والاسم مستحيل الإضافة مع التنوين، ونوني التثنية والجمع، ومع الإضافة؛ لأن المضاف لا يضاف مرة ثانية[٥]، فإذا تم الاسم بأحد هذه

---

[١] تثنية منا بالقصر، وهو أفصح من المن بالتشديد.

[٢] أي: من غير العدد، وإلا فقد مثل العدد أيضاً. والأولى أن يبدل منوان سمناً بقفيزان برّاً. وقوله: وهو التنوين محققاً أو مقدراً كما في خمسة عشر رجلاً، وكم رجلاً، ويريد بما يتم به المفرد مما ينتصب التمييز، وإلا لوجب التنبيه على المعرف باللام أيضاً. بقي أن من التام الناصب للتمييز التام بنفسه. وإنما تصدى لاستيفاء أقسام الاسم التام الناصب دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة أقسام الاسم التام، وهو ما أشار إليه بقوله: ثم إن كان بتنوين إلى آخره. ولا يخفى أنه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الأقسام للاسم التام لكان أدخل في الانتظام.

[٣] لفظاً أو تقديراً كما في «خمسة عشر رجلا وكم رجلا».

[٤] سواء كان في التثنية أو شبه الجمع نحو: عشرون لا نون الجمع، نحو: حسنون وجهاً؛ لأن التمييز فيه يكون عن ذات مقدرة.

[٥] لأن الاسم لا يضاف إلى الاسمين بدون عاطف، وإن أضيف مع حذف المضاف إليه لزم خلاف المفروض.

الأشياء[١] شابه الفعل إذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تامّاً، فيشابه التمييز الآتي بعده المفعول، لوقوعه بعد تمام الاسم، كما أن المفعول حقه أن يقع بعد تمام الكلام، فينصبه ذلك الاسم التام قبله، لمشابهته الفعل التام بفاعله، وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل، لكونها في آخر الاسم، كما كان الفاعل عقيب الفعل. ألا ترى أن لام التعريف الداخلة على أول الاسم وإن كان يتم بها الاسم، فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه، فلا يقال: «عِنْدِي الرَّاقُودُ خَلاًّ»[٢].

(**فَيُفْرَدُ**) أي: التمييز وإن كان الاسم التام مثنى أو مجموعاً (**إِنْ كَانَ**) أي: التمييز (**جِنْساً**) وهو ما يتشابه أجزاؤه[٣]، ويقع مجرداً عن التاء على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه كـ«الماء والتمر والزيت والضرب»، بخلاف «رَجُل وفَرَس» (**إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ**) أي: ما فوق النوع الواحد، فيشمل المثنى أيضاً؛ لأنه لا يدل لفظ الجنس مفرداً عليها، فلا بد من أن يثنى أو يجمع[٤].

قيل: وفي تخصيص قصد الأنواع بالاستثناء نظر؛ لأنه كما جاز أن يقال: «طَابَ زَيْدٌ جِلْسَتَيْنِ» للنوع، جاز أيضاً أن يقال: «طَابَ زَيْدٌ جَلْسَتَيْنِ» للعدد[٥].

---

[١] قال الشيخ الرضي: قد يتم الاسم بنفسه، فينتصب عنه التمييز. وذلك في شيئين:
أحدهما: الضمير، وهو الأكثر. وذلك فيما فيه المبالغة والتفخيم، نحو: «نعم رجلاً» ويا لها قضية، ولله دره فارساً إذا كان الضمير مبهماً.
وثانيهما: اسم الإشارة نحو قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ (سورة البقرة:٢٦)، والناصب للتمييز في الصورتين هو نفس الضمير واسم الإشارة.

[٢] في القاموس: الراقود: الدن كبير أو طويل الأسفل يسبع داخله بالقار. وفي الأساس: مكيال معروف لأهل مصر يأخذ أربعة وعشرين صاعاً.

[٣] أي: تشابه أجزاؤه في اسم الكل. والأولى هو ما تشابه نفسه وجزؤه. ولك أن تجعل تشابه مضارع المفاعلة، ومسند إلى ضمير ما، وأجزؤه مفعولاً به. ويشكل بالأبوة؛ لأنه لا جزء له، فالأولى الاقتصار على الوقوع مجرداً عن التاء على القليل والكثير. قال الرضي: إذا قصد الأنواع جرد عن التاء، وإذا لم يقصد يلتزم التاء.

[٤] ضمير الفعلين راجع إلى تمييز غير العدد بقرينة الإحالة. وذلك لأن هذا الحكم لا يجري في العدد مثلاً تمييز عشرين مفرد سواء كان جنساً أو لا، وسواء قصد به الأنواع أو لا. وقال الشيخ الرضي: إذا قصد به الأنواع وجب تجريد التمييز عن التاء، نحو: عشرين تمراً. وإذا لم يقصد به الأنواع وجب كونه مع التاء.

[٥] وإنما مثل بـ«طاب زيد جلستين» دون أن يقول: عدل ثوبين؛ لأنه يمكن المناقشة في كون الثوبين للعدد بخلاف جَلستين بالفتح، فإنه لقصد الأفراد لا محالة. وفيه أنه من قبيل التمييز عن النسبة. وكلامنا في

ويمكن أن يجاب عنه: بأن المراد بالأنواع حِصَص الجنس[١]؛ سواء كانت بالخصوصيات الكلية أو الشخصية.

(وَيُجْمَعُ) أي: يورد التمييز على ما فوق الواحد[٢] جوازاً حيث لم يقصد الواحد (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير الجنس، نحو: «عِنْدِي عِدْلُ ثَوْبَيْنِ أَوْ أَثْوَاباً».

(ثُمَّ إِنْ كَانَ) أي: المفرد المقدار[٣] تامّاً (إِمَّا بِتَنْوِينٍ أَوْ بِنُونِ التَّثْنِيَةِ) أو المعنى: إن وجد التمييز[٤] متلبساً بتنوين المفرد أو بنونه التي للتثنية، فإنه لما تم الاسم بهما اقتضى التمييز (جَازَتِ الْإِضَافَةُ) أي: إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية، بإسقاط التنوين ونون التثنية، جوازاً شائعاً كثيراً لحصول الغرض، وهو رفع الإبهام بذلك مع التخفيف نحو: «رِطْلُ زَيْتٍ، وَمَنَوَا سَمْنٍ» (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن بتنوين أو بنون التثنية

التمييز عن ذات مذكورة، فهو خارج عما نحن بصدده. واعترض عليه بأن التاء أخرج الكلمة عن كونها جنساً، فهو خارج عما نحن فيه. وفيه نظر: أما أوّلاً: فلأن التاء فيها من أصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة أو النوع، وليست الفارقة بين الجنس والوحدة، فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شاملاً للتقليل والكثير من أنواع الجلوس أو آحادها. وأما ثانياً: فلأن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين. والجواب: بأن الشارح أجاب على سبيل التنزيل ليس مما يستحسنه أرباب الترقي.

[١] هذا بعيد جدّاً. ومع ذلك الأولى أن يقال: أفراد الجنس بدل الحصص؛ لأن الحصة لا تطلق على المتعارف إلا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معين، ولا يطلق على الفرد الحقيقي.

[٢] قد جاوز حد التكلف كيف، والجمع إذا قوبل بالأفراد يراد به صيغة الجمع مع أنه لا حاجة إلى تكلف؛ لأن المصنف لم يجوز في قصد المتعدد إلا صيغة الجمع، فلا يجوز عنده إلا عدل أثواباً صرح به في إيضاح المفصل. ويؤيده أنه لولا المراد بقوله: ويجمع في غيره صيغة الجمع لكان مستغنى عنه. اعلم أن سوق الكلام ناظر إلى أن المراد بغيره غير الجنس. والتحقيق أن المراد غير الجنس، والجنس المقصود به الأنواع.

[٣] الظاهر أن الضمير راجع إلى المفرد المقدار غير العدد، وإن كان الحكم المذكور شاملًا للمفرد المقدار مطلقاً.

[٤] لا موجب لجعل كان في التوجيه الأول ناقصة، والثاني تامة. وكأنه أراد الإشارة إلى توجيهين لكان في التوجيهين. والتوجيه الثاني بعيد جدّاً؛ لأن جعل التمييز متلبساً بتنوين المبهم أو نونه ركيك جدّاً. والمتبادر من قوله: جاز الإضافة المتلبس بالتنوين لا إضافة الشيء إليه، ولا داعي إليه إلا مراعاة مشاركة ضمير مفرد، وإن كان في المرجع. والمصنف نبه على ذلك التفاوت بالعطف بـ«ثم»، فإنه ليس هنا للتراخي في الزمان، بل لتفاوت الحكمين، وإن أخذهما متعلق بالتمييز والآخر بالمميز.

بأن يكون بنون الجمع[١] أو الإضافة (فَلَا) يجوز الإضافة إلا بقلة في نون الجمع نحو: «عِشْرُو دِرْهَمٍ».

وأما في الإضافة: فلئلا يلزم إضافة المضاف.

وأما في نون الجمع: فلأنه جاز أن يضاف إلى غير المميز نحو: «عِشْرِيكَ وَعِشْرِي رَمَضَانَ» بالاتفاق لكثرة الحاجة إليه، فلو أضيف إلى المميز لزم الالتباس في بعض الصور؛ لأنه لا يعلم مثلاً عند إضافة «عشرين»[٢] إلى «رمضان» أنه أراد «عشرين رمضان»[٣] أو أراد «اليوم العشرين من رمضان»، فلا يضاف في غير صورة الالتباس أيضاً، إلا على قلة، ليكون الباب أقرب إلى الاطراد.

(وَعَنْ غَيْرِ مِقْدَارٍ[٤]) عطف على «عن مفرد مقدار» أي: الأول كما يرفع الإبهام عن مفرد مقدار كذلك يرفعه عن مفرد غير مقدار، أي: ما ليس بعدد، ولا وزن، ولا ذراع، ولا كيل، ولا مقياس (نَحْوُ: «خَاتَمٌ حَدِيداً»)، فإن «الخاتم» مبهم باعتبار الجنس، تام بالتنوين، فاقتضى تمييزاً.

(وَالْخَفْضُ) أي: خفض التمييز بإضافة غير المقدار إليه (أَكْثَرُ) استعمالاً، لحصول الغرض مع الخفة، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز[٥]؛ لأن الأصل في المبهمات المقادير، وغيرها ليس بهذه المثابة.

(وَالثَّانِي) أي: القسم الثاني من التمييز، وهو ما يرفع الإبهام عن ذات مقدرة يرفعه

---

[١] أراد شبه نون الجمع.

[٢] لا يخفى أن رمضان لو كان تمييزاً لكان نكرة، ولو لم يكن تمييزاً لاحتمل أن يكون علماً، بل الظاهر أنه علم، فالالتباس ليس إلا على تقدير ألا يكون علماً.

[٣] يجب أن يقال: عشرين رمضاناً؛ لأن رمضان وإن كان غير منصرف للعلمية والألف والنون المزيدتين، لكنه إذا وقع تمييزاً يكون منكراً لوجوب تنكير التمييز. وحينئذ في الالتباس في هذا المثال أيضاً نظراً؛ لأنه في صورة الإضافة إلى التمييز نكرة مصروفة، وفي صورة الإضافة إلى غيره معرفة غير مصروفة، إلا أن يراد اليوم العشرين من رمضان ما، لكن سوق كلامه لا يساعده.

[٤] قال الشيخ الرضي: هو كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله، ويكون بحيث يصح إطلاق اسم ذلك الأصل عليه، نحو: خاتم حديداً، وهو ينتصب عنه التمييز. وأما الفرع الذي لم يحصل له اسم خاص، فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو: قطعة ذهب.

[٥] وإذا قصر عن طلبه لم يحتج إلى نصب التمييز الذي يكون للتنصيص على التمييز، فإن التنصيص عليه إنما يناسب ما هو طالب للتمييز.

(عَنْ نِسْبَةٍ) كان الظاهر أن يقول[١]: عن ذات مقدرة في نسبة في جملة، لكن لما كان الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها[٢]، ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه، قال: «عن نسبة» مقتصراً عليها تنبيهاً على أن مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الأول إنما هي بمجرد النسبة لا غيرُ (فِي جُمْلَةٍ) أي: نسبة كائنة في جملة (أَوْ مَا ضَاهَاهَا) أي: ما شابهها، عطف على «جملة»، وهو:

١-اسم الفاعل: نحو: «الحَوْضُ مُمْتَلِئٌ مَاءً».

٢-أو اسم المفعول: نحو: «الأَرْضُ مُفَجَّرَةٌ عُيُوناً».

٣-أو الصفة المشبهة: نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهاً».

٤-أو اسم التفضيل: نحو: «زَيْدٌ أَفْضَلُ أَباً».

٥-أو المصدر: [٣] نحو: «أَعْجَبَنِي طِيبُهُ أَباً».

٦-وكذا كل ما فيه معنى الفعل: [٤] نحو: «حَسْبُكَ زَيْدٌ [٥] رَجُلًا».

(نَحْوُ: طَابَ زَيْدٌ نَفْساً) مثال للجملة، والتمييز فيه خاص بالمنتصب عنه.

---

[١] لأن الإبهام الذي يستدعي التمييز ليس إلا في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة، لكن لما كان ذلك الإبهام مستلزماً لنوع إبهام في النسبة حسب احتمالات الطرف، ورفع إبهامها التبعي مستلزماً لرفع إبهام الطرف صح قوله عن نسبة، والنكتة فيه التنبيه على أن مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار أن ليس هناك نسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات هنا، وذكرها في السابق. ألا ترى أن «نعم رجلاً» مندرج في القسم الأول مع أن الضمير غير مذكور. هذا حاصل كلامه قدس سره.

[٢] الإبهام في طرف النسبة لا يستلزم إبهاماً فيها يرفع القسم الثاني من التمييز. ألا يرى أن قولنا: عندي رطل لا إبهام في النسبة فيه إنما الإبهام في الطرف. وبإزالة الإبهام عن النسبة لا يزول الإبهام عن الطرف، وبإزالة الإبهام عن الطرف لا يزول الإبهام عن النسبة نحو: «طاب رطل زيتًا»، فإن النسبة فيها على إبهامها، فكل من الحكمين أعني: قوله: الإبهام في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها. وقوله: ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث إلا أن يراد الطرف المقدر.

[٣] جعله الشيخ الرضي داخلًا في شبه الجملة. ولهذ قال: لا حاجة إلى قوله: أو في إضافة، لكن المصنف لم يجعله من هذا القسم. ولهذا قال: أو في إضافة. لعله أراد بشبه الجملة ما يشتمل على نسبة قريبة من النسبة التامة، وليست الإضافة كذلك.

[٤] يشكل بأسماء الأفعال، فإن فيها معنى الفعل، وليست بشبه جملة، بل جملًا. واعلم أن في قوله: وهو اسم الفاعل إلى آخره مسامحة. والمراد هو اسم الفاعل مع فاعله. وهكذا وينبغي أن يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة أيضاً بما ليست جملاً ذكرتها لك جملاً رجاء ألا يخفى على نحوك. والأولى في قوله: حسبك زيد رجلاً، حسبك رجلاً زيد؛ لأن حسبك زيد جملة، وشبهها حسبك، فالممثل به هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد.

[٥] أي: يكفيك زيد.

(وَ«زَيْدٌ طِيبٌ أَباً») مثال لما يشبه الجملة، والتمييز فيه يصلح أن يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه، وحيث لا فرق في التمييز بين الجملة وما ضاهاها، فهذان المثالان في قوة أربعة أمثلة، فكأنه قال: «طاب زيد نفساً، وزَيْدٌ طيب نفساً وأباً».

وقوله: (و«أُبُوَّةً وَدَاراً وَعِلْماً») عطف على «نفساً وأباً» بحسب المعنى، فهو ناظر إلى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالأخير، فهو بحسب الحقيقة أورد لكل من التمييز الواقع في الجملة أو ما ضاهاها خمسة أمثلة، فالنفس عين غير إضافي خاص بالمنتصب عنه، والدار عين غير إضافي، وهو متعلق بالمنتصب عنه، والأب عين إضافي محتمل لهما، والأبوة عَرَض إضافي، والعلم عَرَض غير إضافي، وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه.

(أَوْ فِي إِضَافَةٍ) عطف على قوله: «في جملة أو ما ضاهاها» (مِثْلُ: «يُعْجِبُنِي طِيبُهُ نَفْساً»)، وتركه؛ لأنه أظهر التمييزات ولا خفاء به («أَباً، وَأُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً») أورد هذه الأمثلة على وفق ما سبق، وزاد عليه قوله: (وَ«لِلهِ دَرُّهُ فَارِساً») إشارة إلى أن التمييز قد يكون صفة مشتقة، وأيضاً لما أورده صاحب المفصل مثالاً لتمييز المفرد على أن يكون الضمير فيه مبهماً كضمير «ربه رجلاً» ويكون «فارساً» تمييزاً عنه أراد أن ينبه على أنه يصلح أن يكون تمييزاً عن نسبة على أن يكون الضمير معيناً معلوماً، والإبهام يكون في نسبة الدر إليه، والدر في الأصل: اللبن[١]، وفيه خير كثير للعرب، فأريد به الخير أي: لله خيره فارساً، والفارس: اسم فاعل من الفَرَاسَة -بالفتح- مصدر «فَرُسَ» بالضم أي: حَذِقَ بأمر الخيل، وأما الفراسة بالكسر فمن التفرس.

(ثُمَّ إِنْ كَانَ) أي: التمييز بعد ما لم يكن نصّاً في المنتصف عنه (اسْماً) لا صفة (يَصِحُّ[٢] جَعْلُهُ لِمَا انْتَصَبَ عَنْهُ) والمراد بجعله له إطلاقه عليه[٣]، والتعبير به عنه (جَازَ

---

[١] قال الشيخ الرضي: الدر في الأصل ما يدر، أي: ما ينزل من الضرع من اللبن، ومن الغيم من المطر. وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه. وإنما نسب فعله إليه تعالى قصداً للتعجب منه؛ لأن الله تعالى منشيء العجائب، فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه، ينسبونه إليه تعالى، ويضيفونه إليه، فمعنى لله دره: ما أعجب فعله.

[٢] إلى قوله: وإلا فهو لمتعلقه. في هذه العبارة شبهة مشهورة، وهي انتقاض الشرطية الأولى بـ«طاب زيد نفساً»، فإن «نفساً» اسم يصح جعله لما انتصب عنه، ولا يصح أن يكون لمتعلقه. وأجاب قدس سره بتقييد مقدمها بكون التمييز نصّاً فيما انتصب عنه. وكذا قيد مقدم الشرطية الثانية بذلك، لئلا ينتقض بمثل: «طاب زيد نفساً».

[٣] جعل الشيخ الرضي صفات الشيء كالعلم من قبيل ما يصح جعلها لما انتصب عنه.

أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ) التمييز تارةً (لَهُ) أي: للمنتصب عنه بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام عنه[١] (وَ) تارة (لِمُتَعَلِّقِهِ) بأن يكون تمييزاً يرفع الإبهام[٢] عن متعلقه، وذلك بحسب القرائن والأحوال مثل «أباً» في «طاب زيد أباً»، فإنه يصح أن يجعل عبارة عن «زيد»، فجاز أن يكون تارةً تمييزاً عن «زيد» إذا أريد إسناد الطيب إليه باعتبار أنه أبو عمرو، وجاز أن يكون تارةً تمييزاً عن متعلقه باعتبار أن الطيب مسند إلى متعلقه وهو أبوه.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصّاً في المنتصب عنه اسماً يصح جعله لما انتصب عنه (فَهُوَ لِمُتَعَلِّقِهِ) خاصة، نحو: «طَابَ زَيْدٌ أُبُوَّةً، وَدَاراً، وَعِلْماً»، فإن هذه الأسماء ليست نصّاً في المنتصف عنه، ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها، فهي لمتعلق «زيد»، وهو الذات المقدرة[٣]، أعني: الشيء المنسوب إلى «زيد»[٤].

(فَيُطَابِقُ) التمييز (فِيهِمَا) أي: فيما جاز[٥] أن يكون لما انتصب عنه سواء كان نصّاً فيه أو محتملاً له ولمتعلقه، وفيما تعين لمتعلقه (مَا قُصِدَ) من وحدة التمييز وتثنيته وجمعيته سواء كان لموافقة ما انتصب عنه مثل: «طاب زيد أباً، والزيدان أبوين، والزيدون آباء»، أو لمعنى في نفسه مثل قولك: «طاب زيد أباً» إذا أردت أباً له فقط، و«طاب زيد أبوين» إذا أردت أباً وجدّاً له، و«طاب زيد آباء» إذا أردت أباً وأجداداً له[٦]، فعلى كل من التقديرين إذا قصد وحدة التمييز أورد مفرداً، وإذا قصد تثنيته، وإذا قصد جمعيته أورد جمعاً، فإن صيغة المفرد لا يصلح أن يطلق على المثنى والمجموع (إِلاَّ إِذَا كَانَ) التمييز (جِنْساً) يقع على القليل والكثير، فإنه إذا قصد تثنيته أو جمعيته لا

---

[١] فيه مسامحة.

[٢] فيه أنه لا إبهام فيما انتصب عنه، بل في الذات المقدرة. وكأنه أراد رفع الإبهام عن مبهم، هو نفس ما انتصب عنه.

[٣] أي: المتعلق الذات المقدرة دون عين زيد.

[٤] تفسير للذات المقدرة التي حكم على المتعلق، فإنه هو حين كون التمييز لمتعلق ما انتصب عنه، فلا حاجة إلى تقييد الشيء المنسوب إلى زيد بكونه مغايراً له بناء على أن الشيء المنسوب إلى زيد، هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كما ظن.

[٥] الظاهر أن ضمير «فيهما» راجع إلى القسمين المذكورين، فيبقى حكم ما كان نصّاً في المنتصب عنه، فتكلف في مرجع الضمير بحيث يشتمل ما كان نصّاً. ولا يخفى أنه تعسف جدّاً.

[٦] المراد بالأجداد: ما فوق الواحد.

يلزم أن يثنى ذلك الجنس[١] أو يجمع، بل يكفي أن يؤتى به مفرداً لصحة إطلاقه على القليل والكثير، فلا حاجة إلى تثنيته وجمعه نحو: «طاب زيد علماً، والزيدان علماً، والزيدون علماً» (إِلاَّ أَنْ يُقْصَدَ) بالتمييز الذي هو الجنس (الْأَنْوَاعُ) من حيث امتيازاتها النوعية، فإنه لا بد حينئذ من تثنيته أو جمعه نحو: «طاب الزيدان علمين، والزيدون علوماً» إذا أريد أن متعلق الطيب من كل من الزيدين والزيدين نوع آخر من العلم، فإن صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى.

(وَإِنْ كَانَ) أي: التمييز (صِفَةً) مشتقة مثل: «لله دره فارساً»، أو مؤولة بها نحو: «كفى زيدٌ رجلاً»، فإن معناه: كاملاً في الرجولية (كَانَتْ) الصفة (صِفَةً لَهُ) أي: لما انتصب عنه لا لمتعلقه؛ لأن الصفة تستدعي موصوفاً، والمذكور أولى بالموصوفية، فإذا قيل: «طاب زيدٌ والداً» كان الوالد زيداً، ولا يحتمل أن يكون والده، بخلاف الاسم نحو: «أباً» (وَطِبْقَهُ) الواو بمعنى «مع»[٢]، والطبق مصدر بمعنى المطابقة، أي: كانت الصفة صفة له مع مطابقتها إياه أو مطابقته إياها، ويجوز أن يكون بمعنى اسم الفاعل[٣] والواو للعطف على خبر كانت، أي: كانت صفة له ومطابقة إياه[٤]، والمراد بالمطابقة الاتفاق في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، لكونها حاملة لضميره (وَاحْتَمَلَتْ) أي: الصفة المذكورة (الْحَالَ[٥]) أيضاً لاستقامة المعنى على الحال نحو: «طاب زيدٌ فارساً»، أي: من حيث إنه فارس أو حال كونه فارساً، لكن زيادة «من»

---

[١] هذا ينافي ما سبق من أن تثنية الجنس وجمعيته لا يخص قصداً للأنواع، بل أمر مشترك بين قصد الأنواع، وقصد الأفراد حتى احتاج إلى التكلف، بل التعسف بحمل الأنواع على ما يشتمل الأفراد ما أعجل نسيانه بما شيد عن قريب بنيانه.

[٢] وهي تفيد مشاركة ما بعده لخبر كان من حيث إنه فاعل معنى. ونظيره ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن المنصوب في عبارات النحاة في نحو قولهم: شر أهر ذا ناب، إن شرّاً مبتدأ لفظاً فاعل معنى تمييز عن النسبة تقديراً أي: كائن مبتدأ لفظاً بمعنى كائن لفظه مبتدأ، وكائن معناه فاعلاً، ومثله كثير في كلامهم.

[٣] لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى الفاعل مع تجويز كونه مبنياً للمفعول في التوجيه السابق.

[٤] يعني: الطبق يصح أن يجعل مبنياً للفاعل، ويصح أن يجعل مبنياً للمفعول. والأول أظهر لسباق الكلام وسياقه؛ لأنه جعل التمييز مطابقاً لما انتصب عنه أو لمتعلقه، فالمناسب أن يجعل الصفة مطابقة له، وإن صح العكس، ولكون المتبادر من المصدر المضاف إلى المفعول المبني له.

[٥] لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة. والحال لا يجب أن يكون مشتقة، بل كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً.

فيها[1] نحو: «لله دره من فارس»، وقولهم: «عَزَّ مِنْ قَائِلٍ» يؤيد التمييز[2]؛ لأن «من» تزاد في التمييز[3] لا في الحال، وأيضاً المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية؛ إذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات.

(وَلاَ يَتَقَدَّمُ التَّمْيِيزُ عَلَى عَامِلِهِ) إذا كان اسماً تامّاً بالاتفاق[4]، فلا يقال: «عندي درهماً عشرون» ولا «زيتاً رطل»؛ لأن عامله حينئذ اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه، فلا يقوى أن يعمل فيما قبله.

(وَالْأَصَحُّ) أي: أصح المذاهب (أَلّا يَتَقَدَّمَ) التمييز (عَلَى) ما هو عامل فيه من (الْفِعْلِ) الصريح أو الغير الصريح، لكونه من حيث المعنى فاعلاً[5] للفعل نفسه نحو: «طاب زيداً أباً» أي: طاب أبوه، أو فاعلاً له إذا جعلته لازماً[6] نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾[7] أي: انفجرت عيونها، وإذا جعلته متعدياً نحو: «امتلأ الإناءُ ماءً» أي: «مَلَأَهُ الْمَاءُ»، والفاعل لا يتقدم على الفعل، فكذا ما هو بمعنى الفاعل.

---

[1] زيادة «من» في التمييز عن ذات مذكورة يجوز مطلقاً. ويجوز في التمييز عن الذات المقدرة إذا كان لما انتصب عنه. وقيل: مطلقاً كذا ذكره الشيخ الرضي، وأنكر المقتبس صحة عشرون من درهم، وكان المصنف معه حيث صرح بتجويز دخول «من» على مميز «كم»، فلو كان تجويز دخول «من» على التمييز من الذات المذكورة عامّاً لم يخصهما بهذا الحكم، فتأمل.

[2] قلت: بل زيادة «من» يؤيد احتمال الحال؛ إذ زيادة «من» ليكون تنصيصاً على أن المراد التمييز لا الحال.

[3] في قسمه الأول مطلقاً. وفي قسمه الثاني إذا كان لما انتصب عنه. وقيل: مطلقاً هكذا قال الشيخ الرضي. وقال في المقتبس: يقال: لله دره من فارس، ولا يقال: عندي عشرون من درهم. والفرق أن الأول كما يحتمل التمييز يحتمل الحال، فـ«من» يخلصه للتمييز.

[4] يشكل بما إذا كان تمييزاً عن نسبة اسم الفاعل أو المفعول، فإنه يتقدم التمييز على عامله عند الجمهور مع أن عامله اسم تام هو اسم الفاعل أو المفعول، فالأولى أن يقول: لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق.

[5] ولفوات الغرض من التمييز، وهو البيان بعد الإجمال ليكون أوقع، لكن البيان بـ«من» البيانية لا يمنع من التقديم كما في قوله تعالى: ﴿فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (سورة طه:٧٨).

[6] يعني: أن التمييز فاعل لهذا الفعل، أو ما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة، فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له، وليس المعنى أن ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (سورة القمر:١٢)، فجر فيه منزل منزلة اللازم لتضمنه معنى الانفجار، وعيوناً تمييز عن نسبة الانفجار، لعدم احتمال سوق العبارة إياه، وإلا لقال: أو فاعلاً لما يتضمنه. وكذا الحال في امتلأ الإناء ماء، فمن بنى الكلام على تضمين المثالين، فضمان تصحيح كلامه عليه.

[7] سورة القمر: ١٢.

وههنا بحث[١]، وهو أن الماء في قولهم: «امتلأ الإناءُ ماءً» من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة إلى جعله متعدياً؛ لأن المتكلم لما قصد[٢] إسناد الامتلاء إلى بعض متعلقات الإناء، ولو على سبيل التجوز وقدّره، وقع الإبهام فيه لا جرم فميزه بقوله: «ماء»، فهو في معنى: «امتلأ ماءُ الإناءِ»، فالماء فاعل معنى، وذلك بعينه مثل قولك: «رَبِحَ زَيْدٌ تِجَارَةً»[٣]، فإن التجارة تمييز يرفع الإبهام عن شيء منسوب إلى زيد، وهو التجارة، فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد، وإن كان إسناد الربح إليه حقيقة وإليها مجازاً، وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة، وهي أن التمييز[٤] عن النسبة إما فاعل في المعنى أو مفعول من أن التمييز في هذا المثال وأمثاله لا فاعل ولا مفعول، فلا تطرد تلك القاعدة.

(خِلاَفاً لِلْمَازِنِي[٥] وَالْمُبَرِّدِ) فإنهما يجوزان تقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول[٦] نظراً إلى قوة العامل[٧]، بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفِعل، لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر[٨]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ... وَمَا كَادَ نَفْساً[٩] بِالْفِرَاقِ[١٠] تَطِيبُ

---

[١] ليس البحث وارداً؛ لأن سر وجوب تأخير التمييز عن العامل كونه فاعلًا: إما حقيقيّاً لو رد الفعل المذكور إلى المتعدي، وإما مجازيّاً إن لم يرد إلا أنهم تعرضوا لكونه فاعلاً حقيقيّاً بالرد إظهاراً لما خفي من الوجه.

[٢] بقرينة دالة على أن الظاهر غير مراد.

[٣] مغير ربح تجارة زيد، كقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (سورة البقرة:١٦).

[٤] قاعدتهم المشهورة أن التمييز عن النسبة إما فاعل في المعنى. ولهذا احتاجوا إلى تأويل: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُوناً﴾ (سورة القمر:١٢).

[٥] أستاذ المبرد وتلميذ الأخفش.

[٦] فكلام المصنف قاصر؛ لأنه إن أريد بالفعل مجرد الفعل يفيد أن خلاف المازني والمبرد في مجرده وإن أريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض من كلامهم يفيد أن خلافهم في جميع ما يشبهه الفعل.

[٧] قال سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس.

[٨] هو من مجيدي الشعراء.

[٩] قيل: الرواية الصحيحة: وما كاد نفسي، فلا تمسك.

[١٠] في بعض الروايات: بالعراق.

على تقدير تأنيث الضمير في «تطيب»، فإنه حينئذ يكون في «كاد» ضمير الشأن لتذكيره، ويعود ضمير «تطيب» إلى «سلمى»، ويكون «نفساً» تمييزاً عن نسبة «تطيب» إليها مقدماً عليه، وأما على تقدير تذكير الضمير، فضمير «كاد» للحبيب، و«نفساً» تمييز عن نسبة «كاد» إليه، أي: وما كاد الحبيب نفساً يطيب فلا تمسك، وما قيل[١]: يحتمل أن يحمل البيت على تقدير تأنيثه أيضاً على هذا الوجه بأن يكون تأنيث الضمير الراجع إلى الحبيب باعتبار النفس؛ إذ المعنى: «وما كادت نفس الحبيب تطيب» فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك[٢].

[الاستثناء]

(**الْمُسْتَثْنَى**) أي: ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين، ولما كان معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج إلى التعريف كافية في تقسيمه قسمه إلى قسمين، وعرف كل واحد منهما؛ لأن لكل واحد منهما أحكاماً خاصة لا يمكن إجزاؤها عليه إلا بعد معرفته، فقال: (**مُتَّصِلٌ، وَمُنْقَطِعٌ**).

(**فَالْمُتَّصِلُ : هُوَ الْمُخْرَجُ**) أي: الاسم الذي أخرج، واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع (**عَنْ مُتَعَدِّدٍ**) أي: جزئياته نحو: «ما جاءني أحدٌ إلا زيداً»، أو أجزائه مثل: «اشتريتُ العبدَ إلا نصفَه» سواء كان ذلك المتعدد (**لَفْظاً**) أي: ملفوظاً نحو: «جاءني القومُ إلا زيداً» (**أَوْ تَقْدِيراً**) أي: مقدراً، نحو: «ما جاءني إلا زيدٌ» أي: «ما جاءني أحدٌ إلا زيداً» (**بِـ«إِلاَّ»**) غير الصفة (**وَأَخَوَاتِهَا**). واحترز به عن نحو: «جاءني القومُ إلا زيدٌ»، و«ما جاءني القومُ لكنْ زيدٌ جاءَ».

(**وَ**) المستثنى (**الْمُنْقَطِعُ: هُوَ الْمَذْكُورُ بَعْدَهَا**) أي: بعد «إلا» وأخواتها[٣] (**غَيْرَ مُخْرَجٍ عَنْ مُتَعَدِّدٍ**). واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل، فالمستثنى الذي لم يكن داخلاً في المتعدد قبل الاستثناء منقطعٌ، سواء كان من جنسه كقولك: «جاءني القومُ إلا زيداً» مشيراً بالقوم إلى جماعة خالية عن «زيد»، أو لم يكن نحو: «جاءني القومُ إلا حماراً».

---

[١] قيل: يحتمل أيضاً أن يكون تطيب المذكور مفسراً لتطيب المقدر قبل نفساً.

[٢] إذ بناء تمسكهم على الظاهر الذي يقبله الطبع السليم.

[٣] لا يكون المنقطع إلا بعد إلا وغير وبيد مضافاً إلى أن مشددة.

(وَهُوَ) أي: المستثنى مطلقاً حيث علم أوَّلاً بوجه يصحح تقسيمه كما عرفت، وثانياً بما يتفطن له من تعريف قسميه، أعني: المذكور بعد «إلا» وأخواتها سواء كان مخرجاً أو غير مخرج، ولهذا لم يعرفه على حدة رَوْماً للاختصار (مَنْصُوبٌ وُجُوباً إِذَا كَانَ) واقعاً (بَعْدَ «إِلاَّ») لا بعد «غَيْرَ وسِوَى» وغيرهما (غَيْرِ الصِّفَةِ) قيد به، وإن لم يكن الواقع بعد «إلا» التي للصفة داخلاً في المستثنى لئلا يذهل عنه (فِي كَلاَمٍ مُوجَبٍ) أي: ليس بنفي[١] ولا نهي ولا استفهام، نحو: «جاءني القومُ إلا زيداً». واحترز به عما إذا وقع في كلام غير موجب؛ لأنه ليس حينئذ واجب النصب على ما سيجيء، ولا حاجة ههنا إلى قيد آخر، وهو أن يكون الكلام الموجب تامّاً[٢] بأن يكون[٣] المستثنى منه مذكوراً فيه، ليخرج نحو: «قرأْتُ إلا يومَ كَذَا»، فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثنائية[٤]؛ لأن الكلام في كونه منصوباً مطلقاً[٥]، لا في كونه منصوباً على الاستثناء بدليل قوله: «أو كان بعد خلا وعدا» إلا أن يقال: الحاجة إلى هذا القيد إنما هو لإخراج مثل: «قُرِئَ إلا يومُ كَذَا»، فإنه مرفوع وجوباً لا منصوب.

والعامل في نصب المستثنى[٦] إذا كان منصوباً على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم، أو معنى الفعل بتوسط «إلا»[٧]؛ لأنه شيء يتعلق بالفعل أو معناه تعلقاً معنويّاً؛ إذ له نسبة إلى ما نسب إليه أحدهما، وقد جاء بعد تمام الكلام، فشابه المفعول.

---

[١] الموجب والمثبت اصطلاحاً ما ذكره. وغير الموجب وغير المثبت اصطلاحاً ما يقابله.

[٢] الكلام التام اصطلاحاً في باب الاستثناء ما فسره بقوله: بأن يكون إلى آخره، والكلام الناقص اصطلاحاً في هذا الباب ما يقابله.

[٣] قوله: بأن يكون تفسير لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى، ويسمى ما يقابله كلاماً ناقصاً.

[٤] لعل المعترض أراد بذلك أنه من قبيل المفرغ، فينبغي أن يكون داخلًا في الآتي.

[٥] الظاهر أن الكلام في كونه منصوباً بنصب استحقه لذاته لا لكونه نائباً مناب المستثنى منه، فحينئذ لا بد من قيد تام ليتم الضابطة.

[٦] قال الشيخ الرضي: قال المصنف في شرح المفصل: العامل فيه المستثنى منه بواسطة «إلا». قال: لأنه ربما لا يكون هناك فعل ولا معناه نحو: «القوم إلا زيداً إخوتك». وللبصرية أن يقولوا: إن في الإخوة معنى فعليّاً، وهو الانتساب بالإخوة ثم قال: لو لم يكن في الجملة معنى الفعل لجاز أن ينتصب المستثنى.

[٧] نقضه المصنف بقولنا: القوم إخوتك إلا زيداً. ولعل الشارح لم يلتفت لعدم وثوقه على المثال، وجواز أن يكون مصنوعاً.

(أَوْ مُقَدَّماً) عطف على قوله «بعد إلا»[1] أي: المستثنى منصوب وجوباً إذا كان المستثنى مقدماً (عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) سواء كان في كلام موجب أو غيره[2]، نحو: «جاءني إلا زيداً القومُ، وما جاءني إلا زيداً أحدٌ» لامتناع تقديم البدل على المبدل منه.

(أَوْ مُنْقَطِعاً) أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان منقطعاً بعد «إلا» نحو: «ما في الدار أحدٌ إلا حماراً»

(فِي الْأَكْثَرِ[3]) أي: في أكثر اللغات، وهي لغات أهل الحجاز، فإنهم قبائل كثيرون أو في أكثر مذاهب النحاة، فإن أكثرهم ذهبوا إلى اللغة الحجازية، فالمنقطع مطلقاً منصوب عندهم؛ إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط، وهو لا يصدر إلا بطريق السهو والغفلة، والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الرؤية والفطانة.

وأما بنو تميم، فقد قسموا المنقطع إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون قبله اسم يصح حذفه[4]، نحو: «ما جاءني القومُ إلا حماراً»، فههنا يجوزون البدل.

وثانيهما: ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه، فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه، كقوله تعالى: ﴿لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾[5]، أي: من رحمه الله، فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم، فلا يكون داخلاً في العاصم، فيكون منقطعاً.

(أَوْ كَانَ بَعْدَ «خَلاَ، وَعَدَا») أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد «عدا» من «عَدَا يَعْدُو عَدْواً» إذا جاوزه مثل: «جاءني القومُ عدا زيداً»، أو بعد «خلا» من «خَلاَ يَخْلُو خُلُوّاً» نحو: «جاءني القوم خلا زيداً»، وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول

---

[1] هذا هو الظاهر المنساق إلى الفهم، لكن يتجه أن انتصابه مشروط بكونه بعد "إلا". وذلك غير مفهوم من العبارة. وكذا الحال في قوله: أو منقطعاً. ويمكن أن يجعلا معطوفين على قوله: في كلام موجب حتى لا يتجه ذلك، وهو خبر آخر لـ«كان» أو حال.

[2] أشار إلى أن بين هذا القسم وما تقدم تداخلًا ولم يقيد كلًا منهما بما يقابل به الأخر ليعلم أن ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين.

[3] متعلق بمنصوب الملحوظ بطريق الانسحاب أو خبر محذوف.

[4] متعدداً كان أو غير متعدد، نحو: ما جاءني زيد إلا عمراً.

[5] سورة هود: ٤٣.

بـ«من» نحو: «خَلَتِ الديارُ مِنَ الأَنِيسِ»، وقد يضمن معنى «جاوز»، ويحذف «من» ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه، والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بـ«إلا» التي هي أم الباب[١]، وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المتقدم، أو إلى اسم الفاعل منه[٢]، أو إلى بعض مطلق من المستثنى منه[٣]، والتقدير: «جَاءَنِي القَوْمُ عَدَا أَوْ خَلَا مَجِيئُهُمْ أو الجَائِي مِنْهُمْ أو بَعْضٌ منهم زَيْداً»، وهما في محل النصب على الحالية[٤]، ولم يظهر معهما «قد» ليكونا أشبه بـ«إلا» التي هي الأصل في باب الاستثناء (فِي الْأَكْثَرِ) أي: النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات[٥]؛ لأنهما فعلان ماضيان كما عرفت، وقد أجيز الجر بهما على أنهما حرفا جر.

قال السيرافي: لم أعلم خلافاً في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر.

(أَوْ «مَا خَلاَ، وَمَا عَدَا») أي: المستثنى منصوب أيضاً وجوباً إذا كان بعد «مَا خَلاَ، وَمَا عَدَا»؛ لأن «ما» فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو: «جاءني القومُ ما خلا زيداً، وما عدا عمراً»، تقديره: «خُلُوَّ زَيْدٍ، وعَدْوَ عَمْرٍو»[٦] بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي: «وَقْتَ خُلُوِّهِمْ[٧] أو خُلُوِّ مَجِيئِهِمْ مِنْ زَيْدٍ وَوَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ أو مُجَاوَزَةِ

---

[١] لأنها موضوعة للاستثناء. وما عداها ليست موضوعة له، بل موضوعة لمعان أخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة والخلو والنفي وغير ذلك استعملت في الاستثناء بضرب من المناسبة.

[٢] لدلالة الفعل على صاحبه.

[٣] يعني: أن الضمير راجع إلى بعض منكر للاستغراق في الإيجاب، كما في ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ (سورة الانفطار:٥) أي: كل نفس. وإنما قلنا: إلى بعض منكر لدلالة قوله: فيما بعد أو بعض منهم، ولقلة عموم النكرة في الإثبات إذا كان فاعلاً. تكلف من قال: يستعمل البعض بمعنى الكل، وأريد منه ههنا هذا المعنى. والأوجه أن الضمير راجع إلى بعض المضاف، أي: خلا بعضهم، والإضافة للاستغراق.

[٤] الأحسن أن «خلا» في تقدير زمان مضاف إلى زمان خلا زيداً كما في مذ سافر، فيطابق في المعنى ما خلا.

[٥] الأنسب أن يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا مما يختار فيه النصب.

[٦] وهذا لا يستقيم؛ لأن الفعل المسند إلى الفاعل المستتر إذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير المصدر المضاف إلى الفاعل، فيكون تقديره: «خلوه زيداً» على أن الضمير راجع إلى المجيء أو الجائي أو البعض.

[٧] الظاهر خلو بعضهم. وكذا في قوله: وقت مجاوزتهم. ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير «ما خلا» إلى الجائي أيضاً كما سبق في «خلا».

مَجِيئِهِمْ عَمْراً»، أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل أي: «جَاؤُوا خَالِياً بَعْضُهُمْ أو مَجِيئَهُمْ مِنْ زَيْدٍ، ومُجَاوِزاً بَعْضُهُمْ أو مَجِيئَهُمْ عَمْراً».

وعن الأخفش: أنه أجاز الجر بهما على أن «ما» فيهما زائدة، ولعل هذا لم يثبت عند المصنف أو لم يعتد به، ولهذا لم يقل في الأكثر.

(وَ) كذا المستثنى منصوب بعد («لَيْسَ») نحو: «جاءني القومُ ليس زيداً» (وَ) بعد («لاَ يَكُونُ»[١]) نحو: «سَيَجِيءُ أَهْلُكَ لَا يَكُونُ بِشْراً»، وإنما يكون النصب بعدهما واجباً؛ لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر، ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء، وهو ضمير راجع إلى اسم الفاعل من الفعل المذكور[٢]، أو إلى بعض من المستثنى منه مطلقاً، وهما في التركيب في محل النصب على الحالية.

واعلم أنه لا يستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرّغ، ولا يتصرف فيها[٣]؛ لأنها قائمة مقام «إلا»، وهي لا يتصرف فيها.

(وَيَجُوزُ فِيهِ) أي: في المستثنى (النَّصْبُ) على الاستثناء (وَيُخْتَارُ الْبَدَلُ) عن المستثنى منه (فِيمَا بَعْدَ «إِلاَّ»[٤]) حال من الضمير المجرور، أي: حال كون المستثنى واقعاً محل يكون متأخراً عن «إلا»، احتراز عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل «عَدَا وخَلاَ» وغيرهما (فِي كَلاَمٍ غَيْرِ مُوْجَبٍ) احتراز عما إذا وقع في كلام موجب، فإنه منصوب وجوباً كما مر (وَ) الحال أنه (قَدْ ذُكِرَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ) احتراز عما إذا لم يذكر المستثنى منه، فإنه حينئذ يعرب على حسب العوامل، وفي بعض النسخ: ذكر المستثنى منه بغير «واو» على أنه صفة لكلام غير موجب، أي: كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه، ولم يشترط ألا يكون منقطعاً ولا مقدماً على المستثنى منه؛ لأن

---

[١] لا يستعمل في موضعه غيره مثل: ما كان ولم يكن.

[٢] لم يذكر هنا احتمال الرجوع إلى المصدر لعدم صحة أن يكون زيد خبراً عنه. وفيه نظر لأن عدم صحة وقوع العين خبراً عن المصدر في الإثبات لا في النفي. والأولى أن نفي زيد عن المجيء لا يوجب إخراج زيد عن المستثنى منه. فلذا لم يجوز رجوع الضمير إلى المصدر. نعم لو جعل زيداً مضافاً إليه للمجيء، فيكون التقدير: ليس المجيء زيد يفيد المقصود، لكنه تكلف لفظاً ومعنى، فافهم.

[٣] ولا يغير لا يكون إلى غيره مما يكون، وما كان، ولم يكن.

[٤] حال من الضمير المجرور. وقيل: بدل منه.

حكمهما قد علم فيما سبق، فاكتفى بذلك (نَحْوُ: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[١]) بالرفع على البدلية[٢] (وَ«إِلَّا قَلِيلًا») بالنصب على الاستثناء، ونحو: «ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلا زيدٍ» بالجر على البدلية، و«إلا زيداً» بالنصب على الاستثناء، و«ما رَأَيْتُ أحداً إلا زيداً» بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار، أو بطريق الاستثناء، وهو جائز غير مختار، وإنما اختاروا البدل في هذه الصور؛ لأن النصب على الاستثناء إنما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالأصالة[٣]، وبواسطة «إلا»، وإعراب البدل بالأصالة[٤] وبغير واسطة.

(وَيُعْرَبُ) أي: المستثنى (عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ[٥]) أي: بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر (إِذَا كَانَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ غَيْرَ مَذْكُورٍ[٦]) ويختص ذلك المستثنى باسم المفرغ؛ لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه، فالمراد بالمفرغ المفرغ له[٧]، كما يراد بالمشترك المشترك فيه (وَهُوَ) أي: والحال أن المستثنى[٨] واقع (فِي غَيْرِ) الكلام

---

[١] سورة النساء: ٦٦.

[٢] أراد بدل البعض من الكل. وإنما يصح ذلك مع انتفاء ضمير المبدل منه فيه؛ لأن الاستثناء المتصل يعني غناء الضمير؛ لأنه يفيد أن المستثنى بعض من المستثنى منه.

[٣] أي: بنوع تمحل.

[٤] المراد بالأصالة ليس ما يقابل التبعية.

[٥] أي: على قدر العوامل، فإن العوامل ثلاثة: عامل الرفع، والنصب، والجر. فالإعراب على قدرها كناية عن الإعراب بالرفع والنصب والجر. وبهذا اندفع أن المراد إن كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا: ما مررت إلا بزيد، فإنه معرب بعامل نفسه، وإن كان المراد عامل المستثنى، فكل مستثنى معرب على حسب عامله على أنه يمكن احتيار الشق الأول أيضاً. ويقال: الجار في «بزيد» عامل المستثنى منه انتقل إلى المستثنى بعد حذفه، فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله، وعامله الفعل بواسطة «إلا».

[٦] قال الشيخ الرضي: إنما أعرب حينئذ بإعراب المستثنى منه؛ لأن المنسوب إليه هو المجموع المركب من المستثنى منه والمستثنى. وإنما أعرب المستثنى منه بما يقتضيه المنسوب؛ لأنه الجزء الأول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات، فأعرب النصب يعني: فإذا أخذ المستثنى منه لم يبق المستثنى في حيز الفضلات، فأعطي ما هو حقه من الإعراب لانتفاء الجزء الأول.

[٧] يعني: المفرغ مما حذف فيه الجار، وأوصل الضمير المجرور به. ولك أن تستغني عن هذا التكلف بأن تجعل المفرغ وصفاً للمستثنى بحال متعلقه، فيكون الحال المفرغ عامله، أو أن تجعل المستثنى مفرغاً عن إعرابه للعامل، فيكون المستثنى مفرغاً، والعامل مفرغاً له.

[٨] جعل الواو للحال. ولك أن تجعلها للعطف، وتجعل هو عطفاً على المستثنى منه، وفي غير الموجب عطفاً على غير المذكور.

(**الْمُوجَبِ**) واشترط ذلك (**لِيُفِيدَ**) فائدة صحيحة[١] (**مِثْلُ**: «**مَا ضَرَبَنِي إِلَّا زَيْدٌ**»[٢])؛ إذ يصح ألّا يضرب المتكلم أحد إلا زيداً، بخلاف «ضربني إلا زيدٌ»؛ إذ لا يصح أن يضرب كل أحد المتكلم إلا زيداً (**إِلاَّ أَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى**[٣]) بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك: «**كُلُّ حَيَوَانٍ**[٤] **يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ إِلاَّ التِّمْسَاحَ**»، أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعاً (**مِثْلُ**: «**قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا**») أي: أوقعت القراءة كل يوم إلا يوم كذا، لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا، بل أيام الأسبوع أو الشهر أو مثل ذلك.

ولقائل أن يقول: كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور، فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب أيضاً نحو: «مَا مَاتَ إِلاَّ زَيْدٌ»، فينبغي أن يشترط في غير الموجب أيضاً استقامة المعنى، وأيضاً لا يصح مثل: «قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا» إلا بعد تخصيص اليوم بأيام الأسبوع مثلاً، فيجوز مثل هذا التخصيص في «ضَرَبَنِي إِلاَّ زَيْدٌ» بأن يتخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين إذا كان هناك قرينة، فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها.

وأجيب: بأن المعتبر هو الغالب، والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى على العموم، وفي النفي عكسه؛ لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها، ومخالفة واحد إياها في ذلك مما يكثر ويغلب. وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل، كما في المثال المذكور، وبأن الفرق بين قولك: «قَرَأْتُ إِلاَّ يَوْمَ كَذَا» و«ضَرَبَنِي إِلاَّ زَيْدٌ» ليس إلا بظهور قرينة دالة على بعض

---

[١] يعني: ليفيد الكلام فائدة صحيحة. ولك أن تقول: ليفيد المستثنى ما هو فائدة من جعل الكلام صادقاً؛ إذ بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقاً بخلاف المنفي.

[٢] يحتمل أن يكون فاعل «يفيد».

[٣] قيل: لا بحث للنحوى عن استقامة المعنى إنما وظيفته بيان الكيفيات التركيبية، فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله. قلت: مآل بحثه هذا أن الإعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير بخلاف الموجب، فإنه قليل لقلة استقامة المعنى فيه إذا أعرب المستثنى كذلك، والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن.

[٤] مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه.

معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني، فلو قام في الثاني أيضاً قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما إذا قيل: «مَنْ ضَرَبَكَ مِنَ الْقَوْمِ؟» أي: القوم الداخل فيهم زيد فقلت: «ضَرَبَنِي إِلاَّ زَيْدٌ»، فالظاهر أن ذلك أيضاً مما يستقيم فيه المعنى، لكنّ الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب، فالغالب فيه عدم استقامة المعنى.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن المفرغ لا يكون في الموجب إلا أن يستقيم المعنى (لَمْ يَجُزْ) مثل: («مَا زَالَ زَيْدٌ إِلاَّ عَالِماً»)؛ إذ معنى «ما زال»: ثَبَتَ[١]؛ لأن نفي النفي إثبات[٢]، فيكون المعنى: «ثَبَتَ زَيْدٌ دَائِماً[٣] عَلَى جَمِيعِ الصِّفَاتِ إِلَّا عَلَى صِفَةِ الْعِلْمِ»، فلا يستقيم المعنى.

وقال الشارح الرضي: يمكن أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض، ويستثنى من جملتها العلم، أو يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم[٤] كأنك قلت: أمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم، وعلى التقديرين يندرج في صورة الاستقامة. ولا يخفى على الفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويلات إرجاع جميع المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة، كما يقال مثلاً في قولك: «ضَرَبَنِي إِلاَّ زَيْدٌ»: المراد كل من يتصور منه الضرب من معارفك أو المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك.

(وَإِذَا تَعَذَّرَ[٥] الْبَدَلُ) من حيث حمله (عَلَى اللَّفْظِ) أي: لفظ المستثنى منه (فَعَلَى الْمَوْضِعِ) أي: يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملاً بالمختار على

---

[١] الأظهر أن يقال: ثبت دائماً، لكن الدليل لا يفيد إلا أن يقال: إن نفي النفي يفيد دوام الإثبات، وفي إفادته بحث.

[٢] أي: مستلزم للإثبات، لا أنه عينه، فإن تصور نفي النفي يتوقف على تصور النفي، وتصور الإثبات لا يتوقف عليه، فهو ليس عينه.

[٣] ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي مذ قبله.

[٤] وأي: مبالغة فوق أن يقال: أمكن فيه جميع الصفات المتقابلة إلا العلم، فجعل العلم أحق بالانتقال من عدة متقابلات.

[٥] أي: إذا امتنع البدل المختار؟ فاللام للعهد الخارجي.

قدر الإمكان (**مِثْلُ: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ**[١] **إِلَّا زَيْدٌ»**) فـ«زيد» بدل مرفوع محمول على موضع «أَحَد» لا مجرور محمول على لفظه (**وَ**) مثل: (**«لاَ أَحَدَ فِيهَا**) أي: في الدار (**إِلاَّ عَمْرٌو»**) فـ«عمرو» مرفوع ومحمول على محل «أحد» لا على لفظه (**وَ**) مثل: (**«مَا زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْءٌ لاَ يُعْبَأُ بِهِ»**) أي: لا يعتد به، فـ«شيء» مرفوع محمول على محل «شيئاً» لا منصوب على لفظه، وقوله: «لا يعبأ به» ليس في كثير من النسخ، وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة «شيء» المستثنى.

قيل: إنما وصفه به[٢] لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه، ولا يخفى أنه لو جعل المستثنى منه شيئاً أعم من أن يزيد عليه صفة غير الشيئية أو لا، وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان أدق وألطف.

وإنما تعذر البدل على اللفظ في صورة الأولى (**لِأَنَّ «مِنْ»**) الاستغراقية[٣] (**لَا تُزَادُ**) اتفاقاً (**بَعْدَ الْإِثْبَاتِ**) أي: بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بـ«إلا»؛ لأنها لتأكيد النفي[٤]، ولا نفي بعد الانتقاض بـ«إلا»، فلو أبدل على اللفظ وقيل: «ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٍ» بالجر كان في قوة قولنا: «جاءني من زيدٍ»، فلزم زيادة «من» في الإثبات، وذلك غير جائز.

وفي الصورتين الأخيرتين: لأنه لو أبدل المستثنى على اللفظ، وقيل: «لا أَحَدَ فيها إلا عمراً»[٥] بالنصب؛ لأن فتحته شبيهة بالحركة الإعرابية؛ لأنها حصلت بكلمة «لا»، فهي كالنصب الحاصل بالعامل، فلا بد حينئذ من تقدير «لا» حقيقة أو حكماً؛ ليعمل فيه هذا العمل، وكذا في قوله: «مَا زَيْدٌ شَيْئاً إلا شيءٌ» لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه لا بد حينئذ من تقدير «ما» كذلك ليعمل فيه (**وَ«مَا وَلاَ» لاَ تُقَدَّرَانِ**[٦]) لا حقيقة إذا لم يكن البدل إلا بتكرير العامل، ولا حكماً إذا اكتفى بدخوله على المبدل

---

[١] لو مثل بالباء المزيدة لتأكيد غير الموجب نحو: ليس زيد بشيء، وهل زيد بشيء استيفاء للصور الأربع التي تعذر فيها حمل البدل على اللفظ لكان أولى.

[٢] لو لم يوصف به لصح أيضاً لجواز أن يراد بالتنوين التحقير.

[٣] إنما قيدها بها لأن «من» قد تكون زائدة في الموجب عند الأخفش إذا لم تكن استغراقية.

[٤] أي: نفي مجرورها سواء باشرته أو لا، نحو: ما جاءني من رجل وامرأة.

[٥] ولو أبدل عمراً عن لفظ أحد لا يمكن نصب عمرو، بل لا بد من الرفع والتكرير؛ لأنه معرفة.

[٦] أي: لا تفرضان. وقوله: «عاملتين» تمييز؛ أو حال، أو مفعول ثان بتضمين معنى الجعل.

منه، واعتبر سراية حكمه إليه، فإنه في قوة التقديرُ حال كونهما (**عَامِلَتَيْنِ**) في المستثنى المحمول على البدل (**بَعْدَهُ**) أي: بعد الإثبات، يعني: بعد ما صار الكلام مثبتاً لانتقاض النفي بـ«إلا» (**لِأَنَّهُمَا**) أي: «ما ولا» (**عَمِلَتَا لِلنَّفْيِ**[١]، **وَقَدِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ«إِلَّا»**) وحيث تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل، فـ«عمرو» مرفوع على أنه محمول على محل «أحد»، وهو الرفع بالابتداء، و«شيء» مرفوع على أنه محمول على محل «شيئاً»، وهو الرفع بالخبرية.

فإن قلت: لـ«أحَد» في هذا المثال محلان من الإعراب: محل قريب وهو نصبه بكلمة «لا»، ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء، فلم اعتبروا حمله على محله البعيد لا القريب؟

قلت: لأن محله القريب إنما هو لعمل «لا» فيه بمعنى النفي، وقد انتقض النفي بـ«إلا» بخلاف محله البعيد، فإنه لا دخل لعمل «لا» فيه.

(**بِخِلاَفِ «لَيْسَ زَيْدٌ شَيْئاً إِلاَّ شَيْئاً»**) مع أنه انتقض النفي فيه أيضاً بـ«إلا» (**لِأَنَّهَا**) أي: «ليس» (**عَمِلَتْ لِلْفِعْلِيَّةِ**) لا للنفي (**فَلاَ أَثَرَ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ**[٢]) في عملها (**لِبَقَاءِ الأَمْرِ الْعَامِلَةِ هِيَ**) أي: «ليس» (**لِأَجْلِهِ**) أي: لأجل ذلك الأمر، وهو الفعلية[٣].

(**وَمِنْ «ثَمَّةَ»**) أي: ومن أجل أن عمل «ليس» للفعلية لا للنفي، وعمل «ما ولا» بالعكس (**جَازَ «لَيْسَ زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً»**) بإعمال «ليس» في «قائماً» وإن انتقض نفيها بـ«إلا» لبقاء فعليتها (**وَامْتَنَعَ «مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِماً»**) بإعمال «ما» في «قائماً»؛ لأن عملها فيه إنما هو للنفي، وقد انتقض النفي بـ«إلا».

(**وَ**) المستثنى (**مَخْفُوضٌ**) أي: مجرور (**بَعْدَ «غَيْرٍ» وَ«سِوَى»**) مع كسر السين أو ضمها[٤] مع القصر (**وَ«سَوَاءٍ»**) بفتح السين وكسرها مع المد، لكونه مضافاً إليه (**وَبَعْدَ**

---

[١] يعني: أنه علة حملهما على ليس وإن أو جزء العلة. وعلى التقديرين بانتفائه تنتفي العلة.

[٢] أي: انتقاضه، فهو مصدر مجهول.

[٣] وذلك لأن معنى ليس في الأصل «ما كان» بدليل لحوق علامات الأفعال عليه، نحو: ليست ولست، ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي، فحكمها حكم «ما كان»، وإن لم يبق فيه معنى الكون، وهو قد ينتفي نفيه ويبقى عمله، نحو: ما كان زيد إلا قائماً، لبقاء معنى الكون بعد «إلا».

[٤] قال الشيخ الرضي: كسر السين مع القصر، وفتحها مع المد مشهورتان.

«حَاشَا» فِي الْأَكْثَرِ) لكونها حرف جر[١] في أكثر استعمالاتهم، وأجاز بعضهم النصب بها على أنها فعل متعدٍّ فاعله مضمر، ومعناها تبرئة المستثنى[٢] عما نسب إلى المستثنى منه، نحو: «ضَرَبَ الْقَوْمُ عَمْراً حَاشَا زَيْداً» أي: بَرَّأَهُ اللهُ عَنْ ضَرْبِ عَمْرٍو.

(وَإِعْرَابُ «غَيْرٍ» فِيهِ) أي: في الاستثناء دون الصفة؛ إذ هو حينئذ يعرب بإعراب موصوفه (كَإِعْرَابِ الْمُسْتَثْنَى بِـ«إلاَّ» عَلَى التَّفْصِيلِ) المذكور فيما سبق، فكأنه لما انجر به المستثنى للإضافة انتقل إعرابه إليه[٣].

(وَ«غَيْرُ») أي: كلمة «غير» في الأصل (صِفَةٌ[٤]) لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها، فالأصل فيها أن تقع صفة كما تقول: «جاءني رَجُلٌ غَيْرُ زَيْدٍ»، واستعمالها على هذا الوجه كثير في كلام العرب، لكنها (حُمِلَتْ عَلَى «إلاَّ») واستعملت مثلها (فِي الْاسْتِثْنَاءِ) على خلاف الأصل، وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله (كَمَا حُمِلَتْ «إلاَّ» عَلَيْهَا) أي: على كلمة «غير» (فِي الصِّفَةِ) لكن لا يحمل «إلا» عليها في الصفة غالباً إلا: (إِذَا كَانَتْ) أي: «إلا» (تَابِعَةً لِجَمْعٍ) أي: واقعة بعد متعدد، فوجب أن يكون موصوفها مذكوراً[٥] لا مقدراً، كما قد يكون مقدراً في «غير» مثل: «جاءني غيرُ زيدٍ»، وبعد ما كان مذكوراً يكون متعدداً، ليوافق حالها صفة حالها أداة الاستثناء؛ إذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد، فلا تقول في الصفة: «جاءني رجلٌ إلا زيدٌ»، والمتعدد أعم من أن يكون جمعاً لفظاً كـ«رجالٍ» أو تقدير كـ«قومٍ ورهطٍ»، وأن يكون مثنى فدخل فيه نحو: «ما جاءني رجلان إلا زيدٌ»[٦].

---

[١] وإليه ذهب سيبويه. والدليل على حرفيتها قولهم: حاشاي من دون نون الوقاية، وامتناع وقوعها صلة لما المصدرية مطرداً، ودخول «ما» عليه، ونصب الاسم بعدها شاذ عنده.

[٢] فلا يستثنى بها إلا عما نسب إليه سواء.

[٣] فالإعراب حقيقة لما أضيف إليه. ولهذا جاز العطف على محله نحو: ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع؛ لأن المعنى: ما جاءني إلا زيد. قيل: لما كان إعرابه بعينه إعراب المستثنى بـ«إلا» لكان الأحسن أن يقول: وإعراب غير المستثنى بـ«إلا» بدون الكاف. وإنما لم يبين غير مع أنه بمعنى الحرف؛ لأن ذلك فيه عارض.

[٤] غير مبتدأ، وما بعدها خبران له.

[٥] إنما اشترط ذلك ليكون أظهر في كونها صفة.

[٦] قال الشيخ الرضي: لا يجوز ههنا الاستثناء المتصل؛ لأن المحكوم عليه إثنان من هذا الجنس، وليس زيد اثنين منه.

(مَنْكُورٍ) أي: منكر لا يعرف باللام حيث يراد به العهد أو الاستغراق، فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق، وعلى تقدير «إن» يشار به إلى جماعة يكون زيد منهم، فلا يتعذر الاستثناء المتصل، أو عدم التناول قطعاً على تقدير «إن» يشار به إلى جماعة لم يكن زيد منهم، فلا يتعذر المنقطع.

(غَيْرِ مَحْصُورٍ) والمحصور نوعان:

إما الجنس المستغرق نحو: «ما جاءني رجلٌ أو رجالٌ».

وإما بعض منه معلوم العدد نحو: «لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ أَوْ عِشْرُونَ».

وإنما اشترط أن يكون غير محصور؛ لأنه إن كان محصوراً على أحد الوجهين وجب دخول ما بعد «إلا» فيه، فلا يتعذر الاستثناء نحو: «كُلُّ رَجُلٍ إِلاَّ زَيْداً جَاءَنِي» و«لَهُ عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلاَّ دِرْهَماً».

وإنما يصار عند وجود هذه الشرائط إلى حمل «إلا» على «غير» (لِتَعَذُّرِ الاسْتِثْنَاءِ) عند وجودها، فيضطر إلى حملها على «غير».

وإنما قلنا في صدر هذا الكلام: إن «إلا» لا يحمل على الصفة غالباً، فقيدناه بقولنا: «غالباً»؛ لأنه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو: «جَاءَنِي مِائَةُ رَجُلٍ إِلاَّ زَيْدٌ»، وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو: «جَاءَنِي رِجَالٌ إِلاَّ وَاحِداً، وَإِلاَّ رَجُلاً، وَإِلاَّ حِمَاراً»، ولكن لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف إليه في بيان هذه القاعدة.

(نَحْوُ: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا﴾)[1] أي: في السماء والأرض (آلِهَةٌ) جمع «إله»، ولا دلالة فيها على عدد معين محصور (إِلَّا اللَّهُ) أي: غير الله (لَفَسَدَتَا) أي: لخرجتا من الانتظام، فـ«إلا» في الآية صفة[2]؛ لأنها تابعة لجمع منكور غير محصور هي آلهة، ويتعذر الاستثناء، لعدم دخول «الله» في الآلهة بيقين، فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء، وفي الآية مانع آخر عن حمل «إلا» على الاستثناء، وهو أنه لو حملت عليه لصار المعنى: «لو كان فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا»، وهذا لا يدل إلا على أنه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله، وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن يكون حينئذ فيهما آلهة غير

---

[1] سورة الأنبياء: ٢٢.

[2] قال سيبويه: لا يجوز ههنا إلا الوصف، يعني: لم يجز البدل؛ لأنه لا يكون إلا في غير الموجب. قال المصنف: ولا يعتبر النفي المستفاد من «لو»؛ لأن النفي المعنوي ليس كاللفظي إلا في قلما، وأقل، وأبى، ومتصرفاته. وصرح بذلك الشيخ الرضي. وأيضاً البدل لا يجوز إلا حيث يجوز الاستثناء.

مستثنى الله عنها، بخلاف ما إذا كانت للصفة بمعنى «غير»، فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله، وإذا لم يكن فيهما آلهة غير الله يجب ألا يتعدد الآلهة[١]؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة.

(وَضَعُفَ) حمل «إلا» على «غير» (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ.

ومذهب سيبويه: على جواز وقوع «إلا» صفة مع صحة الاستثناء، قال: يجوز في قولك: «ما أتاني أَحَدٌ إلا زَيْدٌ» أن يكون «إلا زيد» صفة، وعليه أكثر المتأخرين، تمسكاً بقوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ   لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلاَّ الْفَرْقَدَانِ[٢]

فـ«إلا الفرقدان» صفة لـ«كُلُّ أخٍ» لا استثناء منه، وإلا لوجب أن يقال: «الفرقدين» بالنصب، والمصنف حمل ذلك على الشذوذ، وقال في البيت شذوذان آخران:

أحدهما: وصف كل دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه؛ إذ هو المقصود، و«كل» لإفادة الشمول فقط.

وثانيهما: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف، وهو قليل.

(وَإِعْرَبُ «سِوَى وَسَوَاءٍ» النَّصْبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ) أي: بناء على ظرفيتهما؛ لأنك إذا قلت: «جاءني القومُ سوى أو سواءَ زيدٍ» فكأنك قلت: «مَكَانَ زَيْدٍ» (عَلَى) المذهب (الْأَصَحِّ) وهو مذهب سيبويه، فهما عنده لازم الظرفية.

وعند الكوفيين: يجوز خروجهما عن الظرفية، والتصرف فيهما رفعًا ونصباً وجرّاً كـ«غير» متمسكين بقول الشاعر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا   ـنِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

وزعم الأخفش: أن «سواء» إذا أخرجوه عن الظرفية أيضاً نصبوه استنكاراً لرفعه،

---

[١] أي: يجب ألا يكون إله إلا الله؛ لأن التعدد يستلزم المغايرة، والمغايرة مستلزمة للفساد، وانتفاء اللازم مستلزم لانتفاء الملزومات كلها، كما أن إثبات الملزوم مستلزم إثبات لوازمه كلها.

[٢] الفرقد ولد البقرة الوحشية. والنجم الذي يهتدى به. وهما فرقدان. وجاء في الشعر مثنى وموحداً، كذا في القاموس. وفي الصحاح: الفرقدان نجمان قريبان من القطب.

فيقولون: «جاءني سَوَاءَكَ، وفي الدارِ سَوَاءَكَ»، ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه عن الظرفية قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [١] بالنصب.

[خبر كان وأخواتها]

(خَبَرُ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا) وستعرفها [٢] في قسم الفعل -إن شاء الله تعالى- (هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: دخول «كان» أو إحدى أخواتها.

والمراد ببعدية المسند [٣] لدخولها أن يكون إسناده إلى اسمها واقعاً بعد دخولها على اسمها وخبرها، ولا شك أن ذلك إنما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر، فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر [٤] المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها، بل يكون قبله، فلا ينتقض التعريف بمثل: «كَانَ زَيْدٌ يَضْرِبُ أَبُوهُ»، ولا بمثل: «كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، بأن يقال: يصدق على «يَضْرِبُ» و«قَائِمٌ» في هذين المثالين المعرف، وليسا من أفراد المعرف. ويمكن أن يقال في جواب هذا النقض: إن المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه في خبر «إن» وأخواتها (مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً»).

(وَأَمْرُهُ) أي: أمر خبر «كان» وأخواتها (كَأَمْرِ خَبَرِ الْمُبْتَدَإِ) في أقسامه وأحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر.

(وَ) لكنه (يَتَقَدَّمُ) على اسمها حال كونه (مَعْرِفَةً [٥]) حقيقة أو حكماً كالنكرة المخصصة، لاختلاف اسمها وخبرها في الإعراب، فلا يلتبس أحدهما بالآخر، وذلك إذا كان الإعراب فيهما أو في أحدهما لفظيّاً نحو: «كَانَ الْمُنْطَلِقَ زَيْدٌ»، و«كَانَ هَذَا

---

[١] سورة الأنعام: ٩٤.

[٢] أي: أخواتها. ولهذا لم يبينها المصنف. ولك أن تجعل ضمير «وستعرفها» إلى كان وأخواتها؛ لأن كان التي يثبت لها الخبر لم يعرف بعد.

[٣] أراد باسمها وخبرها ما يصير اسمها وخبرها. والأظهر في العبارة أن يقال: المراد ببعدية المسند لدخولها أن يكون إسناده واقعاً بعد دخولها.

[٤] لا يقال: وكذا الإسناد الواقع بين الخبر والاسم بناء على أنها تدخل الجملة الاسمية؛ لأنا نقول: ذلك الإسناد قد غير بدخولها.

[٥] لما كان يتجه عليه أن المخالفة بخبر المبتدأ لا يخص ذلك، بل يتقدم نكرة مخصصة أيضاً تكلف الشارح لدفعه بقوله: حقيقة أو حكماً.

زَيْدٌ»، بخلاف المبتدأ والخبر، فإن الإعراب فيهما لا يصلح للقرينة، لاتفاقهما فيه، بل لا بد من قرينة رافعة للبس، وكذلك إذا انتفى الإعراب في اسم «كان» وخبرها جميعاً، ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر، نحو: «كَانَ الْفَتَى هَذَا».

(وَقَدْ يُحْذَفُ عَامِلُهُ) أي: عامل خبر «كان»، وهو «كان»[١]، لا خبر كان وأخواتها؛ لأنه لا يحذف من هذه الأفعال إلا «كان»، وإنما اختصت بهذا الحذف، لكثرة استعمالها (فِي مِثْلِ: «النَّاسُ[٢] مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرّاً فَشَرٌّ». وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا) أي: في مثل هذه الصورة، وهي أن يجيء بعد «إن» اسم، ثم فاء بعده اسم (أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ):

١-نصب الأول ورفع الثاني: وهو أقواها، نحو: «إِنْ خَيْراً فَخَيْرٌ»، أي: «إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْراً فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ».

٢-ونصبهما[٣]: نحو: «إِنْ خَيْراً فَخَيْراً» على معنى: «إِنْ كَانَ عَمَلُهُ خَيْراً فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيْراً»[٤].

٣-ورفعهما: نحو: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ»، أي: «إِنْ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَجَزَاؤُهُ خَيْرٌ».

٤-وعكس الأول: نحو: «إِنْ خَيْرٌ فَخَيْراً» أي: «إِنَ كَانَ فِي عَمَلِهِ خَيْرٌ فَكَانَ جَزَاؤُهُ خَيْراً».

وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته.

(وَيَجِبُ الْحَذْفُ) أي: حذف عامله، يعني: «كان» (فِي مِثْلِ: «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ») أي: لِأَنْ كُنْتَ مُنطَلِقاً انطَلَقْتُ، فأصل: أَمَّا أَنْتَ: لأَنْ كُنْتَ، حذفت اللام قياساً، ثم حذفت كلمة «كان» اختصاراً، فانقلب الضمير المتصل منفصلاً، وزيدت لفظة «ما» بعد «أَنْ» في موضع «كان» عوضاً منها، وأدغمت النون في الميم، وأبقي الخبر على حاله، فصار «أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، وهذا على تقدير فتح الهمزة.

---

[١] يعني: أن إطلاقه ليس بجيد.

[٢] قال الشيخ الرضي: يحذف «كان» مع اسمها بعد «لو» وإن كان اسمها ضمير ما علم من غائب أو حاضر نحو: «اطلبوا العلم ولو بالصين» أي: ولو كان العلم بالصين، وبعد لدن وأخواتها نحو: رأيتك لدن قائماً، أي: لدن كنت قائماً.

[٣] يجوز في الثاني تقدير فعل لائق نحو: يجزي خيراً.

[٤] إنما يصح دخول الفاء على الماضي؛ لأنه مقدر، والفعل المقدر لا بد له من الفاء.

وأما على تقدير كسرها فالتقدير: «إِنْ كُنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ»، فعمل به ما عمل بالأول من غير فرق إلا حذف اللام؛ إذ لا لام فيه، واقتصر المصنف على الأول[١]؛ لأنه أشهر.

[اسم إن وأخواتها]

(اسْمُ إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) وستعرفها[٢] في قسم الحرف -إن شاء الله تعالى- (هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا) أي: بعد دخول «إن» أو إحدى أخواتها (مِثْلُ: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ») وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا أيضاً بمثل: «أَبُوهُ» في مثل: «إِنَّ زَيْداً أَبُوهُ قَائِمٌ».

[لا التي لنفي الجنس]

(الْمَنْصُوبُ[٣] بِـ«لَا» الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ[٤]) أي: لنفي صفة الجنس[٥] وحكمه، وإنما لم يقل: «اسم لا»؛ لأنه ليس كله ولا أكثره من المنصوبات، فلا يصح جعله مطلقاً من المنصوبات لا حقيقةً ولا مجازاً، بل المنصوب منه أقل مما عداه، فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها، بخلاف ما عداه من المنصوبات، فإن بعضها وإن لم يكن كله من المنصوبات، لكن أكثره منها، فأعطي للأكثر حكم الكل، فعد الكل منها تجوزاً، ولا يبعد أن يقال[٦]: اسم «لا» هو المنصوب بها لفظاً -كالمضاف وشبهه- أو محلًّا كما هو مبني منه على الفتح، وأما ما هو مرفوع فليس اسماً لها، لعدم عملها فيه.

(هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا) خرج به مثل: «أَبُوهُ» في «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ أَبُوهُ قَائِمٌ» لما

---

[١] أنكر الشيخ الرضي مجيء إما بالكسر في هذا المقام حيث قال: إن حذف شرط «إن» مع «كان» وجوباً بلا تفسير وجب تغيير صورتها، فلذا قيل: أما أنت منطلقاً انطلقت بالفتح مع أن الأصل إن كنت؛ لأنه لو ثبت إما أنت منطلقاً بالكسر لم يتأت منه هذا القول.

[٢] أي: أخوات «إن»، وهو الظاهر، أو «إن» وأخواتها، فإن «إن» قد يكون من حروف الإيجاب ولا اسم لها، فلا بد من بيان «إن» هذه، فترك بيانها لإتيانها في قسم الحروف.

[٣] يريد المنصوب لفظاً أو تقديراً، وإلا لم يكن التعريف جامعاً مانعاً.

[٤] من غير تبعية، فلا يرد نحو: لا غلام رجل غلاماً حسناً من أنه منصوب بلا.

[٥] أي: لنفي ما أجرى عليه.

[٦] تزييف لما سبق من أن غير المنصوب منها أقل.

عرفت[١]، وهذا القدر كافٍ[٢] في حد اسمها مطلقاً؛ لكنه لما أراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله: (يَلِيهَا) أي: يلي المسند إليه لفظة «لا»، أي: يقع بعدها بلا فاصلة (نَكِرَةً مُضَافاً أَوْ مُشَابِهاً بِهِ) أي: بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه، وهذه أحوال مترادفة من الضمير المجرور في «إليه» أو في الأولى منه، أو من الضمير المجرور في «دخولها» وما بقي من الضمير المرفوع في «يليها» (مِثْلُ: «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ») مثال لما يليها نكرة مضافاً. وفي بعض النسخ: «لاَ غُلاَمَ رَجُل ظَرِيف فِيهَا»، وقد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها.

(وَ«لاَ عِشْرِينَ دِرْهَماً لَكَ») مثال لما يليها نكرة مشبهاً بالمضاف، وقوله: «لك» على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما[٣].

(فَإِنْ كَانَ) أي: المسند إليه بعد دخولها[٤] غير واقع على الأحوال المذكورة، بل كان (مُفْرَداً) بانتفاء الشرط الأخير فقط، وهو كونه مضافاً أو مشبهاً به، أي: يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به، ليترتب عليه قوله: (فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا يُنْصَبُ بِهِ) فإنه لو كان مفرداً معرفة أو مفصولاً بينه وبين «لا»، فحكمه غير ذلك.

وقوله: «على ما ينصب به» أي: على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول «لا» عليه وهو الفتح في المفرد نحو: «لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ»، والكسر في جمع المؤنث السالم[٥] بلا تنوين[٦] نحو: «لَا مُسْلِمَاتِ فِي الدَّارِ»، والياء المفتوح ما قبلها في المثنى، والمكسور

---

[١] من معنى البعدية أو الدخول. لا يخفى أنه لا حاجة في إخراجه عن تعريف المنصوب بلا إلى هذا؛ لأنه يخرج بقوله: يليها. نعم، إنما الحاجة إليه في تعريف اسم لا. ولعله قال ذلك ليصح قوله: وهذا القدر كافٍ في حد اسمها. وقيل في إخراجه: المراد الذي أسند إليه خبرها. وعليه ما ذكرناه مع حذف مفعول ما لم يسم فاعله، واستدراك بعد دخولها.

[٢] فيه أن المرفوع بعدها معرفة كان أو نكرة لا يسمى اسماً لها، فالتعريف غير مانع، اللّهم إلا أن يعنى: بالدخول عليه العمل فيه.

[٣] هذا بعيد جدّاً؛ إذ لا يقال: لا غلام رجل لك، بل لا غلام لك، فالأولى أنه قصد في المثالين حذف خبر لا. وذكره على طبق ما سبق أنه يحذف كثيراً، ولذا قدم مثال الحذف.

[٤] يعني: أن ضمير «كان» راجع إليه لا إلى المنصوب كما يتوهم ولا إلى اسم «لا» المفعول ضمناً كما قيل لأن ذلك أظهر.

[٥] خلافاً للمازني، فإنه يبنيه على الفتح.

[٦] لأنه وإن لم يكن للتمكن، لكنه مشابه له، فمنع من الدخول على المبني. ومنهم من يبنيه على الكسر مع التنوين قياساً لا سماعاً نظراً إلى أن التنوين للمقابلة.

ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو: «لاَ مُسْلِمَيْنِ وَلاَ مُسْلِمِينَ لَكَ».

ونعني بالمفرد: ما ليس بمضاف ولا مضارع له، فيدخل فيه المثنى والمجموع.

وإنما بني لتضمنه معنى «من»؛ إذ معنى «لاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ»: لا من رجل فيها؛ لأنه جواب لمن يقول: «هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ؟» حقيقة أو تقديراً، فحذف تخفيفاً.

وإنما بني على ما ينصب به، لكون البناء على حركة أو حرف استحقها النكرة في الأصل قبل البناء، ولم يبين المضاف ولا المضارع له؛ لأن الإضافة[١] ترجح جانب الاسمية[٢]، فيصير الاسم بها مائلًا إلى ما يستحقه في الأصل، أعني: الإعراب.

(**وَإِنْ كَانَ**) أي: المسند إليه بعد دخولها (**مَعْرِفَةً**) بانتفاء شرط النكارة (**أَوْ مَفْصُولاً بَيْنَهُ**) أي: بين ذلك المسند إليه (**وَبَيْنَ «لاَ»**) بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كانا مع انتفاء شرط كونه مضافاً أو مشبهاً به أو لا، وهي ست صور نحو: «لاَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلا عَمْرٌو»، و«لاَ غُلاَمُ زَيْدٍ فِي الدَّارِ وَلاَ عَمْرٌو»، و«لاَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ وَلاَ امْرَأَةٌ»، و«لاَ فِي الدَّارِ غُلاَمُ رَجُلٍ وَلاَ امْرَأَةٌ»، و«لاَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو»، و«لاَ فِي الدَّارِ غُلاَمُ زَيْدٍ وَلاَ عَمْرٌو» (**وَجَبَ**) في جميع هذه الصورة الست (**الرَّفْعُ**) على الابتداء.

أما في المعرفة فلامتناع أثر «لا» النافية للجنس فيها.

وأما في المفصول فلضعف «لا» عن التأثير مع الفصل.

(**وَالتَّكْرِيرُ**[٣]) أي: وجب تكرير اسمه لكن مطلقاً لا بعينه[٤].

أما في المعرفة: فليكون كالعوض عما في التنكير من معنى نفي الآحاد.

وأما في النكرة: فليكون مطابقاً[٥] لما هو جواب له من مثل قول السائل: «أَفِي الدَّارِ رَجُلٌ أَمْ امْرَأَةٌ؟»، وهذا التعليل جارٍ في المعرفة أيضاً.

---

[١] أي: الإضافة إلى الاسم الصريح ترجح جانب الاسمية، فإن المضاف إلى الاسم الصريح لا يكون مبنياً إلا نادراً نحو خمسة عشرك ونحوه.

[٢] أي: الإضافة إلى المفرد.

[٣] وكذا وجب التكرير في النكرة المتصلة بلا إذا ألغيت عملها؛ لأن القرينة على إرادة نفي الجنس نصب الاسم أو بناؤه وقد انتفيا، فلا بد من التكرير للتنبيه عليها.

[٤] يعني: أراد تكرير النوع لا تكرير الشخص.

[٥] إنما قدر السؤال مكرراً؛ إذ لو لم يكن مكرراً لكفى نعم أو لا.

(وَمِثْلُ: «قَضِيَّةٌ) أي: هذه قضية (وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا») أي: لهذه القضية. هذا جواب دخل مقدر على قوله: «وإن كان معرفة [١] وجب الرفع والتكرير»، فإن اسم «لا» فيه معرفة؛ لأن «أبا حسن» كنية علي رضي الله تعالى عنه ولا رفع فيه ولا تكرير، بل هو منصوب غير مكرر، فأجاب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بالنكرة: إما بتقدير المثل أي: ولا مثل أبي حسن لها، فإن مثلاً لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة، أو بتأويله بفيصل [٢] بين الحق والباطل؛ لاشتهاره رضي الله تعالى عنه بهذه الصفة، فكأنه قيل: لا فيصل لها، ويقوى هذا التأويل [٣] إيراد حسن بحذف اللام [٤]؛ لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير.

(وَفِي مِثْلِ: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ [٥] إِلَّا بِاللهِ») أي: فيما كررت فيه «لا» على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل، يجوز (خَمْسَةُ أَوْجُهٍ) بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه، فإنها بحسب التوجيه تزيد [٦] عليها:

الأول: (فَتْحُهُمَا) أي: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ» على أن يكون «لا» في كل منهما لنفي الجنس [٧]، و«لَا قُوَّةَ» عطف على «لَا حَوْلَ» عطف مفرد على مفرد، وخبرها محذوف [٨] أي: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ مَوْجُودٌ [٩] إِلَّا بِاللهِ»، أو عطف جملة على جملة أي: «لاَ حَوْلَ إِلاَّ بِاللهِ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ»، فحذف خبر الجملة الأولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية [١٠].

---

[١] وعلى التعريف أيضاً بأنه غير جامع.

[٢] على وزن حيدر. هو القضاء بين الحق والباطل، فإطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل.

[٣] اعلم أن نزع اللام واجب على التأويلين سواء كانت اللام في الاسم نفسه، أو فيما أضيف إليه إلا في عبد الله وفي عبد الرحمن؛ إذ الله والرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما. أما النزع في الصورة الأولى: فلرعاية اللفظ وإصلاحه. وأما في الثانية: فالأمر واضح. ولما كان النزع على التأويل الثاني واضحاً كما يدل عليه قوله: لأن الظاهر أن تنوينه للتنكير جعله مقوياً للتأويل الثاني.

[٤] يقال: حذف اللام من العلم القائم مقام المثل. والمؤول بالصفة المشتهر بها مسماها واجب إلا أن تنوينه فيما إذا أول أوقع في مكانه من التنكير، فلذا جعل حذف اللام مقوياً له.

[٥] أي: لا حول عن المعصية، ولا قوة في الطاعة.

[٦] كما في أثناء تفصيل الوجوه تستفيد.

[٧] ويصح أن يكون في الثانية زائدة؛ لأنه جاز البناء مع الزائدة نظراً إلى لفظها.

[٨] واحداً مرفوع بلا الأولى والثانية. وإنما جاز ذلك مع أنهما عاملان؛ لأنهما بحكم المماثلة في حكم واحد كما في «إن زيداً وعمراً قائمان».

[٩] الأظهر موجودان.

[١٠] يستفاد منه إن خبر الجملة الثانية مذكور. وقد سبق أنه موجود، فبينهما تنافر، فالأولى أن يقول: سابقاً، وخبرها بالله.

(وَ) الثاني: (فَتْحُ الأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي) أي: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ». أما فتح الأول: فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس. وأما نصب الثاني: فلأن «لا» الثانية مزيدة[١] لتأكيد النفي والثاني معطوف[٢] على الأول، فيكون منصوباً حملًا على لفظه لمشابهة حركته حركة الإعراب[٣]، ويجوز أن يقدر لهما[٤] خبر واحد، وأن يقدر لكل منهما خبر على حدة.

(وَ) الثالث: (فَتْحُ الأَوَّلِ وَرَفْعُ الثَّانِي) نحو: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةٌ إلا بِاللهِ». أما فتح الأول: فلأن «لا» الأولى لنفي الجنس. وأما رفع الثاني: فلأن «لا» زائدة والثاني معطوف على محل الأولى؛ لأنه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بأن يقدر لهما خبر واحد، أو عطف جملة على جملة بأن يقدر لكل منهما خبر واحد.

(وَ) الرابع: (رَفْعُهُمَا) بالابتداء، نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةٌ إِلاَّ بِاللهِ»؛ لأنه جواب قولهم: «أَبِغَيْرِ اللهِ حَوْلٌ وَقُوَّةٌ؟»، فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال، ويجوز الأمران ههنا أيضاً.

(وَ) الخامس: (رَفْعُ الأَوَّلِ) على أن «لا» بمعنى «ليس» (عَلَى ضَعْفٍ) فإن عمل «لا» بمعنى «ليس» قليل (وَفَتْحُ الثَّانِي) نحو: «لاَ حَوْلٌ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ» على أن يكون «لا» لنفي الجنس، وضعف[٥] وجه ضعف رفع الأول بأنه يجوز أن يكون رفعه لإلغاء عمل «لا» بالتكرير لا لكونها بمعنى «ليس»[٦]؛ لأن شرط صحة إلغائها التكرير فقط، وقد حصل ههنا، ولا دخل فيها، لتوافق الاسمين بعدها في الإعراب، فهذا على

---

[١] قال الشيخ الرضي: يجوز أن يجعل «لا» غير زائدة، بل لنفي الجنس، لكن تلغيها عن العمل لجواز إلغائها إذا كان اسمها نكرة غير مفصولة بشرط التكرير سواء ألغيت الأولى أو الثانية أو كلتاهما.

[٢] على محل الأول. والقياس في ذلك مضي الخبر كما في «إن».

[٣] أو حملًا على محله القريب، فإن الاسم لا محلين قريب وهو النصب، وبعيد وهو الرفع بالابتداء.

[٤] خبر واحد وعند سيبويه، فإن «لا» عاملة عند غيره في المتبوع والتابع. وأما عند سيبويه، فلا يجوز تقدير خبر واحد؛ لأن «لا» عنده مع اسمه المبني مبتدأ، والمعطوف منصوب بـ«لا»، فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين، فيجب أن يقدر لكل منهما خبر.

[٥] المضعِّف الشيخ الرضي.

[٦] إذ لم يثبت في كلامهم عمل «لا» عمل «ليس»، بل لم يره إلا كون اسم بعدها مرفوعاً والخبر محذوفاً نحو: لا براح ولا مستصرخ، فظنوا أنها عاملة عمل «ليس»، والحق أنها للتبرئة، لكنها ملغاة للضرورة.

التوجيه الأول متعين لعطف جملة على جملة أي: «لاَ حَوْلَ إِلاَّ بِاللهِ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ» وإلا يلزم أن يكون قوله: «إِلاَّ بِاللهِ» منصوباً ومرفوعاً، وعلى التوجيه الثاني يحتمل أن يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد أو عطف جملة على جملة كما لا يخفى.

(وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ[١]) على «لا» التي لنفي الجنس (لَمْ تُغَيِّرِ الْعَمَلَ) أي: عمل «لا» أي: تأثيرها في مدخولها إعراباً وبناءً؛ لأن العامل لا يتغير عمله، لدخول كلمة الاستفهام (وَمَعْنَاهَا) أي: معنى الهمزة الداخلة على «لا» التي لنفي الجنس:

إما (الاسْتِفْهَامُ) حقيقة، فتقول: «أَلاَ رَجُلَ فِي الدَّارِ؟» مستفهماً.

(وَ) إما (الْعَرْضُ) مثل: «أَلاَ نُزُولَ عِنْدِي»، ولم يذكر سيبويه أن حال «ألا» في العرض كحاله قبل الهمزة، بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف، وردّ ذلك الأندلسي وقال: هذا خطأ؛ لأنها إذا كانت عرضاً كانت من حروف الأفعال مثل: «إِنْ وَلَوْ وحروف التحضيض»، فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو: «أَلاَ زَيْداً تُكْرِمُهُ».

(وَ) إما (التَّمَنِّي) نحو: «أَلاَ مَاءَ أَشْرِبُهُ» حيث لا يرجى ماء، وأما قوله:

أَلاَ رَجُلاً[٢] جَزَاهُ اللهُ خَيْراً ....

فهذه عند الخليل ليست «لا» الداخلة عليها حرف الاستفهام، ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه، فكأنه قال: «أَلاَ تَرَوْنَنِي رَجُلاً» يعني: «هَلاَّ تَرَوْنَنِي رَجُلاً» ولذلك نصب ونوّن، وهي عند يونس «لا» التي دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني، فكان القياس: «أَلاَ رَجُلَ»، ولكنه نوّنه، لضرورة الشعر.

(وَنَعْتُ) اسم «لا» (الْمَبْنِيِّ) لا نعت اسمها المعرب. احتراز عن نحو: «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ ظَرِيفاً» (الأَوَّلُ) بالرفع صفة للنعت، أي: لا الثاني وما بعده، احتراز عن مثل: «لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ كَرِيمٌ فِي الدَّارِ» (مُفْرَداً) حالٌ من ضمير مبني، والعامل فيه «مبني» احترازٌ عن مثل: «لاَ رَجُلَ حَسَنُ الْوَجْهِ» (يَلِيهِ) حال بعد حال أو صفة «مفرداً»، احترازٌ عن المفصول نحو: «لاَ غُلاَمَ فِيهَا ظَرِيفٌ»، وهذا القيد يغني عن الأول (مَبْنِيٌّ عَلَى

---

[١] دون الجار، فإنه إذا دخل يجر نحو كنت بلا مال، وغضبت من لا شيء. وربما يفتح نظراً إلى لفظة «لا» كما يبنى مع «لا» الزائدة نظراً إلى لفظها.

[٢] يعني: كان القياس ألا رجل بالبناء. آخره: يدل على محصلة تبيت. المحصلة: المرأة التي تحصل تراب المعدن تبيت، أي: تبيت تفعل كذا.

الْفَتْحِ) حملاً على المنعوت، لمكان الاتحاد[١]، بينهما والاتصال وتوجه النفي إليه، أي: إلى النعت حقيقة، و«المبني» في قوله: «ونعت المبني» إشارة إلى ما بني على الفتح بالأصالة لا بالتبعية، فإنه المذكور سابقاً، فلا يرد أنه إذا كرر المبني ويبنى على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه مثل: «لاَ مَاءَ مَاءَ بَارِداً» مع أنه يصدق عليه أنه «نعت المبني الأول مفرداً يليه»، فإن «بارداً» في هذا المثال نعت للتابع لا المتبوع، كما هو الظاهر، ولو جعل نعتاً للمتبوع فليس مما يليه، لتوسط التابع بينهما (وَمُعْرَبٌ)؛ لأن الأصل في التابع تبعيتها لمتبوعاتها في الإعراب دون البناء (رَفْعاً) حملاً على محله البعيد (وَنَصْباً[٢]) حملًا على اللفظ أو على محله القريب (نَحْوُ: «لَا رَجُلَ ظَرِيفَ) بالفتح (وَظَرِيفٌ) بالرفع (وَظَرِيفاً») بالنصب.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن النعت كذلك (فَالْإِعْرَابُ) أي: فحكمه الإعراب لا غيرُ[٣]، رفعاً حملاً على المحل البعيد، أو نصباً حملاً على اللفظ أو على المحل القريب، وقد مرت أمثلته في بيان فوائد القيود.

(وَالْعَطْفُ) على اسم «لا» المبني إذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف، فإنه إذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو: «لاَ غُلاَمَ لَكَ وَالْفَرَسُ».

وإذا كان «لا» مكرراً في المعطوف فحكمه ما علم في قوله: «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ» فيما سبق بأن يحمل (عَلَى اللَّفْظِ) أي: على لفظ اسم «لا» المبني، ويجعل منصوباً (وَ) بأن يحمل (عَلَى الْمَحَلِّ) ويجعل مرفوعاً[٤] (جَائِزٌ) ولا يجوز فيه البناء، لمكان الفصل بالعاطف، ولم يجعل في حكم المتصل، لمظنة الفصل بـ«لا» المؤكدة؛ إذ المعطوف على المنفي تزاد فيه «لا» كثيراً نحو: «لا حول ولا قوة»، (مِثْلُ: «لاَ أَبَ وَابْناً وَابْنٌ») في قول الشاعر:

وَلاَ أَبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِه ... إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

---

[١] أي: لثبوت الاتحاد ذاتاً، والاتصال لفظاً. وتوجه النفي إليه حقيقة؛ لأنك إذا قلت: لا رجل ظريف، أي: كيساً، فكأنك قلت: لا ظريف.

[٢] مصدران نوعيان. والقول بأنه منصوب بنزع الخافض ضعيف؛ لأنه سماعي إلا في أن وأَنَّ.

[٣] الأولى أن يقدر: فيجب الإعراب.

[٤] القياس مضي الخبر.

وسائر التوابع لا نص عنهم فيها، لكن ينبغي أن يكون حكمها حكم توابع المنادى[١]، كذا ذكره الأندلسي.

(وَمِثْلُ: «لاَ أَبَاً لَهُ وَغُلاَمَيْ لَهُ») أي: كل تركيب يكون فيه بعد اسم «لا» التي لنفي الجنس لام الإضافة، وأجري على ذلك الاسم أحكام الإضافة[٢] من إثبات الألف في نحو: «أب»، وحذف النون من نحو: «غلامَيْنِ» (جَائِزٌ) يعني: أن الأصل في مثل هذين التركيبين أن يقال: «لاَ أَبَ لَهُ، ولا غُلاَمَيْنِ لَهُ»، فيكون اسم «لا» فيهما مبنيّاً على ما ينصب به، والجار مع مجروره خبراً لها، وقد جاء على قلة مثل: «لاَ أَباً لَهُ ولا غُلامَيْ لَهُ» بزيادة الألف في مثل: «أب»، وإسقاط النون في مثل: «غلامين» كما في حال الإضافة (تَشْبِيهاً لَهُ) أي: لاسم «لا» في هذين التركيبين مع أنه ليس بمضاف (بِالْمُضَافِ) وإجراءً لأحكام المضاف عليه[٣] بإثبات الألف وحذف النون، فيكون معرباً، وذلك التشبيه إنما هو (لِمُشَارَكَتِهِ) أي: لمشاركة اسم «لا» حين يضاف[٤] بإظهار اللام بينه وبين ما يضاف إليه (لَهُ) أي: للمضاف (فِي أَصْلِ مَعْنَاهُ) أي: معنى المضاف من حيث هو مضاف -يعني الإضافة- وهو الاختصاص[٥]، أو المعنى إن مثل: «لَا أَباً لَهُ، ولا غُلاَمَيْ لَهُ» جائز تشبيهاً له أي: لمثل هذين التركيبين حيث لا إضافة فيه بالمضاف، أي: بتركيب يشتمل على الإضافة لمشاركته أي: لمشاركة مثل هذين التركيبين له أي: لما يشتمل على الإضافة في أصل معناه أي: معنى ما يشتمل على الإضافة، وهو الاختصاص إلا أن بين الاختصاصين تفاوتاً، فإن الاختصاص المفهوم من التركيب الإضافي أتم مما يفهم من غيره.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: لأجل أن جواز مثل هذين التركيبين إنما هو بتشبيه غير المضاف

---

[١] قيل: المفهوم من كلام الشيخ الرضي جواز البناء في البدل دون وجوبه.

[٢] وذلك الاسم المثنى والجمع المذكر السالم والأسماء الستة إلا ذو، فإنه لا يقطع هذا عند المصنف. وأما عند الشيخ الرضي فالأوّلان والأب والأخ.

[٣] إنما زاد ذلك لئلا يتوهم أنه منصوب بالمشابهة بالمضاف؛ إذ لو كان كذلك لَنُوِّنَ لا أباً له كما ينون لا حسناً وجهه، ولم يحذف النون في لا غلامي.

[٤] يعني: أن صورة هذا التركيب سورة الإضافة باللام، وهو حال اعتبار الإضافة بوجود اللام مشارك للمضاف المقدر فيه اللام، هذا هو المعنى الأول. وأما المعنى الثاني، فلا يعتبر فيه أنه في صورة المضاف، وأنه بهذا الاعتبار مشارك له.

[٥] جعل الاختصاص أصل معنى الإضافة؛ لأن غيره من التعريف أو المعاني الأخرى قد يلحق به.

بالمضاف في معنى الاختصاص (لَمْ يَجُزْ) تركيبُ («لاَ أَباً فِيهَا») أي: في الدار، لعدم الاختصاص، فإن الاختصاص المفهوم من إضافة الأب إلى شيء إنما هو بأبوته له، وهذا الاختصاص غير ثابت للأب بالنسبة إلى الدار، فلا يصح إضافته إلى الدار، فكيف يشبه تركيب «لا أباً فيها» بتركيب يضاف فيه الأب إلى الدار لمشاركته في أصل معناه.

(وَلَيْسَ) أي: مثل هذين التركيبين (بِمُضَافٍ) حقيقة (لِفَسَادِ الْمَعْنَى[١]) المراد المفاد بهما على تقدير الإضافة، وهو نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج إلى تقدير خبر، وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الإضافة:

أما أوَّلاً: فلأن معنى هذا التركيب على تقدير الإضافة: «لا أَبَاه ولا غُلامَيْه»، وهذا لا يتم إلا بتقدير خبر أي: «لا أَبَاهُ مَوْجُودٌ ولا غُلاَمَيْهِ مَوْجُودَانِ».

وأما ثانياً: فلأن المراد نفي ثبوت جنس الأب أو الغلامين له، لا نفي الوجود عن أبيه المعلوم أو غلاميه المعلومين (خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ) والخليل وجمهور النحاة، وإنما خص سيبويه بهذا الخلاف؛ لأنه العمدة فيما بينهم[٢]، أو لأن المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين[٣]، فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة أن مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى، وإقحام اللام بين المضاف والمضاف إليه تأكيد للام المقدرة، وحكم المصنف بفساده لما عرفت.

(وَيُحْذَفُ) اسم «لا» حذفاً كثيراً (فِي مِثْلِ: «لاَ عَلَيْكَ») أي: «لا بأس عليك»، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر[٤]، لئلا يكون إجحافاً.

---

[١] قال المصنف: ولأنه لو كان مضافاً لزم الرفع والتكرير. وفيه أن الصورة غيرت لئلا يلزم ذلك. قالوا: الحامل على هذا التغيير قصد النصب من غير تكرير لا تخفيفاً. وذا لا يتسر مع المعرفة.

[٢] فيه بحث؛ لأنه حكم المحقق الشريف قدس سره في شرح الكشاف أن الخليل أعلى كعباً منه. وقال صاحب إعراب الفاتحة: لم يسبق الخليل فيما بين علماء النحو مثل له، ولم يخلف فيما بينهم مثلاً له.

[٣] لا يخفى بعده من العبارة.

[٤] كما لا يحذف الخبر إلا مع وجود الاسم بعين هذه العلة. ويمكن أن يراد بقوله: مثل «لا عليك» تركيب ذكر فيه الخبر.

وقولهم: «لاَ كَزَيْدٍ» إن جعلنا الكاف اسماً جاز أن يكون «كزيد» اسماً، والخبر محذوفاً أي: «لا مثلَه موجودٌ»، وجاز أن يكون خبراً أي: «لا أحدَ مثلُ زيدٍ»، وإن جعلناه حرفاً، فالاسم محذوف أي: «لا أحدَ كزيدٍ».

[خبر ما ولا المشبهتين بليس]

(خَبَرُ «مَا» وَ«لاَ» الْمُشَبَّهَتَيْنِ) في النفي[١] والدخول على الجملة الاسمية (بِـ«لَيْسَ»: هُوَ الْمُسْنَدُ بَعْدَ دُخُولِهِمَا) أي: دخول «ما» و«لا».

(وَهِيَ) أي: خبرية[٢] خبر «ما» و«لا» لهما، وكذا اسمية اسمهما لهما (لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ) وخص الخبرية بالذكر؛ لأن إعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسماً وخبراً لهما إنما يظهر باعتبار الخبر، فجعل الخبر خبراً لهما إنما هو في لغة أهل الحجاز.

وأما بنو تميم فحيث لا يذهبون[٣] إلى إعمالهما لا يجعلون الخبر خبراً لهما، ولا الاسم اسماً لهما، بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما، ولغة أهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ﴿مَا هَذَا بَشَراً﴾[٤]، و﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[٥].

(وَإِذَا زِيدَتْ «إِنْ» مَعَ «مَا») أي: بعد «ما»، نحو: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، قيل: إنما خصت «ما» بالذكر؛ لأنها لا تزاد مع «لا» في استعمالاتهم، وهي زائدة عند البصريين[٦]، ونافية مؤكدة[٧] عند الكوفيين.

---

[١] قال الشيخ الرضي: إن «ما وليس» لنفي الحال عند النحاة. والحق أنهما لمطلق النفي.

[٢] يعني: أن الضمير راجع إلى الخبرية المستفادة من خبر «ما ولا». قال الشيخ الرضي: لا ينقل عن أحد رفع اسم «لا» ونصب خبرها.

[٣] وذلك لأن قياس العوامل أن تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم والفعل لتكون متمكنة بثبوتها في مركزها، وما مشتركة بين الاسم والفعل.

[٤] سورة يوسف: ٣١.

[٥] سورة المجادلة: ٢.

[٦] وليست «إن» النافية، بل التي تزاد مع «لما» و«ما» المصدرية أيضاً. قال الشيخ الرضي: الظاهر أنه عند الكوفيين أيضاً نافية زيدت لتأكيد نفي «ما»، وإلا فالنفي على النفي إثبات.

[٧] وإلا فالنفي على النفي يفيد الإثبات. وفيه أن هذا يخالف ما قالوا من أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما.

(أَوِ انْتَقَضَ النَّفْيُ بِـ«إِلاَّ») نحو: «مَا زَيْدٌ إِلاَّ قَائِمٌ».

(أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ) على الاسم نحو: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ» (بَطَلَ الْعَمَلُ) أي: عمل «ما» إذا كان مع واحد من هذه الأمور الثلاثة:

أما إذا زيدت «إن» فلأن «ما» عامل ضعيف[١] عمل لشبه «ليس»، فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل.

وأما إذا انتقض النفي بـ«إلا»: فلأن عملها لمعنى النفي، فلما انتقض بطل العمل.

وأما إذا تقدم الخبر: فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل.

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ) أي: على خبرهما[٢] (بِمُوجِبٍ) بكسر الجيم أي: بعاطف يفيد الإيجاب بعد النفي، وهو «بل ولكن» نحو: «مَا زَيْدٌ مُقِيماً بَلْ مُسَافِرٌ»، و«مَا عَمْرٌو قَائِماً لَكِنْ قَاعِداً» (فَالرَّفْعُ) أي: فحكم المعطوف الرفع[٣] لا غيرُ؛ لكونهما بمنزلة «إلا» في نقض النفي.

[المجرورات]

(الْمَجْرُورَاتُ: هُوَ مَا اشْتَمَلَ) أي: اسم اشتمل، ليخرج الحروف الأواخر التي هي محالّ الإعراب، فإنه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحاً؛ لأنها أقسام الاسم.

(عَلَى عَلَمِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ) أي: علامة المضاف إليه من حيث هو مضاف إليه -يعني الجر[٤]- سواء كان بالكسرة أو الفتحة أو الياء لفظاً أو تقديراً[٥].

وإنما قلنا: «من حيث هو مضاف إليه»؛ لأن الجر ليس علامة لذات المضاف

---

[١] أو لكراهة إبراز «إن» النافية في معرض العامل.

[٢] منصوباً كان أو مجروراً بالياء الزائدة.

[٣] حملًا على المحل. قال الشيخ عبد القاهر: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: بل هو مسافر، ولكن هو قاعد. وقيل: عطف على سبيل التوهم؛ إذ كثيراً ما يقع خبر «ما» مرفوعاً عند انعزالها عن العمل.

[٤] أراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري يوضحه قوله: سواء كان بالكسرة إلى آخره، فلا يتوهم الدور. وقوله: لفظاً أو تقديراً متعلق بالكسرة والفتحة والياء أيضاً نحو: غلام أخي القوم، ولم يقل: أو محلاً؛ لأنه غير مشترك بين الجمع.

[٥] لم يقل: أو محلًا؛ لأن المصنف ذاكر أقسام المعرب.

إليه، بل لحيثية كونه مضافاً إليه[١]، والمضاف إليه وإن كان مختصّاً بما عرفه به، لكن المشتمل على علامته أعم منه[٢]، ومما هو مشبه به، فيدخل في تعريف المجرور مثل: «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ، وَكَفَى بِاللهِ»، وكذا المضاف إليه بالإضافة اللفظية، وإن لم يكن داخلاً في تعريفه.

(وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ) وهو ههنا غير ما هو المصطلح المشهور بينهم، وذهب المصنف في ذلك إلى مذهب سيبويه[٣] حيث أطلق المضاف إليه[٤] على المنسوب إليه بحرف الجر لفظاً أيضاً.

(كُلُّ اسْمٍ) حقيقة أو حكماً، ليشمل الجمل التي يضاف إليها نحو: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[٥]، فإنها في حكم المضادر.

(نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ) اسماً كان نحو: «غُلاَمُ زَيْدٍ» أو فعلاً مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(بِوَاسِطَةِ حَرْفِ الْجَرِّ لَفْظاً أَوْ تَقْدِيراً) أي: ملفوظاً كان[٦] ذلك الحرف كما في مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، أو مقدراً حال كون ذلك المقدر (مُرَاداً) من حيث العمل بإبقاء أثره -وهو الجر[٧]- مثل: «غُلاَمُ زَيْدٍ، وَخَاتَمُ فِضَّةٍ، وَضَرْبُ الْيَوْمِ»، بخلاف «قُمْتُ

---

[١] كما مر في بيان أقسام الإعراب. وإنما لم يقل بدل قوله على علم المضاف إليه على علم الإضافة؛ لأنه قصد أن يأخذ لاحق كلامه، أعني: قوله: والمضاف إليه كل اسم إلى آخره، حجر سابقه مع أن المراد متبين.

[٢] لجواز أن يتحقق علامة الشيء بدون ذلك الشيء.

[٣] وكأنه اختاره ليصح قولهم: والجر علم المضاف إليه بقدر الإمكان بلا تكلف.

[٤] أتى الظاهر موضع الضمير للتنصيص على المراد، ولاحتمال أنه أراد بالمضاف إليه هنا غير المضاف إليه المذكور أوّلاً بأن يكون أعم من المضاف إليه حقيقة، ومما يشبهه نحو: كفى بالله بخلاف المضاف إليه المذكور هنا، فإنه يختص بالمضاف إليه حقيقة.

[٥] سورة المائدة: ١١٩.

[٦] أشار به إلى أن قوله: «لفظاً» خبر لـ«كان» المقدر. وجاز تقدير «كان» قياساً فيما كثر وقوعه. ولا خفاء في كثرة وقوع اللفظ، والتقدير في تراكيبهم، وجاز أن يكون حالاً من حرف جر لاختصاصه بالإضافة. والعامل ما في الواسطة من معنى التوسط والتوسل. وفيه أن المصدر لا يقع حالاً إلا سماعاً. وأجاز المبرد قياساً إذا كان المصدر من أقسام مدلول العامل نحو: أتانا رجلة سرعة وبطأ. والقول بأن اللفظي والتقديري من أقسام التوسط لا يخلو عن تمحل.

[٧] بيان للواقع لا أن الأثر ملحوظ بهذا العنوان حتى يتجه ما قيل من أن تعريف المجرورات يصير دورياً؛ لأن الخفاء في المجرور باعتبار الجر، فلو أخذ في تعريفه ما يتوقف عن الجر لزم الدور.

يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، فإنه وإن نسب إليه القيام بالحرف المقدر -وهو «في»- لكنه غير مراد؛ إذ لو أريد لانجر به.

(فَالتَّقْدِيرُ) أي: تقدير حرف الجر[١].

(شَرْطُهُ: أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ اسْماً)؛ إذ لو كان فعلاً لا بد من أن يتلفظ بالحرف نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ».

(مُجَرَّداً) أي: منسلخاً عنه[٢].

(بِتَنْوِينٍ) أو ما قام مقامه[٣] من نوني التثنية والجمع.

(لِأَجْلِهَا) أي: لأجل الإضافة؛ لأن التنوين أو النون دليلٌ لتمام ما هي فيه، فلما أرادوا أن يمزجوا الكلمتين مزجاً يكتسب به الأولى من الثانية التعريف أو التخصيص أو التخفيف[٤]، حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة، وتمموها بالثانية.

ثم المتبادر من هذا التعريف[٥] -نظراً إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر[٦] في الإضافة اللفظية- أنه غير شامل للمضاف إليه بالإضافة اللفظية، لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والتصريح في شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة

---

[١] أي: التقدير المخصوص، وهو تقدير الجرف مراداً، وإلا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط، نحو: «صمت يوم الجمعة، وضربته تأديباً»، والأولى أن يقول: والإرادة شرطها إلى آخره.

[٢] يعني: أريد بالتجريد الانسلاخ الذي لازم معناه، فلا يرد أن الواجب أن يقول: مجرداً عن تنوينه، والأولى أن يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ.

[٣] هذا في الأكثر، فلا ينتقض بالحسن الوجه؛ لأن الخفة في الإضافة فيه بحذف متعلق المضاف إليه. ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله؛ لأن المراد بحذف التنوين لأجل الإضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لأجلها لو كان فيه تنوين. ولا يلزم صحة إضافة الغلام إلى زيد؛ لأن الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الإضافة، فإنه لو كان فيه تنوين يسقط لأجل اللام.

[٤] كلمة «أو» ههنا لمنع الخلو؛ إذ التخفيف لازم في الكل.

[٥] إنما قال: المتبادر لأنه يمكن تأويل التعريف بأن المراد بواسطة حرف الجر لفظاً أو تقديراً أعم من التقدير حقيقة أو حكماً.

[٦] إذ لا معنى لاعتبار حرف في حسن الوجه؛ لأنه هو هو، ولا في ضارب زيد؛ لأنه متعدٍّ بنفسه، ففي عامل هذا المضاف إليه إشكال؛ إذ ليس هنا حرف جر حتى يعمل فيه. ولما لم يكن حرف الجر لم يعمل المضاف ولا الإضافة عمل حرف الجر؛ لأنهما إذا عملا كان ذلك بنيابة حرف الجر. قال الشيخ الرضي: يجوز أن يقال: عمل المضاف الجر لمشابهة المضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين أو النون لأجل الإضافة.

المعنوية واللفظية، إنما هو للإضافة بتقدير حرف الجر، لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه، ولم ينقل عنه شيء في سائر مصنفاته.

وقد تكلف بعضهم في إضافة الصفة إلى معمولها مثل: «ضَارِبِ زَيْدٍ» بتقدير «اللام» تقويةً للعمل أي: «ضاربٌ لزيد»، وفي إضافتها إلى فاعلها مثل: «الحَسَنُ الْوَجْهِ» بتقدير «من» البيانية، فإن ذكر «الوجه» في قوة قولنا: «جَاءَنِي زَيْدٌ الحَسَنُ الوَجْهِ» بمنزلة التمييز، فإن في إسناد «الحسن» إلى «زيد» إبهاماً، فإنه لا يعلم أنه أي شيء منه حسن، فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه.

فإن قلت: هذا في الحقيقة تخصيص، فلا يصح أن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ؟

قلت: كان هذا التخصيص واقعاً قبل الإضافة، فلا يكون مما يفيده الإضافة، فليست فائدة الإضافة اللفظية إلا التخفيف في اللفظ.

(وَهِيَ) أي: الإضافة بتقدير حرف الجر: (مَعْنَوِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى المعنى؛ لأنها تفيد معنى[١] في المضاف تعريفاً أو تخصيصاً.(وَلَفْظِيَّةٌ) أي: منسوبة إلى اللفظ فقط دون المعنى، لعدم سرايتها إليه.

(فَالْمَعْنَوِيَّةُ) علامتها: (أَنْ يَكُونَ[٢] الْمُضَافُ) فيها (غَيْرَ صِفَةٍ) كاسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة[٣].

(مُضَافَةٍ إِلَى مَعْمُولِهَا) أي: فاعلها أو مفعولها قبل الإضافة، سواء لم تكن صفة كـ«غُلامُ زَيْدٍ»، أو كانت صفة ولكن غير مضافة إلى معمولها، بل إلى غيره كـ«مُصَارِعِ مِصْرَ، وَكَرِيمِ الْبَلَدِ»، واحترز به عن نحو: «ضَارِبِ زَيْدٍ، وَحَسَنِ الْوَجْهِ».

(وَهِيَ) أي: الإضافة المعنوية بحكم الاستقراء:

(إِمَّا بِمَعْنَى «اللاَّمُ» فِيمَا) أي: في المضاف إليه الذي (عَدَا جِنْسَ الْمُضَافِ وَظَرْفَهُ) أي: لا يكون صادقاً على المضاف وغيره ولا ظرفاً له نحو: «غُلامُ زَيْدٍ»، فإنْ زيداً ليس

---

[١] أراد به ما قام بالغير، وهو معنى التعريف والتخصيص. وأراد بالمعنى المذكور في المدعى ما يقابل اللفظ.

[٢] قدر علامتها ليصح الحمل. والمشهور العام في مثله تقدير «ذو»، لكن تقدير العلامة أجدر معنى، كما لا يخفى.

[٣] والمنسوب.

جنساً للغلام صادقاً عليه ولا ظرفه، فإضافة الغلام إليه بمعنى اللام أي: «غلام لزيد».

(وَإِمَّا بِمَعْنَى «مِنْ») البيانية (فِي جِنْسِ الْمُضَافِ) الصادق عليه وعلى غيره، بشرط أن يكون المضاف أيضاً[١] صادقاً على غير المضاف إليه، فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه.

(وَإِمَّا بِمَعْنَى «فِي» فِي ظَرْفِهِ) أي: ظرف المضاف.

والحاصل[٢]: أن المضاف إليه: إما مباين للمضاف، وحينئذ إن كان ظرفاً له، فالإضافة بمعنى «في»، وإلا فهي بمعنى «اللام»، وإما مساوٍ[٣] له كـ«ليث وأسد»، أو أعم مطلقاً كـ«أَحَدِ الْيَوْمِ»[٤]؛ فالإضافة على التقديرين ممتنعة. وإما أخص مطلقاً كـ«يَوْمِ الأَحَدِ، وَعِلْمِ الْفِقْهِ، وَشَجَرِ الأَرَاكِ»، فالإضافة حينئذ أيضاً بمعنى اللام، وإما أخص من وجه، فإن كان المضاف إليه أصلاً للمضاف، فالإضافة بمعنى «من»، وإلا فهي أيضاً بمعنى «اللام»، فإضافة «خاتم» إلى «فضة» بيانية، وإضافة «فضة» إلى «خاتم» بمعنى اللام، كما يقال: «فِضَّةُ خَاتَمِكَ خَيْرٌ مِنْ فِضَّةِ خَاتَمِي».

واعلم أنه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام أن يصح التصريح بها بل يكفي إفادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام، فقولك: «يَوْمَ الْأَحَدِ، وَعِلْمُ الْفِقْهِ، وَشَجَرُ الْأَرَاكِ»[٥] بمعنى «اللام»، ولا يصح إظهار «اللام» فيه[٦]، وبهذا الأصل يرتفع الإشكال عن كثير من مواد الإضافة اللامية، ولا يحتاج فيه إلى التكلفات[٧] البعيدة مثل: «كُلِّ رَجُلٍ وَكُلِّ وَاحِدٍ».

---

[١] لا حاجة إلى ذكر هذا الشرط؛ لأنه إذا صدق المضاف إليه على المضاف وغيره لا محالة يصدق المضاف على غير المضاف إليه لامتناع إضافة الأخص مطلقاً.

[٢] أي: حاصل البيان في هذا المقام.

[٣] كأن المراد بالمساواة المساواة الشاملة للمرادفة والمساواة.

[٤] فإن الأحد هو يوم الأحد.

[٥] الأنسب بحسب المعنى أن يكون هذه الإضافات بيانية، وإظهار من فيها خال من التكلف إلا أن أئمة العربية جعلوها لامية، ولا يظهر ما دعاهم إليه، وكذا كل رجل، فالأظهر فيه أن يكون الإضافة بمعنى «من»، أي: كل هو رجل، وصح حمل المفرد على كل مع أنه متعدد؛ لأنه متناول للمتعدد على سبيل البدل.

[٦] إذ لم يستعمل يوم للأحد. وكذا الحال في الباقيتين، وفي مسجد الجامع، وطور سيناء، والأسماء اللازمة الإضافة مثل عند وذو ولدى. ولما لم يتسعمل مقطوعة، فإذا قطعت أوجب تنافراً لأنه غير مأنوس.

[٧] قيل في تصحيح إضافة كل إلى رجل: إن كلًّا لإحاطة جزئيات كلي أضيف هو إليه. وإضافة الجزئي إلى الكلي بمعنى اللام، لكن يمتنع إظهار اللام إلا بعد التأويل بالجزئيات أو الأفراد مثلاً، وإلا لزم

(وَهُوَ) أي: كون الإضافة بمعنى «في» (قَلِيلٌ) في استعمالاتهم، وردَّها أكثر النحاة إلى الإضافة بمعنى «اللام»، فإن معنى «ضَرْبِ الْيَوْمِ»[١]: ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه.

فإن قلت: فعلى هذا يمكن رد الإضافة بمعنى «من» أيضاً إلى الإضافة بمعنى «اللام» للاختصاص الواقع بين المبيّن والمبيَّن؟

قلنا: نعم، لكن لما كانت الإضافة بمعنى «في» قليلاً، ردوه إلى الإضافة بمعنى «اللام» تقليلاً للأقسام. وأما الإضافة بمعنى «مِنْ»، فهي كثيرة[٢] في كلامهم، فالأولى بها أن تجعل قسماً على حدة.

(نَحْوُ: «غُلاَمُ زَيْدٍ») مثال للإضافة بمعنى «اللام» أي: «غلام لزيد».

(وَ«خَاتَمُ فِضَّةٍ») مثال للإضافة بمعنى «من» أي: «خاتم من فضة».

(وَ«ضَرْبُ الْيَوْمِ») مثال للإضافة بمعنى «في» أي: «ضرب واقع في اليوم»[٣].

(وَتُفِيدُ) أي: الإضافة المعنوية (تَعْرِيفاً) أي: تعريف المضاف (مَعَ) المضاف إليه (الْمَعْرِفَةِ[٤])؛ لأن الهيئة التركيبية في الإضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف، لا أن نسبة أمر إلى معين تستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته، فإن ذلك غير لازم، كما لا يخفى[٥].

فإن قلت: قد يقال: «جَاءَنِي غُلاَمُ زَيْدٍ» من غير إشارة إلى واحد معين، فلا يكون

فك «كل» عن الإضافة، وذا لا يجوز. وفيه بحث لأن «كلاًّ» للإحاطة، والجزئي والفرد ملحوظ من جانب المضاف إليه كما تقرر في الميزان. وتصحيح إضافة الجزئي إلى الكلي مما لا يجدي نفعاً في تصحيح إضافة كل إلى الجزئي أو الفرد.

[١] يعني: أن هذه الإضافة بأدنى ملابسة، ويكفي في الإضافة بمعنى اللام أدنى ملابسة، نحو: كوكب الخرقاء لسهيل، أي: كوكب له اختصاص بالمرأة الجرقاء بملابسة أنها تشرع في التهيء لأسباب الشتاء عند طلوعها لا قبله كما هو شأن النساء المدبرة المهيئة للأمور في أحيانها.

[٢] وأيضاً لما كثرت لزم ارتكاب مجاز كثير، وذلك لأن الإضافة بأدنى ملابسة مجاز.

[٣] الظاهر أن في اليوم فيما هو أصل ضرب اليوم، أعني: ضرب في اليوم متعلق بالضرب، وليس صفة لضرب بتقدير واقع في اليوم.

[٤] قول المصنف: وتفيد تعريفاً مع المعرفة ظاهره تعريف أحد طرفي الإضافة مع معرفة هي أحد طرفيها إلا أنه خص المستفيد بالمضاف والمعرفة بالمضاف إليه. قوله: وشرطها تجريد المضاف من التعريف.

[٥] ألا يرى أن نسبة الفعل إلى فاعله المعُين لا تستلزم معهودية الفعل وتعريفه.

هيئة التركيب الإضافي موضوعة لمعلومية المضاف؟

قلنا: ذلك كما أن المعرف باللام في أصل الوضع لمعين، ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين، كما في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لاَ يَعْنِينِي

وذلك على خلاف وضعه، وليس يجري هذا الحكم في نحو: «غير ومثل»[١]، فإن إضافتهما لا تفيد التعريف، وإن كانا مع المضاف إليه المعرفة لتوغلهما في الإبهام[٢]، إلا أن يكون للمضاف إليه ضد واحد يعرف بغيريته، كقولك: «عَلَيْكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ»، وكذلك إذا كان للمضاف إليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الأشياء كالعلم والشجاعة، فقيل له: «جَاءَ مِثْلُكَ»، كان معرفة إذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني.

(وَ) تفيد الإضافة المعنوية (تَخْصِيصاً) أي: تخصيص المضاف (مَعَ) المضاف إليه (النَّكِرَةِ) نحو: «غلام رجل»، فإن التخصيص تقليل الشركاء، ولا شك أن «الغلام» قبل إضافته إلى «رجل» كان مشتركاً بين «غلام رجل، وغلام امرأة»، فلما أضيف إلى «رجل» خرج عنه «غلام امرأة»، وقلت الشركاء فيه.

(وَشَرْطُهَا) أي: شرط الإضافة المعنوية: (تَجْرِيدُ الْمُضَافِ) إذا كان معرفة (مِنَ التَّعْرِيفِ) فإن كان ذا لام حذف لامه، وإن كان علماً نكّر بأن يجعل[٣] واحداً من جملة من سمي بذلك الاسم، وإن لم يكن معرفة فلا حاجة إلى التجريد بل لا يمكن[٤] أو

---

[١] كنحو وشبه وغير ذلك. ولا يخفى عليك أنه ينبغي ألا يكون فرقاً بين «غلام زيد» من غير إشارة إلى معين وبين مثل وغير في عدم إفادة الإضافة التعريف فيها مع أن الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الأول دون الأخيرين.

[٢] لأن مماثلة زيد في صفة لا تختص ذاتاً. وكذا مغايرته، فإنه يشمل كل ما في الوجود إلا ذاته.

[٣] كذا قال الشيخ الرضي. أراد به مثلًا فإن تنكير العلم قد يكون بإرادة أشهر أوصافه، أو أراد ما هو الغالب في التنكير، أو أراد أن تنكير العلم إذا أضيف لا يكون إلا كذلك. قال الشيخ الرضي: وعندي أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه؛ إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما ذكرنا في باب النداء. وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو: زيد الشجاعة، فإنه يجوز وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد.

[٤] الأظهر أن المراد إيراده بلا تعريف.

المراد بالتجريد تجرده وخلوه من التعريف عند الإضافة، سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد أو كان معرفة جردت عن التعريف، وإنما يجب التجريد؛ لأن المعرفة لو أضيفت إلى النكرة لكان طلباً للأدني [١] -وهو التخصيص- مع حصول الأعلى -وهو التعريف- ولو أضيفت إلى المعرفة لكان تحصيل الحاصل [٢]، فتضيع الإضافة حيث لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً.

فإن قيل: لا فرق بين إضافة المعرفة وبين جعلها علماً [٣] في نحو: «النجم، والثريا والصعق، وابن عباس» في لزوم تعريف المعرف، فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك؟

قيل: لا نسلم إن في هذه الأمثلة تعريف المعرّف، بل فيها زوال التعريف [٤] -وهو التعريف الحاصل باللام أو الإضافة- وحصول تعريف آخر، وهو التعريف بالعلمية، فإنها حين صارت أعلاماً لم يبقَ فيها الإشارة إلى معلوميتها باللام أو الإضافة، فلا يلزم فيها تعريف المعرف، بل تبديل تعريف بتعريف آخر.

(وَمَا أَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ مِنْ) تركيب («الثَّلاَثَةِ الْأَثْوَابِ» وَشِبْهِهِ مِنَ الْعَدَدِ) المعرف باللام المضاف إلى معدوده، نحو: «الخمسة الدراهم، والمائة الدينار» (ضَعِيفٌ) قياساً واستعمالاً.

أما قياساً: فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل.

وأما استعمالاً: فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام، قال ذو الرمة:

وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ الْبَلاَقِعُ؟

وأما ما جاء في الحديث من قوله صلى الله تعالى عليه وسلم بـ«الألف الدينار»، فعلى البدل دون الإضافة.

---

[١] وهو مستنكر في بادئ النظر.

[٢] يعني: أن المقصود من الإضافة إلى المعرفة حصول أصل التعريف، وقد حصل للمعرفة، فلو أضيف إلى المعرفة لكان تحصيلاً لما هو الحاصل فيها، يعني: أصل التعريف.

[٣] فيه أن المعرفة في الأمثلة المذكورة هي الاسم لا المركب، والعلم هو المركب، فلم يكن المعرفة علماً.

[٤] حاصله: أن العلمية لما كانت وضعاً ثانياً أزالت مقتضى الوضع الأول بخلاف الإضافة، فإنها لما لم تكن وضعاً ثانياً لم تزل مقتضى الوضع الأول، فلو أضيفت المعرفة إلى المعرفة لأدت إلى اجتماع التعريفين في الإرادة.

(وَ) الإضافة (اللَّفْظِيَّةُ) علامتها: (أَنْ يَكُونَ) المضاف (صِفَةً) احتراز عما إذا لم يكن صفة نحو: «غلام زيد» (مُضَافَةً إِلَى مَعْمُولِهَا[١]) احتراز عما إذا كانت مضافة إلى غير معمولها، نحو: «مضارع البلد، وكريم العصر»[٢] (مِثْلُ: «ضَارِبُ زَيْدٍ») من قبيل إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (وَ«حَسَنُ الْوَجْهِ») من قبيل إضافة الصفة المشبهة إلى فاعلها.

(وَلاَ تُفِيدُ) الإضافة اللفظية فائدة (إِلاَّ تَخْفِيفاً) لا تعريفاً ولا تخصيصاً[٣] لكونها في تقدير الانفصال (فِي اللَّفْظِ[٤]) لا في المعنى[٥] بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة

---

[١] قال الشيخ الرضي: ما حاصله: أن الصفة المشبهة جائزة العمل أبداً فيما هو فاعلها، وإضافتها إليه لفظية، وإن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع، والظرف والمصدر سواء كانا بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، ويضافان إلى مرفوع هو سبب، نحو: «زيد ضامر بطنه، ومؤدب خدامه» لا إلى مرفوع لم يكن سبباً، نحو: «مررت برجل قائم في داره عمرو، ومضروب على بابه بكر». ويعملان في غير ما ذكر من المفعول به وغيره إذا كانا بمعنى الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، وإضافتهما إلى المفعول به والمفعول فيه لفظية على الأولين، وعلى الثالث يحتملها والمعنوية. وقد يؤول بعض الأسماء باسم الفاعل والمفعول المستمر، فتصير الإضافة لفظية كما يؤول القيد بالمقيد، والعير بكسر العين أو ضمها وسكون الباء الموحدة بالعائر.

[٢] فإن قلت: البلد مفعول فيه لـ«مصارع»، وكذا العصر مفعول فيه لـ«كريم»؟
قلت: لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد، فليكن المراد مصارع للبلد وكريم للعصر فيما لم يعتمد أو أيضاً شرط وجوب عمل اسم الفاعل أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وإذا كان بمعنى الاستمرار فعمله جائز، فليكن المثالان بمعنى الماضي أو الاستمرار. وقد يقال: إضافة الصفة إلى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم، فإن قصد تعلق العامل بالمعمول وإضافته فَلَفْظِيَّة، وإن قصد تقدير حرف جر من حروف معتبرة في الإضافة فمعنوية. قيل: اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان. وإنما اشترط الزمان للعمل في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقاً، وهذا خلاف ما سيأتي في المتن. وقيل: إضافة اسم الفاعل أو اسم المفعول إنما هي إلى المرفوع السببي لا غير، فيقال: «زيد ضامر بطنه، ومؤدب خدامه» لا إلى غيره كما في «زيد ضارب في داره عمرو».

[٣] اعلم أنه يجوز إنما تفيد تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً، ولا يجوز لا تفيد إلا تخفيفاً لا تعريفاً ولا تخصيصاً، فالأولى أن يقول: أي: تفيد تخفيفاً في اللفظ لا تعريفاً ولا تخصيصاً.

[٤] أي: إلا خفة في اللفظ، صرح بقوله: «في اللفظ» للإشارة إلى وجه التسمية، أو للتصريح بالمقابلة، أو للاحتراز عن خفة في المعنى، كما أشار إليه قدس سره.

[٥] إشارة إلى فائدة لذكر قوله: «في اللفظ». وفيه بحثان:
أحدهما: أن المعنى لا يوصف بالخفة والثقل.

العقل بإزاء ما يسقط من اللفظ، بل المعنى على ما كان عليه قبل الإضافة والتخفيف اللفظي.

أما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل: «ضارب زيد»، أو حكماً مثل: «حواجِّ بيت الله»، أو بحذف نوني التثنية والجمع مثل: «ضاربا زيد، وضاربوا زيد».

وأما في لفظ المضاف إليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كـ«القائم الغلام» كان أصله: «القائم غلامه»، حذف الضمير من «غلامه» واستتر في «القائم»، وأضيف «القائم» إليه للتخفيف في المضاف إليه فقط.

وأما في المضاف والمضاف إليه معاً نحو: «زيد قائم الغلام»، أصله: «زيد قائم غلامه»[١]، فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف إليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن جهة وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف، وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص (جَازَ) تركيب («مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ») بإضافة الصفة إلى معمولها وجعلها صفة للنكرة، فمن جهة أنها لم تفد تعريفاً جاز هذا التركيب، (وَامْتَنَعَ) تركيب («مَرَرْتُ بِزَيْدٍ حَسَنِ الْوَجْهِ») فلو أفادت تعريفاً لم يجز الأول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة، ولجاز الثاني لكون المعرفة إذن صفة للمعرفة.

والمراد أن المشار إليه بـ«ثم»[٢] وهو مجموع أمور ثلاثة:

١-وجوب إفادة الإضافة اللفظية التخفيف.

وثانيهما: أنه يجعل الحصر بظاهره مضافاً إلى خفة المعنى، أي: لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ لا في المعنى، فلا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً فما يقال: إن ذكره في اللفظ للإشارة إلى وجه التسمية أقرب منه وإن كان بعيداً، فلعل الأقرب أن يقال: ولو قال: لا تفيد إلا تخفيفاً لتبادر الذهن إلى تخفيف في المضاف على قياس إفادة الإضافة المعنوية التعريف أو التخصيص في المضاف، فصرح بقوله: في اللفظ أي: في لفظ المتكلم سواء كان مضافاً أو مضافاً إليه للتعميم.

[١] لا يخفى عليك أن هذا الوجه لا يتم إلا على مذهب من لا يجوز القائم غلامه، وأنه لا تخفيف في المضاف إليه إلا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن؛ لأنه جاء حرف التعريف في المضاف إليه بعد حذف هاء الضمير.

[٢] قيل: لا يخفى أن هذه العبارة إنما يذكر لبناء لاحق على سابق وإثبات سابق بلاحق، ولا يثبت لمجموع هنا بما ذكره، إذ لا يثبت عدم إفادة التخصيص. ويمكن أن يقال: عدم إفادة التعريف يستلزم عدم

٢-وانتفاء التعريف.

٣-وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الأول وامتناع الثاني، ولا يلزم من ذلك أن يكون لكل واحد من تلك الأمور دخل في ذلك الاستلزام، بل يجوز أن يكون باعتبار بعضها، فلا يرد أنه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص[١].

(وَ) من جهة أنها تفيد تخفيفاً[٢] (جَازَ) تركيب («الضَّارِبَا زَيْدٍ»، وَ«الضَّارِبُو زَيْدٍ») لحصول التخفيف بحذف النون (وَامْتَنَعَ «الضَّارِبُ زَيْدٍ») لعدم التخفيف؛ لأن تنوين «الضارب» إنما سقط للألف واللام لا للإضافة، ولا شك أنه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص، بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط، وعلى هذا كان الأنسب تقديم هذا الفرع[٣]، لكنّه أخّره لكثرة لواحقه (خِلَافاً لِلْفَرَّاءِ[٤]) فإنه يجوّز تركيب «الضارب زيد»:

إما لأنه توهم أن دخول لام التعريف إنما هو بعد الإضافة، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الإضافة، ثم عُرِّف باللام.

وأجاب المصنف[٥] عنه في شرحه: بأنه غير مستقيم؛ لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حسّاً على الإضافة مجرداً وادعاء مخالف للظاهر.

وإما لما وقع في شعر الأعشي[٦] من قوله: «الوَاهِبُ الْمِائَةِ الهِجَانِ وَعَبْدِهَا» فإن قوله: «وَعَبْدِهَا» بالجر معطوف على «المائة»، فصار المعنى باعتبار العطف «الواهب

إفادة التخصيص؛ لأن معنى واحداً في الإضافة يوجب التعريف والتخصيص، وإنما تفاوت الإيجاب بتفاوت المضاف إليه في التعريف والنكارة.

[١] قد عرفت دفعه بما هو الأحق بالاختيار.

[٢] الأولى أن يقال: من جهة أنها لا تفيد تعريفاً وتفيد تخفيفاً افترق «الضاربا زيد» و«الضارب زيد» في الجواز والامتناع؛ إذ لو أفادت التعريف لتساويا في الامتناع، ولو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز.

[٣] قيل: لأن إفادة التخفيف مذكورة صريحاً بخلاف انتفاء إفادة التعريف والتخصيص، وتقديم المتفرع على مصرح أولى من تقديم المتفرع على المذكور ضمناً. ويعارضه أن النفي مقدم على الإثبات، فالترتيب الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المصنف.

[٤] أي: يخالف هذا القول خلافاً للفراء.

[٥] وأجاب بعضهم بأن الإضافة ضائعة بقاء وإن كانت مفيدة ابتداء، فيلزم بعد إدخال اللام عدم بقائها، والرجوع إلى النصب الذي هو الأصل لزوال ما عرضت الإضافة لأجله.

[٦] الأعشى اسم لخمسة عشر شاعراً بخمسة عشر قبائل، وتفصيله في القاموس.

عبدها»، فهو من باب «الضَّارِبِ زَيْدٍ» فكما لا يمتنع ذلك حيث أتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا.

فأجاب المصنف عنه بقوله: (وَضَعُفَ[١] «الْوَاهِبُ الْمِاءَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا») يعني: هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به، لما عرفت من امتناع مثل: «الضارب زيد»[٢] لعدم الفائدة في الإضافة. ولا يخفى أن فيه شوب مصادرة[٣] على المطلوب.

اللّٰهم إلا أن يقال[٤]: المراد به أنه ضعيف في الاستدلال به؛ إذ لا نص فيه على الجر[٥]، فإنه يحتمل النصب حملًا على المحل[٦] أو على أنه مفعول معه، أو لأنه قد يتحمل في المعطوف ما يتحمل في المعطوف عليه كما في «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا» حيث جاز هذا التركيب ولم يجز «رُبَّ سَخْلَتِهَا» بإدخال «رُبَّ» على «سَخْلَتِهَا» بدون العطف، والبيت بتمامه:

الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا　　　عُوذاً يُزَجَّى خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا

أي: ممدوحه الواهب المائة الهجان، أي: البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد[٧]، و«الهجان» صفة للمائة، أو بدل عنها أو من قبيل «الثَّلَاثَةِ الْأَثْوَابِ»[٨] كما هو مذهب الكوفيين، و«عبدها» أي: راعيها[٩] تشبيهاً له بالعبد لقيامه بحق خدمتها، أو عبدها حقيقة بإضافته لأدنى ملابسة، «عوذاً» -بالذال المعجمة- جمع عائذ أي:

---

[١] الأولى أن يكون من التضعيف، يعني: ضعفه الفصحاء، فلم يكن موثوقاً به ليسدل به. وحينئذ لا يتوجه مصادرة.

[٢] يعني: امتناع «الضارب زيد» متقرر بحيث ينبغي أن يرد به ما يخالفه وإن كان قول الأعشى فلا يمكن أن يرد بقول الأعشى، وحينئذ لا شوب للمصادرة.

[٣] لأن إثبات المطلوب يتوقف على إبطال دليل الخصم، وإبطاله يتوقف على إثبات المطلوب.

[٤] لا يخفى بعده لأن المتبادر ضعيف في التركيب لا في الاستدلال.

[٥] فيه شيء؛ لأن رواية الجر مشهورة، وهي كافية في الاستدلال.

[٦] فيه ضعف لأن مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الحجر، ولولاه فيحمل المائة الهجان النصب على المفعولية، فلا يحتاج إلى دعوى نصب العبد حملاً على المحل.

[٧] أي: هو مشترك بينهما كالفلك.

[٨] وحينئذ يكون وجه آخر لضعف البيت.

[٩] في إضافة العبد إلى المائة مزيد مدح للممدوح بأنه يهب عبداً بتعبد مائة من الإبل الحديثان النتائج مع أطفالها، وهذا أعز من المائة كثيراً ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد.

حديثات النتائج حال من المائة، «يزجى» -بالزاي المعجمة والجيم- على صيغة المعلوم المذكر أي: «يسوق»، وفاعله ضمير راجع إلى العبد، و«أطفالها» منصوب على المفعولية، أو على صيغة المجهول المؤنث، و«أطفالها» مرفوع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، وحقيقةِ الأمر لا ينكشف إلا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة.

وإما لأنه قاسه[١] على «الضَّارِبِ الرَّجُلِ وَالضَّارِبِكَ».

فأجاب المصنف عنه بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ «الضَّارِبُ الرَّجُلِ») يعني: كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام[٢]، لكنه جاز (حَمْلًا عَلَى) الوجه (الْمُخْتَارِ فِي «الْحَسَنِ الْوَجْهِ») وهو جر «الوجه» بالإضافة، وفيه وجهان آخران[٣]: رفعه على الفاعلية، ونصبه على التشبيه بالمفعولية، ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف إليه جنساً معرَّفين باللام، وهذا الاشتراك بين «الضارب زيد والحسن الوجه»، فقياسه عليه قياس مع الفارق (وَ«الضَّارِبُكَ») يعني: إنما جاز «الضاربك» مع أن القياس عدم جوازه لما عرفت.

(وَ) كذا (شِبْهُهُ) وهو «الضاربي والضاربه» وغيرهما (فِيمَنْ قَالَ) أي: في قول من قال يعني: سيبويه وأتباعه[٤] (إِنَّهُ) أي: «الضارب» في «الضاربك» (مُضَافٌ) دون من قال: «إنه غير مضاف» -والكاف منصوب المحل على المفعولية، والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للإضافة، فإنه لا يحتاج في جوازه إلى الحمل[٥] (حَمْلًا) أي:

---

[١] عطف على قوله: إما لأنه توهم عند شرح قوله: خلافاً للفراء.

[٢] لا يكفي في إثبات انتفاء التخفيف، بل لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف إليه للإضافة كما في الحسن الوجه.

[٣] أما الرفع، فقبيح لخلو الصفة عن الضمير العائد. وأما النصب، ففيه تمحل حيث جعل الفاعل مشبهاً بالمفعول فنصب.

[٤] تبع فيه جماعة من الشارحين حيث فسروا كلام المصنف هكذا بناء على ما نقل عن سيبويه من جواز الجر في الضاربك، لكن المشهور من مذهبه أنه لا يجوز فيه إلا النصب قياساً على المظهر. ولذا لم يسند الشيخ الرضي إلى سيبويه إلا ما هو المشهور من مذهبه، وأسند القول بالجواز إلى الرماني والمبرد في أحد قوليه وجار الله.

[٥] أشار إلى إفادة قوله: فيمن قال. والأظهر أنه إشارة إلى رد قياس المبرد على الضاربك من وجه آخر، وهو منع كونه مضافاً.

لمحموليته[١] (عَلَى «ضَارِبِكَ») فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلَّل به، أعني: جاز، وبيانه: أنهم إذا وصلوا أسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها، وكانت مضمرات متصلات، التزموا الإضافة ولم ينظروا إلى تحقق تخفيف، فقالوا: «الضاربك» وإن لم يحصل التخفيف بالإضافة، بل بنفس اتصال الضمير.

ثم لما لم يعتبروا التخفيف في «ضاربك» وجوزوه بدونه، حملوا «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً فاعلاً مضافاً إلى مضمر متصل محذوفاً تنوينه قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.

والدليل على أن سقوط التنوين في «ضاربك» لاتصال الكاف لا للإضافة أنها لو سقطت للإضافة لكان ينبغي أن يتصور ذلك أوَّلاً على وجه يكون الضمير منصوباً بالمفعولية، ثم يضاف ويقال: «ضاربك» كما يتصور «ضاربٌ زيداً»، ثم يضاف ويقال: «ضاربُ زيدٍ»، ولن يتصور «ضاربٌ كَ»، فعلم أنها سقطت لاتصال الكاف لا للإضافة.

ولقائل أن يقول: لم لا يجوز أن يكون أصل ضاربك «ضاربٌ إياك» للفصل بالتنوين، ثم لما أضيف حذف التنوين، وصار الضمير المنفصل متصلاً، فصار «ضاربك»، وحصل التخفيف جدّاً، ثم حمل «الضاربك» عليه؛ لأنهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسماً فاعلاً مضافاً إلى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الإضافة لا للإضافة، ولم يحملوا «الضارب زيد» عليه؛ لأنهما ليسا من باب واحد.

واعلم أنا حملنا قوله: «وضعف: الواهب المائة الهجان وعبدها»، وقوله: «الضارب الرجل والضاربك» حملاً على نظيريهما على الأجوبة عن استدلالات الفراء على جواز «الضارب زيد» عن جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين، ولك أن تجعل كل واحدة منها إشارة إلى مسألة على حِدتها مناسبة للحكم بامتناع «الضارب زيد».

فمعنى قوله: «وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها» أنه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف إليه صفة مصدّرة بالام؛ لأنه بتوسط العطف يصير

---

[١] أو لحامليتهم له بناء على جعله مفعولًا له للفعل المفهوم أي: جوزوا حملًا.

مثل: «الضارب زيد» كما عرفت، وإنما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف؛ لأنه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه، وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الأول، وإرجاع كل من الصورتين الأخيرتين إلى مسألة ظاهرة، ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما.

(**وَلاَ يُضَافُ مَوْصُوفٌ إِلَى صِفَتِهِ**) مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله؛ لأن لكل من هيئتي التركيب الوصفي والإضافي معنى آخر لا يقوم أحدهما مقام الآخر[١] (وَ) لهذا المعنى بعينه (لَا) يضاف (**صِفَةٌ إِلَى مَوْصُوفِهَا**) فلا يقال: «مسجد الجامع» بمعنى: «المسجد الجامع»، و«جرد قطيفة» بمعنى «قطيفة جرد» خلافاً للكوفيين، فإن «مسجد الجامع» عندهم بمعنى: «المسجد الجامع»، و«جرد قطيفة» بمعنى: «قطيفة جرد» من غير فرق.

(وَ) يرد على القاعدة الأولى[٢]: وهي قوله: «ولا يضاف موصوف إلى صفته» (**مِثْلُ**: «**مَسْجِدُ الْجَامِعِ، وَجَانِبُ الْغَرْبِيِّ، وَصَلاَةُ الْأُولَى، وَبَقْلَةُ الْحَمْقَاءِ**») فإن في كل واحد من هذه التراكيب أضيف موصوف إلى صفته، فإن «الجامع» صفة المسجد، و«الغربي» صفة الجانب، و«الأولى» صفة الصلاة، و«الحمقاء» صفة البقلة، وقد أضيف إليه موصوفاتها.

وأجيب: بأن مثل هذه التراكيب (**مُتَأَوَّلٌ**) فـ«مسجد الجامع» متأول بمسجد الوقت الجامع[٣]، وذلك يحتمل على معنيين:

---

[١] فيه بحث لأن لكل من هيئتي تركيب الإضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر، وقد قام هيئة الإضافة في الإضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول.

[٢] ذهب الكوفيون إلى جواز إضافة الموصوف إلى صفته، وبالعكس للتخفيف مع إفادة التعريف أو التخصيص متمسكين بمسجد الجامع وأخواتها وجرد قطيفة وأمثاله، فإن أصل مسجد الجامع المسجد الجامع أضيف للتخفيف بحذف اللام، وكسب التعريف من المضاف إليه؛ لأن المسجد هو الجامع بعينه، بخلاف حسن الوجه، فإن حسناً وإن كان هو الوجه حقيقة، لكن جعلته لغيره في الظاهر بسبب الضمير المستكن. وقس عليه أخواته، وأن أصل جرد قطيفة قطيفة جرد قدم جرد وأضيف للتخفيف بحذف التنوين والتخصيص. وقس عليه أمثاله. وأجاب البصريون بالتأويل كما أشار إليه المصنف بقوله: ومسجد الجامع إلى آخره.

[٣] وذلك الوقت هو يوم الجمعة كأن اليوم هذا جامع للناس في مسجده للصلاة، فإضافته كإضافة سيف الشجاع.

أحدهما: أن يكون الوقت مقدراً في نظم الكلام، ويكون المسجد مضافاً إليه، والجامع صفة للوقت، فيندفع الإيراد بوجهين، فإن الجامع ليس مضافاً إليه ولا صفة للمضاف.

وثانيهما[1]: أن يكون «الوقت» محذوفاً، و«الجامع» قائماً مقامه منطوياً عليه، فيكون بمنزلة الصفات الغالبة، فيضاف «المسجد» إليه، فيندفع الإيراد بوجه واحد، وهو أن الجامع ليس صفة للمضاف.

وعلى هذا القياس «صلاة الأولى» و«بقلة الحمقاء» متأول بصلاة الساعة الأولى[2]، وبقلة الحبة الحمقاء[3] على الاحتمالين المذكورين، لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي، فإنه لا شك أن المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها، اللّهم إلا أن يقال: هناك مكانان جزء وكل، فالمكان الذي أضيف إليه الجانب هو الجزء، والإضافة بيانية، والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة إليه هو الكل، فيستقيم المعنى.

ويرد على القاعدة الثانية: وهي قوله: (وَ) لا صفة إلى موصوفها (مِثْلُ: «جُرْدُ قَطِيفَةٍ، وَأَخْلَاقُ ثِيَابٍ») فإن أصلها: «قطيفة جرد، وثياب أخلاق» قدمت الصفة على الموصوف وأضيف إليه.

وأجيب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بأنهم حذفوا «قطيفة» من قولهم: «قطيفة جرد» حتى صار كأنه اسم غير صفة[4]، فلما قصدوا تخصيصه، لكونه صالحاً لأن يكون قطيفة وغيرها مثل: «خاتم» في كونه صالحاً لأن يكون فضة وغيرها أضافوه إلى جنسه الذي يتخصص به كما أضافوا خاتماً إلى فضة، فليس إضافته إليها من حيث إنه صفة لها، بل من حيث إنه جنس مبهم أضيف إليها ليتخصص، وعلى هذا القياس «أخلاق ثياب».

---

[1] وحاصله: أن إضافة المسجد إلى الجامع من قبيل إضافة العام إلى الخاص. وكذا قياس سائر الأمثلة، فتكون تلك الإضافة كإضافة طور سيناء، وصلاة الوتر، وبقلة الكزبرة، وجانب اليمين.

[2] وهي أول ساعة بعد زوال الشمس.

[3] إنما نسبوها إلى الحمق؛ لأنها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الأقدام.

[4] في أنه يستعمل بدون الموصوف، فإن الصفات لا بد لها من موصوف مذكوراً أو مقدراً، ووجه صيرورته اسماً أنه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف، فلم يطلب موصوفاً.

(وَلاَ يُضَافُ اسْمٌ مُمَاثِلٌ) أي: مشابه (لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ[١]) إلى ذلك المضاف إليه سواء كانا مترادفين[٢] (كَـ«لَيْثٍ وَأَسَدٍ») في الأعيان والجثث[٣] (وَحَبْسٍ وَمَنْعٍ») في المعاني والأحداث، أو غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالإنسان والناطق (لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ) في ذكر المضاف إليه، فإنك إذا قلت: «رأيتُ ليثَ أسدٍ» لا يفيد إلا ما يفيده «رأيتُ ليثاً» بدون ذكر الأسد، وإضافة الليث إليه، فيكون ذكر الأسد وإضافة الليث إليه لغواً[٤] لا فائدة فيه (بِخِلَافِ) إضافة العام إلى الخاص[٥] في مثل: («كُلُّ الدَّرَاهِمِ، وَعَيْنُ الشَّيْءِ»[٦]، فَإِنَّهُ) أي: المضاف[٧] فيهما (يَخْتَصُّ[٨] بِهِ) أي: يصير خاصّاً بسبب إضافته إلى المضاف إليه، ولا يبقى على عمومه سواء أفادت[٩] الإضافة التعريف أو التخصيص، وأعمية العين عن الشيء إذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة. وأما إذا كان للجنس ففيهما خفاء[١٠].

---

[١] أراد بالمماثلة في العموم أن يكون مدلولاهما كليين، ويتحد أفرادهما سواء كانا مترادفين أو متساويين، وبالمماثلة في الخصوص أن يكون مدلولهما شخصاً واحداً، والأخصر الأوضح، ولا يضاف أحد المترادفين أو المتساويين إلى الآخر، وينبغي ألا يقتصر عليه، بل يضم إليه أنه لا يضاف الأخص من حيث إنه الأخص إلى الأعم، وكأنه اقتصر على ما ذكره لأنه وقع في اللغة ما يوهم وقوعه من كل الدراهم، وعين الشيء، وسعيد كرز، فأراد دفعه.

[٢] أجاز الفراء إضافة أحد المترادفين إلى الآخر للتخفيف متمسكاً بالاستعمال، وتبعه الشيخ الرضي.

[٣] في الصحاح والقاموس: الجثة: شخص الإنسان، فهو أخص من الأعيان.

[٤] لأنه ليس في ذكر المضاف إليه فائدة بخلاف المضاف إليه بالإضافة اللفظية، ولا في الإضافة لأنه لا تخفيف بها؛ إذ حذف المضاف إليه أخف.

[٥] جعل قوله: بخلاف متعلقاً بقوله: لعدم الفائدة. ويحتمل أن يتعلق بالأمثلة أي: الاسم المماثل كليث وأسد بحلاف كل الدراهم وعين الشيء، فإن الكل ليس فيه مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء، بل يختص بالإضافة.

[٦] وكذا حي زيد أي: ذاته وشخصه، واسم السلام عليكما، أي: كلمة السلام ولفظه، والمشهور أن اسماً مقحم.

[٧] لم يجعل الضمير راجعاً إلى المضاف إليه؛ لأن قوله يختص ينبئ عن حدوث الاختصاص، وهو في المضاف دون المضاف إليه، ولأن الكلام مسوق لفائدة الإضافة.

[٨] بالاختصاص التعريفي أو غيره، وإليه أشار بقوله: سواء إلى آخره.

[٩] يعني: أن الاختصاص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف، فيصح المثالان.

[١٠] اعلم أن الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة، ولا شبهة في أن العين بمعنى الذات أعم منه، وبمعنى مساوٍ للموجود المطلق الشامل للموجود الذهني والخارجي عند جماعة. وعلى هذا لم يكن العين أعم منه لشموله على كل مفهوم. هذا إذا أريد بالشيء نفس مفهومه مع قطع النظر عن تحققه في

(وَ) يرد على قولهم: «ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص» (قَوْلُهُمْ: «سَعِيدُ كُرْزٍ» وَنَحْوُهُ) فإن «سعيداً» و«كرزاً» اسمان لمسمى واحد[١] كـ«ليث وأسد» مع أنه أضيف أحدهما إلى الآخر.

فأجيب عنه: بأنه (مُتَأَوَّلٌ) بحمل أحدهما على المدلول والآخر على اللفظ[٢]، فإنك إذا قلت: «جاءني سعيدُ كرزٍ» كأنك قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ[٣]، ولم يقولوا: «كرزٌ سعيدٌ»؛ لأن قصدهم بالإضافة[٤] التوضيح، واللقب أوضح[٥] من الاسم غالباً[٦].

(وَإِذَا أُضِيفَ الاسْمُ الصَّحِيحُ) وهو في عرف النحاة[٧]: «ما ليس في آخره حرف علة»[٨] (أَوِ الْمُلْحَقُ بِهِ[٩]) وهو: «ما في آخره واو وياء ما قبلها ساكن»، وإنما كان

الذهن. وأما إذا أخذ من حيث إنه متحقق في الذهن فهو فرد من أفراد الشيء كمفهوم الإنسان بالنسبة إليه. وحينئذ يكون العين أعم منه.

[١] الوارد لا يخص هذا الحكم، بل كان متوجهاً على قوله: وشرطه بتجريد المضاف عن التعريف. وكأنه غفل المصنف عن وروده ثمة، فأخره إلى هنا.

[٢] فكأنك إذا قلت: جاءني سعيد كرز، قلت: جاءني مدلول هذا اللفظ يتبادر منه أنه أريد بالسعيد مطلق المدلول، وهو بعيد، بل الطريق في تنكير العلم أن يراد به المسمى به لا مطلق المدلول، فتأويل سعيد كرز مسمى بسعيد هو المسمى بكرز. والأظهر أن يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ، ويؤول السعيد بمسمى به، فيكون من قبيل إضافة العام إلى الخاص لا إضافة المدلول إلى اللفظ، فاعرفه.

[٣] لا دال هذا المدلول؛ لأن نسبة المجيء إلى الدال غير صحيح.

[٤] ولأن اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة مدح أو ذم، فإذا ذكر أوّلًا يغني غناء الاسم، ولهذا لا يقدمون اللقب على الاسم، بل يؤخرون عنه، فيذكرونه على سبيل الاتباع بأن يكون عطف بيان أو على سبيل القطع مرفوعاً أو منصوباً.

[٥] يعني: جعل اللقب لكونه أوضح أحق بجعله موضحاً لا أنه يجب أن يكون الموضح أوضح؛ إذ الموضح يكفي أن يجعل المدلول باجتماعه مع آخر أوضح سواء كان أوضح أو مساوياً أو دونه، فلا مانع من قبل التوضيح أن يقال: كرز سعيد إلا أنه لم يرد الاستعمال إلا على ما هو الأحق، ولا مانع من حيث القياس. وكون اللقب أوضح إنما يظهر إذا لم يكن مشتركاً، لكن الكرز مشترك. في القاموس: الكرز اللئيم والحاذق. وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر وآخر غير منسوب صحابيون هذا. والأظهر أن الكرز صار لقباً لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم.

[٦] والمغلوب لا حكم له، فإن من عزّ بزّ أي: من غلب سلب.

[٧] احترز به عن عرف الصرفيين. ولهذا لم يقيد ببيان الملحق بعرفهم؛ إذ ليس لغيرهم فيه عرف.

[٨] وذلك لأن نظرهم في أحوال أوآخر الكلم.

[٩] معنى الإلحاق بالصحيح كون إعرابه بالحركات كالصحيح.

ملحقاً بالصحيح؛ لأن حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة، لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة، ولأن حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان، ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت -يعني: في الابتداء- كذا بعد السكوت (إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، كُسِرَ آخِرُهُ) للتناسب مثل: ثوبي وداري في الصحيح، و«ظبي ودلوي» في الملحق به (وَالْيَاءُ مَفْتُوحَةٌ أَوْ سَاكِنَةٌ) وقد اختلف في أن أيهما الأصل[١]، والصحيح أنه الفتح؛ إذ الأصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة؛ لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة[٢] أو حكماً[٣]، والأصل فيما يبنى الحركة الفتح، والسكون إنما هو عارض للتخفيف.

(فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (أَلِفاً[٤] تَثْبُتُ) أي: الألف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو: «عَصَايَ ورَحَايَ» (وَهُذَيْلٌ) وهي قبيلة من العرب (تَقْلُبُهَا) أي: الألف حال كونها (لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً) لمشاكلة ياء المتكلم[٥]، وتدغم في الياء مثل: «عَصَيَّ ورَحَيَّ»، ولا تقلب ألف التثنية[٦] كـ«غُلَامَايَ»؛ لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب.

(وَإِنْ كَانَ) آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلم (يَاءً أُدْغِمَتْ) في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة، مثل: «مُسْلِمِينَ» إذا أضيف إلى ياء المتكلم، وأسقط النون للإضافة، وأدغم الياء في الياء، فصار «مُسْلِمِيَّ».

(وَإِنْ كَانَ) آخره (وَاوًا قُلِبَتْ) الواو (يَاءً) لاجتماع الواو والياء، والأولى ساكنة، مثل: «مُسْلِمُونَ» إذا أضيف إلى ياء المتكلم، قلبت واوه ياءً (وَأُدْغِمَتْ) الياء في الياء

---

[١] وفي تقديم مفتوحة إشعار باختيار أن الأصل الفتحة، لكن قوله: وفتحت للساكنين ظاهر في أن السكون هو الأصل، فليتأمل.

[٢] فيما إذا كانت في صدر الكلام.

[٣] فيما إذا لم تكن في الصدر؛ لأنها لاستقالها في حكم الابتداء بها.

[٤] يعني: إن لم يكن الاسم صحيحاً ولا ملحقاً به فإن كان إلى آخره.

[٥] لأن مشاكلها حركة الكسرة، فلما تعذر التزم الياء التي هي أختها.

[٦] قيل: كان الواجب على هذا ألا يقلب واو الجمع ياء للالتباس. وأجيب عنه: بأن أصل الألف عدم القلب قبل الياء لخفتها. وإنما جوز هذيل القلب لأمر استحساني لا يوجب القلب عند الجمع بخلاف قلب الواو في مسلمي، فإنه لأمر يوجب القلب عند الجمع، وهو اجتماع الواو والياء وسكون أولهما، ولا يترك الأمر المطرد اللازم لالتباس يعرض في بعض المواضع.

وكسر ما قبلها؛ لأنها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة[١] قبلها تغيرها[٢]، فحرّكت بالحركة المناسبة لها فقيل: «مُسْلِمِيَّ».

وإن كان قبل الياء أو الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحاً كقولك في مُسْلِمَيْنِ: «مُسْلِمِيَّ»، وفي مُصْطَفَوْنَ: «مُصْطَفَيَّ» لخفة الفتحة.

(وَفُتِحَتِ الْيَاءُ) أي: ياء المتكلم في الصور الثلاث[٣] (لِلسَّاكِنَيْنِ[٤]) أي: للزوم التقاء الساكنين إن لم تتحرك، واختير الفتحة لخفتها[٥].

(وَأَمَّا الأَسْمَاءُ السِّتَّةُ) التي مر البحث عنها[٦] مضافةً إلى غير ياء المتكلم (فَـ«أَخِي وَأَبِي»[٧]) أي: فالحال في «أخ وأب»[٨] منها -إذا أضيفا إلى ياء المتكلم- أن يقال:

---

[١] لأن الياء الساكنة إذا كانت قبلها ضمة تقلب واواً. قال الشيخ الرضي: قلب الضمة كسرة بعد قلب الواو ياء واجب إذا لم يؤد إلى اللبس. أما إذا أدى إلى لبس وزن بوزن فأنت مخير في إبقائها وقلبها كسرة نحو: لي في جمع ألوي إذ يشبه فعل بفعل.

[٢] قال الشيخ الرضي: ذلك الإيجاب فيما لم يلزم الالتباس. أما فيما يلزم فتبقى الضمة كما في لي جمع ألوى على أفعل الصفة أبقى الضمة لئلا يلتبس فعل بفعل.

[٣] قد جاء الياء ساكناً مع الألف في قراءة نافع: ﴿مَحْيَايْ وَمَمَاتِي﴾، إما لأجراء الوصل مجرى الوقف، أو لأن الألف أكثر مدّاً من أخويه فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الاعتماد عليه، ومع هذا فهو عند النحويين ضعيف، كذا ذكره الشيخ الرضي.

[٤] قال الشيخ الرضي: وقراءة محياى ومماتى بسكون الياء عند النحويين ضعيف.

[٥] الظاهر أن اختيار الفتحة لأنها الحركة التي كانت للياء.

[٦] هذا بمنزلة الاستثناء من قوله: فإن كان آخره ألفاً تثبت، وإن كان ياء أدغمت، وإن كان واو قلبت ياء وأدغمت، فإن كان في آخره هذه الأسماء الحروف الثلاثة في الأحوال الثلاث إذا أضيف إلى غير ياء المتكلم ففي الإضافة إلى الياء يجب أن يكون على الأحكام المذكورة في الحروف الثلاث، فاستثناها ببيان حكمها، أو بمنزلة الاستثناء من إضافة الاسم الصحيح؛ لأنها تحذف أعجازها نسياً منسياً أسماء صحيحة مع أن بعضها ليس كالأسماء الصحيحة وهو في وأخي وأبي على ما أجازها المبرد ويتجه حينئذ أنه ينبغي أن يتعرض بمجرد أخي وأبي وفي، والتعرض بالباقي عارٍ عن الفائدة.

[٧] قدم الأخ لأنها أبعد عن خلاف المبرد، وأوضح في هذا الحكم، كيف ولم يستعمل أخي بالتشديد، وإنما أجازه المبرد حملاً على ما ورد من أبي كما صرح به الشارح، ومنهم من قال: قدم الأخ لتقديمه في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ. وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ (عبس: ٣٤-٣٦). وأنا أقضي منه العجب، وأراه أعجب من كل أعجب.

[٨] أو فيقال في إضافة بعضها إلى ياء المتكلم أخي وأبي. وعلى هذا يكون عطف قوله: وأجاز المبرد، وعطف قوله: وتقول حمى عليه عطف فعلية على فعلية. وأما على ظاهر توجيه الشرح، فيكون عطف فعلية على اسمية.

«أخي وأبي» مثل: «يَدِي وَدَمِي» بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسيّاً.

(وَأَجَازَ الْمُبَرِّدُ) فيهما: («أَخِيّ وَأَبِيّ») برد لام الفعل فيهما -وهي الواو[١]- وجعلها ياء، وإدغام الياء في الياء، وتمسك في ذلك بقول الشاعر:

.... وَأَبِيَّ مَالَكَ ذُو الْمَجَازِ[٢] بِدَارِ

وحمل الأخ على الأب، لتقاربهما لفظاً ومعنى.

فأجاب عنه المصنف في شرحه: بأن ذلك خلاف القياس[٣] واستعمال الفصحاء مع أنه يحتمل[٤] أن يكون المقسم به -أي: أبي- جمع أب، فأصله «أَبِينَ»[٥] سقطت النون بالإضافة فاجتمعت ياآن، فأدغمت الأولى في الثانية، فصار «أَبِيَّ»، وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر:

فَلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْوَاتَنَا بَكَيْنَ وَفَدَّيْنَنَا بِالأَبِينَا

أي: لما سمعن وعلمن أصواتنا بكين، وقلن لنا: آباؤنا فداكم.

(وَتَقُولُ) أي: امرأة قائلة[٦] -لامتناع إضافة «الحم» إلى المذكر- («حَمِي وَهَنِي») بلا رد المحذوف عند الإضافة إلى ياء المتكلم، وإنما فصَّلهما عن «أخي وأبي»؛ لأنه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور، وإن نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الأسماء الأربعة.

(وَيُقَالُ) في «فم» حال إضافته إلى ياء المتكلم («فِيَّ») بالرد والقلب والإدغام (فِي

---

[١] بدليل أخوان وأبوان في حال الرفع وفي حال الجر الياء، فقياس قول المبرد أن يقول في حال النصب إياي.

[٢] قيل: خطاب للمؤنث كتب في الحاشية أوله: قدر أحلك ذا المجاز. وقد أرى قدر أي قضاء. وذو المجاز اسم سوق بمعنى. ومعنى أرى: أظن، انتهى. وأرى بصيغة المجهول.

[٣] على أنه يجوز أن يكون مختصاً بضرورة الشعر.

[٤] فلا يصح إثبات مذهب بمجرد الاحتمال.

[٥] كأخين جمع أخ.

[٦] جعله صيغة غائبة مع أن المتبادر من أمثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب دفعاً لما يتجه أن الصواب وتقولين، واحترازاً عن بعد ما قيل: إن حمى فيه حذف مضاف أي: حم زوجتي، ولو قال المصنف: «ويقال» لكان أوضح.

الْأَكْثَرِ أي: في أكثر موارد استعمالاته (وَ«**فَمِي**») في بعضها إبقاء للميم المعوّض عن الواو عند قطعه عن الإضافة.

(**وَإِذَا قُطِعَتْ**) هذه الأسماء الخمسة (**عَنِ الإِضَافَةِ قِيلَ**: «**أَخٌ**[١] **وَأَبٌ وَحَمٌ وَهَنٌ وَفَمٌ**») بالحركات الثلاث[٢] (وَ) لكن (**فَتْحُ الْفَاءِ أَفْصَحُ مِنْهُمَا**) أي: من الضم والكسر.

(**وَجَاءَ** «**حَمٌ**»[٣] **مِثْلُ** «**يَدٍ**») فيقال: «هذا حمٌ وحمُكِ»، و«رأيتُ حماً وحمَكِ»، و«مررتُ بحمٍ أو حمِكِ».

(وَ) مثل («**خَبْءٍ**») بالهمزة، فيقال: «هذا حمءٌ وحمؤُكِ»، و«رأيتُ حمأً أو حمأَكِ»، و«مررتُ بحمءٍ وحمئِكِ».

(وَ) مثل (**دَلْوٍ**) بالواو، فيقال: هذا حموٌ وحمَوُكِ»، و«رأيتُ حمواً وحمَوُكِ»، و«مررت بحموٍ وحمَوِكِ».

(وَ) مثل (**عَصًا بِالْأَلِفِ**) فيقال: «هذا حمًى وحمَاكِ»، و«رأيت حمًى وحمَاكِ»، و«مررت بحمًى وحماكِ» (**مُطْلَقاً**) أي: جواز «حم» مثل هذه الأسماء الأربعة مطلقاً غير مقيد بحال الإفراد والإضافة، بل تجيء هذه الوجوه فيه في كل من حالتي الإفراد والإضافة.

(**وَجَاءَ** «**هَنٌ**» **مِثْلُ** «**يَدٍ**» **مُطْلَقاً**) أي: في الإفراد والإضافة، يقال: «هذا هنٌ، ورأيتُ هناً، ومررتُ بهنٍ»، و«هذا هَنُكَ، ورأيتُ هَنَكَ، ومررتُ بهنِكَ».

(وَ«**ذُو**»[٤] **لَا يُضَافُ إِلَى مُضْمَرٍ**)؛ لأنه وضع وصلةً[٥] إلى الوصف بأسماء الأجناس،

---

[١] هذا بحث عن غير المضاف ذكر تقريباً، ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا دلو وعصا ويد وخبء، ولغة أدني منها هي كسواء.

[٢] لكن بمتابعة الحركات الإعرابية، وضمير أفصح منهما عائد إلى غير المذكور لتعين المرجح في مقام ترجيح الفتح.

[٣] لم يراع في الذكر درجات فصاحة اللغات، وإلا فالحق أن يقول: كدلو وعصا ويد وخبء، وفيه لغة سادسة أدنى الكل، وهي أن يكون كوشاء.

[٤] اعلم أن عينه واو ولامه ياء. أما الأول فلأن مؤنثة ذات. وأصلها ذوات كنوات بدليل أن مثناها ذواتاً حذف عينها لكثرة الاستعمال. وأما الثاني فلأن باب الطي أغلب من باب القوة، والحمل على الأغلب أولى، ووزنه فلس عند الفراء. والمشهور أن وزنه فوس؛ إذ لو كان كفلس لقلب في المؤنث واوه ياء كطية، ولا يدل أذواء جمع ذو على أنه مفتوح العين.

[٥] قال الشيخ الرضي: إنهم إذا أرادوا أن يصفوا شخصاً بالذهب مثلًا لم يتأت لهم أن يقولوا: جاءني رجل ذهب فجاؤوا بذو، فأضافوه إليه فقالوا: ذو ذهب. ولما كان جنس المضمرات والأعلام مما لا يقع صفة لم يتوصل بذو إلى الوصف بهما وإن كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف

والضمير ليس باسم جنس، وقد أضيف إليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر:

إِنَّمَا يَعْرِفُ[١] ذَا الْفَضْـ ـلِ مِنَ النَّاسِ ذَوُوهُ

ولو قيل: «لا يضاف إلى غير اسم الجنس» لكان أشمل، فكأنه خص المضمر[٢] بالذكر[٣]؛ لأنه كان لبعض تلك الأسماء حكم خاص عند إضافته إلى ياء المتكلم، فنفي إضافته إلى المضمر مطلقاً نفياً لاختصاصه بحكم باعتبار إضافته إليه (وَلاَ يُقْطَعُ) أي: «ذو»[٤] (عَنِ الإِضَافَةِ)؛ لأن جعله وصلة إلى الأسماء الأجناس ليس إلا بإضافته إليها.

[التوابع]

(التَّوَابِعُ) وهو: جمع «تابع»، منقول من الوصفية إلى الاسمية، والفاعل الاسمي يُجْمَعُ على «فواعل»[٥] كـ«الكاهل»[٦] على «الكواهل».

والمراد بها: توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي من أقسام الاسم[٧]، فلا ينتقض حدها بخروج نحو: «إِنَّ أَنَّ» و«ضَرَبَ ضَرَبَ»[٨] لعدم كونهما من أفراد المحدود.

إليه. وأما أسماء الأجناس من نحو الضرب والقتل فإنها وإن لم تكن مما يوصف بها إلا أنها من جنس ما يقع صفة كالضارب. وأيضاً لو حذف المضاف الموصوف به والمضاف إليه ضميراً، وعلم لم يجز قيامهما مقامه.

[١] ونحو: اللّٰهم صل على محمد وذويه. وما وقع في كلام بعض المتأخرين: وأصلي على نبيه محمد وآله وذويه، فذلك اقتباس من الدعاء المأثور.

[٢] يعني: أن المناسب للمقام النظر إلى حال إضافته إلى المضمر الخاص، لكن عدل عنه إلى نوعه. وأما العدول إلى جنسه فبعيد.

[٣] كان ما ذكره مقتضياً لاختصاص ياء المتكلم بالذكر في مقام النفي؛ لأن ثبوت بعض الأحكام إنما يكون بالإضافة إليه، فلما أفاد الأشمل كان المناسب أداء حق الشمول.

[٤] وكذا متصرفاته. وقد جاء بعض متصرفاته مقطوعاً على سبيل الشذوذ نحو: «ولكني أريد به الذوينا».

[٥] وكذا الفاعلة الوصفية دون الفاعل الوصفي.

[٦] وهو اسم بحسب الأصل. قال قدس سره في الحاشية: الكاهل ما بين الكتفين، انتهى. وأما تابع: فهو اسم بحسب العارض.

[٧] أي: حقيقة أو حكماً. فلا يشكل بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له إعراب.

[٨] يعني: في «ضرب ضرب زيد» لا في «زيد ضرب ضرب» فافهم. والاحتياج إلى تخصيص المعرف بجعل "أن" و"ضرب" من التوابع، والدليل عليه قول المصنف فيما بعد، ويجري يعني: التأكيد اللفظي في الألفاظ كلها، وأرى أن جعل التأكيد كالمعطوف أعم من التابع أهون من جعل التابع أعم.

(كُلُّ ثَانٍ) أي: متأخر متى لوحظ مع سابقه[١] كان في الرتبة الثانية منه، فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعداً متلبس (بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ) أي: بجنس إعراب سابقه بحيث يكون إعرابه من جنس إعراب سابقه[٢] ناشٍ كلاهما (مِنْ جِهَةٍ[٣] وَاحِدَةٍ) شخصية[٤] مثل: «جاءني زيد العالم»، فإن «العالم» إذا لوحظ مع «زيد» كان في الرتبة الثانية منه، وإعرابه من جنس إعرابه، وهو الرفع، والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية[٥]، هي فاعلية زيد العالم؛ لأن المجيء المنسوب[٦] إلى «زيد» في قصد المتكلم منسوب إليه مع تابعه لا إليه مطلقاً.فقوله: «كل ثان» يشمل التوابع، وخبر المبتدأ، وخبري «كان وإن»، وأخواتهما، وثاني مفعولي «ظَنَنْتُ وَأَعْطَيْتُ».

وقوله: «بإعراب سابقه» يخرج الكل إلا خبر المبتدأ وثاني مفعولي «ظَنَنْتُ وأَعْطَيْتُ».

وقوله: «من جهة واحدة» يخرج هذه الأشياء؛ لأن العامل في المبتدأ والخبر وإن كان هو الابتداء، أعني: التجريد عن العوامل اللفظية للإسناد، لكن هذا المعنى من حيث إنه يقتضي مسنداً إليه صار عاملاً في الخبر، فليس ارتفاعهما من جهة واحدة، وكذا «ظَنَنْتُ» من حيث إنه يقتضي مظنوناً فيه ومظنوناً عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة. وكذلك «أَعْطَيْتُ» من حيث إنه يقتضي آخذاً ومأخوذاً عمل في مفعوليه، فليس انتصابهما من جهة واحدة.

---

[١] الذي هو متبوعه كان في الرتبة الثانية منه وإن كان في الرتبة الثالثة أو الرابعة مثلًا بالقياس إلى غيره كالصفة الثالثة والرابعة، فقوله: ثان لبيان الحال لا للتصيير. ومنهم من قال: إن المراد بالثاني هو المتأخر مطلقاً. وفيه ارتكاب عموم مجاز، وهو خلاف الأصل. وعلى القولين: لا يصدق التعريف على المعطوف المقدم على المعطوف عليه، مثل: عليك ورحمة الله السلام إلا أن يراد السبق، والتأخر بحسب الرتبة.

[٢] مع أنهما متغايران شخصاً بحسب القصد، فلا يرد النقض بقراءة الكتاب جزءاً جزءاً؛ لأن إعرابهما واحد بحسب القصد، وظهر في موضعين.

[٣] أي: المقتضي للإعراب.

[٤] فلا يرد المفعول الثاني من باب «علمت» مثلًا؛ إذ جهة نصبهما متحدة نوعاً لا شخصاً.

[٥] وإن كان لغيرها مدخل في ذلك، وهو كونه نعتاً للفاعل.

[٦] لأحد أن يناقش فيه بأنه يلزم أن يكون المقتضي لإعراب «زيد» في «جاءني غلام زيد» هو فاعلية «غلام زيد»؛ لأن المجيء المنصوب إلى غلام في قصد المتكلم منسوب إليه مع "زيد" لا إليه مطلقاً. اللّهم إلا أن يراد المعية في الانتساب إليه؛ لأنُ النعت هو المنعوت بحسب الذات.

واعلم أن الإعراب المعتبر في هذا التعريف[١] بالنسبة إلى اللاحق والسابق أعم من أن يكون لفظيّاً أو تقديريّاً أو محليّاً، حقيقة أو حكماً، فلا يرد نحو: «جاءني هؤلاء الرجال»، و«يا زيدُ العاقلَ»، و«لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

ثم إن لفظة «كل»[٢] ههنا ليست في موقعها؛ لأن التعريف إنما يكون للجنس، وبالجنس لا للإفراد وبالإفراد[٣]، فالمحدود بالحقيقة التابع[٤]، والحد مدخول «كل»، وهو ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة، لكنه لما أدخل «كل»[٥] عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد، فيكون مانعاً، والظاهر انحصار المحدود فيها[٦]، لعدم ذكر غيرها، فيكون جامعاً، فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه.

[النعت]

(النَّعْتُ[٧]: تَابِعٌ) جنس شامل للتوابع كلها.

وقوله: (يَدُلُّ عَلَى مَعْنًى[٨] فِي مَتْبُوعِهِ) أي: يدل بهيئة تركيبية مع متبوعه على

---

[١] الأحسن أن التعريف هنا للتابع في الإعراب. ولما لم يكن شاملًا لتابع حركة المنادى، وتابع حركة اسم "لا" تعرض لهما في محلهما، ولم يرض بإحالتهما إلى هذا الباب.

[٢] وكذا لفظة التوابع؛ لأن التعريف للجنس. ويمكن أن يقال: إن صيغة الجمع، ولفظة «كل» مقحمتان زيدتا لبيان الجمع والمنع.

[٣] وأيضاً لا يصدق على تابع أنه كل ثان، فذكر "كل" يمنع صحة الحمل، فاحفظه فإنه من سوانح الزمان.

[٤] لا فرده. ولم يقل: إن لفظ التوابع ليس في موضعه؛ لأنه ليس معرفاً، بل على وزان المرفوعات ونظائره بتقدير هذا الباب التوابع والمعرف هو المحذوف أي: كل ثان، فمن استدرك على الشارح بأن ذكر التوابع أيضاً ليس في محله، فقد أتى بالمستدرك.

[٥] يعني: لفظة «كل» مقحم زائد أشير بزيادته إلى كون التعريف مانعاً.

[٦] هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على مَنْ له حظ أوفى بأساليب دقائق التراكيب، بل مما يلقيه البحر عن وجه الماء الصافي إلى الساحل من الأعاجيب.

[٧] قدمه لكونه أشد متابعة، وأكثر استعمالًا وأَوْفَرُ فائدة.

[٨] أي: على حالة ثابتة في متبوعه سواء كان باعتبار نفسه أو باعتبار متعلقه، فدخل فيه نحو: «جاء رجل حسن غلامه».

حصول معنى في متبوعه[١] (مُطْلَقاً) أي: دلالة مطلقة[٢] غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد، احترازٌ عن سائر التوابع، ولا يرد عليه البدل في مثل قولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ»، والمعطوف في مثل قولك: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَعِلْمُهُ»، ولا التأكيد في مثل قولك: «جَاءَنِي الْقَوْمُ كُلُّهُمْ» لدلالة «كُلُّهُمْ» على معنى الشمول في «القوم»، فإن دلالة التوابع في هذه الأمثلة على حصول معنى في المتبوع إنما هي لخصوص موادها[٣]، فلو جردت عن هذه المواد كما يقال: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ غُلاَمُهُ» أو «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَغُلاَمُهُ» أو «جَاءَنِي زَيْدٌ نَفْسُهُ» لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها، بخلاف الصفة، فإن الهيئة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في أي مادة كانت.

(وَفَائِدَتُهُ[٤]) أي: فائدة النعت غالباً (تَخْصِيصٌ) في النكرة كـ«رَجُلٍ عَالِمٍ» (أَوْ تَوْضِيحٌ) في المعرفة كـ«زَيْدٍ الظَّرِيفِ».

(وَقَدْ يَكُونُ لِمُجَرَّدِ الثَّنَاءِ[٥]) من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو: «بسم الله

---

[١] لا يذهب عليك أن «أعجبني زيد وعلمه»، و«أعجبني زيد علمه»، و«جاءني القوم كلهم» خرجت بهذا القيد عن التعريف؛ لأن دلالة علمه على حصول صفة في «زيد» ليست بهيئة تركيبية في «زيد»، بل لإضافته إلى ضميره، وكذا دلالة كلهم على الشمول في القوم ليست بهيئة تركيبية، بل لإضافة الكل إلى ضميره، فلا فائدة لقوله: مطلقاً، ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته.

[٢] جعل مطلقاً صفة الدلالة، ولا يساعده العبارة؛ لأنه يجب حينئذ تأنيثه مطلقاً إلا أن يقال: لم يعتد بتأنيث المصدر، أو بتأنيث ما لا بد له في الدلالة على معناه من التاء.

[٣] ذلك في «أعجبني القوم كلهم» باطل؛ لأن تركيب التأكيد مع المتبوع يفيد التقرير الشمول، فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع.

[٤] أراد الفرق بين النعت، فإن كلًّا منهما يدل على معنى في شيء، يعني: ليس الغرض من الوصف الإعلام بحصول المعنى، بل تخصيص المتبوع إلى غير ذلك. فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم. وإنما يكون وظيفة بيانية لو كان لغرض بيان المزايا التي يجب أن يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على أصل المعنى هذا. والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي، فإن الأول تقليل الاشتراك في النكرات، والثاني رفع الاحتمال في المعارف، وكونه غالباً للتخصيص، أو التوضيح يستفاد من تقييد ما يعادلهما بالقلة كما يستفاد من حروف التقليل.

[٥] وقد يكون للتعميم، نحو: كان ذلك في يوم من الأيام. وقد يكون للترحم نحو: أنا زيد الفقير، وقد يكون لكشف الماهية نحو: الجسم الطويل العريض العميق. والفرق بين الصفة الكاشفة والصفة المؤكدة: بأن الأولى موضحة مفسرة، والثانية مقررة. والفرق بَيِّنٌ بين الإيضاح والتقرير. وقيل: الفرق بينهما أن المؤكدة تؤكد بعض مفهوم الموصوف كأمس الدابر ونفخة واحدة. والكاشفة تكشف عن

الرحمن الرحيم» (**أَوْ**) لمجرد (**الذَّمّ**) نحو: «**أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**» (**أَوْ**) لمجرد (**التَّوْكِيدِ، مِثْلُ**: ﴿**نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ**﴾)؛ إذ الوحدة تفهم من التاء في «**نفخة**»، فأكدت بالواحدة.

ولما كان غالب مواد الصفة[١] المشتقات، توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط في النعت حتى تأوَّلوا غير المشتق إلى المشتق، ولما لم يكن هذا مرضياً[٢] للمصنف رده بقوله[٣]: (**وَلَا فَصْلَ**) أي: لا فرق (**بَيْنَ أَنْ يَكُونَ**) النعت (**مُشْتَقّاً أَوْ غَيْرَهُ**[٤]) في صحة وقوعه نعتاً (**إِذَا كَانَ وَضْعُهُ**[٥]) أي: وضع غير المشتق (**لِغَرَضِ الْمَعْنَى**[٦]) أي: لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع (**عُمُوماً**) أي: في جميع الاستعمالات (**مِثْلُ**: «**تَمِيمِيٍّ**» وَ«**ذِي مَالٍ**») فإن «التميمي»[٧] يدل دائماً على أن لذات

تمام الماهية. ولم يذكرها إلحاقاً لها بالمؤكدة. وههنا بحث وهو أن كلاً من الطويل والعريض والعميق نعت، وليس كاشفاً، والمجموع كاشف وليس نعتاً.

إن قلت: كل من تلك الأمور الثلاثة صالح لكونه كاشفاً؛ لأنه مساو للجسم عند جمهور الأشاعرة؟

قلنا: لا شبهة لأحد في أن المتكلم لم يقصد إلا كشف المجموع؛ لأن المجموع معرف على أن هذا الجواب لا يجري في مثل: الإنسان الحيوان الناطق، فالأظهر في الجواب أن يقال: إن المجموع نعت واحد إلا أن إعرابه أجرى على أجزائه كما في: قرأت الكتاب جزءاً جزءاً، والبيت سقف وجدران.

[١] هذا حاصل كلام المصنف في شرحه. قال الشيخ الرضي: اعلم أن جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق، فلذلك استضعف سيبويه «مررت برجل أسد» دون «جاءني زيد أسداً» حالاً. واعترض على الفرق وهو مندفع بأن بناء الفرق على مساعدة الاستعمال في أحدهما دون الآخر.

[٢] عطف الجملتين على جملتي لما، أي: ولما لم يكن إلى آخره وفي صحته نظر.

[٣] بناء الرد على أنه لا داعي إلى اشتراط الاشتقاق، ولا موجب للتأويل بالمشتق لا عقلًا ولا نقلًا، وليس بناء الرد على الأمثلة التي ذكرها حتى يتجه ما قيل: إنه لا يخفى أن أكثر ما ذكره لا يصلح رداً؛ لأن كونه نعتاً باعتبار أنه في قوة المشتق.

[٤] الأوضح الأخصر ولا فرق بين المشتق وغيره.

[٥] متعلق بقوله: غير مشتق. والوضع هنا يعم الوضع النوعي الشامل للوضع النوعي الذي في المجاز. فلا يرد نحو: «مررت بنسوة أربع» بناء على أن اسم العدد في المعدود مجاز، ونحو: «مررت برجل أي رجل» بناء على أن «أي» هذه استفهامية استعيرت للكامل البالغ غاية الكمال في مدح أو ذم بجامع أنه مجهول الحال بحيث يحتاج إلى السؤال عنه.

[٦] المراد بالمعنى الحالة التي هي الدلالة. واللام للأجل. والغرض مقحمة لينص على أن اللام ليست صلة للوضع.

[٧] ولذا يجب أن يكون له موصوف لفظاً أو تقديراً.

ما نسبة إلى قبيلة تميم، و«ذو مال» يدل على أن ذاتاً ما صاحب مال (**أَوْ خُصُوصاً**) أي: في بعض الاستعمالات بأن يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما، وحينئذ يجوز أن يقع نعتاً، وفي بعضها لا يدل على ذلك، وحينئذ لا يصح جعله نعتاً (**مِثْلُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ»** [1]) أي: كامل في الرجولية فـ«أي رجل» باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية [2] يصح أن يقع نعتاً، وفي مثل: «**أَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟**» لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتاً.

(**وَ**) مثل: **مَرَرْتُ** («**بِهَذَا الرَّجُلِ**» [3]) فإن «هذا» يدل على ذات مبهمة، و«الرجل» على ذات معينة، وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة، فلهذا صح أن يقع «الرجل» صفة لـ«هذا»، وفي المواضع الأُخَرِ التي لا تدل على هذا المعنى لا يصح أن يقع صفة. وذهب بعضهم إلى أن «الرجل» بدل عن اسم الإشارة، وبعضهم إلى أنه عطف بيان.

---

[1] أي: هذه تكون وصفاً للنكرة، ومضافة إلى ما هو بمعناها، ويقرب منه كل وجد وحق تكون تابعة للجنس معرفة كان أو نكرة. وتكون مضافة إلى مثل متبوعها لفظاً أو معنى، يقال: أنت الرجل كل الرجل، أي: أنه مجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال وجد الرجل أي: كان ما سواك هزل وحق الرجل أي: كان من سواك باطل.

[2] بفتح الراء وضمها على ما في القاموس، أي: إذا أضيف إلى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازاً عن الكمال في حقيقة دل عليها لفظ موصوفه. فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك. وقوله: وفي مثل أي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى. فلا يصح أن يقع نعتاً يرد عليه أنه ليس في هذا التركيب شيء يمكن أن يجعل موصوفاً، حتى يظهر أن عدم الصحة من جانب أي رجل، فالأولى أن يقال: وفي مثل مررت بضارب أي رجل لا يدل على هذا المعنى، فلا يصح أن يقع نعتاً.

[3] يعني: به اسم الجنس الجامد بالنظر إلى اسم الإشارة دون غيره، نحو: «مررت بزيد الرجل». قال الشيخ الرضي: وذلك لأن استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعيّاً. ثم قال: إن قيل: لم لم يجز أن يوصف بأسماء الأجناس باقياً معناها على ما وضعت له سائر المبهمات كما يوصف بها أسماء الإشارة، فيقال: مررت بشخص رجل، وبسبع أسد كما يقال بهذا الرجل؟
قلت: لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان يحصل من أسماء الأجناس، ولو لم يقع صفات؛ إذ قولك: مررت برجل يفيد الشخصية. وأسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل؛ لأن الطول يكون في غير الرجل. ولهذا يحذف الموصوف في الأغلب إذا كان مع قرينة دالة عليه كالغبراء والخضراء في الأرض والسماء. وأما قولك: هذا الرجل، فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضراً.

(وَ) مثل: «مَرَرْتُ (بِزَيْدٍ هَذَا)» [1]) أي: بـ«زيد» المشار إليه بـ«هذا»، فـ«هذا» في هذا الموضع يدل على معنى حاصل في ذات زيد، فوقع صفة له، وفي المواضع الأُخَرِ التي لا تدل[2] على هذا المعنى[3] لا يصح أن يقع صفة.

(وَتُوصَفُ النَّكِرَةُ) لا المعرفة[4] (بِالْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ) التي هي في حكم النكرة[5]؛ لأن الدلالة على معنى[6] في متبوعه، كما توجد في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية، وإنما قيد الجملة بالخبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع صفة[7] إلا بتأويل بعيد[8]، كما إذا قلت: «جَاءَنِي رَجُلٌ اضْرِبْهُ» أي: مقول في حقه اضربه، أي: مستحق لأن يؤمر بضربه.

(وَيَلْزَمُ) فيها (الضَّمِيرُ) الراجع إلى تلك النكرة للربط، نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ أَبُوهُ قَائِمٌ»، وإذا لم يكن فيها الضمير الرابط تكون أجنبية[9] بالنسبة إلى الموصوف، فلا

---

[1] قال الشيخ الرضي: اسم الإشارة يقع وصفاً للعلم، والمضاف إلى المضمر وإلى العلم وإلى اسم الإشارة؛ لأن الموصوف أخص أو مساو. وأما في غير هذه المواضع، فلا يقع صفة.

[2] أي: لا يقصد بدلالته هذا المعنى.

[3] أي: دلالة مقصودة.

[4] إلا معرف باللام لا يشير بها إلى واحد بعينه؛ لأن تعريفه لفظي.

[5] لعدم الإشارة إلى معلومية مضمونها، لكنها ليست نكرة؛ لأنها والمعرفة من أقسام الذات والاسم. وفي قوله: «في حكم النكرة» إشارة إلى توجيه قولهم: إن النعت يوافق المنعوت تعريفاً وتنكيراً مع أن الجملة قد تكون نعتاً وليس معرفة ولا نكرة. ويمكن تخصيص الحكم بالنعت المفرد، أو توجيهه بأن الجملة في تأويل النكرة كما قاله الشيخ الرضي من أن قام رجل ذهب أبوه في تأويل ذاهب أبوه، وأبوه زيد في تأويل كائن أبوه زيد.

[6] قد سَوَّى الشيخ الرضي بين النعت المفرد والجملة، والمشهور أن المفرد أصل، لعل وجهه أن الجملة التي لها محل من الإعراب إنما تكون في تأويل المفرد.

[7] لأن الصفة يجب أن يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها حتى يصح فائدتها، وهي أن يعرف المخاطب الموصوف المبهم بما يكون معلوماً له، والإنشائية لا يكون مضمونها معلوماً للمخاطب قبل ذكرها، وكذا حكم الصلة.

[8] ذلك في الطلبية المحكية بقول محذوف كقوله: جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط أي: بمذق مقول عنده هذا القول كما يكون في الحال، والمفعول الثاني من باب «علمت» مثل أبي الدرداء رضي الله عنه: وجدتُ الناسَ اخْبُرْ تَقْلِهْ.

[9] أي: لم يكن حالًا لنفس الموصوف ولا للمتعلقه. وفي الملازمة مناقشة لجواز حصول الربط بغير الضمير، كما في خبر المبتدأ.

يصح أن تقع صفة له مثل: «جَاءَنِي رَجُلٌ زَيْدٌ عَالِمٌ».

(وَيُوصَفُ بِحَالِ الْمَوْصُوفِ[١]) أي: بحال قائمة به (نحو: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ»)؛ إذ الحسن حال الرجل وصفته (وَبِحَالِ مُتَعَلِّقِهِ[٢]) أي: متعلق الموصوف، يعني: بصفة اعتبارية[٣] يحصل له بسبب متعلقه (نَحْوُ:« مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ غُلَامُهُ»)؛ إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه، وإن كان اعتبارياً.

(فَالْأَوَّلُ) أي: النعت بحال الموصوف (يَتْبَعُهُ) أي: الموصوف في عشرة أمور يوجد منها في كل تركيب أربعة (فِي الإِعْرَابِ) رفعاً ونصباً وجرّاً (وَالتَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ[٤]، وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ[٥]) إلا إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث، كـ«فَعُولٍ» بمعنى: «فاعل» نحو: «رَجُلٍ صَبُورٍ» و«امْرَأَةٍ صَبُورٍ» أو «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» كـ«رَجُلٍ جَرِيحٍ» و«امْرَأَةٍ جَرِيحٍ» أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر كـ«علامة».

(وَالثَّانِي) أي: النعت بحال متعلق الموصوف (يَتْبَعُهُ فِي الْخَمْسَةِ الْأُوَلِ) وهي: «الرفع والنصب والجر، والتعريف والتنكير» ويوجد منها في كل تركيب اثنان.

(وَفِي الْبَوَاقِي) من تلك الأمور العشرة، وهي أيضاً خمسة: «الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث» (كَالْفِعْلِ) لشبهه به، يعني: ينظر إلى فاعله، فإن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل، وإن كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقيّاً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث، وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقيّاً مفصولاً يذكّر أو يؤنث جوازاً تقول: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ غُلَامُهُ مثل: «يَقْعُدُ غُلَامُهُ» و«بِرَجُلَيْنِ قَاعِدٍ غُلَامَاهُمَا» مثل: «يَقْعُدُ غُلَامَاهُمَا» و«بِرِجَالٍ قَاعِدٍ غِلْمَانُهُمْ»

---

[١] الجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله.

[٢] المتعلق أعم من أن يكون ما له إضافة ونسبة إليه كالأب والغلام، أو ما له ربط إلى ما له تلك النسبة كقولك: قام رجل ضارب أباه زيد.

[٣] إنما يصح الوصف بها؛ لأنها بمنزلة حالة باعتبار نفسه في حصول الفائدة.

[٤] جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقاً بالمعرفة، والأخفش وصف النكرة المخصوصة بها.

[٥] إلا إذا كان مصدراً، فإنه يستوي فيه جميع هذه الأمور، نحو: رجل عدل، ورجل عدل، وامرأة عدل، أو أفعل التفضيل بـ«من»، فإنه مفرد مذكر، أو أفعل التفضيل المضاف للزيادة على من أضيف إليه، أو فعولاً بمعنى فاعل، نحو: رجل صبور وامرأة صبور، أو فعيلاً بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح، وما في الشروح في هذا المقام سهو بيّنٌ وقع من هفوة الأقلام.

مثل: «يَقْعُدُ غِلْمَانُهُمْ»، و«مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا» مثل: «يَقُومُ أَبُوهَا» و«بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ جَارِيَتُهُ» مثل: «تَقُومُ جَارِيَتُهُ» و«بِرَجُلٍ مَعْمُورٍ أو مَعْمُورَةٍ دَارُهُ» أو «بِامْرَأَةٍ مَعْمُورٍ أَوْ مَعْمُورَةٍ دَارُهَا» مثل: «يَعْمُرُ أَوْ تَعْمُرُ دَارُهُ» و«بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَوْ قَائِمَةٍ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ» مثل: «يَقُومُ أَوْ تَقُومُ فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُ».

فإن قلت: إذا نظرت حق النظر[١] وجدت الأول -وهو الوصف بحال الموصوف- أيضاً في الخمسة البواقي كالفعل؛ لأن فاعله الضمير المستكن فيه الراجع إلى موصوفه، والفعل إذا أسند إلى الضمير تلحقه الألف في التثنية، والواو في جمع المذكر العاقل، والنون في جمع المؤنث، ويؤنث في الواحدة المؤنثة، ولذلك قلت: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ، وَبِرَجُلَيْنِ ضَارِبَيْنِ، وَبِرِجَالٍ ضَارِبِينِ، وَبِامْرَأَةٍ ضَارِبَةٍ، وبِامْرَأَتَيْنِ ضَارِبَتَيْنِ، وَبِنِسْوَةٍ ضَارِبَاتٍ»، كما تقول في الفعل: «يَضْرِبُ، ويَضْرِبَانِ، ويَضْرِبُونَ، وتَضْرِبُ، وتَضْرِبَانِ، ويَضْرِبْنُ»، فلم خصصت الثاني بهذا الحكم؟

قلنا: المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين إلى الموصوف بالتبعية وعدمها، ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور العشرة وكان لا يخرجه مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية، لما عرفت، اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية، بخلاف الوصف الثاني، فإنه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأُوَلِ لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية، فإنه غير مضبوط، بل بين ضابطة عدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى ظاهر بعده، ليتبين حاله عند عدم التبعية.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل (حَسُنَ: «قَامَ رَجُلٌ قَاعِدٌ غِلْمَانُهُ»[٢]) كما حسن «يَقْعُدُ غِلْمَانُهُ» وحسن أيضاً «قَاعِدَةٌ غِلْمَانُهُ»؛

---

[١] فيه بحث؛ لأن الألف التي تلحق التثنية في الفعل نفس الفاعل والفعل مفرد كما كان، والألف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها، والضمير مستكن. وأما أن تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فممنوع بل الأحق أنها لموصوفها، كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع، ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو: «جاءني هذان الرجلان»، نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقاً تابعاً للموصوف في الخمسة البواقي أيضاً أنه لا يظهر في الوصف بالجملة، فإن «يضربان» في «رجلان يضربان» لا يتبع رجلين، بل ألحق به ضمير الفاعل، فحصل صيغة التثنية إلا أن يقال: أراد المتابعة حقيقة أو صورة، أو يقال: الجملة التي وقعت صفة مؤولة بمفرد مطابق.

[٢] ولو لم يكن كالفعل وكان تابعاً للموصوف لوجب «قام رجل قاعد غلمانه»، وامتنع «قاعدة غلمانه».

لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن «تَقْعُدُ غِلْمَانُهُ».

(وَضَعُفَ) «قَامَ رَجُلٌ» («قَاعِدُونَ غِلْمَانُهُ»)؛ لأنه بمنزلة «يَقْعُدُونَ غِلْمَانُه»، وإلحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما ضعيف.

(وَيَجُوزُ) من غير حسن ولا ضعف («قُعُودٌ غِلْمَانُهُ») وإن كان «قعود» جمعاً أيضاً كـ«قَاعِدُونَ»؛ لأنك إذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظاً عن موازنة الفعل ومناسبته؛ لأن الفعل لا يكسر، فلم يكن «قُعُودٌ غِلْمَانُهُ» مثل: «يَقْعُدُونَ غِلْمَانُهُ» الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر، إلا أن يخرج[١] الواو من الاسمية إلى الحرفية، أو يجعل المظهر بدلاً من المضمر، أو يجعل الفعل خبراً مقدماً على المبتدأ[٢].

(وَالْمُضْمَرُ لاَ يُوصَفُ)؛ لأن ضمير المتكلم والمخاطب أعرف المعارف وأوضحها، فلا حاجة لهما إلى التوضيح[٣]، وحمل عليهما ضمير الغائب[٤]، وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طرداً للباب (وَلاَ يُوصَفُ بِهِ)؛ لأنه ليس في المضمر معنى الوصفية[٥] -وهو الدلالة على قيام معنى بالذات- لأنه يدل على

---

[١] الأولى ترك "في الظاهر" ليتصل الاستثناء بلا كلفة ولئلا يتجه أن جعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلًا ليس خلاف الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين.

[٢] الأولى أو يجعل الجملة، ووجهه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في أواخر أحوال المسند أنه كثيراً ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل.

[٣] فيه أن أعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد، ومن البين أن ضمير المتكلم مع الغير، والمخاطب ليسا في مرتبته، فلو سلم عدم حاجته إلى التوضيح ليرتقى في الوضوح، فلا نسلم عدم حاجته المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد، فالأولى أن يقال: لا حاجة للواحد المتكلم إلى التوضيح، وحمل عليه باقي الضمائر.

[٤] وأجاز الكسائي وصفه متمسكاً بقوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (سورة آل عمران: ٦)، وحمل الجمهور مثله على البدل. ويمكن أن يقال: هو من أسماء الله تعالى فهو فيه تعالى اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علماً، فتأمل.

[٥] بحسب الاستعال وإن دل على معنى التكلم والخطاب والغيبة. وفيه أن الضمير الراجع إلى اسم الفاعل أو المفعول دال على معنى الوصفية كمرجعه. ويمكن أن يدفع بأن ذلك المعنى إذا كان في قالب الضمير لا يقصد به التوصيف. والأولى أن يقال في التعليل: إن الموصوف يجب أن يكون أعرف أو مساوياً، والضمير أعرف المعارف، فلا يصح الوصف به، فقوله: والموصوف أخص أو مساو إشارة إلى هذا التعليل. ولهذا قرنه به، أو اكتفى به، فوقع الدليل موقع المدلول، كما في نسخة الشيخ الرضي.

الذات، لا على قيام معنى بها، فكأنه لم يقعْ في بعض النسخ قوله: «ولا يوصف به» ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال: لم يذكر المصنف أنه لا يوصف بالضمير؛ لأنه تبين ذلك بقوله: (وَالْمَوْصُوفُ أَخَصُّ أَوْ مُسَاوٍ) أي: الموصوف المعرفة أشد اختصاصاً[١] بالتعريف والمعلومية من الصفة، يعني: أعرف منها؛ لأنه المقصود[٢] الأصلي، فيجب أن يكون أكمل من الصفة في التعريف أو مساوياً لها؛ لأنه لو لم يكن أكمل منها فلا أقل من ألا يكون أدون منها، والمنقول عن سيبويه، وعليه جمهور النحاة: أن أعرفها المضمرات[٣]، ثم الأعلام، ثم اسم الإشارة، ثم المعرف باللام والموصولات[٤]، فبينهما مساواة.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن الموصوف أخص أو مساو (لَمْ يُوصَفْ ذُو اللاَّمِ إِلاَّ بِمِثْلِهِ) أي: ذي اللام الآخر أو الموصول، فإنه أيضاً مماثل لذي اللام، لما عرفت أن بينهما من المساواة في التعريف نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ الْفَاضِلُ، أَوِ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ عِنْدَكَ أَمْسِ» (أَوْ بِالْمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ) أي: مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ الْفَرَسِ»، أو بواسطة نحو: «جَاءَنِي الرَّجُلُ صَاحِبُ لِجَامِ الْفَرَسِ»؛ لأن

---

[١] ومنهم من حمل الأخص والمساوي على ما هو مصطلح المنطقيين عليه، وهو الأخص والمساوي بحسب الصدق، وذلك باطل. أما أوّلاً: فلأن الموصوف معرفة كان أو نكرة قد يكون أعم نحو: الحيوان الناطق أو حيوان ناطق، والحمل على الخصوص والمساواة بعد التوصيف مما لا فائدة فيه. وأما ثانياً فلأنه لا يصح بناء.

[٢] ولا يجوز أن يكون المقصود الأصلي منحطاً في الرتبة عما ليس مقصوداً.

[٣] قال الشيخ الرضي: كون المتكلم والمخاطب أعرف ظاهر. وأما الغائب فلأن احتياجه إلى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد. وإنما كان العلم أعرف من اسم الإشارة؛ لأن مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع والاستعمال بخلاف اسم الإشارة، فإن مدلوله عند الوضع غير معين، وإنما تعيينه بالإشارة الحسية، وكثيراً ما يقع اللبس في المشار إليه إشارة حسية، فلذلك كان أكثر أسماء الإشارة موصوفاً في كلامهم. ولهذا لم يفصل بين اسم الإشارة ووصفه لشدة احتياجه إليه. وإنما كان اسم الإشارة أعرف من المعرف باللام؛ لأن المخاطب يعرف مدلول اسم الإشارة بالقلب والعين معاً، ومدلول المعرف باللام يعرف بالقلب دون العين والموصول كذا اللام. وأما المضاف إلى أحد الأربعة، فتعريفه مثل تعريف المضاف إليه سواء؛ لأنه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه. وأما عند المبرد فتعريفه أنقص. ولذا يوصف المضاف إلى المضمر ولا يوصف المضمر.

[٤] بقي المضاف إلى المعرفة، ولم يتعرض له؛ لأنه يجيء بعد، والمنادى، والقياس أن يكون في مرتبة ضمير المخاطب، ولكن وصفه دون ضمير المخاطب يدل على أنه أنقص منه.

تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف إليه أو أنقص منه[١]، على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره، بخلاف سائر المعارف، فإنها أخص من ذي اللام، فلو وقع أخص نعتاً لغير أخص، فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب.

(**وَإِنَّمَا الْتُزِمَ وَصْفُ بَابِ هَذَا**) أي: باب اسم الإشارة (**بِذِي اللاَّمِ**[٢]) مثل: «**مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ**» مع أن القياس يقتضي[٣] جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف إلى أحدهما (**لِلْإِبْهَامِ**) الواقع في هذا الباب بحسب أصل الوضع المقتضي لبيان الجنس، فإذا أريد رفعه لا يتصور بمثله لإبهامه، ولا يليق بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف إليه؛ لأنه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير، فتعين ذو اللام، لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه؛ لأنه مع صلته مثل ذي اللام، مثل: «**مَرَرْتُ بِهَذَا الَّذِي كَرُمَ**» أي: الكريم.

(**وَمِنْ ثَمَّةَ**) أي: ومن أجل أن التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الإبهام المقتضي لبيان الجنس (**ضَعُفَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ»**)؛ لأنه لا يتبين به جنس المبهم؛ لأن الأبيض عام لا يختص بجنس دون جنس (**وَحَسُنَ «مَرَرْتُ بِهَذَا الْعَالِمِ»**)؛ لأنه يتبين به أن المشار إليه إنسان[٤] بل رجل[٥].

[العطف]

(**الْعَطْفُ**[٦]) يعني: المعطوف بالحرف: (**تَابِعٌ مَقْصُودٌ**) أي: قصد نسبته[٧] إلى شيء أو نسبة شيء إليه (**بِالنِّسْبَةِ**) الواقعة في الكلام[٨].

---

[١] ينبغي أن يدعى أن الأنقص لا ينحط إلى درجة ما هو دون المضاف إليه حتى يثبت المدعى.

[٢] يجب أن يراد بذي اللام ما يشمل الذي وأخواته. قال الرضي: لا يوصف اسم الإشارة إلا بذي اللام والموصول نحو: بهذا الرجل، وبهذا الذي قال كذا، وبهذا ذي قال كذا على لغة الطائية، هذا كلامه. والأظهر أن يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه، وبقوله: باب هذا اسم الإشارة إلا أن يراد بهذا اسم الإشارة، فتأمل.

[٣] وبمثله من أسماء الإشارة، وبالمضاف إلى مثله.

[٤] بدليل الإشارة والمرور.

[٥] بقرينة تذكير اسم الإشارة والصفة.

[٦] هو في اللغة: الإمالة. لقب هذا القسم من التوابع به لإمالة حرف العطف ما بعده إلى ما قبله. ويسمى أيضاً بعطف النسق؛ لأنه يكون مع متبوعه على نسق واحد؛ لأن كلاً منهما مقصود بالنسبة.

[٧] في صدقه على مثل: البيت سقف وجدران خفاء.

[٨] أي: في الكلام الذي فيه متبوعه لئلا ينتقض بـ«جاء زيد أخوك» لا غير أو «جاء زيد وعمرو»، فإن «أخوك» وإن كان مقصوداً بالنسبة مع متبوعه وهو «زيد»، لكن لا في الكلام الذي فيه «زيد».

فقوله: «بالنسبة» متعلق بالقصد المفهوم مِن المقصود (مَعَ مَتْبُوعِهِ) أي: كما يكون هو مقصوداً بتلك النسبة يكون متبوعه أيضاً مقصوداً بها نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَعَمْرٌو»، فـ«عمرو» تابع؛ لأنه معطوف على «زيد» قصد نسبة المجيء إليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام، وكما أن نسبة المجيء إليه مقصودة كذلك نسبته إلى «زيد» الذي هو متبوعه أيضاً مقصودة.

فقوله: «مقصود بالنسبة» احتراز عن غير البدل [١] من التوابع؛ لأنها غير مقصودة [٢]، بل المقصود متبوعاتها.

وقوله: «مع متبوعه» احتراز عن البدل؛ لأنه المقصود دون متبوعه.

قيل: يخرج بقوله: «مع متبوعه» المعطوف بـ«لا، وبل، ولكنْ، وأم، وأمَّا، وأو»؛ لأن المقصود بالنسبة معها أحد الأمرين من التابع والمتبوع لا كلاهما.

وأجيب [٣]: بأن المراد بكون المتبوع مقصوداً بالنسبة ألا يذكر لتوطئة ذكر التابع، وبكون التابع مقصوداً بالنسبة ألا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به، ولا شك أن المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معاً بهذا المعنى.

ولما تم الحد بما ذكره [٤] جمعاً ومنعاً أردفه لزيادة التوضيح بقوله: (يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ [٥])

---

[١] لأنها لم تنسب إليها شيء ولا هي إلى شيء؛ لأن نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه، فإدراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل، بل لبيان المشترك بينه وبين البدل، فاعرف القصد، فلا تمل.

[٢] بل المقصود متبوعاتها. وذلك لأنك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه، وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر أشهر اسميه، وتبين بالتأكيد أن المنسوب إليه بحسب الظاهر هو المنسوب إليه في الحقيقة لا غير، أي: لم يقع غلط، ولا مجاز في النسبة، أو أن المذكور بلفظ العموم باقٍ على عمومه. ولا شك أنك إذا بينت شيئاً بشيء، فالمقصود هو المبين، والبيان فرعه.

[٣] فهم هذا المعنى من كون العطف مقصوداً بالنسبة إلى متبوعه بعيد جدّاً على أنه يرد عليه أن بدل الغلط مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى. وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا: «جاءني زيد حماره» وبين قولنا: «جاءني زيد بل حماره»، فجعل أحدهما داخلاً في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم.

[٤] يحتمل معنيين: أحدهما: أن قوله: يتوسط حكم خارج عن التعريف، وأخر المثال عنه أعني: قوله: مثل قام زيد وعمرو؛ لأنه يوجب زيادة توضيح، فكأنه من تتمة التعريف، أو لأنه قصد تمثيل الحكم أيضاً.

وثانيهما: أنه داخل في التعريف كما ينساق إليه الفهم. ويؤيده تأخير المثال، لكن ليس له دخل في المنع والجمع كما مر نظير ذلك في تعريف الإعراب.

[٥] الأظهر يقع، فكأنه فيه تجريداً.

أي: بين ذلك التابع (وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ أَحَدُ الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ) وسيأتي تفصيلها في قسم الحروف إن شاء الله تعالى.

(مِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو») ولم يكتف بقوله: «تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»؛ لأن الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالشَّاعِرُ وَالدَّبِيرُ»، فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كـ«الشاعر والدبير» لها جهتان:

إحداهما: كونها صفة لـ«زيد» تابعة له بتبعية المعطوف عليه.

وأخراهما: كونها معطوفاً على الصفة المتقدمة تابعة لها، ويصدق على هذه الصفة من جهتها الأولى أنها تابع؛ لأنها صفة لـ«زيد» يتوسط بينها وبين «زيد» حرف العطف؛ لأن توسط حرف العطف بين شيئين لا يلزم أن يكون لعطف الثاني على الأول، فلو لم يكن قوله: «مقصود بالنسبة مع متبوعه» لدخل هذه الصفة من جهتها الأولى في حد المعطوف، وهي من هذه الجهة ليست معطوفة، فلم يبق مانعاً.

وقيل: قد جوَّز الزمخشري[1] وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتأكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف، وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث الاستثناء أن قوله تعالى: ﴿وَلَهَا مُنْذِرُونَ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾[2] صفة لـ«قرية»، فلو اكتفى بقوله: «تابع بتوسط» لدخل فيه مثل هذه الصفة.

ونقل عن المصنف[3] أنه قال في أمالي الكافية: إن «العاقل» في مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ وَالْعَاقِلُ» تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وليس بعطف على التحقيق، وإنما هو باقٍ على ما كان عليه في الوصفية، وإنما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف؛ لما بينهما من التغاير، فلو حد المعطوف كذلك لدخل فيه بعض

---

[1] يتجه عليه أن المراد بتوسط أحد الحروف العشرة توسط أحدها بتفصيل كما سيجيء، والواو التي لتأكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء. قلت: لا خلاف في جواز دخول «ثم» بين المؤكد والمؤكد، فينتقض التعريف به حينئذ.

[2] سورة الشعراء: ٢٠٨.

[3] الفرق بين هذا الوجه والوجه الأول: أن الوجه الأول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفاً من وجه، وهذا الوجه جعله صفة لا محالة من غير أن يكون معطوفاً من وجه.

الصفات مع أنه ليس بمعطوف.

وقال بعضهم: فيه نظر؛ لأن الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك، ففي جعلها غير عاطفة في الصفات عاطفة في غيرها ارتكابُ أمرٍ بعيد من غير ضرورة داعية إليه.

(**وَإِذَا عُطِفَ**[١] **عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ**) لا المنصوب والمجرور (**الْمُتَّصِلِ**) بارزاً كان أو مستتراً لا المنفصل (**أُكِّدَ**[٢] **بِمُنْفَصِلٍ**[٣]) أوّلًا ثم عطف عليه، وذلك لأن المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظاً من حيث إنه متصل لا يجوز انفصاله، ومعنى من حيث إنه فاعل، والفاعل كالجزء من الفعل، فلو عطف عليه بلا تأكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة، فأكد أوّلاً بمنفصل؛ لأنه بذلك يظهر أن ذلك المتصل وإن كان كالجزء لكنه منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز إفراده مما اتصل به بتأكيده، فيحصل له نوع استقلال، ولا يجوز أن يكون العطف على هذا التأكيد؛ لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه، فكان يلزم أن يكون هذا المعطوف أيضاً تأكيداً، وهو باطل، فإن كان الضمير منفصلاً نحو: «مَا ضَرَبَ إِلاَّ أَنْتَ وَزَيْدٌ» لم يكن كالجزء لفظاً، وكذا إذا كان متصلاً منصوباً نحو: «ضَرَبْتُكَ وَزَيْداً» لم يكن كالجزء معنى، فلا حاجة فيهما إلى التأكيد بمنفصل (**مِثْلُ**: «**ضَرَبْتُ أَنَا وَزَيْدٌ**») و«**زَيْداً ضَرَبَ هُوَ وَغُلاَمُهُ**» (**إِلاَّ أَنْ يَقَعَ فَصْلٌ**) بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه (**فَيَجُوزُ تَرْكُهُ**) أي: ترك التأكيد؛ لأنه قد طال الكلام[٤] بوجود المنفصل[٥]، فحسن الاختصار بترك التأكيد،

---

[١] أي: إذا أريد العطف.

[٢] لا يعاد الرافع كما يعاد الخافض؛ لأن التأكيد أخف من الإعادة.

[٣] فإن قلت: للتأكيد مقام وداعٍ، فإذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف يعطف على الضمير المتصل؟ قلت: يعدل من عطف المفرد على المفرد إلى عطف الجملة على الجملة، فيقال: ضربت وضرب زيد، ولما كان التأكيد بمنفصل احتاج إلى البيان؛ لأنه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه بالمثال، فقال: مثل ضربت أنا وزيد، واختاره على زيد ضرب هو وغلامه؛ لأنه الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرداً للباب، وإلا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل أن يكون من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل.

[٤] وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب نحو قولك: حضر القاضي امرأة، والحافظو عورة بالنصب.

[٥] هكذا في النسخ. والأظهر بوجود الفصل، أو يطول الكلام بالمنفصل. وقوله: فحسن الاختصار فيه أن طول الكلام حاصل لو أخر الفصل عن المعطوف مع أنه حين التأخر يتعين التأكيد، فإنه إذا قيل:

سواء كان الفصل قبل حرف العطف (نَحْوُ: «ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ») أو بعده كقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا﴾ [١] فإن المعطوف هو «آباؤنا»، و«لا» زائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي، وإنما قال: «يجوز تركه»، فإنه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل، كقوله تعالى: ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾ [٢] وقد لا يؤكد، والأمران متساويان.

هذا، واعلم أن مذهب البصريين [٣] أن التأكيد بالمنفصل هو الأولى، ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل، لكن على قبح، والكوفيون يجوزونه بلا قبح.

(وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ) حرفاً كان أو اسماً [٤]؛ لأن اتصال الضمير المجرور بجاره أشد من اتصال الفاعل المتصل بفعله؛ لأن الفاعل إن لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله، والمجرور لا ينفصل من جاره، فكره العطف عليه، إذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة، وليس للمجرور ضمير منفصل -كما يجيء في المضمرات- حتى يؤكد به أوّلاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل، وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل؛ لأن الفصل لا تأثير له إلا في جواز ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر، فكيف يكتفى به؟ فلم يبق إلا إعادة العامل الأول (نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ») و«الْمَالُ بَيْنِي وَبَيْنَ زَيْدٍ»، والمعطوف هو المجرور، والعامل مكرر، وجره بالأول، والثاني كالعدم معنى؛ بدليل قولهم: «بَيْنِي وَبَيْنَكَ»؛ إذ «بين» لا يضاف إلا إلى المتعدد [٥].

ضربت أنا وزيد اليوم يطول الكلام كطوله إذا قيل: ضربت أنا اليوم وزيد، فالوجه أن يقال: جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازاً عن طول الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.

[١] سورة الأنعام: ١٤٨.

[٢] سورة الشعراء: ٩٤.

[٣] إشارة إلى أنه خالف القبيلتين؛ لأنه أوجب التأكيد حيث قال: أكد. إن قلت: يجوز أن يريد به الوجوب الاستحساني؟ قلت: يأبى ذلك ما ذكره في بحث المفعول معه من أنه إذا لم يجز العطف تعين النصب مثل: جئت وزيداً.

[٤] قال الشيخ الرضي: لا يعاد العامل الاسمي إلا إذا لم يشك أنه لا معنى له، وأنه جلب لهذا الغرض كبين، فإنه لا يتصور إلا بين اثنين، فإن التبس نحو: غلامك وغلام زيد، وأنت تريد غلاماً واحداً لم يجز إلا إذا قام قرينة دالة على المقصود.

[٥] فلا يتصور عطف المضاف. وفي نحو: مررت بك وبزيد إن أمكن أن يكون للباء الثاني معنى؛ إذ يمكن استئناف معنى الجار والمجرور. ويكون بسبب الاستئناف له معنى، لكن لما كان اجتلابه كاجتلاب بين كان الظاهر أن يكون حكمه حكم بين.

وقيل: جره بالثاني كما في الحرف[١] الزائد في «كفى بالله»، وهذا الذي ذكرناه أعني: لزوم إعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين، ويجوز عندهم تركها اضطراراً، وأجاز الكوفيون ترك الإعادة في حال السعة مستدلين بالأشعار[٢].

فإن قيل: كيف جاز تأكيد المرفوع المتصل في نحو: «الْقَوْمُ جَاؤُونِي كُلُّهُمْ»[٣]، والإبدال منه نحو: «أَعْجَبَنِي جَمَالُكِ» من غير شرط تقدم التأكيد بالمنفصل، وجاز أيضاً تأكيد الضمير المجرور في نحو: «مَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ»، والإبدال منه نحو: «أَعْجَبْتُ بِكَ جَمَالِكَ» من غير إعادة الجار، ولم يجز العطف في الأول إلا بعد التأكيد بالمنفصل، وفي الثاني إلا مع إعادة الجار؟

قلنا: التأكيد عين المؤكد، والبدل في الأغلب إما كل المتبوع أو بعضه أو متعلقه، والغلط قليل نادر، فهما ليسا بأجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه، لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما، فلا حاجة في ربطهما إلى متبوعهما إلى تحصيل مناسبة زائدة، بخلاف العطف، فإن المعطوف يغاير المعطوف عليه، ويتخلل بينهما العاطف، فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع، وبإعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال، ويناسب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل، وقوي[٤] مناسبة المجرور بانضمام الجار إليه كما في المعطوف عليه.

(وَالْمَعْطُوفُ فِي حُكْمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ) فيما يجوز له، ويمتنع من الأحوال العارضة له نظراً إلى ما قبله بشرط ألا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف. وإنما قلنا: «من الأحوال العارضة له» نظراً إلى ما قبله احترازاً عن الأحوال العارضة له من حيث نفسه كالإعراب[٥] والبناء والتعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع، فإن المعطوف

---

[١] يعني: أنه ليس بأقل من الحروف الزائدة.

[٢] فيه إشعار بضعف استدلالهم، لكن لا يقتصر استدلالهم على الأشعار، بل استدلوا بالقرآن العظيم أيضاً، وهو قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ (سورة النساء: ١) وأجيب: بجعل قوله: والأرحام قسماً.

[٣] فيه أنه لا إشكال في جواز جاؤوني كلهم، وجواز أعجبتني جمالك لوجود الفصل، فالأولى التمثيل بـ«جاؤوا كلهم زيداً» و«عجبت جمالك زيداً».

[٤] الظاهر: وليقوى؛ إذ هو معطوف على «ليخرج».

[٥] الإعراب من الأحوال العارضة نظراً إلى العامل. وأما خصوص من الإعراب من كونه بالحركة أو الحروف فهو من الأحوال العارضة له بالنظر إلى نفسه تأمل؛ لأن للعامل دخلاً فيه، نعم قابليته الإعراب كذلك.

فيها ليس في حكم المعطوف عليه. وإنما قلنا: «بشرط ألا يكون ما يقتضيها منتفياً في المعطوف» احترازاً عن مثل قولنا: «يَا رَجُلُ وَالْحَارِثُ»، فإن «الحارث» معطوف على «الرجل» وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام، فإن ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء، وهو مفقود في المعطوف، وأما نحو: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَتِهَا» فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين[١] أي: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةٍ لَهَا»، أو محمول[٢] على نكارة الضمير كـ«رُبَّهُ رَجُلًا» على الشذوذ أي: «رُبَّ شَاةٍ وَسَخْلَةِ شَاةٍ»، وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في أحوال عارضة له بالنظر إلى نفسه وغيره، إن كان المعطوف مثل المعطوف عليه، فلذا وجب بناء المعطوف في «يَا زَيْدُ وعَمْرُو»؛ لأن ضم «زيد» بالنظر إلى حرف النداء وإلى كونه مفرداً معرفة في نفسه، و«عمرو» مثل «زيد» في كونه مفرداً معرفة، وامتنع بناؤه في «يَا زَيْدُ وَعَبْدَ اللهِ»، فإن «عبد الله» ليس مثل «زيد»، فإن «زيداً» مفرد معرفة، و«عبد الله» مضاف.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع (لَمْ يَجُزْ فِي) تركيب مثل («مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ -أَوْ قَائِماً-، وَلاَ ذَاهِبٌ عَمْرٌو» إِلاَّ الرَّفْعُ) في «ذاهب»؛ إذ لو نصب أو خفض[٣] لكان معطوفاً على «قائم» أو «قائماً»، فيكون خبراً عن «زيد»، وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد إلى اسم «ما»، فتعين الرفع على أن يكون[٤] خبراً مقدماً لمبتدأ، وهو «عمرو»[٥]، ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة، ولا مانع منه.

---

[١] بناء على أن الإضافة للعهد الذهني.

[٢] اعلم أنهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جواباً والشذوذ جواباً آخر. واعترض عليه بأن الضمير إنما يكون نكرة إذا لم يكن له مرجع كضمير «ربه رجلاً». ويمكن أن يجاب عنه: بأن ذلك مبني على ما ذهب إليه الشيخ الرضي من أن الضمائر الراجعة إلى النكرات إذا لم تكن تلك النكرات مختصة بحكم وصفة كانت نكرات.

[٣] ولا يجوز أن يكون معطوفاً على قائماً وعمرو معطوفاً على زيد حتى يكون من باب العطف على معمولي عامل واحد لامتناع عمل ما في الخبر المتقدم.

[٤] يحتمل أن يكون مبتدأ، وعمرو فاعله. وإنما لم يذكر هذا الاحتمال لأنه حينئذ في قوة الفعلية، فيصير بمنزلة عطف الفعلية على الاسمية.

[٥] ولقائل أن يقول: لم يتعين لذلك لجواز أن يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعاً للفاعل وهو عمرو؛ لأن الصفة إذا طابقت مفرداً جاز فيه الأمران.

ولما كان لقائل أن يقول[١]: هذه القاعدة منتقضة بقولهم: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابَ»، فإن «يطير» فيه ضمير يعود إلى الموصول، و«يغضب» المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير، فأجاب عنه بقوله: (وَإِنَّمَا جَازَ «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ الذُّبَابَ»؛ لِأَنَّهَا) أي: «الفاء» في هذا التركيب (فَاءُ السَّبَبِيَّةِ) أي: فاء لها نسبة إلى السببية بأن يكون معناها السببية لا العطف، فلا يرد نقضاً على تلك القاعدة، أو يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة[٢]، فيكتفى بالربط في الأول، والمعنى: «الذي إذا يطير فيغضب زيد الذباب»، أو يفهم منها سببية الأولى للثانية، فالمعنى: «الذي يطير فيغضب زيد لسببيته الذباب»، ويمكن أن يقدر فيه ضمير أي: الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب.

(وَإِذَا عُطِفَ) أي: إذا وقع العطف[٣] بناء (عَلَى) وجود (عَامِلَيْنِ) بأن عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد، وقال بعض شارحي اللباب: الأظهر عندي أن العطف ههنا محمول على معناه اللغوي -أي: إمالة الاسمين نحو العاملين- بأن يجعلا معموليهما وأكثر الشارحين على أن المعنى على معمولي عاملين[٤]، وإنما قال: «على معمولي عاملين» لا «على معمولي عامل واحد»، فإنه جائز اتفاقاً نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَعَمْرٌو خَالِداً»، ولا على أكثر من اثنين، فإنه لا خلاف في امتناعه (مُخْتَلِفَيْنِ) أي: غير متحدين بأن يكون الثاني عين الأول، وذلك لدفع وهم من يتوهم أن مثل: «ضَرَبَ

---

[١] يحتمل أن يكون قول المصنف: وإنما جاز جواباً لمنع عدم جواز ما عدا الرفع في «ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو» يسند جواز: الذي يطير فيغضب زيد الذباب.

[٢] وذلك لاتصال بينهما بالسببية، أفاد الشيخ الرضي ما حاصله: أن الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر المبتدأ إذا عطفت عليها جملة أخرى متعلقة بها بأن كان مضمونها بعد مضمون الأولى متراخياً عنه أو لا، أو بغير ذلك جاز تجرد إحداهما عن الضمير اكتفاء بأختها. وذلك لأن ذلك التعلق يجعل المجموع أمراً واحداً، فنقول: الذي جاء فليغرب الشمس زيد؛ لأن المعنى: الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد. وكذا الحال في ثم. وأما الواو، فلما كان للجمع المطلق لم يجز ذلك فيه إلا إذا ساعدته القرينة على التعلق كأن يقول: الذي قام وقعدت هند في تلك الحال زيد.

[٣] يعني: قوله: إذا عطف مسند إلى ضمير مصدره من قبيل: حيل بين العير والنزوان. وقوله: على عاملين ليس نائباً عن الفاعل، بل مصدر عطف أي: عطفاً مبنياً على عاملين. ولا يخفى أنه بعيد جدّاً. وما قال بعض شارحي اللباب: أبعد منه، والحق مع أكثر الشارحين، فلا ينبغي أن يتجاوز.

[٤] بحذف المضاف. وإنما حذف المضاف ليقع الحكم على مناطه، فإن مناط عدم الجواز تعدد العامل لا تعدد المعمول. ولذا جاز العطف على معمولي عامل واحد.

ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً وَبَكْرٌ خَالِداً» من هذا الباب مع أنه ليس منه، لعدم تعدد العامل فيه؛ إذ العامل هو الأول، والثاني تأكيد له، وذلك العطف كما وقع في قولهم: «مَا كُلُّ سَوْدَاءٍ تَمْرَةً وَبَيْضَاءٍ شَحْمَةً»، وفي قول الشاعر:

أَكُلَّ أمْرِىءٍ تَحْسَبِينَ امْرأً[١] وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً

فهذا وإن كان بحسب الظاهر جائزاً لكنه (لَمْ يَجُزْ) عند الجمهور بحسب الحقيقة؛ لأن الحرف الواحد لم يقو أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خِلاَفاً لِلْفَرَّاءِ) فإنه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة، ولا يؤول الأمثلة الواردة عليها، ولا يقتصر على صورة السماع، بل يعمها وغيرها، وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جارٍ في جميع المواد عند الجمهور (إِلاَّ فِي نَحْوِ: «فِي الدَّارِ[٢] زَيْدٌ وَالْحُجْرَةِ عَمْرٌو») و«إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالحُجْرَةِ عَمْراً» يعني: إلا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع أو المنصوب، لمجيئه في كلامهم، واقتصر الجواز على صورة السماع؛ لأن ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع (خِلاَفاً لِسِيبَوَيْهِ) فإنه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة أيضاً، بل يحملها على حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾[٣] بجر الآخرة، كما جاز في بعض القراءة، أي: عَرَض الآخرة.

[التأكيد]

(التَّأْكِيدُ: تَابِعٌ يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ) أي: حاله وشأنه عند السامع، يعني: يجعل حاله ثابتاً مقرراً عنده (فِي النِّسْبَةِ) أي: في كونه منسوباً أو منسوباً إليه، فثبت عنده ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غير، وذلك:

إما لدفع ضرر الغفلة عن السامع، أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط، وذلك الدفع يكون

---

[١] تحسبين وقع بين مفعوليه، فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الأول لتحسبين؛ لأنه لا يجوز الاقتصار على أحد مفعولي باب «علمت» عند المصنف، ونار توقد مضارع التفعل حذف إحدى تائيه، والتوقد لازم ومتعد، وهو ههنا لازم لعدم جواز حذف التاء من المجهول.

[٢] فإنه يتبدل عدم الجواز بالجواز، والمخالفة بالموافقة خلافاً لسيبويه، فإنه لا يستثنى.

[٣] سورة الأنفال: ٦٧.

بتكرير اللفظ نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ» أو «ضَرَبَ ضَرَبَ زَيْدٌ» أو لدفع ظن السامع به تجوزاً: إما في المنسوب نحو قولك: «زَيْدٌ قَتِيلٌ قَتِيلٌ» دفعاً لتوهم السامع أن يريد بالقتل الضرب الشديد، فيجب حينئذ أيضاً تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في إرادة المعنى الحقيقي، أو في المنسوب إليه، فإنه ربما نسب الفعل إلى شيء، والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته، كما في «قَطَعَ الْأَمِيرُ اللِّصَّ» أي: قطع غلامه، فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظاً نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ زَيْدٌ» أي: ضرب هو لا من يقوم مقامه، أو تكريره معنى نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ» (أَوْ) في (الشُّمُولِ) أي: التأكيد ما يقرر أمر المتبوع[١] في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه، أو في شمول المتبوع أفراده دفعاً لظن السامع تجوزاً لا في نفس المنسوب إليه بل في شموله لإفراده فإنه كثيراً ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه، بل في شموله لأفراده، فإنه كثيراً ما ينسب الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها، فيندفع هذا الوهم بذكر «كل وأجمع» وأخواته، و«كلاهما وثلاثتهم وأربعتهم» ونحوها، فهذا هو الغرض[٢] من جميع ألفاظ التأكيد.

وإذا عرفت هذا فنقول: أخرج المصنف الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله: «يقرر أمر المتبوع». أما البدل والعطف: فظاهر خروجهما به[٣]. وأما الصفة: فلأن وضعها للدلالة على معنى في متبوعها، وأفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع.وأما عطف البيان: فهو لتوضيح متبوعه، فهو يقرر أمر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول، هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه.

---

[١] نبه بذلك على أن ذكر "أو" في الشمول بعد قوله: في النسبة ليس لغواً لظهور إن جاء القوم كلهم أيضاً يقرر أمر المتبوع في النسبة، ويفيد أن النسبة إلى الجميع لا إلى بعضه، ومفاد التنبيه أن يقرر أمر المتبوع في النسبة شاع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن ذكر الشمول.

[٢] أي: تقرير أمر المتبوع في النسبة أو الشمول هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد، فالتعريف به جامع لجميع الأفراد. وإذا عرفت هذا أي: كونه جامعاً لجميع الأفراد فتقول: أخرج المصنف الصفة والعطف إلى آخره، فظهر أن التعريف جامع ومانع. وقوله: وإفادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع لو تعرض لتأكيد متبوعها لكان أنسب.

[٣] لكن في إخراج بدل الكل احتيج إلى منبه، وهو أن المبدل منه في حكم التنحية، فلا يمكن أن يكون تقريره مقصوداً لتنافيهما.

(وَهُوَ) أي: التأكيد (لَفْظِيٌّ[١]) أي: منسوب إلى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ (وَمَعْنَوِيٌّ[٢]) أي: منسوب إلى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى.

(فَاللَّفْظِيُّ) منه: (تَكْرِيرُ اللَّفْظِ الْأَوَّلِ) أي: مكرر اللفظ الأول ومعاده حقيقة (مِثْلُ: «جَائَنِي زَيْدٌ زَيْدٌ») أو حكماً نحو: «ضَرَبْتَ أَنْتَ، وَضَرَبْتُ أَنَا»، فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ، وإن كان مخالفاً للأول لفظاً؛ إذ الضرورة داعية إلى المخالفة؛ لأنه لا يجوز تكريره متصلاً[٣].

(وَيَجْرِي) أي: التكرير مطلقاً، لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي (فِي الْأَلْفَاظِ كُلِّهَا[٤]) أسماء أو أفعالًا أو حرفاً أو جملًا أو مركبات تقييدية أو غير ذلك، ولا يبعد إرجاع الضمير إلى التأكيد اللفظي[٥] الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء، ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي.

(وَ) التأكيد (الْمَعْنَوِيُّ) مختص (بِأَلْفَاظٍ مَحْصُورَةٍ) أي: معدودة محدودة (وَهِيَ: «نَفْسُهُ»، وَ«عَيْنُهُ»[٦]، وَ«كِلَاهُمَا»، وَ«كُلُّهُ»، وَ«أَجْمَعُ»، وَ«أَكْتَعُ»، وَ«أَبْتَعُ»، وَ«أَبْصَعُ»)

---

[١] مختص بالمعارف إلا في المحكوم به. وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقاً عند البصريين، ونفسه وعينه منه عند الكوفيين.

[٢] لا يجوز أن تؤكد النكرة بالتأكيد اللفظي إلا إذا كانت تلك النكرة محكوماً بها، ولا تؤكد بالمعنوي مطلقاً عند البصريين. وأما الكوفيون فيجوزون التأكيد بكل وأجمع دون نفسه وعينه إذا كانت النكرة معلومة المقدار كدرهم ويوم وشهر. قال الشيخ الرضي: ذلك ليس ببعيد.

[٣] قصد به الفرق بين ضربت أنا وأجمع وأكتع، فإن الأول في حكم التكرير لفظاً؛ لأن المخالفة للضرورة بخلاف أجمع وأبتع، ومنهم من لم ينبه لغرضه. واعترض بعدم الفرق بين ضربت أنا وأجمع وأكتع. اعلم أن مَنْ قال: إن الضمير في أنت هو التاء، وأنه عماد، فالتأكيد في ضربت أنت وأخواته بتكرير اللفظ الأول حقيقة.

[٤] اعلم أن المؤكد إما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه، أو غير مستقل، فغير المستقل إن كان على حرف واحد أو كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم أو بآخر نوع منها تكرر بتكرير عماده في السعة نحو: بك بك، وضربت ضربت، وإن لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو: إن إن زيداً قائم.

[٥] قلت: على أي تقدير يشكل بأجمع وأخواته، فإنه لا يجري فيها التأكيد اللفظي، ودفعه بتأويل الشمول المستفاد من كلها بالشمول للأنواع لا لجميع الأشخاص.

[٦] وقد يزاد الباء في عينه، وكذا في أجمع، فيضاف إلى ضمير المؤكد، وقد نبه المصنف على ترتيب ألفاظ التوكيد إذا جمع، لكن الجمهور على تقديم أبضع على أبتع، والزمخشري منفرد في تقديم أبتع، والمصنف تبعه.

بالضاد المهملة. وقيل: بالضاد المعجمة. قيل: لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد مثل: «جسق بسن». وقيل: «أكتع» مشتق من «حَوْلٍ كَتِيعٍ» أي: تام، و«أَبْصَعُ» بالصاد بالمهملة من «بَصَعَ العَرَقُ» أي: سَالَ، وبالمعجمة من «بَضَعَ» أي: رَوِيَ، و«أَبْتَعُ» من «البَتَعِ»، وهو طول العنق مع شدة مَغْرِزه، ويمكن استنباط مناسبات خفية[١] بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق.

(فَالْأَوَّلاَنِ) أي: «النفس والعين» (يَعُمَّانِ) أي: يقعان[٢] على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث (بِاخْتِلاَفِ صِيغَتِهِمَا) إفراداً وتثنية وجمعاً (وَ) اختلاف (ضَمِيرِهِمَا) العائد إلى المتبوع المؤكد (تَقُولُ: «نَفْسُهُ») في المذكر الواحد («نَفْسُهَا») في المؤنث الواحدة (وَ«أَنْفُسُهُمَا») بإيراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث[٣]، وعن بعض العرب: «نفساهما وعيناهما»[٤] (وَ«أَنْفُسُهُمْ») في جمع المذكر العاقل (وَ«أَنْفُسُهُنَّ») في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر.

(وَالثَّانِي) لما سمي «النفس والعين» أولين تغليباً كالقمرين، سمي الثالث ثانياً (لِلْمُثَنَّى «كِلاَهُمَا») للمذكر (وَ«كِلْتَاهُمَا») للمؤنث.

(وَالْبَاقِي) بعد الثلاثة المذكورة (لِغَيْرِ الْمُثَنَّى) مفرداً كان أو جمعاً (بِاخْتِلاَفِ الضَّمِيرِ) العائد إلى المتبوع المؤكد (فِي «كُلُّهُ»[٥]) نحو: «قَرَأْتُ الْكِتَابَ كُلَّهُ» (وَ«كُلُّهَا») نحو: «قَرَأْتُ الصَّحِيفَةَ كُلَّهَا» (وَ«كُلُّهُمْ») نحو: «اشْتَرَيْتُ الْعَبِيدَ كُلَّهُمْ» (وَ«كُلُّهُنَّ») نحو: «طَلَّقْتُ النِّسَاءَ كُلَّهُنَّ».

(وَ) باختلاف (الصِّيَغُ فِي) الكلمات (الْبَوَاقِي) وهي: «أَجْمَعُ[٦]، وأَكْتَعُ وأَبْتَعُ وأَبْصَعُ» بالمهملة أو المعجمة تقول: («أَجْمَعُ») في المذكر الواحد (وَ«جَمْعَاءُ») في المؤنث

---

[١] لاشتمال كل منها على خروج من النقصان، وعلى تمام تناسب العموم المستلزم لتمام النسبة.

[٢] يعني: جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمؤنث.

[٣] وهذا أصل في كل مضاف إلى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف إليه لكراهة اجتماع التثنيتين مع كل اتصالهما لفظاً ومعنى، فيقال: نفسا زيد وعمرو وغلاماهما، ولا يقال: نفساهما بل أنفسهما.

[٤] والأول أولى لكراهتهم اجتماع تثنيتين حيث تأكد اتصالهما لفظاً ومعنى.

[٥] وكذا في جميعه.

[٦] لا دلالة له على الاجتماع عند الجمهور خلافاً للمازني والمبرد، كذا في الرضي.

الواحدة أو الجمع[١] بتأويل الجماعة و(وَ«أَجْمَعُونَ») في جمع المذكر (وَ«جُمَعُ») في جمع المؤنث[٢]، وكذا «أَكْتَعُ، كَتْعَاءُ، أَكْتَعُونَ كُتَعُ»، و«أَبْتَعُ، بَتْعَاءُ، أَبْتَعُونَ، بُتَعُ»، و«أَبْصَعُ، بَصْعَاءُ، أَبْصَعُونَ، بُصَعُ».

(وَلاَ يُؤَكَّدُ بِـ«كُلٍّ» وَ«أَجْمَعُ» إِلاَّ ذُو أَجْزَاءٍ) مفرداً كان أو جمعاً؛ إذ الكلية والاجتماع لا يتحققان إلا فيه، ولا حاجة إلى ذكر الأفراد[٣]؛ لأن الكلي ما لم يلاحظ أفراده مجتمعة ولم تصر أجزاء، لا يصح تأكيده بـ«كل وأجمع»، ويجب أن تكون تلك الأجزاء بحيث (يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسّاً) كأجزاء القوم (أَوْ حُكْماً) كأجزاء العبد، ليكون في التأكيد بـ«كل وأجمع» فائدة (نَحْوُ: «أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ كُلَّهُمْ»، وَ«اشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ كُلَّهُ») فإن العبد قد يتجزئ في الاشتراء، فيصح تأكيده بـ«كله» ليفيد الشمول (بِخِلاَفِ «جَائَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ») لعدم صحة افتراق أجزائه لا حسّاً ولا حكماً[٤] في حكم المجيء.

(وَإِذَا أُكِّدَ الضَّمِيرُ الْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ) بارزاً كان أو مستكناً (بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ) أي: إذا أريد تأكيده بهما (أُكِّدَ) ذلك الضمير[٥] أوّلا (بِمُنْفَصِلٍ) ثم بـ«النفس أو العين» (نَحْوُ: «ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسَكَ») فـ«نفسك» تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده بمنفصل وهو «أنت»؛ إذ لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل إذا وقع تأكيداً للمستكن نحو: «زَيْدٌ أَكْرَمَنِي هُوَ نَفْسُهُ»، فلو لم يؤكد الضمير المستكن في «أكرمني» بقوله: «هو» ويقال: «زَيْدٌ أَكْرَمَنِي نَفْسُهُ» لالتبس «نفسه» الذي هو التأكيد بالفاعل، ولما وقع الالتباس في هذه الصورة أجري بقية الباب عليه.

---

[١] أي: الجمع الذي يجعل في حكم الواحدة، وهو غير الجمع المذكر السالم.

[٢] وما في حكمه من جمع المذكر الغير العاقل. وجوز الأندلسي في العاقل الغير السالم أيضاً.

[٣] بل لا يصح ذكرها؛ لأنه يفيد جواز جاءني الإنسان كله من غير أن يراد به الإناس، فقد أفسد من أصلح قول المصنف: ذوا أجزاء بتأويله بذي متعدد أفراداً كان أو أجزاء.

[٤] أي: افتراق حس أو افتراق حكم. والظاهر أنه لا يكفي الافتراق الحسي بدون الافتراق الحكمي حتى لو كان ذو أجزاء يصح افتراقها حسّاً ولم يصح افتراقها حكماً وحالاً لم يصح توكيده بكل وأجمع، فالمعيار الافتراق الحكمي.

[٥] كأنه دل عليه المصنف بالمثال. ولا يخفى أنه لا وجه للفصل بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله: ولا يؤكد بكل وأجمع. وقوله: وأكتع وأخواه مع شدة اتصال أكتع وأخويه بأجمع وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق؛ إذ يعلم منه أن الحكم السابق يشمل أكتع وأخويه، ولهذا اقتصر فيه على ذكر أجمع.

وإنما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو: «ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ، وَمَرَرْتُ بِكَ نَفْسِكَ» لعدم اللبس، وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بـ«النفس والعين» بلا تأكيده بمنفصل نحو: «أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ» لعدم اللبس.

وإنما قيد بـ«النفس والعين» لجواز تأكيد المرفوع المتصل بـ«كل وأجمعين» بلا تأكيد بمنفصل نحو: «الْقَوْمُ جَاؤُونِي كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ» لعدم التباس التأكيد بالفاعل؛ لأن «كلاً وأجمعين» يليان العوامل قليلاً، بخلاف «النفس والعين»، فإنهما يليانها كثيراً.

(وَ«أَكْتَعُ» وَأَخَوَاهُ) يعني: «أَبْتَع وَأَبْصَع» (أَتْبَاعٌ) بفتح الهمزة على ما هو المشهور (لِـ«أَجْمَعَ»[١]) يعني: تستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعيته لا بالأصالة، لكونه أدل منها على المقصود، وهو الجمعية. (فَلاَ يَتَقَدَّمُ) يعني: أكتع وأخواه (عَلَيْهِ) أي: على «أجمع» لو اجتمعت معه (وَذِكْرُهَا) أي: ذكر «أكتع» مع أخويه (دُونَهُ) أي: دون ذكر «أجمع» (ضَعِيفٌ) لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل.

[البدل]

(الْبَدَلُ: تَابِعٌ مَقْصُودٌ بِمَا نُسِبَ إِلَي الْمَتْبُوعِ[٢]) أي: بقصد النسبة إليه بنسبة ما نسب إلى المتبوع (دُونَهُ[٣]) أي: دون المتبوع، أي: لا يكون النسبة إلى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب إليه، بل يكون النسبة إليه توطئة[٤] وتمهيداً للنسبة إلى التابع[٥]، سواء كان ما نسب إليه مسنداً إليه أو غيره، مثل: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ»، و«ضَرَبْتُ زَيْداً أَخَاكَ»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخِيكَ».

---

[١] وطريق الجمع بين ألفاظ التأكيد، وكيفية ترتيبه أن يقول، فتأمل فاعرف.

[٢] يخرج من التعريف البدل من المنسوب نحو: ضيفي زيد أخوك، والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه.

[٣] ظرف لنسب، أو حال من المستتر فيه أي: متجاوزاً من المتبوع.

[٤] هذا غير ظاهر في بدل الغلط.

[٥] أي: حقيقة أو حكماً كما في بدل الغلط، فإنه وإن لم يجعل توطئة، بل كان سبق لسان، لكنه في حكم التوطئة، فإنه في حكم الساقط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل.

واحترز بقوله: «مقصود بما نسب إلي المتبوع» عن النعت والتأكيد وعطف البيان؛ لأنها ليست مقصودة بما نسب إليه، بل المتبوع مقصود به.

وبقوله: «دونه» احتراز عن العطف بحرف، فإن المتبوع فيه مقصود بما نسب إليه مع التابع، ولا يصدق الحد على المعطوف بـ«بل»؛ لأن متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فأعرض عنه وقصد المعطوف، فكلاهما مقصودان بهذا المعنى.

فإن قيل: هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد «إلا» مثل: «مَا قَامَ أَحَدٌ إلاَّ زَيْدٌ»، فإن «زيداً» بدل من «أحد»، وليس نسبة ما نسب إليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة إلى «زيد»، بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب إلى «أحد» نسبة القيام إلى زيد؟

قلنا: ما نسب إلى المتبوع ههنا القيام، فإنه نسب إليه نفياً ونسبة القيام بعينه إلى التابع مقصودة، ولكن إثباتاً، فيصدق على «زيد» أنه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب إلى المتبوع، فإن النسبة المأخوذة في الحد أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي، ويمكن أن يقصد بنسبته إلى شيء نفياً نسبته إلى شيء آخر إثباتاً، ويكون الأول توطئة للثاني.

(وَهُوَ) أي: البدل أنواع أربعة:

١-(بَدَلُ الْكُلِّ) أي: بدل هو كل المبدل منه.

٢-(وَ) بدل (الْبَعْضِ) أي: بدل هو بعض المبدل منه، فالإضافة فيهما مثلها في «خَاتَمُ فِضَّةٍ».

٣-(وَ) بدل (الاشْتِمَالِ) أي: بدل مسبب غالباً عن اشتمال أحد المبدلين على الآخر. أما اشتمال البدل على المبدل منه نحو: «سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»، أو بالعكس نحو: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[١].

٤-(وَ) بدل (الْغَلَطِ) أي: بدل مسبب عن الغلط، فالإضافة في الأخيرين من قبيل إضافة المسبب إلى السبب لأدنى ملابسة.

(فَالأَوَّلُ) أي: بدل الكل (مَدْلُولُهُ مَدْلُولُ الْأَوَّلِ[٢]) يعني: متحدان ذاتاً، لا أن يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ»، فـ«زيد وأخوك» وإن اختلفا

---

[١] سورة البقرة: ٢١٧.

[٢] ولم يقل: مدلوله؛ لأنه أريد بالأول الثاني غير الأول، وفي مثل هذا المقام يؤتيى بالظاهر إظهاراً للمغايرة.

مفهوماً فهما متحدان ذاتاً.

قال الشارح الرضي: وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا بدل الكل[١]، وما قالوا من أن الفرق بينهما أن البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه، بخلاف عطف البيان، فإنه بيان، والبيان فرع المبين[٢]، فيكون المقصود هو الأول.

فالجواب: أنا لا نسلم أن المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط، ولا في سائر الأبدال إلا الغلط[٣].

وقال بعض المحققين في جوابه: الظاهر أنهم لم يريدوا أنه ليس مقصوداً بالنسبة أصلاً، بل أرادوا أنه ليس مقصوداً أصليّاً.

والحاصل: أن مثل قولك: «جَاءَنِي أَخُوكَ زَيْدٌ» إن قصدت فيه الإسناد إلى الأول، وجئت بالثاني تتمة له وتوضيحاً، فالثاني عطف البيان، وإن قصدت فيه الإسناد إلى الثاني[٤] وجئت بالأول توطئة له ومبالغة في الإسناد فالثاني بدل، وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصوداً تبعاً، والمقصود أصالة هو الإسناد إليه بعد التوطئة، فالفرق ظاهر.

(وَالثَّانِي) أي: بدل البعض (جُزْؤُهُ) أي: جزء المبدل منه، نحو: «ضَرَبْتُ زَيْداً رَأْسَهُ».

(وَالثَّالِثُ) أي: بدل الاشتمال (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ) أي: المبدل منه (مُلاَبَسَةٌ) بحيث توجب النسبة إلى المتبوع النسبة إلى الملابس إجمالاً[٥] نحو: «أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ» حيث يعلم ابتداء أنه يكون «زيد» معجباً باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته، ويتضمن نسبة الإعجاب إلى «زيد» نسبته إلى صفة من صفاته إجمالاً، وكذا في «سُلِبَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ»،

---

[١] كما هو ظاهر كلام سيبويه.

[٢] ولولا المبين لم يأت به.

[٣] فإن كون الثاني هو المقصود دون الأول ظاهر.

[٤] وجعلته مناط الحكم، فكأنك قلت: جاءني زيد مع قطع النظر عن أن يكون أخاك. وإذا قلت: أكرمت زيداً أخاك، فكأنك قصدت بذلك المن على المخاطب، وأردت أن الإكرام وقع عليه من حيث إنه أخوك، وهذه الفائدة منتفية في عطف البيان.

[٥] فلو لم تكن النسبة إلى الملابس إجمالًا، بل تفصيلًا لم يكن بدل الاشتمال، فلا تقول في بدل الاشتمال: قتل الأمير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه؛ لأن للملابس مفهوماً معيناً.

بخلاف «ضَرَبْتُ زَيْداً حِمَارَهُ[١]، وَضَرَبْتُ زَيْداً غُلَامَهُ»؛ لأن نسبة الضرب إلى «زيد» تامة، ولا يلزم في صحتها اعتبار غير «زيد»، فيكون من باب بدل الغلط (بِغَيْرِهِمَا[٢]) أي: تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه أو جزؤه، فيدخل فيه[٣] ما إذا كان المبدل منه جزءاً من البدل ويكون إبداله منه بناء على هذه الملابسة نحو: «نَظَرْتُ إِلَى الْقَمَرِ فلكِهِ[٤]»، والمناقشة بأن «القمر» ليس جزءاً من فلكه، بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال، ويمكن أن يورد لمثاله مثل: «رَأَيْتُ دَرَجَةَ الأَسَدِ بُرْجَهُ»، فإنه لا مجال لهذه المناقشة فيه، فإن البرج عبارة عن مجموع الدرجات، وإنما لم يجعل هذا البدل قسماً خامساً ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل: لعدم وقوعه في كلام العرب فإن هذه الأمثلة مصنوعة.

(وَالرَّابِعُ) أي: بدل الغلط (أَنْ تَقْصِدَ) أي: يكون بأن تقصد أنت (إِلَيْهِ) أي: إلى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما (بَعْدَ أَنْ غَلَطْتَ بِغَيْرِهِ[٥]) أي: بغير البدل، وهو المبدل منه.

(وَيَكُونَانِ) أي: البدل والمبدل منه (مَعْرِفَتَيْنِ) نحو: «ضَرَبَ زَيْدٌ أَخُوكَ» (وَنَكِرَتَيْنِ) نحو: «جَاءَ رَجُلٌ غُلَامٌ لَكَ» (وَمُخْتَلِفَتَيْنِ) نحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٦]، و«جَاءَ رَجُلٌ غُلَامُ زَيْدٍ».

(وَإِذَا كَانَ) البدل[٧] (نَكِرَةً) مبدلة (مِنْ مَعْرِفَةٍ فَالنَّعْتُ[٨]) أي: نعت البدل النكرة

---

[١] فلا بد من اعتبار ذلك القيد لإخراجه وإخراج ما ذكرناه.

[٢] الأولى والأوضح ترك باء الملابسة، والقول بأن بينهما ملابسة غيرهما.

[٣] أي: يلزم ثبوت قسم خامس.

[٤] فيه أن النسبة إلى المبدل منه لا يوجب النسبة إلى البدل، فكيف يكون مثالًا لبدل الاشتمال. وكذا المثال الأخير.

[٥] وفيه نظر لأن القصد إلى البدل قبل الغلط، وإنما ذكر خلاف ما قصد بالقصد أو النسيان أو سبق اللسان، فكأنه أريد أن يقصد إلى البدل من حيث إنه بدل يعني: أن يقصد إلى الإبدال بعد أن غلطت بغيره، فافهم. ولم يقل: بعد أن غلطت بالأول تفنناً.

[٦] سورة العلق: ١٥-١٦.

[٧] يجوز أن يكون نكرة بالرفع. ومعناه: إذا كان نكرة مبدلة من معرفة.

[٨] نقل عن المصنف أنه جعل هذا توجيهاً لتوصيف بدل الكل. وأما في وجه توصيف بدل البعض والاشتمال فقد قال: إنهما لا بد فيهما من ضمير يرجع إلى المتبوع ليعلم أنه بعضه أو ملابسه فلو كان متصلاً لكان معرفة، ولو كان مفصولاً لكان متصفاً به.

واجب[١] لئلا يكون المقصود أنقص من غير المقصود من كل وجه، فأتوا فيه بصفة حتى تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة (مِثْلُ: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٢]).

(وَيَكُونَانِ ظَاهِرَيْنِ) نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَخُوكَ» (وَمُضْمَرَيْنِ) نحو: «الزَّيْدُونَ لَقِيتُهُمْ إِيَّاهُمْ» (وَمُخْتَلِفَيْنِ) نحو: «أَخُوكَ ضَرَبْتُهُ زَيْداً»، و«أَخُوكَ ضَرَبْتُ زَيْداً إِيَّاهُ».

(وَلاَ يُبْدَلُ ظَاهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلَ الْكُلِّ إِلاَّ مِنَ الْغَائِبِ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ زَيْداً»)؛ لأن المضمر المتكلم والمخاطب[٣] أقوى وأخص دلالة من الظاهر، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً[٤]، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط؛ فإن المانع فيها مفقود[٥]؛ إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول، فيقال: «اشْتَرَيْتُكَ نِصْفَكَ، وَاشْتَرَيْتَنِي نِصْفِي، وَأَعْجَبْتَنِي عِلْمُكَ، وَأَعْجَبْتُكَ عِلْمِي، وَضَرَبْتُكَ الْحِمَارَ، وضَرَبْتَنِي الحِمَارَ».

[عطف البيان]

(عَطْفُ الْبَيَانِ: تَابِعٌ) شامل جميع التوابع (غَيْرُ صِفَةٍ) احترز به عن الصفة (يُوضِحُ مَتْبُوعَهُ) احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتأكيد، ولا يلزم من ذلك أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، بل ينبغي أن يحصل من اجتماعهما إيضاح لم يحصل من أحدهما على الانفراد، فيصح أن يكون الأول أوضح من الثاني (مِثْلُ:

«أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ»)

فـ«أبو حفص» كنية عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، و«عمر» عطف بيان له.

---

[١] قال الشيخ الرضي: هذا ليس إلا في بدل الكل، بل عند أبي علي بدل الكل أيضاً مقيد بما إذا لم يشتمل على فائدة، فإنها المبدل منه نحو قوله تعالى: ﴿بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوًى﴾ (سورة طه: ١٢) أي: مقدس مرتين.

[٢] سورة العلق: ١٥-١٦.

[٣] قيل: ولأنه يلزم أن يكون شيء غائباً ومخاطباً ومتكلماً. وفيه بحث إذ يلزم منه ألا يجوز إبدال هذين الضميرين من الاسم الظاهر.

[٤] فلا يفيد زيادة على ما يفيده المبدل منه. وفيه أن المفهومين متغايران. غاية ما في الباب أنهما متحدان بحسب الذات.

[٥] فيفيد ما لا يفيده المبدل منه.

وقصته: أنه أتى أعرابي إلى عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراءَ عجفاءَ نقباءَ، واستحمله، فظنه كاذباً، فلم يحمله، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره، ثم استقبل البطحاء، وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره:

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ ... مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرِ
اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ ... .

وعمر مقبل من أعلى الوادي، فجعل إذا قال: «اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرَ[١]»، قال: اللّٰهم صدق صدق[٢] حتى التقيا»، فأخذ بيده، فقال: «ضع عن راحلتك»، فوضع فإذا هي نقبة عجفاء، فحمله على بعيره وزوّده وكساه.

(وَفَصْلُهُ) أي: فرقه (مِنَ الْبَدَلِ لَفْظاً) أي: من حيث الأحكام اللفظية واقع (فِي مِثْلِ:

«أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ») ... .

فإن قوله: «بشر» إن جعل عطف بيان للبكري جاز، وإن جعل بدلاً منه لم يجز؛ لأن البدل في حكم تكرير العامل، فيكون التقدير: «أنا ابن التارك بشر»، وهو غير جائز، كما ذكر فيما سبق في «الضَّارِبُ زَيْدٌ»، وآخره:

.... عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعاً

و«عليه الطير» ثاني مفعولي «التارك» إن جعلناه بمعنى المصير[٣]، وإلا فهو حال، وقوله: «ترقبه» حال من «الطير» إن كان فاعلاً لـ«عليه»، وإن كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في «عليه»، و«وقوعاً» جمع «واقع» حال من فاعل «ترقبه»، أي: واقعين حوله مترقبة لإزهاق روحه؛ لأن الإنسان ما دام به رمق، فإن الطير لا يقربه. وأما الفرق المعنوي بينهما، فقد تبين فيما سبق.

والمراد بمثل: «أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ»: كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام الذي أضيف إليه الصفة المعرفة باللام نحو: «الضَّارِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ»، ويمكن أن يراد به ما هو أعم من هذا الباب، أي: كل ما خالف حكمه إذا كان عطف بيان حكمه إذا كان

---

[١] أي: كذب، يقال: يمين فاجرة.

[٢] الظاهر: يقول، لأن خبر أفعال المقاربة لا يكون إلا مضارعاً.

[٣] أي: ضمن فيه معنى الجعل.

بدلاً، فيتناول صورة النداء أيضاً، فإنك تقول: «يَا غُلاَمُ زَيْدٌ وَزَيْداً» بالتنوين مرفوعاً، حملاً على اللفظ، ومنصوباً حملاً على المحل إذا جعلته عطف بيان، و«يَا غُلاَمُ زَيْدُ» -بالضم- إذا جعلته بدلاً، والمعنى الأول أظهر، والثاني أفيد.

[المبني]

(الْمَبْنِيُّ) أي: الاسم المبني، وهذا الحد لا يصح إلا لمن يعرف ماهية المبني على الإطلاق[١]، ولا يعرف الاسم المبني؛ إذ لو لم يعرفها[٢] لكان تعريفاً للمبني بالمبني؛ لأنه ذكر في حد المبني لفظ المبني[٣] (مَا نَاسَبَ) أي: اسم ناسب (مَبْنِيَّ الْأَصْلِ) وهو: الحرف، والفعل الماضي[٤]، والأمر بغير اللام[٥]. والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة[٦].

ولقد فصل[٧] صاحب المفصل هذه المناسبة بأنها إما بتضمن الاسم معنى مبني

---

[١] أي: هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله: أي: الاسم المبني، فهذا إنما يتم لو كان معرفة مبني الأصل موقوفاً على معرفة المبني والأصل لكنه ممنوع؛ لأنه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة مفهوم المركب الإضافي.

[٢] يعني: لو لم يعرف ماهية المبني لكان، أي: تعريف الاسم المبني تعريفاً للمبني بالمبني، فيلزم تعريف الشيء بنفسه، هذا محصل كلامه، وفيه نظر؛ لأن لزوم تعريف الشيء بتنفسه لو سلم إنما يلزم لو كان تعريفاً للمبني المطلق. وأما إذا كان تعريفاً للاسم المبني، فليس إلا تعريف الخاص بالعام، ولا محذور فيه، نعم لو كان تعريف المبني المطلق يلزم ألا يكون جامعاً لخروج مبني الأصل؛ لأنه لا يناسب مبني الأصل.

[٣] لا يقال: جاز أن يكون المبني المأخوذ في التعريف معلوماً بوجه غير الوجه الذي أريد كسبه؛ لأنا نقول: لا اعتبار لهذا الاحتمال، وإلا لم يصح الاعتراض على تعريفه بأنه تعريف الشيء بنفسه. والظاهر أن السر في ذلك أن اللفظ حقيقة في مسماه مجاز في غيره؛ فلو أريد به وجهه لا مفهومه كان مجازاً.

[٤] لم يبين مفهوم المركب الإضافي، واكتفى بتعيين ما يصدق عليه؛ لأنه سبق معرفة مفهومه في تعريف المعرب، ولا حاجة إلى تقييد الأمر بقوله: بغير اللام؛ إذ لا أمر في عرف النحاة إلا بغير اللام.

[٥] لم يقل: وأمر المخاطب كما هو المشهور؛ لأن أمر المخاطب إذا كان مع اللام كان معرباً.

[٦] الأولى هو المناسبة فافهم.

[٧] يعني: أنه أراد بقوله: ما ناسب مبني الأصل مناسبة معتبرة تفصيلها ما ذكره صاحب المفصل، لكن يشترط ألا يعارض جهة مقتضية للإعراب كإضافة «أي» الموصولة. وبهذا التحقيق اندفع ما يتجه عليه من أنه لا يجوز أن يراد مطلق المناسبة لظهور بطلانه، ولا مناسبة مؤثرة للبناء لاستلزامه الدور، ولا مناسبة قوية لاستلزامه التعريف بالمجهول؛ لأن للقوة مراتب. ولا يراد بها معنى شامل لجميع تلك المراتب.

الأصل[١] مثل: «أَيْنَ»، فإنه يتضمن معنى همزة الاستفهام، أو لشبهه له كالمبهمات، فإنها تشبه الحروف في الاحتياج إلى الصلة أو الصفة أو غيرهما[٢]، أو وقوعه موقعه كـ«نَزَالِ»، أو مشاكلته للواقع موقعه كـ«فَجَارِ» أو ووقوعه موقع ما يشبهه كالمنادى المضموم، فإنه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحرف في نحو: «أَدْعُوكَ»، أو إضافته إليه كقوله تعالى: ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ﴾[٣] فيمن قرأ بالفتح (أَوْ وَقَعَ غَيْرَ مُرَكَّبٍ) مع غيره على وجه يتحقق معه عامله، فعلى هذا المضاف من المركبات الإضافية المعدودة كـ«غلام زيدٍ، وغلام عمرٍو، وغلام بكرٍ» مبني، والمضاف إليه معرب.

ولما كان المبني مقابلاً للمعرب، واعتبر فيه الأمران: «التركيب وعدم المشابهة لمبني الأصل» كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الأمرين: إما بانتفائهما معاً أو بانتفاء أحدهما فقط، فكلمة «أو» ههنا لمنع الخلو[٤]، وإنما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديماً وتأخيراً؛ إيثاراً لتقدم ما مفهومه وجودي لشرفه.

(وَأَلْقَابُهُ[٥]) أي: ألقاب المبني من حيث حركات أواخره[٦] وسكونها عند البصريين (ضَمٌّ، وَفَتْحٌ، وَكَسْرٌ) للحركات الثلاث (وَوَقْفٌ[٧]) للسكون.

وأما الكوفيون: فيذكرون ألقاب المبني في المعرب وبالعكس[٨]، والمراد أن

---

[١] تحقيقاً لا توهماً، فلا يلزم بناء التثنية؛ لأن تضمنها لواو العطف وهمي لا حقيقي.

[٢] وهو الإشارة الحسية.

[٣] سورة المعارج: ١١.

[٤] لا للشك، فلا ينافي التعريف. إن قيل: في أي شق يدخل غاق في قولهم: غاق صوت الغراب؟ أجيب عنه: بأنه غير مركب حكماً باعتبار قصد المشاكلة للمبني الواقع غير مركب، وهو ما يتكلم به الصياد لا ما يرمي به الغراب من صوته؛ لأنه ليس بكلمة، فلا يكون معرباً ولا مبنيّاً.

[٥] عبر عن حركات البناء بالألقاب دون الأنواع لعدم اختلاف آثارها.

[٦] لا من حيث أنفسها، فإنه لا يقال: للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر، بل المضموم والمفتوح والمسكور ولا مطلقاً؛ لأن «يا زيدان» مبني على الألف، و«يا زيدون» على الواو ولا رجلين على الياء، ولا يقال لهذه الحروف: ضم وفتح وكسر.

[٧] سمي الضم ضمّاً لحصوله بضم الشفتين، والفتح فتحاً لانفتاح الفم في التلفظ به، والكسر كسراً لانكسار الشفة السفلى في التلفظ به. والوقف وقفاً لتوقف النفس عن الجري.

[٨] يعني: يطلقون الرفع والنصب والجر على الحركات البنائية.

الحركات[١] والسكنات البنائية لا يعبر عنها[٢] البصريون إلا بهذه الألقاب لا أن هذا الألقاب لا يعبر بها إلا عنها؛ لأنهم كثيراً ما يطلقونها على الحركات الإعرابية[٣] أيضاً كما مر في صدر الكتاب حيث قال: «بالضمة رفعاً[٤]، والفتحة نصباً والكسرة جرّاً» وعلى غيرها كما يقال: «الراءُ» في «رجل» مثلاً مفتوحة، والجيم مضمومة.

(وَحُكْمُهُ[٥]) أي: حكم المبني وأثره المترتب على بنائه (أَلّا يَخْتَلِفَ آخِرُهُ) أي: آخر المبني لكن لا مطلقاً بل (لِاخْتِلاَفِ الْعَوَامِلِ)؛ إذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو: «مِنَ الرجلِ، ومن امرؤ، ومن زيدٌ».

(وَهِيَ) أي: المبني والتأنيث باعتبار الخبر (الْمُضْمَرَاتُ، وَأَسْمَاءُ الإِشَارَاتِ، وَالْمَوْصُولاَتُ، وَالْمُرَكَّبَاتُ، والْكِنَايَاتُ[٦]، وَأَسْمَاءُ الأَفْعَالِ، وَالأَصْوَاتُ[٧]) بالرفع عطف على «أسماء الأفعال» لا على «الأفعال» لتصديره بحث الأصوات فيما بعدُ بالأصوات لا بأسماء الأصوات (وَبَعْضُ الظُّرُوفِ) وإنما قال: «بعض الظروف»[٨]؛ لأن جميعها ليست بمبنية بل بعضها.

---

[١] رد لما قيل: من أن كلامه يدل على اختصاص الضم والفتح والكسر بالمبني. ولعله فهم ذلك الاختصاص من قوله: ألقابه؛ لأن لقب الشيء مختص به، فعلى ما ذكره الشارح كان معناه: أن تلك الأمور ألقاب لحركات المبني لا بخصوصها.

[٢] نبه به على أن المراد باللقب ما يعبر به عن شيء جرياً على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة، فإن التعبير بها عنها لا بخصوصها لاشتراكها بين الحركات الإعرابية والبنائية وغيرهما.

[٣] ويطلقون السكون على الجزم بحذف الحركة.

[٤] قد يناقش فيه بالفرق بين ما معه التاء، وما ليست معه.

[٥] وحقه: أن يؤخر عن تقسيم المبني إلا أنه قدمه؛ لأن غيره جعله تعريفاً للمبني، فنبه على أنه حكمه الذي لا يعرف إلا بعد معرفته تعقب تعريفه بقوله: وحكمه تنبيهاً على وجه العدول هذا، وفيه نظر؛ لأن حكم المبني مطلقاً ليس ذلك، بل ما ناسب مبنى الأصل منه. وأما الذي بناؤه لعدم التركيب، فحكمه أن يختلف آخره باختلاف العوامل.

[٦] الأولى أن يقول: وبعض الكنايات؛ لأن بعضها معرب كفلان وفلانة.

[٧] قيل: إنها ليست أسماء؛ لأنها ليست موضوعة، لكنها جارية مجرى الأسماء المبنية في البناء، فلهذا عدها منها.

[٨] ولم يقل: بعض الموصولات مع أن أي معربة وحدها لقلتها، ولئلا يتوهم أنه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين، لكن ينبغي أن يقول: وبعض المركبات؛ لأن المركبات قسمان: قسم مبني من نحو: خمسة عشر، وقسم معرب وهو بعلبك. قيل: وينبغي أن يقول: وبعض الكنايات أيضاً ليخرج فلان وفلانة.

فهذه ثمانية أبواب في بيان أسماء المبنية[١]، ولا بد لكل واحد منها من علة البناء؛ لأن الأصل في الأسماء الإعراب، وإذا كان مبنيّاً على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين أخريين:

إحداهما: علة البناء على الحركة؛ لأن الأصل في البناء السكون.

والأخرى: للحركة المعينة، إنها لِمَا اختيرت دون الباقيتين؟

[المضمر]

(**الْمُضْمَرُ**[٢]: **مَا وُضِعَ**[٣] **لِمُتَكَلِّمٍ**[٤]) من حيث إنه متكلم يحكي عن نفسه (**أَوْ مُخَاطَبٍ**) من حيث إنه مخاطب يتوجه إليه الخطاب.

وقيل: المراد بمتكلم من يتكلم به، أو بالمخاطب من يخاطب به، فإن «أنا» موضوع لمن يتكلم به، و«أنت» لمن يخاطب به، ويخرج بهذا القيد[٥] لفظ المتكلم والمخاطب،

---

[١] يعني: لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بـ«ما» الشرطية والاستفهامية والصفة التامة، ومن أقسامها سوى الموصولة؛ لأن المراد بالموصولات ليس مجرد الموصولات، بل هو باب في بيان طائفة من الأسماء المنية موصولات كانت أو غيرها، ولا يشكل أيضاً بفَعَال التي ليست بمعنى الأمر؛ لأن المراد بأسماء الأفعال ليست مجرد اسم الفعل، بل باب في بيان طائفة من الأسماء المبنية، ولا يشكل أيضاً بخمسة في خمسة عشر، و«بعل» في بعلبك، فإنه مبني مع أنه لم يدخل في أقسام المبني؛ لأن المركبات باب في بيان طائفة من الأسماء المبنية، ولا يقتصر على بيان المركبات ولا بمثل وغير مع ما وأن وأنَّ لدخولها هكذا في بعض الظروف.

[٢] قدمه على سائر المبنيات؛ إذ ليس في شيء منه إعراب، ولا نزاع في بنائه، وليس أيضاً فيه فساد الالتباس. وعلة بنائه احتياجه إلى حضور أو تقدم مكني عنه.

[٣] أي: اسم وضع، فلا يرد النقض بمثل كاف ذلك.

[٤] المشهور عند النحاة: وضع هذه الضمائر المفهوم المتكلم والمخاطب والغائب، وتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات، والتعريف أظهر فيما هو التحقيق. وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لإخراجها، ﴿فَخُذْ مَا آتَيْتُكَ وَكُنْ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ (الأعراف:١٤٤)، وعلى طريقة النحاة ينبغي أن يحمل التعريف على أن المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه أو مخاطب أو غائب كذلك. وبهذا أيضاً اندفع لفظ المتكلم والمخاطب هذا ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ (إبراهيم:٧)، وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم وأخويه على الاستغراق والعموم، والنكرة قد يكون في الإثبات للعموم، والمراد بكلمة «ما» اسم، فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب.

[٥] يعني: قوله به لَفْظَا المتكلم والخطاب، فإنهما ليسا موضوعين للمتكلم والمخاطب بهما. ولذا صح أنت متكلم، وأنا مخاطب. وكذا يخرجان عن الحد بالتفسير السابق؛ لأن المراد بالمتكلم والمخاطب

فإن الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقاً[١] (أَوْ غَائِبٍ: تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ) ويخرج بهذا القيد الأسماء الظاهرة[٢] وإن كانت موضوعة للغائب؛ إذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطاً فيها (لَفْظاً، أَوْ مَعْنًى، أَوْ حُكْماً) أراد بالتقدم اللفظي[٣] ما يكون المتقدم ملفوظاً: إما متقدماً تحقيقاً مثل: «ضَرَبَ زَيْدٌ غُلاَمَهُ»، أو تقديراً مثل: «ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ»[٤]، وبالتقدم المعنوي أن يكون المتقدم مذكوراً من حيث المعنى لا من حيث اللفظ[٥]، وذلك المعنى إما مفهوم من لفظ بعينه كقوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾[٦]، فإن مرجع الضمير هو «العدل» المفهوم من قوله تعالى: ﴿اعْدِلُوا﴾، فكأنه متقدم من

ذاتهما، ولَفْظَا المتكلم والمخاطب موضوعان للمفهوم. وبقيد الحيثية هناك يخرج زيد إذا عبر المسمى بزيد عن نفسه بزيد، وقس عليه حال المخاطب. ومنهم من فسر قوله: ما وضع لمتكلم بقوله أي: مادة، أو بطريق الكناية. وقال: بهذا خرج لَفْظَا المتكلم والمخاطب؛ لأنهما موضوعان صيغة وصريحاً. ولعله أراد بالصيغة الهيئة الاشتقاقية، فلا يرد أن لفظ «أنا» موضوع لصيغة المتكلم بناء على أن الهمزة مع النون قد يكون للشرط، وقد يكون للتحقيق.

[١] يعني: لما كان ليس متكلماً من حيث إنه متكلم ولا مخاطباً من حيث إنه مخاطب. ولهذا تقول: يا تميم كلهم نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء. ويقول المسمى بزيد: زيد ضرب، ولا يقول: زيد ضربت. وإنما جاز يا تميم كلهم؛ لأن «يا» دليل الخطاب، وليس في زيد ضرب دليل التكلم.

[٢] إن قيل: إذا أريد الوضع بطريق الكناية خرج الأسماء الظاهرة به، فلم يكن قوله: تقدم داخلًا في الحد بناء على ذلك التفسير؟ قلنا: لم يخرج به بعض أسماء الظاهرة مثل: كم وكذا، فلا بد منه لإخراجه.

[٣] اعلم أن تفسير التقدم اللفظي بما ذكره يدل على أنه جعل قوله: لفظاً أو معنى أو حكماً من أقسام الذكر حقيقة لا من أقسام التقدم حقيقة، لكن لما كان المقصود الأصلي هنا بيان التقدم جعله من أقسامه. وبهذا اندفع اعتراض الشيخ الرضي بأن تقسيم التقدم اللفظي إلى الحقيقي والتقديري خلاف دأبه، فإن عادته جعل اللفظ قسيم التقدير كما مر في بيان حكم المعرب وبيان الإعراب، بل نقول: لقائل أن يقول: لا معنى لأن يجعل الحكمي من أقسام التقدم حقيقة بناء على تفسير المصنف؛ لأنه جعل الحصور الذهني وعهديته قبل ذكر الضمير بمنزلة الذكر، ولا خفاء في أن التمحل حينئذ ليس إلا في جعل العهد في حكم الذكر. وأما التقدم الحقيقي لا حاجة فيه إلى تمحل. نعم لو جعل الضمير راجعاً إلى المفسر الذي بعده احتيج إلى تمحل في التقدم بأن يقال مثلاً: إنه متقدم بحكم وضع الضمير واقتضائه، فإنه يقتضي لذاته تقدم المرجع، لكن قد يخالف وضعه ومقتضاه لغرض.

[٤] جعل التقدم رتبة داخلًا في التقدم لفظاً، لكن تقديراً لأنه أنسب به منه لسائر الأقسام، نعم يتجه عليه أنه شاع مقابلته لفظاً بقوله: تقديراً فجعل تقديراً تحته ملتبس مخل بالبيان.

[٥] أراد بالذكر من حيث اللفظ أن يكون المعنى مقصوداً باللفظ باستعمال فيه، وإلا فمعنى اللفظ باعتبار أنه مدلول اللفظ مذكور لفظاً.

[٦] سورة المائدة: ٨.

حيث المعنى[١] أو من سياق الكلام كقوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيۡهِ﴾[٢]؛ لأنه لما تقدم ذكر الميراث دل على أن ثمة موروثاً فكأنه تقدم ذكره معنى. وأما التقدم الحكمي، فإنما جاء في ضمير الشأن[٣] والقصة؛ لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره، قصداً لتعظيم القصة بذكرها مبهمة، ليعظم وقوعها في النفس ثم يفسرها، فيكون ذلك أبلغ من ذكره أوّلاً مفسَّراً وصار كأنه في حكم العائد إلى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك، وكذا الحال في ضمير «نعم رجلاً[٤] زيدٌ، وربه رجلًا».

(وَهُوَ) أي: المضمر بالنظر إلى ما قبله قسمان: (مُتَّصِلٌ وَمُنْفَصِلٌ).

(فَالْمُنْفَصِلُ[٥]: الْمُسْتَقِلُّ بِنَفْسِهِ[٦]) غير محتاج إلى كلمة أخرى قبله ليكون كالجزء منها، بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاوراً لعامله نحو: «مَا أَنْتَ مُنْطَلِقاً» عند الحجازية، أو غير مجاور له نحو: «مَا ضَرَبْتُ إِلاَّ إِيَّاكَ».

(وَالْمُتَّصِلُ: غَيْرُ الْمُسْتَقِلِّ بِنَفْسِهِ) المحتاج إلى عامله الذي قبله، ليتصل به ويكون كالجزء منه.

(وَهُوَ) أي: المضمر باعتبار الإعراب ثلاثة أقسام: («مَرْفُوعٌ، وَمَنْصُوبٌ، وَمَجْرُورٌ»[٧]) لقيامه مقام الظاهر[٨]، وانقسام الظاهر إليها.

(فَالأَوَّلاَنِ) أي: المرفوع والمنصوب، كل واحد منهما قسمان: (مُتَّصِلٌ)؛ لأنه الأصل (وَمُنْفَصِلٌ) لمانع من الاتصال (وَالثَّالِثُ) أي: الضمير المجرور (مُتَّصِلٌ) فقط؛

---

[١] أي: كان لفظ العدل متقدم من أجل المعنى وتقدمه، فضمير كأنه للفظ العدل، وقوله: من حيث المعنى تعليل، وإلا فينبغي أن يقول: فكأنه متقدم من حيث اللفظ.

[٢] سورة النساء: ١١.

[٣] لا يصح الحصر كما لا يخفى. ولو كان راجعاً إلى علة المجيء كان قوله: لأنه إنما جيء به من غير أن يتقدم ذكره مستدركاً وكان العبارة المحررة. وإنما جاء في ضمير الشأن قصداً إلى آخره، والضمير الراجع إلى المتقدم الحكمي قد لا يكون للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر أو حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين.

[٤] وأما الضمير في باب التنازع، فللتحرز عن التكرار، وحذف الفاعل.

[٥] الفاء للتفسير.

[٦] في التلفظ بلسان التخاطب.

[٧] الأخصر الأوضح، والأول مرفوع ومنصوب ومجرور، والثاني مرفوع ومنصوب.

[٨] مع إعرابه للاختصار.

لأنه لا مانع[١] فيه من الاتصال الذي هو الأصل، وستعرف المانع من الاتصال إن شاء الله تعالى (فَذَلِكَ) أي: المضمر (خَمْسَةُ أَنْوَاعٍ) المرفوع المتصل والمنفصل، والمنصوب المتصل والمنفصل، والمجرور المتصل.

النوع (الْأَوَّلُ) يعني: المرفوع المتصل ضمير (ضَرَبْتُ) على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي (وَضُرِبْتُ) على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي المنتهيين أولهما[٢] (إِلَى ضَرَبْنَ) على صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي (وَ) ثانيهما إلى (ضُرِبْنَ) على صيغة جمع الغائبة المجهول الماضي. وإنما بدأ بالمتكلم[٣]؛ لأن ضمير المتكلم أعرف المعارف[٤]، وأخَّر ضمير الغائب؛ لأنه دون الكل، وصورة التصريف هكذا: «ضَرَبْتُ، ضَرَبْنَا، ضَرَبْتَ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُمْ، ضَرَبْتِ، ضَرَبْتُمَا، ضَرَبْتُنَّ، ضَرَبَ، ضَرَبَا، ضَرَبُوا، ضَرَبَتْ، ضَرَبَتَا، ضَرَبْنَ» وعلى هذا القياس المجهول.

(وَ) النوع (الثَّانِي) أي: المرفوع المنفصل («أَنَا» إِلَى «هُنَّ») «أَنَا، نَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُنَّ، هُوَ، هُمَا، هُمْ، هِيَ، هُمَا، هُنَّ».

والضمير في «أَنْتَ» إلى «أَنْتُنَّ» هو «أَنْ» إجماعاً[٥]، والحروف الأواخر لواحق دالة على أحواله من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(وَ) النوع (الثَّالِثُ) أي: المنصوب المتصل، وهو قسمان:

القسم الأول: المتصل بالفعل نحو («ضَرَبَنِي» إِلَى «ضَرَبَهُنَّ») «ضَرَبَنِي، ضَرَبَنَا، ضَرَبَكَ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُمْ، ضَرَبَكِ، ضَرَبَكُمَا، ضَرَبَكُنَّ، ضَرَبَهُ، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُمْ، ضَرَبَهَا، ضَرَبَهُمَا، ضَرَبَهُنَّ».

والقسم الثاني: المتصل بغير الفعل نحو: («إِنَّنَهُ») إِنَّنَا، إِنَّكَ، إِنَّكُمَا، إِنَّكُمْ، إِنَّكِ، إِنَّكُمَا، إِنَّكُنَّ إِنَّهُ (إِلَى «إِنَّهُنَّ»).

---

[١] إن قلت: من الموانع الفصل، وقد يقع بين المضاف والمضاف إليه؟ قلنا: لا يقع إذا كان المضاف إليه ضميراً مع أن الفصل بينهما مطلقاً قبيح.

[٢] بدل من المستتر في المنتهيين بدل البعض من الكل، وأشار به إلى أن كلمة «إلى» للإسقاط لا لمد الحكم، فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم.

[٣] والصرفيون يبدؤون بالغائب لتجرده عن اللواحق، ثم يراعون أسلوب الترقي.

[٤] ثم الأعرف من ضميري المتكلم الواحد.

[٥] هكذا ذكره اللباب. وقال شارحه العباب: أي إجماعاً من البصريين، وإلا فالفراء جعل الضمير «أنت» بكماله وباقي الكوفيين ذهبوا إلى أنه التاء بتصاريفه.

(وَ) النوع (الرَّابِعُ) أي: المنصوب المنفصل («إِيَّايَ») إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُمْ، إِيَّاكِ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُنَّ إِيَّاهُ (إِلَى «إِيَّاهُنَّ»).

وفي «إيا» اختلافات كثيرة، والمختار أن الضمير هو «إيا»، واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

(وَ) النوع (الْخَامِسُ: «غُلاَمِي») مثال المتصل بالاسم (وَ«لِي») مثال المتصل بالحرف، «غلامي، غلامنا، غلامك» (إِلَى «غُلاَمِهِنَّ» وَ) «لي، لنا، لك» إلى («لَهُنَّ»).

وكان القياس أن يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة، لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين[١] يدلان على ستة معان[٢] كـ«ضَرَبْتُ وضَرَبْنَا»، فضمير «ضَرَبْتُ» مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث، وضمير «ضَرَبْنَا» بين الأربعة: «المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والجمع المذكر، والمجموع المؤنث»، ووضعوا للمخاطب خمسة ألفاظ، أربعة غير مشتركة، وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وأعطوا الغائب حكم المخاطب[٣] في ذلك، فإن الضمير في مثل: «ضَرَبَا وضَرَبَتَا» هو الألف المشترك بينهما، والتاء حرف تأنيث، وبقية الأنواع الخمسة جارية على هذا المجرى أعني: أن للمتكلم لفظين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فصار المجموع اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى، فإذا كان لكل من الأنواع الخمسة اثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر معنى يكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى، وبينوا لتلك الأمور عللاً ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها.

(فَالْمَرْفُوعُ الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً[٤]) يعني: لا المنصوب والمجرور المتصلان (يَسْتَتِرُ)؛

---

[١] يدلان على ستة معان؛ لأن المشاهدة شاهدة على الفرق.

[٢] ظاهره أنه مشترك لفظي. والحق أنه مشترك معنوي، فإنه موضوع للمتكلم مع الغير أيًّا ما كان ذلك الغير، وأيضاً دلالته على أكثر من ستة معان؛ لأنه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط أيضاً بخلاف ضمير المثنى.

[٣] وذلك مبني على تغاير الواحد الغائب والواحدة الغائبة قياساً على المرفوع المنفصل كهو وهي.

[٤] في القاموس: الخاصة ضد العامة، وهو حال من فاعل «يستتر» أو من المبتدأ، والتاء للتأنيث أي: طائفة خاصة. وفي الهندي: التاء للمبالغة، أو الخاصة مصدر كالعافية والتقدير خص خصوصاً، والجملة معترضة هذا، ولك أن تجعل الجملة حالاً بتقدير قد خص خصوصاً.

قال عبد الغفور: قيل: حال من ضمير «يستتر»، والتاء للمبالغة لا للتأنيث، أو مصدر كالكاذبة منصوب بمحذوف أي: أخص بالاستتار خصوصاً، والجملة معترضة.

لأنهما فضلة، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوزوا في باب الضمائر التي وضعها للاختصار [١] استتار الفاعل [٢]، فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف في آخر الكلمة المشتهرة [٣] شيء، ويكون فيما بقي دليل على ما ألقي على ما مضى في الترخيم، ولكن هذا الاستتار ليس فيْ جميع الصيغ، بل (فِي) الفعل (الْمَاضِي لِلغَائِبِ) الواحد المذكر إذا لم يكن مسنداً إلى الظاهر نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ» (وَ) للواحدة المؤنثة (الْغَائِبَةِ) إذا لم يكن مسندة إلى الظاهر نحو: «هِنْدٌ ضَرَبَتْ»، فإن التاء علامة التأنيث لا الضمير المرفوع، وإلا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو: «ضَرَبَتْ هِنْدٌ»، وفي الفعل (الْمُضَارِعِ لِلْمُتَكَلِّمِ [٤] مُطْلَقاً [٥]) سواء كان مثنى أو مجموعاً أو واحداً أو فوق الواحد [٦]، مذكراً أو مؤنثاً نحو: «أَضْرِبُ وَنَضْرِبُ» (وَ) للواحد (الْمُخَاطَبِ) المذكر نحو: «تَضْرِبُ وَاضْرِبْ» (وَ) للواحد (الْغَائِبِ وَالْغَائِبَةِ) إذا لم يكونا مسندين إلى الظاهر نحو: «زَيْدٌ

---

[١] أي: المنظور في هذا الباب الاختصار. أما أوّلاً: فبأخذ المعاني المقتضية للإعراب في مدلولاتها لئلا يحتاجوا إلى الإعراب. وأما ثانياً: فبقلة الحروف، وهي في المتصلة ظاهرة. وأما في المنفصلة: فلأنك إذا عبرت عن نفسك وعن غيرك بأسمائهما وجدت غالباً أن الضمير أقل حروفاً منهما. وأما ثالثاً: فبعدم الاحتياج إلى قرينة ترفع الالتباس الذي في الأسماء الظاهرة، فإنك إذا قلت: زيد مثلاً التبس على المخاطب أنه زيد العالم أو الجاهل، فيحتاج في تعيين المراد إلى قرينة. وإذا قلت: «أنت، أو أنا، أو هو» بعد سبق المرجع لم يحتج إلى قرينة تزيل الالتباس. وإذا عرفت ذلك فالأصل في هذا الباب المتصل المستتر؛ لأنه أخصر، ثم المتصل البارز، ثم المنفصل.

[٢] ليس المستتر من مقولة الصوت والحرف، ولا أدري من أي مقولة هو.

[٣] ظاهره يدل على أن الفاعل المستتر هو المحذوف، وهو الذي ذهب إليه المصنف. وقال الآن: إن النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة لحذف الفاعل، وهذا كلام ظاهري، والتحقيق ما سبق في أوائل الشرح وبلغنا فيه بلطف الله تعالى نهاية التحقيق، فلا تغفل عنه إن كنت من أهل التدقيق.

[٤] صفة للمضارع.

[٥] أي: زماناً مطلقاً أو استتاراً مطلقاً، والظاهر ما قاله الشارح من أنه بيان للمتكلم، وكذا الحال في قوله: وفي الصفة مطلقاً.

[٦] كأنه سهو من قلم الناسخ. وفي الهندي: واحد أو مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً، وكان الشارح غيره إلى الواحد أو فوق الواحد؛ لأنه أخصر وأوضح؛ لأنه لا يطلق في العرف المثنى على اثنين، بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين، بل على اللفظ المخصوص، فالصحيح أنه ليس في الشرح مثنى أو مجموعاً، والأوفق بالمشهور تفسير مطلقاً بوحده أو مع الغير، وهذا يرشد إلى أن مطلقاً حال من المتكلم لا ظرف زمان أي: زماناً مطلقاً ولا منصوباً لقوله: يستتر مصدراً كان أو حالاً أو ظرفاً.

يَضْرِبُ، وَهِنْدٌ تَضْرِبُ» (وَفِي الصِّفَةِ مُطْلَقاً[١]) سواء كانت اسم فاعل أو مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل التفضيل، وسواء كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، أو مذكراً أو مؤنثاً إذا لم تكن مسنداً إلى الظاهر[٢] نحو: «أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، كقولك: «زَيْدٌ ضَارِبٌ، وَهِنْدٌ ضَارِبَةٌ، وَالزَّيْدَانِ ضَارِبَتَانِ، وَالزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ، وَالْهِنْدَاتُ ضَارِبَاتٌ»، وليست الألف في «ضاربان»، والواو في «ضاربون» بضميرين؛ لأنهما تقلبان «ياء» في النصب والجر، والضمائر لا تتغير عن حالها إلا أن يتغير عاملها، والعامل ههنا ليس عاملاً في الضمير، وإنما هو عامل في اسم الفاعل، والضمير فاعل له، والضمير باقٍ على ما كان عليه في الرفع، فلو كانت ضمائر لا تتغير[٣]، ألا ترى أن الياء في «تَضْرِبِينَ»، والنون في «يَضْرِبْنَ»، والواو في «يَضْرِبُونَ»، والألف في «يَضْرِبَانِ» لا تتغير فيهما أي: الألف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع[٤]، وليستا بضميرين.

(وَلاَ يَسُوغُ) أي: لا يجوز الضمير (الْمُنْفَصِلُ[٥]) مرفوعاً كان أو منصوباً لأجل شيء[٦] (إِلَّا لِتَعَذُّرِ الْمُتَّصِلِ[٧]) أي: لأجل تعذره؛ لأن وضع الضمائر للاختصار، والمتصل أخصر، فمتى أمكن الاتصال لا يسوغ الانفصال.

---

[١] ليس حالًا من الصفة كما يشعر به قوله: سواء كانت اسم الفاعل، وإلا لوجب أن يقال: مطلقة ولا من الضمير المرفوع كما يشعر به قوله: وسواء كان أي الضمير مفرداً إلى آخره لا سواء كان الصفة، وإلا لوجب أن يقال: سواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة مذكرة أو مؤنثة؛ لأنه لا يصح حينئذ قوله: سواء كانت اسم الفاعل بل ظرفاً أي: زماناً مطلقاً سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل أو غيره، وسواء كان زمان كون المرفوع المتصل مفرداً أو غيره، فقوله: سواء كانت إلى آخره بيان المطلق بمعنى زماناً مطلقاً بحسب المعنى.

قال عبد الغفور: تذكير قوله «مطلقاً» باعتبار أن الصفة هو الوصف.

[٢] لا حاجة إلى هذا القيد؛ لأن الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان، ولا يكون في المسند إلى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج إلى تقييد الماضي الغائب بهذا القيد، وقس عليه نظائره.

[٣] الصواب: لما تغيرت، وكأنه سهو من الناسخ.

[٤] الظاهر: حرفا التثنية والجمع.

[٥] لا ينحصر صور الانفصال فيما ذكره؛ لأن الصفة الواقعة بعد حرف النفي أو حرف الاستفهام إذا كانت عاملة في الضمير الفاعل يجب انفصاله نحو: «أقائم أنتم»، وذلك لأن عامله أحد جزئي الجملة، فاعتنى بإبرازه، وكذا فاعل المصدر.

[٦] نبه على أن اللام قوله: إلا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت؛ لأنه علم في التعليل، فمتى أمكن لا يعدل عنه، وفيه تعريض لمن جوزهما هنا على السواء.

[٧] اللام للوقت أو للأجل.

(وَذَلِكَ) أي: تعذر المتصل (بِالتَّقْدِيمِ[١])،أي: تقديم الضمير (عَلَى عَامِلِهِ)؛ لأنه إذا تقدم على عامله لا يمكن أن يتصل به؛ إذ الاتصال إنما يكون بآخر العامل[٢].

(أَوْ بِالْفَصْلِ[٣]) الواقع (لِغَرَضٍ[٤]) لا يحصل إلا به؛ إذ الفصل ينافي الاتصال، وبتركه يفوت الغرض.

(أَوْ بِالْحَذْفِ) أي: حذف عامله[٥]؛ لأنه إذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به.

(أَوْ بِكَوْنِ الْعَامِلِ) أي: عامله (مَعْنَوِيّاً) لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى.

(أَوْ) بكون عامله (حَرْفاً، وَالضَّمِيرُ) المعمول له (مَرْفُوعٌ[٦])؛ إذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف؛ لأنه خلاف لغتهم، بخلاف المنصوب نحو: «إِنَّنِي وَإِنَّكَ».

(أَوْ بِكَوْنِهِ) أي: بكون الضمير (مُسْنَداً إِلَيْهِ) أي: إلى ذلك الضمير (صِفَةٌ جَرَتْ[٧]

---

[١] قيل: تفصيله قاصر؛ لأنه لم يشمل «أقائم أنتم» وفاعل المصدر أقول: أقائم أنتم داخل في الفصل لغرض، وهو رفع الالتباس؛ إذ لو استتر لم يعلم أنه المخاطب أو الغائب أو المتكلم، ومنه فصل المفعول الثاني إذا التبس بالمفعول الأول بالاتصال. وأما إذا لم يلتبس، فالاتصال في باب «أعطيت»، والانفصال في باب «علمت» أولى، ومنه فصل الضمير بعد «إنما»، فإنه يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب، شهد به شرح المفتاح، وإنما يتم الثاني لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف إليه المصدر.

[٢] لأن الضمير المتصل كالجزء الأخير من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان مؤخراً أو محذوفاً، فكيف يكون كالحزء الأخير.

[٣] من بابه ما وقع تابعاً تأكيداً أو بدلًا أو عطفاً. وكذا ما وقع بعد "إما" المفيدة للشك في أول الأمر، نحو: جاءني إما أنت أو زيد، وما وقع ثاني باب «علمت وأعطيت» إذا كان اتصال يورث التباساً بالمفعول الأول. أما إذا لم يلتبس، فالاتصال في باب «أعطيت» أولى، والانفصال في باب «علمت» أولى.

[٤] قال الشيخ الرضي: احترز به عن نحو: «ضرب زيد إياك»، فإنه لا يجوز ذلك المثال مع الفصل؛ إذ لا غرض فيه؛ لأن قولك: «ضربك زيد» بمعناه، ثم اعترض عليه بأن التقديم يفيد الاهتمام. فأجاب الرضي: بأن تقديم المفعول لا يفيد ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام، بل قيل: إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه أهم.

[٥] ينبغي أن يراد حذف عامله دونه؛ إذ لو حذفا معاً لم يخرج من الاتصال كقولك: «زيداً ضربته»، فإنه في تقدير «ضربت زيداً» فلم يخرج الضمير بحذف عامله عن الاتصال.

[٦] لا يقال: الأولى غير مجرور أو منصوب لئلا يتتقض بضمير «أنه»، فإنه مرفوع المحل كما أنه منصوب المحل؛ لأنا نقول: المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمرات.

[٧] المراد بالحريان أن يكون نعتاً أو حالًا أو صلة أو خبراً. ولو قال: أو بكونه صفة لم تجر على من هي له لكان أشمل لدخول «أقائم أنتم» فيه. فإن قلت: لا حاجة إلى قوله: أو يكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله: أو بالفصل لغرض؛ لأن الفصل فيه لرفع الالتباس؟ قلت: يجب الفصل فيما لا يلتبس أيضاً. وبهذا ظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما لا يلتبس فيه. وإنما قال: صفة لأن الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل بالاتفاق على ما في الرضي.

عَلَى غَيْرِ مَنْ هِيَ) أي: تلك الصفة كائنة (لَهُ) فإنه لو لم ينفصل الضمير من هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور، كما إذا قلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ»، فإنه لو قيل: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» التبس على السامع أن الضارب زيد أو عمرو، بل المتبادر أنه عمرو؛ لأنه أقرب إلى الضمير المستتر، بخلاف ما إذا قيل: «ضَارِبُهُ هُوَ»، فإنه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر[١] علم أن مرجعه ما هو خلاف الظاهر، وهو «زيد»، وإلا لا حاجة إليه، وإذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب، وإنما قال: «من هي له»[٢] لا «ما هي له» كما هو الظاهر ليكون أشمل اقتصاراً على ما هو الأصل[٣].

(مِثْلُ: «إِيَّاكَ ضَرَبْتُ») مثال لتقديم الضمير على العامل.

(وَ«مَا ضَرَبَكَ إِلاَّ أَنَا») مثال للفصل لغرض، وهو التخصيص ههنا.

(وَ«إِيَّاكَ وَالشَّرَّ») مثال لحذف العامل أي: «اتَّقِ نَفْسَكَ وَالشَّرَّ».

(وَ«أَنَا زَيْدٌ») مثال كون العامل معنوياً.

(وَ«مَا أَنْتَ قَائِماً») مثال كون العامل حرفاً.

(وَ«هِنْدٌ زَيْدٌ ضَارِبَتُهُ هِيَ») مثال الضمير الذي أسند إليه صفةٌ جرت على غير من هي له، فإنه أسند إليه الضاربة الجارية على «زيد» حيث وقعت خبراً له، وهي صفة لـ«هند» حيث قام الضرب بها، وإنما يصح ذلك إذا كان هي فاعلاً لا تأكيداً، وإلا لكان داخلاً في صورة الفصل لغرض التأكيد، ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نَحْوُ: «الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمْ نَحْنُ»، وروي عن الزمخشري «ضَارِبُهُمْ نَحْنُ»، وعلى هذا يكون فاعلاً كما قال، واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الأولى.

---

[١] الأولى أنه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه إلى ما هو خلاف الظاهر، نعم وجه المناسبة بجعل الانفصال علامة أن خلاف الظاهر أولى بما هو خلاف الظاهر، والأحسن أن المقام يقتضي الإتيان بالظاهر في مقام الالتباس، فالضمير فيه حل محل الظاهر، فكما لا يتصل الظاهر لا يتصل الضمير. ولا يخفى عليك أن مقتضى لما جعل جوابه ماضياً.

[٢] لا خفاء في أن الأولى، بل الصواب: ما هي له، وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع أن كون العقلاء أصلاً في جريان الصفة عليهم ممنوع؛ إذ الأصل ما هو الأكثر.

[٣] مع ظهور أن الحكم لا يختلف.

(وَإِذَا اجْتَمَعَ ضَمِيرَانِ[١]، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعاً) احترازاً عن نحو: «أَكْرَمْتُكَ»؛ إذ المرفوع كالجزء من الفعل، فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلاً، فيجب اتصاله.

(فَإِنْ كَانَ) على تقدير إجتماعهما، وعدم كون أحدهما مرفوعاً (أَحَدُهُمَا) أي: أحد الضميرين (أَعْرَفَ) من الآخر، احتراز عما إذا تساويا[٢] نحو: «أعطاها إياه» حيث يجب الانفصال في الثاني، للتحرز عن تقدم أحد المتساويين من غير مرجح[٣] (وَقَدَّمْتَهُ) أي: أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر احتراز عما إذا كان الأعرف مؤخراً نحو: «أعطيته إياك»، فيلزم انفصاله ليعذر[٤] المتكلم في تأخير الأعرف، ولا يلحقه طعن في أول الوهلة بإيراده على خلاف الأصل، وحكى سيبويه[٥] تجويز الاتصال أيضاً نحو: «أعطيتهوك» (فَلَكَ الْخِيَارُ[٦]) أي: الاختيار (فِي) الضمير (الثَّانِي) إن شئت أوردته منفصلًا (مِثْلُ: «أَعْطَيْتُكَهُ») باعتبار عدم الاعتداد[٧] بالفصل بما هو متصل، وإن شئت أوردته منفصلاً[٨] نحو: «أعطيتك إياه» باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله، وإن كان متصلًا (وَ) نحو («ضَرْبِيكَ») فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعاً لجر الأول بالإضافة، ونصب الثاني بالمفعولية، وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم، فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو: «ضَرْبِي إِيَّاكَ» للاعتداد بالفصل.

---

[١] ولم يكن مما تعذر فيه الاتصال.

[٢] قال سيبويه: إن كانا غائبين جاز الاتصال، وهو عربي، لكن الانفصال أكثر، وإن لم يكونا غائبين لم يجز الاتصال. وأجاز المبرد قياساً على الغائب.

[٣] فيه أنه يجوز أن يترجح الأول بأنه فاعل في الأصل كـ«ضربتك»، أو فاعل بحسب المعنى كالمفعول الأول من باب «أعطيت». ويمكن أن يدفع بأن الترجيح بالفاعلية ترجيح في المعنى لا في اللفظ، ووجوب الانفصال باعتبار البشاعة في اللفظ.

[٤] ولأن الثاني أشرف من الأول لكونه أعرف، فيأنف من كونه متعلقاً بما هو أدنى.

[٥] أي: عن النحاة. وقال: إنما هو شيء قاسوه، ولم يتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها، واستجاد المبرد مذهب النحاة.

[٦] لاجتماع جهتي الاتصال والانفصال.

[٧] أو بسبب أن لا منقصة في التعلق مما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته بالاتصال.

[٨] قال الشيخ الرضي: والانفصال في باب «أعلمت» أولى من الانفصال في باب «أعطيت»؛ لأن المفعول الأول في باب «أعطيت» فاعل من حيث المعنى، فكان الثاني اتصل بضمير الفاعل، وفي مفعول باب «علمت» رائحة المبتدأ والخبر، وفيهما الانفصال.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن أحدهما أعرف، أو يكون ولكن ما قدمته (فَهُوَ) أي: الضمير الثاني على كل من التقديرين (مُنْفَصِلٌ) لا غير. أما على التقدير الأول، فلئلا يلزم الترجيح في تقديم أحد المثلين على الأخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح. وأما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الأنقص على الأقوى فيما هو كالكلمة الواحدة (نَحْوُ: «أَعْطَيْتُهُ إِيَّاهُ») مثال لما لم يكن أحدهما أعرف، لكونهما ضميرين غائبين (أَوْ) «أعطيته» («إِيَّاكَ») مثال لما يكون أحدهما أعرف، وهو ضمير المخاطبن ولكن ما قدمته.

(وَالْمُخْتَارُ فِي خَبَرِ بَابِ «كَانَ») أي: خبر كان وأخواتها، إذا كان ضميراً (الانْفِصَالُ) كما تقول: «كان زَيْدٌ قَائِماً، وَكُنْتَ إِيَّاهُ»؛ لأنه كان في الأصل خبر المبتدأ[١]، ويجب أن يكون خبر المبتدأ ضميراً منفصلاً؛ لأن عامله معنوي.

ويجوز أن يكون ضميراً متصلاً أيضاً نحو: «كَانَ زَيْدٌ قَائِماً وَكُنْتُهُ»؛ لأنه شبيه بالمفعول، وضمير المفعول في مثل: «ضَرَبْتُهُ» واجب الاتصال، ففي شبه المفعول إن لم يكن واجب الاتصال، فلا أقل من أن يكون جائز الاتصال، لكن الانفصال مختار؛ لأن رعاية الأصل أولى من رعاية المشابهة بالمفعول[٢].

(وَالأَكْثَرُ) في الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد «لولا» لكون ما بعد «لولا» مبتدأ[٣] محذوف الخبر تقول: («لَوْلَا أَنْتَ»[٤] إِلَى آخِرِهَا) يعني: «لولا أنتَ، لولا أنتما، لولا أنتم، لولا أنت، لولا أنتما، لولا أنتن، لولا هو، لولا هما، لولا هم، لولا هي، لولا هما، لولا هن، لولا أنا، لولا نحن»، وكان الأوفق بما سبق أن يقول: «لولا

---

[١] إن قيل: انفصال خبر المبتدأ باعتبار أن عامله معنوي، وقد انتفى بوجود الناسخ، فكيف يصح إبقاء أثره؟ قلنا: هو معدوم صورة ثابت معنى، والناسخ عكس ذلك؛ لأن الناسخ في الحقيقة قيد للخبر، فإن قولك: «كان زيد قائماً» في معنى زيد قائم في الزمان الماضي.

[٢] لم يقل: من رعاية الغارض إشارة إلى جهتي أولوية أحدهما الإشارة بذكر الأصل إلى الترجيح بالأصالة. وثانيهما بذكر المشابهة بالمفعول إلى ترجيح الخبرية؛ لأن الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية.

[٣] عند الجمهور أو فاعل فعل محذوف أو مرفوعاً بـ«لولا»، والوجوه الثلاثة تقتضي الانفصال.

[٤] لم يقل: لولا أنت وعسيت إلى آخرهما، فيكون أخصر لئلا يتوهم أنه يجب استعمالهما معاً. ولما رفع هذا الوهم جمعهما في قوله: وجاء لولاك وعساك إلى آخرهما لعدم خوف التباس المقصود بغيره.

أنا، لولا نحن إلى آخرها»، لكن غَيَّرَ الأسلوب تنبيهاً على أنه ليس بضروري[١] (وَ) كذلك الأكثر في الاستعمال اتصال الضمير المرفوع بعد «عسى» لكون ما بعد «عسى» فاعلاً، تقول: («عَسَيْتَ» إِلَى آخِرِهَا[٢]).

(وَجَاءَ) في بعض اللغات («لَوْلاَكَ» وَ«عَسَاكَ» إِلَى آخِرِهِمَا).

فذهب الأخفش إلى أن الكاف بعد «لولا» ضمير مجرور وقع موقع المرفوع، فإن الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض، كما تقول: «ما أنا كأنت» فـ«أنتَ» في هذا المقام مع أنه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور.

وذهب سيبويه إلى أن «لولا» في هذا المقام[٣] حرف جر[٤]، والكاف ضمير مجرور واقع موقعه، فالأخفش تصرف فيما بعد «لولا»[٥]، وسيبويه في نفسه[٦]. وأما «عساك»، فذهب الأخفش إلى أنه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع، وسيبويه إلى أن «عسى» محمول على «لعل» لتقاربهما في المعنى[٧]، فهنا أيضاً الأخفش تصرف في الضمير[٨]، وسيبويه في العامل.

---

[١] ولو غيره إلى ما هو المتعارف في التعريف لكان أولى، وفي تعبيره مع فوت كمال الموافقة إيهام خروج ضميري المتكلم عن الحكم.

[٢] إنما لم يقل: لولا أنت وعسيت إلى آخرهما لاختلاف الضميرين بالاتصال والانفصال. ولما لم يختلف الضميران في لولاك وعساك اعتبر لهما غاية واحدة.

[٣] أي: في مقام اتصال الضمير خاصة. قال سيبويه: يصح أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال كما أن لدن تجر ما بعدها بالإضافة، وإذا وليتها غدوة تنصبها. قال الشيخ الرضي: فيه نظر؛ لأن الجار إذا لم يكن زائداً لا بد له من متعلق، ومتعلقه غير ظاهر. ويمكن أن يقال: متعلقه جوابه؛ إذ معنى لولاك لهلكت: انتفى هلاكي لوجودك.

[٤] كأنه جعله في حكم حرف الجر ومحمولًا عليه، فإنه في معنى اللام التعليلية كان قوله: لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك.

[٥] ويلزمه تغيير اثني عشر ضميراً.

[٦] يرجحه أن التغيير في واحد.

[٧] لأن معناهما الإطماع والإشفاق، فيراعي جانبي «لعل وعسى»، فينصب الاسم به، فيجعل خبره مضارعاً البتة. والغالب فيه أن يكون مع أن لرعاية «عسى»، وجاز تركه لرعاية «لعل».

[٨] والتصرف فيه لكونه معمولًا أولى؛ لأن المعمول محل التصرف، وكذا لكونه متأخراً؛ لأن التأويل في المتأخر تأويل عند الحاجة.

(وَنُونُ الْوِقَايَةِ[١] مَعَ الْيَاءِ[٢]) أي: ياء المتكلم[٣] (لَازِمَةٌ فِي الْمَاضِي) إذا لحقه تلك الياء، لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي أخت الجر[٤]، ولهذا سميت نون الوقاية[٥] نحو: «ضَرَبَنِي» (وَ) كذلك نون الوقاية لازمة (فِي الْمُضَارِعِ) لكن لا مطلقاً، بل حال كونه (عَرِيّاً عَنْ نُونِ الْإِعْرَابِ[٦]) أي: عن نون هي الإعراب، نحو: «يَضْرِبُنِي» لتقي آخر المضارع أيضاً عن تلك الكسرة، بخلاف كسرة «تَضْرِبِينَ»؛ لأنها في الوسط حكماً[٧]، وبخلاف كسرة ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[٨]، ﴿وَقُلِ الْحَقُّ﴾[٩] لعروضها[١٠].

(وَأَنْتَ مَعَ النُّونِ) الإعرابية الكائنة (فِيهِ) أي: في المضارع (وَ) مع («لَدُنْ» وَ«إِنَّ» وَأَخَوَاتِهَا) يعني: «أَنَّ وكَأَنَّ ولَكِنَّ ولَيْتَ[١١] ولَعَلَّ» (مُخَيَّرٌ) بين الإتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية[١٢] في غير «لَدُنْ» وعلى السكون في «لَدُنْ» وبين

---

[١] وتسمى أيضاً نون العماد؛ لأن العماد كما يحفظ السقف عن السقوط يحفظ ذلك النون آخر الكلمة عن الكسر.

[٢] نون الوقاية مبتدأ مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف. وقوله: وأنت مع النون إلى آخره. وقوله: ويختار في «ليت» إلى آخره وعكسها، «لعل» حمل معطوفات على الحال. وقوله: ويختار مستثنى من التخيير، وكذا عكسها «لعل» أو قرينة على أن المراد بأخوات «أن» ما عدا «ليت ولعل».

[٣] إذ لم يعهد غيره.

[٤] وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة. ولذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع أن الحرف أيضاً يجب أن يصان عن أخت الكسرة؛ لأنها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها أخت الحر. ومن ههنا ظهر أنه لو قال: لتقي الماضي عن الكسرة إلى آخره لتم وإن ذكر الآخر مما لا يحتاج إليه.

[٥] أي: نون هي سبب الوقاية، أو نون هي للوقاية تأمل.

[٦] سواء كان معه نون الضمير ونونا التأكيد، أو لم يكن معه أحدهما. وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون تلك النونات؛ لأن نون الإعراب كنون الوقاية، في أن لا معنى لها.

[٧] لشدة امتزاج ياء الضمير فيه؛ لأنه فاعل بخلاف ياء المتكلم؛ لأنه مفعول، ولكونه علامة الإعراب تعد الياء المتأخر منه.

[٨] سورة البينة: ١.

[٩] سورة الكهف: ٢٩.

[١٠] لا يخفى أن العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء، وأنه يقوي مماثلتها للجر، فالأولى الإعراض عنه، والتمسك بأنه كالسكون حيث لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين.

[١١] لا يخير في «ليت ولعل»؛ لأنه عبارة عن مساواة الأمرين بخلاف الاختيار، فالأولى أن «ليت ولعل» مستثنيان عنها.

[١٢] هذا ظاهر في غير التثنية. وأما في التثنية، فوجهه أن كسرة المناسبة مغايرة لكسرة نون الإعراب، أو أنها لطرد الباب.

تركها تحرزاً عن اجتماع النونات ولو حكماً[١]، كما في «لَعَلَّ» لقرب اللام من النون في المخرج، وحملاً على أخواتها كما في «لَيْتَ».

(وَيُخْتَارُ) لحوق نون الوقاية (فِي «لَيْتَ»[٢]) من بين أخوات «إِنَّ» لعدم مانع في ذاتها، والحمل على أخواتها خلاف الأصل (وَ«مِنْ»، وَ«عَنْ»، وَ«قَدْ»، وَ«قَطْ») وهما بمعنى «حَسْبُ» للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الأصل في البناء مع قلة الحروف.

(وَعَكْسُهَا) أي: عكس «ليت» («لَعَلَّ») في الاختيار، فالمختار فيها ترك النون لنقل التضعيف وكثرة الحروف.

(وَيَتَوَسَّطُ بَيْنَ الْمُبْتَدَإِ وَالْخَبَرِ[٣] قَبْلَ الْعَوَامِلِ[٤]) مثل: «زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ» (وَبَعْدَهَا) أي: بعد العوامل نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[٥] (صِيغَةُ مَرْفُوعٍ) ولم يقل: «ضمير مرفوع» لمكان الاختلاف[٦] في كونه ضميراً (مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَإِ[٧]) إفراداً وتثنية

---

[١] ويحمل «لعل» على لغاتها.

[٢] المشهور فيه أن النون لازمة إلا لضرورة الشعر.

[٣] فيه تجريد أو تأكيد؛ لأن حق المبتدأ والخبر ألا يقع بينهما فصل.

[٤] أي: اللفظية لأنها المتبادر، ولا حاجة إليه إلا أنه ذكر توطئة لقوله: أو بعدها، وهما وإن لم يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبراً، لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة؛ لأن المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما صدق بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بها، وليس التركيب من قبيل «رأيت هذا الشاب في شبابه وصباه»؛ لأنه تعليق بالمشتق، وجمع بين الحقيقة والمجاز، فمن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة، فقد غفل، والقول بأنه من الجمع بين الحقيقة والمجاز، ومن قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز.

[٥] سورة المائدة: ١١٧.

[٦] فأراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف؛ إذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق، وإن اختلف في كونه ضميراً وبعد كونه ضميراً في كونه ضميراً مرفوعاً كما ستعرف، وفيه أن قوله: صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه أنه ليس بضمير مرفوع، فليس مشتركاً بين الجمع وأمراً متفقاً، فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده.

[٧] ولا يصح أن يجعل مطابقاً للخبر كما يكون في الضمير، فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما اشتمل فصلاً على تقدير كون المرفوعات مبتدأ، فمن تمسك به في دعوى أنه قد يطابق الخبر فقد سهى.

قال عبد الغفور: ليشاكله، وقد يجعل مطابقاً للخبر كما قيل: إن التذكير في ضمير المرفوعات باعتبار الخبر.

وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً، وتكلماً وخطاباً وغيبة [١] (**وَيُسَمَّى**) هذا المرفوع (**فَصْلًا**) وذلك التوسط (**لِيَفْصِلَ** [٢]) ذلك المرفوع المتوسط (**بَيْنَ كَوْنِهِ**) أي: كون الخبر (**نَعْتاً** [٣] **وَخَبَراً**) فيما يصلح لهما، ثم اتسع فأدخل فيه ما لا لبس فيه، وذلك عند اختلاف الإعراب، أو كون المبتدأ ضميراً، أو غير ذلك بالحمل على صورة اللبس.

(**وَشَرْطُهُ**) أي: شرط الفصل بذلك المرفوع (**أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَعْرِفَةً**)؛ لأن الفصل إنما يحتاج إليه فيها [٤]

(**أَوْ «أَفْعَلَ مِنْ كَذَا»** [٥]) لإلحاقه بالمعرفة لامتناع اللام

(**مِثْلُ: «كَانَ زَيْدٌ هُوَ أَفْضَلَ مِنْ عَمْرٍو»**) واقتصر على مثال: «أفعل من» [٦] بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائها عن المثال، لكثرتهما.

(**وَلاَ مَوْضِعَ لَهُ**) أي: للفصل من الإعراب (**عِنْدَ الْخَلِيلِ** [٧])؛ لأنه عنده حرف على صيغة الضمير، وعند بعضهم: اسم مبني لا مقتضى فيه للإعراب، ولا عامل، لكن الخليل استبعد إلغاء الاسم، فذهب إلى حرفيته (**وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَجْعَلُهُ مُبْتَدَأً** [٨]) أي: يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ [٩]، وإلا فالعرب لا يعرف المبتدأ والخبر

---

[١] ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب.

[٢] إشارة إلى أن قوله: ليفصل متعلق بقوله: يتوسط لا بقوله: يسمى فصلًا. وذلك لأن اللام المقدرة بعدها أن لام كي، ومعناه سببية ما قبلها لما بعدها، والمسبب لفصله بين كون المبتدأ نعتاً وخبر التوسط لا التسمية.

[٣] قيل: يحتمل أن يكون حالًا.

[٤] فيما إذا كان المبتدأ على أصله، وهو التعريف، ولما لم يحتج إلى الفصل فيما هو الأصل من المبتدأ المعرفة للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج إليه من المبتدأ النكرة، فلم يتوسط بينه وبين خبره ضمير الفصل.

[٥] أو فعلًا مضارعاً عند الزجاج تمسكاً بقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ (فاطر:١٠)، ورد بأنه يحتمل كونه مبتدأ وتأكيداً كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ (النجم:٤٣). وزيف بأن تأكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد. ولا يخفى أن كلامه على السند الأخص.

[٦] أقول: اقتصر؛ لأن الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء، فيكون فيه إيضاح الغير بطريق الأولى.

[٧] متعلق بقوله: له لأنه ظرف مستقر أو ظرف للنفي.

[٨] وبعضهم يجعله تأكيداً لما قبله، ويمنعه دخول لام التأكيد عليه، فإن لام التأكيد لا تدخل التأكيد.

[٩] لو كان معنى الجعل مبتدأ الحكم بكونه مبتدأ احتاج إلى هذا التوجيه. وأما لو كان معناه كما هو الظاهر أنه يجعله في الاستعمال من أفراد المبتدأ، فلا يحتاج إلى هذا التوجيه؛ لأن جعل شيء متصفاً بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء.

(وَمَا بَعْدَهُ خَبَرُهُ) فقوله: «خبره» إما مرفوع على أنه خبر، والجملة حال، أو منصوب عطفاً على ثاني مفعولي «يجعله»، وإنما يعرف من العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ﴾[١]، و«عَلِمْتُ زَيْداً هُوَ الْمُنْطَلِقُ»، وفي بعض نسخ المتن: «مبتدأ ما بعده خبرُه» بدون الواو، وحينئذ الرفع متعين.

(وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ الْجُمْلَةِ[٢]) وإيراد لفظ «قبل» لتأكيد التقدم؛ لأن تقدم الضمير على مرجعه غير معهود، ولا يبعد أن يقال معنى الكلام: ويقع متقدماً من غير سبق مرجع، وذلك بحسب المفهوم أعم من أن يكون قبل الجملة أو لا، فلذلك قيده بقوله: «قبل الجملة» أي: قبل هذا الجنس من الكلام[٣] (ضَمِيرُ غَائِبٍ[٤] يُسَمَّى «ضَمِيرَ الشَّأْنِ») إذا كان مذكراً رعاية للمطابقة، لا أن الضمير راجع إليه (وَ) ضمير (الْقِصَّةِ) إذا كان مؤنثاً، ويحسن تأنيثه[٥] إذا كان العمدة فيها مؤنثاً[٦] ليحصل المناسبة (يُفَسَّرُ) ذلك الضمير الغائب لإبهامه (بِالْجُمْلَةِ) المذكورة (بَعْدَهُ) أي: بهذه الحصة من الجنس المذكور.

والظاهر أن قوله: «يسمى ضمير الشأن والقصة» جملة معترضة، بيان للواقع ليس داخلاً في بيان القاعدة، فإنه لا دخل للتسمية في هذا الحكم، فإنه ثابت سواء وقع هذه التسمية أو لا، وأيضاً يلزم استدراك قوله[٧]: «يفسَّر بالجملة بعده»، فعلى هذا لو لم

---

[١] سورة المائدة: ١١٧.

[٢] تلك الجملة الخبرية اسمية البتة إلا إذا دخلت عليه نواسخ المبتدأ، فإنه حينئذ يجوز أن تكون فعلية كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لاَ تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ (الحج:٤٦).

[٣] جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده حصة منه فيتغايران ردّاً على من قال: وضع الظاهر موضع المضمر؛ لأن تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شأنه فكان من مظان التقرير. ولا يخفى أن ما قيل أهون مما ارتكبه، فتدبر أحسن التدبر واختر.

[٤] لأن المراد به الشأن والقصة، وهو مفرد غائب، فيلزمه الإفراد والغيبة بخلاف صيغة الفصل، فإنها عبارة عن المبتدأ، فيلزم مطابقتها له كما ذكر.

[٥] قال الشيخ الرضي: تأنيث هذا الضمير، وإن لم يتضمن الجملة المفسرة مؤنثاً قياس؛ لأن ذلك باعتبار القصة، لكن لم يسمع.

[٦] وجه حسنه أنه المسموع. وأما تأنيثه بتأويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثاً، فمجرد قياس حال عن السماع، كما حققه الرضي.

[٧] فيه بحث؛ لأنه قاعدة أخرى مبنية لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون أمر آخر من تمييز أو حرف تفسير. اعلم أنه يجوز ذكر الضمير من غير سبق مرجع إذا تعين المرجع من غير حاجة إلى مفسر، ويصح أن يكون ضمير الشأن منه باعتبار أنه راجع إلى الشأن والقصة لتعينه في المقام، فيكون ما بعده خبراً صرفاً

يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا: «الشأن هو زَيْدٌ قَائِمٌ»[١] على أن يكون «هو» مبتدأ راجعاً إلى الشأن، و«زَيْدٌ قَائِمٌ» خبراً عنه، فإنه يصدق عليه أنه ضمير غائب، تقدم الجملة، مفسر بالجملة بعده، فإنه باعتبار رجوعه إلى الشأن لا يخرج عن الإبهام بالكلية، بل إنما يرتفع بجملة «زَيْدٌ قَائِمٌ»، كما لا يخفى.

(وَيَكُونُ) ضمير الشأن أو القصة (مُتَّصِلاً وَمُنْفَصِلاً) وإذا كان متصلاً يكون (مُسْتَتِراً وَبَارِزاً[٢] عَلَى حَسَبِ الْعَوَامِلِ)

فإن كان عامله معنوياً[٣] بأن كان مبتدأ[٤] كان منفصلًا، وإن كان لفظيّاً يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستتراً، وإلا بارزاً (مِثْلُ: «هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمنفصل.

(وَ«كَانَ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمتصل المستتر.

(وَ«إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ») مثال للمتصل البارز.

(وَحَذْفُهُ) عن اللفظ بإضماره لا نسياً مَنْسِياً حال كونه (مَنْصُوباً ضَعِيفٌ) أي: جائز مع ضعف، بخلاف ما إذا كان مرفوعاً، فإنه لا يجوز أصلاً، لكونه عمدة[٥]. أما جوازه، فلكونه على صورة الفضلات. وأما ضعفه، فلأنه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه؛ لأن الخبر كلام مستقل، مثاله[٦]:

لا تفسيراً للمضمر وإثبات أنه لم يرجع إلى الشأن المتعين في المقام، وذكر على الإبهام، ففسر دونه خرط القتاد.

[١] لما رأى أن التوجيه السابق بقوله: يتقدم بعيد أيده بتوقف إتمام القاعدة عليه؛ إذ لولاه لانتفضت بهذا القول. ووجه الانتقاض: أنه لا يجب تفسير هذا الضمير بالجملة، بل يصح بالمفرد بأن يقال: الشأن هو قيام زيد. ولا يخفى عليك أن هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم، فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به.

[٢] فالأولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل.

[٣] لم يأت بحق التفصيل. وحقه أن يقال: إن كان معنوياً أو حرفاً، وهو مرفوعاً كان منفصلًا، وإلا فإن كان مرفوعاً يكون مستتراً، وإلا فبارزاً.

[٤] أو بأن كان عامله حرفاً، والضمير مرفوعاً إلى غير ذلك.

[٥] يريد عمدة لا دليل عليها لاستقلال ما بعدها، وإلا فالمبتدأ مع كونه عمدة يحذف.

[٦] أي: مثال الحذف الضعيف أن من يدخل الكنيسة. وإنما جعل اسم إن ضمير الشأن؛ لأن كلمة «إن» لا يدخل على كلم المجازاة، كتب الشارح في الحاشية: الكنيسة معبد النصارى، الجآذر جمع جؤذر، وهو ولد البقر الوحشية.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْماً يَلْقَ فِيهَا جَاذِراً وَظَبَاءَ

(إِلاَّ مَعَ «أَنَّ») المفتوحة (إِذَا خُفِّفَتْ، فَإِنَّهُ) أي: حذفه بنية الإضمار ههنا مع كونه منصوباً[١] (لاَزِمٌ) كقوله تعالى: ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٢] وذلك لأنه قد خفف «إن وأن» لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما، وبعد تخفيفهما وجدوا «إن» المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٣] ولم يجدوا أن المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ، مع أن «أَنْ» المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة فهي أجدر بالعمل، فإذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن؛ لئلا يزيد المكسورة عليها عملاً، مع أنه أجدر به، ولم يجوزوا إظهار ذلك الضمير، لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا، كما يدل عليه حذف النون، وحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع «أَنْ» المفتوحة إذا خففت.

[أسماء الإشارة]

(أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ) أي: أسماء الإشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح (مَا وُضِعَ) أي: أسماء وضع كل واحد منها[٤] (لِمُشَارٍ إِلَيْهِ) أي: لمعنى مشار إليه إشارةً حسية[٥] بالجوارح والأعضاء؛ لأن الإشارة عند إطلاقها حقيقة في الإشارة الحسية، فلا يرد الضمير الغائب[٦] وأمثاله، فإنها للإشارة إلى معانيها إشارةً ذهنية لا حسية،

---

[١] فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه؛ لأن التزام حذفه جعل حذفه جادة لأهل اللسان وطريقاً واضحاً.

[٢] سورة يونس: ١٠.

[٣] سورة هود: ١١١.

[٤] إنما فسر بذلك؛ لأن المفسر بحسب الظاهر هو المجموع، ووضع المجموع وضع أجزائه.

[٥] هي تخييل امتداد واصل بين المخيل، وما يصير غاية لذلك الامتداد، وهي لا تكون إلا إلى محسوس مشاهد.

[٦] ولا يرد أيضاً أن هذا تعريف للشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة؛ لأن المعرف ليس ما يفهم من الأسماء مفردة. وقد أضيف إلى الإشارة، بل لذلك المركب الإضافي معنى اصطلاحي كما أشار إليه أريد بيانه بالإشارة المعلومة لكل واحد، ومن الظاهر أيضاً أنه ليس تعريفاً للشيء بنفسه كما توهم؛ لأن المأخوذ في المعرف جزؤه، بل قيده. وإنما يكون كذلك لو كان نفسه مأخوذاً فيه.

ومثل: ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾[١] مما ليس الإشارة إليه حسية محمول على التجوز[٢]، وإنما بنيت لشبهها بالحروف كما سبق.

(وَهِيَ) أي: أسماء الإشارة («ذَا») حال كونها[٣] (لِلْمُذَكَّرِ[٤]) الواحد، والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المبتدأ.

(وَلِمُثَنَّاهُ «ذَانِ») رفعاً (وَ«ذَيْنِ») نصباً وجرّاً، أي: و«ذان وذين» حال كونهما لمثنى المذكر، قدم[٥] ليكون الضمير أقرب إلى مرجعه، وعلى هذا القياس في التراكيب الثلاثة الباقية، فقوله: «هي» مبتدأ، وقوله: «ذا» مع ما عطف عليه مقيداً كل واحد منها بحال خبر له، ويجيء في بعض اللغات «ذان» في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[٦] على أحد الوجوه[٧].

(وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحدة («تَا») قيل: هي الأصل في لغات المؤنث الواحدة؛ لأنها لم يُثَنَّ منها إلا هي (وَ«ذِي») وقيل: هي الأصل، لكونها بإزاء «ذا» للمذكر، فينبغي أن يناسبها.

وقيل: هما أصلان، وللقول بأصالتهما قدمتا على سائرهما لفرعيتها (وَ«تِي») بقلب

---

[١] سورة الأنعام: ١٠٢، سورة يونس: ٣، ٣٢، سورة فاطر: ١٣، ٦، ٦٢، ٦٤.

[٢] بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد؛ إذ ما من شيء إلا ويدل عليه.

[٣] فيه أن ذا ليس خبراً بل الخبر المجموع، فليس ذا فاعلًا للنسبة حتى يصح جعله ذا حال، بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع، تدبر. ولولا هذه النقيضة لكان لتوجيهه الفضيلة. وقيل: خبر هي محذوف أي: هي خمسة.

[٤] لما لم يصح حمل ذا على هي لعوده إلى الجمع احتاج إلى توجيه، فقال بعض المحشين: تارة بأن قوله: هي مبتدأ محذوف الخبر أي: وهي خمسة والجملة التي بعدها مبنية، والأولى أن يقال: وهي فيما سيذكر، وتارة بأن ذا خبر بتقدير معطوف أي: وهى ذا وأخواته. وقوله: للمذكر خبر مبتدأ محذوف أي: هو للمذكر.

[٥] يمكن أن يقال: إنه قدم؛ لأن الذهن ينساق إلى ذكر المثنى والجمع بعد ذكر المفرد.

[٦] سورة طه: ٦٣.

[٧] ثانيها: أن ههنا بمعنى نعم. وثالثها: ضمير الشأن محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية. ويرد الوجه الثاني أن لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ. والثالث: أن حذف ضمير الشأن ضعيف.
قال عبد الغفور: قال قدس سره في الحاشية: وقيل: إن ههنا بمعنى نعم، وهذان مبتدأ، ولساحران خبره. وقيل: ضمير الشأن ههنا محذوف أي: إنه هذان لساحران.

ألف ياء[١] (وَ«تِهْ» وَ«ذِهْ») بقلب الألف والياء[٢] هاءً[٣] بغير وصل الياء بها (وَ«تِهِي» وَ«ذِهِي») بوصل الياء[٤] بها.

(وَلِمُثَنَّاهُ) أي: لمثنى المؤنث («تَانِ») في الرفع (وَ«تَيْنِ») في النصب والجر، ولا يثنى من لغاته[٥] إلا «تا» لكثرة دورها على الألسنة، وتوهم بعضهم من اختلاف أواخر «ذَانِ وذَيْنِ، وتَانِ وتَيْنِ» باختلاف العوامل أنها معربة، والجمهور على أن هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل، بل «ذَانِ وتَانِ» موضوعان لتثنية المرفوع، و«ذَيْنِ وتَيْنِ» لتثنية المنصوب والمجرور، ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي، لا لقصد الإعراب لوجود علة البناء فيها.

(وَلِجَمْعِهِمَا) أي: جمع المذكر والمؤنث («أُولاَءِ» مَدّاً وَقَصْراً) أي: ممدوداً ومقصوراً وإذا كان مقصوراً يكتب بالياء[٦].

(وَيَلْحَقُهَا) أي: أسماء الإشارة، يعني: يدخل على أوائلها على سبيل اللحوق[٧] والعروض بعد اعتبار أصالتها (حَرْفُ التَّنْبِيهِ) وهي كلمة «ها»، فهي ليس في الحقيقة منها[٨]، وإنما هي حرف جيء به للتنبيه على المشار إليه قبل لفظه، كما جيء به للتنبيه

---

[١] فإن الياء قد تكون علامة للتأنيث، نحو: تضربين.

[٢] أي: الألف من ذا والياء من ذي فالأظهر أو الياء.

[٣] لأن الهاء قد تكون مبدلة من تاء التأنيث في الوقف.

[٤] الحاصل من الإشباع، أو من إبدال الألف بالهاء والياء معاً.
قال عبد الغفور: لحصولها من الإشباع أو الجمع بين العوضين.

[٥] أي: لا يورد على صورة المثنى، وإلا فلا تثنية في المعنى، بل اللفظ بتمامه موضوع لمعنيين، ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين؛ لأنه المعرفة لا تثنى إلا بعد التنكير.
قال عبد الغفور: لم ترد التثنية المتعارفة؛ لأن المعرفة لا تثنى إلا إذا نكرت، ولا ينكر اسم الإشارة.

[٦] لأنه كذا حال الألف المجهول أصله. ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس أولى بـ«إلى» حرف جر، ولا يكتب بالألف الممدودة إذا اتصل به كاف الخطاب، ولا يظن أنها تكتب بالياء في أولئك؛ لأن المكتوب في مركز الهمزة.

[٧] يعني: أن اللحوق يقتضي اعتبار أصل أوّلًا، ولا يلزم أن يكون اتصالًا بالآخر. وإنما اختار هذه العبارة لدفع ما قد يتوهم أنها جزء اسم الإشارة. اعلم أنه قد يفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف. وذلك بـ«أنا» وأخواته كثير نحو: ها أنا ذا وها أنتم أولاء، وها هو ذا، وبغيرها قليل.

[٨] يعني: من فوائد كلمة اللحوق التنبيه على أنها ليست في الحقيقة منها على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة، ولم يقل: ويتصل بها لئلا يوهم عدم جواز الفصل بينها، وذا مع أنه لكلمة أنا

على النسبة الإسنادية، كقولك: «هَا زَيْدٌ قَائِمٌ» و«هَا إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ».

(وَيَتَّصِلُ بِهَا) أي: بأواخر أسماء الإشارة (حَرْفُ الْخِطَابِ) وهو الكاف تنبيهاً على حال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وإنما جعلت هذه الكاف حرفاً لامتناع وقوع الظاهر موقعها[١]، ولو كانت اسماً لم يمتنع ذلك مثل: «ضَرَبْتُكَ، وَبِكَ».

(وَهِيَ[٢]) أي: حرف الخطاب[٣] (خَمْسَةٌ[٤]) والقياس يقتضي الستة، واشترك خطاب الاثنين، فرجعت إلى خمسة مضروبة (فِي خَمْسَةٍ) من أنواع أسماء الإشارة، يعني: المفرد المذكر والمؤنث، ومثناهما وجمعهما، وهي ستة راجعة إلى خمسة؛ لاشتراك جمعهما، وإنما قلنا: «من أنواع أسماء الإشارة»[٥]؛ لأن أفراد المفرد المؤنث ترتقي إلى ستة (فَيَكُونُ) أي: الحاصل من الضرب (خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ، وَهِيَ) أي: تلك الخمسة والعشرون («ذَاكَ إِلَى ذَاكُنَّ») يعني: «ذاك» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكراً، و«ذاكما» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين، و«ذاكم» إذا أشرت إلى مذكر وخاطبت مذكرين (وَ) على هذا القياس («ذَانِكَ») و«ذينك» إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مذكراً (إِلَى «ذَانِكُنَّ») و«ذينكن» إذا أشرت إلى مذكرين وخاطبت مؤنثات (وَكَذَلِكَ الْبَوَاقِي) يعني: «تاك إلى تاكن» و«تيك إلى تيكن»، و«تانك وتينك إلى تانكن وتينكن»، و«أولئك بالمد وأولاك» بالقصر إلى «أولائكن وأولاكن». وأما «ذيك» فقد أورده الزمخشري والمالكي، وفي الصحاح لا تقل: «ذيك»، فإنه خطأ.

(وَيُقَالُ: «ذَا» لِلْقَرِيبِ، وَ«ذَلِكَ» لِلْبَعِيدِ، وَ«ذَاكَ» لِلْمُتَوَسِّطِ[٦]) وأخَّر المتوسط؛ لأن

وأنتم وهو وأخوتها كثير، ومنه قوله تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أُولاَءِ﴾ (آل عمران:١١٩).

[١] فيه أن ضمير «افعل»، و"لا تفعل" مما يمتنع وقوع الظاهر موقعه مع أنه اسم، فالأولى أن يقال: لأن معناها غير مستقل بالمفهومية.

[٢] الحرف يذكر ويؤنث. واعتبر هنا تذكيره بقرينة تذكير اسم العدد، أعني: خمسة.

[٣] فإنه أقرب، ويحتمل أن يفسر بأسماء الإشارة.

[٤] تأنيث خمسة لتذكير مميزها، وهي حروف الخطاب والحروف يذكر ويؤنث. ولو اعتبر تأنيثه هنا وقال: وهي خمس لكان فيه تقرير لحرفية حروف الخطاب إلا أنه راعى المناسبة بقوله: في خمسة.

[٥] يعني: يرتقي مما يتصل به حروف الخطاب بلا خلاف إلى ستة، فلا يرد أن ما عد من الواحد سبعة.

[٦] لا يستعمل الكاف إلا للمتوسط أو البعيد واللام للتنصيص على البعيد.

التوسط لا يتحقق إلا بعد تحقق الطرفين، ولما رأى المصنف[١] كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلاث مقام الآخرين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهباً وأحاله إلى غيره، فقال: ويقال: (وَ«تِلْكَ»[٢] وَ«ذَانِّكَ» وَ«تَانِّكَ») حال كون هاتين الأخيرتين (مُشَدَّدَتَيْنِ. وَ«أُولاَلِكَ» بِاللاَّمِ) باللام، أي: هذه الكلمات الأربع (مِثْلُ) كلمة («ذَلِكَ») في إفادة البعد، ولا يبعد أن يجعل ذلك إشارة إلى كلمة «ذلك»[٣] المذكورة سابقاً.

وأما «تاك» و«تانك» و«ذانك» مخففتين، و«أولاك» بغير اللام للمتوسط، وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب.

(وَأَمَّا «ثَمَّ» وَ«هُنَا») بضم الهاء وتخفيف النون[٤] (وَ«هَنَّا») بفتح الهاء وتشديد النون وهو الأكثر، وجاء بكسر الهاء أيضاً (فَلِلْمَكَانِ) الحقيقي الحسي (خَاصَّةً[٥]) لا يستعمل في غيره إلا مجازاً على سبيل التشبيه[٦]. وأما ما عداها من أسماء الإشارة، فقد يستعمل في المكان وغيره.

[اسم الموصول]

(الْمَوْصُولُ) أي: الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة: (مَا لاَ يَتِمُّ جُزْءاً) أي: اسم لا يتم[٧] من حيث جزئيته يعني: لا يكون جزءاً تامّاً[٨] إن كان

---

[١] كذا ذكره الشيخ الرضي. وفيه شيء لأن استعمال كل في مقام الآخر بالتأويل كما ذكر في علم البلاغة. فلك أن تقول: إنه قال: يقال: إشارة إلى الاستعمال، فإنه لو قال: وذا للقريب لم يفهم منه إلا الوضع.

[٢] لما كان المخالفة بين ذا وأخواته في البعد اكتفى به.

[٣] لأن ما عداه غير صالح لذلك؛ إذ ليس في ما ذكر زيادتان إلا في ذلك.

[٤] للقريب، وهناك للمتوسط، وهنالك للبعيد. وثمة أيضاً للبعيد، وهنا بالتشديد أيضاً للبعيد، وقد يلحقه الكاف، ولا تلحق ثمة.

[٥] أي: أخص خصوصاً ذكرت للتأكيد.

[٦] بالمكان سواء كان ذلك الغير زماناً نحو: ﴿هُنَالِكَ الْوَلاَيَةُ لِلّٰهِ الْحَقِّ﴾ (الكهف:٤٤) أو غيره. وقوله: وأما عداها إشارة إلى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه الألفاظ، وهو أن غيرها من أسماء الإشارة يستعمل حقيقة في المكان وغيره، وبينها وبين ما عداها فرق آخر؛ إذا استعملت في المكان، وهو أن هذه الألفاظ لا يكون إلا ظروفاً، والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم أن يكون ظروفاً.

[٧] أي: اسم لا يتم حال كونه جزءاً، وهو بعيد عن المعنى المراد.

[٨] ذكره الشيخ الرضي هذا الاختمال، وقال ذلك لأن الأفعال الناقصة لا حصر لها.

جزءاً تمييزاً، أو لا يصير جزءاً تامّاً إن كان يتم من الأفعال الناقصة[١]، والمراد بالجزء التام[٢] ما لا يحتاج في كونه جزءاً أولياً ينحل إليه المركب أوّلًا إلى انضمام أمر آخر معه كـ«المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول» وغيرها، وإنما نفى كونه جزءاً تامّاً لا جزءاً مطلقاً؛ لأنه إذا كان مجموع الموصول والصلة جزءاً من المركب يكون الموصول وحده أيضاً جزءاً لكن لا جزءاً تامّاً أولياً (إِلاَّ بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ) والمراد بالصلة معناها اللغوي[٣] لا الاصطلاحي، فإن الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد إليه، فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول، فلو عرف الموصول بها لزم الدور، والقرينة على أن المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي هي قوله: «وعائد»، فإنه لو أريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركاً[٤]؛

---

[١] بنى تفسير الكلام على القولين في الأفعال الناقصة القول الثاني أنه لا حصر لها، والأول أنه منحصر فيما ضبط، وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب أفعال تامة لا تنفك عن الأحوال، فالمنصوبات بعدها أحوال، وقدم ما هو الراجح البيان إلا أنه جعل المنصوب هنا تمييزاً ولا يبعد، ولو جعله حالاً لكان أوفق بما تقرر في محله، وجعل بعد كونه فعلاً ناقصاً بمعنى صار وهو غير ظاهر. والظاهر أنه بمعنى كان، وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الأول، وأراد بالناقص جزء الجزء. وهذا إنما يتم لو كان المبتدأ أو الخبر أو المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك، بل هو الموصول والصلة تفسير له، ولا نصيب له من إعراب الموصول، فمعنى قوله: إلا بصلة إلا مقارناً بها لا مأخوذاً معها. وعلى هذا ينبغي أن يسلك في بيانه ما اشتهر في أمثال لا يتم الدليل من أن البيان تمام بدون التام، والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل، فالمعنى هنا ما لا يكون جزءا إلا مع الصلة.

[٢] حمل الشيخ الرضي الجزء التام على ركن الكلام كما ينساق إليه الفهم أوّلًا. وقال: معناه: أن الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة لم يكن إلا بصلة، هذا هو الحق، ولكن لا وجه للتخصيص؛ إذ لو أردت أن تجعله فضلة لم يكن إلا بصلة، فلهذا صرف الشارح قدس سره الحزء التام عن ظاهره.

[٣] كذا نسب إلى المصنف. وفيه أن ألفاظ التعريف محمولة على معانيها المتبادرة. ولا خفاء في أن المتبادر معناها العرفي. قيل: لو قال: بجملة خبرية، وضمير له لكان أخصر وأوضح، لكنه سلك طريق الإجمال أوّلاً، والتفصيل ثانياً، أو قصد بيان الاسم المصطلح عليه بتلك الجملة والضمير. وفيه أن مقام التعريف يقتضي التفصيل لا الإجمال، ثم التفصيل في الخارج، وإن ذلك القصد منافٍ لما نقل عنه من أن المراد معناه اللغوي، نعم يجوز أن يقال: إنه قال ذلك إشارة إلى وجه التسمية بالموصول مع أن فيه موافقة ما مع القوم في اللفظ؛ لأنهم أخذوا الصلة العرفية في تعريفه.

[٤] لا يقال: جاز أن يكون لإخراج الموصول الحرفي، وهو ما أوّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، فإنه لا يحتاج إلى عائد؛ لأنا نقول: هو خارج عن التعريف قبل ذكره؛ لأنه لا يكون جزءاً تامّاً أصلاً. نعم الحزء التام هو المؤول بالمصدر لا الحرف المصْدري المنضم إليه الجملة كما في الموصول الاسمي.

لأنه لإخراج مثل: «إِذْ وَحَيْثُ»، وليس لهما صلة اصطلاحية.

ولقائل أن يقول: يمكن أن يعرف الصلة[١] بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول، بأن يقال: الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزء إلا مع هذه الجملة المشتملة على عائد إليه، فعلى هذا يجوز أن يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي، ولا يلزم الدور، وذكر العائد مع أنه مأخوذ في مفهوم الصلة[٢] الاصطلاحية تصريح بما علم ضمناً مبالغة في الاحتراز عن مثل: «إِذْ وحَيْثُ».

ولما كانت الصلة[٣] بمعنيَيْها أعم بحسب المفهوم من أن تكون خبرية أو غير خبرية، ولا تكون بحسب الواقع إلا خبرية، والعائد أعم من أن يكون ضميراً أو غيره، وإذا كان ضميراً أعم من أن يكون للموصول أو لغيره، والواجب أن يكون ضميراً للموصول، عيّنهما بقوله: (**وَصِلَتُهُ**) أي: صلة ما لا يتم جزء[٤] إلا بصلة وعائد (**جُمْلَةٌ خَبَرِيَّةٌ**[٥]) أو في معناها[٦] كاسمي الفاعل والمفعول[٧] (**وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ**) لا غير ضمير[٨] (**لَهُ**) أي: للموصول لا لغيره.

---

[١] لا يقال: إن تعريف الصلة يصدق على الشروط للأسماء الشرطية، نحو: «من تضربه أضربه»، و«ما تفعله أفعله» إلى غير ذلك لأنا نقول "من" في قولنا: «من تضرب» مفعول تضرب، فهو جزء بدون جملة. وبهذا عرفت أن من قال: بل يجب أن يحمل الصلة على الاصطلاحي، وإلا لزم نقض الحد بـ«من» الشرطة فقد سها سهواً بيناً.

[٢] لا يخفى أنه تكلف، ومع ذلك يلزم أن يكون ما لا يتم جزءاً لغواً لدخوله في مفهوم الصلة.

[٣] يعني: ليس المقصود تعريف الصلة كما هو ظاهر السوق، حتى يرد أن التعريف غير مانع.

[٤] جعل الضمير راجعاً إلى ما اعتبر الصلة بالقياس إليه لا إلى الموصول.

[٥] إنما كان كذلك لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب بعرفه بكونه محكوماً عليه بحكم معلوم الحصول له. وذلك لا يتصور إلا في الجملة الخبرية. وأما وقوع الجملة القسمية صلة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَّيُبَطِّئَنَّ﴾ (النساء:٧٢)؛ فلأن الصلة هي جواب القسم، وهو جملة خبرية.

[٦] لا حاجة إلى هذا التأويل؛ لأن اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما مركبان تامان خبريان.

[٧] فلا حاجة حينئذ إلى القول بأن قوله: وصلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول بمنزلة الاستثناء.

[٨] لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد إلى المبتدأ والموصول، فالحق أن المراد بالضمير أعم منه وما ينوب منابه.

قال عبد الغفور: إلا نادراً، فإنه قد يجيء الظاهر موضع الضمير.

(وَصِلَةُ الْأَلِفِ وَاللَّامِ اسْمُ فَاعِلٍ أَوْ مَفْعُولٍ[١])؛ لأن اللام الموصول تشبه اللام الحرفية[٢]، فجعلت صلتها ما كانت جملة معنى[٣] مفرداً صورة؛ عملًا بالحقيقة والشبه جميعاً.

(وَهِيَ) أي: الموصولات[٤] (الَّذِي[٥]) للمفرد المذكر (وَالَّتِي[٦]) للمفرد المؤنث (وَاللَّذَانِ) للمثنى المذكر (وَاللَّتَانِ[٧]) لمثنى المؤنث، ويكونان (بِالْأَلِفِ) في حال الرفع (وَالْيَاءِ) في حال النصب والجر. (وَالْأُولَى) على وزن «العُلَى» لجمع المذكر والمؤنث، إلا أنه في جمع المذكر أشهر (وَالَّذِينَ) كـ«اللاَّئِينَ» لجمع المذكر (وَاللاَّئِي) بالهمزة والياء (وَاللاَّءِ) بالهمزة المكسورة فقط (وَاللاَّيِ) بالياء فقط مكسورة أو ساكنة إجراءً للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث، إلا أنها في جمع المؤنث أشهر (وَاللاَّتِي وَاللَّوَاتِي) لجمع المؤنث.

وجاء في اللاتي «اللاَّتِ» بحذف الياء وإبقاء الكسرة على التاء، وفي اللواتي «اللوا» بحذف التاء والياء معاً.

---

[١] أي: اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما، وكذا اسم المفعول يريد أن صلة الألف واللام من بين الجمل هذه الجملة، فالتعرض لها ليس لأنها لم يدخل في تعريف الصلة، وأن الصلة المعرفة ما عداها، بل لاختصاص الألف واللام ببعض الجمل، وهو اسم الفاعل مع فاعله، واسم المفعول مع مرفوعه. والأولى أن يقول: وصلة الألف واللام فقط اسم فاعل أو مفعول لا غير. ولا يجوز أن يكون صلتها صفة مشبهة ولا اسم تفضيل؛ لأنهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا يتأولان بالفعل، فلا يصيران بمعنى الجملة.

[٢] وليست بالحقيقة لاماً حرفية كما زعم بعضهم لعود الضمير إليه. والقول بأن الضمير راجع إلى موضوف مقدر بعيد.

[٣] ولهذا يعمل حينئذ ولو كان بمعنى الماضي. وأيضاً لا يكون صلته مصدراً؛ لأنه لا يقدر بالفعل إلا مع ضميمة «أن»، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

[٤] يعني: المرجع مأخوذ من السياق. قال عبد الغفور: لاحظ معنى الجمعية باعتبار الخبر كما أن تأنيث الضمير باعتبار أن خبره جماعة، فيكون المرجع مفهوماً من السياق، والضمير واقع فيه.

[٥] أصله «لذي» عند البصرية زيدت اللام عليها بحسب اللفظ، حتى لا يتوهم أن الجملة التي بعدها صفة لها، فإن الجملة لا تكون صفة للمعرفة. ولما كان وزنه وزن الصفات جاز أن يكون صفة كما أن "ذو" الطائية لما شاكل "ذو" بمعنى صاحب جاز أن يكون صفة بخلاف سائر الموصولات.

[٦] بقلب الذال تاء.

[٧] وقد يشدد النون فيهما بدلًا من الياء في المفرد.

(وَمَا) بمعنى: الذي فيما لا يعقل غالباً نحو: «عَرَفْتُ ما عَرَفْتَهُ»، وجاء فيما يعقل نحو: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ [١] (وَمَنْ) أيضاً بمعناه فيمن يعقل، ويستوي فيهما المفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث (وَأَيٌّ [٢]) بمعنى «الذي» [٣]، نحو: «اضْرِبْ أَيَّهُمْ فِي الدَّارِ» أي: اضرب الذي في الدار (وَأَيَّةٌ) بمعنى: «التي»، نحو: «اضْرِبْ أَيَّتَهُنَّ فِي الدَّارِ» أي: اضرب التي في الدار (وَ«ذُو» الطَّائِيَّةُ) أي: المنسوبة إلى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى «الذي أو التي»، قال الشاعر:

.... وَبِئْرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أي: التي حفرتها والتي طويتها (وَ«ذَا» بَعْدَ «مَا» [٤]) الكائنة (لِلاسْتِفْهَامِ) نحو: «مَاذَا صَنَعْتَ؟» أي: ما الذي صنعتَ (وَالْأَلِفُ وَاللامُ) أي: مجموعهما بمعنى: الذي أو التي، أو المثنى، أو المجموع.

(وَالْعَائِدُ الْمَفْعُولُ [٥]) أي: العائد الذي لا يتم الموصول إلا به إذا كان مفعولًا (يَجُوزُ حَذْفُهُ) إذا لم يمنع مانع؛ لأنه فضلة، لا إذا كان فاعلاً؛ لكونه عمدة، نحو قوله تعالى: ﴿اللهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ لَهُ﴾ [٦] أي: لمن يشاءه.

واعلم أن النحاة وضعوا باباً يسمونه «باب الإخبار بالذي أو ما يقوم مقامه»، ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلِّم [٧] فيما تعلَّمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره إياها [٨]، فإنهم إذا قالوا لأحد: أخبر عن الاسم الفلاني في الجملة الفلانية بـ«الذي»

---

[١] سورة الشمس:٥.

[٢] مضافاً إلى معرفة ظاهرة كانت أو مقدرة.

[٣] وفرعيه، وكذا في قوله: بمعنى التي.

[٤] جوز الكوفيون كون «ذا»، وجميع أسماء الإشارة موصولة بعد «ما» استفهامية كانت أو لا، ولم يجوز البصريون ذلك إلا في «ذا» بشرط كونه بعد «ما» استفهامية إذا لم تكن زائداً، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً﴾ (البقرة:٢٤٥، الحديد: ١١)، من ذا الذي أي: من الذي، فإن «ذا» زائدة «إذ» بعده موصول.

[٥] سوى عائد الألف واللام، فإنه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها.

[٦] سورة العنكبوت: ٦٢.

[٧] أي: تجربته. التمرين التمكين والتدريب.

[٨] كما يتذكر مثلًا بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بـ«حتى» وكاف التشبيه لا يخبر عنهما؛ لأنهما لا يقعان مضمرين.

بعد بيانهم طريقة الإخبار به لا بد له من تذكير كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم أن ذلك الإخبار في أي اسم يصح وفي أي اسم يمتنع، فأراد المصنف الإشارة إلى هذا الباب، فقال: (وَإِذَا أَخْبَرْتَ) أي: إذا أردت أن تخبر عن جزء جملة (بِـ«الَّذِي») أي: باستعانة «الذي[١]، أو التي، أو الألف واللام»، فإن الباء ليست صلة للإخبار؛ لأن «الذي» مخبر عنها[٢] لا مخبر بها (صَدَّرْتَهَا[٣]) أي: أوقعت كلمة «الذي»[٤] أو ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية (وَجَعَلْتَ[٥] مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ) أي: في موضع ما هو مخبر عنه بالذي[٦] في الجملة الثانية، يعني: في موضعه الذي كان له في الجملة الأولى (ضَمِيراً لَهَا) أي: لكلمة الذي (وَأَخَّرْتَهُ[٧] عَنْهُ) أي: المخبر عنه عن الضمير[٨] (خَبَراً) نصب على الحال، أو ضمن «أخّرته» معنى جعلته، أعني: جعلته، خبراً متأخراً.

(فَإِذَا أَخْبَرْتَ) مثلاً (عَنْ «زَيْدٍ» مِنْ) جملة («ضَرَبْتُ زَيْداً») بكلمة الذي أوقعتها في صدر الجملة الثانية، وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة، أعني: «زيداً»، والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الأولى، وهو محل في المفعول من «ضَرَبْتُ» ضمير للذي، وأخرت المخبر عنه يعني: زيداً وجعلته خبراً عن «الذي»،

---

[١] أي: بما يعبر عنه بالذي، فالباء صلة الإخبار.

[٢] أي: بحسب الذكر. وأما ذات المخبر عنه فهو «زيد» في المثال المذكور. ولذا قال: فإذا أخبرت عن زيد إلى آخره. وإنما اعتبر هذا الوصف بالقياس إلى زيد دون الذي مع أنه المخبر عنه بحسب الظاهر؛ لأن شأن المخبر عنه أن يكون مفروغاً عنه. والجملة الأولى مع أجزائها مفروغاً عنها دون الموصول.

[٣] هذا يشعر بأن يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ أن يكون موصولًا، ولم يذكر في موضع في شيء من كتب النحو، فلعلهم أرادوا التصدير عملاً بما هو الأصل في باب المبتدأ.

[٤] لأن المطلوب أن يخبر عن الموصول، والمخبر عنه في الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر.

[٥] لأن المطلوب أن تصف الموصول بالوصف بالذي كان لذلك المخبر عنه بلا تغيير شيء من الجملة الأولى، ولم يكن أن يكون الموصول مكان المخبر عنه لتصديره مبتدأ، فلا بد أن يكون نائبه وهو الضمير العائد إليه مكانه.

[٦] يريد أن التعبير بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول. ولك أن تريد بكلمة «عن» التعليل أي: المخبر عن جهته وبسببه.

[٧] لأنه خبر، وحق الخبر التأخير.

[٨] اعتبر التأخير بالنسبة إلى الضمير، والظاهر اعتباره مقابلًا للتصدير، فيكون بالنسبة إلى الجملة.

و«قُلْتَ: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ»».

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل «الذي» (الْأَلِفُ وَاللامُ فِي الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ خَاصَّةً [١]؛ لِيَصِحَّ بِنَاءُ اسْمَيِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ) منها [٢]، فإن صلة الألف واللام لا يكون إلا اسم الفاعل أو اسم المفعول. ويمكن أن يؤخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل، واسم المفعول من المبني للمفعول:

١-بشرط أن يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفاً؛ إذ غير المتصرف نحو: «نِعْمَ، وَبِئْسَ، وَحَبَّذَا، وَعَسَى، وَلَيْسَ» لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يخبر بالألف عن زيد في «لَيْسَ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً».

٢= وبشرط أن يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسمي الفاعل والمفعول معناها؛ كـ«السين وسوف وحرف النفي [٣] والاستفهام»، فلا يخبر باللام عن زيد في جملة «سَيَقُومُ زَيْدٌ»، فإنه إذا بني اسم الفاعل من «سَيَقُومُ» يكون «قَائِماً»، فيفوت معنى السين.

(فَإِذَا تَعَذَّرَ أَمْرٌ مِنْهَا) أي: من الأمور الثلاثة التي هي تصدير الموصول، ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم [٤]، وتأخير ذلك الاسم خبراً (تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ).

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أنه إذا تعذر أمر منها تعذر الإخبار (امْتَنَعَ) الإخبار

---

[١] إن قلت: اسم الفاعل واسم المفعول قد يكونان مع مرفوعيهما جملة اسمية، نحو: «أضارب الزيدان» و«ما مضروب البكران»، فلم لا يصح الإخبار بهما؟ قلنا: لأن هذين الحرفين يمنعان من وقوعهما صلة اللام.

[٢] يشعر كلامه بأن ذلك في الإخبار عن زيد في المثال المذكور أخذ اسم الفاعل أو المفعول فتقول: الضاربة أنا زيد، أو تقول: المضروب لي زيد، فتنبه وينبه بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية. ولذا أتى به مع أنه ليس من دأبه تعليل المسائل.

[٣] فيه بحث؛ لأن السين تفيد التأخير كما أن صيغة المستقبل تفيد ذلك، وصيغة الماضي التقديم، فإذا لم يبالوا في الإخبار بالألف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز أن يبالوا بفوت ما يفيده السين أو سوف، فإنه بمنزلة الزمان، ولأنه لا يجوز أن يؤخذ من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول، فيقال في الإخبار عن زيد ولم يقم زيد: اللا قائم زيد. فإن قلت: ينبغي أن يصح الإخبار عن زيد في زيد قائم بالألف واللام، فتقول: القائم زيد، قلت: القائم الذي جزء الجملة الأولى مفرد، والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل، فلا يصح قيام أحدهما مقام الآخر.

[٤] هذا عند التفصيل أمران: وضع الضمير موضع المخبر عنه، وجعله للموصول، فالأمور أربعة، فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره.

بالذي (**فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ**[١]) بأن يكون ضمير الشأن مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي، وتأخير المخبر عنه خبراً؛ لوجوب تقديمه على الجملة.

(وَ)كذلك امتنع في (**الْمَوْصُوفِ**) بدون الصفة (**وَفِي الصِّفَةِ**[٢]) بدون الموصوف، فلا يجوز في «ضَرَبْتُ زَيْداً الْعَاقِلَ» أن يخبر بـ«الذي» عن «زيد» بدون العاقل، ولا عن «عاقل» بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة أو موصوفاً، بخلاف ما إذا أخبرتَ عن مجموعهما، فيقال: «الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ الْعَاقِلُ».

(وَ) كذلك امتنع في (**الْمَصْدَرِ الْعَامِلِ**[٣]) بدون المعمول، فلا يجوز في نحو: «عَجَبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ» أن يخبر بـ«الذي» عن «دق القصار» بدون الثوب، لأنه يؤدي إلى أن يعمل الضمير الذي جعل في موضع «دق القصار» عاملاً في الثوب، بخلاف «الَّذِي عَجَبْتُ مِنْهُ دَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ».

(وَ) كذلك امتنع في (**الْحَالِ**[٤])؛ لأن الحال يجب أن تكون نكرة، فلا يجوز أن يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه بالحالية.

(وَ) كذلك امتنع في (**الضَّمِيرِ الْمُسْتَحِقِّ لِغَيْرِهَا**[٥]) أي: لغير كلمة «الذي» لامتناع تصدير «الذي» لاستلزام ذلك عود الضمير إليها، فيبقي ذلك الغير بلا ضمير.

(وَ) كذلك امتنع في (**الاسْمِ الْمُشْتَمِلِ عَلَيْهِ**) أي: على الضمير المستحق لغيرها، نحو قولك: «زَيْدٌ ضَرَبْتَ غُلاَمَهُ»، فلا يصح الإخبار عن «غلامه» بأن يقال: «الَّذِي زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ غُلاَمُهُ»؛ لأنك إذا جعلت الضمير عائداً إلى الموصول بقي المبتدأ بلا عائد، وإذا جعلته عائداً إلى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد، وكل منهما ممتنع.

---

[١] لو قال: «في ضمير المبهم» ليشمل مثل ضمير «نعم رجلًا وربه رجلًا» لكان أعم فائدة.

[٢] وكذا ألفاظ التأكيد في الأشهر؛ إذ تلك الألفاظ معتبرة في التأكيد، فلا يفيد الضمير ما أفادته. ويجب أن يكون الضمير مفيداً لما يفيده المخبر عنه. وكذا عطف البيان دون المعطوف. وأما البدل والمبدل منه فقد اختلف فيهما.

[٣] وكذا الصفة العاملة. وأما الإخبار عن قائم في زيد قائم، فإنما يجوز إذا لم تعمله في الضمير المستكن نظراً إلى كونه في الأصل اسماً مستغنياً عن الفاعل.

[٤] الأولى ما يجب تنكيره، فاعرفه، يزد لك تمييزاً.

[٥] أي: الذي استحق غيرها.

(وَ«مَا» الْاسْمِيَّةُ[١]) لا الحرفية[٢]، فإنها: إما كافة[٣] نحو: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، وإما نافية نحو: «مَا ضَرَبْتُ زَيْداً، وَمَا زَيْدٌ قَائِماً».

(مَوْصُولَةٌ) نحو: «عَرَفْتُ مَا اشْتَرَيْتَهُ».

(وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ[٤]) نحو: «مَا عِنْدَكَ؟ وَمَا فَعَلْتَ؟».

(وَشَرْطِيَّةٌ) نحو: «مَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ».

(وَمَوْصُوفَةٌ) إما بمفرد نحو: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجِبٍ لَكَ» أي: بشيء يُعْجِبُكَ.

وإما بجملة نحو: رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ[٥] مِنَ الأمرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

أي: رُبَّ شَيْءٍ تَكْرَهُهُ النُّفُوسُ.

(وَتَامَّةٌ[٦] بِمَعْنَى «شَيْءٍ») منكر عند أبي علي، و«الشيء» المعرف عند سيبويه، نحو قوله تعالى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٧] أي: نِعْمَ شَيْئاً، أو نِعْمَ الشيء هي (وَصِفَةٌ[٨]) نحو: «اضْرِبْه

---

[١] قال الشيخ الرضي: لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب برأسه، بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال كفجار وفساق وباب قطام الموافقة لباب نزال. ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية لكان القياس يقتضي أن تجعل أبواباً برأسها.

[٢] لأنه ذاكر أحوال الاسم. وأما أقسام الحرفية، فسيجيء في بحثه.

[٣] أي: مثلًا.

[٤] قد يزاد معها التحقير والتعظيم والإنكار. ويحذف ألف «ما» الاستفهامية في الأغلب عند كونها مجرورة بحرف جر أو مضافاً إلا إذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية نحو: بماذا تشتغل.

[٥] قيل: جاز أن يكون «ما» كافة. قال المصنف: إلا أن النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف، وإقامة الجار والمجرور مقامهن يعني: قوله من الأمر وذلك قليل إلا بشرط. وفيه أنه يجوز أن يكون «من» للتبعيض متعلقة بـ«تكره» كما في «أخذت من الدراهم» أي: شيئاً من الدراهم. ويجوز أيضاً تضمين تكره معنى تشمئز وتنقبض. وجملة قوله له فرجة صفة للأمر لأن اللام فيه للعهد الذهني.

[٦] قيل: أي: محتاجة إلى صلة أو صفة. قلت: أو موصوف وقوله: بمعنى شيء صفة التامة ذكره تنصيصاً على اختيار مذهب أبي علي دون سيبويه. ولك أن تجعله بيان المعاني ما سوى الموصولة، ويحصل الفائدة السابقة ضمناً.

[٧] سورة البقرة: ٢٧١.

[٨] اختلفت في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام، فقال بعضهم: إنه حرف. وقال بعضهم: إنه اسم، وفائدتها إما التحقير أو التعظيم أو التنويع نحو: «أعطيت عطية ما» أي: عطية لا تعرف من حقارتها، ولأمر ما أي: لأمر عظيم لا يعرف من عظمته، واضربه ضرباً ما أي: ضرباً مجهولاً غير معين.

ضَرْباً مَا» أي: ضرباً أيَّ ضربٍ كان.

(وَ«مَنْ» كَذَلِكَ) أي: يكون موصولةً نحو: «أَكْرَمْتُ مَنْ جَاءَكَ»، واستفهاميةً نحو: «مَنْ غُلاَمُكَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَ؟»، وشرطيةً نحو: «مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ»، وموصوفةً إما بمفرد نحو قوله:

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أي: شخص غيرنا.

أو بجملة نحو: «مَنْ جَاءَكَ قَدْ أَكْرَمْتَهُ» (إِلاَّ فِي التَّامَّةِ وَالصِّفَةِ) فإن كلمة «مَنْ» لا تجيء تامة ولا صفة.

(وَ«أَيٌّ») للمذكر (وَ«أَيَّةٌ») للمؤنث (كَـ«مَنْ») في ثبوت الأمور الأربعة، وانتفاء التامة والصفة، فـ«أي» الموصولة نحو: «اضْرِبْ أَيَّهُمْ لَقِيْتَ»، والاستفهامية نحو: «أَيُّهُمْ أَخُوكَ؟ وَأَيُّهُمْ لَقِيْتَ؟»، والشرطية نحو قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[١]، والموصوفة نحو: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»[٢].

قيل: «أي» يقع صفة اتفاقاً، فلم جعلها المصنف كـ«من» التي لا تقع صفة أصلاً؟

وأجيب: بأن «أيّاً» الواقعة صفة هي في الأصل استفهامية؛ لأن معنى «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رجلٍ» أي: رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرفه كل أحد، فنقلت عن الاستفهامية إلى الصفة.

(وَهِيَ) أي: كل واحدة من «أي» و«أية» (مُعْرَبَةٌ) بالاتفاق (وَحْدَهَا[٣]) لا يشاركها في الإعراب غيرها من الموصولات، إلا على اختلاف في «اللذان واللتان» وفي «ذو الطائية»، وإنما أعربت؛ لأنه التزم فيها الإضافة إلى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن، فلا يرد «حَيْثُ وَإِذْ وَإِذَا» (إِلاَّ إِذَا) كانت موصولة (حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا[٤])

---

[١] سورة الإسراء: ١١٠.

[٢] قال الشيخ الرضي: لا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء. وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة.

[٣] نص بقوله: وحدها على رد إعراب اللذان وذو الطائية. وقد ضيع الشارح ما قصده بجعل بيانه مختصّاً بما هو المتفق، فافهم.

[٤] وكانت مضافة، ويكون الصدر عائداً، فيبنى على الضم، وسيبويه يجيز إعرابها أيضاً، فإن لم يكن مضافة، فأعربت.

نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾[١] فيمن قرأ بالضم[٢]، أي: أيهم هو أشدُّ، وإنما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها لتأكيد شبهه الحرف من جهة الاحتياج إلى أمر غير الصلة، وبنيت على الضم تشبيهاً لها بالغايات؛ لأنه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها، وهو المضاف إليه، ولم يستثن الموصوفة، لبنائه مثل: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ» كما استثنى التي حذف صدر صلتها؛ لأنه ذكر في قسم المنادى أن كل ما يقع منادى مفرداً معرفة فهو مبني، وبناء الموصوفة لهذا، فلا حاجة إلى الذكر ثانياً.

(وَفِي) قولهم: («مَاذَا صَنَعْتَ؟»[٣] وَجْهَانِ):

(أَحَدُهُمَا:) إن معناه (مَا الَّذِي[٤]) على أن يكون «ذا» بمعنى الذي[٥]، فيكون التقدير: أي شيء الذي صنعتَ؟ أي: صَنَعْتَهُ، فـ«ما» مبتدأ، وما بعده خبره، أو بالعكس (وَ) حينئذ (جَوَابُهُ: رَفْعٌ) أي: مرفوع على أنه خبر مبتدأ محذوف، كما إذا قلت: «الإكرامُ» أي: «الذي صنعتُهُ الإكرامُ»؛ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية.

(وَ) الوجه (الآخَرُ) أن معناه (أَيُّ شَيْءٍ)، وههنا عبارتان:

إحداهما: أن «ماذا» بكمالها بمعنى: «أَيُّ شيءٍ».

والثانية: أن «ما» معناه: «أَيُّ شيءٍ»، و«ذا» زائدة.

---

[١] سورة مريم: ٦٩.

[٢] أي: عند بعض من قرأ بالضم، فإن منهم من جعله استفهامياً، وجعل الجملة صفة شيعة بتقدير مقول فيهم أيهم أشد.

[٣] قال الشيخ الرضي: «ذا» لا تجيء موصولة ولا زائدة إلا بعد «ما ومن» الاستفهاميتين. والأولى في ما ذا هو، ومن ذا خير منك الزيادة. ويجوز على بعد أن يكون بمعنى الذي أي: الذي هو خير منك على حذف المبتدأ. وأما قولك: من ذا قائماً، فـ«ذا» فيه اسم إشارة لا غير. ويحتمل في من ذا الذي أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي﴾ (الملك:٢٠)، فإن هاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة.

[٤] الجملة صفة لقوله: وجهان أو استئنافية.

[٥] قال الشيخ الرضي: ولقائل أن يمنع مجيء ذا موصولة، ويحكم في نحو: ماذا صنعت بزيادتها. إن قلت: رفع الجواب ورفع البدل عما يدل على أن الجملة اسمية؟ قلنا: جاز أن يكون «ما» مبتدأ و«ذا» مزيدة، والفعل خبر لما بتقدير العائد. وفيه أن حذف الضمير من خبر المبتدأ قليل دون صلة الموصول.

والظاهر أن مؤدَّاهما واحد[١]، فإن معنى قولهم: «إنها بكمالهما بمعنى: «أيُّ شيء» أنه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال؛ لكون كلمة «ذا» زائدة، فالمفهوم من مجموعهما «أي شيء» (وَ) حينئذ (جَوَابُهُ: نَصْبٌ[٢]) أي: منصوب على أنه مفعول لفعل محذوف، كما إذا قلت: «الإكرامَ» أي: صنعتُ الإكرامَ ليكون الجواب مطابقاً للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية، ويجوز في الأول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور، وفي الثاني رفعه على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، ولم يعتبره المصنف، لفوات المطابقة بين السؤال والجواب.

[أسماء الأفعال]

(أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ: مَا كَانَ) أي: اسمٌ كان[٣] (بِمَعْنَى الأمْرِ أَوْ الْمَاضِي[٤]) اللذين هما من أقسام مبني الأصل فَعِلَّة بنائها كونها مشابهة لمبني الأصل، فما قيل: «أُفٍّ» بمعنى

---

[١] يؤيده ما نقلناه عن الشيخ الرضي من أن «ذا» موصولة أو زائدة.

[٢] هذا إذا كان بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، أو مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه أما إذا لم يكن كذلك نحو: ماذا عرض عليهم، وماذا أحل لهم، فالرفع لازم سواء جعلت «ذا» موصولة أو زائدة.

[٣] الظاهر أي: أسماء يقال كأن هذه يحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة. ولا يخفى أن الثابت أنسب، ومن حق أسماء الأفعال ألا يكون لها إعراب كالماضي والأمر. وقيل: هي مرفوع المحل بالابتداء، فهو مبتدأ فاعله سد مسد الخبر كما في قولنا: «أقائم زيد»، وهذا هو الذي اختاره المصنف في إيضاح المفصل، وإن فاته بيان المبتدأ في هذا الكتاب. وقيل: هي مصادر منصوبة بأفعال محذوفة، وينافي تقدير الفعل كونها اسم فعل.

[٤] قيل: كان هذه تحتمل أن تكون ناقصة على أصلها، وتامة بمعنى صار، وزائدة. ولما كانت أسماء الأفعال بمعنى الأمر أو الماضي كان حقها ألا يكون لها محل من الإعراب كالأمر والماضي. وقيل: إنها مصادر، وفيه أنها تستدعي تقدير فعل قبلها فلا تكون أسماء أفعال. وفيه أن القائل بذلك لا يقول: إنها أسماء الأفعال، بل يقول: إنها أسماء مضادر الأفعال، وإنما سميت أسماء الأفعال قصراً للمسافة. ولكن فيه أن لا وجه لبنائها، اللهم إلا أن يقال: إن بعضها مبني لكونها في الأصل أصواتاً كـ«صه ومه»، وحمل الباقي عليها طرداً للباب. وقيل: إنه مبتدأ والفاعل ساد مسد الخبر. وفيه أن معنى الفعل ينافي الابتداء. وفيه أن هذا القسم من المبتدأ لكونه مسنداً لا ينافيه معنى الفعل. وفيه أن معنى الفعل لو لم يناف للابتداء لصح أن يقال لكل فعل: إنه مبتدأ. وفيه أن ذلك أمر اصطلاحي، وأن هذا القسم من المبتدأ ثابت بحسب الضرورة، ولا ضرورة في الأفعال لجواز ألا يكون لها محل من الإعراب بخلاف الاسم، فإن خلوه عن الإعراب غير معهود، فلا بد أن يخرج له وجه. نعم للخصم أن يقول: إن القسم الثاني من المبتدأ يؤول بالآخرة إلى أنه مسند إليه؛ لأن قولك: أقائم زيد في قوة: أن صاحب القيام هو زيد، ولا يتصور ذلك في الفعل وما هو بمعناه. ولهذا جعل بعضهم عامل الرفع في المبتدأ مطلقاً كونه مسنداً إليه.

أَتَضَجَّرُ، و«أَوَّهْ» بمعنى: أَتَوَجَّعُ، فالمراد به«تَضَجَّرْتُ وَتَوَجَّعْتُ» عبر عنه بالمضارع؛ لأن المعنى على الإنشاء[1]، وهو أنسب بأن يعبر عنه بالمضارع الحالي.

(مِثْلُ: «رُوَيْدَ زَيْداً»[2] أي: أَمْهِلْهُ) مثال لما هو بمعنى الأمر[3].

(وَ«هَيْهَاتَ ذَاكَ») بفتح التاء[4] في الحجاز، وبكسرها في بني تميم، وبالضمة في لغة بعضهم (أَيْ: بَعُدَ) مثال لما هو بمعنى الماضي، وقدم الأمر لأن أكثر أسماء الأفعال بمعناه، والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال أمر لفظي، وهو أن صيغتها مخالفة لصيغ الأفعال[5]، وأنها لا

---

[1] فيه أن المعنى لو كان على الإنشاء وهو الحق لم يكن صيغة الماضي على الحقيقة؛ إذ ليس المعنى على المضي، فالظاهر في وجه بناء أسماء الأفعال ما قاله الشيخ الرضي. وهو أنها بنيت لكونها أسماء لما أصلها البناء. وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع. فعلى هذا لا حاجة إلى العذر المذكور.

[2] في الأصل تصغير إرواد مصدر أرود أي: رفق صغر تصغير الترخيم أي: ارفق رفقاً وإن كان صغيراً قليلاً. ويجوز أن يكون تصغير رود بضم الراء وسكون الواو بمعنى الرفق تعدى إلى المفعول به مصدراً، أو اسم فعل بتضمينه الإمهال، وجعله بمعناه. ونحو: رويدك زيداً يحتمل أن يكون اسم فعل، والكاف حرف، وأن يكون مصدراً مضافاً إلى الفاعل.

[3] ولما هو بمعنى المتعدي ككون هيهات مثلًا لما هو بمعنى الماضي أو اللازم أو لما هو اسم فعل وغير اسم فعل، ولما هو اسم فعل فقط، أو لما استعمل في معناه الأصلي، ولما يستعمل فيه قط ورويد إما تصغير مخفف الإرواد بمعنى الرفق، وإما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدى إلى المفعول لتضمين معنى الإمهال، أو جعله بمعناه.

قال عبد الغفور: وهو متعد ومستعمل فيما نقل عنه نحو: رويد زيداً أي: إرواده كما أن المثال الثاني مع أنه بمعنى الماضي لازم، وغير مستعمل فيما نقل عنه، ففي هذين المثالين إشارة إلى أقسامها.

[4] قال الشيخ الرضي: فتحت التاء نظراً إلى أصله حين كان مفعولًا مطلقاً جعل بمعنى الفعل، وكسرت للساكنين، وضمت للتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد؛ إذ معناه: ما أبعده، وكان القياس على تقدير أن أصله هيهية كزلزلة ألا يوقف عليها إلا بالهاء. ولكن يوقف عليها في الأكثر بالتاء تنبيهاً على إلحاقها بالأفعال، فكان تاؤها تاء قامت. وقال بعض النحاة: إن مفتوحة التاء مفردة كقوقاة، والوقف على الهاء. وأما مكسورة التاء، فجمعت مفتوحة التاء مفردة كمسلمات، والوقف عليها بالتاء، والمضمومة التاء يحتمل الإفراد والجمع، فيجوز الوقف بالهاء والتاء.

[5] وإن اللام تدخل على بعضها، وأن التنوين يلحق بعضها وهو تنوين التمكن. وعند بعضهم جرد عن التمكن، وجعل دليلاً على كونه موصولاً بما بعده كما أن حذفه دليل الوقف عليه. وذلك تنوين التنكير عند الجمهور، وليس لتنكير الفعل؛ لأنه غير صالح لذلك، بل التنكير راجع إلى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل كان بمعناه، وهو دليل على أن ما لحقه كان معرفاً، فمعنى «صه» بلا

تتصرف تصرفها، لا أنها موضوعة لصيغ الأفعال على أن يكون «رُوَيْدَ» مثلاً موضوعاً لكلمة «أَمْهِلْ».

قال الشارح الرضي: وليس ما قال بعضهم: إن «صَهْ» مثلاً اسم للفظ «اسْكُتْ» الذي هو دال على معنى الفعل، فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء؛ إذ العربي القُح[١] ربما يقول: «صَهْ» مع أنه لم يخطر بباله لفظ «اسْكُتْ»، وربما لم يسمعه أصلاً»، ولهذا قال المصنف: «ما كان بمعنى الأمر أو الماضي»، ولم يقل: ما كان معناه الأمر أو الماضي، والمتبادر أن يكون هذا بحسب الوضع[٢]، فلا يرد مثل: «الضاربُ أمسِ»[٣] نقضاً على التعريف.

(وَ«فَعَالِ») أي: ما يوزن بـ«فَعَالِ» الكائن (بِمَعْنَى الْأَمْرِ) المشتق (مِنَ الثُّلاَثِيِّ[٤]) المجرد (قِيَاسٌ) أي: قياسي[٥] (كَـ«نَزَالِ» بِمَعْنَى اِنْزِلْ) قال سيبويه: هو مطرد في الثلاثي المجرد.

ويرد عليه: أنه لا يقال: «قَوَامِ وقَعَادِ» في «قُمْ وَاقْعُدْ»، فلهذا تأول بعضهم قول سيبويه: بأنه أراد بالاطراد الكثرة، فكأنه قياس لكثرته، وأما في الرباعي فاتفقوا على أنه لم يأت[٦] إلا نادراً.

(وَ«فَعَالِ») حال كونه (مَصْدَراً[٧] مَعْرِفَةً[٨]، كَـ«فَجَارِ»[٩]) بمعنى: الفَجْرَة أو الفُجُور.

تنوين اسكت السكوت المعهود المعين، وتعيين المصدر بتعيين متعلقه أي: المسكوت عنه. فحاصله: افعل السكوت عن هذا الحديث، فجاز ألا يسكت المخاطب عن غير هذا الحديث، ومعنى صه بالتنوين اسكت سكوتاً ما.

[١] في الحاشية: القح الخالص. وفي القاموس: القح بالضم الخالص من اللوم.

[٢] وإن كان طارياً.

[٣] لو قال: بدل أمس في الماضي لكان أظهر.

[٤] يعني: أن قوله من الثلاثي صفة لأمر. ولا يخفى أن تقدير المشتق أليق من تقدير الكائن.

[٥] أي: ذو قياس.

[٦] أي: على أن اسم الفعل من الرباعي بمعنى الأمر لم يأت إلا نادراً، وهو كلمتان قرقار أي: صوت من التصويت، وعرعار أي: تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة للصبيان. وقال المبرد: قرقار حكاية صوت الرعد، وعرعار حكاية صوت الصبيان. وفيه أن الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار وعارعار كغاق غاق.

[٧] صاحبها ضمير قوله مبني.

[٨] أي: علم جنس كسبحان.

[٩] صفة أخرى لمصدر. ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أي: هو كفجار، والجملة معترضة.

قال الشارح الرضي[١]: هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث، ولم يقم لي إلى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه.

(وَ) حال كونه (صِفَةٌ) لمؤنث[٢] (مِثْلُ: «يَا فَسَاقِ») بمعنى: «يا فاسِقَةُ» (مَبْنِيٌّ) أي: كل واحد من القسمين الأخيرين مبني (لِمُشَابَهَتِهِ لَهُ) أي: لـ«فَعَالِ» بمعنى الأمر (عَدْلاً وَزِنَةً) .أما زنة، فظاهر. وأما عدلاً[٣]، فلما ذهب إليه النحاة أن «فَعَالِ» بمعنى الأمر معدول عن الأمر الفعلي للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كـ«فَعَّالِ وفَعُول» للمبالغة في الفاعل.

قال الشارح الرضي: والذي أرى أن كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه، كيف والأصل في كل معدول عن شيء ألا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه[٤]؟ فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية؟ وأما المبالغة، فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال. وبَيَّنَ وجهها في كلام طويل، فمن أراد الاطلاع عليه، فليرجع إليه.

(وَ«فَعالِ») حال كونه (عَلَماً لِلْأَعْيَانِ[٥]) أي: لعين من الأعيان، وإنما قال: علماً

---

[١] وقال أيضاً: إن من كان مذهبه أن جميع أوزان فعال أمراً، أو صفة، أو مصدراً، أو علماً مؤنثة، فإذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق. ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة. وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة.

[٢] لم يجيء في المذكر. وجميعها تستعمل من دون موصوف. ويستعمل إما لازمة للنداء سماعاً، نحو: يا فساق، وأما غير لازمة له، وهي على ضربين: أحدهما: ما صار بالغلبة علماً جنسياً نحو: جباذ للمنية، وهي في الأصل لكل ما يجبذ أي: يجذب، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا، والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو: قطاط أي: قاطة كافية.

[٣] إنما اعتبر ذلك؛ لأن الزنة غير كافية، وإلا لزم بناء سلام وكلام. لكن فيه أن لا دليل على العدل، وثبوت الفجور وثبوت فاسقة لا يدلان على كون فجار وفساق معدولين عنهما لجواز أن يكونا مرادفين لهما. وإن ادعى أن العدل مقدر لاضطرار وجودهما مبنيين كما في منع الصرف، قلنا: لا دليل على كون نزال معدولاً عن انزل، وما استدلوا به عليه في غاية الضعف، فالأولى أن يقال ما قاله الشيخ الرضي، وهو أن قسم المصادر والصفات بني لمشابهته لفعال الأمري زنة ومبالغة؛ إذ في الكل مبالغة.

[٤] يرد عليه أن ثلاث عدل عن ثلاثة ثلاثة، وثلاثة ثلاثة بتمامها ليست اسماً، بل لفظاً مركباً من اسمين، وخرج على التركيب إلى الاسمية إلا أن يقال: المراد أن الأصل ألا يخرج عن نوع أصله، أو نوع ما التأم منه أصله.

[٥] حال من مفهوم قوله: مبني في الحجاز معرب في تميم أي: اختلف فيه حال كونه علماً للأعيان. وإنما قلنا ذلك لأنه إن تعلق بكل من قوله: مبني ومعرب لزم توارد العاملين على معمول واحد، وإن تعلق بأحدهما لزم خلو الآخر عن التعلق بهذا الحال، اللهم إلا أن يقدر للآخر كما في باب التنازع.

ليخرج باب «فَسَاقِ»، وإنما قال: للأعيان ليخرج باب «فجار»؛ لأنه وإن كان علماً كما قالوا لكنه للمعاني لا للأعيان، وقوله: (مُؤَنَّثاً) صفة علماً، وذكره للتنبيه[١] على أنه لم يقع إلا كذلك (كَـ«قَطَامِ») علماً للمؤنث (وَ«غَلاَبِ»[٢]) كذلك (مَبْنِيٌّ فِي) استعمال (أَهْلِ الْحِجَازِ) لمشابهته «فعال» بمعنى الأمر[٣] عدلًا وزنة (وَمُعْرَبٌ فِي) استعمال (بَنِي تَمِيمٍ، إِلاَّ مَا فِي آخِرِهِ) أي: إلا في «فعال علماً للأعيان» الذي يكون في أخره (رَاءٌ) فإن بني تميم اختلفوا فيه، فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه، وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب الكل[٤] (نَحْوُ: «حَضَارِ») عَلَماً لـ«كوكب»، ووجه الأكثرين أن الراء[٥] حرف ثقيل لكونه في مخرجه كالمكرر، فاختير فيه البناء؛ لأنه أخف؛ إذ سلوك طريقة واحدة أسهل من سلوك طرائق مختلفة.

[الأصوات]

(الْأَصْوَاتُ) اعلم أن الأصوات الجارية على لفظ الإنسان[٦]، إما منقولة إلى باب المصادر، ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل، أو لم تلزم المصدرية وصارت اسم فعل.

---

[١] فإن قلت: الأظهر أنه احتراز عن قطام إذا سمي به مذكر، فإنه ليس علماً مؤنثاً؟ قلت: هو علم مؤنث؛ لأن الزائد على الثلاثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التأنيث بقي أن الأظهر أنه احتراز عن ذهاب إذا جعل علماً لمذكر. ولا يخفى أن بناء فعال علماً مؤنثاً للأعيان ينتقض بذهاب إذا جعل علماً لمؤنث، فإنه لا يبنى اتفاقاً إلا أن يقال: المراد بكونه علماً كونه علماً في أصل وضعه من غير نقل عن غير العلم، وحينئذ يتم كلام الشارح أيضاً إن قيد مؤنثاً ليس للاحتراز، فتأمل.

[٢] هما علم امرأة.

[٣] فيه ما ذكره في أختيه. ولا يجري فيه ما يجري فيهما، فالوجه أن هذا القسم إما علم مرتجل، أو منقول عن المعنى الوصفي، فإن كان منقولاً راعوا معناه الأصلي وكان فيه المبالغة، وإن كان مرتجلاً حملوا على المنقول؛ لأنه أكثر من غيره.

[٤] فمعنى قول المصنف: معرب في بني تميم كلهم إلا ما آخره راء، فإنه ليس بمعرب في تميم كلهم، بل عند أقلهم.

[٥] هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي، وأوضحه الشارح، والمشهور في كتبهم وجه آخر، وهو أن الإمالة في ذوات الراء مستحسنة، والمصحح له كسرها، فالتزم. قال عبد الغفور: أو أن وجه البناء في ذي الراء قصد الإمالة؛ إذ هي أمر مستحسن. والمصحح للإمالة كسر الراء، وهي لا تحصل إلا بتقدير علة البناء؛ لأنه إذا أعربوا منع الصرف فلم يكسر.

[٦] بل على لفظ العرب.

فالأول: مثل: «وَاهاً» للتعجب، وحكمه حكم المصادر.

والثاني: مثل: «مَهْ وصَهْ»، وحكمه حكم أسماء الأفعال.

وإما غير منقولة، بل باقية على ما كانت عليه حين كونها أصواتاً ساذجة، ولم تصر مصادر ولا أسماء أفعال، وهي على أنواع:

فمنها: ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له، كقول المتندِّم أو المتعجِّب «وَيْ، وَحْ»، لا يقدر أن يحكم عليه بشيء، أو به على شيء.

ومنها: ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية، بأن يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء، كما إذا قلت: «غَاقِ» قاصداً لإصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك، وحينئذ لا تقدر أن يحكم عليه أو به.

ومنها: ما يصوّت به لأجل حيوان: إما لزجر، أو دعاء، أو غير ذلك[١]، كما إذا قلت: «نَخْ» لإناخة البعير، وحينئذ أيضاً لا يقدر أن يحكم عليه أو به.

وهذه الأقسام كلها مبنيات؛ لانتفاء التركيب فيها[٢]، وإذا تلفظ بها على سبيل الحكاية، كما إذا قلت: «قال زيد عند التعجب: «وَيْ»، أو عند إناخة البعير «نِخْ»، أو «غَاقِ» عند حكاية صوت الغراب، فهي في هذه الحالة أيضاً مبنية، لكن لا من حيث إنها أصوات، بل من حيث إنها حكاية عنها.

والمراد بالأصوات ههنا: ما كان باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية[٣]، وهي بهذا الاعتبار ليست بأسماء، لعدم كونها دالة بالوضع،

---

[١] من تسكين البهيمة، أو حمله على الشرب، أو إناخته كما إذا قلت: نخ لإناخة البعير.

[٢] فهي داخلة في قوله: أو وقع غير مركب.

[٣] قال الفاضل الهندي: لأنه حينئذ اسم لصوت، وبه يشعر قوله: وهي بهذا الاعتبار ليست بأسماء، وله وجه ثان ذكره الفاضل الهندي، وهو أنه لا تفاوت حينئذ بين القسمين، فيقال: قال زيد نخ، ويقال: قال زيد غاق، فيصير القسمان قسماً واحداً. وفي الوجه الأول نظر؛ لأن المقصود من الصوت إحضاره بذاته إما ليحكم على المحضر أو ليطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما هو في الألفاظ، وعلى كل تقدير فهو صوت، وليس باسم، لا يقال: يراد أنه اسم حكماً، وفي أحكام الأسماء يعتبر اسم حقيقة أو حكماً لأنا نقول: الأصوات مطلقاً أسماء حكمية، ولذا عد قسماً من الاسم المبني. وكذا في الثاني لأنه لا يلزم من عدم انقسامه إلى قسمين بهذا الاعتبار ألا يكون الأصوات معتبرة مطلقاً بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار، ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار، والحق أن المراد بالأصوات، وكذا كل قسم من أقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه، والمستعمل لما هو الغرض منه، وإلا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصراً، وتعريف الأصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها؛ لأنه يصدق على الجميع حكى به صوت.

وذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجراها، وأخذها حكمها، وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء.

فالأصوات بهذا الاعتبار: (كُلُّ لَفْظٍ) إنما قال: «لفظ» ولم يقل: «اسم» لعدم الوضع فيها كما عرفت (حُكِيَ بِهِ صَوْتٌ) أي: أصدر على لسان الإنسان تشبيهاً بصوت شيء كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة (أَوْ صُوِّتَ بِهِ لِلْبَهَائِمِ) يعني: مثلاً[١]: أي: لإناختها، أو زجرها، أو دعائها، أو غير ذلك. وإنما قلنا: «مثلًا»؛ لأن المتبادر من البهائم ذات القوائم الأربع، فلا يتناول ما هو للطيور، بل لبعض أفراد الإنسان أيضاً، كالصبيان والمجانين، وإذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها.

(فَالْأَوَّلُ: كَـ«غَاقِ») إذا صوت به إنسان تشبيهاً بالغراب.

(وَالثَّانِي: كَـ«نَخٍ») مشددة أو مخففة عند إناخة البعير، ولم يذكر المصنف القسم الأول: وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير.

قيل: ذلك؛ لأنه لما كان هذان القسمان[٢] مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية، كان كون ذلك القسم كذلك أولى، لكونه صوت الإنسان من غير تعلق بغيره.

[المركبات]

(الْمُرَكَّبَاتُ) أي: المركبات المعدودة من المبنيات (كُلُّ اسْمٍ) حاصل (مِنْ) تركيب

---

[١] الأولى ألا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها، بل يجعل التعليل للتمثيل ليشمل دواعي أخرى للتصويت به من قضاء تعجب أو تسكين توجع أو تخفيف تحسر، فيشمل القسم الأول أيضاً بتكلف واحد لا بد منه لغير دخول هذا القسم. وأما ما وجهه به الشارح اقتفاء للفاضل الهندي، فهو على ما ترى فدع ما كدر وخذ ما صفا.

[٢] قائله: الفاضل الهندي رحمه الله تعالى كأنه أراد أن المتعلق بالغير كما في تصويت البهائم، فإن الصوت يلقى إلى البهيمة، وكما في حكاية الصوت، فإنه لإسماع الغير ذلك الصوت أقرب من المركب مع الغير؛ لأنه لتفهيم الغير لا محالة، وما لم يتعلق بالغير كوى للمتعجب، فإنه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر إلى الغير في غاية البعد من التركيب مع الغير، فإذا لم يكن ما هو أقرب إلى الغير معرباً، فما هو أبعد منه بطريق الأولى ألا يكون معرباً، وفيه أن بعده عن الإعراب لا يوجب أولوية إلحاقها بالمبني لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملحقة بالأسماء المبنية أيضاً.

(كَلِمَتَيْنِ) حقيقة أو حكماً[١]، اسمين أو فعلين[٢] أو حرفين أو مختلفين، وجعلهما كلمة واحدة (لَيْسَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ) أصلاً[٣] لا في الحال[٤] ولا قبل التركيب[٥].

وإنما قلنا: «حقيقة أو حكماً» لئلا يخرج مثل: «سِيبَوَيْهِ»[٦]، فإن الجزء الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى، فلا تكون كلمة، لكنه في حكم الكلمة حيث أجرى مجرى الأسماء المبنية.

وقوله: «ليس بينهما نسبة» ليخرج مثل: «عَبْدِ اللهِ[٧]، وتَأَبَّطَ شَرّاً»؛ لأن بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية[٨]. ولا يخفى أنه يخرج بهذا القيد مثل: «خَمْسَةَ عَشَرَ» عن الحد مع أنه من أفراد المحدود؛ لأن بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف، وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة أصعب من خَرْطِ القَتَاد[٩]، والأحسن أن يقال[١٠]: المراد بالنسبة نسبة مفهومية من ظاهر هيئة تركيب إحدى الكلمتين مع الأخرى، ولا شك أنه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في «عَبْدِ اللهِ» النسبة الإضافية،

---

[١] ما وجد من هذه الأقسام التركيب من اسمين حقيقة نحو: بعلبك، أو حكماً نحو: سيبويه، ومن اسم وفعل نحو: بخت نصر، فإنه مركب من بخت بالضم، وهو معرب بوخت بمعنى الابن وجد عنده صنم اسمه نصر، فنسب إليه خرب بيت المقدس على ما في القاموس، ونصر ماضي التفضيل.

[٢] الموجود في هذه الأقسام هو المركب من الاسمين كبعلبك، أو من فعل واسم كبخت نصر.

[٣] لأنها نكرة في سياق النفي، فتعم.

[٤] أي: في حال التركيب.

[٥] رد لبيان الرضي حيث قال: أي: ليس بينهما نسبة قبل العلمية. ووجه الرد أنه عدول عن عموم العبارة بلا داع، لكنه ليس بذاك؛ لأن الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة في الحال، فالحاجة إلى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية، فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج إليه في التعريف، نعم قوله: قبل التركيب أحسن من قوله: قبل العلمية لشموله: خمسة عشر.

[٦] فإنه من المركبات المبنيات للتركيب.

[٧] لأنهما ليسا مبنيين للتركيب. أما الأول: فظاهر. وأما الثاني: فلأنه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبني، وبعد النقل محكي على ما كان عليه.

[٨] إما حال التركيب أو قبل التركيب.

[٩] لأن النكرة الواقعة في سياق النفي صريحة في الاستغراق، فإرادة بعض الأفراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح. وفيه تعريض بالفاضل الهندي حيث عين النسبة، فقال: ليس بينهما نسبة إسناد ولا إضافة ولا عمل ولا إفادة معنى. فيخرج مثل: تأبط شرّاً وعبد الله ويزيد والنجم أعلاماً.

[١٠] أي: الأحسن أن يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها هذه النسبة لا تعيينها ولا تخصيصها بأنه المراد نسبة مفهومة إلى آخره. كما هو المتبادر أي: ليس ألا يكون بين الكلمتين نسبة في الواقع بل في اللفظ.

ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في «تَأَبَّطَ شَرّاً» النسبة التعليقية التي يكون بين الفعل والمفعول، بخلاف مثل: «خَمْسَةَ عَشَرَ»، فإن هيئة تركيب أحد جزئيه مع الآخر لا يدل على النسبة أصلاً، كما أن هيئة تركيب أحد شطري «جَعْفَر» مع الآخر لا يدل عليها من غير فرق، فانطبق الحد على المحدود طرداً وعكساً.

(فَإِنْ تَضَمَّنَ) الجزء (الثَّانِي حَرْفاً) حرف عطف أو غيره[1] (بُنِيَا) أي: الجزآن:

الأول: لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلاً للإعراب.

والثاني: لتضمنه الحرف (كَـ«خَمْسَةَ عَشَرَ») فإن أصله «خَمْسَةٌ وَعَشَرٌ»، حذفت الواو، وركبت «عَشَرَةٌ» مع «خَمْسَةٌ» (وَ) مثل («حَادِي عَشَرَ» وَأَخَوَاتِهَا) يعني: أخوات حادي عشر من ثاني عشر إلى تاسع عشر، أو أخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر، وإنما أورد مثالين[2] ليعلم أن البناء ثابت في هذا المركب[3]، سواء كان أحد جزئيه العدد الزائد على العشرة أو صيغة الفاعل المشتقة منه.

وقيل: فيه نظر؛ لأن الثاني فيه لا يتضمن الحرف؛ لأنه لا يراد به «حَادِيٌ وعَشَرٌ»؟

وجوابه[4]: أن المراد بصيغة الفاعل إذا اشتق من أسماء العدد واحد من المشتق منه، لكن لا مطلقاً، بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه، فإن الثالث مثلاً واحد من الثلاثة لكن لا مطلقاً، بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين، فلما أخذوا هذه الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا، أرادوا أن يأخذوا مثل ذلك من المركبات، ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزأين؛ لأن صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعاً[5]، فاقتصروا على أخذها من أحد الجزأين؛ إذ في أخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة

وحاصله: أن ظاهر تركيب خمسة عشر تركيب مزجي كبعلبك لا تفهم منه النسبة، لكنه إذا لوحظ أن معناه مجموع العددين يفهم منه أن الواو مقدرة، والأصل خمسة وعشر بخلاف بعلبك.

[1] نحو: بيت بيت أي: لبيت أو إلى بيت.

[2] من نوع واحد من تضمن حرف العطف مع أن الظاهر إيراد المثال الثاني بغير تضمن حرف العطف تعميماً للفائدة.

[3] أي: المركب العددي. وإنما لم يقل: أورد مثالين أحدهما لتضمن معنى حرف العطف في نفس التركيب، والآخر لتضمنه في أصله؛ لأن التعميم في الحكم، أعني: البناء الذي هو المقصود بالذات أولى بالبيان من التعميم في الشرط الذي هو تضمن الحرف.

[4] خلاصته: أن تضمن الحرف أعم من أن يكون بنفسه أو باعتبار مأخذه.

[5] لزيادتها على ثلاثة.

الالتباس، فاختاروا الأول ليدل على المقصود من أول الأمر، فأخذوا مثلاً من «أَحَدَ عَشَرَ» المتضمن حرف العطف «حادي عشر» بمعنى الواحد من أحد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة، فـ«حادي عشر» متضمن حرف العطف باعتبار أنه مأخوذ من «أَحَدَ عَشَرَ» المتضمن حرف العطف، لا باعتبار أن أصله: «حاديٌ وعَشَرٌ»؛ إذ لا معنى له، وعلى هذا القياس «الحادي والعشرون» لا فرق بينهما إلا بذكر الواو وحذفه، (**إِلاَّ** «**اثْنَى عَشَرَ**») واثنَتَي عَشَرَةَ»، فإنه لا يبنى فيهما الجزآن، بل يبنى الثاني للمتضمن، ويعرب الأول لشبهه بالمضاف لسقوط النون.

(**وَإِلاَّ**) أي: وإن لم يتضمن الثاني حرفاً (**أُعْرِبَ الثَّانِي**[1]) مع منع صرفه، إن لم يكن قبل التركيب مبنيّاً (**كَـ«بَعْلَبَكَّ»، وَبُنِيَ الْأَوَّلُ**) للتوسط المانع من الإعراب، وعلى الفتح؛ لأنه أخف (**فِي الْأَفْصَحِ**) أي: إعراب الثاني مع منع الصرف، وبناء الأول إنما هو في أفصح اللغات، وفيه لغتان أخريان:

إحداهما: إعراب الجزأين معاً، وإضافة الأول إلى الثاني، ومنع صرف المضاف إليه.

وأخراهما: إعراب الجزأين معاً، وإضافة الأول إلى الثاني، وصرف الثاني.

[الكنايات]

(**الْكِنَايَاتُ**) جمع كناية، وهي في اللغة والاصطلاح[2]: أن يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، لغرض من الأغراض كالإبهام على السامعين، كقولك: «جَاءَنِي فُلاَنٌ» وأنت تريد «زيداً»، والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري، ولا كل ما يكنى به بل بعضه، ولا كل بعض[3]، بل بعض معين، فكأنهم

---

[1] فيه مسامحة، والمعنى أجري الإعراب على الثاني، وإلا فالمعرب بالإعراب الجاري على المركب هو مجموع المركب لا الجزء الثاني، وقول الشارح: وإن لم يكن قبل التركيب مبنيّاً تقييد للحكم ليوافق ما هو المشهور والأولى، وإلا فقد نقل الرضي جواز إعراب الجزء الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام، وفي بحث غير المنصرف، والأولى إن كان قابلاً للإعراب مكان قوله: إن لم يكن مبنيّاً قبل التركيب؛ لأن كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف.

[2] في القاموس: كنى به عن كذا، يكني ويكنو كناية: تكلم بما يستدل به عليه، أو أن تتكلم بشيء ويريد غيره، أو بلفظ يجاذبه جانبا حقيقةٍ ومجازٍ.

[3] لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به. والصواب: ولا بعض مبهم، وكأن السهو من الناسخ.

اصطلحوا في باب المبنيات أن يريدوا بها ذلك البعض المعين، ولذلك لم يقل: «بعض الكنايات» كما قال: «بعض الظروف»، ويتعذر تعريفه إلا بالتصريح به مفصّلاً، فلذلك أعرض عن تعريفها مطلقاً، وتعرض لذلك البعض المعين، فقال: الكنايات:

(«كَمْ») وبناؤها لكونها موضوعة وضع الحروف[١]، أو لكون الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف، وحمل الخبرية عليها.

(وَ«كَذَا») وبناؤها؛ لأنها في الأصل «ذا» من أسماء الإشارة، دخل عليها كاف التشبيه، فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى: «كم»[٢]، وبقي «ذا» على أصل بنائه، وكل واحد منهما يكون (لِلْعَدَدِ) والكناية عنه، وجاء «كذا» كناية عن غير العدد أيضاً، نحو: «خَرَجْتُ يَوْمَ كَذَا» كناية عن يوم السبت أو غيره[٣].

(وَ«كَيْتَ» وَ«ذَيْتَ»[٤] لِلْحَدِيثِ) أي: للكناية عن الحديث والجملة، وإنما بنيا؛ لأن كل واحد منهما[٥] كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق

---

[١] أي: وضعت ثنائية، ويسمى هذا الاسم اسماً ناقصاً. في القاموس: كم اسم ناقص مبني على السكون، أو مؤلفة من كاف التشبيه، وما قصرت وأسكنت وهي للاستفهام، وينصب ما بعده تمييزاً وللخبر، ويخفض ما بعده كـ«رب»، وقد يرفع تقول: كم رجل كريم إياه هذا، وقد يلوح من كلامه وجه آخر لبناء الاستفهامية وآخر لبناء الخبرية، فتأمل.

[٢] يعني: كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير. ولذا لم يعتد بشيء منهما في المعنى، وليس لها الصدر تقول: قبضت كذا وكذا درهماً، وغير واجب النصب، ولا يجوز جره بالإضافة ولا بـ«من»، ولا يتسعمل غالباً إلا مكرراً معطوفاً، فلا يقال: كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً، بل يقال: كذا وكذا درهماً. وذكر ابن مالك أنه مسموع، لكنه قليل. وفي القاموس: كذا اسم مبهم، وقد يجري مجرى «كم»، فينصب ما بعده على التمييز.

[٣] إما مجرور عطف على يوم السبت، أو مرفوع عطف على نحو، فإنه يجيء بمعنى كيت وكيت أيضاً. في القاموس: كيت وكيت ويكسر آخرهما أي: كذا وكذا، والتاء فيهما هاء في الأصل، وتفصيله أنهما في الأصل: كيته وزيته على وزن المرة حذفت اللام وأبدل عنها تاء التأنيث كما في نبت. ومن العرب من يستعملها على الأصل والوقف عليها حينئذ بالهاء، ولا يكونان إلا مفتوحين، كذا في الرضي. وبين جواز بنائهما على الضم أيضاً، ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف.

[٤] بفتح التاء وكسرها وقد تضم، أصلهما: كيه وذيه حذفت لام الكلمة، وعوض عنها التاء، ولذا تكتب طويلة، ويوقف عليها كما في أخت، ولا يستعملان إلا مكرراً بواو العطف نحو: قال فلان كيت وكيت، وكان ذيت وذيت.

[٥] لا يخفى أنه بهذا الوجه لا يصير من شيء من قسمي المبني لا من شابه مبني الأصل، ولا مما وقع غير مركب، وله نظائر يرد عليك واحد بعُد واحد، فلا تغفل.

إعراباً ولا بناءً[١]، فلما وقع المفرد موقعها، ولم يجز خلوه عنهما، رجح البناء الذي هو الأصل في الكلمات قبل التركيب.

ومن الكنايات «كَأَيِّنْ»، وإنما بني لأن كاف التشبيه دخلت على «أي»، و«أي» وإن كان في الأصل معرباً، لكنه انمحى عن الجزأين معناهما الإفرادي، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كَمْ» الخبرية، فصار كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة، كما في من لا تنوين تمكن، ولهذا يكتب بعد الياء نون مع أن التنوين لا صورة لها في الخط، فمرتبته في البناء منحطة عن أخواتها[٢]، فلذلك لم يذكره المصنف معها.

(فَـ«كَمْ» **الاسْتِفْهَامِيَّةُ**[٣]) المتضمنة معنى الاستفهام (**مُمَيِّزُهَا**) أي: الذي يرفع الإبهام عن جنس المسؤول عنه (**مَنْصُوبٌ**[٤]) على التمييز (**مُفْرَدٌ**)؛ لأنها لما كانت للعدد، ووسط العدد وهو من أحد عشر إلى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب، جعل مميزه كذلك؛ لأنه لو جعل كأحد الطرفين لكان تحكماً[٥].

(**وَكَمْ الْخَبَرِيَّةُ**) مميزها (**مَجْرُورٌ**) بالإضافة (**مُفْرَدٌ**) تارة (**وَمَجْمُوعٌ**) أخرى، تقول:

---

[١] لأن استحقاق الإعراب فرع الذي يتحقق معه العامل، والجملة من حيث هي لا تركيب لها مع غيرها، واستحقاق البناء فرع لمناسبته بمبني الأصل، ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة في البناء.

[٢] لأنه في الأصل معرب، والكسرة فيه إعراب، والنون تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة، فصار كأنه مبني على السكون، ويحتمل ألا يقول المصنف ببنائه.

[٣] أي: «كم» الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه للمخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب، وربما يعرفه المتكلم. وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فيهما، فلذا احتيج إلى التمييز، ولا يحذف إلا لدليل، والحذف في الاستفهامية أكثر؛ لأنه في صورة الفضلات.

[٤] ولا يجوز جره إلا إذا انجرت الاستفهامية بحرف الجر، نحو: «بكم رجل مررت؟» فيجوز أن يكون في تمييزه أيضاً الجر قصداً إلى التطابق بينهما.

[٥] أي: حكماً بلا جهة. فإن قلت: جعله كالوسط أيضاً تحكم؟ قلت: الوسط لا يساوي شيئاً من الطرفين في كونه طرفاً، ويتميز عنهما بكونه وسطاً، فلا تحكم. فلا حاجة في إخراجه عن التحكم إلى ما قاله الفاضل الهندي إنه أكثر، ولا إلى ما ذكره الرضي أن السائل في الأغلب لا يعرف القلة والكثرة، فحملها على الدرجة الوسطى أولى. والأوجه أن يقال: نصب مميز «كم» الاستفهامية؛ لأنه جعل مميز «كم» الخبرية كالطرفين دفعاً للتحكم، فلو جعل مميز «كم» الاستفهامية مثلهما، أو مثل أحدهما لالتبس بـ«كم» الاستفهامية، فجعل كالوسط تميزاً، ولم يعكس؛ لأن «كم» الخبرية متقدمة على الاستفهامية، لكون الاستفهام فرع الخبرية، فجعل كالطرفين؛ لأن الطرف مقدم على الوسط.

«كَمْ رَجُلٍ عِنْدِي وَكَمْ رِجَالٍ» كما تقول: «مِائَةُ ثَوْبٍ، وثَلاَثَةُ أَثْوَابٍ»، وإنما جاء مفرداً؛ لأن العدد الكثير مميزه كذلك، وإنما جاء مجموعاً؛ لأن العدد الكثير فيه ما ينبئ[١] عن كثرته صريحاً، ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة، جعل جمعية مميزه، كأنها نائبة عن معنى التصريح بها.

(**وَتَدْخُلُ** «مِنْ» **فِيهَا**) أي: في مميزي «كم» الاستفهامية والخبرية، تقول: «كَمْ مِنْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ» و﴿**وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا**﴾[٢].

قال الشارح الرضي: هذا في الخبرية كثير، نحو: ﴿**وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ**﴾[٣]، ﴿**وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ**﴾[٤]، وذلك لموافقته جرّاً للمميز المضاف إليه «كم»، وأما مميز «كم» الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجروراً بـ«من» في نظم ولا نثر، ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن.

لكن جوز الزمخشري[٥] أن يكون «كم» في قوله تعالى: ﴿**سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ**﴾[٦] استفهامية وخبرية.

(**وَلَهُمَا**) أي: ولـ«كم» استفهامية كانت أو خبرية (**صَدْرُ الْكَلاَمِ**)؛ لأن الاستفهامية يتضمن الاستفهام، وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من أول الأمر أنه من أي نوع من أنواع الكلام، والخبرية أيضاً تدل على إنشاء التكثير[٧]، وهو أيضاً نوع من الكلام، فيجب التنبيه عليه من أول الأمر.

(**وَكِلاَهُمَا**) لو قال: «كلتاهما» لكان أوفق؛ لتأنيث الاستفهامية والخبرية، فهو على

---

[١] الصواب إسقاط «ما».

[٢] سورة الأعراف: ٤.

[٣] سورة النجم: ٢٦.

[٤] سورة الأعراف: ٤.

[٥] رد لما قاله الشيخ الرضي. وجوابه: أن كلامه في مميز متصل بـ«كم». وأما إذا فصل بينهما بفعل متعد، فالإتيان بـ«من» واجب في الخبرية والاستفهامية ذكره الرضي قبيل هذا الكلام، والآية من قبيل الفصل.

[٦] سورة البقرة: ٢١١.

[٧] هذا أولى مما ذكره الفاضل الهندي أن الخبرية نقيضة «رب» التي لإنشاء التقليل؛ لأنه تطويل المسافة بلا فائدة، وينبغي أن يعلم أن كون «كم» لإنشاء التكثير، وكون «رب» لإنشاء التقليل لا يخرجان كلاماً فيه أحدهما عن الخبرية؛ لأن الإنساء راجع إلى استكثار المتكلم واستقلاله متعلق الحكم الخبري.

تأويل «كلا هذين النوعين»، وهما «كم» الاستفهامية والخبرية، أي: كل واحد منهما (يَقَعُ مَرْفُوعاً وَمَنْصُوباً وَمَجْرُوراً) ثم بين موقع كل واحد منهما بقوله: (فَكُلُّ مَا) أي: كل واحد من «كم» الاستفهامية[١] والخبرية يكون (بَعْدَهُ فِعْلٌ) أو شبه فعل[٢] لفظاً أو تقديراً (غَيْرُ مُشْتَغِلٍ عَنْهُ بِضَمِيرِهِ) أو متعلق ضميره، فهو من حيث هو كذلك (كَانَ مَنْصُوباً مَعْمُولاً عَلَى حَسَبِهِ) أي: على حسب عمل هذا الفعل[٣]، وعمله لا يكون إلا بحسب المميز[٤]، وذلك أنك تقول: «كَمْ يَوْماً ضَرَبْتَ؟» فـ«كم» منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات، فتعينه لأحد المنصوبات إنما هو بحسب المميز، فالاستفهامية نحو: «كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ؟» في المفعول به[٥]، و«كَمْ ضَرْبَةً ضَرَبْتَ؟» في المفعول المطلق، و«كَمْ يَوْماً سِرْتَ؟» في المفعول فيه، والخبرية مثل: «كَمْ غُلاَمٍ مَلَكْتَ، وَكَمْ ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ، وَكَمْ يَوْمٍ سِرْتَ».

وإنما جعلنا الفعل[٦] أو شبهه أعم من أن يكون ملفوظاً أو مقدراً، ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك: «كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَهُ؟»[٧]؛ إذا جعلته من قبيل الإضمار على

---

[١] اكتفى بثلاثة أمثلة من المفاعيل فالاستفهامية والخبرية؛ لأن المعروف انتصابهما على أنه مفعول بهما أو ظرف أو مصدر. وأما خبر «كان» نحو: كم درهماً كان مالك، والمفعول الثاني من باب «ظننت» نحو: كم درهماً ظننت مالك، فهما داخلان في المفعول به.

[٢] نبه على أن المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو: كم يوماً أنت سائر، وكم رجلًا أنت ضارب.

[٣] يعني: أن ضمير «حسبه» راجع إلى العمل المفهوم من معمولا «لا» إلى اقتضاء الفعل على ما في الرضي.

[٤] أشار به إلى دفع ما اعترض به الرضي أنه ينتقض بـ«كم يوم ضربت؟»؛ لأنه ليس منصوباً على حسب اقتضاء فعل بعده، فإنه يقتضي منصوبات كثيرة، وليس نصبه إلا على الظرفية، فأجاب الشارح بأن اقتضاءه بـ«كم يوماً» ليس إلا بالظرفية، وملاك اقتضائه المميز.

[٥] قال الرضي: وليس بمعروف انتصابها إلا مفعولًا بها أو ظرفاً أو مصدراً أو خبراً كان نحو: «كم كان مالك؟» أو مفعولاً ثانياً لباب «ظن» نحو: «كم ظننت مالك؟».

[٦] فعلى هذا قوله: كان منصوباً، وإلا فهو مرفوع كان معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحاً مختاراً، فلا يرد أنه على تقدير الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بأن يقدر الضمير العائد إلى «كم»؛ لأنه ضعيف كما في الرضي.

[٧] أجاز الفاضل الهندي جعله داخلًا في قوله: وإلا فمرفوع أي: يجوز رفعه، وحمل قوله: منصوباً على وجوب النصب. ويرده ما ذكره الرضي أن «كم رجلاً ضربت؟» يجوز رفعه، لكنه ضعيف.

شريطة التفسير، وقدرتَ بعده فعلاً غير مشتغل عنه، أي: «كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ ضَرَبْتَهُ؟»»، فهو من حيث إن ما بعده فعلاً مقدراً غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب، وإن لم تجعله من قبيله، ولم تقدر بعده فعلاً غير مشتغل، فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع.

(وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ[١]) أي: كل واحد من «كم» الاستفهامية والخبرية وقع قبله (حَرْفُ جَرٍّ) نحو: «بِكَمْ دِرْهَماً اشْتَرَيْتَ؟ أو بِكَمْ رَجُلٍ مَرَرْتَ» (أَوْ مُضَافٌ) نحو: «غُلاَمَ كَمْ رَجُلاً ضَرَبْتَ؟ وعَبْدَ كَمْ رَجُلٍ اشْتَرَيْتَ» (فَمَجْرُورٌ) بحرف الجر أو الإضافة، وإنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما مع أن لهما صدر الكلام؛ لأن تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله، فجوز تقديم الجار عليهما على أن يجعل الجار اسماً كان أو حرفاً مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن بعده لا لفظاً ولا تقديراً فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه، ولا قبله حرف جر أو مضاف وكان مجرداً عن العوامل اللفظية (فَمَرْفُوعٌ) أي: فهو مرفوع (مُبْتَدَأٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ ظَرْفاً) نحو: «مَنْ أَبُوكَ؟»[٢] وهذا مبني على مذهب سيبويه، فإنه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاماً. وأما عند غير سيبويه، فهذا خبر مقدم على المبتدأ، لكونه نكرة وما بعده معرفة (وَخَبَرٌ إِنْ كَانَ ظَرْفاً) نحو: «كَمْ يَوْماً سَفَرُكَ؟» فـ«كم» ههنا منصوب المحل أوَّلاً[٣] داخل تحت قاعدة النصب، باعتبار إعمال الكائن فيه، وداخل في قاعدة الرفع ثانياً لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ.

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل «كَمْ» في تأتي الوجوه الأربعة الإعرابية بالشرائط المذكورة (أَسْمَاءُ الاسْتِفْهَامِ وَالشَّرْطِ) بمعنى أنه تتأتى تلك الوجوه في جميع هذه الأسماء[٤]،

---

[١] لم يقل: وكل ما له مضاف، أو حرف جر مع أنه أخصر وأوضح لينبه على جواز تقدم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام.

[٢] نظير الأمثال وينتقض تلك القاعدة بـ«كم رجل صحبك؟»، فإنه يتعين «كم» هناك للخبرية؛ لأن النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما عدا مثل: «من أبوك؟ ومررت برجل أفضل منه أبوه، كما مر.

[٣] هكذا ذكره الرضي، وهو غير مرضي؛ لأن المرفوع محلًّا ليس «كم»، بل الجملة الظرفية، وهي النائبة عن الخبر.

[٤] إشارة إلى أن الجمع المضاف في قوله: أسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى الكل المجموعي لا كل واحد إلا أنه خص غير «كم» بالقرينة العقلية؛ إذ لا معنى لتشبيه الشيء بنفسه كما في قوله تعالى:

لا في كل واحد منها[١]، وهي: «مَنْ، وَمَا، وَأَيُّ، وَأَيْنَ، وَأَنَّى، وَمَتَى» مشتركة بين الاستفهام والشرط، و«إذا» مختصة بالشرط، و«أَيَّانَ وكَيْفَ» مختصتين بالاستفهام.

فـ«مَنْ وَمَا» إذا كانتا استفهاميتين يتأتى فيهما الوجوه الثلاثة الأُوَل، نحو: «مَنْ ضَرَبْتَ؟ وَمَا صَنَعْتَ؟ وَبِمَنْ مَرَرْتَ؟ وغُلاَمَ مَنْ ضَرَبْتَ؟ وَمَنْ ضَرَبْتَهُ؟ وَمَا صَنَعْتَهُ؟»، ولا يتأتى فيهما الرفع[٢] على الخبرية لامتناع ظرفيتهما، وإذا كانتا شرطيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلاثة[٣]، نحو: «مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ، وَمَا تَصْنَعْ أَصْنَعْ، وَبِمَنْ تَمْرُرْ أَمْرُرْ، وغُلاَمَ مَنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْهُ، وَمَنْ يَأْتِنِي فَهُوَ مُكْرِمٌ»، ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ﴾[٤].

ولا يتأتى فيهما -بل في جميع أسماء الشرط- الرفع على الخبرية، فإنه لا يقع بعدها إلا الفعل، ولا يصلح الفعل للابتداء.

وما هو لازم الظرفية من هذه كـ«مَتَى وَأَيْنَ وَأَيَّانَ وَكَيْفَ وَأَنَّى وَإِذَا» إن لم ينجر بجار نحو: «مِنْ أَيْنَ» فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية.

وعن بعضهم: أن «إذا» قد يخرج عن الظرفية، ويقع اسماً صريحاً، نحو: «إذا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو» أي: وقتُ قيام زيد وقتُ قعود عمرو، فهي مرفوعة بالابتداء.

وقال الشارح الرضي: وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب، وما هو لازم الظرفية يرتفع في الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية إذا كان خبراً لمبتدأ مؤخر نحو: «مَتَى عَهْدُك بِفُلاَنٍ؟» أي: مَتَى كَائِنٌ عَهْدُكَ بِهِ؟».

وأما «أي» فيتأتى فيه الوجوه الأربعة كلها، فإنه قد يقع في محل الرفع بالخبرية أيضاً على تقدير انتصابه على الظرفية نحو: «أَيَّ وَقْتٍ مَجِيئُكَ؟» أي: أَيَّ وقتٍ كائنٌ

﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ (القدر:٣) فما قيل: ولا يخفى أن في قوله: وكذلك أسماء الشرط والاستفهام حزازة؛ لأن المراد جميع أسماء الشرط وباقي أسماء الاستفهام وهم.

[١] فإن «من وما» يأتي فيهما الوجوه الثلاثة، ولا يأتي فيهما الرفع على الخبرية، و«أي» يأتي فيها الوجوه الأربعة، و«أين ومتى وأنى وإذا وكيف وأيان» لكونها لازمة الظرفية لا يأتي فيها الرفع بالابتداء.

[٢] أي: بالظرفية كما يدل عليه قوله: بالشرائط المذكورة، فلا ينافي ما في الرضي من تأتي الرفع فيهما على الخبرية نحو: من أنت؟ وما دينك؟

[٣] وإذا كان اسم الشرط مبتدأ فعلى أربعة مذاهب خبره: إما الشرط والجزاء، أو الشرط فقط، فهذان ظاهرا بيان المصنف فافهم، أو الجزاء فقط، أو اسم الشرط مبتدأ لا خبر له.

[٤] سورة البقرة: ١١٠، سورة المزمل: ٢٠.

مجيئُكَ؟ فـ«أَيَّ وَقْتٍ» على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية، والوجوه الباقية مثل: «أَيَّهُمْ ضَرَبْتَ؟ وَبِأَيِّهِمْ مَرَرْتَ؟ وَأَيُّهُمْ قَائِمٌ؟».

(وَفِي مِثْلِ:«كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٍ») ....

يعني: فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثَلاثَةُ أَوْجُهٍ) هكذا في كثير من النسخ، وفي بعضها: «وفي مثل تمييز كم عمة» أي: ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه[١].

فعلى النسخة الأولى: يحتمل أن يعتبر الأوجه الثلاثة في «كم»:

أحدها: رفعه بالابتداء.

والآخران: نصبه على الظرفية، أو على المصدرية، فإنه أشار فيما سبق بقوله: «منصوباً معمولاً على حسبه» إلى كثرة وجوه النصب، ولا يخفى أن هذا ألصق بما سبق من وجوه إعراب «كم»، ويحتمل أن يعتبر في مميزها -أعني: «عمة»- فأحدها: الرفع بالابتداء استفهامية كانت أو خبرية، والآخران: النصب على تقدير كونها استفهامية، والجر على تقدير كونها خبرية. ولا يخفى أن هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها، وهو غير مذكور فيما سبق، فكان الأليق تأخير هذا[٢] عن قوله: «وقد يحذف في مثل: كَمْ مَالُكَ؟»[٣].

وأما النسخة الأخرى: فلا تحتمل إلا الوجه الأخير، والبيت للفرزدق يهجو جريراً

---

[١] والأظهر أن المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر. فإن قلت: فليكن الأوجه الثلاثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصباً وجرّاً وحذفه، فلا حاجة إلى حمل التمييز على التمييز في بعض الأوجه؟ قلت: يلزم أن يكون الوجوه أربعة ذكره نصباً وجرّاً وحذفه كذلك، فلا يحسن جعلها ثلاثة. قال عبد الحكيم: وهو النصب والجر. وأما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء.

[٢] ليكون الأصل مقدماً على الفرع.

[٣] وكم ضربت؟ تأخر الفرع عن الأصل، فعلى هذا التوجيه مع التمحل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب، فالأولى أن يقال: المراد بالأوجه الثلاثة نصب عمة وجرها مع الإفراد وجرها مع الجمعية. والمراد بقوله: وقد يحذف أنه قد يحذف مثل مميز «كم» عمة لك يا جرير وخالة، فإنه الذي سبق آنفاً، فيكون إشارة إلى ثلاثة أوجه أخر باعتبار المميز المحذوف، ويكون نحو: «كم مالك؟ وكم ضربت؟» تنظير الحذف هذا المميز وتبييناً لاحتمال المحذوف والمصدر كما في «كم ضربت؟» أو المقدر كما في «كم مالك؟» فتأمل.

وتمامه: .... فَدَعَاء قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

الفَدْعَاء: المعوَّجة الرُسْغ من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكف أو القدم؛ بمعنى أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو هذا خلقة لها نسبها إلى سوء الخلقة، وإنما عدي «حَلَبَتْ» بـ«على» لتضمنه معنى «ثَقلَتْ» أي: «كُنْتُ كَارِهاً لخدمتها مستنكفاً منها، فخدمتي على كره مني»، واختار من أنواع خدمتها الحلب؛ لأنه خدمة المواشي، وهي أبلغ في الذم من خدمة الأناس، والعِشَار: جمع عُشَرَاء، وهي الناقة التي أتى على حملها عشرة أشهر، واختارها لأنها تتأذى من الحلب ولا تطيع بسهولة، ففي حلبها زيادة مشقة، ففي ذكر «عمة وخالة» إشارة إلى رذالة طرفيه -أبيه وأمه- فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل التهكم، كأنه ذهَل عن كمية عدد عماته وخالاته، فسأل عنه، وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق، أي: كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري، وإذا حذفت المميز أي: كم مرة أو كم حلبة على التهكم، أو كم مرة أو حلبة على التكثير، فارتفاع «عمة» على الابتداء، ومصححه توصيفه بقوله: «لَكَ» وخبره: «قَدْ حَلَبَتْ»، و«كم» استفهامية كانت أو خبرية على تقدير ارتفاع «عمة» في موضع نصب؛ لأن الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية أو المصدرية، وإذا رفعت «عمة» رفعت «خالة وفدعاء»، وإذا نصبتها نصبتهما، وإذا خفضتها خفضتهما، وذلك واضح.

(وَقَدْ يُحْذَفُ مُمَيِّزُ «كَمْ») استفهامية كانت أو خبرية (فِي مِثْلِ: «كَمْ مَالُكَ؟ وَكَمْ ضَرَبْتَ») أي: في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف، فإنه إذا سئل عن كمية مالك أو أخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على أنه سؤال عن كمية دراهمك أو دنانيرك أو إخبار عن كثرتها، فمعناه: «كَمْ دِرْهَماً أَوْ دِيْنَاراً، أَوْ كَمْ دِرْهَمٍ أَوْ دِينَارٍ مَالُكَ؟»، فـ«كَمْ» في هذا المثال مرفوع على الابتداء، و«مالك» خبره.

وإذا سئل عن ضربك بعد العلم بوقوعه أو أخبر به فظاهر أن السؤال أو الإخبار إنما هو بالنسبة إلى مرات ضربك أي: «كَمْ مَرَّةً أَوْ مَرَّةٍ ضَرَبْتَ»، أو إلى ضرباتك أي: «كَمْ ضَرْبَةً أو ضَرْبَةٍ ضَرَبْتَ»، فـ«كم» في هذا المثال إما منصوبٌ على الظرفية أو المصدرية، والفرق بين المعنيين إذا كان المصدر للنوع فظاهر، وإذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية أوَّلاً الزمان الدال عليه الألفاظ الموضوعة للزمان، وفي المصدرية أوَّلاً الحديث

الدال عليه لفظ المصدر، ويحتمل أن يكون المثال الثاني بتقدير: «كَمْ رَجُلاً أَوْ رَجُلٍ ضَرَبْتَ»، فعلى هذا التقدير يكون «كم» منصوباً على المفعولية.

[الظروف]

(الظُّرُوفُ) أي: الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف، فلا حاجة إلى ذكر البعض ههنا[١].

(مِنْهَا) أي: من تلك الظروف (مَا) أي: ظرف[٢] (قُطِعَ عَنِ الْإِضَافَةِ) بحذف المضاف إليه عن اللفظ دون النية، فإنه عند نسيانه أعرب مع التنوين نحو: «رُبَّ بَعْدٍ كان خَيْراً مِنْ قَبْلٍ»، وسميت الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات؛ لأن غاية الكلام[٣] كانت ما أضيفت هي إليه[٤]، فلما حذف صِرْنَ غايات ينتهي بها الكلام، وإنما بنيت لتضمنها معنى حرف الإضافة[٥]، وشبهها بالحروف في الاحتياج إلى المضاف إليه، واختير الضم، لجبر النقصان (كَـ«قَبْلُ» وَ«بَعْدُ») وما أشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الإضافة، مثل: «تَحْتَ، وَفَوْقَ، وَقُدَّامَ، وَخَلْفَ، وَوَرَاءَ»، ولا يقاس عليها ما بمعناها، ويجوز في هذه الظروف على قلة أن يُعَوَّضَ التنوين من المضاف إليه فيعرب، قال:

فَسَاغَ[٦] لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا ... أَكَادُ أَغَصُّ[٧] بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ

فلا فرق بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها.

---

[١] يعني: حذف؛ لأن اللام يغني غناءه، فيكون ذكره ذكراً لما لا حاجة إليه، ولك أن تقول: حذف إزالة لإبهام كون بعض الظروف اسماً كاسم الإشارة.

[٢] جعل «ما» بمعنى الظرف بقرينة قوله: الظروف. ولك أن تبقيه على عمومه إشارة إلى أن من الظروف في باب المبني ما قطع عن الإضافة من كل وجه حتى لم يبق أثر من الإضافة، كما فيما عوض عن المضاف إليه شيء، فإنه حينئذ كأنه لا قطع، فيدخل في الظروف ما أجري مجراه.

[٣] أي: في قصد المتكلم.

[٤] لأن غاية الكلام في كل أمر نسبي يجب أن يكون المنسوب إليه، أو غاية الكلام فيما قصد إضافته يجب أن يكون المضاف إليه.

[٥] لتضمنها معنى المضاف إليه، كذا في شرح المفصل. فليس حرف الجر ههنا مقدراً كما في «غلام زيد»، بل مفهوماً معناه من الغاية، فيفهم المضاف إليه منها من حيث إنه مضاف إليه.

[٦] أي: سهل مدخله، كذا في القاموس.

[٧] من باب علم، أو فتح على ما في القاموس.

وقال بعضهم: بل إنما أعربت لعدم تضمنها معنى الإضافة، فمعنى كنت قبلاً أي: قديماً.

وقال الشارح الرضي: «والأول هو الحق».

(وَأُجْرِيَ مَجْرَاهُ) أي: مجرى الظرف المقطوع عن الإضافة («لاَ غَيْرُ» وَ«لَيْسَ غَيْرُ»[١]) في حذف المضاف إليه، والبناء على الضم وإن لم يكن «غيرُ» من الظروف لشبهه بالغايات، لشدة الإبهام الذي فيه كما فيها، ولا يحذف منه المضاف إليه إلا بعد «لا وليس» نحو: «افْعَلْ هذا لا غَيْرُ، وجَاءَنِي زَيْدٌ لَيْسَ غَيْرُ» لكثرة استعمال «غير» بعدهما (وَ) كذلك أجرى مجرى الظروف («حَسْبُ») لشبهها بـ«غير» في كثرة الاستعمال، وعدم تعرفها بالإضافة[٢].

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («حَيْثُ») للمكان. وقال الأخفش: وقد يستعمل للزمان (وَلاَ يُضَافُ إِلاَّ إِلَى جُمْلَةٍ) اسمية كانت أو فعلية (فِي الْأَكْثَرِ) أي: في أكثر الاستعمالات، وقد جاء:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعاً ....

فـ«حيث» فيه مضاف إلى مفرد، وهو «سهيل» مفعول «ترى» أي: «أما ترى مكان سهيل طالعاً» آخره:

.... نَجْمٌ يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعاً

وإنما بنيت على الضم كالغايات؛ لأنها غالبة الإضافة إلى الجملة، والمضاف إلى الجملة في الحقيقة مضاف إلى المصدر الذي تضمنته الجملة، فهي وإن كانت في الظاهر مضافة الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوف ما أضيفت إليه، فبنيت على الضم مثلها، ومع الإضافة إلى المفرد يعربه بعضهم، لزوال علة البناء أي: الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

---

[١] وغير خبر «ليس» أي: ليس الجائي غيره. وقال الأخفش: يجوز أن يكون اسمه، كذا في الرضي.

[٢] الأعجب أن يقال: لأن «حسب» بمعنى «لا غير»؛ إذ لا فرق بين أن يقال: «جاء زيد فحسب» وبين أن يقال: «جاء زيد لا غير»، والغفلة عن هذا الوجه أعجب، وليت شعري أنه لم لم يجعل حسب مناسباً للغايات في الإبهام؛ لأنه لإبهامه لا يتعرف كـ«غير».

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («إِذَا»[١]) زمانية كانت أو مكانية، وإنما بنيت لما ذكرنا في «حيث»[٢] (وَهِيَ) إذا كانت[٣] زمانية (لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي: للزمان المستقبل، وإن كانت داخلاً على الماضي، وذلك لأن الأصل في استعمالها أن يكون لزمان من أزمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم، والدليل عليه استعمالها في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: «إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ»، وقوله تعالى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾[٤]، ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علام الغيوب بالأمور المتوقعة، وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ بَيْنَ السَّدَّيْنِ﴾[٥]، و﴿حَتَّى إِذَا سَاوَى بَيْنَ الصَّدَفَيْنِ﴾[٦]، و﴿حَتَّى إِذَا جَعَلَهُ نَاراً﴾[٧].

(وَفِيهَا) أي: في «إذا» (مَعْنَى الشَّرْطِ) وهو ترتب مضمون جملة على أخرى[٨]،

---

[١] الحكم ببناء؛ إذ استدلال من غير شاهد الاستعمال يقاس في الحكم ببنائها على ما يشاهد بنائها مما يشاركها في موجب البناء بخلاف «متى وأين أنى وكيف»، فإن عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى «إذا» هو الشرط عند الأكثرين، وفي «إذا» الجزاء عند الأكثرين. والرضي رجح قولهم فيما سوى «إذا»، واختار التفصيل في «إذا» بأنه إذا قصد به معنى الشرط، فالقول قولهم وإن جرد لمعنى الظرفية، فالعامل ما هو في موقع الجزاء.

[٢] في الرضي: وأما إذا ففيها خلاف هل هي مضافة إلى الشرط أو لا، انتهى. فالدليل المذكور في «حيث» إنما يجري على مذهب من قال بإضافتها إلى الشرط، وأنها ظرف للجزاء كما هو المشهور. وأما على القول بأنها مقطوعة عنها، والعامل فيها الشرط فلا، والأولى ما قاله الشيخ ابن الحاجب: إنما بني «حيث وإذ وإذا»؛ لأنها موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة أو زمانه، فشابهت الموصولات في احتياجها إلى الجملة.

[٣] إشارة إلى أن قوله: للمستقبل خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكماً كالأحكام المذكورة بعده بالواو، ولا يصح جعله حالاً ولا صفة؛ لأن «إذا» من الظروف المبنية سواء كان للمستقبل أو للماضي أو للحال أو للاستمرار، فإذا لا يكون شيئاً منهما. وقيل: الجملة معترضة، فلا حاجة إلى تقدير العطف، لكن كونه حكماً كسائر الأحكام يزيف الاعتراض.

[٤] سورة التكوير: ١.

[٥] سورة الكهف: ٩٣.

[٦] سورة الكهف: ٩٦.

[٧] سورة الكهف: ٩٦.

[٨] لكن يفرق بين تضمين «إذا» وسائر أسماء الشرط من «متى» ونظائرها، فإن «إذا» غير راسخة في معنى الشرط، ولا عراقة لها فيه. ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فاء وإذا كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ

فتضمنت حرف الشرط، فهذا علة أخرى لبنائها (فَلِذَلِكَ) أي: لكون معنى الشرط فيها[١] (اخْتِيرَ) أي: جعل مختاراً (بَعْدَهَا الْفِعْلُ) لمناسبة الفعل الشرط، وجوّز الاسم أيضاً على الوجه الغير المختار، لعدم تأصلها في الشرط، مثل: «إِنْ ولَوْ».

(وَقَدْ تَكُونُ) أي: إذا (لِلْمُفَاجَأَةِ[٢]) مجردة عن الشرط، يقال: فَاجَأَه الأمرُ مفاجأَةً من قولهم: فَجِئْتُهُ فُجَاءَةً -بالضم والمد[٣]- إذا لقيته وأنت لا تشعر به (فَيَلْزَمُ[٤] الْمُبْتَدَأُ بَعْدَهَا) فرقاً بين «إذا» هذه، وبين «إذا» الشرطية، والمراد بلزوم المبتدأ غلبة وقوعه بعدها[٥]، فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الإضمار على شريطة التفسير نحو: «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ» أي: «فإذا السَّبُعُ وَاقِفٌ أَوْ حَاضِرٌ» على حذف الخبر، والعامل في «إذا» هذه[٦] معنى المفاجاة، وهو عامل لا يظهر قد استغنوا

يَغْفِرُونَ﴾ (الشورى:٣٧)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ (الشورى:٣٩). ويجيء جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ، نحو قوله: إذ الخصم أبزى مائل الرأس أنكب، ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها، والمصنف أشار إلى ضعف معنى الشرط فيها بقوله: وفيها معنى الشرط، تأمل.

[١] الأولى أن يراد بقوله: ولذلك ولكون معنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله: «وفيها معنى الشرط» قوله: اختير بعدها الفعل، ولم يجب كما في «متى» وأخواتها، والذي يستفاد من الرضي أن مجيء الاسم بعدها شاذ.

[٢] ولا يحتاج إلى جواب، ولا يقع في الابتداء، ومعناها الحال لا الاستقبال، والأكثر توافقه بحال أنت فيها، قال: وقد تراخى كقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ إِذَا أَنْتُمْ بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ (الروم:٢٠)، وهو حرف عند الكوفيين والأخفش. ولا محل لها من الإعراب، وظرف عند غيرهم مكان أو زمان كما سيجيء.

[٣] يعني: من حد سمع ومنع، وإنما قيد الفجأة بالضم والمد؛ لأن الفجاءة كالضرة مصدر فجأه من الحدين بمعنى أخذه بغتة.

[٤] أي: على أحد الأقوال، فإن فيه ثلاثة أقوال: الأول: اختصاصها بالاسمية. والثاني: جواز دخولها على الاسمية والفعلية.

والثالث: إذا قرنت بـ«قد» يجوز دخولها عليه، وإن لم تقترن فيمتنع، كذا في التحفة. فحينئذ لا تنافي بين هذا وبين ما سبق في شريطة التفسير، ولا حاجة إلى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح، ولا إلى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير.

[٥] هذا بعيد. وقيل: لزوم المبتدأ في غير باب الإضمار على شريطة التفسير.

[٦] أي: ذهب إليه الزمخشري وابن الحاجب، وعند غيرهم الخبر المذكور في نحو: «خرجت فإذا زيد جالس» أو المقدر في نحو: «فإذا السبع» أي: حاضر، وإن قدرت أنها الخبر فعاملها مستقر، كذا في

عن إظهاره، لقوة ما فيه من الدلالة عليه، وأما الفاء، فهي للسببية[١]، فإن مفاجاةَ السبع مسببة عن الخروج.

قيل[٢]: والأقرب إلى التحقيق أنها للعطف من جهة المعنى، أي: «خَرَجْتُ فَفَاجَأْتُ»، وحاصل المعنى: «خَرَجْتُ فَفَاجَأْتُ زَمَانَ وُقُوفِ السَّبُعِ»، كما هو مذهب الزجاج من أن «إذا» هذه زمانية، أو مكان وقوف السبع، كما ذهب إليه المبرد، فإنها عنده مكانية، وقوله: «زمان وقوف السبع أو مكانه» مفعول فيه لـ«فَاجَأْتُ» لا مفعول به، وإلا لم يبق «إذا» ظرفية[٣]، بل تصير اسمية، بل المفعول به محذوف أي: فَاجَأْتُ في زمانِ وقوفِ السَّبُعِ أو مكانِهِ إياه؛ أي: السبع.

وقد يكون لمجرد الزمان، نحو: «أَتَيْتُكَ إِذَا احْمَرَّ الْبُسْرُ» أي: وقت احمرار البُسر.

وقد يستعمل اسماً مجرداً عن معنى الظرفية في نحو: «إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ إِذَا يَقْعُدُ عَمْرٌو»، وقد سبقت إليه إشارة.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («إِذْ») الكائنة (لِلْمَاضِي[٤]) وبناؤها لما مر في «حَيْثُ»، أو لكون وضعها وضع الحروف، وقد تجيء للمستقبل[٥] كقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ. إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[٦].

المغني. وعلى جميع التقادير «إذا» مقطوعة عن الإضافة، وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج إلى تقدير المضاف إذا كان خبراً عن الجثة نحو: «خرجت فإذا السبع» أي: إذا حضور السبع.

[١] حذراً من لزوم عطف الاسمية على الفعلية.

[٢] قائله الشيخ الرضي. ويؤيده وقوع «ثم» موقع الفاء في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَنْتُم بَشَرٌ تَنْتَشِرُونَ﴾ (الروم:٢٠).

[٣] وقد سبق أنه قال الرضي: أنا لم أعثر على «إذا» مجردة عن معنى الظرفية، ولا ينبغي أن يتوهم أنه أراد أن عدم بنائها ظرفية لا تصح في المقام؛ لأنها عدت من الظروف المبنية، فلا بد له من الظرفية؛ لأن «مذ ومنذ» قد عدا منه مع أنهما مبتدآن عند الجمهور.

[٤] قدر المتعلق معرفاً باللام على أنه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة، فإنها تكون حالًا قيداً للعامل. وأما تقدير المبتدأ وإن كان صحيحاً، لكن غير ممدوح.

[٥] بتجرده عن الماضي، واستعمال المطلق في المقيد.

[٦] سورة غافر: ٧٠-٧١.

وذلك لتنزيل المستقل منزلة الماضي لكونه من أخبار من عنده المستقبل كالماضي، فتأمل. ويمكن منع كونه في الآية للمستقبل لجواز أن يكون لمطلق الوقت كأنه قيل: فسوف يعلمون زمان الأغلال

(وَيَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلَتَانِ) الاسمية والفعلية[١] لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية، مثل: «كَانَ ذَلِكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ زَيْدٌ».

وقد يجيء للمفاجأة، نحو: «خَرَجْتُ فَإِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ»[٢]، ولقلة مجيئها لم يذكرها المصنف.

(وَمِنْهَا: «أَيْنَ» وَ«أَنَّى») فهما (لِلْمَكَانِ[٣] اسْتِفْهَاماً وَشَرْطاً) أي: حال كونهما للاستفهام والشرط[٤]، وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام أو الشرط، نحو: «أَيْنَ زَيْدٌ؟ وَأَيْنَ تَكُنْ أَكُنْ، وَأَنَّى زَيْدٌ؟ وَأَنَّى تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

وقد جاء «أَنَّي زَيْدٌ؟» بمعنى: كَيْفَ، و«أَنَّى الْقِتَالُ؟» بمعنى: مَتَى[٥].

(وَ) منها: («مَتَى» لِلزَّمَانِ فِيهِمَا) أي: في الاستفهام والشرط، نحو: «مَتَى الْقِتَالُ، وَمَتَى تَخْرُجْ أَخْرُجْ».

(وَ) منها: («أَيَّانَ» لِلزَّمَانِ اسْتِفْهَاماً[٦]) مثل: «مَتَى» نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾[٧]، والفرق بينهما أن «أَيَّانَ» مختص بالأمور العظام وبالمستقبل، فلا يقال: «أَيَّانَ يَوْمُ قِيَامِ زَيْدٍ؟» و«أَيَّانَ قَدِمَ الْحَاجُّ؟» بخلاف «متى» فإنه غير مختص بهما، والمشهور فتح

في أعناقهم، فهم كونه مستقبلاً بقرينة فسوف يعلمون.

[١] التي فعلها ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط. وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ (التوبة:٤٠).

[٢] في الرضي: والأغلب مجيء «إذ» في جواب «بينما»، و«إذا» في جواب «بينا»، ولا يجيء بعد «إذ» المفاجأة إلا الفعل الماضي وبعد «إذا» المفاجأة إلا الاسمية. وقد يجيء «إذ» للمفاجأة في غير جواب «بينما وبينا» نحو قولك: كنت واقفاً إذ جاءني عمرو وفي الباب وهما يعني: «إذ وإذا» كائنتين للمفاجأة، ويختص الأولى بالفعلية والثانية بالاسمية إيقاعاً للمخالفة بينهما أو بين الزمانية.

[٣] قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل، أعني: استفهاماً وشرطاً وجعله صفة وإن كان صحيحاً، لكن جعله حكماً مستقلاً ألصق بالقلب.

[٤] كأنه جعل استفهاماً حالًا منهما مسامحة بتقدير ذاتي استفهام؛ لأن الاستفهام معناهما. والأظهر أن المصنف جعله ظرفاً يدل عليه.

[٥] ولا يجيء بمعنى «متى وكيف» إلا وبعده فعل.

[٦] وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط. وأجاز ذلك بعض المتأخرين وهو غير مسموع، والاستفهام بـ«كيف» عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز بالتركيب الصحيح في جواب «كيف زيد؟».

[٧] سورة الذريات: ١٢.

الهمزة والنون، وقد جاء كسرهما أيضاً.

(وَ) منها: («كَيْفَ») الكائنة (لِلْحَالِ اسْتِفْهَاماً) أي: حال الشيء وصفته، فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهمه بعض الشارحين.

قال صاحب المفصل: و«كيف» جار مجرى الظروف، ومعناه السؤال عن الحال، تقول: «كَيْفَ زَيْدٌ؟» أي: على أيِّ حال هو.

ويستعمل للشرط مع «ما» على ضعف عند البصريين، نحو: «كَيْفَمَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، أي: على أي هيئة تَجْلِسُ أَجْلِسُ، ومطلقاً عند الكوفيين نحو: «كَيْفَ تَجْلِسْ أَجْلِسْ»، فإن كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية[١] عنه، وإن كان بعده فعل مثل: «كَيْفَ جِئْتَ؟» فهو في محل النصب على الحالية[٢]، أي: على أي حال جئت أراكباً أو ماشياً؟

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («مُذْ» وَ«مُنْذُ»[٣]) وإنما بنيتا لموافقتهما[٤] «مذ ومنذ» الحرفين.

---

[١] إذ لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وإن دخل نحو: «كيف أصبحت؟ وكيف تعلم زيداً؟ فـ«كيف» منصوب المحل خبراً أو مفعولاً ثانياً لتلك الناسخ، كذا في الرضي.

[٢] ويجوز أن يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك الفعل، فكان معنى كيف يقوم زيد؟ يقوم زيد قياماً حاصلاً على أي صفة.

[٣] قيل: إنهما كلمتان برأسهما؛ إذ الأصل في الحرف وما يشبهه عدم التصرف. وقيل: أصل «مذ منذ» بدليل «منيذ»، وإنه يضم الذال لالتقاء الساكنين.

[٤] قال الرضي: الأخفش والحجازيون يجرون بهما مطلقاً، والكوفيون: يرفعون بهما مطلقاً، وأكثر العرب يجرون بهما في الزمان الحاضر اتفاقاً، وإنما الخلاف بينهم في الحر بهما في الزمان الماضي، ولا يستعملان في المستقبل اتفاقاً. وإذا جر بهما فقيل: إنهما اسمان مضافان، والصحيح أنهما حرفا جر بمعنى «من» لابتداء الغاية إذا كان الزمان ماضياً معرفة نحو: «ما رأيته مذ اليوم» وبمعنى «في» إن كان حاضراً معرفة نحو: «ما رأيته مذ الليلة»، وبمعنى «من وإلى» جميعاً، فيدخلان على الزمان الذي وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه. وذلك إذا كان الزمان نكرة نحو: «ما رأيته مذ أربعة أيام»، ثم إن المصنف ذكر في بنائهما ثلاثة أوجه: الأول: في شرح الكافية: وهو أنه وضع «مذ» وضع الحرف، وحمل «منذ» عليه لاتفاقهما في المعنى. والثاني: ما في شرح المفصل: وهو ما ذكره في الشرح.والثالث: ما ذكره فيهما: وهو أنها مقطوعة الإضافة مرادة في المعنى. ولذلك بنيت «منذ» على الضم كما بني ما قطع عن الإضافة، ألا ترى أن قولك: «منذ يوم الجمعة»، معناه: أول المدة فهو يتضمن المضاف إليه كتضمن قبل عند القطع إلا أنه لم يأت إلا مبنيّاً؛ لأنه لم يذكر المضاف إليه معه أبداً بخلاف قبل.

وتكونان تارةً (بِمَعْنَى: «أَوَّلِ الْمُدَّةِ») أي: أول مدة زمان الفعل[١] المتقدم عليهما، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ -أَوْ مُنْذُ- يَوْم الجُمُعَةِ» أي: أول مدة زمان عدم رؤيته يوم الجمعة (فَيَلِيهِمَا) أي: يقع بعدهما، أي: بعد «مُذْ ومُنْذُ» (الْمُفْرَدُ) أي: الاسم المفرد[٢]، لا المثنى والمجموع حقيقةً كالمثال المتقدم، أو حكماً نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ صَاحَبْنَا فِيهِمَا» أي: أول مدة عدم رؤيته هذان اليومان، فما دام لا يلاحظ «هذان اليومان» أمراً واحداً[٣] لا يحكم عليهما بأولية المدة؛ لأن أول المدة إنما يكون أمراً واحداً لا شيئين أو أشياء، فالمثنى والمجموع إذا وقعا أول المدة يكونان في حكم المفرد (الْمَعْرِفَةُ) حقيقةً كالمثال المتقدم، أو حكماً نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمٌ لَقِيْتَنِي فِيهِ» لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة، وإنما كان التعيين مقصوداً؛ لأنه لا فائدة في جعل الوقت المجهول أول مدة فعل؛ لأن أولية وقت ما لزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة.

(وَ) تارةً تكونان (بِمَعْنَى: «جَمِيعِ الْمُدَّةِ») أي: جميع مدة زمان الفعل (فَيَلِيهِمَا) أي: «مُذْ ومُنْذُ» (الْمَقْصُودُ) أي: الزمان الذي[٤] قصد بيانه حال كونه متلبساً (بِالْعَدَدِ[٥]) أي: بعدده المستغرق جميع أجزائه بحيث لا يشذ منه شيء، نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» أي: جميعُ أجزاءِ مدةِ زمانِ عدمِ رؤيتِه يومان؛ لا أزيد ولا أنقص.

---

[١] فاللام في المدة للعهد أو عوض عن المضاف إليه. وما قيل: إن معناه أول المدة مطلقاً، وتعين كونها بأول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من سبق ذكر الفعل، فلا حاجة إلى التأويلين، فإنما يصح لو ثبت استعمالهما في أول المدة مطلقاً، وليس كذلك، فإنهما لا يستعملان إلا في أول مدة الفعل المتقدم، والوضع إنما يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال.

[٢] الدال على الوحدة لا المثنى، والمجموع وما في حكمهما مما يدل على التعدد، فلا يرد «ما رأيته مذ ثلاثة أيام»؛ لأنه في حكم المجموع.

[٣] بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة في المثال المذكور، ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة.

[٤] يعني: أن الباء ليست صلة المقصود، وإلا لكان الواجب المقصود به العدد؛ لأنك قصدت بقولك: يومان عدد اثنين لا أنك قصدت بالعدد يومين. وما قيل: إن المعنى الذي قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظة، فيليهما لأنه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد إلا تجوزاً.

[٥] جعل الباء في قوله: بالعدد للمصاحبة، وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما قاله الرضي: إنه لو لم يؤول بهذا الكلام لكان العبارة، فيليهما المقصود به العدد. قلت: المراد بالعدد اسم العدد بقرينة جعله مقصوداً به، والكون مقصوداً به شأن اللفظ، وإنما شأن المعنى كونه مقصوداً. واختار المقصود بالعدد على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة، نحو: «ما رأيته منذ يوم، ومذ يومان، ومذ أيام»؛ لأنها ليست أعداداً، لكنها تفيد المقصود بالعدد من تعيين الآحاد.

(وَقَدْ يَقَعُ[١]) بعدهما (الْمَصْدَرُ) نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابُكَ» (أَوْ الْفِعْلُ[٢]) نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَبْتَ» (أَوْ «أَنْ») أي: ما كتب في هذه الصورة مثقلة كانت أو مخففة نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنَّكَ ذَاهِبٌ» أو «مَا خَرَجْتُ مُذْ أَنْ ذَهَبْتَ» أو الجملة الاسمية نحو: «مَا خَرَجْتُ مُذْ زَيْدٌ مُسَافِرٌ» ولم يذكره لقلته (فَيُقَدَّرُ) بعدهما (زَمَانٌ مُضَافٌ[٣]) إلى أحد هذه الأمور ليصح حمل ما بعدهما عليهما، فكان التقدير في «مَا خَرَجْتُ مُذْ ذَهَابُكَ»: مذ زمانُ ذهابِك، وعلى هذا القياس فيما بقي.

(وَهُوَ) أي: كل واحد من «مذ ومنذ» اسمين (مُبْتَدَأٌ) وهما معرفتان لكونهما في تأويل الإضافة؛ لأنهما إما بمعنى: «أول المدة»، أو «جميع المدة» (وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ) أي: خبر كل منهما ما يقع بعده (خِلاَفاً لِلزَّجَّاجِ)، فإنهما عنده خبر المبتدأ، والمبتدأ ما بعدهما.

ويرد عليه[٤] أنه يلزم أن يكون المبتدأ في مثل قولك: «مذ يومان» نكرة، والخبر

---

[١] معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه أي: يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان، وقد يقع بعدهما المصدر.

[٢] الأولى: أو الجملة ليعلم أن الزمان المقدر مضاف إلى الجملة لا إلى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته.

[٣] هو زمان أو ساعة أو وقت أو يوم أو ليلة لو ساعدهما القرينة، فلهذا أنكر الزمان لم يقل: فيقدر الزمان المضاف.

[٤] قال المصنف رحمه الله عليه: وهذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ. أما المعنى فلأنك تخبر عن أول المدة أو جميع المدة بأنها يوم الجمعة أو يومان لا العكس. وأما اللفظ فلما ذكره الشارح رحمه الله. وتقديم الظرف إنما يكون مصححاً إذا كان الظرف المقدم ظرفاً للمبتدأ، كقولك: «في الدار رجل»، وفيما نحن فيه ليس كذلك. وتفصيل المقام أن لـ«مذ ومنذ» ثلاث حالات:
إحداها: أن يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى «من» إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى «في» إن كان الزمان حاضراً، وبمعنى «من وإلى» جميعاً إن كان معدوداً.
وثانيتها: أن يليهما اسم مرفوع نحو: «مذ يوم الخميس ومنذ يومان ذهابك».
وثالثها: أن يليهما جملة فعلية واسمية. فقال البصريون: إنهما مبتدآن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما إذا كان ما بعدهما اسم زمان، نحو: «مذ يوم الجمعة»، وتقدير زمان فيما إذا كان ما بعدهما مصدراً أو جملة فقولنا: «ما رأيته مذ يوم الجمعة أو يومان» جملتان، والثانية مفسرة للأولى، فلذا لم يعطف عليه وإن جاز العطف فيما هو بمعناه نحو: «ما رأيته» وأول مدة عدم رؤيتي يوم الجمعة. وقال الكوفيون: إنهما ظرفان، فإن لما قبلهما مضافان إلى جملة مصرح بجزأيها إذا كان بعدهما جملة، ومحذوف أحد جزأيها إذا كان بعدهما مفرد نحو: «ما رأيته مذ يوم الجمعة»، ومنذ ذهابك أي: مذ كان يوم الجمعة، ومنذ كان ذهابك، فقولنا: «ما رأيته مذ يوم الجمعة» جملة واحدة، قال صاحب

معرفة[١]، وذلك غير جائز.

واعلم أنهما إذا كانا مبتدأ أو خبراً فهما اسمان صريحان لا ظرفان، فلا يصح عدهما من الظروف المبنية، إلا أن يراد بظرفيتهما كونهما من أسماء الزمان، لا أنهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم.

(وَمِنْهَا) أي: من الظروف المبنية («لَدَى») بالألف المقصورة[٢] (وَ«لَدُنْ») بفتح اللام، وضم الدال، وسكون النون (وَقَدْ جَاءَ «لَدْنِ») بفتح اللام، وسكون الدال، وكسر النون (وَ«لَدَنْ») بفتح اللام والدال، وسكون النون (وَ«لُدْنِ») بضم اللام، وسكون الدال، وكسر النون (وَ«لَدْ») بفتح اللام، وسكون الدال (وَ«لُدْ») بضم اللام، وسكون الدال (وَ«لَدُ») بفتح اللام، وضم الدال، وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه.

وكلها بمعنى: «عند»[٣]، والفرق أنه يقال: «الْمَالُ عِنْدَ زَيْدٍ» فيما يحضر عنده

التسهيل: وإنما اخترته؛ لأن فيه إجراء «مذ ومنذ» على طريقة واحدة، وهي كونهما ظرفين مضافين إلى جملة بعدهما مع صحة المعنى، فهو أولى من اختلاف الاستعمال. وفيه تخليص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعى التنكر، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف. وفيه تخليص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة غير رابط ظاهر ولا مقدر، انتهى. وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين.

[١] ويمكن دفع الفساد الثاني بجعل «مذ» بمعنى جميع مدة زمان «ما رأيته فيه»، ويريد عليه أيضاً أنه يلزم تأخير المبتدأ فيما كان معرفتين في «ما رأيته مذ يوم الجمعة»، ويندفع بما ذكر في الجواب، والله تعالى أعلم بالصواب.

[٢] وهو بمعنى «عند»، فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد لموافقتها في بعض الحروف بـ«لدن» مع عدم الموافقة في المعنى؛ إذ «لدن» بمعنى «من عند»، فهو متضمن لمعنى «من»، فلذا بني، ولا يرد عدم الجهة لبناء «من لدن» حينئذ؛ لأنه يكفي بجهة البناء كون «لدن» في «من لدن» على لفظ ما هو مبني على أنه لا يوجب دخول «من» عليه عدم تضمنه لمعناه لجواز أن يكون الدخول للتأكيد.

[٣] أي: كلها مشتركة في هذا المعنى إلا أن «لدن» ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء، فلذا يلزمها من ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدرة فهي بمعنى «من عند». وأما لدى فهو بمعنى «عند» ولا يلزمه معنى الابتداء، كذا في الرضي. وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل: إن بناء «لدن» لتضمنه معنى «من»؛ لأن لزوم «من» معها ظاهرة أو مقدرة ينافي التضمن كما في أسماء الشرط والاستفهام. وقال في شرح التسهيل للفاضل المصري: «لدن» مبنية لشبهها بالحروف في لزومها استعمالاً واحداً، وهو كونها مبتدأ غاية، وامتنع الإخبار عنها وبها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند ولدى»، فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى «عند» القرب حسّاً أو معنى نحو: «عندي أنك غني»، وربما فتحت عينها أو ضمت، ويلزمها النصب إلا إذا انجرت بـ«من» كذا في الرضي.

وفيما في خزائنه؛ وإن كان غائباً عنه، ولا يقال: «المالُ لَدَى زيدٍ، أو لَدُنْ زَيْدٍ»، إلا فيما يحضر عنده.

وحكمها أن يجر بها[١] على الإضافة نحو: «المالُ لدى زيدٍ»، وقد ينصب في بعض لغات العرب بـ«لَدُنْ» خاصة «غُدْوَةً» خاصة سماعاً تشبيهاً لنونها بنون التنوين في مثل: «رطلٌ زيتاً»، ولذلك[٢] يحذف عنها ويثبت[٣]، ولكون[٤] «غُدْوَة» أكثر استعمالًا من «سُحْرَة»[٥] وغيرها.

(وَمِنْهَا: «قَطُّ») مفتوح القاف، ومضموم الطاء المشددة، وهذه أشهر لغاته، وقد يخفف الطاء المضمومة، وقد يضم القاف اتباعاً لضمة الطاء المشددة أو المخففة، وقد جاء «قَطُّ» ساكنة الطاء مثل: «قَطْ» الذي هو اسم فعل، فهذه خمس لغات كلها (لِلْمَاضِي الْمَنْفِيِّ) أي: لأجل الفعل[٦] الماضي المنفي، أو الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه؛ ليستغرق النفي جميع الأزمنة الماضية نحو: «مَا رَأَيْتُهُ قَطُّ»، وبناء المخففة[٧] لوضعه وضع الحروف، وبناء المشددة لمشابهتها لأختها المخففة، وقيل: حمل على أخته «عَوْضُ».

(وَمِنْهَا: «عَوْضُ») بفتح العين، وضم الضاد، وقد جاء فتح الضاد وكسرها (لِلْمُسْتَقْبَلِ) أي: لأجل الفعل المستقبل (الْمَنْفِيِّ) أو الزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الأزمنة المستقبلة نحو: «لاَ أَرَاهُ عوضُ»، وبناء «عوضُ»

---

[١] إما لفظاً إن كان مفرداً أو تقديراً إن كان جملة.

[٢] أي: لكون نونه مشبهاً بالتنوين بحذف «من لدن» تارة، ويثبت أخرى.

[٣] هذا إذا كان نصب غدوة قبل الحذف. أما إذا كان الحذف قبله فيقال: شبه نونها بنون التنوين؛ لأنها تثبت تارة، وتحذف تارة.

[٤] عطف على تشبيهاً من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة.

[٥] بضم السين وسكون الحاء السحر الأعلى، والسحر قبيل الصبح، كذا في القاموس.

[٦] في هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر، وهو كونه صلة الوضع، كما مر في أمثاله وإبقاء الماضي المنفي على معناه المتبادر، فهو أقل تصرفاً مما في التوجيه الثاني إبقاء اللام على المتبادر، وجعل الماضي صفة الزمان، وإسناد المنفي إليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيّاً، وربما استعمل «قط» في النفي. وقد استعمل بدونه لفظاً ومعنى نحو: «كنت أراه قط» أي: دائماً. وقد استعمل بدونه لفظاً لا معنى نحو: «هل رأيت الذئب قط».

[٧] وقيل: لتضمنه معنى «في». ومعنى «من» الاستغراقية على سبيل اللزوم.

على الضم لكونه مقطوعاً من الإضافة[١] كـ«قَبْلُ وبَعْدُ» بدليل إعرابه[٢] مع المضاف إليه[٣] نحو: «عَوْضُ العَائِضِينَ» أي: دهر الداهرين، ومعنى «الداهر والعائض»: الذي يبقى على وجه الدهر.

(وَالظُّرُوفُ الْمُضَافَةُ إِلَى الْجُمْلَةِ وَ) إلى كلمة (إِذْ) المضافة إلى الجملة (يَجُوزُ بِنَاؤُهَا) لاكتسابها البناء من المضاف إليه ولو بواسطة (عَلَى الْفَتْحِ) للخفة، نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[٥] فيمن قرأ بالفتح، ويجوز إعرابها أيضاً لكونها أسماء مستحقة للإعراب، ولا يجب اكتساب المضاف إلى المبني البناء منه.

(كَذَلِكَ) أي: كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والإعراب («مِثْلُ» وَ«غَيْرُ») مذكورين (مَعَ «مَا» وَ«أَنْ») مخففة أو مشددة، مثل: «قِيَامِي مِثْلُ مَا قَامَ زَيْدٌ» و«قِيَامِي مِثْلُ أَنْ يَقُومَ أَوْ مِثْلُ أَنَّكَ تَقُومُ»؛ لمشابهتهما الظروف المضافة إلى الجملة نحو: «إذا وحَيْثُ»، وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف، ويجوز إعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للإعراب.

[المعرفة والنكرة]

(الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكِرَةُ[٦]) أي: هذا باب بيان المعرفة والنكرة من أقسام الاسم[٧].

---

[١] هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات.

[٢] فإن الإضافة إلى المفرد ترجح جانب الإعراب لاختصاص فائدته من التعريف التخصيص والتخفيف بالمعرب. وإذا تعرب الغايات عند الإضافة إلى المفرد، فالقول بأنه يجوز أن يكون عوض المضاف مبنيّاً مفتوحاً؛ لأنه جاء فيه الفتح لا معرباً منصوباً كما وهم ليس بشيء.

[٣] الدليل غير محكم لجواز أن يكون ما يرى منصوباً ومفتوحاً بالبناء؛ لأن «عوض» جاء مفتوحاً ومجيئه مكسوراً ومفتوحاً يبعده عن كونه مقطوعاً عن الإضافة؛ لأن نظائره لا يكون إلا مضموماً.

[٤] سورة المائدة: ١١٩.

[٥] سورة هود: ٦٦.

[٦] هذا باب بيان المعرفة والنكرة أتى بهما معرفتين؛ لأنهما لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتان، وكان كثرة احتياج المباحث المقدمة إليهما داعية إلى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف إلا أنه أخرهما لتوقف معرفة بعض أقسام المعرفة على مباحث المبني إلى هذا المقام.

[٧] نبه بذلك على أنهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبني لبعد العهد بوضع جزئي بأن يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين، أو كلي بأن يلاحظ الموضوع بوجه أعم

(الْمَعْرِفَةُ: مَا) أي: اسم (وُضِعَ) بوضع جزئي [١] أو كلي (لِشَيْءٍ) متلبس (بِعَيْنِهِ) أي: بذاته المتعينة [٢] المعلومة للمتكلم والمخاطب [٣] المعهودة بينهما، فالشيء مقيداً بهذه المعلومية والمعهودية إذا وضع له اسم فهو المعرفة، وإذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة.

فقوله: «ما وضع لشيء» شامل للمعرفة والنكرة.

وقوله: «بعينه» يخرج به النكرة [٤].

(وَهِيَ) أي: المعرفة ستة أنواع بالاستقراء، وأشار [٥] بترتيبها في الذكر إلى ترتيبها [٦]

كما في المشتقات، فإن اسم الفاعل مثلاً موضوع لمن قام الفعل به، أو يلاحظ الموضوع له بوجه أعم كما في الحروف والمضمرات والمبهمات، فههنا أربعة احتمالات أن يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما، أو كلاهما بعمومهما، أو الموضوع يكون ملحوظاً بخصوصه، والموضوع له بعمومه أو بالعكس، ولا وجود للاحتمال الثاني.

[١] الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه ويسمى وضعاً خاصّاً أيضاً، والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بنفسه، أو الموضوع له بعنوان أعم كما يقال: لوحظ كل مشار إليه بعنوان المشار إليه، ووضع له بعينه اسم الإشارة، ويسمى وضعاً عامّاً أيضاً، فالأول: وضع عام لموضوع له عام، والثاني: وضع عام لموضوع له خاص.

[٢] فالعين بمعنى الذات كما في القاموس وغيره، وإضافته إلى الضمير للعهد، فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة، والعهد إنما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما، ولا بد في المعرفة من علم المتكلم؛ إذ لا يمكن إعلام المعهود بدون العلم به. في الإقليد: التعريف يتعلق إما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك: «لي بستان» وأنت تعرفه دون مخاطبك، أو بما لا يعرفانه نحو قولك: أنا في طلب غلام اشتد به، ولست تقصد به إلى معين، وبما يعرفانه نحو قولك: فعل الرجل كذا. وما قيل: إن المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه أنه لا بد فيها من معرفة المخاطب. وإنما زاد المعينة إشارة إلى أن ما وقع في عباراتهم في لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة.

[٣] لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال: حقيقة التعريف الإشارة إلى ما يعرفه المخاطب.

[٤] يبقى بعد النكرة التي كان علماً نكرت بالتأويل، وهو مما جعله الرضي عين هذا التعريف، فعدل عنه إلى ما لا يحتمل المقام بيانه، ولا يبعد أن يقال: إطلاق النكرة عليه تجوز لما أنه في حكم النكرة، ويعامل به معاملتها.

[٥] وذلك بليغ، فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة. والإشارة إلى ترتيبها في المرتبة تصلح نكتة لذلك، فلتحمل عليه.

[٦] في المرتبة على ما اختاره. وتبع الزمخشري في ذلك، فإنه ذكرها في المفصل على هذا الترتيب إلا في المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع الأنواع، كما هو مذهب المبرد؛ لأن تعريفه في غيره. والزمخشري جعله في مرتبة المضاف، كما هو مذهب سيبويه.

بحسب المرتبة[١]:

فالأول: (الْمُضْمَرَاتُ) فإنها موضوعة[٢] بإزاء معان معينة مشخصة باعتبار أمر كلي، فإن الواضع لاحظ أوّلاً مفهوم المتكلم الواحد من حيث إنه يحكي عن نفسه مثلاً، وجعله آلة لملاحظة أفراده، ووضع لفظ «أنا» بإزاء كل واحد واحد من تلك الأفراد بخصوصه، بحيث لا يفاد ولا يفهم إلا واحد بخصوصه دون القدر المشترك، فيتعقل ذلك المشترك آلة للوضع، لا أنه الموضوع له، فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص[٣].

(وَ) الثاني: (الْأَعْلَامُ) المشخصة، كما إذا تصور ذات «زيد» ووضع لفظ «زيد» بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته[٤] أو الجنسية، كما إذا تصور مفهوم «الأسد» وهو الحيوان المفترس، ووضع بإزائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ «أسامة»، فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة، بخلاف ما إذا وضع لفظ «الأسد» بإزاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته، فإنه بهذا الاعتبار نكرة.

---

[١] تبع في ذلك الهندي، وليس بذاك، فإن المبهمات منها ما يساوي ذا اللام والمضاف إلى أحدها معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما يفرقه.

[٢] هذا على رأي المحققين المتأخرين. وأما على رأي المتقدمين فهي موضوعة لمعان كلية بشرط استعمالها في جزئياتها، فالمعنى الحقيقي مهجور بالكلية. وكذا الاختلاف في المبهمات والحروف.

[٣] كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي؛ لأن التحقيق أن الموضوع له جزئي إضافي فربما يكون كلياً، ومما ينبغي أن يعلم أن الوضع الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محقق المتأخرين والقدماء لم يعثروا عليه حتى المصنف، فيجعل معنى قوله: لشيء بِعينه لإفادة شيء بعينه. وقال الواضع: وضع المضمر مثلاً لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته، وشرط ألا يستعمل في مفهومه الكلي، فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال، واللام في قوله: لشيء ليس صلة الوضع بل غرضية، والشارح لما رأى إمكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به تعليماً لما هو الحق، ولم يلتفت إلى ما قصده به.

[٤] يتبادر منه لسابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب، والتحقيق ما عرفت، فلا تنس وكن من المتذكرين. ويشكل تصوير العلم الشخصي بأنه الذي تصور الذات بعينه، ووضع بإزائه بلفظ الله، فإنه لم يقع تصوره تعالى لغيره بشخصه، فلا يمكن وضعه إن كان الواضع غيره، وإن كان الواضع إياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي، وهو فهم الشخص بعينه، ويشكل بوضع الآباء الأعلام لأبنائهم في غيبة الأبناء قبل رؤيتهم، وبوضع العلم للشخص مع أنه يتبدل تشخصاته من أول عمره إلى آخره يوماً فيوماً، فلم يتصور مسمى علم بشخصه حين وضع العلم للمشخص، فإنه موضوع بمشخصاته المتبدلة من أول عمره إلى آخره، فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص.

(وَ) الثالث: (الْمُبْهَمَاتُ) يعني: أسماء الإشارات والموصولات[1]، وإنما سميت مبهمات؛ لأن اسم الإشارة من غير إشارة مبهم، وكذا الموصول من غير صلة، وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص، فإنها موضوعة بإزاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعاً عامّاً كليّاً، فإن الواضع إذا تعقل مثلاً معنى المشار إليه المفرد المذكور، وعين لفظاً بإزاء كل واحد من أفراد هذا المفهوم كان هذا وضعاً عامّاً؛ لأن التصور المعتبر فيه عام -وهو المشترك بين تلك الأفراد- والموضوع له خاص؛ لأن خصوصية كل واحد من تلك الأفراد، لا المفهوم المشترك بينها.

(وَ) الرابع والخامس: (مَا عُرِفَ بِاللاَّمِ) العهدية أو الجنسية أو الاستغراقية[2]. وإنما لم يقل: «ما دخله اللام» لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة[3] لتحسين اللفظ، والميم في: «لَيْسَ مِنَ امْبِرّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ» بَدِل من اللام[4]، فلا يعد ما دخلته قسماً آخر من المعارف (أَوْ) عرف (بِالنِّدَاءِ) نحو: «يَا رَجُلُ»[5] إذا قصد به معين، بخلاف «يَا رَجُلاً» لغير معين، فإنه نكرة، ولم يذكره المتقدمون؛ لرجوعه إلى ذي اللام[6]؛ إذ

---

[1] لعل وجه كون الموصول في مرتبة اسم الإشارة اشتراكهما في الإبهام والتعين بأمر خارج، أعني: الإشارة والصلة وتفاوتهما وضوحاً بحسب تفاوت الإشارة والصلة في الوضوح غير معتد به. وذهب الأخفش إلى أن ما فيه ال من الموصولات تعرف بها، وما ليست فيه ال كـ«من وما»، فتعرفه لأنه في معنى ما فيه ال، فالموصول على هذا في مرتبة ذي اللام. وإليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة.

[2] فيه أن اللام منحصرة في اللام العهدية الجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية، كما حقق في أول الكتاب، فتقسيمها إلى الجنسية والاستغراقية تقسيم الشيء إلى نفس الشيء، وتقسيمه، وكذا إلى العهدية والجنسية في وجه.

[3] هي فيما وجب تعريفه أو تنكيره في التسهيل. وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز لا غير ومضاف.

[4] فحينئذ سقط ما ذكره في قوله: من خواصه دخول اللام أنه لو قال: دخول حرف التعريف لكان شاملًا للميم إلا أنه لم يذكر الميم لعدم شهرته؛ لأنه إذا لم يكن حرف تعريف، بل بدلاً منه، فلا يشمله حرف التعريف أيضاً، كما لا يشمل الحروف المبدلة من اللام في قولك: الرحمن والصمد والرحيم إلى غير ذلك.

[5] أي: اسم الجنس الذي قصد به فرد معين، فإن تعريفه بالنداء. وأما العلم المنادى فتعريفه بالعلمية والنداء، أفاد زيادة الوضوح وهو المختار. وقيل: إنه عرف بالنداء بعد إزالة العلمية.

[6] وهو مذكور في المتون، وكأنه لم يكن في متنه أو هناك سهو كاتب، وكان أصله ولم يذكره المتقدمون لرجوعه إلى ذي اللام على ما في الهندي، ووجه كونه في الأصل يا أيها الرجل خفي، فالأظهر ما في الرضي، ومن لم يعده من النحويين، فلكونه فرع المضمرات؛ لأن تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب.

أصل «يَا رَجُلُ»[١]: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

(وَ) السادس: (الْمُضَافُ إِلَى أَحَدِهَا) أي: إلى أحد الأمور الخمسة المذكورة، ولا يستلزم صحة الإضافة إلى أحدها صحتها بالنسبة إلى كل واحد، فلا يرد أنها لا تصح إلا بالنسبة إلى الأربع الأوَل، فإن المنادى لا يضاف إليه.

قيل: كان عليه أن يقول: «والمضاف إلى المعرفة» ليدخل فيه المضاف إلى المضاف إلى المعرفة أيضاً مثل: «غُلامُ أَبِيكَ»؟

والجواب: أن المراد بالمضاف إلى أحدها أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة، ولا يخفى عليك نظراً إلى ما سبق أن المضاف إذا كان لفظ الغير أو المثل أو الشبه؛ فهو مستثنى من هذا الحكم[٢] (مَعْنًى) أي: إضافة معنى، يعني: إضافة معنوية.

فقوله: «معنى» مفعول مطلق بحذف مضاف. واحترز به عن المضاف إلى أحد هذه الأمور إضافة لفظية، فإنها لا تفيد تعريفاً.

ولما سبق تعريف المضمرات، والمهبمات، ومعنى المضاف إلى أحدها معنى ظاهر، والمعرف باللام والنداء مستغنٍ عن التعريف، خص العَلَم بالتعريف (وَ) قال (الْعَلَمُ) اسماً كان[٣] أو لقباً أو كنية؛ لأنه إن صدر بالأب أو الأم[٤] أو الابن أو البنت فهو كنية، وإلا فإن قصد به[٥] مدح أو ذم فهو اللقب، وإلا فهو الاسم (مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ بِعَيْنِهِ) شخصاً أو جنساً. واحترز به عن النكرات، والأعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين بغلبة

---

[١] يعني: أنه كان في الأصل معرفاً باللام، ثم توسل لندائه بأي، ثم حذف اللام، وأي لكثرة الاستعمال فصار: «يا رجل».

[٢] جزاء «إذا» والشرطية خبر «أن». ولو قال المصنف: وما عرف باللام والنداء والإضافة لكان أخصر وأتم، ولا يبعد أن يجعل المضاف مصدراً ميمياً في معنى الإضافة معطوفاً على اللام، فيكون في معنى، وما عرف بالإضافة معنى.

[٣] هذا معنى ثالث للاسم أخص من العلم، فله معان ثلاثة مترتبة في العموم، وقد عرفتها فاحفظها.

[٤] هكذا في كتب النحو، لكن قال صاحب القاموس: أبو العتابية ككراهية لقلب أبي إسحاق إسماعيل بن سويد لا كنيته، ووهم الجوهري هذا، فاحفظه، فإنه بديع.

[٥] أي: حين الوضع لا حين الاستعمال؛ لأنه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم، ولأنه قد يقصد بالاسم في الاستعمال المدح والذم إذا اشتهر المسمى في ضمنه بصفة مدح أو ذم نحو: حاتم، وقصد الواضع يفهم من كونه منقولاً من معناه الأصلي إلى المعنى العلمي، فإن المنقولات يلاحظ فيها المعاني الأصلية.

الاستعمال فيه داخلة في التعريف؛ لأن غلبة استعمال المستعمِلين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين، فكأَنَّ هؤلاء المستعمِلين وضعوا له ذلك (غَيْرَ مُتَنَاوِلٍ غَيْرَهُ) أي: حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه. واحترز به عن المعارف كلها[١].

وقوله: (بِوَضْعٍ وَاحِدٍ) أي: تناولاً بوضع واحد[٢]؛ لئلا يخرج الأعلام المشتركة[٣].

ولما أشار إلى ترتيب أنواع المعارف في الأعرفية بترتيبها في الذكر أراد التنبيه على ترتيب أصنافها فيما يكون[٤] فيه هذا الترتيب[٥]، فقال: (وَأَعْرَفُهَا) أي: أعرف المعارف، يعني: أقلها لبساً عند المخاطب من حيث أصنافها (الْمُضْمَرُ الْمُتَكَلِّمُ) لبعد وقوع الالتباس فيه.

(ثُمَّ) المضمر (الْمُخَاطَبُ[٦]) فإنه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم، ألا ترى أنك إذا قلت: «أنا» لم يلتبس بغيره، وإذا قلت: «أنت» جاز أن يلتبس بآخر، فيتوهم أن الخطاب له، وليس المراد بالأعرفية إلا كون المعرفة أبعد من اللبس.

ثم المضمر الغائب، ولم يذكره؛ لأنه علم من أعرفية المتكلم والمخاطب أنه أدون

---

[١] لو قال: ما وضع بوضع واحد لشيء واحد بعينه لكان أخصر وأوضح.

[٢] إشارة إلى أن قوله: بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفي، أعني: متناولًا لا بالنفي المستفاد من غير، فيكون داخلاً تحت المنفي، فيفيد عموم التعريف للأعلام المشتركة، وليس مقصوده أنه مفعول مطلق بتقدير «تناولاً» على ما وهم؛ إذ لا حاجة إليه على أنه بعد تقدير تناولاً متعلق به، فليكن أول الأمر متعلقاً بمتناولاً.

[٣] لا تقول قد خرج بقوله: غير متناول غيره الأعلام المشتركة، فقوله: بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج؛ لأنا نقول: ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد، فلا يخرج به الأعلام المشتركة، فافهم.

[٤] أي: في نوع يكون فيه هذا الترتيب أي: ترتيب الأصناف في نفسها؛ لأن المضاف يكون فيه هذا الترتيب.

[٥] يشعر بأنه لا ترتيب فيما بين أصناف المبهمات، وقد عرفت أن اسم الإشارة أعرف من الموصول، وبأنه لا ترتيب فيما بين أصناف المضاف إلى أحدها معنى، وتعريف المضاف بحسب تعريف المضاف إليه، فالأولى أن يقول: أراد التنبيه على ترتيب أصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب، ويحتاج إلى التنبيه.

[٦] ليس وجه كون المضمر المخاطب أعرف من النداء ظاهراً إلا أن يجعل تعريفه لكونه في الأصل معرفاً باللام.

منهما، واقتصر على بيان النسبة بين أصناف المضمرات، فإن سائر المعارف لا تفاوت بين أصنافها إلا المضاف إلى أحدها، فإن فيه تفاوتاً باعتبار تفاوت المضاف إليه، ولهذا ما أثبت التفاوت بين أصنافه بعد بيانه بين أنواع المضاف إليه وأصنافه، وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه، فإن فيه اختلافات كثيرة.

(وَالنَّكِرَةُ: مَا وُضِعَ لِشَيْءٍ لاَ بِعَيْنِهِ) أي: لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك.

فقوله: «ما وضع لشيء» شامل للمعرفة والنكرة.

وبقوله: «لا بعينه» خرجت المعرفة.

[أسماء العدد]

(أَسْمَاءُ الْعَدَدِ) إنما أفردها بالذكر؛ لأن لها أحكاماً خاصة ليست لغيرها، وهي (مَا وُضِعَ) أي: ألفاظ وضعت (لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الْأَشْيَاءِ) منفردة كانت تلك الآحاد أو مجتمعة[1]، فالأشياء هي المعدودات، وآحادها كل واحد واحد منها، وكمية الآحاد ما

---

[1] إشارة إلى جواب ذكره الهندي عن إشكال الرضي حيث قال: يخرج عنه الواحد والاثنان؛ لأنهما وإن وضعا للكمية، لكن لم يوضعا لكمية الآحاد، بل لكمية الواحد والاثنين. ومحصل الجواب: أن واحداً وضع لكمية آحاد الأشياء منفردة لا مجتمعة. ونحن نقول: قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام أن الجمع المحلى باللام يشمل كل واحد واحد كل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة، فلذا يصح استثناء أيهما شئت عنه فتقول: جاء العلماء إلا واحداً أو اثنين أو جماعة، فإنه في معنى جاءني كل واحد من العلماء، وكل اثنين وكل جماعة، والمضاف المستغرق كالمحلى باللام فآحاد الأشياء في معنى كل واحد منها، وكل اثني منها، وكل جماعة منها، فلا إشكال، ومما حققه الرضي أن الكمية كلمة نسبية أي الصفة المنسوبة إلى «كم»، وهو العدد المعين الذي يجاب به عن «كم»، فإن «كم» للسؤال عن معين، فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الألوف والمآت، ودخل رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين، فأخرج رجلاً ورجلين بإرادة ما وضع لكمية الشيء فحسب، ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها، كما ذكره الشارح هذا، وفي كون «كم» سؤالاً عن العدد المعين بحث كيف، ولا ينكر صحة الجواب عن "كم رجلاً عندك" بقولك: ألوف ومآت إلا أن يقال: هذا ليس جواباً عن السؤال بكم، بل اعترافاً بعدم العلم بما سئل عنه، وبيان ما سئل عنه بقدر الاستطاعة، ولا يشكل بالتنوين؛ لأن ما عبارة عن الاسم، فلا يتوهمن أن كم ليس مخصوصاً بالسؤال عن العدد، وإلا لم يكن المسامحة كمًّا لأن ذلك من التباس الكم الحكمي بكم اللغوي.

يجاب به إذا سئل عن واحد واحد أو عن أكثر من واحد من تلك المعدودات بـ«كم» والألفاظ الموضوعة بإزاء تلك الكميات، بأن يكون كل واحد منها موضوعاً لكمية واحدة منها أسماء العدد، فالواحد موضوع لكمية آحاد الأشياء إذا أخذت منفردة، فإذا سئل عن معدود معدود منها بـ«كم» هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها إذا أخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة، فإذا سئل عن معدودين معدودين بـ«كم» يجاب بالاثنين، وهكذا إلى ما لا نهاية له.

فظهر من هذا التقرير أن لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف؛ لأنهما من أسماء العدد في عرف النحاة، وإن لم يكونا عند بعض أهل الحساب من العدد[١]، ولما كان المتبادر من هذه العبارة أن نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر، لا ينتقض التعريف بمثل: «رَجُلٌ ورَجُلَيْنِ، وذِرَاعٌ وذِرَاعَيْنِ، ومَنٌّ ومَنَّيْنِ» حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط.

(**أُصُولُهَا**) أي: أصول أسماء العدد التي يتفرع منها باقيها: إما بإلحاق تاء التأنيث كـ«واحدة» و«اثنتان» أو بإسقاطها[٢] كـ«ثلاث» إلى «تسع»، أو بالتثنية كـ«مِائَتَيْنِ وأَلْفَيْنِ»، أو بالجمع كـ«مِئَات وأُلُوف وعِشْرين»، أو بالتركيب إضافياً كان كـ«ثلاثمائة»، وامتزاجيّاً كـ«خَمْسَةَ عَشَرَ»[٣]، أو بالعطف كـ«خَمْسَةٌ وَعِشْرِينَ» (**اثْنَتَا عَشَرَةَ كَلِمَةٍ: وَاحِدٌ إِلَى عَشْرَةٍ، وَمِائَةٌ، وَأَلْفٌ**).

---

[١] أي: وإن لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب من العدد. أما الواحد فليس بعدد عند أحد من الحساب؛ لأن العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض. وبعضهم استثنى من التعريف الزوج الأول فقال: إذا لم يكن الفرد الأول عدداً، ينبغي ألا يكون الزوج الأول عدداً أيضاً.

[٢] فإن الأصل في الثلاثة وأخواتها ثبوت التاء. في شرح التسهيل للفاضل المصري: الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كعزة وزمرة وأمة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة وقبيلة وفصيلة، فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق الأسماء التي هي بمنزلتها، فاستصحب الأصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته، وحذفت التاء مع المعدود المؤنث لتأخر رتبته، ويدل على أن أصلها التاء أن العرب إذا قصدت مجرد العدد تقول: ثلاثة نصف ستة. وفي الرضي: إنما وضعت على التأنيث في الأصل؛ لأن كل جمع إنما يصير مؤنثاً في كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر في نحو: رجال مؤنثاً بسبب عروض هذا العارض، فتأنيث العارض في نفسه أولى.

[٣] جعله الرضي من العطف؛ لأنه في الأصل بالعطف، والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الأصل، لكن الصواب أو تضمنياً لكان امتزاجياً.

(تَقُولُ) في الأعداد مذكرة، ومؤنثة، ومفردة، ومركبة، ومعطوفة: (وَاحِدٌ، وَاثْنَانِ[١]) في المفرد المذكر، وتثنيته (وَاحِدَةٌ، اثْنَتَانِ، وَثِنْتَانِ[٢]) في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس.

(وَ) تقول في المذكر (ثَلاثَةٌ إِلَى عَشَرَةَ بالتاء) لجماعة المذكر اعتباراً لتأنيث الجماعة، نحو: «ثَلاثَةُ رِجَالٍ إِلَى عَشَرَةُ رِجَالٍ» (وَثَلاثٌ إِلَى عَشَرَ بدونها) لجمع المؤنث فرقاً بين المذكر والمؤنث، نحو: «ثَلاثُ نِسْوَةٍ، وَعَشْرُ نِسْوَةٍ»، ولم يفعل الأمر بالعكس لكون المذكر أسبق.

وتقول إذا جاوزت عشراً («أَحَدَ عَشَرَ»[٣]، «اثْنَي عَشَرَ») في المذكر، نحو: «أَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً» («إِحْدَى عَشَرَةَ»، وَ«اثْنَتَا عَشَرَةَ»، و«ثِنْتَا عَشْرَةَ») في المؤنث، نحو: «إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً» على الأصل بتذكير المذكر وتأنيث المؤنث، وغير «الواحد» إلى «أحد»، و«الواحدة» إلى «إحدى» للتخفيف.

(وَ) تقول: (ثَلاثَةَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةَ عَشَرَ) في المذكر نحو: «ثَلاثَةَ عَشَرَ رَجُلاً» (ثَلاثَ عَشَرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ) في المؤنث نحو: «ثَلاثَ عَشْرَةَ امرَأَةً» إبقاءً للجزء الأول فيهما[٤] بحاله قبل التركيب، وتذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع تأنيثين من جنس

---

[١] سمي الواحدة واحداً إما لأنه الواحد بذاته، كما يجعل الضوء مضيئاً لذاته، وإما لأنه من الأنواع المتكررة، والراجح هو الثاني، وإليه أشار الرضي حيث قال: فالواحد بمعنى المنفرد، أي: العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود كسائر ألفاظ العدد فيقال: رجل واحد وقوم واحدون.

[٢] التاء في «اثنتان» للتأنيث، كما في ابنتان، واللام ياء محذوف، وفي «ثنتان» بدل من ذلك اللام، كما أنه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو، وإبدال التاء من الياء قليل، ومن الواو كثير.

[٣] الأحد أصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد، قلبت واوه ألفاً على سبيل الشذوذ عند الجميع، وفي إحدى كذلك عند غير المازني. وأما عنده فقلب الواو المكسورة في الأول قياس كالمضمومة، ولا يستعمل أحد ولا إحدى إلا في التنييف أو مضافين نحو: أحدهم وإحداهن، ولا يستعمل واحد وواحدة في التنييف إلا قليلاً.

[٤] حال من فاعل تقول: أي مبقياً لا مفعول له لعدم صحة التعليل. وكذا تذكير الثاني عطف عليه أي: تذكيراً للجزء الثاني في المؤنث، وكراهة مفعول له للتذكير أي: مورداً للجزء الثاني في المذكر لكراهة اجتماع التأنيثين، وما قيل: يلزم كون المفعول له معرفة، وهو غير جائز عند الجمهور فسهو، وقد وقع في التنزيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ (البقرة:١٩). وفي الرضي: ويعزى إلى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز، وقول حاتم: واغفر عوراء الكريم ادخاره قاض عليه.

واحد فيما هو كالكلمة الواحدة، بخلاف «إحدى عشرة، واثنتا عشرة» فإن التأنيث فيهما من جنسين. وأما تذكير الثاني في «أحد عشر واثنا عشر» فمحمول على التذكير في «ثلاثة عشر».

والتاء في «ثنتان» بدل من لام الكلمة[١]، فلم يتمحض للتأنيث، ولهذا حكمنا عليه بأنه جنس آخر من التأنيث، وفي «اثنتان» وإن كانت للتأنيث، إلا أنها حملت على «ثنتان».

وأما تأنيث الجزء الثاني في المؤنث؛ لأنه لما وجب[٢] تذكيره المذكر -لما عرفت- وجب تأنيثه للمؤنث لانتفاء المانع، وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث.

(وَتَمِيمٌ تُكَسِّرُ الشِّينَ) عند التركيب (فِي الْمُؤَنَّثُ) أي: من «عَشَرَة» تحرزاً عن توالي أربع فتحات مع ثقل التركيب في «إِحْدَى عَشَرَةَ، وَاثْنَتَا عَشَرَةَ»، أو خمس في «ثَلَاثَ عَشَرَةَ إِلَى تِسْعَ عَشَرَةَ» (وَالْحِجَازِيُّونَ يُسَكِّنُونَهَا) وهي اللغة الفصيحة؛ لأن السكون أخفُّ عن الفتح.

(وَ) تقول: (عِشْرُونَ وَأَخَوَاتِهَا) بكسر التاء؛ لأنه منصوب[٣] بالعطف على «عِشْرُونَ» المنصوب محلاً بمفعولية القول، وهي: «ثَلَاثُونَ وَأَرْبَعُونَ وَخَمْسُونَ إِلَى تِسْعِينَ» (فِيهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث من غير فرق، وهي عقود ثمانية.

وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود إلى عقد آخر (أَحَدٌ وَعِشْرُونَ) في المذكر (إِحْدَى وَعِشْرُونَ) في المؤنث، ولما غير «الواحد والواحدة» ههنا بدون التركيب[٤]؛ لأن

---

[١] أعني: الياء؛ لأنه من الثني لا من اثنتان، فهي للتأنيث؛ لأن همزة الوصل عوض عنها أي: عن الياء.

[٢] قيل: الصواب فلأنه، والجواب أنه جزاءً إما بتقدير فيقال إلى آخره أو حذف الفاء في جواب أما جائز مع قول محذوف نص عليه في الرضي.

[٣] ومن قال: إن الإعراب المحلي إنما يكون للمبني، وعشرون ليس مبنياً، وهو ظاهر إنما المحتمل أن يكون محكياً، فالصواب المنصوب تقديراً لثقل آخر بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه:
أما أوَّلاً: فلأن الإعراب المحلي يكون للمعرب أيضاً، قالوا: يجوز الرفع في المعطوف على اسم «إن» بعد مضي الخبر حملاً على المحل، ورفع «ظريف» في «لا غلام رجل ظريف في الدار» حملاً على محل «لا غلام رجل».
وأما ثانياً: فلأن «عشرون» مبني لكونه حكاية عن المبني، أعني: عشرون على التعداد.
وأما ثالثاً: فلأن ثقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافي الإعراب بالحرف.

[٤] وللتصريح بقوله: أحد وعشرون إحدى وعشرون نكتة أخرى سوى ما ذكرها، وهو أنه أراد التنبيه على أن المراد بقوله: ثم بالعطف بلفظ ما تقدم عطف القعود على الزائد عليها، فصرح بصورة العطف فقال: ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة. ولهذا لم يصرح في مائة وألف بصورة العطف، بل أجملها ليحمل

المعطوف والمعطوف إليه في قوة التركيب،،لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه، فلذلك لم يُدْرَجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم، بل خصها بما عداهما، فقال: (ثُمَّ بِالْعَطْفِ) أي: بعطف تلك العقود[١] على الزائد عليها كائناً ذلك الزائد[٢] (بِلَفْظِ مَا تَقَدَّمَ) من أسماء الأعداد بعينه من غير تغيير، فتقول: «اثنان وعشرون» في المذكر، و«اثنتان أو ثنتان وعشرون» في المؤنث، و«ثلاثة وعشرون» في المذكر، و«ثلاث وعشرون» في المؤنث، وهكذا (إِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ) بل إلى «تسع وتسعين».

(وَ) تقول فيما زاد على «تسعة وتسعين» (مِائَةٌ وَأَلْفٌ) في الواحد (مِائَتَانِ وَأَلْفَانِ) في التثنية (فِيهِمَا) أي: في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما.

(ثُمَّ) تقول فيما زاد على «مائة وألف» وما يتفرع عنهما (بِالْعَطْفِ) أي: بعطف الزائد عليهما، أو عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً (عَلَى) صورة (مَا تَقَدَّمَ) من أسماء الأعداد من غير تغيير وتبديل، فتقول: «مِائَةٌ، وَوَاحِدٌ، أَوْ وَاحِدَةٌ»[٣]، و«مِائَةٌ وَاثْنَانِ، أو اثْنَتَانِ»، و«مِائَةٌ وثَلاثَةُ رِجَالٍ، أو ثَلاثُ نِسْوَةٍ»، و«مِائَةٌ وَأَحَدَ عَشَرَ رَجُلاً، أو إِحْدَى عَشْرَةَ امرَأَةً»، و«مِائَةٌ وَأَحَدٌ وَعِشْرُونَ رَجُلاً، أو إِحْدَى وعِشْرُونَ امْرَأَةً»، و«مِائَةٌ وَاثْنَانِ وَعِشْرُونَ رَجُلاً، أو اثنتان وعشرون امرأة» و«مائة وثلاثة وعشرون رجلاً،

العطف في قوله: ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الأعم من عطف الأكثر على الأقل والعكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية، أما على ما ذكره الرضي من أن عطف الأقل على الأكثر جائز في الكل، والعكس أكثر، فلا يتم هذه النكتة.

[١] خص العطف منها بعطف العقود على الزائد مع أن عطف الزائد على العقود أيضاً جائز، وإن كان الأول أكثر استعمالاً بقرينة قوله: إلى تسعة وتسعين بخلاف قوله: ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملاً لهما كما هو الظاهر.

[٢] جعل الجار والمجرور حالًا من الزائد، لا من الزائد، والعقود معاً كما في الرضي؛ لأن الاحتياج إلى التقييد فيما وقع فيه التغيير، وهو الزائد لا في العقود.

[٣] قوله: أو واحدة عطف على قوله: واحد، وقوله: ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله: مائة وواحد وإياك وأن تجعل قوله: ومائة عطفاً على واحدة، وتجعل واحدة ومائة عطفاً على مائة وواحد، فيكون تمثيلاً لعطف الأقل على الأكثر؛ لأنه مع أن فيه تفويت المناسبة بين مائة وواحد؛ إذ المناسبة له واحد ومائة يمنعه قوله: فيما بعد، ويجوز أن يعكس العطف في الكل، فتأمل. وبما نقلناه لك عن الرضي أن عطف الأكثر على الأقل أكثر ما عرفت في قوله: ويجوز أن يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية؛ لأنه يوهم أن عطف الأقل على الأكثر أرجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق طعوم السياق المعدود في سلك السباق. واعلم أن أصل مائة مئية كسدرة حذف لامها، فلزمها التاء عوضاً عنها كما في عزة وثبة ولامها ياء كما حكى الأخفش ميئاً بمعنى مائة، وإنما يكتب مائة بالألف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطأ، والحق التثنية بالمفرد دون الجمع.

وثلاث وعشرون امرأة» إلى «مائة وتسعة وتسعين رجلاً، وتسع وتسعين امرأة»، وكذا الحال في تثنية «المائة والألف» وجمعه، ويجوز أن يعكس العطف في الكل، فتقول: «واحد ومائة» إلى آخر ما ذكرنا.

(وَ) الأصل (**فِي ثَمَانِيَ عَشَرَةَ فُتِحَ الْيَاءُ**) لبناء صدور الأعداد المركبة على الفتح كـ«ثلاثة عشر» (**وَجَاءَ إِسْكَانُهَا**) أي: إسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في «معديكرب»[1] (**وَشَذَّ حَذْفُهَا**) أي: حذف الياء (**بِفَتْحِ النُّونِ**)؛ لأنها إذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك: «جاءني القاضي» إذا حذفت الياء إلا أن الذي يسوغ ذلك فيه كونه مركباً، فروعي زيادة استثقاله، فجعل موضع الكسرة فتحة.

قال الشارح الرضي[2]: ويجوز كسرها، ليدل على الياء المحذوفة، لكن الفتح أولى، ليوافق أخواته؛ لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة.

ولما فرغ من بيان حال أسماء الأعداد شرع في بيان حال مميزاتها، وابتدأ من الثلاثة؛ لأنه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال: (**وَمُمَيِّزُ الثَّلاثَةِ إِلَى الْعَشَرَةِ**) و«الثلاث إلى العشر» (**مَخْفُوضٌ**[3]) أي: مجرور (**وَمَجْمُوعٌ**[4] **لَفْظاً**) نحو: «ثلاثة رجال» (**أَوْ مَعْنًى**[5]) نحو: «ثلاثة رهط» أما كونه مخفوضاً؛ لأنه لما كثر استعماله آثروا فيه جر التمييز بالإضافة للتخفيف؛ لأنها تسقط التنوين والنونين. وأما كونه مجموعاً ليطابق المعدود العدد (**إِلاَّ فِي ثَلاَثَمِائَةٍ**[6] **إِلَى تِسْعَمِائَةٍ**) استثناء من قوله: «مجموع»؛

---

[1] مثال للتثاقل بالتركيب لا لجواز الإسكان بالتثاقل، فإن الإسكان في معديكرب واجب، صرح به الرضي.

[2] نبه بذلك على أن ما يتبادر من عبارة المصنف مما لا يرتضيه الرضي، فإن المتبادر منه أن حذف الياء مع الكسر غير شاذ، بل واقع من غير شذوذ، وعليه فحوى ما في الشرح المنسوب إلى المصنف.

[3] وأجاز سيبويه النصب في الشعر، والفراء مطلقاً. وهذا إذا كان المعدود جامداً. أو إذا كان صفة نحو قولك: ثلاثة صالحون، فالأحسن الإتباع، ثم النصب على الحال، ثم الإضافة، وهو أضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الأسماء، كذا في شرح التسهيل.

[4] جمع التكثير إن وجد، فإن كان له جمع قلة يؤتى به، ولا يؤتى بجمع الكثرة، وإن لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو: ثلاث عورات، وقل مجيئة مع وجود المكسر نحو: سبع سنبلات مع وجود سنابل، ونحو: خمس زوجات وسبع بقرات. أما جمع المذكر السالم، فلا تمييز به.

[5] وهو اسم الجمع واسم الجنس، والأكثر فيه أن يكون مجروراً بـ«من».

[6] أي: إسقاط التاء في ثلاثة وأخواتها واجب إذا أضيف إلى مائة، وإثباتها واجب إذا أضيف إلى الألف؛ لأن مميزها في الظاهر لفظة «مائة»، وهو مؤنث، ولفظ «ألف» وهو مذكر.

لأنهم لم يجمعوا «مائة» حين ميزوا بها ثلاثاً وأخواتها (وَكَانَ قِيَاسُهَا[1]) أن يجمع فيقال: (مِئَاتٌ أَوْ مِئِينَ)؛ لأن للمائة جمعين:

أحدهما: في صورة جمع المذكر السالم[2]، وهو «مئون».

والثاني: في صورة جمع المؤنث السالم، وهو مئات، ولا يجوز إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم[3]، فلا يقال: «ثلاثة مسلمين»، فلم يبق إلا «مئات»، لكنهم كرهوا أن يلي التمييز المجموع[4] بالألف والتاء بعد ما تعود[5] المجيء بعدما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعني: «عشرين إلى تسعين»، فاقتصر على المفرد مع كونه أخصر.

(وَمُمَيِّزُ «أَحَدَ عَشَرَ» إِلَى «تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ») بل إلى تسع وتسعين (مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ) أما نصبه في العقود، فلتعذر الإضافة[6]؛ إذ لا يستقيم إبقاء النون معها؛ إذ هي في صورة نون الجمع، ولا حذفها؛ إذ ليست هي في الحقيقة نون الجمع. وأما في ما عداها، فلأنهم كرهوا أن يصيروا ثلاثة أسماء كالاسم الواحد، ولا يرد عليه «خمسة عشرك»؛ لأن المضاف إليه فيه لما كان غير مميز العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز، فلم يلزم صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً، وإنما جوزوا «ثلثمائة امرأة» مع أن فيها صيرورة ثلاثة أشياء شيئاً واحداً ليطرد بـ«مائة امرأة»، وأما إفراده، فلأنه لما صار منصوباً صار فضلة، فاعتبر إفراده ليكون الفضلة قليلاً.

---

[1] أي: بالنظر إلى كون مميزها مجموعاً، فلا ينافي عدم مجيء إضافة العدد إلى جمع المذكر السالم.

[2] إنما قال: في صورة جمع المذكر السالم، ولم يقل: في صورة جمع المؤنث السالم؛ لأنه اختلف في مئين، قال الأخفش: هو فعلين كغسلين، فهو عنده اسم الجمع. وقال بعضهم: هو فعيل كعصى أبدل الياء الأخير نوناً.

[3] قد نبه بذلك على أن قول المصنف وكان قياسها مئات أو مئين غير مستقيم، والقياس مئات لا غير.

[4] أي: أن يلي التمييز الذي يذكر للمائة كما يقال: مائة رجل، كذا نقل عن الشارح الرضي. فالتمييز فاعل «يلي»، والمجموع مفعول له.

[5] أي: أخذ التمييز المجيء بعد ما هو في صورة الجمع إلى آخره عادة، فالضمير المستتر في «تعود» راجع إلى التمييز، والمجيء مفعوله.

[6] حكى الكسائي أن من العرب من يضيف عشرون «من» وأخواتها إلى المميز منكوراً، نحو: عشرون درهم، ومعرفاً نحو: عشرون ثوبه، وعند الأكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة، كذا في شرح التسهيل للفاضل المصري.

(وَمُمَيِّزُ «مِائَةٍ» وَ«أَلْفٍ» وَ) مميز (تَثْنِيَتِهِمَا وَ) مميز (جَمْعِهِ) أي: جمع الألف، وإنما لم يقل: «وجمعهما» كما قال: «وتثنيتهما»؛ لأن استعمال جمع «مائة» مع مميزها في الأعداد مرفوض، فلا يقال: «ثلاث مئات رجل» كما يقال: «ثلاثة آلاف رجل»[١] بخلاف التثنية، فإنه يقال: «مائتا رجل» مثل «ألفا رجل» (مَخْفُوضٌ مُفْرَدٌ[٢])؛ لأنه لما كانت «مائة» و«ألف» من أصول الأعداد كالآحاد، ناسب أن يكون مميزهما على طبق مميزها، لكنه لما كانت الآحاد في جانب القلة من الأعداد، و«المائة والألف» في جانب الكثرة منها، اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة، وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل.

(وَإِذَا كَانَ[٣] الْمَعْدُودُ[٤] مُؤَنَّثاً وَاللَّفْظُ) المعبر به عنه (مُذَكَّراً) كلفظ الشخص إذا عبرت بها عن المؤنث (أَوْ بِالْعَكْسِ) بأن يكون المعدود مذكراً، واللفظ مؤنثاً، كلفظة "النفس" إذا عبرت بها عن المذكر (فَوَجْهَانِ) أي: ففي العدد وجهان: التذكير والتأنيث، فإن شئت قلت: ثلاثة أشخص وأنت تريد النساء اعتباراً باللفظ، وهو الأكثر في كلامهم، وإن شئت قلت: ثلاث أشخص اعتباراً بالمعنى.

(وَلاَ يُمَيِّزُ وَاحِدٌ) وواحدة (وَلاَ اثْنَانِ) واثنتان وثنتان بمميز[٥]، فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال: واحد رجل، ولا اثنان معه كما يقال: اثنا رجلين، بل يذكرون ما

---

[١] هذا الوجه إنما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير إضافة عدد إليها، لكنه جاء مئات رجل. قال الرضي: وإن لم يكن مآت مضافاً إليها ثلاث وأخواته جمعت وأضيفت إلى المفرد أيضاً نحو: مئات رجل.

[٢] قد يجمع نحو: مائة رجال، وقد يفرد منصوباً. قال: إذا عاش الفتى مائتين عاماً، فقد ذهب اللذاذة والضاءة.

[٣] أي: هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من إثبات التاء في المذكر، وإسقاطها في المؤنث في ثلاثة إلى عشرة إذا كان المعدود ولفظه متفقين في التذكير والتأنيث، وإذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان، فكان الأليق تقديمه على بيان أحوال المميز إلا أن تذكير لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز.

[٤] سواء وقع تمييزاً كما في مثال الشارح أو موصوفاً نحو: الشخص ثلاثة أو ثلاث، ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة، ولا العكس بثلاثة آلاف حيث وجب التذكير في الأول، والتأنيث في الثاني سواء كان المعدود مذكراً أو مؤنثاً؛ لأن التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والألف كما عرفت، ولم يعبر بهما عن المعدود، بل التعبير بلفظ مميزهما أعني: رجلاً وامرأة مثلاً.

[٥] زاده للتنصيص على استغراق النفي، فإن الفعل المنفي ظاهر في العموم بخلاف النكرة في سياق النفي، فإنها نص فيه أي: لا يميز بمميز أصلاً مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً.

يصلح أن يكون تمييزاً لهما على تقدير ذكر التمييز معهما، ويطرحون الواحد والاثنين **(اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ التَّمْيِيزِ)** أي: الصالح لأن يكون تمييزاً على تقدير ذكره معهما، الدال بجوهره على الجنس، وبصيغته على الوحدة أو الاثنينية **(عَنْهُمَا)** أي: عن الواحد إذا كان التمييز مفرداً، وعن الاثنين إذا كان مثنى **(مِثْلُ: «رَجُلٌ وَرَجُلاَنِ»)** فإن من صيغة[1] «رجل» يفهم الجنس والوحدة، ومن صيغة «رجلان» يفهم الجنس والاثنينية، فبذكرهما استغني عن المميز.

فإن قلت: هب[2] أن مميز الواحد مغنٍ عنه[3]، لكن لا نسلم أن مميز الاثنين كذلك، نعم إذا كان مميزه مثنى يغني عنه لِمَ لا يجوز أن يكون مفرداً كما يقال: اثنا رجل؟[4]

قلت: لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد[5]، ينبغي أن يعتبر[6] فيما لم تيسر الجمعية فيه ما هو أقرب إليها، وهو الاثنينية، ولا يبعد أن يقال: معنى الكلام[7] أنه لا يميز واحد ولا اثنان استغناءً بلفظ التمييز، أي: بجواهر حروفه المصورة بهيئة خاصة، القابلة للحوق علامة الإفرادية، أعني: التنوين أو علامة الاثنينية، أعني: حرفي التثنية، فإذا اعتبر مع علامة الإفراد، استغنى به عن ذكر الواحد على حدة، وإذا اعتبر مع علامة

---

[١] أعني: الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي، فلا ينافي السابق.

[٢] حاصله: أن المدعى عام كما مر. والدليل خاص؛ لأنه لا ينتهض فيما إذا أورد مميز الاثنين مفرداً، فإنه صالح لتمييزه لكونه مبنياً للجنس. ولذا جاء في قول الشاعر: ثنتا حنظل، والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه.

[٣] فيه إشارة إلى منع الإغناء لجواز إفادته التأكيد كما في إله واحد وإلهين اثنين.

[٤] وقد جاء في الشعر ثنتا رجل حنظل، ومن أسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو: واحد رجال، واثنا رجال، فاعرفه.

[٥] الأولى أن يقال: لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الآحاد في الدلالة على المتعدد ينبغي أن يعتبر في الاثنين أيضاً، فافهم.

[٦] يعني: أن اللائق بالقياس أن يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الآحاد بقدر الإمكان، فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياساً، وما وقع في الشعر شاذ للضرورة.

[٧] خلاصته: أن معنى الكلام أنه لا يجمع بينهما، وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز، أعني: الصيغة من غير اعتبار علامة الإفراد والتثنية عنهما؛ لأنه بإلحاق علامة الإفراد يفيد الوحدة، وبإلحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية، فلا حاجة إلى ذكر الواحد والاثنين. وإنما قال: ولا يبعد؛ لأن فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق إلى الفهم.

التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة، فاختاروا لحوق العلامة التي هي أخف عن ذكرهما، ولا شك أن رجلان أخف من اثنا رجل، وذلك الاستغناء إنما يكون (لِإِفَادَتِهِ) أي: إفادة لفظ التميز (النَّصَّ الْمَقْصُودَ) أي: التنصيص على العدد، والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح (بِالْعَدَدِ) أي: بذكر اسم العدد، فلما أفاد التميز ذلك التنصيص استغنى في إفادته عن ذكر العدد على حدة.

(وَتَقُولُ[١] فِي الْمُفْرَدِ مِنَ الْعَدَدِ) أي: في الواحد من المتعدد (بِاعْتِبَارِ تَصْيِيرِهِ) أي: بسبب اعتبار تصييره[٢]، أي: تصيير ذلك المفرد عدداً أنقص منه أزيد عليه بواحد (الثَّانِي) في المذكر.

فقوله: «الثاني» مقول القول، وذلك القول إنما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه إليه، فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه إليه اثنين، وإنما ابتدأ من الثاني؛ إذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحداً (وَالثَّانِيَةُ) في المؤنث على هذا القياس، وهكذا (إِلَى الْعَاشِرِ) في المذكر (وَالْعَاشِرَةِ) في المؤنث (لاَ غَيْرُ) أي: لا تقول: غير ذلك، فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين، ولا فيما فوق العشرة؛ إذ ما فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها[٣].

(وَتَقُولُ) في المفرد (وَبِاعْتِبَارِ حَالِهِ) أي: مرتبته[٤] من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير (الْأَوَّلُ وَالثَّانِي) إذا وقع في المرتبة الأولى والثانية في المذكر (وَالْأُولَى وَالثَّانِيَةُ) في المؤنث كذلك من غير اعتبار معنى التصيير، وإنما لم يقل: الواحد والواحدة؛ لأنهما لا يدلان على المرتبة، فأبدل منهما الأول والأولى للدلالة عليها وهكذا (إِلَى الْعَاشِرِ وَالْعَاشِرَةِ وَالْحَادِي عَشَرَ) في المذكر (وَالْحَادِيَةَ عَشَرَةَ) في المؤنث (وَ) كذلك (الثَّانِي عَشَرَ وَالثَّانِيَةَ عَشَرَةَ إِلَى التَّاسِعِ عَشَرَ وَالتَّاسِعَةَ عَشَرَةَ).

---

[١] في الجواشي الهندية: تقول "أنت" وقد صرح بذكر أمثال أن تقول: صيغة الخطاب، ويحتمل الغيبة بإرجاع الضمير المستكن إلى العرب، أي: يقول العرب: ويرجح ما اختاره قوله: وإن شئت قلت: حادي أحد عشر إلى تاسع تسعة عشر، فتعرب الأول.

[٢] مصدر مضاف إلى الفاعل ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله.

[٣] ينتقض بحادي عشر أحد عشر ونظائره إذا أخذ اسم الفاعل من أول جزء لتلك المركبات.

[٤] لا يخفى أن التصيير أيضاً حال من الأحوال، فلا يحسن مقابلته بالحال، وفسر الحال بالمرتبة؛ لأنه لو قصد باعتبار حاله بمعنى أنه واحد من تلك المعدود من غير بيان مرتبته، يقال: واحد الثلاثة والأربعة وواحدتها، ولا يشتق له لفظ الأول والثاني إلى غير ذلك.

واعلم أن حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير أو لا حكم أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المذكر: الثاني والثالث والرابع إلى العاشر، وتقول في المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو: الثالثة عشرة تؤنث الاسمين في المؤنث، كما تذكرهما للمذكر نحو: الثالث عشر، وإنما ذكروا الاسمين؛ لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف: ثلاثة عشر رجلاً، فإنه للجماعة، وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالثة والعشرون.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين[1]: اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف إضافتهما، فلاختلاف إضافتهما (قِيلَ فِي الْأَوَّلِ) أي: في المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره (ثَالِثُ اثْنَيْنِ) بالإضافة[2] إلى الأنقص بدرجة (أَيْ: مُصَيِّرُهُمَا) أي: الاثنين، (ثَلاَثَةً مِنْ) قولهم: (ثَلاَثْتِهِمَا) بالتخفيف أي: صيرت الاثنين ثلاثة.

(وَ) قيل: (فِي الثَّانِي) أي: في المفرد من المتعدد باعتبار حاله (ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ) أو أربعة أو خمسة بالإضافة[3] إلى عدد يساوي عدده[4]، أو يكون فوقه (أَيْ: أَحَدُهَا) لكن لا

---

[1] الأولى أن المراد: من أجل أن الأول بمعنى ما قام به الفعل، وهو التصيير من عدد أقل إلى مرتبة العدد المستثنى هو منه بمجرد انضمامه إليه أضيف إلى ما هو أقل بمرتبة، واقتصر على ما جاء الفعل فيه؛ إذ ما يؤدي معنى فعلياً لا بد أن يشتق من فعل، وذلك من اثنين إلى عشرة، فإنه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير إلا فيما لامه حرف حلق، فإنه جاء فيه حد فتح أيضاً، ولم يجيء مما دون اثنين لامتناعه عقلاً، ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني، فإنه باعتبار حاله، وليس فيه معنى فعلي، فهو اسم فاعل صورة لا معنى، فيصح اشتقاقه من نفس العدد، ويصح إضافته إلى مثله وما فوقه؛ لأنه بمعنى واحد ف مرتبة خاصة من ذلك العدد.

[2] أو التنوين. والأول هنا أكثر بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإن الإضافة والنصب فيها متساويان، والثاني أكثر، كذا في الرضي.
قال عبد الحكيم: وإذا نصب به، فإنما تنصبه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإنهما متساويان فيها، والنصب أكثر.

[3] ولا يجوز عند الجمور أن ينصب ما يضاف إليه؛ إذ ليس اسم فاعل حقيقة، ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك. قال الأخفش: قلت له إذا أجزت ذلك فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: ثالث ثلاثة، قال: نعم على معنى أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسي إلى اثنين.

[4] أي: العدد المأخوذ منه، فالإضافة لأدنى ملابسة. ويجب أن يقول: بالإضافة إلى عدده؛ لأن الاثنين بعينه عدد أخذ منه الثاني لا مثل ذلك العدد.

مطلقاً، بل باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة، وإلا يلزم[١] جواز إرادة الواحد الأول من عاشر العشرة[٢]، وذلك مستبعد جدّاً[٣].

(وَتَقُولُ) في إضافة ما زاد على العشرة: (حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ) بإضافة المركب الأول إلى المركب الثاني، أي: واحد من أحد عشر متأخر بعشر درجات بناءً (عَلَى) الاعتبار (الثَّانِي) وهو اعتبار بيان الحال (خَاصَّةً)؛ لأن الاعتبار الأول لا يتجاوز العشرة كما عرفت (وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ) في أداء هذا المعنى: (حَادِي أَحَدَ عَشَرَ) بحذف الجزء الأخير من المركب الأول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني، وهكذا تقول: (إِلَى تَاسِعِ تِسْعَةَ عَشَرَ فَتُعْرَبُ) الجزء (الْأَوَّلُ[٤]) من المركب الأول؛ لانتفاء التركيب الموجب للبناء، وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما، وهو التركيب.

[المذكر والمؤنث]

(الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ[٥]) ذكرهما بعد باب العدد؛ لانجرار مباحثه إلى ذكر التذكير والتأنيث، وقدّم المذكر لأصالته[٦]، وأخّر تعريفه؛ لأنه عدمي، وتعريف المؤنث وجودي.

---

[١] أي: إذا كان المراد الواحد مطلقاً لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز إرادة كل واحد سواء كان الأول أو الثاني أو الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله، وتخصيص الشارح الواحد الأول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما.

[٢] يجوز إرادة المبدأ والمنتهى من عاشر العشرة؛ لأنهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ، فينبغي أن يقول: وإلا يلزم جواز إرادة الواحد الثاني والثالث مثلاً.

[٣] أي: عند العقل؛ إذ الظاهر أن يقال: أول العشرة وثاني العشرة إلى عاشرها. وأما الاستعمال فغير واقع.

[٤] ويظهر الفرق بين الإعراب والبناء في اللفظ فيما ليس في آخره حرف علة، أو فيما آخره حرف علة في حال النصب، فإنه في البناء ساكن الآخر وفي الإعراب ساكن الآخر أيضاً إلا في حال النصب.

[٥] أي: من الاسم المتمكن؛ لأن ما هو المبني منهما من أسماء الإشارات والموصولات والمضمرات سبق ذكره، فلا يرد أن نحو: هذي والتي وأنت خارج عن تعريف المؤنث داخل في تعريف المذكر، فينتقضان طرداً وعكساً، وأحكام الإسناد الآتية إنما هي للمؤنث الذي هو قسم الاسم المتمكن، فإن المؤنث من أسماء الإشارة والموصولات والمضمرات في تلك الأحكام تابع لما يعبر بها عنه في كونه حقيقياً أو غيره. وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سيأتي أريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن، والأحكام المذكورة لهما فيما سيأتي أحكام لما هو قسم منه.

[٦] إذ ما من مذكر ولا مؤنث إلا ويطلق عليه الشيء، والشيء مذكر، ولأنه لا يفتقر إلى زيادة والتأنيث لا يحصل إلا بزيادة، ولا يتحقق التذكير والتأنيث إلا في الأسماء إذا قصد مدلولاتها، فإن قصد لفظ

(**الْمُؤَنَّثُ: مَا فِيهِ**[١]) أي: اسمٌ كان فيه (**عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لَفْظاً**) أي: ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كـ«امرأةٍ وناقةٍ وغرفةٍ» أو حكماً[٢] كـ«عقرب؛ إذ الحرف الرابع في المؤنث السماعي في حكم تاء التأنيث، ولهذا لا يظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية (**أَوْ تَقْدِيراً**) أي: مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كـ«دَارٍ ونَارٍ ونَعْلٍ وقَدَمٍ» وغيرها من المؤنثات السماعية.

(**وَالْمُذَكَّرُ بِخِلَافِهِ**) أي: اسم متلبس بمخالفة المؤنث، أي: لم يوجد علامة التأنيث، لا لفظاً ولا تقديراً.

(**وَعَلَامَتُهُ**) أي: علامة التأنيث (**التَّاءُ**[٣] **وَالْأَلِفُ**) حال كونها (**مَقْصُورَةً**) كـ«سَلْمَى وحُبْلَى» (**أَوْ مَمْدُودَةً**) كـ«صحراء وحمراء»، وقد زاد بعضهم الياء في قولهم: «ذي وتي»، وزعم أنها للتأنيث، وليس ذلك بحجة، لجواز أن يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل: «هِيَ وَأَنْتَ».

(**وَهُوَ**) أي: المؤنث (**حَقِيقِيٌّ وَلَفْظِيٌّ**).

(**فَالْحَقِيقِيُّ: مَا**) أي: اسم (**بِإِزَائِهِ**) أي: في مقابلته (**ذَكَرٌ مِنَ**) جنس (**الْحَيَوَانِ**[٤] **كَـ«امْرَأَةٍ»**) في مقابلة «رجل» (**وَ«نَاقَةٍ»**) في مقابلة «جمل».

(**وَاللَّفْظِيُّ: بِخِلَافِهِ**) أي: متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي، أي: ليس بإزائه ذكر

الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ، وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعل والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين. وزعم الفراء أن تذكيرها لا يجوز إلا في الشعر، كذا في شرح التسهيل.

[١] يخرج عن تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهندي، وتا والتي وأنت، وتدخل في تعريف المذكر، ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله لقصر مسافة بيان الأحكام؛ لأنها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها، ولزوم إطلاق المذكر على هذه الصيغ.

[٢] والحقيقي المقدر العلامة كزينب وسعاد، وغير الحقيقي نار ودار. ودليل كون التاء مقدرة والألف رجوعها في التصغير. وأما الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضاً بتقدير التاء قياساً على الثلاثي؛ إذ هو الأصل، وقد ترجع فيه أيضاً شاذاً نحو: قديديمة ووريئة في تصغير قدام ووراء كذا في رضي الكافية.

[٣] وإن لم يكن بمعنى التأنيث، فإنها تأتي لأربعة عشر معنى، فصلها وحققها الرضي في هذا المقام.

[٤] احترز بقوله: من جنس الحيوان عن النخلة، فإنها بإزائها ذكر، فإنه يوصف النخلة بالأنثى والذكر، وليس تأنيثهما بحقيقي.

من الحيوان، بل تأنيثه منسوب إلى اللفظ، لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة، أو تقديراً، أو حكماً، بلا تأنيث حقيقي في معناه (كَ«ظُلْمَةٍ») مثال للتأنيث اللفظي حقيقة (وَ«عَيْنٍ») مثال للتأنيث اللفظي تقديراً، فإن تاء التأنيث مقدرة فيها، بدليل تصغيرها على «عُيَيْنَة»، ولم يورد مثالاً للمؤنث اللفظي الحكمي كـ«عَقْرَبَ» لقلة وقوعه.

(وَإِذَا أُسْنِدَ الْفِعْلُ) بلا فصل كما هو الأصل[١] (إِلَيْهِ) أي: إلى المؤنث مطلقاً حقيقيّاً ولفظيّاً ومظهراً أو مضمراً (فَبِالتَّاءِ[٢]) أي: فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوباً إيذاناً بتأنيث الفاعل من أول الأمر، إلا إذا كان[٣] مسنداً إلى ظاهر غير الحقيقي، فإنه حينئذ لك الاختيار في إلحاق التاء[٤] وتركه، وإلى هذا إشارة بقوله: (وَأَنْتَ فِي ظَاهِرِ غَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِالْخِيَارِ) فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة، فلك أن تقول في «طَلَعَتِ الشَّمْسُ»: طلع الشمس، بخلاف «الشمس طلعت»، فإنه لا يجوز فيه: «الشمس طلع»؛ لكون التأنيث فيه لفظيّاً، واستغنائه عن إلحاق التاء لما في لفظه من الإشعار به، بخلاف مضمره؛ إذ ليس فيه ما يشعر بتأنيثه.

وجعل بعض الشارحين ضميرَ «إليه» راجعاً إلى المؤنث الحقيقي[٥]، أو ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار»، ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل أيضاً لئلا يحتاج إلى التقييد بقولنا: «بلا فصل» لكان أحسن استيفاءً لأحكام جميع الأقسام، ففي صورة الفصل أيضاً لك الخيار في إلحاق التاء بالفعل، وفي تركه، فتقول: «حَضَرَتِ الْقَاضِي[٦] امْرَأَةٌ، وحَضَرَ الْقَاضِي امرَأَةٌ،

---

[١] يعني: تبادر قيد بلا فصل من العبارة لأصالته، ولا يبعد أن يقال: المتبادر من الفعل أيضاً المتصرف، فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة.

[٢] غالباً؛ لأنه قد ورد حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقي نحو: ولا أرض أبقل إبقالها. وحكى سيبويه عن بعض العرب قال: فلانة. ووقع في بعض نسخ المتن: فالتاء أي: واجبة.

[٣] وإلا إذا كان جمعاً، فإنه يجيء بيانه بعد بقوله: وحكم ظاهر الجمع إلى آخره، فهو بمنزلة الاستثناء أيضاً، فعلى الشارح التعرض لهذا أيضاً.

[٤] وقع فصل أوّلًا. وقد جاء في القرآن ذلك. وقول بعض النحويين: إن الإتيان بالتاء أحسن ليس سديداً للإجماع في قوله تعالى: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ (القيامة:٩) على التذكير، فإذا الأمران متساويان، كذا في الإيضاح.

[٥] ظاهراً كان أو ضميراً.

[٦] أورد المثالين مما فيه الفصل بغير إلا؛ لأن الأجود في صورة الفصل بـ«إلا» ترك التاء في الرافع نحو: ما قام إلا هند.

وطَلَعَتِ الْيَوْمَ الشَّمْسُ، وطَلَعَ الْيَوْمَ الشَّمْسُ»، إلا إذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما يغلب في أسماء الذكور كـ«زيد» إذا سميت به امرأة، فإنه مع الفصل يجب إثباتها، نحو: «جَاءَتِ الْيَوْمَ زَيْدٌ» لرفع الالتباس.

(وَحُكْمُ ظَاهِرِ الْجَمْعِ) لا ضميره، فإن إلحاق التاء أو ضمير الجمع فيه واجب نحو: «الرِّجَالُ جَاءَتْ أَوْ جَاؤُوا» (غَيْرِ) جمع (الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ)؛ لأنه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه، فلا يقال: «جَاءَتِ الزَّيْدُونَ، وَلاَ الزَّيْدُونَ جَاءَتْ» (مُطْلَقاً) أي: سواء كان واحده مؤنثاً[١] نحو: «إِذَا جَاءَكَ المؤمناتُ» أو مذكراً نحو: «جاءت الرجالُ» (حُكْمُ ظَاهِرِ غَيْرِ) المؤنث (الْحَقِيقِيِّ) فأنت بالخيار، إن شئت ألحقت التاء به، وإن شئت تركتها، نحو: «جَاءَتِ الرِّجَالُ وَجَاءَ الرِّجَالُ».

(وَضَمِيرُ) جمع الذكور (الْعَاقِلِيْنِ) من جمع التكسير[٢] (غَيْرُ) الجمع (الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ) فإنهم إذا جمعوا سالماً، فإن ضميرهم الواو لا غيرُ، يقال: «الزَّيْدُونَ جَاؤُوا» ولا يقال: «جَاءَتْ» (فَعَلَتْ) أي: ضمير «فَعَلَتْ»، وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة[٣] للتأنيث بتأويل الجماعة نحو: «الرِّجَالُ جَاءَتْ» (وَفَعَلُوا) أي: ضمير «فَعَلُوا» يعني: الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع (وَالنِّسَاءُ وَالْأَيَّامُ) أي: ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وإن لم يكن من العقلاء، كـ«العيون»، وضمير الأيام وما يماثلها في كونه جمع المذكر[٤] غير السالم[٥] (فَعَلَتْ وَفَعَلْنَ) أي: ضمير «فَعَلَتْ»

---

[١] حقيقي التأنيث كنسوة أو مجازيه كدور أو مذكراً حقيقي التذكير كرجال أو مجازيه كأيام، وسواء كان الجمع التكسير كما في الأمثلة المذكورة أو جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والغرفات، فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها.

[٢] الصواب تأخيره عن قوله: غير الجمع المذكر إلى آخره؛ لأنه بيان ما بقي بعد التخصيص، وأن يزاد جمع المؤنث السالم كالطلحات. في الرضي: وضمير العاقلين لا بالواو والنون. أما الواو نحو: الرجال والطلحات ضربوا نظراً إلى الفعل. وأما ضمير المؤنث الغائب نحو: الرجال والطلحات فعلت نظراً إلى طريان معنى الجماعة على اللفظ.

[٣] لكونها علامة عليه. والمقصود أن التاء وإن لم يكن ضميراً فهي دالة عليه، فلذا قامت مقامه.

[٤] سواء كان جمع تكسير نحو: الأيام مضت ومضين، أو جمع سلامة نحو: النخيلات جمع نخيل، وهو القدح الغليظ من الخشب.

[٥] الصواب: الغير العاقل كما في قوله: وأما في جمع المذكر الغير العاقل؛ لأنه يصدق على الرجال أنه جمع المذكر غير السالم مع أنه لا يجوز فيه فعلن.

مقروناً بتاء التأنيث بتأويل الجماعة، وضمير «فَعَلْنَ» أي: بالنون. أما في جمع المؤنث فظاهر؛ لأن هذه النون موضوعة له. وأما في جمع المذكر الغير العاقل كـ«الأيام»؛ فلأنه لا أصل له في التذكير كـ«الرجال»، فيراعى حقه، فأجري مجرى المؤنث.

وفي الحواشي الهندية موافقاً لشرح الرضي: أن النون موضوعة لجمع غير العقلاء كـ«الواو» وضعت لجمع العاقلين، فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء؛ إذ الإناث لنقصان عقولهن تجرين مجرى غير العقلاء.

[المثنى]

(**الْمُثَنَّى: مَا لَحِقَ آخِرَهُ**) أي: آخر مفرده، بتقدير المضاف[١]، أو قدر بعد قوله: «ونون مكسورة» قولنا: «مع لواحقه»[٢]، وإلا[٣] لا يصدق[٤] التعريف إلا على مثل: «مسلم»[٥] من «مسلمان ومسلمين» كما لا يخفى. ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات[٦] (**أَلِفٌ**) حالة الرفع (**أَوْ يَاءٌ مَفْتُوحٌ مَا قَبْلَهَا**) أي: مفتوح حرف كان قبل الياء، حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع، ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة (**وَنُونٌ**) عوضاً عن الحركة أو التنوين (**مَكْسُورَةٌ**) لئلا يتوالى الفتحات في صورة الرفع، وهي فتحة ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون (**لِيَدُلَّ**) ذلك اللحوق أو اللاحق وحده أو مع الملحوق، ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك؛ لأنه على تقدير تسليمه[٧] إذا دل أمران من أمور ثلاثة

---

[١] لا يخفى أنه يصدق على مسلمون ومسلمات، فقد تبدل بهذا التقدير إشكال بإشكال.

[٢] فحينئذ يكون التثنية مجموع المفرد، والألف والياء والنون، فلم يكن مسلما البلد تثنية؛ إذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق، لا يقال: النون مقدرة؛ لأن النون في حال الإضافة كالتنوين كما لا تقدير للتنوين معها لا تقدر للنون.

[٣] أي: وإن لم يكن أحد الأمرين، بل ترك على ظاهره.

[٤] فلا يكون صادقاً على المحدود، فلا يكون تعريفاً؛ لأنه لا يكون جامعاً ولا مانعاً.

[٥] فلم يكن جامعاً لعدم صدقه على شيء من أفراده، ولا مانعاً لصدقه على المفرد.

[٦] لعله أراد أن المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره ألف أو ياء ونون ملحقات، فاعرفه.

[٧] هذا منع ما أجمعوا عليه من كون علامة التثنية الألف والياء وكون النون عوضاً عن الحركة أو التنوين في المفرد، وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة، وكيف لا وليس الغرض عن إلحاق الألف أو الياء والنون الدلالة، بل عن مجرد إلحاق الألف أو الياء.

على شيء صح أن يقال[١]: هذه الأمور الثلاثة دالة عليه. غاية ما في الباب أن يكون دلالتها بواسطة هذين الأمرين (عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع مفرده[٢] (مِثْلَهُ) في العدد، يعني: الواحد[٣] حال كون ذلك المثل (مِنْ جِنْسِهِ) أي: من جنس مفرده باعتبار دخوله[٤] تحت جنس الموضوع له[٥] بوضع واحد مشترك بينهما[٦]، ولو أريد بقوله: «مثله» ما يماثله في الوحدة والجنس جميعاً لاستغنى[٧] عن قوله: «من جنسه»[٨]، وقوله: «ليدل» إشارة إلى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد، وإلى أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين، فلا يقال: «قُرْآنِ» ويراد بها الطهر والحيض، بل يراد بها طهران أو حيضان على الصحيح، خلافاً لبعضهم.

فإن قلت: هذا[٩] يشكل بـ«الأبوين» للأب والأم، و«القمرين» للقمر والشمس، فإنه يثنى الأب باعتبار معنيين مختلفين -هما الأب والأم- وكذلك يثنى القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس؟

قلنا: جاز أن يجعل الأم مسماة باسم الأب ادعاء لقوة التناسب بينهما، ثم يؤول

---

[١] وكذا صح أن الدلالة المذكورة عوض من لحوق الأمور الثلاثة باعتبار كونها عوضاً من لحوق الأمرين بناء على لزوم الثالث لهما. والأظهر تأخير قوله: ونون مكسورة عن قوله: ليدل كما في اللباب.

[٢] هذا يؤيد تقدير المفرد في التعريف.

[٣] حقيقياً أو اعتبارياً، فإنه يجوز تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر غير الأقصى على تأويل فرقتين كجمالين وقومين.

[٤] يعني: ليس المراد من كونه من جنسه أن يكونا متفقين في الحقيقة، بل في الجنس الذي وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا في الحقيقة كرجلين أو اختلفا نحو: أبيضين لإنسان وفرس.

[٥] بالمعنى الأعم للوضع أعني: تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه، أو بقرينة، فيشمل المثنى المجازي أيضاً كالأسدين.

[٦] إشارة إلى أن اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى.

[٧] وما وقع في تعريف الجمع المذكر السالم من قوله: ليدل على أن معه أكثر من جنسه يدل على أن المراد من قوله: مثله المثلية في الوحدة، ولا يدل على أن المراد المثلية في الجنس مع المثلية في الوحدة.

[٨] هذا كلام الهندي، وتبعه الشارح، وليس بذاك؛ لأن هذه الإرادة بعيدة بالنظر إلى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال: ليدل على أن معه أكثر منه من جنسه، فإن الناظر فيه لا يفهم من قوله: مثله إلا ما يقابل الأكثر. وبهذا ظهر ضعف احتمال المماثلة في اللفظ كما ذكره الهندي.

[٩] أي: أنه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين.

الاسم بمعنى المسمى به، ليحصل مفهوم يتناولهما، فيتجانسان، فيثنى باعتباره، فيكون معنى الأبوين «المسميين بالأب»، وكذلك الحال في الشمس بالنسبة إلى القمر.

فإن قلت: فليعتبر مثل هذا التأويل في «القرء» أيضاً بلا احتياج إلى ادعاء اسميته للطهر والحيض، فإنه موضوع لكل واحد منهما حقيقة، وليؤول بالمسمى به، ليحصل مفهوم يتناولهما، فيثنى باعتباره؟

قلنا: لا شبهة في صحة [١] هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما، وهو الذي اختلف فيه، والمصنف اختار عدم جوازه [٢]، وبهذا الاعتبار صح تثنية الأعلام المشتركة حقيقة أو ادعاء وجمعها، فـ«زيد» مثلاً إذا كان علماً لكثرة يؤول بـ«المسمى بزيد»، ثم يثنى ويجمع، وكذا «عمر» إذا صار علماً ادعائيّاً لأبي بكر يؤول بـ«المسمى بعمر» ثم يثنى ويجمع.

ورده بعضهم وقال: الأولى أن يقال: الأعلام لكثرة استعمالها، وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم، بخلاف أسماء الأجناس، فعلى قول هذا البعض ينبغي ألا يذكر في تعريف التثنية قوله: «من جنسه».

ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد عما يتطرق إليه التغير أراد المصنف أن يبين حكم ما يتطرق إليه التغير؛ لأن حكم ما وراءه يعلم من تعريف المثنى، فقال: (فَالْمَقْصُورُ) أي: الاسم المقصور [٣]، وهو: «ما في آخره ألف مفردة [٤] لازمة [٥]»، ويسمى مقصوراً؛ لأنه ضد الممدود [٦]، أو لأنه محبوس من

---

[١] لأن هذا استعمال اللفظ في المعنى المجازي، ولا نزاع في تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازي.

[٢] أي: في شرح الكافية. وفي الإيضاح جوزه شاذّاً. لذا قال الشارح: والمصنف متردد في ذلك.

[٣] أشار بتقدير الاسم إلى أن المقصور في الاصطلاح لا يكون إلا اسماً، فلا يقال: رمى مقصور.

[٤] احترز بقوله: مفردة عن المقرونة بهمزة، فإنها ممدودة بقوله: لازمة عن الألف زائدة في الوقف، فإنها لا يصير زائداً بها مقصوداً لعدم لزومها لاختصاصها بحال الوقف.

[٥] أي: في الاصطلاح نقل عنه أن قوله: مفردة احتراز عن الألف المقرونة بهمزة كحمراء، وقوله: لازمة احتراز عن مثل: زيد إلى آخره إذا وقفت عليه.

[٦] يعني أخذ من القصر بمعنى خلاف المد، والتوجيه الآخر بالنظر إلى أخذه من القصر بمعنى الحبس، ولك أن تجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول، فإن الممدود طويل بالنسبة إلى المقصور، يقال: قصر ككرم، فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيراً كل ذلك من القاموس.

الحركات، والقصر «الحبس» (إِنْ كَانَ أَلِفُهُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ) حقيقة كـ«عصوان»[1]، أو حكماً بأن كان مجهول الأصل[2] ولم يمل[3] كـ«ألوان» في المسمى بـ«ألي»[4] (وَهُوَ ثُلاَثِيٌّ) أي: والحال أن ذلك المقصور ثلاثي، أي: غير ما فيه[5] أربعة أحرف فصاعداً من الرباعي والثلاثي المزيد فيه (قُلِبَتْ) ألفه (وَاواً) اعتباراً للأصل حقيقة أو حكماً، وخفة الثلاثي، بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل.

(وَإِلاَّ) وإن لم يكن كذلك بأن كان ألفه عن ياء حقيقةً كـ«رَحَيَانِ» في رحى أو حكماً بأن كان مجهول الأصل أو عديمه، وقد أميل[6] كـ«مَتَيَانِ» في متى حيث جاء متى ممالاً، أو كان على أربعة أحرف فصاعداً أصلية كانت الألف كـ«الأعلى والمصطفى» أو زائدة كـ«حبلى» (فَبِالْيَاءِ) أي: فألفه مقلوبة بالياء اعتباراً للأصل فيما أصله الياء حقيقة أو حكماً، وتخفيفاً فيما زاد على ثلاثة أحرف.

(وَ) الاسم (الْمَمْدُودُ إِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ أَصْلِيَّةً) أي: غير زائدة[7] ولا منقلبة عن

---

[1] الظاهر كعصا وكإلى بدل قوله: كعصوان وإلوان في المسمى بـ«إلى» فإن عصوان وإلوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذي ألفه منقلبة عن واو حقيقة أو حكماً، وأن يورد كعصوان وإلوان بعد قوله: قلبت ألفه واواً. وكذا الكلام في رحبان ومتيان. وإنما كان أصل ألف عصا واواً حقيقة لقولهم: عصوته أي: ضربته بالعصا.

[2] أي: غير معلومة سواء كان له أصل في الواقع أو لا. وللإشارة إلى إرادة معنى العام أورد المثال من عديم الأصل، فإن الألف في الأسماء العريقة في البناء كـ«متى وإذا وإلى» لا أصل لها، وفي الأسماء المتمكنة لها أصل، وهو محل الإعراب، وهو قد يكون معلوماً، وقد لا يكون معلوماً.

[3] هكذا وقع في التسهيل، وقيده في الرضي بألا يكون هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء، وفيه أنه حينئذ يكون معلوم الأصل.

[4] الألف في الأسماء الغريقة البناء كـ«متى وعلى وإلى وإذا» أعلاماً عديم الأصل ومجهول الأصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف أصلها كذا حققه الرضي، فجعل إلى علماً مجهول الأصل محل نظر. وينبغي أن يقول: ولم يمل وأميل، وكان لإمالته سبب غير انقلاب الألف عن الياء، فإن الرضي شرط في قلب عديم الأصل ومجهوله ياء أن يكون مما سمع فيه الإمالة، ولم يكن هناك سبب الإمالة غير انقلاب الألف عن الياء.

[5] أي: المراد بالثلاثي المعنى اللغوي أي: ذو ثلاثة أحرف لا الاصطلاحي، وهو ما تكون حروفه الأصلية ثلاثة.

[6] لا بد من قيد آخر، وهو ألا يكون لإمالته سبب سوى كون الألف منقلبة عن الياء.

[7] فالأصلية بمعنى الثابتة في محل ليخرج عنها الأقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف، وهو ما تكون في مقابلة الفاء والعين واللام، فإنه لا يخرج حينئذ ما تكون منقلبة عن أصلية.

أصلية أو زائدة (تَثْبُتُ) الهمزة في الأشهر لأصالتها كـ«قُرَّاء» بضم القاف وتشديد الراء لجيد القراءة، أو للمتنسك من قراء إذا تنسك[١]. وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واواً نحو: «قُرَّاوَانِ» (وَإِنْ كَانَتْ) الهمزة (لِلتَّأْنِيثِ) أي: منقلبة عن ألف التأنيث كـ«حَمْرَاءَ»، فإن أصلها كان «حمرا» بألفين، إحداهما: للمد في الصوت، والثانية: للتأنيث، فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفاً بعد ألف زائدة (قُلِبَتْ وَاواً) فيقال: «حَمْرَاوَانِ»؛ لأن الهمزة حرف ثقيل من جنس الألف، فينبغي ألا تقع بين الألفين مع أنها غير أصلية، والواو أقرب إلى الهمزة من الياء لثقلها، ولهذا قلبت الواو همزة في مثل: «أُقِّتَتْ وأُجُوه»، وربما صححت فقيل: «حمراءان». وحكي المبرد عن المازني قلبها ياء نحو: «حَمْرَايَانِ»، والأعرف قلبها واواً.

(وَإِلاَّ) أي: وإن لم تكن الهمزة أصلية ولا للتأنيث بأن تكون للإلحاق كـ«عِلْبَاء»[٢]؛ فإن همزته للإلحاق بـ«قِرْطَاسٍ»، أو منقلبة عن واو أو ياء أصلية كـ«كِسَاءٍ ورِدَاءٍ»، فإن أصلهما: «كِسَاوٌ وَرِدَايٌ» (فَالْوَجْهَانِ) المذكوران جائزان:

أحدهما: ثبوت الهمزة وبقاؤها؛ لأن الهمزة في الصورة الأولى منقلبة عن واو أو ياء ملحقة[٣] بالأصل، وفي الأخرى عن أصلية، فشابهتا همزة «قُرَّاء» فثبتت في الصورتين كما في «قُرَّاء».

وثانيهما: قلب الهمزة واواً؛ لأن عين الهمزة في الصورتين ليست بأصلية، فشابهت همزة «حمراء»، فانقلبت مثلها واواً، في الترجمة الشريفة الشريفية أن اللازم من هذه العبارة أنه لا يجوز أن يقال في «رِدَاءٍ» إلا «رِدَاءَانِ» بالهمزة، أو «رِدَاوَانِ» بالواو، لكن المشهور «رِدَايَانِ» بالياء، فكان ينبغي أن يقول المصنف: «وإلا فوجهان» بغير لام العهد؛ ليكون عبارة عن إثبات الهمزة، وردها إلى الأصل لا إشارة إلى الوجهين المذكورين -كما هو المتبادر من اللام- لكنا قد تصفحنا كتب الثقاة كالمفصل والمفتاح واللباب، فما وجدنا فيها أثراً مما حكم باشتهاره غير ما وقع في شرح الرضي من أنه قد تقلب

---

[١] وهذا سهو. في القاموس: القراء ككتان الحسن القراءة جمع قراؤن، ولا يكسر وكرمان الناسك المتعبد كالقارئ والمقرئ جمعه قراؤن وقرارئ كمصابيح.

[٢] العلباء: عصب العنق، وهما علباوان بينهما منبت العرف صحاح كذا نقله عنه.

[٣] صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا في عبارة الرضي. ويفهم منه أن الحرف الزائد للإلحاق أوّلًا في مثل علباء، هو الواو والياء، ثم عوض عنه الهمزة.

المبدلة من أصل ياء[١]، وهذا أعم[٢] من أن يكون هذا الأصل واواً أو ياء.

(وَيُحْذَفُ نُونُهُ) أي: نون التثنية (لِلْإِضَافَةِ) أي: لأجل الإضافة؛ إذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب تمام الكلمة وانقطاعها، والإضافة توجب الاتصال والامتزاج، فيتنافيان.

(وَحُذِفَتْ تَاءُ التَّأْنِيثِ) التي قياسها ألا يحذف عن آخر المثنى[٣] كـ«شَجَرَتَانِ، وثَمَرَتَانِ» (فِي «خُصْيَانِ وَأَلْيَانِ») على خلاف القياس، مع جواز إثباتها فيهما على القياس اتفاقاً، ووجه حذفها فيهما أن كل واحد من «الخُصْيَتَيْنِ والأَلْيَتَيْنِ» لما اشتد اتصالها[٤] بالأخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها[٥] بدونها صارتا[٦] بمنزلة مفرد، وتاء التأنيث لا يقع في حشوه.

وقيل: «خُصْي وأَلْي» مستعملان، وهما لغتان في «خُصْيَةٍ وأَلْيَةٍ»؛ وإن كانتا أقل استعمالاً منهما.

ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة، أتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار، بخلاف حذف تاء التأنيث؛ إذ ليس له قاعدة، بل وقعت على خلاف القياس في مادة مخصوصة، فلهذا أتى في بيانه بالفعل الماضي.

[المجموع]

(الْمَجْمُوعُ: مَا دَلَّ) أي: اسم[٧] دل (عَلَى) جملة (آحَادٍ مَقْصُودَةٍ) أي: يتعلق بها

---

[١] وقد يقال: ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي، فلا ينفع في بيان قاعدة هذا القلب، بل يكون من الشواذ الخارجة عن القاعدة.

[٢] فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء في رداء فضلًا عن أن يكون مشهوراً.

[٣] أي: أخر مفرد المثنى، فلا ينافي قوله: وتاء التأنيث، لا يقع في حشوه، فالأولى أن يقول: ألا يحذف عن المثنى.

[٤] أي: اتصال كل واحدة بالأخرى.

[٥] أي: بكل واحدة بدونها أي: بدون الأخرى.

[٦] أي: الخصيتان، ففي العبارة استخدام، فإن المراد من لفظة الخصيتين في قوله: كل واحدة من الخصيتين معناها، ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين.

[٧] إشارة إلى أن غير الاسم لا يكون مجموعاً، والفعل إنما يثنى ويجمع باعتبار فاعله. ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجيء في كلام الشارح قدس سره أن الواو والنون والألف

القصد في ضمن ذلك الاسم (بِحُرُوفِ مُفْرَدِهِ) أي: بحروف هي مادة لمفرده[1] الذي هو الاسم[2] الدال على واحد واحد من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف متلبسة (بِتَغَيُّرٍ مَا) بحسب الصورة، إما بزيادة أو نقصان أو اختلاف في الحركات والسكنات حقيقةً أو حكماً.

فالجار في قوله: «بحروف مفرده» إما متعلق بقوله: «مقصودة»، أو بقوله: «دل»، أو بهما على سبيل التنازع، وقوله: «بتغير ما» ظرف مستقر حال من الحروف، ودخل في قوله: «بتغير ما» جمعا السلامة؛ لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه. وكذا الألف والتاء، فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى، وقوله: «ما دل على آحاد» جنس يشمل المجموع، وأسماء الأجناس[3] كـ«تَمْرٍ ونَخْلٍ»، فإنها وإن لم تدل عليها[4] وضعاً فقد تدل عليها استعمالًا، وأسماء الجموع كـ«رَهْطٍ ونَفَرٍ»، وبعض أسماء العدد كـ«ثلاثة وعشرة»، وبقوله: «مقصودة بحروف مفرده» خرجت أسماء الأجناس، فإذا قصد بها نفس الجنس لا أفراده فبقوله: «مقصودة»، وإذا قصد بها الإفراد استعمالاً، فبقوله: «بحروف مفرده»، وكذلك بقوله: «بحروف مفرده» خرجت أسماء الجموع والعدد.

(فَنَحْوُ: «تَمْرٍ») مما هو الفارق بينه وبين واحده التاء (وَ) نحو: (رَكْبٍ) مما هو اسم

والتاء من تمام الاسم. والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر، فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو: حاملين وجمالين، فإنهما وإن دلتا على الآحاد، لكن لا بالمطابقة؛ إذ المدلول المطابقي لهما اثنان من الجماعة، وكل جماعة تشمل الآحاد، فالدلالة عليها تضمنية.

[1] بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام المقدرة. والمراد بالمفرد أعم من الحقيقي والتقديري كالجمع الذي لا مفرد له، وزاد لفظ الحروف، ولم يقل: بمفرده، فإن حروف المفرد متحققة فيه، وإن لم يتحقق المفرد.

[2] إشارة إلى أن المفرد ههنا وإن كان في مقابلة المثنى والمجموع لكن الملحوظ ههنا هذا المفهوم، وهو كونه دالاً على واحد واحد، فلا دور في التعريف.

[3] التي يفرق بينها وبين واحدها بالتاء، فإنها للدلالة على الآحاد. وأما التي لا فرق بينها وبين واحدها فإنها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخلِ.

[4] فالمراد بالدلالة الدلالة في الجملة سواء كان وضعاً فقط كما في الجمع المستعمل في الواحد نحو: شابت مفارقه، أو في الاثنين نحو: قلوبكما أو استعمالاً فقط كما في أسماء الأجناس، أو وضعاً واستعمالاً كما في الجموع المستعملة في معانيها الحقيقية، ولو أريد الدلالة وضعاً كما في تعريف الفعل خرج أسماء الأجناس بقوله: على آحاد.

جمع (لَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْأَصَحِّ) بل الأول اسم جنس، والثاني اسم جمع كالجماعة، وقد علمت أنهما خارجان عن حد المجموع، والفرق بينهما أن اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين وضعاً، بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين، وهو جنس؟

قيل: ذلك[١] بحسب الاستعمال لا بالوضع على أنه لا ضير[٢] في التزام كون الكلم اسم جمع أيضاً.

وإنما قال: «على الأصح» وهو قول سيبويه؛ لأن الأخفش قال: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها كـ«جَامِلٍ وبَاقِرٍ ورَكْبٍ» جمع.

وقال الفراء: وكذا أسماء الأجناس كـ«تمر وتمرة ونخل ونخلة»، وأما اسم جنس أو جمع لا واحد له من لفظه نحو: «إبل وغنم» فليس بجمع بالاتفاق.

(وَنَحْوُ: «فُلْكٍ») مما يكون الجمع والواحد فيه متحدين بالصورة (جَمْعٌ) لصدق الحد عليه؛ فإن التغير المأخوذ فيه أعم من أن يكون بحسب الحقيقة أو بحسب التقدير، فضمة «فلك» إذا كان مفرداً ضمة «قُفْل»، وإذا كان جمعاً ضمة «أُسْدٍ».

(وَهُوَ) أي: المجموع نوعان: (صَحِيحٌ وَمُكَسَّرٌ).

(فَالصَّحِيحُ) أي: الجمع الصحيح تارةً يكون (لِمُذَكَّرٍ[٣] وَ) تارة يكون (لِمُؤَنَّثٍ) فالجمع الصحيح (الْمُذَكَّرُ: مَا لَحِقَ آخِرَهُ) أي: آخر مفرده (وَاوٌ مَضْمُومٌ مَا قَبْلَهَا[٤]) في حالة الرفع (أَوْ يَاءٌ مَكْسُورٌ مَا قَبْلَهَا) في حالتي النصب والجر (وَنُونٌ) عوضاً عن الحركة، أو التنوين على سبيل منع الخلو (مَفْتُوحَةٌ) لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة (لِيَدُلَّ) ذلك اللحوق أو اللاحق فقط أو مع الملحوق (عَلَى أَنَّ مَعَهُ) أي: مع مفرده الواحد من حيث معناه (أَكْثَرَ مِنْهُ) ولم يقل: «من جنسه» اكتفاءً بما ذكره في التثنية.

---

[١] إشارة إلى ضعفه، أو كونه بحسب الاستعمال دون الوضع، لا بد له من شاهد.

[٢] فيه أنه مخالف لما تقرر عندهم من أن ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء، فهو اسم جنس.

[٣] أي: المذكر مفرده بقرينة السابق. وفيه تنبيه على أنه كما يقال بالإضافة يقال بالوصف أيضاً، ولم يفسر قوله: فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه إلى كثرة الحذف، أعني: المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحاً؛ لأن سوق الكلام في بيان المجموع لا في بيان المذكر المجموع.

[٤] لفظاً نحو: مسلمون أو تقديراً نحو: مصطفون، وكذا الحال في مكسور ما قبلها.

فإن قيل: اسم التفضيل يوجب ثبوت أصل الفعل في المفضل عليه، ولا كثرة في الواحد؟

قيل: ثبوت أصل الفعل إما أن يكون محققاً، أو على سبيل الفرض، كما يقال: «فُلاَنٌ أَفْقَهُ مِنَ الْحِمَارِ وَأَعْلَمُ مِنَ الْجِدَارِ».

(فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ [١]) أي: آخر مفرده [٢] (يَاءً) ملفوظة كـ«القاضي»، أو مقدرة كـ«قاضٍ» (قَبْلَهَا كَسْرَةٌ حُذِفَتْ) الياء (مِثْلُ: «قَاضُونَ») جمع «قاض»، فإن أصله: «قَاضِيُونَ» نقلت ضمة الياء إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلباً للخفة، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر مثل: «قَاضِينَ»، فإن أصله: «قَاضِيِينَ» حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين واليائين، فسقطت لالتقاء الساكنين.

(وَإِنْ كَانَ آخِرُهُ) أي: آخر الاسم الذي [٣] أريد جمعه (مَقْصُوراً) أي: ألفاً مقصورة [٤] (حُذِفَتِ الْأَلِفُ) لالتقاء الساكنين (وَبَقِيَ) بعد الحذف (مَا قَبْلَهَا) أي: حرف كان قبل الألف على ما كان عليه (مَفْتُوحاً) ولم يغير ليدل الفتحة على الألف (مِثْلُ: «مُصْطَفَوْنَ») في حالة الرفع (وَ«مُصْطَفِينَ») في حالتي النصب والجر، فأصلهما: «مُصْطَفَيُونَ ومُصْطَفَيِينَ» قلبت الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، وحذفت الألف، لالتقاء الساكنين.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط اسم أريد جمعيته جمع الصحيح المذكر، يعني: شرط صحة جمعيته (إِنْ كَانَ) ذلك الاسم (اسْماً) أي: اسمًا محضاً [٥] من غير معنى وصفية فيه (فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ) أي: فكونه مذكراً علماً (يَعْقِلُ) من حيث مسماه لا من حيث لفظه، وإنما اشترط ذلك، لكون هذا الجمع أشرف الجموع، لصحة بناء الواحد فيه، والمذكر العلم

---

[١] جعل الضمير المستتر في «كان» راجعاً إلى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما إذا رجع إلى الاسم.

[٢] على حذف المضاف؛ لأن الياء والألف ليسا آخر الجمع بل وسطه.

[٣] جعل ضمير كان لآخر الاسم ولك أن تجعله للاسم. وقوله: حذفت دون حذف الضمير الراجع إلى الآخر يدل عليه.

[٤] ملفوظة أو مقدرة. وقد نبه المصنف على أن الياء والألف أعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون، فتأمل.

[٥] الأخصر غير صفة يعني: أن المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف، فلا يلزم اتحاد اسم «كان» وخبرها.

العاقل أشرف من غيره، فأعطي الأشرف للأشرف، فإن فقد فيه الكل كـ«العين» أو الاثنان كـ«المرأة»، أو واحد نحو: «أَعْوَجَ» للفرس، لم يجمع هذا الجمع.

وأراد بالمذكر: ما يكون مجرداً عن التاء ملفوظة أو مقدرة؛ ليخرج عنه نحو: «طلحة»، فإنه لا يجمع بالواو والنون خلافاً للكوفيين وابن كيسان، فإنهم أجازوا «طَلْحُونَ» بسكون اللام، وابن كيسان بفتحها، ويدخل فيه نحو: «وَرْقَاء وسَلْمَى» اسمي رجلين، فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقاً؛ لأن علم التأنيث هو التاء لا الألف، فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون؛ لأن الممدودة تقلب واواً، فتنمحى صورة علامة التأنيث، والمقصورة تحذف، ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الاسم الذي أريد جمعه جمع المذكر الصحيح (إِنْ كَانَ صِفَةً) من الصفات غير علم[1] كاسمي الفاعل والمفعول (فَمُذَكَّرٌ يَعْقِلُ) أي: له شروط:

١-فالشرط الأول: كونه مذكراً يعقل، كما مر.

٢-(وَ) الشرط الثاني: (أَلّا يَكُونَ) ذلك الاسم[2] الكائن صفة («أَفْعَلُ فَعْلَاءَ») أي: مذكراً غير مستوفى صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم إياها مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة «أَفْعَلَ»، والمؤنث على صيغة «فَعْلَاءَ» (مِثْلُ: «أَحْمَرَ، حَمْرَاءَ») للفرق بينه وبين أفعل التفضيل كـ«أَفْضَلُونَ»، ولم يعكس؛ لأن معنى الصفة في أفعل التفضيل كامل، لدلالته على الزيادة.

(وَ) الشرط الثالث: أن (لاَ) يكون ذلك الاسم («فَعْلاَنَ، فَعْلَى») أي: مذكراً غير مستوفى في تلك الصيغة مع المؤنث، بل يكون المذكر على صيغة «فَعْلاَن» والمؤنث على صيغة «فَعْلَى» (مِثْلُ: «سَكْرَانَ سَكْرَى») فإنه لا يقال فيه: «سَكْرَانُونَ» للفرق بينه وبين «فَعْلاَن وفَعْلاَنَة» كـ«نَدْمَانُونَ»، ولم يعكس؛ لأن «فَعْلاَن، فَعْلاَنَة» أصل في الفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه فيه بالتاء وعدمها.

(وَ) الشرط الرابع: أن (لاَ) يكون الاسم المذكور مذكور (مُسْتَوِياً فِيهِ) أي: في

---

[1] إن كان معناه غير منقول من الوصفية، فائدته إخراج نحو: أحمر إذا سمي به ذكر، فإنه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسماً وعدم اعتبار الوصفية الأصلية، وإن كان معناه غير علم حال الوصفية، ففائدته التنبيه على أن العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين، فلذا لم تشترط العملية في الصفة عند جمعها أشرف الجموع.

[2] لم يرجع الضمير إلى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته في قوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث.

هذه الصفة بتأويل الوصف (مَعَ الْمُؤَنَّثِ مِثْلُ: «جَرِيحٍ وَصَبُورٍ») يقال: «رَجُلٌ جَرِيحٌ وَصَبُورٌ»، و«امْرَأَةٌ جَرِيحٌ وصَبُورٌ»، فلا يجمع بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، فإنه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن أن يجمع جمعاً مخصوصاً بأحدهما، بل المناسب أن يجمع جمعاً يستويان فيه مثل: «جَرْحَى وصُبُرٍ».

(وَ) الشرط الخامس:(أَلّا يَكُونَ) الاسم المذكور مذكراً متلبساً (بِتَاءِ التَّأْنِيثِ مِثْلُ: «عَلاَّمَةٍ»[١]) كراهة اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التأنيث، ولو حذفت التاء لزم اللبس[٢].

(وَيُحْذَفُ نُونُهُ) أي: نون الجمع (بِالْإِضَافَةِ) لما مر في التثنية (وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ: «سِنِينَ») بكسر السين[٣]، جمع «سَنَة» بفتحها (وَ«أَرَضِينَ») بفتح الراء[٤]، وقد جاء إسكانها، جمع «أَرْض» بسكونها، وإنما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل، وعدم كونهما علماً أو صفة.

وقد أدرج صاحب اللباب بعض هذه الأسماء تحت قاعدة كلية أخرجتها من الشذوذ، منها «سنين» وأمثاله، وأبقى بعضها على الشذوذ منها «أَرَضِين» وأمثاله، فمن أراد تفصيل ذلك، فليراجع إليه.

(الْمُؤَنَّثُ) أي: الجمع الصحيح المؤنث (مَا لَحِقَ) أي: جمع لحق (آخِرَهُ) أي: آخر مفرده (أَلِفٌ وَتَاءٌ[٥]).

---

[١] وما قيل: إن نحو علامة خارج بقوله: ولا مستوياً فيه مع المؤنث؛ لأن فعالة يستوي فيه المذكر المؤنث، فليس بشيء؛ لأنه ليس مذكرًا مستوياً مع المؤنث، بل مؤنثاً مستوياً مع المذكر.

[٢] بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها.

[٣] تنبيهاً على أنه ليس بجمع سلامة في الحقيقة. وقد جاء سنون بضمها، وهو قليل. ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين. وقد جاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر، نحو: قلون وثبون وليس بمطرد. وأما مكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير كعضين ومئين وفئين. ولعل ذلك الاعتدال الكسر بين الضم والفتح.

[٤] للتنبيه على أنه ليس بجمع سلامة حقيقة، ولأن الواو والنون في مقام الألف والتاء كأنه قيل: أرضات. وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعد أو ظاهرة كجفقة إن كانت صفة كسعة أو مضاعفاً كمدة، أو معتل العين كجوزة وبيضة وجب إسكان العين في الجمع بالألف والتاء. وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه كثمرات ووعدات.

[٥] إنما خص الزيادة بالألف والتاء؛ لأنه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي، وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة، كذا في الرضي.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط الجمع الصحيح[١] المؤنث (إِنْ كَانَ) مفرده (صِفَةً، وَلَهُ) أي: ولذلك المفرد (مُذَكَّرٌ فَأَنْ يَكُونَ[٢] مُذَكَّرُهُ) أي: مذكر ذلك المفرد (جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ) لئلا يلزم[٣] مزية الفرع على الأصل (وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) أي: لمفرده (مُذَكَّرٌ) جمع بالواو والنون (فَأَلَّا يَكُونَ) أي: فشرط صحة جمعيته ألا يكون (مُجَرَّداً) عن تاء التأنيث (كَ«حَائِضٍ»)؛ لأنه يقال في جمع حائضة: «حائضات»، فلو قيل في جمع حائض أيضاً: «حائضات» لزم الالتباس.

(وَإِلاَّ) عطف على قوله: «إن كان صفة»، أي: وإن لم يكن المؤنث صفة، بل كان اسماً (جُمِعَ) هذا الجمع (مُطْلَقاً) أي: من غير اعتبار شرط، مثل: «طَلَحَاتٍ وَزَيْنَبَاتٍ» في جمع «طَلْحَةٍ وزَيْنَبَ».

وفي شرح الرضي: أن هذا الإطلاق ليس بسديد؛ لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة كـ«نَارٍ وشَمْسٍ» ونحوهما من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع كـ«السَّمَاوَاتِ والكَائِنَاتِ»، وذلك لخفاء هذا التأنيث؛ لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة.

[جمع التسكير]

(جَمْعُ التَّكْسِيرِ: مَا تَغَيَّرَ) أي: جمع تغير (بِنَاءُ وَاحِدِهِ) من حيث نفسه وأموره الداخلة فيه -كما هو المتبادر[٤]- فلا ينتقض بجمع السلامة، لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به. وأيضاً المتبادر من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية، فلا ينتقض أيضاً بمثل: «مُصْطَفَونَ»، فإن تغير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية. وأما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقاً، فهو أعم من أن يكون من حيث ذات

---

[١] جرى في إرجاع ضمير «وشرطه» ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم.

[٢] فهو أن يكون، الضمير راجع إلى المبتدأ الذي هو «وشرطه». والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ، كذا في الرضي.

[٣] أي: لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره، وكذلك يلزم مزية الفرع على الأصل.

[٤] يعني: أن المتبادر من نسبة التغير إلى البناء أن يكون التغير في ذاته وباعتبار أجزائه لا التغير العارض له باعتبار أمر خارج عنه سواء كان التغير حقيقياً أو اعتبارياً، وليس مراده أن المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه أنه كما أن المتبادر من التغير ذلك المتبادر منه أن يكون حقيقياً، فحمل التغير على المتبادر باعتبار، وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف.

الواحد أو من حيث الأمور الخارجة الزائدة كما يدل عليه «ما» الإبهامية المفيدة للعموم في قوله: «بتغير ما»، سواء كان ذلك التغير حقيقيّاً (كَـ«رِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ») أو اعتبارياً كـ«فُلْكٍ»، كما مر.

[جمع القلة والكثرة]

(جَمْعُ الْقِلَّةِ) وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما («أَفْعُلٌ») أي: جمع يكون على وزن «أفعل» كـ«أَفْلُسٍ» جمع فَلْسٍ (وَ«أَفْعَالٌ»[١]) أي: جمع يكون على وزن «أَفْعَال» كـ«أَفْرَاس» جمع فَرَسٍ، وعلى هذا القياس معنى البواقي.

(وَ«أَفْعِلَةٌ») كـ«أَرْغِفَةٍ» جمع رَغِيفٍ (و«فِعْلَةٌ») كـ«غِلْمَةٍ» جمع غلام.

(وَ) الجمع (الصَّحِيحُ) مذكراً كان كـ«مسلمين»، أو مؤنثاً كـ«مسلمات».

وفي شرح الرضي: أن الظاهر أنهما أي: جمعَي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلة والكثرة، فيصلحان لهما.

(وَمَا عَدَا ذَلِكَ) المذكور من الأوزان والجمع الصحيح (جَمْعُ كَثْرَةٍ) يطلق على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له. وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَلاثَةَ قُرُوءٍ[٢]﴾[٣] مع وجود «أَقْرَاءٍ».

[المصدر]

(الْمَصْدَرُ: اسْمُ الْحَدَثِ[٤]) يعني: بالحدث معنى قائماً بغيره، سواء صدر عنه كـ«الضرب والمشي»، أو لم يصدر كـ«الطول والقصر» (الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ).

والمراد بجريانه على الفعل: أن يقع بعد اشتقاق الفعل منه تأكيداً له، أو بياناً لنوعه، أو عدده مثل: «جَلَسْتُ جُلُوساً، وجِلْسَةً وَجَلْسَةً» فمثل: «القادرية والعالمية»، ومثل: «وَيْلاً لَهُ وَوَيْحاً لَهُ» مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً، وإن كان الأخيران مفعولاً مطلقاً.

---

[١] في الرضي: هذه الأوزان للقلة إذا جاء للمفرد جمع كثرة. وأما إذا انحصر جمع التكسير فيها، فهي للقلة والكثرة. وكذا ما عدا الستة للكثرة إذا لم ينحصر فيه الجمع، وإلا فهو مشترك كأجادل ومصانع.

[٢] والنكتة في ذلك التنبيه على أن ثلاثة قروء بالنسبة إلى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال.

[٣] سورة البقرة: ٢٢٨.

[٤] أي: الموضوع له، وإن دل بسبب عارض على أمر زائد عليه كالنوعية والعددية.

(وَهُوَ) أي: المصدر (مِنَ الثُّلاَثِيِّ) المجرد (سَمَاعٌ) أي: سماعي، ويرتقي عدده إلى اثنين وثلاثين كما بين في كتب الصريف (وَفِي غَيْرِهِ) أي: غير الثلاثي المجرد، يعني: الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (قِيَاسٌ) أي: قياسي، كما تقول: كل ما ماضيه على «أَفْعَلَ» فمصدره على «إِفْعَالٍ»، وكل ما ماضيه على «اسْتَفْعَلَ» فمصدره على «استفعال» (مِثْلُ: «أَخْرَجَ إِخْرَاجاً» وَ«اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجاً») إلى غير ذلك مما عَلِمْتَهُ في علم التصريف.

(وَيَعْمَلُ[١]) أي: المصدر بالقطع (عَمَلَ فِعْلِهِ[٢]) المشتق منه حال كونه (مَاضِياً) نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْراً أَمْسِ» (وَ) حال كونه (غَيْرَهُ) أي: غير الماضي -مستقبلاً كان أو حالاً- نحو: «أَعْجَبَنِي إِكْرَامُ عَمْرٍو خَالِداً غَداً أَوْ الآنَ»، وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه[٣]، فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول (إِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولاً مُطْلَقاً) يعني: عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بألا يكون مفعولاً مطلقاً أصلاً، فإنه إذا كان مفعولاً مطلقاً، فسيجيء حكمه.

(وَلاَ يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ[٤]) أي: معمول المصدر (عَلَيْهِ) لكونه بتقدير الفعل مع «أَنْ»، وشيء مما في حيز «أَنْ» لا يتقدم عليه، فلا يقال: «أَعْجَبَنِي عَمْراً ضَرْبُ زَيْدٍ».

(وَلاَ يُضْمَرُ) أي: معموله (فِيهِ) أو يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله؛ لأنه لو أضمر فيه لأضمر في المثنى والمجموع قياساً على الواحد، فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظراً إلى المصدر والفاعل، ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة إلى الفاعل، وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها

---

[١] بشروطه، وهي أن تكون مظهراً مكبراً غير محدود ولا منعوت قبل تمامه، كذا في التسهيل. فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود، وهو الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره. وفي كل منها اختلاف من النحاة مذكور في شرح المصري.

[٢] أي: من اللازم والمتعدي بنفسه أو بحرف.

[٣] إذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظاً لعدم موازنته إياه ولا معنى لعدم صحة إقامته مقامه بخلافه اسم الفاعل والمفعول، فإنهما يعملان لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور، فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة.

[٤] جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور.

محذور، بخلاف المصدر، فإن له في نفسه تثنية وجمعاً، ولا شبهة أن الإضمار فيه يستلزم الاستتار، فإنه إذا كان بارزاً لم يكن مضمراً فيه، بل مضمراً مطلقاً، فلا حاجة إلى اعتبار قيد الاستتار على حدته، ليخرج مثل: «ضَرْبِي زَيْداً حَاصِلٌ».

(وَلاَ يَلْزَمُ ذِكْرُ الْفَاعِلِ) أي: فاعل المصدر لا مظهراً ولا مضمراً، نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبٌ زَيْداً»؛ لأن النسبة إلى فاعل ما[١] غير مأخوذة في مفهومه، فلا يتوقف تصور مفهومه عليه، بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة.

(وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ) مع أن إعماله[٢] منوناً أولى[٣]؛ لأنه حينئذ أقوى مشابهة للفعل لكونه نكرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾[٤].

(وَقَدْ يُضَافُ) أي: المصدر (إِلَى الْمَفْعُولِ[٥]) سواء كان مفعولًا به، أو ظرفاً، أو مفعولاً له على قلة بالنسبة إلى الفاعل، نحو: «ضَرْبُ اللِّصِّ الجَلاَّدُ، وَضَرْبُ يَوْمِ الجُمُعَةِ، وَضَرْبُ التَّأْدِيبِ».

(وَإِعْمَالُهُ) أي: إعمال المصدر متلبساً (بِاللاَّمِ) أي: بلام التعريف (قَلِيلٌ)؛ لأنه عند عمله مقدر بـ«أن» مع الفعل، فكما لا يدخل لام التعريف على «أن» مع الفعل ينبغي

---

[١] أي: مطلقاً معيناً كان أو مبهماً غير مأخوذة في مفهومه، بخلاف الفعل، فإن النسبة إلى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه. ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية، بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، فإن النسبة إلى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات، فكانت مستقلة بالمفهومية.

[٢] إشارة إلى دفع ما يرد من أن الإضافة إلى الفاعل أكثر من الإضافة إلى المفعول، كما يدل عليه قوله: وقد يضاف إلى آخره، فاللائق أن يقول: وإضافته إلى الفاعل أكثر. ووجه الدفع: أن الجواز ههنا بالنسبة إلى إعماله منوناً، فإنه أولى. ويفهم من الرضي أنه بالنسبة إلى عدم جوازها في اسم الفاعل.

[٣] وإليه ذهب البعض. وفي الرضي: وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون كما قيل: بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل لكونه إذا كالجزء من المصدر، كما يكون من الفعل، فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل. ويمكن أن يقال: المصدر المضاف أقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف إليه، كما يدل عليه تعليل الرضي. والمصدر المنون أولى بالعمل في الفاعل من المضاف إليه، كما يدل عليه تعليل الشارح. ولذا عمل المنون في لفظه والمضاف في محله.

[٤] سورة البقرة: ٢٥١، سورة الحج: ٤٠.

[٥] إذا قامت قرينة على كونه مفعولًا. وتلك الإضافة أكثر عند حذف الفاعل. وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض إلى عدم جوازها، لكن نص سيبويه على جوازها. ولم يجيء في القرآن إلا ما روي عن ابن عامر أنه قرأ ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ (مريم:٢) بضم الدال والهمزة.

ألا يدخل على المصدر المقدر به، ولكن جوزوا[١] ذلك على قلة، فرقاً بين شيء وبين المقدر به.

قيل: لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح، بل قد جاء عاملاً بحرف الجر، نحو: ﴿لاَ يُحِبُّ اللهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ﴾[٢].

(فَإِنْ كَانَ) أي: المصدر (مَفْعُولاً مُطْلَقاً) صِرفاً من غير اعتبار إبداله من الفعل (فَالْعَمَلُ لِلْفِعْلِ) من غير تجويز أن يكون للمصدر؛ إذ لا يجوز إعمال الضعيف مع وجدان القوي، سواء كان الفعل مذكوراً نحو: «ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً»، أو محذوفاً غير لازم نحو: «ضَرْباً زَيْداً».

(وَإِنْ كَانَ) أي: المصدر[٣] مفعولًا مطلقاً واقعاً (بَدَلًا مِنْهُ) أي: من الفعل، وهو ما كان حذف فعله لازماً نحو: «سَقْياً لَهُ، وَشُكْراً لَهُ، وَحَمْداً لَهُ» (فَالْوَجْهَانِ) أي: فيجوز فيه وجهان: عمل الفعل للأصالة[٤]، وعمل المصدر للنيابة.

وقيل: عمل المصدر للمصدرية، وعمله للبدلية، ففي قوله: «وجهان» وجهان، وإنما فصل بين قسمي المصدر -أعني: ما لم يكن مفعولاً مطلقاً، وما كان إياه بالجمل المعترضة- لبيان بعض أحكام عمل المصدر؛ لأن عمل المصدر في القسم الأول أكثر وأظهر، فلو أخرت عن القسمين لتوهم تعلقها بالقسمين على السواء.

[اسم الفاعل]

(اسْمُ الْفَاعِلِ: مَا اشْتُقَّ) أي: اسم اشتق (مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث موضوعاً[٥]

---

[١] وأيضاً قد يقع عاملًا بدون التقدير، نحو قول العرب:إذني زيد بقوله ذلك، وقول أعرابي: اللهم إن استغفاري مع إصراري للؤم، وإن تركي استغفارك مع علمي بسعة عفوك لعجز، كذا في شرح التسهيل.

[٢] سورة النساء: ١٤٨.

[٣] يعني: أن ضمير «كان» راجع إلى المصدر، وبدلًا خبره بتقدير الموصوف. وإنما لم يقل: أي: المفعول المطلق بدلاً منه رعاية لجزالة المعنى؛ لأن الكلام في المصدر وموافقة المعطوف عليه، فإن الضمير فيه راجع إلى المصدر.

[٤] ووجوب الإضمار العارض لا أثر له في تقدير العمل.

[٥] إشارة إلى أنه يتضمن معنى الوضع، واللام صلة الوضع. ولك أن تقول في الاشتقاق معنى الوضع؛ لأنه وضع للنوع، واللام للأجل.

ذلك الاسم (لِمَنْ قَامَ) أي: الفعل [١] (بِهِ) أي: لذات ما [٢] قام بها الفعل، ولو قال: «لِمَا قام به الفعل» لكان أولى؛ لأن ما جهل أمره [٣] يذكر بلفظة «ما»، ولعله قصد التغليب [٤] (بِمَعْنَى الْحُدُوثِ) نعني بالحدوث: تجدد وجوده له، وقيامه به مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة.

قال المصنف في شرحه: قوله: «ما اشتق من فعل» يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول، والصفة المشبهة، وغير ذلك [٥]، وقوله: «لمن قام به» يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة؛ لأن الجميع ليس لمن قام به، وقوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة؛ لأن وضعها على أن تدل على معنى ثابت، والظاهر أن اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بأنه ليس لمن قام به، والحق ذلك؛ لأن المتبادر من قوله: «ما اشتق لمن قام به» أن يكون موضوعاً لمن قام به، ويكون «من قام به» تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان، فلو ضم إلى أصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيهن ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم أنه موضوع لمن قام به الفعل، بل لمن قام به الفعل مع زيادة، فبقوله: «لمن قام به» خرج اسم التفضيل [٦]، فإنه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على أصل الفعل.

وخالف أكثر الشارحين المصنف وأسندوا إخراج اسم التفضيل [٧] إلى قوله: «بمعنى الحدوث» كما أسندوا إخراج الصفة المشبهة إليه ظنّاً منهم أن الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل، ولم يتنبهوا أن الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما

---

[١] بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه إلى «من» بناء على أن الضمير «يرد» إلى أقرب المذكورات.

[٢] يعني: أن «من» موصوفة، وأن يعتبر في اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوباً إليه لا كون الفعل منسوباً كما يوهمه تقديم الفعل على «من»، فإنه لضرورة الاشتقاق.

[٣] فيه أن أمره هو كونه شاملًا لمن يعلم ومن لا يعلم؛ لأن النكرة الموصوفة تعم.

[٤] لكن مقام التعريف آب عنه.

[٥] من الأسماء المشتقة.

[٦] ولا يخرج عنه اسم الفاعل من باب المغالبة، نحو: كارمني فكرمته لكرمه؛ لأنه موضوع للغلبة في معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة. في رضي الشافية: ونعني بباب المغالبة أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى المصدر، نحو: كارمني فكرمته أي: غلبته في الكرم.

[٧] بناء على أنه لا يدل على الحدث مقيداً بأحد الأزمنة الثلاثة، وإن كان قد يدل على الحدوث بمعنى التجدد.

علمت، فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به، بل له مع الزيادة.

ويخدشه أن صيغة المبالغة على هذا التقدير تخرج من التعريف، ولا يبعد أن يلتزم ذلك[1]، ويدل عليه حصره صيغ اسم الفاعل فيما حصر، وجعل أحكام صيغ المبالغة مثل أحكام اسم الفاعل، وفي الترجمة الشريفة الشريفية ما معناه: أن صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كـ«ضارب، وقاتل، وماشٍ وآكل»، وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة، فهو ليس باسم الفاعل، بل هو صفة مشبهة، أو أفعل التفضيل أو صيغة المبالغة كـ«حَسَنٍ، وأَحْسَنَ، ومِضْرَابٍ».

(وَصِيغَتُهُ) أي: صيغة اسم الفاعل (مِنَ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى) زنة («فَاعِلٍ» وَمِنْ غَيْرِهِ) ثلاثيّاً مزيداً فيه، أو رباعيّاً مجرداً، أو مزيداً فيه (عَلَى صِيغَةِ الْمُضَارِعِ) المعلوم (بِمِيمٍ) أي: مع ميم (مَضْمُومَةٍ) موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف المضارعة مضمومة أو لا (وَ) مع (كَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ) وإن لم يكن فيما قبل آخر المضارع كسر، كما في «يَتَفَعَّلُ، وَيَتَفَاعَلُ، وَيَتَفَعْلَلُ» (مِثْلُ: «مُدْخِلٍ») فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة (وَ«مُسْتَغْفِرٍ») فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة، ولو أقيم «متفاعِل» مقام «مستغفِر» لكان مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع أيضاً مذكوراً، فكما يكون لكل من قسمي الميم مثال، يكون لكل من قسمي الكسر أيضاً مثال.

(وَيَعْمَلُ[2]) أي: اسم الفاعل (عَمَلَ فِعْلِهِ) فإن كان فعله لازماً يكون هو أيضاً لازماً، ويعمل عمل فعله اللازم، وإن كان متعدياً إلى مفعول واحد يكون هو أيضاً متعدياً إلى مفعول واحد، وإن كان متعدياً إلى اثنين كان هو أيضاً كذلك، وكما أن فعله يتعدى إلى الظرفين، والحال، والمصدر، والمفعول له، والمفعول معه، وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو إليها (بِشَرْطِ مَعْنَى الْحَالِ أَوْ الْاسْتِقْبَالِ) أي: يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبساً بشرط، أي: بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان الحال أو الاستقبال، فالإضافتان بيانيتان، وإنما اشترط أحدهما؛ لأن عمله لشبه المضارع،

---

[1] الأولى ترك لفظ البعد، فإنه قال ابن مالك في شرح التسهيل: ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جارياً على المضارع أي: على زمنه خروج أمثلة المبالغة، ولم يكن في ذلك ضمير؛ لأن اسم الفاعل غيرها.

[2] قيد في التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافاً للكسائي، فإنه جوز عمل المصغر والموصوف.

فيلزم ألا يخالفه في الزمان نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ غُلاَمَهُ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً»، والمراد بالحال أو الاستقبال أعم من أن يكون تحقيقاً أو حكاية، كقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١]، فإن «باسط» ههنا وإن كان ماضياً، لكن المراد به حكاية الحال، ومعناها أن يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي، كأنه موجود في ذلك الزمان، أو يقدر ذلك الزمان كأنه موجود الآن.

(وَ) بشرط (الْاعْتِمَادِ) أي: اعتماد اسم الفاعل (عَلَى صَاحِبِهِ) أي: على المتصف به، وهو: «المبتدأ، أو الموصول، أو الموصوف، أو ذو الحال» ليتقوى فيه جهة الفعل من كونه مسنداً إلى صاحبه نحو: «زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جَاءَ الضَّارِبُ أَبُوهُ»، و«جَاءَ رَجُلٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ»، و«جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً فَرَسَهُ».

(وَ) اعتماده (عَلَى الْهَمْزَةِ) الاستفهامية ونحوها[٢] من ألفاظ الاستفهام (أَوْ «مَا» النَّافِيَةِ) ونحوها من حروف النفي[٣] كـ«لا وإن»؛ لأن الاستفهام والنفي بالفعل أولى، فازداد بهما شبهه بالفعل نحو: «أَقَائِمٌ زَيْدٌ»، و«أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ»، و«مَا قَائِمٌ زَيْدٌ»، و«مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ».

(فَإِنْ كَانَ) اسم الفاعل المتعدي[٤] (لِلْمَاضِي) أي: للزمان الماضي بالاستقلال أو في ضمن الاستمرار، وأريد ذكر مفعوله[٥] (وَجَبَتِ الْإِضَافَةُ[٦]) أي: إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله (مَعْنًى) أي: إضافة معنوية[٧]، لفوات شرط الإضافة اللفظية مثل: «زَيْدٌ ضَارِبُ عَمْرٍو أَمْسِ» (خِلاَفاً لِلْكِسَائِي) فإنه ذهب إلى عدم وجوب إضافته؛ لأنه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي، أو الحال، أو الاستقبال، فيجوز أن يكون منصوباً على المفعولية، وعلى تقدير إضافته ليست إضافته معنوية؛ لأنها عنده من قبيل إضافة الصفة

---

[١] سورة الكهف: ١٨.

[٢] يشمل مثل: هل ضارب الزيدان ملفوظاً أو مقدراً، نحو: قائم الزيدان أم قاعدان.

[٣] صريحاً أو مؤولًا به نحو: إنما قائم الزيدان.

[٤] قيد به؛ لأن اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضياً.

[٥] لأنه لو لم يذكر جاز أن لا يضاف نحو: هند ضاربة أمس.

[٦] ولا ينصب إلا الظرف والجار والمجرور نحو: زيد ضارب أمس بالسوط؛ لأنه يكفيهما رائحة الفعل.

[٧] بيان لحاصل المعنى. وأما التركيب النحوي فهو إما تمييز أي: من حيث المعنى أو ظرف أي: في المعنى أو حال أي: ذات معنى أو مفعول مطلق أي: إضافة معنوية.

إلى معمولها، وتمسك الكسائي بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١]، وقد مر الجواب عنه.

(فَإِنْ كَانَ لَهُ) أي: لاسم الفاعل (مَعْمُولٌ آخَرُ) غير ما أضيف اسم الفاعل إليه (فَبِفِعْلٍ مُقَدَّرٍ) أي: فانتصابه بفعل مقدر، لا باسم الفاعل (نَحْوُ: «زَيْدٌ مُعْطِي عَمْرٍو دِرْهَماً أَمْسِ») فـ«درهماً» منصوب بـ«أعطى» المقدر، فأنه لما قيل: «معطي عمرو» قيل: ما أعطاه؟ فقيل: «درهماً» أي: أعطاه درهماً.

(فَإِنْ دَخَلَتِ اللاَّمُ) الموصولة على اسم الفاعل (اسْتَوَى الْجَمِيعُ) أي: جميع الأزمنة، فتقول: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً أَمْسِ» كما تقول: «مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ أَبُوهُ زَيْداً الآنَ أَوْ غَداً»؛ لأنه فعل بالحقيقة حينئذ، عدل عن صيغة الفعل إلى صيغة الاسم لكراهتهم إدخال اللام عليه.

(وَمَا وُضِعَ مِنْهُ) أي: من اسم الفاعل بتغيير صيغته إلى أخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل (لِلْمُبَالَغَةِ) في الفعل المشتق منه (كَـ«ضَرَّابٍ، وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ») بمعنى: كثير الضرب (وَ«عَلِيمٍ») بمعنى: كثير العلم (وَ«حَذِرٍ») بمعنى: كثير الحذر (مِثْلُهُ) أي: مثل اسم الفاعل في العمل، واشتراط ما يشترط به عمله.

هذا على تقدير أن يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل، وأما إذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة أن صيغ اسم الفاعل إذا كانت للمبالغة[٢] مثله، أي: مثل اسم الفاعل إذا لم يكن للمبالغة نحو: «زَيْدٌ ضَرَّابٌ أَبُوهُ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً»، و«مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الضَّرَّابِ عَمْراً الآنَ، أَوْ غَداً، أَوْ أَمْسِ»، وما فيه من معنى المبالغة[٣] ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية.

(وَالْمُثَنَّى) من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة (وَ) كذلك (الْمَجْمُوعُ) منهما مصححاً كان أو مكسّراً (مِثْلُهُ) أي: مثل اسم الفاعل إذا كان مفرداً في العمل. وشروطه:

---

[١] سورة الكهف: ١٨.

[٢] لا بد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الأول لما أن فيه صرف كلمة «من» عن معناها المتبادر أعني: التبيين والتوجيهان مطلوبان.

[٣] لأن المبالغة وصول الشيء إلى كماله، ففيها قوة معنى الحدث الذي يعمل لأجله بخلاف اسم التفضيل، فإن فيه اعتبار زيادة معه. وبضمها لا يبقى معنى الفعل على حاله، فلذا لم يعمل اسم التفضيل.

لعدم تطرق خلل إلى صيغته المفردة من حيث ذاتها بإلحاق علامتي التثنية[١] والجمع، تقول: «الزَّيْدَانِ ضَارِبَانِ، أَوْ الزَّيْدُونَ ضَارِبُونَ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً»، و«الزَّيْدَانِ الضَّارِبَانِ أَوْ الزَّيْدُونَ الضَّارِبُونَ عَمْراً الآنَ أَوْ غَداً أَوْ أَمْسِ».

(وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ) أي: نون المثنى والمجموع (مَعَ الْعَمَلِ) في معموله بنصبه على المفعولية، بخلاف ما إذا كان مضافاً إليه، فإن حذفها واجب (وَمَعَ التَّعْرِيفِ[٢] تَخْفِيفاً) مفعول له للحذف، أي: يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد مجرد التخفيف لطول الصلة بها، كقراءة من قرأ: ﴿الْمُقِيمِي الصَّلاَةَ﴾[٣] بنصب «الصلاة» على المفعولية، وأما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى: ﴿لِذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾[٤] بالنصب، فحذفها ضعيف؛ لأن اسم الفاعل لم يقع صلة اللام، والقراءة مما لا اعتماد عليه.

[اسم المفعول]

(اسْمُ الْمَفْعُولِ[٥]: هُوَ مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث[٦] موضوعاً (لِمَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ[٧]) أي: لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه، فـ«مضروب» موضوع لذات ما وقع عليها الضرب، واعتذار إقامة «من» مقام «ما» مر في اسم الفاعل.

فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع الأمور المشتقة من المصدر.

وقوله: «لمن وقع عليه» يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل، والصفة المشبهة، واسم التفضيل مطلقاً، سواء وضع لتفضيل الفاعل أو لتفضيل المفعول، فإنه مشتق من

---

[١] وأما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه أشرف، فيتبعه في حكمه.

[٢] أي: لام التعريف أي: ما تكون للتعريف في الجملة وإن لم تكن ههنا.

[٣] سورة الحج: ٣٥.

[٤] سورة الحج: ٣٨.

[٥] أي: المفعول به على حذف الجار، واستتار الضمير، يقال: فعلت به الضرب أوقعته عليه، وإلا فالمفعول هو الحدث.

[٦] سواء كان متعدياً بنفسه أو بحرف الجر، وإن كان لازماً غير متعد بحرف الجر، فلا يمكن بناء المفعول منه.

[٧] حقيقة أو اعتباراً ليشمل أوجدت ضرباً، فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم، فإن الإيجاد والعلم تعلقا بالمعدوم، ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة، لكن العقل يفسره واقعاً عليه، ويعبر عنه بما يدل على الوقوع.

فعل الموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل، واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط.

(**وَصِيغَتُهُ مِنَ الثُّلاثِيِّ الْمُجَرَّدِ عَلَى**) زنة («**مَفْعُولٍ**» **كَمَضْرُوبٍ، وَمِنْ غَيْرِهِ**) أي: من غير الثلاثي المجرد (**عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ**[1] **بِفَتْحِ مَا قَبْلَ الآخِرِ**) لخفة الفتحة وكثرة المفعول (**كَـ«مُسْتَخْرَجٍ»**) بفتح الراء.

(**وَأَمْرُهُ**) أي: شأنه وحاله (**فِي الْعَمَلِ**) أي: عمل النصب (**وَالاشْتِرَاطِ**) أي: اشتراط عمله بأحد الزمانين، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة أو «ما» (**كَأَمْرِ اسْمِ الْفَاعِلِ**) أي: مثل شأنه وحاله، وإذا كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي أيضاً، فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل، ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه (**نَحْوُ: «زَيْدٌ مُعْطَى غُلامُهُ دِرْهَماً»**) الآن أو غداً أو «المعطى غلامه درهماً الآن أو غداً أو أمس».

[الصفة المشبهة]

(**الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ**) باسم الفاعل من حيث إنها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث (**مَا اشْتُقَّ مِنْ فِعْلٍ لازِمٍ**) احترازاً عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين (**لِمَنْ**) أي: لما (**قَامَ بِهِ عَلَى مَعْنَى الثُّبُوتِ**) لا بمعنى الحدوث[2]، احترازاً عن نحو: «قائم وذاهب» مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث، فإنه اسم الفاعل لا صفة مشبهة، واللازم أعم من أن يكون لازماً ابتداء أو عند الاشتقاق كـ«رحيم»، فإنه مشتق من «رَحِمَ» بكسر العين بعد نقله[3] إلى «رَحُمَ» بضمها، فلا يقال: «رحيم» إلا من «رَحُمَ» بضم الحاء أي: صار الرحم طبيعة له، كـ«كَرُمَ» بمعنى: صار الكرم طبيعة له.

والمراد بكونه بمعنى الثبوت: أنه يكون كذلك بحسب أصل الوضع، فيخرج عنه نحو: «ضامر وطالق»؛ لأنهما بحسب أصل الوضع للحدوث، ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال.

---

[1] وقد شذ نحو: أضعف فهو مضعوف، وأزكم فهو مزكوم، وأحم فهو محموم، وأحزن فهو محزون، وأحب فهو محبوب.

[2] بالمعنى الذي مر في تعريف اسم الفاعل.

[3] ولذا قالوا: أن فعيلًا من فعَل بفتح العين كقدير ونصير، ومن فعُل بضم العين صفة مشبهة.

(وَصِيغَتُهَا[١]) أي: صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف أنواعها (مُخَالِفَةٌ لِصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ[٢]) أو لصيغة الفاعل[٣] الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد، فلا تجيء صيغة من صيغها على هذا الوزن قطعاً (عَلَى حَسَبِ السَّمَاعِ) أي: كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه، فالظرف منصوب على أنه حال من المستكن في «مخالفة»، أو صفة لمصدر محذوف أي: مخالفة كائنة على قدر ما يسمع، وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع أنها مخالفة لصيغة اسم المفعول أيضاً، لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل، لكونها مشبهة به، ولكون عملها لمشابهتها إياه فيما ذكر (كَ«حَسَنٍ، وَصَعْبٍ، وَشَدِيدٍ»).

(وَتَعْمَلُ عَمَلَ فِعْلِهَا مُطْلَقاً) أي: من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت، فلا معنى لاشتراطه فيها. وأما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها، إلا أن الاعتماد على الموصول لا يتأدى فيها؛ لأن اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق[٤].

(وَتَقْسِيمُ مَسَائِلِهَا) أي: جعلها قسماً قسماً وبيان حكم كل قسم، ويسمى كل قسم مسألة؛ لأنه يسأل عن حكمه ويبحث عنه (أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ) متلبسة (بِاللاَّمِ أَوْ مُجَرَّدَةً عَنْهَا وَ) على كل من التقديرين (مَعْمُولُهَا إِمَّا مُضَافٌ أَوْ) متلبس (بِاللاَّمِ أَوْ مُجَرَّدٌ عَنْهُمَا) أي: عن اللام والإضافة (فَهَذِهِ الأَقْسَامُ سِتَّةٌ) حاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة.

(وَالْمَعْمُولُ) أي: معمول الصفة المشبهة (فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا) أي: من هذه الأقسام الستة (مَرْفُوعٌ) تارةً، (وَمَنْصُوبٌ) تارةً ، (وَمَجْرُورٌ) تارةً أخرى فعلى هذا (صَارَتْ) أقسام مسائلها (ثَمَانِيَةَ عَشَرَ قِسْماً) حاصلة من ضرب الأقسام الثلاثة التي للمعمول من حيث الإعراب في الأقسام الحاصلة من قبل.

---

[١] أي: الصيغ المختصة بها، فلا ينافي ما في التسهيل من أن الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياساً مطرداً، فإنها مشتركة بينهما.

[٢] على حذف المضاف، وليس اسم الفاعل علماً حتى يلزم حذف شطر العلم، بل هو اسم جنس نقل من مركب إضافي إلى معنى مخصوص قد يراعى فيه حاله السابق، وهو كونه كلمتين بدليل اسمي الفاعل والمفعول وأسماء الفاعلين، ولذا أعرب بإعرابين.

[٣] فالمراد من الفاعل لفظه، وحينئذ تكون اللام فيه اللام الزائدة؛ لأن الأوزان إذا أريد بها نفسها كانت أعلاماً، ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما.

[٤] بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل، فإنه عند المازني للتعريف.

(فَالرَّفْعُ) في المعمول (عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ) أي: فاعليته للصفة.

(وَالنَّصْبُ عَلَى التَّشْبِيهِ) أي: تشبيه معمول الصفة[١] (بِالْمَفْعُولِ فِي) المعمول (الْمَعْرِفَةِ، وَعَلَى التَّمْيِيزِ) أي: جعل معمول الصفة تمييزاً (فِي) المعمول (النَّكِرَةِ). هذا عند البصريين.

وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع؛ لأنهم يجوزون تعريف المميز.

وقال بعض النحاة: على التشبيه بالمفعول في الجميع.

وقال الشارح الرضي: والأولى التفصيل.

(وَالْجَرُّ) في المعمول (عَلَى الْإِضَافَةِ) أي: إضافة الصفة إليه.

(وَتَفْصِيلُهَا) أي: تفصيل هذه الأقسام في ضمن أمثلة جزئية، قولنا: (حَسَنٌ وَجْهُهُ) بتنوين الصفة، ورفع «وجهه» بالفاعلية، أو نصبه على التشبيه بالمفعول، أو بحذف التنوين وجر «وجهه» بالإضافة، فهذا التركيب[٢] (ثَلَاثَةٌ) أي: ثلاثة أمثلة من الأمثلة المقصودة، ذكرها لتوضيح الأقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعاً ونصباً وجرّاً.

(وَكَذَلِكَ) أي: مثل هذا التركيب في كونه أمثلة ثلاثة (حَسَنُ الْوَجْهِ) بالوجوه المذكورة (وَحَسَنُ وُجْه) عطف على «حسن الوجه» أي: هو أيضاً بالوجوه المذكورة أمثلة ثلاثة (الْحَسَنُ وَجْهُه) بإدخال اللام على الصفة، ورفع «وجهه» بالفاعلية، أو نصبه بالتشبيه بالمفعول، أو جره بالإضافة، وإنما غير الأسلوب بترك العاطف، إشارةً إلى أنه شروع في قسم آخر من الصفة المشبهة؛ لأن الأمثلة السابقة كانت للصفة المجردة عن اللام، وهذه الصفة ذات اللام (الْحَسَنُ الْوَجْه) بالوجوه الثلاثة (الْحَسَنُ وَجْه)

---

[١] وجه تشبيهه به أنهم لما قصدوا التخفيف في الصفة بالإضافة، ولا يمكن إضافتها إلى الفاعل؛ لأنه يلزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعاً بالمفعول، فنصبوه لتصح الإضافة إليه؛ لأن المفعول غير الصفة، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمروا فيها الضمير إذا كانت في اللفظ جارية على غير المعمول خبراً أو نعتاً أو حالاً، وفي المعنى دلالة على صفة له في نفسه سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو: زيد حسن الوجه، فإنه يحسن بحسن وجهه أو لا نحو: زيد غليظ الساقين، أي: قبيح، فإن لم تجر في اللفظ عليه نحو: زيد وجهه حسن، أو جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له في نفسه لم يجز استتار الضمير فيها، فيقبح زيد أبيض الثوب.

[٢] يعني: أن ثلاثة وقع خبراً لحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن إعراب وجهه، وإلا فهو مثال واحد، وليس مراده أن ثلاثة خبر مبتدأ محذوف، كما قاله الفاضل الهندي؛ لأنه لا يصلح أن يكون حسن وجهه مقول القول لكونه مفرداً.

أيضاً بهذه الوجوه. وإنما قدم الصفة الكائنة باللام في أول تقسيم المسائل على الصفة المجردة عن اللام؛ لأن مفهوم الأول وجودي والثاني عدمي، وعكس الترتيب في تفصيلها؛ لأن أقسام الصفة المجردة أشرف؛ لأن قسماً واحداً منها مختلف فيه، وسائر الأقسام صحيح بخلاف أقسام ذات اللام.

فإن قسمين منها ممتنع كما قال (اثْنَانِ مِنْهَا) أي: من تلك الأقسام (مُمْتَنِعَانِ):

أحدهما: الصفة باللام[١] مضافةً إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف بواسطة أو غير واسطة، (مِثْلُ: الْحَسَنُ وَجْهِهِ) و«الحسن وجه غلامه»، لعدم إفادة الإضافة فيه خفة؛ لأن الخفة في الصفة المشبهة: إما بحذف التنوين أو النون كـ«حسن وجهِهِ» بالإضافة، أو بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتاره في الصفة مثل: «الحَسَنُ الْوَجْهُ» و«الحَسَنُ وَجْهُ الغلامِ»، أو بحذفهما معاً، ولا خفة فيه بواحد منها[٢].

وثانيهما: أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام، (مِثْلُ: «الحَسَنُ وَجْهٍ») أو «وجهِ غلامٍ»؛ لأن إضافة «الحسن» إلى «وجه» وإن أفادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة، لكنهم لم يجوزوها؛ لأن إضافة المعرفة إلى النكرة وإن كانت لفظية مفيدة للتخفيف، لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الإضافة[٣].

(وَاخْتُلِفَ فِي) صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف (مِثْلُ: «حَسَنٌ وَجْهِهِ») فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة.

وجه الاستقباح: أنهم إنما ارتكبوا الإضافة لقصد التخفيف، فيقتضي الحال أن يبلغ إلى أقصى ما يمكن منه، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني: حذف

---

[١] أي: المفردة بدليل أن جميع الأمثلة من المفردات. وأما المثنى نحو: الزيدان حسنا وجهاهما، والمجموع نحو الزيدون حسنوا وجوههم، فهو مما اختلفوا فيه كما في حسن وجهه، كما يجيء في الرضي.

[٢] لأن التنوين سقط باللام، والضمير في وجهه موجود.

[٣] أي: الإضافة المعنوية، فإن المعهود فيها إضافة المعرفة إلى النكرة؛ إذ لا تفيد فيها، فكذا الإضافة اللفظية؛ لأنها فرعها، فلا تخالفها من كل وجه.

التنوين، ولا يتعرض لأعظمهما مع إمكانه، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة، والذي أجازها بلا قبح النظر إلى حصول شيء من التخفيف في الجملة، وهو حذف التنوين.

(وَالْبَوَاقِي) من الأقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الأقسام الثلاثة المذكورة، وهي خمسة عشر قسماً (مَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ وَاحِدٌ مِنْهَا) أي: من تلك البواقي:

إما في الصفة، وهو سبعة أقسام: «الحَسَنُ الْوَجْهَ» بنصب المعمول، و«الحَسَنُ الْوَجْهِ» بجره، و«حَسَنٌ الْوَجْهَ» بنصبه، و«حَسَنُ الْوَجْهِ» بجره، و«الحَسَنُ وَجْهاً» و«حَسَنٌ وَجْهاً» بنصبه، و«حَسَنُ وَجْهٍ» بجره.

وإما في المعمول مثل: «الحَسَنُ وَجْهُهُ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ» برفعه فيهما، وهما قسمان، والمجموع تسعة (أَحْسَنُ)؛ لأن الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان.

(وَمَا فِيهِ ضَمِيرَانِ مِنْهَا) أحدهما: في الصفة، والآخر في المعمول، مثل: «حَسَنٌ وَجْهَهُ، وَالْحَسَنُ وَجْهَهُ» بنصبه فيهما، فهو قسمان: (حَسَنٌ) لاشتماله على الضمير المحتاج إليه، وغير أحسن لاشتمال على ضمير زائد[١] على قدر الحاجة.

(وَمَا لاَ ضَمِيرَ فِيهِ مِنْهَا) وهو أربعة أقسام: «الحَسَنُ الْوَجْهُ، وحَسَنٌ الْوَجْهُ، وحَسَنٌ وَجْهٌ، والحَسَنُ وَجْهٌ» برفعه فيها (قَبِيحٌ) لعدم الرابطة[٢] بالموصوف لفظاً.

ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة[٣] مثل ظهوره[٤] في المعمول احتيج إلى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه، فقال: (وَمَتَى رَفَعْتَ) معمول الصفة (بِهَا فَلاَ ضَمِيرَ فِيهَا) أي: في الصفة؛ لأن معمولها حينئذ[٥] فاعل لها، فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد

---

[١] يعني: أن الضمير فيه ليس إلا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر، والحسن وجهه بالرفع. وقد حصل الربط بأحدهما، فالثاني زائد بخلاف ما إذا جيء بالضمير، ويكون الغرض من أحدهما الربط، ومن الآخر تعيين المضاف نحو: زيد أحسن ضربه من ضرب أبيه في داره.

[٢] وليس اللام في الحسن الوجه وحسن وجه رابطة؛ لأن إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما في الرضي. ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين: نعم الرجل زيد؛ لأن اللام فيه رابطة، وليست بدلاً من الضمير.

[٣] لكونه مستتراً.

[٤] لكونه بارزاً.

[٥] أي: حين رفعت المعمول بها فاعلًا لها؛ إذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية، فلو كان فيها ضمير يكون فاعلاً لعدم جواز استتار غير الفاعل للزم تعدداً الفاعل فما قيل: إنه يجوز أن يكون المعمول بدلاً من الضمير المستتر. وهم، كما لا يخفى.

الفاعل (فَهِيَ) أي: تلك الصفة حينئذ (كَالْفِعْلِ) فكما أن الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه، كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه (وَإِلاَّ) أي: وإن لم ترفع معمول الصفة بها، بل تنصب أو تجر (فَفِيهَا ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ) ليكون فاعلاً لها (فَتُؤَنَّثُ) أي: أنث الصفة بتأنيث الموصوف، فتقول: «هِنْدٌ حَسَنَةُ وَجْهٍ أَوْ حَسَنَةٌ وَجْهاً» (وَتُثَنَّى) أي: الصفة إذا كان الموصوف تثنية مثل: «الزَّيْدَانِ حَسَنَا وَجْهٍ، أَوْ حَسَنَانِ وَجْهاً» (وَتُجْمَعُ) أيضاً الصفة إذا كان الموصوف جمعاً مثل: «الزَّيْدُونَ حَسَنُو وَجْهٍ وحَسَنُونَ وَجْهاً». (اسْمَا الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ غَيْرُ الْمُتَعَدِّيَيْنِ) أي: اسم الفاعل الغير المتعدي إلى مفعول، واسم المفعول الغير المتعدي أيضاً إلى مفعول؛ لاشتقاقه من الفعل المتعدي إلى مفعول واحد، فإذا بني اسم المفعول منه أقيم ذلك المفعول مقام الفاعل، فبقي غير متعد إلى مفعول (مِثْلَ الصِّفَةِ[١] الْمُشَبَّهَةِ فِي ذَلِكَ) أي: فيما ذكر من الأقسام الثمانية عشر، فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله، وينصبانهما، ويضافان إليهما، تقول: «زَيْدٌ قَائِم الأب ومَضْرُوب الأب» برفع الأب ونصبه وجره، وإذا كانا متعديين لا يجوز إضافتهما إليهما، ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول، فإذا قلنا مثلاً: «زَيْدٌ ضارب أباه، وزَيْدٌ مُعْطٍ أباه» لم يعلم أن «أباه» في المثال الأول مفعول الضارب أو فاعل له، نصب تشبيهاً بالمفعول، وفي المثال الثاني أنه مفعول ثانٍ لمعطٍ، أو مفعول أول أقيم مقام الفاعل، ونصب تشبيهاً بالمفعول، والمفعول الثاني محذوف.

(وَكَذَلِكَ) مثل الصفة المشبهة (الْمَنْسُوبُ[٢]) تقول: «زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ الْأَب» مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً.

[اسم التفضيل]

(اسْمُ التَّفْضِيلِ: مَا اشْتُقَّ) أي: اسم اشتق (مِنْ فِعْلٍ) أي: حدث[٣] (لِمَوْصُوفٍ) قام به الفعل[٤] أو وقع عليه، والتعميم لقصد شمول قسمي اسم التفضيل، أعني: ما

---

[١] فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال أو الاستقبال.

[٢] وغير المنسوب أيضاً من الأسماء الجامدة التي أجريت مجرى الصفات المشبهة نحو: هو شمس الوجه أي: حسن الوجه وهو قليل.

[٣] أي: دل على حدث بإقامة المدلول مقام الدال، وهو المصدر، ولم يفسره بالفعل المصطلح؛ لأن الاشتقاق من المصدر عند البصريين، ولرعاية المطابقة بما سبق.

[٤] يعني: اختار "الموصوف" على "لمن قام"، أو لمن وقع قصد التعميم، والتعميم شموله للقسمين.

جاء للفاعل، وما جاء للمفعول (بِزِيَادَةٍ عَلَى غَيْرِهِ) في أصل ذلك الفعل، والباء في قوله: «بزيادة» إما ظرف لغو[١] للموصوف أي: لذات متصفة بتلك الزيادة، أو ظرف مستقر[٢] أي: لموصوف متلبس بتلك الزيادة.

فقوله: «ما اشتق من فعل» شامل لجميع المشتقات.

وقوله: «لموصوف» يخرج أسماء الزمان والمكان والآلة؛ لأن المراد بالموصوف ذات مبهمة، ولا إبهام في تلك الأسماء[٣].

وقوله: «بزيادة على غيره» يخرج اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة[٤].

(وَهُوَ) أي: اسم التفضيل، من حيث صيغته[٥] (أَفْعَلُ) للمذكر (وَفُعْلَى) للمؤنث[٦]، وإن كان بحسب أصل الوضع، فيدخل فيه «خَيْرٌ وَشَرٌّ»[٧] لكونهما في الأصل «أَخْيَرُ وأَشَرُّ»، فخففتا بالحذف، لكثرة الاستعمال، وقد يستعملان على الأصل.

(وَشَرْطُهُ: أَنْ يُبْنَى) أي: اسم التفضيل (مِنَ) حدث[٨] (ثُلَاثِيٍّ) لا رباعي (مُجَرَّدٍ)

---

[١] أي: صلة مفعول له بالواسطة.

[٢] وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله: أي: الموصوف متلبس بتلك الزيادة، ويقدر مفعوله أي: الموصوف به أي: بالفعل كما في الحواشي الهندية.

[٣] لأنها تدل على المكان والزمان دلالة ما، ففيها نوع تعيين. وما قيل: إنه لا حاجة في الإخراج إلى حمل الموصوف على ذلك؛ لأن تلك الأسماء لم توضع لمكان أو زمان أول موصوف، ففيه أن اسم التفضيل الذي جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الأسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل، أو وقع به الفعل.

[٤] لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة، أو لعدم دلالتها على الزيادة في ذلك الفعل كفاضل وطائل، أو لعدم دلالتها على الزيادة في أصل الفعل، بل في خلقتها كصيغ الصفة الشبهة الدالة على الدوام والاستمرار.

[٥] أي: هيئته لا من حيث مادته، فإنه غير منحصر بهذا الاعتبار في «أفعل».

[٦] إنما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعاً لتوهم استواء المذكر والمؤنث في «أفعل» مطلقاً.

[٧] أي: أخير وأشر المستعملين بـ«من» المستوى فيهما المذكر والمؤنث، فحذف الهمزة، ونقل فتحة الياء والراء إلى الخاء والشين، وأدغم الراء في الراء.

[٨] قدر بقرينة التعريض، فلا يبنى من اسم جامد، وأقل الناس شاذ؛ لأنه من غير متصرف، ولا من فعل لازم النفي نحو: ما نبس بكلمة أي: تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفي. وأما الأفعال الناقصة، فإن قلنا: إنها لا تدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر. وإن قلنا: إنها دالة على الحدث وهو الحق، فالظاهر جواز البناء منها قياساً؛ إذ لا مانع من أن يقال: زيد أصير من عمرو غنياً؛ إذ لم يستعمل. فقوله: من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة. وأما اشتراط كون الحدث مما لا يقبل الزيادة

لا مزيد فيه (لِيُمْكِنَ بِنَاءُ «أَفْعَلَ» وَ«فُعْلَى» مِنْهُ)؛ إذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه من المحافظة على تمام حروفه متعذر؛ لأن هذه الصيغة لا تتسع الزيادة على ثلاثة أحرف، ومع إسقاط بعضها يلزم الالتباس، فإنه لا يعلم أنه مشتق من الرباعي، أو الثلاثي المجرد، أو المزيد فيه، فإن هذه الحروف الثلاثة تحتمل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرد، أو بعض حروف رباعي مجرد كلها أصول، أو تكون من حروف المزيد فيه إما من أصوله، أو من زوائده، أو ممتزجاً منهما، فلا يتبين ما هو المشتق منه، فلا يتعين المعنى (لَيْسَ بِلَوْنٍ) أي: من ثلاثي مجرد ليس بلون (وَلاَ عَيْبٍ[١]) ظاهري (لِأَنَّ مِنْهُمَا) اشتق («أَفْعَلُ» لِغَيْرِهِ) أي: لغير اسم التفضيل كـ«أحمر وأعور»، فلو اشتق اسم التفضيل أيضاً منهما لالتبس أن المراد: ذو حمرة وعور[٢] أو زائدة الحمرة أو العور، وهذا التعليل إنما يتم إذا بين أن «أفعل الصفة» مقدم بناؤه على «أفعل التفضيل»، وهو كذلك؛ لأن ما يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة، والأولى موافقة الوضع الطبع (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ»)، فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب، وهو الفضل.

(فَإِنْ قُصِدَ غَيْرُهُ) أي: غير الثلاثي المجرد[٣] بأن يراد أن يدل على أن لأحد زيادة فيه على غيره (تُوُصِّلَ إِلَيْهِ) أي: إلى غير الثلاثي المجرد (بِـ«أَشَدَّ» وَنَحْوِهِ، مِثْلُ: «هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ اسْتِخْرَاجاً») مثال للثلاثي المزيد فيه (وَ«بَيَاضاً») مثال للون (وَعَمًى) مثال للعيب، وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو: «أَجْهَل وأَبْلَد»، ولكن يرد أنه صح على هذا التقدير اشتقاق «أَحْمَق» على معنى التفضيل، فإنه لا فرق بين الجهل والبلادة

والنقصان، فلا يقال: الشمس أغرب وأطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله: بزيادة على غيره، فإن الزيادة إنما تتصور فيما يقبلها.

[١] ينبغي أن يقول: ولا حلية؛ لأنه لا يشتق من البلج بمعنى كونِ الحاجبينِ غير متصلين أبلج للتفضيل بل للصفة. قال الكوفيون: يجيء من البياض والسواد اللذين هما أصل الألوان. وقال البصريون: ما جاء منهما شاذ.

[٢] في القاموس: العور: كالفرس ذهاب حسن إحدى العينين.

[٣] اللام للعهد أي: غير الثلاثي المجرد المعهود أي: الموصوف بما ليس بلون ولا عيب، فلا يرد أن مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بلْ أخص منه.

والحمق[1]، ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو: «أَحْمَقُ مِنْ ابْنِ هَبَنَّقَة»[2].

والجواب: بأن المراد بالحمق: ما يبدو من أثر البلادة في الظاهر، كما حكمي عن ابن هبنقة من تعليق خَرَزَاتٍ وعِظام وخُيُوط على عنقه، وهو ذو لحية طويلة، فسئل عن ذلك، فقال: لأعرف بها نفسي ولا أضل، وتقلّد ذات ليلة أخوه بقلادته، فلما أصبح قال: «يا أخي أنت أنا، فمن أنا؟» ففيه شائبة[3] من حمق ابن هبنقة، فإنه يقتضي جواز اشتقاق «أحمق» من حمق لا يكون بهذا الظهور قياساً، وأن يكون اشتقاق «أجهل وأبلد» لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ، ولا يقول بذلك عاقل.

والشارح الرضي عد «أحمق» من قبيل «أبلد» حيث قال: وينبغي أن يقال من الألوان والعيوب الظاهرة؛ فإن الباطنة يُبْنَى منها أفعل التفضيل، نحو: «فُلاَنٌ أَبْلَدُ مِنْ فُلاَنٍ وَأَحْمَقُ».

(وَقِيَاسُهُ) أي: القياس الواقع[4] في اسم التفضيل اشتقاقه (لِلْفَاعِلِ) لا للمفعول، فإنه لو اشتق[5] لكل منهما قياساً مطرداً لكثر الالتباس، فاقتصروا على الأشرف[6].

(وَقَدْ جَاءَ لِلْمَفْعُولِ) على خلاف القياس في مواضع قليلة (نَحْوُ: «أَعْذَرُ») لمن هو أشد معذورية (وَ«أَلْوَمُ») لمن هو أشد ملومية (وَ) على هذا القياس («أَشْغَلُ» وَ«أَشْهَرُ» وَ«أَعْرَفُ»).

(وَيُسْتَعْمَلُ) أي: اسم التفضيل (عَلَى أَحَدِ ثَلاَثَةِ أَوْجُهٍ[7]) وهي: استعماله[8]

---

[1] فإن معناه: قلة العقل، فهو من العيوب الباطنة كالجهل.

[2] الصواب: من هبنقة بإسقاط الابن كما في المفصل وشرح التسهيل والحواشي الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم. والهبنق كعلمس الأحمق والقصير. وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسي يضرب به المثل في الحمق من تعليق خرزات، ولذا يقال له: ذو الودعات، فإن الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق في عنق الصبيان لدفع العين.

[3] خبر لقوله: والجواب المذكور أي: شائبة حمق صاحبه، والفاء إما زائدة كما هو مذهب الأخفش، أو على تقدير أما. ذكر الشارح رحمه الله بيان لقبه المذكور في حواشي الهندية بعد هذا الجواب لا شنيع كما وهم.

[4] قدره بقرينة قوله: وقد جاء للمفعول.

[5] بخلاف الألفاظ المشتركة، فإنها مقصورة على السماع، فالالتباس فيها قليل.

[6] والأكثر فإن المفعول لا بد له من فاعل بخلاف الفاعل.

[7] إذ لم يكن معدولًا، نحو: آخر أو اسماً نحو: الدنيا، أو مخرجاً عن المعنى التفضيلي نحو: آخر بمعنى غير.

[8] يعني: أن الأوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة. فقوله: على أحد الوجوه الثلاثة حال من ضمير «يستعمل» أي: كائناً على أحد الاستعمالات الثلاثة.

بالإضافة، أو «من»، أو اللام على سبيل الانفصال الحقيقي.

فلا بد من واحد منها؛ لأن وضعه لتفضيل الشيء على غيره، فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه، وذكره مع «من» والإضافة ظاهر. وأما مع «اللام»، فهو في حكم المذكور ظاهراً؛ لأنه يشار باللام إلى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبله لفظاً أو حكماً كما إذا طلب شخصاً أفضل من زيد قلت: «عَمْرٌو الأَفْضَلُ» أي: الشخص الذي قلنا: إنه أفضل من زيد، فعلى هذا لا يكون اللام في أفعل التفضيل إلا للعهد، فيجب أن يستعمل:

١-(**إِمَّا مُضَافاً**[١]) نحو: «**زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ**».

٢-(**أَوْ بِـ«مِنْ»**) نحو: «**زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**».

٣-(**أَوْ مُعَرَّفاً بِاللاَّمِ**) نحو: «**زَيْدٌ الأَفْضَلُ**».

(**فَلاَ يَجُوزُ**) الجمع بين الاثنين منها («**زَيْدٌ الأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو**»)، وإلا يكون ذكر[٢] «اللام» أو «من» لغواً[٣]، وأما قوله:

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ[٤] مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَاثِرِ

فقيل: «من» فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: ليست من بينهم بالأكثر حصى.

(**وَلاَ يَجُوزُ**) خلوه عن الكل أيضاً، لفوات الغرض، نحو: («**زَيْدٌ أَفْضَلُ**» **إِلاَّ أَنْ يُعْلَمَ**[٥]) المفضل عليه[٦]، مثل: «الله أكبر»، ويجوز أن يقال في مثله: أن المحذوف[٧]

---

[١] بدل عنه. وأشار إليه بإعادة «يستعمل» في قوله: فيجب أن يستعمل، فإن البدل في حكم تكرار العامل. وأورد الفاء الدالة على كونه قريباً على ما تقدم لكونه تفصيلاً له إشارة إلى فائدة البدل، وهو إفادة العلم التفصيلي بعد العلم الإجمالي، وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله: فلا يجوز.

[٢] أي: كونه مذكوراً.

[٣] لحصول الغرض، وهو تعيين المفضل عليه بأحدهما، وليس المقام مقام التأكيد.

[٤] على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة أي: العزة للغالب في الأكثرية.

[٥] استثناء منقطع؛ لأنه حينئذ يكون المفضل عليه محذوفاً، فلا يكون اسم التفضيل خالياً عنه.

[٦] ومع العلم بالمفصل عليه الحذف مع الأفعال الذي خبر غالب، ومع غيره قليل.

[٧] ولم يعوض عنه التنوين لكون أفعل غير منصرف، فاستبقى. وأما نحو جواز فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه، كذا في الرضي. ويجوز أن يقال: ههنا بالبناء على الضم كما في قبل؛ لأنه مختص بالغايات

هو المضاف إليه، أي: «أكبرُ كلِّ شيءٍ»، أو إنه «من» مع مجروره، أي: «أَكْبَرُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ».

(فَإِذَا أُضِيفَ) أي: اسم التفضيل (فَلَهُ مَعْنَيَانِ):

(أَحَدُهُمَا: وَهُوَ الْأَكْثَرُ أَنْ يُقْصَدَ بِهِ الزِّيَادَةُ) أي: أحدهما: زيادة الموصوفة المقصود به (عَلَى مَنْ أُضِيفَ[1] إِلَيْهِ) أي: على ما أضيف اسم التفضيل إليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم[2]، وإلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه، وإنما كان هذا الاستعمال أكثر؛ لأن وضع «أفعل» لتفضيل الشيء على غيره[3]، فالأولى ذكر المفضول عليه (فَيُشْتَرَطُ) في استعماله بهذا المعنى (أَنْ يَكُونَ) موصوفه بعضاً (مِنْهُمْ) داخلاً فيهم بحسب مفهوم اللفظ، وإن كان خارجاً عنهم بحسب الإرادة؛ لأن المقصود من استعماله بهذا المعنى تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام (مِثْلُ: «زَيْدٌ أَفْضَلُ النَّاسِ») أي: أفضل من مشاركيه في هذا النوع (فَلاَ يَجُوزُ) بهذا المعنى قولك: («يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ» لِخُرُوجِهِ عَنْهُمْ) أي: عن الإخوة (بِإِضَافَتِهِمْ إِلَيْهِ).

(وَالثَّانِي: أَنْ يُقْصَدَ زِيَادَةٌ مُطْلَقَةٌ) أي: ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بأن يكون على المضاف إليه وحده[4] (وَيُضَافُ) اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه (لِلتَّوْضِيحِ) أي: لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه[5]، كما يضاف سائر الصفات نحو: «مُصَارِعِ مِصْرَ، وحَسَنُ الْقَوْمِ» مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه

وشبهها.

[1] فيه إشارة إلا أن الأولى إيراد ما بدل من إلا أنه غلب العقلاء على غيرهم.

[2] الأولى في ضمن ما عدا المفضل لئلا يتوهم أنه يصح قيد التفضيل باعتبار أي: بعض كان.

[3] لا يخفى أن هذا الوجه يفيد وجه التزام الإضافة، ولو إلى غير الفضل عليه كما في القسم الثاني من الإضافة.

[4] يوهم أن الإطلاق معناه الإطلاق على المضاف إليه، وليس كذلك بل معناه الإطلاق بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضي إلا أنه يشبه أن يكون المراد بجميع من سواه الجميع حقيقة أو عرفاً مما يتبادر عرفاً قصد تفضيله عليه.

[5] زاد قوله: وتخصيصه؛ لأن الإضافة إذا كانت إلى النكرة للتخصيص، وفيه أنه لا حاجة إلى ذكره؛ لأن الإضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص، ولا تقابل بين الإضافة للتخصيص، والإضافة للتوضيح، وإنما التقابل بين الإضافة للتعريف والإضافة للتخصيص. وقوله: نحو قولك: نبينا إلى آخره. أقول: ونحو: محمد أفضل البشر حيث يراد أنه أفضل جميع المخلوقات من جنس البشر.

(فَيَجُوزُ) بهذا المعنى أن تضيفه إلى جماعة هو داخل فيهم، نحو قولك: «نبينا عليه السلام أفضل قريش» أي: أفضل الناس من بين قريش، وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: (يُوسُفُ أَحْسَنُ إِخْوَتِهِ) فإن «يوسف» لا يدخل في جملة إخوة يوسف، وأن تضيفه إلى غير جماعة نحو: «فُلاَنٌ أَعْلَمُ بَغْدَادَ» أي: أعلم مما سواه، وهو مختص ببغداد؛ لأنها منشؤه أو مسكنه.

(وَيَجُوزُ فِي) النوع (الْأَوَّلِ) من نوعي اسم التفضيل المضاف، وهو الذي يقصد به الزيادة على من أضيف إليه (الإِفْرَادُ) أي: إفراد اسم التفضيل وإن كان موصوفه مثنى أو مجموعاً، وكذا التذكير وإن كان موصوفه مؤنثاً نحو: «زَيْدٌ أَوِ الزَّيْدَانِ أَوْ الزَّيْدُونَ، أَوْ هِنْدٌ أَوْ الهِنْدَانِ أَوْ الهِنْدَاتُ أَفْضَلُ النَّاسِ»، وهذا لأنه يشابه أفعل من الذي ليس فيه إلا الإفراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكوراً معه (وَالْمُطَابَقَةُ) أي: مطابقة اسم التفضيل إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً (لِمَنْ هُوَ) أي: اسم التفضيل صفة (لَهُ) نحو: «الزيدان أفضلاَ الناس، والزيدون أفضلوهم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فضلياهن، والهندات فضلياتهن» لمشابهته ما فيه الألف واللام في كونه معرفة.

(وَأَمَّا) النوع (الثَّانِي) من نوعي اسم التفضيل (الْمُضَافُ) وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة (وَ) القسم (الْمُعَرَّفُ بِاللاَّمِ) منه (فَلاَ بُدَّ) فيهما (مِنَ الْمُطَابَقَةِ) أي: مطابقة اسم التفضيل لموصوفه إفراداً وتثنية وجمعاً، وتذكيراً وتأنيثاً للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع، وهو امتزاجه بـ«من» التفضيلية لفظاً أو معنى، لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما.

(وَ) اسم التفضيل (الَّذِي اسْتُعْمِلَ بِـ«مِنْ» مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ لاَ غَيْرُ) أي: لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق أداة التثنية والجمع والتأنيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بـ«من» التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب «أحمر»، فكأنها من تمام الكلمة[1].

---

[1] أي: متمها. ولذا لا يفصل بينهما إلا لعموم أفعل. وذلك أيضاً قليل. وقد يفصل بينهما بـ«لو» وفعلها نحو: هي أحسن لو أنصفت من الشمس.

(وَلاَ يَعْمَلُ) اسم التفضيل (فِي) اسم (مُظْهَرٍ) الرفع بالفاعلية[١] بقرينة الاستثناء[٢]، وإنما خص المظهر[٣]؛ لأنه يعمل في المظهر بلا شرط؛ لأن العمل في المضمر ضعيف لا يظهر أثره في اللفظ، فلا يحتاج إلى قوة العامل، وإنما خص بالفاعل؛ لأنه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهراً أو مضمراً، بل إن وجد بعده ما يوهم ذلك فـ«أفعل» دال على الفعل الناصب له، كقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾[٤] أي: أعلم من كل أحد يعلم من يضل، وأما الظرف والحال والتمييز، فيعمل فيها أيضاً بلا شرط؛ لأن[٥] الظرف والحال تكفيهما رائحة من الفعل نحو: «زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْكَ الْيَوْمَ رَاكِباً»، والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل أيضاً نحو: «رِطْلٌ زَيْتاً»، وإنما لم يعمل الرفع بالفاعلية؛ لأن هذا العمل بالأصالة إنما هو عمل الفعل، وهو لم يعمل[٦] عمل الفعل؛ لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليعمل عمله، ولأنه لما كان فيما هو

---

[١] يعني: أن الحكم بنفي عمله في المظهر مطلقاً لا يصح؛ لأنه يعمل في الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر، نحو: زيد أضرب لعمرو، فلا بد من التقييد ليصلح قرينة على التقييد بالفاعل والمفعول به بلا واسطة. فقيدنا بالفاعل، فاندفع ما قيل: إنه يصلح حمله على الإطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققاً في ضمن الرفع بالفاعلية. والمعنى لا يعمل في المظهر مطلقاً إلا في صورة الاستثناء، فإنه يعمل فيها بالرفع.

[٢] وجه كون الاستثناء قرينة أن العمل في المستثنى بالرفع على الفاعلية، وفيه بحث لأنه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه يعني: لا يعمل أصلاً في مضمر إلا في مظهر، كذا غايته أن العمل في هذا المظهر لا يتصور إلا بالفاعلية.

[٣] في المغني في باب الظرف: ومن المشكل قوله: فخير نحن عند الناس منكم لأن قوله: «نحن» إن قدر فاعلاً لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت. وعمل أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل وهو ضعيف. وإن قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو أجنبي من أفعل ومن. وخرجه أبو علي وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لنحن محذوفة، وقدر نحن المذكور تأكيداً للضمير في أفعل، انتهى. وعلم من كلامه أن المراد من المظهر هٰهنا ما يعم الضمير البارز، وأن المراد بالضمير المستتر على نص عليه في الرضي، وأن معنى قوله: لا يظهر أثره في اللفظ أنه لفظ لا أثر.

[٤] سورة الأنعام: ١١٧.

[٥] يدفع النقض بأن هذا الاستدلال يقتضي ألا يعمل في المظهر مطلقاً. وحاصل الدفع: عمل الرفع بالأصالة للفعل بخلاف النصب، فإنه يعم الفعل والحرف، فيعمل النصب ما هو مشابهه في الجملة وإن لم يكن.

[٦] أي: اسم التفضيل لم يعمل عمل الفعل أصلًا؛ لأنه ليس له فعل بمعناه، فلذا لم يعمل الرفع، فلا مصادرة.

الأصل فيه، وهو استعماله بـ«من» لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل، فلا يعمل لمشابهته أيضاً.

(إِلاَّ إِذَا كَانَ) اسم التفضيل (صِفَةً) أي: وصفاً سببيّاً[١] هو في اللفظ (لِشَيْءٍ) معتمداً عليه بأن يقع نعتاً له، أو خبراً عنه، أو حالاً (وَهُوَ فِي الْمَعْنَى صِفَةٌ لِمُسَبَّبٍ) مشترك[٢] بين ذلك الشيء وبين غيره[٣] (مُفَضَّلٍ) ذلك المسبب (بِاعْتِبَارِ[٤] الْأَوَّلِ) أي: باعتبار تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر أوّلاً (عَلَى نَفْسِهِ) أي: على نفس ذلك المسبب (بِاعْتِبَارِ غَيْرِهِ) أي: باعتبار تقييده بغيره أي: غير ذلك الأول، فيكون باعتبار الأول مفضلاً، وباعتبار الثاني مفضلاً عليه (مَنْفِيّاً) خبر بعد خبر لـ«كان»، أو حال عن اسمه، أو صفة لمصدر مخذوف أي: تفضيلاً منفياً (مِثْلُ: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ»).

فـ«رجلاً» هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ.

و«الكحل» مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل، مفضل عليه باعتبار عين زيد، وإنما اشترط أن يكون في اللفظ ثابتاً لشيء، وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه، ويحصل[٥] له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة[٦]؛ لانحطاط رتبتهما عن رتبة اسم

---

[١] بيان لحاصل قوله: صفة، وهو في المعنى سبب، وإشارة إلى أن المجموع شرط واحد، فشروط العمل ثلاثة كما صرحوا به، ولم يقل صفة سببية؛ إذ الاصطلاح الوصف السببي وغير السببي، كما في المفتاح والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية.

[٢] ولذا لم يقل لمسببه بالإضافة الموهمة للاختصاص. نقل عنه المشهور في اصطلاحهم أن يطلق على المتعلق اسم السبب دون المسبب، ولا مناقشة فيه. ولعله سماه مسبباً؛ لأن الكحل في هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد؛ لأن عينهما سبب الكحل وهو مسبب لهما.

[٣] على ما حمل قول المصنف يخرج عنه نحو: «ما رأيت زيداً أحسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه أمس» فينبغي أن يطلق المسبب ولا يفسر غيره في قوله: باعتبار غيره بغير الأول، بل يفسر بغير تقييده السابق بالأول.

[٤] أي: بالنظر يقال: اعتبرت الشيء إذا نظرت إليه ورغبت في حاله. وهو حال من الضمير المرفوع في المفضل، أي: متلبساً به. وكذا الثاني حال من نفسه، وليسا متعلقين بمفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرفي جر متفقين لفظاً ومعنى، وهو خلاف ما اتفقوا عليه، كذا في الرضي.

[٥] بالنصب عطف على يحصل الأول، وهما متعلقان بأن يكون على ترتيب اللف والنشر.

[٦] فإنه أيضاً لا بد لعمله من موصوف في اللفظ، ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه.

الفاعل، فإنه يعمل في مظهر بعده، سواء كان من متعلقات الموصوف أو لم يكن مثل: «زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْراً»، وإنما اشترط أن يكون ذلك المسبب مشتركاً مفضلاً من وجه مفضلاً عليه من وجه آخر بعد اتحادهما بالذات، ليخرج[١] عنه مثل قولك: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ كُحْلِ عَيْنِهِ مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ»، فإنهما مختلفان بالذات، بخلاف الكحل الملحوظ مطلقاً المقيد تارةً بهذا، وتارةً بذلك، فإنه واحد بالذات، مختلف بالاعتبار، ولئلا[٢] يبقى على ما هو الأصل في اسم التفضيل، وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه؛ ليسهل[٣] إخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته، وإنما اشترط أن يكون اسم التفضيل منفيّاً؛ إذ عند كونه منفيّاً يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله، وإنما قلنا: إنه عند كونه منفيّاً يكون بمعنى الفعل (لِأَنَّهُ) أي: «أحسن» في هذا المثال (بِمَعْنَى: «حَسُنَ») وكذا كل «أفعل» في المواد الآخر بمعنى: «فَعُلَ»، وهذه العبارة تحتمل معنيين:

أحدهما: أن يكون «أَحْسَن» مثلاً بعد النفي بمعنى «حَسُنَ»؛ لأنه إذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي إلى قيده[٤] الذي هو الزيادة، فيفيد أنه ليس حسن كحل عين رجل زائداً على كحل عين زيد، فيبقى أصل حسن كحل عين رجل مقيساً إلى زيد إما بأن يساويه، أو بأن يكون دونه، والمساواة يأباها مقام المدح[٥]، فيرجع المعنى إلى أنه حسن في عين كل أحد الكحل دون حسنه في عين زيد، فيكون «أَحْسَن» مع النفي بمعنى: «حَسُنَ».

---

[١] مرتبة على الاشتراط المذكور.

[٢] علة باعثة عليه.

[٣] متعلق بقوله: لئلا.

[٤] لما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن كل كلام فيه قيد زائد على النفي والإثبات يكون ذلك القيد محط الفائدة.

[٥] هذا البيان يخص مثالًا يكون المقصود منه المدح وعمل اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح، فربما يكون النفي نفياً للزيادة مع بقاء إفادة أصل الفعل سواء كان على وجه المساواة أو على وجه يكون دون حسن المفضل في المعنى. وعلى هذا عرفت أن المعتمد هو هذا الوجه ذو الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه، فإن أصل بيانه يجري في الجميع، وألا يجري بعض ما ذكره الشارح، ولا يتوقف عليه أصل البيان، فتأمل.

وثانيهما: أن يجعل «أحسن» قبل تسلط النفي عليه مجرداً عن الزيادة عرفاً[١]؛ لأن نفي الزيادة لا يلائم المدح، فبقي أصل الحسن وتوجه النفي إلى حسن رجل مقيساً إلى حسن زيد؛ إما بالمساواة، أو بكونه دونه، والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام، فرجع المعنى إلى: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً حَسُنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ حُسْنه في عَيْنِ زَيْدٍ»، فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الأولى لما اقتضاه المقام، ولا يبعد أن يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة أيضاً؛ لأن الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة، فيصح أن يقصد به عرفاً نفي المساواة مطلقاً، ولو في ضمن الزائد، فانتفى لزائد أيضاً، فيحصل من جميع ذلك أن حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد، وذلك كمال المدح.

فإن قلت: لو كان زوال الزيادة التفضيلية[٢] بالنفي[٣] يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي أن يكون عمله في مثل: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ» جائزاً كما جاز في المثال المذكور؟

قلنا: فرق بين المثالين، فإن المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات، والأصل في اسم التفضيل أن يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات، ففي صورة الاتحاد ضَعُفَ المعنى التفضيلي، فإذا زال بالنفي زال بالكلية، ولم يبقَ له قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، بخلاف: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَفْضَلَ أَبُوهُ مِنْ زَيْدٍ»، فإن المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات، فلا ضعف في معناه التفضيلي، فله قوة أن يعود حكمه بعد الزوال، وهو عدم جواز عمله في المظهر (مَعَ أَنَّهُمْ لَوْ رَفَعُوا) «أحسن» بالخبرية، والكحل بالابتداء (لَفَصَلُوا بَيْنَهُ) أي: بين «أَحْسَنَ» (وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ) أي: ما عمل فيه «أحسن» من حيث إنه[٤] اسم تفضيل

---

[١] لا يخفى أنه لا يتأتى ذلك مع وجود «من» التفضيلية؛ إذ لا يبقى وجه لذكرها.

[٢] فإن قلت: هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالنفي، بل يتوجه على زوال الزيادة التفضيلية سواء كان برجوع النفي إلى الزيادة أو بوجه آخر؟ قلت: نعم، لكن تأول عبارة الشارح بجعل الباء في قوله: بالنفي بمعنى «مع» لا للسببية حتى يعم التوجيهين السابقين.

[٣] أي: بسبب النفي. فهذا الاعتراض مختص بالمعنى الأول؛ لأن العرف على التجريد عن الزيادة إنما جرى فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغايرين بالذات، فلا يجوز أن يكون الباء بمعنى «مع» كما وهم، فإن قوله: «في الجواب»، فإذا أزال بالنفي ينادي على فساده.

[٤] لا من حيث إن فيه معنى الزيادة، فإنه يعمل بهذه الحيثية في المفضل عليه.

فيه معنى الفعلية، وذلك المعمول قوله: «منه في عين زيد» (**بِأَجْنَبِيٍّ**[١]، **وَهُوَ الْكُحْلُ**)؛ إذ كل ما ليس معمولاً له من هذه الحيثية[٢]، فهو أجنبي له من هذه الحيثية، لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية، ولا يخرجه عن هذه الأجنبية ما عرض له من معنى الابتداء، العامل في المبتدأ والخبر؛ إذ العامل في الحقيقة حينئذ معنى الابتداء لا اسم التفضيل، بخلاف ما إذا عمل في الكحل بالفاعلية، فإنه لم يبق أجنبيّاً حينئذ، فإنه من معمولاته من حيث إنه اسم تفضيل، ولو قدم[٣] قوله: «منه في عين زيد» على «الكحل»[٤] لم يلزم الفصل بين أحسن ومعموله من حيث إنه اسم تفضيل، ولكن في معناه تعقيد ركيك[٥]، وكذا لو قيل بهذه العبارة: «مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أحسن من الكحل في عينه هو -أي: الكحل- في عين زيد» لا يخلو عن ركاكة وتعقيد أيضاً، مع أنهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة[٦] الواردة في أداء مثل هذا المقصود والكلام فيها، ولما قرر مسألة الكحل[٧]، وبين شرائطها[٨]، وما

---

[١] لم يقل: لفصلوا بين العامل ومعموله بأجنبي؛ لأن الفصل بين العامل والمعمول لا يمتنع بل بين أفعل ومعموله لضعف عمله، فيجوز زيداً كان عمرو ضارباً، نص عليه الرضي.

[٢] أي: من حيث إنه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولًا له باعتبار الزيادة، أو باعتبار معنى الفعل.

[٣] بأن يقال: رأيته رجلًا أحسن في عينه منه الكحل في عين زيد.

[٤] إشارة إلى شبهة نقلت عن المصنف من أنه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول، ولم يلتفت إلى جواب نقل عنه، وهو أنه لو قدم لزم عود الضمير إلى ما لم يذكر؛ لأنه رده الهندي بأنه لا فساد في رجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظاً، وهو مذكور رتبة، كما في هذا المثال؛ لأن الكحل المؤخر لكونه مبتدأ مقدم رتبة. وأجاب بأنه تعقيد ركيك، فرجح العمل مع ضعف عمله عليه. ويمكن أن يجعل ما ذكره المصنف راجعاً إلى ما ذكره، يعني: يلزم رجع الضمير إلى ما لم يذكر لفظاً، فيكون فيه تعقيد، ويمكن أن يجعل جوابه تحريراً لما ذكره المصنف، فانظر أطراف الكلام، لئلا تكون بالتقصير الملام على فوت المرام.

[٥] لأن فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل، وهو يوجب التعقيد في اللفظ، والركاكة في المعنى.

[٦] يعني: أن المدعى أن العبارة المشهورة فيها إعمال اسم التفضيل في المظهر؛ إذ لو لم يعمل في المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالأجنبي، لا في كل عبارة تؤدي معناه، فتدبر. فإنه مع وضوحه قد خفي على البعض، فقال ما قال.

[٧] أي: مسألة عمل اسم التفضيل الرفع في المظهر، فالإضافة لأدنى ملابسة.

[٨] الثلاث، وهو أن يكون الوصف سبباً، والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتبارياً، وكونه منفيّاً.

عبر به عنها[١] على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ولا نقصان، أراد أن ينبه على أن التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر، بل يمكن أن يعبر عنها بعبارة أخصر منه، وعلى ترتيب غير ترتيبه، وينتقل[٢] بهذا التقريب إلى ما أنشده سيبويه، واستشهد به في إثبات هذه المسألة، ويطبق بعض هذه الصور عليه، فقال: (**وَلَكَ أَنْ تَقُولَ**: «**مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ**) بإقامة «من عين زيد» مقام «منه في عين زيد»، وهو أخصر منه بمقدار[٣] ضمير «منه»، وكلمة «في»، ولو رفع لفظ العين من البين، واكتفى بـ«من زيد» كان أخصر، مع ظهور المعنى المقصود[٤]، وعلى كلا التقديرين فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير؛ لأن أصله[٥] «من كحل عين زيد»، والمعنى على حذف المضاف، فإنه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء[٦] على نفسه؛ إذ يتعدد الكحل حينئذ.

(**فَإِنْ قَدَّمْتَ**) على اسم التفضيل (**ذِكْرَ الْعَيْنِ**) التي كان الكحل فيها مفضلاً عليه (**قُلْتَ**: «**مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ**») كان أصله: «**مَا رَأَيْتَ عَيْناً أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ**» فلما ذكر «عين زيد» مقدماً عليه استغنى عن ذكره[٧] ثانياً، وتقديره: «ما رأيت[٨] عيناً ماثلة لعين زيد في أصل التكحل أحسن فيها الكحل من

---

[١] في استعمالاتهم. وهو قوله: ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد.

[٢] عطف على أن ينبه. وقوله: تطبيق إلى آخره عطف على ما أنشده. والإشارة إلى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل مثل لا أرى إلى آخره.

[٣] أشار بزيادة لفظ المقدار إلى أن الاختصاص هنا ليس بطريق الحذف، بل بطريق التسامح لظهور المقصود، فلا يرد أن حذف المجرور وإبقاء الجار، وحذف كلمة «في» مع إبقاء مدخوله على الجر لا نظير له في كلام العرب.

[٤] لأن المفضل لا بد أن يكون من جنس المفضل عليه.

[٥] حيث قال: وهو على حذف المضاف أي: من كحل عين زيد؛ لأنه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين، و«من» التفضيلية تدخل على المفضول.

[٦] والحال أن عمل اسم التفضيل في المظهر مشروط بذلك عندهم.

[٧] لدلالة قولك كعين زيد عليه؛ لأن معناه كل عين دونها في حسن الكحل فيها. وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده، كذا في الرضي.

[٨] رد على الرضي حيث قال: لا يجوز أن يكون أحسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد؛ لأنه يكون المعنى: ما رأيت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها، وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائداً عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة.

عين زيد»، أو تقول معناه: «ما رأيت عيناً كعين زيد في كونها أحسن فيها الكحل منه في غيرها»، ويلزم من هذا على أبلغ وجه[١] أن للكحل في عين زيد حسناً ليس في عين غيره، وإنما جازت هذه الصورة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت «أفعل» بالابتداء؛ لأنها فرع الأولى، ولأن «من» التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها أيضاً كما ذكرنا (مِثْلُ: «وَلاَ أَرَى») منصوب على أنه صفة مصدر محذوف أي: قلت: ما رأيت كعين زيد إلى آخره قولاً يماثل قول الشاعر، وإنما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو في مبدأ للمماثلة، وترك موصوف «أحسن» في المثال وإن كانت المماثلة الكاملة في ذكره؛ إذ هو في مقابلة قوله: «وَادِياً» وهو مذكور؛ لأنه كان في مقام بيان الاختصار[٢] في المثال المذكور أوّلاً، وتمام البيت مع ما يليه:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السِّبَاعِ وَلاَ أَرَى ... كَوَادِي السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِياً
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَأَيَّةً ... وَأَخْوَفَ إِلاَّ مَا وَقَى اللهُ سَارِياً

كان أصله: «لا أرى وادياً أقل به ركب منهم في وادي السباع»، فقدم «وادي السباع» واستغنى عن ذكره ثانياً، الركب: اسم جماعة الركبان[٣]، وهو مخصوص براكبي الإبل، والتأية من «أَيِيَ أو أَيَّ» كالتحية من: «حَيِيَ أَوْ حَيَّ» وهو: المكث والتأني، وسارياً من «السُّرَى»[٤] وهو: السير في الليل.

فقوله: «لا أرى» إما من رؤية البصر، أو من رؤية القلب[٥].

---

[١] لكونه معلوماً بطريق الكناية؛ لأن نفي عين مماثلة لعين زيد في الأحسنية لازم لأحسنية كحل عين زيد، ووجود اللازم يدل على الملزوم، فيكون كدعوى الشيء بالبينة.

[٢] وما ذكره أوفق بالمقام والأحسن أن يقال: نبه بذكر المثال والتمثيل بالشعر على جواز حذف الموصول وذكره.

[٣] يعني: ليس بجمع. نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتي من جعل سارياً صفة ركبان؛ لأن اسم الجمع لا يجب تأنيث المسند إلى ضميره، ولا جمع صفته بخلاف الجمع.

[٤] واحتمال جعله من السراية على أن يكون صفة مصدر محذوف أي: أخوف خوفاً سارياً إلى الهلاك على ما قيل ضعيف؛ لأن حقه التقديم على المستثنى حينئذ، فلذا لم يلتفت إليه.

[٥] وهناك احتمال ثالث أبلغ بحسب المعنى، وهو جعل أرى مجهولًا أي: أظن. ونفي الظن أبلغ من نفي الرؤية البصرية والعلمية، فتبصر، واعلم.

فعلى الأول: «وادياً» مفعوله، و«كوادي السباع» حال منه قدم عليه.

وعلى الثاني: «وادياً» مفعوله الأول، و«كوادي السباع» مفعوله الثاني.

وعلى التقديرين «حين يظلم» ظرف التشبيه المستفاد من الكاف، والواو في «ولا أرى» إما اعتراضية [١]، أو حالية، و«أقل» صفة «وادياً»، والجار في «به» [٢] متعلق بـ«أقل»، والمجرور عائد إلى «وادياً»، و«ركب» فاعل «أقل»، وجملة «أتوه» صفة له، و«تأية» تمييز عن نسبة «أقل» إلى «ركب»، أو منصوب على المصدرية أي: إتياناً تأية، و«أخوف» عطف على «أقل»، وهو بمعنى المفعول [٣] أسند إلى ضمير وادياً، والمعنى: وادياً أقل به ركب منهم بوادي السباع وأخوف منه، و«ما» في «ما وقى الله» مصدرية، و«سارياً» أي: ركباً سارياً مفعول «وقى»، والمستثنى مفرغ أي: وادياً أقل وأخوف في كل وقت إلا في وقت وقاية الله تعالى سارياً، تقول [٤]: «مَرَرْتُ على وادي منسوب إلى السباع؛ لكثرتها فيها [٥]، والحال أني لا أرى [٦] مثل وادي السباع حين أحاط به الظلام وادياً يكون توقف الركب به أقل من توقفهم بوادي السباع، ويكون ذلك الوادي أخوف من وادي السباع في كل وقت، إلا في وقت وقاية الله سبحانه راكباً سارياً بالليل فيه عن الآفات [٧] والمخافات»، ولو عبرت بالعبارة الأولى لقلت: «ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع» ولو عبرت بالعبارة الثانية لقلت: «ولا أرى وادياً أقل به ركب أتوه منه بوادي السباع».

---

[١] لعل القول بالاعتراض بناء على أن بعد البيت شيئاً متعلقاً مررت، فإن الاعتراض لا يكون إلا بين كلام أو كلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة، وهي ههنا تفظيع شأن واد السباع.

[٢] والباء بمعنى «في».

[٣] فإن الوادي مخوف فيه لا خائف إلا على الإسناد المجازي.

[٤] نقل عنه حاصل معنى الشعر من أن توقف الركب في وادي السباع أقل من توقفهم في سائر الأودية، وأن وادي السباع أخوف من كل وادٍ إلا وقت وقاية الله تعالى الساري في وادي السباع.

[٥] المراد بالسباع إما حقيقتها، أو شرار الناس وقطاع الطريق.

[٦] جعل الواو حالية. وقيل: اعتراضية. وما ذكره أظهر. وإنما قال: ولا أرى. ومقتضى السياق أن يقول: وما رأيت ليفيد أنه ما أرى، ولا يرى قط؛ لأنه لو أرى مثله لم يتأت منه الحكم بأنه لا يرى قط، فتأمل.

[٧] متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظمَ شأنه.

[الفعل]

ولما قسم المصنف الكلمة[١] إلى أقسامها الثلاثةِ[٢] على وجهٍ[٣] عُلِمَ من دليل الانحصار حدُّ كلِّ واحدٍ[٤] منها[٥]، ولم يكتف[٦] بذلك القدر، بل صدر مباحث الاسم بتعريفه.

فلمَّا وصلت النوبة إلى مباحث الفعل، سلك تلك الطريقة[٧]، وصدرها بتعريفه، فقال: (**الْفِعْلُ: مَا دَلَّ**) أي: كلمة[٨] دلت (**عَلَى مَعْنًى**) كائن[٩] (**فِي نَفْسِهِ**) أي: في نفس ما دلَّ، يعني: الكلمة.

والمراد بكون المعنى[١٠] في نفس الكلمة: دلالتها عليه[١١] من غير حاجة إلى

---

[١] في صدر الكتاب.

[٢] أي: الاسم والفعل والحرف.

[٣] «على» بمعنى «في» كما في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ﴾ (الأعراف: ١٠٥) أي: في تقسيم علم من دليل انحصاره. فاللام عوض عن الضمير، فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير، والصفة وإن كانت كافية في معلومية حدود ذات تلك الأقسام، لكن معلوميتها من حيث إنها حدود لأقسام الكلمة موقوفة على التقسيم، فلا يرد ألا مدخل للتقسيم في معلومية الحدود.

[٤] أي: من الأقسام الثلاثة.

[٥] بعد تكميل مباحث الاسم.

[٦] المصنف.

[٧] أي: هو بصدد بيان الأقسام على طريقة واحدة، مما يدل على أنه بصدد ذلك أنه ذكر بعد تعريف الفعل بعض خواصه، كما فعل ذلك في قسم الاسم، والله أعلم.قال عبد الحكيم: أي: عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل، فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستواء الكل في كونها أقساماً للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل.

[٨] جَمَعَ ما بين «ما دل» و«الكلمة» في التفسير إشارة معرفة وجه تذكير الضمير، وهو أنه باعتبار لفظ «ما دل» دون معناه.

[٩] إشارة إلى أن قوله: «في نفسه» ظرف مستقر صفة لـ«معنى»، ولم يجعله حالًا؛ إذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقاً بـ«دل» لاحتياجه إلى جعل «في» بمعنى الباء.

[١٠] أي: المقصود به. والحاصل منه ذلك لأنه مفسر به حتى يراد أن صيغة المعنى كيف تفسر بصفة اللفظ، وأنه يصير المعنى ما دل على معنى دلت عليه الكلمة بالاستقلال، ويحتاج إلى تكلفات باردة تمجها الأسماع.

[١١] فالكلمة محيطة بالمعنى إحاطة الظرف بالمظروف من حيث إنه لا يخرج فهم المعنى عنها.

ضم كلمة أخرى إليها لاستقلاله[١] بالمفهومية. ويمكن إرجاع الضمير «في نفسه» إلى المعنى، وحينئذ يكون المراد[٢] بكون المعنى في نفسه: استقلاله بالمفهومية، فمرجع[٣] كون المعنى في نفسه، وكونه في نفس الكلمة إلى أمر واحد، وهو استقلاله بالمفهومية، لكن[٤] المطابق لما ذكر في وجه الحصر إرجاع الضمير إلى «ما دل»، كما لا يخفى.

اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معان[٥]:

أحدها: الحدث الذي هو بمعنى المصدر.

وثانيها: الزمان.

وثالثها: النسبة إلى فاعل ما.

ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما معنى حرفي، هو آلة لملاحظة طرفيها، فلا يستقل بالمفهومية[٦].

فالمراد بـ«معنى في نفسه» ليس تلك النسبة.

ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تَعَيَّنَ أن يكون المراد به الحدث[٧].

فالمراد بالمعنى: ليس معناه المطابقي[٨]، بل أعم[٩]، لكن لا يتحقق إلا في ضمن التضمني.

---

[١] لكونه حاصلًا في الذهن منفرداً لعدم كونه آلة لملاحظة الغير، ومرآة لتعرف حاله.

[٢] لأن كون الشيء في نفسه كناية عن استقلاله، وعدم احتياجه إلى الغير، ولما وصف المعنى أي: المفهوم الحاصل في الذهن به يكون المراد منه استقلاله بالمفهومية.

[٣] مصدر ميمي لكون خبره الجار والمجرور.

[٤] استدراك لدفع توهم ناشيء من كون مآلهما إلى أمر واحد، وهو أنه كيف رجح الوجه الأول ومآله إلى الثاني.

[٥] هذا هو المشهور فيما بين القوم. والتحقيق أنه مشتمل على أربعة معان: رابعها: تقييد الحدث، أو النسبة بالزمان، وهو أيضاً معنى حرفي غير مستقل.

[٦] إذ لا تفهم النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب إليها الحدث.

[٧] إذ لا يمكن إرادة الزمان؛ إذ لا معنى لاقتران الشيء بنفسه، والمراد بضمير «به» لفظ المعنى بدون الوصفين.

[٨] لعدم الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه، وهو النسبة غير مستقلة، فتوصيفه بقوله: في نفسه مانع عن إرادته، وإن كان المتبادر المعنى المطابقي.

[٩] إذ لا قرينة على الخصوص، وليكون لفظ المعنى في تعاريف الأقسام الثلاثة على نسق واحد.

فخرج بهذا القيد الحرف؛ لأنه ليس مستقلاً بالمفهومية.

(مُقْتَرِنٍ) وضعاً (بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلاثَةِ) في الفهم من لفظه الدال عليه، فهو صفة [١] بعد صفة للمعنى، يخرج به الاسم عن حد الفعل.

وبقولنا: «وضعاً» يخرج أسماء الأفعال؛ لأن جميعها منقولة: إما عن المصادر أو غيرها كما سبق.

ودخل فيه [٢] الأفعال المنسلخة عن الزمان، نحو: «عسى وكاد» لاقتران معناها به بحسب الوضع، ويصدق على المضارع أنه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، لوجود الأحد في الاثنين [٣]؛ ولأنه مقترن بحسب كل وضع بواحد وإن عرض الاشتراك من تعدد الوضع.

[خواص الفعل]

(وَمِنْ خَوَاصِّهِ) أي: خواص الفعل:

١-(دُخُولُ «قَدْ»)؛ لأنها إنما تستعمل لتقريب الماضي إلى الحال، أو لتقليل الفعل [٤]، أو تحقيقه، وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل.

٢-(وَ) دخول («السِّينِ» [٥] وَ«سَوْفَ») لدلالة الأول على الاستقبال القريب، والثاني على الاستقبال البعيد.

٣-(وَ) دخول (الْجَوَازِمِ)؛ لأنها وضعت [٦]: إما لنفي الفعل كـ«لم» و«لما»، أو لطلبه كـ«لام الأمر» أو للنهي عنه كـ«لاء النهي»، أو لتعليق الشيء بالفعل كـ«أدوات الشرط». وكل من هذه المعاني لا يتصور إلا في الفعل.

---

[١] الفاء لمجرد التراخي في الذكر، فإن بيان فوائد القيود متأخر عن ذكرها.

[٢] عطف على قوله: خرج. وإنما أفاد التقييد في الإثبات الدخول؛ لأنه في الحقيقة تعميم لقوله: مقترن؛ لأن معنى قوله: وضعاً سواء كان مقترناً استعمالاً أو لا.

[٣] فالمراد بأحد الأزمنة أحدها مطلقاً لا أحدها فقط.

[٤] فإن قلت: المراد بالفعل الحدث؛ إذ لا معنى لتقليل الفعل الاصطلاحي أو تحقيقه، فلا يصح قوله: وشيء من ذلك لا يتحقق إلا في الفعل؟ قلت: كأنه أراد الفعل الاصطلاحي. وأراده بقوله: لتقليل الفعل مدلول الفعل إلا أن الظاهر حينئذ أن يقول: شيء من ذلك لا يتحقق إلا فيه بالضمير، فتأمل.

[٥] اللام للعهد أي: سين الاستقبال دون سائر السينات.

[٦] ولأن الشيء ما لم يخص الشيء لم يعمل فيه.

٤-(وَلُحُوقُ تَاءِ التَّأْنِيثِ) عطف على «دخول قد». وإنما خص به لحوق تاء التأنيث؛ لأنها تدل على تأنيث الفاعل، ولا تلحق إلا بِمَا لَهُ فاعل، والصفات استغنت عنها بما لحقها من تاء المتحركة الدالة على تأنيثها، وتأنيث فاعلها، فلا جرم اختصت بالفعل، (سَاكِنَةً) حالٌ عن «تاء التأنيث»[١]، احترازٌ عن المتحركة لاختصاصها بالاسم.

٥-(وَ) لحوق (نَحْوِ: تَاءِ «فَعَلْتُ») أراد بـ«نحو: تاء فعلتُ» الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة.

فيدخل فيه أيضاً نون «فعلن» أيضاً، وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق إلا بما له فاعل، والفاعل إنما يكون للفعل وفروعه، وحُطَّ فروعه عنه بمنع أحد نوعي الضمير تحرزاً عن لزوم تساوي الفرع والأصل. وخص البارز بالمنع؛ لأن المستكن أخف وأخصر، فهو بالتعميم أليق وأجدر.

[الفعل الماضي]

(الْمَاضِي: مَا دَلَّ) أي: فعل دل بحسب أصل الوضع، فإنه المتبادر من الدلالة (عَلَى زَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكِ) الحاضر الذي أنت فيه قبلية ذاتية يكون بين أجزاء الزمان، فإن تقدم بعض أجزاء الزمان على بعض، إنما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان، فلا يلزم أن يكون للزمان زمان.

فقوله: «ما دل على زمان» شامل لجميع الأفعال.

وقوله: «قبل زمانك» يخرج ما عداه. والمراد بالموصول «الفعل»، فلا ينتقض منع الحد بمثل: «أمس»، وبالدلالة ما هو بحسب الوضع، فلا ينتقض منعه بـ«لم يضرب»، وجمعه بـ«إِنْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ».

(مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ[٢]) خبر لمبتدأ محذوف[٣]، أي: هو يعني: الماضي مبني على

---

[١] وفيه إشارة إلى أنها في الأصل متحركة أسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل، كما في الرضي، وفي بعض النسخ: الساكنة باللام.

[٢] أشار إلى بيان بعض خواصه بعد تعريفه كما هو عادته.

[٣] ولم يجعله خبراً بعد خبر رعاية لجانب المعنى؛ لأن الحد ليس خبراً عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصوداً كما تقرر في موضعه، ومن جوز كونه خبراً بعد خبر نظراً إلى جانب اللفظ، فقد سها.

الفتح لفظاً، نحو: «ضَرَبَ»، أو تقديراً[١] نحو: «رَمَى».

وأما البناء[٢] على الحركة دون السكون الذي هو الأصل في المبني، فلمشابهته المضارع في وقوعه[٣] موقع الاسم، نحو: «زَيْدٌ ضَرَبَ» في موقعه «زَيْدٌ ضَارِبٌ»، وشرطاً وجزاءً[٤] تقول: «إِنْ ضَرَبْتَنِي ضَرَبْتُكَ» في موقع «إِنْ تَضْرِبْنِي أَضْرِبْكَ».

وأما الفتح فلكونه أخف الحركات.

(مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ[٥] الْمَرْفُوعِ الْمُتَحَرِّكِ) فإنه مبني على السكون معه، نحو: «ضَرَبْنَ إِلَى ضَرَبْنَا» كراهة اجتماع[٦] أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لشدة اتصال الفاعل[٧] بفعله. وإنما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازاً عن مثل[٨]: «ضَرَبَا»، فإنه أيضاً مبني على الفتح.

(وَ) مع غير (الْوَاوِ) فإنه يضم معها لمجانستها لفظاً كـ«ضَرَبُوا» أو تقديراً كـ«رَمَوا».

[الفعل المضارع]

(الْمُضَارِعُ مَا أَشْبَهَ) أي: فعل أشبه (الْاسْمَ بِأَحَدِ حُرُوفِ «نَأَيْتُ») أي: حال

---

[١] فإنه يمكنه تقدير الفتحة في آخر "رمى" وإن لم تظهر للتعذر، بخلاف "ضربن وضربوا"، فإنه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو، فلذا كانا مبنيين على السكون والضم.

[٢] فلعدم اعتوار البناء عليه.

[٣] أي: لوقوعه؛ لأن وقوع الماضي موقع الاسم ليس وجه المشابهة.

[٤] عطف على قوله: موقع أو وقوعه بتقدير وقوعه.

[٥] سواء لم يكن معه ضمير أصلًا نحو: "ضرب زيد"، أو يكون معه ضمير منصوب نحو: ضربك أو مرفوع ساكن نحو: ضربا.

[٦] فلذا قالوا: أصل علبط وهدبد: علابط وهدابد.

[٧] أي: الضمير بفعله لكونه متصلًا لفظاً ومعنى بخلاف نحو حركة وتركة، فإن اتصال التاء فيه لفظي فقط على أن اجتماع الحركات فيما ذكر ليس في البناء؛ لأن وضع الكلمات على الوقف بحلاف "ضربن".

[٨] عن مثل خروجه عن الحكم المذكور، فإنه أيضاً مبني على الفتح، ولا معنى للفتحة التقديرية فيه؛ لأنه إنما يصار إليه للتعذر لفظاً، ولا تعذر ههنا؛ لأن اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضي بخلاف "غلامي"، فإن الإضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل، فافهم ولا تخبط.

كونه[١] متلبساً بأحد حروف «أَتَيْنَ»[٢] في أوائله[٣]، يعني: الحروف التي جَمَعَتْهَا كلمةُ «نأيت»[٤].

وهذه المشابهة إنما تكون (لِوُقُوعِهِ) أي: وقوع ذلك الفعل (مُشْتَرَكاً) بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح، كوقوع الاسم مشتركاً بين المعاني المتعددة كـ«العين».

(وَتَخْصِيصِهِ) بالجر عطف على قوله: «وقوعه»، أي: وتلك المشابهة إنما تكون لوقوع الفعل مشتركاً، ولتخصيصه[٥] بواحد من زماني الحال والاستقبال.

(بِـ«السِّينِ») فإنه للاستقبال القريب (وَ«سَوْفَ»)، فإنه للاستقبال البعيد كما مر، كما أن الاسم يخصص بأحد معانيه بواسطة القرائن[٦].

وإنما عَرَّفَ المضارعَ بمشابهته الاسم؛ لأنه لم يسم مضارعاً، إلا بهذا المعنى؛ إذ معنى المضارعة في اللغة: «المشابهة» مشتقة من «الضرع»، كأن كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد، فهما أخوان رضاعاً.

(فَالْهَمْزَةُ[٧]) من تلك الحروف الأربعة (لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَداً) مذكراً كان أو مؤنثاً مثل: «أَضْرِبُ».

(وَالنُّونُ لَهُ) أي: للمتكلم المفرد، إذا كان (مَعَ غَيْرِهِ) واحداً كان ذلك الغير أو أكثر[٨]، مثل: «نَضْرِبُ»، وكأنهما مأخوذان من «أَنَا» و«نَحْنُ».

---

[١] يعني: أن الباء ليست صلة لـ«أشبه»؛ إذ لبس الحروف مشابهاً بها ولا باء السببية، بل ظرف مستقر واقع موقع الحال، وإنما لم يجعلها للسببية لأصالة الملابسة بالاتفاق، ولأن سببية الحروف للمشابهة بسبب أن زيادتهما في أول الماضي مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم، وهي وقوعه مشتركاً، فتكون سببيتها بالواسطة؛ ولأن سبب المشابهة مبين بقوله: لوقوعه فيحتاج إلى تكلف في اعتبار سببية الحروف.

[٢] على صيغة جمع المؤنث من الإتيان، أو جئن بيان لوجه الملابسة.

[٣] الظاهر في أوله إلا أنه اختار لفظ المجمع للإشارة إلى امتناع اجتماعها، والظرفية من قبيل ظرفية الحزء للكل، كأنه قيل بأحد حروف هي أوائله.

[٤] إشارة إلى وجه إضافة حروف إلى «نأيت»، وأن الفرق بين المضاف والمضاف إليه بالإفراد والاجتماع.

[٥] أعاد اللام تنصيصاً للعطف، وإشارة إلى كون كل من الأمرين وجه المشابهة.

[٦] أشار بصيغة الجمع إلى أنه يجوز أن يكون مخصص معنى واحد قرائن كثيرة وإلى كثرة الموارد.

[٧] لم يراع في البيان ترتيب حروف «نأيت» بل راعى قاعدة تصريف الفعل، فإنه يبتدأ من المتكلم الواحد، وينتهي إلى الغائب.

[٨] مذكراً كان أو مؤنثاً أو مختلطاً.

(وَالتَّاءُ لِلْمُخَاطَبِ) مطلقاً واحداً كان، أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً كان أو مؤنثاً[١].

(وَلِلْمُؤَنَّثِ) الواحدة (وَلِلْمُؤَنَّثِينَ غَيْبَةً) أي: حال كون المؤنث[٢] والمنؤنثين غائبات أو ذوي غيبة.

(وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ غَيْرِهِمَا) أي: غير القسمين المذكورين، وهما واحد المؤنث الغائبة، ومثناه.

فقوله: «غيرهما» بالجر على البدلية من الغائب؛ لأنه وإن لم يصر بالإضافة معرفة، لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة، فهو في قوة النكرة الموصوفة، أو بالنصب حال، وهو الأولى لموافقة السابق.

(وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ مَضْمُومَةٌ[٣] فِي الرُّبَاعِيِّ) أي: فيما ماضيه على أربعة أحرف أصلية كـ«يُدَحْرِجُ» أو لا كـ«يُخْرِجُ».

(وَمَفْتُوحَةٌ[٤] فِيمَا سِوَاهُ) أي: فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف، مثل: «يَتَدَحْرَجُ» و«يَسْتَخْرِجُ» ونحوهما.

(وَلاَ يُعْرَبُ مِنَ الْفِعْلِ غَيْرُهُ) أي: غير المضارع، لعدم علة الإعراب فيه[٥].

ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا: «وإنما يعرب المضارع» صح أن يتعلق به قوله: (إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ بِهِ نُونُ تَأْكِيدٍ) ثقيلة كانت أو خفيفة (وَلاَ نُونُ جَمْعِ المُؤَنَّثِ)؛ لأنه إذا اتصل به إحداهما يكون مبنيّاً[٦]؛ لأن نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة،

---

[١] فالمراد بالمفرد: ما اتصف بالإفراد، وليس من باب التغليب؛ إذ لم يرد به كلاهما.

[٢] يمكن جعل غيبته مصدراً حينيّاً إلا أن جعلها حالًا أنسب بنظائرها. ولو قال المصنف: والغائبة والغائبتين لكان أظهر وأخصر.

[٣] لأنه لما فتح أول الماضي ينبغي أن يخالفه أول المضارع لمكان التباين بينهما.

[٤] فيما سواه للتخفيف الذي استدعاه كثرة الاستعمال كما في الثلاثي أو كثرة الحروف كما فيما عداه. وأما إهراق يهريق واسطاع يسطيع، فرباعي زِيدَ فيه الهاء والسين على غير القياس.

[٥] وهو توارد المعاني المختلفة كما في الاسم أو المشابهة التامة به، ولم يذكر دليل الحكم الثبوتي المستفاد من الحصر؛ لأنه سيبينه في قوله: ويرتفع إلى آخره مفصَّلاً.

[٦] وقيل: إنه معرب تقديراً لثقل محل الإعراب بالحركة كما في" غلامي". ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامي، فإنهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه، فلم يبق ما قبلهما محل الإعراب أصلاً بخلاف "غلامي".

فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة، ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة أخرى حقيقة، ولأن نون جمع المؤنث في المضارع يقتضي أن يكون ما قبلها ساكناً لمشابهتها نون جمع المؤنث في الماضي، فلا يقبل الإعراب.

(وَإِعْرَابُهُ: رَفْعٌ، وَنَصْبٌ) يشارك الاسم فيهما (وَجَزْمٌ) يختص به كالجر بالاسم.

(فَالصَّحِيحُ) منه[١] وهو عند النحاة[٢]: «ما لم يكن حرفه الأخير حرف علة» (الْمُجَرَّدُ عَنْ ضَمِيرٍ بَارِزٍ مَرْفُوعٍ) متصل به (لِلتَّثْنِيَةِ[٣]) مذكراً كان أو مؤنثاً، مثل: «يَضْرِبَانِ، وتَضْرِبَانِ».

(وَالْجَمْعِ) الْمُذَكَّرِ مثل: «يَضْرِبُونَ وتَضْرِبُونَ».

وَالْمُؤَنَّثِ[٤] مثل: «يَضْرِبْنَ وتَضْرِبْنَ».

(وَالْمُخَاطَبُ الْمُؤَنَّثِ) مثل: «تَضْرِبِينَ».

فهذه أربع صيغ «يَضْرِبُ» في الواحد الغائب المذكر، و«تَضْرِبُ» في الموضعين: في الواحد الغائب المؤنث، والواحد المذكر المخاطب، و«أَضْرِبُ» في المتكلم الواحد، و«نَضْرِبُ» في المتكلم مع الغير (بِالضَّمَّةِ) في حال الرفع (وَالْفَتْحَةِ) في حال النصب (لَفْظاً[٥]) أي: حال كون الضمة، والفتحة لفظيتين.

(وَالسُّكُونُ) في حال الجزم، (مِثْلُ: «يَضْرِبُ»[٦])، و«لَنْ يَضْرِبَ»، و«لَمْ يَضْرِبْ».

(وَ) المضارع (الْمُتَّصِلُ بِهِ[٧] ذَلِكَ) أي: ذلك الضمير البارز المرفوع، وذلك في خمسة

---

[١] أي: من المضارع المعرب: وهو ما لم يتصل به نون تأكيد ولا نون جمع مؤنث.

[٢] احتراز عما هو أهل التصريف، وهو مستغنٍ عن التعريف. وإنما قال: «حرفه الأخير»، ولم يقل: «لامه» ليشمل نحو: "يحمر" بلا شبهة.

[٣] لا حاجة إلى ذكر هذه القيود؛ لأنه ليس ضمير بارز مرفوع متصل إلا للتثنية والجمع والمخاطب.

[٤] فيه أن الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون لجمع المؤنث، فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف إلى المذكر ولذلك صح قوله: فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها؛ إذ لو كان المشار إليه بذلك شاملاً لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم لجمع المؤنث.

[٥] حقيقة أو حكماً، فإن الضمة والفتحة في حالة الوقف في حكم الملفوظ، ولذا يكون الوقف بالإشمام أو الروم والنقل، وليستا تقديريتين على ما وهم، كما عرفت من معنى التقديري.

[٦] مثال للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع لا لإعرابه حتى يكون قاصراً. والمتبادر من كلام الشارح أنه جعله مثالاً للإعراب قائمة بما ألحق به.

[٧] لا يخفى أن الظاهر من سياق كلام المصنف أن قوله: والمتصل معطوف على المجرد، وهو مع ما يقابله تفصيل للصحيح، لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على مجرد المجرد، فنبه الشارح

مواضع: (بِالنُّونِ) حالة الرفع (وَحَذْفِهَا) أي: بحذف النون حالتي الجزم والنصب، فإن النصب فيه تابع للجزم، كما في الأسماء تابع للجر. (مِثْلُ: «يَضْرِبَانِ، وتَضْرِبَانِ وَيَضْرِبُونَ، وتَضْرِبُونَ، وَتَضْرِبِينَ») و«لَمْ يَضْرِبَا، وَلَنْ يَضْرِبَا» إلى آخره.

(وَ) المضارع (الْمُعْتَلُّ) الآخر (بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ بِالضَّمَّةِ تَقْدِيراً) في حال الرفع؛ لأن الضمة على الواو والياء ثقيلة، تقول: «يَدْعُو وَيَرْمِي» (وَالْفَتْحَةِ لَفْظاً) في حال النصب لخفة الفتحة نحو: «لَنْ يَدْعُوَ وَلَنْ يَرْمِيَ» (وَالْحَذْفِ) أي: بحذف الواو والياء في حال الجزم؛ لأن الجازم لما لم يجد حركة، أسقط الحرف المناسب[١] لها، نحو: «لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ».

(وَ) المضارع (الْمُعْتَلَّ) الآخر[٢] (بِالْأَلِفِ بِالضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ تَقْدِيراً)؛ لأن الألف لا تقبل الحركة، تقول: «يَرْضَى وَلَنْ يَرْضَى» (وَالْحَذْفِ) أي: بحذف الألف في حال الجزم تقول: «لَمْ يَرْضَ».

(وَيَرْتَفِعُ) المضارع (إِذَا تَجَرَّدَ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، نَحْوُ: «يَقُومُ زَيْدٌ») سواء كان العامل فيه هذا التجرد، كما هو المتبادر من عبارته، وذلك مذهب الكوفيين، وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم، كما في «زَيْدٌ يَضْرِبُ»[٣] أي: ضَارِبٌ، أو «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَضْرِبُ»، أو «رَأَيْتُ رَجُلاً يَضْرِبُ».

وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن يكون كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم[٤] وأقواه، وهو الرفع، وذلك مذهب البصريين.

وأورد عليه: أنه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم، كما في الصلة، نحو: «الَّذِي يَضْرِبُ»[٥] وفي نحو: «سَيَقُومُ، وَسَوْفَ يَقُومُ»، وفي خبر كاد نحو: «كَادَ زَيْدٌ

عليه بقوله: والمضارع المتصل، ولو مثل المصنف بقولنا: "يدعوان وتدعوان" إلى آخره بدل "يضربان" لكان واضحاً.

[١] لأن حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين للسقوط.

[٢] المعتل عندهم: ما يقابل الصحيح، وهو ما كان آخره حرف علة، لكن المتبادر من كلام الشارح أن المعتل عام أريد به الخاص.

[٣] أي: يقع موقع الاسم المرفوع المجرور والمنصوب.

[٤] لكونه إعراب أسبق المعمولات وأقواه لكونه إعراب العمد.

[٥] فإنه لا يقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون الصلة جملة، ولا يدخل السين وسوف على الاسم، وخبر «كاد» يجب أن يكون فعلاً، وفي يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد.

يَقُومُ»، وفي نحو: «يَقُومُ الزَّيْدَانِ».

وأجيب عن: نحو: «الَّذِي يَضْرِبُ، وَيَقُومُ الزَّيْدَانِ»: بأنه واقع موقعه؛ لأنك تقول: «الَّذِي ضَارِبٌ هُوَ» علي أن «ضارب» خبر مبتدأ مقدم عليه، وكذا «قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»، ويكفينا[١] وقوعه موقع الاسم وإن كان الإعراب[٢] مع تقديره اسماً غير الإعراب مع تقديره فعلاً.

وعن نحو: «سَيَقُومُ»: أن «سيقوم» مع «السين» واقع موقع الاسم لا يقوم وحده، و«السين»[٣] صار كأحد أجزاء الكلمة، و«سوف» في حكم السين.

وعن نحو: «كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ»: أن الأصل فيه الاسم، وإنما عدل عن الأصل لما يجيء في باب أفعال المقاربة إن شاء الله تعالى.

| نواصب الفعل المضارع |

(بِـ«أَنْ») ملفوظة.

(وَ«لَنْ») قال الفراء: أصله «لا» أبدل الألف نوناً[٤].

وقال الخليل: أصله «لا أن»، فقصر كـ«أَيْشٍ» في «أَيُّ شَيْءٍ».

وقال سيبويه: إنه حرف برأسه.

(وَ«إِذَنْ») قيل: أصله «إِذْ أَنْ» فخفف.

وقيل: أصله «إِذْ» الظرفية[٥]، فنون عوضاً عن المضاف إليه[٦].

---

[١] أي: في ارتفاعه.

[٢] يعني: وإن كان إعراب ما بعده مع تقديره أي: الواقع اسماً غير إعرابه مع تقديره فعلًا؛ إذ هو مع تقدير الاسم مبتدأ، ومع تقدير الفعل فاعل، وليس المراد أن إعراب المضارع مع التقدير الأول غير إعرابه مع التقدير الثاني؛ لأن ذلك التغاير متحقق في جميع المواد؛ إذ العامل على تقدير الاسم لفظي، وعلى تقدير الفعل معنوي، فلا معنى لـ«إن» الوصلية.

[٣] دفع لما يقال: فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم، بل مع حرف التنفيس.

[٤] فيه أنه لا مناسبة بين الألف والنون إلا أن يقال: النون الخفيفة تقلب في الوقف ألفاً، وكذا التنوين.

[٥] في الرضي: وإنما حملني على ذلك ظهور معنى الزمان فيها في جميع الاستعمالات كما في «إذ».

[٦] في الرضي: وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ «إذ» الذي هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه، وجردوه عن معنى الماضي، وجعلوه صالحاً للأزمنة بالثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص: أنا أزورك، فتقول: إذن

(وَ«كَيْ»، وَبِـ«أَنْ» مُقَدَّرَةً بَعْدَ «حَتَّى») نحو: «سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا».

(وَ) بعد («لاَمِ» كَيْ) نحو: «سِرْتُ لِأَدْخُلَهَا».

(وَ) بعد («لاَمِ» الْجُحُودِ) وهي اللام الجارة[١] الزائدة في خبر «كان» المنفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢]؛ لأن هذه الثلاثة جوار، فيمتنع دخولها على الفعل، إلا بجعلها مصدراً بتقدير «أَنْ» المصدرية.

(وَ) بعد (الْفَاءِ) نحو: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ».

(وَ) بعد (الْوَاوِ) نحو: «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»؛ فإن الفاء والواو عاطفتان واقعتان بعد الإنشاء، وقد امتنع عطف الخبر على الإنشاء، فجعل مفرداً ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الإنشاء، فيكون المعنى في «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ»؛ ليكن زيارة منك فإكرام مني إياك، وفي «لاَ تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ»؛ لا يكن منك أكلُ السمكِ وشربِ اللبن معه.

(وَ) بعد (أَوْ) نحو: «لأُلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي».

(فَـ«أَنْ») التي ينتصب بها المضارع (مِثْلُ: «أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ إِلَيَّ») مثال النصب بالفتحة.

(وَ) مثل: (﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾)[٣]، مثال النصب بحذف النون.

(وَ) كلمة «أن» (الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الْعِلْمِ) إذا لم يكن بمعنى الظن[٤]، (هِيَ) «أن»

أكرمك أي: إذ تزورني أكرمك أي: وقت زيارتك أكرمك، وعوض التنوين عن المضاف إليه؛ لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة.

[١] عند البصريين فإنهم قالوا: إنه حرف جر متعلق بخبر «كان» المحذوف، والأصل ما كان قاصداً للفعل. وأما عند الكفويين، فحرف زائد لتأكيد النفي كالباء في «ما زيد بقائم» ناصب لم يتعلق بشيء، كذا في معنى اللبيب. فإن قلت: إذا كان للتعدية، فكيف يصح قوله: الزائدة؟ قلت: كثيراً ما يطلق لقول بزيادته لاطراد صحة إسقاطها، كذا في التحفة.

[٢] سورة الأنفال: ٣٣.

[٣] سورة البقرة: ١٨٤.

[٤] هذا يشعر بأن العلم جاء بمعنى الظن، والمشهور أنه لا يستعمل إلا في اليقين. ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم، حتى يصح تقييده بهذا، بل ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم أو الرؤية أو الوجدان أو الظن أو غير ذلك.

(**الْمُخَفَّفَةُ**[1] **مِنْ الْمُثَقَّلَةِ**)؛ لأن المخففة للتحقيق، فتناسب العلم، بخلاف الناصبة، فإنها للرجاء والطمع، فلا تناسبه[2].

(**وَلَيْسَتْ**) أي: «أَنْ» الواقعة بعد العلم (**هَذِهِ**) أي: «أَنْ» الناصبة (**نَحْوُ: «عَلِمْتُ أَنْ سَيَقُومُ، وَأَلّا يَقُومُ»** وَ) «أَنْ» (**الَّتِي تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ، فَفِيهَا الْوَجْهَانِ**)؛ لأن الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع[3] يلائم «أَنْ» المخففة الدالة على التحقيق، وباعتبار عدم التيقن يلائم «أَنْ» المصدرية، فيصح وقوع كليهما، فيجري في «أَنْ» التي بعده الوجهان.

(وَ«لَنْ» **مِثْلُ: «لَنْ أَبْرَحَ»، وَمَعْنَاهَا**) أي: معنى «لن» (**نَفْيُ الْمُسْتَقْبَلِ**) نفياً مؤكداً لا مؤبداً[4]، وإلا يلزم أن يكون في قوله تعالى: ﴿**فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي**﴾[5] تناقض؛ لأن «لن» تقتضي التأبيد، و«حتى» تقتضي الانتهاء.

(وَ«إِذَنْ») التي ينتصب بها المضارع (**إِذَا لَمْ يَعْتَمِدْ مَا بَعْدَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا**) أي: لم يكن ما بعدها معمولاً لما قبلها، فإنه إذا اعتمد[6] ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب؛ لأنها لضعفها لا تقدر أن تعمل فيما اعتمد على ما قبلها، فصار كأنه سبقها حكماً (**وَكَانَ**) عطف على «لم يعتمد» أي: ينتصب بها المضارع إذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وإذا كان (**الْفِعْلُ**) المذكور بعدها[7] (**مُسْتَقْبَلًا**) لكونها[8] جواباً وجزاءً، وهما لا يمكنان إلا في الاستقبال، فإن فقد أحد الشرطين، نحو: «**أَنَا إِذَنْ أُحْسِنُ إِلَيْكَ**»،

---

[1] صيغة الفصل ههنا للحصر أي: هي المخففة لا غير، وبه صار مقابلًا لقوله: والتي تقع بعد الظن، وقوله: من المثقلة متعلق بالأخذ، أي: المخففة المأخوذة من المثقلة.

[2] فكذا الداخل على الماضي. ولا يبعد أن يقال: هي الناصبة ألغيت لخروجها عن مقتضى وضعها، وهي أخف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشأن. وقوله: وليست هذه تأكيد للحصر.

[3] أي: كون جانب الوقوع غالباً على عدمه، وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته، كما هو المتبادر.

[4] مطلقاً كما قيل: ولا مؤبداً في الدنيا كما قيل: هو الحق.

[5] سورة يوسف: ٨٠.

[6] حاصله: أن «إذن» لكونه حرفاً ضعيف العمل لا يعمل فيما هو مقدم عليه حكماً، وترك الدليل المشهور الذي ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولاً، وهو أنه يلزم توارد العاملين، أعني: إذن وما قبلها؛ لأن توارد العاملين جائز إذا كان عمل أحدهما لفظياً، وعمل الآخر محلياً، نحو: إن زيداً قائم وعمرو.

[7] أي: متصلًا كما هو المتبادر، ففيه إشارة إلى اشتراط الاتصال أيضاً، فإنها لا تعمل بالفصل إلا إذا كان بالقسم أو بلا النافية، نص عليه في المغني.

[8] أي: في الأصل باعتبار مدخولها جواباً لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحو: إن جئتني إذن أكرمك، أو من متكلم آخر كما في مثال المتن، وجزاء لشرط مذكور أو مقدر.

وكقولك لمن يحدثك: «إِذَنْ أَظُنُّكَ كَاذِباً» وجب الرفع[١].

(مِثْلُ) قولك لمن قال «أَسْلَمْتُ: (إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ) مَثَّلَ بمثال لا يحتمل إلا الاستقبال.

فقوله: «إذن» مبتدأ، وقوله: «إذا لم يعتمد» ظرف للانتصاب الملحوظ معها، كما أشرنا إليه[٢].

وقوله مثل: «إذن تدخل الجنة» خبر المبتدأ، فتمثيل «إذن» بهذا المثال على طريقة تمثيلات أخواتها، إلا أنه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطاً بشرطين أشار إليهما فيما بين المبتدأ والخبر.

(وَإِذَا وَقَعَتْ) أي: «إذن» (بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فَالْوَجْهَانِ) جائزان:

١-«النصب» بناءً على ضعف الاعتماد[٣] بالعطف؛ لاستقلال المعطوف؛ لأنه جملة.

٢-و«الرفع» باعتبار الاعتماد بالعطف وإن ضعف.

(وَ«كَيْ») التي ينتصب بها المضارع (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ كَيْ أَدْخُلَ الْجَنَّةَ». وَمَعْنَاهَا: السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما قبلها لما بعدها، كسببية الإسلام لدخول الجنة في المثال المذكور.

(وَ«حَتَّى») التي ينتصب بها المضارع بعدها بتقدير «أن» (إِذَا كَانَ) أي: المضارع (مُسْتَقْبَلاً بِالنَّظَرِ إِلَى مَا قَبْلَهَا) وإن كان بالنظر إلى زمان المتكلم[٤] ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً (بِمَعْنَى: «كَيْ») أي: حال كون «حتى»[٥] بمعنى «كي» للسببية[٦]

---

[١] في بعض الصور، فإن المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء إعراب صور الفقدان، فلا يرد أن في صور تقديم الشرط يجب الجزم، فالواجب أن يقول: وجب الرفع والجزم.

[٢] أي: إلى كونه ظرفاً للانتصاب حيث قدر الموصول التي صلتها ينتصب.

[٣] لأن حروف العطف لكونها أصلًا في عطف المفردات يقتضي أن يكون المعطوف كالمعمول لما قبله، لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد، فكأنه لم يعتمد، فيجوز النصب.

[٤] الأولى سواء كان أو ترك المستقبل فتدبر.

[٥] إشارة إلى أن قوله: بمعنى كي ظرف مستقر واقع موقع الحال، وفائدته الإشارة إلى أنه لا يكون حتى حينئذ بمعناه الحقيقي، أعني: انتهاء الغاية بشرط كون ما بعدها جزاء لما قبلها ضعيفاً أو قوياً في تعلق الفعل السابق.

[٦] لا فائدة لتقييد كي بقوله: للسببية سيما وقد علم معنى كي قبيل ذلك، لكن تقييد «إلى» بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن «إلى» بمعنى «مع». فإن قلت: «حتى» أيضاً بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى «إلى» ولم يقل: إذا كان بمعناها أو معنى كي؟ قلت: كأنه أراد أنه لا يشترط في حتى هذه أن يكون مجروره آخر جزء منه.

(أَوْ «إِلَى») لانتهاء الغاية (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ») مثال لـ«حتى» بمعنى: «كي»، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله، وبالنظر إلى زمان التكلم أيضاً (وَ«كُنْتُ سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ») مثال لـ«حتى» بمعنى: «كي»، أو «إلى»، ولاستقبال المضارع بالنظر إلى ما قبله. وأما بالنظر إلى زمان التكلم، فيحتمل أن يكون ماضياً، أو حالاً، أو مستقبلاً[١].

(وَ«أَسِيرُ حَتَّى تَغِيبَ الشَّمْسُ») مثال لـ«حتى» بمعنى «إلى»، ولاستقبال ما بعدها تحقيقاً.

(فَإِنْ أَرَدْتَ) بالفعل الذي دخله «حتى» (الْحَالَ) يعني: زمان الحال (تَحْقِيقاً) أي: بطريق التحقيق، بأن يكون هي زمان التكلم بعينه، وسيجيء مثاله (أَوْ حِكَايَةً) أي: بطريق الحكاية، كما تقول: «كُنْتُ سِرْتُ أَمْسِ حَتَّى أَدْخُلَ الْبَلَدَ»، فـ«أدخل» في هذا الموضع حكاية الحال الماضية، كأنك كنت في زمان الدخول هيئة هذه العبارة[٢]، وتحكيها في زمان التكلم على ما كنت هيئته، وكان ما بعد «حتى» في هذه العبارة مرفوعاً، فأبقيته على ما كان عليه وحكيته، ففي زمان الحكاية أيضاً يكون مرفوعاً؛ إذ لا يمكن[٣] حينئذ تقدير «أن»؛ لأنها علم الاستقبال[٤].

(كَانَتْ) أي: «حتى» عند هذه الإرادة (حَرْفَ ابْتِدَاءٍ) لا جارة[٥] ولا عاطفة. ومعنى كونها حرف ابتداء: أن يبتدأ بها كلام مستأنف لا أن يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره، لتكون «حتى» داخلة على اسم كما توهمه بعضهم[٦] (فَيَرْفَعُ) أي: ما بعد «حتى» لعدم الناصب والجازم (وَيَجِبُ السَّبَبِيَّةُ) أي: كون ما قبلها سبباً لما بعدها، ليحصل الاتصال المعنوي، وإن فات الاتصال اللفظي (مِثْلُ: «مَرِضَ فُلاَنٌ حَتَّى لاَ يَرْجُونَهُ»)

---

[١] لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى.

[٢] جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال، وهو خلاف عبارة المصنف، والأظهر أن المراد زمان الحال المحكي به من حيث إنه حال بأن تبرزه في نظر السامع في معرض الحال.

[٣] دليل لقوله: فأبقيته يعني: إن إبقاءه على الرفع الذي كان عليه لامتناع نصبه؛ إذ لا يمكن تقدير «أن».

[٤] فيه أنها علم الاستقبال حقيقة أو بالنظر إلى ما قبله، وهو لا ينافي الحال إلا أن يقال: ينافي إفادة الحال، فلا يصح ذكره في مقام إفادته.

[٥] لأنها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل إلا بتقدير «أن»، وقد امتنع ههنا؛ لأنه علم الاستقبال، وتقديرها: لم يثبت في كلامهم.

[٦] وجه التوهم أنهم يقولون: إنها حرف ابتداء، ويريدون لزوم المبتدأ بعدها.

الآن، مثال لما أريد به الحال تحقيقاً، فإنه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل هذين الأمرين، أي: كون «حتى» عند إرادة الحال حرف ابتداء، ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها (امْتَنَعَ) نظراً إلى الأمر الأول [١] (الرَّفْعُ) أي: رفع ما بعد «حتى» (فِي) قولك: («كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلَهَا» فِي) وقت حصول [٢] (كَانَ النَّاقِصَةُ) في هذا القول بأن يجعل «كان» فيه ناقصة لا تامة؛ لأنها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها، فيبقى الناقصة بلا خبر، فيفسد المعنى، بخلاف ما إذا كانت تامة؛ لأنها لا تقتضي الخبر.

(وَ) امتنع الرفع نظراً إلى الأمر الثاني (فِي) قولك: («أَسِرْتَ حَتَّى تَدْخُلَهَا؟»)؛ لأنه حينئذ يكون ما بعدها خبراً مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه [٣]، وما قبلها سبباً لما بعدها، وهو مشكوك فيه؛ لوجود حرف الاستفهام، فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب، وهو محال.

(وَجَازَ فِي) وقت حصول «كان» (التَّامَّةِ: «كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا») فإن معناه: «ثبت سيري فأما أدخل الآن» ولا فساد فيه (وَ) جاز («أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلُهَا») بالرفع؛ لأن السير في هذا المقام محقق، والشك إنما هو في تعيين الفاعل، فيجوز أن يكون المسبب متحقق الحصول.

فقوله: «أيهم» عطف بتقدير «جاز» على «جاز في التامة» لا على «كَانَ سَيْرِي [٤] حَتَّى أَدْخُلُهَا»؛ لعدم صلاحية [٥] تقييده بقوله: «في التامة» كالمعطوف عليه، وفي بعض النسخ هكذا: «وجاز في كَانَ سَيْرِي حَتَّى أَدْخُلُهَا في التامة» أي: جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة، فعلى هذا قوله: «أيُّهم سار» عطف على «كان

---

[١] لا بالنظر إلى الأمر الثاني، فإن كينونة السير على صفة، أو في نفسه سبب الدخول. وأما احتمال تقدير الجر منتفياً فمناف لما هو مدلول كان، أو لاعتبار أن الانتفاء صفة حصل السير عليها، وهو تكلف.

[٢] على حذف ثلاثة مضافات. قال الرضي: وقد يحذف مضاف ما بعدها وهلم جرّاً لقيام المضاف إليه الأخير مقامه.

[٣] أي: بوقوع مدلوله بالنظر إلى الخبر، وإن احتمل عند العقل عدم الوقوع.

[٤] أشار إلى أن المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق، بل نفي عطفه على كان سيري، فيجوز ألا يقدر جاز، فيكون عطفاً على كان سيري بعد اعتبار تقييده بقوله: في التامة، لكنه خلاف الظاهر.

[٥] مع أن تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضي المشاركة فيه، بخلاف ما إذا تأخر، فإنه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا، وهو الظاهر السابق إلى الفهم.

سيري» ولا فساد فيه.

(وَ«لامُ» كَيْ) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير: «أَنْ» (مِثْلُ: «أَسْلَمْتُ لِأَدْخُلَ الْجَنَّةَ») وإنما يقدر «أنْ» بعدها؛ لأنها جارة.

(وَ«لامُ» الْجُحُودِ) التي ينتصب بها المضارع (هِيَ لامُ تَأْكِيدٍ[١]) للنفي (بَعْدَ النَّفْيِ لِـ«كَانَ») لفظاً (مِثْلُ: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[٢]) أو معنى نحو: «لَمْ يَكُنْ لِيَفْعَلَ»، وهي أيضاً جارة؛ ولهذا يقدر بعدها «أن».

فإن قيل[٣]: إذا صار الفعل بمعنى المصدر بـ«أن» المقدرة فكيف يصح الحمل؟

قيل: على حذف المضاف من الاسم أي: ما كان صفةُ الله تعذيبَهم، أو من الخبر أي: ما كان الله ذا تعذيبِهم، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل أي: ما كان الله معذبَهم.

(وَالْفَاءُ) التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير «أن»، فتقدير «أن» بعدها لانتصاب المضارع مشروط (بِشَرْطَيْنِ):

(أَحَدُهُمَا: السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما قبلها لما بعدها؛ لأن العدول عن الرفع إلى النصب للتنصيص على السببية[٤] حيث يدل تغيير اللفظ[٥] على تغيير المعنى، فإذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها.

(وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا) أي: قبل الفاء، أحد الأشياء الستة: ليبعد بتقديم الإنشاء[٦] أو ما في معناه من النفي المستدعي جواباً[٧] عن توهم[٨] كون ما بعدها جملة معطوفة

---

[١] خبر مبتدأ محذوف، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر.

[٢] الأنفال:٣٣.

[٣] لا ورود لهذا السؤال؛ لأن اللام عند الكوفيين زائدة لمجرد تأكيد النفي، وعند البصريين صلة لخبر محذوف أعني: قاصداً.

[٤] أي: كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة، فلا ينافي كونها لعطف المفرد على المفرد.

[٥] من الرفع الذي هو الأصل في جميع الأفعال الخالية من النواصب والجوازم إلى النصب لا تغيير اللفظ في نفسه، حتى يرد أن تغيير الإعراب لا يقال له تغيير اللفظ.

[٦] لأن تقديم الإنشاء على ما يصح أن يكون جواباً يدل على أنه خالٍ عن الطلب الذي هو مدلول الإنشاء، فيكون جواباً، والجواب لا يعطف.

[٧] صفة للنفي مبينة لكونه في معنى الإنشاء.

[٨] إنما قال: توهم لأن دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع إلا أن توهمه باقٍ باعتبار غفلة السامع عن النصب.

على الجملة السابقة:

١-(أَمْرٌ) نحو: «زُرْنِي فَأُكْرِمَكَ» أي: ليكن منك زيارةٌ فإكرام مني.

٢-(أَوْ نَهْيٌ) نحو: «لاَ تَشْتِمْنِي فَأَضْرِبَكَ» أي: لا يكن منك شَتْمٌ فَضَرْبٌ مني، ويندرج فيهما الدعاء[١] نحو: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي فَأَفُوزَ وَلَا تُؤَاخِذْنِي فَأَهْلَكَ».

٣-(أَوِ اسْتِفْهَامٌ) نحو: «هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ فَأَشْرَبَهَا؟» أي: هل يكون منكم ماءٌ فشُرْبٌ مني؟

٤-(أَوْ نَفْيٌ) نحو: «مَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثَنَا» أي: ليس منك إتيانٌ فتحديثٌ منا، ويندرج فيه التحضيض نحو: ﴿لَوْلَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُ نَذِيرًا﴾[٢] لاستلزامه نفي فعل، فيندرج[٣] في النفي.

٥-(أَوْ تَمَنٍّ) نحو: «لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَهُ» أي: ليت لي ثبوتَ مالٍ فإنفاق مني، ويدخل فيه[٤] ما وقع على صيغة الترجي نحو: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ﴾[٥] بالنصب على قراءة «حفص».

٦-(أَوْ عَرْضٌ[٦]) نحو: «أَلَا تَنْزِلُ فَتُصِيبَ خَيْراً» أي: ألا يكون منك نزولٌ فإصابةُ خير مني.

ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود، والفاء تدل عليها، وما بعدها الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء.

وأما نحو:

سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ ... وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحَا

بدون تقديم أحد الأشياء الستة، فمحمول على ضرورة الشعر.

---

[١] أي: المراد بالأمر والنهي مصطلح النحاة لا مصطلح الأصول. وعند الكسائي: ما مدلوله الأمر نحو: اتق الله مرؤ وفعل فيثاب عليه، أو اسم فعل نحو: نزال وقرقار، أو يكون الأمر فيه مقدراً نحو: الأسد الأسد، فهو جارٍ مجرى الصريح.

[٢] سورة الفرقان: ٧.

[٣] لأن المراد بالنفي أعم من أن يكون صريحاً أو ضمناً.

[٤] لأن المراد ما فيه معنى التمني إما بصيغة أو بغير صيغة.

[٥] سورة غافر: ٣٦-٣٧.

[٦] والعرض وإن كان من الاستفهام، لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام، وصار معنى آخر برأسه، فلذا لم يدرجه فيه.

(**وَالْوَاوُ**) التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير «أن» بعدها مشروط (**بِشَرْطَيْنِ**):

أحدهما: (**الْجَمْعِيَّةُ**) أي: مصاحبة ما قبلها لما بعدها، وإلا فالواو[1] للجمع دائماً.

(**وَ**) **ثانيهما**: (**أَنْ يَكُونَ قَبْلَهَا**) أي: قبل الواو (**مِثْلُ ذَلِكَ**) أي: ما يماثل الواقع قبل الفاء في كونه أحد الأشياء الستة المذكورة، وأمثلتها أمثلة الفاء بعينها بإبدال الفاء بالواو كما تقول مثلاً: «زُرْنِي وَأُكْرِمَكَ» أي: ليجتمع الزيارةُ والإكرامُ[2]، و«لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبَ اللَّبَنَ» أي: لا يجتمع منك أكلُ السمك مع شربِ اللبن، وعلى هذا القياس.

(**وَ«أَوْ»**) التي ينتصب[3] المضارع بعدها بتقدير «أَنْ» (**بِشَرْطِ مَعْنَى «إِلَى أَنْ»، أَوْ «إِلاَّ أَنْ»**) أي: بشرط أن تكون[4] بمعنى «إلى» أو «إلَّا» الداخلتين على «أَنْ» المقدرة بعدها، لا أَنَّ «أَنْ» أيضاً داخل في مفهومها، وإلا يلزم من تقدير «أَنْ» بعدها تكرار، (**نَحْوُ: لَأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي**) أي: إلى أن تعطيني حقي، أو إلا أن تعطيني حقي، فسيبويه يقدرها بـ«إلاَّ» بتقدير مضاف أي: لألزمنك إلا وقت أن تعطيني حقي، وغيره يقدرها بـ«إلى» بتأويل مصدر مجرور بـ«أو» التي بمعنى «إلى» أي: لألزمنك إلى إعطائك حقي.

(**وَالْعَاطِفَةُ**) أي: الحروف العاطفة مطلقاً سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة أو لا كـ«ثم»، وإذا كانت منها فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير «أَنْ» بعدها أي: ينتصب المضارع بها بتقدير «أَنْ» (**إِذَا كَانَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ اسْماً صريحاً**)،

---

[1] أي: إلا ترد الجمعية بمعنى المصاحبة، بل مطلق الجمع كما هو المتبادر، فالواو للجمع المطلق دائماً، فلا معنى لاشتراطه في الانتصاب، فالاشتراك قرينة على التخصيص.

[2] فالواو للمصاحبة مع عطف المصدر على المصدر. وهذا أولى من تقديرهم: ليكن زيادة منك وإكرام مني، فإنه لا يدل على المصاحبة. وقال الشارح الرضي: إن هذه الواو إما للحال والمضارع بتأويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر، فمعنى: قم وأقوم قم وقيامي ثابت أي: في حال ثبوت قيامي، أو معنى مع أي: قم مع قيامي؛ لأن كون واو العطف للجمعية قليل، ولانتفاء المنصوصية على المعنى المقصود، وفيه مثل ما عرفت.

[3] لم ينص ههنا على كون قوله: بشرط خبراً وإن الشرط لتقدير «إن» اكتفاء بما بعد.

[4] فقوله: إلى أن، أو إلا أن تركيب إضافي بملابسة الدخول والامتزاج حتى يلزم أن يكون الجموع معنى، أو فما قيل: إنه تكلف تكلف.

نحو: «أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْداً وَتَشْتُمَ، أَوْ فَتَشْتُمَ، أَوْ ثُمَّ تَشْتُمَ»، فـ«ثم» ليست من الحروف المذكورة، وتقدير «أَنْ» بعد الواو والفاء ليس مشروطاً بالشروط المذكورة فيهما.

فقوله: «والعاطفة إذا كان مرفوعاً» فهو معطوف على أول المعدودات الناصبة بتقدير «أَنْ» أعني قوله: «حتى إذا كان مستقبلاً»، أو على آخرها وهو: «أو بشرط معنى: إلى أن».

وقيل: هو مجرور معطوف على «حتى» في قوله: «وبأن مقدرة بعد حتى»، وظاهر أن هذا وإن كان أبعد بحسب اللفظ[١]، لكنه أقرب بحسب المعنى؛ لأنه على التقدير الأول إن جعل العاطفة أعم مما ذكر -كما ذكرنا- يلزم[٢] أن يذكر في التفصيل ما لم يكن في الإجمال، وإن خصت به يلزم تخصيص الحكم به، وليس في الواقع مخصوصاً به لما سبق من جريانه في «ثم» أيضاً.

ويرد عليه: أنه كان المناسب حينئذ ذكرها مرتين: مرة في الإجمال، ومرة في التفصيل، كسائر ما ذكرناه.

(وَيَجُوزُ إِظْهَارُ «أَنْ» مَعَ «لاَمُ» كَيْ) نحو: «جِئْتُكَ لِأَنْ تُكْرِمَنِي»، (وَمَعَ مَا أُلْحِقَ بِهَا) من اللام الزائدة، نحو: «أَرَدْتُ لِأَنْ تَقُومَ».

(وَ) مع الحروف (الْعَاطِفَةُ[٣]) نحو: «أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ[٤] وَأَنْ تَذْهَبَ»؛ لأن هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو: «جِئْتُكَ لِلْإِكْرَامِ، وَأَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَغَضَبُهُ، وَأَرَدْتُ لِضَرْبِكَ»، فجاز «أَنْ» يظهر معها ما يقلب الفعل إلى اسم صريح، وهو «أَنْ» المصدرية.

وأما «لام» الجحود: فلما لم يدخل على الاسم الضريح لم يظهر بعدها «أَنْ»، وكذا «حتى»؛ لأن الأغلب فيها أن تستعمل بمعنى «كي» وهي بهذا المعنى لا تدخل

---

[١] للزوم الفصل بتفصيل الحروف السابقة وإن لم يكن أجنبياً.

[٢] لا خير في كون التفصيل مشتملًا على معنى زائد على الإجمال إنما الضرر في كونه قاصراً عن إفادة التفصيل لما أجمل.

[٣] أي: مع العاطفة مطلقاً إذا قدر أن بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر أن بعدها بشرط مخصوص كما فصل في «حتى» وأخواتها، وهو المتبادر من قوله: والعاطفة؛ لأن هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل.

[٤] أشار بالمثال إلى أن المراد العاطفة المذكورة سابقاً، وهي ما يكون قبلها اسم صريح.

على اسم صريح، وحمل عليها حتى التي بمعنى «إلى»؛ لأن المعنى الأول أغلب في التي يليها المضارع، وأما «الواو والفاء وأو» فلأنها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب، فلم يظهر الناصب بعدها.

(وَيَجِبُ) أي: إظهار «أَنْ» (مَعَ «لاَ») الداخلة على المضارع المنصوب بها (فِي) صورة دخول (اللاَّمِ) بمعنى «كي» (عليها) أي: على «أَنْ» لاستكراه اللامين المتواليين؛ لام «كي» ولام «لا» نحو قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾[١].

واعلم أن «أَنْ» الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيراً من غير عمل؛ لضعفها نحو قولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، ومع عمل مع الشذوذ كقوله:

أَلاَ أَيُّهَذَا اللاَّئِمِي أَحْضُرَ الْوَغْى ....

في رواية النصب، ولكن ليس بقياس كما في تلك المواضع، ولذلك لم يذكرها.

| جوازم الفعل المضارع |

(وَيَنْجَزِمُ) أي: المضارع (بِـ«لَمْ»، وَ«لَمَّا»، وَ«لاَمُ» الْأَمْرِ، وَ«لاَ») المستعملة (فِي) معنى (النَّهْيِ) احترازاً عما استعمل في معنى النفي، وهذه الكلمات تجزم فعلاً واحداً، (وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ[٢]) أي: وينجزم المضارع بكلم المجازاة، أي: كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الأسماء وبعضها من الحروف، ولهذا اختار لفظ الكلم، والمجزوم بها فعلان (وَهِيَ) أي: كلم المجازاة: («إِنْ»، وَ«مَهْمَا»، وَ«إِذْمَا»، وَ«حَيْثُمَا») فـ«إِذْ وَحَيْثُ» يجزمان المضارع مع «ما»، وأما بدونها فلا.

(وَ«أَيْنَ»، وَ«مَتَى») وهما يجزمان المضارع مطلقاً سواء كانا مع «ما» أو لا.

(وَ«مَا»، وَ«مَنْ»، وَ«أَيٌّ»، وَ«أَنَّى»).

---

[١] سورة الحديد: ٢٩.

[٢] أي: كلمات تدل على كون إحدى الجملتين جزاء للأخرى. فالمجازاة بمعنى الجزاء على ما في الصراخ جزيته وجازيته بمعنى: اختارها عليه؛ لأن الجزاء يستعمل بمعنى الجملة الجزائية كثيراً.

(وَأَمَّا) انجزام المضارع (مَعَ «كَيْفَمَا» وَ«إِذَا» فَشَاذٌّ) لم يجيء[١] في كلامهم على وجه الاطراد.

أما مع «كيفما»: فلأن معناه عموم الأحوال، فإذا قلت:« كَيْفَمَا تَقْرَأْ أَقْرَأْ» كان معناه: «على أي حال وكيفية تقرأ أنت أنا أيضاً أقرأ عليها»، ومن المتعذر[٢] استواء قراءة قارئين في جميع الأحوال والكيفيات.

وأما مع «إذا» فلأنَّ كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها مع «إِنْ» التي هي موضوعة للإبهام، و«إذا» موضوعة للأمر المقطوع به.

(وَبِـ«إِنْ» مُقَدَّرَةً) عطف على قوله بـ«لَمْ» أي: وينجزم المضارع بـ«إن» مقدرة، وسيجيء بيانه إن شاء الله تعالى.

(فَـ«لَمْ» لِقَلْبِ الْمُضَارِعِ مَاضِياً وَنَفْيِهِ) أي: نفي المضارع، ولا يبعد[٣] لو جعل الضمير عائداً إلى ما هو أقرب أعني: ماضياً.

(وَ«لَمَّا» مِثْلُهَا) أي: مثل «لم» في هذا القلب والنفي.

(وَتَخْتَصُّ) أي: «لما» (بِالاسْتِغْرَاقِ[٤]) أي: استغراق أزمنة الماضي من وقت الانتفاء إلى وقت التكلم بـ«لَمَّا» تقول: «نَدِمَ فُلاَنٌ وَلَمْ يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أي: عقيب ندمه، ولا يلزم استمرار انتفاء انتفاع الندم إلى وقت التكلم بها، وإذا قلت: «نَدِمَ فُلاَنٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ» أفاد استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها.

---

[١] أي: ليس معنى الشاذ مخالف القياس ولا مخالف الاستعمال الفصيح؛ لأنهما إذا تضمنا معنى الشرط، فانجزام المضارع بعدهما قياسي واقع في استعمال الفصحاء، بل معناه أن الجزم بعدهما مع إرادة معنى الشرط قليل لم يسمع في السعة.

[٢] فإن تعذر الاستواء تعذر اعتبار معنى الشرط فيه، فلا تكون مضتمنة لمعنى «إن» فلا تجزم. وأما ما جاء في الشعر فللضرورة بإجرائه مجرى الشرط لكونه في صورته، أو باعتبار عدم الاعتداد ببعض الأحوال والكيفيات، واعتبار استوائها في البعض، وبذلك ضعفت الشرطية فلم تجزم.

[٣] أي: من حيث المعنى، وفيه إشارة إلى بعده في الجملة. وذلك لأن لم يدخل على المضارع، ويؤثر في القلب والنفي معاً، وكونه لنفي الماضي إنما يصح لو اعتبر النفي بعد القلب، وهو خلاف الظاهر، ولذا زاد كلمة «لو»، وإلا فالظاهر ولا يبعد لو جعل الضمير إلى آخره، نعم يصح لو قيل: لقلب الماضي مضارعاً، ونفيه على ما ذهب إليه بعضهم من أن «لم» دخل على الماضي، فقلب لفظه إلى لفظ المضارع، ولكمة «لو» شرطية دل على جوابه ما قبله.

[٤] ولا يبعد أن يستفاد ذلك من تأكيد لم بما النافية، فيكون تركيب لما من كلمة لم وما.

(وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ) أي: وتختص أيضاً «لَمَّا» بجواز حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه دليل نحو: «شَارَفْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا» أي: ولما أدخلها.

وتختص أيضاً بعدم دخول أدوات الشرط عليها، فلا تقول: «إِنْ لَمَّا يَضْرِبْ، وَمَنْ لَمَّا يَضْرِبْ» كما تقول: «إِنْ لَمْ يَضْرِبْ، وَمَنْ لَمْ يَضْرِبْ»، وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله[١].

وتختص أيضاً باستعمالها غالباً في المتوقع أي: ينفي بها فعل مترقب متوقع، تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «لَمَّا يَرْكَبِ الْأَمِيرُ». وقد تستعمل في غير المتوقع أيضاً نحو: «نَدِمَ زَيْدٌ وَلَمَّا يَنْفَعْهُ النَّدَمُ».

(وَ«لاَمُ» الْأَمْرِ) هي اللام (الْمَطْلُوبُ بِهَا الْفِعْلُ) وتدخل فيها لام الدعاء نحو: «لِيَغْفِرْ لَنَا اللهُ» وهي مكسورة، وفتحها لغة، وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو: ﴿وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا﴾[٢] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾[٣].

(وَ«لاَ» لِلنَّهْيِ[٤]) هي «لا» (الْمَطْلُوبُ بِهَا التَّرْكُ) أي: ترك الفعل.

وفي بعض النسخ: «ولا النهي ضدها»، أي: «لا» النهي التي هي ضد لام الأمر، وهي التي يطلب بها ترك الفعل، وهي تدخل على جميع أنواع المضارع المبني للفاعل والمفعول، مخاطباً أو غائباً أو متكلماً.

(وَكَلِمِ الْمُجَازَاةِ) المذكورة من قبل (تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلَيْنِ لِسَبَبِيَّةِ) الفعل[٥] (الْأَوَّلِ وَمُسَبَّبِيَّةِ) الفعل (الثَّانِي) أي: لجعل الفعل الأول سبباً والثاني مسبباً.

وفي شرح المصنف: وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الأول سبباً للثاني. ولا شك أن كلم المجازاة لا تجعل الشيء سبباً لشيء، فالمراد بجعلها الشيء

---

[١] فيه بحث؛ لأن «إن» في «إن لم أضرب» ليس عاملًا في «أضرب»؛ لأنه مدخول «لم» ومعموله، وإنما مدخول «إن لم أضرب».

[٢] سورة النساء: ١٠٢.

[٣] سورة الحج: ٢٩

[٤] لا يصح إضافة العلم، وكأنه نكرها، أو جعل النهي مرفوعاً صفة لكلمة «لا» بمعنى لا الناهية.

[٥] لا يخفى أن السببية بمعنى كون الشيء سبباً لا بمعنى جعله سبباً، فاللائق أن يفسر الكلام بإفادة سببية الأول ومسببية الثاني، فكان المصنف أراد بجعله سبباً جعله سبباً في نظر المخاطب، وذلك ليس إلا بالإفادة، فمآله أن المراد لإفادة سببية الأول، وكان الشارح أيضاً أراد هذا المعنى إلا أنه بعد عن التنقيح.

سبباً أن المتكلم اعتبر سببية شيء لشيء، بل ملزومية شيء لشيء، وجعل كلم المجازاة دالة عليها، ولا يلزم أن يكون الفعل الأول سبباً حقيقياً للثاني لا خارجاً ولا ذهناً، بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها أن يوردهما في صورة السبب والمسبب، بل الملزوم واللازم، كقولك: «إِنْ تَشْتِمْنِي أُكْرِمْكَ»، فالشتم ليس سبباً حقيقيّاً للإكرام، والإكرام مسبباً حقيقيّاً له لا ذهناً ولا خارجاً، لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة بينهما إظهاراً لمكارم الأخلاق، يعني: أنه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة عند الناس سبب الإكرام عنده.

(وَيُسَمَّيَانِ) أي: هذان الفعلان أو لهما (شَرْطاً)؛ لأنه شرط لتحقق الثاني (وَ) ثانيهما (جَزَاءً) من حيث إنه يبتني على الأول ابتناء الجزاء على الفعل.

(فَإِنْ كَانَا) أي: الشرط والجزاء (مُضَارِعَيْنِ) نحو: «إِنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ» (أَوِ الْأَوَّلُ) فقط (مُضَارِعاً) نحو: «إِنْ تَزُرْنِي فَقَدْ زُرْتُكَ» (فَالْجَزْمُ) واجب في المضارع، لدخول الجازم، وهو «إن» أو ما يتضمنها مع صلاحية المحل.

(وَإِنْ كَانَ الثَّانِي) مضارعاً (فَالْوَجْهَانِ) أي: ففيه الوجهان: الجزم لتعلقه بالجازم، وهو أداة الشرط، والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو: «إِنْ أَتَانِي زَيْدٌ آتِهِ أَوْ آتِيهِ».

(وَإِذَا كَانَ الْجَزَاءُ مَاضِياً بِغَيْرِ «قَدْ» لَفْظاً) تفصيل للماضي نحو: «إِنْ خَرَجْتَ خَرَجْتُ» (أَوْ مَعْنًى) نحو: «إِنْ خَرَجْتَ لَمْ أَخْرُجْ».

ويحتمل أن يكون تفصيلاً لـ«قد» أي: لم يقترن بـ«قد» سواء كان «قد» ملفوظاً كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾[١] أو معنوياً كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾[٢] أي: فقد صدقت (لَمْ يَجُزِ الْفَاءُ فِي الْجَزَاءِ) لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه إلى الاستقبال، فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ»، و«إِنْ أَكْرَمْتَنِي لَمْ أُكْرِمْكَ»، وإنما قال: «بغير قد»؛ ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» لوجوب دخول الفاء عليه.

---

[١] سورة يوسف: ٧٧.

[٢] سورة يوسف: ٢٦.

(وَإِنْ كَانَ) أي: الجزاء (مُضَارِعاً مُثْبَتاً أَوْ مَنْفِيّاً بِـ«لاَ») احتراز عما إذا كان منفياً بـ«لم»، فإنه مندرج فيما سبق؛ لكونه ماضياً معنى، أو بـ«لن» حيث يجب فيه الفاء، لعدم تأثير أداة الشرط فيه معنى (فَالْوَجْهَانِ) الإتيان بالفاء وتركها؛ لأن أداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي، فيؤتى بالفاء، وأثرت في تغيير المعنى بحيث خلصت لمعنى الاستقبال[1]، فيترك الفاء، لوجود التأثير فيه من وجه وإن لم يكن قويّاً نحو قوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُن مِّنكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ﴾[2]، ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾[3] (وَإِلاَّ) أي: وإن لم يكن الجزاء الماضي أو المضارع المذكورين[4] (فَالْفَاءُ) لازمة فيه؛ لأن الجزاء حينئذ إما ماض بـ«قد» لفظاً كما تقول: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَقَدْ أَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» أو تقديراً كما تقول: «إِنْ أَكْرَمْتَنِي الْيَوْمَ فَأَكْرَمْتُكَ أَمْسِ» بتقدير: فقد أكرمتك، وعلى كلا التقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي، فاحتاج إلى رابطة الفاء، وإما جملة اسمية أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بـ«مَا أو لَمْ أو لَنْ» إلى غير ذلك كالتمني والعرض، وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء، فاحتاج إلى الفاء.

(وَيَجِيءُ «إِذَا») التي للمفاجأة (مَعَ الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) التي وقعت جزاء (مَوْضِعَ الْفَاءِ)؛ لأن معناها قريب من معنى الفاء؛ لأنها تنبيء عن حدوث أمر بعد أمر، ففيها معنى الفاء التعقيبية، ولكن الفاء أكثر، وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بها؛ لأن «إذا» الشرطية مختصة بالفعلية، فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقاً بينهما، كقوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[5] أي: فهم يقنطون.

(وَ«إِنْ») التي ينجزم بها المضارع حال كونها (مُقَدَّرَةٌ) وإنما كانت مقدرة:

---

[1] لأن المضارع المثبت والمنفي بلا كان محتملًا للحال والاستقبال قبل دخول الأداة.

[2] سورة الأنفال: ٦٦.

[3] سورة المائدة: ٩٥.

[4] أي: الماضي بغير قد، ونحوه من الحروف المحققة للماضي لفظاً أو معنى، أو المضارع المجرد عن دخول شيء من الحروف مثبتاً أو منفياً بـ«لا».

[5] سورة الروم: ٣٦.

(بَعْدَ الْأَمْرِ[١]) نحو: «زُرْنِي أُكْرِمْكَ» أي: إن تزرني أكرمك.

(وَالنَّهْيِ) نحو: «لاَ تَفْعَلِ الشَّرَّ يَكُنْ خَيْراً لَكَ» أي: إن لم تفعله يكن خيراً لك.

(وَالاسْتِفْهَامِ) نحو: «هَلْ عِنْدَكُمْ مَاءٌ أَشْرَبْهُ»؛ لأن المعنى: إن يكن عندكم ماء أشربه.

(وَالتَّمَنِّي) نحو: «لَيْتَ لِي مَالاً أُنْفِقْهُ»؛ لأن المعنى: إن يكن لي مال أنفقه.

(وَالْعَرْضِ) نحو: «أَلاَ تَنْزِلُ تُصِبْ خَيْراً» أي: إن تنزل تصب خيراً (إِذَا) كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة صالحاً لأن يكون مسبباً لما تقدم و(قُصِدَ السَّبَبِيَّةُ) أي: سببية ما تقدم له، فحينئذ يقدر «إن» مع مضارع يؤخذ مما تقدم، ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء مجزوماً به، وإنما اختص تقدير «إن» بما بعد هذه الأشياء؛ لأنها تدل على الطلب، والطلب غالباً يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سبباً لها[٢] وهي مسببة له، فإذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها قدر «إِنْ» مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء فينجزم بها (نَحْوُ: «أَسْلِمْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ») فإن المطلوب بـ«أسلم» هو الإسلام، وهو مطلوب فائدته دخول الجنة، فهو سبب لها، وقصد أداء تلك السببية، فقدر «إِنْ» مع الفعل المأخوذ من «أسلم» وجعل «تدخل الجنةَ» جزاء له، فقيل: «إن تسلم تدخل الجنة» (وَ) نحو: («لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ») أي: «إن لا تكفر تدخل الجنة»؛ لأن النهي قرينة للفعل المنفي لا المثبت.

(وَلِهَذَا امْتَنَعَ «لاَ تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ») عند الجمهور (خِلاَفاً لِلْكِسَائِيِّ) فإنه لا يمتنع ذلك عنده، فامتناعه عند الجمهور (لِأَنَّ التَّقْدِيرَ) على ما عرفت[٣] («إِنْ لَا تَكْفُرْ تَدْخُلُ النَّارَ) وهو ظاهر الفساد، وأما عدم امتناعه عند الكسائي، فلأنه يقول: معناه بحسب العرف: «إن تكفر تدخل النار»، فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت، والعرف قرينة قوية.

هذا إذا قصدت السببية. وأما إذا لم تقصد لم يجز الجزم قطعاً، بل يجب أن يرفع

---

[١] اعلم أن كل ما يجاب بالفاء، فينتصب المضارع بعدها يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلا النفي.

[٢] ليتحقق معنى الشرط.

[٣] أي: يجب أن يكون المقدر مثل المظهر إثباتاً ونفياً. وأما قولهم في العرض: ألا تنزل بنا تصب خيراً أي: إن تنزل فلأن كلمة العرض همزة إنكارية دخلت على حرف النفي، فتفيد الإثبات.

إما بالصفة إن كان صالحاً للوصفية، كقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾[١] فيمن قرأ مرفوعاً أي: وليّاً وارثاً، أو بالحال كذلك كقوله تعالى: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[٢]، أي: عمهين، أو بالاستئناف كقول الشاعر:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أُرْسُوا نُزَاوِلُهَا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْدَارِ

[فعل الأمر]

(الأَمْرُ) هكذا في بعض النسخ.

وفي بعضها: «مثال الأمر»، وكان المراد به صيغة الأمر، فإنهم يطلقون أمثلة الماضي[٣] وأمثلة المضارع ويريدون صيغهما.

وفي بعض الشروح: إنما قال «مثال الأمر»؛ لأن الأمر كما اشتهر في هذا النوع من الأفعال اشتهر في المعنى المصدري[٤] أيضاً، فأراد النص على المقصود[٥]، وهو[٦] في اصطلاح النحويين والأصوليين مخصوص[٧] بالأمر بالصيغة، كذا ذكره المصنف في شرحه.

(صِيغَةٌ يُطْلَبُ بِهَا الفِعْلُ) شامل لكل أمر غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً معلوماً أو مجهولاً (مِنَ الْفَاعِلِ) احترازٌ عن المجهول مطلقاً، فإنه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل (الْمُخَاطَبِ) احترازٌ عن الغائب والمتكلم (بِحَذْفِ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ) احترازٌ

---

[١] سورة مريم: ٥-٦.

[٢] سورة الأنعام: ١١٠.

[٣] أقوى الشاهد على إرادة الصيغة أنهم يقولون لهذا الأمر: الأمر بالصيغة. فقوله: مثال الأمر بمنزلة قولهم: الأمر بالصيغة.

[٤] الذي يشتق منه الماضي والمضارع وغيرهما.

[٥] من أول الأمر، فلا يرد أن الأمر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدري، فزيادة لفظ المثال لدفع توهم إرادته توهم بعيد، وإنما أفاد النص؛ لأن إضافة الصيغة إلى ما بعده للبيان، كما في صيغة الماضي والمضارع وغيرهما، فلا يرد أنه يجوز أن يكون الأمر بالمعنى المصدري حينئذ أيضاً أي: صيغة الأمر كما يقال لام الأمر.

[٦] أي: الأمر المطلق.

[٧] لأن شرطه عند الأصوليين أن يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين، فإنهم يطلقونه على الصيغة بأي معنى يستعمل.

عن مثل قوله تعالى: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[1] فيمن قرأ على صيغة الخطاب، وعن مثل: «صَهْ ورُوَيْدَ».

(وَحُكْمُ آخِرِهِ) أي: آخر الأمر في الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون، لانتفاء ما يقتضي إعرابه، وهو حرف المضارعة؛ لأن مشابهته للاسم المقتضية للإعراب إنما هي بسببه، وفي الصورة (حُكْمُ الْمَجْزُومِ) أي: مثل حكم المضارع المجزوم في إسكان الصحيح وسقوط نون الإعراب وحرف العلة؛ لأنه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى، أعطي له حكمه تقول: «اضْرِبْ، اضْرِبَا، اضربوا، وَاخْشَ، وَاغْزُ، وَارْمِ» كما تقول: «لَمْ يَضْرِبْ، لَمْ يَضْرِباَ، لَمْ يَضْرِبُوا، وَلَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَرْمِ»، وذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام مقدرة.

(فَإِنْ كَانَ بَعْدَهُ) أي: بعد حرف المضارعة أو بعد حذفه متحرك، أسكن آخره وجعل ما بقي أمراً، تقول في «تَعِدُ»: عِدْ، وفي «تُضَارِبُ»: ضَارِبْ، ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره.

وإن كان بعده حرف (سَاكِنٌ وَلَيْسَ) المضارع (بِرُبَاعِيٍّ) والمراد بالرباعي ههنا: «ما يكون ماضيه على أربعة أحرف من المزيد فيه[2]»، وإنما هو باب الإفعال لا غير (زِدْتَ هَمْزَةَ وَصْلٍ) على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة؛ ليتوصل بها إلى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة[3] (مَضْمُومَةً إِنْ كَانَ[4] بَعْدَهُ) أي: بعد الساكن (ضَمَّةٌ) دفعاً للالتباس بالمضارع المتكلم المعلوم على تقدير الفتح، وتحرزاً عن الخروج من الكسرة إلى الضمة على تقدير الكسرة، فإنه إذا قيل في: «أُقْتِلَ» بكسر التاء (وَمَكْسُورَةً فِيمَا سِوَاهُ) أي: فيما سوى ساكن بعده ضمه سواء كان بعده كسرة أو فتحة، فإنه لو ضم في مثل: «أُضْرِبَ» التبس بالماضي المجهول من الإضراب، ولو فتح لالتبس بالأمر منه، ولو ضم في «أُعْلَمَ» لالتبس بالمضارع المجهول المتكلم، ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي (نَحْوُ: «اُقْتُلْ») مثال لما يكون بعد الساكن ضمة (وَ«اضْرِبْ») مثال

---

[1] سورة يونس: ٥٨.

[2] زائد لا طائل تحته؛ إذ الرباعي المجرد خرج بقوله: إن كان بعده ساكن.

[3] اختار الحال؛ لأن اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة، وفي الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على ما مر في تعريف الكلمة، وجاز تأخير الحال لكون صاحبها نكرة مخصوصة بالإضافة.

[4] شرط يدل على جوابه ما قبله.

لما يكون بعده كسرة (وَ«اعْلَمْ») مثال لما يكون بعده فتحة.

(وَإِنْ كَانَ رُبَاعِيّاً فَمَفْتُوحَةٌ) أي: فالهمزة مفتوحة؛ لأنها همزة أصل ردت لارتفاع موجب حذفها، وهو اجتماع همزتين في المتكلم الواحد لا همزة وصل (مَقْطُوعَةٌ) لذلك بعينه.

[فعل ما لم يسم فاعله]

(فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) أي: فعل المفعول[١] الذي لم يذكر فاعله، وإضافة الفاعل إليه لأدنى ملابسة، أو على حذف مضاف أي: فاعل فعله الواقع عليه، ولا يبعد أن يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله، ويكون إضافة الفعل إليه بيانية.

(هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ) وأقيم المفعول مقامه، ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاءً بذكره فيما سبق.

(فَإِنْ كَانَ) الفعل الذي أريد حذف فاعله وإقامة المفعول مقامه (مَاضِياً) غيرت صيغته[٢] دفعاً للبس (ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) مثل: «ضُرِبَ، ودُحْرِجَ، وأُعْلِمَ واخْتِيرَ»، هذا النوع من التغير؛ لأن معناه غريب[٣]، فاختير له وزن غريب لم يوجد في الأوزان؛ لخروج الضمة إلى الكسرة، ووزن فعل بالخروج من الكسرة إلى الضمة، وإن كان غريباً يدل على غرابة المعنى أيضاً، لكن الخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل[٤]، فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود بأخف منه (وَيُضَمُّ الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ الْوَصْلِ[٥]) نحو: «أُنْطُلِقَ، وأُقْتُدِرَ، واسْتُخْرِجَ» لئلا يلتبس[٦] في الدرج بالأمر من ذلك الباب (وَ) يضم (الثَّانِي مَعَ التَّاءِ) مثل: «تُعُلِّمَ، وتُجُوهِلَ، وتُدُحْرِجَ» لئلا يلتبس بصيغة

---

[١] إنما أضيف الفعل إلى المفعول؛ لأنه مبني له كذا في الرضي. فعلم أن إضافة الفعل إلى ما ليست لأدنى ملابسة، كما وهم.

[٢] فيه إشارة إلى ما تقرر من أن المجهول فرع المعلوم؛ لأن الأصل الإسناد إلى الفاعل.

[٣] إذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به، فلما حذف منه ذلك خيف أن يلحق في أول وهلة النظر بقسم الأسماء، فجعل على وزن لا يكون في الأسماء.

[٤] من خروج الضمة إلى الكسرة؛ لأن الأول خروج من أثقل إلى ثقيل بخلاف الثاني.

[٥] ظرف مستقر لا لغو؛ لأن ضمة الهمزة علم من قوله: ضم أوله وكذا مع التاء.

[٦] قدم العلة مع أنه تفسير لقوله: خوف اللبس ليكون كل حكم مقروناً مع علته، وأشار إلى كونه تفسيراً له بقوله: هذا علة لقوله: ويضم الثالث والثاني.

مضارع «عَلَّمَتْ، وجَاهَلَتْ، ودَحْرَجَتْ» (خَوْفَ اللَّبْسِ) هذا علة لقوله: «ويضم الثالث والثاني» (وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ) أي: ما يكون عينه فقط معتلاً؛ لئلا يرد عليه مثل: «طُوِيَ، ورُوِيَ» من اللفيف، فإنه لا يعل عينه؛ لئلا يفضي إلى احتماع إعلالين في «يُرْوَى، ويُطْوَى».قيل: الأصوب أن يقال: معتل العين المنقلبة عينه ألفاً؛ لئلا يرد عليه مثل: «عُوِرَ، وصُيِدَ»، وإنما خص معتل العين بالذكر، لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وبتبعية ذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وإن لم يكن فيه ما ذكرنا.

(الْأَفْصَحُ فِيهِ: «قِيلَ»، وَ«بِيعَ») أصلهما: «قُوِلَ، وبُيِعَ» نقل الكسرة من العين إلى ما قبلها بعد حذف حركته، فصارا «بِيعَ وقِوِلَ» فأبدل واو «قِوِلَ» ياء، لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار «قِيلَ» (وَجَاءَ الإِشْمَامُ) وهو فصيح في نحو: «قِيلَ وبِيعَ».

وفي شرح الرضي: حقيقة هذا الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، هذا مراد النحاة والقراء بالإشمام في هذا الموضع.

وقال بعضهم: الإشمام ههنا كالإشمام حالة الوقف، أعني: ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء خالصاً، وهذا خلاف المشهور عند الفريقين.

وقال بعضهم: هو أن تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة، وهذا أيضاً غير مشهور عندهم، والغرض من الإشمام الإيذان بأن الأصل الضم في أوائل هذه الحروف.

(وَ) جاء (الْوَاوُ) أيضاً على ضعف، فقيل: «قُولَ، وبُوعَ» بالإسكان بلا نقل، وجعل الياء واواً، لسكونها وانضمام ما قبلها.

(وَمِثْلُهُ) أي: مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد (بَابُ) الماضي المجهول من معتل العين من باب «الافتعال والانفعال» نحو: («اخْتِيرَ» وَ«انْقِيدَ») في مجيء اللغات الثلاثة فيه؛ إذ «تِيرَ وقِيدَ» فيهما مثل: «قِيلَ وبِيعَ» بلا تفاوت (دُونَ «اسْتُخِيرَ» وَ«أُقِيمَ»)؛ إذ ليس ذلك مثل: «قِيلَ وبِيعَ» لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الأصل؛ إذ أصلهما «اسْتُخْيِرَ، وأُقْوِمَ» بالياء والواو المكسورتين، والقياس فيهما إذا سكن ما قبلهما أن تنقل حركتهما إليه، وتقلب العين ياء إذا كانت واواً، فيقال: «اسْتُخِيرَ وأُقِيمَ» لغة واحدة.

(وَإِنْ كَانَ) أي: الفعل الذي أريد حذف فاعله، وإقامة المفعول مقامه (مُضَارِعاً ضُمَّ أَوَّلُهُ) وهو حرف المضارعة نحو: «يُضْرَبُ، وَيُكْرَمُ، ويُلْتَزَمُ، ويُسْتَخْرَجُ، ويُتَدَحْرَجُ» (وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة (وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ) المبني للمفعول (يَنْقَلِبُ) العين فيه (أَلِفاً) ياء كانت أو واواً، نحو: «يُقَالُ، وَيُبَاعُ، وَيُخْتَارُ، وَيُنْقَادُ، ويُسْتَجَارُ، وَيُقَامُ» لتحركها حقيقة أو حكماً، وانفتاح ما قبلها.

[المعتدي وغير المتعدي]

(الْمُتَعَدِّي وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي[1]).

(فَالْمُتَعَدِّي) من الفعل[2] (مَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى مُتَعَلَّقٍ) أي: أمر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه، فإن كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه، لكن نسبة الفعل إلى الفاعل بطريق الصدور والقيام والإسناد، فيقال: هذا الفعل صادر عن الفاعل، وقائم به، ومسند إليه، ولا يقال في الاصطلاح: إنه متعلق به، فإن التعلق نسبة الفعل إلى غير الفاعل، فالحاصل أن فهم الفعل إن كان موقوفاً على فهم غير الفاعل فهو المتعدي (كَ«ضَرَبَ») فإن فهمه موقوف على تعقل المضروب؛ إذ لا يمكن تعقله إلا بعد تعقله، بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل والمفعول[3]، فإن فهم الفعل وتعقله بدون هذه الأمور ممكن.

(وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي بِخِلاَفِهِ) أي: بخلاف المتعدي، يعني: لا يتوقف فهمه على فهم أمر غير الفاعل (كَ«قَعَدَ») فإنه وإن كان له تعلق لكل واحد من الزمان والمكان والغاية

---

[1] هذان قيدان لقسمي الفعل لا قسمان، فإن المتعدي أعم من الفعل وشبهه. وكذا غير المتعدي إلا أن المتعدي مطلقاً لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق، فإن المصدر لا يتوقف على شيء فضلاً عن المفعول. ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك أن النسبة إلى الفاعل والتعلق بالمفعول به جزآن من معنى الفعل، وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول: المصدر المتعدي ما اشتق منه الفعل المتعدي، فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق، أو يتوقف فهم ما يشتق هو منه عليه، وكأنه لذلك قال: المتعدي من الفعل.

[2] دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر، فإنها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه. ولذا جاز ترك مفعولها.

[3] يريد به معنى الحال.

وهيئة الفاعل[1]، لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز.

وغير المتعدي يصير متعدياً: إما بالهمزة نحو: «أَذْهَبْتُ زَيْداً» أو بتضعيف العين نحو: «فَرَّحْتُ زَيْداً»، أو بألف المفاعلة نحو: «مَاشَيْتُهُ»، أو بسين الاستفعال نحو: «اسْتَخْرَجْتُهُ»، أو بحرف الجر نحو: «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ».

(وَالْمُتَعَدِّي قَدْ يَكُونُ) متعدياً:

١-(إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ: كَـ«ضَرَبَ») وهذا في الكلام كثير.

٢-(وَإِلَى اثْنَيْنِ) ثانيهما غير الأول (كَـ«أَعْطَى») وإلى اثنين، ثانيهما عين الأول فيما صدق عليه نحو: (عَلِمَ).

٣-(وَإِلَى) مفاعيل (ثَلاَثَةٍ: كَـ«أَعْلَمَ»، وَ«أَرَى») بمعنى: «أَعْلَمَ»، وهما أصلان في هذا القسم، فإنهما كانا قبل إدخال الهمزة متعديين إلى مفعولين، فلما أدخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له: المفعول الأول.

وأما الأفعال الأخر (و) هي: (وَ«أَنْبَأَ»، وَ«نَبَّأَ»، وَ«خَبَّرَ»، وَ«أَخْبَرَ»، وَ«حَدَّثَ») فليست أصلاً في التعدية إلى ثلاثة، بل تعديتها إليها إنما هي بواسطة اشتمالها على معنى الإعلام.

(وَهَذِهِ) الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل (مَفْعُولُهَا الْأَوَّلُ كَمَفْعُولِ بَابِ: أَعْطَيْتُ) في جواز الاقتصار عليه كقولك: «أَعْلَمْتُ زَيْداً»، والاستغناء عنه كقولك: «أَعْلَمْتُ عَمْراً مُنْطَلِقاً» (وَالثَّانِي وَالثَّالِثُ) من مفعوليها (كَمَفْعُولَيْ «عَلِمْتُ») في وجوب ذكر أحدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معاً.

[أفعال القلوب]

(أَفْعَالُ الْقُلُوبِ) وتسمى أفعال الشك واليقين أيضاً، وكأنهم أرادوا بالشك الظن، وإلا فلا شيء من هذه الأفعال بمعنى الشك المقتضي تساوي الطرفين[2]، (وَهِيَ:

---

[1] قد حقق أن المفعول الذي يبين الحال هيئة أعم من المفعول به، فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام، فإن اللازم كالمعتدي له تعلق بهيئة الفاعل والمفعول.

[2] أي: وقوع الخبر وعدم وقوعه.

«ظَنَنْتُ»، وَ«حَسِبْتُ»، وَ«خِلْتُ») وهذه الثلاثة للظن[١].

(وَ«زَعَمْتُ») وهي تكون تارةً للظن وتارةً للعلم[٢].

(وَ«عَلِمْتُ»، وَ«رَأَيْتُ»، وَ«وَجَدْتُ») وهذه الثلاثة للعلم.

(تَدْخُلُ) أي: هذه الأفعال (عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ؛ لِبَيَانِ مَا هِيَ) أي: تلك الجملة من حيث الإخبار بها ناشئة (عَنْهُ) من الظن والعلم كما إذا قلت: «عَلِمْتُ زَيْداً قَائِماً»، فقولك: «عَلِمْتُ» لبيان أن ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها وأخبرت بها عن قيام زيد، إنما هو العلم، وإذا قلت: «ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً»، فقولك: «ظَنَنْتُ» لبيان أن منشأ الإخبار بهذه الجملة هو الظن، وكذلك بواقي الأفعال.

(فَتَنْصِبُ) أي: هذه الأفعال (الْجُزْأَيْنِ) أي: جزئي الجملة الاسمية المسند والمسند إليه على أنهما مفعول لها[٣].

(وَمِنْ خَصَائِصِهَا) هي جمع «خصيصة»، وهي: ما يختص بالشيء ولا يوجد في غيره، أي: ومن خصائص أفعال القلوب (أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ أَحَدُهُمَا ذُكِرَ الآخَرُ) فلا يقتصر على أحد مفعوليها، وسبب ذلك مع كونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، وحذف المبتدأ والخبر غير قليل أن المفعولين معاً بمنزلة اسم واحد؛ لأن مضمونهما معاً هو المفعول به في الحقيقة[٤]، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة، ومع هذا[٥] فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة[٦].

---

[١] استعمالًا شائعاً وقليلًا ما يستعمل على خلاف الأصل لفظ الظن في العلم، وأقل منه لفظ الحسبان والخيلة. ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط، وهب غير متصرف بمعنى احسب وأرى المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين.

[٢] وهو كثير وإن كان بالنسبة إلى الظن قليلًا.

[٣] أي: كل واحد منهما أو مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى، فإن علمت زيداً قائماً معناه: علمت قيام زيد. وفي بعض النسخ: مفعولان لها كما هو الظاهر.

[٤] والفعل المتعدي إليهما متعد إلى مفعول واحد في الحقيقة، وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثاني المضاف إلى المفعول الأول، وإن كان جامداً، فإن معنى عملت هذا زيداً، علمت زيدية هذا.

[٥] أي: مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقاً وجد في استعمال حذف أحدهما مع القرينة، فلذا قلنا: إنه لا يجوز الاقتصار.

[٦] أي: مع بقائه على المفعولية، وأما إذا حذف الفاعل وأقيم المفعول الأول مقامه، فهو واقع على كثرة كما مر في بحث المفعول به.

أما حذف المفعول الأول، فكما في قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْراً لَهُمْ﴾[١] على قراءة «ولا يحسبن» بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين أي: لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيراً لهم، فحذف «بخلهم» الذي هو المفعول الأول.

وأما حذف الثاني، فكما في قول الشاعر:

لاَ تَخَلْنَا عَلَى غَرَاتِكَ إِنَّا   طَالَ مَا قَدْ وَشَى بِنَا الأَعْدَاءُ

أي: لا تخلنا جازعين، فحذف «جازعين» الذي هو المفعول الثاني (بِخِلاَفِ بَابِ «أَعْطَيْتُ»)، فإنه يجوز فيه الاقتصار على أحدهما مطلقاً يقال: «فلانٌ يعطي الدنانيرَ» من غير ذكر المعطى له، أو «يعطى الفقراء» من غير ذكر المعطى.

وقد يحذفان معاً كقولك: «فلانٌ يُعْطِي ويَكْسُو»؛ إذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين، بخلاف مفعولي باب «عَلِمْتُ» فإنك لا تحذفهما نسياً منسيّاً، فلا تقول: «عَلِمْتُ وظَنَنْتُ» لعدم الفائدة؛ إذ من المعلوم أن الإنسان لا يخلو من علم وظن. وأما مع قيام القرينة، فلا بأس بحذفهما نحو: «مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ» أي: يخل مسموعة صادقاً.

(وَمِنْهَا) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (جَوَازُ الْإِلْغَاءِ) أي: إبطال عملها[٢] (إِذَا تَوَسَّطَتْ) بين مفعوليها نحو: «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» (أَوْ تَأَخَّرَتْ) عنهما نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»، وإنما يجوز الإلغاء على التقديرين (لاسْتِقْلاَلِ الْجُزْأَيْنِ[٣]) الصالحين لأن يكونا مبتدأ وخبراً أو مفعولين[٤] لها (كَلَاماً[٥] تَامّاً[٦]) على تقدير الإلغاء[٧]، وجعلهما

---

[١] سورة آل عمران: ١٨٠.

[٢] لفظاً ومعنى.

[٣] بخلاف باب «أعطيت»؛ لأن مفعوليه ليسا بمستقلين لعدم صحة الحمل، فلا يجوز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت.

[٤] الظاهر الواو إلا أنه اختار، أو للتنبيه على أن صلاحيتهما للأمرين المذكورين على البدلية.

[٥] حال أو تمييز.

[٦] من غير ضم الفعل إليه، فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما أو عن أحدهما.

[٧] لكونهما حينئذ في معنى الظرف بخلاف تقدير العمل، فإنهما ليسا كلاماً تاماً؛ إذ المقصود نسبة الفعل إليهما بطريق الوقوع عليهما.

مبتدأ وخبراً مع ضعف عملها بالتوسط أو التأخر، وقد نقل الإلغاء عند التقديم[١] أيضاً نحو: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» لكن الجمهور على أنه لا يجوز[٢]، وهذه الأفعال على تقدير إلغائها في معنى الظروف، فمعنى «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»: زيد قائم في ظني.

وفي قوله: «جواز الإلغاء» إشارة إلى جواز إعمالها أيضاً على تقدير التوسط والتأخر.

وفي بعض الشروح: أن الإعمال أولى على تقدير التوسط.

وفي بعضها: أنهما متساويان[٣] والإلغاء أولى على تقدير التأخر.

وقد يقع الإلغاء فيها إذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو: «ضَرَبَ أَحْسَبُ زَيْدٌ» وبين اسم الفاعل ومعموله نحو: «لَسْتُ بِمُكْرِمٍ أَحْسَبُ زَيْداً» وبين معمولي «إِنَّ» نحو: «إِنَّ زَيْداً أَحْسَبُ قَائِمٌ»، وبين «سوف» ومصحوبها نحو: «سَوْفَ أَحْسَبُ يَقُومُ زَيْدٌ»، وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ وَأَحْسَبُ عَمْرٌو»، ولا شك أن إلغاءها في هذه الصور واجب، فلهذا قيد[٤] جوازه المنبيء[٥] عن جواز الإعمال أيضاً بقوله: «إذا توسطت -يعني: بين معموليها- أو تأخرت يعني: عنهما» وإنما خص هذه الإلغاء الخاص بالذكر مع أن مطلقه أيضاً من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه.

(وَمِنْهَا) أي: من خصائص أفعال القلوب (أَنَّهَا تَعَلَّقُ) وتعليقها وجوب إبطال عملها لفظاً دون معنى بسبب وقوعها (قَبْلَ) معنى (الاسْتِفْهَامِ[٦]) بلا واسطة -كما

---

[١] لأن أفعال القلوب ضعيفة؛ إذ ليس تأثيرها كالعلاج، وأيضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة.

[٢] لأن عامل الرفع معنوي عند النحاة، وعامل لنصب لفظي، فمع تقدمها يغلب اللفظي المعنوي.

[٣] لأن العامل القوي أعني: فعل القلب تقدم على أحدهما وتأخر عن الآخر.

[٤] تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر أي: لأجل إخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص أعني: بين المفعولين. وأما التقييد بمطلق التوسط فلإخراج صورة التقدم. فإن قلت: إن المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما؟
قلت: ذلك مستفاد من السوق؛ لأن كلامنا في المفعولين.

[٥] بناء على المعنى المتبادر منه، وإنما قال: المنبئ لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم.

[٦] سواء كان في قالب الحرف أو في قالب الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾ (الكهف:١٢) وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى.

يجيء مثاله- أو بواسطة كما إذا كان قبل المضاف إلى ما فيه معنى الاستفهام نحو: «عَلِمْتُ غُلَامُ مَنْ أَنْتَ؟» (وَ) قبل (النَّفْيِ) الداخل على معمولها [١] (وَ) قبل (اللَّامِ) أي: لام الابتداء الداخلة على معموليها (مِثْلُ: «عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو»؟) مثال للتعليق بالاستفهام، وترك مثال أخويه بالمقايسة، فمثال النفي: «عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، ومثال اللام: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وإنما تعلق قبل هذه الثلاثة؛ لأن هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعاً [٢]، فاقتضت بقاء صورة الجملة، وهذه الأفعال توجب تغييرها بنصب جزأيها، فوجب التوفيق باعتبار أحدهما لفظاً والآخر معنى، فمن حيث اللفظ [٣] روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء، ومن حيث المعنى روعيت هذه الأفعال، والتعليق مأخوذ من قولهم: «امرأة معلَّقة» أي: مفقودة الزوج، تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه، ولا بلا زوج؛ لتجويزها وجوده، فلا تقدر على التزويج، فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظاً، عامل معنى وتقديراً؛ لأن معنى «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»: علمت قيام زيد، كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة جزآها على الجملة التعليقية نحو: «عَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَبَكْراً قَاعِداً».

والفرق [٤] بين الإلغاء والتعليق من وجهين:

أحدهما: أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب [٥].

والثاني: أن الإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمعنى، والتعليق إبطال العمل في

---

[١] قيد النفي بالداخلة على المعمولين، وكذا لام الابتداء؛ لأنه إذا تقدم أحد الأشياء الثلاثة على المفعول الثاني فقد لا يوجب التعليق في الأول نحو: علمت زيداً من هو، أو ما قائم أو لقائم. وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين في هذه الصور أيضاً. وإنما لم يقيد الاستفهام بذلك؛ لأنه قد يكون المفعول الأول متضمناً للاستفهام.

[٢] قيد بذلك؛ لأن لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو: إن زيد لقائم احترازاً عن اجتماع التي للتأكيد، لكنه خلاف الوضع.

[٣] ولا يجوز العكس؛ لأنه لا يعلم حينئذ أن المعنوي يكون عاملًا أو لا.

[٤] مع اشتراكهما في إبطال العمل. والمراد الإلغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقاً، وأما الفرق بين مطلق الإلغاء والتعليق فبالوجه الثاني فقط.

[٥] فيه بحث لأنه لو كان الإلغاء جائزاً لكان في قوله: ومنها جواز الإلغاء استدراك. ولما صح ما تقدم من أن الإلغاء واجب في الصورة المفصلة، وغاية ما يمكن أن يقال: إنه لم يرد الفرق بين معنى الإلغاء والتعليق، بل أراد الفرق بين خصيصتي الإلغاء والتعليق في هذا الباب بأن الإلغاء جائز. ولهذا قيده بالجواز والتعليق واجب. ولذا لم يقيده بالجواز، بل سياق الكلام فيه بحث يفيد الوجوب، فتدبر.

اللفظ لا في المعنى.

(وَمِنْهَا) أي: ومن خصائص أفعال القلوب (أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا) أي: فاعل أفعال القلوب (وَمَفْعُولَهَا ضَمِيرَيْنِ[١] مُتَّصِلَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ) وإنما قلنا: «متصلين»؛ لأنه إذا كان أحدهما منفصلاً لم يختص جوازاً اجتماعهما بفعل دون الآخر نحو: «إِيَّاكَ ظَلَمْتَ» (مِثْلُ: «عَلِمْتُنِي مُنْطَلِقاً») و«عَلِمْتُكَ مُنْطَلِقاً»، ولا يجوز ذلك في سائر الأفعال، فلا يقال: «ضَرَبْتُنِي وَشَتَمْتُنِي»، بل يقال: «ضَرَبْتُ نَفْسِي، وَشَتَمْتُ نَفْسِي»، وذلك لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً، والمفعول به متأثراً[٢]، وأصل المؤثر أن يغاير المتأثر، فإن اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظاً، فقصد -مع اتحادهما معنى- تغايرهما لفظاً بقدر الامكان، فمن ثمة قالوا: «ضَرَبْتُ نَفْسِي» ولم يقولوا: «ضَرَبْتُنِي»، فإن الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الإمكان؛ لاتفاقهما من حيث[٣] كون كل واحد منهما ضميراً متصلًا، بخلاف: «ضَرَبْتُ نَفْسِي»، فإن النفس بإضافتها إلى ضمير المتكلم صار كأنها غيره؛ لغلبة مغايرة المضاف للمضاف إليه، فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الإمكان.

وأما أفعال القلوب فإن المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في الحقيقة، بل مضمون الجملة، فجاز اتفاقهما لفظاً؛ لأنهما ليسا في الحقيقة فاعلاً ومفعولاً به، ومما أجري مجرى أفعال القلوب: «فَقَدْتُنِي، وَعَدِمْتُنِي»؛ لأنهما نقيضا «وَجَدْتَنِي»[٤]، فحملا عليه حمل النقيض على النقيض، وكذلك أجري رأي البصرية[٥] والحلمية[٦] على رأي القلبية، فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد، كقول الشاعر:

---

[١] أما إن كان أحدهما ضميراً متصلًا والآخر ظاهراً نحو: زيد أظن قائماً، وأظنه زيد قائماً لم يجز المثال الأول مطلقاً، وجاز الثاني في أفعال القلوب خاصة، وإن كان الضمير منفصلاً جاتز مطلقاً، كذا في الرضي.

[٢] من قبيل العطف على معمولي عاملين، والمجرور مقدم.

[٣] إن اختلفا من حيث كون أحدهما مرفوعاً والآخر منصوباً، فإن الواجب رعاية تغايرهما بقدر الإمكان.

[٤] أي: في أصل الوضع، فإن «وجد» بمعنى «أصاب»، ثم استعمل بمعنى علم.

[٥] أي: رأى بمعنى أبصر، والحلمية الحلم هو النوم.

[٦] أي: أجرى التي بمعنى «أبصر»، والتي بمعنى رأى في المنام مجرى «رأى» التي بمعنى علم للتشارك اللفظي، وإن كان منصوباً يتعلق الفعل به حقيقة. في القاموس: الحلم بالضم وبضمتين: الرؤيا.

وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ[١] دَرِيئَةً[٢] ،مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

وكقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْراً﴾[٣].

(وَلِبَعْضِهَا) أي: لبعض أفعال القلوب ما عدا «حَسِبْتُ[٤]، وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ» (مَعْنًى آخَرُ) قريب من معانيها الأُوَل، وهي: إما العلم أو الظن، بحيث يمكن أن يتوهم أنه بهذا المعنى أيضاً متعدٍّ إلى مفعولين، وإنما قيدنا بذلك[٥] لئلا يقال: لا وجه للتخصيص بالبعض[٦]؛ لأن لكل واحد معنى آخر، فإن «خِلْتُ» جاء بمعنى: صرت ذا خال[٧]، و«حَسِبْتُ» بمعنى: صرت ذا حسب، و«زَعَمْتُ» بمعنى: كفلت (يَتَعَدَّى بِهِ) أي: بذلك المعنى الآخر (إِلَى) مفعول (وَاحِدٍ) لا اثنين (فَ«ظَنَنْتُ» بِمَعْنَى «اتَّهَمْتُ») من الظنة[٨] بمعنى: التهمة، ف«ظَنَنْتُ زَيْداً» بمعنى: اتهمته أي: أخذته مكاناً لوهمي، والوهم نوع من العلم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾[٩] أي: بمتهم (وَ«عَلِمْتُ» بِمَعْنَى: «عَرَفْتُ») تقول: «عَلِمْتُ زَيْداً» بمعنى: «عرفت شخصه»، وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه (وَ«رَأَيْتُ» بِمَعْنَى: «أَبْصَرْتُ») ومعنى «أَبْصَرْتُ» قريب من

---

[١] اللام للابتداء أو جواب القسم، وأراني أي: أبصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التي يتعلم الطعن، والرمي عليها، من عن يميني متعلق ب«أراني»، وهو القرينة على أنه من الرؤية البصرية دون القلبية؛ إذ لا تعلق للعلم بالجهة، وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه.

[٢] أي: أبصر نفسي حلقه، هي هدف الرماح، ولكون «أرى» بمعنى العلم مساغ، فيكون دريئة مفعوله الثاني، وعلى ما ذكره هي حال.

[٣] سورة يوسف: ٣٦.

[٤] بدل من البعض، فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان.

[٥] أي: بقوله: قريب من معاينها الأول.

[٦] ولئلا يقال: لا وجه لتخصيص بيان هذا البعض من المعاني الأخر، فإن لكل منها معاني أخر. قال عبد الحكيم: أي: لتحصيص الذكر بالبعض، أو لتخصيص البعض بالحكم المذكور؛ إذ كما أن لهذا البعض معنى يتعدى به إلى مفعول واحد كذلك للبعض الآخر، ولذلك البعض معاني لا يتعدى بها.

[٧] الخال والخيلاء التكبر، والأحسب من الناس الذي في شعر رأسه شقرة.

[٨] بكسر الظاء: التهمة كهمزة أصله، وهمة قلبت الواو تاء كما في وكل.

[٩] سورة التكوير: ٢٤.

معنى «عَلِمْتُ» بالحاسة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ مَاذَا تَرَى﴾ [١] (وَ«وَجَدْتُ» بِمَعْنَى: «أَصَبْتُ») تقول: وجدت الضالة أي: أصبتها وعلمتها بالحاسة، ولما كان مراده أن لها معانٍ أخر قريبة من معنى العلم والظن، لم يتعرض لـ«عَلِمَ» بمعنى: صار مشقوق الشفة العليا، ولـ«وَجَدْتُ جِدَةً» و«وَجَدْتُ مَوْجِدَةً» و«وَجَدْتُ وَجْداً» أي: استغنيتُ وغضبتُ وحزنتُ؛ لأنها ليست بمعنى العلم والظن.

[الأفعال الناقصة]

(**الأَفْعَالُ النَّاقِصَةُ**) إنما سميت ناقصة؛ لأنها لا يتم بمرفوعها [٢] كالأفعال الغير الناقصة (مَا وُضِعَ) أي: أفعال وضعت (لِتَقْرِيرِ الْفَاعِلِ عَلَى صِفَةٍ) أي: العمدة فيما وضعت له هذه الأفعال هو تقرير الفاعل [٣] على صفة، ولا شك أن هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له؛ لأن ذلك التقرير [٤] نسبة بين الفاعل والصفة، فكل من طرفيها خارج عنها، فخرج عن الحد الأفعال التامة؛ لأنها موضوعة لصفة [٥] وتقرير الفاعل عليها، فكل من الصفة [٦] والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده، وإنما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الأفعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام

---

[١] سورة الصافات:١٠٢.

[٢] وقيل: لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها. وفيه نظر لأنهم لا يسمون أفعال المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان. ولك أن تقول: سميت بها لنقصان عددها بالنسبة إلى الأفعال التي تتم بمرفوعها، وفيه ما فيه.

[٣] اعلم أن مدلول «كان» نسبة الصفة إلى فاعله، والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل، وفرق بينها، وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم إن كان مصدراً مبنياً للفاعل كما هو الظاهر، وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل إن كان مبنياً للمفعول، فإرادة ثبوت الصفة للفاعل مسامحة لا تليق بمقام التعريف.

[٤] أي: التقرير المقيد، والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة، كما توهم.

[٥] يعني: الحدث والنسبة إلى الفاعل المعين، ولم يتعرض للزمان لاشتراكه في التامة والناقصة.

[٦] يعني: كلاهما مستويان بالنظر إلى الموضوع له ليس لأحدهما مزية على الآخر بحيث يمكن أن يقال: إنه الموضوع له فلا يصدق على الأفعال التامة أنها وضعت للتقرير باعتبار أنه عمدة بالقياس إلى الحدث والزمان، فلا يرد ما قيل: إنه إذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق أن التقرير عمدة فيما وضعت له، فلا يخرج عن التعريف إلا أن يعتبر قيد فقط، واللفظ لا يساعده.

والاستمرار في بعضها، ولو جعل[١] الموضوع له[٢] جزئيات ذلك التقرير فيقال: صار مثلاً موضوع التقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال إليه في الزمان الماضي، وكذا كل فعل منها، فلا شك أن كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة إلى ما هو موضوع له، والصفة خارجة عنه، فخرج الأفعال التامة عنها، ولا يبعد[٣] أن يجعل اللام في قوله: «لتقرير الفاعل» للغرض لا صلة للوضع، ولا شك أن الغرض من وضع الأفعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات، بخلاف الأفعال التامة، فإن الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت، فخرجت عن حدها، فظهر بما ذكرنا أن هذا الحد لا يحتاج إلى قيد زائد[٤] لإخراج الأفعال التامة أصلًا.

(**وَهِيَ**) أي: الأفعال الناقصة (**«كَانَ»، وَ«صَارَ»، وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«أَضْحَى»، وَ«ظَلَّ»، وَ«بَاتَ»، وَ«آضَ» وَ«عَادَ»، وَ«غَدَا»، وَ«رَاحَ»، وَ«مَا زَالَ»، وَ«مَا انْفَكَّ»، وَ«مَا فَتِئَ»**) بالهمزة، وقيل: بالياء[٥] (**وَ«مَا بَرِحَ»، وَ«مَا دَامَ»، وَ«لَيْسَ»**) ولم يذكر سيبويه منها سوى «كان، وصار، وما دام، وليس»، ثم قال: «وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر»، والظاهر أنها غير محصورة، وقد تضمن[٦] كثير[٧] من الأفعال

---

[١] فيكون المعنى ما وضع لها يصدق عليه التقرير المذكور، وعلى هذا التوجيه لا حاجة إلى اعتبار قيد العمدة، واللام صلة للوضع، كما هو الظاهر.

[٢] إشارة إلى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الأفعال الناقصة، وجعلها مجرد التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيوداً له. ولا يخفى أنه مع ذلك أيضاً لا يكون تمام الموضوع له التقرير، بل التقرير والتقييد على أن جعل الزمان خارجاً عن هذه الأفعال داخلاً في الأفعال التامة تكلف وتحكم.

[٣] فيه إشارة إلى بعده في الجملة؛ لأن المتبادر كون اللام صلة الوضع.

[٤] كأنه إشارة إلى قيد ذكره المحقق الشريف أن المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة.

[٥] لم يوجد هذا في الكتب المشهورة من اللغة والنحو، ولذا قال صاحب غاية التحقيق: دون الياء.

[٦] قال المحقق التفتازاني في شرح الكشاف: حقيقة التضمين: أن يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل آخر يناسبه، وله طرق أشهرها جعل الفعل المذكور حالاً أو عكسه وههنا طريق آخر نحو: أحمد إليك أي: انتهى إليك حمدي ، انتهى. فعلم أنه ليس يتعين له طريق الحالية، فجعل تامة كاملة صفة، كما تقتضيه سلامة الطبع أولى من جعلها حالاً.

[٧] التضمن: ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى فعل مع ملاحظة معناه وإعماله عمله بهذه الملاحظة، ولإبرازه في مقام التفسير طريقان: جعل الأصل ثابتاً، والمضمن حالاً. ويقال في تفسير يتم التسعة

التامة معنى الناقصة كما تقول: تتم التسعة بهذا عشرة أي: تصير عشرة تامة، و«كَمُلَ زَيْدٌ عَالِماً» أي: صار زيد عالماً كاملاً.

(وَقَدْ جَاءَ) «جاء» في قولهم: («مَا جَاءَتْ حَاجَتَكَ» نَاقِصَةً) ضميرها اسمها، و«حاجَتَكَ» خبرها: إما بأن يكون «ما» نافية، و«جاءت» بمعنى: «كانت»[١]، وفيها ضمير لما تقدم من الغرارة[٢] ونحوها أي: لم تكن هذه على قدر ما يحتاج إليه، أو استفهامية، والضمير في «جاءت» يعود إليها، وإنما أنّث باعتبار خبرها كما في «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ؟» ومعناه: أية حاجة[٣] صارت حاجتك؟

(وَ) وجاء أيضاً «قَعَدَتْ» ناقصة في قولهم: «أَرْهَفَ شَفْرَتَهُ»[٤] (حَتَّى قَعَدَتْ) أي: صارت الشفرة (كَأَنَّهَا حَرْبَةٌ») أي: رمح قصير.

قال الأندلسي: لا يتجاوز «جاء وقعد»[٥] من الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافاً للفراء.

(وَتَدْخُلُ) هذه الأفعال وما كان نحوهن (عَلَى الْجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ) المركبة من المبتدأ والخبر[٦] (لإِعْطَاءِ الْخَبَرِ) أي: لأجل إعطائها الخبر (حُكْمَ مَعْنَاهَا) أي: معنى هذه الأفعال، يعني: أثره المترتب عليه[٧] مثل: «صَارَ زَيْدٌ غَنِيّاً»، فمعنى «صار» الانتقال،

بهذا عشرة يتم التسعة بهذا صائرة عشرة. وثانيهما: عكس هذا كما ذكره الشارح. فقوله: تامة وكاملاً حالان لا صفتان كما توهم العبارة.

[١] في المفصل: بمعنى صارت.

[٢] وهي الغفلة، فإن التركيب حدث من الخوارج حين أرسل إليهم علي رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنه أي: ما جاءت غفلتنا حاجتك، أي: لم تجدنا غافلين كما تريدنا.

[٣] والاستفهام إنكاري أي: لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك، وروى برفع حاجتك، فخبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام.

[٤] في الصحاح: أرهفت سيفي أي: رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم، وما قيل: إنه في القاموس بالضم سهو.

[٥] ولهذا جاء المصنف بالتركيبين اللذين هما وقعا فيهما، لكنه قال في بعض تصانيفه: الحق في جاء الاطراد، فإنه يقال: جاء البر قفيزين. وقيل: في ضبط مواضع استعمال «قعد» أن يكون الخبر كأنه كذا.

[٦] كأنه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل: أقائم زيد، وما قائم زيد، فإنهما جملتان اسميتان مركبتان من المبتدأ والفاعل.

[٧] إشارة إلى أن إضافة الحكم لامية لا بيانية على ما وهم.

وحكم معناه أي: أثره المترتب عليه كون الخبر منتقلاً إليه، فلما دخل على الجملة الاسمية أعني: «زَيْدٌ غَنِيٌّ» وأفاد حكم معناه الذي هو الانتقال، أعطي الخبر وهو «غنِي» أثر ذلك الانتقال، وهو كون الغني منتقلاً إليه.

(**فَتَرْفَعُ**) هذه الأفعال الجزء (**الْأَوَّلَ**) لكونه فاعلاً[١] (**وَتَنْصِبُ**) الجزء (**الثَّانِي**) لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه[٢] (**مِثْلُ**: «**كَانَ زَيْدٌ قَائِماً**»).

(**فَـ«كَانَ» تَكُونُ نَاقِصَةً**[٣]) كائنة (**لِثُبُوتِ خَبَرِهَا**[٤] **لاسْمِهَا**) ثبوتاً (**مَاضِياً**[٥]) أي: كائناً في الزمان الماضي (**دَائِماً**) من غير دلالة على عدم سابق أو انقطاع لاحق نحو: «**كَانَ زَيْدٌ فَاضِلاً**» (**أَوْ مُنْقَطِعاً**) نحو: «**كَانَ زَيْدٌ غَنِيّاً فَافْتَقَرَ**» (**وَبِمَعْنَى «صَارَ»**) عطف على قوله: «لثبوت خبرها» أي: كان يكون ناقصة كائنة بمعنى: صار، فهو من قبيل عطف أحد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه، كقوله الشاعر:

بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ[٦] وَالْمَطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخاً بُيُوضُهَا

أي: صارت فراخاً بيوضها، فإن بيوضها لم تكن فراخاً، بل صارت[٧] فراخاً (**وَيَكُونُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ**) هذا أيضاً عطف على قوله: «لثبوت» أي: «كان» تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن اسماً لها، والجملة الواقعة بعدها خبراً لها مفسراً للضمير، كقوله:

---

[١] أي: اصطلاحياً بناء على أن الفعل لا بد له من فاعل لفظي، ولذا لم يعد المصنف اسمها في المرفوعات على حدة.

[٢] يعني: كما أن الفعل المتعدي لا يتم معناه بدون المفعول به لا تتم معاني هذه الأفعال بدون أخبارها.

[٣] تفصيل لبيان المعاني التي يمتاز بها بعض هذه الأفعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها.

[٤] جعل الجار والمجرور ظرفاً مستقرّاً ليصح عطف قوله: ويكون فيها ضمير الشأن عليه، وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم. ويجوز أن يكون صفة، وأن يكون خبراً بعد خبر.

[٥] الأولى جعل ماضياً مفعولاً فيه أي: في زمان ماض، وتنكيره لبيان أنه ليس لزمان معين من الماضي.

[٦] التيهاء: المفازة التي لا يهتدي فيها من التيه بمعنى الضلالة. والقفر: المكان الخالي يصف المطي بسرعة سيرها، فإنها بمنزلة قطا تركت بيوضاً صارت فراخاً، فهي تمشي بسرعة إلى فراخها، كذا في العباب.

[٧] أي: انتقلت إلى الفراخة من البيوضة، وهو معنى مقصود من الكلام، فتكون بمعنى صار لا زائدة، ومن لم يتدبر توهم أن البيان ناقص.

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِتٌ وَآخَرُ مُثْنٍ بِالَّذِي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَتَكُونُ تَامَّةً) عطف على قوله: «تكون ناقصة» أي: «كان» تكون تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة إلى المنصوب (بِمَعْنَى: «ثَبَتَ») ووقع كقولهم: كانت الكائنة والمقدر كائن، وكقوله تعالى: ﴿كُنْ فَيَكُونُ[١]﴾[٢].

(وَ) تكون (زَائِدَةً[٣]) وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الأصلي، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيّاً﴾[٤] أي: كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيّاً؟ فـ«كان» زائدة لتحسين اللفظ؛ إذ ليس المعنى على المضي، وإنما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاءً لجميع استعمالاتها.

(وَ«صَارَ» لِلانْتِقَالِ) إما من صفة إلى صفة، نحو: «صَارَ زَيْدٌ عَالِماً»، أو من حقيقة إلى حقيقة نحو: «صَارَ الطِّينُ خَزَفاً»، (وَتَكُونُ تَامَّةً) بمعنى الانتقال من مكان إلى مكان، أو من ذات إلى ذات، ويتعدى بـ«إلى» نحو: «صَارَ زَيْدٌ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدِ كَذَا، أَوْ مِنْ بَكْرٍ إِلَى عَمْرٍو»، ويلحق بـ«صار» مثل: «آلَ، وَرَجَعَ، وَاسْتَحَالَ، وَتَحَوَّلَ، وَارْتَدَّ»، قال الله تعالى: ﴿فَارْتَدَّ بَصِيراً﴾[٥]، وقال الشاعر:

إِنَّ الْعَدَاوَةَ تَسْتَحِيلُ مَوَدَّةً ....

وقال:

.... فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلْنَ أَبْؤساً

(وَ«أَصْبَحَ»، وَ«أَمْسَى»، وَ«أَضْحَى» لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِأَوْقَاتِهَا) المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل: «أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِماً»، و«أَمْسَى زَيْدٌ مَسْرُوراً»، و«أَضْحَى زَيْدٌ حَزِيناً».

---

[١] الأظهر أن قوله تعالى: كن في موقع الإيجاد، بمعنى ثبت، وفي موقع جعل شيء موصوفاً بشيء بمعنى كن كذا، بل يحتمل أن يكون في الجميع ناقصة، ويكون في مقام الإيجاد وأيضاً بمعنى كن موجوداً.

[٢] سورة البقرة: ١١٧، سورة آل عمران: ٤٧، ٥٩، سورة الأنعام: ٧٣، سورة النحل: ٤٠، سورة مريم: ٣٥، سورة يس: ٨٢، سورة غافر: ٦٨.

[٣] هذه مختصة بلفظ «كان» بخلاف ما سبق، فإنها شاملة لجميع تصاريفها.

[٤] سورة مريم:٢٩.

[٥] سورة يوسف:٩٦.

فالمثال الأول يدل على اقتران مضمون الجملة، وهو قيام زيد بوقت الصباح، وعلى هذا القياس المثالان الأخيران.

(وَ) تكون (بِمَعْنَى «صَارَ») نحو: «أصبح -أو أمسى، أو أضحى- زَيْدٌ غَنِيّاً» أي: صار، وليس المراد أنه صار في الصباح أو المساء أو الضحى على هذه الصفة.

(وَ) تكون (تَامَّةً) بمعنى الدخول في هذه الأوقات، تقول: «أَصْبَحَ زَيْدٌ» إذا دخل في الصباح.

(وَ«ظَلَّ» وَ«بَاتَ»[١] لِاقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِوَقْتَيْهِمَا) فإذا قلت: «ظَلَّ زَيْدٌ سَائِراً» فمعناه: ثبت له ذلك في جميع نهاره[٢]، وإذا قلت: «بَاتَ زَيْدٌ سَائِراً» فمعناه: ثبت له ذلك في جميع ليله.

(وَبِمَعْنَى «صَارَ») نحو: «ظَلَّ زَيْدٌ غَنِيّاً»، و«بَاتَ عَمْرٌو فَقِيراً» أي: صار.

وقد يجيء هذان الفعلان تامين أيضاً نحو: «ظَلَلْتُ بِمَكَانِ كَذَا، وَبِتُّ مَبِيتاً طَيِّباً»، لكن لما كان مجيئهما تامين في غاية القلة جعله في حكم العدم، ولذلك لم يذكرهما تامتين، وفصلهما عن الأفعال الثلاثة السابقة.

و«آضَ، وَغَدَا، وَعَادَ، وَرَاحَ» فهذه الأفعال[٣] الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى: «صار»، وتامة في مثل قولك: «آضَ -أو عاد- زَيْدٌ مِنْ سَفَرِهِ» أي: رجع، و«غَدَا» إذا مشى في وقت الغداة، و«راح» إذا مشى في وقت الرواح، وهو ما بعد الزوال إلى الليل.

وأسقط المصنف ذكر هذه الأفعال الأربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الإجمال، وكان الوجه في ذلك أنها من الملحقات، ولذا لم يذكرها صاحب المفصل. وقال صاحب اللباب: وألحق بها «آضَ، وَعَادَ، وَغَدَا، وَرَاحَ»، فأسقطها عن

---

[١] مضارع «بات يبيت وبيات بياتاً ومبيتاً وبيتوتة» بمعنى الكون في جميع الليل، ومضارع «ظل يظل» بفتح العين «ظلاً وظلولاً» بمعنى: الكون في جميع النهار.

[٢] أي: في الزمان الماضي تركه؛ لأن الكلام في المعاني المخصوصة.

[٣] الظاهر ترك الفاء، ولعله بتقدير إما لتفصيل ما أجمله سابقاً في المتن، وإما إعادة هذه الأفعال الأربعة فلتأكيد كون كل واحد منها بمعنى صار.

البين إشارةً إلى عدم الاعتداد بها[١]؛ لأنها من الملحقات.

(وَ«مَا زَالَ») من «زَالَ يَزَالُ» لا من «زَالَ يَزُولُ» فإنها تامة.

(وَ«مَا بَرِحَ») بمعناه من «بَرِحَ» أي: زال، ومنه: «البارحة لليلة الماضية»[٢].

(وَ«مَا فَتِئَ») أيضاً بمعناه (وَ«مَا انْفَكَّ») أي: ما انفصل (لِاسْتِمْرَارِ خَبَرِهَا) أي: خبر تلك الأفعال (لِفَاعِلِهَا) قيل: سمي اسمها فاعلاً[٣] تنبيهاً على أن اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات، كما أن خبرها قسم على حدة من المنصوبات (مُذْ قَبِلَهُ) أي: قبل فاعلها خبرها أي: من وقت يمكن أن يقبله عادة، فمعنى «مَا زَالَ زَيْدٌ أَمِيراً» استمرار إمارته من زمان قابليته وصلاحيته للإمارة. إما دلالتها على الاستمرار، فلأن النفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال، فإذا دخلت أدوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي، ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلاً

(وَيَلْزَمُهَا) أي: هذه الأفعال الأربعة إذا أريد بها استمرار الثبوت (النَّفْيُ) بدخول أدواته عليها لفظاً، وهو ظاهر، أو تقديراً[٤] كقوله تعالى[٥]: ﴿تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[٦] أي: لا تفتؤ، فإنه لو لم تدخل أدوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها.

(وَ«مَا دَامَ»: لِتَوْقِيتِ أَمْرٍ) أي: تعيينه (بِمُدَّةِ ثُبُوتِ خَبَرِهَا لِفَاعِلِهَا) بأن جعلت تلك المدة ظرف زمان له، وذلك لأن لفظة «ما» مصدرية، فهي مع ما بعدها في تأويل المصدر، وتقدير الزمان قبل المصادر كثير، وإذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من

---

[١] فالذكر في الإجمال لكونها ناقصة في الجملة، وعدم الذكر في التفصيل إشارة إلى عدم الاعتداد.

[٢] بلا فصل على ما في القاموس: البارحة أقرب ليلة مضت.

[٣] قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله، وهو قوله: ما وضع لتقرير الفاعل على صفة. ولا يخفى أن هذا التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص الإطلاق ببعض الأفعال. ونحن نقول: نبه في هذا الكلام بجميع الخبر مع الفاعل على أن الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر، وليس الخبر على اصطلاح ما يسمى الاسم فيه فاعلاً مسمى باسم المفعول، بل الاسم يسمى فاعلاً واسماً كما أنه يسمى الخبر مفعولاً وخبراً.

[٤] في الرضي: وحذفها لم يسمع إلا في مضارعاتها، وإنما جاز حذفها لعدم اللبس؛ إذ قد تقرر أنها لا تكون ناقصة إلا معها، ويحذف مع القسم كثيراً.

[٥] وللتعميم قال: ويلزمها النفي، ولم يقل: ويلزمها كلمة النفي.

[٦] سورة يوسف:٨٥.

حصول كلام يفيد فائدة تامة، وإلى هذا أشار بقوله: (وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: ومن أجل أنه لتوقيت أمر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها (احْتَاجَ إِلَى) وجود (كَلاَمٍ[١]) مستقل بالإفادة (لِأَنَّهُ) حينئذ مع اسمه وخبره (ظَرْفٌ) والظرف فضلة غير مستقل بالإفادة، مثل: «اجْلِسْ مَا دَامَ زَيْدٌ جَالِساً» أي: اجلس مدة دوام جلوس زيد، فما دام لم يشفع ما دام بـ«اجْلِسْ» ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة، بخلاف الأفعال المصدرة بحرف النفي، فإنها مع أسمائها وأخبارها كلام مستقل بالإفادة، فلا حاجة إلى وجود كلام ورائها.

(وَ«لَيْسَ» لِنَفْيِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ حَالاً) أي: في زمان الحال، مثل: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً» أي: الآن، وهذا هو مذهب الجمهور.

(وَقِيلَ) هي لنفي مضمون الجملة (مُطْلَقاً) ولذلك تقيد[٢] تارةً بزمان الحال، كما تقول: «لَيْسَ زَيْدٌ قَائِماً الآنَ»، وتارةً بزمان الماضي، نحو: «لَيْسَ خَلْقُ اللهِ تَعَالَى مِثْلَهُ»، وتارةً بزمان المستقبل، نحو قوله تعالى[٣]: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُمْ﴾[٤]، وهذا مذهب سيبويه.

(وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا) أي: أخبار الأفعال الناقصة (كُلِّهَا[٥] عَلَى أَسْمَائِهَا)؛ إذ

---

[١] سوى ما دخل عليه؛ لأنه مشترك بينه وبين سائر الأفعال الناقصة، وقد نبه بقوله: لأنه ظرف على أنه لا بد لهذا الكلام من اشتمال على ما ينصب الظرف.

[٢] فإنه لو كان لنفي الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيداً، والتقييد بزمان الماضي والاستقبال محتاج إلى التجريد، وكلاهما خلاف الأصل. قال الأندلسي: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر ليس إن لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة، فهو على ما قيد به، كذا في الرضي هذا إذا كان الاختلاف بينهم في الاستعمال، كما يشير إليه قوله: يحمل لكن الظاهر أن الاختلاف المذكور في الوضع، فالتناقض بين المذهبين باقٍ، ودليل المذهب الثاني راجح؛ لأن الاستعمال بتقييده بالأزمنة الثلاثة يدل على أنه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك أو بالحقيقة والمجاز، والأصل ينفيهما.

[٣] فإن «يأتيهم» دليل على أن "ليس" للاستقبال.

[٤] سورة هود: ٨.

[٥] إما تأكيد للمضاف أو للمضاف إليه، لكن جعله تأكيداً للمضاف أولى؛ لأنه الشائع ولعدم الاعتداد بقول من قال: إنه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفاً للنص، والقياس والإجماع على ما في شرح التسهيل.

ليس فيها[١] إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل، فإن أريد بجواز التقديم[٢] نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه، فينبغي أن يقيد[٣] بمثل قولنا: «ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها» نحو: «كَمْ كَانَ مَالُكَ؟»[٤]، أو تأخيرها عنها نحو: «صار عدوي صديقي»، وإن أريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط، فينبغي أن يقيد بمثل قولنا: «إذا لم يمنع مانع من التقديم»، وحينئذ يجوز أن يكون واجباً كالمثال المذكور.

(وَهِيَ) أي: الأفعال الناقصة[٥] (فِي تَقْدِيمِهَا) أي: تقديم أخبارها (عَلَيْهَا) أي: على تلك الأفعال واقعة (عَلَى ثَلاَثَةِ أَقْسَامٍ):

١-(قِسْمٌ يَجُوزُ) تقديم أخبارها عليها (وَهُوَ مِنْ «كَانَ» إِلَى «رَاحَ»[٦]) وهو أحد عشر فعلاً؛ لكونها أفعالاً، وجواز[٧] تقديم المنصوب على المرفوع في الأفعال لقوتها.

٢-(وَقِسْمٌ لاَ يَجُوزُ) تقديم أخبارها عليها (وَهُوَ) أي: هذا القسم (مَا فِي أَوَّلِهِ) كلمة («مَا») نافية كانت أو مصدرية. أما إذا كانت نافية فلامتناع تقديم «ما» في حيز النفي؛ لأنه يقتضي التصدر. وأما إذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر، ويخالف هذا الحكم (خِلاَفاً) ثابتاً (لِابْنِ كَيْسَانَ[٨]) بأن يكون هذا الخلاف

---

[١] أي: في تقديم الأخبار، والتأنيث باعتبار المضاف إليه.

[٢] يمكن أن يختار هذا الشق، ويراد أنه يجوز تقديم أخبارها على أسمائها بمعنى أنها لا تمنع من هذا التقديم، والموانع العارضة قد علم حكمها، فلا حاجة إلى التعرض لها هنا.

[٣] والتقييد إما بأن يكون الإطلاق قرينة التجريد عما سواه، أو باشتهار أن عدم المانع معتبر في حصول كل شيء.

[٤] الظاهر أن هذا بمعزل عما هو فيه؛ إذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم، وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل. نعم هذا يتجه على قوله: قسم يجوز.

[٥] الأنسب لسياق الكلام أن هي راجعة إلى الأخبار إلا أنه صرفة إلى الأفعال الناقصة لاقتضاء ظاهر قوله: وهو من «كان» إلى «راح» وأخواته ذلك.

[٦] أي: في التركيب الذي ذكره المصنف. وغايته داخلة في المغيا بقرينة المقام.

[٧] لم يعد اللام إشارة إلى أن المجموع دليل واحد، فالجزء الأول لإثبات أنه لا مانع من جانب العامل، والجزء الثاني لإثبات أنه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال: إنه سهو من طغيان القلم. والصواب: وجواز تقديم المنصوب على الأفعال، فقد سها.

[٨] الخلاف في الأفعال الأربعة مختص بابن كيسان، والكوفيون يجوزون تقديم معمول ما في حيز ما مطلقاً لعدم قولهم بتقدير "ما" على ما في شرح التسهيل ناقلاً عن ابن مالك، فما قيل: الخلاف لا

واقعاً ظاهراً من جانبه لا من جانب الجمهور -كما يقتضيه باب المفاعلة [١]- لتقدمهم، فكأنه لا مخالفة منهم [٢]، وذلك الخلاف منه (**فِي غَيْرِ «مَا دَامَ»**)؛ لأن أداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي أفادت الثبوت، فصار بمنزلة «كان»، فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى.

٣-(**وَقِسْمٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ**) ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض، فإن «الافتعال» ههنا بمعنى «التفاعل» المقتضي لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً. (**وَهُوَ**) أي: القسم المختلف فيه كلمة («**لَيْسَ**») فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على أنه لا يجوز مراعاة للنفي؛ إذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه، والبصريون وسيبويه والسيرافي والفارسي على أنه يجوز بناءً على أنه فعل، وجواز تقديم معمول الفعل عليه، وبين الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة، وبهذا اندفع ما قيل: كان [٣] من الواجب على المصنف أن يجعل ما في أوله «ما» النافية من القسم المختلف فيه؛ لوقوع الخلاف فيها من ابن كيسان.

يخصه بل الكوفيون أيضاً خالفوا في ذلك ما عدا الفراء وهم.

[١] من كون أحد الجانبين فاعلًا صريحاً، والآخر مفعولًا صريحاً.

[٢] ولا يتحقق التخالف المقتضي للمشاركة في أصل الفعل صريحاً، فلا يندرج القسم الثاني في القسم الثالث.

[٣] وجه الدفع: أن المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين، وتأخر المخالف. والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين منازعين دل عليه قوله: بأن يكون هذا الخلاف واقعاً ظاهراً من جانبه لا من جانب الجمهور، كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم. وحاصل الكلام: ضعف جانب المخالف في الخلاف، فإنه كمخالفة الإجماع وعدم ضعف جانب في الاختلاف؛ لأنه ليس فيه خلاف ما تقرر. ويمكن وجهان آخران ليميز "ليس" عن الأفعال المنفية:

أحدهما: أن المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة، فجعل المصنف اختلاف النحاة في "ليس" من قبيل اختلاف اللغات، ودفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان، فإنه للخطأ في اللغة.

وثانيهما: أنه لم يتعين المخالفون عند المصنف في "ليس" بخلاف الأفعال المنفية.

قال عبد الحكيم: حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف: فإن الأولى لمشاركة أمرين في أصل الفعل صريحاً، فيقتضي وفوع الفعل من الجانبين معاً، والثاني يقتضي وقوع الفعل من أحد الجانبين صريحاً.

(أفعال المقاربة: ما وضع) أي: فعل وضع (لدنو الخبر) أي : للدلالة على قرب حصوله للفاعل (رجاء) منصوب على المصدرية بتقدير مضاف، أي دنوّ رجاء، بأن يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم، وطمعه حصول الخبر له، لا بجزمه به. فعسى في قولك: عسى زيد أن يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد، بسبب أنك ترجو ذلك وتطمعه، لا أنك جازم به.

(أَوْ) وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل (حُصُولاً) أي: دنو حصول، بأن يكون إخبار المتكلم بذلك الدنو لإشراف الخبر على حصوله للفاعل، فـ«كاد» في قولك: «كَادَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ» تدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله.

(أَوْ) وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل (أَخْذاً فِيهِ) أي: دنو أخذ وشروع في الخبر، بأن يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يفضى إليه، فـ«طَفِقَ» في قولك: «طَفِقَ زَيْدٌ يَخْرُجُ» يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي إليه.

(فَالْأَوَّلُ) أي: ما وضع لدنو الخبر رجاءً («عَسَى») قال سيبويه: «عسى» طمع وإشفاق[١]، فالطمع في المحبوب، والإشفاق في المكروه، نحو: «عَسَيْتُ أَنْ أَمُوتَ»، ومعنى الإشفاق: الخوف (وَهُوَ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ) حيث لا يجيء[٢] منه مضارع، ومجهول، وأمر، ونهي، إلى غير ذلك من الأمثلة، وإنما لم يتصرف في «عسى» لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء[٣] كـ«لَعَلَّ» والإنشآت في الأغلب[٤] من معاني الحروف، والحروف لا يتصرف فيها.

(تَقُولُ) على أحد استعماليه («عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ») وهو أن يكون بعده اسم، ثم فعل مضارع مصدر بـ«أَنْ» الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع وجود الفعل

---

[١] فيخرج عن تعريف أفعال المقاربة «عسى» للإشفاق، فينبغي أن يقول: رجاء أو إشفاق، لا تقول: عسى الإشفاقية موضوعة لدنو لخبر رجاء؛ لأنا نقول: قيد الحيثية مراد، وكيف لا، وأفعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها.

[٢] إلا أنه متصرف في نفسه، فإنه لم يجيء منه صيغ الماضي كلها.

[٣] أو الإشفاق.

[٤] إنما قال: في الأغلب: لأن أمثال «اضرب» إنشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة للحروف الإنشائية.

في الاستقبال، فـ«زيد» اسم «عسى»، و«أَنْ يَخْرُجَ» في محل النصب بالخبرية أي: عسى زيد الخروج، بتقدير مضاف[١]: إما في جانب الاسم[٢] نحو: «عَسَى حَالُ زَيْدٍ الْخُرُوجَ»، أو في جانب الخبر أي: «عَسَى زَيْدٌ ذَا الْخُرُوجِ»؛ لوجوب[٣] صدق الخبر على الاسم، وعلى هذا «عَسَى» ناقصة[٤].

وقيل: المضارع مع «أن» مشبه بالمفعول وليس بخبر؛ لعدم صدقه على الاسم، وتقدير المضاف تكلف، وذلك لأن المعنى الأصلي[٥]: «قَارَبَ زَيْدٌ أَنْ يَخْرُجَ» أي: الخروج، ثم نقل إلى إنشاء الطمع، فالمضارع مع «أَنْ» وإن لم يبق على المفعولية في صورة الإنشاء[٦]، فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر، فانتصب لشبهه بالمفعول، و«عَسَى» على هذا تامة.

وقال الكوفيون: «أَنْ يَفْعَلَ» في محل الرفع بدلاً مما قبله بدل الاشتمال؛ لأن فيه إجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس.

وقال الشارح الرضي: والذي أرى أن هذا وجه قريب.

(وَ) تقول على الاستعمال الآخر: («عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ») بأن يذكر مرفوع فقط -وهو ما كان منصوباً في الاستعمال الأول- فاستغنى عن الخبر؛ لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب إليه، كما استغنى في: «عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ» عن المفعول الآخر، فأقيم مقامهما، فهي في هذا الاستعمال ناقصة.

وإن اقتصر على المرفوع من غير قصد إقامته مقام المرفوع والمنصوب بمعنى: «قرب خروج زيد»، فهي تامة.

---

[١] وقيل: إنه من قبيل رجل عدل. وقيل: إن زائدة.

[٢] يزيغه ما جاء في كلامهم من قولهم: عسيت صائماً، ويرجح تأويل الخبر باسم الفاعل.

[٣] متعلق بتقدير مضاف أي: لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما في الأصل مبتدأ وخبراً، والحدث لا يصدق على الجثة.

[٤] بمعنى أنها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة.

[٥] أي: الوضعي إلى آخره. في المغني: أنها فعل متعد بمنزلة قارب عملًا ومعنى أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل حذف الجار توسعاً، وهذا مذهب سيبويه والمبرد. في الرضي: فيه بحث؛ إذ لم يثبت في" عسى" معنى المقاربة لا وضعاً ولا استعمالاً.

[٦] الأولى أن يجعل منصوباً على المفعولية باعتبار الأصل. ويرده أيضاً عسيت صائماً.

وههنا احتمال آخر، وهو أن يكون «زَيْدٌ» مرفوعاً بأنه اسم «عسى»، وفي «يَخْرُجَ» [١] ضمير يعود إلى «زيد»، و«أَنْ يَخْرُجَ» في محل النصب بأنه خبر «عسى».

وآخر: وهو أن يجعل [٢] ذلك من باب التنازع بين «عسى» و«يَخْرُجَ» في «زيد»، فإن أعمل الأول كان «زيد» اسم «عسى»، و«أَنْ يَخْرُجَ» خبراً له مقدماً عليه، وإن أعمل الثاني [٣] كان اسم «عسى» ما استكن فيه من ضمير «زيد»، وخبره «أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ»، فهي على هذين الاحتمالين ناقصة أيضاً.

(وَقَدْ يُحْذَفُ «أَنْ») عن الفعل المضارع [٤] في الاستعمال الأول تشبيهاً لها بـ«كاد»، فكما أن «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ» لم يذكر فيه «أَنْ» كذلك «عَسَى زَيْدٌ يَخْرُجُ» لا يذكر فيه «أَنْ» كقولهم:

عَسَى الْهَمُّ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ ... يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

كان الأصل: «أن يكون وراءه»، فحذف «أن» دون الاستعمال الثاني؛ لعدم مشابهة قولك [٥]: «عَسَى أَنْ يَخْرُجَ زَيْدٌ» بقولك: «كَادَ زَيْدٌ يَخْرُجُ».

(وَالثَّانِي) أي: ما وضع لدنو الخبر دنو حصول («كَادَ»، تَقُولُ: «كَادَ زَيْدٌ يَجِيءُ») فتخبر عن دنو الخبر؛ لعلمك بإشرافه على الحصول للفاعل في الحال، ففاعله اسم محض [٦] -كما هو الأصل- وخبره فعل مضارع؛ ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار أحد معنييه من غير «أَنْ» لدلالته على الاستقبال [٧] المنافي للحال.

---

[١] وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الأول معنى إلا أنه قدم الخبر على الاسم، فلا التباس لاتحاد المعنى، بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف "زيد قام"، فإنه لو قدم قام يفوت التقوي ففيه الالتباس.

[٢] يتوقف صحة هذا التوجيه على أن يثبت في الاستعمال عسيا أن يخرج الزيدان، ولو كان الاستعمال عسى أن يخرج الزيدان، فلا شيء على مذهب البصريين من اختيار إعمال الثاني.

[٣] فنقول في اختيار البصريين: عسى أن يخرج الزيدان، وعلى اختيار الكوفيين: عسى أن يخرجا الزيدان، وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث.

[٤] فالأولى أن يقول المصنف: تقول: عسى زيد أن يخرج. وقد يحذف «أن» وعسى أن يخرج زيد.

[٥] هذا واضح على تقدير أن يكون «زيد» فاعل «يخرج» إما لو كان اسم «عسى» وأن يخرج خبره، أو يكون اسم «عسى» ضمير «زيد» كما جوزه، فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الأول.

[٦] لا ما دل عليه كما في الاستعمال الثاني لـ«عسى».

[٧] أي: لدلالة أن على زمان الاستقبال المنافي للحال، فلا يناسب ذكره مع «كاد» الذي مدلوله الإشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب.

(وَقَدْ تَدْخُلُ «أَنْ») على خبر «كاد» تشبيهاً له بـ«عسى»[١] كما أنه يحذف «أَنْ» عن خبر «عسى» تشبيهاً له بـ«كاد»، كقولهم:

.... قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا[٢]

فلما كان كل واحد منهما مشابهاً للآخر، أعطي لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه.

(وَإِذَا دَخَلَ النَّفْيُ عَلَى «كَادَ»، فَهُوَ) أي: «كاد» (كَالْأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال[٣] في إفادة أدوات النفي نفي مضمونها (عَلَى) القول (الْأَصَحِّ) ماضياً كان أو مستقبلاً.

(وَقِيلَ نفيه) أي: نفي «كاد» (يَكُونُ لِلإِثْبَاتِ مُطْلَقاً) ماضياً كان أو مستقبلاً، أما في الماضي، فكقوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٤]، فإن المراد إثبات الفعل لا نفيه، بدليل: ﴿فَذَبَحُوهَا[٥]﴾[٦]. وأما المضارع، فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمَّة.

.... لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

بأنه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله: «لَمْ يَكَدْ» بقوله: «لَمْ أَجِدْ»، فلولا كان نفي «كاد» للإثبات لما خطَّأه لما غيره لتخطئتم.

وأجيب عن الأول: بأن قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٧] يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما، وقوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾[٨] قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه، ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر.

---

[١] عند من قال هو خبر. وأما عند الكوفيين فيقدر «أن» بدلًا من الفاعل.

[٢] مصح بمعنى: ذهب وانقطع.

[٣] أي: الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام.

[٤] سورة البقرة:٧١.

[٥] فإنه يدل على حصول الذبح، فلو كان المراد من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (البقرة:٧١) نفي القرب عن الذبح الذي يستلزم انتفاء الذبح على وجه أبلغ لزم التناقض.

[٦] سورة البقرة:٧١.

[٧] سورة البقرة:٧١.

[٨] سورة البقرة:٧١.

وعن الثاني: فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمَّة وذا الرمَّة في تسليم تخطئته، روي عن عُتْبَة أنه قال: قدم ذو الرمَّة الكوفة، واعترض عليه ابن شُبْرُمَةَ، فغيره قال: عُتْبَة حدثت أبي بذلك، فقال: أخطأ ابن شُبْرُمة في إنكاره عليه، وأخطأ ذو الرمة حين غيره، وإنما هو كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[١]، وإنما «هو لم يرها».

(وَقِيلَ: يَكُونُ) أي: النفي الداخل على «كاد» وما يشتق منه (فِي الْمَاضِي لِلْإِثْبَاتِ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْأَفْعَالِ) أي: كسائر الأفعال في إفادة النفي نفي مضمونه (تَمَسُّكاً) في الدعوى الأولى (بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[٢]) وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه (وَ) في الدعوى الثانية (وَبِقَوْلِ ذِي الرُّمَةِ: إِذَا غَيَّرَ الْهَجْرُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ) حين أراد بالنفي الداخل على «يكاد» انتفاء قرب رسيس الهوى[٣] عن البراح أي: الزوال، فالنفي الداخل على «يكاد» كالنفي الداخل على سائر الأفعال، وهذا مسلم، لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الأولى[٤]، وقد عرفت وجه القدح فيه[٥] وفي تمسكه عليها.

(وَالثَّالِثُ:) وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو أخذ وشروع في الخبر («طَفِقَ») بمعنى «أخذ»[٦] في الفعل، يقال: «طَفِقَ يَطْفَقُ -كعَلِمَ يَعْلَمُ- طَفَقاً وطُفُوقاً»، وقد جاء «طَفَقَ يَطْفِقُ» كضرب يضرب (وَ«كَرَبَ») بفتح الراء بمعنى «قَرُبَ»، يقال: «كَرَبَتِ الشَّمْسُ» إذا دَنَتْ للغروب (وَ«جَعَلَ») بمعنى: «طَفِقَ» (وَ«أَخَذَ») بمعنى: «شَرَعَ» (وَهِيَ) أي: هذه الأفعال الأربعة في الاستعمال (مِثْلُ: «كَادَ») في كون خبرها[٧] المضارع بغير «أَنْ» تقول: «طَفِقَ زَيْدٌ -أو أَخَذَ أو كَرَبَ- يَفْعَلُ» و«جَعَلَ يَقُولُ»، وقال

---

[١] سورة النور:٤٠.

[٢] البقرة:٧١.

[٣] المستلزم لانتفاء الزوال بوجه أبلغ كما في قوله تعالى: ﴿لَم يَكَدْ يَرَيهَا﴾ (النور:٤٠).

[٤] وفيه أن ما سبق بدل على أنه جعل قوله: وقيل: يكون في الماضي للإثبات، وفي المستقبل كالأفعال دعويين، وجعل التمسك نشراً مرتباً. وقد قدح في التمسك الأول، فلا فائدة لهذا الكلام إلا الإطالة. وفي قوله: لا يثبت بمجرد ذلك ما لم يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن، فتفطن.

[٥] أي: في ثبوت الدعوى بأنه لم يثبت بالتمسك المذكور في تمسكه عليها بأنه لم يثبتها.

[٦] أشار بتفسيره بـ«أخذ» إلى أن الدنو الذي سببه الأخذ، وإن كان مغايراً له بحسب المفهوم، لكنه عينه بحسب الوجود، فلذا فسروه به.

[٧] وهي بذلك أولى من «كاد»؛ لأن أخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر «كاد».

الله تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾[١]، (وَ«أَوْشَكَ») بمعنى: «أَسْرَعَ»، عطف على «طَفِقَ» (وَهِيَ) أي: «أَوْشَكَ» (مِثْلُ: «عَسَى» وَ«كَادَ» فِي الاسْتِعْمَالِ[٢]) فتارةً يستعمل استعمال «عسى» على وجهيه، نحو: «أَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَجِيءَ» و«أَوْشَكَ أَنْ يَجِيءَ زَيْدٌ»، وتارةً يستعمل استعمال «كاد» بدون «أَنْ» نحو: «أَوْشَكَ زَيْدٌ يَجِيءُ».

[فعل التعجب]

(فِعْلُ التَّعَجُّبِ: مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ التَّعَجُّبِ) وفي بعض النسخ: «أفعال التعجب».

وفي أكثر النسخ: «فعلا التعجب» بصيغة التثنية، فإفراد الفعل بالنظر إلى أن التعريف للجنس، وجمعه بالنظر إلى كثرة أفراده، وتثنيته بالنظر إلى نوعي صيغته[٣]، وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع أيضاً[٤]، فهو «ما وضع» أي: «فعل وضع»؛ لأن الكلام في قسم الأفعال، فلا ينتقض الحد بمثل: «لِلّٰهِ دَرُّهُ فَارِساً» و«وَاهاً لَهُ»، لكن ينتقض بنحو: «قَاتَلَهُ اللهُ مِنْ شَاعِرٍ» و«لاَ شَلَّ عَشْرُهُ»، فإنه فعل وضع لإنشاء التعجب وليس بمحض الدعاء[٥]، إلا أن يقال: هذه الأفعال ليست موضوعة للتعجب، بل استعملت لذلك بعد الوضع، أو المراد: ما وضع لإنشاء التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره، وما ذكر من مواد النقض فكثيراً ما يستعمل في الدعاء.

(وَلَهُ) أي: لفعل التعجب[٦] أو لما وضع لإنشاء التعجب (صِيغَتَانِ):

إحداهما: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (مَا أَفْعَلَهُ).

(وَ) **أخراهما**: صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب (وَأَفْعِلْ بِهِ) بشرط أن يكونا في هذين التركيبين.

---

[١] سورة الأعراف:٢٢، سورة طه: ١٢١.

[٢] لا في المعنى. وفيه إشارة إلى أن الاستعمالين شائعان بخلاف «طفق، وكرب، وجعل، وأخذ»، فإن الشائع فيها التجريد، وإن جاءت مع «أن» على قلة.

[٣] وللتنبيه على أن الموجود من هذا المفهوم الأعم ليس إلا النوعين.

[٤] متعلق بقوله: للجنس، أي: كما كان في تقدير الإفراد.

[٥] يمكن أن يجاب: بأن المراد ما وضع لإنشاء التعجب في نفس مصدر هذا الفعل، وقاتله الله من شاعر والأشل عشرة ليس كذلك.

[٦] كون المقصود من التعريف إجراء الأحكام يرجح الأول، وقرب المرجح مع اتحاد المعرف، والمعرف يرجح الثاني، فلذا سوى بينهما.

(وَهُمَا) أي: فعلا التعجب[١] (غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ) فلا يتغيران إلى مضارع ومجهول وتأنيث.

وفي بعض النسخ: «وهي -أي: أفعال التعجب- غير متصرفة».

(مِثْلُ: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً»، وَ«أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»).

(وَلاَ يُبْنَيَانِ) أي: فعلا التعجب (إِلاَّ مِمَّا يُبْنَى مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ لِمُشَابَهَتِهِمَا لَهُ) من حيث إن كلاً منهما للمبالغة والتأكيد[٢]، وكذا لا يبنيان إلا للفاعل كأفعل التفضيل، وقد شذ: «مَا أَشْهَى الطَّعَامَ»[٣]، و«مَا أَمْقَتَ الْكَذِبَ».

(وَيُتَوَصَّلُ فِي) الفعل (الْمُمْتَنِعِ) بناء صيغتي التعجب منه من رباعي أو ثلاثي، مزيد فيه أو ثلاثي مجرد، مما فيه لون أو عيب (بِمِثْلِ: «مَا أَشَدَّ اسْتِخْرَاجَهُ»، وَ«أَشْدِدْ بِاسْتِخْرَاجِهِ») أي: يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه، وجعل[٤] الممتنع مفعولاً أو مجروراً بالياء.

(وَلاَ يُتَصَرَّفُ فِيهِمَا) أي: في صيغتي التعجب (بِتَقْدِيمٍ) أي: تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب، كتقديم المفعول أو الجار والمجرور على الفعل (وَتَأْخِيرٍ) أي: تأخير جائز فيما عداهما كتأخير الفعل منهما، وإنما قيدنا التقديم والتأخير بما قيدنا؛ ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب، فإن المقام يقتضي بيان الأحكام الخاصة بهما، فلا يقال: «مَا زَيْداً أَحْسَنَ»، ولا «بِزَيْدٍ أَحْسِنْ»؛ لأنهما بعد النقل إلى التعجب جرياً مجرى الأمثال، فلا يتغيران كما لا تتغير الأمثال[٥].

قيل: عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتأخير وبالعكس؛ لأن تقديم الشيء يستلزم تأخير غيره، وكذا تأخيره يستلزم تقديم غيره، فلو اكتفى بأحدهما لكفى.

---

[١] أشار إلى أن رجوع الضمير المذكور إلى صيغتين مبني على تأويلهما بالفعلين، ولعدم الاحتياج إلى التأويل فسر الضمير المجرور في قوله: فيهما بصيغتي التعجب.

[٢] فإن المقصود من إنشاء التعجب في قولنا: «ما أحسن زيد» إثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير، وكذا المقصود من «زيد أفضل القوم» كما له في الفضل تحققه.

[٣] في القاموس: شهيه كرضيه أحبه، ورغب فيه، ومقته أبغضه.

[٤] بصيغة المصدر عطف على «بنائهما»، وإنما جعل الممتنع ههنا مفعولًا، وفي «أفعل» التفضيل تمييزاً؛ لأن اسم التفضيل لا يعمل في الفاعل والمفعول به الظاهرين، بخلاف فعل التعجب.

[٥] في الكشاف: «المثل» في الأصل بمعنى: المثل والنظير. ثم قيل: للقول السائر الممثل مضربه بمورده، ولم يضربوا مثلاً إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه، ومن ثم حفظ من التغير.

وأجيب[١]: بأن ذكر التأخير إنما هو للتأكيد، لا للتأسيس على أن كل واحد منهما وإن لم ينفصل عن الآخر بالوجود، لكنه ينفصل عنه بالقصد، فكأنه اعتبر القصد.

(وَلاَ) يتصرف فيهما بإيقاع (فَصْلٍ) بين العامل والمعمول[٢] نحو: «مَا أَحْسَنَ فِي الدَّارِ زَيْداً»، و«أَكْرِمْ الْيَوْمَ بِزَيْدٍ» لإجرائهما مجرى الأمثال، كما سبق.

(وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ) لما سمع من العرب قولهم: «مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يُصَدقَ»، وأجاز الأكثرون الفصل بكلمة «كان»[٣] مثل: «مَا كَانَ أَحْسَنَ زَيْداً»، ومعناه: أنه كان له في الماضي حسن واقع دائم إلا أنه لم يتصل بزمان التكلم، بل كان دائماً قبله.

(وَ«مَا» ابْتِدَاءٌ) أي: مبتدأ على أن يكون المصدر بمعنى اسم المفعول، أو ذو ابتداء بتقدير المضاف.

وفي بعض النسخ: «وما ابتدائية» ومعناه ظاهر (نَكِرَةٌ) بمعنى: «شيء»؛ لأن النكارة تناسب التعجب؛ لأنه يكون فيما خفي سببه (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ، وَمَا بَعْدَهَا) أي: ما بعد «ما» (الْخَبَرُ) من باب: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» (وَمَوْصُولَةٌ) أي: «ما» موصولة (عِنْدَ الأَخْفَشِ، وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ) أي: «الَّذِي أَحْسَنَ زَيْداً -أي: جعله ذا حسن- شَيْءٌ عَظِيمٌ».

وقال الفراء: «ما» استفهامية، ما بعدها خبرها.

قال الشارح الرضي: وهو قوي من حيث المعنى؛ لأنه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه، وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾[٤]. وأما «أَحْسِنْ بِزَيْدٍ»، فـ«أَفْعِلْ» صورته أمر ومعناه الماضي، من «أَفْعَلَ» بمعنى: «صار ذا فعل»، كـ«أَلْحَمَ» أي: «صار ذا لحم».

(وَ«بِهِ») أي: مجروره[٥] (فَاعِلٌ) لهذا الفعل (عِنْدَ سِيبَوَيْهِ) والباء زائدة لازمة إلا إذا

---

[١] نقل عن الشارح. وأجاب بعضهم: بأنه يجوز أن يكون المراد تقديمه على شيء، وتأخيره بالنسبة إلى شيء آخر.

[٢] بقرينة قوله: بالظرف، وإنما قيد بذلك؛ لأنه أجاز الأكثرون الفصل بكلمة «كان» بين «ما» والفعل.

[٣] فقط، وهي زائدة للدلالة على ثبوت الحكم في الزمان الماضي، وانقطاعه في الحال كما بينه الشارح.

[٤] سورة الانفطار:١٧.

[٥] التسامح شائع في كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور.

كان المتعجب منه «أن» مع صلتها نحو: «أَحْسِنْ أَنْ يَقُولَ» أي: بأن يقول، على ما هو القياس (فَلاَ ضَمِيرَ) عند سيبويه (فِي «أَفْعِلْ»)؛ لأن الفاعل واحد ليس إلا.

(وَ«بِهِ») أي: مجروره (وَمَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ) لـ«أَحْسِنْ»، بمعنى: «صِرْ ذَا حسن»، على أن يكون همزة الفعل للصيرورة (وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ) أي: لجعل اللازم متعدياً، فالمعنى: «صيره ذا حسن» (أَوْ) الباء (زَائِدَةٌ) على أن يكون «أَحْسِنْ» متعدياً بنفسه، ويكون همزة «أَحْسِنْ» للتعدية كـ«أَخْرِجْ» (فَفِيهِ) أي: في أفعل (ضَمِيرٌ هُوَ فَاعِلُهُ) أي: «أَحْسِنْ أَنْتَ[١] بِزَيْدٍ أَوْ زَيْداً» أي: اجعله حَسَناً؛ بمعنى: صِفْه به.

وقال الفراء وتبعه الزمخشري: إن «أَحْسِنْ» أمر لكل واحد بأن يجعل زيداً حسناً، وإنما يجعله كذلك بأن يصفه بالحسن فكأنه قيل: صفه بالحسن كيف شئت، فإن فيه من جهات الحسن كل ما يمكن أن يكون في شخص.

[أفعال المدح والذم]

إحداهما: «فَعِلَ» بفتح الفاء وكسر العين، وهي الأصل.

والثانية: «فَعْل» بإسكان العين مع فتح الفاء.

والثالثة: إسكان العين مع كسر الفاء.

والرابعة: كسر الفاء اتباعاً للعين، والأكثر في هذين الفعلين عند بني تميم إذا قصد بهما المدح والذم كسر الفاء وإسكان العين. قال سيبويه: وكأن عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم.

(وَشَرْطُهُمَا[٢]) أي: شرط «نِعْمَ وَبِئْسَ» (أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مُعَرَّفاً بِاللَّامِ) للعهد الذهني، وهي لواحد غير معين ابتداء، ويصير معيناً بذكر المخصوص بعده، ويكون في الكلام تفصيل بعد الإجمال؛ ليكون أوقع[٣] في النفس نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» (أَوْ)

---

[١] الخطاب لمن يتوجه إليه الكلام بتأويل المخاطب، ولذا لا يتصرف فيه بتأنيث الفعل وتثنيته وجمعه.

[٢] أشار إلى أن ورود فاعلهما نكرة، نحو: نعم رجل زيد، أو مضافاً إلى النكرة، نحو: نعم صاحب قوم لا سلاح لهم قليل ملحق بالعدم.

[٣] أي: إنما اختير التفصيل بعد الإبهام، ولم يفصل ابتداء ليكون أوقع لشوق النفس إلى معرفة المبهم، ولصيرورته مذكوراً مرتين، والمقام يقتضي الأوقعية؛ لأن المدح العام مما يستبعد وقوعه، وهذا ظاهر إلا أن هذا غير مختص بالفاعل المعرف باللام.

يكون (مُضَافاً إِلَى الْمُعَرَّفِ بِهَا) أي: باللام، إما بغير واسطة نحو: «نِعْمَ صَاحِبُ الرَّجُلِ زَيْدٌ»، أو بواسطة نحو: «نِعْمَ فَرَسُ غُلاَمِ الرَّجُلِ» أو «نِعْمَ وَجْهُ فَرَسِ غُلاَمِ الرَّجُلِ»، وهلم جرّاً (أَوْ) يكون (مُضْمَراً مُمَيَّزاً بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ مُفْرَدَةٍ[١]) أو مضافة إلى نكرة أو معرفة إضافة لفظية نحو: «نِعْمَ رَجُلاً، أَوْ ضَارِبَ رَجُلٍ أَوْ زَيْدٍ أو حَسَنَ الْوَجْهِ أَنْتَ» (أَوْ) مميزاً (بِمَا) بمعنى: شيء؛ منصوب المحل على التمييز (مِثْلُ «فَنِعِمَّا هِيَ») أي: «نعم شيئاً هي».

وقال الفراء وأبو علي: هي موصولة بمعنى «الذي»، فاعل لـ«نِعْمَ»، ويكون[٢] الصلة بأجمعها في «فنعما هي» محذوفة؛ لأن «هي» مخصوصة أي: نعم الذي فعله هي أي: الصدقات.

وقال سيبويه والكسائي: «ما» معرفة تامة بمعنى الشيء، فمعنى: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٣] «نعم الشيء هي»، فـ«ما» هو الفاعل؛ لكونه بمعنى ذي اللام، وهي مخصوصة.

(وَبَعْدَ ذَلِكَ) الفاعل (الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم، وبعديته إنما هي بحسب الغالب؛ لأنه قد يقدم المخصوص فيقال: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ» صرح به في المفتاح.

(وَهُوَ) أي: المخصوص (مُبْتَدَأٌ، مَا قَبْلَهُ) أي: الجملة الواقعة قبله غالباً (خَبَرُهُ) ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبراً إلى ضمير المبتدأ؛ لقيام لام التعريف العهدي[٤] مقامه (أَوْ خَبَرُ مُبْتَدَإٍ مَحْذُوفٍ) وهو (مِثْلُ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ») فـ«زيد» في هذا المثال: إما

---

[١] في الرضي: ذهب الجزولي ومن تبعه إلى لزوم إفراد تمييز هذا الضمير، والظاهر أنه وهم منه، بل يجب مطابقته لما قصد عند أهل المصريين. وقد صرح المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد، وهو الحق.

[٢] فيه إشارة إلى تضعيفه؛ لأن حذف الصلة بأجمعها قليل، وكذا يضعفه قلة وقوع الذي مصرحاً به فاعلًا لـ«نعم وبئس».

[٣] سورة البقرة:٢٧١.

[٤] أي: العهد الذهني ليلائم ما سبق. ولا يخفى أنه إذا كان زيد مبتدأ يبعد أن يكون اللام للعهد الذهني؛ لأنه عبارة عن زيد. وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في «نعم رجلاً زيد» مبهماً، بل الظاهر أنه راجع إلى زيد، ورجلاً تمييز عن النسبة إلا أنهم حكموا بأنه ضمير مبهم للزوم إفراده، فالعائد في «نعم رجلاً زيد» ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطاً بالمبتدأ بهذا الاعتبار، ولولا أن المخصوص قد تقدم على الجملة لكان الأنسب جعله عطف بيان، وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ؛ لأنه لا يحسن تقديم التفسير على الإبهام.

مبتدأ و«نِعْمَ الرَّجُلُ» مقدماً عليه خبره، وإما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال، فإنه لما قيل: «نِعْمَ الرَّجُلُ»، فكأنه سئل: «مَنْ هُوَ؟» فقيل: «زَيْدٌ» أي: هو زيد، فعلى الوجه الأول: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» جملة واحدة، وعلى الوجه الثاني جملتان.

(وَشَرْطُهُ) أي: شرط المخصوص، يعني: شرط صحة وقوعه مخصوصاً (**مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ**) أي: مطابقته الفاعل[١]، أو مطابقة الفاعل إياه في الجنس حقيقة أو تأويلًا[٢] في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَنِعْمَ الرَّجُلاَنِ الزَّيْدَانِ، وَنِعْمَ الرِّجَالُ الزَّيْدُونَ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَتِ الْمَرْأَتَانِ الهِنْدَانِ، وَبِئْسَتِ النِّسَاءُ الْهِنْدَاتُ»، ويجوز أن يقال: «نِعْمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ، وَبِئْسَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ»؛ لأنهما لما كانا غير متصرفين أشبها الحرفَ، فلم يجب إلحاق العلامة بهما.

(وَ) قوله تعالى: (﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ﴾[٣]) جواب سؤال حيث وقع المخصوص -أعني «الَّذِينَ كَذَّبُوا»- جمعاً مع إفراد الفاعل -وهو «مَثَلُ الْقَوْمِ»- (وَشِبْهُهُ) مما لا يطابق الفاعل المخصوص (**مُتَأَوَّلٌ**) بتقدير: «مثل الذين كذبوا» أو بجعل «الذين» صفة للقوم، وحذف المخصوص أي: «بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الْمُكَذِّبِينَ مثلهم».

(**وَقَدْ يُحْذَفُ الْمَخْصُوصُ إِذَا عُلِمَ**) بالقرينة (**مِثْلُ**) قوله تعالى: ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ أي: «أيوب» بقرينة أن ذلك في قصته (و) قوله تعالى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ أي: نحن.

(وَ«سَاءَ» مِثْلُ «بِئْسَ») في إفادة الذم والشرائط والأحكام.

(وَمِنْهَا) أي: من أفعال المدح والذم «حب» في («حَبَّذَا»، وَهُوَ) أي: «حَبَّذَا» (**مُرَكَّبٌ**) من «حَبَّ الشَّيْءُ» أو «حَبَّ»[٤] إذا صار محبوباً، ومن «ذا» (وَفَاعِلُهُ) أي:

---

[١] يعني: الفاعل يحتمل أن يكون فاعلًا، ويحتمل أن يكون مفعولًا. وظني أن الملتبس بالفاعل يتعين للفاعل، كما إذا التبس فاعل الفعل بالمفعول يتعين المقدم للفاعل.

[٢] لا يخص التعميم المطابقة في الجنس، بل يجري في المطابقة في غيره أيضاً، فالأنسب تأخيره.

[٣] الجمعة:٥.

[٤] يريد أن في «حب» لغتين: «حَبَّ» بفتح الحاء كما هو القياس، وحُبَّ بضمها بنقل الضمة إلى الحاء، ثم الإدغام؛ إذ أصله «حبب» على وزن حسن. وفي الصحاح تفصيله. وعند صاحب القاموس: «حَبَّ» اسم بمعنى الحبيب، و«ذا» فاعله أي: هو حبيب.

فاعل هذا الفعل («ذَا»، وَلاَ يَتَغَيَّرُ[١]) أي: «حَبَّذَا»، أو فاعله، أو «ذَا» عما هو عليه، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إذا كان المخصوص مثنى أو جمعاً أو مؤنثاً؛ لجريها مجرى الأمثال[٢] التي لا تتغير، فيقال: «حَبَّذَا الزَّيْدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيْدُونَ، وَحَبَّذَا هِنْدٌ».

(وَبَعْدَهُ) أي: بعد «حَبَّذَا» (الْمَخْصُوصُ. وَإِعْرَابُهُ) أي: إعراب مخصوص «حَبَّذَا» (كَإِعْرَابِ مَخْصُوصِ «نِعْمَ») على الوجهين المذكورين.

(وَيَجُوزُ أَنْ يَقَعَ قَبْلَ الْمَخْصُوصِ) أي: مخصوص «حَبَّذَا» (أَوْ بَعْدَهُ) أي: بعد مخصوصه (تَمْيِيزٌ، أَوْ حَالٌ[٣] عَلَى وَفْقِ مَخْصُوصِهِ) في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، نحو: «حَبَّذَا رَجُلاً زَيْدٌ، وحَبَّذَا زَيْدٌ رَجُلاً، وحَبَّذَا رَاكِباً زَيْدٌ، وَحَبَّذَا زَيْدٌ رَاكِباً، وَحَبَّذَا رَجُلَيْنِ أَوْ رَاكِبَيْنِ الزَّيْدَانِ، وَحَبَّذَا الزَّيْدَانِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَاكِبَيْنِ، وَحَبَّذَا امْرَأَةً هِنْدٌ، وَحَبَّذَا هِنْدٌ امْرَأَةً».

والعامل في التمييز أو الحال ما في «حَبَّذَا» من الفعلية[٤]، وذو الحال هو «ذا» لا «زيد»؛ لأن زيداً مخصوص، والمخصوص لا يجيء إلا بعد تمام المدح والركوب من تمامه، فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص[٥].

[الحرف]

(الْحَرْفُ: مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي غَيْرِهِ) أي: كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها

---

[١] ومن هذا الباب زعم بعض أنه بعد التركيب صار اسماً بمعنى «حبيب» خبر لما بعده، فمعنى حبذا الأمير هو حبيب، واختاره أبو علي وصاحب القاموس، أو مبتدأ خبره ما بعده، وإليه ذهب المبرد.

[٢] كأنهم عاملوها معاملة المضمر في أنه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعاً ومؤنثاً وشبهه بالمضمر في نحو: نعم رجلاً أقوى منه بالظاهر في «نعم الرجل زيد»، لزيادة إبهامه وعدم كونه اسماً ظاهراً.

[٣] فإن قصد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالًا نحو: «حبذا هند» مواصلة أي: في حال مواصلتها، وإن قصد بيان جنس المبالغة في مدحه كان تمييزاً نحو: «حبذا زيداً راكباً، وحبذا زيد رجلاً» ولا يلزم الفصل بالأجنبي؛ لأن المخصوص ليس بأجنبي لاتحاده بالفاعل.

[٤] الأولى من الفعل؛ لأن العامل هو حب؛ لأنه فعل، وعلى هذا القياس العامل في التمييز في «نعم رجلاً»، نعم والظاهر أن العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهمة كما في «رطل زيتاً»، فالعامل كلمة «ذا»، أو الضمير المبهم كما في «ربه رجلاً».

[٥] فيه مصادرة؛ لأن المدعى أن «ذا» ذو الحال لا زيد، وهو بعينه أن الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص، فالصحيح فالراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص، كما في بعض النسخ.

متعقل بالنسبة إليه[١]، أي: لا يكون مستقلًّا بالمفهومية بحيث لا يصلح لِأَنْ يحكم عليه أو به، بل لا بد له في ذلك من انضمام أمر آخر إليه.

(وَمِنْ ثَمَّةَ) أي: لأجل أنه يدل على معنى في غيره (احْتَاجَ فِي جُزْئِيَّتِهِ) للكلام[٢] ركناً كان أو غيره (إِلَى اسْمٍ) يتعقل معناه[٣] بالنسبة إليه، نحو: «مِنَ الْبَصْرَةِ»، (أَوْ فِعْلٍ[٤]) كذلك نحو: «قَدْ ضَرَبَ».

[حروف الجر]

(حُرُوفُ الْجَرِّ: مَا وُضِعَ لِلْإِفْضَاءِ بِفِعْلٍ) أي: إيصاله.

فإن معنى الإفضاء الوصول، ولما عدي بالباء صار معناه الإيصال.

(أَوْ مَعْنَاهُ) أي: معنى الفعل، وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل؛ كاسمي الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور، وغير ذلك.

(إِلَى مَا يَلِيهِ) سواء كان اسماً صريحاً، مثل: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» و«أَنَا مَارٌّ بِزَيْدٍ» أو كان في تأويل الاسم، كقوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[٥] أي: برحبها.

وسميت هذه الحروف[٦] «حروف الإضافة» أيضاً؛ لأنها تضيف الفعل أو معناه إلى ما يليه، و«حروف الجر»: لأنها تجر معاني الأفعال إلى ما يليه، أو لأن أثرها[٧]

---

[١] صفة كاشفة لـ«حاصل في غيرها»، فإن حصول المعنى في غير الكلمة يحتمل أن يكون باعتبار اتصاف الغيرية، وأن يكون باعتبار دلالته عليه، وأن يكون باعتبار تعقله بالنسبة إليه.

[٢] بخلاف الاسم والفعل، فإنه لا يحتاج أحدهما إلى الآخر في الجزئية، بل في تأتي الكلام. ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام، واندفع ما قيل: الأولى أن يقال في جزئيته لما يقاربه شيء كلاماً كان أو مركباً ناقصاً.

[٣] قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام، لئلا يرد الموصولات، فإنها محتاجة في الجزئية إلى اسم أو فعل، لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة إليه، لكون معانيها مستقلة بالمفهومية.

[٤] «أو» لمنع الخلو. قال الرضي: الحرف قد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة كحرف النفي والاستفهام والشرط، وقد يحذف المحتاج إليه في «نعم» و«لا» و«كأن» «قد» خرجت و«لما».

[٥] سورة التوبة: ١١٨.

[٦] قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الحر، وإن كان الظاهر يقتضي تأخيرها؛ لأن العلم بالاسم أهم بالنسبة إلى المتعلم في العلم بوجه التسمية.

[٧] الجر اسم للإعراب المخصوص اصطلاحاً كما في قولهم: حروف النصب وحروف الجزم.

فيما يليه الجر.

(وَهِيَ) أي: حروف الجر («مِنْ، وَإِلَى، وَحَتَّى، وَفِي») ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية؛ لأنها ليس لها أسماء خاصة يعبر بها عنها.

(«وَالْبَاءُ وَاللاَّمُ») ذكَرهما باسميهما لوجودهما، وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف بأسمائها حيث وجدت، بخلاف ما بقي منها.

(«وَرُبَّ وَوَاوُهَا») أي: الواو التي تقدر بعدها «رب»، وفي عدِّها[١] من حروف الجر تسامح[٢].

(وَ«وَاوُ الْقَسَمِ، وَتَاؤُهُ، وَبَاؤُهُ، وَعَنْ، وَعَلَى، وَالْكَافُ، وَمُذْ، وَمُنْذُ، وَخَلاَ، وَعَدَا، وَحَاشَا»).فالعشرة الأُوَلُ لا تكون إلا حرفاً.

والخمسة التي تليها تكون حرفاً واسماً.

والثلاثة البواقي تكون فِعْلاً وحرفاً.

[من]

١-(فَـ«مِنْ» لِلاِبْتِدَاءِ) أي: لابتداء الغاية[٣].

والمراد بالغاية: المسافة إطلاقاً لاسم الجزء على الكل؛ إذ لا معنى لابتداء النهاية.

وقيل: كثيراً ما يطلقون الغاية[٤]، ويريدون بها الغرض والمقصود.

فالمراد بها الفعل؛ لأنه غرض الفاعل ومقصوده.

وهذا الابتداء إما من المكان نحو: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ» أو من الزمان، نحو: «صُمْتُ

---

[١] أي: على مذهب سيبويه. وأما على مذهب الأخفش والكوفيين فهي بمعنى «رب» جارة بنفسها.

[٢] ولذا لم يجمع واو القسم معها، كما جمع باؤه مع الباآت فرقاً بين المعدود مسامحة، والمعدود حقيقة. والأظهر أنه اختار مذهب الكوفيين، ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بأنها جارة عنده، ولذا لم يذكر الفاء، وبل مع أن «رب» مضمر بعدها أيضاً. ولا يضمر بدون هذه الأحرف الثلاثة في الشعر أيضاً إلا شاذاً.

[٣] فاللام للعهد، أو عوض عن المضاف إليه على اختلاف الرأيين.

[٤] فيه أنه يلزم أن يخص من الابتدائية بالأفعال الاختيارية التي لها غرض، ولا يصح على القدر من أول النهار إلى آخره. والأحسن أن المراد بالغاية النهاية أي: الابتداء له نهاية، ولا يستعمل في الابتداء لا نهاية له كالأمور الأبدية. وأما تفسير الغاية بمعنى المسافة، فيوجب أن يكون استعماله في الزمان مجازاً إلا أن يراد بالمسافة الحقيقية أو التنزيلية.

مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ».

وعلامة «من» الابتدائية صحة إيراد «إلى» أو «ما يفيد فائدتها» في مقابلتها نحو: «سِرْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى الْكُوفَةِ»، ونحو: «أَعُوذُ بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»؛ لأن معنى أعوذ به: ألتجئ إليه.

٢-(وَالتَّبْيِينِ) بالجر عطفاً على «الابتداء»[١]، أي: ويجيء «من» للتبيين أيضاً؛ أي: لإظهار المقصود من أمر مبهم.

وعلامته: صحة وضع الموصول في موضعه[٢]، مثل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾[٣]، فإنك لو قلت: «فاجتنبوا الرجس الذي هو الأوثان» استقام المعنى.

٣-(وَالتَّبْعِيضِ) أي: وقد يجيء[٤] «من» للتبعيض.

وعلامة صحة وضع «بعض» مكانه نحو: «أَخَذْتُ مِنَ الدَّرَاهِمِ» أي: بعض الدراهم.

٤-(وَزَائِدَةٌ) عطف على قوله: «للابتداء»، فإنه مرفوع بالخبرية.

وزيادتها لا يكون إلا (فِي غَيْرِ) الكلام (الْمُوجَبِ) نحو: «مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ»[٥]، و«هَلْ جَاءَكَ مِنْ أَحَدٍ؟» و«لاَ تَضْرِبْ مِنْ أَحَدٍ». (خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ)، فإنهم يجوِّزون زيادتها في الموجب أيضاً مستدلين بقولهم: «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ».

فأجاب عن استدلالهم بقوله: («وَقَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ» وَشِبْهُهُ) مما يتوهم منه زيادة «من» في الكلام الموجب (مُتَأَوَّلٌ) بكونها للتبعيض أو التبيين أي: «وقد كان بعض

---

[١] أشار بذلك إلى أن ما وقع في بعض النسخ وللتبيين بإعادة الجار غلط؛ إذ لا معنى لإعادة الجار ههنا، وتركه في قوله: للتبعيض.

[٢] لا يقال: لا يصح وضع الموصول موضع «من» في «قد كان من مطر» أي: شيء من مطر مع أنه جعل «من» بيانية؛ لأنه يلزم وصف النكرة بالمعرفة، ويلزم جعل المفرد أي: مطر صلة؛ لأنا نقول: المراد وضع الموصول موضعه مع إيراد مقتضيات الموصول.

[٣] سورة الحج: ٣٠.

[٤] أشار إلى أن مجيئه للتبعيض قليل بالنسبة إلى المعنيين السابقين، وإلى أنه يجوز أن يكون موضوعاً له، وأن يكون راجعاً إلى الابتداء، كما ذهب إليه المبرد وعبد القاهر والزمخشري؛ لأن الدراهم في قولك: «أخذت من الدراهم» مبدأ الأخذ.

[٥] والدليل على زيادتها دخولها على ما يوصل الفعل إليه، أعني: الفاعل، وأورد مثال النفي لأصالته والنهي والاستفهام شبهه. وأورد مثال الاستفهام إشارة إلى اختصاص الحكم بـ"هل".

مطر، أو شيء من مطر»، أو هو وارد على الحكاية[١]، كَأَنَّ قَائِلًا قال: «هَلْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ؟»

فأجاب: بأنه «قَدْ كَانَ مِنْ مَطَرٍ».

[إلى]

١-(وَإِلَى لِلْانْتِهَاءِ) أي: لانتهاء الغاية. فهي بهذا المعنى مقابلة لـ«من»[٢] سواء كان في المكان، نحو: «خَرَجْتُ إِلَى السُّوقِ» أو الزمان، نحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٣]، أو غيرهما نحو: «قَلْبِي إِلَيْكَ»؛ فإن قلب المخاطب[٤] منته إليه، باعتبار الشوق والميل.

٢-(وَبِمَعْنَى مَعَ قَلِيلاً) كقوله تعالى: ﴿وَلاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[٥]، أي: مع أموالكم.

[حتى]

١-(وَحَتَّى كَذَلِكَ) أي: مثل «إلى» في كونها لانتهاء الغاية.

٢-(وَبِمَعْنَى «مَعَ» كَثِيراً) ولم يكتف في كونها بمعنى «مع» تشبيهها بـ«إلى» كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة.

(وَتَخْتَصُّ) أي: «حتى»[٦] (بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر، فلا يقال: «حَتَّاهُ» كما

---

[١] فالمراد بكونه في كلام غير موجب: كونه فيه في الحال أو في الأصل. لما تقرر من أن المحكي يبقى على حاله.

[٢] أي: في الجملة، فإن «من»:
إما للابتداء من المكان.
أو للابتداء من الزمان.
وإلى قد يكون للانتهاء في غيرهما.

[٣] سورة البقرة: ١٨٧.

[٤] الظاهر فإن قلب المتكلم منتهي إليه، وغاية التكلف أن يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل، وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب.

[٥] سورة النساء: ٢.

[٦] أي: الجارة. أما إذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر، نحو: «جاءني القوم حتى أنت»، و«رأيت القوم حتى إياك»، و«مررت بالقوم حتى بك».

يقال: «إِلَيْهِ»[١]؛ لأنها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها، أي: بعد «حتى».

(خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ) فإنه جوَّز دخوله على المضمر مستدلاً بما وقع في بعض أشعار العرب على سبيل الندرة[٢].

والجمهور يحكمون بشذوذه[٣]، فلا يجوِّزونه قياساً.

[في]

(وَفِي):

١-(لِلظَّرْفِيَّةِ) أي: لظرفية مدخوله لشيء حقيقة، نحو: «الْمَاءُ فِي الْكُوزِ»، أو مجازاً، نحو: «النَّجَاةُ فِي الصِّدْقِ».

٢-(وَبِمَعْنَى «عَلَى» قَلِيلاً) كقوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ[٤]﴾[٥]، أي: على جذوع النخل.

[الباء]

(وَالْبَاءُ):

١-(لِلْإِلْصَاقِ) أي: لإفادة لصوق أمر إلى مجرور الباء، هذه كما ترى في: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ»، فإن الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد، أي: بمكان يقرب منه.

٢-(وَالاسْتِعَانَةِ) أي: استعانة الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره، نحو: «كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ».

٣-(وَالْمُصَاحَبَةِ[٦]) نحو: «اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِسَرْجِهِ» أي: مع سرجه، فمعناه: مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء، ولا يلزم أن يكون السرج حال

---

[١] ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى «إلى».

[٢] أي: القلة، فيه إشارة إلى ضعف استدلاله، فإن القليل في حكم العدم فلا يقاس.

[٣] أي: بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة. فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله: على سبيل الندرة.

[٤] الجذع: الساق.

[٥] سورة طه: ٧١.

[٦] قد تفنن في التعبير عن المصاحبة تارة بمعنى «مع»، وتارة بالمصاحبة.

اشتراء الفرس ملصقاً به، فالإلصاق يستلزم المصاحبة [١] من غير عكس.

٤-(وَالْمُقَابَلَةِ) أي: لإفادة [٢] وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر، نحو: «بِعْتُ هَذَا بِذَاكَ».

٥-(وَالتَّعْدِيَةِ) أي: جعل الفعل اللازم متعدياً لتضمنه معنى التصيير، بإدخال الباء على فاعله، فإن معنى «ذَهَبَ زَيْدٌ» صدور الذهاب عنه، ومعنى «ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ» صَيَّرْتُهُ ذَاهِباً [٣].

والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء [٤].

وأما التعدية بمعنى إيصال معنى الفعل إلى معموله بواسطة حرف الجر، فالحروف الجارة كلها فيها سواء، لا اختصاص لها بحرف دون حرف.

٦-(وَالظَّرْفِيَّةِ) نحو: «جَلَسْتُ بِالْمَسْجِدِ» أي: في المسجد.

٧-(وَزَائِدَةٌ فِي الْخَبَرِ فِي الاسْتِفْهَامِ) بـ«هل» لا مطلقاً، نحو: «هَلْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ؟» فلا يقال: «أَزَيْدٌ بِقَائِمٍ؟».

(وَالنَّفْيِ) بِـ«لَيْسَ»، نحو: «لَيْسَ زَيْدٌ بِرَاكِبٍ».

وبـ«ما» نحو: «مَا زَيْدٌ بِرَاكِبٍ».

فهي تزاد في الخبر في هذه الصور.

(قِيَاساً، وَفِي غَيْرِهِ) أي: غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي (سَمَاعاً [٥]) سواء

---

[١] فيه بحث لجواز أن يكون «اشترى الفرس» في مكان يقرب من السرج، ولا يصاحب السرج الفرس في الاشتراء.

[٢] خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعاني المذكورة.

[٣] سواء ذهب معه، أو لا، فمعنى ذهبت بزيد وأذهبته واحد، كذا قال سيبويه. وعند المبرد: يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به؛ لأن الباء المتعدية عنده بمعنى «مع» فقوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ (البقرة:٢٠)، الباء فيه للتأكيد عند المبرد، لا أنه سبحانه ذهب معه، كذا في الرضي.

[٤] وما وقع في عبارة الصرفيين أن تعدية اللازم بحرف الجر في الكل، أي: في الثلاثي المجرد وغيره، فمخصوص بالباء.

[٥] هذا يدل على أن ما يذكره من غير تقييد بالسماع قياسي، فاستعمال الباء للاستعانة أو للإلصاق لا يتوقف على السماع، وإلا لقيده به، وقيل: التعدية مقصورة على السماع.

لم يكن خبراً، (نَحْوُ: «بِحَسْبِكَ زَيْدٌ»)، ﴿وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا[1]﴾[2].

(وَ«أَلْقَى بِيَدِهِ»[3]) أي: حسبك زيد، وكفى بالله شهيداً، وألقى يده.

أو كان خبراً، ولكن لا في الاستفهام والنفي، نحو: «حَسْبُكَ بِزَيْدٍ».

[اللام]

(وَاللَّامُ[4]):

١-(لِلْاخْتِصَاصِ[5]) بملكية[6]، نحو: «الْمَالُ لِزَيْدٍ»، وبلا ملكية نحو: «الْجُلُّ لِلْفَرَسِ».

٢-(وَالتَّعْلِيلِ) أي: لبيان علة الشيء ذهناً، نحو: «ضَرَبْتُ لِلتَّأْدِيبِ» أو خارجاً، نحو: «خَرَجْتُ لِمُخَافَتِكَ».

٣-(وَبِمَعْنَى «عَنْ» مَعَ الْقَوْلِ) نحو: «قُلْتُ لِزَيْدٍ: إِنَّهُ لَمْ يَفْعَلِ الشَّرَّ»، أي: قلت عنه.

٤-(وَزَائِدَةٌ) نحو: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾[7]، أي: رَدِفَكُمْ.

٥-(وَبِمَعْنَى الْوَاوِ فِي الْقَسَمِ[8] لِلتَّعَجُّبِ) نحو: «للهِ لَا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ».

وإنما يستعمل[9] في الأمور العظام، فلا يقال: «للهِ لَقَدْ طَارَ الذُّبَابُ».

---

[1] قال الزجاج: دخلت الباء في فاعل «كفى» لتضمن معنى «اكتفى». وقيل: فاعله مقدر، والتقدير: كفى الاكتفاء بالله، فحذف المصدر، وبقي مفعوله دالاً عليه، وعلى هذا لا تكون الباء زائدة.

[2] سورة النساء: ٧٩.

[3] أي: نفسه، ولو كان المراد به ألقى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة.

[4] هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المستغاث المباشر لـ«يا»، ومفتوحة مع كل مضمر إلا مع ياء المتكلم.

[5] ظاهره أنه للإثبات لشيء، والنفي عن غيره. وجرى عليه الفحول، وذكر بعض المتأخرين: إن معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر؛ إذ لا يصح في «زيد أخ لعمر» وإذا كان أخا بكر أيضاً. وفيه أنه لا ينبغي الاختصاص الإضافي في موارد استعمالها، فلا داعي إلى صرف الاختصاص عن الظاهر.

[6] إشارة إلى أن ما ذكروه من معاني اللام من الملك والاستحقاق كلها داخلة في الاختصاص.

[7] سورة النمل: ٧٢.

[8] لم يقل: بمعنى الباء في القسم مع أن الباء أصل تنبيهاً على أنه كواو القسم لا كبائه.

[9] إما إشارة إلى أن المراد بالتعجب ما من شأنه أن يتعجب منه على ما في الرضي، أو إلى فائدة زائدة لا بد من اعتبارها إن أريد به المعنى الظاهر.

[رب]

(وَرُبَّ: لِلتَّقْلِيلِ) أي: لإنشاء التقليل.

(وَ) لِهَذَا وَجَبَ (لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ) كما أن «كم» وجب لها صدر الكلام، لكونها لإنشاء التكثير.

(مُخْتَصَّةٌ بِنَكِرَةٍ) لعدم احتياجها إلى المعرفة [١].

(مَوْصُوفَةٍ) ليتحقق التقليل الذي هو مدلول «رب»؛ لأنه إذا وصف الشيء صار أخصَّ وأقلَّ مما لم يوصف.

واشتراط [٢] كونها موصوفة إنما هو (عَلَى) المذهب (الْأَصَحِّ). وهذا مذهب أبي علي ومن وافقه [٣].

وقيل [٤]: لا يجب ذلك.

والمختار عند المصنف: الوجوب.

وهذا الذي ذكره من التقليل أصلها، ثم يستعمل في معنى التكثير [٥] كالحقيقة [٦]، وفي التقليل كالمجاز المحتاج إلى القرينة.

(وَفِعْلُهَا) أي: فعل «رب» يعني: الذي تعلق به «رب» فعل (مَاضٍ [٧])؛ لأنها للتقليل

---

[١] لا فرق بين «رب» وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم احتياجها، ولا يمنع غيرها، فالوجه على ما بينه الرضي أنه لا يتحقق التقليل في المعرفة؛ لأنها إما للنكرة، فينافيه، وإما للواحد المعين، فلا يجري فيه التقليل؛ لأنه إنما يجري فيما فيه مظنة الكثرة. ولك أن تقول: إن مجرور «رب» في معنى المتميز عنها؛ لأنها للتقليل كما أن «كم» للتكثير، ففيه شائبة العدد الظالب للمتميز، وهذا وجه وجيه، وإن خلا عن بيانهم.

[٢] إشارة إلى أن قوله: «على الأصح» قيد لقوله: موصوفة لا النكرة أيضاً؛ لأن اختصاصها بالنكرة متفق عليه.

[٣] أي: المبرد وابن السراج على ما في الرضي.

[٤] قائله: الأخفش والفراء ومن وافقهما.

[٥] وبقي له اشتراط وصف مدخولها، وإن انتفى عنه موجبه من التقليل.

[٦] فإن المجاز المشهور يلحق بالحقيقة، والحقيقة المتروكة بالمجاز.

[٧] مذهب أكثر النحويين، ومنهم المبرد والفارسي أن ما يتعلق به «رب» يجب أن يكون ماضياً. وذهب ابن السراج إلى أن يكون حالاً. ومنع أن يكون مستقبلاً. وذهب بعض النحويين إلى أنه يجوز أن يكون ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً، والمضي أكثر، وهو اختيار ابن مالك وهو الصحيح، كذا في شرح التسهيل.

المحقق، ولا يتصور ذلك إلا في الماضي، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَقِيْتُهُ»، أو «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ لَمْ أُفَارِقْهُ».

(مَحْذُوفٌ) أي: ذلك الفعل الماضي.

(غَالِباً) أي: في غالب الاستعمالات، لوجود القرائن نحو: «رُبَّ رَجُلٍ كَرِيمٍ» أي: لقيته.

(وَقَدْ تَدْخُلُ) أي: «رب» (عَلَى مُضْمَرٍ مُبْهَمٍ) لا مرجع له [١] (مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَنْصُوبَةٍ) على التمييز (وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ) وإن كان المميز مثنى أو مجموعاً (مُذَكَّرٌ [٢]) وإن كان المميز مؤنثاً، نحو: «رُبَّهُ رَجُلاً، أَوْ رَجُلَيْنِ، أَوْ رِجَالاً، أَوْ امْرَأَةً، أَوْ امْرَأَتَيْنِ، أَوْ نِسَاءً». (خِلافاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي مُطَابَقَةِ التَّمْيِيزِ) في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، فإنهم يقولون: «رُبَّهُ رَجُلاً، وَرُبَّهُمَا رَجُلَيْنِ، وَرُبَّهُمْ رِجَالاً، وَرُبَّهَا امْرَأَةً، وَرُبَّهُمَا امْرَأَتَيْنِ، ورُبَّهُنَّ نِسَاءً».

(وَتَلْحَقُهَا) أي: «رب» («مَا» الْكَافَّةُ) أي: المانعة عن العمل (فَتَدْخُلُ) بعد لحوق «ما» (عَلَى الْجُمَلِ) نحو: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [٣].

وَقَدْ تَكُونُ «ما» زائدة، فتدخل على الاسم، وتجره نحو:

رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ ... بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءَ

(وَوَاوُهَا) أي: واو «رب» في حكمها [٤].

---

[١] عند البصريين؛ إذ لو كان له مرجع لما احتاج إلى التمييز خلافاً للكوفيين، فإنهم قالوا: إن الضمير راجع إلى مذكور كأن قائلاً قال: هل من رجل كريم، فقيل له: ربه رجلاً، وإنما احتاج إلى التمييز لعدم كون المرجع مذكوراً في هذا الكلام.

[٢] لأنه أشد إبهاماً من غيره، والقصد بهذا الضمير الإبهام، فما كان أشد كان أنسب مع أمن اللبس بالتمييز.

[٣] سورة الحجر: ٢.

[٤] كأنه أشار إلى أن الأولى أن: يقول واوها في حكمها، ولا يخص مشاركتهما بالدخول على نكرة موصوفة. وكان المصنف لم يقل: واوها في حكمها، لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو، ودخولها على الضمير. وقال: وتدخل على نكرة موصوفة تنبيهاً على أن التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون الضمير، ودون الجمل لعدم لحوق ما الكافة بالواو، فلا يصح دخولها على الجمل.

(تَدْخُلُ عَلَى نَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ) مثل:

وَبَلْدَةٍ[١] لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ   إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وهذه الواو للعطف عند سيبويه، وليست بجارة[٢].

فإن لم تكن في أول الكلام، فكونها للعطف ظاهر، وإن كانت في أوله فيقدر له معطوف عليه.

وعند الكوفيون: أنها حرف عطف، ثم صارت قائمة مقام «رب» جارة بنفسها، لصيرورتها بمعنى «رب»[٣]، فلا يقدرون له معطوفاً عليه، لأن ذلك تعسّف[٤].

[واو القسم]

(وَوَاوُ الْقَسَمِ: إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ حَذْفِ الْفِعْلِ[٥]) أي: فعل القسم، فلا يقال: «أَقْسَمْتُ

---

[١] البلدة: كل قطعة من الأرض مستحيزة عامرة أو غامرة. والأنيس: الديك والمؤانس وكل مأنوس به. واليعفور: ظبي بلون التراب أو عام ويضم الياء والخشف. والعيس: بالكسر الإبل البيض يخالط بياضها شقرة، كل ذلك من القاموس.

[٢] بل الجارة «رب» المقدرة، ويحذف حرف الجر قياساً إذا كان «رب» بشرطين:
أحدهما: أن يكون في الشعر خاصة.
والثاني: بعد الواو، والفاء، أو بل. وأما حذفها بدون هذه الجروف فشاذ في الشعر أيضاً، كذا في الرضي.

[٣] بدليل أنه لا يجوز إظهار «رب» بعدها كما جاز بعد الفاء وبل، ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها في وسط لكلام اعتباراً لأصلها بخلاف واو القسم، فإنها لم تكن في الأصل واو العطف، فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو: فوالله، ووالله، وثم والله، كذا في الرضي.

[٤] وجوب ارتكابه للفاء، وبل يسهل ذلك، ويخرجه عن كونه تعسفاً.

[٥] فالمعنى: لا يكون مستعملًا إلا عند حذف الفعل، ولا يكون مستعملًا إلا لغير السؤال. فقوله: «عند حذف الفعل» خبر «يكون». وقوله: «لغير السؤال» خبر ثان أو خبر لواو القسم، ولا يجوز أن يكون أحدهما متعلقاً بـ«يكون»، والآخر خبراً، أو كلاهما متعلق به على أنها تامة، وإلا لكان الجزء الأخير من الكلام مقصوراً عليه، كما تقرر في «إنما»، فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل إلا لغير السؤال، وذلك غير مقصور مع أنه يوهم أنها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال.
قال العصام: قوله: عند حذف الفعل خبر «تكون». وقوله: «لغير السؤال» خبر ثانٍ، أي: لا تكون إلا عند حذف الفعل، ولا تكون إلا لغير السؤال، وليس أحدهما متعلقاً بـ«تكون»، والآخر خبراً لفساد المعنى، فافهم.

وَاللهِ»، وذلك لكثرة استعمالها في القسم[١]، فهي أكثر استعمالًا من أصلها، أعني: الباء.

(لِغَيْرِ السُّؤَالِ) يعني: لا يستعمل الواو[٢] في السؤال، فلا يقال: «وَاللهِ أَخْبَرَنِي؟» كما يقال: «بِاللهِ أَخْبَرَنِي؟» حَطّاً للواو عن درجة الباء.

(مُخْتَصَّةً بِالظَّاهِرِ) يعني: الواو مختصة[٣] بالاسم الظاهر، سواء كان الاسم الظاهر اسم الله أو غيره، فلا يقال: «وَكَ لَأَفْعَلَنَّ»، مثلاً، بل يقال: «وَاللهِ»، أو «وَرَبِّ الْكَعْبَةِ».

وذلك الاختصاص أيضاً لحط رتبته عن رتبة الأصل -وهو الباء- بتخصيصه بأحد القسمين، وخص الظاهر لأصالته[٤].

[تاء القسم]

(وَالتَّاءُ مِثْلُهَا) أي: مثل الواو في اشتراطها[٥] بحذف الفعل، وكونها لغير السؤال.

(مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللهِ[٦] تَعَالَى) من الأسماء الظاهرة حَطّاً لمرتبتها عن مرتبة أصلها الذي هو الواو، بتخصيصها ببعض المظهر، وخص منه ما هو أصل في باب القسم، وهو اسم الله تعالى.

[باء القسم]

(وَالْبَاءُ أَعَمُّ مِنْهُمَا) أي: من الواو والتاء (فِي الْجَمِيعِ) أي: في جميع ما ذكر من

---

[١] فإنها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف، وتقتضي التخفيف لطول الكلام بفعل القسم، والمقسم به، والمقسم عليه.
قال العصام: يعني: حذف فعل القسم لظهور الواو في القسم بخلاف الباء؛ لأن الواو أكثر استعمالاً، وفيه نظر؛ لأن الباء يستعمل في السؤال وغيره، ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور أن للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو.

[٢] أشار بهذا التقرير إلى أنه حكم مستقل كما عرفت سابقاً، يعني: لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالأمر، والنهي، والاستفهام.

[٣] أشار إلى أن قوله: مختصة خبر لقوله: واو القسم، ولا يجوز أن يكون حالًا من ضمير «يكون» كما وهم لما مر من لزوم كونه محطاً للحصر.

[٤] فإن الضمير فرع الظاهر، عبر عنه به للاختصار، والأصل أولى بالاستعمال.

[٥] لم يقل في اختصاصها بالظاهر، وإن كان مثلها شاملًا له، أيضاً لانفهامه من قوله: مختصة باسم الله، ففي إدخاله في مثلها تكرار.

[٦] من إضافة العام إلى الخاص، ولو قال: مختصة بلفظ الله لكان أوضح.

حذف الفعل، وكونهما لغير السؤال[١]، والدخول على المظهر مطلقاً، أو على اسم الله خاصة، فهي كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره، نحو: «بِاللهِ، وأُقْسِمُ بِاللهِ»، وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال أيضاً نحو: «بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ» و«بِاللهِ أَجْلِسُ».

وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر، نحو: «بِاللهِ لَأَفْعَلَنَّ» و«بِكَ لَأَفْعَلَنَّ»، وفي الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة، نحو: «بِالرَّحْمَنِ لَأَفْعَلَنَّ»، بخلافهما، فإنهما مختصان ببعض هذه الأمور، كما عرفت.

فالمراد بالجميع: جميع ما ذكر من الأمور المختصة لا الاختصاص، فلا يرد أنه لا يصح[٢] أن يقال: «الباء توجد مع الاختصاص وبدونه» لمكان التنافي.

(**وَيُتَلَقَّى**) أي: يجاب[٣] (**الْقَسَمُ**) الذي لغير السؤال (**بِاللَّامِ، وَإِنَّ وَحَرْفِ النَّفْيِ**) «ما» أو «لا».

فاللام في الموجبة: اسمية نحو: «وَاللهِ لَزَيْدٌ قَائِمٌ»، والفعلية نحو: «وَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا» و«إِنَّ» فيها، أي: في الاسمية، نحو: «وَاللهِ إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ».

و«ما» و«لا» في المنفية اسمية كانت أو فعلية نحو: «وَاللهِ مَا زَيْدٌ بِقَائِمٍ، وَلاَ يَقُومُ زَيْدٌ».

وقد يحذف حرف النفي[٤] لوجود القرينة، كقوله تعالى: ﴿**تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**﴾[٥]، أي: لا تفتؤ تذكر.

---

[١] إشارة إلى أن اللام في قوله: القسم للعهد أي: القسم المذكور سابقاً بقوله: لغير السؤال، فإن المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه، فما قيل: إنه إشارة إلى أن إطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد.

[٢] لكن يراد أنه لو قال: الباء أعم من الواو لكفى.

[٣] يقال: تلقيت كذا، أي: ألقى إليه، فحمل الشارح قوله: يتلقى القسم على أنه يلقى إلى القسم الجواب باللام إلى آخره، فجعل القسم ملقى إليه جوابه تجوزاً، فصار مآله، ويجاب القسم. والأظهر أن المعنى أنه يلقى القسم إلى المخاطب مع اللام في جوابه أو أن أو حرف النفي.

[٤] أي: مع المضارع والماضي والجملة الاسمية كذا في التسهيل. وأنكر الرضي الحذف مع الماضي والجملة الاسمية، وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيد مع ثبوت القسم، كما في المثال المذكور في الشرح، ومع الماضي عند تقدم النفي على القسم، نحو: لا والله ضربتني، أي: لا ضربتني، وقل مع حذف القسم، وعند تقدم النفي عليه.

[٥] سورة يوسف: ٨٥.

وأما قسم السؤال فلا يتلقى إلا بما فيه من معنى الطلب، نحو: «بِاللهِ أَخْبَرَنِي؟» و«بِاللهِ هَلْ قَامَ زَيْدٌ؟».

(وَ) قد (يُحْذَفُ جَوَابُهُ) أي: جواب القسم[١] (إِذَا اعْتُرِضَ) أي: توسط (الْقَسَمُ) بين أجزاء الجملة[٢] التي تدل على جواب القسم.

(أَوْ تَقَدَّمَهُ) أي: القسم (مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ) أي: على جوابه نحو: «زَيْدٌ وَاللهِ قَائِمٌ»، و«زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللهِ» لاستغنائه عن الجواب في هاتين الصورتين، لوجود ما يدل عليه.

والجملة المذكورة وإن كانت جواباً للقسم بحسب المعنى، لكنه بحسب اللفظ لا يسمى إلا الدال على الجواب[٣] لا الجواب[٤]، ولهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم[٥].

[عن]

(وَعَنْ لِلْمُجَاوَزَةِ) أي: لمجاوزة شيء وتعديته عن شيء آخر، وذلك:

١-إما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله إلى الثالث، نحو: «رَمَيْتُ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ إِلَى الصَّيْدِ».

٢-أو بالوصول وحده نحو: «أَخَذْتُ عَنْهُ الْعِلْمَ».

٣-أو بالزوال وحده نحو: «أَدَّيْتُ عَنْهُ الدَّيْنَ».

[على]

(وَعَلَى لِلاسْتِعْلاَءِ) أي: لاستعلاء شيء على شيء[٦]، نحو: «زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ»، و«عَلَيْهِ دَيْنٌ».

---

[١] أي: الجملة التي يؤتى لأجلها بالقسم كان القسم بطلبها كالسؤال للجواب.

[٢] تنازع «اعترض» و«تقدم» في ما يدل عليه، فأعمل تقدم، وحذف معمول «اعترض»، وإليه أشار الشارح.

[٣] لاقتضاء القسم الصدارة، لكونه إنشاءً.

[٤] مجامعة لا مع النفي والاستثناء، قد تقع في تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود، وإن لم تقع في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم، نص عليه في المطول.

[٥] من الأمور المذكورة، فلا يرد نقضاً على ما ذكر؛ لأنه ليس جواب القسم.

[٦] إما حقيقة كما في المثال الأول، أو مجازاً كما في المثال الثاني، كأنه تحمل ثقل الدين على عنقه أو ظهره.

(وَقَدْ يَكُونَانِ) أي: «عن»، و«على» (اسْمَيْنِ[١]) يعلم ذلك (بِدُخُولِ «مِنْ» عَلَيْهِمَا) نحو: «مِنْ عَنْ يَمِينِي» أي: من جانب يميني، و«مِنْ عَلَيْهِ» أي: من فوقه.

[الكاف]

(وَالْكَافُ):

١-(لِلتَّشْبِيهِ) نحو: «زَيْدٌ كَالْأَسَدِ».

٢-(وَزَائِدَةٌ) نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٢]؛ إذ التقدير: «ليس مثله[٣] شيء»، على بعض الوجوه.

٣-(وَقَدْ يَكُونُ) أي: الكاف (اسْماً) بمعنى «مثل»[٤]، نحو:

يَضْحَكْنَ[٥] عَنْ كَالْبَرَدِ الْمُنْهَمِّ

أي: عن أسنان مثل البرد الذائب للطافته.

---

[١] بمعنى «جانب» و«فوق»، فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين، ومناسبين لهما معنى، فيلزم عن الإضافة بخلاف «على».

[٢] سورة الشورى: ١١.

[٣] بالنصب. وقوله: «على بعض الوجوه» إشارة إلى أن لهذا الكلام وجوهاً، وليس زيادة الكاف إلا في وجه. وأما الباقي فمنه ما لا زيادة فيه شيء، وهو أن نفي مثل المثل كناية عن نفي المثل؛ إذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل، وهو الله تعالى؛ لأن المماثلة من الجانبين. وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول، ورجحوه بأن الكناية أبلغ من التصريح، وعدم الزيادة أحق بالترجيح، وفيه بحث، وهو أن نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل؛ لأن الشيء ليس مثل مثله، بل المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء أقوى منه فيها، وبمنزلة الأصل، والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب منه، ما لا زيادة فيه للكاف، بل الزائد هو المثل. وكان وجهه أن الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة قبل الحاجة، بخلاف الحكم بزيادة المثل. ورجح الأول بأن الحكم بزيادة الاسم سيما إذا كان الحرف حرفاً واحداً، ويرجحه أيضاً أن الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير. قال الرضي: اعلم أنه إذا أمكن في كل حرف جر يتوهم خروجه عن أصله، وكونه بمعنى كلمة أخرى، وزيادته أن يبقى على أصل معناه الموضوع له، ويضمن فعله المعدى به معنى من المعاني يستقيم به الكلام، فهو الأولى بل هو الواجب فلا نقول: إن «على» بمعنى «من» في قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ﴾ (المطففين:٢)، بل يضمن «اكتالوا» معنى «تحكموا» في الاكتيال وتسلطوا.

[٤] ولا يقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة. وقال كثير منهم الأخفس والفاسي: يجوز في الاختيار نحو: «زيد كالأسد» أن يكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة. ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيراً، كذا في المغني.

[٥] وقبله بيض ثلاث كنعاج جم، بيض صفة محذوف أي: نساء بيض جمع بيضاء. والمراد بالنعاج ههنا: بقرات الوحش. وكثيراً ما يشبه بها النساء في العيون والأعناق. والجم: جمع جماء، وهي التي لا قرن لها.

(وَيَخْتَصُّ) أي: الكاف (بِالظَّاهِرِ) أي: بالاسم الظاهر عند الجمهور، فلا يقال: «كَهُ» استغناء عنه بمثل ونحوه.

وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو: «مَا أَنَا كَأَنْتَ»، (خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ)، فإنه أجاز ذلك مطلقاً، نظراً إلى ما جاء في بعض أشعارهم.

[مذ ومنذ]

(وَمُذْ وَمُنْذُ):

١-(لِلزَّمَانِ) الماضي أو الحاضر، فهما (لِلْابْتِدَاءِ فِي) الزمان (الْمَاضِي) يعني: إذا أريد بهما الزمان الماضي، فالمراد أن مبدأ زمان الفعل المثبت أو المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي أريد بهما لا جميعه، كا إذا قلت: «سَافَرْتُ مِنَ الْبَلَدِ مُذْ سَنَةِ كَذَا، أَوْ مَا رَأَيْتُ فُلاَناً مُذْ سَنَةِ كَذَا»، بشرط أن يكون هذه السنة ماضية، لا تكون أنت فيها، فإن معناه حينئذ: أن مبتدأ مسافرتي، أو عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتدَّ إلى الآن.

٢-(وَالظَّرْفِيَّةِ) عطف على الابتداء أي: وهما للظرفية المحضة من غير[١] اعتبار معنى الابتداء (فِي) الزمان (الْحَاضِرِ) أي: الذي اعتبرته حاضراً وإن مضى بعضه، يعني: إذا أريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضراً، فالمراد أن جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر، (نَحْوُ: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ شَهْرِنَا، وَمُنْذُ يَوْمِنَا») أي: جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر أو اليوم الحاضر عندنا؛ لأنهما لم ينقضيا بعد، ولم يمتد زمان الفعل إلى ما ورائهما، فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل؟

فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية، ويمكن أن يجعل الأول مثالاً للابتداء، كما يتوهم بحسب الظاهر، لكن بتقدير مضاف، أي: «ما رأيته مذ دخول شهرنا».

[وحاشا وعدا وخلا]

(وَحَاشَا، وَعَدَا، وَخَلاَ: لِلْاسْتِثْنَاءِ) أي: لاستثناء ما بعدها عما قبلها، فإذا جررت بها ما بعدها تكون حروفاً جارةً، وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا، نحو: «جَاءَنِي الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ، وَخَلاَ زَيْدٍ».

وإذا نصبت تكون أفعالاً.

---

[١] تفسير للمختصة، وإشارة إلى أنه إذا اعتبر معنى الابتداء، ففيه معنى الظرفية أيضاً ضرورة وقوع الفعل في مدخوله.

(الحُرُوفُ الْمُشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ[١]) وجه شبهها به:

أما لفظاً: فلانقسامها كالفعل إلى الثلاثي الرباعي والخماسي، ولبنائها على الفتح مثله.

وأما معنى: فلأن معانيها معاني الأفعال[٢]، مثل: «أَكَّدْتُ[٣]، وَشَبَّهْتُ، وَاسْتَدْرَكْتُ، وَتَمَنَّيْتُ، وَتَرَجَّيْتُ».

وكان المناسب أن يعبر عنها بالأحرف المشبَّهة، على صيغة جمع القلة؛ لكونها ستة، لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلاً بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الأسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة مع الأخرى، على أنها إذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها، ولغات «لَعَلَّ» تبلغ مبلغ جمع الكثرة.

(وَهِيَ: «إِنَّ، وَأَنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ») أخَّرهما[٤] لكونهما للإنشاء، بخلاف الأربعة السابقة.

(لَهَا) أي: لهذه الحروف (صَدْرُ الْكَلاَمِ) وجوباً، ليعلم من أول الأمر[٥] أنه أيّ قسم من أقسام الكلام؛ إذ كل منها يدل على قسم منه، كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي.

---

[١] أي: اعتبر شبهها بالفعل للإعمال، ولذا قال: وجه شبهها أي: وجه المشابهة التي اعتبرت، ولم يقل: يعتبر وجه شبهها.
قال العصام: كان الأنسب تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور إلا أنه راعى أصالة حروف الجر في عملها، وفرعية هذه الحروف.

[٢] لكون كل منهما معاني جزئية لا باعتبار النسبة إلى الفاعل المعين في مفهوم الأفعال كالحروف.
قال العصام: لم يرد أن هذه الأحرف بمعنى الأفعال الماضية؛ لأن الظاهر أنها إنشاء التأكيد، والتشبيه، والترجي، والتمني في الحال، فالتعبير عن معانيها بالأفعال الماضية؛ لأنها بمعنى الأفعال المقصودة بها الإنشاء، والشائع استعمال الماضي في الإنشاء كصيغ العقود.

[٣] بصيغة الماضي المستعملة للإنشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك.

[٤] مع أن كونها ثلاثية ورباعية وخماسية، يقتضي خلاف هذا الترتيب.

[٥] أي: يعلم السامع من أول الأمر، وهذا العلم واجب دفعاً لحيرة السامع وتوهمه أولًا معنى غير ما أفاده المتكلم.

(سِوَى أَنَّ») المفتوحة (فَهِيَ بِعَكْسِهَا) أي: بعكس باقيها على حذف المضاف[١]، بأن يقتضي عدم الصدارة؛ لأنها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد، فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاماً، وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بـ«إِنَّ» المكسورة في صورة الكتابة.

وإنما حملنا العكس على اقتضاء عدم الصدارة، لا على عدم اقتضاء الصدارة؛ لأن مجرد الاستثناء[٢] يكفي في ذلك.

(وَتَلْحَقُهَا) أي: هذه الحروف (مَا) الكافة (فَتُلْغَى[٣]) أي: تعزل هذه الحروف[٤] عن العمل لمكان «ما» الكافة[٥] (عَلَى الْأَفْصَحِ) أي: على أفصح اللغات، مثل: «إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

وقد تعمل على غير الأفصح، كما وقع في بعض أشعارهم[٦].

(وَتَدْخُلُ) هذه الحروف (حِينَئِذٍ) أي: حين إذ يلحقها «ما» (عَلَى الْأَفْعَالِ)؛ لأن «ما»

---

[١] كيلا يلزم كون أن المفتوحة بعكس نفسها لدخولها في المرجع. وإنما لم يرجع الضمير إلى ما بقي بعد الاستثناء رعاية للسابق واللاحق، فإن الضمير فيهما راجع إلى الحروف كلها.
قال العصام: كأنه ارتكب حذف المضاف لحفظ مماثلة ضميري لها وعكسها في المرجع، وإلا فيمكن رجوع ضمير عكسها إلى ما بقي بعد استثناء أن من هذه الحروف. فإن قلت: إن أريد أن لهذه الحروف صدر الكلام وقعت فيه إن أيضاً كذلك، وإن أريد لها صدر الكلام المقصود لذاته، فما ذكر من الموجب لا يوجبه؛ إذ الدلالة على قسم من الكلام لا يوجب إلا وقوعه في صدر كلامه؛ إذ لا ينكر صحة زيد أقائم أبوه؟ قلت: إن أريد أن لها صدر الكلام سواء كان مقصوداً لذاته أو لا، واسم إن وخبرها ليسا كلاماً، بل جعلا مفرداً، فهي ليست في صدر الكلام وقعت فيه.
[٢] فيكون قوله: فهي بعكسها إعادة. والأصل في الكلام الإفادة، فلذلك حملناه على اقتضاء عدم الصدارة.

[٣] على الأفصح سمع العمل في «ليتما»، وقس عليه غيره. وبعضهم جعل «ما» الكافة اسماً مبهماً كضمير الشأن اسماً لهذه الحروف والجملة بعدها خبراً، والأصح أنها حرف زائد، كما في حالة إعمال «ليتما» وغيره بالاتفاق. فلو قال: فتلغى على الأفصح والأصح لكان أنفع.

[٤] صرح بالمرجع لئلا يتوهم رجوع الضمير إلى إن أو ما سوى إن.

[٥] عند الجمهور قدر الصفة لتصح سببية لحوق ما للإلغاء، وتقييد دخولها على الفعل، كما يشير تعليل الشارح للحكمين، وما الكافة قسم من الزائد على ما في المغني: أن الزائدة نوعان أي: كافة وغير كافة.

[٦] يشعر بأن السماع يساعد في الجميع. وقدْ عرفت أنه مختص بـ«ليت».

الكافة أخرجتها عن العمل[١]، فلا يلزم أن يكون مدخولها صالحاً للعمل.

[إن وأن]

(فَإِنَّ) المكسورة (لاَ تُغَيِّرُ[٢] مَعْنَى الْجُمْلَةِ[٣]) ولا تخرجها عن كونها جملة، فإذا قلت: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ» أفدتَ به ما أفدت بقولك: «زَيْدٌ قَائِمٌ» مع زيادة التأكيد.

(وَأَنَّ) المفتوحة (مَعَ جُمْلَتِهَا) أي: مع اسمها وخبرها، سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليهما (فِي حُكْمِ الْمُفْرَدِ[٤]).

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: ومن أجل الفرق المذكور (وَجَبَ الْكَسْرُ فِي مَوْضِعِ الْجُمَلِ) أي: في موضع يقتضي الجمل (وَ) وجب (الْفَتْحُ فِي مَوْضِعِ الْمُفْرَدِ) أي: في موضع يقتضي المفرد.

(فَكُسِرَتْ «إِنَّ»[٥]):

١-(ابْتِدَاءً) أي: في ابتداء الكلام[٦]، لكونه موضع الجملة، نحو: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ».

---

[١] لأنها بسبب لحوقها وصيرورتها كالجزء منها ضعفت مشابهتها بالفعل من حيث البناء على الفتح.

[٢] الفاء بيان لتفصيل الأحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الأحكام المشتركة بينهما، ولم يبين معنى «إن» المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتأكيد، فالمكسورة لتأكيد النسبة التامة، والمفتوحة لتأكيد النسبة الإضافية المسبوكة من الاسم والخبر.

[٣] قال الشيخ الرضي: أخذ في تفصيل معاني الحروف الستة. ولا يخفى عليك أنه لم يبين لـ«أن وإن» معنى، فالأولى أخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف.

[٤] حيث لا يشتمل على إسناد تام يصح السكوت عليه.

[٥] يحتمل أن يكون مفعول ما لم يسم فاعله، وأن يكون مفعولًا به. وكذا في قوله: وفتحت أن. والمراد بأن هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة.

قال العصام: نبه على «إن» كسرت مسندة إلى ضمير «أن» أو على أن مفعوله المحذوف «أن»، والمراد كسر هذه المادة، فلا يلزم تحصيل الحاصل.

[٦] يحتمل ابتداء الكلام أول الكلام سواء كان وسط كلامه المتكلم، أو أوله، وعليه حمله الشارح الرضي. وحينئذ يتجه عليه أنه لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول، وبعد الموصول، بل هما تحت كون إن في ابتداء الكلام. وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال: وكذا يكسر بعد القول. ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه، وحينئذ تقابل كونه بعد القول والموصول؛ لأنهما وسطا كلام المتكلم، ولا يرد عليه إلا عدم استيفاء مواضع الكسر؛ لأن منها كونها في الأول جملة وقعت خبراً أو حالاً أو جواب قسم.

٢-(وَ) كسرت أيضاً (بَعْدَ الْقَوْلِ[١]) وما يشتق منه؛ لأن مقول القول لا يكون إلا جملة، نحو: «قَالَ زَيْدٌ: إِنَّ عَمْراً قَائِمٌ».

٣-(وَ) كسرت أيضاً (بَعْدَ) الاسْمِ (الْمَوْصُولِ)؛ لأن صلة الموصول لا تكون إلا جملة نحو: «جَاءَنِي الَّذِي إِنَّ أَبَاهُ قَائِمٌ».

(وَفُتِحَتْ) «أَنَّ»:

١-حال كونها مع جملتها[٢] (فَاعِلَةً[٣]) نحو: «بَلَغَنِي أَنَّ زَيْداً عَالِمٌ»، لوجوب كون الفاعل مفرداً.

٢-(وَ) حال كونها مع جملتها (مَفْعُولَةً[٤]) نحو: «كَرِهْتُ أَنَّ زَيْداً شَاعِراً»، لوجوب كون المفعول مفرداً.

٣-(وَ) حال كونها مع جملتها (مُبْتَدَأَةً) نحو: «عِنْدِي أَنَّكَ فَاضِلٌ»، لوجوب كون المبتدأ مفرداً.

٤-(وَ) حال كونها مع جملتها (مُضَافاً إِلَيْهَا) نحو: «أَعْجَبَنِي اشْتِهَارُ أَنَّكَ عَالِمٌ»، لوجوب كون المضاف إليه مفرداً.

---

[١] والمراد بالقول: ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد، فإنه في حكم العلم والظن.

[٢] إشارة إلى أن في كلام المصنف تسامحاً حيث جعل نفس «إن» فاعلة، ومفعولة، ومبتدأ، ومضافاً إليها باعتبار أنها المصححة لصيرورة ما بعدها كذلك.

[٣] نبه على أن في كلامه مسامحة؛ لأن «أن» ليس فعلًا ولا مفعولًا ولا مبتدأ ولا مضافاً إليه، بل هي مع جملتها أحد هذه الأشياء. ويحتمل أن يكون مراد المصنف كونها أحد هذه الأشياء في المعنى، بمعنى الثبوت ومعنى: عندي أنك قائم عندي ثبوت قيامك، فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو مدلول «أن»، وهكذا البواقي، ومفعول ما لم يسم فاعله غير معقول القول مندرج في الفاعل على اصطلاح غير المصنف، ومندرج في المفعول على اصطلاحه. والمراد بالمفعول غير مقول القول، ومفعول باب «علمت» إذا دخل في خبره لام الابتداء نحو: «علمت أن زيداً قائم»، فإنه يجب كسرها مع أنها مفعوله، والقياس أن يستثنى من المضاف إليه ما أضيف إليه حيث لا حاجة مع ذكر المضاف إليه إلى ذكر المجرور بحرف الحر، نحو: «عجبت من أنك قائم»؛ لأنه داخل في المضاف إليه عند المصنف، كما عرفت من تعريفه للمضاف إليه، فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر، كما يشعر به كلام الرضي.

[٤] أي: ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق؛ لأنهم يطلقون عليه المقول دون المفعول، ولا حاجة إلى تخصيصه بغير باب علمت إذا دخل في خبره لام الابتداء، نحو: علمت أن زيداً لقائم؛ لأنها مع جملتها ليست مفعولة، بل قائمة مقام المفعولين، وهما في الأصل جملة.

(وَقَالُوا: «لَوْلاَ أَنَّكَ»[١]) بفتح الهمزة بعد «لولا» الامتناعية؛ (لأَنَّهُ) أي: ما بعد «لولا» الامتناعية (مُبْتَدَأٌ) وكون المبتدأ مفرداً واجب نحو: «لَوْلاَ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ انْطَلَقْتُ».

وكذلك بعد «لولا» التحضيضية؛ لأنها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل[٢] الواجب دخول «لولا»[٣] التحضيضية عليه، نحو: «لَوْلَا أَنِّي مُعَاذٌ لَكَ زَعَمْتَ» أي: لولا زعمت أني معاذ لك، و«لَوْلاَ أَنَّكَ ضَرَبْتَنِي صَدَرَ مِنْكَ» أي: لولا صدر الضرب منك أنك ضربتني.

(وَكَذَلِكَ) قالوا: (لَوْ أَنَّكَ) بفتح الهمزة؛ (لِأَنَّهُ) أي: ما بعد «لو» (فَاعِلٌ) لفعل محذوف، والفاعل يجب أن يكون مفرداً: نحو: «لَوْ أَنَّكَ قَائِمٌ»[٤] أي: لو وقع قيامك.

(فَإِنْ جَازَ[٥]) في موضع (التَّقْدِيرَانِ[٦]) أي: تقدير المفرد وتقدير الجملة (جَازَ الْأَمْرَانِ) أي: الفتح والكسر في «أَنَّ» الفتح على تقدير جعل «أَنَّ» مع اسمها وخبرها مفرداً، والكسر على تقدير جعلها معهما جملة (مِثْلُ: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَإِنِّي أُكْرِمُهُ) مما وقع بعد الفاء الجزائية.

فإن كان المراد: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَأَنَا أُكْرِمُهُ» وجب الكسر؛ لأنها وقعت في موضع الجملة، وإن كان المراد: «مَنْ يُكْرِمُنِي فَجَزَاؤُهُ أَنِّي أُكْرِمُهُ، أَوْ إِكْرَامِي ثَابِتٌ لَهُ»، وجب الفتح؛ لأنها وقعت في موضع المفرد، لأنها إما مبتدأ أو خبر مبتدأ[٧].

---

[١] خص ذكر «لولا» و«لو» بالتعرض ردّاً على المخالف، فإن المبرد والكسائي زعما أن ما بعد «لولا» فاعل. وزعم الكوفيون أن ما بعد حرف الشرط مبتدأ. وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله: وقالوا: لولا أنك جواب سؤال مقدر، وهو أنه يجب بعد «لولا» جملة اسمية، فيجب كسر «إن» ليكون الجملة اسمية؛ لأنه مع غاية ضعف السؤال؛ لأنه عرف سابقاً أن خبر المبتدأ بعد «لولا» محذوف قطعاً، وأن المفتوحة لا توجب الفعلية لا يساعده قوله: ولو أنك، لأنه فاعل، لأنه لا سؤال لدفعه.

[٢] فاعلًا كان أو مفعولًا، ولذا أورد مثالين.

[٣] لأن التحضيض إنما يكون على معاني الأفعال دون الأسماء والحروف.

[٤] صوابه: لو أنك قمت كما ستعرفه في بحث حروف الشرط.

[٥] أورد الفاء إشارة إلا أنه متفرع على القاعدة السابقة، ومعنى جواز التقديرين أن يكون كل واحد منهما مؤدياً للمعنى المقصود من غير تفاوت.

[٦] ترجيح أحدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواب الآخر، فلا يرد أنه كيف يجوز الفتح المحتاج إلى الحذف في «من يكرمني فإني أكرمه»، ونظائره مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف.

[٧] اقتصر الرضي على الأول، والثاني من زوائد الشارح. وكان الرضي لم يلتفت إليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة، لكن في كونه مبتدأ بحث؛ لأنهم لما وجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة، فكيف يجوز حذفه، وحذفه يوجب الالتباس كالتأخير بالجملة. قوله: وإكرامي ثابت له يوهم تقدير الخبر مؤخراً، وهو لا يجوز؛ لأن المقام مقام وجوب تقديم الخبر.

(وَ) مثل قول الشاعر:

.... (إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللهَازِمِ)

مما وقعت بعد «إذا» المفاجأة.

فيجوز فيها الكسر على أنها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد «إذا» المفاجأة، والفتح على أنها معهما مبتدأ محذوف الخبر، أي: إذا عبوديته للقفا واللّهازم ثابتة.

وتمام البيت:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً -كَمَا قِيلَ- سَيِّداً إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللهَازِمِ

قوله: «أرى» على صيغة المجهول، بمعنى «أظن»، و«زيداً» مفعوله الثاني، و«سَيِّداً» مفعوله الثالث، و «كما قيل» معترضة.

ومعنى كونه «عبد القفا واللهازم»: أنه لئيم يخدم قفاه ولهازمه، أي: همته أن يأكل ليعظم قفاه ولهازمه.

واللهزمتان: عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، جمعهما بإرادة ما فوق الواحد، أو بإرادتهما مع حواليهما تغليباً.

(وَشِبْهِهِ) بالجر [١] عطف على «إذا إنه عبد القفا» إلى آخره.

أي: مثل: «عبد القفا» ومثل شبهه.

وما وجد ذلك في كثير من النسخ.

فمن جملة أشباهه قولهم [٢]: «أول ما أقول: إني أحمد الله» فإن جعلت «ما» موصولة

فإن قلت: خبر المبتدأ ليس موضع المفرد؛ لأن الخبر يكون جملة، ولذا لم يعده المصنف من مواقع المفرد، كما عد المبتدأ والمفعول؟

قلت: الخبر للجزاء لا يصح أن يكون جملة، لكون إطلاق خبر المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح قاصر.

[١] لا بالرفع عطف على مثل: من يكرمني إلى آخره، وإن كان بحسب المعنى صحيحاً؛ لأنه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه، إنما الشائع لفظ المثل والنحو.

[٢] أنفع أشباهه وأجدرها بالتحقيق، لكثرة استعماله وخفاء أصله وحاله لا جرم قال الله تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ (النحل:٦٢) بالفتح، وغالب أمره الفتح، فلا رد للكلام السابق عند الخليل وزائدة، كما في لا أقسم عند الرضي؛ لأن في جرم معنى القسم، و«جرم» فعل ماض عند سيبويه والخليل. وفسره سيبويه بمعنى حق، ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء. وروى فيه عن العرب لا جرم على وزن

أو موصوفة كان حاصل المعنى: أو مقولاتي، تعين الكسر؛ لأن أول المقولات أني أحمد الله[١] لا المعنى المصدري. فإن المعنى المصدري أعني: الحمد، قول خاص، وليس من جنس المقولات. وإن جعلت «ما» مصدرية كان حاصل المعنى: «أول أقوالي» تعين الفتح؛ لأن أول الأقوال[٢] هو المعنى المصدري الذي هو معنى «أن» المفتوحة مع جملتها، لا ما هو من جنس المقول.

(وَلِذَلِكَ[٣]) أي: لأجل أن «إِنَّ» المكسورة لا تغير معنى الجملة كأن اسمها المنصوب في محل الرفع؛ لأنها في حكم العدم[٤]، إذ فائدتها التأكيد فقط.

(جَازَ الْعَطْفُ عَلَى) محل (اسْمِ «إِنَّ»[٥] الْمَكْسُورَةِ) من جهة أنه في محل الرفع، سواء كان المكسورة مكسورة (لَفْظاً أَوْ حُكْماً بِالرَّفْعِ) بأن تكون المفتوحة في حكم المكسورة، كما إذا وقعت بعد «العلم» مثل: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو» و«عَلِمْتُ أَنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو» فـ«أن» في هذا المثال وإن كانت مفتوحة لفظاً، فهي مكسورة حكماً، حيث يكون مع ما عملت فيه بتأويل الجملة[٦]، فصح أن يرفع المعطوف على اسمه،

الرشد فمعنى: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ﴾ (النحل:٦٢) لا قطع من أن لهم النار، فهو كلا بد بمعنى لا قطع إلا أنه صار بمعنى القسم للتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به القسم، فيقال: لا جرم لآتينك، ولا جرم أنك قائم بالكسر، والفتح بعده نظراً إلى الأصل، والكسر نظراً إلى عارض القسمية. وحكى الكوفيون فيه تغييرات: إسقاط الميم وزيادة ذا بعد «لا» في الحالين، وزيادة «أن» و«إذا». قيل: جرم، وتبديل همزة أن بالعين فمما يمتحن به لا عن ذا جرم أن زيداً قائم، فاحفظه. ومن جملة ما يتوهم أنه من أشابهه قمت، كما أنك قائم، وليس من أشباهه لتعين الفتح؛ لأن «ما» زائدة غير كافة التزموا زيادة «ما» مع الكاف الجارة لئلا يشتبه بـ«كأن».

[١] أي: هذا الكلام، فيكون قد قال كلاماً أوله: إني أحمد الله، ثم أخبر عن ذلك، ولا يكون أني أحمد الله معمولاً في اللفظ لـ«أقول»؛ لأنه وقع خبراً عن أول، وإن كان مقولاً من حيث المعنى.

[٢] فيكون فقط خبراً عن المصدر بالمصدر، ولا يكون الحمد بهذا اللفظ.

[٣] قدم العلة ليحصل الحكم معللًا، فإنه أوقع في النفوس.

[٤] فهو بمنزلة الباء في «كفى بالله».

[٥] الظاهر فجاز ليرتبط بما قبله، وكأنه حفظ كتابة المتن، وأعرض عن الربط. واختلف عبارة النحاة جعل بعضهم المعطوف عليه اسم إن، وبعضهم مجموع الاسم وكلمة إن، ورجح المصنف الأول، وتبعه الرضي وأوضحه.

[٦] لأنه نائب مناب مفعولين. ورد بأن مفعولي «علمت» في تأويل المفرد، فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائباً عن مفعولية كونه في تأويل الجملة، ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم أن المفتوحة أصلاً.

حملاً على محله (دُونَ) «أَنَّ» (الْمَفْتُوحَةِ[١])، فإنه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع، فإنها لما غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها.

(وَيُشْتَرَطُ) في العطف على اسم «إِنَّ» المكسورة بالرفع (مُضِيُّ الْخَبَرِ) أي: ذكر خبرها قبل المعطوف (لَفْظاً) مثل: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ وَعَمْرٌو» (أَوْ تَقْدِيراً) مثل: «إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو قَائِمٌ» أي: إِنَّ زيداً قائمٌ وعمرو قائم؛ لأنه لو لم يمض الخبر قبله لا لفظاً ولا تقديراً لزم اجتماع عاملين على إعراب واحد، مثل: «إِنَّ زَيْداً وَعَمْراً ذَاهِبَانِ»، فإنه لا شك أن «ذاهبان» خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه.

فمن حيث إِنَّه خبر عن اسم «إن» يكون العامل في رفعه «إنّ»، ومن حيث إِنَّه خبر عن المعطوف على اسمه يكون العامل في رفعه الابتداء، فلزم اجتماع عاملين، أعني: «إِنَّ» والابتداء على رفعه، وهو باطل[٢]، (خِلَافاً لِلْكُوفِيِّينَ)، فإنهم لا يشترطون في صحة هذا العطف مضي الخبر، فإن «إِنَّ» عندهم لا تعمل إلا في الاسم، والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «إن» عليه. فلا يلزم اجتماع عاملين على إعراب واحد.

(وَلاَ أَثَرَ لِكَوْنِهِ) أي: لكون اسم «إِنَّ»[٣] (مَبْنِيّاً) في جواز العطف على محل اسم «إن» قبل مضي الخبر عند الجمهور، فلا يجوز عندهم «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ»، كما أنه لا يجوز «إِنَّ زَيْداً وَعَمْرٌو ذَاهِبَانِ».

فإن المحذور المذكور مشترك بينهما (خِلاَفاً لِلْمُبَرِّدِ وَالْكِسَائِيِّ)، فإنهما يجوّزان

---

[١] خلافاً لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقاً. وأما باقي التوابع فما سوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء، وسكت غيرهم عنها، والكل عن البدل أيضاً، والجواز هو القياس.

[٢] لأنه كاجتماع علتين مستقلتين على معمول واحد.

[٣] قال الشيخ الرضي والكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حكم بين الفريقين، فقال: إن كان اسم إن غير معرب لفظاً جاز العطف على محله؛ لأن كون شيء واحد خبراً لاسمين متغايري الإعراب تغايراً ظاهراً مستنكراً، بخلاف كونه خبراً عن اسمين غير مخالفي الإعراب، فإنه ليس بتلك المثابة من الاستنكار، وليس بناء عدم الجواز في «إن زيداً وعمرو قائمان» عنده على أنه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد في أثر واحد؛ لأن العامل في خبر إن عنده ما كان قبل دخولها، وما ذكره المصنف مسنداً إلى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو هذا، ولا يذهب عليك أن عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال: خلافاً للمبرد والكسائي في مثل: «أنك وزيد ذاهبان»؛ لأنه يشعر بأنهما لا يخالفان في انتفاء أثر البناء مطلقاً، بل في قسم من البناء بأن يكون المبني هو المضمر، فالواضح ترك "في" لينصرف الخلاف، والمثال كلاهما إلى الحكم.

(فِي مِثْلُ: «إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ») العطف على محل اسم «إن» بلا مضي الخبر، فإنه لما لم يظهر عمل «إن» في اسمه بواسطة بنائه، فكأنها لم تعمل فيه، فلا يلزم المحذور المذكور.

(وَ«لَكِنَّ») في جواز العطف[1] على محل اسمه (كَذَلِكَ لِلاسْتِدْرَاكِ) أي: مثل «إن»؛ لأنه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله.

فإن معناه: الاستدراك، وهو لا ينافي المعنى الأصلي[2]، كما أنه لا ينافيه التأكيد، فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع مثل «إن» المكسورة كما تقول: «لَمْ يَخْرُجْ زَيْدٌ وَلَكِنَّ عَمْراً خَارِجٌ وَبَكْرٌ»، ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل[3] العطف على محل اسمها؛ لعدم بقاء المعنى الأصلي فيها، فلا يعتبر محل اسمها.

(وَ) أيضاً (لِذَلِكَ) أي: لأجل أن «إِنَّ» المكسورة لا تغير معنى الجملة، والمفتوحة تغيره

(دَخَلَتِ اللاَّمُ) التي هي لتأكيد معنى الجملة (مَعَ الْمَكْسُورَةِ) التي هي أيضاً لذلك التأكيد (دُونَهَا) أي: دون المفتوحة، لكونها بمعنى المفرد، فلا يجتمع معها ما هو لتأكيد معنى الجملة (عَلَى الْخَبَرِ) متعلق بـ«دخلت» أي: دخلت اللام مع المكسورة على الخبر، أي: على خبرها، نحو: «إِنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ».

(أَوْ) دخلت (عَلَى الاسْمِ) أي: على اسمها (إِذَا فُصِلَ بَيْنَهُ) أي: بين الاسم (وَبَيْنَهَا) أي: بين «إِنَّ» نحو: «إِنَّ فِي الدَّارِ لَزَيْداً».

(أَوْ) دخلت (عَلَى مَا) وقع (بَيْنَهُمَا) أي: بين اسمها وخبرها، نحو: «إِنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ آكِلٌ».

وإنما خص دخول اللام بهذه الصور؛ لأن فيما عداها يلزم توالي حرفي التأكيد والابتداء أعني: «إِنَّ» المكسورة واللام، وهم كرهوا ذلك، واختاروا تقديم «إِنَّ» دون اللام ترجيحاً للعامل على ما ليس بعامل.

---

[1] خلافاً لبعضهم.

[2] لأنه راجع إلى ما قبله لا إلى ما بعده.

[3] خلافاً للفراء.

(وَ) دخول اللام (فِي «لَكِنَّ») على اسمها، أو خبرها، أو على ما بينهما (ضَعِيفٌ)؛ لأنها وإن لم تغير معنى الجملة، لكن لا توافق اللام مثل «إنَّ» في معناه الذي هو التأكيد.

وقد جاء مع ضعفه في قول الشاعر:

.... وَلَكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيدُ

(وَتُخَفَّفُ) «إنَّ» (الْمَكْسُورَةُ) لثقل التشديد وكثرة الاستعمال (فَيَلْزَمُهَا) بعد التخفيف (اللاَّمُ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ إِلْغَاؤُهَا) أي: إبطال عملها، وهو الغالب؛ لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل، كفتح الآخر، وكونها على ثلاثة أحرف، كما يجوز إعمالها على ما هو الأصل، ولهذا لم يذكره صريحاً، واللام على كلا التقديرين لازم لها.

أما في الإلغاء، فللفرق بين المخففة والنافية في مثل: «إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» و«إِنْ زَيْدٌ لَقَائِمٌ».

وأما في الإعمال، فلطرد الباب، ولأن كثيراً من الأسماء لا يظهر فيه إعراب لفظي؛ لكون إعرابه تقديريّاً، أو لكونه مبنيّاً. وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة، فإنهم قالوا: عند الإعمال «لا يلزمها اللام؛ لحصول الفرق بالعمل».

(وَيَجُوزُ دُخُولُهَا) أي: دخول «إن» المخففة (عَلَى فِعْلٍ مِنْ أَفْعَالِ الْمُبْتَدَأِ) أي: من الأفعال[1] التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غيرُ، مثل: «كان، وظن»، وأخواتهما، لأن الأصل دخولها عليهما، فإذا فات ذلك اشترط ألا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر، رعايةً للأصل بحسب الإمكان، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[2]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[3].

(خِلاَفاً لِلْكُوفِيِّينَ فِي التَّعْمِيمِ) أي: تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر، لا في أصل الدخول على الفعل، فإنه متفق عليه.

فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر:

---

[1] فالإضافة في المتن لأدنى ملابسة، وهي أفعال القلوب، والأفعال الناقصة وأفعال المقاربة.

[2] سورة البقرة: ١٤٣.

[3] سورة الشعراء: ١٨٦.

تَاللهِ رَبِّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وهو شاذ عند البصريين.

(وَتُخَفَّفُ الْمَفْتُوحَةُ) كالمكسورة (فَتَعْمَلُ) عند التخفيف على سبيل الوجوب (فِي ضَمِيرِ شَأْنٍ مُقَدَّرٍ) والسبب في تقديره: إن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر[١] من مشابهته المكسورة به، كما سبق[٢]، وإعمال المكسورة. بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[٣]، وإعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام، ويلزم منه بحسب الظاهر[٤] ترجيح الأضعف على الأقوى، وذلك غير جائر، فقدروا ضمير الشأن[٥] حتى يكون اسماً للمفتوحة بعد تخفيفها، والجملة المفسرة لضمير الشأن خبراً لها، فتكون عاملاً في المبتدأ والخبر، كما كانت في الأصل.

فهي لا تزال عاملاً، بخلاف المكسورة، فإنها قد تكون عاملاً، وقد لا تكون.

والعمل في الظاهر وإن كان أقوى من العمل في المقدر، لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت، فلا يلزم ترجيح الأضعف على الأقوى.

(فَتَدْخُلُ) أي: المفتوحة (عَلَى الْجُمَلِ) الصالحة لأن تكون مفسرة لضمير الشأن (مُطْلَقاً)، سواء كانت اسمية أو فعلية[٦]، وداخلًا فعلها على المبتدأ والخبر أو غير داخل.

---

[١] قال المصنف في أمالي المسائل المتفرقة: التشبيه في أن المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال. أما اللفظ فلأنها مفتوحة الأول كالماضي. وأما المعنى: فلأنها تغير معنى الجملة كالفعل. وأما الاستعمال فهو أن العرب عطفت على محل اسم "إن" المكسورة، ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل.

[٢] في بحث ضمير الشأن، لكن المذكور فيه أن المفتوحة أقوى مشابهة من المكسورة، ولم يذكر فيه دليله، فالحوالة لا طائل تحتها.

[٣] سورة هود: ١١١.

[٤] وأما بحسب الحقيقة، فلا ترجيح للأضعف على الأقوى؛ لأن الأقوى مغير للمعنى دون الأضعف.

[٥] لأنه بحسب تقدير المعمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله، وما ذلك إلا ضمير الشأن. وقيل: لا يلزم كون اسمها ضمير الشأن.

[٦] إذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ، فلا بد أن تكون جملة اسمية، وإذا دخلت عليها جاز كونها فعلية أيضاً.

(وَشَذَّ إِعْمَالُهَا) أي: إعمال المفتوحة المخففة (فِي غَيْرِهِ) أي: في غير ضمير الشأن، ولكنه قد حكى بعض أهل اللغة إعمالها في المضمر في السعة نحو قولهم: «أَظُنُّ أَنَّكَ قَائِمٌ» و«أَحْسَبُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ».

وهذه رواية شاذة غير معروفة.

وأما في الضرورة، فجاء في المضمر فقط.

قال الشاعر:

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي ... فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

(وَيَلْزَمُهَا) أي: المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة (مَعَ الْفِعْلِ) أي: الفعل المتصرف، بخلاف غير المتصرف، مثل ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾[١]، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[٢].

(السِّينُ) نحو: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾[٣].

(أَوْ «سَوْفَ») كقول الشاعر:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ ... أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

(أَوْ «قَدْ») نحو: ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رِسَالَاتِ رَبِّهِمْ﴾[٤].

ولزوم هذه الأمور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين «أَنْ» المصدرية الناصبة، وليكون كالعوض من النون المحذوفة.

(أَوْ حَرْفُ النَّفْيِ[٥]) نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾[٦].

وليس لزوم حرف النفي إلا ليكون كالعوض من النون المحذوفة.

---

[١] سورة النجم: ٣٩.

[٢] سورة الأعراف: ١٨٥.

[٣] سورة المزمل: ٢٠.

[٤] سورة الجن: ٢٨.

[٥] نحو: علمت أن لم يقم، ولن يقوم، ولا يقوم، وما قام، وما يقوم.

[٦] سورة طه: ٨٩.

فإنه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية، فإنه يجتمع مع كل منهما.

فالفارق بينهما:

إمّا من حيث المعنى؛ لأنه إن عُنِيَ به الاستقبال، فهي المخففة وإلا فهي المصدرية [١].

وإما من حيث اللفظ؛ لأنه إن كان الفعل المنفي منصوباً؛ فهي المصدرية وإلا فهي المخففة.

[كأن]

(وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ) أي: لإنشائه.

وهي حرف برأسه على الصحيح حملاً على أخواتها، ولأنَّ الأصل عدم التركيب، ومذهب الخليل [٢] أنها مركبة من «الكاف وإنَّ» المكسورة، وأصل «كَأَنَّ زَيْداً الأَسَدُ»: «إِنَّ زَيْداً كَالْأَسَدِ»، قدمت الكاف؛ ليعلم إنشاء التشبيه من أول الأمر، وفتحت الهمزة؛ لأن الكاف في الأصل جارة، وإن خرجت عن حكم الجارة.

والجارة إنما تدخل على المفرد، فراعوا الصورة، وفتحوا الهمزة، وإن كان المعنى على الكسر.

(وَتُخَفَّفُ) أي: «كَأَنَّ» (فَتُلْغَى) عن العمل (عَلَى) الاستعمال (الْأَفْصَحِ) لخروجها عن المشابهة؛ لفوات فتحة الآخر، كقول الشاعر:

وَنَحْرٍ مُشْرِقِ اللَّوْنِ ... كَأَنْ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ

وإن أعملتها قلت: «كَأَنْ ثدييه»، لكنه على الاستعمال الغير الأفصح، لما عرفت.

وإذا لم تعملها لفظاً، ففيها ضمير الشأن مقدر عندهم، كما في أَنْ المخففة. ويجوز أن يقال [٣]: غير مقدر بعدها الضمير، لعدم الداعي إليه، كما كان في أَنْ المخففة.

---

[١] هكذا في النسخ رأيناها، والصواب إن عني به الاستقبال، فهي المصدرية، وإلا فهي المخففة؛ لأن المصدرية تخلص المضارع للاستقبال دون المخففة.

[٢] فهي عنده للتشبيه والتأكيد. في المغني: أنه مذهب الأكثر حتى قيل: إنه كالمجمع عليه.

[٣] وهو الموافق لعبارة المتن هنا حيث قال ههنا: وتخفف فتعمل في ضمير شأن مقدر، وهنا وتخفف فتلغي على الأفصح، ولعبارته في بحث ضمير الشأن حيث قال: وحذفه منصوباً ضعيف إلا مع أن إذا

[لكن]

(وَلَكِنَّ) وهي عند البصريين مفردة.

وقال الكوفيون[١]: وهي مركبة من «لا وإنَّ المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة»، وأصله: «لا كإِنَّ»، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف[٢]، وحذفت الهمزة، فكلمة «لا» تفيد أَنَّ ما بعدها ليس كما قبلها، بل هو مخالف له نفياً وإثباتاً، وكلمة «إِنَّ» تحقق مضمون ما بعدها.

(لِلاسْتِدْرَاكِ) ومعنى الاستدراك: رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم. فإذا قلت: «جَاءَنِي زَيْدٌ»، فكأنه توهم أن عمراً أيضاً جاءك، لما بينهما من الألفة، فرفعت ذلك التوهم بقولك: «لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِيءْ».

(يَتَوَسَّطُ) أي: «لكنَّ» (بَيْنَ كَلامَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ) نفياً وإثباتاً (مَعْنًى) أي: تغايراً معنويّاً[٣].

والضروري هو المعنوي، ولهذا اقتصر عليه.

واللفظي قد يكون النفي صريحاً نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنَّ عَمْراً لَمْ يَجِيءْ».

وقد لا يكون، نحو: «زَيْدٌ حَاضِرٌ لَكِنَّ عَمْراً غَائِبٌ».

(وَتُخَفَّفُ) أي: «لكن» (فَتُلْغَى) عن العمل؛ لخروجها عن المشابهة، وأشبهت العاطفة لفظاً ومعنى، فأجريت مجراها، بخلاف «إنْ، وأنْ» المخففتين، فإنه ليس لهما ما أجريتا عليه.

وفي بعض النسخ: «على الأكثر»، وكأنه إشارة إلى ما جاء عن يونس والأخفش من أنه يجوز إعمالها قياساً على أخواتها المخففة.

وقال الشارح الرضي: «ولا أعرف له شاهداً».

(وَيَجُوزُ مَعَهَا) مشددة ومخففة (الْوَاوُ)، وهي إمّا لعطف الجملة على الجملة، وإمّا اعتراضية.

وجعل الشارح الرضي: الأخير أظهر.

خففت.

[١] في الرضي: ولا يخفى أثر التكلف فيما قالوه، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك، والأصل عدم التركيب، انتهى.

[٢] قال الرضي: فيه نقل الحركة إلى المتحرك.

[٣] يجب أن يكون عين الأول موهماً لنقيض الثاني.

[ليت]

(وَلَيْتَ لِلتَّمَنِّي) أي: لإنشائه، فيدخل:

على الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قَائِمٌ».

وعلى المستحيل نحو: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْماً».

(وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ: لَيْتَ زَيْداً قَائِماً) بنصب المعمولين بناء على أنَّ «ليت» للتمني، فكأنه قيل: أتمنى زيداً قائماً[١]، أي: أتمناه كائناً على صفة القيام[٢].

فالجزآن منصوبان على المفعولين بمعنى «ليت».

وأجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير «كان» ومتمسكها قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَاجِعاً

فالفراء يقول: معناه: «أتمنى أيام الصباح رواجعاً»، والكسائي يقول: أي: «يا ليت أيام الصبى كانت رواجعاً».

فالمحققون: على أن «رواجعاً» منصوب على أنه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف، أي: «ليت أيام الصبى لنا كائنة[٣] حال كونها راجعةً».

[لعل]

(وَلَعَلَّ لِلتَّرَجِّي) أي: لإنشائه. ولا يدخل على المستحيل.

ومعناه: توقع أمر مرجو، أو مخوف، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[٤]، و﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾[٥]، والغالب هو الأول.

(وَشَذَّ الْجَرُّ بِهَا) أي: بكلمة «لعل» كما جاء في اللغة العقيلية[٦]، وأنشد السيرافي في ذلك:

---

[١] وهو متعد إلى مفعولين، كذا في الحواشي الهندية.

[٢] يعني: معنى أتمنى كون زيد ذا قيام تمني حصول صفة القيام له.

[٣] كائنة بدل من «لنا» أشار إلى نيابة الجار والمجرور المحذوف عن عامله، وتحتمل الضمير.

[٤] سورة البقرة: ١٨٩.

[٥] سورة الشورى: ١٧.

[٦] على صيغة التصغير، في القاموس عقيل كزبير أبو قبيلة.

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى ... فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَاكَ مُجِيبُ
فَقُلْتُ أُدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ دَعْوَةً ... لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وأجيب عنه: بأنه يحتمل أن يكون على سبيل الحكاية، كذا قال المصنف في شرحه، يعني: أنه وقع مجروراً في موضع آخر، فالشاعر حكاه على ما كان عليه، أو كان اشتهر ذلك الرجل بأبي المغوار بالياء.

فيجب أن يحكى في الأحوال الثلاث بالياء.

ولعل مراد المصنف بما ذكر من التأويل: أن هذا البيت يحتمل ألا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة، وإلا فلا حاجة إلى التأويل بعد ما جزم فيه بوجود الجر بهما[1]، وحكم بشذوذه.

[الحروف العاطفة]

(**الْحُرُوفُ الْعَاطِفَةُ**) العطف في اللغة: الإمالة.

ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف إلى المعطوف عليه سميت عاطفة.

(وَهِيَ: «**الْوَاوُ، وَالْفَاءُ، وَثُمَّ، وَحَتَّى، وَأَوْ، وَإِمَّا**») بكسر الهمزة (وَ«**أَمْ، وَلاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ**»).

وعد بعضهم «أي» المفسرة منها.

وعند الأكثرين: أنّ ما بعدها عطف بيان لما قبلها، كما ذهب بعض آخر إلى أن «بل»[2] التي بعدها مفرد، نحو: «**جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو**» ليست منها؛ لأن ما بعدها بدل غلط مما قبلها.

وبدل الغلط بدونها غير فصيح. وأما معها، ففصيح مطرد في كلامهم؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط.

---

[1] الجزم بوجود الجر لبعد هذا التأويل، والحاجة إلى التأويل لئلا يقال: بجر «لعل» للإشكال فيه مع أنه لا سند له إلا هذا البيت الواقع من عقيلي.

[2] قال العصام: ما هو المثبت في الكتب أن بعض النحاة ذهب إليه أما أنهم بعض آخر فلم نعثر عليه.

(فَالْأَرْبَعَةُ الْأُوَلُ[١] لِلْجَمْعِ[٢]) أي: جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد، وهو أعم من أن يكون مطلقاً[٣] أو مع ترتيب.

ومراد النحاة بالجمع ههنا: ألا يكون لأحد الشيئين أو الأشياء كما كانت «أو وأمّا»، وليس المراد اجتماع المعطوف[٤] والمعطوف عليه في الفعل في زمان أو مكان. فقولك: «جَاءَنِي زَيْدٌ، وَعَمْرٌو، أَوْ فَعَمْرٌو، أَوْ ثُمَّ عَمْرٌو»، أي: حصل الفعل من كليهما، لا من أحدهما دون الآخر.

(فَالْوَاوُ لِلْجَمْعِ مُطْلَقاً لاَ تَرْتِيبَ فِيهَا) فقوله: «لا ترتيب فيها» بيان لإطلاقها، أي: لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه؛ بمعنى أنه لا يفهم هذا الترتيب منها وجوداً وعدماً.

(وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ) أي: للجمع مع الترتيب بغير مهلة[٥].

(وَ«ثُمَّ» مِثْلُهَا) أي: مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة (بِمُهْلَةٍ[٦]).

(وَ«حَتَّى» مِثْلُهَا) أي: مثل «ثمّ» في الترتيب بمهلة، غير أن المهلة في حتى أقل منها في «ثم»، فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين «ثم» المفيدة للمهلة.

---

[١] فالفاء للتفسير، أي: الحروف العشرة بعد اشتراكها في التشريك ثلاثة أقسام بالحصول الحكمي:
قسم يثبت به الحكم للتابع والمتبوع جميعاً، وهي الأربعة الأول.
وقسم يثبت به الحكم لأحدهما لا بعينه وهو أو وإما.
وقسم يثبت به الحكم لأحدهما بعينه، وهو لا وبل ولكن.
ثم إن آحاد كل قسم تقترن باختصاص كل منهما بمعنى لا يوجد في الآخر.

[٢] فالمعنى لإفادة الجمع؛ لأن موضوعها الجمع؛ لأنه ليس إلا موضوع الواو، وجزء من موضوعات البواقي.

[٣] أي: لا يفهم منه الترتيب، أو يفهم منه الترتيب، فالأربعة للتشريك في مطلق الجمع، والواو للجمع المطلق.

[٤] ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة لاستواء الجميع في ذلك. وقوله: في الفعل الأولى فيه أي: في الحكم ليشمل زيد وعمر إنسانان.

[٥] أي: بشرط عدم المهلة، فإنه المتبادر عند الإطلاق؛ لأنه الكامل، فلا حاجة إلى التصريح.

[٦] اعلم أن الفاء وثم قد يصلحان لتركيب واحد بأن يكون المعطوف أمراً ممتداً كان انتهاؤه متراخياً عن المعطوف عليه، وابتداؤه عقيبه بلا مهملة، فلك أن تعطف بالفاء نظراً إلى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه، وأن تعطف بـ«ثم» نظراً إلى بعد انتهائه وتراخيه عنه.

(وَمَعْطُوفُهَا) أي: المعطوف بـ«حتى» بحسب ما اقتضاه وضعها[١] (جُزْءٌ) قوي أو ضعيف من حيث إنَّه قويّ[٢] أو ضعيف. (مِنْ مَتْبُوعِهِ) أي: متبوع معطوفها (لِيُفِيدَ) أي: العطف بها (قُوَّةً) في المعطوف (أَوْ ضَعْفاً فِيهِ) أي: ليدل عليهما[٣] حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل، فصار كأنه غيره، فصلح لِأَنْ تجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل، ودلّ انتهاء الفعل[٤] إليه على مشموله جميع أجزاء الكل، نحو: «مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ»، و«قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ».

والفرق بين «ثمّ» و«حتى» بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة، من وجهين[٥]:

أحدهما: اشتراط كون المعطوف بـ«حتى» جزءاً من متبوعه، ولا يشترط ذلك في «ثم».

وثانيهما: أن المهلة المعتبرة في «ثم» إنما هي بحسب الخارج نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ ثُمَّ عَمْرٌو» وفي «حتى» بحسب الذهن، فإن المناسب بحسب الذهن أن يتعلق الموت أوَّلاً بغير الأنبياء، ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء؛ إن كان موت الأنبياء بحسب الخارج في أثناء سائر الناس، وهكذا المناسب في الذهن تقدم قدوم رُكبان الحاجّ على رجالتهم[٦]، وإن كان في بعض الأوقات على عكس ذلك، ومع هذا يصح أن يقال: «قَدِمَ الْحَاجُّ حَتَّى الْمُشَاةُ».

واعلم أن الانتهاء بالجزء الأقوى أو الأضعف، كما يفيد عموم الفعل جميع أجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الأخير يفيد ذلك العموم، كقولك: «نِمْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى الصَّبَاحِ»، فإنه يفيد شمول النوم لجميع أجزاء الليلة، ولذلك استعملت «حتى» الجارة في المعنيين جميعاً، إلا أنه لم يأت في العاطفة ما يلاقي الجزء الأخير، فإن

---

[١] فإنها موضوعة للتدريج الذهني.

[٢] قيد بذلك ليترتب عليه قوله: ليفيد قوة أو ضعفاً، فإن ليفيد متعلق بمفهوم الكلام، فكأنه قال: يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد إلى آخره.

[٣] أي: ليس المراد بالإفادة في الخارج في الذهن.

[٤] فيصير معنى الكلام نصّاً في الشمول، بخلاف ما إذا لم يذكر حتى نحو: قدم الحجاج.

[٥] بل من ثلاثة أوجه، ثالثها: ما تقدم من أن المهملة في «حتى» أقل.

[٦] الراجل خلاف الفارس، والجمع رجل نحو: صاحب وصحب ورجال ورجالة، كذا في الصحاح، والمشاة جمع ماشٍ.

أصل «حتى» أن تكون جارة؛ لكثرة استعمالها، فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة، وإذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها في معنييها جميعاً؛ ليبقى للأصل على الفرع مزية، وإنما استعملوها في أظهر معنييها، وهو كون مدخولها جزءاً؛ لأن اتحاد الأجزاء في تعلق الحكم أعرف في العقل، وأكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين.

هكذا في بعض الشروح، ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءاً من متبوعه، وعدم الحاجة إلا أن يقال: الجزء أعم من أن يكون حقيقةً أو حكماً، ليشتمل المجاور أيضاً، كما وقع في بعض الحواشي.

(وَ«أَوْ، وَإِمَّا، وَأَمْ») كل من هذه الحروف الثلاثة (لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ [١]) أي: للدلالة على أحد الأمرين أو الأمور حال كون ذلك الأحد (مُبْهَماً) أي: غير معين عند المتكلم [٢].

ولا يتوهم أن «أو» في مثل قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ [٣] لكل من الأمرين [٤]؛ لأنها مستعملة لأحد الأمرين على ما هو الأصل فيها، والعموم مستفاد من وقوع الأحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة «أو».

(وَأَمِ الْمُتَّصِلَةُ [٥] لَازِمَةٌ لِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ) أي غير مستعملة [٦] بدونها (يَلِيهَا) أي:

---

[١] اكتفى المصنف في هذا المقام بأقل ما لا بد منه فلم يقل: أو الأمور، وله غير نظير في هذا الكتاب قال: الكلام ما تضمن كلمتين، وإذا تنازع الفعلان.

[٢] بناء على أن الألفاظ لإفادة ما في الأذهان.
قال العصام: هذا في «أو» للشك. أما «لو» للتفصيل كما في التقسيمات، و«أو» للإبهام، فهو لمعين عند المتكلم، إلا أن يقال: إنه أراد بيان المعنى المشترك بين الثلاثة ومعنى التفصيل والإبهام لا يجري في «أم». وبهذا اندفع أنها في: ﴿وَلاَ تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾ (الإنسان: ٢٤) لكلا الأمرين؛ لأنه لو سلم، فالكلام في المعنى المشترك بين الثلاثة، وهذا غير جار في أم وأما ما أجاب به عنه، فلا يدفع الاشتباه؛ لأنه وإن كان أو فيه لأحد الأمرين مبهماً والعموم لزم من دخول النفي على أحد الأمرين مبهماً، لكنه ليس لأحد الأمرين مبهماً عند المتكلم.

[٣] سورة الإنسان: ٢٤.

[٤] إذ لا يجوز أن يراد لا تطع واحداً منهما، وأطع الآخر بقرينة الإثم والكفر.

[٥] أراد أن يبين الفرق بين الثلاثة وبدأ من القريب.

[٦] يعني: أن اللازم بالمعنى اللغوي، وليس بالمعنى المصطلح بين أرباب المعقول المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشيء حتى يرد أن الصواب، وأم المتصلة ملزومة لهمزة الاستفهام؛ لأنه حيث استعملت أم المتصلة استعملت دون العكس.

يذكر بعدها بلا فاصلة (أَحَدُ الْمُسْتَوِيَيْنِ[1]) والمستوى (الآخَرُ) يلي (الْهَمْزَةُ) أي: همزة الاستفهام (بَعْدَ ثُبُوتِ أَحَدِهِمَا) أي: أحد المستويين عند المتكلم[2] (لِطَلَبِ التَّعْيِينِ) من المخاطب.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين والآخر الهمزة بعد ثبوت أحدهما لطلب التعيين (لَمْ يَجُزْ) تركيب (أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟)، فإن المستويين فيه «زيد وعمرو» وأحدهما وإن ولي «أم» ولكن الآخر لم يلِ الهمزة، هذا ما اختاره المصنف. والمنقول عن سيبويه: إن هذا جائز حسن فصيح، و«أَزَيْداً رَأَيْتَ أَمْ عَمْراً؟» أحسن وأفصح، وحينئذ يكون تركيب «أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً؟» حسناً وفصيحاً، وإن لم يكن أحسن وأفصح.

وفي الترجمة الشريفية الشريفية: أنه وجد في بعض نسخ الكافية المقروءة على المصنف، وعليه خطه هكذا: «يليها أحد المستويين والآخر الهمزة على الأفصح، ومن ثم ضعف: «أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً»».

ولا يخفى أن الحكم بضعفه لتنزيله عن مرتبة الأفصحية إلى الفصيحية غير مناسب؛ لأن ما كان حسناً فصيحاً لا يُعَدُّ ضعيفاً[3].

وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو عن اضطراب، والحق ما نقل عن سيبويه.

(وَ) أيضاً (مِنْ ثَمَّ) أي: من أجل ما ذكر بعينه (كَانَ جَوَابُهَا) أي: جواب أم المتصلة (بِالتَّعْيِينِ) أي: بتعيين أحد الأمرين؛ لأن السؤال عنه (دُونَ «نَعَمْ، أَوْ لاَ»)؛ لأنهما لا يفيدان التعيين[4]، بخلاف «أو وإمَّا» مع الهمزة، كما إذا قلت: «أَجَاءَكَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو؟» أو «أَجَاءَكَ إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو؟»، فإنه لا يصح جوابهما بـ«لا و نعم»؛ لأن المقصود[5] بالسؤال أن أحدهما لا على التعيين جاءك أو لا.

---

[1] والآخر الهمزة ليكون أم مع الهمزة بتأويل أي: والمفرد أن بعدهما بتأويل المضاف إليه لأي نحو: أزيد عندك أم عمرو؟ أي: أيهما عندك؟ وأفي الدار زيد أم في السوق؟ أي: في أي الموضعين.

[2] نبه بقوله: عند المتكلم على أن المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم، وربما بما يتوهم أن الأقرب أن يراد الاستواء في الإعراب أو الإسناد ولا يستقيم؛ لأنه ينتقض بمثل: أقام زيد أم قام عمرو.

[3] لا كلام في عدم عده ضعيفاً مطلقاً ما في عدم عده ضعيفاً بالإضافة إلى الأفصح فنظر.

[4] لأن نعم لتقرير ما سبق، ولا لرده وما سبق ههنا ثبوت أحدهما غير معين، فلا يستفاد منه التعيين.

[5] فالسؤال عن أصل النسبة، فيصح الجواب بنعم ولا، لدلالتهما على ثبوت النسبة أو نفيها.

وقد يجاب بنفي كليهما؛ لاحتمال الخطأ في اعتقاد المتكلم بوجود أحدهما.

فالمشار إليه[١] بـ«ثم» في الموضعين أمر واحد، لكنه لما كان مشتملاً على شرطين[٢] لصحة وقوع أم المتصلة، فرّع عليه باعتبار كل واحد منهما حكماً آخر، وجعلها إشارة في كل موضع إلى شرط آخر لا يخلو عن سماجة[٣]، ولو اقتصر على قوله: «ومن ثم لم يجز» في أول الكلام، وعطف قوله: «كان جوابها بالتعيين» على قوله: «لم يجز»، وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر، لكان أخصر وأحسن[٤]، كما لا يخفى.

(وَ«أَمْ» **الْمُنْقَطِعَةُ كَـ«بَلْ»**) في الإضراب عن الأول[٥] (وَ) مثل (**الْهَمْزَةِ**) للشك في الثاني[٦]، والواقع قبلها إما خبر (**مِثْلُ**) قولك: (**إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءٌ؟**) أي: إنَّ القطيعة[٧] التي أراها لإبل، وهي جملة خبرية، فلما علمت أنها ليست بـ«إبل» أعرضت عن هذه الإخبار، ثم شككت في أنها شاء، أو شيء آخر، فاستفهمت عنها بقولك: «أم شاء؟» أي: بل أهي شاء؟ وإما استفهام كما تقول: «أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» أي: بل أعمرو، حين يقصد الإضراب عن الاستفهام الأول بالاستفهام الثاني.

(وَ«إِمَّا» **قَبْلَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لاَزِمَةٌ مَعَ «إِمَّا»**) أي: غير مستعملة[٨] إلا معها، يعني:

---

[١] تفريع على تفسير ثم في الموضعين بمعنى واحد.

[٢] أحدهما: أن يكون ما يليها أحد المستويين، والآخر الهمزة، والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور.
والثاني: لطلب التعيين، والمفرع عليه كان جواباً بالتعيين.

[٣] لأن المذكور سابقاً حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما استقلالاً، وفيه رد على الفاضل الهندي، لكن فيه أن إعادة اسم الإشارة يقتضي أن يكون المشار إليه بالثاني غير الأول دفعاً للتكرار.

[٤] لكن ما ذكره المصنف أظهر لعدم الاحتمال فيه على جعل كل واحد منهما إشارة إلى شرط.

[٥] سواء كان لتدارك الغلط كما في مثال المتن أو لمجرد الانتقال من كلام إلى كلام، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (يونس:٣٨)، فلا يليها إلا الجملة: إما ظاهرة الجزأين نحو: أزيد عندك أم عمرو عندك؟ أو مقدرة أحدهما كما في مثال المتن.

[٦] هذا بالنظر إلى أصل المعنى؛ لأن الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجيء للإنكار نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ (يونس:٣٨). وقد تجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا﴾ (الزخرف:٥٢)، ونحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (الرعد:١٦).

[٧] هي الطائفة من البقر والغنم، والجمع أقاطيع على غير قياس، كأنهم جمعوا قطيعاً، كذا في الصحاح.

[٨] إما العاطفة إلا مع إما قبل المعطوف أفاد أن اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال.

إذا عطف شيء على آخر بـ«إما» يلزم أن يصدر المعطوف عليه أوّلاً بـ«إما» ثم عطف عليه المعطوف بـ«إما» نحو: «جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو»؛ ليعلم من أول الأمر أن الكلام مبني على الشك، (جَائِزَةٌ مَعَ «أَوْ») يعني: إذا عطف شيء على آخر بـ«أو» يجوز أن يصدر[1] المعطوف عليه بـ«إما» نحو: «جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو»، لكن لا يجب نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو».

وذهب بعض النحاة إلى أن «إما» ليست من الحروف العاطفة، وإلا لم تقع قبل المعطوف عليه، وأيضاً يدخل عليها الواو العاطفة، فلو كانت هي أيضاً للعطف يلزم إيراد عاطفين معاً، ويكون أحدهما لغواً.

والجواب عن الأول: أن «إما» السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف، بل للتنبيه على الشك في أول الكلام، كما عرفت.

وعن الثاني: أن الواو الداخلة على «إما» الثانية[2] لعطفها على «إما» الأولى، و«إما» الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد «إما» الأولى، فلكل منهما فائدة أخرى، فلا لغو.

(وَ«لاَ، وَبَلْ، وَلَكِنْ») هذه الحروف الثلاثة (لِأَحَدِهِمَا مُعَيَّناً) أي: لنسبة الحكم إلى أحد من الأمرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين، فكلمة «لا» لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف، فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف[3]، نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو» فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو.

وكلمة «بل» بعد الإثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه إلى المعطوف نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو» أي: بل جاءني عمرو، فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس «لا».

---

[1] فمعنى الكلام أحد الشيئين. وأما مع أو، فإن تقدم إما فهو كذلك، وإن لم يتقدم جاز أن يعرض للمتكلم الشك أو الإبهام بعد ذلك المعطوف عليه.

[2] هذا من مخترعات الشارح أخذه من قول الأندلسي حيث قال: العاطفة كلتاهما، والواو لعطف إحداهما على الأخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الأولى. ويتجه على الشارح أنه لما لم يكن إما الأولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف والمعطوف عليه في حكم التركيب، والمشهور أن الواو زائدة لتأكيد العطف، ورفع الالتباس بغير العاطف حتى قيل: إلزامها فيها دون لكن للزومها مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن.

[3] بل للمعطوف نفياً على خلاف لكن العاطفة على المنفي، فإن الحكم الثابت لما قبل إلا لا يثبت له بذكر لا حتى يكون لا للمعطوف عليها، بل بذكر لا ينفى عما بعد لا، فيكون لا لما بعدها.

والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه، فكأنه لم يحكم عليه بشيء، لا بالمجيء ولا بعدمه، والإخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق القصد[١]، ولهذا صُرِفَ عنه بكلمة «بل».

وأما كلمة «بل» بعد النفي نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»، ففيه خلاف:

فذهب بعضهم: إلى أن كلمة «بل» لصرف حكم المنفي من المعطوف عليه إلى المعطوف أي: بل ما جاءني عمرو، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه[٢].

وبعضهم: إلى أنها تثبت الحكم المنفي[٣] عن المعطوف عليه للمعطوف، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه أو الحكم منفي عنه.

فمعنى: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو»: بل جاءني عمرو وزيد إما في حكم المسكوت عنه أو المجيء منفي عنه.

(وَلَكِنْ لاَزِمَةٌ لِلنَّفْيِ) أي: غير مستعملة بدونه، فإن كانت لعطف المفرد على المفرد، فهي نقيضة «لا»، فتكون لإيجاب ما انتفى عن الأول، فتكون لازمة لنفي الحكم عن الأول، نحو: «مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو» أي: قام عمرو، وإن كانت في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة «بل» في مجيئها بعد النفي والإثبات، فبعد النفي لإثبات ما بعدها، وبعد الإثبات لنفي ما بعدها نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَجِيءْ، وَمَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو قَدْ جَاءَ»، فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي.

[حروف التنبيه]

(حُرُوفُ التَّنْبِيهِ[٤]: «أَلَا»، وَ«أَمَّا»، وَ«هَا») يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب عن شيء مما يُلقى المتكلم إليه، ولهذا سميت حروف التنبيه، نحو: «أَلَاَ زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«أَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ»، و«هَا زَيْدٌ قَائِمٌ».

---

[١] أي: ذكره لم يكن مهما أو كان خطأ أو عمداً أو سهواً، وليس المراد أنه وقع لا بطريق القصد.

[٢] فهي في النفي والإثبات على طريق واحد.

[٣] كلمة «عن» متعلقة بالمنفي واللام بـ«تثبت»، قالوا: ولذا لا يجوز النصب في ما زيد قائم بل قاعد أو يتعين الرفع.

[٤] الظاهر أن هذه الحروف ليس حروف المعنى، بل أصوات وضعت لغرض التنبيه، فالأليق أن تجعل من قبيل حروف الزيادة.

وتدخل «هَا» خاصة من المفردات على أسماء الإشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الإشارة التي لا يتعين معانيها إلا بها، نحو: «هَذَا، وَهَاتَا، وَهَذَانِ، وَهَاتَانِ، وَهَؤُلاَءِ».

[حروف النداء]

(حُرُوفُ النِّدَاءِ: «يَا» أَعَمُّهَا) استعمالاً؛ لأنها تستعمل لنداء القريب والبعيد.

(وَ«أَيَا» وَ«هَيَا» لِلْبَعِيدِ، وَ«أَيْ») بفتح الهمزة وسكون الياء.

(وَ«الْهَمْزَةُ» لِلْقَرِيبِ) وكأنه أراد بالقريب ما عدا البعيد، فيدخل فيه المتوسط أيضاً. فإن القريب ينقسم إلى قريب متصف بأصل القرب من غير زيادة، وله كلمة «أي»، وإلى: أقرب متصف بزيادة القرب، وله الهمزة، بخلاف البعيد، فإنه لم يذكر له مرتبتان. فالقريب بالمعنى المقابل للأقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب.

[حروف الإيجاب]

(حُرُوفُ الْإِيجَابِ: «نَعَمْ»، وَ«بَلَى»، وَ«إِيْ») بكسر الهمزة وسكون الياء.

(وَ«أَجَلْ»، وَ«جَيْرَ»، وَ«إِنَّ») بكسر الهمزة وفتح النون المشددة.

ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الإيجاب.

(فَ«نَعَمْ» مُقَرِّرَةٌ لِمَا سَبَقَهَا) أي: محققة لمضمونه استفهاماً كان أو خبراً. فهي في جواب: «أَقَامَ زَيْدٌ؟» بمعنى: قام زيد، وفي جواب: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» بمعنى: لم يقم زيد.

و«بلى» في جواب: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ؟» بمعنى: قام زيد.

فمعنى «بلى» في جواب: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾[1]: أنت ربنا، ولو قيل في موضع «بلى» ههنا: «نعم» لكان كفراً، فإن معناه حينئذ: لستَ بربنا.

وقيل: يجوز استعمال «نعم» ههنا بجعلها تصديقاً للإثبات المستفاد من إنكار النفي. وقد اشتهر هذا في العرف. فلو قال أحد: «يَا زَيْدُ أَلَيْسَ لِي عَلَيْكَ أَلْفُ دِرْهَمٍ؟» وقال زيد: «نَعَمْ»، يكون إقرار ويقوم مقام «بلى» لتقرير الإثبات بعد النفي.

(وَ«بَلَى» مُخْتَصَّةٌ بِإِيجَابِ النَّفْيِ) يعني: ينقض النفي المتقدم، ويجعله إيجاباً سواء

---

[1] سورة الأعراف: ١٧٢.

كان ذلك النفي مجرداً عن الاستفهام نحو: «بلى» في جواب من قال: «أَلَمْ يَقُمْ زَيْدٌ» أي: قد قام زيد، أو مقروناً به، فهي إذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام، كقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ [١] أي: بلى أنت ربنا.

وقد جاء على سبيل الشذوذ، لتصديق الإيجاب كما تقول في جواب: «أَقَامَ زَيْدٌ؟»: بلى، أي: قام زيد.

(وَ«إِيْ» إِثْبَاتٌ بَعْدَ الاسْتِفْهَامِ) ولا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام. وذكر بعضهم: أنها تجيء لتصديق الخبر أيضاً. وذكر ابن مالك: أن «إي» بمعنى: «نَعَمْ»، وهذا مخالف لما ذكره المصنف: (وَيَلْزَمُهَا الْقَسَمُ) أي: لا تستعمل إلا مع القسم من غير ذكر فعل القسم، فلا يقال: «إِيْ أَقْسَمْتُ بِرَبِّي»، ولا يكون المقسم به إلا «الرب، والله، ولعمري»، تقول: «إي والله، وإي وربي، وإي لَعَمري».

(وَ«أَجَلْ»، وَ«جَيْرَ») بالكسر والفتح.

(وَ«إِنَّ» تَصْدِيقٌ لِلْمُخْبِرِ) وفي بعض النسخ: تصديق للخبر كقولك: «أَجَلْ، أَوْ جَيْرِ أَوْ إِنَّ» للمخبر «قَدْ أَتَاكَ زَيْدٌ، أَوْ لَمْ يَأْتِكَ»، أي: قد أتى، أو لم يأت.

وجاء «إن» لتصديق الدعاء أيضاً، نحو قول ابن الزبير لمن قال: «لَعَنَ اللهُ نَاقَةً حَمَلَتْنِي إِلَيْكَ»: إِنَّ وَرَاكِبَهَا، أي: «لَعَنَ اللهُ تِلْكَ النَّاقَةَ وَرَاكِبَهَا».

وجاء بعد الاستفهام أيضاً في قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاءٌ ... مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللِّقَاءُ

أي: «نعم اللقاء شفاء للمحب»، فمجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها تصديقاً للمخبر.

[حروف الزيادة]

(حُرُوفُ الزِّيَادَةِ) وإنما سميت هذه الحروف زوائد؛ لأنها قد تقع زائدة، لا أنها لا تقع إلا زائدة.

ومعنى كونها زائدة: أن أصل المعنى بدونها لا يختل، لا أنها لا فائدة لها أصلاً،

---

[١] سورة الأعراف: ١٧٢.

فإن لها فوائد في كلام العرب: إما معنوية وإما لفظية.

فالمعنوية: تأكيد المعنى كما في «من» الاستغراقية، و«الباء» في خبر «ما و ليس».

وأما الفائدة اللفظية: فهي تزيين اللفظ، وكونه بزيادتها أفصح، أو كون الكلمة أو الكلام بسببها مهيئاً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السجع، أو غير ذلك.

ولا يجوز خلوها من الفائدتين معاً، وإلا لعدت عبثاً، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتعالى.

(«إِنْ»، وَ«أَنْ») مخففتين (وَ«مَا»، وَ«لاَ»، وَ«مِنْ»، وَ«الْبَاءُ»، وَ«اللاَّمُ»).

(فَـ«إِنْ») بكسر الهمزة وسكون النون (تُزَادُ مَعَ «مَا» النَّافِيَةِ) كثيراً لتأكيد النفي، نحو: «مَا إِنْ رَأَيْتُ زَيْداً» أي: ما رأيت زيداً.

(وَقَلَّتْ) أي: زيادة «إِنْ» (مَعَ) «ما» (الْمَصْدَرِيَّةِ)[1] نحو: «انْتَظِرْنِي مَا إِنْ جَلَسَ الْقَاضِي»، أي: مدة جلوسه، (وَ) قلت: زيادتها أيضاً مع (لَمَّا) نحو: «لَمَّا إِنْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ».

(وَ«أَنْ») بفتح الهمزة وسكون النون (تُزَادُ مَعَ «لَمَّا») كثيراً نحو: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ﴾[2].

(وَ) تزاد (بَيْنَ «لَوْ» وَالْقَسَمِ) المتقدم عليه، نحو: «وَاللهِ أَنْ لَوْ قَامَ زَيْدٌ قُمْتُ».

(وَقَلَّتْ) زيادتها (مَعَ «الْكَافِ») نحو:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ تُعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ[3]

على تقدير رواية ظبية بالجر.

(وَ«مَا») تزاد (مَعَ «إِذَا») نحو: «إِذَا مَا تَخْرُجُ أَخْرُجُ» بمعنى: إذا تخرجُ أخرجُ.

(وَ) مع («مَتَى») نحو: «مَتَى مَا تَذْهَبْ أَذْهَبْ».

---

[1] وكذا الاسمية نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ﴾ (سورة الأحقاف: ٢٦) وبعد ألا للتنبيه نحو: ألا إن قام زيد.

[2] سورة يوسف: ٩٦.

[3] ويروى إلى وارق السلم. العطو: التناول ورفع الرأس واليدين وظبي عطو مثلثة وكعد: يتطاول إلى الشجر ليتناول منه. والناضر: الشديد الحضرة. والوارقة: الشجرة الخضراء، كل ذلك من القاموس.

(وَ) مع («أَيّ») نحو: ﴿أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾[١].

(وَ) مع (أَيْنَ) نحو: «أَيْنَ مَا تَجْلِسْ أَجْلِسْ».

(وَ) مع (إِنْ) نحو: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً﴾[٢] حال كون تلك المذكورات مع «ما» (شَرْطاً) أي: أدوات شرط.

(وَ) مع (بَعْضِ حُرُوفِ الْجَرِّ) نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[٣]، و﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾[٤]، و﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٥]، و«زَيْدٌ صَدِيقِي كَمَا أَنَّ عَمْراً أَخِي».

(وَقَلَّتْ) زيادة «ما» (مَعَ الْمُضَافِ) نحو: «غَضِبْتُ مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ»، و﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[٦].

وقيل: «ما» فيها كلها نكرة، والمجرور بعدها بدل منها.

(وَلاَ) أي: كلمة «لا» تزاد (مَعَ الْوَاوِ) العاطفة (بَعْدَ النَّفْيِ) لفظاً نحو: «مَا جَاءَنِي زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو»، أو معنى، نحو: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلا الضَّالِّينَ﴾[٧].

(وَ) تزاد (بَعْدَ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ) نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾[٨]، أي: أن تسجد.

(وَقَلَّتْ) زيادة («لاَ» قَبْلَ «أُقْسِمُ») نحو: ﴿لاَ أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[٩]، و﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾[١٠].

والسر في زيادتها التنبيه على جلاء القضية، بحيث تستغني عن القسم، فتبرز لذلك في صورة نفي القسم.

(وَشَذَّتْ) زيادتها (مَعَ الْمُضَافِ) كقوله:

---

[١] سورة الإسراء: ١١٠.

[٢] سورة مريم: ٢٦.

[٣] سورة آل عمران: ١٥٩.

[٤] سورة نوح: ٢٥.

[٥] سورة المؤمنون: ٤٠.

[٦] سورة القصص: ٢٨.

[٧] سورة الفاتحة: ٧.

[٨] سورة الأعراف: ١٢.

[٩] سورة القيامة: ١.

[١٠] سورة البلد: ١.

فِي بِئْرٍ لاَ حَوْرٍ سَرَى، وَمَا شَعَر ....

أي: في بئر حور، والحور: المهلكة جمع حائر أي: هالك من حار أي: هلك.

(وَ«مِنْ»، وَ«الْبَاءُ»، وَ«اللاَّمُ» تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا) مشتملاً على ذكر مواضع زيادتها، فلا حاجة إلى تكرارها.

[حرفا التفسير]

(حَرْفَا التَّفْسِيرِ: «أَيْ»، وَهِيَ لِتَفْسِيرِ كُلِّ مُبْهَمٍ [١] مِنَ الْمُفْرَدِ) نحو: «جَاءَنِي زَيْدٌ أَيْ: أَبُو عَبْدِ اللهِ» (وَالْجُمْلَةِ) كما تقول: «قَطَعَ رِزْقُهُ أَيْ: مَاتَ».

(وَ«أَنْ» وَهِيَ) أي: «أَنْ» (مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي مَعْنَى الْقَوْلِ [٢]) أي: بفعل متقرر في معنى القول تقرر المظروف في الظرف غير منفك عنه، فلا تقع بعد صريح القول، ولا بعد ما ليس في معنى القول.

فهي لا تفسر في الأكثر إلا مفعولاً مقدراً للفظ غير صريح القول مؤدّ معناه نحو قوله تعالى: ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [٣]، فقوله: «أن يا إبراهيم» تفسير لمفعول «ناديناه» المقدر، أي: ناديناه بلفظ هو قولنا: يا إبراهيم، وكذلك قولك: «كَتَبْتُ إِلَيْهِ أَنْ ائتِ» أي: كتبت إليه شيئاً هو «ائت».

فـ«أَنْ» حرف دال على أن «ائت» تفسير للمفعول به المقدر لـ«كتبتُ»، وقوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [٤]، فقوله: «أن اعبدوا الله» تفسير للضمير في «به»، وفي «أمرتَ» معنى القول، وليس تفسيراً لما في قوله: «ما أمرتني»؛ لأنه مفعول لصريح القول. وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى: ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّكَ مَا يُوحَى أَنِ اقْذِفِيهِ﴾ [٥]، فقوله: «أن اقذفيه» تفسير لـ«ما يوحى» الذي هو

---

[١] قال ابن مالك: الغالب فيه أن يكون تفسير الغير ما في معنى القول.

[٢] إشارة إلى توجيه ظرفية المعنى للفظ بأن المعنى ظرف اعتباري يستعار له أداة الظرف، نعم اعتبار للفظ ظرفاً للمعنى هو الشائع حتى قال الهندي: إنه على القلب، لكن جعل القلب قسماً للظرفية للاعتبارات حيث قال: الظرفية اعتبارية أو على القلب. وفيه أن ظرفية اللفظ للمعنى أيضاً اعتبارية.

[٣] سورة الصافات: ١٠٤.

[٤] سورة المائدة: ١١٧.

[٥] سورة طه: ٣٨-٣٩.

المفعول الظاهر لـ«أوحينا».

[حروف المصدر]

(حُرُوفُ الْمَصْدَرِ: «مَا»، وَ«أَنْ») المفتوحة المخففة (وَ«أَنَّ») المفتوحة المشددة.

(فَالْأَوَّلَانِ) أي: «مَا، وأَنْ» المفتوحة المخففة (لِلْفِعْلِيَّةِ) أي: للجملة الفعلية، أي: تدخلان على الجملة الفعلية، فتجعلانها في تأويل المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ضَاقَتْ عَلَيْهِمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[1]، أي: برُحبها -بضم الراء- وهو السعة، ونحو قولك: «أَعْجَبَنِي أَنْ خَرَجْتَ» أي: خروجك، واختصاص «ما» المصدرية بالفعلية إنما هو عند سيبويه، وجوَّز غيره بعدها الاسمية.

قال الشارح الرضي: وهو الحق وإن كان قليلاً، كما وقع في نهج البلاغة، «بَقَوْا في الدنيا ما الدنيا باقية».

(وَأَنَّ) المفتوحة المشددة (لِلاسْمِيَّةِ) أي: للجملة الاسمية خاصة، إلا إذا كفت بـ«ما»، فيجوز بعدها الاسمية والفعلية.

ومعنى كونها للاسمية أنها تعمل في جزأيها، وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها، نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامك، أو ما في معناه نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّ زَيْداً أَخُوكَ» أي: أخوّة زيد، فإن تعذر قدرت الكون، نحو: «أَعْجَبَنِي أَنَّ هَذَا زَيْدٌ» أي: كونه زيداً.

[حروف التحضيض]

(حُرُوفُ التَّحْضِيضِ: «هَلاَّ»، وَ«أَلاَّ») مشددتين (وَ«لَوْلاَ»، وَ«لَوْمَا» لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ) لدلالتها على أحد أنواع الكلام، فتصدر ليدلّ من أول الأمر على أن الكلام من ذلك النوع.

(وَيَلْزَمُهَا الْفِعْلَ) وفي بعض النسخ: «وتلزم الفعل» (لَفْظاً) نحو: «هَلاَّ ضَرَبْتَ زَيْداً، وَهَلاَّ تَضْرِبُ زَيْداً» (أَوْ تَقْدِيراً) نحو: «هَلاَّ زَيْداً ضَرَبْتَهُ[2]، وَهَلَّا زَيْداً تَضْرِبُهُ».

---

[1] سورة التوبة: ١١٨.

[2] قال الرضي: إذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف، فنحو: هلا يوم الجمعة زرتني يوم الجمعة فيه منصوب بزرتني.

فمعناها: إذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل.

ومعناها في المضارع: الحضّ على الفعل، والطلب له.

فهي في المضارع بمعنى الأمر.

ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيراً في لوم المخاطب على أنه ترك في الماضي شيئًا يمكن تداركه في المستقبل، فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات.

[حرف التوقع]

(حَرْفُ التَّوَقُّعِ وَالتَّقْرِيبِ: «قَدْ») سمي بهما لمجيئه لهما.

فإن هذا الحرف إذا دخل على الماضي أو المضارع، فلا بد فيها من معنى التحقيق، ثم أنه يضاف في بعض المواضع إلى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع، أي: يكون مصدره متوقعاً للمخاطب واقعاً عن قريب، كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير: «قد ركب الأمير» أي: حصل عن قريب ما كانت تتوقعه.

ومنه قول المؤذن: «قَدْ قَامَتِ الصَّلاَةُ»، ففيها إذن ثلاثة معان مجتمعة: التحقيق، والتوقع، والتقريب.

وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع، كما تقول: «قَدْ رَكِبُ زَيْدٌ» لمن لم يتوقع ركوبه.

(وَهِيَ فِي الْمُضَارِعِ) المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس (لِلتَّقْلِيلِ) أي: يضاف إلى التحقيق في الأغلب التقليل، نحو: «إِنَّ الْكَذُوبَ قَدْ يَصْدُقُ».

وقد تستعمل للتحقيق مجرداً عن معنى التقليل، نحو: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾[1].

ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم، نحو: «قَدْ -وَاللهِ- أَحْسَنْتَ»، و«قَدْ لَعَمْرِي بِتُّ سَاهِراً».

---

[1] سورة البقرة: ١٤٤.

حَرْفَا الاسْتِفْهَامِ: «الْهَمْزَةُ»، وَ«هَلْ». لَهُمَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَتَدْخُلَانِ عَلَى الاسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ.

(**تَقُولُ**) في الاسمية («**أَزَيْدٌ قَائِمٌ؟**» وَ)، في الفعلية («**أَقَامَ زَيْدٌ؟**» **وَكَذَلِكَ** «**هَلْ**»)

تقول فيهما: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟ وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ؟»، إلا أَنَّ الهمزة تدخل على كل اسمية، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً، بخلاف «هل»، فإنها لا تدخل على اسمية خبرها فعل، نحو: «هَلْ زَيْدٌ قَامَ؟» إلا على شذوذ، وذلك لأن أصلها أن تكون بمعنى «قد»، كما جاءت على الأصل في قوله تعالى: ﴿**هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ**﴾ [١] أي: قد أتى، فلما كان أصلها «قد»، وهي من لوازم الأفعال، فإن رأت فعلاً في حيزها تذكرت عهوداً بالحمى وحنّت إلى الألف المألوف وعانقته، وإن لم تره في حيزها تسلت عنه ذاهلة.

(وَ«**الْهَمْزَةُ**» **أَعَمُّ تَصَرُّفاً**) أي: التصرف فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالاتها أكثر من التصرف في «هل».

(**تَقُولُ**: «**أَزَيْداً ضَرَبْتَ؟**») بإدخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل، بخلاف: «هَلْ زَيْداً ضَرَبْتَ؟» لما عرفت.

(وَ) تقول: («**أَتَضْرِبُ زَيْداً وَهُوَ أَخُوكَ؟**») باستعمال الهمزة لإثبات ما دخلت عليه على وجه الإنكار دون «هَلْ تَضْرِبُ زَيْداً؟»؛ لأن المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة؛ لأن أصله: «أَتَرْضَى بِضَرْبِكَ زَيْداً؟ وهو غير مستحسن منك»، و«هل» ضعيفة في الاستفهام، فلا يحذف فعلها، بخلاف الهمزة، فإنها قوية فيه.

(وَ) تقول: («**أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟**») بجعل الهمزة معادلة لـ«أم» المتصلة، فإنه لما قصد الاستفهام عن أحد الأمرين تعدد المستفهم عنه، فاستعمال الهمزة التي هي الأصل في باب الاستفهام، والأقوى فيه أنسب وأليق.

وتقع «هل» مع «أم» المنقطعة؛ لأن المستفهم عنه في صورة «أم» المنقطعة لم يتعدد؛ لأنها للإضراب عن السؤال الأول، واستئناف سؤال آخر بـ«أم» المقدرة بالهمزة،

---

[١] سورة الإنسان: ١.

فإن قولك: «هَلْ زَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» في تقدير: «بل أعندك عمرو؟».

(وَ) تقول: (﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ﴾[١]، وَ﴿أَفَمَنْ كَانَ﴾[٢]، وَ﴿أَوَمَنْ كَانَ﴾[٣]) بإدخال الهمزة على ثم، والفاء، والواو من الحروف العاطفة، (بِخِلاَفِ «هَلْ»)، لكونها فرع الهمزة، فلا تتصرف تصرفها.

[حروف الشرط]

(حُرُوفُ الشَّرْطِ: «إِنْ»، وَ«لَوْ»، وَ«أَمَّا». لَهَا صَدْرُ الْكَلاَمِ. فَـ«إِنْ»: لِلاسْتِقْبَالِ، وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْمَاضِي، وَ«لَوْ» عَكْسُهُ)

وفي بعض النسخ: «فإن للاستقبال ولو للماضي».

ومعناه: أَنَّ «إِنْ» للاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي نحو: «إِنْ تُكْرِمْنِي أُكْرِمْكَ» و«إِنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ».

فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الأول، يعني: «إن وقع منك إكرامي في الاستقبال وقع مني أيضاً إكرامك فيه».

وكذلك «لو» للمضي على أيهما دخلت نحو: «لَوْ ضَرَبْتَ ضَرَبْتُ، وَلَوْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ» بمعنى واحد، أي: «لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك أيضاً فيه».

وقد يستعمل «لو» كـ«إِنْ» في المستقبل نحو قوله تعالى: ﴿وَلَأَمَةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾[٤].

واعلم أن المشهور أن «لو» لانتفاء الثاني[٥] لانتفاء الأول، وهذا لازم معناه، فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي، لحصول أمر آخر مقدر فيه، وما كان

---

[١] يونس:٥١.

[٢] هود: ٨.

[٣] الأنعام: ١٢٢.

[٤] سورة البقرة: ٢٢١.

[٥] ذهب المحقق التفتازاني إلى أن «لو» موضوعة لذلك، فكأنه خالفه ليكون أدوات الشرط على نحو واحد في الوضع.

حصوله مقدراً في الماضي[١] كان منتفياً فيه قطعاً، فيلزم لأجل انتفائه انتفاء ما علق به[٢] أيضاً.

فإذا قلت مثلاً: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» فقد علقت حصول الإكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه، فيلزم انتفاؤهما معاً وكون انتفاء الإكرام مسبباً لانتفاء المجيء في زعم المتكلم، واستعمال «لو» بهذا المعنى هو الكثير المتعارف.

وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للأول مع انتفاء اللازم، ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا﴾[٣]، فإن «لو» ههنا تدل على لزوم الفساد، لتعدد الآلهة، وعلى أن الفساد منتفٍ، فيعلم من ذلك انتفاء التعدد، ومن هذا الاستعمال[٤] توهم المصنف أن «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، وخطّأ عكسه المشهور، ولم يدر أن ما ذكره معنى يقصد إليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول، وأن المعنى المشهور بيان سببية أحد انتفاأين معلومين للآخر بحسب الواقع، فلا يتصور هناك استدلال، فإنك إذا قلت: «لَوْ جِئْتَنِي لَأَكْرَمْتُكَ» لم تقصد أن تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الإكرام كيف؟ وكلا الانتفاأين معلوم له بل قصدت إعلامه بأن انتفاء الإكرام مستند إلى انتفاء المجيء.

ولها استعمال ثالث، وهو أن يقصد بيان استمرار شيء، فيربط ذلك الشيء بأبعد النقيضين عنه كقولك: «لَوْ أَهَانَنِي لَأَكْرَمْتُهُ» لبيان استمرار وجود الإكرام، فإنه إذا استلزم الإهانة الإكرام فكيف لا يستلزم الإكرامُ الإكرامَ؟

(وَتَلْزَمَانِ) أي: «إن»، و«لو» (الْفِعْلَ لَفْظاً) كما مر في الأمثلة (أَوْ تَقْدِيراً) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٥]، و﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾[٦]، أي: «وإن

---

[١] فيه أن التقدير لا ينافي الوجود، بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله.

[٢] هذا إذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم، أو يكون سبباً له وكلاهما ممنوعان.

[٣] سورة الأنبياء: ٢٢.

[٤] قد صرح المصنف سبب تخطئتهم فقال: الشرط سبب، والجزاء مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب، فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه. ووافقه الرضي في الدعوى، وزيف الدليل بأن الشرط لا ينحصر في السبب. واستدل على دعواه بأن الشرط ملزوم، والجزاء لازم، واللازم قد يكون أعم، فلا يلزم من انتفائه انتفاؤه.

[٥] سورة التوبة: ٦.

[٦] سورة الإسراء: ١٠٠.

استجارك أحدٌ»، و«لو تملكون أنتم»، فـ«أحد وأنتم» مرفوعان بأنهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر.

أما «أحدٌ» فظاهر.

وأما «أنتم» فلأنه كان ضميراً متصلاً مستتراً، فلما حذف الفعل صار منفصلاً بارزاً، وليس تأكيداً لفاعل الفعل المحذوف؛ لأن حذف الفعل والفاعل أبعد من حذف الفعل وحده.

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: من أجل بعدهما (قِيلَ) بعد («لَوْ») المحذوف فعلها: («أَنَّكَ» بِالْفَتْحِ) لا بالكسر (لِأَنَّهُ) أي: أنّ مع معموليه (فَاعِلٌ) للفعل المقدر بعد «لو»، والصالح للفاعلية هو «أن» المفتوحة لا المكسورة.

(وَ) قيل: («انْطَلَقْتَ» بِالْفِعْلِ) أي: بصيغة الفعل (مَوْضِعَ «مُنْطَلِقٍ») أي: في موضع يليق أن يقع فيه منطلق؛ لأن الأصل في خبر أَنَّ هو الإفراد (لِيَكُونَ) الفعل المذكور موضع اسم الفاعل (كَالْعِوَضِ) عن الفعل المحذوف، فيقال: «لَوْ أَنَّكَ انْطَلَقْتُ»، ولا يقال: «لَوْ أَنَّكَ مُنْطَلِقٌ»، وإنما قال: «كالعوض»؛ لأن الفعل المقدر لا بد له من مفسر، و«أَنَّ» لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت تدل على معنى «ثبت» المقدر ههنا، فهو عوض عنه من حيث المعنى، والفعل الواقع خبراً عوض عنه من حيث اللفظ، فليس شيء منهما عوضاً حقيقيّاً عن الفعل المقدر، بل كالعوض.

وهذا إذا كان الخبر مشتقّاً يمكن اشتقاق الفعل من مصدره (وَإِنْ كَانَ جَامِداً) لا يمكن اشتقاق الفعل منه (جَازَ) وقوع ذلك الاسم الجامد خبراً (لِتَعَذُّرِهِ) أي: تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾[١]، فإن «الأقلام» ليس مشتقّاً ليوضع فعله في موضعه.

(وَإِذَا تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ) أي: في أول زمان التكلم بالكلام، فيصح ترك «في» لكونه ظرف زمان. واحترز به عن توسط القسم بتقدير غير الشرط (عَلَى الشَّرْطِ) متعلق بـ«تقدم» (لَزِمَهُ الْمَاضِي) أي: لزم القسم أن يكون الشرط الواقع بعده ماضياً (لَفْظاً أَوْ مَعْنًى) ليكون على وجه لا تعمل فيه أدوات الشرط (فَيُطَابِقُ) أي: الشرطُ الجوابَ حيث يبطل عمل أدوات الشرط (فِيهِ) أي: في الجواب.

---

[١] سورة لقمان: ٢٧.

(وَكَانَ الْجَوَابُ لِلْقَسَمِ) فقط (لَفْظاً) لا للقسم والشرط جميعاً، لأنه يلزم أن يكون مجزوماً وغير مجزوم، وهو محال.

وأما معنى فهو جواب للقسم؛ لكون اليمين عليه، والشرط أيضاً، لكونه مشروطاً بالشرط (مِثْلُ: «وَاللهِ إِنْ أَتَيْتَنِي») مثال للماضي لفظاً (أَوْ لَمْ تَأْتِنِي) مثال للماضي معنى («لَأُكْرِمُنَّكَ»).

(وَإِنْ تَوَسَّطَ) أي: القسم بين أجزاء الكلام (بِتَقْدِيمِ الشَّرْطِ عَلَيْهِ أَوْ غَيْرِهِ) أي: تقديم غير الشرط (جَازَ أَنْ يُعْتَبَرَ) القسم ويلغى الشرط (وَأَنْ يُلْغَى) القسم ويعتبر الشرط.

ويحتمل أن يكون المعنى: «جاز أن يعتبر الشرط ويلغى القسم، وأن يلغى الشرط ويعتبر القسم» (كَقَوْلِكَ: «أَنَا -وَاللهِ- إِنْ أَتَيْتَنِي آتِكَ) فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم غير الشرط، وجواز إلغاء القسم، فيكون باعتبار التقديم والجواز، كليهما نشراً على غير ترتيب اللف.

وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط، فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف، وباعتبار جوازه اعتبار الشرط على ترتيبه (وَ«إِنْ أَتَيْتَنِي وَاللهِ لَآتِيَنَّكَ»).

وإنما أورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الأول إشارة إلى اشتراط المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطة؛ كاشتراطه على تقدير التقدم.

فعلى المعنى الأول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم، فهو باعتبارهما جميعاً نشر على ترتيب اللف.

وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز إلغائه، فالنشر باعتبار الأول على ترتيب اللف، وباعتبار الثاني على غير ترتيبه.

ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه، بخلاف المعنى الأول، فالحمل عليه أولى، وعلى تقدير الحمل عليه، وإن كان رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الأول، لكنه أراد اتصال المثال بالممثل له بقدر الإمكان، على تقدير تقدم اللفين على نشرهما من حيث مثالاهما.

(وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ) أي: كالتلفظ به، أو مقدره كملفوظه في صدر الكلام، فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم (نَحْوُ) قوله تعالى:(﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ﴾)[1] أي: «والله لئن أخرجوا»، فالشرط ماض، و«لا يخرجون» جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون أولى به، أي: لا يخرجوا.

(وَ) كذا قوله تعالى: (﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾[2]) أي: «والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون»، فالشرط ماض، و«إنكم لمشركون» جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء؛ لأن الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء.

(وَ«أَمَّا» لِلتَّفْصِيلِ) أي: تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر، نحو قولك: «جَاءَنِي إِخْوَتُكَ؛ أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَهَنْتُهُ، وَأَمَّا بشرٌ فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ» أو ما أجمله في الذهن ويكون معلوماً للمخاطب بواسطة القرائن، وقد جاءت للاستئناف من غير أن يتقدمها إجمال، نحو «أما» الواقعة في أوائل الكتب، ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها، وقد يكتفى بذكر قسم واحد، حيث يكون المذكور ضِدّاً لغير المذكور لدلالة أحد الضدين على الآخر، كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ﴾[3]، فإن ما يقابل «أما» المذكورة ههنا غير مذكور، لكنه مقدر، يعني: «وأما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات، ويردون إليها المتشابهات»، والحكم بأن كلمة «أما» للشرط لزوم الفاء في جوابها، وسببية الأول للثاني.

(وَالْتُزِمَ حَذْفُ فِعْلِهَا) الذي هو الشرط (وَعُوِّضَ بَيْنَهَا) أي: بين «أما» (وَبَيْنَ فَائِهَا) الواقعة في جزائها (جُزْءٌ مِمَّا فِي حَيِّزِهَا) أي: حيز فائها أو حيز «أما»؛ لأن حيز الفاء أيضاً حيزها، سواء كان ذلك الجزء مبتدأً نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ» أو معمولاً لما وقع بعد الفاء نحو: «أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» (مُطْلَقاً) أي: تعويضاً مطلقاً غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه.

وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لـ«أما» خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقاً.

---

[1] الحشر:١٢.

[2] الأنعام:١٢١.

[3] سورة آل عمران: ٧.

(**وَقِيلَ**) والقائل المبرد: (**هُوَ**) أي: ما وقع بينها وبين فائها (**مَعْمُولُ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ**) عملاً (**مُطْلَقاً**[1]) أي: معمولية مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه (**مِثْلُ**: «**أَمَّا يَوْمَ الْجُمْعَةِ فَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ**») فإن تقديره على المذهب الأول: «مهما يكن من شيء فزيدٌ منطلقٌ يومَ الجمعة»، حذف فعل الشرط الذي هو «يكن من شيء»، وأقيم «أما» مقام «مهما»، ووسط «يوم الجمعة» بين أَمَّا وفائها؛ لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزء، فصار: «أما يوم الجمعة فزيد منطلق»، كما ترى.

وأما على المذهب الثاني فتقديره: «مهما يكن من شيء يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ»، فـ«يومَ الجمعة» معمول لفعل الشرط، فلما حذف فعل الشرط صار «أما يومَ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ»، فهذا القائل لم يجعل لـ«أما» خاصية جواز التقديم أصلاً.

(**وَقِيلَ**) والقائل المازني: (**إِنْ كَانَ**) ما يتوسط بين «أما» وفائها (**جَائِزَ التَّقْدِيمِ**) على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور (**فَمِنَ**) قبيل القسم (**الْأَوَّلِ**) وهو أن يكون المتوسط جزء الجزاء قدم على الفاء (**وَإِلاَّ**) أي: وإن لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء، بل انضم إليها مانع آخر، مثل: «**أَمَّا يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَإِنَّ زَيْداً مُنْطَلِقٌ**»، فإن «ما» في حيز «إِنَّ» لا يعمل فيما قبلها (**فَمِنَ**) قبيل القسم (**الثَّانِي**) وهو أن يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف، وهذا القائل ميّز بين ألا يكون وراء الفاء مانع آخر وبين أن يكون، فجعل لـ«أما» قوة رفع حكم الامتناع عن الأول دون الثاني.

هذا تقدير الكلام إذا كان ما بعد «أما» منصوباً، و«أما» إذا كان مرفوعاً، نحو: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»؛ فتقديره على المذهب الأول: «مهما يكن من شيء فزيد منطلق»؛ أقيم «أما» مقام «مهما»، وحذف فعل الشرط، ووسط «زيد» بين «أما» والفاء لما ذكر؛ فصار «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»، فارتفاع «زيد» بالابتداء كما كان أوَّلاً.

وعلى المذهب الثاني: «مهما يكن يزد فمنطلق» أي: فهو منطلق، وأقيم «أما» مقام «مهما»، وحذف الفعل الشرط، فصار: «أَمَّا زَيْدٌ فَمُنْطَلِقٌ»، فـ«زيد» فاعل الفعل المحذوف.

وأما تقديره على تقدير الرفع، بـ«مهما»: «يُذْكَرُ زَيْدٌ فَهُوَ مُنْطَلِقٌ» بصيغة الفعل

---

[1] جعل مطلقاً صفة مفعولًا مطلقاً، وقدر عملًا بمعنى معمولية، وتقديره ظرفاً أي: زماناً مطلقاً أوضح و أبعد عن التكلف.

الغائب المجهول على أن يكون «زيد» مرفوعاً بأنه فاعل الفعل المحذوف، وتقديره على تقدير النصب بـ«مهما»: «تذكر يومَ الجمعة» بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على أن يكون «يومَ الجمعة» منصوباً بأنه مفعول به للفعل المحذوف، فوجهه غير ظاهر، مع أنه يوهم جواز «أَمَّا زَيْداً فَمُنْطَلِقٌ»، بالنصب بتقدير: تذكر على صيغة المعلوم المخاطب، وجواز: «أما يومُ الجمعة فزيدٌ منطلقٌ» برفع اليوم بتقدير «يذكر» على صيغة المجهول الغائب، مع عدم جوازهما بلا خلاف، وإنما مثَّل المصنف بما يكون الواسطة بين أمَّا وفائها منصوبة؛ لظهور أمثلة كونها مرفوعة لكثرتها.

[حرف الردع]

(حَرْفُ الرَّدْعِ: «كَلاَّ») الردع: «هو الزجر والمنع»، تقول لشخص: «فلانٌ يُبْغِضُكَ»، فيقول[١]: «كَلَّا»، أي: ردعاً لك، أي: ليس الأمر كما تقول.

وقد يجيء بعد الطلب لنفي إجابة الطالب، كقولك لمن قال لك: «افْعَلْ كَذَا»: «كَلاَّ»، أي: لا يجاب إلى ذلك.

(وَقَدْ جَاءَ) أي: كلا (بِمَعْنَى «حَقّاً») والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَى﴾[٢]، وإذا كان بمعنى «حَقّاً» جاز أن يقال: «إنه اسم بني»؛ لكون لفظه كلفظ «كلا» الذي هو حرف، ولمناسبة معناه لمعناه؛ لأنك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضده، لكن النحاة حكموا بحرفيته إذا كان بمعنى «حَقّاً» أيضاً، لما فهموا من أن المقصود به تحقيق مضمون الجملة، كالمقصود بـ«أَنَّ» فلم يخرجه ذلك عن الحرفية.

[تاء التأنيث الساكنة]

(تَاءُ التَّأْنِيثِ السَّاكِنَةِ) لا المتحركة؛ لأنها مختصة بالاسم.

(تَلْحَقُ) الفعل (الْمَاضِي) لتكون من أول الأمر علامة (لِتَأْنِيثِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ[٣]) فاعلًا

---

[١] هذا رد للمخبر، ونفي لخبره، وقد يكون بياناً لكون خبر أتى به المتكلم منكراً كقوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ (سورة مريم: ٨١).

[٢] سورة العلق: ٦.

[٣] تحقيقاً أو تنزيلًا كما في الجموع المنزلة منزلة المؤنث بالتاء.

كان أو مفعول ما لم يسم فاعله.

وإنما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم؛ لأن أصل الاسم الإعراب، وأصل الفعل البناء، فنبه من أول الأمر بسكون هذه على بناء ما لحقته، وبحركة تلك على إعراب ما وليته؛ لأنهما كالحرف الأخير مما تلحقانه.

(فَإِنْ كَانَ) أي: المسند إليه [١] اسماً (ظَاهِراً غَيْرَ) مؤنث (حَقِيقِيٍّ فَمُخَيَّرٌ) أي: فأنت مخير بين إلحاق تاء التأنيث وبين عدمه، أو فهو أي إلحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والإيصال [٢].

وهذه المسألة قد تقدمت إلا أنها ذكرت [٣] فيما تقدم من حيث إنها من أحكام المؤنث، وهنا من حيث إنها من أحكام تاء التأنيث.

(وَأَمَّا إِلْحَاقُ عَلاَمَةِ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعَيْنِ) أي: جمعي المذكر والمؤنث في مثل: «قَامَا الزَّيْدَان، وَقَامُوا الزَّيْدُونَ، وَقُمْنَ النِّسَاءُ» (فَضَعِيفٌ) لعدم احتياجها إلى هذه العلامات، مثل احتياج المسند إليه إلى علامة التأنيث؛ لأن تأنيثه قد يكون معنوياً أو سماعيّاً، وعلامة التثنية والجمع غالباً ظاهرة غاية الظهور.

وإذا ألحقت على ضعفها، فليست بضمائر؛ لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر من غير فائدة، بل هي حروف أتى بها للدلالة من أول الأمر على أحوال الفاعل، كتاء التأنيث.

وفي شرح الرضي: هذا ما قاله النحاة، ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر، وإبدال الظاهر منها. والفائدة في مثل هذا الإبدال ما مر في بدل الكل من الكل، أو تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر، والغرض كون الخبر مُهِمّاً.

[التنوين]

(التَّنْوِينُ) في الأصل مصدر «نَوَّنْتُهُ» أي: أدخلتُه نوناً، فسمي ما به ينوّن الشيء -

---

[١] أو المعنى، فإن كان تأنيث المسند إليه ظاهراً غير حقيقي أو المعنى، فإن كان المسند إليه المؤنث ظاهراً غير حقيقي.

[٢] والأولى جعله اسم مكان.

[٣] وبهذا لا يندفع كون ذكرها مستغنى عنه، فالوجه أن يقال: المتبادر من قوله: وتلحق الوجوب، فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي.

أعني: النون - تنويناً، إشعاراً بحدوثه وعرضوه لما في المصدر من معنى الحدوث. ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثاً.

وهو في الاصطلاح: (نُونٌ سَاكِنَةٌ) أي: بذاتها، فلا تضرها الحركة العارضة، مثل ﴿عَادًا الْأُولَى﴾ [١].

وهي شاملة نون «مِنْ، ولَدُنْ، ولَمْ يَكُنْ» وأمثالها.

فأخرجها بقوله: (تَتْبَعُ حَرَكَةَ الآخِرِ) أي: آخر الكلمة، فإن هذه النونات أواخر تلك الكلمات لا توابع حركات أواخرها.

وإنما قال: «تتبع حركة الآخر» ولم يقل: «تتبع الآخر»؛ لأن المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء، وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين.

فإن قلت: فآخر الكلمة هي الحركة، فلا حاجة إلى ذكر الحركة؟

قلت: المتبادر من الآخر الحرف الآخر.

ولم يقل: «آخر الاسم»، ليشمل تنوين الترنم في الفعل (لاَ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ) فخرج نون التأكيد الخفيفة.

ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو: «يَا رَجُلُ انْطَلِقْ»، فإن المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض، وليس نون «انطلق» تابعاً لحركة لام الرجل بهذا المعنى.

(وَهُوَ) أي: التنوين (لِلتَّمَكُّنِ) وهو: ما يدل على أمكنية الكلمة، أي: كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف، وحينئذ لا يتصور معناه في غير المنصرف.

(وَالتَّنْكِيرِ) وهو الفارق بين المعرفة والنكرة، فهو الدال على أن مدخوله غير معين، نحو: «صَهٍ»، أي: «أسكتْ سكوتاً ما في وقت ما»، وأما «صَهْ» بغير التنوين، فمعناه: «أسكت السكوت الآن».

وأما التنوين في نحو: «أحْمَد وإبراهيم» فليس للتنكير، بل هو للتمكن.

قال الشارح الرضي: وأنا لا أرى منعاً من أن يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير

---

[١] سورة النجم: ٥٠.

معاً، فأقول: التنوين في «رجل» يفيد التنكير أيضاً، فإذا جعلته علماً لشخص تمحض للتمكن.

(وَالْعِوَضِ) وهو ما لحق الاسم عوضاً عن المضاف إليه، لتعاقبهما على آخر الكلمة كـ«يَوْمَئِذٍ» أي: «يَوْمَ إِذْ كَانَ كَذَا»، فاليوم مضاف إلى «إذ»، و«إذ» كانت مضافة إلى الجملة التي كانت بعدها، فلما حذفت الجملة للتخفيف ألحق بها التنوين عوضاً عن الجملة، لئلا يبقى الكلمة ناقصة، وكذلك «حِينَئِذٍ، وَسَاعَتَئِذٍ، وَعَامَئِذٍ»، و«جَعَلْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ» أي: فوقَ بعضِهم، و«مَرَرْتُ بِكُلٍّ قَائِماً» أي: بكلِّ واحدٍ، وأمثال ذلك.

(وَالْمُقَابَلَةِ) وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كـ«مُسْلِمَاتٍ»، فإن «الألف والتاء» فيه علامة الجمع، كما أن «الواو» علامة جمع المذكر السالم. ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك، فزيد التنوين في آخره ليقابله.

وتوهم بعضهم أنه للتمكن، وهو خطأ؛ لأنه إذا سميت بـ«مسلمات» مثلاً امرأة يثبت فيها التنوين، ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين: العلمية، والتأنيث.

وظاهر أنه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علماً كـ«عَرَفَات»، ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى، ولا تنوين الترنم، لوجوده في غير أواخر الأبيات والمصاريع، فتعين أن يكون للمقابلة؛ لأنها معنى مناسب لحمل التنوين عليه.

(وَالتَّرَنُّمِ) وهو ما لحق آخر الأبيات والمصاريع؛ لتحسين الإنشاد؛ لأنه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم، وذلك الترديد من أسباب حسن الغناء. وإنما اعتبروا ما لحق أواخر الأبيات والمصاريع وإن كان لحوقها بالحروف والكلمات الواقعة في أثنائها جائزاً، بل واقعًا كما نشاهد من أصحاب الغناء؛ لأن محل التغني به إنما هو الآخر، لئلا يختل سلك النظم بتخلله بين كلمات الأبيات والمصاريع، ولا يخل بفهم المعاني.

وهو إما أن يلحق القافية المطلقة، وهي ما كان رويها متحركاً مستتبعاً بإشباع حركته واحداً من الألف والواو والياء. وسميت هذه الحروف حروفَ الإطلاق، لإطلاق الصوت بامتدادها. ولحوق النون بهذه القافية إنما يكون بإبدال حروف الإطلاق به، كما في قول الشاعر:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ... وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ فَقَدْ أَصَابَنْ

فروي هذا البيت الباء، وحصل بإشباع فتحها الألف، وعوّض عن الألف عند التغني نون التنوين.

وإما أن يلحق القافية المقيدة، وهي ما كان رويها حرفاً ساكناً صحيحاً كان أو غير صحيح، وسميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد؛ لأنه ليس هناك حركة يحصل من إشباعها حرف الإطلاق؛ ليتيسر امتداد الصوت بها كقول الشاعر:

وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي الْمُخْتَرَقْنْ   مُشْتَبِهِ الأَعْلاَمِ لَمَّاعِ الْخَفَقْ

فإن روى القافية في هذا البيت القاف الساكنة، ولا يمكن مد الصوت بها، فحركت عند التغني بالفتح أو الكسر وألحق بها النون، فقيل: «المخترقن، والخفقن»، ويسمى هذا القسم من التنوين «الغالي»؛ لأن الغلو هو التجاوز عند الحد، وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن، ولهذا يسقط عد التقطيع، وليس للقسم الأول اسم يختص به.

واعلم أن تنوين الترنم ليس موضوعاً بإزاء معنى من المعاني، بل هو موضوع لغرض الترنم؛ لأن معناه الترنم، كما أن حرف التهجي موضوع لغرض التركيب، لا بإزاء معنى من المعاني، ففي عده تنوين الترنم من أقسام الحروف، التي هي من أقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح.

وأما التنوينات الأخر، ففي اعتبار الوضع في بعضها أيضاً تأمل.

(**وَيُحْذَفُ**) أي: التنوين (**وُجُوباً مِنَ الْعَلَمِ**) حال كونه (**مَوْصُوفاً بِابْنٍ**) حال كون الابن (**مُضَافاً إِلَى عَلَمٍ آخَرَ**) نحو: «جَاءَنِي زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو»، وذلك لكثرة استعمال «ابن» بين علمين أحدهما موصوف به، والآخر مضاف إليه له، فطلب التخفيف لفظاً بحذف التنوين من موصوفه، وخطّاً بحذف ألف «ابن»، وكذلك قولهم: «هذا فلانُ بنُ فلانٍ»؛ لأنه كناية عن العلم.

ويعلم منه أنه إذا كان صفة لغير العلم، أو كان مضافاً إلى غير العلم، نحو: «جَاءَنِي رَجُلٌ ابْنُ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ ابْنُ عَالِمٍ»، لم يحذف التنوين من اللفظ، وألف «ابن» من الخط، لقلة الاستعمال ويعلم من قوله: «موصوفاً» أنه لا يحذف إذا لم يكن الابن صفة نحو: «زَيْدٌ ابْنُ عَمْرٍو» على أن يكون «ابن عمرو» خبراً عن «زيد».

وحكم «الابنة» حكم «الابن» في جميع ما ذكرنا، إلا في حذف همزتها، فإنها لا تحذف حيثما كانت، لئلا تلتبس بـ«بنت» في مثل: «هذه هندُ ابنةِ عاصمٍ».

(**نُونُ التَّأْكِيدِ**) قسمان:

١-(**خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ**)؛ لأنها مبنية، والأصل في البناء السكون.

٢-(**وَمُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ**) لثقلها وخفة الفتح (**مَعَ غَيْرِ الْأَلِفِ**) أي: غير ألف التثنية نحو: «اضربان» (**وَأَلِفِ الْجَمْعِ**) أي: الألف الفاصل بين نون الجمع المؤنث، والنون المشددة نحو: «اضربنانِّ»، فإنها تكسر معهما، لشبهها فيهما بنون التثنية.

(**تَخْتَصُّ**) أي: نون التأكيد (**بِالْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ**) الكائن (**فِي**) ضمن:

(«**الْأَمْرِ**») نحو: «اضْرِبَنْ»، بالتخفيف، و«اضْرِبَنَّ» بالتشديد.

(وَ«**النَّهْيِ**») نحو: «لا تَضْرِبَن».

(وَ«**الاسْتِفْهَامِ**») نحو: «هل تَضْرِبَن؟».

(وَ«**التَّمَنِّي**») نحو: «لَيْتَكَ تَضْرِبَن».

(وَ«**الْعَرْضِ**») نحو: «أَلاَ تَنْزِلَن بِنَا فَتُصِيبَ خَيْراً».

(وَ«**الْقَسَمِ**») نحو: «وَاللهِ لأَفْعَلَن» بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الأمثلة.

وإنما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضي والحال؛ لأنه لا يؤكد إلا ما يكون مطلوباً.

(**وَقَلَّتْ**) أي: نون التأكيد (**فِي النَّفْيِ**) فلا يقال: «زَيْدٌ مَا يَقُومَنَّ إِلاَّ قَلِيلاً» لخلّوه عن معنى الطلب، وإنما جاز قليلاً تشبيهاً له بالنهي.

(**وَلَزِمَتْ**) أي: نون التأكيد (**فِي مُثْبَتِ الْقَسَمِ**) أي: في جوابه المثبت؛ لأن القسم محل التأكيد، فكرهوا أن يؤكدوا الفعل بأمر منفصل عنه -وهو القسم- من غير أن يؤكدوه بما يتصل به -وهو النون- بعد صلاحيته له.

وفي قوله: «لزمت» إشارة إلى أن زيادة نون التأكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم، بل جائز.

(**وَكَثُرَتْ**) أي: نون التأكيد (**فِي مِثْلِ**: «**إِمَّا تَفْعَلَنَّ**») أي: الشرط المؤكَّد حرفه بـ«ما»، فإنه لما أكد الحرف قصدوا تأكيد الفعل أيضاً، لئلا ينتقض المقصود من غيره.

(**وَمَا قَبْلَهَا**) أي: ما قبل نون التأكيد خفيفة -كانت أو ثقيلة- (**مَعَ ضَمِيرِ الْمُذَكَّرِينَ**)

وهو الواو (مَضْمُومٌ) ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، وإن اشترط في التقاء الساكنين على حده أن يكون الساكنان في كلمة واحدة، فإن النون المشددة كلمة أخرى، أو لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة إن لم يشترط في التقاء الساكنين ما ذكر.

(وَمَعَ) ضمير (الْمُخَاطَبَةِ) وهو الياء (مَكْسُورٌ) ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، أو لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة.

(وَ) ما قبلها (فِيمَا عَدَا ذَلِكَ) المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة، وهو الواحد المذكر -غائباً كان أو مخاطباً- والمؤنث الغائبة (مَفْتُوحٌ) طلباً للخفة.

وظاهر أن ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية والجمع المؤنث، وحكمهما غير ما ذكر.

فقوله: (وَتَقُولُ فِي التَّثْنِيَةِ، وَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: «اضْرِبَانِّ»، وَ«اضْرِبْنَانِّ») بمنزلة الاستثناء عنه.

فتقول في المثنى: «اضرِبَانِّ» بإثبات الألف، لئلا يشتبه بالواحد و«اضرِبْنَانِّ» في الجمع المؤنث بزيادة الألف بعد نون الجمع وقبل نون التأكيد، لئلا يجتمع ثلاث نونات متواليات.

(وَلاَ تَدْخُلُهُمَا) أي: التثنية والجمع المؤنث (النُّونُ الْخَفِيفَةُ) للزوم التقاء الساكنين على غير حدّه (خِلاَفاً لِيُونُسَ)، فإنه يجيز التقاء الساكنين على غير حده، ويجعله مغتفراً كما في الوقف، وليس بمرضي عند الأكثرين.

(وَهُمَا) أي: النون الثقيلة والخفيفة (فِي غَيْرِهِمَا) أي: غير التثنية وجمع المؤنث (مَعَ الضَّمِيرِ الْبَارِزِ) أي: واو جمع المذكر وياء المخاطبة (كَالْمُنْفَصِلِ) أي: كالكلمة المنفصلة، يعني: يجب أن يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء أو تحريكهما ضمّاً وكسراً، وغرضه من هذا الكلام بيان أحوال الأفعال المعتلة الآخر عند إلحاق النون بها.

ومعنى كلامه: أن النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر، ومع غيرهما على ضربين:

١-إما مع ضمير بارز، وهو شيئان: جمع المذكر، نحو: «أَغْزُوا، وَارْمُوا، وَاخْشَوا» والواحدة المؤنثة نحو: «أَغْزِي وارَمِي وَاخْشَيْ».

٢-وإما مع ضمير مستتر، وهو الواحد المذكر نحو: «أَغْزُ، وارْمَ، وَاخْشَ».

فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة، نحو: «أَغْزُنَّ وارْمُنَّ يا قومِ» بحذف الواو، كما حذفت في نحو: «أَغْزُوا الْكُفَّارَ، وارْمُوا الْغَرَضَ»، وكذا «أَغْزِنَّ وارْمِنَّ يا امرأة» بحذف الياء كما حذفت في «أَغْزِي الْجَيْشَ وَارْمِي الغَرَضَ»، وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو: «اخْشَوُنَّ» كما ضممتها مع المنفصلة تقول: «اخْشَيَنَّ» كـ«اخْشَيِ الرَّجُلَ».

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) أي: الضمير البارز، وهو في الواحد المذكر، نحو: «أَغْزُ وارْمِ، وَاخْشَ» (فَكَالْمُتَّصِلِ) أي: فالنون كالكلمة المتصلة، ويعني بها: ألف التثنية، تقول: «أَغْزُوَنَّ وارْمَيَنَّ وَاخْشَيَنَّ» برد اللامات وفتحها كما قلت: «اغْزُوَا، وَارْمِيَا، وَاخْشَيَا».

(وَمِنْ ثَمَّ) أي: لأجل أنه مع غير الضمير البارز كالمتصل، مع الضمير البارز كالمنفصل (قِيلَ: «هَلْ تَرَيَنَّ؟») في: «هَلْ تَرَى؟» كما يقال: «تَرَيَانِّ»، هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامُه بالفتح كما يفتح مع المتصل.

(وَ) هل («تَرَوُنَّ؟») في «هَلْ تَرَوْنَ؟» بإسقاط نون الجمع وإلحاق نون التأكيد، وضم الواو كضمها في «لم تَرَوُا الْقَوْمَ؟» هذا مثال ما فيه ضمير بارز يضم لأجل النون.

(وَ) هل («تَرَيِنَّ؟») في مثل «هَلْ تَرَيْنَ؟» بإثبات الياء وكسرها كما يقال: «لَمْ تَرَيِ النَّاسَ»، هذا مثال ما فيه ضمير بارز يكسر لأجل النون.

(وَ«اغْزُوَنَّ؟») عطف على «هَلْ تَرَيَنَّ؟» لا على «تَرَيِنَّ» أي: ومن ثم قيل: «اغْزُوَنَّ» برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية في «اغْزُوَا» وَ«اغْزُنَّ؟» في «اغْزُوا» بحذف الواو المضموم ما قبلها، كما قيل: «اغْزُوا القومَ»، «وَاغْزِنَّ؟» في «اغْزِي» بحذف الياء المكسور ما قبلها كـ«اغْزِي الْقَوْمَ».

وهذه الأمثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف، بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل، وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل، كما أشرنا إليه.

(وَ) النون (الْمُخَفَّفَةُ تُحْذَفُ لِلسَّاكِنِ) أي: لالتقائها الساكن المذكور بعدها.

وفي بعض النسخ: «للساكنين» أي: لالتقاء الساكنين، كقول الشاعر:

لاَ تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

أي: لا تهينَنْ، حذفت النون الخفيفة لالتقائها اللام الساكنة، التي بعدها، وأبقيت فتحة ما قبلها، لتدل عليها، وإلا لكان الواجب أن يقال: «لا تهن الفقير»، ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقاً بينهما. وإنما لم يعكس حطّاً لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم، لكون الاسم أصلاً والفعل فرعاً.

(وَ) تحذف أيضاً المخففة (فِي) حال (الْوَقْفِ) على ما ألحقت به تخفيفاً إذا ضم أو كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك.

(فَيُرَدُّ مَا حُذِفَ[١]) لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة بـ«اغزُوا، واغزِي» وقلت: «اغْزُنْ، واغَزِنْ» بحذف الواو والياء.

فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف وقلت: «اغْزُوا، واغْزِي» بخلاف التنوين، فإنه لا يرد ما حذف لأجله؛ لأن التنوين لازم في الأصل، والمخففة ليست بلازمة، فجعل للازم مزية بإبقاء أثره على ما ليس بلازم.

(وَ) المخففة (الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ أَلِفاً[٢]) كقولك في «اضرِبْنَ»: «اضْرِباً» تشبيهاً لها بالتنوين.

فإن التنوين إذا انفتح ما قبلها تقلب ألفاً، وإذا انضم أو انكسر تحذف، نحو: «أَصَبْتُ خَيْراً، وَأَصَابَنِي خَيْرٌ، وَاخْتِمْ لِي بِخَيْرٍ».

اللّٰهم اجعل خاتمة أمورنا خيراً، ولا تلحق بنا من تبعة شرورنا ضيراً، واجعل نونات نقائصنا -خفيفة كانت أو ثقيلة- في مواقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة، وصلّ على كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات كافية، وعن

---

[١] متفرع على الحذف في حال الوقف؛ إذ لا مجال للرد في الحذف للساكنين إلا أن يجعل الرد أعم من الرد في الكتابة أيضاً.

[٢] بناء الكتابة في الآخر على الوقت، وفي الأول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ألا يكتب الخفيفة التي لم يفتح ما قبلها ويكتب ألفاً إذا انفتح ما قبلها، فكتابتها على خلاف القياس.

مضرة إسقام الجهالات شافية، وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه.

وقد استراح من مكد الانتهاض، لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض، العبد الفقير عبد الرحمن الجامي -وفقه الله سبحانه وتعالى وظائف عبوديته للإعراض عن مطالبة الأعواض والأغراض- ضَحْوة السبت الحادي عشر من رمضان المعظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة من الهجرة النبوية، والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله أجمعين.

محتويات الكتاب

مُلاّ جامي

وهذا الكتاب شرح لكافية ابن الحاجب، حاول الجامي فيه أن يحل مشكلات الكافية، ويجمع فيه ما في شروحها التي سبقته من فوائد متحريًا في ذلك الدقة وحسن التوجيه، وسهولة المأخذ.

ولما لهذا الشرح من مميزات وفوائد كانت ذات وقع طيب على نفوس المتعلمين ذاع صيته حتى أصبح الكتاب الدراسي الذي احتل ساحة المتعلمين في زمانه، وموضع اهتمام العلماء في بلاد المشرق، لذلك أكثروا من وضع الحواشي والتعليقات عليه، وقالوا في مدحه نثرًا وشعرًا كثيرًا.

2016
THG
0028800
EGD
ISBN ٩٧٨-٦٠٥-٦٣-٨٤٠-١-٥
9 786058 406315
Şifa